د. لويس عوض

تاريخ الفكر المصري الحديث

من الحملة الفرنسية إلى عصر إسماعيل

الخلفية التاريخية
الفكر السياسي والاجتماعي

مكتبة مدبولي
القاهرة

ss

اهداءات ٢٠٠٢
أسرة المرحوم/شارل كرتيه
الاسكندرية

تاريخ

الفكر المصري الحديث

من الحملة الفرنسيّة إلى عصر اسماعيل

SS

الطبعة الرابعة
١٩٨٧

مكتبة مدبولي
القاهرة

د. لويس عوض

تاريخ الفكر المصري الحديث

من الحملة الفرنسية إلى عصر اسماعيل

الجزءان الأول والثاني

الخلفية التاريخية
الفكر السياسي والإجتماعي

مكتبة مدبولي
القاهرة

ss

الباب الأول
الانفجارات الثورية في مصر
قبل الحملة الفرنسية

دكتور لويس عوض

تاريخ الفكر المصري الحديث
الخلفية التاريخية

(١)

في الكـلام عن تكون الفكـر السياسي والاجتمـاعي والثقـافي في مصـر والعالم العربي الحديث وعما طرأ عليه من تـطورات نتيجة للمؤثـرات الأجنبية واليقظة القومية والثقافية الشاملة لا مناص من اعتبار حملة بونابرت على مصـر في ١٧٩٨ وما تلاهـا من اتصال مستمر بين مصـر وأوروبا عـاملاً فـاصلاً في تكون الأفكار السياسية والاجتماعية بالمعنى الحديث في مصر خاصة وفي العالم العربي بوجه عام . وبتحليل هذا الالتقاء العنيف المستمر منذ الحملة الفرنسية بين مصر والحضـارة الغربيـة ، نستطيـع أن نتتبع تكـون الأفكـار السيـاسيـة والاجتماعية والثقافية الأساسية بالمعنى الحديث من خلال خمسة عناصر رئيسية هي :

١ ـ التجارب المختلفة لبناء هيكل الدولة وتنظيمها السيـاسي والاداري والقانوني على الطراز الحديث .

٢ ـ التطورات الاقتصادية والمادية التي استجدت في مصر والعالم العربي نتيجـة لتصفية الاقـطاع التركي المملوكي وإعـادة تنظيم العـلاقـات القـوميـة والـطبقية أيام الحملة الفرنسية ، ونتيجة للثـورة الصناعيـة والتكنولـوجية التي استحدثها محمد علي .

٣ ـ التطورات الاجتماعيـة التي استجدت في مصـر والعالم العـربي عن طريق الأدب خاصة والصحافـة عامـة والكلمة المكتـوبة بـوجه أعـم ، أو عن طريق الاختلاط الحضاري والثقافي المباشر وغير المباشر بارتياد مصر لأوربـا أو بارتياد أوروبا لمصر عن طريق البعوث أو عن طريق الجاليات الوافدة علينا .

٤ ـ التيارات الفكرية التي استجدت في مصر والعالم العربي نتيجة لهـذا الالتقـاء بالحضـارة الغربيـة وللصراع معهـا ولا سيما فيـما يتصل بـالمعتقـدات

السياسية والاجتماعية والثقافية . وفيما يتصل بالعلاقة بين العلم والدين ويمواجهة الفكر الديني لمقومات الحضارة الحديثة بوجه عام .

٥ ـ التيارات الأدبية والفنية التي استجدت في مصر والعالم العربي نتيجة للتواصل الثقافي مع أوروبا ، ولا سيما ما يتصل منها بتطور اللغة وأشكال التعبير الأدبي والفني . .

وإذا كان تطور الفكر المصري الحديث هو أهم ما يلتفت اليه المثقفون فإن هذا التطور كاد يكون عقيماً بل ومستحيلاً لو لم نأخذ بأسباب العلم الحديث والتكنولوجيا الحديثة ولو لم يعد التشكيل الطبقي والمهني والفني لمجتمعاتنا مع ما يتبع هذا من إعادة تشكيل العلاقات بين الطبقات والفئات والأفراد فيما بينها وداخل المجتمع في مجموعه ، وكان يكون عقيماً بل ومستحيلاً لو لم يصاحبه أو ينتج عنه تطور في نظام الحكم أو هيكل الدولة .

من أجل هذا فمن اللازم أن نستقصي هذين العنصرين الأخيرين ما استطعنا الى ذلك سبيلا لنفهم مغزى ظهور النظريات السياسية والاجتماعية والثقافية الحديثة ومغزى انتشارها ، ومن أين جاءت ومتى ولماذا وكيف جاءت ، بل ولنفهم أيضاً فيمن أثرت ومتى ولماذا وكيف أثرت .

أما الثورة التكنولوجية فهي تتحدث عن نفسها وهي متمثلة في كل ما أصاب المجتمع من تحول في أدوات الانتاج ووسائله وتنظيماته ، ولا أحسب أن هناك من يشك في بدء تاريخ هذه الثورة التكنولوجية بعهد محمد علي أو بالحملة الفرنسية على مصر على أقل تقدير ، فالاقتصاد المصري خاصة والعربي عامة ظل الى نهاية العصر التركي المملوكي نموذجاً كروكياً للاقتصاد الاقطاعي الذي كان يميز العصور الوسطى في أوروبا مع بعض الاختلاف في التفاصيل ، الاختلاف الى أسوأ لا الى أرقى .

فبقي إذن أن ندرس حالة الفكر السياسي والاجتماعي والثقافي في مصر كنموذج للبلاد العربية على ضوء هيكل الدولة ونظام الحكم فيها . فإن فعلنا هذا انتهينا بصورة محققة الى صدق القضية التي طرحناها في بداية الطريق وهي أن حملة بونابرت على مصر كانت الحد الفاصل بين عالمين

مختلفين كل الاختلاف : عالم وسيط يمتد بطول العصر التركي المملوكي منتهيا في ١٧٩٨ فيه عدد من الثورات الاقتصادية البحتة التي لم تخرج عن أو يخرج عنها أي فكر سياسي أو اجتماعي أو ثقافي معروف وعالم لم تحدث فيه أية حركة إلا وكانت مقترنة بمذهب سياسي واضح أو بأيديولوجيا اجتماعية واضحة أو بتيار ثقافي واضح أياً كان اتجاهه . وهذا هو المقصود بظهور « الفكر » السياسي والاجتماعي والثقافي في مصر الحديثة نتيجة لتعرضها المباشر للتيارات الفكرية والاجتماعية في الحضارة الغربية .

والذين يصورون تاريخ مصر السياسي والاجتماعي في العصر التركي المملوكي على أنه كان عصر خمول تام يسيئون فهم هذا العصر من تاريخ البلاد . ففي « خطط » المقريزي (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار) « والسلوك » (للمقريزي) (السلوك لمعرفة دول الملوك) وفي « النجوم » (النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة » لابن تغرى بردى و« الحوادث » لابن تغرى بردى وفي « صبح الأعشى » للقلقشندي و« زبدة كشف المماليك » للظاهري وفي « التعريف » للعمري وفي ابن دقماق الى جانب «بدائع الزهور في وقائع الدهور» لابن اياس العظيم و« عجائب الآثار » للجبرتي العظيم، ما يثبت أن ثورات المصريين سواء على الحكم الأجنبي أو على العلاقات الاقطاعية كانت لا تنقطع في فترات عديدة من هذا العصر الكئيب ، وكانت آخر هذه الثورات قبل مجيء بونابرت بسنوات قليلة ، وكانت ثورة عاتية انتهت بانفصال الصعيد الأعلى وتوزيع أرضه على الفلاحين وقيام حكم شبه جمهوري فيه على يد زعيم الهوارة شيخ العرب الأمير همام الكبير .

وقد تناول بعض العلماء مثل ماسينيون ودي جوجه وبولياك تاريخ الانفجارات السياسية والاجتماعية في العالم العربي من ثورة القرامطة وثورة الزنج حتى نهاية الحكم التركي المملوكي ومن كتاباتهم تتجلى جملة أمور منها أن ثورة القرامطة وثورة الزنج في العراق ، رغم أهميتها ، لم تكونا بالثورتين الكبيرتين الوحيدتين في العالم العربي ، وان تاريخ الثورات العربية تحت الحكم التركي المملوكي لم يؤرخ بعد بصورة وافية ، وإذا كان تاريخ هاتين

الثورتين بالذات يدل على أن كلا منها كان يمثل تياراً ثورياً جمع الفلاحين والبدو والرقيق والصناع وصغار التجار ، فإن بعض الثورات الأخرى قد توفرت فيها بعض هذه الخصائص ، وإن الكثرة المطلقة منها كانت ثورات اقتصادية رغم عدم توفر كل هذه الخصائص فيها .

والصورة العامة للعصر المملوكي التركي والتركي المملوكي كانت تقوم حول مبدأ انشاء دولة احتكارية يتركز فيها الاقتصاد في أيدي السلاطين بما في ذلك سك العملة والزراعة والصناعة والتجارة والنقل المائي ، مما أدى الى انهيار الاستثمار الفردي . وقارىء « مقدمة » ابن خلدون (نحو ١٤٠٠) يذكر حملة ابن خلدون المشهورة على احتكار السلاطين للمرافق العامة ولتدخل الدولة في عمليات الانتاج من زراعية وصناعية وتجارية ومنافستها للاستثمار الفردي في كافة هذه المرافق ، فإبن خلدون لم يكن يعالج مشكلة نظرية ، بل كان يعالج مشكلة قائمة بالفعل في مختلف المجتمعات العربية التي حكمها سلاطين المماليك وأمراؤهم ، وقد استشرى هذا الاتجاه تحت سلاطين آل عثمان وكان الخراج يدفع عيناً غالباً من الغلال من الصعيد أو من سوريا . ولم يكن توسع السلاطين في تملك مرافق الانتاج بقصد تنمية الاستثمار العام ولكن بقصد مواجهة نفقات الجيش أساساً . وكلما خوت خزائن السلطان كان يلجأ لتمويل الجيش الى مصادرة أموال الأغنياء عن طريق المباشرين أو الى تخفيض قيمة العملة

وكان هناك نظام دائم لمصادرة جزء كبير من الأموال الموروثة عن طريق ديوان المواريث التابع للسلطان مما جعل الأمراء الأغنياء والبورجوازيين المليئين يكتنزون الذهب والفضة خوفاً على أموالهم بدلاً من الاستثمار في الزراعة والصناعة والتجارة ، وكانوا كثيراً ما يدفنون كنوزهم تحت الأرض أو يخبئونها في أماكن مأمونة .

ونتيجة لاشتراك السلطان في الانتاج الصناعي عجزت الصناعة الفردية عن منافسة الصناعة السلطانية بسبب استثمار الصناعة السلطانية بالمواد الخام بالمجان اغتصاباً أو بأزهد الأسعار بالاكراه ، وبسبب إعفائها من الرسوم

والضرائب . وفي بعض الأحيان لجأ بعض السلاطين الأتراك الى إغلاق المصانع المنافسة بالقوة تأميناً لاحتكار الدولة لوسائل الانتاج . هكذا عرفت مصر نظام رأسمالية الدولة طوال الحكم المملوكي التركي ثم التركي المملوكي في العصور الوسطى حتى ١٧٩٨ . فتجربة محمد علي في الملكية العامة لوسائل الانتاج لم تكن تجربة في فراغ ، بل كانت لها جذور امتدت مئات السنين في تاريخ البلاد .

وقد شاب عمليات الاستثمار السلطاني طوال العصور الوسطى عيب خطير ، وهو أنها تحولت الى مجرد وسيلة لملء خزائن السلطان بالمال . فبسبب عدم الاستقرار السياسي وتوقع الانقلابات المستمرة كان السلاطين يتخذون من تملك الدولة لوسائل الانتاج سبيلاً الى نهب كل ما يمكن نهبه من الأموال العامة في أقصر وقت ممكن . وقد أدى كل ذلك الى تخريب الصناعة المصرية في العصور الوسطى والى ذبول طبقات بأكملها هي الطبقات المتوسطة ولا سيما طبقات الصناع والتجار . بل ان السلاطين لم يهتموا حتى بتحويل المصانع الخاصة التي انتهت الى الافلاس الى مصانع سلطانية أو بإعادة تعميرها . وقد ذكر ابن دقماق أنه كان في الفسطاط وحدها ٥٨ مصنعاً خاصاً يملكه أفراد لصناعة السكر ولم يبق منها في أيامه إلا ١٩ مصنعاً فقط أما المصانع الباقية وهي ٣٩ مصنعاً فأصابها البوار وتوقفت عن الانتاج ، وقد أحصى ابن دقماق منها ٥ مصانع حولت لانتاج أشياء أخرى و١٧ مصنعاً تحولت الى مساكن ودكاكين ومخازن للفحم والملح وخانات أو وكالات ، و٥ مصانع اغلقت أو هدمت ، و١٢ مصنعاً لم يعرف لها ابن دقماق مصيراً محدداً . أما المصانع السلطانية فكان عددها سبعاً وكانت كلها تنتج ، ومنها ٣ مصانع ملكها السلطان لاولاده حتى اشتهروا في مصر بملوك السكر .

وفي ابن أياس أن كبار التجار وأرباب الصناعات والبروجوازيين عامة تحولوا الى مجرد وكلاء للاحتكار السلطاني ، وكانوا يعرفون بتجار السلطان أو بوكلاء السلطان . وكانوا عادة يجمعون من عمليات الوساطة هذه ثروات طائلة ، ولكن السلطان كان ينقض عليهم بالمصادرة باستمرار كلما عرف أن أحدهم امتلأت خزائنه ، مما حال دون تكون طبقة بورجوازية فعالة يمكن أن

يكون لها كيان مستقل أو إرادة مستقلة عن إرادة السلطان . أما أبناء السلطان فكانوا يحتكرون القسم الأكبر من الانتاج الزراعي ، ولا سيما تجارة الغلال والنقل المائي . وقد ذكر ابن دقماق ٢٣ مصنعاً للسكر في الفسطاط كان يملكها الأمراء الكبار في فترات مختلفة ، ومع ذلك فلم يمكن تركز رؤوس الأموال حتى في هذه الطبقة الممتازة بالوراثة بسبب كثرة المصادرات المفاجئة وبسبب المصادرات القانونية عن طريق ديوان المواريث ، وبسبب قيام المماليك الجدد المجلوبين من الخارج ، أو « الاجلاب » كما كانوا يسمون ، بطرد أبناء المماليك القدامى المتمصرين وطرد نسلهم بصفة عامة من أرضهم ، وكان هؤلاء يسمون « بأولاد الناس » أو « أبناء الناس » ، وقد حال هذا دون نشوء طبقة ارستقراطية في مصر . كذلك أدى عدم الاستقرار السياسي وكثرة حروب المماليك فيما بينهم الى انتقال الاقطاعيات من يد الى يد بما حال دون تركز الثروة الاقطاعية في الابناء وبالتالي حال دون تبلور النظام الاقطاعي على الطريقة التي عرفتها الدول الأوروبية في العصور الوسطى . ثم أن تحديد حصص الأمراء من إقطاعياتهم بحسب رتبهم العسكرية نجم عنه أن الأمراء كانوا يتركون الفلاح يزرع الأرض وفقاً لتقاليده مكتفين بتحصيل إيرادها . ولم تكن في مصر أراض واسعة يزرعها العبيد كما كان الحال في جنوب العراق وقت ثورة الزنج ، لأن أكثر « العبيد » السود المجلوبين الى مصر من النوبة ، والعبيد البيض أو « الغلمان » المجلوبين اليها من المغرب ، كانوا يشتغلون خدماً في بيوت السكان الموسرين أو صناعاً من نوع ما .

كل هذه العوامل مجتمعة ، وفي مقدمتها رأسمالية الدولة وتصفية الثروات أولاً بأول ، أدت الى القضاء على الطبقة البورجوازية من ناحية مع عدم تبلور طبقة اقطاعية أرستقراطية من ناحية أخرى ، أو بتعبير أدق كان تركيب النظام السائد يقوم على أن رأسمالية الدولة تحمي تحت جناحها اقطاعاً بلا أرستقراطية . وقد أدى هذا أيضاً الى عزل سكان المدن عن سكان الريف عزلاً جغرافياً واجتماعياً واقتصادياً ، فلم تقم بينهم ثورات مشتركة في أي ركن من أركان السلطنة ولم تمتد ثورة طبقة الى غيرها من الطبقات .

وقد كان من أهم ما تميزت به ثورات مصر الشعبية طوال عهد المماليك خلوها من كل أيديولوجية دينية ، ومرد هذا عند أ. ن. بولياك « الثورات الشعبية في مصر في عصر المماليك وأسبابها « الاقتصادية » في « ريفيو ديز أتوداسلاميك » لسنة ١٩٣٤ الكراسة ٣ ، ص ٢٥١ ـ ٢٧٣) هو رجعية رجال الدين من جميع الفئات في مصر طوال هذا العصر ورضاهم بأن يكونوا مجرد أدوات في أيدي الحكام . ولا يستثني من هذا التعميم إلا ثلاث ثورات

١ ـ ثورة عبيد القاهرة عام ١٢٦٠ بقيادة الزاهد الشيعي الكوراني وقد جاء ذكرها في « السلوك » للمقريزي .

٢ ـ الثورة المهدية التي قام بها الزراع النصيريون في عهد السلطان محمد بن قلاوون ، وقد جاء ذكرها في رحلة ابن بطوطة .

٣ ـ ثورة « ابن الفلاح » الشعشاع الذي أعلن نفسه أيضاً المهدي المنتظر ، وألغى بعض المحرمات الدينية . وهذه الثورة التي بدأت في وادي التيم بسوريا امتدت خارج حدود سلطنة المماليك فبلغت العراق وفيها استطاعت بين ١٤٥٣ و١٤٥٧ (٨٥٧ ـ ٨٦١ هـ) أن تقطع طريق الحج في مكة ، بل وأن تنشيء أسطولاً كبيراً فهي جزائر الخليج الفارسي . وكان المشترك في هذه الثورة يلقب بالخارج أو الرافضي أو الزنديق ، وهو دليل على خروجها على مذهب السنة ، وربما كانت متأثرة بمعتقدات الدروز في وادي التيم ، وبالمذهب الاسماعيلي ، ويظن أن ثورة ابن الفلاح هذه كانت مشتركة بين البدو والفلاحين وأن لها برنامجاً اقتصادياً لأن ابن الفلاح أعلن الجهاد ضد الاقطاعيين .

وبناء على إنعزال هذه الثورات ووضوح أسبابها يقسمها بولياك الى ثلاثة أنواع : (أ) الثورات الزراعية التي قام بها الزراع البدو والفلاحون ، وتسمى عادة في مصر « فساد العربان » أي اضطرابات البدو . (ب) ثورات فقراء المدن وتسمى عادة « ثورات العوام » أو « ثورات الحرافيش » . (ج) ثورات عبيد القاهرة .

أما الثورات الزراعية فيمكن تتبعها بتتبع ثورات بدو مصر وفلاحيها طوال الحكم المملوكي التركي . وفي رأيي أن دور بدو مصر في هذه الثورات ودور فلاحيها وحقيقة العلاقة بين البدو والفلاحين في مختلف العصور لم تدرس دراسة كافية ، فهناك ما يدل من ناحية على قيام تحالف من نوع ما بين بدو مصر وفلاحيها في حركات وطنية أو شبه وطنية مشتركة ولتحقيق أهداف اقتصادية مشتركة ، وهناك ما يدل من ناحية أخرى على قيام تناقضات أساسية بين البدو والفلاحين في مصر ، بما يجعل من ألزم اللازم دراسة المجتمع البدوي المصري منشأ واقتصاداً وأهدافاً وعلاقات وروابط سواء بالفلاحين أو بالطبقات الحاكمة أو بالسياسات الخارجية .

وغموض أوضاع البدو المصريين ناشىء من تناقض معلوماتنا عنهم . ففي « التعريف » للعمري كما ورد في « صبح الأعشى » للقلقشندي أن بدو مصر كانوا « أهل حاضرة وزرع » باستثناء بدو البحيرة . وفي زمن القلقشندي كان بدو البحيرة أنفسهم يزرعون .

وفي رأي بعض العلماء ، أن بدو مصر نزحت كثرتهم من المغرب في القرن ١٦ و١٧ و١٨ وأن قلتهم من عرب الجزيرة ، ويذكر بولياك أن تحول بدو وادي النيل الى الزراعة تم ببطء طوال حكم المماليك ولم ينته تحولهم الى زراع ثابتين إلا في القرن الثامن عشر . ولكننا نعرف في الوقت نفسه من كتاب فولني المشهور « رحلة في سوريا ومصر » (١٧٨٣) أن بدو مصر كانوا فئات من الخطافين النهابين يقيمون على تخوم الوادي وأنهم كانوا مشتتين يسودهم الانقسام ، بينما نقرأ في كتاب ادوارد لين المشهور « عادات المصريين المحدثين وسلوكهم » (١٨٣٥) ، بعد كتاب فولني بما لا يتجاوز خمسين سنة أن الكثيرين من فلاحي الصعيد كانوا من البدو ثم اشتغلوا بالزراعة واستقروا في ريف مصر ، وأن كثيرين من الفلاحين كانوا لا يزالون حتى الثلث الأول من القرن التاسع عشر ينتسبون الى قبائل بدوية .

ولكننا نعرف من الأسانيد التاريخية أن بدو مصر أو على الأقل في الصعيد ، كانوا أعمق جذوراً في البلاد من عام ١٥٠٠ بدليل اشتراكهم مع

الفلاحين في الثورة الزراعية عام ١٢٦٠ مما يقطع بأنه كان لهم كيان منظم في البلاد ولون من الاستقرار الزراعي يتيح لهم القيام بعمليات عسكرية على مستوى الدولة . نعرف أن بيبرس الأول في ١٢٦٤ (٦٦١ هـ) أرغم ممثلي قبيلتي الهوارة وسليم على توقيع تعهد بزراعة أراضيهم - وقد دأب السلاطين المماليك على أن يشترطوا على كل مشتغل بالزراعة ألا تقل المساحة المزروعة من أرضه حتى لا يقل المحصول . وفي « حوادث » ابن تغرى بردى أن بدو مصر كانوا يشتغلون أكثر في أراضي السلطان والاقطاعيين في صعيد مصر ، ولكنهم لم يزرعوا من القمح إلا بقدر ما يدفعون به الخراج ويذهب بولياك الى أن تحديد حصة السلطان من الخراج هي التي دفعت البدو الى الاهتمام بتربية الماشية أكثر من الاهتمام بالزراعة . وقد تواتر في المراجع أن بدو مصر كانوا رغم اشتغالهم بالزراعة يقيمون في الخيام على حدود القرى الكبيرة والكفور حتى لا يختلطوا بالفلاحين ، ولم يكن يسكن المدن والقرى إلا أمراؤهم وشيوخهم ، وكثيراً ما كانوا يسمون أنفسهم بأسماء تركية استرضاء للمماليك ، ومنهم من اتخذ لنفسه حرساً من المماليك كما جاء في «السلوك» للمقريزي وفي «الحوادث» لابن تغرى بردى. أما بدو الشرقيةبالذات فكانوا يعيشون أيضاً في الخيام ولكنهم كانوا غير مسجلين في سجلات الحكومة وكانوا بذلك معفين من الضرائب والخراج . وكذلك كان بدو مصر أيام المماليك في مكانة أرقى من مكانة الفلاحين فكانوا لا يخالطونهم وكانوا يشتركون في جيوش المماليك ، وفي ابن اياس أنهم كانوا في حالة الحرب يساهمون بقوات من الفرسان ، وكان شيوخ البدو ، أو شيوخ العرب كما كانوا يسمون « عرب الادراك » مسئولين عن حفظ الأمن في الريف ، أي يتكون منهم نوع من المليشيا ، وكان انتاجهم الزراعي يمثل جزءاً لا بأس به من الانتاج الزراعي القومي في مصر .

وفي « التعريف » للعمري أن ثورة بدو مصر قامت في ١٢٥٣ (٦٥١ هـ) بزعامة الشريف حصن الدين بن ثعلب الذي شنق في عهد بيبرس الأول كما ورد في « السلوك » للمقريزي وفي « صبح الأعشى » وهي الثورة الوحيدة الشاملة التي اشترك فيها كل بدو مصر . وقد أخمدت هذه الثورة بوحشية ، وكان هدفها إقامة سلطنة بدوية مستقلة عن السلطنة المملوكية في مصر . وقد

بلغ من عنف هـذه الثورة وامتـداد مداهـا أن بقيت في ذاكرة الممـاليك قـروناً وأكدت في نفوسهم الفـزع الدائم من قيـام ثورات جـديدة عـلى هذا النـطاق الشامل ولازمهم هـذا الفزع حتى دالت دولتهم . وقـد كان من مـظاهر هـذا الفزع المملوكي أن الاستعداد لهذا الخطر الكـامن دفعهم الى تنصيب دكتاتـور من بينهم هو بيبرس الثاني ثم اختيار برقوق والمؤيـد للسلطنة كـما جاء في ابن أياس. وهذا الفزع نفسه هـو الذي منـع الأمراء الممـاليك بعـد هذه الثـورة الشـاملة من استخدام البـدو فيما كـان ينشب بينهم من حروب أهليـة كما ورد أيضاً في ابن اياس . وفي رأي بولياك أن هـذا الذعـر المستمر هـو الذي حـدا بالمماليك الى تجديد شباب الطبقة الحاكمة باستمرار باستجلاب ممـاليك جـدد بلا انقطاع ، والى ايصاد باب الوظائف العسكرية العليا في وجه أبناء المماليك المتمصرين ، « أبناء الناس » والى العيش في عزلة ثقافية تامة باصطناع الثقافة التركية كمظهر من مظاهر الامتياز الطبقي حتى في عهد السلاطـين الشراكسـة الأصل . وقد جاء في « التعريف » للعمـري أن ثورة حصن الـدين بن ثعلب انتهت بتـأسيس دولـة مستقلة في الصعيـد ، وأن بيبـرس الأول لم يستـطع استرداد هذه الدولة منه إلا بالخـديعة ، وإن كـان المقريـزي قد ذكـر أن أيبك سحق هذه الثورة تماماً وفي رأي بولياك أن كلام المقريزي ينطوي عـلى تزييف للتاريخ تحيزاً منه للترك . وثورة الهـوراة وبنى سليم بزعـامة حصن الـدين بن ثعلب التي تؤرخ في ١٢٥٣ (٦٥١ هـ) وانتهت بـاعـلان استقـلال الصعيـد وهي ثورة الفلاحين ، ربما كانت منسقة مع الثورة الدينية التي يؤرخها بولياك في ١٢٦٠ ويبدو أنها استمرت سبعة أعوام على الأقل .

وقلما اشترك بدو الصحراء الشرقيـة في الثورة أيـام المماليـك ، أما بـدو الصحراء الغربية ، فقد كانت منهم قبيلة تثور بصفة دورية منتظمة وهي قبيلة لبيد في البحيرة ، وكانت أهم أسباب ثورتها المطالبة بـالسماح لهـا بالمـرعى في موسم الجفاف والسماح لها بالتبادل التجـاري مع مصـر ، ويذكـر بوليـاك أن البدو الأجانب لم يشتركوا أبداً في ثورات مصر ، وأن البدو المصريين وحـدهم كـانوا يقـومون بهـذه الثورات . ومن رأيـه أن البدو المصـريين كـانوا يجـدون تعضيداً طبيعياً من الفلاحين لثوراتهم .

وفي ابن اياس أن ثورة زراعية كبرى قامت في الصعيد عام ١٣٥٣ (٧٥٤ هـ) بقيادة ابن الأحدب شيخ قبيلة عرك ، وفي كلام ابن أياس عن هذه الثورة نجده يستعمل كلمة « العربان » وكلمة « الفلاحين » كأن مدلولها واحد . وقد دفعت ثورة الفلاحين التي قامت أثناء ثورة البدو السلطان الصالح صلاح الدين عند عودته الى القاهرة مظفراً بعد إخمادها الى أن يحظر على أي فلاح أن يركب الخيل أو يحمل السلاح ، ويفهم من هذا أنه لم تكد تنقضي مائة عام على ثورة الفلاحين والبدو من هوارة وبني سليم لاستخلاص مصر من يد المماليك حتى قامت ثورة أخرى عظيمة الشأن اشترك فيها البدو والفلاحون لنفس هذا الهدف .

وليس معنى هذا أن البلاد عرفت الاستقرار بين هاتين الثورتين الكبيرتين أو بعدهما سواء في الريف أو في الحضر . فقد ذكر ابن أياس أن المماليك في أثناء حروبهم مع الأتراك العثمانيين في ١٤٨٨ (٨٩٣ هـ) وفي ١٥١٦ « ٩٢٢ هـ » جعلوا حامية القاهرة تقوم باستعراضات عسكرية ارهابية لتخويف الفلاحين حتى لا ينتهزوا فرصة هزيمة المماليك ويهاجموا القاهرة ، كما ذكر ابن أياس أن هزيمة المماليك في ١٤٦٧ - ١٤٧٢ (٨٧٢ - ٨٧٧ هـ) أمام الملك التركماني شاه زيور كادت تفضي الى قيام الفلاحين المصريين بثورة على المماليك .

وكان سبب خوف المماليك الدائم من قيام ثورة شاملة تجتاح البلاد كلها هو تواتر وقوع ثورات صغيرة لا تنتهي كلها زراعية في أهدافها . ولم تتخذ ثورات الفلاحين المصريين طريق الهجوم على قلاع أمراء الاقطاع من المماليك على الطريقة المألوفة في ثورات الفلاحين الأوربية ، بل اتخذت صورة الصراع حول المحاصيل . ففي الصعيد كان أمراء الاقطاع من المماليك يتقاضون أكثر حصتهم عيناً من المحصول ، أما في الوجه البحري فكانوا يتقاضون الخراج نقداً ، مما ألزم الفلاحين بيع محاصيلهم بالسعر الذي حدده أمراء الاقطاع أنفسهم ، فقد كانوا المسيطرين على سوق القمح . وكانت غلال الصعيد نفسه تشحن بأمرهم الى ساحل الغلال ببولاق على مراكب في النيل ، فكان هذا بمثابة عملية تجويع منظم للريف . وفي ابن أياس ، الذي

وصف هذه الحالة ، أن الفلاحين كثيراً ما كانوا يقصدون المدينة لشراء الخبز . وفي زمن المجاعات كان الفلاحون ينزحون بأعداد غفيرة قطعاناً الى القاهرة ، ولم يحدث أبداً أن سكان القاهرة نزحوا الى الريف . ولهذا كانت أغراض هذه الثورات عامة هي الاستيلاء على قمح أمراء الاقطاع المحفوظ في الصوامع أو على المراكب ونهب كل ما يمكن نهبه وإخفاؤه وإحراق الباقي كوسيلة لاجبار أمراء الاقطاع على التسليم بالنزول عن الخراج أو لا-جبارهم على تخفيضه وفي إحدى ثورات الفلاحين هذه نجد محاولة واضحة من الفلاحين لتجويع العاصمة انتقاماً من حملات التنكيل التي كان المماليك يقومون بها ، كما جاء في « الحوادث » لابن تغرى بردى وقد حدثت أهم الثورات التي تم فيها الاستيلاء على القمح في ١٢٩٩ (٦٥٩ هـ) في مديرية البحيرة ، وفي ١٣٠١ (٧٠١ هـ) و١٣٥٢ (٧٥٣ هـ) في الصعيد ، وفي ١٣٨١ (٧٨٣ هـ) و١٤٠١ (٨٠٤ هـ) و١٤٦٧ (٨٧٢ هـ) في البحيرة ، وفي ١٤٩٦ (٩٠٢ هـ) في جميع أرجاء مصر ، وفي ١٤٩٨ (٩٠٤ هـ) في البحيرة والغربية ، وفي ١٥٠٢ (٩٠٨ هـ) في الشرقية والغربية والصعيد ، وفي ١٥٠٦ (٩١٢ هـ) و١٥٠٧ (٩١٣ هـ) في الشرقية ، وفي ١٥١٢ (٩١٨ هـ) في البحيرة كما ورد في ابن أياس ، والقائمة ناقصة .

وكان الفلاحون كثيراً ما يقاسون أثناء هذه الاضطرابات لأن البدو كانوا ينهبونهم ويفتكون بهم أثناء الاضطراب وكانوا يقطعون الطريق على المسافرين ولا سيما الترك ، تحت ستار قيامهم بحراسة الطرق ، وقد ذكر بولياك أن كثيراً من أعمال قطع الطرق والنهب والسلب والقتل التي كان يرتكبها البدو كانت تتم بتغاض من المماليك وربما بتواطؤ معهم . فإذا ذكرنا أن جزءاً من واجبات البدو أيام حكم المماليك والأتراك كان المحافظة على الأمن في داخل البلاد ، أي القيام بأعمال البوليس ، رجحنا أنه في ظروف معينة كان المماليك يستخدمون البدو كوسيلة من وسائل قمع ثورات الفلاحين ، أي كلما استطاع المماليك أن يهادنوا البدو المصريين .

وفي ثورات البدو المصريين على المماليك كان البدو يسحقون عسكرياً كلما واجهوا المماليك ، لأن فرسان البدو لم يكونوا مدربين على الطريقة التركية

في القتال ، وهي إطلاق السهام والخيل تركض بهم . وكان البدو قلما يهاجمون المدن بسبب ضعفهم العسكري وتركز جيوش المماليك في المدن ، ولا يذكر في ذلك إلا استثناء واحد ، حين استولى بدو البحيرة على مدينة دمنهور ولهذا كان البدو يكتفون في ثوراتهم بنهب الريف . وفي مرة بلغوا مشارف القاهرة ونهبوا المارة ولكنهم لم يتغلغلوا في العاصمة . ويبدو أن البدو أو العرب كما كانوا يسمون أساءوا كثيراً الى الفلاحين ، ففي ابن أياس أن بعض المشايخ المصريين كانوا ينظمون القصائد في تمجيد سحق الترك العرب أيام أن دخل طومان باي القاهرة مظفراً بعد أن أخمد فتنتهم .

ويذكر بولياك أن شيوخ العرب كانوا في الواقع اقطاعيي البدو ، وكانوا أشد المستفيدين من ثورات البدو ، ورغم سكناهم في المدن واصطناعهم الاسماء والعادات التركية ظل أتباعهم من البدو يتخذونهم رؤساءهم الطبيعيين كلما شبت ثورة لعدم وجود أي تنظيم سياسي آخر بينهم غير التنظيم القبلي . وبعد إخماد كل ثورة كانت الحكومة في العادة تسترضي شيوخ العرب هؤلاء بإعطائهم إقطاعيات جديدة حتى اتسعت أملاك شيوخ العرب في العصر المملوكي اتساعاً رهيباً .

هذا ما كان من أمر ثورات الريف . وفي الكلام عن ثورات المدن في العصر المملوكي التركي ، فأول ما ينبغي أن نلاحظه هو انهيار البورجوازية المدنية على النحو الذي تقدم وصفه انهياراً سياسياً واقتصادياً . وقد تناقص عدد الاسطوات تناقصاً مستمراً بينما ازداد عدد العبيد ، ولا سيما في القاهرة حتى بلغ عدداً ضخماً . وفي السمبري أن طومان باي سلح في ١٥١٦ أثنى عشر ألفاً من عبيد القاهرة وحدها ، ولم يكن هناك فرق بين العبيد السود والعبيد البيض (« الغلمان ») إلا أن الغلمان كانوا يتقاضون في خدمة المماليك رواتب شهرية تسمى الجمكية كما ورد في ابن اياس ، ولا يعرف إن كان العبيد السود يتقاضون أمثال هذه الرواتب ، أما تحديد جنسيات العبيد البيض ، وأكثرهم مستجلبون من المغرب ، فأمر يستحق التفات المؤرخين لمعرفة إن كان بينهم مصريون وما نسبتهم من المجموع العام إن وجدوا . وكان العبيد من النوعين يتبعون سادتهم الى حروبهم . أما الأعمال التي كانوا

يزاولونها عادة ، إلى جانب الخدمة في المنازل ، فقد كانت العمل في دار سك النقود وفي الاسطبلات السلطانية و« البيوتات » أو المخازن السلطانية والمملوكية وفي النفطية أو المدفعية . كل هذه كان عمالها من العبيد . وربما كان « الحرافيش » أو غوغاء القاهرة يتطوعون للعمل كغلمان ، فقد كانت كلمة « حرافيش » أحياناً تشمل الغلمان أيضاً . ومما هو جدير بالذكر أن بعض الأجانب كانوا في القرن الثامن عشر يبيعون أنفسهم للتجار ليلتحقوا بجيش المماليك كما ورد في « رحلة » فولني . .

وغير العبيد كانت أهم طبقة واضحة المعالم في مصر هي طبقة « الحرافيش » فقد كانت ثورات المدن بوجه عام ثورات الحرافيش بحسب ما جاء في « السلوك » للمقريزي و« النجوم » لابن تغرى بردى . ولم تكن هذه الثورات ثورات طبقية بالمعنى المفهوم تبدو فيها محاولة الاشتراك في التنظيم الاداري والسياسي كالمجالس البلدية مثلاً ، بل كانت مجرد ثورات فقراء من أجل مطالب عاجلة ناجزة . وقد تضخمت طبقة الحرافيش تضخماً كبيراً بسبب هجرة الفلاحين بأعداد غفيرة إلى القاهرة والمدن عامة ، كما أن البطالة الصناعية ملأت المدن بطبقة كبيرة من العاطلين الذين يعيشون على التسول والخطف والنهب ولا يطلبون إلا الخبز أو العمل الوقتي الذي لا يعود عليهم بأكثر من الخبز . وكان المماليك يسمون هؤلاء الحرافيش « الزعر » ، وربما كانت لهذه الكلمة علاقة بكلمة « الصيع » . وكان الحرافيش أو الزعر هم أنشط العناصر في كل الفتن والثورات ، ومن حول الحرافيش كان يتجمع عادة العبيد والاسطوات كلما حدث اضطراب وكان العبيد أنفسهم يلقبون أحياناً بالزعر . وكانوا في العادة يتسلحون بالمقاليع والحجارة ، وبسبب سذاجة أسلحتهم لم يكن لهم أبداً أمل في الاستيلاء على القاهرة ، ولا سيما وان خيرة قوات المماليك كانت مركزة فيها . ولذا اقتصرت أهدافهم الثورية على الضغط على الحكومة لتحقيق مطالب عاجلة لتخفيض ثمن الخبز أو على السلب والنهب وكانوا كثيراً ما « يتكتكون » لتحقيق هذا الضغط على الحكام ، فيناصروا مملوكاً في حربه على مملوك آخر يكون أبغض منه الى نفوسهم ، كما كان المماليك أنفسهم يستعينون

بالحرافيش في مقاتلة بعضهم البعض الآخر ويشجعونهم على نهب أموال أعدائهم .

ومن أهم الثورات التي اشترك فيها الحرافيش من تلقاء أنفسهم بقصد تغيير ميزان القوى السياسية مشاركتهم في إخماد ثورة الأمراء في ١٣٦٦ (٧٦٨ هـ) ، وفي قمع ثورة قائد الجيش في ١٣٦٨ (٧٧٠ هـ) وفي ثورة مماليك الأمير أنبك البدري في ١٣٧٧ (٧٧٩ هـ) ، ومناصرتهم للأمير تيموربغا منطاش على غريمه يلبغا الناصري قائد الجيش في ١٣٨٨ (٧٩١ هـ) أما الثورات التي استخدم فيها المماليك قوة الحرافيش فمن أهمها ما جاء في ابن أياس من أن قايتباي استعان بهم في حربه ضد الترك عام ١٤٨٦ (٨٩١ هـ) ودفع لكل منهم ثلاثين ديناراً ، وما ذكره ابن أياس أيضاً من أن طومان باي عفا عن الحرافيش في ١٥١٦ (٩٢٢ هـ) ووعدهم بالمكافأة مقابل اشتراكهم في الدفاع عن مصر . وفي أواخر حكم المماليك استعانوا بالحرافيش في حروبهم الداخلية ، وربما كان ذلك خوفاً من ثورات البدو ، وكانوا يشجعونهم على نهب أموال أعدائهم المهزومين .

وأما ثورات الحرافيش والفقراء عامة فكانت للضغط على الحكومة لاجابة مطالبهم ، فأهمها ثورة ١٣٦٩ (٧٧١ هـ) ، وقد جاء ذكر هذه الثورة في ابن أياس ، ثم ثورات المجاعة في ١٤٤٩ و١٤٥٠ (٨٥٣ و٨٥٤ هـ) وفيها نهب الشعب المخابز وأرادوا رجم المحتسب أو مفتش الأسواق ، علي بن اسكندر الذي أعفى من منصبه نتيجة للثورة ، وقد جرح الثوار في هذه الثورة القاضي أبو الخير بن النحاس لأنه كما جاء في ابن اياس ، قال للسلطان أن من معه مال ليشتري الحشيش والحلوى لن يعز عليه شراء الخبز مهما غلا ثمنه ، وهي عبارة أقل سذاجة من عبارة ماري أنطوانيت المشهورة . وغير ذلك اضطرابات سنة ١٤٠١ (٨٠٤ هـ) التي كان هدفها الشيخ شهاب الدين أحمد الشيشي الذي أفتى للسلطان بقانونية تحصيل الايجارات العقارية في القاهرة مقدماً عن ١١ شهراً لدفع الحصة للجيش ثم ثورة ١٤٨٠ (٨٨٥ هـ) التي هاجم فيها الثوار ناظر الخاصة أي ناظر أملاك السلطان ، في وسط المدرسة الصالحية ، لأنه اقترح تخفيض قيمة العملة النحاسية ومثلها الثورة التي تمت في بداية

عصر السلطان قنصوه الغوري بسبب رغبته في تحصيل الايجارات العقارية في القاهرة مرتين كل شهر لتمويل النفقات التقليدية التي كان يتقاضاها المماليك بمناسبة تولي السلطان الحكم، وتعرف بنفقة البيعة. وقد ذكر ابن أياس أيضاً أنه لهذا السبب نفسه أفضى الى قيام ثورة مماثلة في دمشق انتهت بطرد الأهالي للوالي . وقد كانت الحكومة في كل هذه الثورات ترضخ جزئياً لارادة الجماهير وتتخذ الاجراءات اللازمة لتهدئة الخواطر بالاستجابة لبعض المطالب . فعلى سبيل المثال قام السلطان بمصادرة أملاك القاضي أبو الخير بن النحاس ونفاه ، أما الشيشي فقد اختفى من القاهرة وفر الى مكة ، وكذلك اكتفى السلطان الغوري بتحصيل ايجار سبعة شهور .

أما ثورات العبيد فأهمها ثورة ١٤٣٧ (٨٤١ هـ) التي طالب فيها الثوار بتوزيع الأرض على العبيد ، وفي «النجوم» لابن تغرى بردى أنه وقعت في هذه الثورة اشتباكات دامية بين العبيد وشباب المماليك . وفي ١٤٤٥ (٨٤٩ هـ) ثار العبيد مرة أخرى ، واستولى منهم أكثر من ٥٠٠ عبد على الاصطبلات السلطانية التي كانوا يعملون فيها وعلى مراعي الخيل وانتخبوا من بينهم « سلطاناً » ولم يلبث أن اغتاله ثائر آخر نصب نفسه مكانه . وقد أحاط العبيد سلطانهم بكافة مظاهر البلاط المملوكي كالعرش والراية الصفراء وعينوا له وزيراً وقائداً للجيش وأمير دودار بل وعينوا له حاكماً لدمشق وحاكماً لحلب ! ونهبوا قوافل الغلال ولكنهم لم يجسروا على مهاجمة القاهرة . وبعد القضاء على هذه الثورة ، اشترى السلطان كل العبيد المسنين في القاهرة وأرسلهم ليباعوا في الدولة العثمانية كما جاء في « الحوادث » لابن تغرى بردى وفي ابن أياس أن هذه الثورة وقعت في ١٤٤٢ (٨٤٦ هـ) ويشتبه بولياك في أن ثورة العبيد هذه ربما كانت تطمع في إقامة سلطنة تحل محل سلطنة المماليك بوحي من الدراويش ، تشبهاً بثورة سعدان الذي قبض عليه في ١٤٥٠ (٨٥٤ هـ) ، وجاء في « الحوادث » لابن تغرى بردى أنه كان يتمتع بنفوذ واسع حتى بين الأمراء المماليك أنفسهم . وبعد هذه الثورة لا نسمع بثورة أخرى قام بها العبيد ، وإنما اقتصرت الثورات على الحرافيش والزعر . وفي ابن أياس أن أحد ولاة القاهرة قتل أكثر من ٧٠٠ عبد متمرد ، وفيه أنه في

حكم السلطان الغوري كان كل حادث شغب ينتهي بإعلان السلطان حظر التجول ليلاً على العبيد وعلى المماليك معاً .

(٢)

وقد كان آخر انفجار من انفجارات البدو والفلاحين في مصر الثورة الكبرى التي قام بها في الصعيد عرب الهوارة والفلاحون المصريون بزعامة شيخ العرب همام أمير قبيلة الهوارة ، وانتهت باستقلال الصعيد من المنيا الى الشلال تحت حكم الأمير همام . ولم تكن هذه الثورة مجرد ثورة بالمعنى العادي ولكن صاحبتها عمليات عسكرية شأن الحرب الأهلية . ويبدو أن المناوشات بين الهوارة والحكومة المركزية كانت أقدم من تاريخ اندلاع الثورة ولعلها امتدت منذ بداية القرن الثامن عشر . ولكن الذي نعرفه من الجبرتي أن التحدي والصدام الصريح بدأ في ١٧٣٦ (١١٤٩ هـ) ، وأن علي بك الكبير نفسه هو الذي أخمد ثورة همام فيما بعد ، حيث استتب له الأمر في مصر عام ١٧٦٦ (١١٨٠ هـ) في بدء كفاحه السياسي وصراعه مع مماليك القاهرة رغم أنه تعاون معهم عسكرياً في ١٧٦٦ وان الحرب ظلت سجالاً بين الحكومة المركزية والصعيد . بل ونستطيع أن نحدد أنه في عام ١٧٦٥ (١١٧٩ هـ) كان الصعيد من المنيا منفصلاً فعلاً عن الحكومة المركزية ، وربما قبل ذلك ، وظل كذلك حتى انهارت دولة همام نهائياً في ١٧٦٩ (١١٨٣ هـ) ، فكأنما دولة همام ظلت قائمة أربع سنوات على الأقل من ١٧٦٥ الى ١٧٦٩ ، وربما أطول من ذلك ، ومقطوع به أن حدودها امتدت من ألمانيا الى الصعيد الأعلى .

ولثورة همام أهمية خاصة في تاريخ الانفجارات السياسية والاجتماعية في مصر لجملة أسباب .

(١) فهي أولاً تمثل مظهراً من مظاهر التحالف بين الفلاحين والبدو المصريين في عمل سياسي واحد لا نجد له مثيلاً إلا ثورة البدو المصريين والفلاحين في ١٢٥٣ ميلادية بقيادة حصن الدين بن ثعلب زعيم الهوارة وبني

سليم ، وثورة البدو المصريين والفلاحين في ١٣٥٣ بقيادة ابن الأحدب شيخ قبيلة عرك ، وكلاهما انتهى بتأسيس دولة مستقلة في الصعيد لم تلبث أن انهارت بإخماد الثورة .

(٢) إن ثورة همام كالثورتين السابقتين اللتين تحالفت فيهما قوى الفلاحين والبدو المصريين ، كانت لها أهداف وطنية واجتماعية أما الهدف الوطني الأول فكان استخلاص مصر من أيدي المماليك وأما الهدف الاجتماعي الأول فكان تمليك الأرض للمصريين وتوزيعها على الفلاحين وفي ثورة ١٢٥٣ دعا حصن الدين بن ثعلب صراحة الى توزيع الأرض على الفلاحين ، وفي ثورة همام في القرن الثامن عشر مكن همام المصريين من تملك مديرية أسيوط .

(٣) يبدو أن دولة همام بالذات كانت بمثابة تجربة لنظام جمهوري من نوع ما كما نستخلص من كتابات رجال السياسة والفكر الذين عاصروا أذيالها وكانت لديهم معلومات مباشرة أو قريبة المصادر عنها مثل الجنرال يعقوب ورفاعة الطهطاوي ولذا فقد وجب أن يهتم بها المؤرخون اهتماماً خاصاً .

وقارىء « تخليص الابريز » لرفاعة الطهطاوي يجد في كلام الطهطاوي وصفا لحالة الرأي العام في فرنسا عام ١٨٣٠ ابان ثورة لويس فيليب « ملك الفرنسيين » على شارل العاشر . يقول الطهطاوي :

« إعلم أن هذه الطائفة ـ يقصد الفرنسيين ـ متفرقة في الرأي فرقتين أصليتين وهما الملكية والحرية والمراد بالملكية أتباع الملك القائلون بأنه ينبغي تسليم الأمر لولي الأمر من غير أن يعارض فيه من طرف الرعية بشيء والآخرون يميلون الى الحرية بمعنى أنهم يقولون لا ينبغي النظر إلا في القوانين فقط والملك انما هو منفذ للأحكام على طبق ما في القوانين فكأنه عبارة عن آلة ولا شك أن الرأيين متباينان فلذلك كان لا اتحاد بين أهل فرنسا لفقد الاتفاق في الرأي والملكية أكثرهم من القسوس وأتباعهم وأكثر الحريين من الفلاسفة والعلماء والحكماء وأغلب الرعية فالفرقة الأولى تحاول إعانة الملك والأخرى ضعفه وإعانة الرعية ومن الفرقة الثانية طائفة عظيمة تريد أن يكون الحكم

ss

بالكلية للرعية ولا حاجة الى ملك أصلاً ولكن لما كانت الرعية لا تصلح أن تكون حاكمة ومحكومة وجب أن توكل عنها من تختاره منها للحكم وهذا هو مثل مصر في زمن حكم الهمامية فكانت إمارة الصعيد جمهورية التزامية »[1] .

هذا الكلام خطير لأن معناه أن مصر قد عرفت تجربة النظام الجمهوري قبل الثورة الفرنسية نفسها بسنوات قليلة . وأهمية هذا الكلام من أنه صادر عن مفكر كبير مثل رفاعة الطهطاوي العارف أدق معرفة بالنظم والمذاهب السياسية ، وهو لا يمكن أن يطلق القول على النظام الجمهوري في فرنسا ويشبهه بالنظام الجمهوري في مصر إلا إذا كانت معلوماته عن ثورة همام وجمهورية همام تؤكد له ذلك .

وأركان الفكرة الجمهورية عند رفاعة الطهطاوي كما حددها هي « أن يكون الحكم بالكلية للرعية » أي أن الأمة مصدر السلطات كما تقول نحن في الدساتير الحديثة ، وأنه « لا حاجة للملك أصلاً » أي أن يكون للدولة رئيس وجهاز حكم غير متوارث وإنما نابع من القاعدة الشعبية ، وأن الأمة « وجب أن توكل عنها من تختاره منها للحكم » ، وهذا « التوكيل » سواء تم عن طريق الانتخاب أو عن طريق الاستفتاء أو عن طريق البيعة أو عن طريق آخر هو المقابل لفكرة الوكالة أو deputisation التي يقوم عليها الفقه الدستوري الأوربي منذ روسو ومنتسكيو وأساسه أن شرعية السلطة لا تقوم على الحق الإلهي الموروث أو غير الموروث ولكن تقوم على توكيل الأمة لنفر من أبنائها أن يتولوا مسئوليات الحكم لا بالأصالة ولكن بوصفهم مجرد « وكلاء » أو « نواب » أو « ممثلين » للشعب ، وهذا ينقل مبدأ السيادة من الطبقة الحاكمة الى الشعب . بل ان رفاعة الطهطاوي قد حدد صورة المجالس النيابية في النظام الجمهوري على الوجه المعروف في زمنه بأنها « مجلس الشيوخ » و« مجلس العموم » حين قال عن وكلاء الأمة أنهم من فئتين « مشايخ »

(١) من المؤسف حقاً أن طبعة وزارة الثقافة من « تخليص الابريز » أسقطت الاشارة الى جمهورية همام التي أشار اليها رفاعة الطهطاوي رغم اهمية هذه الجمهورية القصوى في تاريخ النظم السياسية والاجتماعية في مصر . وهذا النص مأخوذ عن طبعة ١٩٠٥ (طبع على ذمة مصطفى فهمي الكتبي بجوار الأزهر) ، ص ١٩٦ - ١٩٧ ، يقابله نص وزارة الثقافة الناقص ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

Senators و« جمهور » commoners ويبدو أن جمهورية همام كانت فيها مجالس نيابية من نوع ما ، لأن المقارنة التي عقدها رفاعة الطهطاوي بين النظام الجمهوري في فرنسا والنظام الجمهوري في مصر جاءت بعد ذكر كل هذه التفاصيل لا قبله . ومن سوء الحظ ليست لدينا تفاصيل كافية عن نظام الحكم في جمهورية همام هذه حتى نستطيع أن نحدد ملامح التنظيم السياسي فيها بصورة واضحة ، ولكن قول رفاعة الطهطاوي « فكانت أمارة الصعيد جمهورية التزامية » يدل على أن النظام الجمهوري الذي عرفته مصر قبيل الثورة الفرنسية كان مرحلة وسطاً بين « الالتزام » الاقطاعي و« التوكيل » الديمقراطي أو جمهورية تحافظ على بعض العلاقات الاقطاعية .

ومعروف أن رفاعة الطهطاوي ، وهو من طهطا بالصعيد الأعلى قد نشأ في مركز هذه التجربة الجمهورية التي هزت البلاد هزاً عميقاً في زمانه ولا شك أن ذاكرته ، وهو من مواليد ١٨٠١ ، كانت تعي الكثير عما جرى في الصعيد أيام حكم الهمامية في عهد الأمير همام الكبير ، كما أن ثورة الأمير همام الصغير في عهد محمد علي حدثت أيام شبابه . ومن هنا فأقوال رفاعة الطهطاوي ينبغي أن تؤخذ على أنها شهادة معاصر لدولة الهمامية عارف بحقائق أحوالها ويبدو أن التركيب السياسي لجمهورية همام كان يحمل أوجه شبه بحكم لويس فيليب « دوق أورليان » « ملك الفرنسيين » الذي حل بالتأييد الشعبي محل حكم شارل العاشر « ملك فرنسا » ووريث البوربون . وقد فصل رفاعة الطهطاوي في براعة مذهلة الفقه الدستوري الكامل في فكرة « ملك الفرنسيين » وفكرة « ملك فرنسا » ولعل هذا هو الجزء « الالتزامي » في جمهورية همام أي قيام نوع من الملكية الشعبية المنتخبة ، وهو نظام مألوف في تاريخ الثورات ، قريب من نظام التيرانوس Tyrannos أو « الطاغية » أو الملك المنتخب الذي عرفته اليونان القديمة وهو بمثابة رئيس جمهورية دائم يتمتع بسلطات واسعة مستمدة من القاعدة الشعبية بالبيعة أو الاستفتاء أو الانتخاب .

ولم يكن رفاعة الطهطاوي أول من حدثنا عن جمهورية همام فقد حدثنا عنها من قبل الجنرال يعقوب والجبرتي أما بالنسبة للمعلم « الجنرال » يعقوب

فنجده يتحدث في مشروع استقلال مصر الذي قدمه عام ١٨٠١ الى الدول الأوربية عن جمهورية همام كنموذج لنظام الحكم الذي يقترح قيامه في مصر المستقلة . ففي القسم السابع من مذكرته التي قدمها سكرتيره الفارس لاسكارس الى الكابتن جوزيف ادموندز ، قومندان السفينة بالاس ، لرفعها الى مجلس الوزراء البريطاني عن طريق وزير البحرية البريطانية ، يذكر المعلم يعقوب حكومة همام ويبدي رأيه في المبررات الاجتماعية والفلسفية لاحتذائها عند تحقيق استقلال البلاد ، إذ يقول :

« فإذا ما أجازت الحكومات الأوروبية استقلال مصر فالسؤال هو : كيف يحكم المصريون أنفسهم ؟ وكيف يدافعون عن استقلالهم ؟ . . .

« أولاً : إن هذه المذكرات المكتوبة على وجه السرعة لا تسمح لنا أبداً بالدخول في تفاصيل مشروع الحكومة التي يقترح الوفد المصري اقامتها ، ولكن يكفي أن نلاحظ أن انشاء هذه الحكومة لن يكون قط نتيجة لثورة استحدثها نور العقل أو اختمار المبادىء الفلسفية المتصارعة ، ولكن تغييراً تجريه قوة قاهرة على حياة قوم وادعين وجهلاء ، يكادون ألا يعرفوا في الوقت الحاضر إلا عاطفتين تحركان الأخلاق : المصلحة والخوف . فقليل من مال يزاد أو شيء من رخاء يضاف الى حياة هؤلاء السكان نتيجة لقيام هذه الحكومة الجديدة ، وهو أمر ليس بصعب التحقيق ، يجعلهم بغير شك المدافعين الغيورين عن هذه الحكومة ، ويجعلهم يحبونها . وكيف لا إذا كان أي شيء في العالم أفضل من الطغيان التركي ؟ فلتكن الحكومة الجديدة عادلة وقاسية وقومية . . . كحكومة شيخ العرب همام في الصعيد التي رويت عليك قصتها ، فهي بالتأكيد سوف تكون موضع الاحترام والطاعة والحب » .

وواضح من هذه المذكرة المنشور نصها كاملاً في فصل « مشروع الاستقلال الأول » من هذا الكتاب ، أن الجنرال يعقوب قبل موته على ظهر السفينة كان قد حدث قومندانها عن ثورة همام التي انتهت بانفصال الصعيد واستقلاله عن الحكم التركي . كذلك واضح من المذكرة أن الجنرال يعقوب قد أجرى « تقدير موقف » لحالة الرأي العام المصري وقتئذٍ ومدى استعداده

SS

للكفاح الثوري من أجل إقامة حكم ديمقراطي ، فانتهى الى أنه من العبث انتظار قيام المصريين بأية حركة شعبية تغير من النظام الاجتماعي والسياسي الذي رسفوا في قيده قروناً تحت المماليك والأتراك ، لأن الثورة الشعبية تحتاج الى وعي ، وإلى اختمار فكري ، وإلى صراع بين المبادىء الفلسفية كما حدث في فرنسا قبل الثورة الفرنسية أيام حرب العقائد التي شنها فلاسفة التنوير وفلاسفة التحرير من أمثال ديدرو وفولتير ومونتسكيو وروسو ومابلي وكوندورسيه وهولباخ وكونديلاك ودالمبير على قيم الظلام الاقطاعي . والعبارات نفسها التي استخدمها المعلم يعقوب تدل على أنه كان بالفعل يشير الى هذه المقدمات الثورية الفكرية التي مهدت للثورة الفرنسية فهو يتحدث عن « نور العقل » وهو ما يسميه المؤرخون حركة التنوير éclaircissement واختمار المبادىء الفلسفية المتصارعة وهو ما نسميه اليوم بانتشار الوعي وبالصراع الايديولوجي . ومعروف أن الفرنسيين لقنوا الجنرال يعقوب مبادىء الثورة الفرنسية أيام تعاونه معهم في الصعيد وعلى رأس ما كانوا يسمونه الفيلق القبطي . فحدوث التغيير الاجتماعي والسياسي من أسفل ثورة شعبية كان في نظر الجنرال يعقوب أمراً لا يعول عليه في شعب وادع جاهل لا يعرف إلا المصلحة والخوف كمصدر للأخلاق .

وإنما الذي يعول عليه هو قيام « قوة قاهرة » بإجراء التغيير من أعلى أو بإنشاء حكومة وطنية تتوفر فيها ثلاث صفات : أن تكون عادلة وأن تكون حازمة رادعة وأن تكون قومية الأهداف والوسائل ، ترفع مستوى المعيشة وتنشر الرخاء في البلاد . ونموذجها عنده هي الحكومة التي أنشأتها ثورة همام في الصعيد . وفي رأيه أن المصريين سوف يلتفون حول هذه الحكومة ويعترفون بسيادتها ويدافعون عنها لأن أي نظام عندهم أفضل من الطغيان التركي ، وهو بالتلميح يقصد : حتى ولو كانت يداً حديدية لا تفعل أكثر من أن تشيع العدل والكفاية وأن تراعى المصالح القومية .

أما حقيقة العلاقة بين بدو مصر أو عرب مصر كما كانوا يسمون وبين الفلاحين المصريين فهي بحاجة الى مزيد من البحث التاريخي لأنها كانت تتراوح من عصر الى عصر بين التحالف الوثيق للتخلص من المماليك

والأتراك وإقامة حكم وطني وبين العداء السافر الذي يظهر فيه البدو في صورة أدوات للمماليك لكبت الفلاحين . وبوجه عام نستطيع أن نستخلص من كلام المؤرخين التقليديين أن بدو مصر كانوا ينقسمون الى نوعين : قسم مستقر ومتحضر أو أهل زراعة وحضر بلغة القلقشندي ، وقسم لا يعرف الاستقرار ويعيش على مواقع الكلأ وعلى الخطف والنهب وهؤلاء لا يحسب لهم حساب في تاريخ البلاد السياسي . فالمقصود إذن بالبدو المصريين الذين تعاونوا مع الفلاحين في ثوراتهم الوطنية لاقامة حكم وطني أو لاجراء تغييرات اجتماعية واقتصادية في مصر ، أو تعاونوا مع المماليك والأتراك لاخماد هذه الثورات هم القبائل البدوية المستقرة المتحضرة المشتغلة بالزراعة وأهم مثل لهم هو قبيلة الهوارة في الصعيد ، وهم متمركزون حول جرجا ، ولكن لهم فروعاً تمتد أحياناً الى المنيا ، ويسمون أحياناً في الجبرتي وغيره الهوارة قبلي مما يوحي بأن هناك هوارة بحري . والرأي الراجح بين المؤرخين أن هوارة الصعيد ، وفدوا من المغرب وأن برقوق هو الذي أقطعهم أملاكهم في الصعيد في القرن الخامس عشر « الثامن الهجري » ، ولكن اقتران الهوارة وبني سليم بثورة ١٢٥٣ ـ ١٢٦٠ يدل على أنهم أقدم في مصر من هذا التاريخ بل أن هناك ما يدعو الى الظن بأن هناك ما يوحي بأنهم راسخون في البلاد منذ عصورها القديمة وأنهم من فلول أفاريس أو أواريس أو A varis عاصمة الهكسوس في الشرقية التي تمت تصفيتها في الدولة الحديثة ، وكان لدولتهم ركيزة مماثلة في جرجا وما حولها وهذا يفسر اشتغالهم بالزراعة وتحضرهم مع رفضهم مخالطة المصريين في الوقت ذاته ، وهذا يفسر نسبة الامارة لزعمائهم من ناحية بل وصفه « الملكية » التي نسبها الجبرتي الى كبيرهم الأمير همام بن يوسف صاحب الثورة الكبرى في القرن الثامن عشر ، ومنشىء هذه الدولة التي نسميها جمهورية همام في صعيد مصر ، ولا يبعد والحالة هذه أن الهوارة كانوا دائماً ينظرون الى أنفسهم كأصحاب الحق الأول في عرش مصر من دون كل غزاتها اللاحقين .

وعند قيام جمهورية همام كان بدو مصر ينقسمون الى طوائف مختلفة أهمها بدو ما حول منطقة القاهرة واسمهم في الجبرتي « القشاطة » وقبائل

الحبـايبة وينسبـون الى حبيب بن سعد ، وقـد كان مستقـرهـم في شرق الـدلتا ووسطها وقبائل الهنادي ومقامهم في غرب الدلتا وفي البحيرة بالذات ، وقبائل الهوارة وتسكن الصعيد وقد كانت الهوارة أقوى هؤلاء بأساً وأكثرها استقـراراً وأقدرها على العمل السياسي ، وان كانت للحبـايبة وللهنـادي سطوة عـظيمة أيضاً في أزمنة مختلفة.

بل إن هناك ما يوحي بأن المماليك أنفسهم ، واسمهم التقليدي طوال العصور الوسطى « الغزو » ، هم أيضاً طوائف من الهكسوس ، في الواقـع أو في المجاز ، فكلمة الهكسوس Hyksos كلمة يونانيـة قديمـة محرفـة عن الاسم المصـري القديم لهؤلاء الغـزاة وهو « هكـاخاسـوت » التي يـظن أن معنـاهـا « الملوك الرعاة » بحسب ما ورد في مانيتون المصري وفي مؤرخي اليونان ومن أخـذ عنهم ، ولا يبعد أنهم بعـد طردهم من مصـر أيام أحمس وتصفيـة مملكة أفاريس أيام رمسيس الثاني استقروا في الحجاز وسميت هذه المنـطقة من شبـه الجزيرة العربية باسمهم . وربما كان هذا هـو معنى قول المؤرخـين العرب أن مكة قبل أن يسكنها العرب سكنتها العماليق . وقد كان ذلك في الألف الثانية ق. م. لأن العرب لم تظهـر في المنطقـة كلها ولم يـرد لهم أي ذكر في أي نص من النصوص القديمة قبل الألف الأولى فأقدم ذكر لهم في تاريـخ المنطقـة كان نحو ٨٠٠ ق.م . وقد كان اسم مكة في خـريطة بـطليموس أي حتى القـرن الثاني الميلادي « ملكاي » Melchae (قارن : ممـاليك وعمـاليق) . أما اسم الهكسوس الرسمي كما ورد في نقوش الآثار المصرية القديمة ، ولم يرد غيـره ، فهو « خزو » Chasou ، ولا يبعد أن « خزو » هـذه هي أصل كلمـة « الغز » بمعنى المماليك . وفي هذه الحالة لا يكون هناك فرق جوهري بين هكسوس أو خـزو دولة « أواريس » في العـالم القديم ، التي صفـاهـا رمسيس الثـاني وغـز العصور الوسطى أو مماليكهـا ، ويكون هؤلاء ، وأولئـك موجـات مختلفة من الفرسان الدعاة الـوافدة الى مصـر في عصور انهيـار السلطة فبها من جـورجيا وبلاد الابازة ، وأن اصرار الهوارة في كـل العصور عـلى حكم مصر نـاتج من إحساسهم بأنهم ، وهم من فلول الغـز الأوائل ، أصحـاب الحق الشرعي في حكم البلاد ، من دون الغز الوافدين في متأخر العصـور . فإن لم تكن هنـاك

كل هذه الصلات الاشتقاقية والتاريخية بين الغز والخزو ، فربما كان الوصف بالمجاز لكل غزاة مصر من فرسان القوقاز وما حوله باعتبار أن تجربة الخزو القديمة ظلت عالقة بأذهان المصريين عبر العصور .

ولعل كتاب المقريزي « البيان أو الاعراب فيما نزل مصر من الاعراب » يلقي بعض الضوء على حالة القبائل البدوية في مصر .

ونقرأ في الجبرتي (١ / ص ١٨١ وما بعدها) أن أول صدام حقيقي بين الهوارة والحكومة المركزية كان عام ١٧٣٦ (١١٤٩ هـ) حين امتنع الهوارة عن دفع الضرائب وأداء التزاماتهم الاقطاعية للدولة ، وفي هذا يقول الجبرتي :

« وأما النفرة التي لم يندمل جرحها فهي دعوة برديس وفرشوط وهو أن شيخ العرب همام رهن عند ابراهيم جاويش ناحية برديس تحت مبلغ معلوم لأجل معلوم وشرط فيه وقوع الفراغ والتصرف بمضي الميعاد فأرسل همام الى المترجم « يقصد عثمان بك » يستعير جاهه في منع وقوع الفراغ بالناحية لابراهيم جاويش فأخبر عثمان بيك الباشا وقال له هوارة قبلي راهنون عند ابراهيم جاويش بلدا وأرسلوا يقولون أن أوقع فيها فراغه وأرسل لها كاشفاً قتلناه وقطعنا الجالب فأنتم لا تعطونه فرماناً في بلاد هوارة فإنهم يوقفون المال والغلال فلم يتمكن ابراهيم جاويش من عمل الفراغ ويطلب الدراهم فلا يعطيه وطالت الأيام وعثمان بيك مستمر على عناده وابراهيم جاويش يتواقع على الامراء والاختيارية فلم ينفذ له غرض » .

ووصف الجبرتي لما كان الأمير همام عليه من الثراء الفاحش يجعل من العسير تفسير رفض همام أداء ما عليه من مال بالعجز أو الاضطراب المالي ، فلا بد أن هناك أسباباً أخرى غير معروفة جعلته يقف موقف المتحدي من ابراهيم جاويش . كذلك نجد أن هناك تناقضاً بين رفض همام تسليم برديس المرهونة لابراهيم جاويش وفاء للدين الملزم ونزوله عنها طواعية واختياراً لمحمد بك أبو الدهب كهدية من عنده احتفالاً بالمولود الذي أنجبه أبو الدهب كما ورد في الجبرتي . فهناك اذن أسباب لا نعرفها تفسر هذا الموقف المتحدي

من جانب همام ولعلها أسباب سياسية .

وأياً كان الأمر ، فهكذا بدأ الصدام الدموي بين ابراهيم جاويش القازدغلي وأنصاره من ناحية وعثمان بك وأنصاره من ناحية أخرى بسبب تدخل عثمان بك عند الباشا ، أي الوالي التركي ، لعدم إصدار فرمان بنزع ملكية برديس من يد همام وتمليك ابراهيم جاويش اياها . وقد حاول رجال ابراهيم جاويش اغتيال عثمان بك في القاهرة ، ولكنه نجا من الكمين المنصوب له في طريقه الى الديوان . ولم يكتف آل جاويش بذلك بل جمعوا قوة كبيرة وضربوا بها حصاراً حول دار عثمان بك وحول بيوت أتباعه من كل جانب وأضرموا النار في البيوت ، واقتحم العسكر دار عثمان بك ونهبوا كنوزها وسبوا من فيها من النساء وأشعلوا فيها النار بعد تدميرها ، وقد بلغ من عنف هذا الشعب أن عملية إطفاء النيران استغرقت يومين . أما عثمان بك نفسه فقد نجح في الفرار واعتصم بمسجد أبو العلا ببولاق ، ثم رحل تحت جنح الليل الى الصعيد مع بعض أنصاره حتى بلغ أسيوط ونزل عند تابعه علي بك حاكم جرجا واجتمعت لنصرته طوائف القاسمية ، وهي قبائل كانت تعيش بشرق أولاد يحيى . ولم يكتف ابراهيم جاويش بما حدث بل جهز تجريدة وعين خليل قطامش قائداً لها ووعده بولاية جرجا ان هو قبض على عثمان بك . وتقدمت التجريدة حتى أسيوط فلما رأوا قوة عثمان بك طلبوا تعزيز قوتهم فسار اليهم ابراهيم جاويش نفسه بإمدادات جديدة . وبعد مناورات ومحاولات صلح انسحب عثمان بك الى السويس والطور ، ولكنه لم يلبث أن عاد الى أسيوط للدفاع عن العرب حين علم بأن إبراهيم جاويش ورجاله قد تحسنت صلتهم بالباشا الوالي حتى أنه زودهم بالسلاح والعتاد . والتحم جيش عثمان بك ورجاله بجيش ابراهيم جاويش قرب بلدة أجرود ، وانتهت المعركة بانسحاب عثمان بك ورجاله الى الطور مرة أخرى . « وأما التجريدة فإنهم قطعوا رؤوساً من العرب ودخلوا بها مصر » كما روى الجبرتي وانتهى أمر عثمان بك بإنزوائه في استانبول حتى ١٧٤٤ (١١٥٧ هـ) . وهكذا خسر الهوارة الجولة الأولى .

فلما بدأ نجم علي بك الكبير أن يسطع طلع أمير الحج عام ١٧٦٣

(١١٧٧ هـ) فلما عاد في العام الثاني عين مملوكه محمد بك أبو الدهب سنجقاً واستولى في ١٧٦٤ على القلعة ونفى عبد الرحمن كتخدا ورجاله فارتجت البلاد من أقصاها الى أقصاها لما كانت تعرفه من صولة عبد الرحمن كتخدا ، وبهذا كما يقول الجبرتي : « ارتفع قدر الينكجرية على العزب » (١ / ٢٥٣) ، أي ارتفع قدر الانكشارية من الجنود الأجنبية المرتزقة التي توسع علي بك الكبير في استخدامها على قدر العرب . ومع عبد الرحمن كتخدا نفى علي بك الكبير صالح بك نصير الهوارة الأول ، ولكن صالح بك تمكن من الفرار الى المنيا فاجتمع حوله كل من شردهم علي بك الكبير ونفاهم ، وأقام صالح بك في المنيا المتاريس والتحصينات « وكانت له معرفة وصداقة مع شيخ العرب همام وأكابر الهوارة وأكثر البلاد الجارية في التزامه من جهة قبلي » (الجبرتي ١ / ٢٥٣) ، وبهذا نجح صالح بك في منع وصول الخراج والأموال الاميرية من الصعيد الى القاهرة . وهكذا كسب الهوارة الجولة الثانية .

وفي ١٧٦٥ (١١٧٩ هـ) عين حمزة باشا والياً على مصر فعرضوا عليه أمر صالح بك « وأنه قاطع طريق ومانع وصول الغلال والميري وأخذوا فرماناً بالتجريد عليه » ، وعين حسين بك كشكش حاكماً لجرجا وأميراً للتجريدة أي قائداً لها ، واشترك معه في هذه الحملة محمد بك أبو الدهب . والتحم جيش الحملة بجيش صالح بك فانسحب صالح بك الى قبلي وعدى الى شرق أولاد يحيى . ولكن علي بك الكبير لم يرق له صعود نجم حسين بك كشكش فنشب بينهما صراع مرير ، كل منهما يسعى لنفي الآخر ونفي رجاله . وأخيراً تمكن حسين بك كشكش من نفي علي بك الكبير ومماليكه الى غزة ، غير أن علي بك عاد الى القاهرة ، فنفاه حسين بك كشكش مرة أخرى الى النوسات . ووسط هذا الاضطراب في العاصمة استطاع صالح بك أن يعود بقواته الى المنيا فجرد عليه حسين بك كشكش تجريدتين فاشلتين لأن الحرب بينهما ظلت سجالاً ، وانتهت في ١٧٦٦ (١١٨٠ هـ) بصلح أساسه أن يلزم صالح بك جرجا وأن يقوم بدفع التزاماته ، وأسفرت هذه الجولة الثالثة عن تعادل القوتين .

وفي هذا الصراع بين علي بك وحسين بك كشكش لجأ علي بك الى

شرق أطفيح واجتمع حوله الهوارة والمنفيون وطلب الانضمام الى صالح بك ، ولكن صالح بك نفر منه . غير أن علي بك تمكن أخيراً من مخادعته واقناعه بالتحالف معه ، فتحالف معه « بكفالة شيخ العرب همام وتحالفا وتعاقدا وتعاهدا على الكتاب والسيف واتفق علي بك أنه إذا تم لهم الأمر أعطى لصالح بك جهة قبلي قيد حياة واتفقوا على ذلك بالمواثيق الأكيدة الى شيخ العرب همام فانسر بذلك ورضي به مراعاة لصالح بك وأمدهم عند ذلك همام بالعطايا والمال والرجال واجتمع عليهم المتفرقون والمشردون من الغز (يقصد المماليك) والاجناد والهوارة والشجعان ولموا جموعاً كثيرة وحضروا الى المنية » ففر حاكمها ، خليل بك السكران الى القاهرة ، واستقر علي بك وصالح بك في المنيا وقاما بتحصينها وقطع الطريق بين الصعيد والقاهرة . وهكذا كسب همام الجولة الرابعة ، واستقل الصعيد للمرة الثانية في ١٧٦٦ ، وكان لعلي بك الكبير يد في هذا الاستقلال .

وفي ١٧٦٧ (١١٨١ هـ) وصل الوالي الجديد محمد راقم باشا ، فاستصدر منه مماليك القاهرة فرماناً بإرسال تجريدة على علي بك وصالح بك وقاد حسين بك كشكش الحملة ووقعت المعركة في بياضة ببني سويف وفيها هزم كشكش وزحف علي بك وصالح بك الى القاهرة ودخلاها ففر منها شيخ البلد خليل بك بلفيه والقائد حسين بك كشكش ومعهما عشر سناجق وأتباعهما من المماليك والرجال . وعين الباشا الوالي علي بك شيخ البلد (أي حاكم القاهرة) مكان كشكش في ١٧٦٧ .

وقد كان ينبغي بعد هذا الانتصار أن يستتب الأمر لعلي بك في الحكومة المركزية ولصالح بك ، قائد الأمير همام في الصعيد . ولكن علي بك ما أن آلت الأمور في القاهرة حتى بدأ سياسته المشهورة في تصفية كل قوة سياسية أو عسكرية غير قوته سواء داخل مصر أو في المنطقة العربية بما جعله يستحق لقب علي بك الكبير . أما في مصر فقد انتقض علي بك الكبير على عرب الصعيد وعلى عرب الوجه البحري معاً ، فتخلص من صالح بك في ١٧٦٨ (١١٨٢ هـ) الذي لجأ الى أحمد باشا الجزار والي عكا وقتل في طنطا كشكش بك ذلك القائد الرهيب الذي قال عنه الجبرتي ان العرب كانوا « يخوفون

بذكره أطفالهم وكذلك عربان الاقاليم المصرية » (١ / ٣١٨) . وانتهز علي بك الكبير فرصة الحرب بين تركيا وروسيا في ١٨٦٧ فطرد الباشا العثماني والي مصر وأعلن نفسه قائمقام للوالي ، وصفى مراكز السلطة العثمانية في مصر الممثلة في الحاميات العثمانية وفي الديوان وبنى جيشاً قوياً من المماليك ومن الانكشارية (المرتزقة) وكان أغلبهم من المغاربة وتحالف مع الشيخ طاهر العمر في فلسطين ، وكانت عكا عاصمته واتصلا بروسيا أيام الامبراطورة كاترين الثانية فساعدهما الاسطول الروسي في البحر الأبيض المتوسط على مناجزة تركيا . وقبل أن يتجه علي بك الكبير الى فتوحاته الخارجية صفى الجبهة الداخلية من المماليك المعادين ومن سلطان القبائل .

ففي ١٧٦٩ (١١٨٣ هـ) أرسل عليَ بك الكبير أيوب بك بتجريده على الحبايبة والهنادي في البحيرة ففتك بهم وقتلَ زعمائهم فلم تقم لهم قائمة بعد ذلك كما أرسل محمد أبو الدهب بتجريدة الى الهوارة وعين أيوب بك سنجقاً على جرجا . ولم يحدث اشتباك بين جيش محمد أبو الدهب وجيش همام الذي كان يمتد حكمه من المنيا الى الشلال ، وكان مركزه سنجقية جرجا ، وتم الصلح بلا قتال على أن تقف حدود همام عند برديس . بل أن الجبرتي يذكر أن محمد أبو الدهب قائد علي بك الكبير أنجب ولداً في ذلك العام فنزل له همام عن برديس أيضاً إكراماً له وهدية للمولود . وتقدم أيوب بك الى أسيوط على رأس جيش كبير ، وبالقرب منها دارت المعركة الفاصلة بين جيش علي بك الكبير وجيش الأمير همام وانتهت المعركة بنكبة الهمامية وانتهاء دولتهم . ويبدو أن الأمير همام أراد بهذه الهدية أن يرشو محمد أبو الدهب أو أن يدق أسفيناً بينه وبين علي بك الكبير ، ولكنه لم يفلح . فلما وردت الأخبار بتجميع الأمراء المنفيين في أسيوط واستيلائهم عليها وتحصينها تحرك محمد أبو الدهب الى قبلي . وقد وصف الجبرتي هذه المعركة الحاسمة وصفاً مثيراً . قال :

« وكان من أمرهم أنه لما ذهب محمد بك أبو الدهب الى جهة قبلي لمنابذة شيخ العرب همام كما تقدم وجرى بينهما الصلح على أن يكون لهمام من حدود برديس وتم الأمر على ذلك ورجع محمد بك الى مصر أرسل علي بك

يقول له أني أمضيت ذلك بشرط أن تطرد المصريين الذين عندك ولا تبقي منهم أحداً بدائرتك فجمعهم وأخبرهم وقال لهم اذهبوا الى أسيوط واملكوها قبل كل شيء فإن فعلتم ذلك كان لكم بها قوة ومنعة وأنا أمدكم بعد ذلك بالمال والرجال فاستصوبوا رأيه وبادروا وذهبوا الى أسيوط وكان بها عبد الرحمن كاشف من طرف علي بك وذو الفقار كاشف وقد كانوا حصنوا البلدة وجهاتها وبنوا كرانك والبوابة وركب عليها المدافع فتحيل القوم ليلاً وزحفوا الى البوابة ومعهم أنخاخ وأحطاب جعلوا فيها الكبريت والزيت وأشعلوها وأحرقوا الباب وهجموا على البلدة فلم يكن له بهم طاقة لكثرتهم وهم جماعة صالح بك وباقي القاسمية وجماعة الخشاب وجماعة الفلاح وجماعة مناو ويحيى السكري وسليمان الجلفي وحسن كاشف ترك وحسن بك أبو كرش ومحمد بك الماوردي وعبد الرحمن كاشف من خشداشين صالح بك وكان من الشجعان ومحمد كتخدا الجلفي وعلي بك الملط تابع خليل بك وجماعة كشكش وغيرهم ومعهم كبار الهوارة وأهالي الصعيد فملكوا أسيوط وتحصنوا بها وهرب من كان فيها ووردت الاخبار بذلك الى علي بك فعين للسفر ابراهيم بك بلفيا ومحمد بك أبو شنب وعلي بك الطنطاوي ومن كل وجاق جماعة وعساكر ومغاربة وأرسل الى خليل بك القاسمي المعروف بالاسيوطي فأحضره من غزة وطلع هو وابراهيم بك تابع محمد بك بعساكر أيضاً وعزل الباشا وأنزله وحبسه ببيت أيواظ بك عند الزير المعلق ثم سافر محمد بك أبو الدهب ورضوان بك وعدة من الأمراء والصناجق وضم اليهم ما جمعه وجلبه من العساكر المختلفة الأجناس من دلاة ودروز ومقاولة وشوام وسافر الجميع براً وبحراً حتى وصلوا الى أيوب بك وهو يرسل خلفهم في كل يوم بالامداد والجبخانات والذخيرة والبقسماط . وذهب الجميع الى أن وصلوا قرب أسيوط ونصبوا عرضيهم عند جزيرة منقباط وتحققوا وصول محمد بك ومن معه وفرحوا بذلك لأنهم كانوا رأوا في زايرجات الرمل سقوطه في المعركة ثم اجمعوا رأيهم على أن يدهموهم آخر الليل فركبوا في ساعة معلومة وسار بهم الدليل في طوق الجبل وقصدوا النزول من محل كذا على ناحية كذا من العرضي فتاه وضل بهم الدليل حتى تجاوزوا المكان المقصود بنحو ساعتين وأخذوا جهة العرضي فوجدوه قبليهم بذلك المقدار وعلموا فوات القصد وأن القوم متى

علموا حصولهم خلفهم ملكوا البلدة من غير مانع قبل رجوعهم من المكان الذي أتوا منه فما وسعهم إلا الذهاب اليهم ومصادمتهم على أي وجه كان فلم يصلوهم الا بعد طلوع النهار وتيقظ القوم واستعدوا لهم فالتطموا معهم وهم قليلون بالنسبة اليهم ووقع الحرب واشتد الجلاد وبذلوا جهدهم في الحرب ويصرخ الكثير منهم بقوله أين محمد بيك فبرز اليهم محمد بك أبو شنب وهو يقول أنا محمد بيك فقصدوه وقاتلوه وقاتلهم حتى قتل وسقط جواد يحيى السكري فلم يزل يقاتل ويدافع حصة طويلة حتى تكاثروا عليه وقتلوه وعبد الرحمن كاشف القاسمي يحارب بمدفع يضربه وهو على كتفه وانجلت الحرب عن هزيمتهم ونصرة المصريين عليهم وذلك عند جبانة أسيوط ودفنوا القتلى ومحمد بك أبو شنب واغتم محمد بك أبو الذهب لموته وفرح لوقوع الزايرجه عليه ومفاداته له لأنه كان يعلم ذلك أيضاً وأقاموا بأسيوط أياماً ثم ارتحلوا الى قبلي بقصد محاربة همام والهوارة واجتمع كبار الهوارة مع من انضم إليهم من الأمراء المهزومين فراسل محمد بيك اسماعيل أبو عبد الله وهو ابن عم همام ومناه وواعده برياسة بلاد الصعيد عوضاً عن شيخ العرب همام حتى ركن الى قوله وصدق تمويهاته وتقاعس وتثبط عن القتال وخذل طوائفه ولما بلغ شيخ العرب همام ما حصل ورأى فشل القوم خرج من فرشوط وبعد عنها مسافة ثلاثة أيام ومات مكموداً مقهوراً ووصل محمد بك ومن معه الى فرشوط فلم يجدوا مانعاً فملكوها ونهبوها وأخذوا جميع ما كان بدوائر همام وأقاربه وأتباعه من ذخائر وأموال وغلال وزالت دولة شيخ العرب همام من بلاد الصعيد من ذلك التاريخ كأن لم تكن » . (الجبرتي ١ / ٣٣٥ - ٣٣٦) .

ويبدو أن التواريخ اختلطت عند الجبرتي فهو يحدد موت همام بعام ١٧٦٨ ويحدده في الوقت نفسه بعد المعركة الفاصلة التي لم تدر إلا في ١٧٦٩ بحسب أقواله . وأياً كان الأمر فاندثار دولة الهمامية محصور في هاتين السنتين وخطورة وصف الجبرتي للمعركة الفاصلة آتية من أنها تدل صراحة على أن الأمير همام كان يتعاون عسكرياً مع ما يسميه النص « المصريين » وأنه دعا هؤلاء « المصريين » إلى امتلاك أسيوط وتحصينها بعد امتلاكها .

ويبدو أن علي بك الكبير لم يكتف باتفاق أبو الذهب - همام على أن

تقف دولة همام عند برديس أو منا وراءها بل قرر اجتثاث هذه الدولة تماماً لأنها مهددة لسلطانه في مصر ولكي ينقض هذا الاتفاق احتج بضرورة طرد المصريين من أسيوط باعتبار أن الاتفاق تم بين المماليك والهوارة . وسواء أكان هذا الانذار مجرد تكئة لنقض اتفاقية أبو الدهب ـ همام أو أنه كان يمثل اتجاهاً أصيلاً عند علي بك الكبير لعدم الاعتراف بشخصية المصريين أو إدخالهم طرفاً في الأعمال العسكرية أو في أي شيء يتصل بممارسة السلطة ، فهذا لا ينفي أن نص الجبرتي الواضح يدل على أن الأمير همام ، ومن ورائه الهوارة ، كانوا متحالفين مع المصريين بل ومعتمدين عليهم في العمليات العسكرية . وهذا يلقي ضوءاً على تعبير الجنرال يعقوب في مذكرة الفارس لاسكاريس أن حكومة همام كانت عادلة وقاسية و« قومية » .

وفي هذه المرحلة من التحليل ينبغي أن نقول أنه ليس هناك ما يدل على شخصية هؤلاء « المصريين » بالذات ، وما المقصود بهم وإلى أي طبقات ينتمون . أهم جماعة المماليك المتمصرين أو الأمراء المصريين المنحدرين من أصول مملوكية ، أي « أبناء الناس » كما كانوا يسمون في كتب التاريخ التقليدية وكانوا كما تقدم موضع اضطهاد مستمر من المماليك المستجلبين الذين لم يكن لهم هم إلا تصفية المماليك المتمصرين جيلاً وراء جيل ، أم هم المصريون بالمعنى المألوف لهذه الكلمة ، أي الأهالي أي غير العرب وغير المماليك في القاموس السياسي لهذه الحقبة ، بل وربما من الفلاحين بالذات ، ففي ثورة الهوارة الأولى عام ١٧٦٠ نادى زعيم الثورة بتوزيع الأرض على الفلاحين فليس بمستغرب أن تكون هذه الدعوة قد تجددت على الأقل كأسلوب في العمل السياسي واستخدام « توازن القوى » أو « القوى المتصارعة » الذي يشير اليه الجنرال يعقوب في مشروعه لاستقلال مصر على أنه الضمان الأول لقيام دولة مستقلة في مصر أسوة بما حدث في دولة همام وهذا التوازن الداخلي أطرافه أربعة الترك والمماليك وعرب مصر والمصريون . وبقوة المصريين وعرب مصر يمكن للمصريين إنهاء حكم المماليك ، وبقوة المصريين يمكن أخيراً إنهاء حكم الهوارة إذا لزم الأمر .

ولعبة الشطرنج هذه هي التي لجأ إليها في سماتها العامة ، مع شيء من

السند الخارجي ، علي بك الكبير ثم بونابرت ثم محمد علي فيما بعد ، فليس بمستغرب أن يكون الأمير همام قد سلك نفس هذا الطريق واستعان بالمصريين عامة ، وبالفلاحين بوجه خاص ، في أعماله العسكرية لانهاء دولة المماليك على أساس أن تكون هذه الدولة قومية مصرية السيادة فيها للعرب المصريين ، أو جمهورية التزامية (إقطاعية العلاقات) بلغة رفاعة الطهطاوي : الالتزام فيها للهوارة والرعوية فيها للفلاحين . وكلام الجبرتي في النهاية يدل على تكوين جيش من المصريين ضخم العدد والعدة قوي الروح المعنوية بحيث يستطيع أن يجابه جيش محمد أبو الدهب ويهزمه عند جبانة أسيوط ، ويرهب من قبله جيش أيوب بك الذي ثبت أن جيشه بمفرده غير كاف للمعركة .

وقد انتصر هذا الجيش المصري في معركة جبانة أسيوط كما وصف الجبرتي ، ولولا خديعة محمد أبو الدهب لابن عم همام ، وهو محمد بك اسماعيل ، وخيانة محمد اسماعيل وتخليه عن قتال محمد أبو الدهب فلربما لم ينفذ السهم في دولة همام ويصيبها في مقتل .

أما عن شخص الأمير همام زعيم الهوارة فقد وصفه الجبرتي (١ / ٣٤٣ ـ ٣٤٤) بقوله في سجل عام ١٧٦٨ (١١٨٢ هـ) .

« (ومات) الجناب الأجل والكهف الأظل الجليل المعظم والملاذ المفخم الأصيل الملكي ملجأ الفقراء والأمراء ومحط رحال الفضلاء والكبراء شيخ العرب الأمير شرف الدولة همام بن يوسف بن أحمد بن محمد بن همام ابن صبيح بن سيبية الهواري عظم بلاد الصعيد ومن كان خيره وبره يعم القريب والبعيد » .

وبعد أن يطنب الجبرتي في وصف كرم الأمير همام يصف ثروته قائلاً « وعنده من الجواري والسراري والمماليك والعبيد شيء كثير ويطلب في كل سنة دفتر الأرقاء ويسأل عن مقدار من مات منهم فإن وجده خمسمائة أو أربعمائة استبشر وانشرح وان وجده ثلثمائة أو أقل أو نحو ذلك اغتم وانقبض خاطره ورأى أن ربما كانت في أعظم من ذلك وكان له برسم زراعة

قصب السكر وشركه فقط اثنا عشر ألف ثور وهذا بخلاف المعد للحرث ودراس الغلال والسواقي والطواحين والجواميس والأبقار الحلابة وغير ذلك وأما شون الغلال وحواصل السكر والتمر بأنواعه والعجوة فشيء لا يعد ولا يحد وكان الانسان الغريب إذا رأى شون الغلال من البعد ظنها مزارع مرتفعة لطول مكث الغلال وكثرتها فينزل عليها ماء المطر ويختلط بالتراب فتبيت وتصير خضراء كأنها مزرعة » . وأما عن قوته العسكرية فقد قال الجبرتي « وكان عنده من الأجناد والقواسة وأكثرهم من بقايا القاسمية انضموا اليه وانتسبوا له وهم عدة وافرة وتزوجوا وتوالدوا وتخلقوا بأخلاق تلك البلاد ولغاتهم » . كذلك نفهم من كلام الجبرتي عن أخلاق همام الشخصية أنه كان ذا شموخ أرستقراطي يكره رائحة الفقراء فهو يقول فيه : « وإذا جلس مجلساً عاماً وضع بجانبه فنجاناً فيه قطنة وماء ورد فإذا قرب منه بعض الأجلاف وتحادثوا معه وانصرفوا مسح بتلك القطنة عينيه وشمها بأنفه حذراً من رائحتهم وصنانهم » . وقد حدد الجبرتي تاريخ وفاة همام بالثامن من شعبان عام ١١٨٢ هـ (١٧٦٨) ومكان وفاته بقرية اسمها قولة بالقرب من اسنا وقال أنه دفن بهذه القرية .

وإذا كان هناك ما يوحي بوجود صلة تاريخية بين هوارة وأفاريس أو أواريس Avaris حاضرة الهكسوس في الشرقية فإن حديث الجبرتي بأن بقايا القاسمية انضموا اليه وانتسبوا له « وهم عدة وافرة وتزوجوا وتوالدوا وتخلقوا بأخلاق تلك البلاد ولغاتهم » ومنهم تكون أكثر جيشه قواسة وجنوداً ، ليس إلا حفاظاً على حقيقة تاريخية ثابتة ، وهي أن الهكسوس عندما شتتهم المصريون انقسموا الى قسمين قسم منهم سكن أرض جشم أو أرض قاسم من شمال شرق مديرية الشرقية الى غزة ، التي يوحي اسمها بأنها مركز « الغز » أو المماليك وهو ما يجعل من الهوارة بل من الهكسوس أنفسهم ، طبقات قديمة أوهجرات قديمة من المماليك ، الذين حاولوا رغم استقرارهم واشتغالهم بالزراعة وتمصرهم أن يحافظوا على كيانهم القومي وامتيازهم كطبقة حاكمة على البلاد ، وأن الصراع بين الهوارة والمماليك ليس إلا الصراع بين المماليك المصريين أو المتمصرين الذين كانوا يعدون أنفسهم أصحاب الحق

الأصلي في حكم البلاد والمماليك الطارئين الوافدين في زمن متأخر بعد انهيار الدولة العربية . وقد بلغ من سطوة الهوارة في مصر طوال عهد المماليك أن الجبرتي قال فيهم « وكان وجاق العزب (يقصد حامية العرب) لهم صولة وخصوصاً بعد الواقعة الكبيرة ولا يقع أمر بمصر إلا بيدهم ومعونتهم » (١ / ١٨٢) ، ولعله يشير بالواقعة الكبيرة الى ثورة ١٢٥٣ - ١٢٦٠ أيام بيبرس الأول تلك الثورة التي أقضت مضجع المماليك المستجلبين جيلاً بعد جيل ، وقد ذكر بولياك أن حامية من فرسانهم كانت دائماً تشترك في حفظ الأمن الداخلي تحت الحكم المملوكي ، أي تحمي المماليك من ثورات المصريين ، ولكن هذا لا يمنع قيام التناقض الداخلي الدائم بينهم وبين المماليك الجدد ، وكلما قويت سطوتهم تألبوا - المصريين - بل ورفعوا الشعارات المصرية لطرد هؤلاء المماليك المستجلبين وحكم مصر محلهم باعتبارهم الطبقة الحاكمة الحقيقية في البلاد . كذلك يستفاد من كلام الجبرتي أن الأمير همام اعتاد أن يجتمع « بالعامة » رغم تأففه من ذلك والدليل على أن هذه الاجتماعات لم تكن طارئة أنه جعل من استخدام القطن والماورد طقساً من طقوس الاجتماع تحدث عنه الناس وسجله الرواة والمؤرخون . فإذا كان لهذه الملاحظة أي مدلول فربما ألقت ضوءاً على إيحاء رفاعة الطهطاوي عن جمهورية همام الالتزامية أنها كانت ذات مجلسين « المشايخ » و« الجمهور » .

وليس من سبيل الى معرفة مدى اطلاع همام ورجاله على نظم الحكم الاوروبية أو علاقاته بدول أوروبا في مرحلة كفاحه من أجل تحرير مصر من قبضة المماليك . ولكننا نعلم أن حليفه ثم غريمه علي بك الكبير قد بنى سياسته الخارجية أثناء حكمه على الأقل من ١٧٦٩ الى ١٧٧٢ على أساس الاستفادة من التناقض بين المصالح الانجليزية والمصالح الفرنسية في الشرق الأوسط فوقع بوصفه شيخ البلد أو حاكم القاهرة معاهدة مع انجلترا ثم جدد هذه المعاهدة في ١٧٧٥ محمد أبو الدهب ،وقد حكم من ١٧٧٢ إلى ١٧٧٥ ، بعد أن خلف علي بك الكبير وهي المعاهدة المعروفة بمعاهدة أبو الدهب - وارن هاستنجز (حاكم البنغال نيابة عن الحكومة الانجليزية) ونحن نعرف أن الفرنسيين كانوا يرقبون هذا التقارب المملوكي الانجليزي في جزع شديد

وأنهم استطاعوا بعد تولي مراد بك (١٧٧٥ - ١٧٩٨) باستثناء فترة ١٧٨٦ - ١٧٩٤ حين حكم اسماعيل بك ، أن يعقدوا في ١٧٨٤ معاهدة تيرجر - مراد التي آلت بها امتيازات انجلترا التجارية من البحر الأحمر الى فرنسا . ومعروف أن مراد بك نقض هذه المعاهدة في ١٧٩٤ ووقع مكانها معاهدة مراد - جورج بولدوين (القنصل البريطاني في مصر) ، كما أنه معروف أن تهديد المصالح الفرنسية في مصر باتفاقه مع انجلترا وانصرافه عن فرنسا كان من الأسباب المباشرة لحملة بونابرت على مصر في ١٧٩٨ أي بعد معاهدة مراد - بولدوين بأربع سنوات .

واشتباك السياسة المصرية بالصراع الدولي الانجليزي - الفرنسي من ناحية والروسي - التركي من ناحية أخرى وتعاقب المماليك وانهيارهم بهذه السرعة اللافتة للنظر يجعل الاحتمال قائماً بأن سياسات المماليك الخارجية قد تكون لها صلة ، وسط هذا الصراع الأوروبي الرهيب الذي بلغ قمته في حملة بونابرت ، باتساع سلطانهم وبأفول نجمهم وتألب المعارضة عليهم . وفي هذه الحالة من المنطقي أن نفترض أن همام حين أقام دولته ، لم يكن بغير سياسة خارجية شأنه في ذلك شأن اصحاب السيادة الآخرين في البلاد وإذا كان غريمه علي بك الكبير ومحمد بك أبو الدهب قد جنحا الى التفاهم مع انجلترا فليس ببعيد أن يكون الأمير همام قد جنح الى التفاهم مع فرنسا مستفيداً من هذا التناقض بين المصالح الأجنبية لاقامة حكم وطني عربي - مصري يُنهي عهد المماليك المتفاهمين مع انجلترا .

هذه إلمامه عامة بتاريخ الانفجارات الثورية في مصر قبل الحملة الفرنسية وقد بدت في عهد علي بك الكبير تباشير السيادة المصرية ، وإن كان من التعسف أن نتحدث عن تكون الفكرة القومية في مصر في دولته لأن علي بك الكبير آثر الاعتماد على الانكشارية الأجنبية من كل جنس وملة ولا سيما المغاربة لبناء جيشه القوي . ولكن في الامكان أن نقرأ معتمدين على رواية المعلم يعقوب وعلى رواية رفاعة الطهطاوي ، في ثورة همام وفي نظامه الملامح الأولى للحكم الوطني في تاريخ مصر الحديث بل أن نقرأ في ثورة همام وفي نظامه الملامح الأولى لحكم جمهوري من نوع ما ، ملامح كانت يومئذٍ واضحة

وضوحاً كافياً بما جعل الطهطاوي يقارنها بنظام لويس فيليب أو الملكية المنتخبة (ربما الملكية بالبيعة على الطريقة المصرية التي ظهرت فيما بعد في تولي محمد علي) وبما جعل المعلم يعقوب يصفها بكلام يذكرنا بما قاله أرسطو عن التيرانية (الطغيان بالعامة) مرض من أمراض الديمقراطية .

وأياً كان الأمر فقد كان كل هذا تقدماً على نظام الحكم التركي المملوكي الذي لم يكن فيه بصيص من الاستقلال القومي أو من الاعتراف بحق الشعب في البيعة وهي لون من الاستفتاء لعله أضعف صور الانتخاب : نظام يقوم في وجهه الاداري على الوالي أو الباشا التركي ثم كتخذا الباشا أو نائبه ثم الدفتردار أو وزير المالية ثم الروزنامجي أو مدير مصلحة الضرائب وكلهم أتراك تعينهم استانبول ، ثم ٢٤ سنجقاً أي محافظاً كلهم من المماليك باستثناء سناجق الثغور الأربعة ، الاسكندرية ورشيد ودمياط والسويس ، فهم من الأتراك وتعينهم استانبول نظراً لخطورة هذه الثغور من الناحية الاستراتيجية ، ومن هؤلاء السناجق كبيرهم وهو سنجق القاهرة وحاكمها يسمى شيخ البلد ، ويليه في الأهمية أمير الحج ثم الخازندار ثم سناجق المديريات ثم سناجق بلا سنجقيات وإن كانت لهم وظائف في الدولة ، ومن تحت السناجق الكشاف ، ويعينهم الباشا ، وهم حكام المديريات الصغيرة كجرجا والبحيرة . أما الوجه العسكري فكان يقوم على نظام الأوجاق أو الحامية ، وقائدها هو أغا الأوجاق ويليه نائبه وهو كتخدا الأوجاق ، ثم الاختيارية وهم الضباط الكبار ثم الشوربجية وهم الضباط الصغار ، ثم رعايا الأوجاق وهم العساكر ، وبين هذا الوجه الاداري وهذا الوجه العسكري لم يكن هناك أي مظهر من مظاهر الحكم الوطني أو الحكم الاستشاري ، لا أقول النيابي ، إلا الديوان وقد كان أعضاؤه من كبار رجال الحامية ومن كبار رجال الادارة كلهم أتراك ومماليك . فإذا وجدنا وسط هذا الظلام التركي المملوكي وهذا التطاحن الذي لا نهاية له بين السناجق والسناجق والخشداشية والخشداشية والسناجق والخشداشية ، دعنا من الأغوات والاختيارية والشوربجية ، نبرة يرتفع بها اسم المصريين أو الفلاحين أو العرب أو حتى أبناء الناس من المماليك المتمصرين ، وجدنا في هذا أول

خيط يمكن أن تتبعه في تبلور الفكرة القومية وفي ظهور الشعب كطرف في الموضوع .

ولا شك أن بعض هذه الانفجارات القومية وهذه الحركات نحو انصاف الفلاحين قد صاحبها نوع من الرأي العام السياسي والاجتماعي ، ولكن أياً كانت حالة هذا الرأي العام ، فهو لا شك قد كان في حالة هيولية لا تبلور فيها ولا وضوح ، وهو بكل قطع لم يجد تعبيراً في الأدب ، لسبب بسيط وهو أنه لم يكن هناك مظهر من مظاهر الكتابة يستحق أن يسمى أدباً . ولكن الوقوف على تاريخ هذه الانفجارات الثورية في مصر قبل الحملة الفرنسية والوقوف على نظام الحكم المملوكي التركي ثم التركي ثم التركي المملوكي هو المقدمة اللازمة لفهم ما أصاب المجتمع المصري الحديث والفكر المصري الحديث من تطور خطير في نظم الحكم وفي تطور العقائد السياسية والاجتماعية ، لأنه ما من شيء ينشأ في فراغ تام ، والبذرة الكامنة في تربة الخير هي أصل كل نبات إن وجدت الري والسقيا وضوء الشمس .

أما حكم مراد بك وابراهيم بك فقارىء الجبرتي يستطيع في يسر أن يستخلص أنه كان عهداً مليئاً بالقلاقل والاضطرابات لكثرة ما جرى فيه من أعمال النهب والظلم ، ولكنها قلاقل واضطرابات لا تبلغ مبلغ الثورة ، وإنما تبلغ مبلغ الشغب والمظاهرات والاضطرابات وهياج الخواطر ، ولا سيما في القاهرة ، وهذا نموذج لشغب يروي خبره الجبرتي (٢ / ص ٩٣) في عام ١٧٨٤ « ١١٩٩ هـ » في مدينة الاسكندرية ، وقد بلغ مبلغ الفتنة بوصف الجبرتي ، والتفاصيل التي يرويها الجبرتي تدل فعلاً على خطورة هذا الشغب .

« ورد الخبر بوصول باشا مصر الجديد الى ثغر الاسكندرية وكذلك باشا جدة ووقع قبل ورودهما بأيام فتنة بالاسكندرية بين أهل البلد وأغات القلعة والسردار بسبب قتيل من أهل البلد قتله بعض أتباع السردار فثار العامة وقبضوا على السردار وأهانوه وجرسوه على حمار وحلقوا نصف لحيته وطافوا به البلد وهو مكشوف الرأس وهم يضربونه ويصفعونه بالنعالات » .

واستطاعة أهالي الاسكندرية أن يقبضوا على السردار وأن يفعلوا به ما فعلوا يدل على جسامة هذا الاضطراب . والغريب أن تاريخ الفتن والثورات في مصر اليونانية الرومانية يدل على أن سوق الحكام المكروهين على حمير في شوارع الاسكندرية وإهانتهم على هذا النحو كان من الطقوس التقليدية المصاحبة لفتن الاسكندرية وثوراتها .

أما في القاهرة فيذكر الجبرتي أن مجاوري الأزهر والعميان قاموا في نفس السنة (١٧٨٤) بشغب كبير بسبب قطع رواتبهم واشترك معهم في الشغب « السوقة » و« الجعيدية » فأقفلوا أبواب الجوامع وأغلقوا المدرسة المجاورة له كما أغلقوا المسجد الحسيني ومضوا يرمحون في الأسواق ويخطفون الخبز ولم يهدءوا حتى وعدهم محافظ القاهرة (أغات مستحفظان) بالاستمرار في صرف رواتبهم (الجبرتي ٢ / ٩٣) . وقد تكرر هذا الحادث في العام التالي أي عام ١٧٨٥ (١٢٠٠ هـ) .

(وفي ذلك اليوم) بعد صلاة الجمعة ضج مجاورو الأزهر بسبب أخبازهم وقفلوا أبواب الجامع فحضر اليهم سليم آغا والتزم لهم بإجراء رواتبهم بكرة تاريخه فسكتوا وفتحوا الجامع وانتظروا ثاني يوم فلم يأتهم شيء فأغلقوه ثانياً وصعدوا على المنارات يصيحون فحضر سليم أغا بعد العصر ونجز لهم بعض المطلوبات وأجرى لهم الجراية أياماً ثم انقطع ذلك وتكرر الغلق والفتح مراراً » . (الجبرتي ٢ / ١٠٢) .

وأشباه هذه الحوادث كثيرة تكاد لا تحصى في عهد ابراهيم بك ومراد بك وواضح أنها ليست انفجارات حقيقية ولكن اضطرابات وحوادث شغب محدودة الحجم والنتائج . ومن أهمها الشغب الذي بدأ في حي الحسينية بسبب أعمال النهب التي قام بها في ذلك الحي حسين بك المعروف بشقت بمعنى يهودي (شلخت ؟) وهو أحد سناجق مراد بك ، فقد اعتاد التهجم بجنوده على البيوت ونهبها . وفي هذه المرة اقتحم « دار رجل يسمى أحمد سالم الجزار متولي رياسة دراويش الشيخ بيومي ونهبه حتى مصاغ النساء والفراش ورجع والناس تنظر اليه » .

« (وفي صبحها يوم الجمعة) ثارت جماعة من أهل الحسينية بسبب ما حصل في أمسه من حسين بك وحضروا الى الجامع الأزهر ومعهم طبول والتف عليهم جماعة كثيرة من أوباش العامة والجعيدية وبأيديهم نبابيت ومساوق وذهبوا الى الشيخ الدردير فونسهم وساعدهم على الكلام وقال لهم أنا معكم فخرجوا من نواحي الجامع وقفلوا أبوابه وصعد منهم طائفة على أعلى المنارات يصيحون ويضربون بالطبول وانتشروا بالأسواق في حالة منكرة وأغلقوا الحوانيت وقال لهم الشيخ الدردير في غد نجمع أهالي الأطراف والحارات وبولاق ومصر القديمة وأركب معكم وننهب بيوتهم كما ينهبون بيوتنا ونموت شهداء أو ينصرنا الله عليهم فلما كان بعد المغرب حضر سليم أغا مستحفظان ومحمد كتخدا أرناؤد الجلفي كتخدا ابراهيم بك وجلسوا في الغورية ثم ذهبوا الى الشيخ الدردير وتكلموا معه وخافوا من تضاعف الحال وقالوا للشيخ أكتب لنا قائمة بالمنهوبات ونأتي بها من محل ما تكون واتفقوا على ذلك وقرءوا الفاتحة وانصرفوا وركب الشيخ في صبحها الى ابراهيم بيك وأرسل الى حسين بك فأحضره بالمجلس وكلمه في ذلك فقال في الجواب كلنا نهابون أنت تنهب ومراد بيك ينهب وأنا أنهب كذلك وانفض المجلس وبردت القضية » . (الجبرتي ٢/١٠٣) .

وتاريخ مصر في هذه الحقبة يتلخص في سلسلة من الاحتجاجات على المظالم تتراوح بين الاضطرابات والمظاهرات وبين أعمال الشغب الحقيقية ، ومع كل ذلك مناوشات لا تنتهي بين الأمراء المصريين كما يسميهم الجبرتي ، وهم المماليك المتمصرين ، وبين المماليك الجدد تحت الحكم الثنائي ، حكم مراد بك - ابراهيم بك . وقد استمر هذا الوضع حتى مجيء الحملة الفرنسية . وكان واضحاً أن الأزهر كان طوال هذه الفترة هو ملاذ المظلومين ونقطة تجمع أكثر حركات الاحتجاج على الظلم كما كان واضحاً أيضاً أن بعض كبار العلماء من المصريين كانوا يقومون بدور واضح في الحياة العامة ، فيؤخذ رأيهم بصفة استشارية وقد يلجأ اليهم الباشا العثماني والمماليك للتوسط فيما بينهم من الخلافات الداخلية أو لتهدئة خواطر الشعب المظلوم ، كما كان أبناء الشعب يلجأون إليهم للتوسط بينهم وبين الحكومة لرفع

الظلامات بل ولقيادتهم في حركات الاحتجاج .

فقد كان الشيخ الحفناوي الذي يسميه الجبرتي أيضاً الشيخ الحفني مسموع الكلمة أيام علي بك الكبير ، ونعرف أن الشيخ الحفناوي أو الحفني عارض بشدة أيام علي بك الكبير في تحرك حملة محمد بك أبو الدهب لقتال الهوارة والأمراء المصريين ، وكان ذلك في أوج استقلال الصعيد ، وكانت وجهة نظره التي بسطها لحكومة القاهرة أن الشعب قد أنهكته حروب المماليك الداخلية وأنه لا يجني من كل هذا القتال المستمر الا الخراب والدمار . وقد نجح فعلاً في تأجيل هذه الحملة فترة وجيزة فلم يصدر بها فرمان حتى مات بعد أيام . ويوحي الجبرتي أنه ربما اغتيل بسبب هذه المعارضة . كذلك رأينا دور الشيخ دردير في قيادة الجماهير المتجمعة في الأزهر للاحتجاج على أعمال النهب التي جرت في حي الحسينية . كذلك نسمع عن دور الشيخ الشرقاوي والشيخ السادات في قيادة الجماهير للاحتجاج على المظالم في عهد مراد بك وابراهيم بك . . .

ومن أنصع صفحات المقاومة الشعبية للحكم التركي المملوكي وما ذكره الجبرتي (٣ / ٢٥٨ - ٢٥٩) تحت عام ١٧٩٥ (١٢٠٩ هـ) من حركة احتجاج قوية أرغمت الوالي والمماليك على كتابة وثيقة أو حجة تبين الحقوق والواجبات بين الحاكم والرعية ، وهذا تفصيلها كما ورد في الجبرتي :

« (وفي شهر الحجة) وقع به من الحوادث أن الشيخ الشرقاوي له حصة في قرية بشرقية بلبيس حضر اليها أهلها وشكوا من محمد بك الألفي وذكروا أن أتباعه حضروا اليهم وظلموهم وطلبوا اليهم ما لا قدرة لهم عليه واستغاثوا بالشيخ فاغتاظ وحضر الى الأزهر وجمع المشايخ وقفلوا أبواب الجامع وذلك بعدما خاطب مراد بك وابراهيم بك فلم يبديا شيئاً ففعل ذلك ثاني يوم وقفلوا الجامع وأمروا الناس بغلق الأسواق والحوانيت ثم ركبوا في ثاني يوم واجتمع عليهم خلق كثير من العامة وتبعوهم وذهبوا الى بيت الشيخ السادات وازدحم الناس على بيت الشيخ من جهة الباب والبركة بحيث يراهم ابراهيم بك وقد بلغه اجتماعهم فبعث من قبله أيوب بك الدفتردار فحضر اليهم

وسلم عليهم ووقف بين يديهم وسألهم عن مرادهم فقالوا له نريد العدل ورفع الظلم والجور وإقامة الشرع وإبطال الحوادث والمكوسات التي ابتدعتموها وأحدثتموها فقال لا يمكن الاجابة الى هذا كله فإننا إن فعلنا ذلك ضاقت علينا المعايش والنفقات فقيل له هذا ليس بعذر عند الله ولا عند الناس وما الباعث على الإكثار من النفقات وشراء المماليك والأمير يكون أميراً بالاعطاء لا بالأخذ فقال حتى أبلغ وانصرف ولم يعد لهم بجواب وانفض المجلس وركب المشايخ الى الجامع الأزهر واجتمع أهل الأطراف من العامة والرعية وباتوا بالمسجد وأرسل ابراهيم بك الى المشايخ يعضدهم ويقول لهم أنا معكم وهذه الأمور على غير خاطري ومرادى وأرسل الى مراد بك يخيفه عاقبة ذلك فبعث مراد بك يقول أجيبكم الى جميع ما ذكرتموه إلا شيئين ديوان بولاق وطلبكم المنكسر من الجامكية (يقصد المتأخر من الرواتب ل.ع.) ونبطل ما عدا ذلك من الحوادث والظلم وندفع لكم جامكية سنة تاريخه أثلاثاً ثم طلب أربعة من المشايخ عينهم بأسمائهم فذهبوا اليه بالجيزة فلاطفهم والتمس منهم السعي في الصلح على ما ذكر ورجعوا من عنده وباتوا على ذلك تلك الليلة وفي اليوم الثالث حضر الباشا الى منزل ابراهيم بك واجتمع الأمراء هناك وأرسلوا الى المشايخ فحضر الشيخ السادات والسيد النقيب والشيخ الشرقاوي والشيخ البكري والشيخ الأمير وكان المرسل اليهم رضوان كتخدا ابراهيم بك فذهبوا معه ومنعوا العامة من السعي خلفهم ودار الكلام بينهم وطال الحديث وانحط الأمر على أنهم تابوا ورجعوا والتزموا بما شرطه العلماء عليهم وانعقد الصلح على أن يدفعوا سبعمائة وخمسين كيساً موزعة وعلى أن يرسلوا غلال الحرمين ويصرفوا غلال الشون وأموال الرزق ويبطلوا رفع المظالم المحدثة والكشوفيات والتفاريد والمكوس ما عدا ديوان بولاق وأن يكفوا أتباعهم عن امتداد أيديهم الى أموال الناس ويرسلوا صرة الحرمين والعوائد المقررة من قديم الزمان ويسيروا في الناس سيرة حسنة وكان القاضي حاضراً بالمجلس فكتب حجة عليهم بذلك وفرمن عليها الباشا وختم عليها ابراهيم بك وأرسلها الى مراد بك فختم عليها أيضاً وانجلت الفتنة ورجع المشايخ وحول كل واحد منهم وأمامه وخلفه جملة عظيمة من العامة وهم

ينادون حسب ما رسم ساداتنا العلماء بأن جميع المظالم والحوادث والمكوس بطالة من مملكة الديار المصرية وفرح الناس وظنوا صحته وفتحت الأسواق وسكن الحال على ذلك نحو شهر ثم عاد كل ما كان مما ذكر وزيادة ونزل عقيب ذلك مراد بك الى دمياط وضرب عليها الضرائب العظيمة وغير ذلك » .

وواضح من وصف الجبرتي أن مصر أشرفت عام ١٧٩٥ أي ست سنوات بعد الثورة الفرنسية على حافة ثورة شعبية ولكن هذه الثورة أجهضت بسبب سذاجة الزعماء المصريين وبسبب مخاتلة الباشا والمماليك ومداورتهم لكسب الوقت . والدليل على نضج الشعور العام للثورة انحناء الوالي التركي وابراهيم بك ومراد بك أمام العاصفة وقبولهم أن يوقعوا ميثاقاً للشعب . وقد كانت هذه أول مرة في تاريخ مصر الوسيط نسمع فيها عن وضع ميثاق مكتوب يحدد الحقوق والواجبات بين الشعب وحكامه مما دفع بعض المهتمين بالتاريخ أن يشبهوا هذه « الحجة » التي فرمن عليها الباشا ووقع عليها ابراهيم ومراد بالماجنا كارتا وهو نظر مبالغ فيه . ولكن هذا لا ينفي خطورة ظهور هذه الظاهرة في كفاح الشعب المصري في سبيل الديمقراطية ، وهي عدم الاكتفاء بالوعود الشفوية والاصرار على صك مكتوب وممهور يتعهد فيه الحاكم أمام الرعية بإبطال الضرائب الجديدة وإبطال أعمال النهب ودفع الرواتب للعلماء وإرسال صرة الحرمين . ولعل أصداء مما فعله الفرنسيون في الثورة الفرنسية عام ١٨٧٩ ومن إعلان حقوق الانسان الذي هزّ العالم يومئذٍ كانت قد بلغت مصر فدفعت المصريين الى المطالبة بالميثاق المكتوب وعدم الاكتفاء بالوعود الشفوية ، وأياً كان الأمر فمن الواجب أن نعد حجة ١٧٩٥ خطوة نحو تبلور فكرة الدستور التي سنراها تظهر بعد ذلك بثلاث سنوات عند مجيء بونابرت باسم « فرمان الشروط » أو (الشرطة) بمعنى La Charte أو (الميثاق) أما سذاجة الزعماء المصريين السياسية وقلة خبرتهم ، فواضحة من أنهم لم يدركوا أن أي ميثاق أو عقد اجتماعي أو دستور يبين أصول الحكم ويحدد أركانه يصبح مجرد قصاصة ورق إذا لم يكن هناك تنظيم سياسي شعبي من نوع ما يحميه ويضعه موضع التنفيذ .

SS

الباب الثاني

بناء الدولة الحديثة

نشأة الفكرة القومية[1]

كتب نابليون بونابرت وهو في منفاه في جزيرة سانت هيلانة الى الجنرال جورجود يقول : « ما فتئت الدولة العثمانية منذ اضمحلت أحوالها توجه التجريدات العسكرية ضد المماليك من غير أن تحرز عليهم فوزاً ، إذ كانت تنتهي كل تجريدة بالفشل والانكسار . وقد أفضت هذه الحروب الى تسوية تخول المماليك حق الاستمرار على مباشرة السلطة والحكم مع إدخال تعديلات طفيفة وقتية عليه . والذي يقرأ بالتفات تام تاريخ الحوادث التي توالت على مصر في المائتي عام الأخيرتين (يقصد منذ عام ١٦٠٠) ، يوقن انه لو عهدت الى وال من أهل البلاد كما هو الحال في ألبانيا ، بدلاً من أن تعهد الى اثنى عشر ألفاً من المماليك لاستقلت المملكة العربية التي تتألف من أمة تخالف الأمم غيرها مخالفة كلية بعقليتها وأوهامها ولغتها ، وتاريخها ، وشملت مصر وبلاد العرب وشطراً من بلاد افريقية ، كما استقلت مراكش من قبل » .

هذه خلاصة آراء نابليون بونابرت فيما كان يسمى يومئذٍ بالمسألة الشرقية ، أو في الأوضاع الجيوبوليتقية للشرق الأوسط كما نقول نحن بلغة اليوم ، وقد دونها قبل وفاته في ١٨٢١ . وقد كان بونابرت يرى أن هذه الدولة العربية إطار سياسي جامع يدخل في نطاقه الشام والعراق وحيثما تكلم الناس باللغة العربية ، فهو قبل ذلك كتب في مذكرة له عن الحملة الفرنسية على مصر قائلاً : « تتمنى ولايات الدولة العثمانية التي لغة أهلها العربية من صميم فؤادها وقوع تغيير عظيم وتنتظر الرجل الذي يقع هذا التغيير على يديه » .

وهذا الكلام في شطريه ، ما جاء منه عن الحملة الفرنسية على مصر والشام ، (١٧٩٨) أي في بداية حياة نابليون وما جاء منه بعد منفاه وفي ختام حياته ، كلام خطير الدلالة ، ليس فقط لصدوره عن رجل ألف منذ

شبـابه البـاكر أن ينـظر الى خريـطة العالم في شمـولها لا في تفـاصيلها ، يـرى عناصر الوحدة في المجموعات البشرية قبل أن يرى عناصر الاختـلاف ، وإنما هذا الكلام خطير الدلالة لأن نابليون بونابرت ، وهـو السياسي العمـلي بقدر ما هو القائد الفاتح ، ما كان ليبني أحكامه ومشروعاته السياسيـة والعسكريـة على أوهام من صنع خيالـه أو من صنع خيـال الغير ، ومـا كان ليصـور العالم العربي في صورة المجتمـع الكبير القلق المنتـظر لظهـور المخلص له من بـراثن الأتراك العثمانيين ، لولا أنه قد تجمع لديه من التقارير الموضـوعية والشـواهد اليقينية وشهادات المؤرخين والرحـالة والجـواسيس والقناصـل ما يثبت لـه أن العالم العربي كان ، حتى قبل مجيئه الى مصر ، بمثابة لغم عظيم ينتظر الشـرارة التي تفجره أو بركان مكظوم ينتظر رجل الاقدار الذي يفتح فوهته ليقذف حمم السخط والثورة على الامبراطورية العثمانية وواضح أيضاً من كلام نابليون أن إرادة التغيير في العالم العـربي يومئـذٍ كانت رغم قـوتها وعمقهـا ، مشلولة عن الانـطلاق بسبب صلابـة أصفاد العثمـانيين والممـاليك ولم يكن هنـاك أمل في انـطلاقها إلا بـظهور « رجـل الاقدار » الـذي يقع عـلى يـديـه ذلـك التغيـير العظيم .

وقد كان هذا البعث القومي أعظم آية على ميلاد مصـر الحديثـة والعالم العربي الحديث . فمنذ انهيار الدولة العربية في نهايـة عصر المـأمون وتفككهـا الى دويلات متطاحنـة تعاقبت عـلى حكـم مصر الـدولة الـطولونيـة (٨٦٨) ثـم الـدولة الاخشيـدية (٦٣٥) ثـم الـدولة الفـاطمية (٩٨٢) ثـم الـدولة الايـوبية «١١٧١» ثـم المماليك البحـرية «١٢٥٠» ثـم الممـاليك البـرجية «١٣٨٢» حتى فتح مصر السلطان سليم الأول عام ١٥١٧ وأقام فيهـا وفي الشام وفي غيـرهما من الأمصار العربية التي ضمها الى امبراطوريته الواسعة حكماً تركياً يقـوم على التعايش مع المماليك ، وقد كان قوام هؤلاء المماليك من الشركس والأبـاظية والمنجرلية والصقـالبة (المغـول والمجر ومن هم من سـلالتهم) الخ ، وانتقـل مركز الدولة الاسلامية الجامعة من حواضر العالم العربي الى استانبول ، فكـان سلطان تـركيا هـو خليفة المسلمـين ، وقد سـاعد تثبيت هـذا الولاء الـروحي للخليفـة العثماني عـلى إضعاف الفكـرة القوميـة في البلاد العـربية الخـاضعـة

ss

لسلطان تركيا فحلت القومية الاسلامية محل القومية العربية والقوميات الوطنية التي كانت تعرف في ذلك العصر بالشعوبية ، وحلت وحدة الدين محل وحدة الجنس واللغة والتاريخ والوطن والمصلحة .

أما السلطان سليم ، فبعد أن فتح مصر وهزم مماليكها استعمل هؤلاء المماليك في حكم البلاد فجزأ السلطة في الدولة ووزع كل جزء منها على طائفة من طوائفهم ليتم له حكم مصر على أساس توازن القوى مما جعل للباب العالي اليد العليا وجعل منه المرجع الأخير ، وكلما اختل هذا التوازن تدخل الباب العالي لحسم الأمور ، وكانت الحكومة في زمنه تتكون من الديوان ، وهو أشبه شيء بمجلس الوزراء ، وقد وزع مناصبه على زعماء المماليك ممثلين لفرقهم المختلفة . ثم الادارة المحلية وقد وزعت على ٢٤ من البكوات المماليك على نفس المنهج . وكان المماليك يتولون جباية الضرائب من المصريين ثم يقتسمونها سنوياً مع الباب العالي بنسبة ٥٠٪ للديوان و٥٠٪ لجزية السلطان . وكان نائب السلطان وممثل الدولة العثمانية في مصر والياً برتبة باشا ، وكانت واجباته محصورة في إيصال الجزية للسلطان وإبلاغ أوامر السلطان الى المماليك والدفاع الخارجي ومقاومة نمو أحزاب المماليك والحيلولة دون تفاقم خطرها . أما الجيش الذي كان يعتمد عليه الباشا فقد كان فرقاً من العساكر المرتزقة « الانكشارية » المتطوعين للخدمة العسكرية من أجل المال ، من الترك والشركس والارناؤوط والدلاة الخ وكافة الأجناس غير العربية من العالم الاسلامي . وكان لمماليك الديوان حق رفض أوامر الباشا وعدم التصديق عليها إذا تجمعت لديهم الاسباب الوجيهة لذلك ، وكان المرجع والحكم طبعاً هو استانبول ، بل ولقد كانت لهم سلطة عزل الباشا من منصبه فيؤتى لهم بوال جديد .

ومع الأيام تضاءلت سلطة الباب العالي في مصر حتى غدت مجرد سلطة شكلية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر . بل أن علي بك الكبير استقل بمصر عن الباب العالي في ١٧٦٦ ورفض دفع الجزية وطرد الباشا وسك العملة باسمه وبايعه شريف مكة سلطاناً على مصر بعد أن هزم الجيش العثماني ، ولكن بعض أتباعه تآمروا عليه ففشلت ثورته وعادت مصر الى

التبعية لتركيا ، وقد كـانت ثورة عـلي بك الكبـير إيذانـاً بتشقق الامبراطـورية العثمانية وانهيارها . ورغم عودة الحكم العثماني الى مصر بعد فشل ثورة علي بـك الكبير سهـل على المـاليك عـزل الباشـوات ونفيهم ، وكان البـاشـوات يحسون بضعفهم فيذعنون لأوامر المماليك ويغادرون البلاد دون مقاومة . أمـا من جاءوا بعد علي بك الكبير فقد احترفوا اللعبة التقليدية : الاحترام الشكلي لسيادة الباب العالي مع عدم تنفيذ أوامره والانتقاص من الجـزية السنـوية بـل والامتناع عن دفعها أحياناً بحجـة الانفاق عـلى مصالـح الدولـة . أما البـاب العالي فكان يرى ويغضي ويتظاهـر بقبول الأمـر الواقـع لأنه لا يملك تـأديب المماليك ، ولم يبق أمامه إلا سلاح واحد ، وهو الدس وإثارة الفتن بينهم حتى يضعف بعضهم بعضاً ولا تستشري منهم طائفة تنفرد بالسلطة في البلاد .

كل هذا أدى الى اختلال الأمن واضطراب الأحوال وانهيار هيبـة النظام في مصر . ومن يتصفح رسائل تاليران وزير خارجية نابليون ومذكراته لحكومة الادارة قبل الحملة الفرنسية على مصر لا يجد فيهـا إلا معنى واحداً متكـرراً وهـو أن الامبراطـورية العثمـانية غـدت « أنقاضـاً » ، وان العمل السيـاسي الفـرنسي في الشرق الأوسط ينبغي أن ينصـرف الى تصفيتها والاستيـلاء عـلى كل شريحـة منها يمكن لفـرنسا الاستيـلاء عليه . وهـو عين مـا كانت انجلتـرا تحـاوله (دي لا جـونكيير : « حملة مصـر » الجزء الأول) وقـد أخذت فـرنسا المبـادرة من انجلتـرا في ١٧٩٨ بحملة بـونـابـرت ، فـاضـطرت انجلتـرا الى الانحياز الى تركيا لطرد فرنسا من مصر .

أما الروح القومية فقد كانت واضحـة المعالم قبيـل الحملة الفرنسيـة الى حـد جعل تـاليران ، وزيـر خارجيـة الثورة الفـرنسيـة ، يكتب الى حكـومـة الديركتوار تقريراً مغرقاً في التفاؤ ل بتـاريخ ١٤ فبـراير ١٧٩٨ في تـزكية الحملة الفـرنسية عـلى مصر قـال فيه : « إن أهـالي مصر قـاطبة يكـرهـون حكـامهم المماليك الذين يسومـونهم الظلم والاضطهـاد ، وهم عـزل لا سلاح معهم ، وإذا أعطاهم المماليك سلاحاً بحجة الدفاع عن البـلاد من الغارة الأجنبيـة ، فإنهم لا شك سيحاربون به طائفة المماليـك أنفسهم ، فليس ثمة خـوف من مقـاومة أو وثبـة من الأهالي » . وهـذا الكلام في جـوهره لا يخرج عن كـلام

نابليون في مذكرته المتأخرة عن الحملة الفرنسية بأن العالم العربي كله يتململ تحت حكم الأتراك والمماليك ، وهو يستعد للانفصال عن الامبراطورية العثمانية لا ينقصه شيء إلا ظهور قائد من أبناء العالم العربي يقوده الى الاستقلال ، وقد كان تاليران واهماً في تقديره بانحياز المصريين للفرنسيين عند غزو مصر ، لأن التحرير من الخارج أي بالسلاح الأجنبي لم يكن بالمعادلة التي يقبلها المصريون ، لأن معناه عند أي شعب ناضج سياسياً استبدال نير بنير . وقد أثبت المصريون بثوراتهم على الحكم الفرنسي أنهم كانوا يرفضون الحكم الأجنبي من أي نوع كان .

وقارىء الجزء الثاني من الجبرتي يجد أن تاريخ مصر في زمن حكم مراد بك وابراهيم بك أي في السنوات السابقة على الحملة الفرنسية مباشرة مطابق للتقارير التي استند اليها بونابرت وتاليران عن تجمع السخط في مصر على حكم الأتراك والمماليك الى درجة تهدد بالانفجار . كتب فولني (١٧٥٧ - ١٨٢٠) في كتابه « اطلال الحضارات القديمة أو تأملات في ثورات الامبراطوريات » (١٧٩١) .

« كل ما يقع في مصر تحت البصر أو السمع يدل على أن هذا البلد بلد الاستعباد والاستبداد . فإنك لا تسمع حديثاً إلا وله صلة بفتنة أهلية أو فاقة عامة أو ابتزاز مال أو اغتصاب حق أو تعذيب بالضرب أو إفاضة لروح . فالأمن فيها على الأرواح والأموال مفقود ودم الانسان يهدر كدم الحيوان . والقضاء نفسه يسفك الدم في غير صورة قضائية وعسس الليل والشرطة يتولون ، في جولاتهم الليلية والنهارية للمحافظة على الأمن والنظام ، الفصل في الخصومات بين الناس وينطقون بالأحكام على الفور وينفذونها في أقل من لمح البصر ، بدون أن يكون للمحكوم عليه حق الاستئناف . وترى الجلادين لهذا السبب يطأون مواقع الجنود ويرافقونهم ايان يذهبون ويلازمونهم حيث يحلون ، فما هي إلا إشارة من أحدهم حتى ترى رأس مظلوم وقد هوت الى قاع كيس من الجلد .

« ويا ليت خطورة الذنب نفسه تسوغ تعريض المذنب لمثل تلك

العقوبة ، فإنك كثيراً ما تجد أن الباعث على السير بين الناس بمثل هذا التعسف شره في نفس عظيم من أرباب الشوكة والجاه أو وشاية من عدو بغيض ، وهو ما ينجم عنه أن يدعي الرجل المشتبه فيه بأن عنده مالاً الى المثول بين يدي البيك (يقصد الحاكم المملوكي) فيطالبه بمبلغ معين . فإذا أنكر أن عنده مالاً يفي بالمطلوب طرح أرضاً وجلد على قدميه مائتي جلدة أو ثلثمائة ، وكثيراً ما يفضي هذا الضرب الى موته ، فتعساً تعساً لمن يشتبه فيه أنه على شيء من اليسر والرخاء ، إذ ما من أحد اتجهت اليه هذه الشبهة إلا وقد كانت العيون مبثوثة حوله للتجسس عليه ، فلا يلبث أن يبلغ أمره الى ذوي الشأن .

« وليس بميسور لأحد أن ينقذ نفسه من شر اعتداء الأقوياء على ماله إلا إذا تظاهر بالفقر المدقع ولبس للمسكنة والزراية لبوسها » . (كلوت بك ٢ /٧٦٣ ـ ٧٦٥ ترجمة محمد مسعود) .

ومن يقرأ أوصاف الكاتب الفرنسي الكبير شاتوبريان عن حالة سوريا في تلك الفترة مستمدة من مشاهداته على الطبيعة ، يجد أن ما كان ينطبق على مصر كان ينطبق على سوريا أيضاً . فإذا رجعنا الى الصفحات الدامية التي يتألف منها الجزء الثاني من « عجائب الآثار » ، وهو مخصص لوصف الحياة في مصر تحت الحكم التركي المملوكي أيام حكم ابراهيم بك ومراد بك قبل مجيء بونابرت ، لا نجد إلا سلسلة متصلة الحلقات من أعمال النهب والسلب والعنف والقمع والظلم والاضطهاد تجسدت في حوادث يومية لا حصر لعددها أوردها الجبرتي في كتابه وكأنها تقويم آلام الشعب المصري تحت حكم الأتراك والمماليك . وقد صور الجبرتي سخط الشعب المصري على حكامه الظلمة وانفجاراتهم المتعددة في السنوات السابقة على مجيء بونابرت مباشرة ، وقد كانت لتبلغ مبلغ الثورات الشعبية الناجعة لولا إجهاضها المستمر بالختل العثماني والمراوغة المملوكية من ناحية وعدم وجود برنامج منظم أو فلسفة سياسية واجتماعية واضحة تتجمع حولها إرادة الجماهير .

وقد كانت بداية المقاومة الشعبية للأتراك والمماليك بالمعنى الفعال عام

SS

١٧٩٤ في مدينة الاسكندرية . كما ذكر الجبرتي عن أحداث هذه السنة في وصفه لفتنة الاسكندرية التي قبض فيها العامة على السردار وأهانوه وجرسوه على حمار وحلقوا نصف لحيته وطافوا به البلد وهو مكشوف الرأس وهم يضربونه ويصفعونه بالنعالات » (الجبرتي ٢ /٩٣) . أنظر باب « الانفجارات الثورية في مصر قبل الحملة الفرنسية » ص ٥٧ ـ ٥٨) . ثم تفجرت المقاومة الشعبية في القاهرة كما ذكر الجبرتي (٢ /٩٢) في وصفه لفتنة المجاورين المجهضة عام ١٧٩٤ (أنظر باب « الانفجارات الثورية » ص ٥٩ ـ ٦٠).

وقد تكرر هذا الشغب في ١٧٩٥ (الجبرتي ٢ /١٠٢) ثم استفحلت هذه الفتن عام ١٧٩٥ حتى بلغت مبلغ الثورة في الحركة الشعبية التي استخلصت بها الجماهير « الحجة » المشهورة من الباشا التركي ومن كبيري المماليك مراد بك وابراهيم بك ، كما وصف الجبرتي في « عجائب الآثار » (٣ / ٢٥٨ ـ ٢٥٩) (أنظر باب « الانفجارات الثورية » ض ٦١ وما يليها) .

وهذه الفتنة الأخيرة التي أوشكت أن تتحول الى ثورة شعبية بالمعنى التام ثم ما لبثت أن انتهت الى فورة وابترّت ـ بغض النظر عن النعوت التي يلصقها الجبرتي بتحركات الجماهير ، فقد كان الجبرتي يتميز بكره العنف والتعالي الطبقي ـ تعطي صورة واضحة لسمات ذلك العصر : الظلم التركي المملوكي ، والاحتجاج المصري الذي يتخذ صورة المظاهرات الصاخبة والاضرابات الشاملة والتأهب للثورة الشعبية ، ويلاحظ في جميع هذه الحركات أن مركز المقاومة المصرية كان دائماً الأزهر ، فقد كان أبناء الأزهر بوصفه يمثل قيادة المثقفين في البلاد ، بمثابة طلائع الحركة التحررية المصرية على المستوى السياسي والاجتماعي ، وقد حمل اللواء بعد ذلك بسنوات قليلة في مقاومة الاحتلال الفرنسي ، ثم غدا المعقل الأكبر لمقاومة استبداد محمد علي .

وبالاجمال نقول أن أهم حركة قام بها المصريون في مكافحة الاستبداد

SS

التركي المملوكي كانت تلك الحركة التي قامت عام ١٧٩٥ ، ووقفت بالبلاد على صفا ثورة شعبية وأمكن للمصريين فيها استخلاص « حجة » من الوالي العثماني ومن زعيمي المماليك اللذين تقاسما حكم مصر يومئذٍ ، ابراهيم بك ، ومراد بك ، وهي وثيقة تاريخية أملى شروطها شيوخ الأزهر ، وكانت فيما نعلم أول « ميثاق » بين الحاكم والمحكوم في تاريخ مصر الحديث .

فالمخطط الأوروبي إذن كان تصفية الامبراطورية العثمانية والاستيلاء على تركتها . ولم يكن هناك سلاح أمضى لتحقيق ذلك من تغذية الفكرة القومية في الأمصار التي كانت تحتلها تركيا ، وتقوية روح الانفصال فيها ، مرة باسم القومية العربية أو باسم القومية المصرية أو السورية . . . الخ ، وليس معنى هذا أن بونابرت هو الذي ابتكر فكرة البعث القومي في البلاد العربية ، فقد كان الشعور القومي يتجمع من قبله تلقائياً في مصر وفي غير مصر بسبب وحشية الحكم التركي المملوكي الذي قام قروناً على نهب خيرات مصر وإذلال أهلها إذلالاً تقشعر لهوله الأبدان . ولكن بونابرت انتفع من هذا الشعور وغذاه وعمل كل ما في وسعه لبلورته وتحويله الى سلاح سياسي في معركته مع المماليك أولاً ومع الترك ثانياً وهو عين ما فعلته فرنسا قبل ذلك بسنوات في تغذية القومية الامريكية وتقوية الروح الاستقلالية فيها حتى تنفصل أمريكا عن انجلترا .

وقبل أن تنزل قوات بونابرت في الاسكندرية في ٢ يوليو ١٧٩٨ ، كان قد أعد وهو على ظهر البارجة « الاوريان » « الشرق » المنشور الأول ، وهو نداء الى الشعب المصري يشرح فيه أسباب الحملة الظاهرية ، وترجم هذا المنشور الى العربية جماعة من المستشرقين والمترجمين كانوا يرافقونه ، وطبع منه ٤٠٠٠ نسخة على المطبعة العربية التي جاء بها الى مصر على ظهر بارجته ، ثم طبع منه ٤٠٠٠ نسخة أخرى بعد نزوله في الاسكندرية ووزعها في أرجاء البلاد . وهذا نص المنشور كما ورد في الجبرتي .

« بسم الله الرحمن الرحيم لا إله إلا الله لا ولد له ولا شريك له في ملكه » . من طرف الفرنساوية المبني على أساس الحرية والتسوية ، السر

عسكر الكبير أمير الجيوش الفرنساوية بونابرت يعرف أهالي مصر جميعهم ان من زمان مديد السناجق « الحكام المماليك » الذين يتسلطون في البلاد المصرية يتعاملون بالذل والاحتقار في حق الفرنساوية ، يظلمون تجارها بأنواع الإيذاء والتعدي ، فحضر الآن ساعة عقوبتهم واخرنا . من مدة عصور طويلة هذه الزمرة المماليك المجلوبين من بلاد الأبازة والجراكسة يفسدون في الأقليم الحسن الأحسن الذي لا يوجد (مثله) في كرة الأرض كلها . فأما رب العالمين القادر على كل شيء ، فإنه قد حكم على إنقضاء دولتهم . يا أيها المصريين ، قد قيل لكم أنني ما نزلت بهذا الطرف إلا بقصد إزالة دينكم ، فذلك كذب صريح فلا تصدقوه . وقولوا للمفترين انني ما قدمت اليكم إلا لاخلص حقكم من يد الظالمين ، وأنني أكثر من المماليك أعبد الله سبحانه وتعالى وأحترم نبيه والقرآن العظيم . وقولوا لهم ان جميع الناس متساوون عند الله ، وان الشيء الذي يفرقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والعلوم فقط ، وبين المماليك والعقل والفضائل تضارب . فماذا يميزهم عن غيرهم حتى يستوجبوا أن يتملكوا مصر وحدهم ويختصوا بكل شيء أحسن فيها من الجواري الحسان والخيل العتاق والمساكن المفرحة ، فإن كانت الأرض المصرية التزاماً للمماليك فليرونا الحجة التي كتبها الله لهم ، ولكن رب العالمين رؤوف وعادل وحليم ، ولكن بعونه تعالى من الآن فصاعداً لا ييأس أحد من أهالي مصر عن الدخول في المناصب السامية ، وعن اكتساب المراتب العالية ، فالعلماء والفضلاء والعقلاء بينهم سيدبرون الأمور ، وبذلك يصلح حال الأمة كلها ، وسابقاً كان في الأرض المصرية المدن العظيمة والخلجان الواسعة والمتجر المتكاثر وما أزال ذلك كله إلا الظلم والطمع من المماليك .

« أيها المشايخ والقضاة والأئمة والحربجية (الشوربجية) وأعيان البلد ، قولوا لأمتكم أن الفرنساوية هم أيضاً مسلمون مخلصون ، واثبات ذلك أنهم قد نزلوا في رومية الكبرى وخربوا فيها كرسي البابا الذي كان دائماً يحث النصارى على محاربة الاسلام ثم قصدوا جزيرة مالطة وطردوا منها الكوالرية (يقصد الكافالرية أو فرسان المعبد) الذين كانوا يزعمون أن الله

تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين . ومع ذلك الفرنساوية في كل وقت من الأوقات صاروا محبين مخلصين لحضرة السلطان العثماني وأعداء أعدائه ، أدام الله ملكه . ومع ذلك ان المماليك امتنعوا عن طاعة السلطان غير ممتثلين لأمره ، فما أطاعوا أصلاً إلا لطمع أنفسهم » . (« عجائب الآثار ») .

ثم يلي هذا بقية البيان وهو مكون من عبارات الوعيد والوعد ، لغة الأسد والثعلب كما يقول ماكيافلي ، وخمس مواد يكشر فيها بونابرت عن نواجذ الغازي لمن يقاومه ، ويعد بالأمن والعطاء لمن يطيع أوامره . ويلاحظ أن بونابرت ركز الهجوم في بيانه على المماليك وتظاهر بأنه صديق الباب العالي لأن السلطان العثماني كان خليفة المسلمين ، ولم يشأ بونابرت بادىء الأمر أن يستفز الشعور الديني في البلاد . وقد ختم بيانه بقوله : « والمصريون بأجمعهم ينبغي أن يشكروا الله سبحانه وتعالى لانقضاء دولة المماليك ، قائلين بصوت عال : أدام الله إجلال السلطان العثماني . أدام الله إجلال العسكر الفرنساوي . لعن الله المماليك وأصلح حال الأمة المصرية » . والنص العربي لبيان بونابرت الأول كان ترجمة أمينة للنص الفرنسي باستثناء عبارتين أو ثلاث . فعبارة : « قولوا لأمتكم أن الفرنساوية هم أيضاً مسلمون مخلصون » وردت في النص الفرنسي « أننا أصدقاء المسلمين الحقيقيين » الخ ، كما لاحظ عبد الرحمن الرافعي في كتابه عن « تاريخ الحركة القومية » .

فالاستعمار الفرنسي قد لعب إذن بثلاث ورقات ، ورقة عديمة القيمة لأنها لم تجز على أحد ، وهو أنه جاء ليحمي الاسلام ، وورقتان مكشوفتان ولكنهما وافقتا مصالح المصريين ، وهما من ناحية تغذية الروح القومية المصرية ، واقناع المصري بالثورة على المماليك ثم الانفصال عن الباب العالي وذلك بالدعوة الى إقامة حكومة مصرية تتولى مسئولية الحكم في البلاد بعد أن كان المصريون بأجمعهم معزولين سياسياً ومن ناحية أخرى تغذية الفكرة الديموقراطية بالدعوة الى المساواة أمام الله وأمام القانون والعمل على إقامة حكم برلماني نيابي أو شبه برلماني نيابي في البلاد ، وقد كان بونابرت في مركز ممتاز يسمح له بعلو النبرة في هذين المجالين ، فقد جاء ومن ورائه رصيد

ضخم من مبادىء الثورة الفرنسية فكان في استطاعته أن ينادي بلا تحفظ بتصفية الاقطاع أو « الالتزام » المملوكي والغاء الامتيازات الطبقية بل وإلغاء الفوارق بين الطبقات ، وأن يتخذ الخطوات العملية لتحقيق ذلك لأن الالتزام بامتيازاته كان محصوراً في الارستقراطية التركية والمملوكية .

نشأة الفكرة القومية (٢)

لقد تصور نابليون بونابرت وقت تجربتـه المصريـة أنه « رجـل الأقدار » الذي قيض له تحقيق انسلاخ العالم العربي من الامبراطـورية العثمـانية وبنـاء الـدولة العـربية المستقلة عن إرادة العثمـانيين . وحـين أفل نجم نـابليـون في ١٨١٥ وانتهى الى منفاه في سانت هيلانة ، كان نجم محمد علي يرتفع ساطعاً في سماء مصر والعالم العربي ، وكانت كل الدلائل تشير لمن عنده أية بصيرة في أمور السياسة والتاريخ أنه كان « رجل الأقدار » هذا الـذي قيض له أن يقـع عـلى يديـه هذا التغيـير العظيم . فقـد ولد محمـد علي عـام مـولـده ، أي في ١٧٦٩ ، وقـد جاء كـل منهما الى مصـر مغامـراً ، بونـابـرت جنـرالاً وهـو في التـاسعة والعشـرين من عمره عـام ١٧٩٨ ، ومحمد عـلي بكباشيـا في الثانيـة والثلاثين من عمره عام ١٨٠١ ، وهـو عام طـرد الفرنسيـين ، وقد اشتـركت فرقة الألبانيين التي كان أحد رؤ سائها في طردهم ، وإن كان هو قد تخلف عن القتال ، ونسب إليه التخلي لتلحق الهزيمة بالجيش العثماني ، والأرجح أنه آثر أن يكـون بعيـداً عن الميـدان حتى ينكشف لـه من سيكـــون سيـد البـــلاد : العثمانيون أم الفـرنسيون . وبعـد أن انتصر التـرك وجلا الفـرنسيون ، أمـره الوالي التركي خسرو باشا أن يزحف للقضاء على المماليك ، فقـد كانت هـذه خطة الباب العالي أن يتعشوا بالمماليك بعد أن تغدوا بالفـرنسيين حتى يستقـر لهم الحكم في البلاد ، ولكن محمد علي تخلى مـرة أخرى ، وأراد خســرو باشـا أن يفتك به على الطريقة التركية ، بأن يستدرجه ضيفاً على قصره ثم يغتاله ، ولكن محمد علي أحس بالخطر على حياتـه فلم يجب دعوة الـوالي . بل وانضم الى المماليك وعـزل خسرو وسجنـه عام ١٨٠٣ . وحـين أرسل البـاب العالي واليـاً آخر مكـانه هـو علي بـاشا الجـزائرلي تـألب عليه محمـد علي والممـاليـك واغتالوه . وبعد تصفية الهيبة التركية وجد محمد علي نفسـه وجهاً لـوجه أمـام

المماليك أو « البكوات المصرلية » كما كانوا يسمون أنفسهم ، بزعامة البرديسي والألفي وكان الالفي قد سافر الى انجلترا وطلب من حكومتها التدخل لحماية مصالح المماليك من سطوة الترك والوالي التركي فوعدوا بتأييده مقابل تسليمهم مواني مصر . وألب محمد علي البرديسي المتخوف ، على الالفي بحجة أن الالفي في اتفاقه مع الانجليز قد فرط في استقلال البلاد . وهكذا اقتتل البرديسي ومماليكه مع الالفي ومماليكه حتى تضعضعت قواهما ، وبرزت الفرقة الالبانية التي يرأسها محمد علي كقوة حقيقية في البلاد ، وبعد هزيمة الالفي ألب محمد علي فرقته الألبانية على صديقه البرديسي وأمرائه المصرلية وطالبوه بمرتباتهم المتأخرة لثمانية أشهر مهددين بالثورة ، فاضطر البرديسي الى فرض الضرائب الفادحة على سكان القاهرة ، فثاروا ، وغذى محمد علي ثورة المصريين على البرديسي ومماليكه وألب العلماء والأهالي على المماليك الظلمة ، وفي الوقت نفسه كانت فرقته الألبانية تحاصر قصر البرديسي وقصور أمرائه مطالبين بمرتباتهم ، ففر البرديسي من القاهرة عام ١٨٠٤ ، واستتبت السلطة الفعلية لمحمد علي ، ولكنه كان أذكى من أن يقيم نفسه والياً على مصر ، فقد كانت تنقصه « الشرعية » . فجاء بالوالي السابق المعزول خسرو باشا ونصبه والياً على مصر بقصد إقامة « واجهة » من الحكم العثماني في البلاد ، ولكن رؤساء الفرقة الألبانية رفضوا الخضوع له ، غالباً بوحي من محمد علي ، وساقوه الى رشيد وشحنوه الى استانبول ، ولم يعارض محمد علي ولكنه أصر على الواجهة العثمانية واقترح تعيين خورشيد باشا محافظ الاسكندرية والياً على مصر فاشترط العلماء ورؤساء الجند أن يعين معه محمد علي قائمقام الوالي ، واضطر الباب العالي الى التصديق على التعيينين معاً . ثم تكررت اللعبة مع خورشيد باشا : نفس المطالب نفس الضرائب . نفس السخط على الوالي . وكان محمد علي يطارد المماليك توطيداً لسلطة الوالي العثماني في الظاهر ويؤلب الجنود الألبانيين على الوالي العثماني للمطالبة بمرتباتهم ويؤلب العلماء والمواطنين المصريين على الوالي العثماني صاحب الضرائب الفادحة . وحين أحس خورشيد باشا أنه واقع في ذات الفخ الذي وقع فيه خسرو باشا والجزائرلي باشا من قبل ، سعى سراً لدى

الباب العالي لسحب الفرقة الألبانية من مصر وإعادتها الى تركيا ، وإلى إبعاد محمد علي بتعيينه والياً على جدة . ولما صدر الفرمان من الباب العالي جاهر محمد علي أمام الترك بعصيانه وتظاهر أمام العلماء والأعيان المصريين بقبوله والموافقة على الرحيل الى الأبد ، وكان المصريون يعتقدون بأنه حاميهم من الترك والمماليك معاً ، بل ومن جنوده الألبان الذين كان يردعهم بأقسى العقوبات كلما عاثوا في البلد نهباً وإرهاباً ، على طريقة بونابرت الذي كان يبندق جنوده الفرنساوية أو يشنقهم في الميادين العامة في تهم اغتصاب الأعراض أو اغتصاب الأموال أو اللصوصية كما روى الجبرتي فسعى العلماء والأعيان المصريون الى محمد علي ليثنوه عن عزمه وعقدوا اجتماعاً مشهوداً قرروا فيه عزل الباشا التركي لعجزه عه حفظ الأمن وبايعوا محمد علي والياً على مصر . وتظاهر محمد علي أولاً بالرفض ، ولكنه عاد فقبل إزاء تمسكهم . وهكذا أصدر الباب العالي في ٩ يوليو ١٨٠٥ فرماناً بتعيين محمد علي والياً على مصر خضوعاً لارادة المصريين .

وهكذا آل حكم مصر الى محمد علي ولم يبق أمامه الا احباط مؤامرات الانجليز لاسقاطه ورد الحكم الى المماليك ، وقد تم له ذلك بسحق حملة فريزر وتدمير الاسطول البريطاني في رشيد في ٢١ مارس ١٨٠٧ ، وإلا تصفية نفوذ المماليك الذين كان الانجليز والباب العالي يستخدمونهم للقضاء على سلطة محمد علي ، وهؤلاء بعد موت البرديسي في ١٨٠٦ والألفي في ١٨٠٧ - صفاهم محمد علي في مذبحة القلعة في أول مارس ١٨١١ ، وإلا تصفية نفوذ الامبراطورية العثمانية التي ما فتئت تتآمر لإزاحته من السلطة فأمرته بإرسال جيشه لتأديب الوهابيين في الجزيرة العربية حتى تخلو مصر من جنوده وبذلك يتيسر للمماليك خلعه أو القضاء عليه . فصدع بأمر الباب العالي ولكنه لم يوفد جيشه إلا بعد أن فتك بالمماليك في مذبحة القلعة وأبادهم في مختلف مديريات مصر ولم ينج منهم إلا نفر قليل فر الى النوبة ، فأمر محمد علي بالكف عن مطاردتهم ، « وعلل ذلك بأنه يريد محاربة الجماعة لا أفرادها » كما قال كلوت بك في كتابه الخطير « لمحة عامة الى مصر » ، (١ / ١٠٩) واستخدم منهم من استخدم وترك لهم أموالهم وأجرى

المعاشات الى نساء قتلاهم . وقد دامت حرب الوهابيين ست سنوات تعاقبت فيها انتصارات المصريين وهزائمهم تحت قيادة ابراهيم باشا ، ولم يستسلم الوهابيون إلا حين خرج محمد علي بنفسه لقيادة الجيوش المصرية في الجزيرة العربية . وانتهز الباب العالي فرصة وجوده خارج البلاد فأصدر فرماناً بتعيين أحد رجاله ، وهو لطيف باشا ، والياً على مصر . فلما انكشف الأمر أعدم وزير حربية محمد علي هذا الوالي في ١٨١٣ . وما أن حل عام ١٨١٥ الا وكان محمد علي قد استتب له الأمر نهائياً في مصر ، ودخل في مرحلة البناء العظيم الذي جعل منه في ١٨٢١ نداً للسلطان العثماني وجعل من مصر نداً لتركيا .

وقد صعد نجم محمد علي منذ تنصيبه والياً على مصر في ١٨٠٥ ونجم نابليون في السمت . ولا شك أن نابليون الذي كان شديد الاهتمام « بالمسألة الشرقية » كان يتابع عن كثب كل ما كان يجري في مصر ، قبلة أحلامه الأولى . بل ليس ببعيد أنه كان يتابع وهو في سانت هيلانة بين ١٨١٥ و١٨٢١ ، ما مكنته ظروف المنفى ، استمرار صعود نجم محمد علي وفتحه السودان عام ١٨٢٠ واستفحال خطره على الباب العالي ، واستقلاله بمصر عن الامبراطورية العثمانية إن لم يكن بقوة القانون فعلى الأقل بقوة الواقع . ومع ذلك ، فإن نابليون في منفاه لم ير في محمد علي « رجل الأقدار » الذي كان يمكن أن تستقل على يديه « المملكة العربية » الشاملة لمصر وبلاد العرب والشام وشطر من افريقيا عن الامبراطورية العثمانية أو كان يمكن أن يخلصها من حكم اثنى عشر ألفاً من المماليك . وإنما اشترط نابليون لتحقيق ذلك أن يعود حكم مصر الى « وال من أهل البلاد » ، بما يوحي بأنه لم ينظر الى محمد علي الألباني إلا على أنه مملوك عظيم من طراز علي بك الكبير ، ربما كان ماهراً في فن الحكم ومكائده وفي غزو الأمصار وإذلالها ولكنه في نهاية الأمر ليس إلا كبير المماليك وبالتالي فإن إنشاء الدولة العربية الشاملة المستقلة عن تركيا لا يمكن أن يتحقق إلا على يد حاكم من أهل البلاد تبلورت فيه عقليتها الخاصة وأوهامها الخاصة ولغتها الخاصة وتاريخها الخاص وكافة المقومات التي ذكر أنها تختلف اختلافاً كلياً عن مقومات الأمم الأخرى خارج العالم العربي .

وليس هذا مجال محاكمة محمد علي ، فتاريخ محمد علي بعد ١٨٢١ ، عام وفاة نابليون ، سلسلة متصلة الحلقات من الأمجاد العسكرية والأمجاد العمرانية التي بهرت عيون الناس في الشرق والغرب ووضعت أسس الدولة الحديثة في مصر ، ولا يعيبها إلا أنها اهتمت بالتنمية المادية والتكنولوجية ولا سيما لخدمة الأغراض العسكرية الامبراطورية ، ولم تلتفت الى بناء الإنسان من حيث هو إنسان . ومع ذلك فقد بهر محمد علي بعض المتصلين به في صورة رجل الأقدار هذا الذي أشار اليه نابليون بقوله ان العالم العربي كله ينتظر ظهوره ليقود خطاه الى الاستقلال السياسي عن الامبراطورية العثمانية . فحين « أفل نجم » محمد علي بعد هزيمته العسكرية والبحرية أمام الدول الأوروبية المتحالفة مع تركيا ، لم يبق لمحمد علي من ملكه العريض إلا أن يطلب في تواضع أن يترك له حكم الدولة التي بناها وأن يبقى عرش مصر وراثياً في أسرته ، وقد أجيب الى ذلك في معاهدة لندن عام ١٨٤٠ . وفي هذه الفترة كتب كلوت بك مدافعاً عن محمد علي أمام الرأي العالمي يقول :

« أما أنا فأرى فيما أبداه الوالي من المطالب والمزاعم أنه دون حقه وأقل مما هو جدير به . فلقد كان بإمكانه لو دعا الى الالتفاف حوله جميع الولايات العثمانية المتكلمة باللغة العربية ، المطالبة باستقلالها استقلالاً تاماً . « وليست فكرة إنشاء دولة عربية من الفكر الخيالية كما ذهب الى زعمه البعض ، فلقد حازت هذه الفكرة استحسان نابليون وتعضيده. وإذا لم يكن له من الأفكار سواها فحسبه إياها وكفى لإظهار قدره في نظر العالم السياسي » . . .

« واني لأعتقد أن لا نبوءة في السياسة أصابت شاكلة الصواب كالنبوءة التي سلف إيرادها . فلقد مات نابليون في سنة ١٨٢١ ، فلم تقبل سنة ١٨٢٣ و١٨٢٤ حتى قام أحد الولاة في مصر ، بعد انتزاع السلطة من يد المماليك بتأليف جيش منظم من أهل البلاد نفسها . ولم تنقض سنوات بعد ذلك حتى كان يملي شروطه على الباب العالي ، وألقى بذلك قواعد المملكة العربية وأصبح قادراً على تعزيز استقلاله بقوة السلاح » . (« لمحة عامة الى مصر » ٢ / ٧٨١ ـ ٧٨٢ ترجمة محمد مسعود ، المحرر الفني بوزارة الداخلية) .

ss

وقد كان كلوت بك من المفتونين بشخصية محمد علي فاتحاً ومصلحاً ، ورغم أنه كان بمهنته طبيباً ، وهو الذي أنشأ مدرسة الطب (كلية الطب حالياً) عام ١٨٣٧ ونظم الخدمات الصحية في الجيش وفي الحياة المدنية ، إلا أنه كان دائماً يتمجد في زهو بفتوحات محمد على العسكرية كما كان من أكبر دعاة الوحدة العربية . وقد ذكر كلوت بك أن محمد علي حين استتبت أموره في الداخل بدأ يعد العدة لاعادة بناء الجيش المصري على الطراز الأوروبي الحديث ، ولكنه وجد مقاومة من جنوده الأتراك والألبانيين ، فأجل تحقيق خطته وأخذهم بالحيلة ، فأرسلهم في حملات لفتح الجزيرة العربية وسنار وكردفان اللتين سقطتا في يد مصر عام ١٨٢٠ وهكذا تخلص منهم وبنى امبراطوريته . ثم بدأ برنامجه الضخم لتنمية الثروة القومية في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة وبدأ عام ١٨٢١ في إعادة بناء الجيش المصري على الأساس الحديث ، واختار أسوان مركزاً لتدريبه تحت قيادة الكولونيل سيف (سليمان باشا الفرنساوي) ، وجند له أبناء الفلاحين (كلوت بك لا يذكر صراحة أن محمد علي اختار أسوان لعزل الجيش عن العاصمة وعن أحداث السياسة ولكن هذا يستشف من كلامه) ، كذلك بنى محمد علي أسطولاً ضخماً ، وفي ١٨٢٤ دعاه الباب العالي ليسحق ثورة اليونان فسحقها ابراهيم باشا في حرب المورة ولكن الاسطول المصري حطم في نافارينو ، حطمته أساطيل الدول الأوروبية المنتصرة لثورة اليونان على الترك ، فبنى محمد علي أسطولاً أضخم وأقوى ، وفي ١٨٣١ و١٨٣٢ زحف ولده ابراهيم باشا الى الشام واستولى عليها وهزم الجيش التركي بقيادة رشيد باشا في معركة قونيا ثم سقطت كوتاهية في يده وبذلك أصبح على بعد خمسين فرسخاً من استانبول ، فتحالف السلطان محمود مع روسيا التي أمدته بجيش أوقف تقدم الجيش المصري ، وانتهى الأمر بعقد معاهدة انكيار اسكله سي في ١٤ مايو ١٨٣٣ ، وبموجب هذه المعاهدة ضمت سوريا (الشام كله) وإقليم اطنه الى مصر مقابل اعتراف محمد علي بالتبعية للباب العالي وتعهده بدفع جزية مصر والبلاد التي ضمت اليه : « وتم الاجماع على أن حدود مصر الحقيقية لم تنته ببرزخ السويس بل بجبال طوروس » و« يؤخذ مما سلف أن محمد علي أراد

بالحرب التي أضرم نارها في سنة ١٨٣٢ أن يخطط الحدود الطبيعية للدولة العربية الجديدة » وكلوت بك : « لمحة هامة الى مصر » ١ /١٢٢).

« وفي الشمال من جبال طوروس يقيم الأتراك ، وفي الجنوب يوجد العرب ، فالاختلاف بين الفريقين عظيم ، وهو أعظم أيضاً من جهة أجناس الأمم القاطنة بتلك الاقطار وأخلاقها ولغاتها ، والمفهوم أن العرب قد امتلأت صدورهم بالحقد على العثمانيين والنفور من سيادة الدولة العثمانية عليهم .

« ولنظرة واحدة يمر بها الباحث في التاريخ مراً سريعاً تكفي لاثبات أنه ما توافرت القوة مرة لتلك الأقطار حتى تألفت منها بانضمامها بعضها الى بعض مملكة مستقلة . وكان شأنها هذا لآخر مرة في عهد الخلفاء » . (لمحة عامة الى مصر » ٢ / ٧٥٩) .

ومعروف أن القوات المسلحة المصرية من برية وبحرية بلغت ٢٧٧٠٠٠ مقاتل (منها ١٣٠,٠٠٠ من القوات البرية النظامية و٤٢,٠٠٠ من القوات البرية غير النظامية و٤٨,٠٠٠ من الحرس الأهلي و٤١,٠٠٠ من رجال البحرية وعمال الترسانة و١٥,٠٠٠ من عمال المصانع الحربية الفنيين و١٢٠٠ من طلبة المدارس الحربية) . وقد دربت ونظمت على الأسس المعمول بها في الجيش الفرنسي والبحرية الفرنسية ومن تلك الأسس نظام التجنيد الاجباري بدلاً من الاعتماد على الانكشارية المرتزقة مما جعل قوام جنده من المصريين .

هذه هي القوة التي تحدث عنها كلوت بك قائلاً انها ما توافرت مرة للمنطقة العربية إلا واتحدت دولها واستقلت . ومع ذلك فقد قبل محمد علي وهو في قمة مجده العسكري ، يملك السودان والشام واليمن والجزيرة العربية ويحتل جزءاً من تركيا ويقف على بعد خطوات من استانبول ، أن يعترف في معاهدة انكيار اسكله سي بالتبعية للباب العالي ودفع الجزية له مقابل ضم الشام وأطنه الى ولايته ، كأن الأمر أمر حدود ضيعة خاصة يديرها من الباطن ، أو كأنه ملتزم على طريقة اقطاع ذلك الزمان ، أو كبير الملتزمين ، على مستوى الدول لا على مستوى الأوسيات . وربما كان نابليون لم ير في

محمد علي الا كبير المماليك عظيماً مستنيراً ، أو مملوكاً تجاوز حجمه الطبيعي ، فتحدى الباب العالي ليظفر بشريحة أكبر لا ليحقق ذلك « التغيير العظيم » الذي ذكره بونابرت في مذكرته عن الحملة الفرنسية ، ألا وهو استقلال الدول العربية عن الامبراطورية العثمانية ، وإنشاء الدولة العربية الشاملة . أما كلوت بك فقد كان في خدمة محمد علي ، ولذا فقد كان يرى الأمور من زاويته ويدافع عن إنجازاته وحقوقه في بلاغة المحامي الضليع ، حتى لقد اتهم يومئذٍ بأنه ما كتب إلا بوحي من « سمو الأمير » الذي أهدى اليه كتابه .

فرغم كل ما ذكره كلوت بك من أمجاد سياسية وعسكرية وإدارية وتنظيمية واقتصادية وتكنولوجية وتعليمية لا يسعنا إلا أن نحس بأن محمد علي كان يخشى المصريين بقدر ما كان يخشى الأتراك والمماليك ، ولا يستخدمهم إلا بالقدر الذي يحتاج فيه الى خدماتهم ، سواء في اتساع رقعة ملكه أو ليظاهروه على الأتراك والمماليك ، وهو لهذا قد دأب حتى بعد أن استتب له الأمر على إقصائهم عن مراكز القوى الحقيقية .

أنظر مثلاً الى تنظيم الحكومة والادارة الذي استحدثه محمد علي أو على الأصح استأنف به ما بدأه بونابرت من وضع أساس الدولة الحديثة ، فقد أنشأ محمد علي مجلساً للوزراء اسمه « مجلس الحكومة » على غرار الديوان الخصوصي الذي أنشأه بونابرت وقسم الحكومة الى فروع مختلفة « وقد شكل فعلاً هذه الفروع وجعل على رياستها الوزراء والنظار فأنشئت على التتابع وزارات الداخلية فالحربية فالبحرية فالمعارف العمومية فالمالية فالخارجية فالتجارة » . وبينما كان مجلس وزراء بونابرت مكوناً من العلماء المصريين ، لم يكن من بين وزراء محمد علي مصري واحد . أما من ناحية التنظيم الاداري للبلاد ، فقد قسم محمد علي مصر الى سبع مديريات (محافظات) أو ما يسميه كلوت بك « سبع حكومات أصلية » ، اثنتان في الوجه البحري وواحدة في مصر الوسطى وأربع في الوجه القبلي ، ووضع على رأس كل مديرية مديراً تركياً . وقسم كل « حكومة أو مديرية » الى مراكز وقسم المراكز الى أخطاط ، أما رؤساء المراكز فكانوا يسمون بالمأمورين ، وأما الأخطاط فرؤساؤها يسمون بالنظار ، وفي كل خط جملة قرى على كل منها

شيخ بلد . « وجميع المأميرالآن من المصريين إلا النزر اليسير منهم . والسبب الذي دعا سمو الوالي الى أن يعهد اليهم هذه الوظيفة اعتقاده بدرايتهم التامة بأحوال البلاد وخبرتهم الوافية بزراعتها وانهم أقدر من غيرهم على الإلمام بمراكز مواطنيهم واحتياجاتهم ومواردهم ، وانهم أولى بالقيام على شئون الادارة من الأجانب الذين لا يخلون من نزعات التشيع الجنسي . على أن هذا التسامح لم يأت بكل ما كان ينتظره محمد علي من النتائج الحسنة . لأن هؤلاء الموظفين المصريين كانوا يعاملون الأهلين بأقل مما كان يعاملهم به الأتراك من الرفق والرحمة » . (كلوت بك ٢ / ٢٧٧ - ٢٧٨) ، « أما المديرون فهم جميعاً من الجنسية التركية » وهم بالطبع يمثلون الوالي كل في محافظته . بعبارة أخرى الأوامر تركية والتنفيذ مصري ، وبهذا أمكن للارستقراطية التركية أن تحكم من وراء واجهة مصرية فتتقي بهذه الواجهة سخط الشعب وتوجهه الى أدواتها المصرية . أما المجالس البلدية التي أنشأها بونابرت في أقاليم مصر من المصريين لتقوم بالادارة المحلية ، ونص على أن يكون ثلث أعضائها من الملاك وثلثهم من التجار وثلثهم من المشايخ أو العلماء ، فقد استغنى عنها محمد علي ، وبهذا عاد الى تنظيم « السنجقيات » المملوكية مع بعض التهذيب ، مع تمصير الوظائف الصغرى ، والاكتفاء بالتنفيذ المباشر بوصفه أدعى الى الإنجاز .

خذ أيضاً المبادىء التي استهداها محمد علي في تكوين كادر الضباط بالجيش المصري ، فهو حين بدأ بتكوين نواة هذا الكادر ، قدم للكولونيل سيف ، مدربهم الفرنسي ٥٠٠ من مماليكه ، « وما من عظيم من عظماء القطر إلا وقدم عدداً من مماليكه لهذا الغرض ، حتى بلغ عدد أولئك الشبان ألفاً ، وكان المقصود أن يكونوا نواة للجيش المصري ، غير أنه لم يكن ميسوراً حملهم على رعاية النظام وتلقينهم تلك الفنون . فقرر الوالي إرسالهم الى أسوان ، لا ليطيعوا أمره إياهم بذلك فقط ، بل أيضاً ليحول بينهم وأسباب اللهو ويمنع ظنون ذوي التعصب والأوهام الباطلة من التحويم حولهم » « كلوت بك ٢ / ٢١٩ » . بعبارة أخرى أبعد محمد علي هؤلاء الضباط الألف الى أسوان حتى لا يغريهم وجودهم في العاصمة بالاشتراك في المؤامرات ضده على عادة

المماليك في ذلك العصر . أما بالنسبة للعساكر ففي أول الأمر « كان الوالي لا يذهب الى اختيارهم من الأتراك أو الأرناؤ ود ، لافضاء الجهود التي بـذلت في سبيـل تنـظيمهم الى الفشـل والخيبـة ، بسبب أنهم كـانـوا يجهلون النـظام ويكرهون بفـطرتهم الرضـوخ لاحكامـه ، وكان من جهـة أخرى لا يميـل الى المجـازفة بـأخذهم من المصـريين ، فلم يجـد باباً للحيلة مفتوحـاً أمـامـه الا الاعتماد على تجنيد السودانيين من أهل كردفان وسنار . ولقد جنـد فعلاً منهم ثلاثين ألفاً ، وأرسلهـم على الفور الى بني عدي بالقرب من منفلوط في الـوجه القبلي على الضفـة اليسرى للنيـل » . أو بعبارة أخـرى كان محمـد علي يخشى تجنيد المصريين في أول الأمر خشية أن يقوموا بانقلاب عسكري يـطيح بـه كما كان يخشى تجمع ضباطه الأتـراك في القاهـرة فعينهم في معسكر منفلوط . فلما فشلت التجربة السودانية لم يجد بداً من المجازفة بتجنيـد المصريـين : « لتنفيذ مقاصده العـالية وبلوغ مـطامحه البعيـدة ، فاعتـزم حشد الجنـود المصريـين . وكانت هذه المجازفة محفوفة بالأخطار الكبـار ، كما يثبتـه تذمـر الأمة المصـرية ونـزوعها الى الهيـاج في جهات متعـددة حتى اضطرت الحكـومة الى التـدخـل لاخمادها . ولكن لما رأى الفلاحون الذين انتظموا في سلك الجيش ما يعاملون به من الرعاية وحسن العناية بشئـونهم ، ورأوا أنهم يتغذون ويلبسـون أحسن مما كانوا في بيوتهم ، انتهى الأمر بهم الى اعتياد حالتهم الجـديدة والاغتبـاط بها » (« كلوت بك ٢ / ٣٢٢ ») . بعبارة أخرى لم يكن المصريون قوة سلبية تحت حكم محمد علي ، وإنما كانت ثوراتهم تتجدد من وقت لآخـر ، فمحمد عـلي بعـد أن صفى نفوذ التـرك والمماليـك كان لا يـزال عليـه أن يـواجـه الشعب المصري .

والحـل الذي اهتـدى اليه محمـد عـلي كـان حـلاً بسيـطاً : الجنـود من المصريين والضباط من الأتراك ، وهـو نفس المنهج الـذي سار عليـه في تسيير دفة الحياة المدنية : المآمير من المصريين والمديرون « المحافظون » من الأتراك . بهذا استطاع محمد علي إجهاض كل فاعلية حقيقية عند المصـريين في التـطلع الى الاستقلال أو الحكم الذاتي أو الحياة الدستـورية ، وقـد صور كلوت بـك هذه الحالة على طريقته الخاصة ، فهو من ناحية يحاول تبرير منهـج محمد عـلي

ثم يـلقي بعد ذلك بعبارات تقودنا الى الدوافع الحقيقية قال :

« وكان الأتراك ، (يقصد العاملين في الجيش المصري) لما يشعـرون به من علوهم وكبريائهم يحتـقـرون المصريـين ولا يكترثـون بهم ويعتقدون بهم العجز عن مجاراتهم . ولكن حرب مورة أثبتت لهم بالبرهـان القاطـع أن ذلك الشعب الخجول المنجمع ، الذي أذله الضغط القـديم ، أهل لمنـازعتهم فخر النجاح والفوز في القتال ، ولقد أثبت لهم فتح الشام وانتصارات (يقصد التي قهر فيها الجيش المصري الجيش العثماني) حمص وبيلان وقونيا سموهم الذاتي عليهم باعتبار كونهم أفراداً ، كـما أثبت شوكتهم بـاعتبار أنهم جمـوع مسوسـة بقواعد علم خطط القتال وتدابيره .

« على أن المصريين الذين يستحقون هذا الاطراء العظيم بوصف كونهم جنوداً لا يستحقونـه أبداً متى وصلوا في مـدارج الترقي الى مـراتب القيادة ، لأنهم في المراتب العاليـة لا يشعرون بكـرامة مـراكزهم الجـديدة ووجـاهتها ، فهم يغـايرون العثمـانيين والممـاليك في الأهليـة للقبض على زمـام القيـادة . وسرعان ما يتحولون الى عاداتهم القديمة بما اضطر سمو الوالي وابنه ابراهيم ، على الرغم منهما ، الى العدول عن تـرقيتهم وترفيعهم الى المـراتب الساميـة في الجندية .

« وتلقـاء هـذا النقص ، أسنـدت الى الممـاليـك والأتـراك في الجيش المنـاصب العليا . وليس بمستبعـد أن تكون قلة أهليـة المصـريـين للقيـادة من الظروف الملائمة لجريان الأحوال على مقتضى الواجب ، فإن الشعب المصري سريع التقلب عديم الثبات الى حد يخشى معه ، فيـما لو سلمت قيـادة الجنود الى ضباط منه ، نزوعهم الى الهياج والثورة . أما وقد وضع نظام على الترتيب السـابق فإن العسـاكر يخضعـون لضباطهم ويستـطيع هؤلاء الـزامهم بتنفيـذ أوامرهم لما يتخذونه من وسائل الاحتيـاط والتحفظ لذلـك ، لا سيما وانهم لا يستطيعون الاعتماد عليهم كما لو كانوا من أبناء جنسهم » . (لمحة عامـة الى مصر ٢ / ٣٣٨ - ٣٤٠) .

هذا الكلام الصريح يثبت أن محمد علي اتبع خطة مـدروسة للحيلولـة

دون وصول المصريين الى مراكز القيادة حتى يتقي قيام الجيش المصري بثورة تطيح به وتحقق استقلال مصر ، وربما العالم العربي كله ، عن الامبراطورية العثمانية . وليس يبعد أن يكون بعض الضباط المصريين قد أساءوا التصرف فعلاً بما يتنافى وكرامة الجندية كما ذكر كلوت بك ، فاستعادة التقاليد العسكرية في شعب جرد من السلاح نحو ألفي عام لم يكن بالأمر اليسير . ولكن كلام كلوت بك يثبت أن الدافع الحقيقي لمنع المصريين من الوصول الى المراكز القيادية في الجيش والحياة المدنية جميعاً كان خوف محمد علي من ثورة مصرية تطيح به . . . . وبالباب العالي في وقت واحد . لقد بنى محمد علي كل هذا المجد الشامخ لنفسه لا لمصر . وهذه البذور المسمومة التي ألقاها محمد علي في العشرينات والثلاثينات من القرن التاسع عشر لشل كل فاعلية حقيقية للمقاومة المصرية ، هي التي أخرجت عرابي وجماعته لاقتلاعها بثورة ١٨٨٢ ، فقد كان في مقدمة مطالب العرابيين تمصير المناصب العليا في الجيش المصري أو على الأقل تسوية المصريين بالأتراك في بلوغ المناصب العسكرية العليا : مطلب قد يبدو في ظاهره طائفياً أو مهنياً ولكنه في حقيقته مرادف لاستقلال البلاد وسيادتها .

هذه صورة عامة لنشأة الفكرة القومية في مصر وفي بقية أرجاء العالم العربي . فإذا صدقنا كلام نابليون في مذكرته عن الحملة الفرنسية استخلصنا أن اختمار الفكرة القومية في مصر والعالم العربي قد بلغ قبل مجيئه الى مصر أي قبيل عام ١٧٩٨ ، حد التمام بحيث كان كل شيء معداً لانسلاخ العالم العربي عن تركيا وتصفية الامبراطورية العثمانية ، لا ينقصه الا ظهور رجل عظيم يتحقق على يديه هذا التغيير العظيم . وإذا صدقنا كلام كلوت بك استخلصنا ان حقد المصريين على حكامهم الأتراك كان حقداً متأصلاً في النفوس الى الحد الذي جعل محمد علي لا يطمئن الى تسليم المراكز القيادية الى المصريين سواء في القوات المسلحة أو في الحياة المدنية ويعتمد في إدارة مصر ومرافقها على الأتراك وعلى الخبراء الأجانب ولا سيما الفرنسيين منهم .

SS

نشأة الفكرة الديمقراطية

قبل أن يأتي بونابرت الى مصر بثلاث سنوات ، أي في عام ١٧٩٥ بلغت مقاومة الشعب المصري للوالي العثماني وللمماليك حداً وقف بالبلاد على حافة الثورة ، وأفضت هذه المقاومة الى استخلاص زعماء البلاد « حجة » مكتوبة وقعها الوالي العثماني وزعيما المماليك ، مراد بك وابراهيم بك ، اللذان اقتسما السلطة في مصر على طريقة قناصل روما القديمة ، حتى يخلو لهما حكم البلاد بتوزيع النفوذ . وإذا أردن أن نستغل لغة العصر الحديث فقد وجب أن نسمي هذه الحجة نواة أول دستور استخلصته مصر من حكامها في الأزمنة الحديثة .

وقد سبق للسلطان سليم بعد فتح مصر عام ١٥١٧ أن أصدر للمماليك الحاكمين في مصر بعد أن قهرهم دستوراً يوزع عليهم فيه الاختصاصات ودوائر النفوذ ، ويحدد فيه علاقتهم بالباشا التركي أو الوالي ممثل الباب العالي في مصر . ولكن هذا الدستور التركي المملوكي وثيقة لا ناقة للمصريين فيها ولا جمل ، وهو ليس شيئاً شبيهاً بالماجنا كارتا أو ميثاقاً يتراضى عليه الملك ونبلاؤه أو باروناته لتحديد سلطات التاج وسلطات أمراء الاقطاع وتحديد سلطات هؤلاء جميعاً بالنسبة للأرض وما عليها من رقيق . فإذا كانت الماجنا كارتا تعد بداية حقيقية للدستور البريطاني فما ذلك إلا لأن نبلاء انجلترا ومن احتشد حولهم من جنود ومن خضع لهم من أهل البلاد . رغم قرب عهد انجلترا بالفتح النورماندي (١٠٦٦) ، انتفعوا بدرجات متفاوتة من تقييد سلطات التاج ، ومن هنا كان تاريخ الصراع الدستوري في انجلترا مجرد توسيع مطرد عبر العصور للطبقات المنتفعة من هذا الدستور . أما في مصر التي كانت السلطة فيها حكراً على الحكام الأتراك والارستقراطية العسكرية المملوكية ، وكلا الفريقين من الأجانب ، فقد كان الأمر على خلاف هذا . كان دستور السلطان سليم في حقيقته مجرد معاهدة بين

السلطان العثماني والمماليك ، وليس دستوراً ينظم العلاقة بين الراعي والرعية أو بين الحاكم وشعبه ، لأن المصريين كانوا بحكم القانون وبقوة الواقع معزولين سياسياً ومدنياً ، لا يباح لهم المشاركة في الوظائف العامة أو المشاركة في مسئوليات الحكم والادارة . وكان للوالي العثماني مجلس شبيه بمجلس الوزراء ولكن العضوية فيه كانت قاصرة على المماليك . وليس للمصريين نصيب في هذا الملك العريض إلا بعض الوظائف الدينية التي اقتضت ضرورات الحياة أن يتقلدها بعض شيوخ الأزهر لتصريف شئون الناس الدينية والمدنية ، وحتى هذه لم يكن هناك ضمان باسنادها للمصريين ، فقد كان الأزهر بحكم كونه مركزاً جامعاً لمثقفي العالم الاسلامي يضم من الأروقة بقدر ما هنالك من جاليات اسلامية وافدة على مصر : رواق للأتراك ورواق للأكراد ورواق للشوام ورواق للمغاربة ورواق للأحباش وهكذا دواليك ، فسلطته الروحية ذاتها لم تترك في مصر للمصريين بل نافسهم فيها علماء من كل حدب وصوب .

وفي الجبرتي (٣ / ٢٠٣ ـ ٢٠٤) أن السلطان العثماني عين يوسف أفندي « وهو من متصوفة الأتراك الذين يتعاطون الوعظ والاقراء باللغة التركية » نقيباً للاشراف بدلاً من السيد عمر مكرم ولكن العلماء المصريين لم يلبثوا أن فرضوا اسم السيد عمر مكرم .

ولذا فمن حقنا أن نصف تلك الحجة التي استخلصها علماء الأزهر المصريون يظاهرهم الشعب المصري من الوالي العثماني ومن زعيمي المماليك ، مراد بك وابراهيم بك أول دستور عرفته مصر ، أو أول ميثاق عرفته مصر ، يحدد قواعد الحكم ومسئولية الحاكم أمام المحكوم . رغم أنه سرعان ما أصبح حبراً على ورق . ولنستعد ما قاله الجبرتي تحت تاريخ ١٧٩٥ :

« (وفي شهر الحجة) وقع به من الحوادث أن الشيخ الشرقاوي له حصة في قرية بشرقية بلبيس ، حضر اليه أهلها وشكوا من محمد بك الألفي ، وذكروا أن أتباعه حضروا اليهم وظلموهم وطلبوا اليهم ما لا قدرة

لهم عليه . واستغاثوا بالشيخ ، فاغتاظ وحضر الى الأزهر وجمع المشايخ وقفلوا أبواب الجامع ، وذلك بعد ما خاطب مراد بك وابراهيم بك فلم يبديا شيئاً . ففعل ذلك ثاني يوم ، واجتمع عليهم خلق كثير من العامة وتبعوهم ، وذهبوا الى بيت الشيخ السادات من جهة الباب والبركة بحيث يراهم ابراهيم بك . وقد بلغه اجتماعهم فبعث من قبله أيوب بك الدفتردار فحضر اليهم وسلم عليهم ووقف بين يديهم وسألهم عن مرادهم ، فقالوا له : نريد العدل ورفع الظلم والجور وإقامة الشرع وإبطال الحوادث (يقصد حوادث النهب اليومية وكان يقوم بها المماليك وعسكرهم مما أفاض الجبرتي في وصفه) والمكوسات (يقصد الضرائب الجمركية داخل البلاد) التي ابتدعتموها وأحدثتموها .

فقال : لا يمكن الاجابة الى هذا كله ، فإننا إن فعلنا ذلك ضاقت علينا المعايش والنفقات . فقيل : هذا ليس بعذر عند الله ولا عند الناس ، وما الباعث على الاكثار من النفقات وشراء المماليك ، والأمير يكون أميراً بالاعطاء لا بالأخذ . فقال : حتى أبلغ . وانصرف ولم يعد بجواب . وانفض المجلس ، وركب المشايخ الى الجامع الأزهر ، واجتمع أهل الأطراف (يقصد الضواحي) من العامة والرعية وباتوا بالمسجد . وأرسل ابراهيم بك الى المشايخ يعضدهم ويقول لهم : أنا معكم وهذه الأمور على غير خاطري ومرادي . وأرسل الى مراد بك يخيفه عاقبة ذلك . فبعث مراد بك يقول :

أجيبكم الى جميع ما ذكرتموه الا شيئين : ديوان بولاق (يقصد إلغاء جمرك بولاق) وطلبكم المنكسر من الجامكية (يقصد المتأخر من الرواتب) ، ونبطل ما عدا ذلك من الحوادث والظلم وندفع لك جامكية سنة تاريخه اثلاثاً (يقصد ندفع مرتباتكم المتأخرة عن السنة الأخيرة على ثلاث أقساط) ثم طلب أربعة من المشايخ عينهم بأسمائهم ، فذهبوا اليه بالجيزة ، فلاطفهم والتمس منهم السعي في الصلح على ما ذكر . ورجعوا من عنده وباتوا على ذلك تلك الليلة . وفي اليوم الثالث حضر الباشا الى منزل ابراهيم بك ، واجتمع الأمراء هناك ، وأرسلوا المشايخ فحضر الشيخ السادات والسيد النقيب (يقصد السيد عمر مكرم نقيب الأشراف) والشيخ الشرقاوي والشيخ البكري والشيخ الأمير . وكان المرسل اليهم رضوان كتخدا (يقصد وكيل)

ابراهيم بك ، فذهبوا معه ومنعوا العامة من السعي خلفهم . ودار الكلام بينهم وطال الحديث ، وانحط الأمر (يقصد وانتهى الأمر) على أنهم تابوا ورجعوا والتزموا بما شرطه العلماء عليهم . وانعقد الصلح على أن يدفعوا سبعمائة وخمسين كيساً موزعة ، وعلى أن يرسلوا غلال الحرمين ويصرفوا غلال الشون وأموال الرزق (يقصد الأوقاف) ويبطلوا رفع المظالم المحدثة والكشوفيات وما يجمعه الكشاف من أموال على الزراعة والتفاريد (جمع فردة وهي الضريبة) والمكوس (الضرائب الجمركية في داخل البلاد) ما عدا ديوان بولاق (يقصد جمرك بولاق) وان يكفوا أتباعهم عن امتداد أيديهم الى أموال الناس ويرسلوا صرة الحرمين والعوائد المقررة من قديم الزمان ويسيروا في الناس سيرة حسنة . وكان القاضي حاضراً بالمجلس ، فكتب حجة عليهم بذلك ، وفرمن (يقصد صادق عليها ، والكلمة من فرمان) عليها الباشا ، وختم عليها ابراهيم بك ، وأرسلها الى مراد بك فختم عليها أيضاً . وانجلت الفتنة ، ورجع المشايخ وحول كل واحد منهم وأمامه جملة عظيمة من العامة وهم ينادون حسب ما رسم ساداتنا العلماء بأن جميع المظالم والحوادث والمكوس بطالة (يقصد بطلت) من مملكة الديار المصرية . وفرح الناس وظنوا صحته ، وفتحت الأسواق وسكن الحال على ذلك نحو شهر ، ثم عاد كل ما كان مما ذكر وزيادة . ونزل عقيب ذلك مراد بك الى دمياط وضرب عليها الضرائب العظيمة وغير ذلك » « عجائب الآثار » (٢ / ٢٥٨ - ٢٥٩) .

هذه قصة ذلك الاجتماع التاريخي والمظاهرات التاريخية التي أسفرت عن عقد أول ميثاق مكتوب في تاريخ مصر الحديث بين الحاكم والمحكومين ونص فيه على بعض أصول الحكم وعلى بعض التزامات محددة ، وأهم هذه الأصول والالتزامات هي إبطال الظلم وأعمال السلب والنهب ، وإبطال الضرائب الاستثنائية وإلغاء الجمارك الداخلية فيما خلا جمرك بولاق وإرسال صرة الحرمين وصرف أموال الأوقاف وغيرها على مرتبات العلماء . ويلاحظ خلو الميثاق من ذكر أية مبادىء أو ضمانات تشريعية تؤدي الى تغيير نظام الحكم المعمول به في البلاد أو الى تقييد سلطة الحاكم بقوة القانون ، باشراك

العلماء المصريين في السلطة أو في وجوه منها بأية وسيلة من الوسائل . ومع هذا ، فهذا لا يغض من قيمة هذه الوثيقة التاريخية التي استخلصها الشعب المصري من حكامه الترك والمماليك قبل أن تنقضي ست سنوات على الثورة الفرنسية واعلان حقوق الانسان في فرنسا . وقد أجهضت هذه الثورة الشعبية بسبب قلة النضج السياسي عند الجماهير وقادتها الذين اكتفوا بالتعهدات الأدبية ولم يطالبوا بالضمانات العملية كالمشاركة في حكم البلاد ، وبسبب مخاتلة الباشا والمماليك بقصد كسب الوقت ، ولكن مجرد إنحناء الوالي العثماني والمماليك أمام إرادة الجماهير ، لدليل كاف على قوة هذه الحركة الديمقراطية الناشئة . أما إصرار المصريين على توقيع صك مكتوب يسجل التزامات الحاكم فهو الشيء الجديد في الحياة السياسية المصرية ، وهو يتضمن بداية تبلور فكرة الدستور في مصر . وغير معروف ان كانتْ فكرة أخذ تعهد كتابي على الحاكم قد نشأت من تلقاء نفسها في رؤوس العلماء المصريين ، أم أنها كانت صدى لما حدث في الثورة الفرنسية أيام « إعلان حقوق الانسان » بلغ اسماع المثقفين المصريين فاهتزت له قلوبهم كما اهتزت قلوب الناس في كافة أرجاء العالم المتحضر . ولا شك أن قادة مصر يومئذٍ لم يفطنوا لقلة خبرتهم في شئون السياسة الى أن الضمانين الحقيقيين لأي ميثاق أو دستور هي المشاركة في أداة الحكم من ناحية وإقامة تنظيم سياسي شعبي يكون الدرع الواقي لحقوق الجماهير من ناحية أخرى . وبغير هذين الضمانين يصبح أي صك يوقعه الحاكم للمحكوم حبراً على ورق .

وأياً كان الأمر فإن هذا التحرك الجماهيري الأول نحو الديمقراطية قد كشف عن حقيقة هامة في تاريخ البلاد ، وهي أن قيادة الجماهير كانت بيد خمسة من علماء الأزهر هم الشيخ أبو الأنوار السادات والسيد عمر مكرم والشيخ عبد الله الشرقاوي والشيخ خليل البكري والشيخ محمد الأمير . ويبدو من كلام الجبرتي أن الشيخ الشرقاوي كان أكثرهم شعبية أو أقربهم الى نفوس الجماهير ، بدليل أن المظلومين لاذوا به قبل سواه ، أو ربما كان ذلك محض مصادفة لأنهم كانوا مثله من أبناء الشرقية . كذلك يبدو من كلام الجبرتي أن الشيخ السادات كان أعلاهم مقاماً ، بدليل أن الشيخ الشرقاوي

بعد أن عقد اجتماعه التاريخي مع مشايخ الأزهر خرج بالعلماء على رأس قائمة ممثلي الشعب المصري ، بل ويذكر الجبرتي اسمه قبل اسم السيد عمر مكرم نقيب الاشراف ، رغم رفعة مركزه الديني . والجبرتي الذي عرف كل هؤلاء الزعماء وخالطهم لا شك كان من أعرف الناس بمكانتهم . وقد أثبتت الحوادث فيما بعد ذلك ، حين جاء بونابرت الى مصر أن هؤلاء الخمسة ، يضاف اليهم الشيخ محمد المهدي والشيخ أحمد العريشي والشيخ يوسف الشبراخيتي والشيخ محمد الدواخلي ، كانوا يمثلون القيادة الحقيقية للشعب المصري بين هيئة كبار العلماء .

فلما انتصر بونابرت في معركة امبابة في ٢١ يوليو ١٧٩٨ وفرت أمامه جيوش الترك والمماليك ، جيوش مراد بك الى الصعيد وجيوش ابراهيم بك والوالي التركي - أبو بكر باشا - الى الشرقية ثم الى غزة ، احتل قصر مراد بك في الجيزة وجعله مركزاً مؤقتاً للقيادة العامة ، وكانت أول خطوة اتخذها هي الدخول في مفاوضات مع علماء الأزهر لتسليم القاهرة ولتسلم مسئولية الحكم في البلاد . وقد انتهت هذه المفاوضات بتكوين أول هيكل للدولة في مصر بني على الطراز الحديث : مجلس وزراء مصري وبرلمان مصري ومجالس مديريات ومجالس بلدية للحكم المحلي في الأقاليم . وكان أول بيان أصدره بونابرت من الجيزة في ٢٢ يوليو بيان كرر فيه المعاني التي وردت في بيانه الأول الذي أعده قبل أن تنزل قواته أرض الاسكندرية وجوهره أنه جاء ليطهر مصر من المماليك وانه يحترم دين البلاد وأنه سيسلم حكم البلاد إلى أصحابه الشرعيين وهم المصريون «أهالي البلاد الأصليين»، ولذلك «فيستألف ديوان من سبعة أعضاء يجتمعون من الأزهر يتصل منهم اثنان بقومندان الموقع ويتخصص أربعة بالمحافظة على الراحة والنظام وتدبير شئون البوليس » (الرافعي ١ /٨٩ ، لم ترد في الجبرتي) . وكان بعض العلماء قد فروا من القاهرة في ناحية المطرية وهم الشيخ السادات والسيد عمر مكرم والشيخ عمر الشرقاوي وغيرهم ، فاستكتب العلماء بونابرت خطابات بالامان لهم ، فعادوا جميعاً الى القاهرة فيما خلا السيد عمر مكرم الذي غادر البلاد الى سوريا مع الوالي التركي أبو بكر باشا وزعيم المماليك ابراهيم بك . وحين عرض نائب الوالي ، مصطفى

بك ، تسليم القاهرة الى بونابرت مقابل التعهد بحماية الأرواح والأموال وإشاعة الطمأنينة في النفوس أكد له بونابرت أن غرضه الأول هو « المحافظة على سعادة الشعب المصري واحترام شعائره الدينية وأمواله » ، وهي إجابة ذات مغزى سياسي ، لأن بونابرت لم يرتبط فيها إلا بصيانة أرواح المصريين وأموالهم متجاهلاً الارستقراطية التركية وفلول المماليك .

وحين انتهت المفاوضات بتسليم القاهرة دخلها أولاً الجنرال ديبوي على رأس طلائع الجيش الفرنسي في ٢٣ يوليو ١٧٩٨ ثم احتلها بونابرت بجيشه في اليوم التالي « ٢٤ يوليو » ، ونزل بقصر محمد بك الألفي بالأزبكية ، وبعد مشاورات مع علماء الأزهر أصدر في ٢٥ يوليو مرسوماً بتأليف أول وزارة مصرية من تسعة أعضاء هم المشايخ : (بحسب ترتيبهم في المرسوم) السادات والشرقاوي والصاوي والبكري والفيومي والعريشي وموسى السرسي والسيد عمر مكرم نقيب الاشراف ومحمد الأمير . وحدد اختصاصات هذه الحكومة بثلاثة أمور هي الأمن العام والتموين والصحة . ويبدو أن بعض هؤلاء الأعضاء عينوا دون أن يستشاروا ، فالقائمة الواردة في الجبرتي تتكون من تسعة أعضاء ليس بينهم الشيخ السادات ولا السيد عمر مكرم ولا الشيخ محمد الأمير ، وقد حل محلهم الشيخ مصطفى الدمنهوري والشيخ يوسف الشبراخيتي والشيخ محمد الدواخلي وأضيف اليهم الشيخ محمد المهدي سكرتيراً عاماً لمجلس الوزراء بتعيين من أعضاء المجلس . أما السيد عمر مكرم فمعروف أنه غادر البلاد مع الوالي التركي وابراهيم بك ، وربما كان ظهور اسمه في التشكيل الأول لأن علماء الأزهر رشحوه آملين في عودته . وأما السادات والشيخ الأمير رغم أنهما عادا إلا أنهما فيما يبدو قد اعتذرا عن الاشتراك في الحكم وقد عين الشيخ السادات رئيساً للجنة الأموال المصادرة ، وهي لجنة شكلت من الشيخ السادات والمسيو روستي قنصل النمسا والجنرال جنو ، لفحص شكاوى الأمراء المماليك وأتباعهم ممن صودرت أموالهم .

وقد كان في مصر ديوان ، أو مجلس وزراء طوال العصر التركي المملوكي ، ولكن عضويته كانت قاصرة على الأتراك والمماليك . وبهذا يكون

مجلس الوزراء الذي شكله بونابرت أول مجلس وزراء مصري في تاريخ مصر ، على الأقل منذ ١٥١٧ ، بل وقبل ذلك بقرون . ولا شك أن هذه الواجهة من الحكم المصري كانت في حقيقتها « وزارة دمى » ، وهي حال كل وزارة من أبناء البلاد في أي بلد تحكمه سلطة عسكرية أجنبية تحتله . ولكن مجلس الوزراء المصري لم يكن مجرداً تماماً من الارادة المستقلة ولا سيما في الأمور التي لا تتعارض مع مصالح الفرنسيين المباشرة وقد كان يباشر اختصاصه المحدد في تعيين الموظفين رغم معارضة الفرنسيين في بعض الأحيان . ومن مظاهر هذه الارادة المستقلة أن بونابرت في اهتمامه باستئصال شأفة المماليك كان يعارض في تعيين محمد المسلماني محافظاً للقاهرة « أغات مستحفظان» وعلي الشعراوي مديراً للأمن العام « والي الشرطة» وحسن محرم مديراً للتموين « أمين احتساب » بحجة أنهم من جنس المماليك ، فتمسك مجلس الوزراء بهذه التعيينات بحجة أن أصحابها من أبناء البيوتات القديمة فهم لا يتجاسرون على الظلم ، وأخيراً رضخ بونابرت لقرار مجلس الوزراء .

وفي ٢٧ يوليو ١٧٩٨ أصدر بونابرت مرسوماً بإنشاء دواوين الأقاليم أو مجالس المديريات ، ونص المرسوم على أن يتألف في كل مديرية من مديريات القطر المصري ديوان من سبعة أعضاء يسهرون على مصالح المديرية ويعرضون عليه «على بونابرت » كل الشكاوى التي تصل اليهم ويمنعون اعتداء القرى بعضها على بعض . . . الخ » . وقد كان من أخطر مواد هذا المرسوم المادة الثانية التي نصت على أنه يعين في كل مديرية آغا « رئيس » الانكشارية (الجنود المتطوعين بالأجر) يتصل دائماً بالقومندان الفرنسي ، ويكون تحت أمرته قوة مسلحة من ستين رجلاً من الأهالي يحافظ بهم على النظام والأمن والسكينة . ومعنى هذا تكوين وحدات أو فصائل مسلحة من البوليس المصري لأول مرة في تاريخ البلاد، بعد أن كان محظوراً على المصريين حمل السلاح أيام الترك والمماليك . . . كذلك نصت المادة الثالثة على تعيين مباشر (مدير ضرائب) في كل مديرية لجباية أموال الميري والضرائب وإيراد أملاك المماليك في كل سنجقية ، أي محافظة ، وحل مجلس المديرية محل السنجق في كل اختصاصاته وحل رأي الجماعة محل رأي الفرد ، وهي تجربة في ديمقراطية

الحكم المحلي لم تكن معروفة في عهد الترك والمماليك .

أما أخطر خطوة اتخذها بونابرت في مصر لإعادة بناء الدولة على الأسس الحديثة فقد كانت قيامه بانشاء أول برلمان مصري عرف يومئذٍ باسم «الديوان العام» وكان أول تجربة عرفتها مصر في الحكم النيابي منذ عهد البطالسة . ففي ٤ ديسمبر ١٧٩٨ دعا بونابرت إلى إنشاء جمعية عامة مكونة من أعيان البلاد وذوي الشأن فيها وتكون لها صفة تمثيل المصريين على مستوى القطر كله بقصد استشارتها في النظام النهائي للمجالس التي أسسها وفي وضع النظام الاداري والمالي والقضائي في الدولة . فهذا الديوان العام من ناحية الفقه الدستوري كان بمثابة جمعية تأسيسية استشارية . وقد كان يتألف في صورته التأسيسية الأولى من ١٨٠ عضواً منهم ٢٧ نائباً عن القاهرة و١٨ نائباً عن الشرقية و١٨ عن المنوفية و٩ أعضاء عن كل من رشيد ودمياط والبحيرة والغربية والمنصورة والقليوبية والجيزة واطفيح وبني سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وجرجا (مجموع نواب المديريات والثغور ١١٧ عضواً) . وقد روعي في ممثلي كل مديرية أو محافظة أن يمثل ثلث نوابها طبقة العلماء وثلثهم التجار وثلثهم الأهالي أي الشعب ، وقد كان هؤلاء من مشايخ البلد ومن رؤساء العربان . أما طريقة اختيار هؤلاء المندوبين فغير معروف إن كانت مجرد تعيينات فرنسية أم أنها قامت على نوع من الانتخاب الفئوي أو شيء قريب من البيعة .

وقد انعقد هذا البرلمان لأول مرة في السبت الأول من أكتوبر « ٦ اكتوبر ١٧٩٨ » ، وفيه قرئت على الأعضاء ترجمة عربية لخطبة الافتتاح ، وهي أشبه شيء بخطبة العرش التي يعرض فيها رئيس الحكومة مشروعات حكومته على النواب ، وقد لخص الجبرتي هذا الخطاب كما يلي :

« إن مصر هو المركز الوحيد (يقصد أن مصر بلاد لا نظير لها) ، وأنه أخصب البلاد ، وكان يجلب اليه المتاجر من البلاد البعيدة . وان العلوم والصنائع والقراءة والكتابة التي يعرفها الناس في الدنيا أخذت عن أجداد أهل مصر الأول . ولكن قطر مصر بهذه الصفات طمعت الأمم في تملكه ، فملكه

أهل بابل ، ومملكة اليونيون (يقصد اليونان) والعرب ، والترك الآن . إلا أن دولة الترك شددت في خرابه لأنها إذا حصلت الثمرة قطعت عروقها ، فلذلك لم يبقوا بأيدي الناس إلا القدر اليسير ، وصار الناس لأجل ذلك مختفين تحت حجاب الفقر وقاية لأنفسهم من سوء ظلمهم ، ثم إن طائفة الفرنساوية بعدما تمهد أمرهم وبعد صيتهم بقيامهم بأمور الحروب ، اشتاقت نفوسهم لاستخلاص مصر مما هي فيه وإراحة أهلها من تغلب هذه الدولة المفعمة جهلاً وغباوة ، فقدموا وحصل لهم النصر ، ومع ذلك لم يتعرضوا لأحد من الناس ولم يعاملوا الناس بقسوة . وإن غرضهم تنظيم أمور مصر وإجراء خلجانها (يقصد موانيها) التي دثرت فيصير لها طريقان : طريق البحر الأسود (يقصد البحر الأبيض المتوسط) وطريق البحر الأحمر ، فيزاد خصبها وريعها ، ويمنع القوي من ظلم الضعيف ، وغير ذلك استجلاباً لخواطر أهلها وإبقاء للذكر الحسن ، فالمناسب لأهلها ترك الشغب وإخلاص المودة . وإن هذه الطوائف المحضرة من الأقاليم يترتب على حضورها أمور جليلة لأنهم أهل خبرة وعقل ، فيسألون عن أمور ضرورية ويجيبون عنها ، فينتج لصارى عسكر (أي بونابرت) من ذلك ما يليق صنعه » .

ومن هذا النص نفهم أن هذه الجمعية لم تكن جمعية تشريعية بالمعنى الكامل بل كانت مجلس شورى أو جمعية استشارية ، نص في خطاب الافتتاح على أن بونابرت يسأل أعضاءها عن « الأمور الضرورية » فيبدي الأعضاء رأيهم ، « فينتج لصارى عسكر من ذلك ما يليق صنعه » .

وقد أصدر بونابرت عند انشاء هذا البرلمان مرسوماً خطيراً سمي « بفرمان الشروط » يحدد فيه اختصاصات هذا البرلمان الذي أنشأه ، من حيث صفته التشريعية الاستشارية ويحدد أنواع مشروعات القوانين التي يمكن أن يوصي بها فيصدرها بونابرت ، وبناء عليه فقد كان « فرمان الشروط » هو أول دستور عرفته مصر في تاريخها الحديث ، وقد سمي بفرمان الشروط لأن هذا الاصطلاح كان ترجمة لكلمة « شارت » Charte وهي « الميثاق » باللغة الفرنسية ، وفي لغة العصر كان يسمى « الشرطة » كما نجد في كتابات رفاعة الطهطاوي ، فالإصطلاح إذن معناه « مرسوم الميثاق » أو « مرسوم

الدستور » . وقد عين بونابرت عالمين من أعضاء المجمع العلمي المصري ، هما مونج وبرتوليه ، في وظيفة قوميسيرين في الديوان العمومي أو البرلمان لعرض مشروعات الحكومة على الأعضاء . وهذا نص مرسوم « فرمان الشروط » :

« إن الغرض من عقد الديوان العام هو تعويد الأعيان المصريين نظم المجالس الشورية والحكم ، فقولوا لهم أني دعوتهم لاستشارتهم وتلقي آرائهم فيما يعود على الشعب بالسعادة والرفاهية ، وما يفكرون في عمله إذا كان لهم حق الفتح الذي حزناه في ميدان القتال .

« اطلبوا من الديوان أن يبدي رأيه في المسائل الآتية :

أولاً : ما هو أصلح نظام لتأليف مجالس الديوان في المديريات وما هو المرتب الذي يجب تحديده للأعضاء .

ثانياً : ما هو النظام الذي يجب وضعه للقضاء المدني والجنائي .

ثالثاً : ما هو التشريع الذي يكفل ضبط المواريث ومحو أنواع الشكوى والإجحاف الموجودة في النظام الحالي .

رابعاً : ما هي الاصلاحات والاقتراحات التي يراها الديوان لاثبات ملكية العقارات وفرض الضرائب .

ويجب أن تفهموا الأعضاء بأننا لا نقصد إلا توفير السعادة والرفاهية للبلاد التي تشكو من سوء نظام الضرائب الحالي كما تشكو من طريقة تحصيلها . وعليكم أن تضعوا للديوان نظامه الداخلي كما يأتي : ان ينتخب الأعضاء رئيساً له ، ونائب رئيس ، وسكرتيرين مترجمين اثنين ، وثلاثة مراقبين . وأن يكون ذلك بطريق الاقتراع وبكل مظاهر الانتخاب ، وعليكم أن تتبعوا المناقشات وتدونوا أسماء الأعضاء الذين يمتازون عن زملائهم في الديوان سواء بنفوذهم أو بكفايتهم » .

من هذا يتضح أن اختصاصات مجلس شورى القوانين هذا ، أو الديوان العمومي كما كان يسمى تمييزاً له من ديوان القاهرة أو الديوان

الخصوصي وهو مجلس الوزراء كان لابداء الرأي في (١) نظام الحكم . (٢) نظام القضاء . (٣) نظام الملكية والتوريث . (٤) نظام الضرائب . وهو في حقيقته مدى واسع لإبداء الرأي . أما التكوين الهيكلي لهذا البرلمان الأول فقد كان على غرار برلمان فرنسا الفئوي الثلاثي الطبقات في عصر الملكية الذي ألغته الثورة الفرنسية ، وهو الـ Etats Généraux ، حين عصفت بحكم البوربون (طبقة رجال الدين وطبقة الأعيان وطبقة الشعب) . كذلك يلاحظ اهتمام بونابرت بتطبيق مبدأ التصويت السري في عملية الانتخاب بدلاً من البيعة .

أما كيف مارس هذا البرلمان الأول اختصاصاته ، فقد ذكر الجبرتي أن الديوان العام رأى أن يكون في كل مديرية « أي محافظة » مجلسان أو ثلاثة أو أربعة موزعة على البنادر الهامة . بمعنى آخر أنه لم يكتف بمجلس واحد من السبعة أعضاء لكل محافظة أو مديرية بل طالب بإنشاء مجالس المدن أو المجالس البلدية ورأى أن يوفد كل مجلس من هذه المجالس من بين أعضائه ثلاثة مندوبين الى القاهرة ليمثلوه في الديوان العمومي أو البرلمان . أما مجالس المدن الهامة وهي الاسكندرية ودمياط ورشيد فقد اقترح البرلمان أن تتألف مجالسها من ١٢ الى ١٥ عضواً . . . وهذه توصيات بالغة الخطورة ، لأن معناها التوسع في نقل نظام الحكم النيابي في أعماق البلاد ، سواء في المحافظات أو في الثغور الكبرى ، ومضاعفة عدد أعضاء البرلمان أو الديوان العمومي في القاهرة . كذلك تتجلى خطورة هذا الاقتراح المصري في ربط كل أجزاء البلاد بالسلطة التشريعية أو شبه التشريعية القائمة في القاهرة عن طريق ممثلي المدن الهامة فيه ، وتكوين قيادات مصرية منظمة مبثوثة في كل أرجاء البلاد تكون مرتبطة بالقلب النابض والعقل المفكر ، ألا وهو برلمان القاهرة .

وقد تخوف بونابرت من هذا المشروع الذي عرضه عليه البرلمان وعده بمثابة شوكة في جنب الحكم الفرنسي لأنه كان يهيء التربة الصالحة لتنظيم الشعب المصري على مستوى البلاد كلها في معركته ضد الاستعمار وفي كفاحه من أجل مزيد من الديمقراطية . فقرر في ٢٠ اكتوبر ١٧٩٨ أن يتكون

الديوان العمومي أو البرلمان من ٢٥ عضواً فقط منهم ٩ أعضاء يمثلون القاهرة و١٦ عضواً يمثلون المديريات والثغور بمعدل نائب واحد لكل محافظة أو ثغر . بل وقد بلغ من تخوف بونابرت من هذا الجهاز النيابي الذي أنشأه بنفسه فغدا مصدر خطر عليه ، انه قرر أن هذا البرلمان الصغير لا يجتمع إلا إذا دعاه صاري عسكر إلى الاجتماع، وبذلك شل حركته . ثم وضع اللمسة الأخيرة في هذا التراجع من تجربة الديمقراطية الى الحكم المطلق ، بأن جعل مجلس الوزراء « الديوان الخصوصي » وهو من ٩ أعضاء ، ينبثق من هذا البرلمان الصغير المكون من ٢٥ عضواً . أو بلغة الفقه الدستوري : بعد أن أراد بونابرت أن يزرع في مصر تجربة فصل السلطات ، أي فصل السلطة التنفيذية الممثلة في مجلس الوزراء ، عن السلطة التشريعية الممثلة في البرلمان أو مجلس النواب ، عاد فتراجع وأدمج السلطتين ، **لأن تشكيل مجلس للوزراء تحت** أمرته مباشرة يكاد عدد أعضائه يبلغ نصف عدد أعضاء **المجلس النيابي الذي** لا يجتمع إلا بإشارته ، كان مهزلة في تاريخ الحكم النيابي خير منه الاكتفاء بالسلطة التنفيذية وحدها دون قناع من البرلمانية الصورية . بل ان تكييفه الحقيقي من ناحية الفقه الدستوري ، هو الاكتفاء بالسلطة التنفيذية ممثلة في مجلس وزراء موسع فيه مندوبون من الأقاليم لاشراكهم في المسؤولية عن قرارات مجلس الوزراء .

أما بالنسبة لمجالس الأقاليم فقد رفض بونابرت فكرة إنشاء مجالس متعددة في كل مديرية أي محافظة ، وقرر أن يكون في كل محافظة ديوان واحد أو مجلس واحد من تسعة أعضاء تنتخبهم جمعية عمومية يعينها في كل مديرية قومندان المديرية وهو فرنسي ، مراعياً أن يكون أعضاؤها من كبار العلماء والتجار والصناع ومشايخ البلاد : باختصار مجلس مديرية ينتخب من داخل جمعية عمومية معينة ، على أن تكون مجالس الأقاليم تابعة لمجلس القاهرة .

وأما بالنسبة لنظام القضاء ونظام الملكية والتوريث والضرائب ، فقد رأى البرلمان الأول في صورته التأسيسية الأولى التي لم تدم أكثر من أسبوعين « من ٦ أكتوبر الى ٢٠ اكتوبر ١٧٩٨ » الابقاء على النظام القضائي المعمول به على حاله مع تحديد رسوم التقاضي . واطلع البرلمان على نظام الفرنسيين

في التوريث ولكن أعضاءه تمسكوا بحكم الشرع في توريث الذكور والاناث وأقرهم بونابرت على هذا . أما من حيث نظام الملكية فقد أدخل بونابرت نظام الشهر العقاري الاجباري لتسجيل مستندات الملكية تسجيلاً إجبارياً مقابل رسوم قدرها ٢٪ وجعل المرسوم ذا أثر رجعي مع مصادرة كل أطيان أو عقار لا يتم تسجيله لصالح الجمهورية الفرنسية . فاحتج أعضاء البرلمان ، فتراجع بونابرت وأصدر مرسوماً في ١٦ أكتوبر ١٧٩٨ بتوثيق العقود الجديدة فقط وفرض رسوم على الشهادات الحكومية وأدخل نظام الضريبة التصاعدية على الأملاك والعقارات مقدرة على أساس تقسيم الأملاك الى ثلاث شرائح والبيوت الى أربع . وقد قوبل فرض هذه الضرائب والرسوم الجديدة بسخط عام وكان أعضاء الديوان العمومي في مقدمة الساخطين ، ولكنهم لم يوفقوا الى تخفيفها وقد انتهى الصراع بين البرلمان وبونابرت بأن عطل بونابرت اجتماعات الديوان العام الموسع المكون من ١٨٠ عضواً في ٢٠ أكتوبر ١٧٩٨ وأحل محله الديوان العام المصغر المكون من ٢٥ عضواً .

وثار المصريون لتعطيل البرلمان كما ثاروا على هذه الضرائب الفادحة ، ولا سيما أصحاب الدكاكين والقهاوي الذين لم يألفوا دفع ضريبة عقارية أيام المماليك ، كما ثاروا على القروض الاجبارية التي فرضها الفرنسيون على المصريين ، فاندلعت ثورة القاهرة الأولى من الأزهر في ٢١ أكتوبر ١٧٩٨ ودامت ثلاثة أيام مجيدة انتهت بقمع الثورة . ولكن بونابرت اضطر الى التراجع فأعاد الحياة النيابية في ٢١ ديسمبر ١٧٩٨ بعد أن ظل البرلمان معطلاً شهرين كاملين ولكنه أعادها في صورة وسط بين ديمقراطية البرلمان الأول ودكتاتورية البرلمان الثاني فجعل أعضاء الديوان العمومي ٦٠ عضواً معيناً (بدلاً من ٢٥) ، تعينهم السلطة الفرنسية من بين أعيان المصريين وممثلي طبقاتهم المختلفة . . . على أن يكون اجتماعهم بدعوة من حاكم القاهرة (وليس من صارى عسكر) . ونص مرسوم ٢١ ديسمبر على أن أعضاء الديوان العمومي ينتخبون من بينهم ١٤ عضواً يصدق بونابرت على أسمائهم ويتألف منهم الديوان الخصوصي (مجلس الوزراء) الذي يجتمع يومياً لتصريف شئون الدولة « لأجل قضاء حوائج الرعايا بلغة الجبرتي » . وكانت

ss

أكبر ثغرة في برلمان ٢١ ديسمبر ١٧٩٨ أنه كان ممثلاً لمختلف طبقات سكان القاهرة وحدها ولم يكن فيه ممثلون عن الأقاليم ، وبهذا عزلت العاصمة سياسياً عن بقية أرجاء البلاد . ومع هذا فقد رأى بعض المؤرخين ، ومنهم الرافعي ، أن تشكيل البترلمان الجديد كان الثمرة المباشرة لثورة القاهرة الأولى ، وفي الرافعي « ٢ / ١٠ » نص لريبو من كتابه « التحليل العلمي والحربي للحملة الفرنسية » يقول فيه ريبو :

« لقد تجدد الشعور بضرورة أحداث هيئة نيابية تكون سبيل التفاهم بين الفرنسيين والشعب المصري ، وظهر خطأ الفكرة القائلة بإبطال الديوان ، وكان نابليون أول من شعر بضرورة إعادته . لقد تردد في إرجاعه أملاً في أن يتعود المصريون اتصال علاقتهم مباشرة بالسلطات الفرنسية ولكنه لاحظ أن شعور العداء والكراهية لا يزال يطغى ويزداد كل يوم قوة فيفسد العلاقات بين الفرنسيين والأهالي ، فعزم من ثم على الرجوع الى برنامجه القديم واعادة الهيئة النيابية المصرية ، ولم يشأ أن يفهم الشعب أنه مكره على إعادة الديوان ولا أنه قد أعاده من ضغط واضطرار فاجتهد في أنه يصبغ عمله بصبغة الكرم والسخاء » .

وفي هذا التحليل اعتراف واضح بأن ثورة القاهرة الأولى إنما قامت في ٢١ أكتوبر ١٧٩٨ احتجاجاً على إلغاء أول برلمان عرفته البلاد ، برلمان ٦ أكتوبر الموسع الممثل لكافة أرجاء البلاد وتعطيل اجتماعاته في ٢٠ اكتوبر ، وليس لمجرد الاحتجاج على الضرائب العقارية ورسوم الشهر العقاري والقروض الاجبارية . لقد احتج هذا البرلمان على هذه التشريعات الجديدة واصطدم ببونابرت ، فلجأ بونابرت الى حله والتخلص من هذه السلطة الشعبية التي دعاها لتعاونه في السيطرة على البلاد ، ولكنها انقلبت قيداً عليه يشل إرادته وتحولت الى قيادة وطنية التفت حولها أماني المصريين .

وقد ظل الديوان يجتمع من ٢٧ ديسمبر ١٧٩٨ حتى ٢٤ يناير ١٨٠٠ وهو تاريخ توقيع معاهدة العريش التي تم فيها التراضي بعد هزيمة الفرنسيين أمام الترك على جلاء الفرنسيين عن مصر وإعادتها الى السيادة العثمانية .

ss

ورغم أن كليبر رد الجيش التركي في معركة عين شمس في ٢٠ ابريل ١٨٠٠ وتعقبه حتى حدود فلسطين وأخمد ثورة القاهرة الثانية التي امتدت من ٢٠ مارس الى ٢١ ابريل ١٨٠٠ ، إلا أنه لم يفكر في إعادة الديوان المعطل . وظل الديوان معطلاً تسعة شهور ، من ٢٤ يناير ١٨٠٠ حتى أكتوبر ١٨٠٠ ، حين أعاده عبد الله مينو ، خليفة كليبر بعد مقتله ، بقصد التقرب من المصريين ، وقد ذكر الرافعي أن عبد الله مينو استغنى عن البرلمان « الديوان العمومي » واكتفى بمجلس الوزراء « الديوان الخصوصي » الذي اختزله الى تسعة أعضاء هم المشايخ : الشرقاوي « رئيساً » والمهدي « سكرتيراً » والفيومي ومحمد الأمير ومصطفى الصاوي والجبرتي وعلى الرشيدي الحمامي وخليل البكري وموسى السرسي « أعضاء » وهيَ القائمة الواردة في الجبرتي . وقد تميز عهد هذا المجلس الأخير الذي انتهى بانتهاء دولة الفرنسيين في مصر باعتقال أكثر وزرائه : فاعتقل الشرقاوي والمهدي والصاوي والفيومي والبكري في القلعة مع السادات . ثم أفرج عن الفيومي واعتقل الأمير لانضمام ابنه الى الترك . ثم أفرج عن الصاوي لمرضه وهكذا ، حتى دالت دولة الفرنسيين . وبديهي أن اعتقال عبد الله مينو لوزرائه ما كان ليتم لو أنهم كانوا مجرد أدوات طيعة في يده .

غير أن قارىء الجبرتي يجد فيه عبارات قاطعة تدل على أن الديوان العمومي ظل يدعى للاجتماع حتى آخر يوم رحل فيه الفرنسيون عن القاهرة . ففي الجبرتي تحت تاريخ ٣ صفر ١٢١٦ « حصلت الجمعية بالديوان وحضر التجار ومشايخ الحارات والاغا » وقرىء على الأعضاء رسالة من الجنرال بليار موجهة الى المجلس تقول أنه تلقى من الاسكندرية بلاغاً حربياً من عبد الله مينو فحواه أن القوات الفرنسية في خير حال وأنها تنتظر بين يوم وآخر وصول سفن حربية فرنسية من فرنسا لنجدتها « فكونوا مطمئنين الخاطر من طرفنا وداوموا على هدوئكم وسكونكم الى آخر ما فيه من التمويهات ، وكل ذلك لسكون الناس وخوفاً من قيامهم في هذه الحالة » (« عجائب الآثار » ٣ / ١٨٠) ، أما آخر جلسة عقدها الديوان العمومي فقد ذكر الجبرتي أنها كانت في ٢٤ صفر ١٢١٦ ، « وفيه » أرسلوا أوراقاً

ورسلاً للاجتماع بالديوان وهو آخر الدواوين ، فاجتمع المشايخ والتجار وبعض الوجاقلية واستوف الخازندار والوكيل والترجمان ، فلما استقر بهم الجلوس أخرج الوكيل كتاباً مختوماً وأخبر أن ذلك الكتاب من صارى عسكر مينو بعث به الى مشايخ الديوان، ثم ناوله لرئيس الديوان ففضه وناوله للترجمان فقرأه والحاضرون يسمعون » « عجائب الآثار » ٣ / ١٨٤) .

وقد أورد الجبرتي نص هذه الرسالة وخلاصتها أن مينو سعيد بما أبداه أعضاء الديوان العمومي من الحكمة وحسن التعاون رغم عجزهم عن « تنظيم أهالي البلد بالهدى والطاعة الموجبة منه لحكومة الفرنساوي » ، وانه أبلغ بونابرت بهذا التعاون فسر به ووعد أن يكتب الى الديوان العمومي ليشكره . كذلك أبلغهم مينو بانتصارات بونابرت في أوربا ووعدهم بنصر الفرنسيين في مصر . والرسالة مؤرخة في ١٨ صفر أي أنها كتبت قبل وصول خبر الصلح الى الاسكندرية . وفي هذا الاجتماع علق الوكيل الفرنسي فأبلغ الأعضاء بانسحاب الجيش الفرنسي ومهد أذهان الأعضاء للتغيير الوشيك في حكم مصر التي آلت من جديد الى العثمانيين ، وذكرهم بالاصلاحات التي قام بها الفرنسيون ولا سيما بونابرت « الذي لا ينسى أحبابه كما لا ينسى أعداءه ، ولو لم يكن له من الحسن إلا جعلكم وسايط لاغاثة الناس لكان كافياً . وانكم تعلمون أنه كان نظر الى أحوال المارستان (يقصد المستشفى) ومصالح المرضى ، وكان قصده أن يبني جامعاً ولكن عاقه توجهه الى الشام . وذكر كثيراً من أمثال هذه الخرافات والتمويهات ، ثم أخرج ورقة بالفرنساوي وقرأها بنفسه حتى فرغ منها . ثم قرأ ترجمتها بالعربي الترجمان رفاييل ، ومضمونها حصول الصلح وتمويهات وهلسيات ليس في ذكرها فائدة » (عجائب الآثار ٣ ـ ١٨٥) . ثم قرأ استوف وزير الخزانة بياناً كرر فيه هذه التمويهات والهلسيات عن صداقة الفرنسيين للمصريين ، وذكرهم بمشروعاتهم في مصر وشرح لهم دسائس الانجليز . « ولما فرغوا من قراءته قيل له أن الأمر لله والملك له ، وهو الذي يمكن منه من شاء وانفض الديوان وركب المشايخ وخرجوا للسلام على الوزير يوسف باشا الذي يقال له الصدر الأعظم والسلام على القادمين معه أيضاً من أعيان دولتهم والأمراء المصرية

(يقصد المماليك المصريين) » كل هذا تم غداة تسليم الفرنسيين القاهرة للعثمانيين .

وقد تعرض كل من اشتركوا في الحكم من العلماء والأعيان في عهد الحملة الفرنسية لاتهامات تتراوح بين الخيانة والتعاون مع الاستعمار الفرنسي . ولكن الذي لا شك فيه هو أن إقامة هذه الواجهة المصرية للحكم الفرنسي وإجراء هذه التجربة الأولى في الحكم النيابي ، بعد أن كان المصريون معزولين تماماً عن أداة الحكم في البلاد ، وبعد أن كانوا خاضعين تماماً للحكم الشخصي أيام الترك والمماليك ، كان بمثابة إيقاظ لهم الى حقهم في مزاولة السلطة في بلادهم وبمثابة تدريب لهم على مسئوليات الحكم الديمقراطي . وفي هذا يقول الرافعي في تاريخ الحركة القومية » (٢ / ٤٤ - ٤٥) .

« وهكذا اكتسب الديوان نفوذاً كبيراً في إدارة شئون الحكومة بما كانت ترجع اليه السلطة الفرنسية في مهمات الأمور . فلم يكن يبرم الجنرال دوجا والمسيو بوسيلج شأناً من الشئون المتعلقة بإدارة الأمن في القاهرة أو بكل ما له مساس بالشريعة وإدارة الضرائب أو بالتقاليد والعادات المرعية إلا بعد مفاتحة أعضاء الديوان واستشارتهم في تلك المسائل . وكانت تسمع آراؤهم في معظم الشئون ، وهذه سلطة لم يكن أحد من الحكام الأقدمين على العهد العثماني يخولها أية جماعة أو هيئة من علماء البلاد وأعيانها ، فالبكوات المماليك كانوا يقضون في الأمور بسياسة أهوائهم وإدارتهم ، ولم يكن مع أمرهم أمر ولا مع سلطتهم سلطة » . أما على المستوى الوطني ، فلكم تدخل أعضاء الديوان لدى الفرنسيين للافراج عن المعتقلين وللتخفيف من الضرائب ولرفع الظلم عن المضطهدين .

وقد أثبتت الحوادث بعد خروج الفرنسيين أن هذه الفترة الوجيزة التي شارك إبانها المصريون في السلطة كانت العامل الحاسم في تبلور القيادة الشعبية المصرية ، وفي دخول جماهير الشعب المصري طرفاً في حكم بلاده وفي تقوير مصيرها بصورة لم يسبق لها نظير . وإذا كانت يقظة ١٧٩٥ قد انتهت بإملاء « حجة » على الباشا العثماني وعلى مراد بك وابراهيم بك زعيمي

المماليك ، فإن هذه النقطة قد اشتدت في ١٨٠٥ ، ولما تمض ثلاثة أعوام على خروج الفرنسيين ، الى حد قيام جماهير الشعب المصري بتحدي الباب العالي وعزل الباشا العثماني وتعيين محمد علي والياً على مصر ، بعد أن كان عزل الولاة الأتراك عملاً سياسياً لا يشارك فيه إلا المماليك .

وقد روى الجبرتي أن المصريين استقبلوا العثمانيين العائدين أولاً بالطبل والزمر والزغاريد ، ولكن أسباب الشقاق بدأت تتجلى منذ اليوم الأول ، حين بدأت جنود الوالي الانكشارية تقاسم الأهالي أرزاقهم بمزاولة التجارة في الاحياء الشعبية كالحسينية والأزهر أو تأخذ سلعهم دون مقابل أو تنهب وتسلب في الحضر وفي الريف . فلما عين الباب العالي محمد خسرو باشا والياً على مصر استفحل ظلمه وظلم جنوده ، وبدأ الشقاق بينه وبين المماليك المصرلية صراعاً على السلطة في البلاد . فانضم الفلاحون الى المماليك ضد العثمانلية . وانضم محمد علي في هذه المرحلة الى جانب المماليك والمصريين تقرباً اليهم وطرد بجنوده الوالي العثماني ، وأقام مكانه أحمد خورشيد باشا محافظ الاسكندرية والياً على مصر ، فاعتمد الباب العالي هذا التعيين تهدئة للخواطر ، بل واعتمد تعيين محمد علي قائمقام الوالي نزولاً على رغبة المصريين . ولكن النهب والسلب وسفك الدماء والضرائب الفادحة لم تتوقف ، وكانت طوائف العسكر من الأرناؤوط والدلات والبشناق الخ . . . تشيع الذعر بين المصريين .

وهذا ما يقوله الجبرتي في وصف الاضطربات التي أدت الى عزل الوالي العثماني واختيار محمد علي والياً على مصر ، بعد وصفه لعربدة العسكر العثماني في قليوب وفتكهم بأكثر من مائة من الفلاحين تصدوا لمقاومتهم . أما القاهرة فقد كانت مسرحاً للحوادث الدامية وقد ورد تقويمها في تاريخ الجبرتي لشهر صفر ١٢٢٠ .

« (وفي أوله) حضر سكان مصر القديمة نساء ورجالاً الى جهة الجامع الأزهر يشكون ويستغيثون من أفعال الدالاتية ، ويخبرون أن الدالاتية قد أخرجوهم من مساكنهم وأوطانهم قهراً ولم يتركوهم يأخذوا ثيابهم ومتاعهم بل

ومنعـوا النسـاء أيضـاً عنـدهم ، ومـا خلص منهم إلا من تسلق ونط من الحيطان » .

« والمشـايخ تـاركون الحضـور الى الأزهر وغـالب الأسواق والـدكاكـين مغلوقة ، وبطل طلوع المشـايخ والـوجاقليـة ومبيتهم بالقلعـة ، فحضر الآغـا (يقصد مستحفظان ، وهو المحافظ أو الحكمـدار) الى نواحي الأزهـر ونادى بـالأمان وفتـح الدكـاكين في العصـر ، فقال النـاس : وأي شيء حصـل من الأمـان ، وهـو يـريـد سلب الفقـراء ويـأخـذ أجـر مسـاكنهم ويعمـل عليهم غرامات . وبـاتوا في هـرج ومرج . فلما أصبـح يوم الأحـد ثاني عشـرة ركب المشايخ الى بيت القاضي واجتمع به كثير من المتعممين والعامة والأطفال حتى امتلأ الحوش والمقعد بالنـاس ، وصرخـوا بقولهم : شـرع الله بيننا وبـين هذا الباشا الظالم ، ومن الأولاد من يقول : يا لطيف . ومنهم من يقـول : يا رب يا متجلي أهلك العثملي ، ومنهم من يقول : حسبنا الله ونعم الوكيـل ، وغير ذلك . . .

« (فلما أصبحوا يوم الاثـنين) اجتمعوا (يقصـد القاضي والسيـد عمر مكرم والعلماء) في بيت القاضي وكذلك اجتمـع الكثير من العـامة فمنعـوهم من الدخول الى بيت القـاضي وقفلوا بابيـه ، وحضر اليهم أيضـاً سعيد آغـا والجماعة ، وركب الجميع وذهبوا الى محمد علي وقالوا لـه : أنا لا نـريد هـذا الباشا حاكماً علينا ولا بد من عزله من الولاية ، فقـال : ومن تريـدونه يكـون والياً ؟ قالوا له : لا نرضى إلا بك ، وتكون والياً علينا بشروطنا لما نتـوسمه فيك من العدالة والخير فامتنع أولاً ثم رضي وأحضروا له كركاً وعليـه قفطان وقام اليه السيد عمر والشيـخ الشرقـاوي فألبسـاه له ، وذلـك وقت العصر . ونادوا بذلك في تلك الليلة في المدينة ، وأرسلوا الى أحمد باشا بذلك (يقصـد أحمد باشا خورشيـد الوالي العثمـاني) ، فقال : إني مـولى من طرف السلطان فلا أعزل بأمر الفلاحين ، وأنـزل من القلعة إلا بـأمر من السلطنـة . وأصبح الناس وتجمعوا أيضاً فركب المشايخ ومعهم الجمع الغفير من العامة وبـأيديهم الأسلحة والعصى ، وذهبوا الى بركة الأزبكية حتى ملأوها . . .

« ونزل كثير من أتباع الباشا بثيابهم الى المـدينة ، وانحـل عنه (يقصـد

تخلى عنه) طائفة الينكجرية (يقصد الانكشارية) ولم يبق معه إلا طوائف الأرنؤد المغرضون لصالح (يقصد المنحازون الى) أغاقوش وعمر أغا . . .

« واستمر أحمد باشا المخلوع ومن معه على الخلاف والعناد وعدم النزول من القلعة ، ويقول : لا أنزل حتى يأتيني أمر من السلطان الذي ولاني . وأرسل تذكرة الى القاضي . . . فأجابه القاضي بقوله : أما ما كان من الجامكية (يقصد المرتبات) المحولة فإنها لازمة عليكم من إيراد المدة التي قبضتموها في المدة السابقة ومن قبيل ما ذكرتموه من عدم ضرر الرعية ، فإن إقامتكم بالقلعة هو عين الضرر . فإنه حضر يوم تاريخه نحو الأربعين ألف نفس بالمحكمة وطلبوا نزولكم أو محاربتكم ، فلا يمكننا دفع قيام هذا الجمهور ، وهذا آخر المراسلات بيننا وبينكم والسلام » . « (عجائب الآثار » ٣ /٣٢٨ - ٣٣٠) .

فثورة القاهرة على الوالي التركي خورشيد باشا بدأت من أول مايو ١٨٠٥ وأفضت الى عزل خورشيد باشا والمناداة بمحمد علي والياً على مصر في ١٣ مايو ١٨٠٥ . ويلاحظ في هذه الثورة أنها كانت أنضج ثورات مصر سياسياً منذ ثورة ١٧٩٥ . فالسنوات الأربع الفاصلة بين جلاء الفرنسيين وتنصيب محمد علي والياً على مصر ، عرفت خمس ولاة منهم أربعة قتلوا أو عزلوا خلال سنتين ، وهم خسرو باشا وقد خلع ، وطاهر باشا وقد قتل وأحمد باشا وقد طرد ، وعلي الجزائرلي باشا وقد قتل ، وكان آخرهم خورشيد باشا وقد عزل ، وقد كان عزل الولاة الأربعة أو قتلهم مظهراً من مظاهر الصراع على السلطة في مصر بين الدولة العثمانية والمماليك ورؤساء الفرق المرتزقة أو الانكشارية بأجناسهم المختلفة من البانيين ودلاتية وغيرهم ، ولم يكن الشعب المصري طرفاً إيجابياً في هذا الصراع . أما ثورة مايو ١٨٠٥ ، فقد كانت ثورة مصرية شعبية قامت بها جماهير الشعب بقيادة علماء الأزهر ، وعمت فيها المظاهرات المسلحة أرجاء القاهرة (الجبرتي يذكر مظاهرة من ٤٠,٠٠٠ مواطن) كما اشترك فيها الفلاحون ، « وكان الفقراء من العامة يبيعون ملابسهم أو يستدينون ويشترون الأسلحة » ، كما قال الجبرتي . وقيام السيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوي بالباس محمد علي بدلة الوالي في دار

المحكمة بعد اختياره والياً على مصر له مغزى ديمقراطي خطير ، لأن رموز السلطة كانت في الماضي يسبغها السلطان العثماني على الوالي ، وحين جاء بونابرت واختير الشيخ عبد الله الشرقاوي رئيساً للديوان ألبسه بونابرت هذه الخلعة بيده ، وكانت طيلساناً مثلث الألوان (الأزرق والأبيض والأحمر ألوان الثورة الفرنسية) فنزعها وألقاها على الأرض محتجاً . فالمعنى الحقيقي في قيام عمر مكرم والشرقاوي بالباس محمد علي مسوح الحكم باسم الشعب هو أن الشعب قد غدا للمرة الأولى مصدر السلطة الشرعية في تنصيب الولاة . كذلك من أهم عناصر هذا الموقف التاريخي أن العلماء حين بايعوا محمد علي لم يفوضوا اليه السلطة المطلقة ، وإنما اختاروه والياً « بشروطنا » . أما هذه الشروط التي اشترطها العلماء قادة الشعب ، وتعهد محمد علي باحترامها ، فهي كما ورد في الجبرتي .

« تم الأمر بعد المعاهدة والمعاقدة على سيره بالعدل وإقامة الأحكام والشرائع والاقلاع عن المظالم والا يفعل أمراً الا بمشورته ومشورة العلماء ، وانه متى خالف الشروط عزلوه » .

بمعنى آخر كان هناك ثلاثة شروط أساسية ، قامت عليها شرعية سلطة الوالي : (١) احترام القانون . (٢) الشورى . (٣) تمثيل الارادة الشعبية التي تملك تنصيب الولاة كما تملك عزلهم إذا خرجوا على حكم القانون وحكم الشورى . وإعلان هذه الأركان الثلاثة وقبول محمد علي لها كان بمثابة إقامة نظام جمهوري رياسي فيه نواة الحياة الدستورية النيابية . ولعل أهم ركن من هذه الأركان الثلاثة هو تقرير مبدأ أن الأمة مصدر السلطات . وفي الرافعي (٢ /٣٣٨) فقرة من محضر ورد نصه في المؤرخ فولابل صاحب « مصر الحديثة » ولكنه لم يرد في الجبرتي ، وهذا هو المحضر الذي حرره في ١٣ مايو ١٨٠٥ زعماء الشعب في بيت القاضي بعزل الوالي العثماني وتعيين محمد علي والياً مكانه . وفي هذا المحضر الذي يرى فولابل أن محرره كان الشيخ محمد المهدي :

« إن للشعوب طبقاً لما جرى به العرف قديماً ولما تقضي به أحكام

الشريعة الاسلامية الحق في أن يقيموا الولاة ولهم أن يعزلوهم إذا انحرفوا عن سنن العدل وساروا بالظلم ، لأن الحكام الظالمين خارجون على الشريعة » .

هذا النص الخطير يستمد خطورته من أن الزعماء المصريين قننوا به مبدأ أن الأمة مصدر السلطات ، وهي النظرية السياسية التي نادت بها الثورة الفرنسية وفلاسفتها وهدمت بها نظرية حق الملوك الالهي في تلك المعركة الفكرية والاجتماعية الرهيبة التي دارت رحاها في الفكر الأوروبي وفي السياسة الأوروبية بين أصحاب الحق الإلهي وأصحاب الحق الطبيعي خلال القرن الثامن عشر .

وقد وجد زعماء مصر في أحكام الشريعة الاسلامية وفي تاريخ الشعوب السند المقنن لها . لقد كان الوالي العثماني ورجاله يعترضون على سلطة الشعب في خلع الوالي ويطالبون بسند شرعي يثبت حق الشعوب في خلع الولاة ، فجاءتهم هذه الفتوى من زعماء البلاد ، فكانت هذه بدايات نشأة الفقه الدستوري في تاريخ مصر الحديث .

لقد كانت « حجة » ١٧٩٥ عهداً وميثاقاً ، ولكنها لم تتجاوز في فاعليتها الارتباط الأدبي من قبل الحاكم أن يجرى بالعدل بين الناس . ولقد كان « فرمان الشروط » في ١٧٩٨ نواة أول دستور عرفته البلاد ، ولكنه كان منحة من بونابرت كما كان خالياً من أية ضمانات لتقييد سلطة الحاكم ، وبقي السيف والمدفع هما مصدر السلطة الحقيقية . أما محضر ١٨٠٥ فقد كان نواة الدستور المصري بكامل معانيه الفقهية والديمقراطية ، وكان بداية كفاح طويل مرير بين الشعب وحكامه عبر قرن ونصف قرن من الزمان ، اتسع مداه باطراد وازدادت أبعاده عمقاً عاماً بعد عام .

الباب الثالث

الوزارة الأولى . . .
والدستور الأول . . والبرلمان الأول

ss

١ ـ الوزارة الأولى

هناك بعض الحقائق التاريخية التي ينبغي أن نضعها تحت أبصارنا وأن نتمعن فيها فلا نصرفها قبل أن نستوعب كل ما تضمنته من معان فكرية وتاريخية . وأول هذه الحقائق هو الثورة الفكرية والسياسية والاجتماعية التي هزت عقل مصر ووجدانها ونظام الحكم فيها وتكوينها الاجتماعي وعامة قيمها التقليدية نتيجة للثورة الفرنسية ولحملة بونابرت بوجه خاص .

وأخطر مظهرين من مظاهر هذه الثورة الفكرية والسياسية والاجتماعية كانا أولاً : بعث القومية المصرية وثانياً : نشأة الفكرة الديمقراطية التي تجلت في تأسيس أول مجلس مصري للوزراء وأول برلمان مصري في القاهرة وتأسيس مجالس المديريات والمحافظات في أقاليم مصر ، عام ١٧٩٨ ، أي ظهور بدايات الديمقراطية نظرياً وعملياً في تاريخ مصر الحديث .

أما الأسباب الحقيقية لحملة بونابرت على مصر فنوجزها في الصراع الدولي بين انجلترا وفرنسا للسيطرة على العالم كما يتضح من ديباجة القرار الذي أصدرته حكومة الديركتوار بتاريخ ١٢ أبريل ١٧٩٨ بتسمية جيش الحملة « جيش الشرق » ، فقد ورد في هذه الديباجة :

« إن حكومة الديركتوار لما رأته من أن البكوات المماليك الذين استولوا على حكومة مصر قد اتصلوا بالانجليز بأمتن الروابط وجعلوا أنفسهم تحت مطلق تصرفهم ، وأنهم يرتكبون الأعمال العدائية والمظالم الفظيعة ضدّ الفرنسيين ويضطهدونهم وينهبون أموالهم ويعتدون على أرواحهم . ولما كان من واجب الحكومة أن تقتص من أعداء الجمهورية أينما وجدوا ، وإذا كانت الطريقة المنطوية على الغدر التي استولت بها انجلترا على رأس الرجاء الصالح قد جعلت وصول السفن الفرنسية الى الهند محفوفاً بالمصاعب في الطريق

المعتادة ، فمن المهم فتح طريق جديد لقوات الجمهورية للوصول الى الهند »[1] .

وفي نفس هذه الوثيقة التاريخية حددت مهمة الجنرال بونابرت بغزو مصر براً وبحراً ، « وطرد الانجليز من جميع البلاد الشرقية التي يستطيع الوصول اليها ، وهدم المراكز التجارية التي لهم في البحر الأحمر وعهدت اليه حفر برزخ السويس واتخاذ كل الوسائل اللازمة ليضمن للجمهورية الفرنسية امتلاك البحر الأحمر » .

هذه هي الأسباب الحقيقية للحملة الفرنسية . ولما كان هذا الصراع الأوروبي لا يهم المصريين في قليل أو كثير ، لم يكن هناك مناص من أن يعلن بونابرت لهم بمجرد نزول قواته أسباباً أخرى يمكن أن يقبلوها ، فأصدر جملة منشورات وبيانات لا يشير فيها بتاتاً الى هذا الصراع الأوروبي ، وإنما يظهر فيها بمظهر المخلص لمصر من حكم الدخلاء ومن ظلم المماليك أو الأتراك بحسب الحالة ، ويعدهم بإقامة حكومة مصرية تتصرف في شئون المصريين بدلاً من الحكومة التركية ودولة المماليك ، كما يعدهم بنظام من الحكم قائم على الشورى .

وقد سبق أن ذكرنا أن بونابرت كتب المنشور الأول ، وهو نداء للشعب المصري يشرح فيه أسباب الحملة الظاهرية ، في ٢٧ يونية سنة ١٧٩٨ ، على ظهر البارجة « أوريان » في طريقه الى مصر وأرخه بتاريخ ٢ يوليو سنة ١٧٩٨ ، وهو تاريخ نزول قواته في الاسكندرية ، وأعدته بالعربية جماعة من المستشرقين والمترجمين كانوا يرافقونه ، وطبعت منه ٤٠٠٠ نسخة قبل رسو البارجة في ميناء الاسكندرية على المطبعة العربية التي أحضرها بونابرت معه على ظهر البارجة ، فكان هذا المنشور أول ما طبعته هذه المطبعة التي أمر بونابرت بإيداعها في بيت قنصل البندقية في الاسكندرية مع المطبعة اليونانية والمطبعة الفرنسية اللتين جاء بهما أيضاً ، كما أمر بونابرت بإعداد هذه المطابع للعمل في ثمان وأربعين ساعة من نزوله ثغر الاسكندرية وبطبع ٤٠٠٠ نسخة

(١) الرافعي « تاريخ الحركة القومية في مصر » ج ١ ص ٧٧ .

ss

أخرى من النص العربي ، وكان بونابرت عند مروره بمالطة قد حرر نحو ٧٠٠ أسير من المسلمين الترك والعرب المغاربة ، وهم من أسرى فرسان مالطة[1] ، ونقلهم على ظهر بارجته الى مصر ليستخدمهم في توزيع منشوره في مختلف أرجاء البلاد من ناحية ، وليظهر للمصريين أنه صديق الاسلام ومحرر المسلمين من قبضة المسيحيين ، وفي الجبرتي أن بعضهم من الجواسيس وأنهم كانوا ملمين باللغات . وهكذا تم توزيع البيان الأول منذ اليوم الأول لنزول القوات الفرنسية في ميناء الاسكندرية .

ونظراً لأهمية هذا البيان نورد نصه كاملاً كما ورد في الجبرتي (٣ / ٤ - ٥) :

« بسم الله الرحمن الرحيم لا إله إلا الله لا ولد له ولا شريك له في ملكه . من طرف الفرنساوية المبنى على أساس الحرية والتسوية ، السر عسكر الكبير أمير الجيوش الفرنساوية بونابرت يعرف أهالي مصر جميعهم أن من زمان مديد الصناجق الذين يتسلطون في البلاد المصرية يتعاملون بالذل والاحتقار في حق الملة الفرنساوية ، ويظلمون تجارها بأنواع الايذاء والتعدي ، فحضر الآن ساعة عقوبتهم وأخرنا ، من مدة عصور طويلة هذه الزمرة المماليك المجلوبين من بلاد الأبازة والجراكسة يفسدون في الاقليم الحسن الأحسن الذي لا يوجد في كرة الأرض كلها ، فأما رب العالمين القادر على كل شيء فإنه قد حكم على انقضاء دولتهم . يا أيها المصريون قد قيل لكم أنني ما نزلت بهذا الطرف الا بقصد إزالة دينكم فذلك كذب صريح فلا تصدقوه . وقولوا للمفترين أنني ما قدمت اليكم إلا لأخلص حقكم من يد الظالمين وأنني أكثر من المماليك أعبد الله سبحانه وتعالى وأحترم نبيه والقرآن العظيم . وقولوا أيضاً لهم أن جميع الناس متساوون عند الله ، وأن الشيء الذي يفرقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والعلوم فقط ، وبين المماليك والعقل والفضائل تضارب ، فماذا يميزهم عن غيرهم حتى يستوجبوا أن يتملكوا مصر وحدهم ويختصوا بكل شيء أحسن فيها من الجواري الحسان والخيل العتاق

(١) الرافعي « تاريخ الحركة القومية في مصر » ج ١ ص ٧٧ .

والمساكن المفرحة ، فإن كانت الأرض المصرية التزاماً للمماليك فليرونا الحجة التي كتبها الله لهم ، ولكن رب العالمين رؤوف وعادل وحليم، ولكن بعونه تعالى من الآن فصاعد لا ييأس أحد من أهالي مصر عن الدخول في المناصب السامية ، وعن اكتساب المراتب العالية ، فالعلماء والفضلاء والعقلاء بينهم سيدبرون الأمور وبذلك يصلح حال الأمة كلها ، وسابقاً كان في الأرض المصرية المدن العظيمة والخلجان الواسعة والمتجر المتكاثر ، وما أزال ذلك كله إلا الظلم والطمع من المماليك .

« أيها المشايخ والقضاة والأئمة والحربجية وأعيان البلد ، قولوا لأمتكم أن الفرنساوية هم أيضاً مسلمون مخلصون واثبات ذلك أنهم قد نزلوا في رومية الكبرى وخربوا فيها كرسي البابا الذي كان دائماً يحث النصارى على محاربة الاسلام ، ثم قصدوا جزيرة مالطة وطردوا منها الكوالريه الذين كانوا يزعمون أن الله تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين ، ومع ذلك الفرنساوية في كل وقت من الأوقات صاروا محبين مخلصين لحضرة السلطان العثماني وأعداء أعدائه أدام الله ملكه ومع ذلك أن المماليك امتنعوا عن طاعة السلطان غير ممتثلين لأمره فما أطاعوا أصلاً إلا لطمع أنفسهم .

« طوبى ثم طوبى لأهالي مصر الذين يتفقون معنا بلا تأخير فيصلح حالهم وتعلى مراتبهم .

« طوبى أيضاً للذين يقعدون في مساكنهم غير مائلين لأحد من الفريقين المتحاربين فإذا عرفونا بالأكثر تسارعوا الينا بكل قلب ، لكن الويل ثم الويل للذين يعتمدون على المماليك في محاربتنا فلا يجدون بعد ذلك طريقاً الى الخلاص ولا يبقى منهم أثر .

« المادة الأولى ـ جميع القرى الواقعة في دائرة قريبة بثلاث ساعات عن المواضع التي يمر بها عسكر الفرنساوية فواجب عليها أن ترسل للسر عسكر من عندها وكلاء كيما يعرف المشار اليه أنهم أطاعوا وأنهم نصبوا علم الفرنساوية الذي هو أبيض وكحلي وأحمر .

« المادة الثانية ـ كل قرية تقوم على العسكر الفرنساوي تحرق بالنار » .

« المادة الثالثة ـ كل قرية تطيع العسكر الفرنساوي أيضاً تنصب صنجاق السلطان العثماني محبنا دام بقاؤه بقاؤه » .
« المادة الرابعة ـ المشايخ في كل بلد يختمون حالاً جميع الأرزاق والبيوت والأملاك التي تتبع المماليك وعليهم الاجتهاد التام لئلا يضيع أدنى شيء منها » .

« المادة الخامسة ـ الواجب على المشايخ والعلماء والقضاة والأئمة أنهم يلازمون وظائفهم ، وعلى كل أحد من أهالي البلدان أن يبقى في مسكنه مطمئناً ، وكذلك تكون الصلاة قائمة في الجوامع على العادة ، والمصريون بأجمعهم ينبغي أن يشكروا الله سبحانه وتعالى لانقضاء دولة المماليك قائلين بصوت عال : أدام الله اجلال السلطان العثماني ، أدام الله اجلال العسكر الفرنساوي . لعن الله المماليك ، وأصلح حال الأمة المصرية . تحريراً بمعسكر اسكندرية في ١٣ شهر مسيدور من إقامة الجمهورية الفرنساوي يعني في آخر شهر محرم سنة ١٢١٣ سنة هجرية » .

وقبل أن نناقش هذا البيان يجمل بنا أن نشير الى ما أورده الرافعي من مقابلات بين النص العربي والنص الفرنسي . وأهم هذه المقابلات ما ذكره من أن العبارة الأولى : « بسم الله الرحمن الرحيم لا إله إلا الله لا ولد له ولا شريك له في ملكه . من طرف الفرنساوية المبني على أساس الحرية والتسوية » غير واردة في النص الفرنسي المنشور في مراسلات نابوليون ج ٤ الوثيقة رقم ٢٧٣٢ ويبدأ بعبارة : « المعسكر العام بالاسكندرية في ١٤ مسيدور من السنة السادسة الموافق ١٨ محرم ١٢١٣ هجرية بونابرت عضو المجمع العلمي الأهلي والقائد العام » . وأن عبارة « سيدبرون الأمور » في نص الجبرتي هي ترجمة لكلمة Gouvermeront أي « سيتولون الحكم » . وأن عبارة « قولوا لأمتكم أن الفرنساوية هم أيضاً مسلمون مخلصون » وردت في الأصل الفرنسي « أننا أصدقاء المسلمين الحقيقيين » أي الصادقين . وان عبارة « ومع ذلك الفرنساوية في كل وقت من الأوقات صاروا محبين مخلصين لحضرة لسلطان العثماني وأعداء أعدائه أدام الله ملكه » وردت في الأصل الفرنسي : « ألسنا نحن الذين كنا على الدوام في خلال العصور أصدقاء

السلطان العثماني أدام الله ملكه » . أما التاريخ الوارد في الجبرتي فيصححه الرافعي بأنه ١٤ لا ١٣ مسيدور ويقابل ١٨ محرم لا آخر محرم .

وواضح أن أكثر هذا التباين بين النص العربي والنص الفرنسي تباين مدروس مقصود ، فتصدير البيان العربي بأنه صادر من بونابرت باسم الجمهورية الفرنسية المبنية على أساس « الحرية والمساواة » هو بمثابة إعلان لشعارات الثورة الفرنسية في مصر ، وهي « الحرية والمساواة والاخاء » كما هو معروف . ومن الطبيعي أن بونابرت المتملق لعواطف المصريين الدينية لم يكن لديه بأس من أن يعلن للمصريين أن الفرنسيين « مسلمون مخلصون » ولكن لم يكن مستطيعاً أن يواجه حكومة الادارة (الديركتوار) في بلاده بهذا الزعم الباطل . ويبدو أن ترجمة العبارة القائلة بأن المصريين « سيتولون الحكم » بعبارة « سيدبرون الأمور » نشأت من عجز المترجمين ربما بسبب عدم تبلور فكرة « الحكومة » في لغة السياسة المصرية يومئذٍ . ولكن كان واضحاً للجميع أن ما وعد به بونابرت هو إنشاء « حكومة مصرية » .

أما خطورة هذا البيان بغض النظر عن نواياه ومراميه السياسية من وجهة نظر فرنسا فنابعة من أنه أقر وأعلن جملة مبادىء أصبحت منذ التاريخ دعائم أساسية في تاريخ البلاد وفي نظمها السياسية والادارية وفي عقائدها القومية والاجتماعية . وهذه المبادىء هي :

أولاً : بعث القومية المصرية القائم على تمجيد مصر وحضارتها الأولى وتفسير انهيار هذه الحضارة بأنها نتيجة لحكم المماليك (فيما بعد أوضح بونابرت أنها نتيجة للحكم الأجنبي عامة) وهو البعث الذي تبلور في فكرة « الأمة المصرية » التي يشير اليها البيان وفي دعوة « مصر للمصريين » فيما بعد .

ثانياً : الدعوة للحرية والمساواة كدعامتين أساسيتين للنظام السياسي والاجتماعي . وتفسير المساواة بأنها المساواة أمام الله والمساواة أمام القانون أو ما يسمونه في العرف الأنجلو سكسوني « تكافؤ الفرص » وواضح أن البيان ينكر أية فوارق بين البشر لا تنبع من الفوارق « في العقل والفضائل والعلوم فقط » وبالتالي فإن البيان باستخدام كلمة « فقط » الاستبعادية هذه وبتوكيده

لهذا المبدأ في أكثر من موضع قد أنكر صراحة الفوارق المترتبة على الجنس والدم واللون والمال والعقيدة . بل ان تعريضه المتكرر بمنشأ المماليك « المجلوبين من بلاد الأبازة والجراكسة » (في الأصل الفرنسي « من جورجيا والقوقاز ») ، وهم الطبقة الحاكمة ، فيه تعريض بالأرستقراطية العنصرية بوجه خاص . والتحدي واضح في قول البيان : « فماذا يميزهم عن غيرهم حتى يستوجبوا أن يتملكوا مصر وحدهم ويختصوا بأحسن ما فيها » .

ثالثاً : مهاجمة النظام الاقطاعي أو نظام الالتزام كما كان يسمى يومئذٍ ، وما اقترن به من حق الملوك الالهي وحق التملك الالهي والبيان حين يقول : « فإن كانت الأرض المصرية التزاماً للمماليك فليرونا الحجة التي كتبها الله لهم » إنما ينقل الى مصر نفس المعركة الفكرية والفقهية التي دارت رحاها في أوربا بين أنصار الحق الإلهي والحق الطبيعي قبيل الثورة الفرنسية وتبلورت نهائياً في الثورة الفرنسية وإعلان حقوق الانسان .

رابعاً : وعد المصريين بتأسيس « حكومة مصرية » باب المناصب فيها ، بما في ذلك المناصب العليا ، مفتوح أمام جميع المواطنين على قدم المساواة ، لا تمييز بينهم إلا « بالعقل والفضائل والعلوم » .

هذه إذن هي أسس النظام الجديد ، أو أهم أسسه ، التي وعد بها بونابرت بإرسائها في بيانه الأول للمصريين ثم حاول أن يضع منها موضع التنفيذ ما تناسب مع مصلحة فرنسا . وقد كان في المرحلة الأولى يبدي حرصاً شديداً على أن يبين أن هدف حملته هو القضاء على الاقطاع والمماليك وأنه يعمل في إطار السيادة العثمانية على مصر . ولعل اهتمامه بتأكيد تفاهم فرنسا مع تركيا كان جزءاً من سياسته الدينية القائمة على إيهام المصريين أن « الفرنساوية » تجل الاسلام وتؤازر المسلمين ، ولما كان للخليفة العثماني سلطان روحي عظيم بين المسلمين بغض النظر عن أجناسهم مماثل لسلطان بابا روما على المسيحيين في مختلف البلاد الكاثوليكية ، فالراجح أن بونابرت قد آثر في المرحلة الأولى تجنب أي عمل من شأنه استفزاز المسلمين في شعورهم الديني كتحدي الامبراطورية التركية مركز الخلافة . أو بعبارة أخرى أنه بدأ هذه المرحلة الاستعمارية بحل وسط يترك فيه الولاية الدينية لتركيا

ويحتفظ فيه بالولاية الزمنية لفرنسا . ولكن بونابرت سرعان ما غير موقفه من تركيا بعد أن تحالفت تركيا مع انجلترا لاقصائه عن مصر ، فضم الاتراك في بياناته التالية الى قائمة الظلمة والمستبدين والمستغلين .

أما المطامع الاستعمارية الفرنسية ، وهي الدافع الحقيقي للحملة الفرنسية على مصر ، فهي بغير حاجة الى إيضاح . ولكن هذا لا يغير من حقيقتين على جانب كبير من الأهمية .

الأولى : هي أن الاستعمار الفرنسي في محاولته نسف حكم طبقة المماليك ثم تفتيت الامبراطورية العثمانية ، لجأ الى استعداء الشعوب الخاضعة لها ، وكانت أدواته الأولى في التأليب هي إذكاء القومية فيها وإذكاء الاتجاهات الانفصالية في أبنائها ، أما الحقيقة الثانية فهي سخاء الاستعمار في وعود الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والاداري لاسترضاء هذه الشعوب . وقد كان بونابرت ، من ناحية المبدأ ، في مركز ممتاز ، فقد كان وراءه رصيد ضخم من مبادىء الثورة الفرنسية يسمح له بأن ينادي رسمياً بكافة المبادىء التحررية وأن يهز القيم الاقطاعية التقليدية المستقرة في هذه البلاد منذ العصور الوسطى .

فبغض النظر إذن عن مطامع الاستعمار الفرنسي فقد تعرض المصريون في ١٧٩٨ تعرضاً شديداً نظرياً وعملياً وسط ظلام الاستعمار التركي لأهم المؤثرات التحررية التي جاءت بها الثورة الفرنسية . وكما ذكر عبد الرحمن الرافعي وجد المصريون لأول مرة في تاريخهم غازياً رغم وعيده الفظيع لمقاوميه يشيد بحضارتهم الغابرة ويمجد شخصيتهم القومية ويعترف بكيانهم القومي فيتحدث في بيانه عن « الأمة المصرية » أو كما يقول الرافعي : « ان فكرة إنشاء حكومة أهلية من المصريين هي أظهر ما في المنشور من الوعود التي أراد أن يجتذب بها قلوب المصريين ، والواقع أن نابليون (يقصد بونابرت) في هذا المنشور قد استثار الروح القومية المصرية ، ولم يسبق لفاتح قبل ذلك العصر أن يشيد بمكانة مصر وعظمتها ويوجه خطابه الى المصريين ويعدهم بأن يكونوا أصحاب الحل والعقد في البلاد »[1] بل لعل المصريين قد تعرضوا لهذه

---

(١) الرافعي : تاريخ الحركة القومية ج ١ ص ، ص ٨٨ .

SS

المؤثرات التحررية التي جاءت بها الثورة الفرنسية قبل تعرض بعض الدول الأوروبية لها وربما بصورة أشد وأحدّ ، مما يفسر نضوج هذه الاتجاهات في مصر قبل نضوجها في تلك البلاد .

وبدأ بونابرت العمل لتنفيذ برنامجه بمجرد دخوله القاهرة في ٢٤ يوليو ١٧٩٨ فما أن هزم بونابرت مراد بك في موقعة الأهرام (امبابة) في ٢١ يوليو ١٧٩٨ حتى احتل قصره بالجيزة وجعله مركزاً للقيادة العامة ، ولبث في البر الغربي أياماً دارت في خلالها المفاوضات بينه وبين علماء الأزهر وهم زعماء الشعب فأصدر في ٢٢ يوليو ١٧٩٨ بياناً آخر موجهاً الى أهل القاهرة ومؤرخاً في معسكر الجيزة ، يؤكد فيه عزمه على إنشاء وزارة مصرية[1] . وفي مذكرات نابليون التي أملاها على الجنرال برتران في سانت هيلانة يذكر نابليون أنه أوفد من قبله غداة معركة الأهرام ترجماناً لمقابلة علماء الأزهر ومشايخه ، وهم الذين تولوا زمام الحكم بعد المعركة ، بعد أن اجتمعوا وتشاوروا واتفقوا على التسليم . وكان بونابرت حتى هذه المرحلة حريصاً على الحفاظ على علاقات الود مع تركيا ، فكلف ترجمانه أيضاً بمقابلة الوالي التركي ممثل السلطان العثماني في مصر لمفاوضته أيضاً على التسليم ولكن الوالي أبو بكر باشا كان قد فر الى سوريا مع كبير المماليك ابراهيم بك ونقيب الاشراف السيد عمر مكرم . ولعل ترجمان بونابرت قابل نائب الوالي مصطفى بك الذي كان لا يزال مقيماً في القاهرة .

وفي الجبرتي أن علماء الأزهر اجتمعوا في ٢٢ يوليو ١٧٩٨ للتشاور في الأمر ، ويبدو أنهم كانوا يرغبون في مزيد من التأكيدات والتفسيرات فأوفدوا رسولين الى بونابرت ، وكان لا يزال معسكراً في قصر مراد بك بالجيزة ،

---

(١) جاء فيه : « اني مسرور من سلوكهم وقد أحسنتم صنعاً بعدم مقاومتي . إني جئت لإبادة المماليك وحماية التجارة وأهالي البلاد الأصليين ، فليطمئن الخائفون وليرجع الفارون الى بيوتهم وليستمر الأهالي على إقامة الشعائر الدينية كالمعتاد ، واطمئنوا على عائلاتكم وبيوتكم وأملاككم واطمئنوا على دينكم الذي أحترمه . ولما كان من عرضي ألا يختل الأمن وأن يسود النظام فيستألف ديوان من سبعة أعضاء يجتمعون من الأزهر يتصل منهم اثنان بقومندان الموقع ويتخصص أربعة بالمحافظة على الراحة والنظام وتدبير شئون البوليس » « الرافعي ١ / ٨٩ لم ترد في الجبرتي » .

ss

يحملون رسالة اليه بهذا المعنى ، قرأها عليه ترجمانه ، فسأل بونابرت : « وأين عظماؤكم ومشايخكم ولم تأخروا عن الحضور الينا لنرتب لهم ما يكون فيه الراحة ؟ » فطلب الرسولان تجديد الأمان ليطمئن الناس . فكتب بونابرت رسالة أخرى[1] ، وأصر على حضور زعماء الشعب اليه . وقال ، بلغة الجبرتي : « لا بد أن يحضر الينا المشايخ والشوربجية لنرتب لهم ديواناً ننتخبه من سبعة أشخاص من العقلاء يدبرون الأمور » أي يتولون الحكم . وعاد الرسولان بهذه التأكيدات واطمأن الناس . وأوفد علماء الأزهر الى بونابرت بالجيزة مندوبين هما الشيخ مصطفى الصاوي والشيخ سليمان الفيومي ، فسألهم بونابرت : « هل أنتم كبار المشايخ ؟ » وهو السؤال العملي من رجل عملي ، وواضح منه أن بونابرت كان حريصاً على التفاهم مع زعماء الشعب الحقيقيين المسموعي الكلمة . فأبلغه المندوبان بأن المشايخ الكبار قد تركوا القاهرة فطلب بونابرت اليهما أن يكتبا لهم بالعودة لتأسيس الديوان ، أي لتسلم الحكم « لأجل راحتكم وراحة الرعية وإجراء الشريعة » ولكن الشيخ الصاوي والشيخ الفيومي طالبا بونابرت بأن تصدر عنه التأكيدات شخصياً « واستكتبوه عدة مكاتبات بالحضور والأمان » وبعد عودة المندوبين بعث العلماء برسائل بونابرت الى الزعماء المختفين فعاد الشيخ السادات والشيخ عمر الشرقاوي ونفر من العلماء الفارين في ناحية المطرية . ولم يعد عمر مكرم بل غادر البلاد الى سوريا مع الوالي التركي (أبو بكر باشا) وكبير المماليك (إبراهيم بك) .

كذلك انتقل نائب الوالي ، مصطفى بك ، بعد مداولات مع بعض التجار ، على رأس وفد الى بونابرت في الجيزة ، ليعرض تسليم القاهرة مقابل التعهد بحماية الأرواح والأموال وإشاعة الطمأنينة بين السكان فكانت إجابة

(١) عن الجبرتي : « معسكر الجيزة خطاباً لأهل مصر . إننا أرسلنا لكم في السابق كتاباً فيه الكفاية ، وذكرنا لكم أننا ما حضرنا إلا بقصد إزالة المماليك الذين يستعملون الفرنساوية بالذل والاحتقار وأخذ مال التجار ومال السلطان ، ولما حضرنا الى البر الغربي خرجوا إلينا فقابلناهم بما يستحقونه وقتلنا بعضهم وأسرنا بعضهم ونحن في طلبهم حتى لا يبقى أحد منهم بالقطر المصري ، وأما المشايخ والعلماء وأصحاب المرتبات والرعية فيكونون مطمئنين وفي مساكنهم مرتاحين » .

بـونابـرت ذات مغزى سيـاسي فقد أكـد لنائب الـوالي أن غرضـه الأول هـو « المحافظة على سعادة الشعب المصري واحترام شعـائره الـدينية وأمـواله »[1] فهو رغم أنه يخـاطب ممثل سلطان تـركيا لم يؤكـد الا سياستـه نحو المصـريين متجاهلاً الارستقراطية التركية التي كـانت تعايش الارستقـراطية المملوكيـة في مصر يومئذٍ ، ومتجاهلاً ضمناً أوضاع السيادة التركية التي كانت قائمة يومئـذٍ فأهم ما في هذا الموقف البونابرتي إذن هو عداؤه أو تجاهله لأيـة سلطة رسمية أو مراكز قوى أو مصالح في مصر غـير مصريـة واتجاهـه رأساً الى التفـاهـم مع زعماء الشعب المصري وأقطابه . وهذا هو أهم الوجوه الايجابية في تأثير الحملة الفرنسية على مصر .

ولما انتهت هذه المفـاوضات بتسليم المـدينة دخلهـا أولاً الجنرال ديـبـوي عـلى رأس طلائـع الجيش الفرنسي في ٢٣ يـوليو ١٧٩٨ ثم احتلهـا بونـابرت بجيشه في اليوم التالي (٢٤ يوليو) ، ونزل بقصر محمد بك الألفي بالازبكيـة وبعد مشاورات مع علماء الأزهر أصـدر بونـابرت مـرسومـاً بتأليف أول وزارة مصرية ، وعرفت هذه الوزارة يومئذٍ باسم « الـديوان » أو « ديـوان القاهـرة » وهذا نص المرسوم :

« معسكر القاهرة في ٧ ترميدور من السنة السـادسة للجمهـورية (٢٥ يوليو ١٧٩٨) .

« بونابرت عضو المجمع العلمي الأهلي والقـائد العـام للجيش يأمـر بما يأتي :

« أولاً : تحكم مدينة القاهرة بديوان من تسعة أعضاء .

« ثانياً : يتألف هذا الديوان من المشـايخ : السـادات ، والشرقـاوي ، والصاوي ، والبكري ، والفيومي ، والعريشي ، ومـوسى السرسي ، السيـد عمـر مكرم نقيب الاشـراف ، ومحمد الأمـير ، وعليهم أن ينتخبـوا من بينهم رئيساً لهم وأن يختاروا سكـرتيراً من غـير الأعضاء . ويعينـوا اثنين من الكتبـة والتراجمة يعرفان الفرنسية والعربية .

---

(١) الرافعي ١ - ٩١ .

« ولهذا الديوان حق تعيين اثنين من الأغوات (رؤساء الجند) لادارة البوليس وعليه أن ينتخب لجنة مؤلفة من ثلاثة آخرين يكلفون بمهمة دفن الموتى بالقاهرة وضواحيها الى فرسخين منها

« ثالثاً : يجتمع الديوان كل يوم من الظهر ويبقى ثلاثة أعضاء على الدوام بدار المجلس .

« رابعاً : يقام على باب الديوان حرس فرنسي واخر تركي .

« خامساً : على الجنرال برتييه (رئيس أركان الحرب) وقومندان المدينة (الجنرال ديبوي) أن يكونا في الساعة الخامسة مساء اليوم بدار الديوان لاجراء ما يلزم لأعضائه ولكي يأخذا عليهم عهداً الا يعملوا شيئاً ضد مصلحة الجيش » .

ومن هذا المرسوم تتضح جملة أمور ، منها أن بونابرت عدل اتجاهه الى تكوين مجلس الوزراء من سبعة أعضاء كما سبق أن أعلن الى تسعة أعضاء ، ومنها أن تأليف المجلس كان بالانتخاب ومنها تحديد اختصاصات هذا المجلس بثلاثة أمور هي الأمن العام والتموين والصحة ، أي أنه وزارة مكونة من ثلاث وزارات هي وزارة الداخلية ووزارة التموين ووزارة الصحة كما نقول بمصطلحات اليوم .

أما الجبرتي فقد ذكر أن عدد الوزراء كان عشرة لا تسعة وأن بونابرت أمر باستدعاء المشايخ والوجاقلية عند نائبة (قائمقام صاري عسكر أي نائب القائد العام) : « فلما استقر بهم الجلوس وخاطبوهم وتشاوروا معهم في انتخاب عشرة من المشايخ للديوان وفصل الحكومات ، فوقع الاتفاق على الشيخ عبد الله الشرقاوي والشيخ خليل البكري والشيخ مصطفى الصاوي ، والشيخ سليمان الفيومي ، والشيخ محمد المهدي ، والشيخ موسى السرسي ، والشيخ مصطفى الدمنهوري ، والشيخ أحمد العريشي ، والشيخ يوسف الشبرحيتي ، والشيخ محمد الدواخلي » وقد فسر عبد الرحمن الرافعي الاختلاف بين الجبرتي ومرسوم بونابرت في أسماء ثلاثة من أعضاء « الديوان » هم عمر مكرم والسادات ومحمد الأمير الواردين في مرسوم بونابرت بأن

المشايخ قد انتخبوهم إما على غير علم منهم كما في حالة السيد عمر مكرم الذي كان قد غادر القاهرة في طريقه الى سوريا أو كان يعد العدة لذلك ، وإما بغير موافقتهم كما في حالة الشيخ السادات والشيخ الأمير اللذين يرجح الرافعي أنهم « لم يقبلوا العضوية أما لرفضهم الاشتراك في مهزلة الحكم مع الفرنسيين أو لأي سبب آخر » فحل محلهم الدمنهوري والشبراخيتي والدواخلي . أما المهدي فقد كان سكرتيراً معيناً في الديوان ، عينه الأعضاء بحسب المرسوم « من غير الأعضاء » ولكن نظراً لسطوته العظيمة في الديوان وفي الحياة العامة طوال حكم الفرنسيين ، فقد أصبح « سكرتير عام مجلس الوزراء » كما نسميه اليوم هو رئيس الوزراء الفعلي . لهذا كان طبيعياً أن يورد الجبرتي اسمه بين أسماء أعضاء الديوان . وأياً كان الأمر ، فهذا الاختلاف يشير الى وجود مرسوم بونابرتي ضائع يجب مرسوم ٢٥ يوليو سنة ١٧٩٨ ، فمن غير المعقول أن يباشر الدمنهوري والشبراخيتي والدواخلي في التشكيل الجديد سلطة الوزراء عرفياً وبغير سند قانوني .

أما الشيخ السادات فرغم عدم اشتراكه في الوزارة بحسب قائمة الجبرتي فقد عين رئيس لجنة الأموال المصادرة ، وعنه يقول الرافعي : « ولعله تورع عن قبول هذه العضوية لأنها لا تتناسب مع مقامه في البلاد ، على أنه كان مع ذلك موضع احترام نابليون ، اعتبر ذلك فيما أمر به من تعيينه على رأس لجنة عهد اليها فحص شكاوى الأمراء من مصادرة أموالهم ، وهذه اللجنة مؤلفة من الشيخ السادات والمسيو روستي قنصل النمسا والجنرال جونو . وقد زاره نابليون في بينه وكان يحترمه احتراماً عظيماً ، وذكر الجبرتي موقفه حيال الفرنسيين أنه لما قدمت الفرنساوية الى الديار المصرية لم يتعرضوا له في شيء وراعوا جانبه وأفرجوا عن تعلقاته وقبلوا شفاعته وتودد اليه كبيرهم وأعاظمهم » . ويضيف الرافعي أن بونابرت رغم ذلك لم يطمئن اليه يوماً وأنه اتهمه بزعامة ثورة القاهرة وأنه اضطهد اضطهاداً شديداً في عهد كليبر وفي عهد مينو .

ويلاحظ في تشكيل الديوان أنه خاص بمدينة القاهرة وحدها ، لأن بقية أقاليم مصر كانت تحكمها دواوين مماثلة تسمى دواوين الأقاليم ، وان كانت

اختصاصاتها غير مطابقة لاختصاصات ديوان القاهرة ، بما يجعلها أشبه شيء بمجالس المديريات لا بالحكومات المحلية ، ويكفي لتوضيح هذا الفرق أن مرسوم تشكيل ديوان القاهرة نص في مادته الأولى على أنه « تحكم مدينة القاهرة بديوان مؤلف من تسعة أعضاء » بينما نصت المادة الأولى من مرسوم تشكيل دواوين الأقاليم الصادر في ٢٧ يوليو سنة ١٧٩٨ على أنه « يتألف في كل مديرية من مديريات القطر المصري ديوان من سبعة أعضاء يسهرون على مصالح المديرية ويعرضون عليه (أي على بونابرت) كل الشكاوى التي تصل اليهم ويمنعون اعتداء القرى بعضها على بعض . وعليهم مراقبة الاشخاص السيئي السيرة ومعاقبتهم والاستعانة على ذلك بالقوات التي تحت أمرة القواد الفرنسيين ، وإرشاد الأهالي الى ما تقتضيه مصلحتهم » . فمرسوم إنشاء ديوان القاهرة يقول : « تحكم مدينة القاهرة » ومرسوم انشاء دواوين الأقاليم يقول : «يتألف في كل مديرية . . . ديوان » ، فديوان القاهرة لم يكن مجرد مجلس محافظة أو مجلس مدينة وإنما كان مجلس وزراء بالمعنى التام روعي في تحديد اختصاصاته تصريف شئون الداخلية والتموين والصحة .

ودراسة الجبرتي والوثائق الفرنسية تدل على أنه كان حكومة بالمعنى التام إذ كان يدخل في اختصاص هذا الحكم تعيين الموظفين وممارسة السلطة المدنية بوجه عام ، أما السلطة العسكرية فبقيت في يد الفرنسيين . وقد كان لهذه الحكومة المصرية ، فيما لا يتعارض مع مصالح الاستعمار الفرنسي ، كل السلطات الوزارية المنصوص عليها ، ومن أهمها تعيين الموظفين . فقد جاء في الجبرتي أن الديوان عين محمد المسلماني محافظاً للقاهرة (في وظيفة أغات مستحفظان أو باختصار : الاغا) وعين على أغا الشعراوي في وظيفة مدير الأمن العام (والي الشرطة) وعين حسن محرم في وظيفة « أمين احتساب » (مدير التموين) . ولم يكن المجلس الوزراء المصري مجرداً تماماً من الارادة المستقلة ، لأن الجبرتي يذكر أن الفرنسيين كانوا يعارضون في تعيين هؤلاء الثلاثة في هذه المراكز الحساسة بحجة أنهم من جنس المماليك . وقد تمسك مجلس الوزراء بهذه التعيينات لأن أصحابها من أبناء البيوتات القديمة فهم لا يتجاسرون على الظلم ، أي أنهم على « نبالة » حقيقية تجعلهم يترفعون عن

الظلم كما أنهم مرهوبو الجانب تخشى بأسهم السوقة والرعاع فهم إذن أنسب من يعينون لحفظ الأمن العام . وقد زكاهم أيضاً ثلاث من الفرنسيين ، هم ماجالون قنصل فرنسا العارف بالبلاد وفانتور كبير تراجمة بونابرت والتاجر بوديف . فنزل بونابرت على قرار مجلس الوزراء . وواضح أن اعتراض الفرنسيين الأول نبع من خشيتهم من تكون نواة من المقاومة المملوكية أو التخريب المملوكي في هذه المراكز الحساسة داخل جهاز الحكم . كذلك خول للديوان بموجب مرسوم ٢٨ يوليو سنة ١٧٩٨ سلطة تعيين أغا (رئيس) للإنكشارية في بولاق ورئيس للانكشارية في مصر القديمة يكونان تابعين لمحافظ القاهرة (أو أغا القاهرة) ، وتعيين أغا أو مدير لادارة الشرطة في النيل يعمل تحت رياسة الكونتراميرال بيريه .

ولكن بونابرت رغم هذا لم يترك أمر تعيين كبار الموظفين للوزارة المصرية بل احتفظ لنفسه بحق شغل الوظائف العليا دون استشارة الديوان ، فعين فرنسيين أو أجانب في وظائف (١) مدير إدارة الشئون المالية للحكومة ويسميه الجبرتي مدير الحدود أو مدير الروزنامة . (٢) مدير الجمارك . (٣) مدير البريد . (٤) وكيل محافظ القاهرة . (٥) حكمدار المنطقة أو قومندان القسم ، وكان منهم عشرة حكمداريين أو قومندانات لأن الفرنسيين قسموا القاهرة وبولاق ومصر القديمة الى عشرة أخطاط .

ويبدو أن بونابرت قد استراب في مجلس الوزراء المصري الذي أنشأه بنفسه ولما تمض على تشكيله أيام ، فأصدر في ٢٨ يوليو سنة ١٧٩٨ مرسوماً بتعيين الجنرال بوفوزان قوميسيرا لدى الديوان يحضر جلساته بانتظام ويرفع اليه التقارير عن مداولاته يومياً ، وهي وظيفة تشبه مراقب عام في مجلس الوزراء ، وحددت اختصاصاته بأن يكون حلقة الوصل بين الوزارة وبين بونابرت أو من يقوم مقامه أثناء عملياته العسكرية ويدخل في هذه الاختصاصات التجسس على أعضاء الوزارة ، ففي مرسوم ٣١ أغسطس سنة ١٧٩٨ الذي أحل به بونابرت تاليان محل بوفوزان في وظيفة قوميسير الديوان هذه ، جاء في تحديد اختصاصاته : « على الستوايان تاليان أن يحضر جميع جلسات الديوان وأن يسعى في معرفة أخلاق أعضائه ومبلغ الثقة التي يمكننا

SS

أن نوليهم إياها ، وعليه أن يبلغني كل يوم بالشكاوى التي ترفع الى الديوان والمسائل التي بحث فيها والطلبات التي يبديها » . فمهمة القوميسير إذن ـ الى جانب كونه عين بونابرت في مجلس الوزراء ـ كانت إطلاعه أول بأول على جدول أعمال المجلس ، وعلى قراراته واقتراحاته ، ويبدو أن بونابرت كان مهتماً بصفة خاصة بمتابعة الشكاوى والمطالب التي يرفعها المواطنون الى المجلس ليتعرف من خلالها أسباب السخط في البلاد من ناحية وليظهر في مظهر المنصف الأعظم على حساب الوزراء ، فيتقرب بذلك الى قلوب المصريين ، كما فعل كرومر نحو مائة عام من بعده حين تخطى الحكومة وفتح باب المعتمد البريطاني لفحص شكاوى الناس والتدخل لحل مشاكلهم ، وهي سلطة من الناحية الفقهية لا يملكها إلا الملوك ورؤساء الجمهوريات .

وكان مقر مجلس الوزراء بيت أحد المماليك بشارع للرويعي بالأزبكية ، بالقرب من وش البركة .

أما دواوين الأقاليم فهذا نص المرسوم الصادر بإنشائها في ٢٧ يوليو ١٨٩٨ :

« أولاً : يتألف في كل مديرية من مديريات القطر المصري ديوان من سبعة أعضاء يسهرون على مصالح المديرية ويعرضون عليه (على بونابرت) كل الشكاوى التي تصل اليهم ويمنعون اعتداء القرى بعضها على بعض ، وعليهم مراقبة الأشخاص السيئي السيرة ومعاقبتهم والاستعانة على ذلك بالقوات التي تحت أمرة القواد الفرنسيين ، وإرشاد الأهالي الى ما تقضيه مصلحتهم .

« ثانياً : يعين في كل مديرية أغا (رئيس) الانكشارية يتصل دائماً بالقومندان الفرنسي ، ويكون تحت أمرته قوة مسلحة من ستين رجلاً من الأهالي يحافظ بهم على النظام والأمن والسكينة .

وثالثاً : يعين في كل مديرية مباشر لجباية أموال الميري والضرائب وإيراد أملاك المماليك التي صارت ملكاً للجمهورية ويكون تحت رياسته العمال الذين يحتاجهم العمل .

« رابعاً : يعين بجانب المباشر وكيل فرنسي للمخابرة مع مدير المالية ومراقبة تنفيذ الأوامر التي يصدرها وتكون من اختصاص الادارة المالية » .

ويفهم من هذا الأمر أن اختصاصات دواوين الأقاليم أو مجالس المديريات هذه كانت (١) حفظ الأمن . (٢) جباية الأموال الاميرية والضرائب . (٣) حراسة الأموال المصادرة . ويلاحظ أن الفرنسيين كانوا يفعلون في الأقاليم عين ما فعلوه في القاهرة من حيث تنظيم أداة الحكم : أي يقيمون واجهة مصرية مع احتفاظهم بالسلطة الفعلية المستترة . ويتجلى هذا في تمسكهم مثلاً بتعيين مدير ضرائب مصري (المباشر) مع تعيين وكيل فرنسي له سلطة المراقبة والاتصال بوزير المالية الفرنسي في حكومة القاهرة ، بوسليج ، الذي عينه بونابرت مديراً للمالية أو للروزنامة بلغة الجبرتي ، ولم يكن في واقع الأمر الا وزيراً للمالية مقنعاً برتبة المدير . كذلك يتجلى هذا في تسمك الفرنسيين بتعيين حكمدار مصري في كل مديرية ، أي أغا يرأس الانكشارية ، مع النص على ضرورة اتصاله بالقومندان الفرنسي . كذلك يتجلى في إصرارهم على بناء واجهة مصرية في كل مديرية في هيئة مجلس المديرية أو ديوانها ليتحمل مسئولية حفظ الأمن والنظام مع النص على أن تكون القوة الضاربة التي تحفظ الأمن هي القوات الفرنسية ، بدلاً من الاكتفاء بالبوليس الوطني بهذه المهمة وتدعيمه لذلك .

وقد كان هذا تكراراً للأوضاع في القاهرة ، ففي القاهرة كان مجلس الوزراء المصري هو الواجهة ، أما السلطة المقنعة في داخله فكانت القوميسير أو المراقب الفرنسي الذي كان بمثابة ضابط اتصال بين الوزارة وبين بونابرت أو من يقوم مقامه . كذلك راعى الفرنسيون أن يكون محافظ القاهرة (أغاث مستحفظان) محمد المسلماني من تعيين الوزراء المصريين ، وأن يكون وكيل المحافظ (كتخدا مستحفظان) برتلمي الرومي ، من تعيينهم مباشرة . كما راعوا أن يكون حكمدار القاهرة (والي الشرطة) أغا الشعراوي ورؤساء الشرطة (أغوات الانكشارية) من تعيين الوزراء المصريين بينما قومندانات الاقسام أو الأخطاط العشرة في القاهرة وبولاق ومصر القديمة من الفرنسيين ، وأن يكون رئيس البوليس النهري مصرياً تابعاً للاميرال بيريه .

ولكن بالرغم من أن الحكم المصري كان مجرد واجهة للحكم الفرنسي ، إلا أننا لا نستطيع أن نتجاهل ثلاث نتائج خطيرة لهذا الوضع الجديد الذي جاءت به الحملة الفرنسية : أولاها أن المصريين قبل مجيء بونابرت لم يكن لهم مكان في نظام الحكم لا في الحقيقة ولا في الظل ، وكانوا يعيشون في عهد الأتراك والمماليك في عزلة مطلقة عن سلطات الدولة من حيث هي كائن سياسي ، أي أن الشعب المصري كله بكافة طبقاته كان معزولاً عزلاً سياسياً أيام الأتراك والمماليك ، وقد كان الاعتراف « الشكلي » أو « القانوني » أو « الدستوري » لا بمجرد حقهم في المشاركة في حكم البلاد ، بل بأنهم وحدهم أصحاب الحق في هذا الحكم ، ولا حق لسواهم ، مع عزل من عزلوهم سياسياً قروناً طوالاً ، كان هذا بمثابة ثورة كبرى في نظام الحكم بمصر ، تولدت عنها فيما بعد مختلف تيارات الكفاح الوطني والدستوري لمباشرة هذه السلطة النظرية الشكلية من مجرد حق قانوني الى واقع فعلي ، أما النتيجة الثانية لهذا الوضع الجديد فهي أن الحكومة المصرية بمختلف أجهزتها في القاهرة والأقاليم كانت بمثابة تدريب أولي للمصريين على تقلد السلطة ومسئولياتها فكانت الخطوات الأولى نحو حكم مصري مائة في المائة قادر على الاضطلاع بمسئوليات الحكم وتفهم مشاكله ، ولا شك أن هذه الخطوات الأولى التي تم فيها هذا التدريب باحتكاك العقلية المصرية بالعقلية الفرنسية وباطلاع المصريين على فلسفة الحكم الفرنسي وعلى أجهزة الادارة الفرنسية وأساليبها كان أنفع لهم من أي تدريب كان يمكن أن يتلقوه من فلسفة الحكم التركي أو المملوكي ومن الادارة التركية أو المملوكية ، فقد كانت فرنسا يومئذٍ في مقدمة دول العالم في الفلسفة السياسية والاجتماعية والقانونية ومن أكثرها عصرية في أساليب الادارة والتنظيم ومن أرسخها قدماً في العلوم والفنون والآداب والتكنولوجيا على حين كانت الامبراطورية العثمانية ومماليكها تعيش في عزلة العصور الوسطى وجهالتها وقيمها الاقطاعية التي كان لا يمكن أن تؤسس عليها دولة حديثة . أما النتيجة الثالثة فهي أن الحكم المصري استطاع أن يستخلص للمصريين الكثير من مصالحهم الضائعة وأن يحل لهم الكثير من مشكلاتهم المعلقة في الدوائر التي كانت لا

تتعارض أو لا تتداخل مع مصالح الفرنسيين ، ولم يكن للفرنسيين مصلحة خاصة في تعطيلها أو إبقائها بغير حل ، ولا سيما حيثما كانت مصالح المصريين تحل على حساب الترك والمماليك . ولا شك أن استئثار الترك والمماليك بالحكم قروناً وحيلولتهم دون تسلل المصريين الى الطبقة الارستقراطية والطبقات العليا عامة قد جعل من قادتهم وزعمائهم وأعيانهم طبقة ألصق بالطبقات الشعبية وأقدر على تفهم مصالحها ومشكلاتها من طبقة الحكام الأتراك أو الحكام المماليك . فاضطلاع المصريين بهذا الحكم الصوري فيما يمس القرارات والاجراءات العليا ولكن الفعلي فيما يمس القرارات والاجراءات الثانوية والجزئية كان خطوة الى الأمام ولو في حدود ضيقة نحو انتفاع الطبقات الشعبية بأجهزة الدولة ونحو مشاركتهم في تكوين هذه الأجهزة ومراقبتها ، وهي خطوة ما كان يمكن أن تتم في ظل الامبراطورية العثمانية أو تحت الاقطاعية المملوكية وما كان يمكن أن تحقق الا بتقليص سلطانهم وتجديد بناء الدولة على أساس الغاء الاقطاع وأمرائه وتدعيم الفكرة القومية . وقد كانت من أهم ثمرات هذه الخطوة الأولى ظهور بدايات ثلاث طبقات من أهم طبقات المجتمع المصري التي لعبت دوراً خطيراً في الكفاح الوطني والكفاح الدستوري وهي الارستقراطية المصرية والبورجوازية المصرية والبيروقراطية المصرية .

والدليل على أن مجلس الوزراء المصري لم يكن مجرد جهاز لقضاء مصالح الفرنسيين وأنه كان يقوم أيضاً بقضاء مصالح المصريين ، ما ذكره الجبرتي عن سكرتيره العام ، وهو الشيخ محمد المهدي كان واسع النفوذ داخل الديوان وخارجه ، وأن الفرنسيين « أحبوه وأكرموه وقبلوا شفاعته ووثقوا بقوله فكان هو المشار اليه في دولتهم مدة إقامتهم بمصر وعلى يده تقضى عندهم حوائج الناس وقضاياهم ، وكانت أوامره نافذة عند ولاة أعمالهم حتى لقب عندهم وعند الناس بكاتم السر ، ولما رتبوا الديوان كان هو المشار اليه فيه والموظفون في الديوان من دونه وإذا ركب حفوا به ومشوا حوله وبين يديه وفي أيديهم العصى يوسعون له الطريق » وهذا الوصف يجعل من حقنا أن نستنتج أن محمد المهدي كان في حقيقة الأمر أول رئيس وزراء مصري رغم أن لقبه

الرسمي الأول كان سكرتير عام مجلس الوزراء . ومنصب « رئيس الوزراء » كما هو معروف في تاريخ الدساتير حتى في البلاد المتقدمة دستورياً لم يكن أول الأمر منصباً منصوصاً عليه ، ففي انجلترا وفرنسا ذاتهما لم يكن لمجلس الوزراء رئيس حتى نهاية القرن السابع عشر ، ومنذ أوائل القرن الثامن عشر ظهر لقب « الوزير الأول » Prime Minister أو Premier Ministre لأقرب الوزراء الى التاج، وأصبح هذا الوزير الأول هو حلقةالوصل بين العرش ومجلس الوزراء، نتيجة لانقطاع الملك عن حضور جلسات مجلس الوزراء، كما حدث منذ عهد جورج الأول ملك انجلترا ، وهو أول من تولى عرش انجلترا من أسرة هانوفر الألمانية، وكان يجهل اللغة الانجليزية، فتخلى عن حق الملك في حضور جلسات مجلس الوزراء فأفضى. ذلك الى ظهور تقليدين دستوريين خطيرين هما سقوط حق الملك في حضور جلسات مجلس الوزراء وظهور وزير أول يكون همزة الوصل بين العرش والوزراء . وكلام الجبرتي عن سلطان محمد المهدي يدل على أن رئيس الوزراء المصري كان نافذ الكلمة ليس بين المصريين فحسب ولكن بين الفرنسيين كذلك ، وأن مصالح المصريين كانت تقضى ومشاكلهم تحل على يده ، حتى ما كان الفرنسيون طرفاً فيها . ولكن من الاسراف أن نتصور أن هذه السلطات الواسعة تجاوزت القرارات والاجراءات التي لا تمس مصالح الفرنسيين الاساسية . فهي إذن مباشرة لسلطة الحكم المصري داخل إطار الحكم الفرنسي .

وعندما أعاد الفرنسيون تشكيل مجلس الوزراء أو الديوان على أسس أخرى في ديسمبر ١٧٩٨ اختير محمد المهدي عضواً في الديوان فاكتملت له هذه الصفة الدستورية ، صفة « الوزير الأول » .

وقد أثار عبد الرحمن الرافعي في « تاريخ الحركة القومية (الجزء الأول) مسألة من أخطر المسائل في تنظيم الدولة الحديثة ، وهي مدى ولاية ديوان القاهرة ، وأوضح أن المرسوم البونابرتي بإنشاء الديوان يدل على أنه كان مجرد « حكومة للقاهرة » لا حكومة مصرية بالمعنى التام تمتد ولايتها على كل أرجاء مصر . وهذا صحيح من جهة الأعباء المدنية لمجلس الوزراء ، أو في حدود

اختصاصات وزارات الداخلية والتموين والصحة . ولكنه يغفل أن مرسوم إنشاء دواوين الأقاليم قد جعل المباشرين (مديري الضرائب والأموال المقررة والحراسة على الأموال المصادرة) في جميع مديريات مصر مسئولين من خلال وكلائهم الفرنسيين أمام وزير المالية بالقاهرة الذي كان يسمى رسمياً مدير المالية ويسمى في الجبرتي الروزنامجي ، وهو مسيو بوسليج ، بل ان هذا المرسوم نفسه إذ ينص على أنه من عمل هؤلاء الوكلاء « مراقبة تنفيذ الأوامر التي يصدرها » في حدود اختصاصاته المالية ، إنما يوضح أن الأوامر المتصلة بالمالية العامة كانت تنبع من وزارة المالية في القاهرة وتصب في كل مديريات مصر . فوزارة المالية إذن كانت على مستوى الدولة كلها وليست قاصرة على القاهرة وحدها . كذلك يغفل تحليل الرافعي أن مدير البريد الفرنسي (أغا الرسالة في الجبرتي) ومدير الجمارك (أمين البحرين) ، كان عملهما على مستوى الدولة كلها فإدارة البريد هذه ، وهي نواة وزارة المواصلات نظمت مكاتب للبريد في القاهرة والاسكندرية ورشيد ودمياط والرحمانية والمنصورة ومنوف والمحلة الكبرى . أما إدارة الجمارك فواضح من اسمها ذاته أن ولايتها كانت تشمل موانىء البحر المتوسط والبحر الأحمر . وإذا كان الفرنسيون قد احتفظوا بهذه الوزارات الثلاث : المالية والمواصلات والجمارك في أيدي وزراء فرنسيين لاعتبارهم إياها لازمة للمجهود الحربي فهذا لا يغير من الأمر شيئاً وهو أن هذه الأجهزة كانت ذات ولاية على البلاد كلها ، وأن التنظيم هو التنظيم بغض النظر عن أشخاص الوزراء ، إن كانوا من الأجانب أم المصريين . وفي كل كلام عن ظهور الدولة الحديثة في مصر القائمة على الحكم المركزي من العاصمة ، لا يصح طرح هذه التجارب الأولى في إقامة حكومة مركزية تحكم البلاد من العاصمة وتمتد ولايتها على كل أرجاء البلاد .

ثم إنه لا ينبغي أن ننسى أن الانتقال فجأة وفي كل شيء من الحكم المملوكي القائم على اللامركزية المطلقة أو ما نسميه اليوم الحكم المحلي الى نظام الدولة الحديثة القائم على المركزية المطلقة أو على الأقل المركزية في كل ما يتصل بالشئون العامة التي تمس جميع المواطنين ، لم يكن بالأمر الهين ،

وأدركنا خطورة هذا التحول الجسيم في نظام الحكم في مصر . بـل إن أجهزة الأمن العام المتبلورة في اختصاصات حكومة القاهرة ومجالس الأقاليم كانت في حقيقتها ، رغم واجهاتها المصرية اللامركزية الظاهرة ، أجهزة مركزيـة بالمعنى الصحيـح ، لأن كل خيـوطها الأخيـرة كانت تتجمـع في نهاية الأمـر في أيدي السلطات الفـرنسية ، سـواء من خلال قـومندانـات الاخطاط أو الأقسـام في القاهرة أو من خلال تبعية البـوليس النهري للقيـادات الفرنسيـة أو من خلال النص على استعانة مجالس المديريات بالقوات الفرنسية الموزعة في البلاد لاقرار الأمن في الأقاليم . فالأمن العام نفسه كان ، من حيث هو عمليات جزئية لا تمس أمن الدولة أو الاخـلال بالنـظام العام ، كـان لا مركـزياً يتـولاه أغوات الانكشارية المصريين ، ومن تحت أمرتهم من قوات مسلحـة من « الأهالي » ، أما من حيث هو عمليات موسعة عسكرية أو شبه عسكرية فقد كان عمليـات تتجمع خيوطها دائماً عند القواد الفرنسيين ، وبالتالي في مكتب القائد العام ، (صارى عسكر) ، بـونابـرت أو ممثله . والمرسـوم البونـابرتي بـإنشاء دواوين الأقاليم يشتمل أيضاً على نص ذي قيمة تاريخيـة كبرى ، وهـو تشكيل قـوات انكشارية صغيـرة مسلحة من الـوطنيين ، بعـد أن كانت الانكشـارية قـوامها لقـرون وقرون خلت من الجنـود الأجنبية المـرتزقـة التي لا يسمح فيهـا بمكان للمصريين . وقـد كانت هـذه هي النواة التي تكـون منها البـوليس المصري . وهـذا هو المعنى الحقيقي للمـادة الثانيـة من المرسـوم البونـابرتي بتعيـين رئيس الانكشارية في كل مديرية « ويكون تحت أمرته قوة مسلحة من ستين رجلاً من الأهـالي ويحافظ بهم عـلى النظام والأمن والسكينـة » . وهذه أول مـرة يسمح للمصريين فيها بحمل السلاح وبالتجمع المسلح في هيئة قوات أو فصائل .

ولم يكن تسليح المصريين أمراً ارتجله الفرنسيون بـل كان وفقـاً لسياسـة محـددة تتمشى مع نـظرتهم العامـة القائمـة على تحـطيم كل تجمـع أجنبي غير فرنسي في البلاد ، وعلى استعداء المصريين على المماليك وعلى كـافة العنـاصر الأجنبية ذات الحقوق التقليدية من غير الأوروبيين ببعث روح القومية المصرية في المصريين . وبالتالي كان طبيعياً أن يلجأ الفرنسيون الى المصريين لملء هـذا الفراغ في قوات الأمن المسلحـة خشية الاعتمـاد على فصـائل من الانكشـارية

المملوكية ـ التركية قد تطعنهم من الوراء أو تنقض عليهم في أية لحظة مواتية .

وقد أوضح تاليران وزير خارجية فرنسا وجهة نظر الجمهورية الفرنسية في أمر تسليح المصريين في تقريره الى حكومة الديركتوار المؤرخ ١٤ فبراير سنة ١٧٩٨ في مشروع الحملة على مصر حيث قال في تقدير قوى المقاومة للغزو الفرنسي كما جاء في الرافعي : « إن أهالي مصر قاطبة يكرهون حكامهم المماليك الذين يسومونهم الظلم والاضطهاد ، وهم عزل لا سلاح معهم ، وإذا أعطاهم المماليك سلاحاً بحجة الدفاع عن البلاد من الغارة الأجنبية فإنهم لا شك سيحاربون به طائفة المماليك أنفسهم ، فليس ثمت خوف من مقاومة أو وثبة من الأهالي » . ولا شك أن تاليران بنى تقديره هذا على تقارير جواسيس فرنسا وممثليها وتجارها في مصر . وهو تقدير خاطىء لأنه بنى نتائج خاطئة على مقدمات صحيحة . فكره المصريين المماليك حقيقة مقررة ، ولكن الذي أغفله تاليران هو أن رفض المصريين للمماليك لم يكن يستتبع قبولهم للفرنسيين ، بل لقد أثبتت الحوادث بثورة القاهرة وغيرها أن المصريين كانوا يمقتون الحكم الأجنبي من أي نوع كان ، مملوكياً كان أو تركياً أو فرنسياً ، كما أثبتت المقاومة الشعبية المصرية استهانة الفرنسيين بقدرة المصريين على مقاومة الحكم الأجنبي من أي نوع كان كلما وجدوا ثغرة يمكن أن ينفذوا منها الى الكفاح الوطني ، وأثبتت سوء فهمهم لنضج المصريين السياسي وسوء تقديرهم لسلامة استجاباتهم الوطنية ، فكانوا أول من اكتووا بنار الشعلة الوطنية التي عملوا بأنفسهم على إذكائها كما بين عبد الرحمن الرافعي في كتابه .

٢ ـ الدستور الأول والبرلمان الأول

كما أنشأ بونابرت مجلس الوزراء الأول في مصر أنشأ أيضاً البرلمان الأول في مصر . وربما كانت هذه الخطوة الثانية أخطر أثراً وأبلغ دلالة من الخطوة الأولى . فإقامة الغزاة والمستعمرين سلطة تنفيذية محلية لتكون واجهة مقبولة تتحمل مسئوليات الحكم أمام المواطنين ، وتكون في حقيقة الأمر أداة يحركها الاستعمار لتحقيق أغراضه الكبرى ، شيء مألوف في تاريخ الغزو والاستعمار ، ومن هذه الناحية نستطيع أن نجمل الثورة البونابرتية في نظام الحكم في النقط التالية : (١) أنه خلق سلطة تنفيذية فعالة منظمة على أحدث الطرق العصرية الزمنية التي عرفتها أوروبا وذلك في الحدود التي مكنته منها ظروف البلاد وخدمت مصالح الاستعمار الفرنسي أو لم تتعارض معها ، لتحل محل السلطة التنفيذية التركية ـ المملوكية الضعيفة المفككة المتطاحنة الشرهة اللاهية بمصالحها تماماً عن أي واجبات نحو الشعب الذي تحكمه . (٢) أنه ساعد على ظهور كيان الدولة في مصر حين سار بنظام الحكم خطوات واضحة نحو اقامة حكومة مركزية مع المحافظة على الحكم المحلي في الحدود التي لا تتعارض مع الوظائف الأساسية للحكومة المركزية ، وأحل هذا النظام محل الحكومات المملوكية الصغيرة المتعددة المتمتعة باستقلال حقيقي بعضها عن البعض الآخر داخل إطار من السيادة التركية « الصورية » . (٣) انه نقل أداة الحكم الى يد المصريين بدلاً من المماليك والأتراك وحاول تصفية أية جيوب للسلطة غير فرنسية أو مصرية مستنداً الى بعث القومية المصرية في محاربة منافسيه من المستعمرين . (٤) أنه أقام فلسفة الحكم الجديد على أساس تصفية الاقطاع التركي ـ المملوكي وبذلك مهد لظهور أرستقراطية مصرية وبورجوازية مصرية وبيروقراطية مصرية .

أما الخطوة التي اتخذها بونابرت نحو إنشاء سلطة تشريعية في مصر فقد

SS

كانت فكرة ثورية أوروبية بغير جـذور واضحة أو تقـاليد معـروفة في مصـر ، فكرة من وحي الثورة الفرنسية ذاتها التي.كان بـونابـرت نفسه أداة من أدواتها حتى هذه المرحلة من تاريخها ، فكرة مستوردة ما كان يمكن أن تنبت في مصر بهذه السرعة وتتخذ هذه القوالب والاتجاهات الـواضحة لـولا انهيار الحـواجز التركية المملوكية التي كانت تعزل مصر عن تيارات الفكر وصراعات الطبقات في العـالم الخارجي ولـولا احتكاك المصـريين بـالعقليـة الأوروبيـة وبـالثقـافـة الأوروبيـة وبالتـاريخ الأوروبي بصـورة من الصور . أمـا مجرد قيـام حكـومـة مركزية قوية أو سلطة تنفيذية قوية فقد عـرفته مصـر في كل عصـور مجدهـا ، فبونابـرت إذن لم يأت بجـديد في هـذا المضمار ، وإنمـا كل مـا فعله أن جدد شباب « الدولة » أو « أدوات الحكم » ليخدم مصالح الاستعمار الفرنسي .

أمـا الجـديـد الـذي أتى بـه فهـو وضعـه البـذور الأولى للحكم النيـابي والتمهيد لظهور الديمقراطية البورجوازية في مصر ، وذلك بإنشـاء أول برلمـان مصـري عرف في أيـامه بـاسم « الديـوان العـام » . وقـد بلور عبـد الـرحمن الرافعي هذه التجربة الخطيرة بقوله :

« أراد نابليون أن يستنير بآراء أعيان العاصمة والأقاليم في المسـائل التي تفرعت عن النظام الجديد ، ففي ٤ سبتمبر سنة ١٧٩٨ دعاهم الى الاجتماع في جمعية عامة تمثل أعيـان البلاد ليستشيـرها في النـظام النهائي للدواوين التي أسسها وفي إدارة الحكومة ووضع نظامها الإداري والمـالي والقضائي ، وحـدد لانعقاد هذه الجمعية بالقاهرة يوم أول أكتوبر ثم عدل الميعـاد الى ٥ أكتوبـر ، وسميت هذه الجمعية : الديوان العام ، تمييزاً لها عن ديوان القاهرة[1] » .

ومن الناحية الشكلية والقانونية والسياسية هناك وثيقتان تكمل كل منهما الأخرى يمكن اعتبارهما أول مشروع دستور عرفته مصر في تاريخها الحـديث ، أما الوثيقـة الأولى فهي مرسـوم بونـابرت الصـادر بتعيين العـالم مونـج والعالم برتوليـه وهما من أعضـاء المجمع العلمي ، في وظيفـة قومسيـرين في الديـوان العام لحضور الجلسات وعرض مشروعات الحكومة على الأعضاء وهذه الوثيقة

(١) الرافعي : تاريخ الحركة القومية ١ / ١٠١ .

تعرف « بفرمان الشروط » وأما الوثيقة الثانية فهي خطبة افتتاح الديوان العام التي قرئت على الأعضاء في أول اجتماع لهذا المجلس النيابي وهي أشبه شيء بخطبة العرش في العرف الدستوري وهذا نص مرسوم بونابرت بتعيين مونج وبرتييه قوميسيرين في الديوان العام :

« إن الغرض من عقد الديوان العام هو تعويد الأعيان المصريين نظم المجالس الشورية والحكم ، فقولوا لهم أني دعوتهم لاستشارتهم وتلقي آرائهم فيما يعود على الشعب بالسعادة والرفاهية . وما يفكرون في عمله إذا كان لهم حق الفتح الذي حزناه في ميدان القتال » .

« اطلبوا من الديوان أن يبدي رأيه في المسائل الآتية :

أولاً : ما هو أصلح نظام لتأليف مجالس الديوان في المديريات وما هو المرتب الذي يجب تحديده للأعضاء .

ثانياً : ما هو النظام الذي يجب وضعه للقضاء المدني والجنائي .

ثالثاً : ما هو التشريع الذي يكفل ضبط المواريث ومحو أنواع الشكاوى والاجحاف الموجودة في النظام الحالي .

رابعاً : ما هي الاصلاحات والاقتراحات التي يراها الديوان لاثبات ملكية العقارات وفرض الضرائب .

« ويجب أن تفهموا الأعضاء بأننا لا نقصد إلا توفير السعادة والرفاهية للبلاد التي تشكو من سوء نظام الضرائب الحالي ، كما تشكو من طريقة تحصيلها ، وعليكم أن تضعوا للديوان نظامه الداخلي كما يأتي : أن ينتخب الأعضاء رئيساً له ، ونائب رئيس ، وسكرتيرين مترجمين اثنين ، وثلاثة مراقبين ، وأن يكون ذلك بطريقة الاقتراع وبكل مظاهر الانتخاب ، وعليكم أن تتبعوا المناقشات وتدونوا أسماء الأعضاء الذين يمتازون عن زملائهم في الديوان سواء بنفوذهم أو بكفايتهم » .

هذا المرسوم يحدد بجلاء اختصاصات هذا البرلمان الأول أو « شروط » تأسيسه كما كانوا يسمونها يومئذٍ . وأوضح منه أن هذا البرلمان كان أشبه شيء بجمعية تأسيسية ذات طابع تشريعي وفي هذا المرسوم نقل بونابرت ، شكلياً

على الأقل ، سلطة التشريع ووضع نظام الحكم من السلطة التنفيذية الى السلطة التشريعية .

كان « فرمان الشروط » بمثابة أول دستور أو ميثاق (شرطة) عرفته البلاد . ورغم أن هذه الشرطة ، أو هذا الدستور ، كان تصريحاً من جانب واحد ، هو جانب بونابرت ، إلا أنه تضمن فكرة قيام وثيقة مكتوبة تحدد « نظام الحكم » بين الحاكم والمحكوم لأول مرة في بلاد لم تعرف إلا الحكم الشخصي طوال قرون الترك والمماليك . ولم يكن هذا الميثاق « عقداً اجتماعياً » بالمعنى المألوف في الفلسفة الروسوية ، ولكنه كان عقداً من نوع ما ، عقداً قانونياً فيه لون من الارتباط من جانب الحاكم بمبادىء الحكم وأصوله أياً كانت هذه المبادىء والأصول ليكتسب حكمه الشرعية اللازمة ، وهي بغير شك خطوة متقدمة على فلسفة شرعية القوة المجردة ، أو فلسفة « القوة حق » التي لم تعرف مصر غيرها طوال العصر التركي - المملوكي . وقد ذكر الجبرتي باختصار موضوع هذا المرسوم فقال عن أول اجتماع للديوان العام : « ولما تكامل الجمع شرع القاضي ملطى في قراءة المنشور ، وتعداد ما به من الشروط مسطور ، وذكر من ذلك أشياء منها أمر المحاكم والقضايا الشرعية وحجج العقارات وأمر المواريث وتناقشوا في ذلك حصة من الزمن . وكتب هذه الأربعة أشياء أرباب ديوان الخاصة يدبرون رأيهم في ذلك وينظرون المناسب والأحسن وما فيه الراحة لهم وللرعية ثم يعرضون ما دبروه يوم الخميس » . وواضح من كل هذا أن الديوان أنشىء ليكون مجلس شورى ، أو مجلساً استشارياً لبونابرت خاضعاً طبعاً للسلطة التنفيذية العليا ممثلة في بونابرت ووظيفته ان لم يكن سن القوانين ، فعلى الأقل دراستها ومناقشتها في حدود الاطار العام وهو « توفير السعادة والرفاهية للبلاد التي تشكو من سوء نظام الضرائب الحالي كما تشكو من طريقة تحصيلها » . وقد كان اشراك نواب المصريين في مناقشة السياسة الضريبية (بعد أن كانت هذه السياسة من اختصاص الولاة الأتراك والحكام والمماليك وحدهم) على الأقل من الناحية النظرية ثورة حقيقية في فلسفة الحكم . وإذا كان الفرنسيون قد تنكروا لها عملياً فهذا لا يغير من الواقع شيئاً وهو أن مبدأ جديداً في أصول

الحكم ، وهو اشراك نواب الشعب في سن القوانين ومناقشة السياسة الضريبية ، قد دخل في لغة الحكم المصري ، ولم يبق إلا أن يؤتي تدريب المصريين على حكم الشورى ثماره ، وهذه قصة الكفاح الدستوري في تاريخ مصر الحديث .

وقد كان موعد انعقاد أول برلمان مصري في يوم السبت ٦ أكتوبر سنة ١٧٩٨ بمقر الديوان العام بدار محكمة القضايا ببيت مرزوق بك بحارة عابدين ، ولكن الاجتماع لم يتم في هذا المكان ، وإنما تم في دار ديوان القاهرة وهو بيت قائد أغا بالأزبكية ، وحضره مونج وبرتوليه مندوبين عن بونابرت لافتتاح الديوان ولعرض مشروعات الحكومة .

وفي الجلسة الأولى تلا القاضي ملطى رئيس محكمة القضايا « فرمان الشروط » وعهد مونج كبير المندوبين الى الترجمان بقراءة خطبة الافتتاح من ترجمتها العربية على الأعضاء .

ويلاحظ أن تلاوة « فرمان الشروط » في أول جلسة عقدها البرلمان المصري كان بمثابة « إعلان » لدستور البلاد وفيه معنى ارتباط الحاكم أمام نواب الشعب بأصول الحكم أو فيه معنى « الميثاق » . أما خطبة الافتتاح ، أو خطبة العرش فهي كما بين الرافعي تشيد بأمجاد مصر الغابرة ، وتؤكد فكرة القومية المصرية التي رأينا أن الفرنسيين ركزوا على إيقاظها في نفوس المصريين ليؤلبوهم على الامبراطورية التركية وليسلخوا مصر من الجامعة الاسلامية التي كان مركزها استانبول . وفي خطبة العرش أعلن مونج نيابة عن بونابرت « سياسة الحكومة » وهي تدور حول فكرة انعاش اقتصاد البلاد بإنعاش مصر كمركز تجاري وحول فكرة رفع الظلم عن الضعفاء . ولكن الرافعي لم يلاحظ ما انطوى عليه خطاب الافتتاح من لهجة جافة لا تخلو من الوعيد الخفي ، فهو إذ يقول بعد بيان حسن نوايا الفرنسيين نحو مصر « فالمناسب من أهلها ترك الشغب وإخلاص المودة » ، إنما يوحي هذا القول بأن هناك إشارة الى حركات مقاومة فعلية للحكم الفرنسي قام بها المصريون قبل إعلان هذا الخطاب ، كما أن فيه تحميلاً ضمنياً للنواب للمسئولية عن حفظ الأمن

السياسي في البلاد . والخطاب يؤكد الصفة الاستشارية البحت للديوان العام بما جعله بمثابة غرفة مشورة لبونابرت . والجديد في هذا الخطاب هو حملته على الحكم التركي ، بعد أن كان بونابرت في بياناته الأولى يجاهر بعداء المماليك وحدهم ويصرح بأنه يعمل في حدود الصداقة التركية الفرنسية ، وهو النتيجة الطبيعية لاعلان تركيا الحرب على بونابرت بالتحالف مع انجلترا وروسيا .

أما تكوين الديوان العام فقد كان في صورته التأسيسية الأولى مؤلفاً من ١٨٠ عضواً وقد روعي في اختيار هؤلاء المندوبين أن يكونوا من :

« الأشخاص الذين لهم نفوذ بين الأهالي ومن الذين امتازوا بمركزهم العلمي وكفايتهم وطريقة استقبالهم للفرنسيين » بحسب ما جاء في مراسلات نابليون . أما طريقة اختياره هذه للمندوبين فليس لدينا بيان بها ان كانت مجرد تعيينات فرنسية أم أن عنصر الانتخاب المحلي قد دخل فيها ولو في حدود البيعة .

ولكن من المبادىء الهامة التي دخلت البلاد فيما يبدو لأول مرة ، على الأقل في العصور الحديثة ، مبدأ التصويت السري داخل الديوان العام نفسه فقد ذكر الجبرتي وصفاً لأول انتخاب أجري فيه لاختيار رئيس الديوان ، قال :

« قال الترجمان : نريد منكم يا مشايخ أن تختاروا شخصاً منكم يكون كبيراً ورئيساً عليكم ممتثلين أمره وإشارته ، فقال بعض الحاضرين : « الشيخ الشرقاوي » فقالوا نونو وإنما ذلك يكون بالقرعة فعملوا قرعة بأوراق فطلع الأكثر على الشيخ الشرقاوي ، فقال حينئذٍ يكون الشيخ عبد الله الشرقاوي هو الرئيس . فلما تم هذا الأمر حتى زالت الشمس فأذنوا لهم في الذهاب » .

وهذه الرواية التي تبدو مجرد نادرة طريفة تنطوي على مبدأ ديمقراطي بالغ الأهمية وهو سرية التصويت .

وقد ألف بونابرت لجنة برئاسته وعضوية سوسي مدير مهمات الجيش وبوسليج مدير الشئون المالية والمعلم جرجس الجوهري كبير المباشرين الذي

كان كبير المباشرين في عهد المماليك ، وكانت هذه اللجنة تجتمع يومياً وتنظر فيما يتداول فيه الديوان العام وتتخذ فيه القرارات المناسبة .

فلننظر الآن كيف مارس الديوان العام اختصاصاته كجمعية تأسيسية قيل لها أن وظيفتك هي اقتراح نظام الحكم في المديريات واقتراح نظام القضاء المدني والجنائي واقتراح قوانين المواريث وقوانين الملكية والضرائب .

جاء في دي لاجونكيير أن الديوان العام رأى أن يكون في كل مديرية مجلسان أو ثلاثة أو أربعة « دواوين » موزعة على البنادر الهامة ، ويوفد كل منها ثلاثة مندوبين لتمثيله في الديوان العام بالقاهرة ، أما الثغور الهامة وهي الاسكندرية ودمياط ورشيد فيؤلف ديوان كل منها من ١٢ عضواً الى ١٥ عضواً . ومعنى هذه التوصيات بالغ الخطورة ، وهو أن أول جمعية تأسيسية عقدت في مصر أوصت أولاً بنظام متقدم في الحكم المحلي بين مجلسين وأربعة مجالس في كل مديرية ، مما كان سينقل الفكرة النيابية الى أعماق البلاد وبثها في كل أرجائها ، وثانياً بأن يكون الديوان العام أو برلمان القاهرة مكوناً من أعضاء يتراوح عددهم بين ١٨٠ عضواً (إن كان لكل مديرية ثلاثة دواوين) و٢٣٧ عضواً « إن كان لكل مديرية أربعة دواوين » (على أساس ١٦ مديرية في القطر) عدا ممثلي القاهرة في الحالين وقد كانوا أصلاً ٢٧ عضواً .

ولا شك أن بونابرت حين عرض عليه مشروع نظام الحكم هذا رأى ما فيه من خطر عليه ، لأن معناه قيام مجلس نيابي دائم في القاهرة كثير الأعضاء يمكنه لكثرة أعضائه أن يكون شوكة في جنب الحكم الفرنسي ، ولأن معناه تكوين قيادة مصرية منظمة في داخلية البلاد مبثوثة في كل البنادر الهامة يمكن لها أن تقود الشعب في معركته ضد الاستعمار وفي كفاحه من أجل مزيد من الديمقراطية . فالتعديلات التي أدخلها بونابرت على مشروع نظام الحكم المقترح تدل على تخوفه من ظهور هذه الآلة البرلمانية بأجهزتها الديمقراطية الكثيرة في البلاد فقد قرر بونابرت بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٧٩٨ أن يكون الديوان العام أو برلمان القاهرة مكوناً من ٢٥ عضواً فقط ، لا شك لتسهل السيطرة عليه بسبب صغر حجمه ، كما قرر أن يكون من هؤلاء ٩ أعضاء

يمثلون القاهرة وعضو واحد فقط عن كل مديرية من مديريات القطر وعددها ١٦ مديرية ، واختصاص القاهرة بتسعة ممثلين مقابل ١٦ ممثلاً لبقية بلاد القطر يدل دلالة واضحة على تخوف بونابرت من تبلور القيادات المنظمة المسئولة في ريف مصر بعيداً عن سلطان الحكومة المركزية ، على أساس أن ممثلي القاهرة التسعة بحكم دخولهم في نطاق السلطة المركزية تسهل مراقبتهم وربما التأثير فيهم بحيث لا يشكلون خطراً على الحكم الفرنسي في مصر . وغير واضح إن كان بونابرت قد جعل نسبة التمثيل في الديوان العام ٩ للقاهرة، مقابل ١٦ للأقاليم رشوة للقاهرة بسبب تململها من حكمه أو تحطيماً للأقاليم لتفشي النزعات الاستقلالية بين ممثليها . وكانت اللمسة الأخيرة التي وضعها بونابرت لشل الديوان العام هي قراره بأن هذا البرلمان الصغير يجتمع كلما دعاه القائد العام الى الاجتماع ولم يكتف بونابرت بأن جعل أعضاء الديوان ٢٥ عضواً ، ثلثهم من العلماء وثلثهم من مشايخ البلاد وثلثهم من التجار ، لا يجتمعون إلا بدعوة من القائد العام بل قرر أن يختار أعضاء الديوان العام من بينهم تسعة أعضاء يتألف منهم الديوان الخصوصي الذي يجتمع باستمرار في القاهرة . أما بالنسبة لدواوين المديريات أو مجالسها فقد قرر بونابرت أن يكون في كل مديرية ديوان من تسعة أشخاص تنتخبهم جمعية عمومية مؤلفة في كل مديرية من العلماء والأئمة ومشايخ البلاد وكبار التجار والصناع . وهؤلاء يعينهم قومندان المديرية . كذلك قرر بونابرت أن يكون لديوان القاهرة الرئاسة على دواوين المديريات وأن يكون لكل ديوان الولاية في دائرته على القضاء ومشايخ البلاد .

ولم يعمل بهذه التعديلات فلم يجتمع الديوان الخصوصي نظراً لقيام ثورة القاهرة ، ثم أجرى بونابرت تعديلات أخرى بعد إعادة الديوان في ديسمبر ١٧٩٨ . وواضح من التعديلات الأولى اتجاه بونابرت الى حصر عدد العناصر القيادية سواء في القاهرة أو في الأقاليم ، وإحاطتها ما أمكن بكل ما ييسر سيطرة السلطات الفرنسية عليها ، كتعيين أعضاء الجمعيات العمومية بمعرفة قومندان كل مديرية .

أما بالنسبة لبقية المسائل المعروضة على الديوان العام في صورته

التأسيسية فقد رأى فيها الديوان الابقاء على النظام القضائي على حاله مع تحديد رسوم التقاضي . وفي تشريعات المواريث اطلع أعضاء الديوان على نظام الفرنسيين من التوريث ولكنهم تمسكوا بحكم الشرع في توريث الذكور والاناث ، والاعضاء الاقباط كالأعضاء المسلمين على حد سواء كما يقول الجبرتي فأقرهم بونابرت على ذلك . وكان بونابرت قد أدخل في البلاد نظام الشهر العقاري (باسم مصلحة التسجيلات وإدارة اموال الحكومة يومئذٍ) لتسجيل كافة مستندات الملكية من أي نوع كانت مقابل رسوم قدرها ٢٪ وجعل التسجيل واجباً وذا أثر رجعي مع مصادرة ما لا يتم تسجيله لصالح الجمهورية فاحتج أعضاء الديوان العام على هذا النظام ورأوا فيه ضريبة مقنعة وطالبوا بالاكتفاء بفرض ضريبة على العقارات نفسها فأخذ بونابرت بوجهة نظرهم بناء على نصيحة بوسيلج مدير الشئون المالية الذي أحس باستحالة تطبيق نظام الشهر العقاري على الماضي بسبب عدم توافر مستندات الملكية في كثير من الأحوال . وهكذا أصدر بونابرت مرسوماً بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٧٩٨ بتوثيق العقود الجديدة فقط وبتحديد الرسوم عن الشهادات الحكومية ، وبتحديد وعاء تصاعدي للضريبة العقارية على أساس تقسيم الأملاك الى ثلاث درجات والبيوت الى أربع درجات . وفي الجبرتي بيان بهذه الضرائب مختلف يتجاوز بيانها المنشور في الجريدة الرسمية « لوكوريبه دي ليجبت » . وكان واضحاً أن الديوان العام غير راض عن هذه الضرائب ، ولكنه فوجىء بالمرسوم الجديد الذي صدر أثناء انعقاده ولم يستطع له رداً .

وانفض الديوان العام في ٢٠ أكتوبر ١٧٩٨ دون أن يتمكن من تخفيف هذه الضرائب وقد ذكر الجبرتي ومن بعده الرافعي وغيرهما من المؤرخين أن فداحة هذه الضرائب وما سبقها من قروض إجبارية فرضها الفرنسيون على المصريين إلى جانب جهود الأتراك والمماليك في تأليب المصريين على بونابرت كانت من الأسباب المباشرة التي أدت الى ثورة القاهرة ، ولا سيما وأن أصحاب الدكاكين والقهاوي لم يألفوا دفع ضريبة عقارية أيام المماليك .

وقد أخذ الرافعي بوجهة نظر الجبرتي ومعاصريه الذين رأوا في تطبيق نظام الشهر العقاري والرسوم الحكومية وسيلة التحايل على جمع الأموال ، ولكنه في

اعتقادي أغفل أن نظام توثيق العقود جزء لا يتجزأ من بناء الدولة البورجوازية الحديثة ، وأنه كان ضرورة لا مناص منها في انتقال المجتمع من صورته الاقطاعية الى صورته الرأسمالية .

فلما انطلقت شرارة الثورة من الأزهر في ٢١ أكتوبر واندلع أوارها خلال الأيام الثلاثة المجيدة ، عطل بونابرت اجتماعات الديوان العام . وكان أعضاء الديوان في حرج شديد قبل الثورة بين الشعب والفرنسيين لعجزهم عن اقناع الفرنسيين بالاستجابة لمطالب المصريين ، وقد بلغ هذا الحرج قمته إبان الثورة لفشل وساطتهم أن يكف الفرنسيون عن ضرب المدينة وأن يكف المصريون عن الجهاد الوطني . وبضغط بونابرت أصدر كبار العلماء من أعضاء الديوان نداءين الى الشعب المصري يدعوان لتهدئة الخواطر ، الأول بتاريخ ٢٤ أكتوبر والثاني بعده بأيام ، وفي النداء الثاني كما ورد في الجبرتي اتهام صريح للمماليك ولا سيما ابراهيم بك ومراد بك بإثارة الفتنة في البلاد وعود الى نغمة صداقة فرنسا لسلطان تركيا خليفة المسلمين ، من باب التهدئة للعواطف الدينية . ومن رأى الرافعي أن الشيخ محمد المهدي سكرتير الديوان هو المسئول الأول عن صياغة هذه البيانات .

وهكذا ظل الديوان العام معطلاً نحو شهرين حتى أعاده بونابرت في ٢١ ديسمبر ١٧٩٨ غالباً كجزء من سياسة التهدئة وتقرباً الى المصريين ، وربما أيضاً بسبب ارتباك الحالة الادارية .

وقد أدخل بونابرت التعديلات الآتية على نظام الحكم النيابي :

(١) يتكون الديوان الجديد من هيئتين :

أ ـ الديوان العمومي الذي يسميه بونابرت الديوان الكبير .

ب ـ الديوان الخصوصي ، بلغة الجبرتي ، بالفرنسية الديوان الدائم ، ويسميه الجبرتي أحياناً الديوان الديمومي ، ربما بمعنى الدائم .

(٢) يتألف الديوان العمومي من ٦٠ عضواً معيناً من أعيان المصريين وممثلي طبقاتهم المختلفة ، تعينهم السلطة الفرنسية . وينتخب الأعضاء بالأغلبية رئيس الديوان واثنين من السكرتيرين ويجتمع الديوان العمومي

ss

بدعوة من حاكم القاهرة ، وحددت جلسة الافتتاح في ٢٧ ديسمبر ١٧٩٨ على أن يستمر انعقاده ثلاثة أيام ثم ينفض ، وبعد ذلك لا ينعقد إلا بدعوة من حاكم القاهرة .

وقد عين للديوان العمومي قوميسيران أحدهما فرنسي هو مسيو جولتييه والآخر مصري وهو الأمير ذو الفقار وكيل « كتخدا » بونابرت وقد تألف الديوان العمومي على الوجه الآتي : ١٤ عضواً من العلماء والمشايخ ، و٢٦ من التجار والصناع و١١ من العسكريين و٢ من مشايخ الأخطاط و٤ من الأقباط و٣ من الأجانب « المجموع ٦٠ » وانعقد فعلاً في التاريخ المحدد لانعقاده . ويلاحظ أن الديوان العمومي لم يكن ممثلاً إلا لسكان القاهرة ، وفي الأمر الذي أصدره بونابرت في ٢٨ يونيو ١٨٩٩ الى القومسير الفرنسي ما يدل صراحة على حرص بونابرت على أن يكون هذا المجلس ممثلاً لكافة طبقات السكان في القاهرة لمواجهة الرأي العام . فقد جاء في هذا الأمر أنه يريد في حالة وجود مراكز شاغرة في الديوان الكبير « يتألف الديوان من هيئة تكون ممثلة تمام التمثيل لسكان القاهرة بحيث إذا خاطبت الحكومة الديوان تتحقق انها تواجه فيه الرأي العام » .

(٣) ينتخب أعضاء الديوان العمومي بالأغلبية من بينهم ١٤ عضواً يتألف منهم « الديوان الخصوصي » ، على أن يصدق القائد العام على هذا الانتخاب . ويجتمع الديوان الخصوصي يومياً « للنظر في مصالح الناس وتوفير أسباب السعادة والرفاهية لهم ومراعاة مصالح الجمهورية الفرنسية » . وقد ذكر الرافعي (ج ٢ / ص ١٨) أن عبارة « مراعاة مصالح الجمهورية الفرنسية وردت في الأصل الفرنسي ولم ترد في بيان الجبرتي ، وربما مرد ذلك الى وجود صيغتين صيغة رسمية فرنسية وصيغة عربية روعي فيها ألا تخدش شعور المصريين . كذلك نص مرسوم التأسيس على أن ينتخب أعضاء الديوان الخصوصي من بينهم رئيساً وسكرتيراً وأن يعينوا المترجمين اللازمين لأعمال الديوان من غير أعضائه ومحضراً وشاويش ومقدماً وعشرة قواصين أو حجاب . كما حدد لأعضاء الديوان الخصوصي وموظفيه مرتبات شهرية ثابتة هي ١٠٠ ريال للرئيس و٨٠ لكل عضو و٢٥ لكل مترجم ، وحدد ٦٠ بارة

يومياً للمحضر و٤٠ للمقدم و١٥ بارة للحاجب . وقد كان أعضاء الديوان الخصوصي هم من العلماء : الشيخ عبد الله الشرقاوي والشيخ محمد المهدي والشيخ مصطفى الصاوي والشيخ خليل البكري والشيخ سليمان الفيومي . ومن التجار السيد أحمد المحروقي والسيد أحمد محرم . ومن الأقباط المعلم لطف الله المصري والمعلم ابراهيم جر العايط . ومن السوريين يوسف فرحات وميخائيل كحيل . ومن الأوربيين المسيو كاف والمسيو بودوف والمسيو فولمار ، وانتخب الديوان الشيخ الشرقاوي رئيساً والشيخ المهدي سكرتيراً له . وقد كان الديوان الخصوصي يجمع بالفعل يومياً لتصريف شئون البلاد أو بلغة ذلك العهد « لأجل قضاء حوائج الرعايا » . وقد أصدر بياناً للشعب في ٢٨ يناير ١٨٩٩ يحث على الهدوء ويعلن أن بونابرت قد أصدر العفو الشامل عن الثوار ويشيد بحبه للمصريين وبعدله الذي جعله يأمر بإعدام اثنين من جنوده لاقتحامهما بيت الشيخ محمد الجوهري ووعد برفع الظلم ونوه بمشروع بونابرت بفتح الخليج الموصل من النيل الى بحر السويس » (يقصد حفر قناة السويس) ، وغير ذلك من ال المشروعات والاصلاحات .

ويعد هذا التعديل في نظام الحكم النيابي الذي صدر به مرسوم ٢١ ديسمبر انتصاراً ديمقراطياً محققاً للشعب المصري الذي جعل بونابرت يلتقي بالديوان العام في صورته التأسيسية في منتصف الطريق . فبعد أن رفض بونابرت فكرة المجلس النيابي الموسع الذي اقترحه عليه الديوان العام وأعلن تحديد عدد أعضاء الديوان العام بخمسة وعشرين عضواً ينتخب من بينهم ٩ أعضاء ليتكون منهم الديوان الخاص ، تراجع ووافق على تأسيس مجلس وسط هو « الديوان العمومي » قوامه ٦٠ عضواً من القاهرة وحدها ينتخب من بينهم ١٤ عضواً يتألف منهم « الديوان الخصوصي » أو الديوان الدائم . وقد ذهب الرافعي في الجزء الثاني من تاريخ الحركة القومية الى أن هذا الديوان الخصوصي مجلس نيابي ، وحقيقة الأمر بحسب العرف الدستوري المألوف أنه مجلس وزراء بالمعنى الكامل نابع من البرلمان ، ولكن نظراً لعدم وجود حزب أغلبية في البرلمان ، وهو « الديوان العمومي » يختار الوزراء من بين نواب الأغلبية فقد اشترك البرلمان كله في اختيار الوزارة أو أعضاء السلطة التنفيذية

بتصديق بونابرت الذي ظهر في هذا النظام في مظهر رئيس الدولة الذي يصدر مرسوم تشكيل الوزارة وله حق الفيتو على الوزراء كما في كثير من الدساتير . كذلك كان انتصاراً ديمقراطياً عدول بونابرت عن الاحتفاظ للقائد العام بحق دعوة البرلمان للانعقاد ونقل هذا الاختصاص الى حاكم القاهرة ، كما كان انتصاراً ديمقراطياً عدول بونابرت عن مبدأ تعيين اثنين من القوميسيرين من الفرنسيين في البرلمان وقبوله ان يكون أحد القوميسيرين فرنسياً والآخر مصرياً ، رغم أن هذا الآخر كان وكيله . كذلك يلاحظ في تشكيل مجلس الوزراء أو « الديوان الخصوصي » أنه رغم اشتراك الأجانب في عضويته ، لا ينص رسمياً على أية صفة خاصة لأحدهم كما كانت الحال في أول مجلس وزراء مصري شكله بونابرت وهو « ديوان القاهرة » الذي كان له مراقب فرنسي يوافي القائد العام يومياً بجدول أعمال هذا المجلس وبمداولاته وبما يتخذ فيه من قرارات . وبهذا أصبح الشيخ الشرقاوي ، رئيس الوزراء ، هو حلقة الوصل الطبيعية بين مجلس الوزراء وصارى عسكر .

بهذا المعنى نستطيع أن نقول في إطمئنان أن ثورة القاهرة الأولى قد أسفرت عن انتصارات ديمقراطية محققة ، وإذا أمكن أن نسمي مرسوم ٢١ ديسمبر ١٧٩٨ بتأسيس « الديوان العمومي » والديوان الخصوصي » أو البرلمان ومجلس الوزراء دستور ٢١ ديسمبر سنة ١٧٩٨ استطعنا أن نقول ان ثورة ١٧٩٨ على بونابرت أسفرت عن دستور سنة ١٧٩٨ بمثل ما أسفرت ثورة ١٩١٩ عن دستور سنة ١٩٢٣ ، مع الاختلاف طبعاً في الظروف وفي أبعاد الفكرة الديمقراطية ، وبمثل ما أسفرت ثورة ١٨٨٢ عن دستور ١٨٨٢ المجهض .

وتعاقبت الأحداث وعاد بونابرت الى فرنسا بعد فشل حملته على عكا وولى كليبر مكانه . وتزعزع مركز الفرنسيين ودخل الجيش التركي القاهرة فشبت ثورة القاهرة الثانية من ٢٠ مارس الى ٢١ ابريل سنة ١٨٠٠ في عهد كليبر ، وكانت الثورة بقيادة السيد عمر مكرم نقيب الاشراف والسيد أحمد المحروقي كبير التجار والشيخ الجوهري ابن الشيخ محمد الجوهري ، وكانت قيادتها العليا بيد القواد الأتراك والمماليك من أمثال ناصف باشا ونصوح باشا

وابراهيم بك . وانتهى الأمر بتسليم الترك والمماليك وإخماد الثورة بعد شدائد عظيمة وفي الجبرتي والرافعي انها كانت ثورة غوغاء وحرافيش داخلتها العناصر التركية أكثر منها ثورة وطنية صرفاً ، واتهم الثوار قادتهم الساعين بالصلح بينهم وبين كليبر بالخيانة والارتشاء من الفرنسيين كالشرقاوي والمهدي والسرسي والفيومي وغيرهم ، وهاجموا الشيخ خليل البكري وجاء في الجبرتي أن الشيخ السادات خشي سطوة العامة فتطرف تطرفهم وهو في حيرة . وقد كان للعنت الفظيع الذي لقيه الشيخ السادات على يد كليبر بعد إخماد ثورة القاهرة الثانية أسوأ الأثر في نفوس علماء الأزهر والمصريين عامة . وأدى مقتل كليبر الى زيادة التوتر ووافق عبد الله مينو خليفة كليبر على إقفال الأزهر بناء على طلب الشرقاوي والمهدي والصاوي بسبب انتهاكه بحجة التفتيش على السلاح وخشية أن يدس فيه عملاء فرنسا ما يمكن أن يتذرع به الفرنسيون لينزلوا به الدمار ، وبقي الأزهر مغلقاً حتى شرع الفرنسيون في الجلاء عن مصر .

أما الديوان الخصوصي أو مجلس الوزراء ، فقد أجريت عليه بعض التعديلات من حيث العضوية في عهد كليبر ، فكان مؤلفاً من ١٨٠٠ من المشايخ : الشرقاوي (رئيساً) والمهدي (سكرتيراً) ومصطفى الصاوي وخليل البكري وسليمان الفيومي وأحمد المحروقي وعلي كتخدا المجدلي ويوسف باشجاويش ولطف الله المصري ويوسف فرحات وجبران سكروج وفضل الله الشامي وبودوف وفولمار . وبقي عدد الوزراء كما كان وهو ١٤ وزيراً بالاضافة الى جلوتييه القومسير الفرنسي وذو الفقار القومسير المصري . وبعد سقوط العريش في يد الترك تم توقيع معاهدة العريش في ٢٤ يناير ١٨٠٠ على أساس جلاء الفرنسيين عن مصر . وأفضت معاهدة العريش إلى إيقاف انعقاد الديوان ، على أساس أن هذه المعاهدة انهت الحكم الفرنسي في مصر وردتها الى السيادة العثمانية ومن في ركابها من المماليك . وتوغل الترك بناء على هذه المعاهدة في البلاد ليتسلموها حتى بلغوا مشارف القاهرة ومنهم من تسلل فعلاً الى القاهرة . فلما نقض الانجليز معاهدة العريش أدرك كليبر أنها كانت خدعة لحصر قواته وأسرها فاستعد للقتال وناجز الجيش التركي

وهزمه في وقعة عين شمس في ٢٠ مارس سنة ١٨٠٠ واضطره الى الانسحاب حتى حدود فلسطين . وفي معركة عين شمس انفصلت كتيبة تركية ودخلت القاهرة بقيادة نصوح باشا كما تسلل ناصف باشا الى القاهرة في حشد من رجاله وبتوقيت محكم اندلعت ثورة القاهرة الثانية ومعركة عين شمس لا تزال دائرة وظاهرتها القوات التركية المبثوثة فيها . وبالرغم من استتباب الأمر للفرنسيين بعد إخماد ثورة القاهرة لم يفكر كليبر في إعادة الديوان المعطل . وقد ذكر الجنرال رنييه أن كليبر اشترط لإعادة الديوان أن تدفع القاهرة الغرامة المفروضة عليها .

فلما خلف عبد الله مينو كليبر أعاد تنهيم الديوان في اكتوبر سنة ١٨٠٠ من باب التقرب للمصريين . فكأن الديوان ظل معطلاً من معاهدة العريش في ٢٤ يناير سنة ١٨٠٠ حتى أكتوبر سنة ١٨٠٠ ، أي نحو تسعة شهور . ولكن مينو اكتفى بمجلس واحد بدلاً من مجلسين ، فألغى الديوان العمومي وأقام الديوان الخصوصي فقط واختزل عضويته من ١٤ الى ٩ أعضاء هم المشايخ : الشرقاوي (رئيساً) والمهدي (سكرتيراً) والفيومي ومحمد الأمير ومصطفى الصاوي وعبد الرحمن الجبرتي (المؤرخ) وعلي الحمامي (نسيب مينو) وخليل البكري وموسى السرسي . وجعل اختصاصه الى جانب مشورة الحكومة أشبه شيء بمحكمة الإستئناف . وظل الديوان ينعقد حتى اضطرب أمر الفرنسيين في مصر اضطراباً نهائياً . وتتميز فترة حكمهم الأخيرة باعتقال أكثر أعضاء الديوان ، فاعتقلوا الشرقاوي والمهدي والصاوي والفيومي في القلعة مع السادات ، وكلفوا الباقين وهم البكري والأمير والسرسي والجبرتي بالاستمرار في عقد الديوان لتصريف الأمور ثم أفرجوا عن الفيومي واعتقلوا محمد الأمير لاعتقادهم أن ابنه انضم الى الترك . ثم أفرجوا عن الصاوي لمرضه . وقد انتهى الديوان بانتهاء دولة الفرنسيين في مصر .

هذا تاريخ عام لأول تجربة في الحكم النيابي عرفتها مصر جاءت بدخول الفرنسيين وانتهت بخروجهم . وقد اقترن ميلاد النظام النيابي في مصر برغبة الاستعمار في إقامة واجهة من الحكم المصري يؤلبونها من ناحية على الترك والمماليك ويستخدمونها من ناحية أخرى كحلقة وصل بين سلطة

الاحتلال وبين الشعب . وقد عرف الديوان أيام سطوة وأيام ضمور . وكان بونابرت بالذات رغم تخوفه منه الذي بدأ قبل ثورة القاهرة الأولى في اختزال عدد أعضائه وتعليق اجتماعاته بإرادة القائد العام ينظر اليه من زاوية سياسية فيرى في قيام هيئة من نواب الشعب المصري الى جواره وسيلة من وسائل الاستقرار السياسي رغم أن قيام هذه الهيئة كان ينتقص من سيادة الفرنسيين التامة على البلاد . ومما ذكره الرفعي في تصوير موقف بونابرت قوله : « وأوصى نابليون الجنرال دوجا قبل سفره (في حملة سوريا) أن لا يألو أعضاء الديوان إجلالاً واحتراماً لما لهم من النفوذ في نفوس الشعب ، وكلفه في حالة حدوث اضطرابات في القاهرة أن يستعين بأعضاء الديوانين الخصوصي والعمومي وأن يضع فيهم ثقته ويكل اليهم تهدئة الخواطر وألا يدع اتخاذ الاحتياطات العسكرية في المدينة ، وأوصاه في رسالته أن لا يلجأ إلى ضرب المدينة بالمدافع إلا في حالة الضرورة القصوى » . (ج ٢ / ص ص ٢٧ ـ ٢٨) . ومقابل هذا الاعتماد على زعماء المصريين في إشاعة الاستقرار تحت الاحتلال الفرنسي ، كان لا بد للفرنسيين أن ينزلوا عن كثير من سلطاتهم سواء للبرلمان المصري أو لمجلس الوزراء المصري . ولم يكن الجنرال دوجا وحده نائب بونابرت العسكري في القاهرة والوجه البحري يظهر هذا الاحترام لزعماء المصريين ، بل شاركه في ذلك بوسليج مدير الشئون المالية ونائب بونابرت الاداري أثناء غيابه في سوريا .

ولم ينج أعضاء الديوان طبعاً بسبب اشتراكهم في إشاعة الاستقرار في البلاد من اتهام عناصر المقاومة الوطنية اياهم بممالأة الاحتلال الفرنسي وبيع البلاد للمستعمر مقابل ما أصابوا من منافع وامتيازات خاصة . والحكم النهائي ـ إن كان هناك حكم نهائي ـ على هذه الواجهة من الحكم المصري تحت الاحتلال الفرنسي ليس أمراً يسيراً فوجهتا النظر قائمتان جنباً الى جنب ، ولا سيما في بلد كانت محنته أن يختار بين الاحتلال الفرنسي والاحتلال التركي ، أو بين سكيلا وخاربديس كما تقول الأساطير ، إن وقع من المقلاة سقط في النار . وقد كان هذا مأزق الاختيار الذي مزق الفكر المصري والوجدان المصري أكثر من قرن من الزمان حتى وجدت مصر القوة

مع الوعي في ثورة سنة ١٩١٩ لتخرج من هذا المأزق برفض مبدأ الاختيار ، واتخذت شعاراً لها : لا هذا ولا ذاك .

وأياً كان الأمر فقارىء الجبرتي والرافعي ومحمد فؤاد شكري « عبد الله جاك مينو وخروج الفرنسيين من مصر » يلمس بجلاء أن الحكام المصريين كانوا على أسوأ الاحتمالات يتبعون سياسة المداراة مع سلطة الاحتلال حتى تحين الفرصة للانقضاض عليها .

والذي يهمنا من كل هذا هو أن هذه التجارب الأولى في التنظيم الديمقراطي رغم قصر مدتها وانطوائها بانطواء الحكم الفرنسي الذي استحدثها في البلاد ، قد تركت أثراً عميقاً في ذاكرة المصريين شأنها في ذلك شأن يقظة القومية المصرية خاصة والقومية العربية بوجه عام ، بحيث أصبحت جزءاً لا يتجزأ من التفكير السياسي المصري والعربي ، وعمق تيارها جيلاً بعد جيل رغم قوة العوامل التي كانت لا تريد لمصر الخروج من إطار الحكم الثيوقراطي الذي عرفته طوال العصور الوسطى حتى نهاية القرن الثامن عشر ، حتى أصبح التيار الديمقراطي والتيار القومي التيارين الرئيسيين في تفكير المصريين ، فلما امتزج هذان التياران وسارا في مجرى واحد ، تحولا الى سيل عرم اكتسح كل ما أمامه من معوقات لاستقلال البلاد ولحكم الشعب . وإذا كان العملاق النائم قد احتاج الى صدمة خارجية كمجيء بونابرت ليستيقظ من سباته فهو لم يعد الى النوم بعد أن مضى بونابرت ورجاله ، بل نهض درجة درجة ليحطم أغلاله السياسية والاجتماعية والاقتصادية بكفاحه المتصل ، معتمداً على فكره وإرادته يقوده مفكروه وزعماؤه نحو الاستقلال وسيادة الشعب ، وما حدث في مصر على حدة ، حدث في جميع أرجاء العالم العربي ، مع تفاوت في الظروف جعل تبلور الفكرة القومية وتبلور الفكرة الديمقراطية يختلف في توقيته ومظاهر نموه من بلد الى بلد فهو في العراق غيره في الجزائر وهو في اليمن غيره في سوريا وهو في السعودية غيره في لبنان . اختلاف في التفاصيل ، ولكن الاطار العام واحد .

هذه هي الخلفية التاريخية لظهور الفلسفة الديمقراطية والعقيدة القومية في مصر . وإذا كان رفاعة الطهطاوي ، نحو ثلاثين عاماً بعد انتهاء الحملة

SS

الفرنسية ، قد وضع الأساس الفكري للفلسفة الديمقراطية وللعقيدة القومية المصرية بصورة واضحة والعربية بصورة غامضة ، فرفاعة الطهطاوي لم يبدأ من الصفر ولم يكتب في فراغ ، فقد كانت هذه التجارب في الحكم المصري وفي التنظيم الديمقراطي لا تزال ماثلة في الأذهان حين فكر وكتب ، ولم تكن قد محتها بعد من ذاكرة المصريين صولة محمد علي ذي الحروب الكثيرة ولا نظامه الأوتوقراطي الكامل .

الباب الرابع

مشروع الاستقلال الأول

ss

مشروع الاستقلال الأول(١)

ولد المعلم يعقوب في ملوى حول عام ١٧٤٥ ، والتحق في عهد علي بك الكبير بخدمة سليمان أغا الانكشارية أو رئيسها ، واستطاع من خلال إشرافه على إدارة أملاك رئيس الانكشارية أن ينمي ثروته الخاصة . فلما نشب القتال بين مراد بك وجيش قبطان باشا اشترك المعلم يعقوب مع مخدومه سليمان في هذه الحرب ، وظهرت مواهبه في القتال كما ظهرت في الادارة . وعندما دخل بونابرت مصر التحق المعلم يعقوب بخدمة الفرنسيين في وظيفة إدارية في أعمال « الاورنص » بجيش الجنرال ديزيه وصاحب الجنرال ديزيه أثناء حملته على الصعيد ، فكان يشرف على عمليات تموين الجيش الفرنسي بالأغذية وبمختلف الاحتياجات ، وكان يشترك في قتال المماليك بشجاعة وضراوة جعلتا الفرنسيين يقدمون له سيفاً تذكارياً تكريماً له . فلما غادر بونابرت مصر عاد المعلم يعقوب الى القاهرة وكلفه كليبر بتنظيم مالية البلاد ، وعينه قائداً للفيلق القبطي الذي شكل في مصر ليعاون الفرنسيين في حربهم ضد المماليك والأتراك . ثم عين المعلم يعقوب مستشاراً لمسيو استيف مدير الايرادات العامة ورقاه القائد العام عبد الله جاك مينو الى رتبة جنرال وجعله مساعداً للجنرال بليار في مارس ١٨٠١ للدفاع عن القاهرة ضد هجوم الجيش التركي الانجليزي . ومنذ ذلك التاريخ ارتبط مصيره ومصير الفيلق القبطي بمصير الجيش الفرنسي ، وعند تسليم القاهرة في يونيو ١٨٠١ دخل الجنرال يعقوب في اتفاقية التسليم . وهكذا غادر القاهرة ليبحر الى فرنسا مع

(١) L'Egypte Indépendante: Projet de 1801 Préface de Georges Douin. Documents Inédits, Recueillis aux Archives du Foreign Office a Londres (F.O. 78. vol. 88). Institut Français d'archéologie orientale pour la Société Royale de Géographie d'Egypte. MDCCCXXIV.

الجيش الفرنسي . بعد ثلاث سنوات قضاها في التعاون مع الفرنسيين .

وهناك وثائق تدل على أن المعلم يعقوب قد نشأت بينه وبين الجنرال ديزيه صداقة متينة عميقة . فنحن نعلم أنه حين جاءت الأنباء الى القاهرة بموت ديزيه في معركة مارنجو ، افتتح اكتتاب بين جنود الجيش الفرنسي في مصر لاقامة نصب تذكاري تخليداً لذكرى ديزيه فكتب المعلم يعقوب الى القائد العام قائلاً أنه متبرع وحده بثلث المبلغ المطلوب لاقامة هذا النصب التذكاري لهذا الرجل الذي يقول يعقوب أنه « وهبه قلبه » فلما مات الجنرال يعقوب كانت آخر كلمات ذكرها له الجنرال بليار طلبه أن تدفن رفاته في قبر ديزيه . ويظن أن هذه الصداقة الحميمة بين يعقوب وديزيه نشأت بعد أن انتهى القتال وأقام ديزيه مقر قيادته العامة في أسيوط ، وعاد يعقوب الى حياة البذخ التي كان يحياها وكان يستقبل ديزيه وأركان حربه ، وكان ديزيه بدوره يستقبله بين أركان حربه ، وكانوا من صفوة ضباط الحملة المثقفين وفي رواية جاستون حمصي أن المعلم يعقوب تشرب أفكار الثورة الفرنسية في هذه الاجتماعات الكثيرة التي اختلط فيها الضابط بالدبلوماسي بالفنان (« الجنرال يعقوب » ص ٨٦) فالتهبت روحه بحب الحرية لبلاده . ومن المعروف أنه عندما تحالف الانجليز مع العثمانيين لاستخلاص مصر من الفرنسيين وردها للباب العالي ازدادت ضرائب الاحتلال الفرنسي الى درجة بشعة أثقلت كاهل المصريين لمواجهة نفقات الحرب ، فكان المعلم يعقوب يتدخل لدى السلطات الفرنسية آناً لتخفيف عبء الضرائب وآناً لتقسيطها . وقد نصت اتفاقية تسليم القاهرة على السماح لمن أراد من المصريين اللحاق بالفرنسيين عند جلائهم أن يلحقوا بهم دون إضرار بذويهم المقيمين في البلاد أو مصادرة أملاكهم . كما نصت مادة أخرى على عدم إيذاء أي مصري ، من أية ملة كان ، بسبب تعاونه مع الجيش الفرنسي أثناء احتلاله مصر . وقد اختار أكثر أقباط الفيلق البقاء في مصر ، وكان في وسع الجنرال يعقوب أن يبقى معهم ولكنه آثر السفر الى فرنسا والراجح أن الجنرال يعقوب كان مؤمناً على حياته وأملاكه لحاجة الترك الى خدماته ، ففي خطاب مؤرخ ١٨ يوليو ١٨٠١ تلقاه الجنرال بليار وهو في رشيد من قبطان باشا حسين ، طلب قبطان باشا الى

بليار أن يحرص على إقناع يعقوب بالبقاء في مصر .

ولكن الجنرال يعقوب كان يحمل في جعبته مشروعاً خطيراً كان في نيته عرضه على الانجليز والفرنسيين ، وهذا هو مشروع « استقلال مصر » .

وقد جلا الجيش الفرنسي عن القاهرة في ١٤ يوليو ١٨٠١ فبلغ رشيد حول ٢٨ يوليو . وفي رشيد كانت السفن الانجليزية تحت أمرة الاميرال اللورد كيث تنتظر في الميناء ـ لنقل الجنود الفرنسيين الى فرنسا وكان من نصيب يعقوب أن يركب في أول أغسطس مع الجنرال بليار على ظهر الفرقاطة الانجليزية « بالاس » التي كان قومندانها الكابتن جوزيف أدموندز وأبحرت « البالاس » في ١٠ أغسطس متجهة أولاً الى قبرص وساحل آسيا الصغرى . وبعد أن أبحرت بيومين أصابت يعقوب الحمى ، واشتد عليه المرض فمات بعد أربعة أيام في ١٦ أغسطس ومن هذا نعرف أن الجنرال يعقوب أفضى بمشروعه الخاص باستقلال مصر لادموندز قبطان الفرقاطة « بالاس » في أول يومين من الرحلة ، أي قبل أن تخرج « البالاس » من ميناء أبو قير . وقد كتب الكابتن ادموندز الى اللورد سانت فنسانت وزير البحرية الانجليزية برسالة ينبئه فيها بما كان من حديث بينه وبين الجنرال يعقوب ، وكان يقوم بدور المترجم بينهما رجل يدعى لاسكاريس . وكان موضوع الحديث هو مستقبل مصر . وقد ذكر اموندز انه التقى بزعيم من زعماء الأقباط يدعى يعقوب ، ذي مكانة عالية ونفوذ كبير في مصر ، وأفضى اليه يعقوب أن أي حكم في مصر في نظره خير من الحكم التركي ، وأنه ما انضم الى الفرنسيين إلا بدافع الوطنية لتخفيف آلام أخوته المصريين وأنه يقصد فرنسا يومئذٍ أملاً في إقناع حكومات أوروبا للاعتراف باستقلال مصر ، وأنه يعرف أن فرنسا ليست الدولة العظمى الوحيدة في أوروبا ، ولذا فإن الاعتراف باستقلال مصر ان لم تشارك فيه بريطانيا ، سيدة البحار فهو مقضى عليه بالفشل ، ورجا يعقوب ادموندز أن يحمل آراءه هذه الى القائد العام الاميرال اللورد كيث ليحملها بدوره الى مجلس الوزراء البريطاني . ولكن المنية العاجلة حالت دون أن يضع الجنرال يعقوب مشروعه في صيغة مكتوبة . غير أن لاسكاريس الذي كان يترجم بينه وبين الكابتن إدموندز وضع مذكرة تشتمل على أهم

نقط هـذا الحديث وقـد وصلتنا هـذه المذكـرة المحفوظـة في محفـوظـات وزارة الخارجية البريطانية بلندن تحت رقم F.O. 78, vol. 38 .

أمـا عن الفارس لاسكـاريس فنعرف عنـه أنه ولـد في بـروفـانس عـام ١٧٧٤ وكـان بين فـرسان القـديس يوحنـا بمالـطة حين غـزا بـونـابـرت هـذه الجزيرة ، وقد أعفاه بونابرت من النفي بسبب عواطفه المواليـة لفرنسـا . وفي مراسلات نابليون أنه كان هناك أخوان من أسرة لاسكاريس كان أحدهمـا فيما يقال مجنوناً أما الآخر فرفض أن يحمل السلاح في وجـه الجيش الفرنسي وآثـر أن يؤخـذ بين الأسرى ، ولا يعـرف عـلى وجـه التحقيق أي الأخـوين تبـع بونابرت الى مصر ، لأن لاسكـاريس الوارد ذكـره في تاريـخ مصر كـان أيضاً غريب الأطوار مصاباً بنوع من الهوس أو الخيال المسرف ، ففي رسالة منه الى الجنرال عبد الله مينو ، يقول لاسكاريس لمينو أنه من أصحاب « المشروعات » وأن في قـدرته أن يضبط ميـاه النيل وأن يـروي الأراضي العـاليـة وأن يـزرع الصحـراء لو ملكـه إياهـا مينو ويقيم فيهـا مدينـة بـاسم مينـوبـوليس تخليـداً لاسمه ، كل هذا بعد ديباجة غريبة يقول فيها لاسكـاريس أن القدر قـد قدر لبعض الناس أن يكونوا من الفاتحين ولبعضهم الآخر أن يكـونوا من صـانعي الأحذية ، وقدر لبعض الناس أن يصنعوا الدساتير وقـدر لآخرين أن يصنعـوا الأطفال . . . الخ . أما هو فقد قدر له أن يكون من صانعي المشروعات وأنه كثيراً ما يضع نفسه فوق العالم المادي والروحي ، وقد رد عليه مينو برسـالة لا تخلو من الفكاهة والتعريض بجنون العظمة . وأياً كان أمـر لاسكاريس هـذا فيبدو أنه كان موضع ثقة مينو لأنه ألحقه ، قبل رحيله عن القاهرة قاصداً أبـو قير لمواجهة الانجليز ، بخدمة الجنرال يعقوب ليعاونه في إقامة شبكة مخابـرات تمتـد الى سوريـا ، كما نعـرف من خطاب أرسله مينـو الى يعقـوب مؤرخ ١٢ مارس ١٨٠١ . أما رأي الكابتن ادموندز في الفارس لاسكـاريس ، فهو أنـه رجـل ذو عقل متـأمل . ومهـما يكن من شيء فقد لازم لاسكـاريس الجنرال يعقوب من مارس ١٨٠١ حتى موته في ١٦ أغسطس ١٨٠١ . وهذا التـلازم الذي استمر نحو خمسة شهور هو مـا يجعل بعض المؤرخـين يرون في مـذكرة لاسكاريس تعبيراً دقيقاً عن آراء الجنرال يعقـوب ولا سيما عـلى ضوء التقـرير

الذي رفعه الكابتن ادموندز الى اللورد سانت فنسانت عن حديثه المباشر مع يعقوب .

ومحور نظرية الجنرال يعقوب التي يبسطها أمام الانجليز ، هو أن استقلال مصر في مصلحة انجلترا أكثر من أي بلد آخر . فانجلترا سيدة البحار وهي تستطيع أن تمنع بأساطيلها فرنسا من الاستئثار بمصر . ولكن اذا حاولت انجلترا نفسها غزو مصر فإنها ستصطدم بأكبر قوة عسكرية في أوروبا ، وهي فرنسا . فمصر المستقلة إذن هي الحل الوحيد الذي يوفق بين مصالح انجلترا ومصالح فرنسا ، مع مزايا مضافة للانجليز وهي أن تجارتهم البحرية سوف تنتفع من زراعة مصر التي لا يمكن أن تزدهر إلا في جو يسوده السلام ، كما أنها ستنتفع من منتجات افريقيا التي تعد مصر بابها الطبيعي . ولكيما تطرد انجلترا فرنسا من مصر يتحتم عليها في الوقت نفسه أن تطرد تركيا منها أيضاً . فطالما كانت مصر خاضعة للسيادة العثمانية فإن فرنسا سوف تستطيع أن تسترد نفوذها في مصر باسترداد علاقاتها الودية التقليدية مع الباب العالي ، لأنها كانت دائماً صديقتها الأولى بين دول أوروبا . ولو أن فرنسا نجحت في استرداد علاقاتها الودية مع الباب العالي فهي سوف تحمل تركيا على إغلاق موانيها في وجه الانجليز ، وهذا سينتهي بإيذاء التجارة الانجليزية مع المشرق ، إن لم ينته بتحطيمها تماماً .

وهذا الأوان بالذات ، في رأي الجنرال يعقوب ، هو أنسب آونة من وجهة نظر المصالح الانجليزية ، لكي تؤازر انجلترا مبدأ استقلال مصر . فالحكم الفرنسي في مصر قد انتكس انتكاساً عظيماً ، وقد بلغ كره الناس للفرنسيين أوجه . وانتصار الانجليز واحتلالهم البلاد قد جعل هيبتهم مؤكدة . فهذه فرصة ثمينة أمام الانجليز ليثبتوا للمصريين أنهم لا يبتغون مصلحة أنانية ، وبهذا العمل السياسي البارع يستطيعون أن يكسبوا صداقة المصريين وتقديرهم الى الأبد .

وهنا يواجه الجنرال يعقوب مشكلة عملية ، إذا وافقت الدول الأوروبية على استقلال مصر أو سمحت به ، فكيف يحمي المصريون هذا الاستقلال . وهنا يقول الجنرال يعقوب أن مصر لا يمكن أن تحلم بالدخول

في معركة مع الدول الأوروبية قبل أن تستكمل كيانها وقوتها كأمة مستقلة . فهي ستحافظ على استقلالها في المرحلة الأولى على الأقل بموافقة الدول الأوروبية وتراضيها . فإذا لم تكف القوى الأوروبية المتضافرة للحيلولة دون عدوان الترك والمماليك على مصر ، فالجنرال يعقوب يرى الحل في وجود قوة أجنبية مرتزقة في مصر قوامها بين ١٢ ألف و١٥ ألف جندي تتكون منها نواة الجيش المصري (!) وهي في نظره كافية تماماً لرد عدوان الترك على حدود الصحراء ولقمع المماليك في داخلية البلاد .

أما نظام الحكم الذي يقترحه الجنرال يعقوب لمصر المستقلة فهو قيام حكومة وطنية يكون هدفها الأول تحسين حال الفلاحين . وهو يرى أن طول استعباد المصريين تحت نير الترك والبكوات المماليك قد حرم مصر من النور الكافي لتكوين رأي عام بصير يمكن أن يخرج منه عمل سياسي لتغيير نظام الحكم ، فهو يرى إذن أن كل تغيير في نظام الحكم لا بد وأن يأتي من القمة ، أي من الحاكم . ولكن يعقوب يرى أن إنشاء حكومة قومية تعمل بروح العدل المقرون بالحزم وتستهدف إسعاد المصريين ، لا شك سيؤلف من حولها قلوب الأكثرية الساحقة من سكان البلاد الوادعين الجهلاء إلا أن الجنرال يعقوب لا يفصل فكرته عن تكوين هذه الحكومة القومية أو سلطاتها أو طريقة ممارستها لحكم البلاد .

ومن المهم أن نذكر أن الجنرال يعقوب كان يسمي نفسه وصحبه الذين سافروا معه الى أوروبا « الوفد المصري » دون أن يحدد لنا من موفد هذا الوفد ولا من فوضه أو وكله للتفاوض في أمر استقلال البلاد ، ولكنه يقول أن هذا « الوفد المصري » يمثل الطوائف المختلفة ذات الجذور العميقة في مصر والتي يمكن أن يقوي عضدها بقوة الحركة الاستقلالية ، ولعله يقصد بعبارة « من غير الطارئين على مصر » من ليسوا من الأتراك والمماليك والمغاربة الخ . وكان يسمي رفاقه « أتباعه » كما يسميهم « الأخوة الاستقلاليين » ويؤكد أنهم ينتمون الى كل الأوساط في مصر .

كذلك نعرف أن الجنرال يعقوب قبل سفره الى أوروبا اجتمع بزعماء

الأقباط من زملائه القدامى مثل المعلم جرجس الجوهري والمعلم انطون أبو طاقية والمعلم فلتاؤوس والمعلم ملطى . ولا نعلم على وجه التحقيق ماذا دار في هذا الاجتماع وهل كانت له صبغة سياسية أم أنه كان قاصراً على مناقشة المسائل المالية ، ولعله أطلعهم على مشروعه ونواياه . أما بالنسبة للمشايخ والعلماء الذين كانوا يمثلون الحكم الوطني في مصر يومئذٍ فليس في الجبرتي أية إشارة تدل على أن الجنرال يعقوب قد التقى بهم على محادثات سياسية . ومن أجل هذا فمن الصعب القطع بما ذهب اليه الجنرال يعقوب من أن هذا « الوفد المصري » كان يمثل فعلاً الأوساط المختلفة في مصر أو أن كل العناصر المستنيرة كانت تؤيده أو توافق عليه . أما يعقوب نفسه فيؤكد لنا أن موقفه « غير متحيز » لطائفة دون طائفة ، مما يوحي بأنه كان على الأقل يصوز نفسه ممثلاً لكل طوائف الشعب المصري لا فرق في ذلك بين المسلمين والأقباط أو بين الأكثرية والأقليات . ومما يرجع هذا أن خ طته كانت تبدأ باقناع بونابرت ، القنصل الأول ، بمشروعه ، وبونابرت الذي خبر مصر بشخصه وعرف زعماءها ورجالاتها ما كان ليتفاوض على أمر خطير كإعلان استقلال مصر أو تحييدها بين انجلترا وفرنسا أو سلخها بأية صورة من الصور من الباب العالي على مستوى التفاهم مع زعيم أقلية دينية . ويظن بعض المؤرخين ، مثل جورج دوان أنه لولا وفاة الجنرال يعقوب عميد الوفد المصري في ١٨٠١ ، وهو الشخصية الوحيدة ذات الهيبة بين أعضاء الوفد ، لاستمع بونابرت الى مشروع استقلال مصر وربما تغيرت نتيجة لهذه النصوص الخاصة بمصر في معاهدة أميان ، تلك النصوص التي وضعت مصر نهائياً تحت سيادة الباب العالي .

SS

الوثيقة رقم ١

رسالة من الكابتن جوزيف ادموندز
قومندان السفينة بالاس
الى الرايت أونرابل ايرل سانت فنسنت
وزير البحرية البريطانية
« عن الترجمة الفرنسية »
سفينة جلالة الملك « بالاس »
بمينوركة في ٤ أكتوبر ١٨٠١

سيدي اللورد . . .

أسمح لنفسي بأن أوجه الى سيدي اللورد المذكرات المرفقة ، اعتقاداً مني بأنه قد يكون من النافع لبلادي أن تعرف أن بعض الأشخاص الذين يسمون أنفسهم « الوفد المصري » موجودون حالياً في باريس .

والسفينة « بالاس » الموضوعة تحت أمرتي قد استقبلت علم. ظا
مصر ، قبطياً ذا سمعة ممتازة وهو أحد زعماء هذه الطائفة
الصفة بنفوذ عظيم . وقد جعله الفرنسيه
مساعدته . وقد أظهرت نحو هـ
الخفيفة فدفعه ذلك الى
حكومة تحكم بلاده تفضل
من رغبته الوطنية في تخفيف
فالمصريون الآن يحتقرونهم احد
خدمة بلاده بواسطة الحكومات
تسفر عن هذه النتيجة . وقد جه
أوروبا ، ولم يكن يعرف شيئاً عما لا

SS

فقد كان يعلم أنه بغير تأييد بريطانيا العظمى فإن رغبته في أن يرى وطنه يتمتع بالاستقلال مقضي عليها بالفشل . . وقد أبلغني صديقه لاسكاريس ، فهكذا يسمي نفسه ، وقد قام له بدور المترجم فيما جرى من محادثات بيننا ، إن الجنرال المعلم يعقوب رئيس وفد يحمل تفويضاً أو عين بمعرفة أعيان مصر لمفاوضة دول أوروبا في استقلال هذا البلد . وقد توفي الجنرال أثناء الرحلة ، وقد حرر مترجمه الصفحات المرفقة بعد موته كمذكرة عما دار بيننا من حديث ، إذ أن الجنرال كان قد أعرب عن رغبته في إبلاغ هذا الموضوع الى القائد العام ، ثم إبلاغه عن طريقه الى الحكومة البريطانية . وقد عرفني السيد لاسكاريس أن الوفد قائم ، وأنه مكون من المندوبين المسافرين على ظهر السفينة « بالاس » . ولم أستطع أن أفهم إن كان السيد لاسكاريس نفسه عضواً في هذا الوفد أم أنه كان يتصرف بوصفه سكرتيراً فحسب . وقد بدا لي من خلال الحديث أنه رجل يميل الى التأمل ، وأظنه من بيدمونت ، ويقال أنه فارس من فرسان مالطة الذين تركوا هذه الجزيرة مع جيش بونابرت . وقد تعهدت للمعلم يعقوب الا استخدم أو تستخدم الحكومة البريطانية في أي وقت من الأوقات ابلاغاتهم استخداماً يمكن أن يعود عليهم بالضرر . وبما أن هذا الوفد (الذي ليس في استطاعتي تحديد صلاحياته) قد ذهب في الغالب للاقامة في باريس ، فإني أرى من الضروري أن أبعث الى سيدي اللورد هذه المذكرات وهذه المعلومات بالطريق المباشر رأساً ، فقد يمضي بعض الوقت قبل أن أجد الفرصة لابلاغها الى قائدي العام اللورد كيث ، آملاً أن يقرني سيدي اللورد على مسلكي هذا . . .

ويشرفني ، يا سيدي اللورد ، أن أكون . . . الخ .

الوثيقة رقم ٢

المذكرات
المسلمة للسيد الكابتن جوزيف ادموندز
لتذكيره مستقبلاً
بالبنود الرئيسية
في محادثاتنا السياسية على ظهر سفينته .

(١)

إن الخطاب المرفق موجه الى نبالة اللورد (يقصد الاميرال اللورد كيث) ، وهو يبدو مجرد رجاء اليه أن يهتم بنا نحن المصريين العاثري الحظ ولكن ينبغي أن يعتبره في الحقيقة ملخصاً لكل المحادثات السياسية التي دارت على ظهر السفينة . ولما كان من غير الحكمة على الأقل في الوقت الحاضر أن نعرض عليه تفصيلاً أوفى لمشروعنا ، فإن هذه المذكرات المكتوبة على وجه السرعة يمكن على الأقل أن تعينك على تذكر أهم نقاط محادثاتنا . وحين يتاح لك عرضها على حكومتك رأساً أو على نبالة اللورد ، فإن المصريين ، وكلهم ثقة في سجاياك الكريمة التي فطرت عليها ، يعهدون الى فطنتك بأن تثير اهتمام نبالة اللورد بقضيتهم ، حتى يمكننا أن نعده سنداً لنا أما محكومته ، سواء في مراسلاته مع مجلس الوزراء البريطاني أو عند عودته شخصياً الى انجلترا . وسوف يدافع اللورد عن قضية فيها نفع لبلاده ، وليس هناك ما هو أنبل مقصداً من هذا المسعى للورد انجليزي نبيل مثله .

(٢)

إذا كان ما يعرضه « الوفد المصري لدى الحكومات الأوروبية » باسم المصريين الذين فرضوه ، يبدو ثانوي الأهمية في نظر دول أوروبا ، فإنكم على

الأقل توافقون يا سيدي الكابتن على أنه ليس هناك ما هو أمجد لها وأكرم من القيام بإجراء سياسي بسيط لتبديد ظلمات الجهل والهمجية التي تغشى هذه البلاد الذائعة الصيت ، التي كانت فيما مضى مهداً لنور عقولنا ولعلومنا ولفنوننا ، وكانت باختصار مركز الحضارة الأول الذي انتشرت منه الحضارة عن طريق الاغريق حتى بلغتنا . وإذا كانت مصر ذات الماضي المزدهر العظيم لا تستطيع أن تحرك في دول أوروبا شعور العرفان بجميلها ، فهي تستطيع أن تثير شعور الشفقة فيها ، فإن ردت لنفسها فهي تستطيع بهذا الوصف أن ترضي كل الحكومات الطامعة فيها وبهذا لا تنزل بأحد أذى .

(٣)

لن يمر وقت طويل قبل أن تغتبط بريطانيا العظمى بمؤازرة الآراء الواردة فيما يلي . . . ولكن إذا حدث قبل ذلك أن اقترحت عليها الحكومة الفرنسية هذه الآراء ، فلا ينبغي أن تنسى أن هذه المقترحات إنما هي ثمرة جهود الوفد المصري في باريس ، وعليه فلا ينبغي أن تنظر اليها الحكومة الانجليزية بعين الريبة . . . فإذا قامت فرنسا بتقديم هذا المشروع السياسي فإنها لن تفعل ذلك الا من باب المجاملة ، لأن مصلحة فرنسا في نجاح هذا المشروع أقل من مصلحة انجلترا ، ولا سيما إذا تجددت رغبة الجمهورية الفرنسية في امتلاك مصر مرة أخرى ، وهو ما ينبغي الارتياب فيه .

(٤)

إن الامبراطورية العثمانية توشك أن تتداعى من كل جانب ، ولذا فمن المهم للانجليز أن يلتمسوا عن بعد الوسائل المضمونة للاستفادة من عهد تمزيقها التاريخي بأنسب طريقة تحقق مصالحهم السياسية المستقبلة . وإذا كان من الواضح أن من المستحيل على انجلترا أن تمتلك مصر امتلاكها لمستعمرة ، وإذا كانت نفس هذه الصعوبة تقوم في طريق فرنسا فإن « مصر المستقلة » ستكون إذا جاز هذا التعبير خاضعة لتأثير انجلترا التي تملك ناصية البحار المحيطة بها . ولا شك أن استقلال مصر سيعجل بازدهارها ، ولكنها لن تكون إلا دولة زراعية غنية بالحاصلات الوفيرة الناتجة من تربتها الخصبة وغنية

ss

بتجارتها التي تنفرد بها مع وسط افريقيا ، فما من دولة أخرى تستطيع أن تقوم بهذه التجارة . كل هذه المزايا مجتمعة سوف تعود بالثراء المطرد من غير شك على الأمة التي سيهمها دائماً أكثر من غيرها ، بسبب الهند ، أن تتاجر مع مصر وفي بحارها .

(٥)

لقد قال مراد بك ، ربما بحق ، أن مصر الآن معروفة معرفة تامة لكفار الغرب (فهكذا كان يسمي الأمم الأوروبية) حتى أن رغبة كل منها في امتلاكها ستجعل منها موضوعاً للشقاق الأبدي فيما بينها . ويمكن القول بأن بريطانيا العظمى ليست بحاجة الى امتلاكها ، فإنها ستستأثر دائماً بالتجارة معها نتيجة طبيعية لتفوقها البحري . فهي ستؤثر إذن في مصر باختيارها . ولكن ماذا سيكون مصير هذا التأثير لو أن فرنسا ، وهو أمر جائز الوقوع ، أصبحت من جديد . . . (كلمة لا تقرأ) الطبيعية للباب العالي ؟ ولو أن الباب العالي حابى فرنسا أكثر من انجلترا ؟ بل ماذا يكون الأمر لو أن الباب العالي أقفل موانيه في وجه الانجليز ؟ وفي البر ، أو لن يكون في مستطاع الفرنسيين إرغام الأتراك على اتخاذ تدابير أكثر تشدداً يمكن أن تحطم التجارة الانجليزية في الشام وفي البحر الأحمر ؟

(٦)

أما من جهة عواطف المصريين نحو الفرنسيين فهي مباشرة وليدة الطريقة التي حكمهم بها الفرنسيون أثناء إقامتهم في مصر . ولن أقف عند هذا الموضوع لأني أعتقد أنكم سوف تتذكرون بسهولة ما دار بيننا من حديث حول هذا الموضوع ، وعلى هذا فكل شيء حتى العواطف التي يستشعرها سكان مصر ولا سيما بعد أن يتاح لهم فهم الانجليز ، كل شيء يثبت أن « مصر المستقلة » لا يمكن إلا أن تكون قوية الميل لانجلترا ، وان انجلترا يجب عليها من الناحية السياسية ، إن لم يكن مساندة استقلال مصر ، فإجازة هذا الاستقلال على أقل تقدير ، نظراً للأحوال المستقبلة . .

(٧)

فإذا ما أجازت الحكومات الأوروبية استقلال مصر ، فالسؤال هو :
كيف يحكم المصريون أنفسهم ؟ وكيف يدافعون عن استقلالهم ؟

أولاً ـ ان هذه المذكرات المكتوبة على وجه السرعة لا تسمح لنا أبداً بالدخول في تفاصيل مشروع الحكومة التي يقترح الوفد المصري إقامتها ، ولكن يكفي أن نلاحظ أن إنشاء هذه الحكومة لن يكون قط نتيجة لثورة استحدثها نور العقل أو اختمار المبادىء الفلسفية المتصارعة ، ولكن تغييراً تجريه قوة قاهرة على حياة قوم وادعين وجهلاء ، يكادون ألا يعرفوا في الوقت الحاضر إلا عاطفتين تحركان الأخلاق : المصلحة والخوف . . . فقليل من مال يزاد أو شيء من رخاء يضاف الى حياة هؤلاء السكان نتيجة لقيام هذه الحكومة الجديدة ، وهو أمر ليس بصعب التحقيق ، يجعلهم بغير شك المدافعين الغيورين عن هذه الحكومة ، ويجعلهم يحبونها . وكيف لا إذا كان أي شيء في العالم أفضل من الطغيان التركي ؟ فلتكن الحكومة الجديدة عادلة وقاسية وقومية . . . كحكومة شيخ العرب همام في الصعيد التي رويت عليك قصتها ، فهي بالتأكيد سوف تكون موضع الاحترام والطاعة والحب .

ثانياً ـ كيف يدافع المصريون عن استقلالهم ؟ وهل سيكون هذا الدفاع ضد الأوروبيين ؟ إن هذا لا يمكن أن يحدث إلا بعد وقت طويل ، وعندما تصبح القوة القومية منظمة وتكون قد اكتسبت الاحترام . أم أن هذا الدفاع عن الاستقلال سيكون ضد الترك والمماليك ؟ في هذه الحالة نعتقد أن الدول الأوروبية يمكنها أن ترد عنهم كل عدوان يقع على مصر وبالاضافة الى هذا ففي إمكان المصريين أن يستخدموا على حسابهم قوة أجنبية مساعدة مؤقتة يتراوح عددها بين ١٢,٠٠٠ و١٥,٠٠٠ رجل يكفون وزيادة لايقاف الترك عند الصحراء ولتحطيم المماليك في داخل مصر . وستصبح هذه القوة نواة القوة القومية . وبالاضافة الى هذا ، فبما أن العثمانلية يفعلون أي شيء من أجل المال فإن المال يجردهم من السلاح إذا هجموا على مصر ، فالمماليك

كانوا دائماً يستعملون هذه الوسيلة كلما رأوا عاصفة تتجمع ضدهم في استانبول .

ويجب ألا يفوتنا أن نذكر في هذا المقام أن مصر المقسمة الى طوائف متعددة ، تتوفر بها الوسائل اليسيرة لاقامة التعارض فيما بين هذه الطوائف بقصد حفظ التوازن بينها ، وأن الوفد المصري يرتبط بها جميعاً « بلا تحيز » . بجذور منتشرة ويزداد انتشارها بمقدار ما هي خافية تماماً وبمقدار ما ستبقى خافية تماماً عن الحكومة التركية في مصر . وهذا احتياط لا بد منه تجاه الطغيان المتربص دائماً أبداً والذي لن يتوانى عن التضحية « بالأخوة الاستقلاليين » الى آخر رجل منهم لو استطاع أن يعرفهم . ومن جاءوا منهم مع الجيش إنما يتحدون غضب الطغاة الترك ، ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة « لاخوتنا » في مصر ، فإنهم يعيشون تحت السيف والعصا ، ولا بد لهم من إخفاء حقيقتهم ليظهروا بمظهر أشد العبيد ولاء للباب العالي .

(٨)

إن المصريين عامة ، والوفد المصري لدى الحكومات الأوروبية ، سيبذلون كل ما وسعهم من جهد ليحرروا أنفسهم بطريقة ما من النير الذي يثقل على كاهل وطنهم الشقي . فإذا لم يحقق الصلح العام رغباتهم ، فإن من يخرجون من هذا (الكفاح أحياء) سيطالبون الدول السامية المتعاقدة على الأقل « بضمان » كاف يدرأ عنهم على الأقل غضب الترك عند عودتهم الى مصر ، إذا أراد القدر لهذه البلاد الجميلة الشهيرة أن تكون تابعة للترك مرة أخرى بعد إعلان الصلح العام ، فتتعرض بهذا ثانية لغزوهم من جديد .

(٩)

ونحن نرفق مع هذا شفرة يمكن استعمالها في الأحوال التي تدعو اليها الضرورة . فرغم أن الوفد المصري لدى الحكومات الأوروبية لا يقترح إلا مشروعاً سياسياً مناسباً لجميع الحكومات ، بل ومناسباً أيضاً ، وهو قول يبدو في ظاهره غريباً ، للحكومة التركية ذاتها بما يمكن إثباته بجلاء ، إلا أنه قد

تطرأ ظروف تستوجب إخفاء هذا السر وتلزم باستخدام الشفرة المبينة فيما يلي .

(١٠)

لنجاح المفاوضات ، وهو أهم ما يشغل بال الوفد المصري اعتقد أن المهم اخفاء المفاتحات الأولى معكم أو التي يمكن أن تقوموا بها مع نبالة اللورد عن فرنسا وعن كل الأشخاص الذين يمكن أن يفسدوها . إن هدف الوفد هو إجراء مفاوضاته في أوروبا بطريقة من شأنها أن تقوم فرنسا بتقديم المقترحات الأولى الى انجلترا التي اذا اقتنعت بالفوائد التي تعود عليها من هذا الاستقلال المقترح سوف تصمم عندئذٍ على تأييده . وبهذه الطريقة فإن الوفد المصري لن يتعرض لرؤية انجلترا ترفض اقتراحه أولاً وقبل كل شيء بسبب العداء الذي لا يزال قائماً بين الأمتين أو استرابة منها في وجود خدعة جمهورية من نوع ما . . .

(١١)

ولكي تتم اقامة نظام سهل لتبادل الرسائل التي يمكن أن توجه إلينا من فرنسا أو غيرها يمكنكم يا سيدي القبطان أن ترسلوها بعنوان السنيور الكونت انطون كاسيس (قسيس ؟) في تريستا ، وهو يقوم بتوجيهها الى الوفد أينما وجد . وتحت هذا العنوان يكتب عنوان آخر هو عنواني . أما الرسائل التي يمكن أن توجه إلينا من انجلترا فإن وصول المصريين الى باريس سيسمح لنا بالوقت الكافي ليعرف أين يجدونني . وبهذه الطريقة يمكن لرسائل الحكومة أن تصل الى يدي بسهولة . ولكن فيما يتصل بهذه النقطة الأخيرة ، ينبغي أن يحاط الأمر بأكبر درجة من الكتمان والحيطة الممكنة حتى لا تتسرب أية شكوك للحكومة الفرنسية .

ظهر السفينة « بالاس » في ٢١ سبتمبر ١٨٠١ .

(ملاحظة : كتب لاسكاريس هذه الوثيقة بعد وصول الفرقاطة « بالاس » الى ميناء طولون في ١٧ سبتمبر ١٨٠١ أما جثمان الجنرال يعقوب فلم يلق في عرض البحر كالعادة . بل حوفظ عليه على ظهر السفينة في برميل

من الروم ، وأنزل الى الشاطىء في ٢٢ سبتمبر ، ودفن في مرسيليا) .

وللمؤرخ الكبير محمد شفيق غربال رأي في كتابه الصغير « الجنرال يعقوب والفارس لاسكارس » (١٩٣٢) يقول فيه أن مشروع استقلال مصر لا ينتسب الى الجنرال يعقوب بقدر ما هو من نسج خيال الفارس لاسكاريس سكرتيره ومترجمه الغريب الأطوار الخصب الخيال الذي صور تاريخ هذه الفترة تصويره لمغامرات دون كيشوته . ولا يجد شفيق غربال ما يستند اليه في نسبة مشروع استقلال مصر الى الفارس لاسكاريس بدلاً من الجنرال يعقوب إلا ما رواه التاريخ عن شخصية لاسكاريس من أنه كان رجلاً خيالياً يحلم بتعمير الصحراء وبري الأراضي العالية وبناء المدن وتخطيط المدن ويعيش في عالم كامل من أحلام اليقظة . وكل هذا رغم صحته غير كاف لاثبات شيء لأن تاريخ حياة الجنرال يعقوب نفسه يدل على أنه كان الى حد ما كصاحبه لاسكاريس شخصية دون كيوشتية ولكن الى حد ما فهو يحلق في السحاب دون أن تنفصل قدماه عن الأرض. فمغامراته في قتال المماليك وقيادته للفيلق القبطي وعواطفه المسرفة نحو صديقه الجنرال ديزيه وتمنيه أن يدفن معه في قبر واحد ، كل هذه وغيرها تدل على أن المعلم يعقوب كان فيه شيء من الفارس لاسكاريس وأمثاله كثيرون في ذلك العصر الخصب في الشخصيات الدون كيشوتية . ولكن سيرة يعقوب تدل على أنه كان دائماً ما يترجم أحلامه الى أفعال فمجازفته بالانضمام الى الفرنسيين والقتال تحت رايتهم كافية وحدها لاثبات ذلك .

أما دووان فيرى أن مذكرة لاسكاريس تمثل أفكار الجنرال يعقوب تمثيلاً دقيقاً . وأياً كان الأمر فشهادة الكابتن ادموندز تدل على وجه القطع على أن رأي شفيق غربال لا محل له اطلاقاً ، بل وغريب في بابه . فالكابتن ادموندز وهو رجل محايد حين يتكلم عن الجنرال يعقوب لا يدخر كلمة من كلمات الاحترام لهيبته ونقاء سمعته ونفوذه الواسع . وهو حين يتكلم عن الفارس لاسكاريس يصفه بأنه رجل ذو عقل متأمل ، ولعل هذه هي العبارة المؤدبة لمعنى أنه كثير الأحلام . وهو لا يفتأ في كل مناسبة وفي تحفظ شديد يذكر وزير البحرية البريطانية بأنه لا يفهم حقيقة العلاقة بين لاسكاريس ومجموعة

المصريين المسافرين على السفينة « بالاس » وأياً كان الأمر فشهادة ادموندز تدل على أنه استمع طويلاً الى الجنرال يعقوب ، وتدل على أنه كانت هناك على ظهر السفينة « بالاس » مجموعة من « المنفيين » المصريين وأكثرهم من الأقباط وقلة منهم من المسلمين المتعاونين مع الفرنسيين كما ذكر الجبرتي في تفصيله لمعاهدة الصلح وتنظيم انسحاب الفرنسيين وأنصارهم من مصر . وقد كانت هذه المجموعة تحت زعامة المعلم يعقوب . كذلك يشهد ادموندز أن هذه المجموعة كانت تصف نفسها دائماً على لسان يعقوب بأنها « الوفد المصري » المسافر لمفاوضة الدول الأوروبية في أمر استقلال مصر . وشهادة ادموندز تدل على أنه أخذ ما سمعه من حديث يعقوب مأخذ الجد ، بل مأخذ الجد الخطير ، بدليل أنه دون مضمون هذا الحديث وأرسله الى وزير البحرية رأساً مخالفاً العرف والقوانين مخالفة خطيرة بتخطي رئيسه المباشر وهو الأميرال اللورد كيث ولو أنه ارتاب لحظة في جدية ما سمع وفي خطورته لما أقدم على ذلك ، اللهم الا إذا كان الكابتن ادموندز نفسه على شاكلة الفارس لاسكاريس ، أي رجل كثير الاستسلام للأحلام وللمشروعات الهوائية .

إن أسوأ ما نستطيع أن نفترضه في الجنرال يعقوب ليس أن مشروعه لاستقلال مصر من بنات خيال سكرتيره الفارس لاسكاريس ، ولكن أن يكون هذا المشروع مشروعاً فرنسياً أو موحى به من الفرنسيين بقصد تحييد مصر بين فرنسا وانجلترا وتركيا أو إعلان استقلالها أو سلخها بأية طريقة من الطرق من الامبراطورية العثمانية بعد أن يئسوا من امتلاكها واضطروا الى الجلاء عنها ، وان الفرنسيين قد أرادوا أن يستتروا وراء هذا القناع المصري لبلوغ هذه الغاية حتى تكتسب هذه المطالب الشرعية اللازمة بصدورها من أصحاب الحق الأصليين فينظر فيها الانجليز ، بدلاً من المناداة بها مباشرة كمناورة صريحة من مناورات السياسة الدولية فيرفضها الانجليز وحلفاؤهم الترك جميعاً . وهذا الاحتمال ليس بعيداً في رجل مثل الجنرال يعقوب قاتل المماليك ثم الترك تحت راية فرنسا وكلفه الفرنسيون بتنظيم شبكة مخابرات تمتد من مصر الى سوريا قبل جلائهم بخمسة شهور . وتاريخ مصر من الحملة الفرنسية حتى ١٩٠٤ ، بل منذ عهد علي بك الكبير حتى ١٩١٩ يؤيد

ss

هذا التفسير القائم على الصراع المستمر بين هذا المثلث الاستعماري : تركيا وفرنسا وانجلترا للسيطرة على مصر ،واستئثار كل طرف من أطراف هذا الصراع بالتناوب وراء المطالب المصرية كلما خرج منهزماً في جولة ، لعله بتأييده استقلال مصر يغض من سيطرة غيره من الأطراف عليها .

فإذا قبلنا هذا التفسير تكشفت لنا التيارات الكبرى في الفكر المصري في تلك الفترة العصيبة من تاريخ البلاد ، على أساس وجود ثلاثة اتجاهات متميزة تمام التمييز :

١ - تيار « أي شيء إلا حكومة الأوربيين » ، ولو كان استمرار حكومة الترك والمماليك ، وقد جرف هذا التيار المتطرف المصريين الذين قاتلوا تحت لواء العثمانيين في ثورة القاهرة الثانية بين ٢٠ مارس و٢١ ابريل ١٨٠٠ بقيادة ناصف باشا ونصوح باشا .

٢ - تيار « أي شيء الا حكومة الترك والمماليك » ، ولو كان قبول حكومة الأوربيين ، وقد جرف هذا التيار المتطرف المصريين الذين قاتلوا المماليك ثم الترك تحت لواء الفرنسيين بقيادة الجنرال يعقوب وهم الوجه الآخر لزعماء ثورة القاهرة الثانية .

٣ - تيار « انقاذ ما يمكن إنقاذه » ، ممثلاً في علماء الأزهر وأعيان البلاد المعتدلين الذين تكونت منهم أجهزة الحكم القومي ولا سيما الديوان العمومي والديوان الخصوصي ، وهو تيار يقوم على قبول الأمر الواقع بالقوة القاهرة ريثما تسنح الفرصة لتغييره . وقد استمرت هذه التيارات تتلاطم في محيط السياسة المصرية والفكر المصري أجيالاً وأجيالاً ولم تندمج في تيار واحد كبير بصورة ملموسة حتى ثورة ١٩١٩ .

أما المشتغلون بالسياسة وحرب العقائد فيسرفون عادة في اتهام بعضهم بعضاً بالخيانة والتعصب ونقص الوطنية . ولكن المؤرخ يقف محايداً بين كل هذه المدارس ، ويصفها بأنها مدارس مختلفة في الوطنية والكفاح القومي تختلف في أسسها الفكرية والعاطفية والطبقية والطائفية أحياناً ولكنها تستهدف تحرير الوطن بحسب مفهومه عند أصحابها . وإذا كان اختلاف العقيدة

الدينية أو تطرفها يلون أحياناً نظرة الناس الى الأمور ، فهو مجرد عنصر واحد من عناصر التكوين القومي ، وهو ليس كل شيء في هذا التكوين ، ومن الخطأ أن نحاول به تفسير الفلسفات القومية المتضاربة التي تستولي على أفئدة الناس وتدفعهم الى مذاهب شتى في الفكر والفعل . ومن الخطأ أن نصور موقف عمر مكرم ورجاله من أصحاب السياسة العثمانية أو المملوكية بأنه من املاء العاطفة الدينية الاسلامية المتطرفة فحسب ، فهذا يقوم على تسليم خاطىء بصدق دعاوى الاستعمار الاوروبي كلما تحدث عن رغبته في تحقيق استقلال مصر وإعادة مجده الغابر واشاعة العدل فيها ومراعاة حقوق الانسان بين أبنائها كما كان بونابرت يفعل . كذلك من الخطأ أن نصور موقف الجنرال يعقوب ورجاله من أصحاب السياسة الأوروبية بأنه من املاء العاطفة الدينية المسيحية المتطرفة فحسب أو من املاء ما يسمى بعقدة الاضطهاد ففي هذا تناس لآثام الاستعمار العثماني والاستغلال المملوكي وتخلفهما قروناً عن ركب الحضارة وإشاعتهما الظلم والظلام أينما استقرا وإهدارهما لأبسط معاني الانسانية حيثما قامت لهما دولة في مكان ، لا بين المسيحيين وحدهم ولكن بين رعاياهم من المسلمين أيضاً . وربما كان للشعور الديني دخل في تكوين هذا الموقف المتطرف أو ذاك ولكن المبالغة في تصوير أثر هذا الشعور الديني في تكوين القيم الوطنية لا محل له في الأحكام التاريخية الموضوعية . وكل من يعرف شيئاً عن تاريخ الثورات الايديولوجية ، كالثورة الفرنسية والثورة الروسية وما قبلها وما بينها من ثورات يعلم أن حرب العقائد والمصالح الطبقية حين يشتد أوارها ترتفع أمامها الحواجز القومية ذاتها . فلا تعود تميز من الخونة ومن فرسان العالم الجديد ، ونموذج الجنرال يعقوب وفيلقه القبطي بالذات كان نموذجاً شائعاً في عصر بونابرت ، في العالم المسيحي قبل العالم الإسلامي ، فقد كان ياور بونابرت نفسه ، الكولونيل سلكوفسكي الذي قتله الثوار في ثورة القاهرة الأولى ضابطاً بولندياً تطوع في الجيش الفرنسي إيماناً بمبادىء الثورة الفرنسية ، وأمثالهم كثيرون وعلى نقيضه كان الكولونيل فيليبو ، ضابطاً فرنسياً من نبلاء العهد البائد انضم الى سيدني سميث وأحمد باشا الجزار والى عكا كرهاً في مبادىء الثورة الفرنسية وقاتل بونابرت حتى رفع

بونابرت عن عكا الحصار ومات داخل أسوارها قبل ارتداد الفرنسيين عنها ، وأمثاله كثيرون .

وهكذا دفعت عمر مكرم معتقداته أن يقاتل الفرنسيين تحت اللواء العثماني والمملوكي ودفعت بيعقوب معتقداته أن يقاتل العثمانيين والمماليك تحت اللواء الفرنسي. فماذا كان موقف أعضاء الديوان من هذه الأحداث الخطيرة ؟ لو أننا حكمنا عليهم بظاهر الأمور لاتهمناهم أيضاً بالخيانة ، فنحن نعلم أن عبد الله مينو ، بعد إخماد ثورة القاهرة الثانية ، أشار على أعضاء الديوان ، وكانوا تسعة ، أن يرسلوا تهنئة الى بونابرت بمناسبة تعيينه قنصلاً أول في فرنسا . و« أن يبدوا رغبتهم في انضمام مصر إلى فرنسا نهائياً » « فبادر المشايخ : البكري ، والشرقاوي ، ومحمد الأمير ، والمهدي ، والصاوي ، والفيومي ، والسيد علي الرشيدي ، وعبد الرحمن الجبرتي ، بإعداد خطاب في هذا المعنى قرىء بالديوان في ٢٤ جمادى الثاني ١٢١٥ ، ١٣ نوفمبر سنة ١٨٠٠ ، ثم تقرر حفظه في سجل الديوان ، فأثبت هذا الخطاب في سجل الديوان بإشراف كل من : الشيخ اسماعيل الزرقاني القاضي ، والسيد اسماعيل الخشاب وثائقي الديوان وكاتب سلسلة التاريخ .

« وفي هذا الخطاب هنأ العلماء بونابرت على منصبه الجديد ، وأثنوا عليه ثناء عاطراً ، وأبدوا أسفهم لاضطراره الى مغادرة هذه البلاد حتى يخلص فرنسا من أعدائها ، ووصفوه بسيف الله المسلول ، ثم قالوا : (ونحن إذا قلنا أن المصريين يؤلفون مع الفرنسيين أمة واحدة لاصبنا في هذا القول كبد الحقيقة ، ويرجع الفضل في توثيق عرى هذا الاتحاد يوماً بعد يوم الى ما أبداه من عناية فائقة بأمر هذا التآلف صديقنا بالحكمة وسداد الرأي ، رعاه الله بعين عنايته وأثابه خيراً على ما يفيض به من رأفة وحنان) . وشكر العلماء المولى سبحانه وتعالى الذي ألهم بونابرت اختيار عبد الله مينو حاكماً على مصر ، ثم قالوا في ختام رسالتهم : (ونحن إنما نطلب اليكم ألا تغفلوا أمر مصر ، فيسدل النسيان عليها حجاباً ، ذلك أن مصر هي بلادكم ، ولا شك في أن شرف عاصمتها هو شرفكم . وأما أهلها فهم يكنون لكم كل محبة وتقدير ، ويترقبون عودتكم اليهم بفارغ الصبر . إن الدين الإسلامي الذي

ظفر بتقديركم ليدعوكم الى المجيء الى هذه البلاد مرة أخرى ولقد وعدتم أنتم بذلك فلا تخلفوا وعدكم ولن يطول الأمد على تمام الاتحاد بين الأمتين ، فلا معدى عن حدوث ذلك في يوم قريب ، وأن هذا اليوم آت لا ريب فيه لأن المولى عز وجل قد أراد ذلك ولا مناص من تنفيذ إرادته »[1] .

ولا شك أن وثيقة يضعها أعضاء الديوان أو الوزراء يطلبون فيها انضمام مصر الى فرنسا نهائياً هي وثيقة خيانة صريحة ، ولكن مجرد حفظ هذه الوثيقة دون إرسالها يدل على أنها كتبت تحت ضغط القوة القاهرة . ثم ان هذه الوثيقة رغم ما غفلت فيه من عبارات المجاملة المسرفة التي لا تقيد أصحابها بشيء معين ، إذا نحن تأملناها وجدناها تنطوي على التسويف الواضح في طلب انضمام مصر الى فرنسا ، على طريقة « غداً إن شاء الله » ، و« كل شيء بأوانه » . وهي بغير شك أقل استقلالية من مشروع الجنرال يعقوب وأكثر نفاقاً للفرنسيين ولكنها كتبت في ظروف مختلفة حين كانت سطوة الفرنسيين لا تزال قائمة في البلاد ، بينما وضع مشروع يعقوب بعد أن دالت دولتهم . فإذا كانت السياسة هي فن الممكن ، فقد كان هذا هو الممكن لزعماء البلاد المسئولين في نوفمبر ١٨٠٠ في أسوأ الظروف ، وللوفد المصري وللأخوان الاستقلاليين في سبتمبر ١٨٠١ بعد أن تحسنت الظروف الدولية وجلا الفرنسيون عن مصر . وحتى على افتراض أن مشروع استقلال مصر الذي وضعه يعقوب والأخوان الاستقلاليون كان موحى به سراً من فرنسا بعد اندحارها ، فهذا لا يغض من قيمته الموضوعية أو من وطنيته لأنه بمثابة عودة الى نظرية تحييد مصر بين قوى المثلث الاستعماري التركي والفرنسي والانجليزي ويكفي للدلالة على توافقه مع مصالح البلاد الأساسية أنه طالب باستقلال مصر عن جميع أطراف النزاع على قدم المساواة ، وأنه حل مشكلة الدفاع المسلح عن استقلال مصر بفكرة إنشاء انكشارية أجنبية أو قوة محدودة من المرتزقة الأجانب تحل محل الانكشارية التركية المملوكية وتكون تحت أمرة الحكومة المصرية المستقلة وتقوم من ميزانيتها ريثما يتم إنشاء جيش قومي

(١) محمد فؤاد شكري : عبد الله جاك مينو وخروج الفرنسيين من مصر ص ٢٦٨ - ٢٦٩ .

يستطيع الدفاع عن البلاد . وهي فكرة ليست غريبة في عصر وفي بلد ألف الدفاع بالانكشاريات والمرتزقة لا بالجيوش الوطنية ، بل انها الفكرة المنطقية الوحيدة في مواجهة الخطر التركي ومن الناحية الشكلية على الأقل إنكشارية تابعة لحكومة مصر المستقلة أقرب الى فكرة السيادة من انكشارية تتلقى أوامرها من استانبول . فإذا ذكرنا أن مذكرة يعقوب ـ لاسكاريس لا تشير إلى إنشاء قوة « أوروبية » مرتزقة لكن تشير الى قوة « أجنبية » مرتزقة كان التطبيق العملي لهذا الاقتراح هو إنشاء قوة من « البوليس الدولي » المختلط كما نقول نحن بلغة اليوم لحماية البلاد ريثما تستكمل عدتها العسكرية ، يحافظ فيه على توازن القوى الخارجية بعلة تعدد عناصره ، ويمنع اختلاطه وانتماء أفراده الى دول يسودها الشقاق من تحوله الى طابور خامس يعمل لحساب دولة أجنبية واحدة ، ولا يصبح خطراً على استقلال البلاد السياسي إلا إذا اتحدت وجهات نظر هذه الدول المنقسمة على بعضها ، وليس هناك ما يمنع اشتراك رعايا الترك أنفسهم ، كألبان محمد علي ، في هذه القوة الأجنبية . ثم إن مشروع الوفد المصري لاستقلال مصر في ١٨٠١ يشير صراحة الى قيام الصراع مستقبلاً بالضرورة بين مصر المستقلة ودول أوروبا ، ولكنه يقول أن هذا الخطر المصري على المصالح الأوروبية لن ينكشف إلا بعد وقت طويل لكي يطمئن الأوروبيين ويغريهم بقبول المشروع . إن كل كلمة في مشروع الجنرال يعقوب تشير الى ضرورة محمد علي في السياسة الدولية وحتمية محمد علي التاريخية ، بما في ذلك الاعتماد على الانكشارية الأجنبية وعلى الدول الأجنبية وعلى الخبرات الأجنبية وعلى تكوين قوة ضاربة مصرية لتدعيم السيادة المصرية بما في ذلك الانتقاض على المماليك والباب العالي والانتقاض على الدول الأوروبية نفسها بعد تكوين الجيش الوطني . فإذا أمكن القول تاريخياً بأن محمد علي كان عميلاً للسياسة الفرنسية كان الجنرال يعقوب و« الأخوان الاستقلاليون » أيضاً وبنفس المعنى عملاء للسياسة الفرنسية . ولكن أقرب الى الحكم التاريخي أن نقول أن فكرة استقلال مصر في ١٨٠١ كانت كفكرة استقلال مصر في كل عهد تلا وظيفة من وظائف التوازن في صراع القوى العالمية ، وأن الشعب المصري الأبي اليقظ كان يستغل هذا

التوازن الدولي كلما سنحت له الفرصة ويمارس الضغط على الاستعمار بكل ما توفر لديه من وسائل حسب الظروف المختلفة ، آناً بالمصانعة وآناً بالمفاوضة وآناً بالثورة العاقلة وآناً بالثورة العمياء لكي يظفر باستقلال البلاد ويثبته . بل ان الحكم التاريخي الموضوعي يقول أن الجنرال يعقوب ومحمد علي وكل قائد أو زعيم شارك بجهد في الكفاح من أجل استقلال البلاد من علي بك الكبير الى جمال عبد الناصر كانوا مجرد أدوات في يد هذا الشعب العظيم وتعبيراً عن إرادته لاتحقيق استقلال مصر ولتثبيت هذا الاستقلال .

ss

تاريخ الفكر المصري الحديث

الفكر السياسي والاجتماعي

الباب الأول

عبد الرحمن الجبرتي

ss

١ ـ عبد الرحمن الجبرتي

منذ أن دخلنا امتحان ٥ يونيو بدأ. عديد من الكتاب في استقصاء الأسباب والنتائج . وفي اعتقادي أن من أهم ما كتب في باب التفتيش في أعماق النفس ، دعوة بعض الكتاب الى إعادة النظر في وضعنا الحضاري وإلى إقامة كياننا بمقومات الدولة الحديثة ، وقد كان جوهر رأيهم أن سر ضعفنا هو عدم استكمالنا لأدوات الحياة الحديثة . . . . فليس منا من يجهل أن مصر لم تخرج من ظلمات العصور الوسطى التي نشرتها الامبراطورية العثمانية في كل ما ملكت من الأمصار ، إلا منذ مائة وسبعين عاماً ، حين دخلت مصر لأول مرة في علاقات مباشرة مع أوروبا . وهي فترة وجيزة في تاريخ الشعوب والحضارات . فأوروبا نفسها قد بدأت عصر نهضتها نحو عام ١٥٠٠ ، أي منذ نحو خمسة قرون ، وإذا كانت حضارتها قد تجاوزتنا نضجاً فما ذلك إلا لأنها سبقتنا الى بناء الدولة الحديثة بنحو خمسمائة عام . .

وهذه محاولة متواضعة لرصد تاريخ الفكر المصري الحديث ومكوناته . . . متى احتكت مصر بأوربا ؟ وكيف احتكت ؟ وما أثر هذا الاحتكاك في حياتنا ؟ إن من يريد أن يدعم بناء الدولة الحديثة في مصر لا مناص له من استقصاء مقوماتها في تاريخنا ليعرف أي شوط قطعنا فيعرف ما بقي أمامنا لبلوغ الهدف . ولنبدأ حديثنا بالعلم الحديث وفتوحاته . ومن خلال مفكرينا وكتابنا عبر القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين ندرس كيف عرف المصريون لأول مرة بالعلوم الوضعية والتكنولوجيا وكيف استجابوا لها بعد أن كانوا لا يعرفون إلا الروحانيات . . . وهذا هو شيخ المؤرخين ، عبد الرحمن الجبرتي ، منه نتعلم شيئاً كثيراً .

كانوا ثلاثة من جيل واحد ، هم عبد الرحمن الجبرتي وحسن العطار واسماعيل الخشاب ، قدر لهم أن يجاوروا وأن يتجاوروا في الأزهر في ذلك

ss

العصر الغريب العجيب الرهيب عصر الثورة الفرنسية ، وأن يعاصروا مجيء نابليون بونابرت الى مصر ، وأن يتقلدوا أرفع المناصب في تلك الفترة الحرجة من تاريخ مصر والشرق العربي جميعاً ، فالأول عين وزيراً في عهد عبد الله مينو ، أو عضواً في الديوان كما كان يسمى في ذلك العهد . والثاني عين شيخاً للأزهر فيما تلا ذلك من سنوات . والثالث كان سكرتيراً لمجلس الوزراء في عهد الحملة الفرنسية أيام ولاية عبد الله مينو . ولكن قدر لهم فوق كل شيء أن تقترن أسماؤهم بوصفهم واضعي أسس الفكر المصري الحديث ، والممهدين الحقيقيين لانتقال العقل المصري من ظلام العصور الوسطى الى نور العصر الحديث ، الجبرتي بتاريخه العظيم « عجائب الآثار في التراجم والأخبار » والعطار والخشاب بدعوتهما الى ضرورة الأخذ بالعلوم العقلية والوضعية حيث كان يكتفي بالعلوم النقلية وبعلوم الدين . باختصار كان هؤلاء الثلاثة هم أول من وضعوا أساس الفكر الانساني والعلوم الانسانية في مصر والعالم العربي ، وعلموا المصريين والعرب عامة أن الدنيا ليست مجرد معبر للآخرة لأن للانسان قيمة في ذاته . وأن من أهمل شئون دنياه أهمل في ابتغاء آخرته أيضاً ، وأن العلم والفن والفكر هي سبل الانسان لتصحيح دينه ولتصفية معتقداته الدينية من الخرافات ومن كل ما يشل في قدراته الخلاقة . وقد آلت اليهم قيادة المثقفين في ذلك العصر الغريب العجيب الرهيب ، فقادوهم الى بناء الدولة الحديثة وكانوا بمثابة التمهيد العظيم لظهور ذلك العبقري العظيم رفاعة الطهطاوي ، أبي الفكر المصري الحديث . ولقد كانت مهمتهم أشق من مهمته لأن الرواد يرتادون المجاهل أما البناة فينشئون في أرض واضحة الأنقاض .

ولد عبد الرحمن الجبرتي عام ١٧٥٤ وتوفي عام ١٨٢٥ ، فهو قد عاش إذن واحداً وسبعين عاماً عاصر خلالها عصر الترك والمماليك ثم عصر الحملة الفرنسية على مصر ثم عصر محمد علي ، وكان له موقف معروف من كل عصر من هذه العصور . أما تنديده بعصر الترك والمماليك فتفيض به كل صفحة من صفحات تاريخه « عجائب الآثار » ، وأما رأيه في الحكم الفرنسي وفي الحضارة الفرنسية فقد اختلط فيه السلب والايجاب بسبب موضوعيته

واستقلاله في الرأي عن عواطف الغوغاء وعن ترهيب الحكام وترغيبهم ، حتى وصفه الفرنسيون بأنه شيخ متعصب ووصفه أبناء جنسه بأنه نصير الفرنسيين ـ وأما موقفه من محمد علي باشا فقد كان واضحاً وقاطعاً . كان يعتقد ويجاهر بالقول والقلم منذ ولاية محمد علي ١٨٠٥ حتى وفاته هو في ١٨٢٥ أن محمد علي مجرد مغتصب لحكم مصر من أمرائها الشرعيين وهم المماليك المصريون ، وأن عهده رغم كل ما كان فيه من إنشاءات واصلاحات كان عهداً يقوم على الظلم والجور حتى لقد قيل أن محمد علي أرسل اليه من قتله عام ١٨٢٢ ، وهي رواية غير ثابتة . وليس معنى هذا أن الجبرتي كان يناصر المماليك فتنديده بمفاسدهم يتفجر في كل صفحة من صفحات تاريخه ، وقد حملهم مسئولية دخول الفرنسيين مصر في مقدمة كتابه « مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس » حيث يقول أن الدولة « استنامت الى المماليك اتكالاً على شجاعتهم فخربوا الثغور وشادوا القصور » أي أن المماليك خربوا البلد ، في سبيل حياة البذخ والملذات التي كانوا يحيونها ، كما حملهم هذه المسئولية لتحرشهم بتجارة فرنسا وتجارها ولا سيما في ثغور مصر ، لحساب الانجليز .

وقد ظلت أعمال الجبرتي مصادرة ومحظوراً طبعها وتداولها طوال عصر محمد علي وأخلافه حتى رفع عنها الحظر في عهد الخديو توفيق ، حين نشر الجزءان الثالث والرابع من « عجائب الآثار » ثم نشر الجزءان الأول والثاني في عهد الخديو عباس حلمي . وقد ظهرت ترجمة فرنسية كاملة لهذا الكتاب العظيم ، نشرت في تسعة أجزاء بين ١٨٨٨ و١٨٩٦ وهي بقلم شفيق منصور بك « يكن » وعبد العزيز كحيل بك وجبرائيل نقولا كحيل بك واسكندر عمون أفندي . وفي مقدمة هذه الترجمة الفرنسية ان الجبرتي خنق في طريق شبرا في ١٨ يونيو ١٨٢٢ وهو عائد من قصر محمد علي ، أرسل اليه محمد علي من خنقه وربطه بحبل الى رجل حماره . . . وربما كان هذا الكلام ترديداً لإشاعة قديمة مختلقة سرت عند موت خليل بن الجبرتي بأن محمد بك الدفتردار صهر محمد علي أغرى بعض الأشقياء بالجبرتي نفسه بعد أن اطلع على أجزاء من تاريخه واستأذن محمد علي في الفتك به ، ولما لم يظفر بالوالد

ss

فتك بالولد . وفي رواية أن قاتل خليل الجبرتي هو سليمان أغا السلحدار . وأياً كان الأمر ففي مدونات القرن التاسع عشر ما يشير الى أن القتيل هو خليل الجبرتي وليس عبد الرحمن الجبرتي . . . . فألكساندر كردان وهو مترجم القنصلية الفرنسية الذي ترجم الى لغته « مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس » ونشره فصولاً في الجريدة الاسيوية « مارس ١٨٣٤ ويوليو وديسمبر ١٨٣٧ ثم نشره كاملاً في كتاب عام ١٨٣٨ بعد وفاة الجبرتي بثلاث عشرة سنة ، يذكر في مقدمته أن أحد أبناء الجبرتي كان يعمل لدى محمد علي باشا وأن بعض القتلة هاجموه وفتكوا به في ١٨٢٣ وهو في طريقه من شبرا الى القاهرة ، وان الجبرتي نفسه بكاه حتى فقد بصره ولم يعش بعده طويلاً .

وفي الرحالة الايطالي ج. ب. بروكي أنه زار الجبرتي في ديسمبر ١٨٢٢ بداره في بولاق فوجده أعمى قابعاً في داره . وهذا جعل قصة عمى الجبرتي سابقة على موت ولده خليل . وفي لين أن الجبرتي مات في ١٨٢٥ أو ١٨٢٦ « بعد وصولي الى القاهرة بفترة وجيزة » . وأياً كان الفصل فإن الكلمة الأخيرة في موت الجبرتي أو مقتله لم تكتب بعد لتقلب أهواء السياسة على تاريخ البلاد طوال عهد أسرة محمد علي التي حكمت مصر نحو قرن ونصف قرن . أما تاريخ الجبرتي ، فهناك ما يثبت أنه كان معروفاً أو متداولاً ولو في أجزاء منه ، في عهد محمد علي نفسه .

ولد عبد الرحمن الجبرتي لاسرة جدها الأعلى لأبيه رجل حبشي الأصل اسمه زين الدين عبد الرحمن الجبرتي من بلدة جبرت في بلاد الحبشة ينسب نفسه الى مسلم بن عقيل بن أبي طالب وقد نزح زين الدين الجبرتي هذا الى مصر نحو عام ١٦٠٠ بعد أن أقام في مكة زمناً وجاور فيها ، ودخل الأزهر وتولى مشيخة رواق الجبرتية ثم أعقبه في مشيخة هذا الرواق ولده شمس الدين الجبرتي الذي أنجب نور الدين الجبرتي والد حسن الجبرتي الذي كان مفتي المسلمين وأنجب برهان الدين الجبرتي ، وهو أبو حسن الجبرتي والد المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي ، كل هذه الأنساب قصها الشيخ حسن الجبرتي على ولده عبد الرحمن وقص معها كثيراً من أخبار هذه الأسرة المجاورة العارفة بأصول الدين ، ومن بين أفرادها من نسبت اليه كرامات الواصلين . ومع

هذه الأنساب كان حسن الجبرتي يروي على ولده الصبي عبد الرحمن الجبرتي سير من عرفهم من علماء الأزهر أو من المماليك والكشاف وغيرهم من رجالات الدولة ورجالها .

وكان حسن الجبرتي من ثراة الأزهريين اختلطت فيه شخصية العالم بشخصية رجل الأعمال . فكان يملك ثلاثة مساكن في القاهرة أحدها في الصنادقية المتاخمة للأزهر والآخر في بولاق والثالث في الساحل يطل على شاطىء النيل . وكانت له في كل بيت زوجة وأولاد ومماليك وعبيد وجوار ، وقد أنجب في حياته نحو أربعين ولداً وبنتاً ماتوا جميعاً فيما خلا عبد الرحمن ، وهو ابن جارية بيضاء عرضت عليه فاشترتها بمالها من الحجاز زوجته بنت رمضان شلبي المعروف بالخشاب حين خرجت للحج مع زوجها ، وجاءت بها الى مصر حيث أعتقتها وزوجتها من زوجها . وقد ماتت الزوجة والجارية في يوم واحد . كذلك كانت لحسن الجبرتي أطيان ونظارات على أطيان في أبيار بالقرب من كفر الزيات وفي غير أبيار . وكان في الوقت نفسه أستاذاً في الأزهر يعلم الفقه والعلوم الحكمية والرياضية . وكان من تلاميذه المعروفين الشيخ محمد اسماعيل النفراوي والشيخ عبد الرحمن العريشي ، شيخ رواق الشوام الذي غدا فيما بعد شيخاً للأزهر ، والشيخ محمود الكردي والشيخ عبد الرحمن البشيشي والشيخ محمد الفرماوي والشيخ محمد الصبان والشيخ موسى الجناحي والشيخ محمد عبد ربه العزيزي والشيخ الهلباوي،وهم جيل أوسط من العلماء درس الفتى عبد الرحمن الجبرتي على نفر منهم حين جاور في الأزهر بعد أن أتم تعليمه الأول في مدرسة أو كتاب السنانية وهي على ناصية الصنادقية . . . وفي الأزهر الحق حسن الجبرتي ابنه عبد الرحمن برواق الشوام ليدرس على الشيخ العريشي مذهب الحنفية . . غير هذا نعرف عن حسن الجبرتي أن ثروته في الصنادقية والغورية ومرجوش جاءته عن طريق جدته لأبيه ، وهي مريم بنت محمد المنزلاوي ، ومن زوجته بنت أغاباش حاكم الطور والسويس ، وإن ثروته في بولاق والساحل وغيرهما جاءته من زوجته الأخرى بنت رمضان شلبي المعروف بالخشاب . كذلك نعرف عنه أنه كان مهتماً بالعلوم الوضعية والهندسية ، فقد كانت في داره بالصنادقية الى جانب

مكتبة في علوم اللغة والدين بعض الأجهزة الهندسية كالاسطرلاب وبعض أدوات الصناعة ، وأنه كان مهتماً بضبط الموازين وألف في ذلك كتاباً اسمه « العقد الثمين فيما يتعلق بالموازين » ، وأنه كان يرشد السباكين والحدادين وقباني القاهرة الى ما ينبغي عمله لضبط الموازين ، ولم يكن في ذلك مفوضاً من أحد وإنما على نفقته الخاصة . كذلك ألف الشيخ حسن الجبرتي « الدر المختار » و« شرح لقطة العجلان » و« حاشية على شرح الأربعين النووية للشبشيري » .

في هذا الجو الديني والعلمي نشأ عبد الرحمن الجبرتي . نشأ بين علماء الأزهر الذين خالطهم في الأزهر أو في بيته وسمع بأخبارهم جيلاً بعد جيل من أبيه وبين المماليك والكشاف والخشداشية والسناجق ، أو على الأصح بين أشباحهم وأخبارهم لكثرة ما كان أبوه يروي عليه من آثارهم . فوجد عبد الرحمن الجبرتي نفسه وهو بعد في سن العاشرة ، سن التمييز كما يقول ، بين عالمين هائلين متجاورين ، أحدهما قوامه العلم والدين وأبطاله مشايخ لا حصر لهم كالزرقاني والملوي والشربيني والصعيدي والدردير والعدوي والحفني والأدكاوي والدمنهوري الخ ، بعضهم عاشت ذكراه وبعضهم انطوى في غبار الزمان ، والآخر قوامه السياسة والحرب والدسيسة والمال والدم المهراق ، وأبطاله المماليك ومن يلوذ بهم من محمد بك جركس الى اسماعيل أيواظ الى ذي الفقار قنصوه الى عثمان كتخدا الى محمد قطامش الى عثمان بك ذي الفقار الى إبراهيم كتخدا بك ورضوان الجلفي بك الى علي بك الكبير ومحمد بك أبي الذهب الى اسماعيل بك بارم ديله الى يوسف بك القرد الى أبو مناخير فضة ، وكل أولئك الفرسان الأجلاب الظلمة الذين تكونت منهم الطبقة الحاكمة في مصر في ظل الامبراطورية العثمانية وشاءت فطرة هذا الشعب العظيم المغلوب على أمره أن تسخر منهم بأمثال هذه الألقاب المضحكة عساها أن تجد في هذه السخرية بعض العزاء . وقد كان واضحاً كل الوضوح أنه كان يتحرك في عالمين منفصلين كل الانفصال كما تدل على ذلك أسماؤهم وأعمالهم : عالم من المثقفين المصريين المباهين بأصلابهم الريفية ولو كانوا من أهل الحضر ، وعالم من الفرسان الأعاجم الأتراك

والشراكسة والقوقازيين والأكراد الخ . . . ممن أنبتت وشائجهم بهذه الأرض الطيبة غير ما كانوا ينهبونه من خيراتهم بالسيف وبالقانون وباسم السلطان خليفة المسلمين في استانبول .

وقبل أن يموت الشيخ حسن الجبرتي زوج ابنه عبد الرحمن ، وهو بعد غلام لم يتجاوز الرابعة عشرة ، ولكن عبد الرحمن الجبرتي لا يذكر لنا شيئاً عن زوجته الأولى هذه غير أن الشيخ عبد الله الأدكاوي هنأ أباه بهذا الزواج في بيت سخيف من شعر هذه الفترة السخيف . أما زوجته التي لم نسمع عنها شيئاً ، فقد تزوجها الجبرتي وهو في نحو السابعة والعشرين من عمره ، وهي ربيبة صديقه علي عبد الله درويش الرومي ، قال أنه أخذها بعيالها ، وأنه أوى صديقه في بيته لضيق ذات يده . كذلك نعلم أن أباه توفي عام ١٧٧٥ ، أي حين كان الجبرتي في الحادية والعشرين من عمره ، وأنه تخرج في الأزهر وهو في الثانية والعشرين ، أي عام ١٧٧٦ . فلما مات أبوه قام الجبرتي برحلة في الوجه البحري زار فيها كفر الزيات وطنطا وفوه ورشيد وادكو ودمياط والمنصورة ، ويظن أنه نزل بأبيار لتفقد مزارع الأسرة وأنه عرج على أبو قير ، كما يرجح أنه قام في تاريخ ما برحلة في الوجه القبلي ، وذلك لدقة المامه في كتاباته ببلاد الصعيد . ولا يذكر الجبرتي صراحة أنه أدى فريضة الحج ، ولكنه يذكر عرضاً أنه إطلع بنفسه على شهادة ميلاد رضوان كتخدا ابراهيم بك الكبير في مكة ، وهذا يفيد أنه زارها .

وربما كان أهم شيء وجه الجبرتي الى كتابة التاريخ هو صلته بالسيد محمد مرتضى الزبيدي ، فقيه اللغة في زمانه وصاحب المعجم المشهور « تاج العروس » . فقد هبط الزبيدي مصر ، وهو أصلاً من اليمن ، عام ١٧٥٤ ، أي عام مولد الجبرتي ، وسكن في الصاغة ودرس في الأزهر وفي جامع شيخون ولازمه الجبرتي في شبابه وقرأ عليه مع لفيف من شباب الأزهر وشيوخه ، وأجدرهم بالذكر حسين الدرب شمسي ، وأحمد يوسف الشنواني ، واسماعيل وهبي المعروف بالخشاب ، والشيخ السجاعي ، كما تتلمذ عليه بعض الأمراء من أمثال أيوب بك الدفتردار ، ومصطفى بك الاسكندراني . وفي الثمانينات والتسعينات، من القرن السابع عشر طوى

الموت أكثر من عرف الجبرتي من علماء الأزهر الراسخين ، ماتوا الواحد بعد الآخر ، وبقي الزبيدي وحده العلم الفرد والقطب الأكبر ، وذاع صيته في الأمصار فتجبر وتأله فكان يأذن لمريديه من المغاربة أن يسجدوا ويقبلوا الأرض بين يديه وكانوا يرون فيه « القطبانية العظمى » . وخلا الأزهر من العلماء الراسخين ، ولكن جيلاً جديداً من العلماء الشبان كان قد أخذ يتكون فيه ، من أمثال الشيخ أبي الأنوار السادات والشيخ الشرقاوي والشيخ محمد الأمير والشيخ المهدي والشيخ الفيومي ، وهم ذلك الجيل الخطير الذي تفتح للحضارة الجديدة واضطلع بمسئوليات الحكم حين حطم بونابرت ذلك السور العثماني العظيم الذي حال دون اتصال مصر بأوروبا ثلاث قرون كاملة ، منذ فتح السلطان سليم مصر في ١٥١٧ ، وبذلك كانوا أول من وضع أساس الدولة الحديثة في مصر قبل محمد علي باشا بسنوات .

وقد عرض الزبيدي على تلميذه ومريده الجبرتي نحو عام ١٧٩٠ أن يعاونه في وضع كتاب عن أعلام القرن الثامن عشر من مصريين وحجازيين ، فدهش الجبرتي لهذا الطلب وأخذه زهو عظيم لأنه رأى أن هذا العمل الكبير سوف يقرن اسمه باسم استاذه ويخلد اسمه في التاريخ . وهكذا أخذ الجبرتي يعد البطاقات بالاعلام والحوادث الجسام ، وكان يسميها « طيارات » ويحشد فيها كل ما تذكره من أحاديث أبيه عن العلماء والحكام . ثم أخذ يستوفي مراجعه على طريقة أقرب الى المنهج العلمي فعثر في مكتبته على كتاب في التاريخ بقلم مؤرخ مغمور هو أحمد عبد الغني شلبي ، وعلى كتاب « الخلاصة » للاميني ، وعلى رسالة « شرح الصدر في غزوة بدر » لعبد الله الشرقاوي ، وكانت في ذيلها نبذة عن تاريخ ولاة مصر الى أيام الوالي علي باشا الحكيم . ثم أخذ يجمع سير شيوخ الأزهر وعلمائه وسير الأدباء والشعراء وسير الولاة والمماليك والسناجق « أي المحافظين » واتسع عليه الأمر واختلط . ثم استعان بالشيخ اسماعيل الخشاب ، وكان قاضياً ، وطلب اليه أن يحقق له تواريخ الاعلام وأعمارهم من الصكوك وحجج الملكية ، فقبل الشيخ الخشاب . وظل الجبرتي يعد البطاقات أو الطيارات ويدون الكراريس ويعرضها على مرتضى الزبيدي حتى توفي الزبيدي بالطاعون بعد عامين من

بدء العمل . وبعد موت الزبيدي اكتشف الجبرتي سر هذا العرض السخي الذي عرضه عليه استاذه باسم العلم . فقد جاءت الجبرتي رسالة من مفتي دمشق يطلب فيها اليه أن يوافيه بكل ما قد أعد هو وأستاذه من أوراق وجمع من وقائع . فأدرك أن الزبيدي إنما كان يعد معجم الاعلام هذا بتكليف من محمد خليل المرادي الحسيني قاضي دمشق ، وإن هذا القاضي إنما ندب الزبيدي للقيام بهذا العمل لأنه من غير أهل مصر ، وبالتالي فهو كفيل بأن يثبت رأيه في الناس وفي الأحداث بلا تحفظ . وكانت مشكلة الجبرتي هي كيف يحصل على أوراق الزبيدي وكيف يسترد أوراقه الخاصة من مكتبته بعد وفاته . وحين باعت أرملة الزبيدي مكتبته اشترى الجبرتي « الكتب والدشتات » وكان بينها عشر كراريس من التراجم مدونة بقلم الزبيدي ، ولما تصفحها الجبرتي وجدها عديمة القيمة ، لأنها كانت تتناول سير أفاقين من المغرب والشام والحجاز والسودان . أما المفتي فقد أتم كتابه بعنوان « سلك الدرر في أعيان القرن الثامن عشر » قبل موته في أوائل التسعينات . وهكذا انتهت قصة هذا الكتاب ، ولكن فكرة التأريخ لرجالات مصر وأيامها ولازمت الجبرتي بعد ذلك .

حين دخل بونابرت القاهرة بعد انتصاره في معركة أمبابة في ٢١ يوليو ١٧٩٨ كان الجبرتي في الرابعة والأربعين من عمره . وكان قد زامل حسن العطار واسماعيل الخشاب في حلقات الدراسة فقرأوا معاً على الشيخ محمد الصبان وعلى الشيخ مرتضى الزبيدي وعلى الشيخ محمد الأمير النحو وفقه اللغة ، ونشأت بينهم صداقة حميمة رغم اختلافهم في المشارب والتكوين من بعض الوجوه .

فلما أصدر بونابرت مرسومه في ٢٥ يوليو ١٧٩٨ بتشكيل أول مجلس للوزراء عرفته مصر من علماء الأزهر ، كانت قائمة الوزراء بحسب ما ورد في الجبرتي الذين اختارهم العلماء لتقلد السلطة في البلاد تشمل تسعة أعضاء هم الشيخ عبد الله الشرقاوي «رئيساً للديوان» والشيخ خليل البكري والشيخ مصطفى الصاوي والشيخ سليمان الفيومي والشيخ موسى السرسي والشيخ مصطفى الدمنهوري والشيخ أحمد العريشي والشيخ يوسف الشبراخيتي

والشيخ محمد الدواخلي ، أما الشيخ محمد المهدي فقد اختير سكرتيراً عاماً لمجلس الوزراء .

فأين كان الجُبرتي في تلك الفترة العصيبة ؟

روى أهل الجبرتي بعد وفاته لألكساندر كردان أن الجبرتي غادر القاهرة عند دخول الفرنسيين وقصد الى ابيار ، وان بونابرت استدعاه وعينه عضواً في الديوان . وهذه الرواية صحيحة في شطرها الأول غريبة في شطرها الثاني . فقد هرب الجبرتي من القاهرة بين العلماء الهاربين ، وعاد من ابيار بعد غيبة عشرة أيام بناء على طلب بونابرت الذي كلف الشيخ الصاوي والشيخ الفيومي بأن يكتبا الى العلماء الهاربين بالعودة الى القاهرة مقابل عهود كتبها بونابرت لهم بالأمان . ولكن مرسوم ٢٥ يوليو والقائمة الواردة في الجبرتي نفسه لا يرد فيها اسم الجبرتي بين أسماء الوزراء . والمرة الأولى التي يرد فيها اسم الجبرتي وزيراً ، هي في تشكيل الديوان بعد مقتل كليبر ، أي في عهد عبد الله مينو . كذلك لم يرد للجبرتي اسم في تشكيل البرلمان الأول الذي أنشأه بونابرت لا في صورته الموسعة قبل ثورة القاهرة الأولى ولا في صورته المختزلة بعد ثورة القاهرة الأولى . فهل كان الجبرتي يعيش في عزلة عن السياسة في عصره ؟ وهل يستخلص من عدم مشاركته في السلطة إبان المرحلة الأولى من الحملة الفرنسية أنه كان من المقاطعين للحكم الفرنسي حتى ولاية عبد الله مينو ثم جد ما أقنعه بجواز التعاون مع الفرنسيين بعد مقتل كليبر .

الحق أن هذه حلقة غامضة في سيرة الجبرتي . ولكن موقفه وسلوكه أيام بونابرت وكليبر كما حددهما لنا بنفسه في « عجائب الآثار » ، يدلان على أنه لم يكن له موقف معين معاد للحكم الفرنسي أكثر من سواه من العلماء سواء في الفكر أو في الحياة . فهو حسب ما روي لنا وكما يتجلى في كتابه كان شديد الاهتمام منذ اللحظة الأولى باستقصاء كافة أخبار هذا العهد الجديد وجمع كافة الوثائق الخاصة به ما استطاع الى ذلك سبيلاً بروح المؤرخ الموضوعي الراغب في المعرفة وبروح المتأمل اليقظ المحلل لما يدور حوله من أحداث ، وليس بروح الوطني الملتهب الرافض لكل ما حوله من أفكار وأفعال ، ولا بروح الثائر المتعصب للخلافة العثمانية لا يرى غير حكمها حكماً شرعياً

للبلاد . وهو منذ اللحظة الأولى يعلن لنا أنه خالط علماءهم وبعض رجالاتهم وأنه يحدثنا عنهم حديث العارف بأفعالهم المطلع على أفكارهم .

فمنذ اللحظة الأولى أحس الجبرتي أنه بإزاء حضارة جديدة أرقى من حضارة الترك والمماليك ، لا في مقوماتها المادية فحسب ، ولكن في كثير من قيمها الاجتماعية ونظمها السياسية . ولا شك أن الجبرتي قد أثبت تحفظاته العنيفة بالنسبة الى بعض القيم الأخلاقية والروحية والاجتماعية التي جاءت بها الحملة الفرنسية سواء كما رآها في الفرنسيين أنفسهم أو كما رآها في المصريين المتأثرين بهم ، ولكن هذا لم يحل دون وقوفه موقف المبهور بعديد من المقومات المادية والفكرية والأخلاقية لهذه الحضارة الجديدة سواء على المستوى الاجتماعي أو على المستوى الفردي ، ولم يخش ملامة معاصريه بعقد المقارنات بين فضائل الفرنسيين ورذائل الترك والمماليك في عدد من الوجوه .

أنظر مثلاً الى الجبرتي وموقفه من المجمع العلمي المصري الذي أنشأه بونابرت بمرسومه المؤرخ ٢٢ أغسطس ١٧٩٨ من ثمانية وأربعين عضواً ، منهم إثنا عشر عضواً في قسم الرياضيات ، واثنا عشر عضواً في قسم العلوم الطبيعية ، واثنا عشر عضواً في قسم الاقتصاد واثنا عشر عضواً في قسم الآداب والفنون ، وهو أول أكاديمية للعلوم والفنون والآداب عرفتها مصر الحديثة ، وقد ضمت صفوة العلماء والفنانين والأدباء الذين جاءوا الى مصر مع الحملة الفرنسية لمسحها ودراستها ، وكانت ثمرة عملهم ذلك الكتاب الجليل « وصف مصر » « في عشرة مجلدات من الأبحاث وأربعة عشر مجلداً من اللوحات » وقد تم نشره بين ١٨٠٩ و١٨٢٨ .

وهذه قصة المجمع المصري كما رواها الجبرتي عن خبرة شخصية ، فقد كان أحد علماء الأزهر الذين كانوا يترددون على مكتبته للاطلاع ، وعلى معامله ومراصده ومتاحفه للوقوف على العلوم الحديثة ، وعلى ندواته للاستماع الى ما يقرؤه فيها علماؤه من بحوث ولمناقشة هذه البحوث .

« (ومنها) أنهم أحدثوا على التل المعروف بتل العقارب بالناصرية أبنية وكرانك وأبراجاً ووضعوا فيها عدة من آلات الحرب والعساكر المرابطين فيه وهدموا عدة دور من دور الأمراء وأخذوا أنقاضها ورخامها لأبنيتهم وأفردوا

للمدبرين (يقصد المديرين) والفلكيين وأهل المعرفة والعلوم الرياضية كالهندسة والهيئة والنقوشات والرسومات والمصورين والكتبة والحساب والمنشئين حارة الناصرية حيث الدرب الجديد وما به من البيوت مثل بيت قاسم بيك وأمير الحاج المعروف بأبي يوسف وبيت حسن كاشف جركس القديم والجديد الذي أنشأه وشيده وزخرفه وصرف عليه أموالاً عظيمة من مظالم العباد ، وعند تمام بياضه وفرشه حدثت هذه الحادثة (يقصد الحملة الفرنسية) ففر مع الفارين وتركه : فيه جملة كبيرة من كتبهم وعليها خزان (يقصد أمناء مكتبة) ومباشرون يحفظونها ويحضرونها للطلبة ومن يريد المراجعة (يقصد الاطلاع) ، فيراجعون فيها مرادهم ، فتجتمع الطلبة منهم كل يوم قبل الظهر بساعتين ويجلسون في فسحة المكان (يقصد القاعة) المقابلة لمخازن الكتب على كراسي منصوبة موازية لتختاة عريضة مستطيلة (يقصد منضدة كبيرة) ، فيطلب من يريد المراجعة ما يشاء منها فيحضرها لهم الخازن فيتصفحون ويراجعون ويكتبون ، حتى أسافلهم من العساكر . وإذا حضر اليهم بعض المسلمين ممن يريد الفرجة لا يمنعونه الدخول الى أعز أماكنهم ، ويتلقونه بالبشاشة والضحك وإظهار السرور بمجيئه اليهم ، وخصوصاً إذا رأوا فيه قابلية أو معرفة أو تطلعاً للنظر في المعارف بذلوا له مودتهم ومحبتهم ويحضرون له أنواع الكتب المطبوع بها أنواع التصاوير ، وكرات البلاد والأقاليم (يقصد الخرائط) والحيوانات والطيور والنباتات ، وتواريخ القدماء وسير الأمم وقصص الأنبياء بتصاويرهم وآياتهم ومعجزاتهم وحوادث أممهم مما يحير الأفكار . ولقد ذهبت اليهم مراراً وأطلعوني على ذلك ، فمن جملة ما رأيته كتاب كبير يشتمل على سيرة النبي ﷺ ومصورون به صورته الشريفة على قدر مبلغ علمهم واجتهادهم وهو قائم على قدميه ناظر الى السماء كالمرهب للخليقة وبيده اليمنى السيف وفي اليسرى الكتاب وحوله الصحابة رضي الله عنهم بأيديهم السيوف وفي صفحة أخرى صورة الخلفاء الراشدين وفي الأخرى صورة المعراج والبراق ، وهو صلى الله عليه وسلم راكب عليه في صخرة بيت المقدس وصورة بيت المقدس والحرم المكي والمدني وكذلك صورة الأئمة المجتهدين وبقية الخلفاء والسلاطين ، ومثال أسلامبول

(يقصد ماكيت أو نموذج مصغر لها) وما بها من المساجد العظام كـأيا صـوفية وجـامع السلطان محمـد وهيئة المـولد النبـوي وجمعية أصنـاف لفئـات الفـرق المختلفـة وأرباب الحـرف والصناعـات التي كـانت تشتـرك في مـوكب المـولـد النبـوي ، وكذلـك السلطان سليمان وهيئـة صلاة الجمعـة فيه ، وأبي أيـوب الأنصـاري وهيئة صـلاة الجنـازة فيـه ، وصـور البلدان والسـواحـل والبحـار والأهرام وبرابي الصعيد (يقصد المقابر الأثرية) والصـور والأشكال والأقـلام المرسومـة بها ، ومـا يختص بكل بلد من أجنـاس الحيوان والـطيـور والنبـات والأعشـاب وعلوم الطب والتشـريح والهنـدسيات وجـر الأثقـال ، وكثـير من الكتب الاسـلامية متـرجم بلغتهم . ورأيت عندهم كتـاب الشفـاء للقـاضي عياض ، ويعبرون عنه بقولهم شفاء شريف ، والبردة للبوصيـري ، ويحفظون جملة من أبياتها (ربما يقصد مخطوطة قديمة لبعض أبياتها) وترجموهـا بلغتهم . ورأيت بعضهم يحفظ سـوراً من القـرآن ، ولهم تـطلع زائـد للعلوم وأكثـرهـا الرياضة ومعرفة اللغات واجتهاد كبير في معـرفة اللغـة والمنطق ، ويـدأبون في ذلك الليل والنهار . وعندهم كتب مفردة (يقصد مخصصـة) لأنواع اللغـات وتصاريفها واشتقاقاتها بحيث يسهل عليهم نقل ما يريدون من أي لغـة كانت الى لغتهم في أقرب وقت .

« وعند توت الفلكي وتلامذته في مكانهم المختص بهم الآلات الفلكيـة الغريبة المتقنـة الصنعة وآلات الارتفـاعات البـديعة العجيبـة التركيب الغـالية الثمن المصنـوعة من الصفـر المموه ، وهي تـركيب ببراريم (يقصـد مسـامـير قلاووظ) مصنوعة محكمة كـل آلة منهـا عدة قـطع تركب مـع بعضها البعض برباطات وبراريم لطيفة (يقصـد دقيقة) بحيث إذا ركبت صـارت آلة كبيـرة أخذت قدراً من الفراغ وبها نـظارات وثقوب ينفـذ النظر منهـا الى المرئى وإذا انحل تركيبها وضعت في ظرف صغير (يقصد بهذا وصف الميكروسكوب) . وكذلك نـظارات للنظر في الكـواكب وأرصادهـا ومعرفة مقاديـرها وأجـرامها وارتفاعاتها واتصالاتهـا ومناظـراتها (يقصـد بهذا وصف التليسكـوب) وأنواع المنكابات والساعات التي تسير بثواني الـدقائق الغـريبة الشكـل الغاليـة الثمن وغير ذلك .

« وأفردوا لجماعة منهم بيت ابراهيم كتخدا السناري ، وهم المصورون لكل شيء ، ومنهم ريجو المصور Rigo وهو يصور صور الادميين تصويراً يظن من يراه أنه بارز في الفراغ مجسم يكاد ينطق ، حتى أنه صور صورة المشايخ كل واحد على حدته في دائرة ، وكذلك غيرهم من الأعيان ، وعلقوا ذلك في بعض مجالس سارى عسكر (يقصد بونابرت) .

« وآخر مكان يصور الحيوانات والحشرات وآخر يصور الأسماك والحيتان بأنواعها وأسمائها ، ويأخذون الحيوان أو الحوت الغريب الذي لا يوجد ببلادهم فيضعون جسمه بذاته في ماء مصنوع حافظ للجسم فيبقى على حالته وهيئته لا يتغير ولا يبلى ولو بقي زمناً طويلا .

« وكذلك أفردوا أماكن للمهندسين وصناع الدقائق ، وسكن الحكيم رويا « يقصد الصيدلي Royer » ببيت ذي الفقار كتخذا بجوار ذلك ووضع آلاته ومساحيقه وأهوانه في ناحية وركب له تنانير وكوانين لتقطير المياه والأدهان واستخراج الأملاح وقدوراً عظيمة وبرامات وجعل له مكاناً أسفل وأعلى وبها رفوف عليها القدور المملوءة بالتراكيب والمعاجين والزجاجات المتنوعة ، وبها كذلك عدة من الأطباء والجرايحية (يقصد الجراحين) .

« وأفردوا مكاناً في بيت حسن كاشف جركس لصناعة الحكمة والطب الكيماوي وبنوا فيه تنانير مهندمة وآلات تقاطير عجيبة الوضع وآلات تصاعيد الأرواح وتقاطير المياه وخلاصات المفردات وأملاح الأرمدة المستخرجة من الأعشاب والنباتات ، واستخراج المياه الجلاءة والحلالة . وحول المكان الداخل قوارير وأوان من الزجاج البلوري المختلف الأشكال والهيئات على الرفوف والسدلات وبداخلها أنواع المستخرجات . (ومن أغرب ما رأيته في ذلك المكان) أن بعض المتقيدين لذلك أخذ زجاجة من الزجاجات الموضوع فيها بعض المياه المستخرجة فصب منها شيئاً في كأس ثم صب عليها شيئاً من زجاجة أخرى فعلا الماء وصعد منه دخان ملون حتى انقطع وجف ما في الكأس وصار حجراً أصفر فقلبه على البرجات حجراً يابساً أخذناه بأيدينا ونظرناه . ثم فعل كذلك بمياه أخرى فجمد حجراً أزرق وبأخرى فجمد

حجراً أحمر ياقوتياً . وأخذ مرة شيئاً قليلاً جداً من غبار أبيض ووضعه على السندال وضربه بالمطرقة بلطف فخرج له صوت هائل كصوت القرابانة (يقصد البندقية) انزعجنا منه ، فضحكوا منا . وأخذ مرة زجاجة فارغة مستطيلة في مقدار الشبر ضيقة الفم فغمسها في ماء قراح موضوع في صندوق من الخشب مصفح في الداخل بالرصاص وأدخل معها أخرى على غير هيئتها وأنزلها في الماء وأصعدهما بحركة انحبس بها الهواء في أحدهما ، وأتى آخر بفتيلة مشتعلة ، وأبرز ذلك فم الزجاجة من الماء ، وقرب الآخر الشعلة اليها في الحال ، فخرج ما فيها من الهواء المحبوس وفرقع بصوت هائل أيضاً ، وغير ذلك أمور كثيرة وبراهين حكيمة تتولد من اجتماع العناصر وملاقاة الطبائع .

« ومثل الفلكة المستديرة التي يديرون بها الزجاجة فيتولد من حركتها شرر يطير بملاقاة أدنى شيء كثيف ، ويظهر له صوت وطقطقة ، وإذا مسك علاقتها شخص ولو خيطاً لطيفاً متصلاً بها ولمس آخر الزجاجة الدائرة أو ما قرب منها بيده الأخرى ارتج بدنه وارتعد جسمه وطقطقت عظام أكتافه وسواعده في الحال برجة ذلك ولو كانوا ألفاً أو أكثر (يقصد بقوة التيار الكهربائي) . ولهم فيه أمور وأحوال وتراكيب غريبة ينتج منها نتائج لا يسعها عقول أمثالنا .

« وافردوا أيضاً مكاناً للنجارين وصناع الآلات والأخشاب وطواحين الهواء والعربات واللوازم لهم في أشغالهم وهندساتهم وأرباب صنائعهم . ومكان آخر للحدادين وبنوا فيه كوانين عظاماً وعليها منافيخ كبار يخرج منها الهواء متصلاً كثيراً بحيث يجذبه النافخ من أعلى بحركة لطيفة . وصنعوا السندانات والمطارق العظام لصناعات الآلات من الحديد والمخارط ، وركبوا مخارط عظيمة لخرط القلوزات الحديد العظيمة ، ولهم فلكات مثقلة يديرها الرجال للمعلم الخراط للحديد بالأقلام المتينة الجافية وعليها حق صغير معلق مثقوب وفيه ماء يقطر على محل الخرط لتبريد النار الحادثة من الأصطكاك ، وباعلى هذه الأمكنة صناع الأمور الدقيقة مثل البركارات (يقصد الفرجارات أو البراجل) وآلات الساعات والآلات الهندسية المتقنة وغير ذلك »

» (عجائب الآثار ج ٣ / ٣٤ - ٣٦) .

فالجبرتي إذن يصف لنا كيف كان يتردد على المجمع المصري يقرأ في مكتبته أو يتأمل متحف التاريخ الطبيعي الملحق به أو يتمعن ما فيه من صور ولوحات رسمها الفنانون الوافدون مع الحملة الفرنسية من أمثال دينون Denon ودوتيرتر Dutertre وريدوتيه Redouté وريجو Rigo ، أو يدرس الفلك في مرصده تحت اشراف الفلكي نوويه Nouet ، أو يزور معامل الطبيعة والكيمياء فيه ليقف بنفسه على كيفية توليد الكهرباء أو ليقف بنفسه على ما تفعله الأحماض بالأحماض . وفي ردهات المجمع المصري وقاعاته ومعامله كان الجبرتي يلتقي بعلماء الطبيعة من أمثال برتوليه Bertollet وكونتيه Conté ، أو دولوميو Dolomieu ، وجوفروا سانت هيلير ، Geoffroy Saint-Hilaire والدكتور ديجنيت Degenettes أو يلتقي بالجراح ديبوا Dubois وبالجراح لاري Larrey أو يلتقي بعالم الحشرات سافيني Savigny أو بالكيميائي ديكوتيل Decotils أو بعالم النبات ديليل Delille أو بالمهندس شامبي Champy. كان الجبرتي يتردد على المجمع المصري آناً بمفرده وآناً بصحبة الشيخ السادات وآناً بصحبة صديقه الشيخ حسن العطار أو صديقه اسماعيل الخشاب . وقد نشأت بينهم وبين بعض العلماء والفنانين ألفة أو نوع من الصداقة المشوبة بالاعجاب ، حتى أن الخشاب قال في المصور ريجو شعراً ، وفي الحديث الذي أجراه الرحالة الايطالي بروكي مع الجبرتي الشيخ في أول ديسمبر ١٨٢٢ استفسر الجبرتي من زائره الايطالي عن الفلكي نوويه الذي لم يكن أحدهما يعلم أنه كان قد مات في ١٨١١ ، كما ذكر لبروكي أن نوويه كان يتقاضى ريالين يومياً عن عمله مما كان يتيح له التفرغ والتوافر على البحث العلمي ، واشتكى له من انقراض علم الفلك في مصر لأن الحاكم لا يريد أن ينفق على العلماء . وكل هذا يدل على أن الجبرتي كان يعرف نوويه معرفة شخصية حميمة . وفي هذا ما يدل على أن محمد علي كان شديد السخاء في الانفاق على العلوم والفنون التطبيقية ، أما العلوم والفنون النظرية التي ليس لها نفع مباشر فقد قبض يده عنها .

وواضح من هذا الوصف المشبع بروح التقدير لاحترام الفرنسيين

للعلم والراغبين فيه حتى ولو كانوا من غير جنسهم وملتهم أو من بسطاء الناس كجنود الجيش الفرنسي ، والمشبع بروح الانبهار بفتوحات العلم الحديث ، ان الجبرتي سار مسيرة حسن العطار واسماعيل الخشاب في التنبه الى أهمية العلوم الوضعية والانسانية وضرورتها لترقية الأمم والأفراد . والجبرتي لم يكتب هذا الكلام في عهد الحملة الفرنسية ، حتى يقال أنه وقع تحت تأثير الترغيب أو الترهيب ، وإنما كتبه بعد أن أصبح الفرنسيون في خبر كان ، فقد بدأ الجبرتي في كتابه « عجائب الآثار » عام ١٨٠٥ ، وهو عام تولي محمد علي حكم مصر ، وظلا يدون تاريخه حتى وفاته في عام ١٨٢٥ .

وقد كانت حلقات البحث والندوات العلمية التي يقيمها أعضاء المجمع المصري ويقرءون فيها تقاريرهم العلمية ويطرحونها للمناقشة مفتوحة للمصريين ، أو على الأقل للمثقفين منهم ، كما كانت قاعات معامله ومتاحفه ومكتباته مفتوحة لهم . وقد كان بونابرت وهو عضو في المجمع المصري حريصاً على إطلاع مشايخ الديوان على معجزات العلم الحديث فدعاهم الى اجتماع اشترك فيه العلامة الرياضي Monge والكيميائي برتوليه Bertollet ليروا كيف تستخرج المفرقعات وكيف تتفاعل الأحماض وكيف تستولد الكهرباء وكيف يسري تيارها في الأجسام مهما بعدت . ويذكر أن الشيخ خليل البكري سأل برتوليه تعقيباً على ما رآه إذا كان يستطيع أن يكون في مراكش وفي القاهرة في وقت واحد ، فصمت برتوليه ولم يعرف بماذا يجيب ، غالباً لأنه لم يفهم بالضبط ما المراد من هذا السؤال الغريب الخبيث . وهنا قال له الشيخ خليل البكري : ألا ترى أنك لست ساحراً ؟ ولعل الشيخ خليل البكري أراد أن يقول للفرنسيين متهكماً : لا تبتهجوا بذكائكم . أنتم أتيتم الينا بكل هذه العلوم المادية الرائعة ، ولكنكم نسيتم أنها مجرد ألاعيب صبيانية بالقياس الى رياضتنا الروحانية التي جعلت سيدنا الخضر وغيره من أولياء الله يملكون القدرة على الوجود في أكثر من مكان في وقت واحد . لقد كان في هذا الموقف حضارة كاملة تواجه حضارة كاملة . وفي مناسبة أخرى ذكرها العالم جومار Jomard أن سانت هيلير ، بعد أن فرغ من قراءة بحث له أمام المجمع المصري في موضوع أسماك النيل وقف أحد المشايخ الحاضرين

وطلب الكلمة ثم أخذ يشرح بطلان كل هذه الأبحاث التي يتباهى بها العلم الحديث لأن الدين قد حسم الأمر حين علم الناس أن الله خلق ٣٠,٠٠٠ نوع من أنواع الأحياء ، منها ١٠,٠٠٠ نوع تسكن الأرض والجو ومنها ٢٠,٠٠٠ نوع تسكن الماء . مرة أخرى : لقد كانت حضارة كاملة في مواجهة حضارة كاملة .

أما الجبرتي والعطار والخشاب ، فلم يكونوا من هذا الفريق المحافظ الذي لا يريد الخروج من مدار العلوم النقلية ، بل كانوا كما نقول اليوم طليعة المثقفين المصريين في ذلك العصر الغريب العجيب الرهيب الذي تصدعت فيه حضارة العصور الوسطى وتشققت أطرها المتحجرة تشقق البيضة لتخرج من قشرتها شرنقة العنقاء الجديدة . ولم ير الجبرتي رغم محافظته في بعض الوجوه أن العلوم الزمنية من نظرية وتجريبية ووصفية لازمة لبناء الأمم فحسب ، بل تجاوز ذلك الى الوقوف في احترام أمام بعض الفنون المرفوضة في بيئته المحافظة والتي ظلت مرفوضة في مصر والشرق القريب بعامة منذ أن ظهرت ديانات التوحيد ، خشية الفتنة الوثنية ، مثل فن التصوير وفن النحت . وأهم ما يلاحظ على موقفه إزاء ما عرض عليه من لوحات دينية تمثل الرسول والصحابة والخلفاء الراشدين أنه لم يقشعر لرؤ يتها ويندد بها كما كان ينبغي أن يفعل بل أخذها مأخذ الفن وقبلها قبول الفن ولم ير فيها ملامح وثنية أو آيات تفسد بها عقائد الناس أو حتى تطاولا على المعتقدات الدينية ، بل هو يصفها بأنها صور رسمت « على قدر مبلغ علمهم واجتهادهم » ، أي على قدر مبلغ تصورهم وتخيلهم استناداً الى ما ورد في السير من أوصاف ، لا شك على غرار ما يفعلون بصورة المسيح ومريم والحواريين والقديسين .

هذا العقل المتفتح كان أحد طلائع الفكر التقدمي المصري نحو ١٨٠٠ المتمثل في ثلاثة من أجلاء علماء الأزهر ، وهم الجبرتي والعطار والخشاب . أما قبول أسس الحياة المادية الجديدة من علوم بحتة أو تجريبية أو تكنولوجية ، فقد كان يسيراً أمره حتى على الرجعيين والسلفيين والمحافظين . فقد أثبت تاريخ الحضارات أن الناس أكثر مبادرة الى الأخذ بما فيه تقدمهم المادي ورخاؤ هم الدنيوي منهم الى الأخذ بما فيه رقيهم الفكري والأخلاقي

والوجداني وعامة ما اصطلحنا على تسميته بالقيم الانسانية ، وهذا الصدع الحضاري المتمثل في قبول التجدد بالمادة ورفض التجدد بالفكر هو من مظاهر التمزق الحضاري الذي كثيراً ما يودي بالمجتمعات والأفراد في عصور الانتقال . فإذا رأينا بيننا رجالاً كعبد الرحمن الجبرتي قبلوا تجدد الكيان الاجتماعي بالمادة وبالفكر جميعاً فقد وجب أن نقف أمامهم في احترام عظيم .

ss

٢ ـ تحرير المرأة ١٨٠٠

في بعض تـواريخ الحملة الفـرنسية أن النسـاء في رشيد قمن بمظاهـرة طالبن فيها حاكم رشيد ، الجنرال عبد الله مينو ، بأن يتدخل حتى يسمح لهن رجالهن بالتـردد على الحمـامات العـامة في المـدينة ، وأن تخصص بعض هـذه الحمامات للنساء . وهذه فيـما نعلم أول مظاهـرة نسائيـة قامت في مصـر على الأقل في العصر الحديث . أما كيف نشأت هذه المظاهرة ، فربما نبتت فكرتها في أسرة الشيخ علي الرشيدي الذي تزوج عبد الله مينو ابنته بعد أن أشهر إسلامه ، ثم جعله وزيراً عندما تولى حكم مصر بعد مقتل كليبر . وقد ورد في تاريخ الحملة الفرنسية لجونكيير أن صهر عبد الله مينو هذا كان صاحب حمامات في مدينة رشيد ، وربما كان أميراً في دولة الحمامات . وبهذا يبدو في الظاهر أن هذه المظاهرة النسائية قد قصد بها الى ترويج بضاعته وملء خزانته . ولكن أياً كانت أسبابها وملابساتها ، فالذي لا شك فيه أن خروج نساء رشيد في مظاهرة عامة يجب أن يعد حدثاً هاماً في تاريخ المرأة المصرية وفي تاريخ الدعوة لتحرير المرأة في مصر .

وفي تـاريـخ الجبـرتي لعـام ١٨٠٠ (تحت شهـر ذي الحجـة سنـة ١٢١٥ هـ) وصف لبدايات حركة السفور في مصر ، ووصف لبدايات حـركة تحـرير المـرأة ، ووصف لما أصـاب بعض نساء القـاهرة من الانـطلاق نتيجـة لمخالطة المصريين للفرنسيين ومحاكاتهم في الزي وفي السلوك وقد كـان الجبرتي رغم تفتحه لبعض وجوه الحضـارة الفرنسيـة ، كالاهتمـام بالعلوم والآداب ، وكـالتنظيم السيـاسي والاجتماعي والمدني وكـالنـظام القضـائي ، وكـالتقـدم التكنولوجي ، وكالاهتمام بالتعمير والعمران الخ .... محافظاً أشد ما تكون المحافظة في كل ما يتصل بتغيير أوضاع المرأة الشخصية والاجتماعية ، رافضاً كـل الرفض لما كان يـراه حولـه من مظاهـر الخروج عـلى التقاليـد والأخلاق

الجنسية المستقرة . . . فهو يقول في امتعاض شديد :

« ومنها تبرج النساء وخروج غالبهن عن الحشمة والحياء وهو أنه لما حضر الفرنسيس الى مصر ومع البعض منهم نساؤهم كانوا يمشون في الشوارع مع نسائهم وهن حاسرات الوجوه لابسات الفستانات والمناديل الملونة ويسدلن على مناكبهن الطرح الكشميري والمزركشات المصبوغة ويركبن الخيول والحمير ويسوقونها سوقاً عنيفاً مع الضحك والقهقهة ومداعبة المكارية معهم وحرافيش العامة ، فمالت اليهم نفوس أهل الأهواء من النساء الأسافل والفواحش ، فتداخلن معهم لخضوعهم للنساء وبذل الأموال لهن .

« وكان ذلك التداخل أولاً مع بعض احتشام وخشية عار ومبالغة في إخفائه فلما وقعت الفتنة الأخيرة بمصر ، وحاربت الفرنسيس بولاق وفتكوا في أهلها وغنموا أموالها وأخذوا ما استحسنوه من النساء والبنات ، صرن مأسورات عندهم فزيوهن بزي نسائهم وأجروهن على طريقتهن في كامل الأحوال ، فخلع أكثرهن نقاب الحياء بالكلية . . .

« وتداخل مع أولئك المأسورات غيرهن من النساء الفواجر ، ولما حل بأهل البلد من الذل والهوان وسلب الأموال واجتماع الخيرات في حوز الفرنسيس ومن والاهم ، وشدة رغبتهم في النساء وخضوعهم لهن وموافقة مرادهن وعدم مخالفة هواهن. ولو شتمته أو ضربته بتاسومتها (يقصد جزمتها) ، فطرحن الحشمة والوقار والمبالاة والاعتبار ، واستلمن نظراءهن واختلسن عقولهن لميل النفوس الى الشهوات ، وخصوصاً عقول القاصرات « وخطب الكثير منهم بنات الأعيان وتزوجوهن رغبة في سلطانهم ونوالهم ، (غير واضح إن كان المقصود رغبة الفرنسيين في الظفر بسلطان الأعيان المصريين ونوالهم كما يدل النحو أو رغبة المصريين في الظفر بسلطان الفرنسيين ونوالهم كما يدل السياق) فيظهر حالة لعقد الاسلام وينطق بالشهادتين لأنه ليس له عقيدة يخشى فسادها ، وصار مع حكام الأخطاط منهم النساء المسلمات متزيات بزيهم ، ومشوا معهم في الأخطاط للنظر في أمور الرعية والأحكام العادية والأمر والنهي والمناداة ، وتمشي المرأة بنفسها أو معها بعض أترابها وأضيافها على مثل شكلها ، وأمامها القواسة والخدم بأيديهم العصي

يفرجن لهن الناس مثل ما يمر الحاكم ، ويأمرن وينتهين في الأحكام . . .

« ومنها أنه لما أوفى النيل أذرعه ودخل الماء الى الخليج وجرت فيه السفن ، وقع عند ذلك من تبرج النساء واختلاطهن بالفرنسيين ومصاحبتهن لهم في المراكب ، والرقص والغناء والشرب في النهار والليل في الفوانيس والشموع الموقدة ، وعليهن الملابس الفاخرة والحلي والجواهر المرصعة ، وبصحبتهم آلات الطرب وملاحو السفن يكثرون من الهزل والمجون ويتجاوبون برفع الصوت في تحريك المجاديف بسخيف موضوعاتهم وكثائف مطبوعاتهم ، وخصوصاً إذا دبت الحشيشة في رؤوسهم وتحكمت في عقولهم ، فيصرخون ويطلبون ويرقصون ويزمرون ويتجاوبون بمحاكاة ألفاظ الفرنساوية في غنائهم وتقليد كلامهم شيء كثير .

« وأما الجواري السود فإنهن لما علمن رغبة القوم في مطلق الأنثى ذهبن اليهم أفواجاً فرادى وأزواجاً ، فنططن الحيطان وتسلقن اليهم من الطيقان ودلوهم على مخبآت أسيادهن وخبايا أموالهم ومتاعهم وغير ذلك » . (« عجائب الآثار » ٣ ـ ١٦١ ـ ١٦٢) .

هذا الوصف الحي لحالة شرائح من المجتمع المصري عام ١٨٠٠ يستحق أن نقف عنده طويلاً في تأمل وتحليل . فبصرف النظر عن تعليقات الجبرتي المعبرة عن آرائه الخاصة في الموقف ، وبصرف النظر عما يستخدمه من نعوت وصفات لاظهار سخطه على ما كان يجري أمامه من مظاهر التغير الاجتماعي ، فإن ما كان يجري بالفعل في بعض قطاعات المجتمع المصري نحو ١٨٠٠ يمكن استخلاصه بعد استبعاد عبارات التنديد التي يترجم بها الجبرتي عن مشاعره كمصري عاصر تلك التحولات .

فالواضح من كلام الجبرتي أنه لا يحدثنا عن مجرد طبقة النساء الساقطات (الفواحش بلغته) اللواتي يماشين الجنود عادة في كل جيوش الاحتلال في كل مكان في الدنيا ، وإنما يحدثنا عن فئات عديدة من مختلف الطبقات من أسفل السلم الاجتماعي الى أعلاه ، أو هو على الأصح يحدثنا عن ظاهرة اجتماعية ظهرت وتفشت في عصره ولا يحدثنا عن مجرد حالات

فردية من السلوك الفردي .

والذي يفهم من كلام الجبرتي إذا قبلناه بحذافيره ، هو أنه كانت هناك « ثورة نساء » أو « ثـورة حريم » في مصـر ، أو على الأقـل في القاهـرة ، عام ١٨٠٠ ، فقوله أن من الحـوادث الجسام « تبـرج النساء وخـروج غالبهن عن الحشمة والحياء » كـلام خطير إذا كـان الجبرتي لا يلقي الكـلام جزافـاً ، لأن كلمة « غالبهن » مهما حملناها معنى المبالغـة الناجمـة عن الانفعال ، فهي بغـير شك تدل على وفرة عدد النساء اللواتي خرجن على التقاليد حـول عام ١٨٠٠ الى حد جعل من خروج النساء على التقاليـد سمة واضحـة من سمات ذلـك العصـر ، دون أن تكـون الثـائـرات بـالضـرورة « غـالبيـة » النســاء بـالمعنى الاحصائي الدقيق .

وبتحليـل كـلام الجبـرتي عن أسبـاب هـذا الـذي يسميــه « التبـرج » و« الخروج عن الحشمة والحياء » نجد أنه ينسبه الى سبب واحد وهو اختـلاط المصريين بالفرنسيين ، أو بكلمات أدق اختـلاط المصريـات مع الفـرنسيين في تلك الفترة على حد وصف الجبرتي ، وهو وصف يغض من قيمته التاريخية أن الجبرتي لا يشير بتاتاً الى موقف الرجال من هذا الاختلاط ، كأن مصر لم يكن بها رجال لهم ولاية على النساء في ذلك العصـر ، وهو مستحيـل التصديق مـا دمنا نتحدث عن انطلاق « غالبيـة » النساء أو الكثـرة الكثيرة منهن . فـما دام الجبرتي لم يقصر كـلامه عـلى مجتمع السـاقطات ، وإنمـا تجاوز بـه حدود هـذا المجتمع المحدود ، لم يكن هناك مناص من استخلاص أن هذا « التـداخل » كما يسميه و« الاختلاط » بلغة اليوم ، كان اختلاط أسر أو اختلاطاً اجتمـاعياً بالمعنى الكامل ، وأنه كـان يتم بعلم الرجـال الأولياء عـلى النساء وفي حـدود النطاق الذي رسموه ، إن لم يكن بالفعل فعلى الأقل من ناحية الشكل. إذ لا يعقل أن نتصور حرائر مصـر في ذلك العهـد من زوجات وبنـات قد خـرجن لمخـالطة الفـرنسيين أو محـاكاة الفـرنسيـات في الـزي وفي السلوك بغـير رضـا القوامين عليهن من الرجال . وهذا يدل على أن عبارة « فمـالت اليهم نفوس أهـل الأهواء من النســاء الأسافـل والفواحش ، فتـداخلن معهم لخضـوعهم للنساء وبذل الأمـوال لهن » لا تشير الى طبقـة سفلى أو إلى مهنـة الفواحش ،

وإنما السفالة والفحشاء هنا مدلولات وأحكام أخلاقية تعبر عن موقف الجبرتي مما كان يراه حوله من مظاهر التحرر في المظهر والسلوك بين نساء مصر . والدليل على ذلك أن الجبرتي يضيف : « وكان ذلك التداخل أولاً مع بعض احتشام وخشية عار ومبالغة في إخفائه » فلو أنه كان يتحدث عن مجتمع الساقطات والفواحش بالمعنى الاجتماعي ، لما كان هناك مجال للكلام عن الاحتشام واتقاء العار والحرص على التستر ، لأن بنات هذه المهنة لسن بحاجة الى الاحتشام ولا قادرات عليه ، ولسن مسئولات حتى يبتغين الحرص على التستر وإتقاء العار . فهو إذن يتحدث عن الحرائر من ربات البيوت وبناتها وعن سيدات المجتمع ، وهؤلاء ما كان يمكن أن يخالطن الفرنسيات والفرنسيين إلا برضا الأولياء عليهن .

ويستفاد من وصف الجبرتي أن تحرر المرأة المصرية في عصر الحملة الفرنسية قد تم درجة درجة : بدأ تلقائياً وفي حدود ضيقة ثم تفشى بعد ثورة القاهرة الثانية حين سبى الفرنسيون أجمل نساء بولاق وبناتها و« زيّوهنّ بزي نسائهم وأجروهن على طريقتهن في كامل الأحوال » أي ألبسوهن « الفستانات » والشيلان الكشمير المزركشة والمناديل الملونة وأبرزوهن سافرات وعلموهن ركوب الخيل وغير ذلك من العادات وأساليب السلوك وربما الأفكار التي كانت تتميز بها المرأة الفرنسية يومئذٍ . هؤلاء النسوة والبنات السبايا لا شك من الحرائر ، لأن الفواحش لسن بحاجة الى سبي أو أسر للانتقال من المجتمع المصري الى مجتمع الفرنسيين . وما تم ذلك ـ ويبدو أنه تم بسرعة مذهلة !ـ حتى « تداخل مع هؤلاء المأسورات غيرهن من النساء الفواجر » اللواتي « استلمن نظراءهن واختلسن عقولهن لميل النفوس الى الشهوات وخصوصاً عقول القاصرات » و« الفواجر » هنا نعت أخلاقي وتعليق شخصي من عند الجبرتي وليس وصفاً لطبقة أو فئة أو مهنة . وهكذا اتسعت طبقات النساء اللواتي حاكين المتفرنسات والعادات الفرنسية « فطرحن الحشمة والوقار والمبالاة والاعتبار » . بتأثير سبايا الفرنسيين المتحررات من بنات بولاق . وهو أيضاً اجتهاد من الجبرتي غير معقول في تفسير هذه الظاهرة ، لأن العقائل والحرائر وصاحبات الحشمة والوقار لا يحاكين السبايا إلا إذا كانت السبايا من

العقائل والحرائر وصاحبات الحشمة والوقار ، أي إلا إذا كن زوجات لا سبايا أي كان لهن وضع اجتماعي شرعي معترف بشرعيته .

ومفتاح هذا الموقف موجود في الجبرتي نفسه ، فهو يحدثنا عن إقبال الكثير من الفرنسيين (والأرجح أنهم كانوا من طبقة الضباط والفنيين) الى اعتناق الاسلام والزواج من بنات أعيان المصريين استغلالاً لنفوذهم واستفادة بمالهم أو العكس . فما ان كانت المرأة المصرية تتزوج من الفرنسي المسلم حتى تتزيى بزي المرأة الفرنسية وتتخلق بخلقها وتتطبع بسلوكها الاجتماعي . وما دام الجبرتي لا يشير الى عامل القهر فلا أحسب أن أعيان المصريين كانوا ليقبلوا الفرنسيين أزواجاً لبناتهم مهما أشهروا إسلامهم إلا إذا كانت هناك شريحة كبيرة من الارستقراطية المصرية لا تجد غضاضة من مصاهرة الحكام ما دامت تجري في حدود الشرعية ، وهذا لا يتأتى مع المحافظة الشديدة ، وإنما يدعو الى افتراض مجتمع من الأعيان متفتح لحضارة الفرنسيين قابل لقيمهم الاجتماعية والفكرية والسياسية وأحسب أن الجبرتي الذي قبل أن يكون وزيراً في عهد عبد الله جاك مينو ، بكل تحفظاته الأخلاقية هذه على تحرير المرأة ما كان ليقبل أن يزوج بنته من ضابط فرنسي اعتنق الاسلام إلا إذا اطمأن الى أن هذا الزوج سيحجب زوجته ويرعى فيها تقاليد البلاد في ذلك العصر .

فالواضح إذن أن المجتمع المصري نحو ١٨٠٠ قد تبلورت فيه فئات اجتماعية على مستويات مختلفة كانت لا ترى بأساً من مخالطة الأوروبيين عامة والفرنسيين خاصة ، ولا ترى بأساً من تفهم وجهة نظرهم عن المرأة سواء في موضوع السفور والحجاب أو في موضوع وضع المرأة في الأسرة وفي المجتمع ، ولا سيما بالنسبة لوليها أباً كان أو زوجاً أو أخاً . ووصف الجبرتي لما أصابته بنات الارستقراطية المصرية أو بنات « الأعيان » يومئذٍ يدل على أنهن بلغن من الشوط مداه في تحرير المرأة المصرية حيث خرجت المرأة المصرية الى دواوين الحكومة وأقدمت على مشاركة زوجها في تصريف أمور الناس وربما كان هذا المدى مقصوراً على فئة اجتماعية محدودة العدد ، ولكنه كان ظاهرة اجتماعية غير مألوفة في عهد الترك والمماليك . أما وصف الجبرتي لما كان يجري من

اشتراك المصريات في مهرجانات وفاء النيل وفي حفلات الرقص والغناء والحفلات الساهرة بوجه عام ، فهو لا يوحي بأن المشاركات في هذا الاختلاط كن من نفايات المجتمع ، فقد كن يظهرن في « الملابس الفاخرة » و« الحلى والجواهر المرصعة » مما يوحي بأنهن كن من نساء الطبقات الميسورة .

والجبرتي يرى أن أهم سبب من أسباب انجذاب المصريات الى هذا النهج الفرنسي من الحياة القائم على السفور وعلى اختلاط الجنسين هو ما لمسه من « خضوع » الرجل للمرأة في المجتمع الفرنسي ، « ولو ضربته بتاسومتها » . ولا شك أن المساواة النسبية بين المرأة والرجل في المجتمع الفرنسي يومئذٍ وتقاليد الفروسية التي توارثها الرجل الفرنسي في معاملته للمرأة الفرنسية أو ما يسمونه « الكورتوازية » كانت بمثابة صدمة اجتماعية قوية للمجتمع المصري الذي انبنى يومئذٍ ولقرون سلفت على سيادة الرجل المطلقة على المرأة ، وخضوع المرأة المطلق للرجل « ولو ضربها بتاسومته » . وليس عسيراً أن نتصور الجبرتي أو أي مصري عادي عام ١٨٠٠ يقف فاغراً فاه من فرط الدهشة وهو يشاهد ضابطاً فرنسياً يقبل يد سيدة فرنسية أو يحيطها بمختلف مظاهر الرعاية والاحتشاد ، ويحسب تقاليد الفروسية هذه عبودية مطلقة . وهذه النظرة في الجبرتي الى العلاقة بين الجنسين في المجتمع الأوروبي عامة والفرنسي خاصة تستحق التسجيل ، لأننا سنجدها فيما بعد ـ بعد ثلاثين سنة كاملة ـ في رفاعة الطهطاوي ، ربما بصورة مخففة لا انفعال فيها ، ولكن الجوهر واحد على كل حال ، مما يدل على أن تحرير المرأة كان مرير المذاق للمصريين المستمسكين بالثقافة التقليدية وبالقيم التقليدية ، حتى لمن بادروا منهم الى اعتناق ضرورة الأخذ بأسس الدولة الحديثة .

وربما كان أهم ما ورد في الجبرتي عن موضوع تحرير المرأة هو تلك الفقرة التي تصور هرب « الجواري السود » من بيوت أسيادهن والتجائهن الى الفرنسيين طلباً للحرية ، « لما علمن رغبة القوم في مطلق الأنثى » ، أي في تحرير المرأة كما نقول اليوم ، أو إطلاقها من عقالها . ويبدو أن هذه الانطلاقة المفاجئة كانت مقترنة بألوان من المغامرة العنيفة ، لأن الجواري كن يلجأن الى نط الحيطان والخروج والدخول من النوافذ شأن السجناء لكي يصلن الى

ss

منازل الفرنسيين بل لقد بلغ من بغضهن لسادتهن أنهن كن يرشدن الفرنسيين الى المخابىء التي يكنز فيها أولئك السادة أموالهم كي يصادرها الفرنسيون . وواضح من كلام الجبرتي عن رغبة الفرنسيين في « مطلق الأنثى » ، ان الحملة الفرنسية حين جاءت الى مصر جاءت ومعها أفكار الثورة الفرنسية عن تحرير المرأة ، وانها روجت بين المصريين لهذه المبادىء ما استطاعت الى ذلك سبيلاً .

كانت هناك إذن فئات عديدة من المجتمع المصري نحو ١٨٠٠ في كافة المستويات قد خالطت الفرنسيين اجتماعياً وتشبهت بهم أو حاولت أن تتشبه بهم وقبلت دعوتهم الى تحرير المرأة ومساواتها بالرجل نظرياً وعملياً . ومن العبث العابث أن نتصور بناء على ما قاله الجبرتي أن هذه الدعوة ما جرت إلا بين النساء الفاسقات فلا شك أن المتفرنجات ، وهن بكل هذه الوفرة التي يصفها الجبرتي الى حد استخدام تعبير « غالب » النساء ، كن نساء يعشن في كنف رجال ، وأنها لتكون صورة كاريكاتورية للعصر حقاً أن نتصور « غالب » نساء مصر وقد هجرن دورهن وفررن من رجالهن ولذن بمعسكرات الفرنسيين . وإنما الذي يريد الجبرتي أن يصفه هو صورة فئات عديدة لا شبهة في كثرتها على كل المستويات في المجتمع المصري ، ما أن رفع عنها نير الترك والمماليك ولبست نير الفرنسيين ، حتى وجدت بين النيرين فرقاً كبيراً وهو الفرق بين المستعمر الجاهل المتخلف الذي يعيش في حضارة العصور الوسطى وفي ثقافة العصور الوسطى والمستعمر المتعلم المتقدم الذي يعيش في حضارة العصر الحديث وفي ثقافة العصر الحديث . وقد كان الفرق بين النيرين واضحاً أمام جميع المصريين ، ولكن الذي اختلفوا فيه هو أي النيرين أثقل وأي الغلين أحكم وأهلك . ولقد كانت هناك فئات في المجتمع المصري حنت الى نير الترك والمماليك لاسباب مختلفة وكانت هناك فئات في المجتمع المصري قبلت نير الفرنسيين لاسباب مختلفة . وهذه الفئات وتلك كانت فيما يبدو قليلة العدد . أما الكثرة الغالبة من المصريين فهناك من شواهد التاريخ ما يدل على أنها قبلت حضارة الغرب جزئياً أو كلياً ولكنها رفضت نير الفرنسيين كما رفضت نير العثمانيين .

وليس هناك ما يدعو الى الظن بأن كل من خالط الفرنسيين أو حاكاهم أو قبل وجوهاً من حضارتهم قد فعل ذلك عن مجرد افتتان بأسلوب الحكام في الحياة (وهو ظاهرة اجتماعية وانسانية) أو عن مصلحة ذاتية أو رغبة في التزلف الى الحكام ، رغم أن استشراء المنتفعين سمة من سمات عصور الانتقال . ولا شك أن تحرير المرأة على النحو العملي هذا الذي وصفه الجبرتي كان « حركة » اجتماعية بالمعنى المألوف ، وتعبيراً عن رأي عام بين المثقفين وفي شرائح معينة من مختلف مستويات المجتمع المصري بضرورة الانفتاح لهذه الحضارة الحديثة والقيم الاجتماعية الحديثة التي جاء بها الفرنسيون من أوروبا وأدركت بعض فئات المصريين أنها السبيل الى نهضتهم والى خروجهم من ظلام العصور الوسطى .

أنظر مثلاً الى مأساة زينب البكرية ، بنت الشيخ خليل البكري نقيب الاشراف أيام الحملة الفرنسية ، والى مأساة سيدة أخرى من سيدات ذلك العصر اسمها هوى ، وإلى مآسي نساء أخر ، قد رواها الجبرتي في تسعة سطور ولكن من يتأملها يجدها تمثل مأساة عصر كامل سقط بين حضارتين فدفع ثمناً رهيباً لاجترائه على تحدي القديم قبل انتصار الجديد . يقول الجبرتي عن شهر يوليو ١٨٠١ تحت تاريخ شهر ربيع الأول سنة ١٢١٦ في وصف الأحداث الرهيبة التي وقعت في مصر أثر خروج الفرنسيين وعودة الأتراك العثمانيين الى احتلال البلاد :

« (وفي الثلاثاء رابع عشرينه) طلبت ابنة الشيخ البكري ، وكانت ممن تبرجن مع الفرنسيس ، بمعينين (يقصد بمندوبين) من طرف الوزير (يقصد الوزير العثماني أو الصدر الأعظم) فحضروا الى دار أمها بالجودرية بعد المغرب وأحضروها ووالدها فسألوها عما كانت تفعله فقالت : إني تبت من ذلك ، فقالوا لوالدها ما تقول أنت ، فقال : أقول أني بريء منها ، فكسروا رقبتها . وكذلك المرأة التي تسمى هوى التي كانت تزوجت نقولا القبطان ثم أقامت بالقلعة وهربت بمتاعها وطلبها الفرنساوية وفتش عليها عبد العال وهجم بسببها عدة أماكن كما تقدم ذكر ذلك فلما دخل المسلمون (يقصد العثمانيين) وحضر زوجها مع من حضر ، وهو اسماعيل كاشف المعروف

بالشامي ، أمنها وطمنها وأقامت معه أياماً فاستأذن الوزير في قتلها فأذنه ، فخنقها في ذلك اليوم أيضاً ومعها جاريتها البيضاء أم ولده ، وقتلوا أيضاً امرأتين من أشباههن » (« عجائب الآثار » ٣ /١٩٢) .

أما هذه البنت المسكينة ، زينب البكرية ، فقد جرت الشائعات يومئذٍ بأنها كانت على صلة ببونابرت ، ولكن ليس هناك أي دليل أو سند تاريخي يثبت أنها كانت حقاً عشيقته ، وربما كان كل ذنبها أنها « تبرجت » بلغة الجبرتي ، أي سفرت ولبست الفستانات والمناديل الملونة والطرح الكشمير وخالطت المجتمع الفرنسي المختلط وتشبهت بالفرنسيات ، وربما كان كل ذنب هذه الفتاة المسكينة التي كانت لا تتجاوز السادسة عشرة من عمرها حين جاءت بونابرت الى مصر ، أن مظاهر الحضارة الأوروبية خلبت لبها وجعلتها تتمرد على تقاليد بيئتها المحافظة ، فاتخذوا منها بعد رحيل الفرنسيين وعودة العثمانيين كبش فداء إنتقاماً من تعاون أبيها مع الفرنسيين وقبوله أن يقوم نقيباً للاشراف في ظلهم بعد فرار السيد عمر مكرم . ولعل من المهم أن نلاحظ أن الذي ساق زينب البكرية الى نهايتها الاسيفة كان الوزير العثماني ورجاله كما ذكر الجبرتي وليس المصريين .

وهذا الأب البائس المذعور الذي قدر عليه أن يسلم ابنته لمدية الجزار لم ينس يومئذٍ ما حل به وبآله أيام ثورة القاهرة الثانية ، حين حكم القاهرة من الشارع معسكر العثمانيين والغوغاء لفترة وجيزة وصفها الجبرتي وصفاً مثيراً :

« واتهم الشيخ خليل البكري بأنه يوالي الفرنسيين ويرسل اليهم الأطعمة فهجم عليه طائفة من العسكر مع بعض أوباش العامة ونهبوا داره وسحبو[illegible]ع أولاده وحريمه وأحضروه الى الجمالية وهو ماش على أقدامه ورأسه مكشوف وحصلت له إهانة بالغة وسمع من العامة كلاماً مؤلماً وشتماً فلما مثلوه بين يدي عثمان كتخدا هاله ذلك واغتم غماً شديداً ووعده بخير وطيب خاطره وأخذه سيدي أحمد بن محمود محرم التاجر مع حريمه الى داره وأكرمهم وكساهم وأقاموا عنده حتى انقضت الحادثة » (« عجائب الآثار » ٣ / ٩٤) .

ولسنا هنا بسبيل محاكمة رجالات العصر وتحديد مدى مسئوليتهم عن التعاون مع الفرنسيين أو مع العثمانيين . وتحديد دوافعهم الى ذلك ، وإنما نحن أمام مآس انسانية من أفظع طراز . فالذي لا شك فيه أن الشيخ خليل البكري الذي عينه بونابرت نقيباً للاشراف من بعد فرار السيد عمر مكرم مع المماليك الى بر الشام ، كان يخالط كبار الفرنسيين ، ليس فقط سياسياً ، ولكن اجتماعياً كذلك ، كما جرت كتب التاريخ أنه كان محباً للحياة ، وكان شرابه المفضل مزيجاً من الكونياك والنبيذ البورجوني المعتق يشربه حتى الغيبوبة . وقد كانت تربطه ببونابرت ، شأنه في ذلك شأن الشيخ أبي الأنوار السادات والشيخ عبد الله الشرقاوي وغيرهما من كبار العلماء رابطة ألفة من نوع ما ورابطة احترام متبادل ، ومجاملات اجتماعية كالتزاور وما اليه . بل انه في حالة الشيخ خليل البكري ، فإنه تجاوز المجاملات الاجتماعية الى المجاملات الشخصية ، فقد أثر عنه أنه أهدى مملوكه الخاص رستم زادة الى بونابرت ، وقد لازم هذا المملوك نابليون بقية حياته حتى منفاه في سانت هيلانة . وإذا كان الشيخ خليل البكري مخالطاً لصفوة المجتمع الفرنسي في أيامه يومئذٍ ، فليس هناك شك في أنه كان على علم بأن بنته زينب البكرية ، وحريمه بوجه عام ، كن يخالطن نظائرهن من الفرنسيات مخالطة اجتماعية ويتشبهن بهن ، ولم يكن خافياً عليه أن المجتمع الفرنسي مجتمع مختلط ليس فيه « حريم » . ففرنجة بنته وحريمه اذن كانت بعلمه ورضاه . وليس يبعد أنه قد ترامت اليه الشائعات عن علاقة زينب البكرية ببونابرت .

أما الفتاة البائسة الأخرى ، هوى ، وهي زوجة اسماعيل كاشف المعروف بالشامي ، فقد كانت محنتها لا تقل عن محنة زينب البكرية فظاعة . وقد روى الجبرتي مأساتها على النحو التالي تحت تأريخ مايو سنة ١٨٠١ (محرم ١٢١٦ هـ) .

« (وفي ثاني عشرة) نزلت امرأة من القلعة بمتاعها واختفت بمصر فأحضر الفرنسيس حكام الشرطة وألزموهم باحضارها وهذه المرأة اسمها هوى ، كانت زوجة لبعض الأمراء الكشاف ، ثم أنها خرجت عن طورها وتزوجت نقولا وأقامت معه مدة ، فلما حدثت هذه الحوادث (يقصد هزيمة

الفرنسيين أمام العثمانيين في مشارف القاهرة براً وأمام الانجليز في الاسكندرية بحراً) جمعت ثيابها واحتالت حتى نزلت من القلعة وهي على حمار ، ومتاعها محمول على حمار آخر ، فنزلت عند بعض العطف وأعطت المكارية الأجرة وصرفتهم واختفت . فلما وقع عليها التفتيش وأحضروا المكارية قالوا : لا نعلم غير المكان الذي أنزلناها به وأعطتنا الأجرة عنده . فشددوا على المكارية ومنعوهم من السروح وقبضوا على أهل الحارة وحبسوهم . ثم أحضروا مشايخ الحارات وشددوا عليهم وعلى سكان الدور ، وأعلموهم أنه إن وجدت المرأة في حارة من الحارات ولم يخبروا عنها نهبوا جميع دور الحارة وعاقبوا سكانها . فحصل للناس غاية الضجر والقلق بسبب اختفائها وتفتيش أصحاب الشرطة ، وخصوصاً عبد العال ، فإنه كان يتنكر ويلبس زي النساء ويدخل البيوت بحجة التفتيش عليها ، فيزعج أرباب البيوت والنساء ، ويأخذ منهن مصالح ومصاغاً ويفعل ما لا خير فيه ولا يخشى خالقاً ولا مخلوقاً ». (« عجائب الآثار » ٣ /١٧٧ ـ ١٧٨) .

وقد فشلت شرطة الفرنسيين في العثور عليها ، فلما دخلت عسكر العثمانيين القاهرة بعد ذلك بأسابيع ، وكان معهم زوج هوى السابق ، الذي كانت قد هجرته ، وهو أحد الأمراء المماليك ، واسمه اسماعيل كاشف ، اهتدى هذا الزوج الى مكانها وطمأنها على حياتها واستدرجها بالحيلة الى الاقامة في داره أياماً ، واستأذن الوزير العثماني في قتلها فأذن له ، فخنقها في نفس اليوم الذي قتلت فيه زينب البكرية ، وخنق معها جاريتها البيضاء التي كان قد أنجب منها بحسب ما روى الجبرتي . ويبدو أن هذا التاريخ كان مخصصاً لاعدام النساء « المتبرجات » إذ يذكر امرأتين أخريين « من اشباههن » قد أعدمتا أيضاً في ذلك اليوم .

ولا شك أن هذه الحوادث الدموية ألقت الرعب في قلوب عديد من النساء المتفرنجات . نفهم هذا من قول الجبرتي أنه بعد انسحاب الفرنسيين واستتباب الأمر في أيدي الأتراك العثمانيين والمماليك لجأ كثير من هؤلاء النساء الى لبس الحجاب من جديد والزواج من الجنود العثمانيين اتقاء

بطشهم وتأميناً لحياتهم . فالجبرتي يقول في تاريخ أغسطس ١٨٠١ (ربيع الثاني ١٢١٦ هـ) :

« (وفي يوم الاثنين رابع عشرة) ، نودي على أن أهل البلدة لا يصاهرن العساكر العثمانية ولا يزوجونهم النساء . وكان هذا الأمر كثر بينهم وبين أهل البلد ، وأكثرهم النساء اللاتي درن مع الفرنساوية ، ولما حضر العثمانية تحجبن وتنقبن وتوسط لهن أشباههن من الرجال والنساء وحسنوهن للطلاب ورغبوا فيهن الخطاب ، فأمهروهن المهور الغالية وأنزلوهن المناصب العالية » .

(« **عجائب الآثار** » ٣ / ١٩٤) .

وواضح من هذا أن السلطات العثمانية ما كانت لتحرم هذه الزيجات لو أنها كانت مجرد حالات فردية ، وإنما تفشيها هو الذي دعا الى التدخل . وواضح أيضاً أن أعمال العنف التي ارتكبت مع زينب البكرية وهوى زوجة اسماعيل الكاشف ، وهما من علية القوم ، ومع غيرهما من النساء المتفرنجات ، هي التي أثارت الذعر في نفوس النساء المتفرنجات ، وفي نفوس الرجال الأولياء عليهن ، فبادرن وبادروا الى التخلي عن الفرنجة والتظاهر بالمحافظة ، بل وطلب الأمان بالزواج من العثمانلية ، اللهم إلا إذا افترضنا أنه كانت هناك بين المصريين وقتئذٍ تجارة منظمة واسعة للرقيق الأبيض في خدمة جيوش الاحتلال من أي جنس كانت . والوصف الذي نجده في الجبرتي لا يوحي بذلك ، وإنما يوحي اصرار الجبرتي على تصوير حياة اليسر أو الثراء أو الترف التي كانت تحيط بهذه الزيجات المختلطة ، أنها كانت تتم بين الطبقات الموسرة بوجه عام ، من « الأعيان » وغير الأعيان ، وليس بين نفايات المجتمع .

وأياً كان الأمر فالخلاصة العامة لكل هذا هو أنه من المحقق أن بدايات حركة السفور في مصر ، وحركة تحرير المرأة بوجه عام ، يمكن تأريخها بعام ١٧٩٨ ، وهو عام تشقق سور الترك العظيم الذي ضرب سياجاً من حول العالم العربي كله وحال دون اتصاله بالحضارة الأوروبية اتصالاً مباشراً ثلاثة

قـرون كاملة ، أي منـذ أسس سليم الأول امبراطـورية العثمـانيين ، فـما أن اتصلت مصـر وغيرهـا من بلاد المشـرق العربي بـالحضارة الأوروبيـة اتصـالاً مباشراً بمجيء بونابرت حتى بدأت تتلاطم فيها مختلف تيارات الفكر الحـديث والنظم الاجتماعية الحديثة ، وكان في مقدمة هذه التيارات تيار السفور وتحرير المرأة . ولقد اندفق هذا التيار عنيفاً أول الأمر كما وصف الجبرتي بسبب وجود الفرنسيين في مصر بين ١٧٩٨ و١٨٠١ ، فأدى الى هذا التمرد الجماعي عـلى حيـاة الحريم المتـوارثة عن العثمـانلية ، ذلـك التمرد الجمـاعي الـذي جعـل الجبرتي يتأفف من « تبرج النساء وخروج غالبهن عن الحشمـة والحياء » بتـأثير الفرنسيين .

ومن يقرأ كتاب الأديب الفرنسي جيرار دي نرفال « رحلة في الشـرق » (١٨٤٠ ـ ١٨٤١) ، يجد في الفصل المسمى « نسـاء القاهـرة » وصفاً لحـالة المـرأة المصريـة نحو ١٨٤٠ ، وفيـه صورة لمجتمـع رواد مسـرح في المـوسكي « تباترو ديل كايرو » أي تياترو القاهرة بالايطالية شاهد فيـه جيرار دي نـرفال كوميديا فرنسيـة خفيفة أو فـودفيل اسمهـا « مرسم الفنـانين » . وكـان جمهور الصالة قوامه بعض الأجانب المحليين من إيـطاليين وأروام لابسـين الطرابيش وبعض « مـوظفي الباشـا » أو بعض « ضبـاط البـاشـا » (النص هنـا يحتمـل التأويلين) جالسين في المقاعد الأمامية ، أما اللوجـات فكانت تغص بـالنساء وكلهن في زي نساء الشرق وفي أفخر ثياب وعليهن أنفس الجواهر ، ولم تكن بينهن واحـدة محجبـة . ولم يـرقـه في مـاكيـاج هؤلاء السيـدات أن أجفـانهن وخدودهن كانت مثقلة بأصباغ هجرتها أوروبا منذ مائة عـام ، كما أن أيـديهن كـانت مصبوغـة بالحنـاء . ولم يكن هناك مـا يميز اليـونانيـة عن الأرمنيـة عن اليهودية إلا غطاء رأسها وطريقة تصفيف شعرها . يقول دي نرفال :

« وأخيـراً ، فلم تكن بين الحـاضـرات امـرأة واحـدة تلبس حجـابـاً ، وبالتالي فلم تشهد العرض امرأة مسلمة بالمعنى الحقيقي . . .

« وعند انصرافي من المسرح لبست كل هؤلاء النساء الرافلات في أفخر ثياب كساءهن الموحد ، وهـو الحبرة المصنـوعة من التـافتا السـوداء ، وغطين

ملامحهن بالبرقع الأبيض ، وركبن حميراً على طريقة المسلمات الطيبات ، تضيء طريقهن مشاعل يحملها السياس » .

أما طريقة « المسلمات الطيبات » التي يشير اليها جيرار دي نرفال ، فهي تعني طريقة المصريات الطيبات ، فهو في مكان آخر يقول أن نساء الأقباط في ذلك العصر كن يتحجبن كالمسلمات . ولكن الذي يسترعي النظر في وصفه لهذا المجتمع من رواد المسرح أن قوامه كان من الأجانب المحليين ، ولكن كانت بينهم فئات من المصريين من كبار الموظفين ، وان الأجانب المحليين رجالاً ونساء كانوا يتزيون بالزي المصري الرسمي أو الزي التركي يومئذٍ ، فالرجال لبسوا الطربوش والنساء لبسن الحبرة والبرقع ، لا مجاملة للمصريين ولكن خضوعاً للبروتوكول العثماني الذي كان سائداً في بلاط الخديوي أو الوالي ممثل الباب العالي غير أن عبارة جيرار دي نرفال التي تقول بأن النساء اللواتي رآهن في تياترو ديل كايرو لم يكن بينهن « إمرأة مسلمة بالمعنى الحقيقي » ، عبارة غامضة ، فلقد يكون معناها أن كل الحاضرات كن من الأجنبيات المحليات ، ولقد يكون معناها أن الحاضرات من المصريات كن لا يمثلن المصريات في شيء ، لخروجهن على تقاليد المجتمع المصري وانفصالهن في صورة مجتمع صغير متفرنج مبتوت الصلة بمجتمع الشارع الذي وصف دي نرفال فيه النساء المتحجبات في ملابسهن السوداء وكأنهن مجتمع من الراهبات . والتخريج الأخير هو الأرجح في نظري لأن جيرار دي نرفال يذكر لنا أن رواد المسرح كن من الزوجات المترفات أو من سيدات المجتمع اللواتي تحمل كل منها ثروة زوجها حول جيدها أو على صدرها أو في يدها ، ماساً وأحجاراً كريمة من عقود وبروشات وخواتم يخطف بريقها الأبصار . وهو ما يوحي بأن موظفي الباشا قد اصطحبوا عقائلهم وأجلسوهن في اللوجات على عادة ذلك العصر .

ولكن أياً كان الأمر فهذه الصورة التي رسمها جيرار دي نرفال لنساء مصر نحو عام ١٨٤٠ ، قوامها بلغته « ان القاهرة ، بين مدن الشرق الأدنى ، هي المدينة التي لا تزال فيها النساء أصرم تحجباً من سواها . ففي استانبول أو ازمير يسمح الموسلين الأبيض أو الأسود أحياناً بالتكهن بملامح

SS

المسلمات الجميلات ، وقلما تؤدي الأوامر المشددة الى حملهن على تكثيف هذا النسيج الشفاف . فهن أشبه شيء براهبات رشيقات ذوات دلال وهبن حياتهن لزوج واحد ، ومع هذا فليس يشقيهن أن يحزن الرجال لذلك . أما مصر الوقورة التقية فهي دائماً بلد الألغاز والأسرار : فالجمال فيها يحيط نفسه ، كما كان يفعل في القديم ، بالأحجبة والأنقبة ، وهذه النظرة الحزينة للحياة تصد الأوربي العابث في غير عناء » . هذه الصورة المحافظة التي رسمها جيرار دي نرفال لنساء القاهرة في ١٨٤٠ تختلف تمام الاختلاف عن الصورة المعربدة أو المنطلقة على أقل تقدير ، التي رسمها الجبرتي لنساء القاهرة في ١٨٠٠ . ولكن يبدو أيضاً من كلام دي نرفال أن القاهرة لم تكن دائماً على هذه الدرجة من المحافظة والاحتشام . فهو يسجل أن الحياة في القاهرة كانت أكثر بهجة وبهرجاً قبل مجيئه بسنوات قليلة ، وأقل التزاماً بمكارم الأخلاق :

« أقول الجد : ان الاخلاقيات المصرية شيء ذو طابع خاص . فمن سنوات قليلة كانت الراقصات تتجول بحرية في المدينة ويملأن الاحتفالات العامة حيوية وينشرن المتعة في الكازينوهات والقهاوي . أما الآن فهن لا يستطعن الظهور إلا في البيوت وفي الاحتفالات الخاصة ، والحريصون من الناس يجدون أقرب الى الاحتشام رقص هؤلاء الرجال ذوي الملامح الأنثوية والشعر الطويل الذين يحاكون بأذرعتهم وقوامهم ورقابهم العارية مفاتن الراقصات نصف المستورة فيحدثون أسوأ الأثر » .

وهذا يوحي بأن نهاية عهد محمد علي وهزيمة مصر أمام الاستعمار العثماني والأوربي في أواخر الثلاثينات من القرن الماضي قد صاحبها انتقاض رجعي على حرية المرأة وصاحبته عودة عنيفة الى « مجتمع الرجال » والى « مجتمع الغلمان » الذي ورثته مصر عن العصر التركي المملوكي قبل اتصال مصر بحضارة أوربا مباشرة سواء أيام الحكم الفرنسي أو في عهد محمد علي .

فإذا رجعنا الى المؤرخ الآخر لعهد الحملة الفرنسية ، نقولا ترك (١٧٦٣ ـ ١٨٢٨) ، وهو أديب شامي ولد في دير القمر بجبل الدروز وعمل في خدمة الأمير بشير الشهابي ، وكان أجداده من أروام استانبول

وانتقلوا الى الشام ، فإن الصورة التي يرسمها للحياة الاجتماعية تحت الحكم الفرنسي لا تختلف كثيراً عن الصورة التي رسمها الجبرتي ، ان لم تكن أشد منها محافظة لا من الناحية الأخلاقية ولكن من الناحية الطبقية ، فهو يقول :

« فلهذا السبب صعب جداً دخول الافرنج على المصريين في هذه الديار ولا سيما إذ كانوا يروا نساءهم وبناتهم مكشوفين الوجوه مملوكين من الافرنج جهاراً ماشين معهم في الطريق . نايمين قايمين في بيوتهم ، فكانوا يكادوا أن يموتوا من هذه المناظر ، وناهيك تلك الخمامير التي اشتهرت في كامل أسواق المدينة جهاراً ، حتى وفي بعض الجوامع أيضاً هذه الروية والمنظر كانت تجعل الاسلام يتنفسوا الصعداء ويطلبوا الموت في كل ساعة . ولكن في مدة الفرنساوية كانت الناس الدون في أحسن حال ، من بياعين وشيالين وأرباب صنايع وحمير وسياس وقوادين ونسا خوارج ، وبالنتيجة الأناس الأدنيا (يقصد الطبقات الشعبية) كانوا منشرحين وسببه كان إطلاق الحرية . وأما الشطر الثاني الأعلى والأوسط (يقصد الطبقة العالية والطبقة المتوسطة) شديد التعب جداً من كامل الملل لسبب وقوف الحال من عدم الداخل والخارج . ولكن مع هذا جميعه ان هذه المملكة العظيمة ما افتقرت الى شيء ، بل وفي كل هذه المدة كان موجود بها ما يكفيها » . (« مذكرات نقولا ترك » ص ٣١) .

هذه النظرة الطبقية الصريحة توحي بأن الطبقات الشعبية كانت أشد الطبقات مخالطة للفرنسيين ، ويليها بحسب ما روى الجبرتي ، طبقة « الأعيان » من المصريين . أما الطبقات الشعبية (« الأناس الأدنيا » بالمعنى الطبقي لا بالمعنى الأخلاقي ، أي الطبقة الدنيا) فيفهم من كلام نقولا ترك أن دافعها الى هذا الاختلاط « إطلاق الحرية » . وأما طبقة الأعيان فيفهم من كلام الجبرتي أن دافعها الى هذا الاختلاط كان تبادل المصالح . والحصيلة العامة لكل هذا أن مركز المحافظة والاحتجاج على بلبلة القيم المتوارثة نتيجة الحكم الفرنسي ، كان محوره الأساسي أبناء الطبقة المتوسطة . فإذا نحن فهمنا قاموس الجبرتي الاجتماعي على ضوء قاموس نقولا ترك الاجتماعي ، أدركنا أن ما يردده الجبرتي من مفردات مثل « الأسافل » ، إنما يراد به شيء قريب جداً مما نسميه اليوم « الغوغاء » و« الدهماء » وهم قوام الطبقات الفقيرة

في المجتمع ، إن كانت على حال سوية من العقل والوعي سميناها « الشعب » و« الجماهير » وان كانت على حال مضطربة من العربدة والانفلات سميناها « الغوغاء » و« الدهماء » . وليس هناك من سبيل الى معرفة وضع هذه الطبقات الدنيا نحو ١٨٠٠ ، أكانت من جماهير الشعب أم من الغوغاء والدهماء الا بدراسة موضوعية للرأي العام المصري يومئذٍ وموقفه من الاستعمار التركي المملوكي ومن الاستعمار الفرنسي جميعاً .

٣ - الجبرتي وحكم القانون

الجبرتي إذن هو أول مفكر في مصر الحديثة نستطيع أن نستخلص من آثاره موقفه من حضارة الغرب بصفة عامة ومن الفلسفات السياسية والاجتماعية التي كانت تتصارع في عصره ، ولا سيما كما شاهدها معلنة في بيانات الحملة الفرنسية أو مطبقة في التنظيمات السياسية والاجتماعية التي استحدثتها هذه الحملة .

وللجبرتي أهمية خاصة لأنه وقف من أحداث هذه الفترة وتياراتها موقفين : موقف المؤرخ المفكر ، وموقف الوزير المسئول ، لأنه اشترك في عضوية الديوان الذي أنشأه عبد الله مينو .

أما استقبال الجبرتي للحملة الفرنسية وما جاءت به من نظم وأفكار سياسية واجتماعية جديدة ، فيمكن أن نتتبعه من خلال وصفه لأحداث أوائل القرن التاسع عشر وتعليقاته عليها ، وهي لا تتخذ صورة تحليل منظم وإنما تتخذ صورة تلوين الاحداث بآرائه ومعتقداته أو بآراء معاصريه ومعتقداتهم وهو يبدأ كلامه عن سنة ١٧٩٨ (١٢١٣ هـ) عام نزول الفرنسيين أرض مصر في بداية الجزء الثالث « من عجائب الآثار » بقوله :

« وهي أول سني الملاحم العظيمة والحوادث الجسيمة والوقائع النازلة والنوازل الهائلة وتضاعف الشرور وترادف الأمور وتوالي المحن واختلال الزمن وانعكاس المطبوع وانقلاب الموضوع وتتابع الأهوال واختلاف الأحوال وفساد التدبير وحصول التدمير وعموم الخراب وتواتر الاسباب وما كان ربك مهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون » .

واللافت للنظر هو استدراك الجبرتي الأخير على وقوع الكارثة ، ففيه معنى استحقاق أهل مصر لما نزل بهم من محنة الغزو الأجنبي . غير أنه من

الصعب أن نحكم إن كان الجبرتي بهذه العبارة يشير الى فساد المجتمع المصري قبل الحملة الفرنسية والى ما أشاعه الأتراك والمماليك بالذات في عهد مراد بك وابراهيم بك من طغيان وظلم وسلب ونهب واستباحة لأرواح البشر وكرامتهم ، بما جعل حكم الفرنسيين في نظره أقل ظلماً وأقرب الى فكرة العدالة من حكم الأتراك والمماليك ، أم أن كلامه قصد به أن يكون شاهداً على قبر الامبراطورية التركية المملوكية معبراً عن فلسفة في التاريخ مشابهة لفلسفة المؤرخ أوروسيوس مسطر نعى الامبراطورية الرومانية من قبل ، وهي فلسفة ترى في انهيار الامبراطوريات نوعاً من القصاص الإلهي الذي ترتبه العناية الالهية للامم والشعوب حين يشتد بغيها ويستشرى فسادها وتكثر آثامها ويضيع إيمانها فتبتعد كثيراً عن مدينة الله . وكلا الفرضين جائز لأن الصفحات السود التي خصصها الجبرتي في الجزء الثاني لحكم مراد بك وابراهيم بك لا تترك مجالاً للشك في أن الجبرتي كان يكن لذلك العهد مقتاً لا مزيد عليه ، فلا يذكر فيه أثراً واحداً لبارقة بيضاء أو لوميض خير حل بمصر والمصريين ، كما أن نظرية القصاص الإلهي على فساد الأمم جزء لا يتجزأ من كل تفكير ديني أصيل ، وهو المرادف الروحي لما نسميه اليوم الحتمية التاريخية .

وإذا أردنا أن نعرف مدى تأثر الجبرتي بالفكر السياسي والاجتماعي الذي دخل مصر أو نشأ منها نتيجة للحملة الفرنسية فيمكننا استقاء ذلك من جملة أمور في كتاباته ، وأهمها موقفه من الفرنسيين عامة ومن التنظيمات والقوانين والعادات والعلوم والفنون والاصلاحات التي استحدثوها ، ثم موقفه من الفرنسيين كبلاء وطني بالقياس الى موقفه من الترك والمماليك كبلاء وطني . ويخيل الى أننا نستطيع أن نطمئن الى أقواله نظراً لما نلمسه فيه من الاجتهاد للموضوعية في أحكامه . ومنه أيضاً نستطيع أن نستخلص موقف المصريين من كل هذه الأشياء ، في حدود تصور الجبرتي وعلمه ، وهو يمثل على الأقل وجهاً من وجوه هذه الصورة المعقدة .

وبوجه عام تستطيع أن نحكم أن الجبرتي المفكر كان يجنح الى جملة معتقدات في مقدمتها :

ss

(١) ان الحكم الفرنسي رغم شروره الكثيرة وضرورة رفضه كان في كثير من وجوهه أفضل للمصريين من الحكم المملوكي ومن الارهاب التركي وقد نص على هذا صراحة في مواضع قليلة ، ولكنه أوحى به ضمناً في المقارنات الضمنية الكثيرة التي ساقها في « عجائب الآثار » .

(٢) أنه بوجه عام كان يبغض الثورات التي تحكمها الغوغاء والمهيجون المحترفون وتشيع فيها أعمال العنف وسفك الدماء والسلب والنهب حتى ولو كانت باسم الوطنية أو الجهاد الديني .

(٣) إنه كما كان يقظاً الى أعمال الارهاب والاستغلال التي قام بها الفرنسيون كان أيضاً يقظاً الى اجتهادهم في إقامة العدالة تشريعاً وتنفيذاً بطريقة لم يألفها المجتمع المصري في عهد المماليك ، ولعل هذا الجانب في الجبرتي من أوضح جوانبه .

(٤) من صفحات الجبرتي نستطيع أن نستخلص موقف الرأي العام ، أو شرائح كبيرة منه في نظام الحكم الذي أقامه الفرنسيون ، ولا سيما التنظيمات السياسية والادارية والقضائية .

(٥) من صفحات الجبرتي نستطيع أن نستخلص ما استحدثه الفرنسيون في نظام الحكم بمصر ، ومدى السلطة التي كان يتمتع بها الوزراء والحكام المصريون ، وما هو صوري منها وما هو حقيقي ، ومدى مسئولية السلطات العسكرية الفرنسية أمام المجالس النيابية المصرية التي أنشأوها .

أما بالنسبة لرأي الجبرتي في المفاضلة بين الطبقات الحاكمة في البلاد ، فهو يذكر أن الكشاف أو السناجق أي حكام الأقاليم الذين انتقلوا من خدمة المماليك الى خدمة الفرنسيين كانوا أشد ظلماً من سادتهم الجدد فبعد ثورة طنطا والمحلة الكبرى وفرض الغرامات على أهلها يحدثنا الجبرتي عن « التعنت عليهم وتسلط طوائف الكشوفية التابعين لهم الذين هم أقبح في الظلم من الفرنسيس ، بل ومن العرب فإنهم معظم البلاء أيضاً . فإنهم هم الذين يعرفون دسائس أهل البلاد ويشيعون أحوالهم ويتجسسون على عوراتهم ويغرون بهم » . (٣ /١١٢) . ويذكر الجبرتي أنه بعد إخماد ثورة القاهرة

الثانية فر كثير من القاهريين الى القرى فقطع العرب عليهم الطريق وجردوهم من كل شيء حتى من ثيابهم ، فاضطر أكثرهم الى العودة الى القاهرة ، وفي هذا يقول الجبرتي : « وإذا أراد الانسان أن يفر الى أبعد مكان وينجو بنفسه ويرضى بغير أبناء جنسه لا يجد طريقاً للذهاب وخصوصاً من الملاعين الأعراب الذين هم أقبح الأجناس وأعظم بلاء محيط بالناس وبالجملة فالأمر عظيم والخطب جسيم ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم » . (٣ / ١١٠ - ١١١) فأعراب مصر كانوا في أيام الجبرتي كما كانوا في أيام فولني ، جماعات مسلحة لا عمل لها إلا النهب والسلب تعيش بغير رابط يربطها بالحركات الوطنية التي كانت تجتاح مدن مصر وريفها .

أما الوجه الآخر من الصورة ، وهو سلوك الفرنسيين السياسي والاداري فالجبرتي ينص بوضوح على أنه كان ثورة ذا طابعين: طابع الارهاب الفظيع والتنكيل كلما شبت ثورة أو اضطراب ، وطابع العدالة وسيادة القانون ، وهذا يسود في فترات الاستقرار السياسي . أمثلة هذا كثيرة الى درجة تلفت النظر وتوحي بأن الجبرتي انما كان يتوخى أن يعقد مقارنات ضمنية بين هذا الأسلوب في الحكم وبين ما ألفه المصريون تحت الحكم التركي المملوكي من حكم القوة الغاشمة السافرة التي لم تتسرب اليها فكرة القانون .

ومن الأمثلة التي لفتت نظر الجبرتي أن الفرنسيين لم يعملوا بنظام السخرة الذي كان شائعاً في العهد التركي المملوكي . ففي قيامهم بإقامة منشآتهم يذكر الجبرتي نموذجاً لذلك ، وهو بناء الطريق الكبير المحفوف بالأشجار « بحيث صارت طريقاً ممتدة من الأزبكية الى جهة قبة النصر المعروفة بقبة العرب جهة العادلية على خط مستقيم من الجهتين وقيدوا بذلك أنفاراً منهم يتعهدون تلك الطريق ويصلحون ما يخرج منها عن قالب الاعتدال بكثرة الدوس وحوافر الخيول والبغال والحمير وفعلوا كل هذا الشغل الكبير والفعل العظيم في أقرب زمن ولم يسخروا أحداً في العمل بل كانوا يعطون الرجال زيادة عن أجرتهم المعتادة ويصرفونهم بعد الظهر ويستعينون في الأشغال وسرعة العمل بالآلات القريبة المأخذ السهلة التناول المساعدة في

العمـل وقلة الكفايـة » . . . كاستعمـال العربـات ذات العجل لنقـل التراب بدلاً من النقل اليدوي البحت في الغلقان والقصاع الخ .

ومن الأمثلة التي يسوقها الجبرتي على توخي الفرنسيـين احترام القـانون ما ذكره من إعدام بعض جنودهم بسبب قيـامهم بأعمـال السطو ، أو بتعبـير الجبرتي : « استهل شهر شعبان ١٣١٢ هـ (١٧٩٨) بيـوم الثلاثـاء فيه قتلوا ثلاثة أنفار من الفرنسيس وبندقوا عليهم بالرصاص بالميدان تحت القلعة قيـل أنهم من المتسلقين على الـدور » - (٣ /٣٩) ومنها أيضـاً ما ذكـره ، وهو من نص بيان الديوان أو مجلس الوزراء الوارد في الجبرتي ، تنويهاً بعقاب بونابرت للخارجين عن القانون حتى ولو كانوا من جنسه أو من ملته: « وقد اقتص من عسكره الذين أساءوا بمنزل الشيخ محمد الجوهري وقتل منهم اثنين بقـراميدان وأنزل طائفة منهم عن مقامهم العالي الى أدنى مقام لأن الخيانة ليست من عادة الفرنسيس خصوصـاً مع النسـاء الأرامل فـإن ذلك قبيـح عندهـم لا يفعله الا كل خسيس ووضع القبض بالقلعة على رجل نصراني مكاس لأنه بلغه أنه زاد المظالم في الجمرك بمصر القديمـة على النـاس ففعل ذلـك بحسن تدبيـره ليمنع غيره من الظلم » (٣ /٤٢) ومثله أيضـاً قول الجبـرتي أن الفرنسيـين عاقبـوا بعض جواسيسهم لنقلهم أخباراً غـير صحيحة :«(في يوم الثلاثـاء) سابعـه انتدب للنميمة ثلاث من النصارى الشـوام وعرفـوهم أن المسلمين قـاصدون الوثوب على الفرنسيس في يوم الخميس تاسعه فأرسـل قائمقـام خلف المهدي والآغا فأحضرهما وذكر لهما تلك فقالا له هذا كذب لا أصل له وإنما هي نميمة من النصـارى الشـوام فقبضـوا عليهم وسجنـوهم بـالقلعـة حتى مضى يـوم الخميس فلم يـظهر صحـة مـا نقلوه فـأبقـاهم في الاعتقـال » (٣ / ٤٥) أو قوله : « ونبهوا أيضاً بـالمناداة في أول رمضـان بأن نصـارى البلد يمشون عـلى عـادتهم مع المسلمـين أولاً ولا يتجاهـرون بالأكـل والشـرب في الأسـواق ولا يشربون الدخان ولا شيئاً من ذلك بمرأى منهم كل ذلك للاستجلاب لخواطـر الرعية » (٣ / ٤٥) والجبرتي اليقظ الى مغزى هذا السلوك السياسي يـطنب في وصف دوافعهُ الحقيقية ، وهي تظاهر الفرنسيين بـاحترام شعـور المصريـين دينياً كان أو اجتمـاعياً كسبـا لودهم وتقـرباً الى نفـوسهم حتى يسلس قيادهم

سياسياً . ولكن هذا لا يمنع أن الفرنسيين نقلوا مع ما نقلوا معهم الى مصر فكرة مساواة الناس أمام القانون . ومن أمثلة ذلك القانون الذي أصدروه ، وهو أنه « تحتم ويلزم صاحب كل خمارة أو وكالة أو بيت الذي يدخل في محله ضيف أو مسافر أو قادم من بلدة أو اقليم أن يعرف عنه حالاً حاكم البلد ولا يتأخر عن الاخبار الا مدة أربعة وعشرين ساعة يعرفه عن مكانه الذي قدم منه وعن سبب قدومه وعن مدة سفره ومن أي طائفة أو ضيفاً أو تاجراً أو زائراً أو غريماً مخاصماً لا بد لصاحب المكان من إيضاح البيان والحذر ثم الحذر من التلبيس والخيانة وإذا لم يقع تعريف عن كامل ما ذكر في شأن القادم بعد الأربعة وعشرين ساعة بإظهار اسمه وبلده وسبب قدومه يكون صاحب المكان متعدياً ومذنباً وخائناً وموالسا مع المماليك . ونخبركم معاشر الرعايا وأرباب الخمامير والوكائل ان تكونوا ملزومين بغرام عشرين ريالاً فرانسة في المرة الأولى وأما في المرة الثانية فإن الغرامة تضاعف ثلاث مرات . ونخبركم أن الأمر بهذه الأحكام مشتركة بينكم وبين الفرنسيين الفاتحين للخمامير والبيوت والوكائل والسلام » (٣ /٥٢ ـ ٥٣) .

ويلاحظ أن كثيراً من القوانين التي أصدرها الفرنسيون في مصر لم تكن مجرد قوانين طوارىء ، بل كانت قوانين معمولاً بها في فرنسا ذاتها ، ومنها هذا القانون الخاص بتسجيل نزلاء الفنادق والبنسيونات والأخطار عنهم ، ومنها قوانين الكارنتينة (٣ /٥٢) وقوانين الشهر العقاري وتسجيل المواليد والوفيات وعقود الزوج (٣ /١٤٣) ، ودفن الموتى خارج المدينة بدلاً من الحيشان أو الخرابات بداخل المدينة (٣/ ٢٠) ومنها قوانين اقتضتها الحضارة الحديثة ، كإضاءة المصابيح أمام البيوت والدكاكين ، وكنس الشوارع وتبخير المنازل وتهوية المفروشات والابلاغ عن المرضى الخ . . . وأهم من كل هذا مبدأ «نشر» القوانين والأحكام كشرط لنفاذها باستعمال الملصقات في الميادين وعلى رؤوس الشوارع والحواري ، لعدم وجود « جريدة رسمية » وقتئذٍ وكبديل لنظام المنادي الذي لم تكن العصور الوسطى تعرف سواه فقارىء الجبرتي يرى بكل وضوح أن عملية النشر هذه لم تكن قاصرة على البيانات أو الانذارات السياسية أو العسكرية ، بل كانت تشمل أيضاً ، وبصفة

أساسية ، القوانين واللوائح والأحكام سواء أكانت صادرة من السلطات الفرنسية مباشرة أم من أجهزة الحكم المصرية كمجلس الوزراء (الديوان الخصوصي) أو البرلمان (الديوان العمومي) .

وأهم من كل هذا الوقفة الطويلة التي وقفها الجبرتي أمام محاكمة سليمان الحلبي قاتل كليبر وأظهر فيها دهشته وإعجابه من الطريقة التي يجري بها الفرنسيون محاكماتهم . وقد أورد الجبرتي كافة وثائق القضية بنصها : « وقد كنت أعرضت عن ذكرها لطولها وركاكة تراكيبها لقصورهم في اللغة ثم رأيت كثيراً من الناس تتشوق نفسه الى الاطلاع عليها لتضمنها خبر الواقعة وكيفية الحكومة ولما فيها من الاعتبار وضبط الأحكام من هؤلاء الطائفة الذين يحكمون العقل ولا يتدينون بدين وكيف وقد تجارى على كبيرهم ويعسوبهم رجل أفاقي أهوج وغدره وقبضوا عليه وقرروه ولم يعجلوا بقتله وقتل من أخبر عنهم بمجرد الاقرار بعد أن عثروا عليه ووجدوا معه آلة القتل مضمخة بدم ساري عسكرهم وأميرهم بل رتبوا حكومة ومحاكمة وأحضر القاتل وكرروا عليه السؤال والاستفهام مرة بالقول ومرة بالعقوبة ثم أحضروا من أخبرهم وسألوهم على انفراد ومجتمعين ثم نفذوا الحكومة فيهم بما اقتضاه التحكيم وأطلقوا مصطفى أفندي البرصلي الخطاط حيث لم يلزمه حكم ولم يتوجه عليه قصاص كما يفهم جميع ذلك من فحوى المسطور بخلاف ما رأيناه بعد ذلك من أفعال أوباش العساكر الذين يدعون الاسلام ويزعمون أنهم مجاهدون وقتلهم الأنفس وتجاريهم على هدم البنية الانسانية بمجرد شهواتهم الحيوانية » (٣ / ١١٧) .

وأهم ما لفت نظر الجبرتي في محاكمة سليمان الحلبي هو إحاطة المحاكمة بكافة ضمانات العدالة ، واكتشافه أن الاجراءات الجنائية لها قوانين تنظمها وقد أورد النص الخاص بتشكيل محكمة عسكرية كل أعضائها من الجنرالات للنظر في هذه القضية وتعيين مدع عام ومحام للمتهمين يسميه الجبرتي « الوكيل » (وكيل الجمهور) .

كما أورد تقرير الطبيب الشرعي (الباش حكيم) والجراح (الجرايحي) عن إصابات كليبر وسبب وفاته ، وشهادة الشهود وكل ما ورد بملف القضية

من استجوابات في محضر التحقيق (س و ج) للفاعل الأصلي ولشركائه وكل ما ورد على لسانهم في التحقيق فرادى وعند إجراء « المواجهة » وإجراء توقيع « المتهمين » كل على أقواله في التحقيق ، ومداولة القضاة ، والنطق بالحكم ، وتنفيذ الحكم وطريقته ، وأسباب تبرئة مصطفى أفندي البورصلي كل هذا مع تدوين لكافة ما اشتمله ملف القضية ونشره في خمسمائة نسخة باللغات الثلاث الفرنسية والعربية والتركية .

ومن الأمور الهامة التي اهتم الجبرتي بإبرازها « علنية المحاكمة » : ومنها أيضاً أنه بعد قراءة قرار الاتهام « أمر ساري عسكر رينيه بحضور المتهمين المذكورين قدام القضاة وهم من غير قيد ولا رباط بحضور وكيلهم والأبواب مفتحة قدام كامل الموجودين » (٣ / ١٣٢) لمناقشة المتهمين : ومما أبرزه الجبرتي أن استجواب سليمان الحلبي ظل يأخذ الطريق القانوني رغم إصراره على الإنكار فلما لم تجد معه الوسائل القانونية جرى ضربه « على عادة أهل البلاد » ليعترف فاعترف . وواضح من السياق أن العرف في مصر أيام الترك المماليك كان يقوم على تعذيب المتهمين لاستخلاص الاعترافات منهم .

واهتمام كثير من الناس بالاطلاع على وثائق محاكمة سليمان الحلبي ، ذلك الاهتمام الذي دعا الجبرتي كما ذكر الى إثبات نصها في « عجائب الآثار » يدل على أن الجبرتي لم يكن وحده في العجب والاعجاب بنظام القضاء الجديد الذي لم يألفه المصريون ، بل كان هناك رأي عام قد بدأ يتكون في أيامه ، بتأثير هذا الاحتكاك بأجهزة الدولة الحديثة التي دخلت مصر مع الحملة الفرنسية ، رأى عام يستنكر اعدام الناس بلا محاكمة ولو كانوا من الأعداء السياسيين ، ويندد كما ندد الجبرتي بما يسميه « أفعال أوباش العساكر الذين يدعون الاسلام ويزعمون أنهم مجاهدون وقتلهم الانفس وتجاريهم على هدم البنية الانسانية بمجرد شهواتهم الحيوانية مما سيتلى عليك بعضه بعد » . وأفعال الأوباش هذه ـ كانت أعمال الانتقام الغوغائية التي نفذها الترك والمماليك في آلاف من المصريين بعد خروج الفرنسيين بشبهة التعاون معهم دون محاكمة من كل ما فصله الجبرتي في « عجائب الآثار » .

ولا يقل أهمية عن محاكمة سليمان الحلبي موقف بونابرت من تعيين

قاضي مصر بعد انحياز القاضي الى معسكر الأتراك والمماليك . وكان منصب « قاضي العسكر » هذا أكبر سلطة قضائية في البلاد وكان قبل بونابرت من تعيينات سلطان تركيا ، فولى بونابرت ابنه ملا زاده مكانه مؤقتاً ثم عزله وقبض عليه بسبب تأزم الموقف بينه وبين الترك والمماليك في حملته على سوريا . وكتب بونابرت الى أعضاء الديوان بهذا العزل « وأنه وجه اليكم أن تقترعوا وتختاروا شيخاً من العلماء يكون من أهل مصر ومولوداً بها يتولى القضاء ويقضي بالأحكام الشرعية كما كانت الملوك المصرية يولون القضاء برأي العلماء للعلماء » (٣ / ٧٢) .

ويلاحظ من هذا اصرار بونابرت على تمصير وظيفة قاضي القضاة من ناحية وعلى أن يكون شغل الوظيفة بالانتخاب من كبار العلماء . وقد حاول أعضاء الديوان أن يتوسطوا للافراج عن ابن القاضي المعزول ولرده الى منصبه بحجة أنه « إنسان غريب ومن أولاد الناس الصدور وان كان والده وافق كتخدا الباشا في فعله فولده مقيم في أمانكم والمرجو انطلاقه وعوده الى مكانه » . كذلك توسط له الشيخ السادات ، ولكن بونابرت أصر على موقفه من عزل ملا زاده واكتفى بالافراج عنه وانتخب العلماء المصريون الشيخ أحمد العريشي تنفيذاً لأمر بونابرت وحاولوا من جديد إقناع بونابرت شخصياً بذلك فلم يتزحزح عن موقفه ، وكتب بونابرت الى الديوان الرسالة التالية ونشرت على الناس في الملصقات كالمعتاد .

« الى محفل الديوان من حضرة ساري عسكر الكبير بونابرتة أمير الجيوش الفرنساوية محب أهل الملة المحمدية خطاباً الى السادات العلماء أنه وصل إلينا مكتوبكم من شأن القاضي نخبركم أن القاضي لم أعزله وإنما هو هرب من إقليم مصر وترك أهله وأولاده وخان صحبتنا من المعروف والاحسان الذي فعلناه معه وكنت استحسنت ان ابنه يكون عوضاً عنه في محل الحكم في مدة غيبته ويحكم بدله ولم يكن ابنه قاضياً متولياً للأحكام على الدوام لأنه صغير السن ليس هو أهلاً للقضاء فقلتم أن محل حكم الشريعة خال الآن من قاض شرعي يحكم بالشريعة واعلموا أني لا أحب مصر خالية من حاكم شرعي يحكم بين المؤمنين فاستحسنت أن يجتمع علماء المسلمين

ويختاروا باتفاقهم قاضياً شرعياً من علماء مصر وعقلائهم لأجل موافقة القرآن العظيم باتباع سبيل المؤمنين وكذلك مرادي أن حضرة الشيخ العريشي الذي اخترتموه جميعاً أن يكون لابساً من عندي وجالساً في المحكمة وهكذا كان فعل الخلفاء في العصر الأول باختيار جميع المؤمنين . . . وأنتم يا أهل الديوان تهدون الناس الى الصواب والنور من جنابكم لأهل العقول وعرفوا أهل مصر أنه انقضت وفرغت دولة العثملي من أقاليم مصر وبطلت أحكامها منها وأخبروهم أن حكم العثملي أشد تعباً من حكم الملوك وأكثر ظلماً والعاقل يعرف أن علماء مصر لهم عقل وتدبير وكفاية وأهلية للأحكام الشرعية يصلحون للقضاء أكثر من غيرهم في سائر الأقاليم وأنتم يا أهل الديوان عرفوني عن المنافقين المخالفين أخرج من حقهم لأن الله تعالى أعطاني القوة العظيمة لأجل ما أعاقبهم فإن سيفنا طويل ليس فيه ضعف ومرادى أن تعرفوا أهل مصر أن قصدي بكل قلبي حصول الخير والسعادة لهم مثل ما هو بحر النيل أفضل الانهار وأسعدها كذلك أهل مصر يكونون أسعد الخلائق جميعاً بإذن رب العالمين والسلام » (٣ / ٧٣) .

ورغم لغة الترغيب والترهيب التي استعملها بونابرت ، نستطيع أن نجد مبدأين جديدين استقرا في النظام القضائي المصري في عهد الحملة الفرنسية أولهما تمصير أكبر منصب قضائي في البلاد وأعلى سلطة مدنية وروحية فيها وثانيهما مبدأ انتخاب رئيس السلطة القضائية بدلاً من تعيينه ، وهو منصب شبيه بمنصب مفتي الديار المصرية ، ولكن بسلطات كاملة على كل ما يتصل بشئون الشريعة والقضاء في زمن كانت كل القوانين فيه مستمدة من أحكام الشريعة . وقد أثار بونابرت بقوله « وهكذا كان فعل الخلفاء في العصر الأول باختيار جميع المؤمنين » مبدأ خطيراً في أصول الحكم لم يكن المصريون يجترئون على التفكير فيه ، أو على الأقل على المجاهرة به ، وهو أن نظام الحكم في الاسلام كان نظاماً جمهورياً يقوم على الانتخاب .

أما قول بونابرت أنه يرى أن يكون قاضي القضاة « لابساً من عنده » فهو يقصد أنه لا يكون « لابساً » من عند الباب العالي . و« اللبس » هو الرمز لقرار تقليد السلطة الذي يسمى في العرف الدستوري الأوروبي

Investiture ، وهي كلمة في اشتقاقها معنى اللبس كما في العربية ، وصورته المادية في طقوس تقليد السلطة نجدها في الجبرتي حين يقول عن الشيخ العريشي « فلما أصبح يوم الجمعة عملوا جمعية (يقصد اجتماعاً) في منزل دوجا قائمقام وركبوا صحبته الى بيت ساري عسكر (يقصد بونابرت) ومعهم الشيخ أحمد العريشي فألبسه فروة مثمنة وركبوا جميعاً الى المحكمة الكبيرة بين القصرين » (٣ / ٧٣) . وقد ذكر الجبرتي لبونابرت سابقة أخرى في « تلبيس » زعماء المصريين ، أنه بعد انتخاب الشيخ الشرقاوي رئيساً للديوان (أي رئيساً لمجلس الوزراء) ألبسه بونابرت الطيلسان المثلث الألوان ، فما كان من الشيخ الشرقاوي إلا أن خلعه وقذف به الى الأرض متأففاً . وإصرار بونابرت على الباس الرؤساء المصريين هو بمثابة توكيد لوضعه بوصفة السلطة العليا في البلاد بدلاً من سلطان تركيا الذي كان أيضاً خليفة المسلمين ، وقبول اللبس من بونابرت يتضمن اعترافاً بأنه صاحب السلطة العليا لا سلطان تركيا . ولا شك أن الزعماء المصريين كانوا يدركون مغزى هذه الرموز وإلا لما أحسوا بكل هذا الحرج الذي وصفه الجبرتي حين فرض عليهم لبس الكوكارد ، رمز الثورة الفرنسية[1] .

---

(١) « (وفيه) طلب ساري عسكر بونابارته المشايخ فلما استقروا عنده نهض بونابارته من المجلس ورجع وبيده طيلسانات ملونة بثلاثة ألوان كل طيلسان ثلاثة عروض أبيض وأحمر وكحلي فوضع منها واحداً على كتف الشيخ الشرقاوي فرمى به الى الأرض واستعفى وتغير لونه واحتد طبعه فقال الترجمان يا مشايخ انتم صرتم أحباباً لساري عسكر وهو يقصد تعظيمكم وتشريفكم بزيه وعلامته فإن تميزتم بذلك عظمتكم العساكر وصار لكم منزلة في قلوبهم فقالوا له لكن قدرنا يضيع عند الله وعند أخواننا من المسلمين فاغتاظ لذلك وتكلم بلسانه وبلغ عنه بعض المترجمين أنه قال عن الشيخ الشرقاوي أنه لا يصلح للرياسة ونحو ذلك فلاطفه بقية الجماعة واستعفوه من ذلك فقال ان لم يكن ذلك فلازم من وضعكم الجوكار (يقصد الكوكارد) في صدوركم وهي العلامة التي يقال لها الوردة (يقصد الروزيت) فقالوا أمهلونا حتى نتروى في ذلك واتفقوا على اثنى عشر يوماً (وفي ذلك) الوقت حضر الشيخ السادات باستدعاء فصادفهم منصرفين فلما استقر به الجلوس بش له وضاحكه ساري عسكر ولاطفه في القول الذي يعربه الترجمان وأهدى له خاتم الماس وكلفه الحضور في الغد عنده وأحضر له جوكار أوثقه بفراجته فسكت وسايره وقام وانصرف فلما خرج من عنده رفعه على أن ذلك لا يخل بالدين (وفي ذلك اليوم) نادى جماعة القلقات على الناس بوضع العلامات المذكورة المعروفة بالوردة وهي إشارة الطاعة والمحبة فأنف غالب الناس من وضعها وبعضهم رأى أن ذلك لا يخل بالدين إذ هو مكره وربما ترتب على عدم الامتثال الضرر فوضعها ثم في عصر ذلك اليوم نادوا بإبطالها من العامة وألزموا بعض الأعيان

أما موقف الجبرتي من الثورة وأعمال العنف فواضح من وصفه لثورتي القاهرة ، ولمختلف الفتن التي نشبت بمصر إبان الحكم الفرنسي . فهو دائماً يقرن قيام الثورات بانحرافها عن أهدافها الأصلية وتحولها الى السلب والنهب وسفك دماء الأبرياء . ففي ثورة القاهرة الأولى يقول الجبرتي « وخرجت العامة عن الحد وبالغوا في القضية بالعكس والطرد وامتدت أيديهم الى النهب والخطف والسلب فهجموا على حارة الجوانية ونهبوا دور النصارى الشوام والأروام وما جاورهم من بيوت المسلمين على التمام وأخذوا الودائع والأمانات وسبوا النساء والبنات » (٣ / ٢٥) وأسهب الجبرتي في وصف دور الزعر والحرافيش في إشاعة الفوضى .

ولكن ما حدث في ثورة القاهرة الأولى لا يقاس في شيء الى ما حدث في ثورة القاهرة الثانية ، لأن ثورة القاهرة الأولى كانت فيما يبدو ثورة وطنية خالصة قامت احتجاجاً على نظام الضرائب ورسوم التسجيل الذي وضعه الفرنسيون وكان زمام الموقف فيها الى حد كبير في يد المصريين وزعمائهم كالشيخ سليمان الجوسقي شيخ طائفة العميان والشيخ أحمد الشرقاوي والشيخ عبد الوهاب الشبراوي والشيخ يوسف المصيلحي والشيخ اسماعيل البراوي فلا تسمع فيها عن أي أذى نزل بالاقباط . وإنما اقتصر اعتداء الغوغاء على « نصارى الشوام والأروام » الذين تحزبوا للفرنسيين ولا سيما بعد

ومن يريد الدخول عندهم لحاجة من الحاجات بوضعها فكانوا يضعونها إذا حضروا عندهم ويرفعونها إذا انفصلوا عنهم وذلك أيام قليلة وحصل ما يأتي ذكره فتركت » . (٣ /١٧) .

والجبرتي هنا مخطىء لأن الكوكارد هي ألوان الثورة الفرنسية في ثلاث دوائر إحداها داخل الأخرى ، أما الروزيت أو الوردة فهي نيشان اللجيون دونير والكوكارد قد تكون من رموز الولاء لمبادىء الثورة الفرنسية ولكنها ليست من رموز السلطة . أما الطيلسان فهو من رموز السلطة ، وهو المقابل لبدلة التشريفة التي يلبسها الوزراء في النظام العثماني عند زيارة السلطان أو نائبه . وخلعها عليهم أو الباسهم إياها فيه معنى أن السلطان هو مصدر سلطتهم ، ومصدر قرار تعيينهم . واعداد بونابرت الطيلسانات لأعضاء الديوان يؤيد ما ذهبت اليه من أن قصده أن يكون الديوان مجلس وزراء بالمعنى الكامل . والتاريخ يذكر أن بونابرت نفسه مر بتجربة مشابهة وتصرف كما تصرف الشيخ الشرقاوي ، وذلك في حفل تتويجه « امبراطوراً » باسم « نابوليون الأول » في كاتدرائية نوتردام بباريس ، فقد رفض نابوليون أن يلبسه البابا تاج الامبراطورية فأخذ التاج من يده وألبسه لنفسه رمزاً لأن السلطة الزمنية غير مستمدة من السلطة الدينية كما كان الحال مع أباطرة العصور الوسطى وملوك فرنسا حتى الثورة الفرنسية .

ما نزل بهم من تنكيل . أما ثورة القاهرة الثانية فقد كان واضحاً منذ البداية حتى النهاية أن قيادتها كانت بيد الاتراك والمماليك المعسكرين بمشارف القاهرة والمتسللين اليها وبيد عملائهم من المغاربة والغرباء ، ولذا انحرفت عن هدفها الوطني وتحولت الى حرب دينية صريحة جعلت من الأقباط هدفاً لها ، وكانت من الأسباب المباشرة لتكتل الأقباط وانشاء الفيلق القبطي بقيادة المعلم الجنرال يعقوب الذي لم ينشأ إلا في ٥ محرم ١٢١٥ هـ (١٨٠٠) أي قبل مقتل كليبر بأسبوعين .

وقد أثبت التحقيق مع سليمان الحلبي وشركائه عبد القادر الغزي ومحمد الغزي وعبد الله الغزي وأحمد الوالي أن مقتل كليبر كان بتدبير الأتراك وتمويلهم . أما تكوين الفيلق القبطي فقد قال فيه الجبرتي : « (وفيه) طلبوا عسكراً من القبط فجمعوا منهم طائفة وزيوهم بزيهم وقيدوا بهم من يعلمهم كيفية حربهم ويدربهم على ذلك وأرسلوا الى الصعيد فجمعوا من شبانهم نحو الألفين وأحضروهم الى مصر وأضافوهم الى العسكر » (٣ / ١١٥) وفي وصف ثورة القاهرة الثانية يقول الجبرتي .

« وخرج السيد عمر أفندي نقيب الأشراف والسيد أحمد المحروقي وانضم اليهما أتراك خان الخليلي والمغاربة الذين بمصر وكذلك حسين أغاشنن أخو أيوب بيك الصغير وتبعهم كثير من عامة أهل البلد وتجمعوا على التلول خارج باب النصر وبأيدي الكثير منهم النبابيت والعصي والقليل معه السلاح وكذلك تحزب كثير من طوائفه العامة والأوباش والحشرات . . . الى أن دخل وقت العصر فوصل جمع عظيم من العامة ممن كان خارج البلدة ولهم صياح وجلبة على الشرح المتقدم وخلفهم إبراهيم بيك ثم أخرى وخلفهم عثمان كتخدا الدولة ثم نصوح باشا (يقصد القائد التركي) وعدة وافرة من عساكرهم وصحبتهم السيد عمر النقيب والسيد أحمد المحروقي وحسن بيك الجداوي وعثمان بك المرادي وعثمان بيك الأشقر وعثمان بيك الشرقاوي وعثمان أغا الخازندار وابراهيم بيك المعروف بالسناري وصحبتهم مماليكهم وأتباعهم فدخلوا من باب النصر وباب الفتوح ومروا على الجمالية حتى وصلوا الى وكالة ذي الفقار فقال نصوح باشا عند ذلك للعامة اقتلوا النصارى

وجاهدوا فيهم عندما سمعوا منه ذلك القول صاحوا وهاجوا ورفعوا أصواتهم ومروا مسرعين يقتلون من يصادفونه من نصارى القبط والشوام وغيرهم فذهبت طائفة الى حارات النصارى وبيوتهم التي بناحية بين الصورين وباب الشعرية وجهة الموسكي فصاروا يكبسون الدور ويقتلون من يصادفونه من الرجال والنساء والصبيان وينهبون ويأسرون حتى اتصل ذلك بالمسلمين المجاورين لهم فتحزبت النصارى واحترسوا وجمع كل منهم ما قدر عليه من العسكر الفرنساوي والأروام وقد كانوا قبل ذلك محترسين وعندهم الأسلحة والبارود والمقاتلون لظنهم وقوع هذا الأمر فوقع الحرب بين الفريقين وصارت النصارى تقاتل وترمي بالبندق والقرابين من طبقات الدور على المجتمعين بالأزقة من العامة والعسكر ويحامون عن أنفسهم والآخرون يرمون من أسفل ويكسبون الدور ويتسورون عليها » (٣ / ٩١ - ٩٢) .

ووسط هذا الاضطراب الدموي وقنابل الفرنسيين انتاب الذعر بعض الأهالي الوادعين فأرادوا الخروج من القاهرة ليلاً الى الريف طلباً للأمان ، فتجمهر عليهم أتراك خان الخليلي من « الالداشات » ومغاربة الفحامين والغورية وعساكر الانكشارية ومنعوهم من مغادرة العاصمة ، ونشروا في القاهرة لوناً من الارهاب الفظيع . واستمر القتال ليلاً ونهاراً ، « وكان كل من قبض على نصراني أو يهودي أو فرنساوي أخذه وذهب به الى الجمالية حيث عثمان كتخدا ويأخذ عليه البقشيش فيحبس البعض حتى يظهر أمره ويقتل البعض ظلماً وربما قتل العامة من قتلوه وأتوا برأسه لأجل البقشيش وكذلك كل من قطع رأساً من رؤوس الفرنساوية يذهب بها اما لنصوح باشا بالأزبكية وإما لعثمان ك خدا بالجمالية ويأخذ في مقابلة ذلك هالدرهم » (٣ / ٩٣) وسرعان ما امتدت الحرب الدينية الى بولاق « واستطالوا على من كان ساكناً ببولاق من نصارى القبط والشوام فأوقعوا بهم بعض النهب وربما قتل منهم أشخاص » (٣ / ٩٦) . وحاصروا زعماء الأقباط « وأما أكابر القبط مثل جرجس الجوهري وفلتيوس وملطى فإنهم طلبوا الأمان من المتكلمين من المسلمين لكونهم انحصروا في دورهم وهم في وسطهم وخافوا على نهب دورهم إذا خرجوا فارين فأرسلوا اليهم الأمان فحضروا وقابلوا الباشا

والكتخدا والأمراء وأعانوهم بالمال واللوازم وأما يعقوب فإنه كرنك في داره بالدرب الواسع جهة الرويعي واستعد استعداداً كبيراً بالسلاح والعسكر المحاربين وتحصن بقلعته التي كان شيدها بعد الواقعة الأولى فكان معظم حرب حسن بيك الجداوي معه هذا والمناداة في كل وقت بالعربي والتركي على الناس بالجهاد والمحافظة على المتاريس » (٣ / ٩٦) .

وفي وسط هذه الفوضى الشاملة برز أفاق مغربي وتزعم غوغاء القاهرة وسيطر على الجماهير حتى أصبح السلطة العليا للثورة أو ملكاً غير متوج في القاهرة ، وأفلت زمام الحركة الوطنية من أيدي زعماء الشعب الحقيقيين . وفيه يقول الجبرتي : « وحضر أيضاً رجل مغربي يقال أنه الذي كان يحارب الفرنسيين بجهة البحيرة سابقاً والتف عليه طائفة من المغاربة البلدية وجماعة من الحجازية ممن كان قد صحبه الجيلاني الذي تقدم ذكره وفعل ذلك الرجل المغربي أموراً تنكر عليه لأن غالب ما وقع من النهب وقتل من لا يجوز قتله يكون صدوره عنه فكان يتجسس على البيوت التي بها الفرنسيس والنصارى فيكبس عليهم ومعه جمع من العامة والعسكر فيقتلون من يجدونه منهم وينهبون الدار ويسحبون النساء ويسلبون ما عليهن من الحلى والثياب ومنهم من قطع رأس البنية الصغيرة طمعاً فيما على رأسها وشعرها من الذهب وتتبع الناس عورات بعضهم البعض وما دعتهم اليه حظوظ أنفسهم وحقدهم وضغائنهم » (٣ / ٩٤) .

وهكذا تحولت ثورة القاهرة الثانية الى مسرح للمذابح الدينية ومرجل للضغائن الشخصية ، فاستبيح فيها كل شيء . ولم يسلم بعض زعماء البلاد كالسيد خليل البكري فأهين أبلغ إهانة وساقه الغوغاء عاري الرأس ذليلاً في الشوارع ، وضرب الانكشارية الشيخ الشرقاوي والشيخ السرسي وسبوهما بأقذع الألفاظ ورموا عمامتيهما ، لأنهما كانا يتوسطان مع الفرنسيين لحقن الدماء ومعهما الشيخ المهدي والشيخ الفيومي وغيرهما . وأصبح زعماء البلاد الحقيقيون المسلمون منهم قبل الاقباط ، شبه أسرى في أيدي المغربي وغوغائه ونصوح باشا القائد التركي وانكشاريته والبكوات المماليك وجيشهم . واضطروا على مضض منهم الى تمويل الفتنة « فألزموا الشيخ السادات بكلفة

الذي عند قناطر السباع وهم مصطفى بيك ومن معه من العساكر » (٣ / ٩٦) والزموا جرجس الجوهري أن يمول بالمال واللوازم الباشا والكتخدا والمماليك . ويذكر الجبرتي نموذجاً رائعاً لتضامن المصريين في هذا البلاء بمناسبة حديثه عن محنة السيد خليل البكري فيقول : « وأخذه سيدي أحمد بن محمود التاجر مع حريمه الى داره وأكرمهم وكساهم وأقاموا عنده حتى انقضت الحادثة وباشر السيد أحمد المحروقي وباقي التجار ومساتير الناس الكلف والنفقات والمآكل والمشارب وكذلك جميع أهل مصر كل انسان سمح بنفسه وبجميع ما يملكه وأعان بعضهم بعضاً وفعلوا ما في وسعهم وطاقتهم من المعونة » (٣ / ٩٤) .

وقد ساد الارهاب المدينة حتى أن زعماء البلاد وعقلاءها كانوا يتهمون بالارتداد عن الدين وبالتآمر على الاسلام وبالارتشاء من الفرنسيين ، ومن هؤلاء الزعماء من ماشى الغوغاء والانكشارية لحظة خشية على حياته ، أو كما جاء في الصورة الرهيبة التي رسمها الجبرتي للموقف :

« فلما رجع المشايخ بهذا الكلام وسمعه الانكشارية والناس قاموا عليهم وسبوهم وشتموهم وضربوا الشرقاوي والسرسي ، ورموا عمائمهم وأسمعوهم قبيح الكلام وصاروا يقولون هؤلاء المشايخ ارتدوا وعملوا فرنسيس ومرادهم خذلان المسلمين وأنهم أخذوا دراهم من الفرنسيين وتكلم السفلة والغوغاء من أمثال هذا الفضول وتشدد في ذلك الرجل المغربي الملتف عليه أخلاط العالم ونادى من عند نفسه الصلح منقوض وعليكم بالجهاد ومن تأخر عنه ضرب عنقه وكان السادات ببيت الصاوي فتحير واحتال بأن خرج وأمامه شخص ينادي بقوله الزموا المتاريس ليقي بذلك نفسه من العامة ووافق ذلك أغراض العامة لعدم إدراكهم لعواقب الأمور فالتفوا عليه وتعضد كل بالآخر وان غرضه هو (يقصد المغربي) في دوام الفتنة فإن بها يتوصل لما يريده من النهب والسلب والتصور بصورة الامارة باجتماع الأوغاد عليه وتكفل الناس له بالمآكل والمشرب هو ومن انضم اليه واشتطاط من المآكل مع فقد الناس لها دون ما يؤكل حتى أنه كان إذا نزل جهة من جهات المدينة لاظهار أنه يريد المعونة أو الحرس فيقدمون له بالطعام فيقول لا آكل إلا الفراخ

ويظهر أنه صائم فيكلف أهل تلك الجهة أنواع المشقات والتكلفات بتعنته في هذه الشدة بطلب أفحش المأكولات وما هومفقود ثم هو مع ذلك لا يغني شيئاً إذا دهم العدو تلك الجهة التي هو فيها فارقها وانتقل لغيرها وهكذا كان ديدنه وسبحه ثم هو ليس ممن له في مصر ما يخاف عليه من مسكن أو أهل أو مال أو غير ذلك بل قيل لا ناقتي فيها ولا جملي فإذا قدر ما قد تخلص مع حزبه الى بعض الجهات والتحق بالريف أو غيره وحينئذٍ يكون كآحاد الناس ويرجع لحالته الأولى وتبطل الهيئة الاجتماعية التي جعلها لجلب الدنيا فخاً منصوباً ومخرق بها على سخاف العقول وإخفاء الأحلام وهكذا الفتن تكثر فيها الدجاجلة ولو أن نيته ممحضة لخصوص الجهاد لكانت شواهد علانيته أظهر من نار على علم أو اقتحم كغيره ممن سمعنا من المخلصين في الجهاد وفي بيع أنفسهم في مرضاة رب العباد لظا الهيجاء . . . ولم يتعنت على الفقراء ولم يجعل همته في السلب مصروفة وحال سلوكه عند الناس ليست معروفة . . . وبالجملة فكان هذا الرجل سبباً في تهدم أغلب المنازل بالأزبكية ومن جملة ما رميت به مصر من البلاء وكان مما ينادي به عليه حين أشيع أمر الصلح وتكلم به الأشياخ الصلح منقوض وعليكم بالجهاد ومن تأخر ضرب عنقه وهذا منه اتيات وفضول ودخول فيما لا يعني حيث كان في البلد مثل الباشا والكتخدا والأمراء المصرية فما قدر هذا الأهوج حتى ينقض صلحاً أو يبرمه وأي شيء يكون هو حتى ينادي أو ينصب نفسه بدون أن ينصبه أحد لذلك لكنها الفتن يستنسر بها البغاث سيما عند هيجان العامة وثوران الرعاع والغوغاء إذ كان ذلك مما يوافق أغراضهم » . (٣ / ٩٩ - ١٠٠) .

هذه هي الصورة الكاملة لثورة القاهرة الثانية كما رسمها الجبرتي وبعد إخمادها تلتها صور من التنكيل لا تقل عنها شناعة . وفي هذه الصورة نبحث عن المصريين وقادتهم من العلماء فلا نجدهم بل نجد أكثرهم قد وقع بين شقي الرحى ، بين الاستعمار التركي والاستعمار الفرنسي محاولين انقاذ ما يمكن إنقاذه وسط هذه الزعازع . في هذه الصورة لا نسمع عن المصريين كطلائع للثورة ولكن نسمع عن ذلك الأفاق المغربي زعيم الرعاع بعصاباته المسلحة من المغاربة والحجازية ، ونسمع عن مغاربة الفحامين وطولون

والغورية من عمـلاء الباب العـالي ، ونسمع عن أتـراك خان الخليـلي ونسمع عن نصـوح باشـا القائـد التركي وعن عثمـان كتخدا وعن الانكشـارية وعن ابـراهيم بـك والبكـوات الممـاليـك ولا سيـما حسن بـك الجـداوي وحسـين أغاشنن . أما السيد عمر مكـرم نقيب الاشراف والسيـد أحمد المحـروقي كبير تجار القاهـرة فرغم وجـودهما في الصـورة لا نحس من صفحات الجبـرتي انهما كانا يلعبان دوراً قيادياً حاسماً في هذه الثورة التي تدفقت فيهـا الأموال التـركية والمملوكيـة ، بل والانجليـزية أيضـاً ، وسلمت قيادتهـا لأعوان البـاب العالي ولاصدقائـه ولعملائـه فلم تجد سنـداً تستثير بـه الغوغـاء والحرافيش إلا اثـارة النعرة الدينية وارهاب البسطاء للجهاد في سبيل الدين واتهام الزعماء المصريين بـالخيانـة والارتشاء من الفـرنسيـين ، ومـا هؤلاء الـزعـماء إلا أمثـال الشيـخ الشرقاوي الذي تحدى بونابـرت وجهاً لـوجه وألقى بـطيلسانـه المثلث الألوان عـلى الأرض ، والشيخ المهـدي الذي كـان بونـابـرت يقـول عنـه وعن زميله الشيـخ الصاوي أنهما ليسـا (بونـو) بلغة الجبـرتي (٣ /٧٧) وعامـة أعضاء مجلس الوزراء الذين اعتقلوا واحـداً واحداً في فتـرات مختلفة بسبب مـواقفهم الـوطنية . ولـو أن كل هـذا التـطرف والغلو كـان لحسـاب مصـر ومن أجـل استقـلالها لاختلف الأمـر ولبدا الـرؤسـاء المصـريـون في مـوقف الانهزاميـين المهادنين حقـاً للاستعمـار الفرنسي ، ولكنـه كان لحسـاب الأتراك والممـاليك وبقصد إعادة مصر الى حظيرة الامبراطورية العثمـانية . والجبـرتي الذي تـابع أحداث ذلك العهد وما قبله وما بعده يوماً بيوم وعرف رجـالات مصر معـرفة شخصية كان بالرغم من محافظته من بعض النواحي من طليعة العلماء الذين يمثلون الأزهر الجديد ، الأزهر الثائر، الأزهر المتمرد على قيم العصور الوسطى، الأزهر الذي أنجب حسن العطار ثم رفـاعة الـطهطاوي ثم محمـد عبده ، بـاختصار الأزهر الذي أراد أن يواجه مسئوليات الدولة الحديثة بمنـطق الحضارة الحـديثة وبأدوات العلم الحديث . فشهادة الجبرتي في « عجائب الآثار » إذن ينبغي أن تؤخذ بلا تحفظ على أنها تمثل وجهة نظر الـطليعة الـوطنية المثقفـة في البلاد . ولعل الخطاب التالي الذي أرسله الشيـخ السادات مـع السيد أحمـد المحروقي الى عثمان كتخدا خير معبر عن سخط المصريين وخيبـة أمل زعمـائهم ، حتى

من تعاون منهم مع الأتراك والمماليك بقصد استخدامهم أعواناً يطردون بهم الفرنسيين ، نتيجة للفظائع التي ارتكبها الأتراك والمماليك والمغاربة باسم الجهاد الديني ثم مبادرتهم الى الفرار حين سحق كليبر ثورة القاهرة ، وهذا الخطاب يوضح أن الأتراك والمماليك والمغاربة كانوا السبب في انحراف ثورة القاهرة الوطنية .

ويثبت أن شرهم لم يكتو به الاقباط وحدهم وإنما اكتوى به المسلمون كذلك . قال الجبرتي :

« وقد كان لما حصل ما تقدم من نقض الصلح ودخول العثمانية وعساكرهم الى المدينة ووقع ما تقدم وكلفوا الناس الأمور الغير اللائقة حضر السيد أحمد المحروقي الى الشيخ أبي الأنوار السادات بجواب عن لسان عثمان كتخدا الدولة فكتب له الشيخ تذكرة وصورتها :

« حسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير وما هي من الظالمين ببعيد

ظننت أنك عدتي أسطو بها
ويدي اذا اشتد الزمان وساعدي
فرميت منك بغير ما أملته
والمرء يشرق بالزلال البارد

« أما بعد لقد خنت عهدي وتركت مودة آل بيت جدي وأطعت الظلمة السفلة وامتثلت أمر المارقين الثقلة فأعنتهم على البغي والجور وسارعت في تنجيز مرامهم الفاسد على الفور من الزامكم الكبير والصغير والغني والفقير اطعام عسكركم الذي أوقع بالمؤمنين الذل والمضرات وبلغ في النهب والفساد غاية الغايات فكان جهادهم في أماكن الموبقات والملاهي حتى نزل بالمسلمين أعظم المصائب والدواهي فاستحكم الدمار والخراب ومنعت الأقوات وانقطعت الأسباب فبذلك كان عسكركم مخذولاً وبهم عم الحريق كل بيت كان بالخير مشمولاً كيف لا وأكابركم أضمرت السوء للمرتزقة في تضييق معايشهم وأخذ مرتباتهم واتلاف ما بأيديهم من أرزاقهم وتعلقاتهم وقد أخفتم

أهل البلد بعد أمنها وأشعلتم نار الفتنة بعد طفئها ثم فررتم فـرار الفيران من السنور وتركتم الضعفاء متوقعين أشنع الأمور فواغوثاه واغوثاه أغثنـا يا غيـاث المستغيثين واحكم بعدلك يا حاكم الحاكمين وانصرنا وانتصر لنـا فإننـا عبيدك الضعفاء المظلومين يا أرحم الراحمين » (٣ / ١٠٣) .

هذا عن موقف الجبرتي من ثورة القـاهرة الأولى وثـورتها الثـانية . وإذا كان السيد عمـر مكرم والسيـد أحمد المحـروقي وكثير من المصـريين قـد تبعوا الجيش التركي وجيوش المماليك عند انسحابهـا من مصر بعـد هزيمتهـا وإخماد الثورة ، فإن الزعماء المسئولين ، ومنهم الشيـخ السادات ، ثبتـوا في القاهـرة ليواجهوا مصير الثوار الفاشلين مع بقيـة أبناء الشعب . ولقـد كان القصـاص فظيعاً . . .

٤ ـ الجبرتي ونظام الحكم

ومن أهم المواضع التي ينبغي دراستها في الجبرتي موقف الجبرتي وموقف الشعب المصري من التنظيمات السياسية التي أدخلها بونابرت في مصر ، ولا سيما الديوان العمومي المكون من ستين عضواً ، وهو أول مجلس نيابي عرفته مصر في العصر الحديث ، والديوان الخصوصي المختار من بين أعضائه والمكون من أربعة عشر عضواً ، وهو أول مجلس وزراء عرفته مصر ، ثم طريقة العمل بهذه الدواوين واختصاصاتها ومدى مسئوليتها أمام الشعب وأمام القائد العام الفرنسي ووضعها « الدستوري » ان جاز هذا التعبير في إطار الحكم الفرنسي . أما عن موقف الشعب المصري من الحكم النيابي ، فقد بين الجبرتي فرح الشعب بعودة الديوان بعد تعطيله ، بما يدل على أنه برغم وجود رأي عام متطرف يرى في هذه الواجهة من الحكم المصري مجرد أدوات يمارس بها الفرنسيون السلطة المدنية في البلاد ، فقد كان هناك أيضاً رأي عام لا يقل عنه تبلوراً يؤمن بأن الحكم النيابي مجن يقي المصريين الكثير من بلايا الاستعمار الفرنسي ويحاول تقليم أظافره والحد من سلطته المطلقة . وصفحات الجبرتي تترى بأخبار المساعي الحميدة التي كان يقوم بها أعضاء الديوان فرادى ومجتمعين طوال فترة الحملة الفرنسية للافراج عن المعتقلين السياسيين بغض النظر عن مكانتهم الاجتماعية ، بما يدل على أنه كان الملاذ الطبيعي للشعب المصري في كل نازلة تنزل به . وفي الغالبية المطلقة من الحالات كانت وساطة أعضاء الديوان تكلل بالنجاح ، فينزل صاري عسكر أو قائمقامه على رغبة زعماء البلاد ويأمر بالافراج عن المعتقلين ، أو بالعفو الفردي أو بالعفو العام بعد الثورات أو الاضطرابات . كذلك تترى صحائف الجبرتي بأنباء الضغط الذي كان يباشره أعضاء الديوان على الحكم الفرنسي لإلغاء المصادرات ، ولتخفيف الضرائب أو الغرامات ولتقسيطها . وقارىء

الجبرتي يستطيع أن يرى بوضوح أن الأمر لم يكن عملية إملاء من جانب واحد ، وأنه حتى في البيانات التي كان يصدرها الديوان لتهدئة الخواطر الثائرة ، كانت هناك أسس للحكم استخلصها الزعماء المصريون من بونابرت وخلفائه . ففي البيان الذي أصدره الديوان الى الشعب المصري بتاريخ ٨ جمادى الثانية ١٢١٣ (١٧٩٨) لتهدئة الخواطر : « نصيحة من علماء الاسلام بمصر المحروسة نخبركم يا أهل المدائن والأمصار من المؤمنين ويا سكان الأرياف من العربان والفلاحين . . . بأن حضرة صارى عسكر الكبير أمير الجيوش بونابارته اتفق معنا على أنه لا ينازع أحداً في دين الاسلام ولا يعارضنا فيما شرعه الله من الأحكام ويرفع عن الرعية سائر المظالم ويقتصر على أخذ الخراج ويزيل ما أحدثه الظلمة من المغارم فلا تعلقوا آمالكم بابراهيم ومراد » (٣ / ٣١ ـ ٣٢) ، وهذا يدل على أن العلماء قبل إصدار هذا البيان قد اشترطوا العمل بجملة مبادىء أساسية للحكم واستخلصوا من بونابرت تعهداً بها ، وهي احترام الدين ، وعدم المساس بأحكام الشريعة وإقامة العدل والغاء مظالم المماليك واقتصار واجبات المصريين إزاء الدولة على دفع الضرائب .

ولمعرفة الأوضاع الدستورية في تلك الفترة ينبغي تتبع (الملصقات) الكثيرة التي كانت أجهزة الحكم (تنشر) بها البيانات والمراسيم والقوانين والقرارات وعامة ما تنظم به العلاقة بين الحاكم والمحكوم . وبتأمل هذه الملصقات نجد أنها من ثلاثة أنواع (١) ملصقات موجهة من السلطات الفرنسية الى الشعب المصري مباشرة . (٢) ملصقات موجهة من السلطات الفرنسية الى مجلس الوزراء (الديوان الخصوصي) أو الى البرلمان (الديوان العمومي) . (٣) ملصقات موجهة من مجلس الوزراء أو البرلمان الى الشعب المصري . وبتحليل نصوص هذه الملصقات نخرج بنتيجتين على غاية قصوى من الأهمية : أولاهما أن هذه المجالس النيابية والتنفيذية المصرية كانت لها سلطة إصدار القوانين فيما لا يمس السياسة العليا ، وثانيهما أن بونابرت كان يعد نفسه (شكلياً) مسئولاً أمام (محفل الديوان) المصري بمثل ما كان مسئولاً فعلياً أمام حكومة الادارة أو المؤتمر الوطني في بلاده ، فكان يقدم

التقارير للديوان أولاً بأول عن أعماله وتحركاته وانتصاراته وانسحاباته العسكرية بتفصيل شديد ، بل لقد سمي في تقرير مشهور له جيشه المحارب في سوريا باسم (جيش مصر) . وتحدث عن انتصار هذا الجيش تحدثه عن انتصار الجيش المصري . ولا شك أن مراعاة بونابرت أن يحافظ على هذه المسئولية الشكلية أمر يلفت النظر حقاً : ويبدو من كلام الجبرتي أن بيانات السلطات الفرنسية الموجهة الى الشعب المصري رأساً نفسها كانت تقرأ في البرلمان قبل نشرها في الملصقات . ففي الجبرتي أنه :

« ولما أخذوا غزة أرسلوا طومارا بصورة الواقعة وبصموه نسخاً وقرىء بالديوان وألصقوا نسخه المطبوعة بالأسواق وصورته :

(بسم الله الرحمن الرحيم) ولا عدوان إلا على الظالمين نخبر أهل مصر وأقاليمها أنه حضر فرمان مكتوب من غزة من حضرة الجنرال اسكندر برتييه خطاباً الى حضرة ساري عسكر دوجا وكيل الجيوش بمصر يخبره فيه بأن العساكر الفرنساوية . . . الخ » (٣ ـ ٤٧) .

وفي ثاني يوم من السنة الهجرية ١٢١٤ (١٨٩٩) جاء خطاب :

« من بونابارته ساري عسكر أمير الجيوش الفرنساوية الى محفل ديوان مصر نخبركم عن سفره من بر الشام الى مصر فإني بغاية العجلة بحضوري لطرفكم نسافر بعد ثلاثة أيام تمضي من تاريخه ونصل عندكم بعد خمسة عشر يوماً وجائب معي جملة محابيس بكثرة وبيارق ومحقت سراية الجزار وسور عكا . . . الخ » (٣ /٦٧ ـ ٦٨) .

ومثل هذا :

« (وفي سابع عشرينه) لخص الفرنساوية طومارا قرى بالديوان وطبع منه عدة نسخ وألصقت بالأسواق على العادة . . . وصورتها من محفل الديوان الكبير بمصر بسم الله الرحمن الرحيم ولا عدوان إلا على الظالمين نخبر أهل مصر أجمعين أنه حضر جواب من عكا من حضرة ساري عسكر الكبير خطاباً الى حضرة ساري عسكري الوكيل بثغر دمياط . . . » إلى آخر ما فصله من أعمال عسكرية (٣ /٥٦) .

وبهذا يكون قد استجد في مصر تقليد دستوري أساسه أن يقدم القائد العام مباشرة أو عن طريق نائبه تقارير عن نتائج أعماله العسكرية الى « محفل الديوان » قبل نشرها على الناس . ومن العبث أن نظن أن هذه التقارير كانت تقدم سواء لمجرد « العلم » أو « للتصديق » عليها ، فكلا الفرضين يقوم على التعسف ، وإنما كانت تقدم كعرف دستوري شكلي يتضمن اعترافاً شكلياً بشخصية الديوان العمومي على أنه سلطة نيابية شرعية وأنه حلقة وصل بين السلطة العسكرية والشعب المصري . وفي كثير من الأحوال كانت هذه التقارير المقدمة الى البرلمان لا تنشر مباشرة ولكن تصدر في صورة بيان يصدره (محفل الديوان الكبير) للشعب المصري .

أما اختصاص المجلس النيابي بإصدار القوانين فواضح من الأمثلة التي ساقها الجبرتي وهذا نموذج منها خاص بفرض عقوبة الاعدام في أحوال معينة منعاً لانتشار مرض السفلس :

« من محفل الديوان العمومي الى جميع سكان مصر وبولاق ومصر القديمة اننا قد تأملنا وميزنا أن الواسطة الأقرب والأيمن لتلطيف أو لمنع الخطر الضروري وهو تشويش الطاعون عدم المخالطة مع النساء المشهورات لأنهن الواسطة الأولى للتشويش المذكور فلأجل ذلك حتمنا ورتبنا ومنعنا الى مدة ثلاثين يوماً من تاريخه أعلاه لجميع الناس إن كان فرنساوياً أو مسلماً أو رومياً أو نصرانياً أو يهودياً من أي ملة كان كل من أدخل الى مصر أو بولاق أو مصر القديمة من النساء المشهورات ان كان في بيوت العسكر أو كل من كان داخل المدينة فيكون قصاصه بالموت كذلك من قبل النساء والبنات المشهورات بالعسكر إن دخلن من أنفسهن أيضاً يقاصصن بالموت » (٣ /٥٧) .

وهذه الوثيقة ذات أهمية عظمى لأنها تثبت أن ولاية البرلمان المصري فيما يتصل بسن القوانين المدنية كانت نافذة لا على الرعايا المصريين فحسب ، ولكن على الأجانب أيضاً بما فيهم جنود جيش الاحتلال . ونظيرها القانون الخاص بتسجيل نزلاء الفنادق وإبلاغ الأقسام عنهم . ففيه نص يدل على سريانه على الفرنسيين مثل المصريين . وهي ونظائرها تثبت أن سلطة إصدار

القوانين فيما لا يمس السياسة العليا كانت من اختصاص الديوان العمومي ، أو محفل الديوان الكبير كما كان يسمى أحياناً أو (الديوان الديموي) كما سمي في مرسوم انشائه (٣ /٣٧) ويفسره الرافعي بالديوان الدائم ولكن لا يبعد ان تكون تسميته الأصلية من (ديموس) أي (الشعب) بمعنى : ديوان الشعب . والمعنى محفوظ في كلمة العمومي ، كما في اصطلاح (مجلس العموم) البريطاني .

ومن الممكن بناء عليه للمشتغلين بتاريخ القانون والفقه الدستوري أن يجمعوا من صفحات الجبرتي مجموعة التشريعات التي أصدرها البرلمان المصري الأول . كما أن هناك عدة نماذج من قرارات مجلس الوزراء (الديوان الخصوصي) يمكن أيضاً جمعها من الجبرتي .

ومن التقارير المؤكدة للصفة النيابية للديوان العمومي التقرير الوارد من السلطات الفرنسية الى هذا الديوان بشأن الأعمال الحربية في أبو قير ، حيث يقول الجبرتي :

« وصورتها لا إله إلا الله ﷺ نخبركم محفل الديوان بمصر المنتخب من أحسن الناس وأكملهم بالعقل والتدبير عليكم سلام الله تعالى ورحمته وبركاته بعد مزيد السلام عليكم وكثرة الأشواق الزائدة اليكم نخبركم يا أهل الديوان المكرمين العظام لهذا المكتوب أننا وضعنا جماعات من عسكرنا بجبل الطرانة وبعد ذلك سرنا الى إقليم البحيرة الخ . . . » (٣ / ٧٥ - ٧٦) .

وهذا النص يؤكد أيضاً مسئولية الجيش أمام البرلمان من ناحية الشكل والتنظيم الدستوري ، وهو وضع مشابه للاوضاع في فرنسا ذاتها بعد الثورة الفرنسية . وقد كان آخر عمل عمله بونابرت بمصر هو إبلاغ المصريين بعودته الى فرنسا وبيان أسباب هذه العودة وإصدار مرسوم بتعيين كليبر قائداً عاماً مكانه . وقد قرأ الجنرال دوجا هذه الوثيقة على أعضاء الديوان أو (الرؤساء المصرية) كما يسميهم الجبرتي (٣ /٧٩) .

كل هذه التنظيمات السياسية والتقاليد الدستورية التي استجدت في مصر خلال الحملة الفرنسية ، وفف الجبرتي ذكرها تفصيلاً وافياً ، بالاضافة

الى النظريات الاساسية الواردة في بيانات بونابرت الأولى الداعية ضد فلسفة الحق الإلهي والنظام الاقطاعي والامتيازات الطبقية الوراثية والمنادية بالمساواة أمام القانون وبتكافؤ الفرص وبكافة حقوق الانسان وبتمجيد القومية المصرية ، كانت بغير شك الدعائم الأولى للفكر السياسي والاجتماعي الجديد في مصر الحديثة . وإذا كان من العسير العثور في الجبرتي على أفكار سياسية واجتماعية بالمعنى المنظم المبلور في فلسفة نظرية فإن تدوينه لكل هذه الأحداث في موضوعية كافية قد جعل من مدونته العظيمة مصدراً هاماً من مصادر تكون الفكر السياسي والاجتماعي في مصر وما طرأ عليه من تأثيرات ثورية خطيرة ما كانت لتطرأ عليه الا نتيجة لاحتكاك المصريين بنظم الحكم وأساليبه ونظرياته الواردة عليهم من الغرب مع الحملة الفرنسية وما تلاها من اتصال مستمر بعد قرون من العزلة الكاملة داخل أسوار الامبراطورية العثمانية .

هذه إذن كانت بدايات الديمقراطية المصرية ، فكرة وتنظيماً ، بل وبدايات الحكم الجمهوري ، وإذا كان من حقنا أن نستنتج شيئاً من شروط (الرؤساء المصرية) لقبول حكم بونابرت والحكم تحت بونابرت ، فإن اشتراطهم عدم المساس بأحكام الشريعة الاسلامية كشرط للقبول يوحي بأن بونابرت كان يحاول جاداً إدخال القانون المدني والجنائي الوضعي في مصر ليقوم مقام الشريعة ثم عدل عن ذلك . . . والجبرتي يذكر لنا أن بونابرت عرض للمناقشة في أول جمعية تأسيسية أنشأها موضوع نظام الملكية ونظام التوزيث وعرض وجهة نظر القانون الفرنسي فيهما فرفضه أعضاء الديوان بالاجماع ، بما فيهم الأقباط ونصارى الشوام الذين قالوا : المسلمون يقسمون لنا . ومعنى هذا أن المصريين قبلوا من فلسفة الحكم الجديد النظام النيابي ، ولكنهم في هذه المرحلة رفضوا مبدأ فصل الدين عن الدولة[1] .

(١) النص المستعمل هو : « عجائب الآثار في التراجم والأخبار لمحقق زمانه ونادرة أو أنه الرافل في حلل العلوم المتوشح بنفائس منطوقها والمفهوم السابق في حلبة الرهان اللوذعي العلامة الشيخ عبد الرحمن الجبرتي الحنفي أمطره الله تعالى بواسع إحسانه وبره الخفي » (طبعة بولاق ٤ أجزاء) .

الباب الثاني

رفاعة الطهطاوي

ss

١ ـ رفاعة الطهطاوي

في عام جلاء الحملة الفرنسية عن مصر ، قيل بل وفي يوم خروج الفرنسيين وهو ١٥ أكتوبر ١٨٠١ ، ولد أبو الفكر المصري الحديث ، ومؤسس نهضة مصر الثقافية بكل ما في هذه الكلمة من معنى رفاعة رافع الطهطاوي ، الذي استطاع بفكره وقلمه ونفوذه فيما تقلد من وظائف رسمية ، أن يرسي الأساس العظيم الذي بني عليه الفكر المصري الحديث ونهضت عليه الثقافة المصرية الحديثة .

وقد عاش رفاعة الطهطاوي الى أن بلغ الثالثة والسبعين من عمره ، فقد توفي في ٢٧ مايو ١٨٧٣ ؛ وبذلك يكون قد عاصر محمد علي وابراهيم باشا وعباس الأول وسعيد باشا والخديو اسماعيل وبدايات حكم الخديو توفيق. وقد ظل يعمل ويكتب إلى آخر أيام في حياته، وهو بفضل هذه الحياة المديدة في قلب حياتنا الفكرية والثقافية قد استطاع أن يؤثر في مجرى التفكير المصري والثقافة المصرية تأثيراً عميقاً متصلاً جعل من أعسر العسير على أصحاب الفكر السلفي والثقافة السلفية أن يعودوا بمصر القهقرى الى ظلام العصور الوسطى الذي نشره الاستعمار العثماني باسم الدولة الدينية أو ما يسمى في لغة المذاهب السياسية بالثيوقراطية . فرفاعة الطهطاوي إذن أبو الفكر الثوري الحديث ، في كل مجال من مجالات الثقافة والفكر السياسي والاجتماعي ، وفي التربية والتعليم ، وفي علوم الدين والدنيا ، فلا عجب ان خرج من عباءة هذا الشيخ العظيم أعلام الفكر التقدمي في مصر الحديثة ، من محمد عبده وقاسم أمين وعثمان جلال الى لطفي السيد وطه حسين وعلي عبد الرازق الى محمود عزمي ومحمد مندور ولا عجب ان كانت ثورة ١٨٨٢ وثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ مدينة له بالشيء الكثير ، فهو الذي بذر بذور الفكرة الديموقراطية في أول كتاب أصدره في صدر حياته ، وهو « تخليص الابريز في

تلخيص باريز » (١٨٣٤) ، وهو الذي بذر بذور الفكـرة الراديكـالية ، بـل والفكرة الاشتراكية المعتدلة في آخر كتاب عظيم أصدره في أخريات حياته وهو « مناهج الالباب المصرية في مباهج الآداب العصرية » (١٨٦٩) . وهو الذي ثبت الفكرة القومية المصريـة في زمن كانت المصـرية فيـه رداء من أردية العـار يعير به السادة الترك رعاياهم من « الفـلاحين » . وهـو الذي وضـع الأساس المكين لتحرير المرأة ودعـا لحقها في العلم والعمـل قبل قـاسم أمين بخمسـين عاماً ، وهو الذي علم المصريين أن علوم الـدين لا تغني عن علوم الدنيـا إن هم أرادوا أن يلحقوا بركب الحضارة ، وهو الذي بشر في أرض مصر بالحرية والمساواة والإخاء أساساً للمجتمع الانساني .

وقـد ولد رفـاعـة الـطهـطاوي وقضى طفـولتـه الأولى وصبـاه الأول في طهطا ، حيث تلقى علومه الأولى ، ثم تنقل غلاماً بين منشاة النبدة (بجـوار جرجا) ومدينة قنا وفرشوط ، ثم انتقل الى القاهرة عـام ١٨١٧ ، بعد مـوت أبيه ليدرس في الأزهر ، وكان قد بلغ السادسة عشرة من عمـره ، وفي الأزهر تلقى الطهطاوي ما كان يتلقاه زملاؤه من علوم الدين واللغة والأدب ، ولكنه تتلمذ على ذلك الشيخ الثائر الذي كان له أكبر أثر في توجيه رفاعة الطهطاوي كـما كان لـه أكبر فضـل عليه ، ألا وهـو الشيخ حسن العـطار . وكان حسن العـطار من أولئك العلماء الـذين تفتحوا للعلوم والفنـون الحديثـة أيام الحملة الفـرنسية عـلى مصر (١٧٩٨ ـ ١٨٠١) ، وكـان يختلف الى المجمع العلمي المصري الذي أسسه بونابرت ويستمع الى ما يلقى فيه من محاضـرات ويطلع في مكتبته العامرة بالذخائر والنفائس . فألهب العطار تلميذه رفاعة الطهطاوي شوقاً الى دراسة العلوم العصريـة . ودرس رفاعـة الطهـطاوي في الأزهر حتى بلغ الحادية والعشرين من عمره ثم علم في الأزهـر عامـين أو نحوهمـا ، حتى كان عام ١٨٢٤ ، فعينه محمد علي إماماً في فرقة من فرق جيشه الجديد الذي عكف محمد علي على بنائه منذ ١٨٢١ . فلما قرر محمد علي إيفاد أول بعثة من شباب ذلك العصـر الى باريس عـام ١٨٢٦ لتلقي العلوم الحديثـة فيها ، من علوم طبيعية وتكنولوجية وعسكرية ، اختـار رفاعـة الطهـطاوي ليكون إمـاماً لهذه البعثة الأولى .

ss

ولم تكن لرفاعة الطهطاوي في باريس بحكم منصبه وظيفة إلا وظيفته الدينية ، ولكن هكذا شاءت إرادة هذا الرجل العظيم وشاءت سعة أفقه ، أن يكون أكثر إقبالاً على دراسة العلوم من الطلاب الذين أوفد معهم ليكون مثقفهم الديني . وتركهم يتعلمون ما أوفدوا لتعلمه من علوم طبيعية ، وعكف على دراسة الآداب والفنون وعامة ما نسميه اليوم بالعلوم الانسانية . فبدأ بإتقان اللغة الفرنسية وفيها قرأ التاريخ والجغرافيا والأدب . ولما شاع أمر هذا الامام المقبل على الدرس والتحصيل ضمه محمد علي الى عضوية البعثة ليستغل درايته باللغات وليجعل منه مترجماً ينقل الى العربية ما تحتاج اليه العسكرية المصرية من علوم عسكرية وهندسية وطبيعية وكيميائية وطبية وجغرافية وتاريخية . ولكن رفاعة الطهطاوي درس الى جانب هذه العلوم الفلسفة وعلم الاجتماع والعلوم السياسية والميثولوجيا . وبذلك اجتمعت له تلك المعرفة الموسوعية التي لا غناء عنها لتكامل المعرفة . وأهم من هذا وذاك فقد كان رفاعة الطهطاوي يدرس بعقل متأمل كل ما كان يجري حوله في باريس من أحداث سياسية واجتماعية، ويتأمل بعقل متفتح تكوين المجتمع الفرنسي وعاداته وسلوكه وأفكاره ومعتقداته الاساسية . بل ويشارك بفكره ووجدانه في الثورة التحررية التي اجتاحت فرنسا عام ١٨٣٠ ، فأطاحت بالملكية المطلقة وبشارل العاشر ، آخر البوربون ، وجاءت بلويس فيليب وبنظام الملكية المقيدة .

وبعد أن عاد رفاعة الطهطاوي الى مصر عام ١٨٣١ ، بدأ جهاده العظيم في وضع أسس الثقافة المصرية الحديثة . فأنشأ في ١٨٣٦ « مدرسة الألسن » وكان ناظراً لها ، وكان الهدف من إنشاء هذه المدرسة تخريج أفواج من المترجمين الذين ينقلون الى العربية أمهات الكتب في العلوم والفنون والآداب ، وبفضل رفاعة الطهطاوي أمكن لمدرسة الألسن أن تخرج أكثر من مائة مترجم مثقف خلال عشر سنوات . وكان رفاعة الطهطاوي يراجع بنفسه ما يترجم من الكتب وينقحها ويشرف على طبعها ، وقد كان ثمرة ذلك الجهد العظيم أن أكثر من ألفي كتاب ترجم الى اللغة العربية في تلك الفترة بفضل تفاني هذا الرجل العظيم وتلاميذه الأوفياء . . .

ولكن رفاعة الطهطاوي حتى قبل إنشاء مدرسة الألسن قد شغل عدة وظائف تتصل بثقافته وخبرته في اللغتين العربية والفرنسية ، وكان موضع تقدير من محمد علي وابنه ابراهيم باشا . فما أن وصل الى الاسكندرية عام ١٨٣١ حتى استقبله ابراهيم باشا وأكرم وفادته ، وكان ابراهيم باشا قد سمع بجده وذكائه أثناء زيارته لباريس ، وأقطعه ٣٦ فداناً في الخانكة . ولما وصل الطهطاوي الى القاهرة استقبله محمد علي كما يستقبل العالم الكريم ، فقد كان محمد علي يتلقى عنه أطيب التقارير من المسيو جومار Jomard مدير البعثة التعليمية المصرية في باريس . وعين محمد علي رفاعة الطهطاوي مدرساً في مدرسة الطب بأبي زعبل ، حيث كانت العلوم تدرس باللغة الفرنسية ، وكان يلقيها الأساتذة الأجانب على الطلاب فيقوم المترجمون بترجمتها وقراءتها عليهم بالعربية . وكانت هيئة المترجمين قوامها من الشوام يرأسهم رجل يدعى عنجوري ، وكانوا يتقنون الفرنسية ولكن عربيتهم لم تكن سائغة ، فلما انضم رفاعة الطهطاوي الى هذه الهيئة لم يلبث أن خلف عنجوري رئيساً لهيئة المترجمين ، وكان ذلك أيام أن كان كلوت بك مديراً لمدرسة الطب .

ثم نقل رفاعة الطهطاوي مترجماً في مدرسة الطوبجية (المدفعية) في طره . وقد خلف في هذا المنصب المستشرق الشاب كونيج Koenig ، وفي أثناء عمله في هذه المدرسة ترجم رفاعة الطهطاوي بعض المؤلفات في الهندسة والجغرافيا مما يحتاج اليه طلاب المدارس العسكرية في دراستهم . وكان رفاعة الطهطاوي يميل بطبعه الى الجغرافيا أكثر من ميله الى الهندسة . وكان مدير مدرسة المدفعية ، واسمه دون أنطونيو دي سيجويرا بك Don Antonio de Seguera Bey قد اعتمد طبع كتاب في الجغرافيا مؤلف بالعربية في جزيرة مالطة ، ولكن رفاعة الطهطاوي وجد لغة هذا الكتاب سقيمة وعبارته ركيكة فنقحها تنقيحاً شديداً حتى خرجت الطبعة الثانية أكمل بمراحل من الطبعة الأولى . ولم يكتف الطهطاوي بذلك فترجم للطلاب كتاباً آخر في الجغرافيا مما كان قد درسه في باريس . وفي عام ١٨٣٤ تفشى في القاهرة وباء الكوليرا ، فنزح رفاعة الطهطاوي الى بلدته طهطا ، وهناك عكف على ترجمة كتاب في الجغرافيا لمالت بران Malte Brun ثم عاد الى القاهرة وقدم كتابه الى محمد

علي فمنحه رتبة « صاغ » في الجيش .

ولم يكن رفاعة الطهطاوي سعيداً بعمله في مدرسة المدفعية ، غالباً بسبب غلبة العلوم الهندسية في دراستها ، فوافق محمد علي على نقله الى مدرسة أخرى . وكان محمد علي قد أنشأ في ١٨٣٤ « مدرسة الادارة » لتخريج أفواج من الموظفين الذين تحتاج اليهم دواوين الحكومة ، وجعل قوامها ثلاثين من الطلاب المثقفين ، يدرسون على استاذين هما أرتين شكري أفندي واسطفان رسمي أفندي ، وهما عضوا البعثة المصرية الأولى التي أوفدها محمد علي الى باريس ، وكان الطلاب يدرسون في مدرسة الادارة هذه اللغة الفرنسية والمحاسبة والهندسة والجغرافيا وفنون الادارة المدنية . وقد انضم رفاعة الطهطاوي الى هيئة التدريس في هذه المدرسة التي كان الهدف من إنشائها تخريج الموظفين ، وقد كانت أكثر مناهج الدراسة في هذه المدرسة قائمة على الترجمة . فما أن كان الطلاب يتقنون اللغة الفرنسية اتقاناً كافياً حتى كانوا يكلفون بترجمة كتاب من كتب التاريخ ينقلونه الى العربية فصلاً فصلاً ثم يدفع بالكتاب الى المطبعة . ولكن مدرسة الادارة هذه كانت قصيرة العمر، فلم تلبث أن ألغيت عام ١٨٣٦ وأنشئت مكانها « مدرسة الألسن » الشهيرة ، التي نقل اليها كل طلاب مدرسة الادارة . كذلك أدمجت في مدرسة الألسن « مدرسة التاريخ والجغرافيا » التي كان محمد علي قد أنشأها عام ١٨٣٥ ملحقة بمدرسة المدفعية وجعل رفاعة الطهطاوي مديراً لها والأستاذ الوحيد بها ربما ارضاء له لضيقه بالعلوم الهندسية والرياضية ، وقد كان الغرض من إنشاء « مدرسة التاريخ والجغرافيا » هذه امداد المدارس العسكرية العديدة التي أنشأها محمد علي بمدرسين للتاريخ والجغرافيا . وقد أنشئت مدرسة الألسن بناء على اقتراح من رفاعة رافع الطهطاوي ، وقد شابهت هذه المدرسة عند إنشائها خليطاً من كلية الآداب وكلية الحقوق في آن واحد ، وكانت اللغات التي تدرس فيها الى جانب العربية هي الفرنسية والتركية والفارسية والايطالية والانجليزية ، أما بقية مواد الدراسة فكانت التاريخ والجغرافيا والأدب والشريعة الاسلامية والقانون ، وكان طلابها يعلمون الترجمة بطريقة عملية ، فكانوا يشتركون في ترجمة الكتب المقررة

بمساعدة الاستاذ ، ثم تعرض ترجماتهم على أستاذ العربية لتنقيحها وتحسين صياغتها . ولذا فقد كانت هذه المدرسة في أول عهدها تسمى « بمدرسة الترجمة » ثم سميت بعد ذلك « بمدرسة الألسن » وعين رفاعة الطهطاوي ناظراً أو مديراً لها بعد عام من إنشائها . وكان يختار تلاميذه من قرى الصعيد ومن طلاب الأزهر . وقد عين الفوج الأول من خريجي هذه المدرسة في مختلف الوظائف بدواوين الحكومة ، كما توافر الكثيرون من خريجيها على ترجمة روائع الأدب الفرنسي . وكان رفاعة الطهطاوي نفسه يقوم بتدريس اللغات والإدارة والشريعة والقانون الفرنسي .

ولكن الكتب الأولى التي قام طلاب مدرسة الألسن وخريجوها بترجمتها لم تكن كتب الأدب ، بل كتب العلوم والفنون والصناعات وأخصها كتب العلوم العسكرية ، ثم كتب الطب والرياضة والهندسة . فلما انقضى عصر محمد علي ، عصر الفتوحات العظيمة ، حول عام ١٨٤٠ ، وجاء عصر عباس الأول ، وكان عصر اضمحلال وانكماش اتجه خريجو مدرسة الألسن الى ترجمة الآثار الأدبية . وقد عاشت مدرسة الألسن خمسة عشر عاماً من ١٨٣٥ الى نوفمبر ١٨٤٩ حين أغلقها عباس الأول الذي كان يضيق بالعلوم والفنون والآداب جميعاً ، بل وبكل بارقة من نور يمكن أن تشع في العقول أو تضيء القلوب . ولم يبطش عباس الأول بمدرسة الألسن دفعة واحدة ، وإنما بدأ بتشتيت أساتذتها الذين خدموا في ظل محمد علي وابراهيم باشا ، وكان في مقدمة من شتتهم رفاعة رافع الطهطاوي بطبيعة الحال . ثم أمر عباس الأول بنقل المدرسة الى مدرسة المبتديان بالناصرية في أكتوبر ١٨٤٩ ، وكانت هذه المدرسة صغيرة البناء فلم تتسع لمكتبة مدرسة الألسن ولا لمتحفها ، فنقلت المكتبة والمتحف الى مدرسة المهندسخانة ببولاق ، ثم لم يلبث عباس الأول أن ألغى مدرسة الألسن جملة في نوفمبر ١٨٤٩ . وقبل أن ينصرم العام نقل رفاعة الطهطاوي منفياً الى السودان وعين ناظراً على مدرسة ابتدائية في الخرطوم ونفي معه زميله وصديقه محمد بيومي أستاذ الرياضة الذي لم يحتمل الصدمة فمات في السودان . وبإبعاد الرأس تفرق الأعضاء . لقد كان من سخرية القدر أن عباس الأول الذي اقترن

اسمه بإغلاق المدارس في مصر يرسل الى الخرطوم أكبر رأس مفكر في البلاد ليعلم السودانيين

واستبد الحزن برفاعة الطهطاوي في منفاه ، ولكن هذا لم يشغله عن عمله ، فترجم رواية « وقائع تليماك » Les Aventures de Télémaque لفنيلون Fénélon وقد نشرت في بيروت وانصرف الى تنشئة شباب السودان الذي عاش الطهطاوي ليراهم يعلمون في مدارس السودان في عهد الخديوي اسماعيل .

ولما مات عباس الأول عام ١٨٥٨ وخلفه سعيد باشا ، عاد رفاعة الطهطاوي الى مصر حيث استرد بعض مكانته الضائعة . فقد عين في مختلف الوظائف الرفيعة : عين أولاً مديراً للقسم الأوربي في محافظة القاهرة ، ثم وكيلاً للمدرسة الحربية بالحوض المرصود ، ثم مديراً للمدرسة الحربية بالقلعة ، وكان يشرف على أقسام الترجمة والمحاسبة وغيرها . ورقي الى رتبة « المتمايز » . ولكن كل هذه الأقسام أو الإدارات التي كان يشرف عليها رفاعة الطهطاوي ألغيت عام ١٨٦٠ بما في ذلك إدارة الترجمة . فظل بلا وظيفة محددة حتى عهد الخديو اسماعيل الذي عرف كيف ينتفع من خدماته في نشر التعليم .

وفي ١٨٦٣ أعاد الخديو اسماعيل ادارة الترجمة مرة أخرى ، وعين رفاعة الطهطاوي مديراً لها ، وعينه في الوقت نفسه عضواً في لجنة المدارس ، التي كانت تشرف على تنظيم التعليم في مصر فكان خير معاون لعلي باشا مبارك . وحين أنشأ علي مبارك مجلة « روضة المدارس » عام ١٨٧٠ ، جعل رفاعة الطهطاوي رئيس تحريرها . وقد ظل رئيساً لتحرير هذه المجلة ثلاث سنوات حتى مات في ١٨٧٣ . ولقد كانت هذه المجلة الأدبية الاجتماعية نصف الشهرية منبراً لصفوة مثقفي عصر اسماعيل ، فكان بين محرريها علي باشا مبارك وعبد الله باشا فكري ومحمد قدري باشا واسماعيل باشا الفلكي ، وصالح بك مجدي ، وهو أنجب تلاميذ رفاعة الطهطاوي ، والشيخ حمزة فتح الله ، واسماعيل افندي صبري (الشاعر اسماعيل باشا صبري) ، ومعهم كان علي فهمي رفاعة باشا ابن رفاعة الطهطاوي ، وكان

من كبار رجال التعليم . وكانت هذه المجلة توزع بالمجان على تلاميذ المدارس لنشر الثقافة بين الطلاب . وفي عام ١٨٦٨ أعيدت مدرسة الألسن الى الحياة بعد ضمها لمدرسة الادارة وكانت هذه مركزاً للدراسات القانونية ، وقد أصبحت النواة التي خرجت منها مدرسة الحقوق ، أو كلية الحقوق كما نسميها منذ تأميم الجامعة عام ١٩٢٥ . وقد كانت السنوات العشر الأخيرة من أخصب السنوات في حياة رفاعة الطهطاوي . وإذا كان الطهطاوي قد بهر العقول في صدر حياته بكتابه العظيم « تخليص الابريز في تلخيص باريز » ، الذي صدر عام ١٨٣٤ ، وهو وصف وتلحيل للمجتمع الفرنسي من كافة جوانبه أيام إقامة الطهطاوي في فرنسا إماماً للبعثة المصرية وعضواً بها ، فإن « مناهج الألباب المصرية » الذي صدر عام ١٨٦٩ يعد في نظري أخطر كتاب في فلسفة الاجتماع والسياسة والتشريع صدر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وليس في عصر اسماعيل وحده . وحين قرر الخديوي اسماعيل ـ كجزء من خطته لجعل مصر دولة عصرية ، أو « قطعة من أوربا » كما كان يقول ـ وضع أسس القانون المصري على أساس القانون الفرنسي الذي يسمى عادة « كود نابوليون » (أي مدونة نابوليون أو قانون نابوليون) لجأ الى رفاعة الطهطاوي وتلاميذه لكي يحققوا له ما أراد . فاشترك رفاعة الطهطاوي وعبد الله بك السيد في ترجمة القانون المدني الفرنسي . واشترك عبد الله أبو السعد أفندي وحسن فهمي في ترجمة قانون الاجراءات تحت اشراف رفاعة الطهطاوي . وترجم محمد قدري باشا قانون العقوبات ، أما صالح مجدي بك فقد ترجم قانون الأحكام الجنائية ، وكانت هذه الموسوعة القانونية هي الأساس الذي بني عليه القانون المصري الحديث . وقد كتب الطهطاوي بحوثاً عديدة تشتمل على دراسات مقارنة بين الشريعة الاسلامية والتشريع الفرنسي .

كذلك لعب رفاعة الطهطاوي دوراً خطيراً في حياة الصحافة المصرية ، دوراً يجعل من واجبنا أن نسميه « أبا الصحافة المصرية » . فالصحيفة الأولى التي عرفتها مصر ، وهي «الكوريه ديجيبت» ، Courier d'Egypte (أي « بريد مصر ») صدرت لأول مرة في ٢٩ أغسطس ١٧٩٨

بـأمر بـونابـرت ، واختفت بانتهـاء الحملة الفرنسيـة ، وكانت تصـدر باللغـة الفـرنسية لتخـاطب جنود الحملة ونفـراً قليلاً من الأجـانب المحليين القـارئين بـالفرنسيـة ، والصحيفة الثـانيـة كـانت « لاديكـاد ايجبسيـين » (« العشـريـة المصرية ») وهي بالفرنسية أيضاً وقد صدرت بـأمر بـونابـرت في أول أكتوبـر لنشر أبحاث المجمع العلمي المصري .

وبعد أكثر من ربع قرن من سنـوات الفوضى السيـاسية والصـراع من أجـل السلطة ، أسس محمـد عـلي ، بعـد أن استتب لـه الحكم في البـلاد ، الجريدة الرسمية « الوقائع المصرية » عام ١٨٢٨ أثناء بعثة رفـاعة الـطهطاوي وزملائه في فرنسا . وكانت هذه الجريدة تظهر في لغتين : التركيـة والعربيـة . ولما كانت لغة البلاد الرسمية يومئذٍ هي اللغة التركية ، فقد كـانت « الوقـائع المصرية » تكتب أصلاً باللغة التركية ثم تترجم بعربية ركيكة مما كان في طاقـة جاهلية ذلك العصر . أما موضوعات هـذه الجريـدة الرسميـة فلم تكن تخرج عن الأخبار الرسمية وبعض الوقائع المتفرقة ، ثم دخلتهـا الأخبار الـواردة من الخـارج ابتداء من العـدد ١٥ وقد ظـل الحال عـلى هذا المنـوال في « الوقـائع المصرية » حتى عين رفاعة الطهطاوي رئيساً لتحريرها في ١١ يناير عام ١٨٤٢ أيام حكم ابراهيم باشا ، وقد شغل الطهطاوي هذا المنصب حتى نفاه عبـاس الأول الى السودان عام ١٨٤٩ . وحين تقلد رفاعة الطهـطاوي رئاسـة تحريـر « الوقائع المصرية » ، كانت المواد التركية تشغل النصف الأيمن من صفحـات الجريدة باعتبار أن التـركية كـانت لغة البـلاد الرسميـة ، بينما كـانت العربيـة تشغـل النصف الأيسـر بـاعتبـار أنها الفـرع لا الأصـل . فلما رأس رفـاعـة الطهطاوي تحرير « الـوقائـع » عكس الوضـع وخصص العمود الأيمن للمـادة العربية والعمود الأيسر للمادة التركية . كذلك خطا الخـطوة الباسلة التـالية ، وهي أنه جعل المادة الأصلية تكتب أولاً بـاللغة العـربية ثم تـترجم الى اللغة التركية ، وقد استطاع أن يحصل على ترخيص بذلك من ديوان المدارس الذي كان يشرف على إصدار « الوقائع المصريـة » وكذلـك خطا رفـاعة الـطهطاوي الخطوة الباسلة الثالثة فجعل أخبار مصر تتقدم كل الأخبار ثم تـأتي بعد ذلـك الأخبـار الواردة من الخـارج ، بما في ذلـك أخبار تـركيا صـاحبة السيـادة على

البلاد . وقد استطاع رفاعة الطهطاوي أن يثبت هذا النظام عاماً كاملاً ، ولكن الطبقة الحاكمة التركية لم تلبث أن تألبت عليه وأرغمته على التراجع فيما أجرى من اصلاحات ، فعاد كل شيء الى سيرته الأولى . ومع ذلك فقد استطاع رفاعة الطهطاوي أن يسجل للغة العربية والقومية المصرية نصراً أدبياً عظيماً في زمن كان نفوذ الترك فيه يسيطر على كل شيء في البلاد أو يكاد . أما بقية القصة فيما فعله هذا الرجل العظيم « بالوقائع المصرية » فهي أنه أفسح صفحاتها للمواد الأدبية والثقافية بوجه عام . فكان ينشر فيها مقتطفات من « مقدمة » ابن خلدون أو غيره من نصوص الأدب العربي ، أو ينشر فيها مواداً في الاقتصاد أو في التجارة أو في التعريف بثروات السودان ووسط افريقيا . كذلك كانت افتتاحية « الوقائع المصرية » لا تخرج عن مقال في مدح الوالي والتسبيح بحمده ، فجعل الطهطاوي من افتتاحية « الوقائع » مقالاً تحليلياً عميقاً في موضوع من الموضوعات السياسية والاجتماعية . أما عهده القصير في رياسة تحرير « روضة المدارس » الذي صدر العدد الأول منها في ١٧ ابريل ١٨٧٠ ، فكان أهم ما يميزه اهتمامه المتصل بشئون المرأة وأخبارها فلم يخل عدد من أعداد هذه المجلة من شيء يتصل بالمرأة . بل لقد دعا الطهطاوي ناظرات مدارس البنات ومدرساتها لموافاة مجلته بالمقالات والموضوعات . ويبدو أن مدارس البنات القائمة يومئذٍ كانت كلها مدارس أهلية ، فبعض من كتبوا عن تاريخ هذه الفترة يقول أن أول مدرسة للبنات ذات صفة رسمية أنشئت عام ١٨٧٣ بالسيوفية ، أنشأتها إحدى زوجات الخديوي اسماعيل ، ثم تعددت من بعدها مدارس البنات . . .

هذه صورة موجزة لسيرة ذلك المفكر العملاق الذي وضع أساس الفكر المصري الحديث والثقافة المصرية الحديثة ، منذ أن لمع نجمه نحو عام ١٨٣٤ الى أن انطفأ سراجه عام ١٨٧٣ . ومما يؤثر عنه في حياته الشخصية انه اعتق من كان يملك من العبيد والجواري ، لا شك عملاً بمبادىء الحرية والمساواة والاخاء التي كان يعتنقها . وقد مات عن ثروة تقترب من الألفي فدان ، ومكتبة تحوي نحو ٤٥٠٠ كتاب وفي رواية نحو ٨٤٠٠ كتاب من بينها نحو ١٠٦٤ مخطوطاً . وقد جمع أكثر هذا المال من عمله على طريقة ذلك الزمان ،

فكـان كلما ترجم كتـاباً قيـماً أقـطعـه الـوالي نحـو مـائتي فـدان . أمـا أعمـال الطهطاوي التي نشـرت ، بين مؤلفـة ومترجمـة ، فقد بلغت ستـة عشر مجلداً بحسب ما ورد ، في كتاب حفيده الأستاذ فتحي الطهطاوي عن سيرته وآثـاره الصادر في ١٩٥٨ بمناسبة احتفال المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب بمرور ٨٥ عـاماً عـلى وفاتـه ، وهي : « القول السـديـد في الاجتهـاد والتجـديـد » و« البـدع المتقررة في الشيـع المتبررة » و« متن الأجـرومية » و« التحفـة المكتبية لتقريب اللغة العـربية » و« منـظوم في مصطلح الحـديث » و« نهاية الايجاز في سيرة ساكن الحجاز » و« تخليص الابريز في تلخيص باريز » و« مناهج الألباب المصـرية في مبـاهج الآداب العصـرية » و« المـرشد الأمـين للبنـات والبنـين » و« التعريبات الثقافية لمريد الجغـرافية للمطبـرون » و« الكواكب المنيـرة في ليالي أفراح العزيز المقمرة » و« قلائد المفـاخر في غـريب عوائـد الأوائل والأواخـر » و« كتاب مبادىء الهندسة » و« القانون الفرنساوي المـدني » و« نظم العقـود في كسر العود » و« مواقع الأفـلاك في وقائـع تليماك » . وأمـا مخطوطـات رفاعـة الطهطاوي التي لم تنشر بعد فهي أربعة عشر مخطوطاً ، بيانها :

« أرجوزة في علم الكلام » و« بحث في المذاهب الدينية لطلبـة مدرسـة الألسن » ومـوجز « معـاهد التنصيص عـلى شواهـد التخصيص لبـدر الـدين القزويني » و« أنوار توفيق الجليل » و« نبذة في تاريخ اسكندر الأكبـر » و« نبذة في الميتولوجيا » و« مقدمة تاريـخ مصر » و« دستـور فرنسـا » و« كتاب وصـول القوى الطبية » و« نبذة في العلم والسيـاسة والصحـة » و« قطعـة من عمليات ضباط عظام » و« المعادن النافعة لتدبير معايش الخلائق » و« تعريب الأمثال في تـأديب الأطفال » و« تـرجمة رثـاء فولتـير للويس الرابـع عشـر » ، هـذا عـدا عشـرات من الكتب أشرف الـطهطاوي عـلى تـرجمتهـا في الـطب والتشـريـع والزراعة والجغرافية الـطبيعية والـرحلات والفلسفـة والمنطق والتـاريخ ، ومن أهمها « قرة النفوس والعيون بسير ما توسط من القرون » (عن تاريخ العصور الـوسـطى) ، و« نـظم الـلالىء في السلوك فيمن حكم فـرنسـا من الملوك » و« كتاب في تاريخ فرنسا ترجمة حسن قاسم » و« كتاب في تاريـخ الامبراطـور شرلكان » و« كتاب الروض المزهر في تاريخ بطرس الأكبر » و« كتـاب تاريـخ

كـرلوس الثـاني عشر ملك السـويد للبـاشجاويش محمـد مصطفى » (تـاريخ « شارل الثاني عشر » وهو من أهم مؤلفات فولتير) و« كتاب برهان البيـان في استكمال واختلال دولة الزمـان تأليـف منتسكيـو وترجمـة حسن الجبيلي » الـخ

وهـذه العناوين والمـوضوعـات تعطي صـورة واضحـة لما كـان يقـرؤه المثقفون في القرن التاسع عشر حتى قبل عصر اسماعيل . ومن يتأملها يجد أن مـدرسة الألسن قـد غذت المثقفـين المصريـين بمكتبة وافيـة تشتمـل عـلى أهم المراجع الأساسية في التاريخ والأدب والعلوم السياسية وأوليات العلوم وبذلك وفـرت الحد الأدنى من الثقـافة للمثقفـين ، ورسخت في نفوس المثقفـين أهم المبادىء التقدمية التي بنيت عليها الحضارة الحديثة .

وإذا أردت أن تعرف ثقافة مثقف أو أن تعرف شيئاً عن فكره وسلوكـه فأدخل مكتبته . وقد جاء في كتابات من عنوا بجمع آثار رفاعة الـطهطاوي أو التعريف بها أن مكتبته كانت تتميز بظاهرتين ، إحـداهما ارتفـاع نسبة الكتب المـوضوعـة في « العلوم المعاشيـة » كالتـاريـخ والجغـرافيـا والاقتصـاد والعلوم السيـاسية والـطب والكيمياء الـخ ثم ارتفاع نسبـة الكتب الفرنسيـة عما هـو مألوف عند أمثاله من علماء الأزهر الـذين لم تشغلهم علوم الدين عن الاقبـال على علوم الدنيا . ولكن رفاعة الطهطاوي نفسه لا يتركنا بحاجة الى استقصاء مصـادر ثقافتـه الأوروبية ، فهـو يكتب في كتابـه الشهير « تخليص الابـريز في تلخيص بـاريز » الـذي صدر عـام ١٨٣٤ متحدثـاً عن دراساتـه أيام إقـامتـه بباريس بين ١٨٢٧ و١٨٣١ فيقول :

« وقـد قرأت كثيـراً من كتب الأدب فمنها مجمـوعة نـويل ، ومنهـا عدة مواضع من ديوان ولتير (يقصد أعمال فولتير) ، وديوان رسين وديـوان روسو (وديوان مونتسكيو) خصوصاً مراسلاته الفـارسية التي يعـرف بها الفـرق بين آداب الافـرنج والعجم ، وهي أشبـه بميزان بـين الآداب الغربيـة والشـرقيـة وقرأت أيضاً وحدي مراسـلات انكليزيـة صنفها القـونتة شيستـرفيلد « يقصد الكـونت أو اللورد تشسترفيلد » لتـربية ولـده وتعريفـه ، وكثيراً من المقـامات (يقصـد القصص ؟ أو المقالات ؟) الفـرنساويـة . وبالجملة فقـد أطلعت في آداب الفرنساوية على كثير من مؤلفاتها الشهيرة .

« وقرأت في الحقوق الطبيعية مع معلمها كتاب برلماكي وترجمته وفهمته فهماً جيداً ، وهذا الفن عن التحسين والتقبيح العقليين (يقصد النقد العقلي) يجعله الافرنج أساساً لأحكامهم السياسية المسماة عندهم شرعية . . . وقرأت أيضاً مع مسيو شواليه جزءين من كتاب يسمى روح الشرائع ، مؤلفه شهير بين الفرنساوية يقال له منتسكيو ، وهو أشبه بميزان بين المذاهب الشرعية والسياسية ، ومبني على التحسين والتقبيح العقليين ، ويلقب عندهم بابن خلدون الافرنجي ، كما أن ابن خلدون يقال له عندهم منتسكيو الشرق ، أي منتسكيو الاسلام . وقرأت أيضاً في هذا المعنى كتاباً يسمى : عقد التأنس والاجتماع الانساني (يقصد العقد الاجتماعي) ، مؤلفه يقال له روسو ، وهو عظيم في معناه .

« وقرأت في الفلسفة تاريخ الفلاسفة المتقدم المشتمل على مذاهبهم وعقائدهم وحكمهم ومواعظهم . وقرأت عدة محال نفيسة في معظم الفلسفة للخواجه ولتير . وعدة محال في كتب قندلياق (يقصد كونديال) . . .

هذا إذن مفتاحنا الى المكونات الفكرية لعقل رفاعة الطهطاوي في شبابه : درس الطهطاوي أعمال فلاسفة الثورة الفرنسية : فولتير ومونتسكيو وروسو وكونديال كما درس بعض آثار حركة التنوير الأوروبية كخطابات اللورد تشسترفيلد لولده فيليب ستانهوب . ولو أننا بحثنا في جولة فكرية عما كان يقرؤه ثوار ذلك العصر ، عصر الثورات الفرنسية ، بين ١٧٨٩ و١٨٣٠ ، لوجدنا أن الغذاء العقلي الرئيسي لثائر مثل جفرسون أو وليم جودوين أو توماس بين أو اللورد بيرون أو شلي أو جوته الشاب لم يكن يخرج في صميمه عن أعمال فولتير وروسو ومونتسكيو وكونديال ، وربما أضافوا اليهم شيئاً من ديدرو وكوندورسيه وفولني فرفاعة الطهطاوي إذن كان يعيش في عصره مع أكثر العقول تقدمية وأشدها ثورية ورفاعة الطهطاوي إذن قد تلقى بفكره ووجدانه من منابعها الأولى كل تلك الفلسفات الخطيرة العميقة الرهيبة ، العقلانية منها والوجدانية ، المادية منها والمثالية على السواء ، المتضاربة منها والمنسجمة في وقت واحد ، الملتقية ، رغم ما يفصلها من هوة عميقة ، على شيء واحد ، وهو ضرورة زلزلة الملكية المستبدة القائمة على

الحق الإلهي والنظام الاقطاعي الارستقراطي بامتيازاته الطبقية وطغيانه المادي والروحي ، وضرورة تقويض دعائمها وإعادة بناء المجتمع الانساني على أسس جديدة من الحرية والمساواة والإخاء كما كان الناس يقولون أيام الثورة الفرنسية . . .

هذه كانت الأفكار الأساسية التي تعرض لها رفاعة الطهطاوي أثناء إقامته في باريس وعاش في مناخها خمس سنوات كاملة وكلها تقوم على الدعوة للحرية والمساواة والاخاء بين البشر ، وقد كانت مبادىء الثورة الفرنسية هذه هي الحل السياسي الاجتماعي والفلسفي الذي قدمه مفكرو البورجوازية الثائرة على الأرستقراطية ، ومثقفو الطبقة الوسطى الثائرة على الاقطاع . ومنهم من وصل اليه عن طريق الايمان بالعقل والحق الطبيعي ومنهم من وصل اليه بارتعاشة الوجدان أو بحق الفطرة ، ولكن الفريقين التقيا عند مبدأ واحد هو تقديس الحرية والمساواة أمام الله والقانون وفرص الحياة وتعديل العقد الاجتماعي بين البشر بحيث يتحول من عقد اذعان الى عقد قائم على الاخاء بين الناس وعلى الاختيار الحر الذي لا شبهة فيه للاكراه . وجماع هذا هو ما يسمونه بالديمقراطية الليبرالية أو حكم الشعب القائم على الحرية المطلقة في الفكر والفعل والشعور والسلوك والتعبير في أي شكل من الأشكال.

ولا شك أن رفاعة الطهطاوي كان حتى سفره الى فرنسا قد سمع من استاذه الشيخ حسن العطار ومن غير الشيخ حسن العطار ذكريات عن الفرنسيين وتقدمهم في العلوم والفنون ، وما كان الفرنسيون يعرضونه في المجمع العلمي المصري من تجارب في الفيزياء والكيمياء أو ما كانوا يعرضونه في متحفهم ومرصدهم من آيات تدل على طول باعهم في علوم النبات والحيوان والفلك وما إلى ذلك كله . وقد رأينا كيف وقف الجبرتي مبهوراً أمام ما رآه في المجمع العلمي المصري من فتوحات العلم الحديث . كذلك نلمس من صفحات الجبرتي أنه وقف وقفة المبهور من تقدم الفرنسيين الآلي والتكنولوجي ومهارته ونظامهم في إنجاز الأعمال . فهو مثلاً يحدثنا عن الطريقة التي شق بها المهندسون طريقاً مستقيماً طويلاً .

« من الأزبكية الى جهة قبة النصر المعروفة بقبة العزب جهة العادلية

على خط مستقيم من الجهتين . وقيدوا بذلك انفاراً منهم يتعاهدون تلك الطرق ويصلحون ما يخرج منها عن قالب الاعتدال بكثرة الدوس وحوافر الخيول والبغال والحمير ، وفعلوا هذا الشغل الكبير والفعل العظيم في أقرب زمن ، ولم يسخروا أحداً في العمل ، بل كانوا يعطون الرجال زيادة عن أجرتهم المعتادة ويصرفونهم بعد الظهيرة ، ويستعينون في الأشغال وسرعة العمل بالآلات القريبة المأخذ السهلة التناول المساعدة في العمل وقلة الكلفة : كانوا يجعلون بدل الغلقان والقصاع عربات صغيرة ويداها ممتدتان من خلف ، يملؤها الفاعل تراباً أو طيناً أو أحجاراً من مقدمها بسهولة ، بحيث تسع مقدار خمسة غلقان ، ثم يقبض بيديه على خشبتيها المذكورتين ويدفعها أمامه فتجري على عجلتها بأدنى مساعدة الى محل العمل ، فيميلها بإحدى يديه ويفرغ ما فيها من غير تعب ولا مشقة . وكذلك لهم فؤوس وقزم محكمة الصنعة مقتنة الوضع ، وغالب الصناع من جنسهم ، ولا يقطعون الأحجار والأخشاب إلا بالطرق الهندسية على الزوايا القائمة والخطوط المستقيمة » (« عجائب الآثار » ٣ / ٣٣) .

وفي هذا الوصف وأشباهه يتجلى إعجاب الجبرتي بما رآه عند الفرنسيين من تقدم آلي وحسن تنظيم ومهارة في استخدام الذكاء العملي . كذلك يتجلى إعجاب الجبرتي ببعض القوانين التي سنها الفرنسيون صيانة للصحة العامة أو للأمن العام : « وفيه نادوا بوقود قناديل سهارى بالطرق والأسواق وأن يكون على كل دار قنديل وعلى كل ثلاثة دكاكين قنديل وأن يلازموا الكنس والرش وتنظيف الطرق من العفوشات والقاذورات » (٣ / ١٩) أو « وفيه نبهوا على الناس بالمنع من دفن الموتى بالترب القريبة من المساكن كتربة الأزبكية والرويعي ، ولا يدفنون الموتى إلا في القرافات البعيدة ، والذي ليس له تربة يدفن ميته في ترب المماليك ، وإذا دفنوا يبالغون في تسفيل الحفر . ونادوا أيضاً بنشر الثياب والأمتعة والفرش بالأسطحة عدة أيام وتبخير البيوت بالبخورات المذهبة للعفونة ، كل ذلك للخوف من حصول الطاعون » (٣ / ٢١) .

ولكن رغم كل هذا الإعجاب الواضح في الجبرتي نجده لا يتجاوب مع

عادات الفرنسيين وتقاليدهم ومعتقداتهم إلا فيما ندر . فالجبرتي شديد الهجاء لما رآه من سفور المرأة الفرنسية وتحررها وتفاني الرجل الفرنسي في احترامها و« الخضوع » لها على حد قوله ، وهو شديد التنديد بما تجسم له من أنه انحلال أخلاقي نتيجة لاختلاط الجنسين وانحراف عن الفضيلة . ولعل من المواضع القليلة التي خرج فيها الجبرتي عن تحفظه في وصف ذلك المجتمع الأوروبي الغريب المحيط وأعلن فيها إعجابه بنظم الفرنسيين كان حيث تعرض لوصف محاكمة سليمان الحلبي قاتل كليبر ، فهو يتوسع في سرد كل ما جرى من إجراءات وينقل كل ما دون من محاضر : « لتضمنها خبر الواقعة وكيفية الحكومة ، ولما فيها من الاعتبار وضبط الأحكام من هؤلاء الطائفة الذين يحكمون العقل ولا يتدينون بدين ، وكيف قد تجارى على كبيرهم يعسو بهم رجل أفاقي أهوج وغدره وقبضوا عليه وقرروه ولم يعجلوا بقتله من أخبر عنهم بمجرد الاقرار ، بعد أن عثروا عليه ووجدوا معه آلة القتل مضمخة بدم ساري عسكرهم وأميرهم ، بل رتبوا حكومة ومحاكمة وأحضروا القاتل وكرروا عليه السؤال والاستفهام ، مرة بالقول ومرة بالعقوبة ، ثم أحضروا من أخبر عنهم وسألوهم على انفرادهم ومجتمعين ، ثم نفذوا الحكومة فيهم بما اقتضاه التحكيم ، وأطلقوا مصطفى أفندي البرصلي الخطاط حيث لم يلزمه حكم ولم يتوجه عليه قصاص كما يفهم جميع ذلك من فحوى المسطور بخلاف ما رأيناه بعد ذلك من أفعال أوباش العساكر (يقصد العثمانية في ثورة القاهرة الثانية) الذين يدعون الاسلام ويزعمون أنهم مجاهدون وقتلهم الأنفس وتجاريهم على هدم البنية الانسانية بمجرد شهواتهم الحيوانية » (٣ / ١١٧) .

ولا شك أن موقف الجبرتي كان يختلف تماماً عن موقف رفاعة الطهطاوي فالجبرتي كان مصرياً لم ير في الفرنسيين الا جيش احتلال غزا بلاده واغتصبها ، ومهما كان هو ومعاصروه قد لمسوا الفرق بين الغاصب الجاهل كالترك والمماليك والغاصب المستنير كالفرنسيين ، فالغاصب غاصب مهما علا كعبه في مدارج الحضارة ، والشعب الصريح لا يرى منه الا نواجذه ، بل وربما لا ينبغي أن يرى منه إلا نواجذه . أما رفاعة الطهطاوي ، فقد رأى

الفرنسيين في بلادهم وخالط مجتمعهم المدني على طبيعته وبذلك أتيح له أن يدرس كيانهم الاجتماعي وعاداتهم وتقاليدهم ومعتقداتهم بفكر مفتوح واضح الحياد . ولعل ربع قرن من حكم محمد علي وتعاظم بأس مصر في الشرق الأوسط واندفاع مصر الى الأخذ بالأسباب المادية في الحضارة الأوروبية قد يسر مهمة رفاعة الطهطاوي وجعله يركز انتباهه على الجوانب الفكرية والروحية والانسانية في المجتمع الفرنسي . لقد انتهى عصر الصدمة الأولى التي أيقظت المصريين الى ضرورة الأخذ بالعلوم الحديثة لتجديد حياتهم المادية ، وغدت هذه ، بفضل محمد علي سياسة البلاد الرسمية . ولكن بقيت مهمة أشد عسراً وهي ضرورة الدعوة الى الأخذ بالفلسفات الحديثة لتجديد الحياة الفكرية على أرض مصر ، فليس بالمادة وحدها يحيا المجتمع ولقد تصدى رفاعة الطهطاوي لهذه المهمة فكان نعم المفكر ونعم البشير .

٢ ـ تحرير المرأة : ١٨٣٠

عدنما وطئت قدما رفاعة الطهطاوي أرض فرنسا لأول مرة عام١٨٢٦ ، كان أول ما استوقف نظره الحرية التي تتمتع بها المرأة الفرنسية ووضعها الممتاز في المجتمع الفرنسي بالنسبة الى ما ألفه الطهطاوي في تقاليد بلاده . وكان أول مظهر من مظاهر هذه الحرية هو السفور الذي سبق أن لاحظه الجبرتي في نساء الفرنسيين . أما الجبرتي فقد رأى في سفور النساء واختلاطهن بمجتمع الرجال الذين رآهم أيام الحملة الفرنسية ومشاركتهن في الحياة العامة مظهراً من مظاهر الانحطاط الخلقي الذي يستوجب التنديد وأما الطهطاوي فقد أتاحت له ظروفه أن يقيم سنوات في هذا المجتمع السافر النساء ويدرسه عن كثب ولذا جاءت أحكامه عليه مختلفة كل الاختلاف عن أحكام الجبرتي . فهو أولاً ينفي أن للسفور أو الحجاب صلة بفساد الخلق أو بالفضيلة . وهو يقول في « تخليص الابريز » :

« وحيث ان كثيراً ما يقع السؤال من جميع الناس عن حالة النساء عند الافرنج كشفنا عن حالهن الغطاء . وملخص ذلك أيضاً أن وقوع اللخبطة بالنسبة لعفة النساء لا يأتي من كشفهن أو سترهن ، بل منشأ ذلك التربية الجيدة والخسيسة ، والتعود على محبة واحد دون غيره وعدم التشريك في المحبة والالتئام بين الزوجين . وقد جرب في بلاد فرنسا أن العفة تستولي على قلوب النساء المنسوبات الى الرتبة الوسطى من الناس دون نساء الأعيان والرعاع . فنساء هاتين المرتبتين يقع عندهم الشبهة كثيراً ويتهمون في الغالب » .

وواضح من كلام رفاعة الطهطاوي أنه يشير الى حالة الرأي العام في مصر وشدة اهتمامه بأن يعرف شيئاً عن وضع المرأة في أوروبا ومدى ما تتمتع به من حريات ومدى أثر هذه الحريات في إفسادها . فيقول أن هذه الأسئلة وأمثالها تقع من « جميع الناس » وهذا يدل على أنه يعالج هنا مشكلة اجتماعية

حقيقية ، نجد أصداءها أولاً في الجبرتي وجيله ، ولا شك أن هذه المشكلة تفاقمت مع الأيام بسبب الانفتاح الشديد للحضارة الأوروبية في عهد محمد علي وازدياد مخالطة المصريين للأوروبيين . أما ثورة الحريم أيام الحملة الفرنسية ، فقد سبق أن جاء وصفها في مشاهدات الجبرتي . وها هو ذا كلوت بك يصف لنا في ١٨٤٠ وجهاً من وجوه هذه الثورة :

« أورد نابليون بونابرته حكاية مؤامرة دبرت في أحد الحمامات العامة يلذ لي إيرادها في هذا المقام لما احتوته من الدليل على أن إقامة ذلك الرجل العظيم بمصر قد أدهشت العقول وحركت الخواطر كلها حتى خواطر النساء ، وكانت لجميع أهل المشرق عنواناً على تبدل الأحوال بحال لم يسبق لها من قبل مثال . قال :

« تزوج الجنرال منو بامرأة من رشيد وعاملها معاملة السيدات الفرنسيات ، إذ كان يمد اليها يده كلما همّ بالدخول معها الى غرفة الطعام ، ويتحرى لها أوفق المجالس ويقدم اليها خير الأطعمة وأشهاها . وكان إذا سقط منديل الطعام الموضوع على فخذيها بادر بأخذه وإعادته الى مكانه . فلما روت تلك المرأة هذه الأمور على صاحباتها في أحد حمامات رشيد لاحت لهاته النسوة بارقة الأمل في تغير أحوالهن وعاداتهن ، وحررن عرضاً قدمنه الى السلطان الكبير - بونابرته - ليحمل أزواجهن على معاملتهن بمثل ما يعامل منو زوجته الرشيدية به » . (« لمحة عامة الى مصر » ج ١ / ٦٢٤ - ٦٢٥) .

فبدايات هذا القلق الاجتماعي التي بدأت نحو ١٨٠٠ لا شك نمت في الجيل التالي مباشرة ، جيل محمد علي ، ولم يعد هذا القلق الاجتماعي مقصوراً على النساء ، بل تجاوزه الى شرائح من مجتمع الرجال الذين أتيح لهم أن يخالطوا الأوروبيين سواء في بلادهم أو في مصر ، حيث استقدمهم محمد علي بغزارة حتى اشتهر عصره بأنه عصر البعثات والخبراء الأجانب . ولا شك أن الجسم الأكبر من الرأي العام في الطبقات الميسورة والمستورة ، حتى نحو ١٨٣١ أيام أن كتب رفاعة الطهطاوي « تخليص الابريز » كان محافظاً ينفر من سفور المرأة ومن تعليمها ومن مزاولتها أي عمل من الأعمال ومن اختلاطها بمجتمع الرجال أو مشاركتها في الحياة العامة على أي وجه من الوجوه . أقول

في الطبقات الميسورة والمستورة فقط ، لأن قارىء كلوت بك وغير كلوت بك يستطيع أن يعرف دونما أي لبس أن المشكلة لم تكن قائمة في أي صورة من الصور بالنسبة لنساء الطبقة العاملة سواء من الفلاحين أو العمال . فكلوت بك يقول : « أما نساء الفلاحين فيرحن ويجئن طليقات من غير قيد ، وكثيراً ما يتفق أن يبعث أزواجهن بهن الى الأسواق لبيع الحاصلات المختلفة أو غيرها » (كلوت بك ١ / ٦٢٢ - ٦٢٣) .

فالقضية الكبرى التي كانت مطروحة على أوسع نطاق في الطبقتين الوسطى والعليا من المجتمع المصري : إلى أي مدى يمكن للتشبه بالأوروبيين أن يتجاوز الأخذ بما لديهم من علوم متقدمة ومهارات تكنولوجية الى الأخذ بما لديهم من قيم ومعتقدات وأخلاق وقواعد في السلوك ، ولا سيما فيما يتصل بنصف المجتمع وهو جنس النساء . ويبدو من كلام رفاعه الطهطاوي أن المصري العادي كان الى نحو ١٨٣٠ يجيب بالرفض ، الرفض المسبب أو الرفض الانفعالي وأنه كان يربط بين تحرير المرأة ومساواتها بالرجل وبين الفساد الخلقي وانهيار الكيان الاجتماعي . نفهم منه هذا لأن دعوة الطهطاوي بأن « وقوع اللخبطة بالنسبة لعفة النساء لا يأتي من كشفهن أو سترهن بل منشأ ذلك التربية الجيدة والخسيسة » هي بمثابة رد على اعتراض قائم بالفعل في أذهان الناس ، وقد رأى الطهطاوي فيه وهماً يجب إزالته ، مستنداً الى ما رآه في فرنسا من سفور النساء وتحررهن ومساواتهن بالرجال ، دون أن يؤدي ذلك الى تدهور الأخلاق عند نساء الطبقة المتوسطة . ولا شك أن الطهطاوي كان من أبناء الطبقة المتوسطة ، وهي أشد الطبقات محافظة في جميع بلاد العالم ، وأنه كان حريصاً على طمأنة أبناء الطبقة المتوسطة ، من دون بقية الطبقات ، على شرفهم إن هم أذنوا لنسائهم أن تسفر وأعطوهن القدر الكافي من الحرية والمساواة الحافظ لكرامة الانسان ولحقوق الانسان المشكلة ليست في سفور المرأة أو حجابها ولكنها في التربية الصالحة والتربية الفاسدة . وقد دلت التجربة بحسب ما يستنتج من كلماته ، أن نساء الطبقة الوسطى يملكن فرص التربية الصالحة أكثر مما تملكها نساء الطبقة الارستقراطية والطبقة العاملة . إن قاسم أمين لم يضف كثيراً الى دفاع

الطهطاوي عن حقوق المرأة وحرياتها ، ولكنه عبر عنه بنبرة أجهر وبإصرار أقوى . قال الطهطاوي في « تخليص الابريز » .

« وعادة نساء هذه البلاد كشف الوجه والرأس والنحر وما تحته والقفا وما تحته واليدين الى قرب المنكبين . والعادة أيضاً أن البيع والشراء بالأصالة للنساء ، وأما الأشغال فهي للرجال فكان لنا بالدكاكين والقهاوي ونحوها فرجة عليها وعلى ما يعمرها . وكان أول ما وقع عليه بصرنا من التحف قهوة عظيمة دخلناها فرأيناها عجيبة الشكل والترتيب والقهوجية امرأة جالسة على صفة عظيمة وقدامها دواة وريش وقائمة » .

وهذه أيضاً من الملاحظات التي نجدها أيضاً في قاسم أمين بعد خمسين سنة ويزيد : ألا وهي استعداد المرأة للاشتغال بالتجارة . والطهطاوي في حديثه عن اشتغال المرأة بالتجارة ، وإدارة الأعمال لا يبدو عليه الاستهجان وإنما يبدو عليه انبهار من وقف على كشف عظيم أو على طريفة من الطرائف الكبرى ، وأما اختلاط النساء بالرجال فقد لاحظه الطهطاوي وسجله ووقف منه موقفه من سفور المرأة ، فلم ير أن فيه ما يشين الخلق أو يؤدي الى الفساد فالاختلاط تمارسه الحرائر وغيرهن : « ونساء الفرنساوي بارعات الجمال واللطافة حسان المسايرة والملاطفة يتبرجن دائماً بالزينة ويختلطن مع الرجال في المتنزهات ، وربما حدث التعارف بينهن وبين بعض الرجال في تلك المحال سواء الأحرار وغيرهن ، خصوصاً يوم الأحد الذي هو عيد النصارى ، ويوم بطالتهم ، وليلة الاثنين في البارات والمراقص الآتي ذكرها . . . » الاختلاط بين الجنسين إذن لا غبار عليه ، وهو ليس من صفات الطبقة السفلى في المجتمع بل من صفات العقائل والحرائر والأرجح أنه يقصد بكلمة « الأحرار » ما نسميه نحن ببنات الناس أو ببنات العائلات .

ويصف لنا رفاعة الطهطاوي وجهاً من وجوه هذا الاختلاط بين الجنسين في المراقص أو « البالات » كما يسميها (والكلمة فرنسية) فلا نحس في كلامه امتعاضاً من امتعاض الشرقيين المحافظين من مراقصة الرجل للمرأة ، بل نحس منه ، على العكس من ذلك إعجاباً شديداً بالرقص

الافرنجي والسمو به الى مستوى الفن الجميل ، والارتفاع بـه عن الشهوانيـة الفاسقة التي يتميز بها الرقص الشرقي في نظره .

« وقد قلنا أن الرقص عندهم فن من الفنون ، وقد أشار اليه المسعودي في تاريخه المسمى مروج الذهب ، فهـو نظير المصارعة في مـوازنة الأعضـاء ، ودفع قوى بعضها الى بعض . فليس كل قوي يعرف المصارعة ، بل قد يغلبه ضعيف البنية بواسطة الحيل المقررة عندهم . وما كل راقص يقدر على دقـائق حركات الأعضاء . وظهر أن الرقص والمصارعة مرجعها شيء يعرف بالتأمـل ويتعلق بالرقص في فرنسا كل الناس ، وكـأنه نـوع من اللياقـة والشلبنة ، لا من الفسق، فلذلك كان دائماً خارجاً عن قوانـين الحياء ، بخـلاف الرقص في أرض مصر ، فإنـه من خصوصيـات النساء لأنـه لتهييج الشهـوات . وأما في بـاريس فإنـه نط مخصوص لا يشم منـه العهر أبـداً وكل انسـان يغرم بـامـرأة يرقص معها . فإذا فرغ الرقص عزمها آخر للرقصة الثانية وهكذا وسـواء كان يعرفها أو لا . وتفرح النساء بكثـرة الراغبـين في الرقص معهن ، ولا يكفيهن واحد أو اثنان ، بل يحببن رؤ ية كثير من الناس يرقص معهن لسآمـة أنفسهن من التعلق بشيء واحد . . . .

وقد يقع أن من الـرقص رقصة مخصـوصة : يـرقص الانسان ويـده في خاصر من ترقص معه ، وأغلب الأوقات يمسكها بيده . فمس المرأة أيما كانت في الجهة العليا من البدن غير عيب عند هؤلاء النصارى وكلما حسن خـطاب الرجل مع النساء ومدحهن ، عد هـذا من الأدب . . . وصاحبـة البيت تحيي أهل المجلس » .

هـذه المقارنـة التي يعقدهـا رفاعـة الطهـطاوي بين الـرقص الافـرنجي والـرقص الشرقي مقـارنة هـامة ، لأنـه تحمل فيهـا مسئوليـة التنديـد بـرقص الغـوازي ورقص العوالم في مصـر ووسمه بـالانحطاط والشهـوانية بينـما رفـع الرقص الافرنجي الى مرتبة الرياضة والفن الجميل ، فهو بهذا يقول اننا أقرب الى الفسق في لهونا من الأوربيين ، وهذا عكس الفكـرة التي صورهـا الجبرتي عن المجتمع الفرنسي والمصري المختلط الذي رآه يحتفـل بالـرقص والغناء في عيد وفاء النيل رجالـه مع نسـائه . وقـد أخطأ الـطهطاوي في تفسـير ظاهـرة

ss

مراقصة المرأة الفرنسية لرجال متعددين ونسبها الى سأم النساء ورغبتهن في التغيير . وحقيقة الأمر هي أن تقاليد المجتمع الفرنسي المحافظ تمنع المرأة من مراقصة رجل واحد باستمرار أثناء الحفلات لأن في ذلك معنى « الاهتمام الخاص » من الرجل بالمرأة ، فإن كانت متزوجة عد هذا أمراً معيباً ، وإن كانت آنسة كان ذلك من مقدمات تقدم الشاب لخطبة الفتاة . وقد اهتم الطهطاوي بشرح آداب السلوك في حفلات الرقص التي شاهدها ، فهو يقول في « تخليص الابريز » :

« ومن المنتزهات محال الرقص المسماة البال وفيه الغناء والرقص . وقلّ ان دخلت ليلا في بيت من بيوت الأكابر الا وسمعت به الموسيقى والمغني ولقد مكثنا مدة لا نفهم لغنائهم أصلاً لعدم معرفتنا بلسانهم . . .

« والبال قسمان : بال عام ، ويدخله سائر الناس ، كالبال في القهاوي والبساتين ، والبال الخاص ، وهو ان يدعو الانسان جماعة للرقص والغناء والنزهة ونحو ذلك ، كالفرح في مصر . . . والبال دائماً مشتمل على الرجال والنساء وفيه وقدات عظيمة وكراسي للجلوس . . . والغالب أن الجلوس للنساء ، ولا يجلس أحد من الرجال إلا إذا اكتفت النساء . وإذا دخلت امرأة على أهل المجلس ولم يكن كرسي خالياً ، قام رجل وأجلسها ، ولا تقوم لها امرأة لتجلسها . فالانثى دائماً في المجالس معظمة أكثر من الرجل ثم ان الانسان إذا دخل بيت صاحبه فإنه يجب عليه أن يحيي صاحبة البيت قبل صاحبه ، ولو كبر مقامه ، ما أمكن ، فدرجته بعد درجة زوجته أو نساء البيت . ومن المنتزهات جمعية الناس كخيمة مصر ، إلا أن فيها دائماً آلات الموسيقى والغناء والرقص ، وبين كل نوبة من الموسيقى والغناء يقسم على الحاضرين بعض مطعومات ومشروبات خفيفة . وبالجملة فالموسيقى بالأصالة والشراب الخفيف بالتبعية » .

فرفاعة الطهطاوي يصر دائماً على إبراز فكرة هامة في نظره ، وهي احترام المجتمع الأوربي للمرأة ، وربما كان مصدر إصراره على إبراز هذه الفكرة هو رغبته في تلقين المصريين ضرورة تغيير نظرتهم للمرأة ومعاملتها بما تستحقه من الاعتبار بدلاً من اعتبارها مجرد متاع . وواضح من كلام

الطهطاوي أنه كان يخالط أكرم العائلات الفرنسية ويرصد آداب السلوك بينها . غير أن في كلامه ما يدل على أنه كان يضيق أحياناً بما كان يراه في باريس من اسراف أهلها في مجاملة النساء ، فهو يقول : « ثم أن الرجال عندهم عبيد النساء وتحت أمرهم سواء كن جميلات أم لا . قال بعضهم «أن النساء عند الهمج معدات للذبح ، وعند بلاد الشرق كأمتعة البيوت ، وعند الافرنج كالصغار المدلعين » . والطهطاوي هنا يضع يده على روح « الكورتوازية » أو « الفروسية » التي ورثتها أوربا الحديثة ولا سيما في البلاد الكاثوليكية ، عند العصور الوسطى ، وهي تقوم على لون من تقديس المرأة بالمعنى المجازي طبعاً ، تقديساً لا علاقة له بالرغبة الجنسية وليس له تفسير انثروبولوجي عندي إلا أنه من رواسب المعتقدات الدينية الكاثوليكية التي تفرد لمريم العذراء منزلة خاصة في الديانة المسيحية تكاد أن تسمو على منزلة المسيح . ولا شك أن الطهطاوي انتقد اسراف الرجل الفرنسي في تقديس المرأة وخدمتها ، قائلاً أن اسلام الرجل قياده للمرأة شر وبيل .

كذلك يهتم رفاعة الطهطاوي بإبراز فكرة أخرى إبرازاً قوياً ، والأغلب أنه يريد بذلك أن يزيل فكرة شائعة عن الأوربيين بين المصريين في زمانه ، وهي أن الرجل الأوربي خال من « الغيرة » على زوجته ، بارد لا يحرك ساكناً إذا عرف بسوء سلوكها . والطهطاوي يحاول أن يشرح لقرائه أن هناك فرقاً بين الخلو من الغيرة العطيلية القائمة على العقل المسمم بالشكوك وبين رفض الانحراف ، فهو يقول : « ولا يظن الافرنج بنسائهم ظناً سيئاً أصلاً مع أن هفواتهن كثيرة معهم » . فالأصل أن الرجل الأوروبي « يثق » في زوجته ويفترض مسبقاً أنها مستقيمة السلوك تخلص له ، ولا يفترض مسبقاً أن المرأة من حيث هي امرأة جنس خوان تحت أية ظروف . فهو إذا أباح لها مخالطة الرجال أو الانتقال بمفردها أو الرقص مع سواه لا يفعل ذلك من باب الانحلال الخلقي وعدم المبالاة وإنما يفعله من باب الثقة فيها وفي وفائها . وفي هذا يقول الطهطاوي : « ولا يظن بهم أنهم لعدم غيرتهم على نسائهم لا عرض لهم في ذلك ، حيث أن العرض يظهر في هذا المعنى أكثر من غيره لأنهم وإن فقدوا الغيرة لكنهم ان علموا عليهن شيئاً كانوا أشر الناس عليهن

وعلى أنفسهم وعلى من خانهم في نسائهم . غاية الأمر أنهم يخطئون في تسليم القيادة للنساء ، وان كانت المحصنات لا يخشى عليهن شيء » فالفرنسي اذن ، رغم أنه لا « يغار » على زوجته ، كفيل بأن يدمرها ويدمر عشيقها ويدمر نفسه لو عرف عنها سوء السلوك ، وهو أكثر مما يفعله المصري فهو عادة يدمر زوجته ويدمر عشيقها ثم يقضي بقية حياته - غالباً بين جدران السجون - راضياً عن نفسه لأنه غسل بالدماء شرفه المثلوم .

ss

٣ ـ أبو الديمقراطية المصرية

كفاح الشعب المصري في سبيل الديمقراطية قديم ، وقد كان لمصر برلمان اسمه « البولا » قبل الفتح الروماني وكان مقره مدينة الاسكندرية ، وقد حاول المصريون استخلاصه من أباطرة الرومان ولكنهم عجزوا لأنهم تمسكوا بمبادىء الحرية والمساواة غير أنهم فقدوا القدرة على التنظيم السياسي ، أو على الأصح أفقدهم إياها غزاتهم . وبعد ألفي عام أو نحوها من الحكم الاوتوقراطي ، ظهر فيهم رفاعة رافع الطهطاوي لينادي بسيادة الشعب على الملوك وليفتح أعينهم على تجارب الأمم الأخرى في ممارسة الحرية والمساواة من خلال الدساتير والنظم النيابية .

(١) « سلطان الملوك على أجسام الرعايا لا على قلوبهم »

« رفاعة الطهطاوي »

(٢) « أما الشعب المصري فلم يساهم قط في شيء ما من التصميمات التي أقرها ولا في اختيار الوسائل التي استحسنها لتنفيذها . بل ألقى في طريقه كل ما استطاع أن ينثره فيه من الصعوبات والمعاثر لتعطيلها ، وأقام في وجهه الاعتراضات الجمة عليه . ولقد رأى محمد علي عندئذٍ أنه ، لإيلاف ذلك الشعب وتعويده الأنس بتلك الأنظمة الجديدة ينبغي العمل لإزالة ما ران على قلبه من الشكوك ومكافحة ميله الى التشبث والعناد .

« ولا يأخذن المصريين أحد بجريرة هذه النزعات ، فإن الروسيين لم يشدوا أزر بطرس الأكبر فيما تصدى لاجرائه من جلائل الأعمال وإدخاله على شئونهم من نافع الاصلاحات . وتلك شنشنة معروفة عن الأمم في أدوار ارتكاسها وتنكسها . كلما ظهر من بينها مصلح يريد الأخذ بيدها والنهوض بأمرها والسمو بها الى الغايات العالية في الحضارة والرفاهية ، تعرضت له

بالعمل على إحباط مساعيه . وألقت في طريقه العقبات والمصاعب .

« لم يذكر التاريخ مثلاً لأمة نهضت بدافع من نفسها لبناء صرح المدنية وإقامة معالمه . وإنما الذين تعرضوا لذلك أفراد امتازوا بذاتية متينة وعبقرية عالية فدعوا الى مشاركتهم في عملهم أبناء وطنهم . وكثيراً ما لجأوا في تنفيذ مقاصدهم ، إذا أزهقتهم من هؤلاء نزعة الجمود على القديم ، إلى وسائل العنف والشدة . وتعليل هذه الحالة ليس بعازب على الفطن اللبيب لامكان تطبيق المنطق عليه . فقد جبل الانسان على أن لا يهتم إلا بما يشعر بضرورة قضائه من الحاجات لنفسه ، وأن لا يتحرى المزايا والفوائد الا بنسبة أهميتها وضرورتها لشخصه . ولما كانت الشعوب التي على فطرة التوحش والهمجية لا تشعر بشيء من الحاجات عادة ، فإنها تجهل طبعاً فوائد المدنية ومزاياها ، ولا يتاح لها تقدير أهميتها إلا إذا رضخت لارادة رجل تأججت في صدره نار المطامع الشريفة وجمع عزيمته على نيلها مستعيناً في ذلك بتلك الشعوب ذاتها ، وإنما عبقرية الرجل العظيم في تقديره أهمية ما يراه من الوسائل محققاً لمراده . ولقد كان محمد علي ذلك الرجل فيما يتعلق بمصر » .

« كلوت بك »

هذان منهجان في أصول الحكم للفكر البورجوازي الثوري ، كان من نقائض الحياة أن يكونا ثمرتين من ثمار الثورة البورجوازية العظمى ، ألا وهي الثورة الفرنسية : المنهج الأول ، منهج رفاعة الطهطاوي ، وقد أدى الى تعميق تيار الديمقراطية وتتويج الدساتير وانتصار الشعوب . أما المنهج الثاني ، منهج كلوت بك ، فقد أدى الى تعميق فكرة المستبد المستنير أو الدكتاتور المصلح . الأول خرجت منه الملكيات المقيدة والنظم الجمهورية البرلمانية ونظرية فصل السلطات ومبدأ سيادة القانون ، والثاني خرجت منه الأنظمة الثورية الفردية والشمولية معاً وأنظمة الطغاة بالمعنى الاغريقي الأصلي القديم « للطاغية » بمعنى الدوتشي الايطالي أو الفوهرر الألماني أو الأب التركي كما كان « أتا تورك » يحب أن يسمي نفسه « أبا الاتراك » أو « الأخ الأكبر » كما في كتابات جورج أورويل ، فالطاغية أو « التيرانوس Tyrannos بالمعنى اليوناني القديم لم يكن معناه مجرد الحاكم المستبد ولكن « الملك المنتخب »

ببيعة الجماهير لأنه انقذ البلاد من شر وبيل كما فعل أوديب بطيبة وأهلها فأعلنوه « تيرانوس » أو « ملكاً » عليها .

والحق أن كلوت بك لم يكن يفكر في الدفاع عن الحاكم المستبد من حيث هو حاكم مستبد . فتاريخ فرنسا كتاريخ كل بلاد متحضرة عرف من الحكام المستبدين طائفة عظيمة ملأت بلاده جهلاً وظلماً وفاقة واضمحلالاً ، وإنما كان كلوت بك يفكر في أصحاب الحكم المطلق من الملوك المستنيرين أو من زعماء الثورات التقدمية الذين غيروا معالم الحياة في بلادهم وربما في العالم أجمع بالعنف العنيف ، من الاسكندر الأكبر ويوليوس قيصر ولويس الرابع عشر وبطرس الأكبر ، إلى بزيستراتوس وكرومويل ونابوليون . وهو لذلك يستدرك قائلاً :

« ولست ادعو أحداً الى اعتبار والي مصر واحداً من رسل الحضارة والمدنية بل أدعو الى وجوب اعتباره من فحول الرجال والعبقريين ، وانه ، مع كونه لم يعلم شيئاً من شئون الأمة التي ظهر بينها أمره ولم يجد منها تشجيعاً ولا مؤازرة على العمل ، قد سلكه مسلكاً مبنياً على الحذق وحسن التدبير ورام به الاستيلاء على زمام الحكم أولاً ثم الاحتفاظ به بعد ذلك .

« وعلى أثر تنظيم الجيش والدوننمة (أي الأسطول) بمعاونة جماعة من الفرنسيين من ضباط الجيش السابقين والمهندسين ، وبأنوار عرفانهم وسعة مداركهم وقوة عارضتهم ، أقيمت معاهد التعليم العام والمدارس العالية وشيدت المستشفيات وسلم زمام إدارتها والخدمة فيها الى فريق من الفرنسيين . ومن ثم يرى أن الجيش وما يرتبط به من الفروع العديدة هما اللذان دفعا بمصر في تيار حركة المدنية التي ما برحت تسوقها الى الأمام حتى اليوم » (٣ / ٢٦٥) .

هذا الرأي الصريح من أكبر مدافع عن محمد علي في القرن التاسع عشر يوضح بجلاء رأي كلوت بك في محمد علي . إن محمد علي لم يكن رسولاً من رسل الحضارة والعمران ، وإنما رجل سياسة وحرب ، استهدف الاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها بدهاء السياسة وبقوة العسكرية وهما ما

يسميه مـاكيـافللي مكـر الثعلب وقـوة الأسـد ويقـول أنهما أخص صفـات « الأمير » . وإنما كان كل ما استحدثـه محمد عـلي في مصر من أدوات الـدولة الحديثة سـواء في باب التنـظيم والادارة أو في باب العلوم والتكنـولوجيـا مجرد وسائل لخدمة مطامعه العسكرية . إن آخر ما كان محمد علي يفكر فيه هو بناء « الانسـان » على أرض مصـر . ومن أجل هـذا ما ان دالت دولـة محمد عـلي حتى زال الصرح العمراني الكبير الذي شيده على الرمال ، وغاصت مصر من جديد في ظلمات العصر الوسيط زمن عباس الأول ، ظلمـات لم يخترقهـا إلا قبس من نور ذلك العقل الوضـاء الذي اشتعـل بلهب الحريـة والتهب بحب الانسان ، عقل رفاعة رافع الطهطاوي ومدرسته .

لم يكن محمد علي إذن ، حتى بمنـطق كلوت بك وبنص مقـاله ، ذلـك المستبد المستنير ، شأن بيزيستراتوس عـاهل أثينـا أو الاسكندر نـاشر حضـارة اليونان على الأمصار أو يوليوس قيصـر محضر برابرة الشمال بقيم الرومـان أو لويس الرابع عشر راعي الفنون والآداب ، أو نابوليون محطم أغلال الاقـطاع ومنظم قوانين المجتمع المـدني الجديـد ، القائم عـلى قيم الثورة البـورجوازيـة الكبرى ، بل كان أشبه شيء بمملوك عـظيم خرج من إطـاره وتجاوز حجمـه الطبيعي ، بل وليس يجمعـه ببطرس الأكبـر أو أتاتـورك أو أي مستبد مستنـير رغم ذكائه العملي الشديد إلا صفة الاستبداد . أما الاستنارة فلا . . .

شهد رفاعة الطهـطاوي أثناء إقـامته في بـاريس ثورة الشعب الفـرنسي عـام ١٨٣٠ التي انتهت بعزل شـارل العاشـر آخر ملوك البـوربون ، وتـوليـة لويس فيليب ، دوق أورليان ملكاً على الفرنسيين ، وسجل وقائع هذه الثـورة وأسبابها ونتائجها ، وكان أهم ما أبرزه منها في كتابه « تخليص الابريز » هو ما أجرته ثورة ١٨٣٠ من تعديـلات على الـدستور الفـرنسي الرجعي ، دستـور ١٨١٨ ، الـذي وضعه لـويس الثامن عشـر بحيث صفته من كثير من مواده الـرجعية وجعلتـه أوفى بأسس الـديمقراطيـة . ولم يكتف الطهـطاوي بالـرصد والتسجيل بل عمد الى ترجمة نصوص دستـور ١٨١٨ المعروف بـالشرطـة La Charte أو « الميثاق » ، والى ترجمة مواد الدستور الجـديد ، دستـور ١٨٣١ ، والى تحليـل التعديـلات التي أدخلت على الـدستور القـديم وشـرح معـانيهـا

وأهدافها السياسية . وقد أورد هذه التحليلات في الفصل الثالث : « عن تدبير الدولة الفرنساوية » (يقصد نظام الحكم في فرنسا) وما تلاه من فصول ، وقد أوضح الطهطاوي هدفه من التعرض لنظام الحكم في فرنسا وما طرأ عليه من تعديلات ثورية بقوله : « ولنكشف الغطاء عن تدبير الفرنساوية ، ونستوفي غالب أحكامهم ، وليكون في تدبيرهم العجيب عبرة لمن اعتبر » . فهو يقصد بذلك صراحة أن يضع أمام المصريين نموذجاً حياً لكفاح الشعوب في سبيل الديمقراطية لعلهم يجدون فيه مثلاً يحتذونه .

وقد كان من أهم ما أثار حماسة رفاعة الطهطاوي هو ما لاحظه من أن الدستور الفرنسي يقوم على نظرية فصل الدين عن الدولة ، فهو يقول في « تخليص الابريز » :

« والكتاب المذكور الذي فيه هذا القانون يسمى الشرطة ، ومعناه في اللغة اللاطينية ورقة ثم تسومح فيها ، فأطلقت على السجل المكتوب فيه الأحكام المقيدة ، فلنذكره لك ، وان كان غالب ما فيه ليس من كتاب الله تعالى ، ولا من سنة رسوله ﷺ ، لنعرف كيف قد حكمت عقولهم بأن العدل والانصاف من أسباب تعمير الممالك وراحة العباد ، وكيف انقادت الحكام والرعايا لذلك ، حتى عمرت بلادهم ، وكثرت معارفهم ، وتراكم غناهم ، وارتاحت قلوبهم ، فلا تسمع فيهم من يشكو ظلماً أبداً ، والعدل أساس العمران » .

وقارىء الجبرتي (٣ / ١١٧ وما يليها) يذكر كيف وقف الجبرتي كالمشدوه أمام ضمانات العدالة من ناحية إجراءات التحقيق في محاكمة سليمان الحلبي قاتل كليبر التي أوردها الجبرتي بنصها « لتضمنها خبر الواقعة وكيفية الحكومة ولما فيها من الاعتبار وضبط الأحكام أي حقوق الفرنساوية بعضهم على بعض ، وذلك لأن الحقوق عند الافرنج مختلفة » .

ويشرح رفاعة الطهطاوي للمصريين أسباب ثورة ١٨٣٠ في فرنسا ، ويصف لهم حالة الرأي العام بين الفرنسيين موضحاً عقائدهم السياسية الأساسية ، وذلك في الفصل المسمى « في ذكر مقدمة يتوقف عليها إدراك علة

خروج الفرنساوية عن طاعة ملكهم » . قال :

« إعلم أن هذه الطائفة (يقصد الفرنسيين) متفرقة في الرأي الى فرقتين أصليتين ، وهما الملكيـة والحريـة . والمراد بـالملكية اتبـاع الملك القائلون بـأنه ينبغي تسليم الأمـر لولي الأمـر ، من غير أن يعـارض فيه من طـرف الـرعيـة بشيء . والأخرى تميل الى الحرية ، بمعنى أنهم يقـولون : لا ينبغي النـظر إلا الى القوانين فقط ، والملك إنما هو منفذ للأحكـام على طبق مـا في القوانـين ، فكأنه عبارة عن آلة . ولا شك أن الرأيين متباينان . فلذلك كان لا اتحاد بين أهـل فرنسـا ، لفقد الاتفـاق في الرأي . . . والملكيـة أكثـرهـم من القسـوس واتباعهم ، وأكثر الحريين من الفلاسفة والعلماء والحكماء وأغلب الرعية . . . فالفرقة الأولى تحاول إعانة الملك ، والأخرى ضعفه وإعـانة الـرعية . . . ومن الفرقة الثانية طائفة عظيمة تـريد أن يكـون الحكم بالكليـة للرعية ولا حـاجة للملك أصـلاً . ولكن لما كـانت الرعيـة لا تصلح أن تكون حـاكمة ومحكـومة، وجب أن توكل عنهـا من تختاره منهـا للحكم ، وهذا هـو حكم الجمهوريـة ، ويقال للكبار مشايخ (وللصغـار) جمهور . (وهـذا مثل مصـر في زمن حكم الهمامية ، فكانت إمارة الصعيد جمهورية التزامية) .

« (وشريعة الاسلام التي عليها مدار الحكومة الاسلامية مشوبة بالأنواع الثلاثة المذكورة لمن تـأملها وعـرف مصادرهـا ومواردهـا) . فعلم من هذا أن بعض الفرنساوية يريد المملكة المطلقة ، وبعضهم يريد المملكة المقيدة بالعمل بما في القوانين ، وبعضهم يريد الجمهورية . وقد سبق للفرنساوية أنهم قامـوا سنـة ١٧٩٠ من الميلاد وحكمـوا على ملكهم وزوجتـه بـالقتـل ، ثم صنعـوا جمهورية ، وأخرجوا العائلة السلطانية المسماة البربون من باريس وأشهـروهم مثل الأعداء ، ولا تزال الفتنة باقية الأثر » .

في هذا الوصف الدقيق والتحليل المحكم للأوضاع السياسية في فـرنسا ولحـالة الـرأي العام فيهـا نحو ١٨٣٠ لم ينقـل رفاعـة الـطهـطاوي للمثقفـين المصـريين صـورة للمجتمـع الفـرنسي فحسب وإنمـا ألقى عليهم أول دروس منظمة في النظم والمذاهب السيـاسية والاجتمـاعية . لأول مـرة تعلم المثقفون المصـريون في تـاريخهم الحديث أن « الـرعية » يمكن أن تتكتـل حول مبـادىء

ss

سياسية واقتصادية عامة ، ويمكن أن تنقسم الى أحزاب متصارعة رأياً وعملاً حول هذه المبادىء السياسية والاقتصادية العامة . فصورة المجتمع المصري يومئذٍ لم تكن تخرج عن أن مصر كانت « باشلكية » تابعة للسلطان العثماني ويحكمها وال تركي نائباً عن السلطان العثماني ويديرها مماليك شركس مفوضون من الحاكم التركي وولاء « الرعية » والمماليك والوالي جميعاً للسلطان العثماني ولاء غير مشروط بشرط لأن السلطان لم يكن يمثل السلطة الزمنية وحدها بوصفه سلطاناً أو ملكاً بل كان يمثل السلطة الدينية كذلك بوصفه خليفة المسلمين . وفي كفاح مصر السياسي ضد الطغيان التركي المملوكي استطاع المصريون في ثورة ١٧٩٥ ، عام « الحجة » التي استكتبوها للباشا التركي ولمراد بك وابراهيم بك ، وفي ثورة ١٨٠٤ ، عام خلع الباشا التركي وتنصيب الباشا الألباني محمد علي ، أن يرسوا أساساً هاماً في السياسة المصرية وهو أن سلطة الوالي وسلطة المماليك يمكن أن تقيد بقيود وأن تعلق على شروط ، وهي الحكم بالعدل والكف عن المظالم واحترام أموال الناس والكف عن فرض الضرائب والمكوس الاستثنائية . وكان أقصى ما وصل اليه المصريون عام ١٨٠٤ في كفاحهم السياسي هو إرساؤهم ذلك المبدأ الخطير وهو جواز عزل الوالي إذا حكم بالظلم في الرعية مستندين في ذلك الى حكم الشرع في الحاكم الظالم . . . . ولقد كان يمكن لهذا المبدأ الخطير أن يكون حجر الأساس في الفقه الدستوري المصري لولا أنه كان مشوباً بفكرة الفصل بين ذات السلطان وذات ولاته وحكامه في الأمصار . . . أما ذات السلطان فقد كانت وظلت مصونة لا تمس بحكم أنه كان الخليفة وفيه تمثلت السلطة الدينية الى جانب السلطة الدنيوية . وأما ذات الولاة والحكام فقد كانت خاضعة للمسئولية ونتائجها لأنهم كانوا في عرف ذلك الزمان ممثلين للسلطة الدنيوية وحدها ، أو ما ألف المفكرون أن يسموه « بالسلطنة الزمنية » . وقد ظل هذا الوضع شائعاً في أوربا نفسها طالما كانت فلسفة الحكم الشائعة فيها هي نظرية حق الملوك الالهي ، فلما عصفت ثورة كرومويل في انجلترا « ١٦٤٠ - ١٦٤٥ » والثورة الفرنسية « ١٧٨٩ » بهذا الحق الالهي تبلورت فلسفتان جديدتان الى جانب فلسفة الملكية المطلقة وهما فلسفة الملكية المقيدة

من ناحية وفلسفة الجمهورية التي لا مكان فيها لملوك أو سلاطين من ناحية أخرى . وهذا بالضبط ما علمه رفاعة الطهطاوي لجيله منذ مائة وخمسين عاماً . قال لهم باختصار : في هذه البلاد ينقسم الناس الى أقلية هم الملكيون المؤمنون بالملكية المطلقة و« أكثرهم من القسوس وأتباعهم » أي من رجال الكنيسة والمواطنين الخاضعين لنفوذ الكهنوت ، والى أغلبية وهم الأحرار « الحريون » أو من يسمون في تاريخ الفكر السياسي بالليبراليين وهؤلاء إما من أنصار الملكية المقيدة التي تتوج القانون مكان الملك وتجعل من الملك مجرد « بصمجي » كما نقول أو « آلة » تطبق القوانين كما يقول رفاعة الطهطاوي أو مجرد رمز « يملك ولا يحكم » كما يقول الانجليز ، وأما من أنصار الجمهورية الذين لا يرون « حاجة للملك أصلاً » ، ويطالبون بسيادة الشعب على نفسه من خلال وكلائه المنتخبين سواء في مجلس الشيوخ أو في مجلس النواب ، وأكثر الأحرار من قادة الفكر والمثقفين وأغلب أبناء الشعب . فالأحرار المعتدلون من أنصار الملكية المقيدة إذن كانوا ينادون بأن الملك فوق القانون لأنه يملك ولا يحكم وأما المحافظون المتطرفون من أنصار الملكية المطلقة فقد كانوا ينادون بأن الملك يملك بموجب حق الملوك الالهي فهو ظل الله على الأرض وفيه تمثلت الارادة الالهية التي تسير البشر وفيه تجسدت الشريعة السماوية التي بها تصرف أمور البشر . وهذا معنى قول رفاعة الطهطاوي أن أنصار الملكية المطلقة هم رجال الكهنوت وكل من خضع لنفوذهم وقال بأن المسيحية « دين ودنيا » .

الجديد والخطير إذن في هذا الكلام لم يكن أنه مهد الطريق لإعادة النظر في مبدأ الولاء لمحمد علي ، فمحمد علي رغم جسامة حجمه ، لم يخرج عن كونه والياً من ولاة مصر ، وسلطة محمد علي لم تتجاوز في يوم من الأيام أن تكون سلطة زمنية دنيوية ، وعزله إذن كان جائزاً إذا توفرت الإرادة والقدرة على عزله . وإنما الجديد والخطير في هذا الكلام أنه مهد الطريق للتخلص من الولاء لسلطان تركيا الذي وضعته الخلافة في موضع العصمة عند المصريين وعند كافة أبناء العالم الاسلامي ، حتى أن محمد علي وهو في أوج انتصاره لم يجترىء على سحب ولائه الرسمي أو إنكار تبعيته الشكلية

لـه . وقد بلغ من هيلمـانه الـديني رغم ضعف شوكتـه الزمنيـة أمام ممـاليـك مصر ، من علي بك الكبير الى مـراد بك ، إن بـونابـرت نفسه حـين جاء الى مصر بحملته الفرنسية ، إدعى أمام المصريين أنه صديق السلطان المدافع عن حقوقه ، وأنه ما أتى إلا لتأديب المماليك ، ولم ينتقض عليه صـراحة إلا حـين انضم الباب العالي الى المماليك والانجليز في مقاومة بونابرت عسكرياً . هـذا هو المعنى الخطير في كلام الطهـطاوي : الولاء لسلطان تـركيا ليس قـدراً على المصريين ، فغيرهم من الأمم المتحضرة وقد وجد سبيله الى الحـرية بـرفع نـير ملوكهـم عن كواهلهم . وهذا معنى قول الطهطاوي : « وقد سبق للفرنساويـة أنهم قاموا سنة ١٧٩٠ من الميلاد وحكمـوا على ملكهم وزوجتـه بالقتـل ، ثم صنعـوا جمهوريـة ، وأخرجـوا العائلة السلطانيـة المسماة البـربون من بـاريس وأشهروهم مثل الأعداء ، ولا تزال الفتنة باقية الأثر » .

إن الطهطاوي لم يكن يدعو المصريين الى التخلص من نير محمد عـلي ، فكتابات الطهطاوي تدل على أنه كان شـديد الاعجـاب بشخصية المصلح في محمد علي ، بل كان يوحي الى المصريين وإلى محمد عـلي نفسه بـالتخلص من نير السلطان العثماني . وهو حين يتحدث عن النظم الثـلاثة : نظام الملكية المطلقة ونظام الملكية المقيدة ونظام الجمهـورية ، يقـول : « وشريعـة الاسلام التي عليها مدار الحكومة الاسلامية مشوبة بالأنواع الثلاثة المذكورة لمن تـأملها وعـرف مصادرهـا ومواردهـا » . بعبـارة أخـرى هـو يقـول للمصـريـين : في استطاعتكم أن تشقوا عصا الطاعة على الخليفـة العثماني دون أن يغض ذلـك من اسـلامكم ، بل أكـثر من هذا ، ففي استـطاعتكم أن تقيمـوا جمهـوريـة مستقلة عن تركيا برياسة محمد عـلي أو غير محمـد علي ، دون أن يغض ذلـك من اسـلامكم ، ولا شك أن هـذا كان بمثـابة رد عـلى الرأي العـام التقليدي وقياداته من المثقفين المصريين المحافظين الذين كانوا يومئذٍ يجدون غضاضة في الثورة على الخليفة العثماني ، وقد كانوا بالفعل يضعون العراقيل لهـذا السبب في طريق محمد علي حين تمرد على سلطان تركيا . أمـا رفاعـة الطهـطاوي فقد كان طريقه غير هذا الطريق . لم يكن طريقه التمـاس حق الثورة في الشـريعة لاثبـات شرعيـة أو وجوب الخـروج عن طاعـة الخليفة العثمـاني ، وإنما كـان

طريقه تحقيق استقلال مصر بفصل الدين عن الدولة . وهذا معنى قوله :
« فلنقل أن أحكامهم القانونية ليست مستنبطة من الكتب السماوية ، وإنما هي مأخوذة من قوانين أخرى غالبها سياسي ، وهي مخالفة بالكلية للشرائع وليست قارة الفروع ، ويقال لها : الحقوق الفرنساوية ، أي حقوق الفرنساوية بعضهم على بعض ، وذلك لأن الحقوق عند الافرنج مختلفة » .
هو إذن يريد أن يحرر المصريين بموجب حقوق الانسان وليس بموجب سنن السلف الصالح . ثم ترتفع نبرته العقلانية فيكاد يحض الناس حضاً على العقلانية أساساً للعدل ولحضارة الانسان . إن العدل والحضارة مترابطان ، فالعدل سبيل الحضارة . وقيم الدين جوهرها العدل ، ولكن العقل أيضاً يمكن أن يؤدي الى العدل ، ومن ثم الحضارة . فهو يقول في دستور ١٨١٨ المعروف في فرنسا « بالشرطة » أي الميثاق ، ان غالب ما فيه ليس من تعاليم الدين ولكنه من إملاء العقل : لتعرف كيف حكمت عقولهم بأن العدل والانصاف من أسباب تعمير الممالك وراحة العباد ، وكيف انقادت الحكام والرعايا لذلك ، حتى عمرت بلادهم وكثرت معارفهم ، وتراكم غناهم ، وارتاحت قلوبهم ، فلا تسمع فيهم من يشكو ظلماً أبداً ، والعدل أساس العمران » . وهو شبيه بتأملات الجبرتي حينما وقف مشدوهاً أمام عدالة القانون الفرنسي في محاكمة سليمان الحلبي فقد أذهله توفر هذه العدالة في قوم عقلانيين لا دين لهم ، وقد كان الفرنسيون يتباهون بهذه العقلانية أيام الثورة الفرنسية حتى نهاية حكم نابليون بسبب مؤازرة الكنيسة لحكم البوربون وتأييدها حق الملوك الالهي . وقد بلغ حد العقلانية والثورة على الكهنوت أقصى مداه حين توج هيبير « العقل » في كاتدرائية نوتردام ، ثم عزل روبسبير « العقل » وتوج مكانه « الكائن الاسمي » . . .

فالقضية إذن كما طرحها رفاعة الطهطاوي خلاصتها كالآتي : كل نظم الحكم السائدة في أوروبا من الملكية المطلقة الى الملكية المقيدة الى الجمهورية لها سند في الشريعة الاسلامية . فليعلم المصريون - والعرب بعامة - إذن أن خروجهم عن طاعة السلطان العثماني لا يغض من إسلامهم في شيء . وهو قد وجد بدراسته للمجتمعات الأوروبية ، ولا سيما للمجتمع الفرنسي أن

ss

رجال الكهنوت وأتباعهم هم الذين كانوا يوطدون لحق الملوك الالهي بين مواطنيهم ، وهو ما يجافي العدالة والمدنية ، وقد وجد الأوروبيون الحل في نظرية فصل الدين عن الدولة وإقامة الدساتير والقوانين الوضعية النابعة من العقل ومن احتياجات المجتمع ومن الفلسفات السياسية والاجتماعية الزمنية القائمة على ما يسمى بحقوق الانسان فكانوا بذلك أقرب الى تحقيق العدالة والى نشر المدنية بين دعاة الثيوقراطية وحق الملوك الالهي .

وبعد أن شرح رفاعة الطهطاوي للمثقفين المصريين نظم الحكم الثلاثة التي كانت تتصارع من أجلها الجماهير والقيادات السياسية في فرنسا في زمن شارل العاشر نحو ١٨٣٠ ، وبعد أن حلل لهم الفلسفات الاجتماعية المختلفة التي كان يستند اليها كل نظام من هذه النظم الثلاثة : الملكية المطلقة والملكية المقيدة والجمهورية ، تعرض لشرح الأزمة الدستورية التي أفضت الى عزل شارل العاشر وإعلان لويس فيليب ملكاً على الفرنسيين . قال الطهطاوي في « تخليص الابريز » :

(١) « وقد قلنا فيما سبق أن ديوان رسل العمالات الذين هم وكلاء الرعية (يقصد مجلس النواب) يجتمعون كل سنة للمشورة العمومية . فلما اجتمع هذا الديوان عرضوا على الملك أن يعزل هذا الوزير (يقصد بولنياك) ومن معه من الوزراء الستة ، فلم يصغ لكلامهم أصلاً . وقد جرت العادة أن ديوان المشورة يعمل فيه جميع الأشياء بمقالة أكثر أربابه (يقصد يقرر فيه كل شيء بحسب رأي الأغلبية) ، وكان المجتمع من هذا الديوان للمشورة في قضية الوزراء أربعمائة وثلاثون نفساً ، ومنها ثلثمائة لا يرضون بإبقاء الوزراء ، ومنهم مائة وثلاثون يحبون إبقاءهم ، فكان العدد الأكثر عليهم ، والعدد الأقل لهم ، فتيقنوا عزلهم . وكان الملك يحب إبقاءهم لاستعانته بهم على تنفيذ ما أضمره في نفسه فأبقاهم ، ثم حرم القانون (يقصد عطل الدستور) بعدة أوامر ملكية ، فكانت عاقبتها خروجهم وإخراجهم له من بلادهم معزولا » .

(٢) « وقد سبق لنا من القوانين السالفة في الكلام على حقوق الفرنساوية في المادة الثامنة أنه لا يمنع انسان في فرنسا من أن يظهر رأيه ويكتبه

ويطبعه ، بشرط أن لا يضر ما في القوانين ، فإن أضر به أزيل (يقصد صودر إذا خالف القانون) . فلما كانت سنة ١٨٣٠ ، وإذا الملك قد أظهر (يقصد أصدر) عدة أوامر ، منها : النهي عنْ أن يظهر الانسان رأيه ، وأن يكتبه أو يطبعه بشروط معينة ، خصوصاً للكازيتات اليومية (يقصد الجرائد اليومية) ، فإنه لا بد في طبعها من أن يطلع عليها أحداً من طرف الدولة (يقصد الرقيب) ، فلا يظهر منها إلا ما يريد إظهاره ، ومع أن ذلك ليس حق الملك وحده (يقصد ليس من سلطة الملك وحده) - فكان لا يمكن عمله إلا بقانون ، والقانون لا يصنع إلا باجتماع آراء ثلاثة : رأي الملك ورأي ديواني المشورة ، يعني ديوان البير (يقصد مجلس الشيوخ) . وديوان رسل العمالات (يقصد مجلس النواب) . فصنع وحده ما لا ينفذ إلا إذا كان صنعه مع غيره . وغير أيضاً في هذه الأوامر شيئاً في مجمع اختيار رسل العمالات ليبعثوها في باريس (يقصد أن الملك عدل قانون الانتخاب) ، وفتح ديوان العمالات قبل أن يجتمع ، مع أنه كان من حقه ألا يفتحه إلا بعد اجتماعهم كما فعله في المرة السابقة (يقصد أن الملك عقد البرلمان قبل الموعد المحدد لانعقاده) . وهذا كله على خلاف القوانين . ثم أن الملك لما أظهر كل هذه الأوامر ، كأنه أحس في نفسه بحصول مخالفة ، فأعطى المناصب العسكرية لعدة رؤساء مشهورين بأنهم أعداء الحرية ، التي هي مقصد الرعية الفرنساوية . وقد ظهرت هذه الأوامر بغتة حتى ظهر أن الفرنساوية كانوا غير مستعدين لها . وبمجرد حصول هذه الأوامر قال غالب العارفين بالسياسات : أنه يحصل في المدينة محنة عظيمة (يقصد ثورة عظيمة) يترتب عليها ما يترتب ، كما قال الشاعر :

أرى بين الرماد وميض نار
ويوشك أن يكون له ضرام
فإن النار بالعيدان تزكو
وان الحرب أولها الكلام

« . . . وقامت أنفس الناس على ملكهم ، لاعتقادهم أنه أمر بالقتال . فما مررت بهذا الوقت بحارة إلا وسمعت فيها : السلاح ! السلاح ! أدام الله

الشرطة (يقصد يعيش الميثاق أو الدستور) ، وقطع دابر الملك ! (يقصد وليسقط الملك) فمن هذا الوقت كثر سفك الدماء ، وأخذت الرعية الأسلحة من السيوفية بشراء أو غصب . الخ . . . » .

هذه هي ثورة ١٨٣٠ التي عاشها رفاعة الطهطاوي يوماً بيوم ومسه منها لهيب أشعل قلبه وأضاء عقله وعلمه أن الحرية جوهر مرادف لانسانية الانسان . وفي هذا الوصف المثير صور رفاعة الطهطاوي كيف استولى الشعب في باريس على الاوتيل دي فيل ، وهي دار البلدية ، وكيف خرج الحرس الوطني للدفاع عن الشعب ، وكيف رفع الفرنسيون من جديد التريكولور أي العلم المثلث الألوان على الكنائس ، والمباني العامة ، وهو علم الثورة الفرنسية الذي كانت الملكية قد ألغته بعد سقوط نابليون وعودة الحكم الى البوربون) وكيف انضم الجيش الى الثوار، وكيف انتهى الأمر بعزل شارل العاشر وطرد ولي العهد الى انجلترا ، وبتولي لافاييت رياسة الحكومة المؤقتة وبدعوة لويس فيليب ، دوق أورليان ، ليكون وصياً على العرش ثم إعلانه « ملكاً على الفرنسيين » بعد أن أقسم يمين الولاء للدستور .

فأسباب ثورة ١٨٣٠ كما شرحها رفاعة الطهطاوي لمثقفي جيله تتلخص في شيء واحد وهو الاوتوقراطية أو الحكم المطلق . وقد تجلت أوتوقراطية شارل العاشر في خرقه دستور سنة ١٨١٨ مرتين : مرة بتمسكه بوزارة بولينياك التي أقالتها الأغلبية البرلمانية ولجوئه الى إصدار سلسلة من القوانين غير الدستورية دون رجوع الى البرلمان ، وأمره بفرض الرقابة على المطبوعات وبمصادرة حرية الصحافة وحرية التعبير بوجه عام . وقد أورد رفاعة الطهطاوي في « تخليص الابريز » نص اليمين الدستورية التي حلفها دوق أورليان قبل إعلانه « ملك الفرنسيين » : وهذا نص اليمين :

« رضيت من غير شرط ولا تعليق بجميع الشروط المذكورة في الخلاصة ، وبتلقيبي ملك الفرنسيس الذي أعطيتموه لي ، وها أنا حاضر مستعد للحلف والمبايعة على أني أحفظ ذلك . ثم قام الملك مكشوف الرأس ورفع يده اليمنى وشرع يقول هذه الصيغة المترجمة : أشهد الله سبحانه وتعالى على أن أحفظ مع الأمانة الشرطة المتضمنة لقوانين المملكة ، مع ما اشتملت

عليه من الاصلاح الجديد المذكور في الخلاصة ، وعلى أني لا أحكم إلا بالقوانين المسطورة وعلى طريقها ، وأن أعطي كل ذي حق حقه بما هو ثابت في القوانين ، وأن أعمل دائماً على حسب ما تقتضيه مصلحة الرعية الفرنساوية وسعادتها وفخرها » .

لقد أزيلت من « الشرطة » أو الدستور الفرنسي كافة النصوص التي تضع الملك فوق الدستور ، وإذا كان دستور ١٨٣٠ قد أكد سيادة الشعب فإن اليمين الدستورية لا تخرج عن كونها تأكيداً لمعنى واحد وهو أن الأمة هي مصدر السلطات وان الدستور فوق الملك . فالملك يستمد صفته الملكية لا بالحق الالهي ولا بحق الوراثة ولكن باختيار الشعب وهذا معنى إعلان لويس فيليب بأنه رضي دون قيد أو شرط بتقلد لقبه الجديد « ملك الفرنسيس الذي أعطيتموه لي » . وقد فسر رفاعة الطهطاوي معنى هذا التغيير الثوري الذي أدخلته ثورة ١٨٣٠ على دستور ١٨١٨ بقوله : « وأن يلقب بملك الفرنساوية ، لا بملك فرنسا ، والفرق بينهما أن ملك الفرنساوية معناه كبير على نفس الأشخاص بجعلهم له ملكاً (يقصد أنه ينقل السيادة الى المواطنين الذين أصبح بيدهم أن يختاروا ملوكهم) ، بخلاف ملك فرنسا ، فإن معناه أن أرض فرنسا ما دامت باقية فهو سيدها وملكها ، ولا منازع له من أهل البلاد فيها » . باختصار : الملكية الوراثية تجعل من البلاد أشبه شيء بضيعة خاصة يملكها الملك ، وأما الملكية المنتخبة فهي تقيم الملك بإرادة شعبية ، فهي أشبه شيء بجمهورية رياسية مدى الحياة أو هي مرحلة متوسطة بين الملكية والجمهورية في عرف الفقه الدستوري . أو بلغة رفاعة الطهطاوي : « وسبب ذلك أن الملوك السابقين كانوا يلقبون ملك فرنسا . وكان إذا كتب الواحد منهم يقول ما صورته : (أنا فلان بفضل الله تعالى ملك فرنسا ونوار (يقصد نافار) . . . قد أمرنا ونأمر بما سيأتي هنا . . .) وأما ملك الفرنساوية فإنه يقول في كتابته : (أنا فلان ملك الفرنساوية . . . قد أمرنا ونأمر) . ففرق بين عبارة الأول والثاني : فإن الأول جعل نفسه ملك مجموع فرنسا ونوار بانعام الله سبحانه وتعالى عليه ، ولقد تحاشى عن أن يقول ذلك لارضاء الفرنساوية ، فإنهم يقولون أن ملك الفرنسيس بإرادة ملته (يقصد

ss

أمته أو شعبه) وتمليكهم له ، لا ان هذه خصوصية خص الله سبحانه وتعالى بها عائلته ، من غير أن يكون لرعيته مدخلية . فظهر من هذا قوله : بفضل الله ، معناه عندهم باستحقاقه لذلك بولادته ونسبه ، كما أن قوله ملك فرنسا معناه صاحب الأرض والسلطنة عليها . وإلا فلو كانت عندنا لاستوت العبارتان : فإن كون الملك ملكاً باختيار رعيته له لا ينافي كون هذا صدر من الله تعالى على سبيل التفضل والاحسان . ولا فرق عندنا مثلاً بين ملك العجم وملك أرض العجم » . بمعنى آخر ان كل ملكية وراثية تتضمن في فهم الأوروبيين درجة من درجات حق الملوك الالهي مهما اتخذت الصورة الوضعية أو بدا أنها تلزم الملك بإرادة شعبه ، لأن من ولاه الله لا يعزله الا الله في عرفهم . أما عندنا فلا تعارض بين المبدأين . وأياً كان الأمر فقد طرح رفاعة الطهطاوي على مثقفي جيله لأول مرة في تاريخ الفكر السياسي والاجتماعي في مصر قضية الحق الالهي والحق الطبيعي كما يسمونها في الفكر الأوروبي وصور لهم الصراعات الدامية التي اكتشفت تاريخ هذه القضية بغية اوصول الى حل لها .

لقد ترجم رفاعة الطهطاوي في « تخليص الابريز » نص دستور ١٨١٨ « الشرطة » أو « الميثاق » أو « الاشارات »(كما كان يسميه الفرنسيون) كما ترجم نصوص المواد المعدلة التي أدخلتها عليه ثورة ١٨٣٠ لاصلاحه ، وهي ما أشار اليه لويس فيليب عند حلفانه اليمين الدستورية بقوله انه يقسم على أن يحترم « الشرطة » « مع ما اشتملت عليه من الاصلاح الجديد المذكور في الخلاصة » . فقدم لمواطنيه بحثاً رائعاً في تطور الفكر السياسي والاجتماعي . وقال الطهطاوي في « تخليص الابريز » معلقاً على مواد الدستور :

« ثم إن هذه الشرطة قد حصل فيها تغيير وتبديل منذ الفتنة الأخيرة الحاصلة في سنة إحدى وثلاثين وثمانمائة وألف ، بتاريخ الميلاد ، فراجعها في باب (قيامة الفرنساوية وطلبهم للحرية والمساواة) انتهى . فإذا تأملت رأيت أغلب ما في هذه الشرطة نفيساً ، وعلى كل حال فأمره نافذ عند الفرنساوية ، ولنذكر هنا بعض الملاحظات فنقول :

« قوله في المادة الأولى: سائر الفرنسيس مستوون قدام الشريعة (يقصد أمام القانون) ، معناه سائر من يوجد في بلاد فرنسا من رفيع ووضيع لا يختلفون في إجراء الأحكام المذكورة في القانون ، حتى أن الدعوى الشرعية تقام على الملك وينفذ عليه الحكم كغيره . فانظر الى هذه المادة الأولى ، فإنها لها تسلط (يقصد أثر) عظيم على إقامة العدل وإسعاف المظلوم وإرضاء خاطر الفقير بأنه كالعظيم نظراً إلى إجراء الأحكام .

« ولقد كادت هذه القضية أن تكون من جوامع الكلم عند الفرنساوية ، وهي من الأدلة الواضحة على وصول العدل عندهم الى درجة عالية وتقدمهم في الآداب الحضرية .

« وما يسمونه الحرية ويرغبون فيه ، هو عين ما يطلق عليه عندنا العدل والانصاف . وذلك لأن معنى الحكم بالحرية هو إقامة التساوي في الأحكام والقوانين ، بحيث لا يجور الحاكم على إنسان ، بل القوانين هي المحكمة والمعتبرة » .

« وأما المادة الثانية (سائر الفرنساوية يعطون من أموالهم بغير امتياز شيئاً معيناً لبيت المال ، كل إنسان حسب ثروته) فهي محض سياسة ، ويمكن أن يقال أن الفرد (يقصد الضرائب) ونحوها لو كانت مرتبة في بلاد الاسلام كما هي في تلك البلاد لطابت النفس ، خصوصاً إذا كانت الزكوات والفيء والغنيمة لا تفي بحاجة بيت المال ، أو كانت ممنوعة بالكلية وربما كان لها أصل في الشريعة على بعض أقوال مذهب الإمام الأعظم . ومن الحكم المقررة عند قدماء الحكماء : الخراج عمود الملك . . . .

« وأما المادة الثالثة (كل واحد متأهل لأخذ أي منصب كان وأي رتبة كانت) ، فلا ضرر فيها أبداً ، بل من مزاياها أنها تحمل كل إنسان على تعهد تعليمه ، حتى يقرب من منصب أعلى من منصبه ، وبهذا كثرت معارفهم ولم يقف تمدنهم على حالة واحدة مثل أهل الصين والهند ، ممن يعتبر توارث الصنائع والحرف ويبقى للشخص دائماً حرفة أبيه .

« وقد ذكر بعض المؤرخين أن مصر في سالف الزمان كانت على هذا

المنوال ، فإن شريعة قدماء القبطة (يقصد قدماء المصريين) كانت تعين لكل إنسان صنعته ، ثم يجعلونها متوارثة عنه لأولاده . قيل سبب ذلك أن جميع الصنايع والحرف كانت عندهم شريفة ، فكانت هذه العادة عندهم من مقتضيات الأحوال لأنها تعين كثيراً على بلوغ درجة الكمال في الصنائع .

« ويرد عليه أنه ليس في كل إنسان قابلية لتعلم صنعة أبيه ، فقصره عليها ربما جعل الصغير خائباً في هذه الصنعة ، والحال أنه لو اشتغل بغيرها لصلح حاله وبلغ آماله » .

« وأما المادة الرابعة والخامسة . . . (الرابعة : ذات كل واحد من الفرنساوية مستقل بها ، ويضمن له حريتها ، فلا يتعرض له إنسان إلا ببعض حقوق مذكورة في الشريعة (يقصد إلا وفقاً لأحكام القانون) . وبالصورة المعينة التي يطلبه بها الحاكم . الخامسة :(كل إنسان في بلاد الفرنسيس يتبع دينه كما يحب لا يشاركه أحد في ذلك ، بل يعان على ذلك ويمنع من يتعرض له في عباداته) فإنها نافعة لأهل البلاد والغرباء فلذلك كثر أهل هذه البلاد وعمرت بكثير من الغرباء » .

أما بالنسبة للمادة السادسة من دستور ١٨١٨ القائلة : « يشترط أن تكون الدولة على الملة القاثوليقية الحوارية الرومانية » ، وبالنسبة للمادة السابعة فيه القائلة: « تعمير كنائس القاثوليقية وغيرهم من النصرانية يدفع له شيء من بيت مال النصرانية ، ولا يخرج منه شيء لتعمير معابد غير هذا الدين » ، فقد أوضح الطهطاوي في الفصل المسمى « خلاصة حقوق الفرنساوية الآن بعد ١٨٣١ من الميلاد وتصليح الشرطة » ان من التعديلات التي جرت على دستور ١٨١٨ الغاء النص القائل بأن دين الدولة هو المسيحية وتحريم وقف شيء على الكنائس أو إعطاء هبة لها إلا بإذن صريح من الدولة . كذلك أوضح الطهطاوي أن من أهم التعديلات التي أدخلتها ثورة ١٨٣٠ على دستور ١٨١٨ النص على عدم جواز عزل القضاة وعلى علانية المحاكمات وعلى حق أي مواطن في الشكوى لأعضاء البرلمان وحقه في تقديم الاقتراحات اليهم . كذلك من أهم التعديلات التي أدخلتها ثورة ١٨٣٠ على

دستور ١٨١٨ نص واضح يؤكد ضمان الحرية الشخصية وينص على معاقبة من يقبض على أي إنسان إلا وفقاً لأحكام القانون معاقبة صارمة . وكذلك أضيف نص « بمعاقبة » كل من يتعرض لعابد في عبادته بدلاً من النص القديم الغامض القائل بأن من واجب الدولة إعانة الناس على إقامة عباداتهم في حرية و« منع » من يتعرض لهم . وكذلك أضيفت مواد خاصة بتنظيم الخدمة العسكرية ومواد بتنظيم مجلسي البرلمان ومواد تنص على سرية الانتخابات وغير ذلك من النصوص التي تعمق فلسفة الديمقراطية وتوسيع قاعدتها .

أما بالنسبة للمادة الثامنة من دستور ١٨١٨ (ومنطوقها) : « لا يمنع انسان في فرنسا أن يظهر رأيه وأن يكتبه ويطبعه بشرط أن لا يضر ما في القانون ، فإذا أضر أزيل ») فقد علق عليها الطهطاوي بقوله :

« فإنها تقوي كل إنسان على أن يظهر رأيه وعلمه وسائر ما يخطر بباله مما لا يضر غيره . فيعلم الانسان سائر ما في نفس صاحبه ، خصوصاً الورقات اليومية المسماة بالجورنالات والكازيطات ، الأولى جمع جورنال والثانية جمع كازيطة . فإن الانسان يعرف منها سائر الأخبار المتجددة ، سواء كانت داخلية أو خارجية ، أي داخل المملكة أو خارجها . وإن كان قد يوجد فيها من الكذب ما لا يحصى ، إلا أنها قد تتضمن أخباراً تشوق نفس الانسان الى العلم بها ، على أنها ربما تضمنت مسائل علمية جديدة التحقيق ، أو تنبيهات مفيدة أو نصائح نافعة سواء كانت صادرة من الجليل أو الحقير ، لأنه قد يخطر ببال الحقير مالا يخطر ببال العظيم .

« ومن فوائدها أن الانسان إذا فعل فعلاً عظيماً أو رديئاً وكان من الأمور المهمة كتبه أهل الجورنال ليكون معلوماً للخاص والعام لترغيب صاحب العمل الطيب وردع صاحب الفعلة الخبيثة . وكذلك إذا كان الانسان مظلوماً من إنسان ، كتب مظلمته في هذه الورقات ، فيطلع عليها الخاص والعام ، فيعرف قصة المظلوم والظالم من غير عدول عما وقع فيها ولا تبديل ، وتصل الى محل الحكم ويحكم فيها بحسب القوانين المقررة فيكون مثل هذا الأمر عبرة لمن يعتبر » .

ss

هذا عرض موجز لأهم ما كتبه الطهطاوي ، أبو الديمقراطية المصرية في كتابه الخطير « تخليص الابريز في تلخيص باريز » أيام أن كان المصريون لا يعرفون شيئاً عن أسس الديمقراطية أو حقوق الانسان غير بعض ذكرياتهم البعيدة عن دعاوى بونابرت التي تداخل فيها ختل الغازي بأحلام الثائر عن الحرية والمساواة والاخاء على أرض مصر ، وغير ذكرياتهم البعيدة عن تجربتهم البرلمانية المبتورة في زمن الحملة الفرنسية ، وقد كانت غصة في حلق الفرنسيين والمصريين على السواء . ثم جمع محمد علي كل الأعنة في يديه قرابة ثلث قرن وأقام حكمه الاوتوقراطي المطلق الذي لا مكان فيه لشعب ولا دستور ، ولا مجال فيه لشورى ولا لحقوق . ولا شك أن تمرد محمد علي على ولاية السلطان العثماني الحاكم بحق الملوك الالهي قد جعلت منه في نظر رفاعة الطهطاوي عاهلاً شبيهاً بلويس فيليب « ملك الفرنسيين » يحكم بالحق الطبيعي ، وقد كانت هناك بالفعل مودة عظيمة بين الرجلين ، ولكن هذا اللغم الخطير الذي بثه رفاعة الطهطاوي تحت عرش محمد علي كان في الوقت نفسه الأساس الأول والأكبر لمناقشة شرعيته وشرعية ذريته كحاكم مطلق لا تربطه أو تربطهم بالشعب المصري مواثيق ولا دساتير . فكأني به يقول للمصريين أجل ان محمد علي يحكم حقاً بالحق الطبيعي ولكنه حق السيف والمال ، أو كما يقول القدماء سيف المعز وذهبه ، ويفرض الولاء بالإكراه أو يشتريه بالثمن . وقد كان أجدر به أن يجعل سلطانه على قلوب الرعية لا على أجسادهم .

ss

٤ ـ من الليبرالية الى الراديكالية

بعد « تخليص الابريز في تلخيص باريز » الذي صدر عام ١٨٣٤ ، كان أهم كتاب وضعه رفاعة الطهطاوي في تحليل النظم والمذاهب هو كتابه الخطير « مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية » الذي صدر عام ١٨٦٩ . وخطورة « مناهج الألباب » ناشئة من أن هذا الكتاب يعد استكمالاً للنظريات السساسية هوالاجتماعية التي كان رفاعة الطهطاوي قد طرحها في صدر حياته أيام « تخليص الابريز » ،وهو ليس مجرد استكمال بل هو تطوير وتعديل ومراجعة : إستكمال لبحث رفاعة الطهطاوي عن الديمقراطية وحكم الشعب ، وتعديل لنظرياته في الحرية وسيادة القانون ، ومراجعة لأفكاره الأساسية عن العدالة السياسية ، على ضوء الثورة الراديكالية الكبرى التي اجتاحت أوروبا طوال القرن التاسع عشر وجعلت من الديمقراطية والحرية والقانون والعدالة وحقوق الانسان لا مجرد أشكال سياسية فارغة بل نظماً لها مضمون اجتماعي واقتصادي المعالم ، وجنحت بالفكر البورجوازي الثوري من مجرد تقديس الحريات الليبرالية الى اعتبارها ضمانات لتحقيق غايات لا تقل عنها قداسة وهي التقريب الفعلي بين البشر في فرص الحياة وفي فرص التقدم والنمو وفي المشاركة في خيرات العمل والطبيعة . باختصار : نما فكر رفاعة الطهطاوي كما نما الفكر البورجوازي الثوري الأوربي من الفكرة الديمقراطية الى الفكرة الاشتراكية ، أو على الأصح وقف مثله في تلك المرحلة المتوسطة بين الديموقراطية والاشتراكية التي عرفت في ثورات أوروبا المتعاقبة ، ثورة ١٨٣٠ وثورة ١٨٤٨ وثورة ١٨٧٠ بالراديكالية ، أوحركة الاصلاح الجذري .

إذا كان « تخليص الابريز » بمثابة حجر الأساس في الفكر السياسي والاجتماعي المصري إبان القرن التاسع عشر ، فإن « مناهج الألباب المصرية

من مباهج الآداب العصرية » هو بمثابة البناء العلوي الذي قامت عليه حركة الفكر المصري في تلك الفترة وما بعدها .

ويمكن أن نقول أن « مناهج الألباب » هو أول كتاب ظهر في البلاد في الفكر السياسي والاقتصادي المصري نظرياً وتطبيقياً ، فهو كتاب في الاقتصاد السياسي أو في الاقتصاد والسياسة ويشتمل كذلك على فصول تاريخية دعت الضرورة الى إدماجها لتوضيح الفلسفة الاجتماعية التي كان رفاعة الطهطاوي يعتنقها ويدعو اليها . وإذا كان « تخليص الابريز » في أساسه كتاباً عن الحضارة الفرنسية بقلم مفكر كان يعتقد أن بعث مصر لا طريق اليه إلا الأخذ بأهم مقومات الحضارة الثورية الأوروبية في زمنه ، فإن « مناهج الألباب » في أساسه محاولة مصرية لبناء المجتمع المصري على أسس الديموقراطية البورجوازية التي كان رفاعة الطهطاوي يؤمن بها مع جنوح شديد الى اليسار الليبرالي أو الى اليمين البروليتاري أي الى الراديكالية . ولا شك أن قارىء « مناهج الألباب » يحس أن عشرات السنين من الاضطهاد والتشريد قد خففت من ثورية رفاعة الطهطاوي ومن ليبراليته « السياسية » التي كانت تتفجر في « تخليص الابريز » ، ولكن « مناهج الألباب » برغم ذلك كان محاولة لتطوير أهم مبادىء الفلسفة البورجوازية التي استجدت في مصر مع الحملة الفرنسية ثم أقام محمد علي أركانها ثم انهارت بعد نكسة ١٨٤٠ نحو ربع قرن كامل حتى بدأ الجو يتهيأ لإحيائها بعد تولي اسماعيل عام ١٨٦٣ . وقد كان هذا التطوير نحو الراديكالية ، أو عدم الاكتفاء بالديموقراطية السياسية والالتفات الشديد الى الديموقراطية الاقتصادية . بل ان « مناهج الألباب » يعد تقدماً من بعض الوجوه على « تخليص الابريز » من حيث أنه تصدى لمشكلة تصفية الاقطاع اقتصادياً بينما اقتصر « تخليص الابريز » على مناجزة الاقطاع كنظام سياسي أولاً وقبل كل شيء .

أما الأفكار السياسية التي بشر بها رفاعة الطهطاوي في « مناهج الألباب » فيمكن تلخيصها فيما يلي :

أولاً : تثبيت فكرة القومية المصرية .

ثانياً : تثبيت فكرة الدولة الزمنية أو العلمانية .

ثـالثاً : تثبيت مقـومات المجتمـع البورجـوازي « التقـدمي » سيـاسيـاً واقتصادياً .

أما تثبيت فكرة القومية المصرية ، فقد رأينا في « تخليص الابريز » كيف أن رفاعة الطهطاوي اهتم بإبراز معنيين هامين :

أمجاد مصر القديمة وحضارتها الشاهقة في العلوم والفنون والآداب منوهاً بـآثار الفـراعنة ودلالتهـا التاريخيـة ثم التشـابـه القـوي بـين العـرب الأوائـل والفـرنسيين في أهم الفضـائل الاجتمـاعية والفـردية كـالعدالـة وحب الحريـة والشجاعة في الحق ، حتى في احترام حرية المرأة وحقـوقها . ولعـل من أخطر الفقرات في « تخليص الابريز » قول الطهطاوي في نهاية رحلته ملخصاً موقفـه من الحضارات المختلفة :

« هـذا حاصـل ما كـان لخصته ، حسب الامكـان ، فلم يبق علينا الا ذكر خلاصة هذه الرحلة ، وما دققت فيه النظر وأمعنت فيه الفكر ، فأقول : ظهر لي بعد التأمل في آداب الفرنساوية وأحوالهم السيـاسية أنهم أقـرب شبهاً بـالعرب منهم للتـرك ولغيرهم من الأجنـاس ، وأقوى مـظنـة القـرب بـأمـور كالعرض والحرية والافتخـار ، ويسمون العـرض شرفـاً ، ويقسمون بـه عند المهمات ، وإذا عاهدوا عليه وفوا بعهودهم ، الخ . . » .

ولا شك أن المحاولات المتكررة لسلخ مصر من الامبـراطوريـة التركيـة مع القضاء على حكم المماليك ، تلك المحاولات التي بدأت بإنشـاء جمهوريـة همام وقويت في عهد علي بك الكبير وبلغت قمتها في عهد الحملة الفرنسية ثم في عهد محمد عـلي ، كانت تهيىء الجـو السياسي الـذي يتيح للطهـطاوي أن يعبر عن هذه الدعوة بمثل هذه الصـراحة . ولكن دور الـطهطاوي في تحـدي الايديولوجية القائمة على الجامعة العثمانية باسم الجامعة الاسلامية وفي توكيد الفوارق بين خصائص المصريين والعرب عـامة أفـراداً ومجتمعات وخصـائص الترك ، أي باختصار : توكيد القومية المصرية والقومية العربية ، كان سلاحاً قوياً في حرب العقائد شنها المفكرون المصريـون والمفكرون العـرب عامـة على

ss

فكـرة الجامعـة الاسلاميـة التي كان الأتـراك يحكمون الشعـوب العربيـة تحت لوائها .

يقول الطهطاوي في « مناهج الألباب » :

« فقد أجمع المؤرخون على أن مصر دون غيرها من الممالك عظم تمدنها وبلغ أهلها درجة عليا في الفنون والمنافع العمـومية فكيف لا وان آثـار التمدن وأماراته وعلاماته مكثت بمصر نحو ثلاثة وأربعين قرناً يشاهدها الوارد والمتردد ويعجب من حسنها الوافد والمتفرج مع تنوعها كل التنوع ، فجميع المباني التي تـدل على عـظم ملوكها وسـلاطينهـا هي من أقـوى دلائـل العـظمـة الملوكيـة وبراهينها فانظر الى آثار منف وأبنيتها وعجـائبها وأصنـامها ودفـائنها ممـا يحكيه المؤرخون عنها وأنها كـانت ثلاثـين ميلاً بيـوتاً متصلة ومنهـا بيت فرعـون وهو قطعة واحدة من الحجر وسقفه وفرشه وحيطانـه من الحجر الأخضـر وكان لهـا سبعون باباً وهي مدينة المملكة المصـرية وكـانت منزل الملوك من القبط الأولى والعماليق ومسكن الفراعنة وما زال الملك بها الى أن ملك الروم اليـونان ديـار مصر فانتقل كرسي المملكة منها الى الاسكندرية ومـع ذلك لم تـزل عامـرة الى أن جـاء الاسلام ثم خـربت وفيها كـانت الانهار تجري من تحت سـرير الملك وكانت أربعة أنهار .

« ويقال ان ملوك الدنيـا لو اجتمعـوا واتفقوا عـلى أن يصنعوا مثلهـا لما أمكنهم ذلك » (مناهج الألباب ص ١٧٧) .

هذه الورقة الجميلة عند مجد مصر الغابر وحضـارتها الأولى لهـا عشرات من نظائرها . ويلاحظ أن رفاعة الطهطاوي بسبب اختلاط مراجعه التاريخيـة بين عربية وأوروبية يتحدث عن « ملوك من القبط الأولى » كأنمـا الملوك القبط شيء والفراعنة شيء آخر ، وهما في الواقع شيء واحد وهو الملوك المصـريون أو ملوك Aegyptus وقـد كـانت العـرب حتى ابن خلدون (نحـو ١٤٠٠) تسمى المصريين جميعاً القبط بغض النظر عن ديـانتهم ، فلا شـك أن أكثريـة المصريين كانت قد اعتنقت الاسلام حين كتب ابن خلدون مقدمته التي يعرف فيهـا القبط بأنهم سكـان مصـر . كـذلـك من الألفـاظ التـاريخيـة التي ظلت

تستعمل حتى عصر الجبرتي ثم الطهطاوي بغزارة كلمة « الروم » بمعنى « الترك » لا بمعنى « الجريج » كما تنصرف في الاصطلاح المصري العامي . والطهطاوي يميز اليونان بقوله « الروم اليونان » باعتبار أن هناك « الروم الترك » . و« الروم » حتى ابن زنبل الذي وصف فتح السلطان سليم لمصر تعني بصورة محددة « الترك » .

وفي ظني أن « الروم » هي الصيغة العربية لكلمة « اليوم » Ilium وهي طروادة المشهورة ، حاضرة آسيا الصغرى في العالم القديم ، وبذلك يكون « بحر الروم » أو ما نسميه اليوم « البحر الأبيض المتوسط » هو بحر « اليوم » أو بحر طروادة .

بل ان اسم « طروادة » Troy ومنها Trojan فيها كل عناصر كلمة « ترك » أو « تركيا » . وقد بدأ اختلاط معنى « الروم » بتأثير الاستعمال الشعبي في الجبرتي الذي يستعملها آناً بمعنى « الترك » بصراحة ودون لبس وأحياناً بمعنى اليونان ، فهو يقول في ٣ /١٧ « حضر أغا رومي » وزار المشهد الحسيني فاعتقد الناس أنه رسول أوفده سلطان تركيا جاء يدعوهم للثورة على بونابرت . وهو في ٣ /١٤٥ يقول ان علي باشا الطرابلسي عاد الى « الديار الرومية » وكان يراسل الثوار المصريين على جيش الاحتلال الفرنسي من خلال السيد أحمد المحروقي وهو يقول في ٣ /١١٥ أن كليبر سافر من القاهرة ، حين جاءت أنباء بوصول « مراكب وغلابين من ناحية الروم الى ثغر الاسكندرية » ، إستعداداً لمواجهة الاسطول الفرنسي ، ثم رجع حين تبين عدم صحة هذا النبأ .

ولكن الجبرتي في مواضع متعددة يحدثنا عن « النصارى الشوام والأروام » بوصفهم عناصر موالية للفرنسيين ، ولا سيما نقولا الرومي وبرطلمان الرومي رئيس البوليس أو فرط الرومان كما كان المصريون يسمونه ، وهما من عتاة من سلطهم الفرنسيون على المصريين ، والجبرتي يقصد بكل هؤلاء « الأروام » أو « الجريج » بمعنى اليونانيين . كذلك من الكلمات الهامة التي يستعملها رفاعة الطهطاوي وتحتاج الى تفسير كلمة « العماليق » بوصفهم أسرة من أسر الملوك الذين حكموا منفيس بين ملوك

القبط والفراعنة واسم العماليق يتردد كثيراً في تواريخ العرب التي تتناول تاريخ مصر القديمة ، دون أن يجد من المحققين من يتصدىٰ لتفسيره . ولا يبعد أنه مرادف لملوك الهكسوس الذين حكموا من منفيس « ميت رهينة » فعلاً قبل تأسيسهم عاصمتهم أورايس قرب بلبيس أو « هوارة » كما اشتبهت فيما سبق . فإذا صح ما ذهبت اليه من أن الغز أي المماليك قد يكونون فلولا من « خزو » ، أي الهكسوس بلغة مصر القديمة ، أو موجات متأخرة منهم ، فربما كان اسم « العماليق » هو الأساس الاشتقاقي الذي خرجت منه كلمة « المماليك » .

وفي الديباجة التقليدية نجد أن رفاعة الطهطاوي يقول « أنه قد عاد لمصر عزها القديم وبهوها الفخيم ومجدها المؤثل وسعدها الأول » منذ عهد محمد علي وورثائه حتى اسماعيل . ويخيل الينا أن الطهطاوي المحرج في كتابة هذه الديباجة التقليدية ، غلف تهكمه الخفي بلباقة العبارة حين أردف « فكل منهم أبدى في مصر من المحسنات بقدر طاقته وجهده وعلى حسن نيته وخلوص قصده » (ص ٢) وليفهم القارىء ما يريد أن يفهم من هذا التحفظ في الكلام عن الطاقة والجهد وخلوص النية .

وبعد أن يحدثنا الطهطاوي بأن مصر « أم الدنيا » ويفضلها على الشام والعراق يقول انها « روضة الدنيا » ، « ولم يكن في الأرض ملك أعظم من ملك مصر وكان جميع الأرضين يحتاجون الى مصر . . . وهذا عين التمدن إذ لا يكون ذلك إلا بتقدم الصنائع والفنون ويؤيده بقايا الآثار المشاهدة التي لا كان مثلها في غير مصر ولا يكون مع ما انمحى منها بشهادة قوله تعالى (ودمرنا ما كان يصنع فرعون وقومه وما كانوا يعرشون) وقد قنع المأمون بهذه الآية حين استصغر مصر في عينه وذهل عن حقيقة الدراية والرواية فأدرك بها من الحكمة والغاية » (« مناهج » ١٨) .

والطهطاوي لا يمل من تذكيرنا بهذه الأمجاد الغابرة : « وقدماء المصريين من الأزمان الحالية والقرون البالية يعانون الأعمال العجيبة ويجتهدون في إنجاز الاشغال الغريبة كالأهرام والمسلات العظيمة والتصاوير والتماثيل العجيبة الجسيمة » (« مناهج » ١٢٠) . وهو يرى أن مصر القديمة ما بلغت

كل هذا المجد وهذه المدنية إلا بواسطتين : « (أحدهما) تهذيب الأخلاق بالآداب الدينية والفضائل الانسانية . . . (والواسطة الثانية) هي المنافع العمومية التي تعود بالثروة والغنى وتحسين الحال وتنعيم البال على عموم الجمعية (يقصد المجتمع) وتبعدها عن الحالة الأولية الطبيعية (يقصد البدائية وحياة الفطرة) » (« مناهج » ٧ ـ ٨) : وهو يعلمنا أن الوطنية هي قمة الفضائل وأن حب الوطن ركن من أركان الدين ، وأن دليل الوطنية هو الرغبة في تمدين الوطن والعمل على تجديد شبابه بالعمران . والطهطاوي الذي يصف نفسه بأنه « عاشق لجمال العمران » يقول ان غايته وغاية كل وطني هو بعث مجد مصر القديم بالأخذ بأسباب الحضارة الحديثة ، وأن دوره كمفكر ودور كل المثقفين هو خدمة المجتمع بفكرهم وعلمهم .

هذه هي اليقظة القومية المصرية والعربية التي بدأت إحساساتها الغامضة المذوبة في محيط الجامعة الدينية تتبلور منذ الحملة الفرنسية حتى غدت في أدب رفاعة الطهطاوي وتلاميذه تياراً فكرياً كبيراً ثم عميقاً ثم عارماً حتى اكتسح كل ما أمامه من ولاءات .

أما موقف رفاعة الطهطاوي من المماليك فواضح وقاطع ، وهو أنهم المسئولون عن خراب مصر .

« وعند فتوح الاسلام سلك الخلفاء والسلاطين والولاة بقدر استطاعتهم في هذا السلوك (يقصد دأب الفراعنة على المحافظة على مرافق البلاد) وإنما لما صارت مملكة مصر في قبضة الكوليمان وصار لهم عليها الرياسة واختلت أحوالهم وضعفت عندهم السياسة ولم يبق لهم من شهامة الحكام إلا مجرد إحسان ركوب الخيل والفروسية بدون فراسة أهملوا عمليات النيل فخسروا من نيل الثروة وكسب السعادة خسراناً مبيناً وهجم عليهم الفرنساوية فلم يجدوا لهم من النظام المعنوي ولا الحسي منجداً ولا معيناً فتبدد شملهم بالكلية وصارت مصر في يد الفرنساوية تعد إقليماً من أقاليم الجمهورية ولم تعد للدولة العلية إلا بعد التي واللتيا فزحف عليها المماليك وباهمة المحمدية العلية لم يلبثوا بها ملياً ثم بتوطن هذا الأمير وتوطيد هذا السرير أدرك أنه لم يستول من الأراضي إلا على موات ولم يسترع إلا إحياء

ضعفاء الهمة وهم في الحقيقة لاختلال الهيئة الاجتماعية في حيز الأموات » .

« . . . .

« فكان المماليك المستولون عليها لا ينظرون الى عمارتها وإنما يأخذون ما بدا لهم وراج في كل عام حتى صارت يباباً وازدادت خراباً فقد كان أهملها المماليك نحو خمسين سنة بدون عملية نيلية فكانت الأراضي تفسد في كل عام في كثير من الأقاليم حتى هجمت جيوش رمال البراري على وادي النيل الصالح للزراعة فتكون من الرمال على شواطىء النيل تلالاً وأكوام ولو بقي حكم ابراهيم بك عشرين من الأعوام لفسدت جميع أراضي مصر الزراعية .

« قال نابليون حين تأمله في أراضي مصر لو حكمت هذه الديار بحكومة منتظمة مضاهية لحكومة فرنسا وإيطاليا وانكلترا والنمسا لزادت مزارعها وأهاليها ثلاث أضعاف ما كانت عليه في أيام المماليك » (« مناهج الألباب » ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥) .

وفي موضع آخر يشرح رفاعة الطهطاوي سبب فساد الادارة المملوكية فيقول :

« فقد كانت حكومة المماليك مؤلفة من عدة سناجق تتوزع بينهم أقاليم مصر وكل سنجق يقطع لكشافة القرى والنواحي وكان كل سنجق منفصلاً عن غيره بإدارته وسياسته لا يتبع إلا هوى نفسه ولا يطيع إلا ما يسوله له عقله من وسائل التخريب وإن كان مستقيماً للصدفة والاتفاق فالغالب عليه التكاسل وعدم النشاط فكان في أيامهم لكل قسم وكل قرية ترع وجسور خصوصية لا ينتفع من السفي منها إلا أهاليها ولم يكن بينهم روابط عمومية فكان أصحاب الأراضي والمزارعون لها المجاورون شطوط الماء يحتكرون الري والسقي ويختلسون من المياه ما هو قريب منهم ويمنعون الأراضي البعيدة من ذلك مع كونها لها حق في مشاركتهم في المياه عند الفيضان فكان ينشأ من هذا ما لا مزيد عليه من عداوة قرية لأخرى وربما ترتب على ذلك القتال وسفك الدماء فلهذه الحوادث الجارية في أيام حكمهم تقهقرت العمليات الهندسية الموروثة عن الفراعنة والرومانيين ومن بعدهم من الخلفاء والسلاطين (« مناهج الألباب » ٢٣٥ ـ ٢٣٦) .

وفي « مناهج الألباب » فصول عديدة كاملة تتناول ما أجراه محمد علي من اصلاحات بعد تطهير البلاد من المماليك وأكثرها مخصص لما أجراه من اصلاحات زراعية كشق الترع وإنشاء القناطر وتنظيم الري واستحداث المحاصيل ثم ما أنشأه من مصانع وترسانات ومدارس تكنولوجية وطبية وعسكرية وما بناه من سفن وما حسن من وسائل النقل وما جيش من جيوش وما فتح من فتوح وما أوفد من بعثات علمية وبعثات استكشافية وما أنعش من اقتصاد في كل قطاع من القطاعات الخ .

كتب الطهطاوي « مناهج الألباب » بعد ربع قرن من الظلام التام الذي ساد مصر في عهد عباس الأول ، ومن الظلام النسبي الذي ساد مصر في عهد سعيد باشا . وكانت أظهر مظاهر هذا الظلام إغلاق كافة المدارس التي أنشأها محمد علي وعزل رفاعة الطهطاوي من رياسة تحرير « الوقائع المصرية » ونفيه الى السودان وتشتيت القيادات الفكرية التي تخرجت في مدرسة الألسن أيام محمد علي وابراهيم . وقد كان محمد علي شديد الحرص على أن تصل « الوقائع المصرية » إلى أيدي أكبر عدد من المثقفين والموظفين والطلاب . فكانت الجريدة الرسمية توزع بصفة هدايا على كبار رجال الدولة والعلماء كما كانت توزع بالمجان على الطلاب ، إلا القادرين منهم على شرائها . وكذلك أكره محمد علي سائر الموظفين لتحصيل الاشتراكات من أعيان البلاد ، وبذلك أصبحت « الوقائع المصرية » في عهده جريدة يقرؤها كافة المتعلمين في مصر . وكانت جهود محمد علي لنشر « الوقائع المصرية » على أوسع نطاق ممكن « جرياً على أصول أوروبا » . وكذلك كان الأمر بتجديد « الوقائع المصرية » طبقاً لخطة مدروسة تستهدف الرقي بالصحافة الأوروبية : « فالجناب العالي ظل شديد الرغبة في وضع خطة سديدة تضمن صدور الوقائع على الوجه الأكمل كما هو الحال في صحافة الممالك الأخرى » . وقد كان أهم ما في التجديد الذي استحدثه الطهطاوي هو الافتتاحية السياسية التي أدخلها على مواد الجريدة وكان من خلالها يعلم قراءة النظم السياسية وأصول الحكم ويناقش من خلالها السياسة الداخلية والسياسة الخارجية . فهو آناً يقول لقرائه أن نظم الحكم « منقسمة الى أربعة

أقسام : ديمقراطية وأرستقراطية ومونرخية (يقصد ملكية) ومختلطة أو مركبة » . وهو آناً يرد على منتسكيو القائل باستبداد ملوك الشرق وامرائه وحكامه .

فلما انتكست البلاد في عهد عباس الأول أمر هذا الوالي الرجعي بألا ينشر في « الوقائع المصرية » شيء يختص بالسياسة « بل يجب انحصارها في أخبار ما يحفر من الترع وما ينشأ من الجسور والقناطر وفي أنباء العزل والنصب وكذلك أنباء السفن التي من الخارج» . ولم يكتف عباس الأول بمنع « الوقائع المصرية » من التعرض للسياسة وللفكر السياسي ، بل حدد تداولها في « الحائزين على رتبة فريق ورتبة ميرميران ورتبة ميرلوا ورتبة ميرالاي فقط » ، بعد أن تبين له أن الجريدة ترسل « لجماعة أمية وسفلة ، مثل حسن أغا وكيل الخراج وفيض الله أغا الطاهي وموسى اليهودي الالاتي » .

ولقد أحس عباس الأول بدور الصحافة في تكوين الرأي العام فحال دون وصول « الوقائع المصرية » الى صغار الموظفين وغيرهم من أبناء الطبقات الشعبية كما أمر بعدم تدخلها في السياسة . وتمت محنة « الوقائع المصرية » فاحتجبت تماماً في أواخر عهد سعيد باشا وأهدى سعيد باشا مطبعة بولاق الى أحد موظفيه وهو عبد الرحمن بك رشدي مدير الوابورات الميرية في البحر الأحمر « ليكون ذلك سبباً لاتساع معاشه كما اقتضت إرادتنا » . وحين تولى الخديو اسماعيل الحكم أصدر عبد الرحمن رشدي « الوقائع المصرية » لحسابه باذن من الخديو من فبراير ١٨٦٣ الى ٢٢ نوفمبر ١٨٦٥ ، ولكن الخديو اسماعيل لم يلبث أن تبنى « الوقائع المصرية » من جديد وأعاد تنظيمها بقرار ٢٢ نوفمبر ١٩٦٥ ، وتوسع في الانفاق عليها لتعود الى مجدها الأول أيام محمد علي . وقد كان الخديو اسماعيل عاهلاً مستنيراً يؤمن برسالة الصحافة في تنوير الرأي العام فتعددت الصحف المصرية الصادرة في عهده بتشجيع منه حتى بلغت أربعين صحيفة تصدر بلغات متعددة . وفي هذا الجو المستنير وفي هذا التفتح الجديد أمكن لرفاعة الطهطاوي أن يصدر « مناهج الألباب » فيجدد به ما سبق أن بدأه من كفاح في قيادة المثقفين المصريين في سبيل النضج السياسي .

كان أوضح معالم عصر عباس الأول وسعيد عـزل الشعب المصري عن السياسة ، ونظر الحاكم الى السياسة على أنها مهنة خـاصة بـطبقة خـاصة هي الطبقة الحاكمة . ولذا فقد كان من أهم ما طالب به الـطهطاوي في « منـاهج الألباب » هو نشر الثقافة السياسية على أوسع نطاق ممكن بين المواطنـين . قال الطهطاوي :

« ثم إن الأصـول والأحكام التي بهـا إدارة المملكـة تسمى فن السيـادة الملكية (يقصد المدنية) وتسمى فن الادارة وتسمى أيضـاً علم تدبـير المملكة ونحو ذلك والبحث في هـذا العلم ودوران الألسن فيه والتحـدث به والمنـادمة عليـه في المجالس والمحـافل والخـوض فيه في الغـازيتات ، وكـل ذلك يسمى بوليتيقة أي سياسة ، وينسب اليه فيقال بوليتيقي أو سياسي . فالبوليتيقـة هي كل ما يتعلق بالدولة وأحكامها وعلائقها وروابطها .

« فقد جرت العادة في البلاد المتمدنة بتعليم الصبيان القرآن الشريف في البلاد الاسلامية وكتب الأديان في غيرها قبل تعليم الصنائـع ، وهذا لا بـأس به في حد ذاته ، ومع ذلك فمبادىء العلوم الملكية (يقصد المدنية) السيـاسية هي قوة حاكمة عمومية وفروعها في الممالـك والقرى بـالنسبة لأبنـاء الأهالي ، مـع أن تعليمها أيضـاً لهم مما ينـاسب المصلحة العمـومية . فـما المانـع من أن يكون في كل دائرة بلدية معلم يقرأ للصبيان بعـد تمام تعليم القـرآن الشريف والعقائد ومبـادىء العربيـة مبادىء الأمـور السياسيـة والادارية ويـوقفهم على نتائجها ، وهـو فهم أسرار المنـافع العمـومية التي تعـود على الجمعيـة (يقصد المجتمع) وعلى سائر الرعية من حسن الادارة والسياسة والرعاية في مقابلة مـا تعـطيه الـرعية من الأمـوال والرجـال للحكومـة ، ويفيـدهم أسبـاب إيجـاب الحكومة على الأهالي (يقصد إلزام الحكومة للأهالي) أن تخـدم وطنها بنفسهـا خدمة شخصية في العسكرية وأسباب الزام الأهالي بـدفع حصـة مخصصة من أموالهم بوصف خراج أو ويركو أو عوائد أو نحو ذلـك من جبايـات الحكومـة القائمة في الدول الاسلامية مكان الـزكاة المعـطلة . وكذلـك ليعرف الأهـالي أسباب إيجاب الحكـومة عليهم أن يتنـازلوا عن شيء من أمـلاكهم وعقاراتهم عند الاقتضاء واحتياج الحكومة لذلك للمصلحة العمومية كتوسيع الطرق وما

أشبه ذلك من العمليات التنظيمية .

« فـإذا ارتكـز في أذهـان الصبيـان في زمن شبـوبيتهم أصـول هـذه السياسات الشـرعية وفـروعها وفهمـوا الأسباب والمسببـات سهل عليهم عنـد بلوغ الرشد والوصول الى كمال الرجولية إجراء مفعولها . هل هذا التعليم إلا وقف أهل الوطن على معرفة حقوقهم وواجبـاتهم بالنسبـة لاملاكهم وأمـوالهم ومنافعهم ومالهم ومـا عليهم ، محافـظة على حقـوقهم ودفعاً للتعـدي عليها . فاللائق أن يكـون بكل نـاحية معلم لمبـادىء الادارة (يقصد أصـول الحكم) ومنـافع الجمعيـة العموميـة (يقصد المجتمـع) في مقابلة مـا تدفعـه الجمعيـة للحكومة . فإن هذا التعليم مـع تقديمـه الشخص المتعلم له تـأثير معنـوي في تهذيب الأخلاق ، ومنه تفهم الأهالي أن مصـالحهم الخصوصيـة الشخصية لا تتم ولا تنجز إلا بتحقيق المصلحة العمومية التي هي مصلحـة الحكومـة وهي مصلحة الوطن ، فتنذعن نفوسهم بـأن القواعـد الخصوصيـة (يقصد المنفعـة الخاصة) ليست في حد ذاتها مضمونة الحصول الا في ضمن الفوائد العموميـة المـذكورة (يقصـد المنفعة العـامة) . وأيضـاً مما يقتضي ليـاقة تعليم مبـادىء الادارة بالنواحي (يقصد تعليم مبادىء السياسة في القرى وأحياء المدن) كون قانون الحكومة لا يمنع من جواز استخدام أحد من الأهـالي ، فاستخـدامه في الملكية (يقصد في خدمة الحكومة المدنية) لا سيما منصب المشيخة البلديـة كما سيـأتي ذكره ، يستـدعي سبق معرفـة بأصـولها ، والا تـرتب عـلى استخـدام الجـاهل لهـا من السقامـة بالحكم (؟) ، لا سيـما أيضاً مـع تجديـد الجمعيات المنتخبة (؟) ، وإنما العلم بالانتخاب ومجالس النواب .

« وكان المانع لتعلم البوليتيقة والسياسة في الأزمان السابقة مـا تشتد بـه رؤساء الحكومات من قولهم أن السياسة من أسـرار الحكومـة الملكية (يقصـد المدنية) ، لا ينبغي علمها إلا لرؤساء الدولة ونظار الـدواوين مع كـون لفظ البوليتيقة كان معروفاً أيضاً بمعنى آخر وهو الحيلة والخداع والتدبـير مما لا يليق إلا بالمملكة الجائرة . وفي هذه الأيام جميـع الأحكام الملكيـة (يقصد المـدنية) مؤسسة على العدل والأمانة وخلوص النية المتقـوم منها الحق وهـو أبيض أبلج لا ينبني إلا عـلى الاخلاص في القـول والعمل وحسن العـلاقات بـين الراعي

والرعية ، مما يغرس المحبة والمودة في قلب الملك ورعاياه بسبب أتباعه الأصول المربوطة وسيره على السنن القويم حسب أحكام المملكة المشروطة وهي غير مكتومة » (« مناهج الألباب » ص ٣٥٠ ـ ٣٥٢) .

فالذي يطالب رفاعة الطهطاوي له باختصار ، هو رفع الحجاب السياسي عن الشعب المصري ، بعد أن دام هذا الحجاب طوال عهد عباس الأول وسعيد . هو يطالب بتعميم تدريس مبادىء السياسة في المدارس المصرية ليعرف المصريون حقوقهم وواجباتهم السياسية والمدنية ، بعد أن ظلت « البولتيقا » حكراً على دائرة مغلقة من الحكام . وواضح أن العرف المتبع يومئذٍ كان : التربية الدينية لأبناء العامة والتربية السياسية لأبناء الخاصة . وقد كان هذا هو الوضع السائد في أوروبا نفسها حتى الثورة الفرنسية التي حطمت ، فيما حطمت ، احتكار الارستقراطية للتربية السياسية وعممت التربية السياسية على أبناء الشعب كجزء لا يتجزأ من عملية نقل السلطة الى الارادة الشعبية في كل نظام ديمقراطي . والطهطاوي يعلن أن الاكتفاء بالتربية الدينية لا يؤدي الى مشاركة الشعب في حكم بلاده لسبب خطير ، وهو أن قوانين الدولة الحديثة غير نابعة من الشرائع السماوية ، فالضرائب العامة قد حلت محل الزكاة المعطلة والخدمة العسكرية الاجبارية وحروب الدولة الحديثة قد تجاوزا أغراض الجهاد الديني بالمعنى المحدد . وبالتالي فإن من حق كل مواطن ومن واجبه أن يعرف في أي وجه تتصرف الدولة في ماله وفي شخصه سواء بإلزامه بالمشاركة في الضرائب العامة أو بالمشاركة في الخدمة العسكرية ، وإخفاء هذه الحقوق والواجبات من المواطنين يتضمن قيام حالة من الاغتصاب تمارسها السلطة مع الشعب وتتنافى مع فكرة قيام المجتمع المدني ، وبالتالي فهو يغض من شرعية السلطة .

الحق أن « مناهج الألباب » كتاب محير الى درجة مقلقة لكل من درس أفكار الطهطاوي الأساسية في « تخليص الابريز » ، وهو كتاب محير لأنه يتضمن تطوراً لآراء الطهطاوي في اتجاهين متضادين : أحدهما النكوص من الليبرالية المطلقة التي تميزت بها ثورية ثوار فرنسا وأوروبا عامة نحو ١٨٣٠ ، ومن الايمان العميق بالأشكال الديمقراطية الكلاسيكية ومن تقديس الشعب

والارادة الشعبية ، إلى لون من الاعتدال السياسي يكتفي بنظام الملكية المقيدة شكلاً للحكم ولا يرى أن الجمهورية كنظام سياسي تتضمن بالضرورة أية ضمانات للحرية . أي النكوص من جمهورية جان جاك روسو الديمقراطية الثورية الى الملكية المقيدة عند مونتسكيو صاحب « روح القوانين » وعند فلاسفة عصر التنوير في القرن الثامن عشر . أما الاتجاه الثاني في « مناهج الألباب » ، فهو نحو عدم الاكتفاء بأشكال الديمقراطية السياسية كما تتجلى في النظام النيابي والاصرار على أهمية الديمقراطية الاقتصادية . وقد حاول رفاعة الطهطاوي الخروج من هذا المأزق الحرج ، وهو الحلم بالملكية المقيدة التي تعفي البلاد من أوتوقراطية الولاة الرجعيين من أمثال عباس الأول ، والحلم في الوقت نفسه باصلاح راديكالي يجدد الثورة الاقتصادية في البلاد ، بالاستسلام لحلم كبير يجب الحلمين معاً ويقوم على تأليه الدولة مجسدة في صورة مصلح عظيم من طراز محمد علي .

يقول رفاعة الطهطاوي في « مناهج الألباب » (ص ٣٤٩) :

« فقد استبان من هذا احتياج الانتظام العمراني الى قوتين عظيمتين ، إحداهما القوة الحاكمة الجالبة للمصالح الدارئة للمفاسد ، وثانيهما القوة المحكومة وهي القوة الأهلية المحرزة لكمال الحرية المتمتعة بالمنافع العمومية فيما يحتاج اليه الانسان في معاشه ووجوه كسبه وتحصيل سعادته دنيا وأخرى . فالقوة الحاكمة العمومية ، وما يتفرع عليها ، تسمى أيضاً بالحكومة وبالملكية ، هي أمر مركزي تنبعث منه ثلاثة أشعة قوية تسمى أركان الحكومة وقواها . (يقصد سلطاتها) ، فالقوة الأولى (يقصد السلطة الأولى) ، قوة تقنين القوانين وتنظيمها وترجيح ما يجري عليه العمل من أحكام الشريعة أو السياسة الشرعية (يقصد السلطة التشريعية) . الثانية قوة القضاء (يقصد السلطة القضائية) ، وفصل الحكم . الثالثة قوة التنفيذ للأحكام ، بعد حكم القضاة بها (يقصد السلطة التنفيذية) . فهذه القوى الثلاث ترجع الى قوة واحدة ، وهي القوة الملوكية المشروطة بالقوانين » .

هذه القوة الملوكية التي يحدثنا عنها رفاعة الطهطاوي ويقول انها منبع السلطات الثلاث : السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية ،

ليست إلا سيادة « الدولة » أو ما يسمى في الفقه الدستوري Sovereignty of the State ، وهي ليست بالضرورة ملكية ، فقد تكون جمهورية أو أرستقراطية . والسلطات الثلاث السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية تنبثق من شخصية الدولة وهذه الشخصية المعنوية عند الطهطاوي كما هي عند مونتسكيو أكبر من مجموع أجزائها ، وهي مجسدة في « الملك » أو « الأمير » أو صاحب السيادة في المجتمع . أما ما يسميه الطهطاوي القوة الملوكية » بمعنى Souveraineté وليس بمعنى المونارخية Monarchie هذه القوة الملكية هي عند الطهطاوي « واحدة » وهي في الوقت نفسه « مشروطة بالقوانين » ، وهذا بالضبط موقف مونتسكيو . سلطة الدولة ، أو « القوة الملوكية » إذن لها مقياسان لشرعيتها : إنها واحدة ، أي مجسدة لارادة واحدة ، فهي غير قابلة للتجزئة ولا للتعدد ، كالتعدد النابع من تعدد الارادات كما في دول المماليك أو أمراء الاقطاع ، وإنها خاضعة لسيادة القانون ، وإلا كانت هذه الارادة الواحدة خاضعة لنزوات الحاكم المستبد . وانبثاق السلطات الثلاث : التشريعية والقضائية والتنفيذية من هذا الكيان الواحد ليس معناه تجزئة هذا الكيان الى ثلاثة كيانات مستقلة معبرة عن ثلاث أرادات مستقلة ، فالسلطات الثلاث أشبه شيء بثلاثة أشعة منبعثة من مركز واحد . ومن هنا كان في نظرية الطهطاوي السياسية كما بسطها في « مناهج الألباب » درجة من درجات « تأليه » الدولة ، على الطريقة الهيجيلية التي تعد « الدولة » تجسداً للروح المطلق . وقد دعاه تأليه الدولة الى اتخاذ موقف شبيه بموقف فلاسفة الرجعية من نظرية حق الملوك الالهي ، فعاد بالفكر السياسي الى ما قبل مونتسكيو : كتب الطهطاوي في « مناهج الألباب » (ص ٣٥٤) يقول :

« ثم ان للملوك في ممالكهم حقوقاً تسمى بالمزايا وعليهم واجبات في حق الرعايا . فمن مزايا الملك أنه خليفة الله في أرضه وان حسابه على ربه ، فليس عليه في فعله مسئولية لأحد من رعاياه ، وإنما يذكر للحكم والحكمة من طرف أرباب الشرعيات أو السياسات برفق ولين لأخطاره بما عسى أن يكون قد غفل عنه مع حسن الظن به لقوله ﷺ : الدين النصيحة . فقلنا :

لمن يا رسول الله قال : لله ولكتابه ولرسله ولأئمة المسلمين وعامتهم . وأيضاً للإنسان في نفسه محكمة تجري الأحكام على صاحبها ، وهي الذمة التي هي النفس اللوامة أو المطمئنة ، فهي قاض لا يقبل الرشوة . فإذا فعل الملك كغير ما لا يوافق لأمته عاقبته نفسه لأن نور الحق يسطع في القلب . وإذا فعل الملك ما لا ينبغي فعله لا تطمئن نفسه إلى ذلك ولا يسكن قلبه إليه ولا يفرح به . وأما فعل الخير فتطمئن اليه النفس ويركن اليه القلب وينشرح له الصدر » .

رفاعة الطهطاوي إذن في « مناهج الألباب » يسقط المسئولية عن رئيس الدولة ويجعل محكمته في ضميره وأمام ربه وأمام الرأي العام وأمام التاريخ ويجعل مدى تقييد إرادته مقصوراً على إسداء النصح له بالحسنى . فلننظر الآن إن كان رفاعة الطهطاوي قد انتقل بفكره السياسي في أواخر أيامه الى معسكر الرجعية وتبرير الملكيات المطلقة ، بل وإلى إحياء نظرية حق الملوك الالهي ، أم أنه ظل يتحرك داخل الإطار الديمقراطي الذي اختاره لنفسه في صدر حياته مع بعض الميل الى المحافظة والاعتدال المتمثلين في نظرية الملكية المقيدة بدلاً من الدعوة الجمهورية الواضحة التي لازمت تفكيره الأول . يقول الطهطاوي في « مناهج الألباب » (ص ٣٥٥) :

« فذمة (يقصد ضمير) الملوك كذمة غيرهم تتأثر بالانبساط من الخير والانقباض من الشر ، فالذمة حكم عدل تنفر غالباً من الظلم والجور ، فهي عنوان الخوف من الله تعالى في كونها تحمل الملوك على العدل . ومما يحملهم على العدل أيضاً ويحاسبهم محاسبة معنوية الرأي العمومي ، أي رأي عموم أهل ممالكهم أو ممالك غيرهم ممن جاورهم من الممالك . فإن الملوك يستحون من اللوم العمومي ، فالرأي العمومي سلطان قاهر على قلوب الملوك والأكابر ، لا يتساهل في حكمه ولا يهزل في قضائه . فويل لمن نفرت منه القلوب واشتهر بين العموم بما يفضحه من العيوب » .

إن هذا الكلام يتمم سابقه وجوهره كلمتان : مسئولية الملوك معنوية لا قانونية . الملوك لا يحاكمون ولكن يثار عليهم ويخلعون . إن محكمة الملوك

الكبرى هي الرأي العام ، والرأي العام سلطان قاهر لا يتساهل في حكمه ولا يهزل في قضائه . فويل لمن نفرت منه القلوب واشتهر بين العموم بما يفضحه من العيوب . الرأي العام هو الذي يقلب العروش ويغير نظم الحكم . هذا المنطق هو نفس المنطق الذي استخدمه الثائر سان جوست أيام الثورة الفرنسية حين كثر الحديث عن محاكمة الملك لويس السادس عشر ، ولكن سان جوست عبر عنه بعبارات دموية حين قال : الملوك لا يحاكمون ، وهذا الرجل إما أن يحكم وإما أن يموت . ومن يتأمل موقف الطهطاوي يجد أنه شديد الشبه بالفقه الثوري الذي أشار به سان جوست : حيث ترتفع المسئولية القانونية تحل محلها المسئولية الشاملة التي لا تجدي معها جزئيات القانون . وهذا منطق الثورات .

وقد واجه مونتسكيو هذه المشكلة في كتابه « روح القوانين » ، فأفتى بعدم مسئولية الملك رغم أنه على رأس السلطة التنفيذية ولكنه أفتى بمسئولية ناصحيه ووزرائه قال مونتسكيو :

« ولكن رغم أن السلطة التشريعية في دولة حرة لا حق لها في إبطال أعمال السلطة التنفيذية ، فإن من حقها ، بل ويجب أن تملك وسائل بحث الطريقة التي يطبق بها ما تصدره من قوانين ، وهي مزية تتفوق بها هذه الحكومة على حكومة كريت واسبرطة ، حيث الحكام لا يقدمون حساباً عن أعمالهم في إدارة الدولة .

« ولكن أياً كانت نتيجة هذا البحث ، فلا يجوز للسلطة التشريعية أن تمثل سلطة محاكمة من أودعت فيه السلطة التنفيذية سواء شخصه أو أعماله بطبيعة الحال . إذ يجب أن يكون شخصاً مقدساً ، لأن من الضروري لخير الدولة أن تمنع السلطة التشريعية من التحول الى قوة تحكمية ، فإن اتهام رئيس الدولة أو محاكمته معناه إنتهاء الحرية على الفور .

« ففي هذه الحالة ، لا تصبح الدولة ملكية بل تصبح نوعاً من الجمهورية ، وتكون مع ذلك خالية من الحرية ولكن بما أن الشخص الذي أودعت فيه السلطة التنفيذية لا يمكنه أن يسيء استعمالها بغير ناصحين

فاسدين ومن بيدهم القانون كالوزراء مثلاً ، فإن هؤلاء الناس تمكن محاكمتهم ومعاقبتهم برغم حماية القوانين لهم بوصفهم مواطنين . . . الخ » .

وهذه الفتوى ترفع المسئولية عن الملك أو رئيس الدولة مع جواز محاسبة وزرائه ومشيريه وهي متمشية مع نظرية مونتسكيو العامة في الملكية المقيدة بالقوانين التي بموجبها يصبح الملك أو رئيس الدولة فوق القانون ، وبالتالي فهو يملك ولا يحكم . أما نظرية الطهطاوي التي جمع فيها النقيضين : رفع المسئولية القانونية تماماً عن كاهل ولي الأمر وصاحب السيادة مع تحميله المسئولية الشاملة أمام الرأي العام وإجازة خلعه بقوة الثورة فهي بمثابة قوله أن « القوة الملوكية » ليست مسئولة قانوناً ولكنها مسئولة سياسياً . وهي وجهة نظر في نظم الحكم ، ولكنها بغير جدال لا تنبع من المقومات التي قدمها مونتسكيو وقبلها رفاعة الطهطاوي أساساً لفكرته عن الملكية المقيدة كنظام أمثل للحكم . يقول الطهطاوي في « مناهج الألباب » (٣٥٣ - ٣٥٤) :

« ثم إن الحكومة التي عبرنا عنها فيما سبق بالقوة الحاكمة ، هي من مقولة النسب والاضافات ، تقتضي حاكماً ومحكوماً ، يعني ملكاً ورعية ، فلا يفهم الملك إلا بالرعية ولا تفهم الرعية الا بالملك كالأبوة والبنوة . فلهذا وجب أن نتبين كلاً منهما مع ما يتعلق به ، ونبتدىء بولاة الأمور فنقول :

« ولي الأمر هو رئيس أمته ، وصاحب النفوذ الأول في دولته ، وحاكم متصرف بالأصول المرعية في مملكته ، ولا توجد رعية في مملكة منتظمة بدون راع ، وإلا ضعفت واختلت وشقي أهلها لعدم من يسعى في إسعادهم بتحسين شئونهم .

« وقد تأسست الممالك لحفظ حقوق الرعايا بالتسوية في الأحكام والحرية وصيانة النفس والمال والعرض على موجب أحكام شرعية وأصول مضبوطة مرعية ، فالملك يتقلد الحكومة لسياسة رعاياه على موجب القوانين .

« ولما كانت السياسة جسيمة لا يقوم بها واحد ، اختص الملك بمعالي الأحكام وكلياتها وخلع نفوذه في جزئيات الأحكام على المحاكم والمجالس وجعل لهم لوائح وقوانين خصوصية ترشد أفعالهم ولا يتعدونها قال بعضهم :

ليست في الدنيا جمعية منتظمة (يقصد مجتمع منظم) ولا مملكة معتدلة الأحكام إلا وتكون القوة فيها بالأصول العدلية . فالأصول العادلة تصون ناموس الدولة عن الملامة . ولهذا كان جميع ما أمضاه الملك السالف من الأحكام وأجرى مقتضاه بالفعل والتنجيز ، ولا يسوغ لمن جاء بعده أن يخدشه ويبطل أحكامه التي جرى مقتضاها . وهذه القاعدة جارية في سائر الممالك . فحرمه الأصول الملكية يصونها عن نقض ما جرياتها راجعة في الحقيقة لحفظ حرمة الملك فإن بت (يقصد اصدار) الحكم في عهد الملك أثر نتائج أفكاره أو ثمرة أوامره ونواهيه وتصديقه عليه ، فهو منسوب الى المنصب الملوكي فلا يسوغ نقضه . وقد كان المنصب الملوكي في أول الأمر في أكثر الممالك انتخابياً بالسواد الأعظم وإجماع الأمة . ولكن لما ترتب على أصل الانتخابات ما لا يحصى من المفاسد والفتن والحروب والاختلافات ، اقتضت قاعدة كون درء المفاسد مقدماً على جلب المصالح اختيار التوارث في الأبناء وولاية العهد على حسب أصول كل مملكة بما تقرر عندها ، فكان العمل بهذه الرسوم الملوكية ضامناً لحسن انتظام الممالك » .

فرفاعة الطهطاوي هنا يبلور في أحكام نظرية الملكية المقيدة كما أخذها عن مونتسكيو وأضاف اليها . أول شرط من شروط قيام الدولة عنده وجود قوة حاكمة تهيمن على الرعية كما يهيمن الأب على بنيه . وأول شرط من شروط شرعية السلطة صاحبة السيادة في الدولة هي أن « الملك يتقلد الحكومة لسياسة رعاياه على موجب القوانين » . وهذا ما جرى العرف على تسميته بالملك الدستوري . ومعنى هذا أن السلطة صاحبة السيادة في الدولة لو تحللت من حكم القانون أهدرت شرعيتها . وقد كان رفاعة الطهطاوي الشاب صاحب « تخليص الابريز » ، يرى أن الشعب هو صاحب السيادة ومصدر السلطات ، متأثراً في ذلك بالفقه الثوري الذي تركه جان جاك روسو وبعاقبة الثورة الفرنسية في الفكر الفرنسي خاصة وفي الفكر الأوروبي بوجه عام . ولكنه في « مناهج الألباب » أصبح يرى أن رئيس الدولة هو صاحب السيادة ومصدر السلطات . وجوهر السيادة فيه غير قابل للتجزئة ولكنه قابل للتفويض . ومن هنا فرئيس الدولة يختص « بمعالي الأحكام وكلياتها » أي

بإصدار القوانين الأساسية ، وفي مقدمتها الدستور أبو القوانين . ثم يفوض سلطاته الى المجالس التشريعية والمحاكم للنظر في الجزئيات ولتطبيق القوانين . فرئيس الدولة إذن عند الطهطاوي هو مصدر القوانين بالأصالة وإذا كانت شرعيته ترتكز على خضوعه لحكم القانون ، فمعنى هذا أن رئيس الدولة مغلول اليد بما يسنه هو من قوانين أي بالقوانين المتوارثة ، أو ما يسميه الطهطاوي « الأصول المرعية في مملكته » ويدخل فيها التقاليد التي تجري مجرى « الأصول » ، فإن ابطال قوانين السلف يغض من « القوة الملوكية » أو من مبدأ سيادة الدولة . والأصل في رئيس الدولة أنه منتخب ولكن المجتمعات البشرية لجأت إلى الملكية الوراثية لا لقيمتها الذاتية أو لقدرتها على تحقيق الخير العام ولكن إتقاء لشرور التنازع على السلطة في الملكيات أو الرياسات المنتخبة .

ومعنى كل هذا أن رفاعة الطهطاوي تراجع من ديمقراطية روسو واليعاقبة الى قانونية مونتسكيو . بل لقد نقل سلطة السيادة من الشعب ومن رئيس الدولة الى طرف ثالث معنوي هو « القانون » : وجعل من القانون سيداً على الشعب والملك جميعاً . وهذا هو الموقف الارسطاطاليسي الذي لا يفهم للديمقراطية معنى إلا في ظل سيادة القانون ويعتبر كل إرادة عامة لا يعبر عنها بالقانون نوعاً من البليبوقراطية أو حكم الرعاع لا نوعاً من الديمقراطية أو حكم الشعب . ولكن من المهم أن نذكر أن رفاعة الطهطاوي ، رغم اتجاهه الى الديمقراطية المعتدلة الممثلة فلأ زمانه في مبدأ الملكية المقيدة ، لا يفرغ الوجود الاجتماعي من مضمونه الديمقراطي الثوري ، فهو يعلن الغاية من كل وجود اجتماعي وسياسي في قوله : « وقد تأسست المماليك لحفظ حقوق الرعايا بالتسوية في الأحكام والحرية وصيانة النفس والمال والعرض على موجب أحكام شرعية وأصول مضبوطة مرعية » . إن الغاية الأولى من تأسيس المجتمع المدني عند رفاعة الطهطاوي هي حماية حقوق الانسان وفي مقدمتها الحقوق المدنية ، وهي الحرية والمساواة ، وكفالة الحقوق الشخصية . فرفاعة الطهطاوي لم يبعد كثيراً في فهمه لمضمون الوجود الاجتماعي والسياسي عن موقفه الثوري الأول الذي أخذه شاباً عن الفكر الثوري الأوروبي والحرية

والمساواة لا تزالان في وجدانه أولى غايات الوجود الاجتماعي . فهو إذن بهذا المعنى غدا معتدلاً في الشكل وكنه حافظ على ثورية المضمون .

أنظر الى مونتسكيو وما قاله عن غاية الحكومة في « روح القوانين » (الكتاب ١٦ ، المطلب ٥ ، ٦) .

« ورغم أن كل الخدمات لها غاية واحدة ، وهي المحافظة على ال مجتمع ، إلا أن لكل منها غاية أخرى معينة بالاضافة الى ذلك : فاتساع التخوم كان غاية روما ، والحرب كانت غاية أسبرطة ، والدين غاية القوانين اليهودية والتجارة غاية مرسيليا ، والاستقرار العام غاية قوانين الصين ، والملاحة غاية قوانين رودس ، والحرية الطبيعية غاية الهمج . وبوجه عام فإن لذات الأمير هي غاية دولة الطغيان ، وغاية الملكيات مجد الأمير ومجد المملكة ، وغاية بولندا هي حرية الأفراد ، ومن هنا نتج كبت المجموع .

« وهناك أمة واحدة في العالم لدستورها غاية مباشرة هي الحرية السياسية . وسوف نبحث فيما يلي المبادىء التي تقوم عليها هذه الحرية ، فإذا تبينت سلامتها كانت الحرية في أكمل حالتها .

« وفي كل حكومة هناك ثلاثة أنواع من السلطة : التشريعية والتنفيذية فيما يتصل بالأمور القائمة على قانون الأمم ، والقضائية فيما يتصل بالأمور القائمة على القانون المدني » .

والحكومة المثلى في نظر مونتسكيو هي حكومة انجلترا لأن غايتها هي تحقيق الحرية السياسية ، ووسيلتها الى تحقيق هذه الغاية العمل بمبدأ « فصل السلطات » : التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وهو جوهر الدستور البريطاني الذي يعد المثل الأعلى لنظام « الملكية المقيدة » في العالم . وقد أشاد مونتسكيو في « روح القوانين » بالدستور البريطاني وبنظرية فصل السلطات وبنظام الملكية المقيدة ودعا الفرنسيين أيام البوربون والملكية المستبدة الى الأخذ بنظام الحكم في انجلترا ، وقد أخذ رفاعة الطهطاوي عن مونتسكيو هذا الاعجاب بالدستور البريطاني وبنظرية فصل السلطات التي غدت في زمنه النظرية السائدة في كافة الدساتير الديمقراطية سواء في الملكيات المقيدة أو في

الجمهوريات . كذلك أخذ الطهطاوي عن مونتسكيو نظريته في أن رئيس الدولة (الملك) هو رأس السلطة التنفيذية ، وانه يحكم من خلال وزرائه وبالتالي فهو يملك ولا يحكم ، وهو وضع يجعله فوق القانون ويعفيه من المسئولية القانونية ويجعله غير قابل للمحاسبة إلا معنوياً فإذا بحثنا عن السند والفقهي الذي استند اليه مونتسكيو في نظريته بأن الملك ينبغي أن يكون على رأس السلطة التنفيذية ، وجدنا مونتسكيو يقول في « روح القوانين » (الكتاب ١١ ، المطلب ٦) : « ان السلطة التنفيذية يجب أن تكون في يد الملك ، لأن هذا الفرع من فروع الحكومة يحتاج الى سرعة في الانجاز ، وبالتالي فأداؤه بمعرفة شخص واحد أفضل من أدائه بمعرفة أشخاص متعددين . وعلى العكس من ذلك : كل ما يتوقف على السلطة التشريعية غالباً ما تؤديه الكثرة خيراً مما يؤديه فرد واحد » نفس هذا المنطق نجده في رفاعة الطهطاوي الذي يقول في « مناهج الألباب » : « ومن مزايا ولاة الأمور أيضاً أن النفوذ الملكي بيدهم خاصة لا يشاركهم فيه مشارك ، وهذه المزية العظمى تعود على الرعية بالفوائد الجسيمة ، حيث أن إجراء المصالح العمومية بهذه المثابة ينتهي بالسرعة لكونه منوطاً بإرادة واحدة بخلاف ما إذا نيط بإرادات متعددة بيد كثيرين ، فإنه يكون بطيئاً » . هذا الرأي في وضع « القوة الملوكية » أو رئيس الدولة على رأس السلطة التنفيذية قد أدى بمونتسكيو ثم برفاعة الطهطاوي من بعده الى اعتبار السلطة التشريعية مجرد غرفة للمشورة تشير على رئيس الدولة دون أن يكون في مشورتها أية درجة من درجات الالزام ، أو بلغة الطهطاوي : « فليس من خصائصها إلا المذاكرات والمداولات وعمل القرارات على ما تستقر عليه آراء الأغلبية ، وتقديم ذلك لولي الأمر » أي أن سلطات السيادة أصلاً مودعة في رئيس الدولة بوصفه ولي الأمر ورأس السلطة التنفيذية . واحترام رئيس الدولة لقرارات السلطة التشريعية ليس من صفات سيادة ذاتية مودعة فيها ، ولكن من احترام رئيس الدولة لقراره أن يفوض بعض سلطاته أو « يخلعها » على هذه السلطة المعاونة له . وهذا هو المبدأ الأساسي في النظرية الدستورية القائلة بأن « الدستور منحة من الملك » أو « خلعة » منه بلغة رفاعة الطهطاوي وحين واجه

ss

مونتسكيو نفس الموضوع وهو طبيعة العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، أعلن « أن السلطة التشريعية في دولة حرة لا حق لها في إبطال أعمال السلطة التنفيذية » . وهو يقصد بذلك الملك أو رئيس الدولة ، لأن مونتسكيو أجاز محاكمة الوزراء والاعتراض على أعمالهم وفصل فصلاً باتاً بين شخصية رئيس الدولة وبين من يستخدمهم من وزراء ، فجعل من رئيس الدولة « شخصاً مقدساً » أو « رمزاً » كما يقول الفقه الدستوري الانجليزي بينما جعل من الوزراء أشخاصاً ماديين قد يجنحون الى الانحراف بالرأي أو بالفعل ، أو بلغة مونتسكيو : « لأن من الضروري لخير الدولة أن تمنع السلطة التشريعية من التحول الى قوة تحكمية ، فإن اتهام رئيس الدولة أو محاكمته معناه انتهاء الحرية على الفور » .

فسيادة السلطة التشريعية على الملك أو رئيس الدولة عند مونتسكيو ثم عند الطهطاوي من بعده دلالة انتهاء الحرية في الدولة ، ومظهر من مظاهر قيام الجمهورية ، ومنه نفهم أن قيام الجمهورية رغم استناده الى سيادة الشعب أو ما يسمى عادة بالديمقراطية ، يتضمن اختفاء الحرية . وهو رأي يبدو غريباً في ظاهره ، ولا سبيل الى فهمه إلا بالرجوع الى كتاب « السياسة » لأرسطو حيث يقول أرسطو أن الخطر الحقيقي على الحرية في الدولة ليس في طغيان الحاكم أو ولي الأمر وإنما هو في طغيان الرعاع وزعماء الرعاع الممثلين للجماهير في السلطة التشريعية . فسيادة زعماء الرعاع على ولي الأمر هي في نظر أرسطو سيادة الرعاع على « القانون » وعلى حكم القانون المجسد في الملك أو رئيس الدولة ، وحيث يختفي القانون تختفي الحرية .

فليس من شك إذن في أن رفاعة الطهطاوي بعودته في « مناهج الألباب » الى مونتسكيو بل وإلى أرسطو من قبله قد اتجه الى المحافظة متمثلة في نظرية الملكية المقيدة بالقانون أو الملكية الدستورية ، وإنه قد تخلى عن كثير من ثوريته وليبراليته المطلقة التي تجلت أوضح ما يكون في « تخليص الابريز » . هذه الرجعة إلى أرسطو وتأليه القانون والديمقراطية القانونية مباشرة وعن طريق مونتسكيو ليست غريبة في الطهطاوي الشيخ ، وقد أفضت اليها جملة عوامل ربما كان أحدها ما نزل بالطهطاوي من عنت شديد

بين حكم محمد علي واسماعيل على أيدي الولاة الرجعيين وربما كان ثانيها أن رفاعة الطهطاوي الشيخ الذي توفي عن ألفي فدان قد أصبح نفسه أحد أبناء الطبقة الحاكمة وقطباً من أقطاب الارستقراطية المصرية التي تكونت في القرن التاسع عشر بفضل محمد علي وابراهيم ثم بفضل سعيد واسماعيل وحلت درجة درجة محل الارستقراطية التركية والارستقراطية المملوكية .

ولكن قد يكون من الظلم لرفاعة الطهطاوي أن ننسب اتجاهه للاعتدال والمحافظة إلى مجرد تغير وضعه الطبقي . فقد كان رفاعة الطهطاوي طيلة حياته ينظر الى محمد علي نظرة بطل منقذ انتشل مصر من ظلمات الجهل والظلم المملوكي وأرسى فيها قواعد الدولة الحديثة . وفي « مناهج الألباب » فصول عديدة تتناول ما أجراه محمد علي من إصلاحات بعد تطهير البلاد من المماليك وشقه عصا الطاعة على السلطان العثماني . وقد شبه رفاعة الطهطاوي محمد علي في كل مناسبة بالاسكندر الأكبر في فتوحاته وفي إصلاحاته ، بل هو يصفه بأنه « ثاني فحول أمراء مقدونيا محمد الاسم على الشأن » باعتبار أن الاسكندر الأكبر كان أول فحول أمراء مقدونيا . (« مناهج الألباب » ص ٢٠٦) وقد كان أرسطو مؤدب الاسكندر الأكبر ومفلسف نظامه ، فلا عجب أن تكون عبادة البطولة قد دفعت الطهطاوي الى تقمص شخصية المعلم الأول وجعلت منه الداعية الأكبر لتأليه الدولة على غرار ما فعل هيجل بنابوليون ، فتبنى نظرية « حق الدولة الالهي » وأحلها محل نظرية « حق الملوك الالهي » . ولكن ثقافة الطهطاوي اللاتينية وتربيته الأولى على أيدي ثوار الفكر الفرنسي البورجوازي كانا وقاء له من أن يتوه في متاهات الفكر المثالي الميتافيزيقي الألماني وجعلاه يلتمس تأليه الدولة في تأليه « القانون » على غرار ما فعل أرسطو ثم مونتسكيو ، فلم يخرج الطهطاوي في شيء مما كتب عن إطار الديموقراطية المعتدلة التي كان أشيع نظام يمثلها في القرن التاسع عشر هو نظام « الملكية المقيدة » . ولا شك أننا لو حاولنا أن نبحث في شخصية محمد علي وعصره عن سيادة القانون أو عن الديمقراطية المعتدلة لما وجدنا من هذه المعاني معنى واحداً ، رغم تعدد صفات البطولة التي يمكن أن نلمسها في شخصية محمد علي وفي شخصية عصره . ولكننا لا

ينبغي لنا أن ننسى أن رفاعة الطهطاوي كتب « مناهج الألباب » في عصر اسماعيل ولعصر اسماعيل حين أخذت بدايات الفكرة الدستورية وسيادة القانون تتبلوران في مصر وتطرحان قضية الشرعية القانونية أساساً لنظام الحكم مكان فلسفة سيف المعز وذهبه التي بني عليها نظام محمد علي . وإذا كان عصر اسماعيل قد خلا من معالم البطولة الرومانتيكية التي قام عليها عصر محمد علي ، فليس من شك أنه كان نالبداية الحقيقية في بلادنا للبحث المنظم عن شرعية الحكام وشرعية نظم الحكم ، أي البداية الحقيقية لكفاح الشعب المصري من أجل الدستور .

ولعل أهم ما يلاحظ على تطور الفكر السياسي والاجتماعي والاقتصادي عند رفاعة الطهطاوي من مرحلة الشباب و« تخليص الابريز » الى مرحلة الشيخوخة و« مناهج الألباب » أن الطهطاوي رغم اتجاهه الى الاعتدال بل وربما الى المحافظة في الفكر السياسي وفي نظرية الحكم فقد اتجه نحو الراديكالية في فكره الاجتماعي والاقتصادي ، بل أكاد أقول أنه اتجه نحو الاشتراكية المعتدلة . ولم يكن الطهطاوي نسيج وحده في هذا التحول من الايمان بالاقتصاد الليبرالي القائم على نظرية حرية التجارة وحرية الصناعة وحرية العمل ، والممثل في فلسفة « دعه يعمل ، ودعه يمر » وما يسمى عادة بنظرية « الحد الأدنى من تدخل الدولة » في قطاعي الانتاج والخدمات ، الى الايمان بتدخل الدولة لتنظيم العلاقات بين العمل ورأس المال فإن عدداً كبيراً من مفكري البورجوازية الثوار الذين تبنوا الفلسفة الليبرالية المطلقة في مطلع القرن التاسع عشر قد عدلوا عنها بتقدم القرن بعد ما لمسوا بأنفسهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية الوخيمة المترتبة على عربدة النظام الرأسمالي في ظل الحرية المطلقة التي أقرها النظام الليبرالي في المجتمعات الأوروبية ، واتجهوا الى ألوان مختلفة من الاشتراكية بعضها مسرف للغاية (ماركس وانجلز) وبعضها معتدل واضح الاعتدال (ستيوارت ميل وبرودون) للحد من استغلال الانسان للانسان ودعوا لتدخل الدولة لتنظيم العلاقة بين العمال ورؤوس الأموال : بعضها ديني المنابع (سان سيمون وف. ب. موريس وتشارلز كنجزلي) وبعضها مثالي طوبوي (روبرت أوين وفورييه

والايكاريون) وبعضها مادي نابع من فلسفة المنفعة التي وضع أساسها الفيلسوف بنثام وتلميذه النجيب جيمس ميل .

وقد ظهر هذا التحول من الليبرالية الى الراديكالية والى الاشتراكية المختلفة أول ما ظهر وأكثر ما ظهر بقيام ذلك الجدل الخطير الذي هز الفكر السياسي والاجتماعي والاقتصادي حول ما يسمى بنظرية القيمة . ووقد تجمع قد تجمع الفكر الاقتصادي الليبرالي الكلاسيكي حول لواء امامه ريكاردو الذي نادى بأن رأس المال هو أهم عنصر من عناصر « القيمة » في الانتاج ، فتصدى فلاسفة الراديكالية وفلاسفة الاشتراكيات المتعددة لنقض هذه النظرية والمناداة بأن « العمل » هو أساس القيمة الأول ، وان لم يكن الأساس الوحيد ، وقد ظلت هذه الحرب العقائدية مستعرة حتى قبل أن يبلور كارل ماركس نظريته في « رأس المال » بأن « العمل أساس القيمة » بل وأساسها الوحيد .

ولقد كان رفاعة الطهطاوي يعيش أولاً بأول مع آخر تطورات الفكر السياسي والاجتماعي والاقتصادي في أوروبا ويتابع عن كثب ما يكتبه فورييه وبرودون وعامة الراديكاليين والاشتراكيين المعتدلين في موضوع « القيمة » . وقد انعكس كل هذا في كتابه « مناهج الألباب » الذي تصدى فيه لمناقشة العلاقة بين العمل ورأس المال ونقل مشكلة « القيَمة » الى أرض مصر محاولاً تطبيقها على علاقة الفلاح بالمالك وعلى علاقة العامل بالرأسمالية الجديدة التي أخذت تترعرع في البلاد . قال الطهطاوي :

« ثم اختلف : هل منبع الغنى والثروة وأساس الخير والرزق هو الأرض وإنما الشغل مجرد آلة وواسطة لا قيمة له إلا بتطبيقه على الفلاحة ، أو أن الشغل هو أساس الغنى والسعادة ومنبع الأموال المستفادة ، وانه هو الأصل الأولي للملة والأمة ، يعني أن الناس يكتسبون سعادتهم باستخراج ما يحتاجون اليه لمنفعتهم من الأرض أو لراحة المعيشة ، فالفضل للعمل ، وأما فضل الأرض فهو (ثانوي) . (« مناهج الألباب » ص ٨٤) .

هكذا بسط الطهطاوي قضية القيمة بمنتهى الوضوح والتحديد . وبعد

ss

أن طرح قضية القيمة في الانتاج بكل هذا الوضوح والتحديد ، أدلى برأيه في عبارات قاطعة لا تقل وضوحاً أو تحديداً ، وهذا الرأي في إيجاز هو أن القيمة في الانتاج لها مصدران : العمل وهو يأتي في المقام الأول ورأس المال وهو يأتي في المقام الثاني :

« فميسرة الزارع ، أي صاحب الزرع واقتداره على البذر والاجرة ثروة له ، فهي منبع الايراد بعد الشغل . والشغل وهو العمل ، منبع الايراد قبل تحصيل البذر وأجرة الحارث . وهذا ينتج أن منبع السعادة الأولى هو العمل والكد ومزاولة الخدمة ، ومع أن كد العمل مصدر السعادة الأصلي ، فهو أيضاً يعين صاحب الميسرة على تكثير ميسرته بقوة العمل ومضاعفة الهمة حسب الطاقة أزيد مما تساعد خصوبة الأرض عليه لو زرعنا أرضاً خصبة وميزنا ما يمكن أن ينسب من ايرادها للعمل وما ينسب للخصوبة منه ، وفرزنا كلا على حدته ، وجدنا محصول العمل أقوى من محصول الخصوبة .

« ودليل ذلك أن الأمة المتقدمة في ممارسة الأعمال والحركات الكدية ذات الكمالات العملية المستكملة للأدوات الكاملة والآلات الفاضلة والحركة الدائمة قد ارتفعت الى أعلى درجات السعادة والغنى بحركات أعمالها بخلاف غيرها من الأمم ذات الأراضي الخصبة الواسعة الفاترة الحركة . فإن إهاليها لم يخرجوا من دائرة الفاقة والاحتياج . فإذا قابلت بين أغلب أقاليم أوروبا وافريقية ظهر لك حقيقة ذلك .

« فمن هذا يظهر أن أساس الغنى مبني على كثرة الاشغال والأعمال ، فهي مصادر وموارد للأموال ومنابع لاسعد الاقبال » . (« مناهج الألباب » ص ٨٧ ـ ٨٨) .

وبعد أن طرح رفاعة الطهطاوي مشكلة القيمة في عمومها ويقرر أن نصيب العمل في القيمة أكثر من نصيب رأس المال (المجسد في الأرض وفي الأجور وفي تكاليف الانتاج ، نراه ينتقل الى وصف الحالة كما رآها في مصر في زمنه فيقول :

« ثم ان المقتطف لثمار هذه التحسينات الزراعية المجتني لفوائد هذه

الاصلاحيات الفلاحية الناتجة في الغالب عن العمل واستعمال القوى الآلية والمحتكر لمحصولاتها الايرادية ، إنما هو طائفة الملاك . فهم من دون أهل الخدمة الزراعية متمتعون بأعظم مزية . فأرباب الأراضي والمزارع هم المغتنمون لنتائجها العمومية والمتحصلون على فوائدها ، حتى لا يكاد يكون لغيرهم شيء من محصولها له وثقع ، فلا يعطون للأهالي إلا بقدر الخدمة والعمل وعلى حسب ما تسمح به نفوسهم في مقابلة المشقة . يعني أن الملاك في العادة يتمتعون بالمتحصل من العمل . ولا تدفع في نظير العمل الجسيم إلا المقدار اليسير الذي لا يكافىء العمل ، كما أن ما يصل الى العمال نظير عملهم في المزارع أو الى أصحاب الآلات في نظير اصطناعهم لها هو شيء قليل بالنسبة للمقدار الجسيم العائد الى الملاك . فإن المالك يستوفي بعد تصفية حساب مصاريف الزراعة وجميع كلفها ، يأخذ محصولها بتمامه بوصف ايراد للأرض وعلف للمواشي وأجرة للآلات ، ولا يعطى لأرباب الأعمال والأشغال منها إلا قدراً يسيراً ، ولا ينظر الى كون بعض هؤلاء العمال هو الذي حسن الزراعة بشغله واخترع لها طرائق منتجة واستكشف استكشافات عظيمة بتنمية الزراعة وتكثير أشكالها ، فإن حق التمليك ووضع اليد على المزارع مسوغ للملاك ولواضعي الأيدي أن يتصرفوا في عمليات أملاكهم التصرف التام وأن يعطوا للعمال بقدر ما يظنون أنه من لياقتهم . ويعتقد المالكون أنهم أرباب استحقاق عظيم بسبب التملك وأنهم أولى بالسعادة والغنى مما يتحصل من عمليات الزراعة ، وان عداهم من أهل المملكة لا يستحق من محصول الأرض شيئاً إلا في مقابلة خدمته ومنفعته المأمور بإجرائها في حق أرضهم . فيترتب على هذا أن كل من يريد من الأهالي أن يتعيش من الخدمة التي هي العمل ، يصير مضطراً لأن يخدم بالمقدار الذي يتيسر له أخذه من الملاك بحسب رضائهم ، ولو كان هذا القدر يسيراً جداً لا يساوي العمل ، لا سيما إذا وجد بالجهة كثير من الشغالين فإنهم يتناقصون في الأجر ويتنافسون في كذل لمصلحة صاحب الأرض مع أن الأرض إنما يتحسن محصولها بالعمل ، فلا يمكن أن يكون ذلك التحسن والزيادة والخصب إلا بالعمليات الفلاحية الصادرة من هؤلاء الأجرية الذين تناقصت أجرتهم . كما

أن أرباب الأملاك يحتكرون جميع الصنائع لأن الصنايع كلها تسعى وتنهض في الأشغال والعمليات التي تستدعيها حاجة الزراعة كالحدادة والنجارة وجميع صنائع أهل الحرف المتعلقة بأمور الفلاحة »(« مناهج الألباب » ص٩٣ ـ ٩٤)

بعبارة أخرى فإن رفاعة الطهطاوي يحتج احتجاجاً صارخاً على قيام حالة الاستغلال البين من جانب الملاك للفلاحين وعامة العمال الزراعيين ويرفض الأساس الاقتصادي الكلاسيكي الذي يقوم عليه توزيع حاصل الزراعة في النظام الاقطاعي وفي النظام الرأسمالي وهو اعتبار أن الملكية أو رأس المال أساس القيمة في الانتاج ، ويطالب باعتبار العمل أساساً للقيمة وتوزيع غلة الأرض بناء على ذلك . وهو يحتج على حرية « التصرف التام » التي يتركها المجتمع للملاك وأصحاب رؤوس الأموال في أملاكهم وفي عائد هذه الأملاك . وهو أخيراً يحتج على الاعتماد التام على قانون العرض والطلب في تحديد أجور الفلاحين والعمال . باختصار هو ينقض الأركان الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الرأسمالي الليبرالي ويطالب بتدخل الدولة لحماية العمال من الملاك أو أصحاب رؤوس الأموال وذلك بتحديد حد أدنى للأجور باعتبار العمل الأساس الأول للقيمة في الانتاج ثم يليه رأس المال . ثم ترتفع نبرة رفاعة الطهطاوي في التنديد باستغلال الملاك للفلاحين الى درجة التحذير من القلق الاجتماعي الذي قد يتبلور في « ثورة الفلاحين » .

« فحديث الزرع للزارع لا يدل على شيء من جواز استحواذ المالك على المحصولات وعدم مكافأة العامل ، ولا يستند في غبن الأجير الى أن المالك دفع رأس ماله في مصرف الزراعة والتزم الانفاق عليها ، فهو الأحق بالاستحواذ على المحصولات الجسيمة ، وأنه الأولى بربح أمواله العظيمة ، فهو الأصل في التربيح ، وأن عملية الفلاح انما هي فرعية انتجها وحسنها رأس المال . فإن هذه التعليلات محض مغالطة . . . فمواكسة المالك له في تقليل أجرته محض إجحاف به ووصف استملاك الأراضي والصرف على الزراعة من رأس مال المالك لا يقتضي كونه يستوعب جل المحولات ويجحف بالأجير نظراً الى ازدحام أهل الفلاحة وتنقيصهم للأجر وسمومهم على بعضهم بالمزايدات التنقيصية وهذا لا يثمر محبة الأجير للمالك (من يزرع

الشوك لا يحصد به عنباً) ، فإن هذا فيه إيذاء بعضهم لبعض وهو ممنوع شرعاً » (« مناهج الألباب » ص ٩٥ ـ ٩٦) .

لو استعرضنا تاريخ الفكر المصري الحديث منذ الحملة الفرنسية لوجدنا أن « مناهج الألباب » لرفاعة الطهطاوي هو أول محاولة للدفع عن أصحاب الجلاليب الزرقاء وعن الطبقة العاملة المصرية بوجه عام . فالكتاب إذن كتاب خطير من حيث أنه عمق كفاح الفكر المصري في سبيل الديمقراطية من مجرد البحث عن أشكال الحكم والعلاقات السياسية بين الحاكم والمحكوم الى البحث عن أركان الديمقراطية الاقتصادية وعن أسس العدالة الاجتماعية . . . . ولا شك أن راديكالية رفاعة الطهطاوي في أواخر حياته ، بتركيزها على ضرورة تغيير العلاقات الاقتصادية في الريف المصري وبتركيزها على ما كان يصيب الريف المصري يومئذٍ من مكننة يبدو أنها كانت تجري على نطاق واسع نجم عنه اختلال في التوازن بين العرض والطلب في سوق العمالة الزراعية ، إنما كانت من الناحية التاريخية ، لو جاز لنا أن نقيس تطور الفكر المصري على تطور الفكر الأوروبي ، بمثابة فلسفة الطليعة البورجوازية التقدمية الثائرة على الاقطاع وعلى كبار الملاك أكثر منها فلسفة بروليتارية بحتة فلست أحسب أن الطهطاوي كتب ما كتب لتقرؤه البروليتاريا المصرية ريفية كانت أو مدنية ، وإنما كتبه لاشاعة الوعي بين مثقفي الطبقة الوسطى لتأليبهم على العلاقات شبه الاقطاعية التي كانت تسود الاقتصاد الريفي المصري بغية دفع عجلة الثورة الصناعية بكافة علاقاتها المدنية الى الأمام . فمن تجربة الفكر البورجوازي الثائر في أوروبا منذ الثورة الفرنسية نجد أن تركيز البورجوازية الثائرة على الظمل الاجتماعي اتخذ أول ما اتخذ هدفاً له التشهير بالاستغلال الاقتصادي بين البشر في مجال الزراعة قبل أن يتجه الى تطبيق هذه الأفكار الراديكالية على الاستغلال الاقتصادي في مجال الصناعة أو التجارة . وبالفعل أفضى تحرير الفلاحين في الريف الى التوسع في الاستثمار المدني ، سواء بهجرة رؤوس الأموال من الريف الى المدينة . وقد كان عصر اسماعيل هو البعث الحقيقي لعصر محمد علي بعد توقف الحياة في مصر نحو عشرين سنة تحت حكم عباس الأول وسعيد ، مع فارق واحد ، وهو أن

البورجوازية المصرية التي نشأت أيام محمد علي إنما نشأت في كنف الدولة ونظام ملكية الدولة لوسائل الانتاج ، أما في عصر اسماعيل فقد كانت ازدهارة الطبقة الوسطى ازدهارة فردية بالمعنى الليبرالي المألوف في أوربا إبان القرن التاسع عشر أي بمعنى انتعاش الاستثمار الخاص في الاقتصاد المدني ، الصناعي والتجاري على السواء .

لقد عاصر الطهطاوي الشيخ أيضاً الى جانب ظهور الرأسمالية في مصر ، بدايات ظهور الأرستقراطية المصرية التي أخذت تحل درجة درجة محل الارستقراطية التركية والارستقراطية المملوكية ، ولا سيما بفضل سعيد باشا « صديق الفلاح » الذي آثر أن يقطع للمصريين بدلاً من الأتراك الأراضي الشاسعة ليخلق لنفسه وقاء قوياً يظاهره أمام الباب العالي المتحالف مع الانجليز ، وقد كانت هذه السياسة الاستقلالية سمة من السمات الأساسية لحكم الخديو اسماعيل ولكن ظهور الاقطاع المصري رغم أنه كان خطوة تقدمية بالقياس الى الاقطاع التركي المملوكي ، كان شأنه في ذلك شأن الاقطاع التركي المملوكي بحاجة الى فكر بورجوازي ثائر يناوئه ويناجزه لأن اقتصاد مصر المدني ، من صناعي وتجاري ، كان في صميمه اقتصاداً أجنبياً بوجه عام وأوروبياً بصفة خاصة وقد كان وضع العراقيل أمام الارستقراطية المستنيمة الى الاستثمار الريفي الاستاتيكي التقليدي تركية كانت أو مملوكية أو مصرية عملاً وطنياً تحررياً الى جانب كونه عملاً اجتماعياً تقدمياً ، لأنه كان من الحوافز التي حفزت كبار الملاك في مصر الى الاقدام على الاستثمار المدني أولاً بالمشاركة مع رأس المال الأجنبي ، ثم ابحلول محل رأس المال الأجنبي . وقد كان هذا هو الدور التاريخي لرفاعة رافع الطهطاوي ولليبرالية وللراديكالية المصرية التي بلغت أقصى حد لها في ثورة ١٩١٩ ، ثورة أصحاب الجلاليب الزرقاء وقادتهم من أبناء الأوليجاركية المصرية .

من أجل هذا نجد أن أفكار رفاعة الطهطاوي ، سواء في مرحلته الليبرالية الباكرة ، أو في مرحلته الراديكالية المتأخرة ، تتسم بكافة السمات التي لازمت الفكر البورجوازي الثوري في أعقاب كل ثورة صناعية وتجارية فقد كان رفاعة الطهطاوي رسولاً من رسل القومية المصرية التي ظهر نبضها

الأول في « تخليص الابريز » ولكنها ما لبثت بعد ثلاثين سنة أن ارتفعت نبرتها في « مناهج الألباب » حتى غدت كدق الطبول .

كذلك دعا الطهطاوي الى التسامح الديني والى الأخوة في الوطن بحرارة واصرار قل أن نجد لهما نظيراً قبل ثورة ١٩١٩ .

كذلك حمل الطهطاوي في « مناهج الألباب » حملة شعواء على فلسفة الزهد والقناعة والاعراض عن الدنيا باسم الدين ووصفها بأنها بطالة اختيارية وعدها خطراً اجتماعياً وبيلاً ينبغي مقاومته ، ومجد الطهطاوي العمل والادخار وطلب ما للغير واهتم اهتماماً بالغاً بإبراز فكرة رئيسية هي أن الادخار لا يتعارض مع روح الدين ومن أقواله المأثورة في هذا الصدد :

« وقوله ﷺ : لا تحاسدوا أي لا يحسد بعضكم بعضاً أي لا يتمنى زوال نعمة غيره ، لأن الحسد حرام لقبحه عند المسلمين وغيرهم . . . وليس من الحسد تمنى الانسان مثل ما للغير لنفسه ، فإن هذا هو الغبطة الممدوحة » . (« مناهج الألباب » ص ٩٦) . فرفاعة الطهطاوي عبر في هذا الكتاب العظيم ، كما عبر من قبل في « تخليص الابريز » عن خلاصة الفكر الثوري ، من أرازموس الى برودون الذي ناجز به فلاسفة الطبقة المتوسطة فلاسفة الارستقراطية ونسفوا به معاقل الاقطاع ومهدوا لظهور المجتمع الجديد القائم على حقوق الانسان .

فمن أهم المبادىء التي أخذها رفاعة الطهطاوي عن فلاسفة التنوير في أوروبا وعن فلاسفة الثورة الفرنسية فكرة التسامح بوجه عام والتسامح الديني بوجه خاص . وهو في « مناهج الألباب » لا يفتأ يحض المصريين على الأخذ بهذه الفضيلة ، الحاكم منهم والمحكوم . أما الحاكم فهو يوجه اليه الخطاب قائلاً بعد الاستشهاد بنصائح فنيلون لجورج الثاني ملك انجلترا :

« ومن هذا يعلم أن الملوك إذا تعصبوا لدينهم وتداخلوا في قضايا الأديان وأرادوا قلب عقائد رعاياهم المخالفين لهم فإنهم يحملون رعاياهم على النفاق ويستعبدون من يكرهونه على تبديل عقيته وينزعون الحرية منه فلا يوافق الباطن الظاهر فمحض تعصب الانسان لدينه لاضرار غيره لا يعد الا

مجرد حمية وأما التشبث بحماية الدين لتكون كلمة الله هي العليا فهو المحبوب المرغوب ولذلك كان الجهاد الصحيح لقمع العدو إنما يتحقق إذا كان القصد منه اعلاء كلمة الله عزّ وجلّ وإعزاز الدين ونصرة المسلمين لا لحيازة الغنيمة واسترقاق العبيد واكتساب اسم الشجاعة وتحصيل الصيت وطلب الدنيا ففاعل ذلك تاجر أو طالب وليس بمجاهد » (« مناهج الألباب » ص ٤٠٦) .

وهذا عكس المبدأ السياسي القائل بأن « الناس على دين ملوكهم » وهو يخاطب الجميع بقوله :

« فلا شك في جواز مخالطة أهل الكتاب ومعاملتهم ومعاشرتهم وإنما المحظور الموالاة في الدين . .

« وبالجملة فرخصة تدين أهل الكتاب بدينهم مؤسسة على العهود المأخوذة عليهم عند الفتوح الاسلامية وكل مسلم يحفظ العهد لأن العهد في الحقيقة إنما هو لله تعالى وفي العادة أن العهد يلتزمه من يعقده بالطوع والاختيار فبهذا يجب الوفاء به . . » (« مناهج الألباب » ص ٤٠٥) .

وفي مكان آخر يقول ان الأخوة في الانسانية تلزم « عباد الله » بالتسامح :

« ثم إن أخوة العبودية التي هي التساوي في الانسانية عامة في حقوق أهل المملكة بعضهم على بعض التي هي حقوق العباد وهناك حقوق العبودية الخاصة التي هي الأخوة الاسلامية وهي اكتساب ما يصير به المسلمون أخواناً على الاطلاق » (« مناهج الألباب » ص ٩٨) .

ثم ينتقل الطهطاوي الى الأخوة في الوطن التي تلزم جميع المواطنين بالتسامح :

« ولا مانع أن يعم في مكارم الأخلاق فجميع ما يجب على المؤمن لأخيه المؤمن منها يجب على أعضاء الوطن في حقوق بعضهم على بعض لما بينهم من الأخوة الوطنية فضلاً عن الأخوة الدينية فيجب أدباً لمن يجمعهم

وطن واحد التعاون على تحسين الوطن وتكميل نظامه فيما يخص شرف الوطن واعظامه وغناه وثروته لأن الغنى إنما يتحصل من انتظام المعاملات وتحصيل المنافع العمومية وهي تكون بين أهل الوطن على السوية لانتفاعهم جميعاً بمزية النخوة الوطنية فمتى ارتفع من بين الجميع التظالم والتخاذل وكذب بعضهم على بعض والاحتقار ثبتت لهم المكارم والمآثر ودخلت فيها بينهم السعادة بكسب شعائرها ومآثرها فلذلك بين عليه الصلاة والسلام قوله المسلم أخو المسلم بقوله لا يظلمه أي لا يدخل عليه ضرراً في نحو نفسه أو دينه أو عرضه أو ما له لأن ذلك قطيعة محرمة تنافي الأخوة .

« قال الامام ابن حجر في شرحه على الأربعين النووية بل الظلم حرام حتى للذمي فالمسلم أولى انتهى وهذا يؤيد ما قلناه من أن أخوة الوطن لها حقوق لا سيما وأنها يمكن أن تؤخذ من حقوق الجوار مما للجار على جاره خصوصاً من يقول بأن أهل الحلة الواحدة كلهم جيران . .

« قال ابن حجر وتخصيص ذلك بالمسلم لمزيد حرمته لا لاختصاص به من كل وجه لأن الذمي يشاركه في حرمة ظلمه وخذلانه بدفع نحو عدوه عنه والكذب عليه واحتقاره إلا من حيث مغايرة الدين ثم قال ﷺ التقوى ههنا ويشير الى صدره ثلاث مرات » (« مناهج الألباب ٩٩ ـ ١٠٠) .

وهكذا أدخل رفاعة الطهطاوي نظرية جديدة على الفكر السياسي والاجتماعي المصري في القرن التاسع عشر وهي نظرية « الأخوة في الوطن » وقد كانت هذه الفكرة جزءاً لا يتجزأ من فكرة القومية المصرية ومن فكرة القومية العربية ، التي حلت محل فكرة القومية الاسلامية ، تلك الفكرة التي كانت الامبراطورية التركية والمماليك يستغلونها لاجهاض كل انتفاضة استقلالية في العالم العربي .

ومن أقوى المواضع التي بشر فيها رفاعة الطهطاوي بضرورة التسامح قوله أن كل اضطهاد ديني خروج على الدين ، وهو يجعل التسامح الديني آية التمدن من الناحية المعنوية يقابل في الأهمية انتعاش الثروة القومية الذي هو آية التمدن من الناحية المادية : وفي هذا يقول :

« ويفهم مما قلناه أن للتمدن أصلين (معنوي) وهو التمدن في الأخلاق والعوائد والآداب يعني التمدن في الدين والشريعة وبهذا القسم قوام المملكة التمدنة التي تسمى باسم دينها وجنسها لتتميز عن غيرها فمن أراد أن يقطع عن ملة تدينها بدينها أو يعارضها في حفظ ملتها المخفورة الذمة شرعاً فهو في الحقيقة معترض على مولاه فيما قضاه لها وأولاه حيث قضت حكمته الالهية لها بالاتصاف بهذا الدين فمن ذا الذي يجتري أن يعانده ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة وحسبنا في هذا المعنى قول الكرار أما وقد اتسع نطاق الاسلام فكل امرىء وما يختار فبهذا كانت رخصة التمسك بالأديان المختلفة جارية عند كافة الملل ولو خالف دين المملكة المقيمة بها بشرط أن لا يعود منها على نظام المملكة أدنى خلل وكما هو مقرر في حقوق الدول والملل . .

« (والقسم الثاني) تمدن مادي وهو التقدم في المنافع العمومية كالزراعة والتجارة والصناعة ويختلف قوة وضعفاً باختلاف البلاد ومداره على ممارسة العمل وصناعة اليد وهو لازم لتقدم العمران ومع لزومه فإن أرباب الأخلاق والآداب يخشون صولة تقدم أهل الفنون والصنائع ويخافون ارتفاع مراتبهم بقوة مكاسبهم في المنافع وأهل الفلسفة والعلوم الحكيمة النفسية يعتقدون أن الصنائع من المهن والأمور الخسيسة وأرباب الاقتصاد في الأموال والادارة يبالغون في توسيع دائرة المنافع ووسائل العمارة ويتغالون بتكثيرها في دوائرهم لجباية فوائدهم منها وتيسيرها ويباشرون جمع متفرقها ونظم منثورها ويبحثون عن نشيد كل شاردة وتقييد كل آبدة لأن مصلحتهم تقتضيها وحاكم أغراضها يرتضيها » . (« مناهج الألباب » ص ٩ ـ ١٠) .

والدعوة الى التسامح الديني في رفاعة الطهطاوي ليست جديدة فيه فقد رأينا كيف أن باريس بهرته في ١٨٣٠ بما رآه فيها من حرية العقيدة وحرية الشعائر الدينية ، فذهبت يصفها باعجاب في « تخليص الابريز » .

ولكن الجديد في هذا الكلام عن المدنية ، والخطير فيه ، هو أننا لأول مرة نواجه في العربية مشكلة الثقافتين التي تؤرق المجتمعات الغربية منذ الانقلاب الصناعي حتى اليوم . ورفاعة الطهطاوي لا يعرضها على وجهها

المبتذل الذي تعرض به الآن وبعد قرن كامل من التقدم ، على أنها مشكلة التعارض بين الآداب والعلوم أو بين الانسانيا والدراسات العلمية ، ولكن يعرضها على وجهها الحقيقي الذي تعرفه كل بلاد العالم المتقدم وهو مشكلة التعارض بين المعرفة الكلية والمعرفة الجزئية أو بين الآداب والعلوم من ناحية والتكنولوجيا والفنون التطبيقية من ناحية أخرى . وهو يذكرنا ضمناً بموقف فلاسفة اليونان المتعالي من العمل اليدوي ومن الأعمال المنفعية عامة ، وما شاكله في الفلسفات المتعاقبة ، ولكنه أيضاً يذكرنا ضمناً بقول ادموند بيرك في كتابة « خواطر عن الثورة الفرنسية » . « أسفاه ! لقد مضى عصر الفروسية وأقبل عصر الاقتصاديين والحاسبين ! » بل أن رفاعة الطهطاوي ينبه الى تخوف أهل الفكر والمثقفين عامة من سيطرة الرأسماليين أو من يسميهم « أرباب الاقتصاد من الأموال والادارة » على مقاليد المجتمع بقوة المال الناشىء عن توسعهم في النشاط الاقتصادي .

فما موقف رفاعة الطهطاوي من هذا الصراع الحضاري الكبير الذي شطر فلاسفة العالم الحديث الى شطرين لا يزالان يتعاديان الى اليوم ؟

إن الحل الذي قدمه الطهطاوي لهذه المشكلة لا يدل على نزاهته العقلية فحسب: ولكن يدل على أنه وجد الحل التقدمي الوحيد لهذه المشكلة . فهو يقول :

« والفضيلة الثانية تؤخذ من قوله ﷺ : أو علم ينتفع به أي علم علمه الانسان لغيره فصار نافعاً والعلم النافع مرادف للحكمة المفسرة به فهو ما يوصل الى الصفات العلية والمناقب السنية ويثمر الثمرات الدنيوية والأخروية ويدعو الى المكرمة وينهي عن القبيح وهو المراد بقوله تعالى : ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً حيث فسر العلماء الحكمة بتفاسير كثيرة ترجع الى العلم النافع والأفعال الحسنة الصائبة فالعلم بهذا المعنى يشمل العلوم النظرية والعملية يعني معرفة الحقائق والاقدام عليها بالعلم فجميع العلوم النافعة عقلية ونقلية نظرية وعملية داخلة بهذا المعنى تحت قوله ﷺ أو علم ينتفع به » . (« مناهج الألباب » ص ٤٩) .

وهـذا هـو المـوقف التقـدمي الحقيقي لمفكـر وقف كـما وقف غيـره من المفكـرين على أعقـاب الثورة الصنـاعية . فمنهم من خـاف من الآلـة وظنهـا شيطاناً خبيثاً مريداً خرج على الناس من قـاع قاع الجحيم ليفسـد على البشـر دينهم وأمنهم واستقرارهم الاجتماعي وليزعزع فيهم قيم الأخـلاق ويحطم مـا بنتـه الأجيال المتعـاقبـة من حـواجـز طبقيـة ، وهؤلاء هم مفكـرو الـرجعيـة المتشبثون عن وعي أو غير وعي بالاستقرار الارستقراطي الجزعون أمام زحف الطبقات البورجوازية والطبقات البروليتارية الجـديدة لتستـولي على مكـانها في المجتمع وقد كان كثير من رجـال الدين في مقـدمتهم ، فقاومـوا ما استـطاعوا كـل أنواع العلوم العقليـة والعلوم التجريبيـة ، كما كـان كثـير من الفـلاسفـة المحـافظين في طليعتهم ، ينعبـون كاليـوم على خـرائب الحضارة الاستقـراطية باسم ضياع التراث الانساني وامتهـان القيم الفكريـة . أما في الـطرف الآخر فقد كان هنـاك مفكرو البـورجوازيـة المبتذلـة من أصحاب نـظرية « التقـدم » والتفاؤ ل الرخيص ، الذين رأوا في الآلة مفتاحاً سحرياً لباب الجنة الموعودة ، وآمنوا ، وقد بهرتهم الثورة الصنـاعية والتقـدم التكنولـوجي العظيم في القـرن التاسع عشر ، إن الانسانية تتقدم بقانون جبري تقدماً مطرداً مادياً وعقليـاً لا رجعة فيه بفضل تقدم العلوم والمخترعات ، بـل بدأوا يحلمـون بمدن فـاضلة على الأبض عمادها سيطرة الانسان على قوى الطبيعة وبدأوا يحلمـون بظهـور السوبرمان .

وقد وقف رفاعة الطهطاوي بين هـذين المعسكرين ، معسكـر الرجعيـة الارستقراطية وخدمها الفكريين الذي يتمسح في الماضي وتراثه ويندب انهيـار الفنون والآداب ويندد بالآلة التي مكننت حيـاة الانسان وجعلت من الانسـان مجـرد آلة جـديدة بـلا عقل ولا حكمـة ولا ميزان للقيم ، ومعسكـر التقدميـة البـورجوازيـة التي احتقرت المـاضي وتـراثـه من الغيبيـات والفنـون والآداب والفلسفة والحكمة والعلم النظري ونادت بأن العلم العملي هو الدين الجـديد الذي لا مكان فيه للغيبيات .

وقف الـطهـطاوي بـين هـذين المعسكـرين ورفض كليهـما ، رفض أن يجزىء وحدة الانسان الى روح ومادة ، رفض أن يسلم ببنـاء المجتمع والحيـاة

SS

الانسانية على أساس روحاني بحت ، ورفض أن يسلم ببناء المجتمع والحياة الانسانية على أساس مادي بحت . كذلك رفض أن يفتت وحدة المعرفة الى معرفة انسانية ومعرفة طبيعية . رفض أن يفصل الانسان عن الطبيعة ورفض أن يفصل الطبيعة عن الانسان . فبنى دعوته على أن كل علم وكل فن وكل فكر وكل نشاط بشري لا غناء عنه في بناء الانسان ، لا فرق في ذلك بين العقلي والنقلي وبين الفكري والمادي وبين النظري والعملي وبين الجميل والنافع ، كلها وجوه من المعرفة تحقق التكامل الانساني والسعادة الانسانية .

فرفاعة الطهطاوي إذن كان نموذجاً راقياً للمفكر البورجوازي الذي وقف في عناد في وجه أعداء التقدم العلمي والمادي دون أن يستسلم للاسطورة البورجوازية التي شاعت في أيامه بأن العلم والمادة هما كل مقومات الحياة . فهو القائل لأبناء جيله : « واعلم أن كل العلوم شريفة ولكل علم منها فضيلة والاحاطة بجميعها أمر محال » (« مناهج الأدب » ص ٥٠) . وقد أعلن هذا الرأي في زمن كانت فيه وجهة النظر الرسمية بين اضرابه من علماء الأزهر تحتقر العلوم الوضعية والعلوم الزمنية عامة وتنظر في تخوف الى تسلل التاريخ والجغرافيا والفيزياء والكيمياء وما إليها صحن الأزهر . ومع أن الطهطاوي في ترتيبه للعلوم من حيث الأهمية وضع علوم الدين والآداب في رأسها إلا أنه في الوقت نفسه حمل حملة عنيفة على عزل أي فرع من فروع المعرفة عن الحياة وعن المجتمع ، أو كما نقول اليوم ، حمل حملة عنيفة على « العلم للعلم » و« الفن للفن » و« الدين للدين » بل و« الأخلاق للأخلاق » ، وأي طلب للمعرفة لذاتها ، فعنده أن المعرفة لا قيمة لها إلا إذا كانت في سبيل الحياة وفي سبيل المجتمع ، وهذا هو الجديد في الطهطاوي منذ « تخليص الابريز » فهو قد تطور من الليبرالية المطلقة الى مذهب المنفعة الذي استوعبه عن فلاسفة « المنفعة » من بنثام الى جون ستيوارت مل . وهو يبني رأيه على أن الوجود المدني خاصة ملازمة للانسان فيقول :

« وبيان ذلك أن الانسان من بين جميع الحيوان لا يكتفي بنفسه في تكميل ذاته ولا بد له من معاونة قوم كثيري العدد حتى تتم حياته طيبة ويجري أمره على السداد ولهذا قال الحكماء أن الإنسان مدني بالطبع أي هو

محتاج الى مدينة فيها خلق كثير لتتم له السعادة الانسانية فكل انسان بالطبع وبالضرورة يحتاج الى غيره فهو لذلك مضطر الى مصافاة الناس ومعاشرتهم العشرة الجميلة ويحبهم المحبة الصادقة لأنهم يكملون ذاته ويتممون انسانيته وهو يفعل أيضاً بهم مثل ذلك فإذا كان ذلك كذلك بالطبع وبالضرورة فكيف يؤثر العاقل العارف بنفسه التفرد والتخلي وتعاطي ما يرى الفضيلة في غيره فأذن القوم الذين رأوا الفضيلة في الزهد وترك مخالطة الناس وتفردوا عنهم إما بملازمة المغارات في الجبال وأما ببناء الصوامع في المفاوز وأما بالسياحة في البلدان للدروشة لا يحصل لهم شيء من الفضائل الانسانية المدنية المعهودة التي عددناها وذلك ان من يخالط الناس ويساكنهم في المدن لا تظهر فيه هذه الفضائل من العفة والنجدة والسخاء والعدالة بل تصير قواهم وملكاتهم التي ركبت فيهم بالنسبة للخيرات المدنية والمنافع العمومية عاطلة لأنها لا تتوجه الى خير ولا الى شر بالنسبة للعموم فإذا تعطلت ولم تظهر أفعالها الخاصة بها صاروا بالنسبة لقصور صفاتهم عليهم وعدم عودها بالمنفعة على غيرهم بمنزلة الجمادات أو الموتى من الناس ولذلك يظنون ويظن بهم أنهم أعفاء وليسوا بأعفاء . » (« مناهج الألباب » ، ص ٢٥ ـ ٢٧) .

وأنك لتحس وأنت تقرأ هذه الكلام أنك تقرأ صفحات من كتاب أرزاموس الشهير « دليل الجندي المسيحي » ، فهذه الثورة الفكرية على نظرية الزهد والنسك وكافة وجوه الرهبانية أو ما يسمى في اللغات الأوروبية Monasticism أي حياة الدير ، لم تكن ثورة القرن التاسع عشر بالذات ولا ثورة البورجوازية الصناعية بالذات ، بل كانت معركة رهيبة دارت رحاها في الانتقال من حضارة الاقطاع السائدة في العصور الوسطى الى حضارة البورجوازية الناشئة في عصر الرنيسانس ، فزخرت الآداب الأوربية منذ القرن الرابع عشر حتى القرن السادس عشر بالسخرية من الرهبان والرهبانية وبتسفيه علاقة الدين بالرهبانية ، وكانت الحجة الرئيسية في هذه الحملة ال منظمة هي أنه لا خير في دين أو علم أو فن أو أدب أو فضيلة أو أي شيء لا ينفع الناس : ولم يكن الثوار على مذهب الزهد من البروتستانت أو أعداء الكثلكة وحدهم ، فقد شارك في هذه الحملة أئمة فلاسفة الكاثوليكية في

مقدمتهم الفيلسوف أرزاموس والفيلسوف توماس مور فتقدموا الحركة الانسانية ، حركة الهومانزم معلنين أن الدين لا يتعارض مع الدنيا كما كان يزعم النساك طوال العصور الوسطى بل على العكس من ذلك فهو دليل الانسان لكسب الدنيا والآخرة . هذه الثورة الفكرية التي اشتعلت في أوروبا بين ١٣٠٠ و١٦٠٠ ، بين تشوسر ورابليه ، واستقرت تعاليمها في مطلع عصر النهضة الأوروبية ، فكانت من أهم العوامل التي اكتسحت العوائق القائمة أمام التقدم المادي الذي كانت تنادي به البورجوازية ، كانت لا تزال بحاجة الى بشير يبشر بها في مصر في القرن التاسع عشر . وقد كان الشيخ حسن العطار : أستاذ رفاعة الطهطاوي ، أول من بشر بها في الأزهر متأثراً بأفكار الفرنسيين ثم حمل الرسالة عنه تلميذه العظيم .

والطهطاوي حين يهاجم نظرية الدين للدين إنما يقرنها بالكسل وقعود الهمة وإيثار التسول على العمل ، لا بخلوص حقيقي لذات الدين ، وهو يهاجم الكسل على أنه أكبر معطل للانتاج وأكبر معوق لنمو الثروة القومية ، فيذكرنا بأن بونابرت وجه اهتماماً خاصاً لمكافحة هذه البطالة الاختيارية :

« ولهذا لما تغلبت الفرنساوية على الديار المصرية لمحوا أن بها كثيراً من الكسالى القادرين على الاشتغال الذين يؤثرون السؤال على الأعمال ويلحون في الطلب فحنق حاكمهم من ذلك ونشر قانوناً مشتملاً على خمسة بنود :

« البند الأول : جميع الناس الذين يسألون في الطريق ويطلبون الحسنة منهم يصير القبض عليهم وحضورهم أمام ضابط مصر ثم يتوجهون الى سجن القلعة ما لم يكونوا من أصحاب العاهات كالعميان والعرجان والعاجزين عن الاشغال .

« البند الثاني : كل ملة من الاسلام والنصارى من أروام وقبط وشوام ومن اليهود أيضاً تعمل من الآن فصاعداً حانوتاً لقبول كافة العميان والعرجان والشحاذين العاجزين عن الشغل يكون معداً لهم .

« البند الثالث : كل رئيس ملة يلزم بلوازم حانوته وكافة مصاريف الحانوت من نفقة الأكل والشرب وخلافه تقرر على أهالي الملة المذكورة .

« البند الرابع : في مدة تدبير الحوانيت وترتيبها يأمر كل كبير ملة بجمع كافة فقراء ملته ويرضيهم ويعطيهم لوازم الأكل والشرب والسكنى الى حد انتهاء تدبير الحوانيت المذكورة واستكمالها .

« البند الخامس : يجب على كبير كل ملة أن يتبصر في أمر تدبير الحانوت لملته ويأخذ الأمر اللازم لذلك من شيخ البلد ويسعى في إتمامه » . (« مناهج الألباب » ص ٤٨) .

والحانوت المشار اليه في قانون منع التسول الذي أصدره بونابرت هذا هو ما نسميه اليوم ملجأ العجزة . وهذه ليست أول مرة يتصدى فيها رفاعة الطهطاوي لأمثال هذه الاصلاحات الاجتماعية ، ففي « تخليص الابريز » أكثر من فصل عما رآه الطهطاوي في فرنسا من مؤسسات خيرية لايواء العجزة بجميع أنواعهم . ولكن الطهطاوي يسوق هذا القانون لاظهار الخطر الاجتماعي الناجم عن البطالة الاختيارية أياً كان نوعها . وهو يعد العمل كما يعد العلم شرفاً وضرورة اجتماعية وعاملاً اقتصادياً لازماً لزيادة الانتاج والثروة القومية .

وجزء لا يتجزأ من فلسفة الزهد التي قاومها رفاعة الطهطاوي النظر الى الدنيا على أنها مجرد معبر الى الآخرة ، وبالتالي النظر الى المال على أنه رمز للدار الفانية والى جمعه والتمتع به على أنه إقبال على الدنيويات يتعارض مع غاية الدين الأولى . وقد كانت هذه الفلسفة الروحانية من أكبر المعوقات لنمو الاقتصاد البورجوازي في مصر كما كانت من قبل من أكبر المعوقات لنمو
الاقتصاد البورجوازي في مصر كما كانت من قبل من أكبر المعوقات لنمو
الاقتصاد البورجوازي في أوروبا . ومن هنا نجد اهتمام رفاعة الطهطاوي بإبراز معنى هام وهو أن الاقبال على المال والدنيا لا يتعارض مع الدين بل على العكس من ذلك يقوي دعائمه لأنه يقوي دعائم المجتمع كما ينمي شخصية الفرد ويوطد فيه الاحساس بالكرامة والاستقلال . وهو يخاطب أصحاب فلسفة الزهد باللغة الوحيدة التي يفهمونها فيقول :

« قال مجاهد : الخير في القرآن كله المال ، فقوله تعالى : وانه لحب

الخير لشديد ، يعني المال ، وأحببت حب الخير عن ذكر ربي يعني المال ، وقوله تعالى فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيراً ، يعني مالاً ، وقال تعالى عن شعيب أني أراكم بخير، أي بمال وغنى ، وإنما سمى الله المال في القرآن خيراً إذا كان في الخير مصروفاً لأن ما أدى الى الخير فهو في نفسه خير » : (« مناهج الألباب » ص ٢٧) .

ويضيف الطهطاوي الى ذلك أن كل ما ورد في نصوص الدين عن ذم المال قصد به الاكتناز أو الإدخار في غير طائل ، فالمال إذن لا دنس فيه كما يزعم الزهاد والنساك ورجال الدين الذين ينشرون القناعة ومعها قعود الهمة بين الناس ليمكنوا للسادة من الاستمرار في استغلال المواطنين وهذه الحجج التي يسوقها الطهطاوي دفاعاً عن المال وعن الدنيا تذكرنا بكافة ما قاله أرازموس في « دليل الجندي المسيحي » في أعتاب الرنيسانس وأصبح من بعده جزءاً لا يتجزأ من الفكر البورجوازي الغربي . فأرازموس قبل الطهطاوي استخدم الحجج الدينية ليثبت للعالم المسيحي أن الدنيا لا تتعارض مع الدين ، وان المال لا دنس فيه بشرط أن ينفق في وجوه « البر » و« العلم » و« تربية البنين » كما يقول الطهطاوي .

ومن أراد أن يتتبع معارك هذه الحرب الضارية التي نشبت بين مفكري الكنيسة وكهنوتها المظاهرين للاستقرار الاقطاعي في العصور الوسطى الأوروبية وبين مفكري البورجوازية النامية حول موقف الدين من المال ومن الاستثمار . فليقرأ كتاب الأستاذ توني « الدين ونشأة الرأسمالية » ، ففيه يرى الصراع سافراً بين القوى المحافظة التي كانت تخشى أن يؤدي نمو الطبقات البورجوازية الى زلزلة النظام الاقطاعي فحاربت مبدأ الادخار ومبدأ الاستثمار بل وحاربت « المادة » عامة ، وبين القوى الرأسمالية التي كانت يومئذٍ قوة تقدمية تدافع عن حق الانسان في الحياة والتقدم .

من كل ما تقدم يتبين أن رفاعة الطهطاوي كان اماماً من أئمة الفكر البورجوازي المستنير في القرن التاسع عشر ، ولا سيما حيث يهاجم نظريات « الكفاف » التي تحول دون تراكم رأس المال اللازم لعمليات الاستثمار ولكن

المتأمل لبقية أركان فلسفته الاقتصادية والاجتماعية لا يسعه إلا أن يشتبه في أن رفاعة الطهطاوي كان على صلة بالتيارات الفكرية الثائرة على الليبرالية البورجوازية المطلقة ، وأنه كان مطلعاً على مختلف المذاهب الاشتراكية المثالية التي كان يعج بها القرن التاسع عشر[1] .

---

(١) النصان المستعملان هما :

(أ) « كتاب تخليص الابريز الى تلخيص باريز أو الديوان النفيس بايوان باريس رحلة العالم العلامة المشاركة التحرير الفهامة المرحوم رفاعة بك بدوي رافع الطهطاوي رحمه الله آمين آمين طبع على ذمة مصطفى فهمي الكتبي بجوار الأزهر سنة ١٣٢٣ هـ و١٩٠٥ م دار التقدم بشارع محمد علي بمصر » . (٢٦٣ صفحة من القطع المتوسط) .

(ب) « كتاب مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية تأليف أوحد زمانه ونادرة عصره وأوانه المجد في نفع وطنه بنشر المنافع المرحوم الأمير المعظم رفاعة بك رافع ناظر قلم ترجمة وأعضاء مجلس القومسيون طبعة ثانية عني بتصحيحها طبقاً للنسخة المطبوعة بدار الطباعة الأميرية الكبرى حقوق الطبع محفوظة لحفيد المؤلف السيد محمد رفاعة مطبعة الرغائب بشارع المنجلة بالقرب من الحمزاوي بمصر ١٣٣٠ ـ ١٩١٢ » (٤٥٠ صفحة من القطع الكبير) .

الباب الثالث

أحمد فارس الشدياق

١ ـ أحمد فارس الشدياق

كانت حياة أحمد فارس الشدياق (١٨٠٥ ـ ١٨٨٧) حياة عاصفة : وكان مصدر القلق فيها شخصية الشدياق نفسه ، فقد كان رجلاً فياض الحيوية ، كثير التنقل ، لاذع السخرية الى حد المرارة ، كثير الصدام بالناس ، ولكن قلقه الفردي ، لم يخالطه قلق سياسي أو اجتماعي ملحوظ يمكن أن تخرج منه فلسفة سياسية أو اجتماعية متماسكة ، ولذا فقد تركزت قدرته في مراجعة القيم الاخلاقية والدينية الشائعة في عصره كما تركزت في هجائه لكل سلوك شخصي أو اجتماعي شاذ أو حكم عليه الشدياق بالشذوذ ، وكان أول هدف لهجائه الرهبان والمنافقين من رجال الدين ، ولا سيما المسيحيين منهم ، ولكن سخريته المريرة تجاوزت الرهبنة والنفاق الديني وامتدت الى غير ذلك من وجوه الحياة في مختلف البلاد .

وقد ولد الشدياق بقرية عشقوت بلبنان[1] لوالدين من فقراء الموارنة ، وانتقلت به أسرته الى قرية الحدث بالقرب من بيروت في ١٨٠٩ وكانت علة فقر أبيه كما شرحها هو اسراف أبيه في الجود من ناحية واشتراكه في فتنة فاشلة لخلع أحد أمراء الدروز من ناحية أخرى ، مما جر عليه النكبات ، ففر الى دمشق حيث مات ، تاركاً فارس الشدياق في ضنك شديد وقد توقف تعليم فارس الشدياق السمي عند المرحلة الأولى ، واشتغل « بالنساخة » في حياة أبيه أولاً عن هواية ، ثم من باب الاحتراف بعد وفاته . ولكن الشدياق لم يلبث أن ضاق بهذه الحرفة لقلة ما كانت تدر عليه فانصرف عنها الى التجارة ، فكان يجول بالأقمشة على حمار ، ثم ما لبث أن ضاق بالتجارة فعاد

(١) ادكتور محمد أحمد خلف الله : « أحمد فارس الشدياق وآراؤه اللغوية والأدبية » ، مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٥ .

الى النساخة ، ثم ضجر منها واشتغل بتدريس التلاميذ في بيوتهم ، ولكنه فشل فيها ، فعاد الى النساخة مرة أخرى . ثم نزح الى مصر فراراً من الضنك والظلم بعد أن فسد ما بينه وبين قومه من علاقات . فقد كان له أخ يدعى أسعد تحول من ملة الموارنة الى المذهب الانجيلي فوجد في بلاده عنتاً شديداً انتهى بزجه في السجن حيث مات ، فجاهر فارس الشدياق بالتنديد بالارسالية الامريكية في بيروت ، فأجاره المبشرون الامريكيون وأوفدوه الى مصر ليعلم في مدارسهم بها ، وهكذا هبط فارس الشدياق القاهرة في عهد محمد علي .

وفي مصر انتظمت أمور الشدياق على نحو ما بما باشر من أعمال ، فقد ترك « خرج » البائع الجوال ، واشتغل كاتباً شاعراً في حاشية أحد السراة ، واشتغل بالصحافة فشارك في تحرير « الوقائع المصرية » التي كان يشرف عليها رفاعة الطهطاوي ، ويرى الدكتور ابراهيم عبده في « أعلام الصحافة العربية » أن الطهطاوي هو الذي اجتذبه الى هذا الميدان ، وان الشدياق تتلمذ على الطهطاوي ، وفي « أعيان البيان » للسندوبي أنه تتلمذ أيضاً على الشيخ محمد شهاب الدين أيام تعاونه في تحرير « الوقائع المصرية » . كذلك علم الشدياق اللغة العربية للتلاميذ وللأجانب في بيوتهم وفي مصر تزوج الشدياق من أسرة سورية تقيم بمصر تعرف بأسرة الصولي على ما روى جورجي زيدان في « مشاهير الشرق » وأنجب فائزاً وسليماً ، أما فائز فقد مات أثناء إقامة الشدياق في لندن واستقر سليم في انجلترا .

وفي ١٨٣٤ سافر الشدياق الى مالطة تحت رعاية المبشرين الامريكان ، وكان مرتبه منهم في مالطة يتجاوز مرتبه منهم أثناء إقامته في مصر . وفي مالطة أقام مع زوجته أربع عشرة سنة ، يبدو أنه لم يكن فيها سعيداً . وفي مالطة كان عمله الرئيسي ما يسميه « تعبير الأحلام » أي تفسير الأحلام ويقصد بذلك تفسير الدين المسيحي وما ورد في الكتاب المقدس من قصص الأنبياء ومن رؤى المرسلين . ويبدو أنه كان يخالف المبشرين في تفسيراتهم مما دعا أحدهم أن يصارحه قائلاً : ـ « إذا كان تعبير الاحلام غامضاً مبهماً كالأحلام ، فلا موجب لاستخدام معبرين ، وتكليف الناس قراءة ما لا

يفهم » ، وهنا يسخر منه الشدياق مذكراً إياه أن بلادنا هي « معـدن الأحلام ومنبت التعبير » ، ولولا الشرق لما كان للغرب من أمـر دينهم شيء . كذلـك درس الشدياق لما كان للغـرب من أمر دينهم شيء . كـذلك درس الشـدياق اللغة العربية في « مدرسة جامعـة يعلم فيها الفنـون واللغات » وكـان يصحح أيضـاً تجارب الـطبع ، ويؤلـف ويصنف ، وإذا صـدقنا جـورجي زيدان ، لا يكاد يوجد كتاب مـطبوع في مـطبعة مـالطة إلا كـان هو مؤلفـه أو مترجمـه أو مصححه . وأهم من كل هذا أن الشدياق وهو في مالطة بدأ في ترجمة الكتاب المقدس من الانجليزية الى العربية . وهنا تدخل أحد المطارنـة من الشام هـو اثناسيوس الحلبي التتونجي ، صاحب كتاب « الحكاكـة في الركـاكة » وأوعـز الى اللجنة الانجليزية القائمة بهذا المشـروع أن تصدي الشـدياق لهـذا العمل مفسد للدين ، ففوضوا الى المطران هذا العمل بدلاً من الشديـاق ، فلما علم الشدياق بما كان أعلن عليه حرباً عواناً وشكك في علمه حتى نحته اللجنة عن القيام بالترجمة . واستدعى الشدياق الى انجلترا لاتمام ما كان قد بدأه .

وفي انجلتـرا أقام الشـدياق في قـرية صغيـرة إقامـة الكادح ، أو إقـامة الـراهب أو المنفي ، يترجم « الكتـاب المقدس » ويـراجع وراءه رجـل يسمى الـدكتور لي ، فلما ضـاق بهذه القـرية المعـزولة عن الحيـاة حيث لا بهجـة ولا لهو ، انتقل الى كـامبريـدج ومشارفهـا ، ولكنه لم يلبث أن ضـاق بها أيضـاً . ويبدو من كلامه في « الساق على الساق » أنه كره كامبريدج لمشاحنات نسائيـة كانت تقوم بينه وبين طلاب الجامعة ، وهو يستعمل الاصطلاح الانجليزي في وصف البنـات الـوافـدات عـلى مـدينـة الجـامعـة لارضـاء طـلابهـا من أبنـاء اللوردات . فيقول : « فلهذا كـانت مشايخنـا الطلبـة ينظرون من زاويـة عدد أهل البلد نظر الهرة التي يؤخذ منها جزاؤهـا . فمن ثم ترحـل الفاريـاق عن هؤلاء السنانير وهراتهم » فانتقل الشدياق الى لندن وأقام فيها شهراً ، ثم لحق

---

(١) الـطبعة التي استخـدمها هي : « الساق على السـاق في ما هـو الفاريـاق » أو « شهور وأعـوام في عجم العرب والأعجام تأليف أحمد فـارس الشديـاق صاحب الجـوائب الجزء الأول والجـزء الثاني عني بـطبعه مصطفى محمد صاحب المكتبة التجـارية بـأول شارع محمـد علي بمصـر القاهـرة مطبعـة الفنون الـوطنية بشارع كوبري قصر النيل ٤٢) .

بزوجته في مالطة ، وكانت الهيئة التبشيرية التي يعمل لحسابها قد اشترطت ألا تصحبه أثناء إقامته في انجلترا لترجمة « الكتاب المقدس » وفي مالطة عاد الشدياق على مضض الى تدريس اللغة العربية في جامعة الجزيرة ثم عاد الى انجلترا لاستئناف الترجمة بعد أن اشترط على الهيئة التبشيرية أن يصطحب معه زوجته وحصل من الهيئة على إذن بذلك .

وفي أثناء هذه الاقامة الأخيرة بمالطة زار الشدياق تونس للمرة الثانية قبل عودته الى انجلترا ، وصحبته في تلك الزيارة زوجته . أما الزيارة الأولى فقد كانت أثناء عطلة من عطلات الصيف أيام اشتغاله في مالطة . ونظم في أحمد باشا والي تونس بعد عودته الى مالطة قصيدة يمدحه فيها فجاءه العطاء ، وفي المرة الثانية أنشأ أيضاً قصيدة مماثلة وبعث بها الى الوالي فجاءته دعوة الوالي لزيارة بلاده ، وهناك كافأه على شعره خير مكافأة .

وفي انجلترا عاد الشدياق الى قريته الأولى ولكنه لم يلبث أن ضاق بها وضاقت بها زوجته . وفيها فقد ولده فائزاً الذي مات كما يقول لعدم وجود الأطباء الأكفاء في بلدة الفلاحين ، فطالب بالانتقال الى كامبريدج فأقرته اللجنة على ذلك . وفي كامبريدج أتم ترجمة التوراة ، ثم زار اكشفورد راجياً أن يجد فيها عملاً فلم يوفق الى شيء لأن الانجليز في جامعاتهم كما ذكر في « الساق على الساق » يقدمون ابن البلاد مهما كان جاهلاً على الأجنبي مهما كان عالماً في تدريس اللغات . فلما يبق أمام الشدياق إلا أن يعود بزوجته الى مالطة ، وكانا راغبين عن ذلك ، فقرر تقديم استقالته الى سكرتير حاكم الجزيرة .

وجاءه الفرج ، فقد وافقت جمعية ترجمة التوراة أن يقدم الشدياق بتصحيح تجارب الطبع ، ووافقت على اشتراطه أن يقيم في باريس أثناء أدائه لهذا العمل . فقد كان من ناحية يبغي تعلم الفرنسية ، ومن ناحية أخرى « لما شاع عند الناس أن هواء باريس أصح من هواء لندرة ، وان المعيشة فيها أرخص والحظ أوفر وأن الفرنسيين أبش من الانكليز وأبر . وان لغة العرب عندهم أكثر نفعاً وأشهر ، وغير ذلك من الأوهام التي تدخل أحياناً في

رؤوس الناس ولا تعود تخرج إلا مع خروج الروح »[1] . وفي باريس أقام الشدياق وزوجته سنتين ونصف سنة ، كثرت أثناءها زياراته للندن حتى ذكر أنه تمم العشرين زيارة . ولا يعلم كيف عاش الشدياق وزوجته في باريس رغم ضآلة موارده فهو يذكر لنا أنه كان يدرس العربية مقابل تعلمه الفرنسية وهو يذكر لنا أنه نظم القصائد في مدح اشراف المسلمين والنصارى ، في « السلطان الآني » وفي ولي باشا سفير تركيا في باريس وفي نامق باشا وفي محمد علي باشا ، « ولم تنتج إحداها سلباً ولا إيجاباً »[2] وضاقت زوجته ذرعاً بالحياة في باريس فأصرت على العودة الى مصر أو الشام أو تونس ، فأرسلها الشدياق الى استانبول مع أصغر أبنائها بخطاب توصية الى سامي باشا هنالك فأكرم ابنه صبحي بك وفادتها ، وبقي الشدياق وحده في باريس . ويبدو أنه عاش في هذه الفترة حياة الأفاقين المغامرين . لأنه تعلم لعب الورق « وصار الى زمرة المقامرين » كما ورد في « الساق على الساق » .

ولم يجد الشدياق مخرجاً من هذه الحياة المضجرة إلا بالرحيل الى استانبول في ١٨٥٥ ، وقد كان على صلة بالوزير سامي باشا ، تعرف اليه في مالطة ، ورافقه هنا وهنالك . وفي طريقه الى استانبول طلبت لجنة ترجمة الكتاب المقدس الى الشدياق العودة الى انجلترا لاستئناف عمله في ترجمة الكتاب في انجلترا ذاتها ، فمر بباريس وأقام فيها أياماً ثلاثة قابل فيها الوزيرين رشيد باشا وسامي باشا . وفي لندن نظم قصيدة مدح فيها الخليفة السلطان عبد المجيد وبعث بها الى رشيد باشا فرفعها هذا الى السلطان عبد المجيد فنالت القبول ، وعين السلطان الشدياق في ديوان الترجمة السلطاني ، وبذلك سافر الى استانبول حيث استقرت أموره نهائياً . وفي استانبول اشتغل الشدياق بالترجمة وبالتصحيح في المطبعة السلطانية ، وبنشر الآثار الأدبية

---

(١) « الساق على الساق » .

(٢) « كشف المخبأ » . الطبعة التي استخدمها : « الواسطة في معرفة أحوال مالطة وكشف المخبأ عن فنون أوربا تأليف العلامة الرحالة أمام الأدب محيى لغة العرب . التحرير المحقق . الجهبذ المدقق . الشاعر المغلق . سحاب الفضل المغدق . أحمد أفندي فارس صاحب التآليف المأثورة . صاحب الجوائب المشهورة . الطبعة الثانية طبع في مطبعة الجوائب قسطنطينية سنة ١٢٩٩ » .

القديمة ، كما اشتغل بالصحافة وأنشأ جريدة الجوائب في ١٨٦٢ للدفاع عن الباب العالي والعالم الاسلامي عامة . وكانت جريدته تطبع أولاً في المطبعة السلطانية ثم أنشأ لها مطبعة خاصة بها نبعت منها دار نشر ، واشتهرت « الجوائب » في العالم الاسلامي كله واهتمت بها صحافة باريس ولندن أيضاً . وقد ربطت « الجوائب » بين الشدياق وبين بعض الولاة ورجال السياسة فكانوا يصلونه بالهدايا والعطايا مقابل خدماته ، ومنهم السلطان عبد العزيز الذي اتخذ منه « الجوائب » داعية للسياسة العثمانية ، ومحمد الصادق باشا باي تونس واسماعيل باشا خديو مصر . فلما عزل الخديوي اسماعيل وقف الشدياق بجانبه ودافع عنه رغم ضغط الحكومة التركية عليه ليهاجمه . فعطلت الجوائب ستة شهور بسبب موقف الشدياق من الخديوي المعزول . كذلك وقف الشدياق بجانب الخديو توفيق إبان الثورة العرابية فهاجم تلك الثورة وأذاع منشور الباب العالي ضد العرابيين .

وقد اعتنق فارس الشدياق الاسلام على الأقل نتيجة لعلاقاته المضطربة مع رجال الدين المسيحيين وما كان من اضطهاد الموارنة لأخيه ثم له ، وسمي نفسه « أحمد فارس الشدياق » . واتخذ فارس الشدياق لنفسه اسماً مستعاراً هو « الفارياق » ، مكوناً من بعض اسم « فارس » ومن بعض اسم « الشدياق » ، وكان يسمي زوجته بناء عليه « الفارياقية » أما أهم أعماله فهي « الساق على الساق فيما هو الفارياق » ، وقد صدرت الطبعة الأولى في باريس عام ١٨٥٢ . والثانية في مصر ، طبعتها المكتبة التجارية والثالثة في مصر عام ١٩١٩ . وله أيضاً « الواسطة في معرفة أحوال موالطة » و« كشف المخبأ عن فنون أوروبا » وقد طبع عام ١٨٥٤ على نفقة أحد وزراء تونس ، وقد نشر هذان الكتابان معاً في استانبول عام ١٧٨٢ (١٢٩٩ هـ) وهي الطبعة الثانية ، بمطبعة الجوائب . وله أيضاً « الجاسوس على القاموس » و« سر الليال في القلب والابدال » ، وقد طبع منه الجزء الأول في سنة ١٨٦٦ على نفقة أحد وزراء تونس أيضاً . وله أيضاً « منتهى العجب في خصائص لغة العرب » وقد احترق أكثره ، فنشر ما بقي منه في فصول في « الجوائب » وهذا موجز عن حياة « صقر لبنان » كما يسميه مارون عبود في كتابه عنه

الصادر بهذا الاسم . ومن أهم المراجع عنه « مشاهير الشرق » لجورجي زيدان . « أعيان البيان » للسندوبي ، و« فارس الشدياق » لبولس مسعد ، و« أعلام الصحافة العربية » للدكتور ابراهيم عبده و« رواد النهضة الأدبية » لمارون عبود ، و« الآداب العربية في القرن التاسع عشر » للأب لويس شيخو اليسوعي ، وأحدث ما كتب عنه كتاب الدكتور محمد أحمد خلف الله « أحمد فارس الشدياق » وآراؤه اللغوية والأدبية » (١٩٥٥) ، وهو سلسلة من المحاضرات ألقاها المؤلف على طلبة معهد الدراسات العربية العالية بالقاهرة .

ss

٢ ـ الثورة على الكهنوت ونظام الأسرة

كان طبيعياً في كاتب من طراز فارس الشدياق تعرف على الحضارة الأوروبية بفضل إقامته المديدة في انجلترا ، ثم في باريس ، أن يدون لنا ملاحظاته عن الحضارة الأوروبية كما شاهدها وكما فهمها من قراءاته . والحق أن « الساق على الساق » و« كشف المخبأ عن فنون أوروبا » فيهما كل ما يمكن أن نلتمسه من آراء وملاحظات في هذا السبيل ، ومنها نستطيع أن نستخلص وجهة نظره في مختلف وجوه الحضارة الأوروبية » .

وإذا ما تأملنا هذين الكتابين وجدنا أنفسنا بإزاء نفسية وعقلية تختلف كل الاختلاف عن نفسية رفاعة الطهطاوي وعقليته ، بل وجدنا أنفسنا بإزاء نفسية وعقلية تناقض نفسية الطهطاوي وعقليته على خط مستقيم ، رغم أن كليهما ثائر على وجده من قيم سائدة في بيئته الأولى . فالطهطاوي جاد كل الجد والشدياق ماجن كل المجون ، والطهطاوي متفتح لكل جديد رآه لا يصدر عليه حكماً إلا ما يصير به العقل والمنطق ، والشدياق يحمل معه أينما انتقل مشاكله الخاصة وآراءه ومعتقداته الشخصية ومسلماته الموروثة وغير الموروثة ويلون كل ما وقعت عليه عينه أو انتهى الى أذنه بأحكامه الذاتية يقبل أن يعرضه عرضاً موضوعياً ، والطهطاوي شديد الاهتمام بالقيم الانسانية والاجتماعية والسياسية ، أما الشدياق فأهم ما يشغله المشاكل الفردية والسلوك الفردي ولا يتنبه الى شيء كثير من المشاكل العامة الا مشكلة الأخلاق الدينية . كذلك نستطيع أن نلمس أن كلاً من هذين الكاتبين الكبيرين كان يتحرك في بيئة تختلف تماماً عن البيئة التي تحرك فيها الآخر . فبينما نجد الطهطاوي لا يخالط إلا أهل العلم والفضل نجد الشدياق يعرض نفسه لمعاشرة مستويات مختلفة لا نستبعد منها حثالة المجتمع .

لم يكن غريباً إذن أن تكون انطباعات فارس الشدياق عن الحضارة

الأوروبية مختلفة كل الاختلاف عن انطباعات رفاعة الطهطاوي ، فالشدياق مثلاً يحدثنا في فاتحة « الساق على الساق » أن من موضوعات كتابه وصف أحوال النساء :

« والأمر الثاني ذكر محامد النساء وغرامهن فمن هذه المحامد ترقي المرأة في الدراية والمعارف بحسب اختلاف الأحوال عليها كما يظهر مما أثر عن الفارياقية . فإنها بعد ان كانت لا تفرق بين الأمرد والمحلوق اللحية وبين البحر الملح وبحر النيل تدرجت في المعارف بحيث صارت تجادل أهل النظر والخبرة وتنتقد الأمور السياسية والأحوال المعاشية والمعادية في البلاد التي رأتها أحسن انتقاد . فإن قيل أنه قد نقل عنها ألفاظاً غريبة غير مشهورة لا في التخاطب ولا في الكتب فلا يمكن أن تكون قد نطقت بها . قلت ان النقل لا يلزم أن يكون بحروفه وإنما المدار على المعنى . ومن تلك المحامد أيضاً حركات النساء الشائعة وضروب محاسنهن المتنوعة التي لم يتصور منها شيء إلا وذكرته في هذا الكتاب لا بل قد أودعته أيضاً معظم خواطرهن وأفكارهن وكل ما اختص بهن » . (« الساق على الساق » ج ١ /٣) .

وحكاية لغة زوجته « الفارياقية » هذه التي يشير اليها ، إنما تشير الى أسلوب المقامات الساخرة الذي ابتدعه الشدياق وتفرد به ، فهو يعرض أفكار زوجته وأقوالها بلغته الفارياقية الخاصة . وهو هنا يمزح على حساب زوجته على طريقة بيرم التونسي في كتابه « السيد ومراته في باريس » . وسرعان ما نكتشف أن أهم هذه المحامد والمحاسن التي لفتت نظر الشدياق يدور أكثرها حول موضوع الجنس والحياة الجنسية والأفكار الجنسية . فكتاب « الساق على الساق » مستودع للدعارات والخواطر الماجنة ، حتى ليخيل الى قارئه أن فارس الشدياق لم ير في بلاد الغرب والشرق الا الفجار . ولا يخفف من وقع هذه الدعارات الا روح الدعابة العبقرية التي تميز بها أسلوب فارس الشدياق وروح السخرية النادرة التي جعلته الى اليوم أعظم كاتب ساخر في الأدب العربي قديمه وحديثه .

ولكن بين كل هذه الدعارات والخواطر الماجنة نستطيع من حين الى حين أن نهتدي الى بعض التأملات التي تدلنا على رأي فارس الشدياق في

المرأة ونفسيتها وعقليتها وأسس علاقتها بالرجل . فهو مثلاً يقول :

« وقد يظهر لي أن كثيراً من الصفات المحمودة في الرجال تكون مذمومة في النساء كالكرم مثلاً فإن كرم الرجل يغطي جميع عيوبه وهو مذموم في المرأة . وقس على ذلك الفكر والدهاء والاطراء والفروسية والشجاعة والحماسة والصلابة والخشونة والهمة الى المراتب السامية والأمور الشاقة والأسفار البعيدة والنيات النائية والمطامع المتعذرة وغير ذلك . والعلة في ذلك كون المرأة تميل بالطبع إلى الشطط ومجاوزة الحد . ودليله في من تميل الى العبادة والنسك فإنها لا تقف في ذلك على أمد بل تتمادى فيه حتى تتهوس وتخبل فتدعي المعجزات والكرامات وتعمد الى الرؤى والأحلام ويخيل لها أن ملكاً يناجيها . وهاتفاً يناغيها . وانها تقيم بدعائها الأموات وتحيي الرفات . وربما قتلت أولادها على صغر ابتغاء دخولهم الجنة بغير حساب . أو ولدت توأمين فادعت أنهما من غير أب . وفي من مالت الى الهوى فإنها تترك أباها وأمها اللذين ولداها وربياها وتقبل تجري في أثر رجل لا تعرف من صفاته شيئاً سوى كونه ذكراً . فكل ما كلفت به المرأة كانت فيه أكثر تمادياً من الرجل . فكلفهن بالقراءة لا أدري أين يكون مصيره . والحامل لها على هذا الغلو والشطط إنما هو معرفتها من نفسها أنها أقوى على اللذات من الرجل . فزيادة اطاقتها لذلك زادت في تماديها فيه . ومنه سرى في غيره من الأطوار والشؤون والأحوال الطارئة وفي بعض الغريزية أيضاً » (« الساق على الساق » ج ١ / ٦٤ ـ ٦٥) .

وهو يعابث النساء بقوله أنه يعرف طبائعهن وسرائرهن حتى « لكأني عشت برهة من الدهر امرأة » ثم مسخه الله رجلاً . ولعل في هذه النظرة بعض الصواب ، حيث يصف تطرف عواطف النساء ، ولكن وقوفه عند هذا الحد يدل على أن تصوره للمرأة لم يخرج عن الاطار الذي وصفه قاسم أمين فيما بعد بخصال المرأة الشرقية التي ركزت تربيتها في الحياة الجنسية . واستخلاصات الشدياق من هذه المقدمات التي فد تكون صحيحة تدل على أنه لم يخرج من معسكر المحافظين ولم يحاول أن يراجع أفكاره التقليدية عن طبيعة المرأة ووظيفتها في الحياة . فهو يقفل باب « الهمة الى المراتب السامية »

وباب الحماسة والصلابة والشجاعة والدهاء ، بل وبـاب الدراسـة العميقة ، أمـام المـرأة ، لأنـه لم يتصـور أن هـذه الصفـات قـد تتجـاوز الحسيـات الى المعنويات . وليس معنى هذا أن فارس الشدياق كان ضد تعليم المرأة ، فرأيه في ذلك واضح وهو أنه يوافق على تعليمها ولكن في حدود ضيقة . فهو يقـول في « الساق على الساق » (ص ٦٣) :

« فـأما تعليم نسـاء بلادنـا القراءة والكتـابة فعنـدي أنه محمـدة بشـرط استعمـاله عـلى شروطـه . وهو مـطالعة الكتب التي تهـذب الأخـلاق وتحسن الاملاء . فإن المرأة إذا اشتغلت بالعلم كان لها به شاغل عن استنباط المكـايد واختراع الحيل كما سيأتي ذكر ذلك . ولا بأس للمتزوجـات بقراءة كتـابي هذا وأمثاله . لأنه كما أن من ألوان الطعام ما يباح للمتزوجين دون غيرهم فكذلك هي ألوان الكلام » .

وهذا الموقف من قضية تحرير المرأة ، إذا تجاوزنا عـما أثبت فيه من روح الدعاية ، لا يختلف في شيء بوجه عام عن موقف الثورة السلفية الكبرى التي اجتاحت الفكر العربي في أواخر القرن التاسـع عشر وتبلورت في فلسفـة جمال الدين الأفغاني ومحمد عبهد وتجسدت في شخص مثطفى كـامل ولكنـه يختلف اختلافاً جوهرياً عن موقف الثورة الزمنيـة الكبرى التي وضـع أساسهـا العطار ورفاعه الطهطاوي وتبلورت بعد قرن كامل في فلسفة قاسم أمين وأحمد لطفي السيـد ثم تجسـدت في شخص سعـد زغلول . وهـو أيضـاً يختلف اختـلافـاً جوهرياً عن موقفف المدرسة المحافظة التي كانت سائـدة طوال القـرن التاسـع عشـر ، ولا تزال لهـا آثار في العـالم العربي حتى اليـوم ، ولعلها كـانت أقـوى مدرسة بين هذه المـدارس لأنها تبلورت في الضمير العـام وان لم يكن لها رواد متفلسفون لهم شأن يذكر .

إذ يجب في كـل تحليل علمي للفكـر العربي الحـديث منذ اتصـال العالم العـربي بالغـرب ان نميز تمييـزاً تامـاً بين ثـلاث مدارس سـاعـدت في تكـوين المجتمعـات العربيـة الحـديثـة وحكمتهـا في فتـرة من الفتـرات . وأول هـذه المدارس هي المدرسة المحافظة التي كانت تؤمن بـالمحافـظة على أسس الفكـر والمجتمع القائمة بالفعل ، وقد سميناها بالمدرسـة المحافـظة لأن أساسهـا كان

المحافظة على « الوضع القائم » بخيره وشره . وثاني هذه المدارس هي مدرسة الثورة الزمنية التي تمردت نتيجة تعرض المجتمعات العربية لمؤثرات الحضارة الغربية على أسس الحياة السائدة في المجتمع الاسلامي ، ودعت لتغييرها بالتخلي عن القيم الفكرية والاجتماعية الشائعة والتمست الخلاص في إقامة الحياة الجديدة على أسس زمنية دنيوية وثالث هذه المدارس هي مدرسة الثورة السلفية التي تمردت كذلك ، نتيجة تعرض المجتمعات العربية لمؤثرات الحضارة الغربية ، على أسس س الحياة السائدة في المجتمع الاسلامي ، ودعت لتغييرها بالتخلي عن القيم الفردية والاجتماعية الشائعة ، ولكنها التمست الخلاص في بعث القيم الفردية والاجتماعية الأصيلة وإقامة الحياة الجديدة على الأسس الروحية الدينية التي تركها لنا السلف الصالح أيام مجد العروبة والاسلام . فبين هذه المدارس الثلاث اذن مدرسة محافظة على الدنيا والدين ومدرستان ثوريتان ، إحداهما تجدد الدنيا والأخرى تجدد الدين . ونحن ، وإن كنا مدينين « لسلامة موسى » بنحته كلمة « السلفية » ، إلا أننا نختلف معه في وصفه السلفيين بالرجعية دون تحفظ ، لأن الثورة العربية والاسلامية في القرن التاسع عشر ولا سيما كما تبلورت في فلسفة الأفغاني ومحمد عبده كانت بالمعنى التاريخي العلمي الدقيق قوة تقدمية رهيبة لا تقل تقدمية عن الثورة الزمنية التي استحدثها الطهطاوي وأخلافه وقد اشتركت الثورة السلفية والثورة الزمنية في شيء واحد وهو مهاجمة المحافظين على « الوضع القائم » والقيم السائدة التي تمثل التخلف في عقائدهم ، أما فيما عدا هذا فقد كانت بين هاتين القوتين الثوريتين حرب عوان لا تزال تدور رحاها حتى الآن .

وقد كان فارس الشدياق أحد الينابيع التي نبعت منها الثورية السلفية في القرن التاسع عشر . وموقفه من تعليم المرأة مثلاً يوضح ثوريته وسلفيته معاً . فدعوته لتعليم المرأة في مجتمع لا يعترف للمرأة بحق التعليم جملة فضلاً عن سائر حقوقها الانسانية والمدنية ، بعد خطوة تقدمية على موقف المحافظين وفي الوقت نفسه نجد أن وقوفه في تعليم المرأة عند هذه الحدود الضيقة التي رسمها يدل على أنه لم يخرج في فهمه لوظيفة المرأة ومجالها الحيوي عن إطار

القيم المتوارثة عن « السلف الصالح » الذي حدد كل ذلك بمجال الأسرة والسهر على الزوج والأطفال . ومن هنا كان السلفيون في القرن التاسع عشر أكثر تقدماً من المحافظين من أنصار تجميد « الوضع القائم » لأنهم قبلوا مبدأ تعليم المرأة ولكن في الحدود التي قد تدعم بناء الأسرة على القيم التقليدية .

ورأي الشدياق في المرأة واضح في أكثر ما كتب . وهو رغم سخريته المستمرة التي تتراوح بين درجات الدعابة والهجاء ، لا يكن للمرأة أي احتقار ولا يضمر لها أي بغض ، بل على العكس من ذلك يصفها وصفاً موضوعياً بأنها قد تكون خيراً ورحمة وقد تكون شراً وبؤساً . ولكنه رغم ذلك الاعتدال لا يخرج عن دائرة القيم السلفية التي تصور الرجل على أنه مركز الخليفة، وتصور المرأة تصويرها لكائن خلق من أجل الرجل :

« ثم إن المرأة هي من الأشياء التي لكثرة تكرر النظر اليها كالشمس والقمر لم يؤد العقل حق اعتبارها . وبيانه أن الله عزّ وجل خلق المرأة من الرجل لتكون بمنزلة معين له في مصالحه المعاشية ومؤنس له في وحشته وهمومه . إلا أنا نرى أن هذه العلة الأصيلة كثيراً ما تستحيل عن صيغتها الأولوية حتى أن بلاء الرجل وهمه ووحشته ونحسه وشقاوته وحرمانه بل هلاكه يكون من هذه المرأة . فتنقلب تلك الاعانة احانة . وتلخيصه أن الانسان ولد في هذه الدنيا محتاجاً إلى أشياء كثيرة لازمة لحفظ حياته ، وذلك كالأكل والشرب والنور والدفء ، وإلى أشياء أخرى غير لازمة للحياة للحياة وإنما هي لتقويم طبعه حتى لا يختل ، وذلك كالضحك والكلام واللهو وسماع الغناء واتخاذ المرأة . إلا أن هذا الأخير مع كونه جعل في الأصل لتقويم الطبيعة إذ يمكن للرجل أن يعيش حيناً ما من دونه ، فقد غلب على سائر اللوازم المعاشية التي لا بد منها » (« الساق على الساق » ١ / ١١٩) .

والحق أن من أعسر العسير علينا أن نعرف في جو الهذر المستمر المحيط بعامة ما كتب الشدياق ان كان حقاً يؤمن بأن وظيفة المرأة في الحياة ثانوية في الأصل فهي ليست حفظ الحياة ولكن تقويمها . والراجح أن هذا رأيه الأصيل لأن أكثر تعليقاته على موضوع المرأة تتناولها من حيث هي مصدر سعادة حسية

للرجل ، وأكثر أوصافه لها تدور حول مفاتنها الجسدية . أما نظرته السوية لأثر المرأة في الرجل فنجدها مثلاً في عبارته :

« قال بعض العلماء إذا أراد الله أن يقضي خيراً على الأرض قيض له امرأة فكانت الوسيلة الى إجرائه . وإذا أراد الشيطان أن يقضي شراً توسل اليه أيضاً بامرأة وقد اختلفوا في تأويل هذا القول ، فالخرجيون (يصرون) على أن دخول المرأة في قضية ملك الانكليز كان للخير المحضي والسوقيون على أنه كان للشر الجهنمي . وكذلك قضية ملكتي الانكليز وقضية ايرين زوجة ليو الرابع وثيودورة زوجة ثاوفيليوس . وغير ذلك مما لا يحصى . (« الساق على الساق » ١ / ٢٧٢) .

وبعد أن طرح الشدياق القضية على هذا النحو أضاف في مكان آخر في (« الساق على الساق » ١ /٣٠٧) « قال بعض معاتيه العلماء المرأة كلها شر . وشر ما فيها أنه لا بد منها . قلت وهو كحلم جحى نصفه صدق ونصفه كذب . فالصادق منه قوله أنه لا بد منها » ووصف الشدياق لاعداء المرأة من العلماء بأنهم من « المعاتية » يساعدنا على تبين موضعه في هذا الشأن . فهو وإن كان خالياً من الفكرة الرومانسية التي تؤله المرأة وخالياً من النظرة العلمية التي تسوي المرأة بالرجل ، إلا أنه يرفض رأي المحافظين بأن المرأة تمثل عنصر الهدم في الحياة ، وهو الرأي الذي استند اليه المحافظون في سلب المرأة كافة حقوقها . باعتبار أن المرأة هي المسئولة عن « سقوط الانسان » كما جاء في رواية سفر التكوين في التوراة .

وليس هناك موضع تناول فيه الشدياق المرأة إلا ووجد فيها مادة للدعابة ، فهو يفتعل عرض آراء « العلماء » في المرأة ليجد في هذا مناسبة للمعابثة والمجون :

« قال بعض الفحول من العلماء أن المرأة أشرف من الرجل وأفخم وأنبل وأحلم وأفضل وأكرم . أما وجه كونها أشرف من (الرجل) فلأن شاهدي تأنيثها واقفان في محل مرفوع . بحيث يمكن لها أن تراهما أو تريهما ايان شاءت من دون تطاطي (طأطأة ؟) رأس وانحناء . وفي ذلك من العز

ss

والشرف مالا يخفى . . . أما شاهدا الرجل فهما منكوسان في محل منخفض بحيث لا يقدر أن يراهما إلا إذا تطأطأ وانحنى . وأما كونها أفخم فلأن ساقيها اللتين هما عمودان لهيكل الجسم وبطنها الذي هو منبت لتكون النسمة ، وعجزها الذي هو مورد للانجاز ، تكون أفخم من ساقي الرجل وبطنه وعجزه . وأما وجه كونها أحلم فلأن تتمة الحلم ترى في شاهدي تأنيثها . وأما وجه كونها (أفضل فلأنها) خلقت من الرجل وعقبه وهو خلق من تراب . لكنها إذا ماتت (معاذ الله من ذلك) تستحيل الى تراب كالرجل لا الى أصلها الذي خلقت منه أي لا تصير رجلاً أو ضلعاً . وأما وجه كونها أكرم فلأنها أرق فؤاداً وأرحم قلباً وألين طبعاً . . . الخ (« الساق على الساق » ١ / ٢٧٤) .

وفي هذا الجو المازح الماجن الذي أوشك ن يداني مزاح بوكاشيو وتشوسر ورابليه ومجونهم ، كل ما نستطيع أن نخرج به هو أن الشدياق كان شديد الالتفات الى ما في تكوين المرأة وأثرها من متناقضات ، فهو يصف « البلبلة عن ذات المرأة » و« السر الذي أودعه الله فيها . من جهة أنها أول الأسباب في عمران الكون وخرابه . إذ لا يكاد يحدث في العالم خطب جليل إلا وتراها من خلله (خلاله ؟) واقفة وراءه أو بالحري مضطجعة » ! (« الساق على الساق » ١ /٢٧٢) ثم تراه وهو المنوه برقة فؤاد المرأة ورحمتها ، ينوه بقسوتها واستبدادها (ص ٢٧٣) :

« وأعلم هنا أنه لم تجر العادة بأن يتخذ من النساء بابا أو مطران أو رئيس جيش أو رئيس سفينة أو قاض . وذلك لاتقاء بأسهن وسطوتهن . فإن الرجال مستعبدون للنساء بالطبع (وقد) خلون من هذه المراتب لعلية فكيف بهن إذا ولينها . فإن قيل أن الافرنج يتخذون منهن ملكات ويفلحون قلت قد تقرر عندهم أنه إذا كان رئيس الدولة انثى كانت إدارة الأحكام والعمل كله للذكر » .

وهكذا ينتقل بنا فارس الشدياق من فكاهة الى فكاهة ومن سخرية الى سخرية في وصف المرأة وأحوالها ، وأكثر ما كتب في هذا الباب يدور حول

ss

الجنس ، ولكن الصورة العامة هي أن موقفه موقف الرجل الواقعي الذي يقبل المرأة على علاتها ، وبفضائلها ، وكاتب ساخر مثله أشد التفاتاً الى العلات منه الى الفضائل سواء في الرجال أو في النساء . ورغم هذا ففي إمكاننا أن نقف على رأيه في قضية هامة هي قضية الطلاق . فهو يعرض « في مقامة مقعدة » (« الساق على الساق » ١ /٢٢٢ وما بعدها) مختلف الآراء في مبدأ الطلاق على لسان أربعة من المتناظرين أحدهم مؤمن والثاني نصراني والثالث يهودي والرابع أمعة لا رأي له .

(١) « أما النصراني فإنه يزعم أن طلاق المرأة مفسدة من أعظم المفاسد . ومندمة تمنى المطلق بالنغص والمكايد ووجه فسادها على مقتضى زعمه . وقدر فهمه . أن الزوجة إذا علمت أنها تكون عند زوجها كالمتاع المتنقل . وكثوب المبتذل . موقوفة على بادرة تفرط منها أو هفوة تنقل عنها . لم تخلص له سريرتها . ولن تمحض له مودتها . بل تعيش معه ما عاشت في انقباض وايحاس . ووحشة وابتئاس . ونكد ويأس . وتدليس والباس . وإذا أنزلته منزل مبتاعها . واعتقدت أن متاعة غير متاعها . وأنه لا يلبث أن يلاعنها أو يبادئها . أو يخالعها أو يكسوها ثياب النحمة . ويقول لها الحقي بأهلك . أو استفلحي بأمرك أو أنت علي كضهر أمي أو حبلك على غاربك ، وعودي الى كفاسك ، عند أهلك وناسك ، فما أنت لي بأهل ، وما أنا لك ببعل ، لم تحرص له على حاجة ولا على سر ، ولم يهمها ما ينزل به من الشر : وربما خانته في عرضه وماله وكادت له مكيدة فضحته بين أقرانه وأمثاله . وهناك محذور أخر . أدهى وأنكر . وأنكى وأضر: وأمض وأمر : وهو ان المرأة إذا فركت زوجها بأن رأت منه ما تخاف غائلته : لم يهمها أن تربي عيله أو تستكفي عائلته ، فإن المرأة لا تحب ولدها إلا إذا أحبت بعلها : ولا تحب بعلها إلا إذا أدام وصلها وأتاها سؤلها » (« الساق على الساق » ١ /٢٢٣ /٢٢٤) .

(٢) ويعلق المسلم على ذلك بقوله :

« إلا أني أعترض على ما مذهب من حظر الطلاق ، وتقيد بزوجته دون إطلاق ، بأن الزوجة إذا علمت أن جسم زوجها قد أدغم فيأها ، وأصبح

سـرة في فيها ، فصـار فرداً لا زوجـاً . سواء هبـطا أو صعدا أوجـاً . وأنه لا يفك هذا الالتحام إلا (بمقراد ؟) الحمام . لا تحل عقـدة هذه الكينـة . إلا بانحلال جميع أجزاء الـطينة . وأنها إذا مـرضت مرض هـو معها . وإذا رأت رأياً فلا بد له من أن يواطئها عليه ويجامعها . نشزت عليـه وتنمرت . وطغت وتجبـرت . . . فأمـا شأن الأولاد ، وهـو الداعي لتحمـل هذا الكبـاد ، فـإن الـزوجين إذا كـانا عـلى حالـة النفور والعنـاد ، والخـلاف واللحـاد ، لم تكن تربيتهما لولدهما إلا إغراء بالاقتداء بهما . وتدريباً على الفساد بسببهما ، فيكون إهمـالهم من غير تـربيـة عنـد طلاق أمهم أولى ، وان الـوفـاق هـو المصلحـة الأولى ، عـلى أننا نعلم من التجـربـة . . . ان المـرأة إذا علمت أن لـزوجهـا استطاعة عـلى طلاقهـا . وتملصاً من وثـاقها . حـرصت على أن تتحبب اليـه وتلاينه . وتياسره وتخاوفه وتداريه » (١ / ٢٤٤ ـ ٢٤٥) .

(٣) « ورأى صـاحبنا هـذا اليهودي قـريب مما رأيت فـلا يخالف إلا في أسباب الطلاق وهي كيت وكيت » (١ / ٢٢٥) .

(٤) فأما صاحبنا الأمعه ، فإنـه متردد في هـذه القضية المنكعـة . فتارة يقـول ان الطلاق ادعى الى الـراحة . وتـارة أنه مـوجب لنكد العيش وصفق الراحة » . (١ / ٢٢٥) .

ويلاحظ أن الشدياق رغم روح الدعابة في هذه « المقامـة المقعدة » قـد انصف أيمـا انصاف في عـرض أهم وجهات النـظر في هـذا المـوضـوع ، فلم يتحيـز لأحداهـا أثناء العـرض . أما رأيـه الخاص فقـد علقـه حتى انتهى من الكلام . وقد أجمله في هذه الأبيات التي ارتجلها الفارياق :

مسـألـة الـزواج كـانت ثم لا تـزال طول الـدهر أمـراً عضلا
ان يكن الـطلاق يـومـا حللا لـلزوج ايـان ابتـغـاه فـعـلا
فليس عنـدي رشـداً ان تخـطلا زوجتـه عنـه ولا ان تعضـلا
إن لم يصيبـا للوفـاق سبـلا فـدعهـا فليفعـلا مـا اعتـدلا
أيان شاءا طلقا وانفصلا

SS

فهو إذن مع إباحة الطلاق رغم اعترافه بدقة هذه المشكلة العويصة ورغم اعتقاده الواضح أن شهوات الانسان من جهة الجنس لا ضابط لها ولا رابط وان الانسان يفقد عقله أمام الاغراء : « والحاصل أن للانسان عقلاً في يافوخه يدله على ما ينقصه ويضره ويسوءه ويسره » إلا فيما يختص بالمرأة فميزانه فيها مختل : « فأما في أمر المرأة فالقانع العزوف يغدو شرهاً رغيباً . والرشيد غوياً : والحليم سفيهاً ، والمهدي ضالاً . . . الخ » وإزاء هذا التحذير تملكنا الحيرة لأنه لا يرتب على هذا التحذير شيئاً في أمر الزواج والطلاق . ثم إن فكرة الشدياق عن الزواج فكرة مدنية توشك أن تكون عرفية بغير قيود ولا طقوس ولا قواعد ولا قوانين . فهي عنده اتفاق رجل وامرأة على العيش معاً دون تدخل من المجتمع أو من رجال الدين ، فهي أشبه بالزواج الطبيعي منها بالزواج في صوره المعروفة :

« انه إذا كان المراد من الزواج أن كلا من الزوجين يزاوج صاحبه لنفسه لا لأهل البلد وللمعارف والأصحاب . . . لم يكن من المعقول أن يدقق عليها ذو قبعة فيقول للمرأة لا تتزوجي هذا لكونه لم يسم بطرس . ثم يقول للرجل لا تتزوج هذه لأنها لم تسم مريم . أو أن يقول هذا يوم الأحد لا يصح فيه الزواج . وهذه حجرة لا يحل فيها البعال ، والا لصح أن يقول لهما أرياني الميل في المكحلة ومثل هذا الكلام لعمري لا يليق بأحد أن يقوله أو يكتبه » . (« الساق على الساق » ١ / ٢٢٩) .

وهو يذكرنا بأن الأصل في الزواج هو الاقتران « من دون قيد مكان ولا زمان » ولا يشترط فيه أن يجري في سهل أو على قمة جبل أو في كهف أو في يوم أحد أو اثنين أو سبت ، كل ما يشترط فيه التراضي أو كتابة صك أو شهادة الشهود . بل هو يذكرنا بأن المتقدمين من الأنبياء بحسب ما ورد في تواريخهم لم يتقيدوا حتى بهذه الشكليات . فإنكار « النصارى » لهذا المنهج في الزواج لا محل له لثبوته واستقراره ووروده في عامة الفقهاء وفي أحكام الدين الاسلامي . و« ذو القبعة » عند الشدياق هو القسيس الذي يتدخل في تنظيم الزواج بين المسيحيين وإحاطته بأعباء الطقوس . ويبدو أن الشدياق كان يميل

الى إطلاق الزواج من قيود الدين أياً كانت هذه القيود ، ولو كانت الاختلاف التام كزواج المسيحية من المسلم والمسيحي من المسلمة .

وأهمية هذا الموقف من الزواج والطلاق أن فيه خروجاً على التقاليد الاسلامية والمسيحية جميعاً . فزواج بطرس ممن لا تسمى مريم عنده يتمشى مع العقل كزواج مريم ممن لا يسمى بطرس ، وهذا مجاف للدينين معاً وتبسيط فكرة الزواج بحيث تصبح رباطاً عرفياً أو مدنياً مجاف قطعاً للتقاليد المسيحية أما إباحة الطلاق ففيها خروج على التقاليد شبه الكاثوليكية التي يجري عليها موارنة لبنان ، وان كانت مما تجيزه البروتستانتية التي تأثر الشدياق بها تأثراً واضحاً أثناء عمله مع المبشرين البروتستانت .

والدعوة لاباحة الطلاق أو التوسع فيها تعد بالنسبة لمسيحيي العالم العربي دعوة ثورية غريبة على المذاهب المسيحية المنتشرة في البلاد العربية ، وهي إما الأرثوذكسية القبطية أو الأرثوذكسية اليونانية ، وهي لا تبيح الطلاق الا في أضيق الحدود ، وأما الكاثوليكية بأنواعها كالكاثوليكية القبطية والكاثوليكية اليونانية ومذهب الموارنة ، وهي لا تجيز الطلاق ولكن تجيز الانفصال الجسدي . ولا شك أن هذه الأفكار الجديدة عن نظام الأسرة ما كانت لتتغلغل في العالم العربي إلا لدخول التفكير البروتستانتي فيه نتيجة لاتصاله بالعالم الأنجلوسكسوني بوجه خاص . ولعل تأثر فارس الشدياق بالبروتستانتية تأثراً عميقاً كان المقدمة الطبيعية لدخوله في الدين الاسلامي . لأن العقيدة البروتستانتية هي أقرب المذاهب المسيحية الى روح الاسلام .

وفي « كشف المخبأ عن فنون أوروبا » نجد تغييراً واضحاً وخطيراً معاً في أسلوب فارس الشدياق ، فهو هنا يتخلى عن أسلوب المقامة الساخرة الذي استخدمه في « الساق على الساق » ويعمد الى الأسلوب التقريري البسيط الخالي من كل عناصر البلاغة ومن كل عناصر السخرية والهجاء . فهو بمثابة انتقال تام من بيان الفنان الى بيان الرحالة والمؤرخ وعالم الاجتماع وهذا الأسلوب التقريري الذي التزمه في « كشف المخبأ » يذكرنا بأسلوب رفاعة الطهطاوي الذي التزمه في « تخليص الابريز » رغم أن منهج الشدياق في

« كشف المخبأ » شديد الشبه بمنهج الطهطاوي في « تخليص الابريز » فهو لا يعتمد على سرد الملاحظات فحسب ، بل يعتمد على إيراد الاحصاءات كلما دعت الضرورة الى ذلك ، وإن كان الشدياق يتوسع في السرد التاريخي أكثر مما يفعل الطهطاوي . وليس معنى هذا ان روح هذين المفكرين روح واحدة ، فشتان الفرق بينهما . ففارس الشدياق مشتت في التفاصيل والجزئيات ، كثير العناية بالسفاسف والثانويات على حين أن رفاعة الطهطاوي يركز دائماً على الجوهريات ، وفارس الشدياق ناقص في العطف والاعجاب اللذين نلمسهما فيما كتب رفاعة الطهطاوي ، وفارس الشدياق شديد الاهتمام بجمع الأرقام بينما يصف كل شيء من الظاهر اما رفاعة الطهطاوي فينفذ الى بواطن الأمور ، ولكن للشدياق مزية وهو حديثه المقارن باستمرار عن أحوال الانجليز والفرنسيين بوصف أنه أقام في انجلترا وفرنسا معاً ، أما الطهطاوي فلم ير من أوروبا إلا جانبها الفرنسي .

يرى الشدياق « إن رجال الفرنسيس أجمل من نسائهم ومن رجال الانكليز وإن نساء هؤلاء أجمل من رجالهم ومن نساء أولئك » (كشف المخبأ ص ١٠٤ ـ ١٠٥) . ويمضي الشدياق في وصف ما شاهده من أحوال النساء في انجلترا وفرنسا . فيلاحظ مثلاً على الانجليزيات في الريف « أنهن يشرقن بنخامتهن » وعلى الفرنسيات « لحسهن أصابعهن بعد أكل الحلواء ونحوها » (ص ١٠٦) وان « ما يكره في نساء الافرنج تربية أظافرهن حتى تأخذ حدها في الطول » ، أما ما يحمد « من نساء الافرنج عموماً ومن نساء الانكليز خصوصاً أنهن لا يستعملن الصبغ ولا التزجيج فكما خلقهن الله يبدون ولا يتباهين بكثرة الحلي والجواهر » (ص ١٠٧) ، وهو يوازن بين احتفاء الرجل الانجليزي وخضوعها له وبين زهو المرأة الفرنسية على الرجل الفرنسي ودلالها عليه . ويقف الشدياق مبهوتاً أمام أجمل الجميلات وهن يقمن بشاق الأعمال في الفلاحة والحصد مقابل أجر يومي زهيد لا يتجاوز ستة بنسات « فكنت أقول في نفسي ما أرخص الجمال في هذه البلاد ، وما أقسى قلوب الرجال الذين يحوجونهن الى هذا الإبتذال » (ص ١٠٨) . ومن الملاحظات الهامة في الشدياق تفشي الأمية بين نساء الانجليز وانتشار التعليم بين نساء

SS

الفرنسيين ، وهو يورد في ذلك : أن الاحصاء الرسمي في ١٨٥٥ يدل على أن من بين عدد المتزوجين في انجلترا وهو ٣,١٥٠,٤٧٠ شخصاً توجد ٤٠٪ بين النساء و٢٩٪ بين الرجال وقعوا وثيقة زواجهم بعلامة الصليب لجهلهم القراءة والكتابة . ويقول الشدياق في ذلك أن رجال الانجليز يتعمدون إبقاء الانجليزيات على جهلهن حتى لا يشمخن عليهم كما تفعل الفرنسيات بالرجال في فرنسا ، وهو يفهم الجهل في الفلاحات ولكنه لا يفهمه في نساء المدن الكبيرة :

« فإن يكن والحالة هذه لوم على النساء فإنما هو على قاطنات المدن والقرى الجامعة بل والرجال في هذه الأماكن لا يريدون إقبال نسائهم على القراءة والكتابة مخافة أن يشمخن عليهم كدأب نساء الفرنسيين وما أحسن هنا ما قيل ان المرأة الفاضلة هي التي إذا قرأت خلتها لا تحسن العمل وإذا عملت خلتها لا تحسن القراءة » . « كشف المخبأ ص ١١١ » .

وفي تخلف الانجليزيات يقول الشدياق :

« والفرنساوية يصفون نساء الانكليز بأنهن عسر أي يعملن بالشمال تعريضاً بكونهن لسن صنعاً كنسائهم وهذا القول باعتبار صنعتي القلم والابرة حق فإن عامة النساء هنا لا يحسن الخياطة ولا التطريز ولا الكتابة وإذا كتبت إحداهن رسالة شحنتها بالغلط والخطأ مع أن لغة الانكليز هينة المآتي بالنسبة الى غيرها ولكن هن معذورات في ذلك إذ ليس في القرى مكاتب جيدة ، ومعلمون ماهرون وربما اجتزىء عن المكتب بأن يتعلمن في الكنيسة يوم الأحد شيئاً من أصول الدين أو شيئاً من القراءة مما لا يعبأ به » « كشف المخبأ » ص ١١١ » .

واحتفاء الفرنسيين بنسائهم ظاهرة لفتت نظر رفاعة الطهطاوي ، وقد لفتت أيضاً نظر فارس الشدياق . وفي أكثر من مناسبة يعقد الشياق الموازنات بين المرأة الانجليزية والمرأة الفرنسية . وعنده أن الانجليز :

« وإن لم يكونوا يحتفون بزوجاتهم ويكرمونهن أمام الناس كما يفعل الفرنسيس إلا أنهم أكثر احصاناً منهم لفروجهم وأوفر مودة ووفاء لهن في

الحضرة والغيبة هذا في حق الأزواج فأما في شأن الرجال والنساء مطلقاً فإن رجال الفرنسيس أرفق وأحفى فإن أحدهم ليؤثر راحة المرأة أياً كانت على راحة نفسه فإذا تبومثلاً مقعداً في سفينة أو رتل ودخلت امرأة ولم تجد لها محلاً فاضطرت الى القيام قام من موضعه وأجلسها فيه وكذا لو وقع منها منديل ونحوه بادر حالاً الى مناولتها إياه وعندهم كلمة مخصوصة لمثل هذه الأفعال (١) أما الانكليز فلا مبالاة لهم بذلك وكنت كثيراً ما أرى رجالاً منهم يضغطون النساء والأولاد حتى يسبقوهن الى موضع يتبوءونه فإذا دخلت النساء ظللن قائمات وحين يسافرون في الأرتال أو الحوافل يتخيرون أحسن المقاعد وربما أداروا ظهورهم للنساء غلاظة وسوء أدب ، نعم إن نساء الفرنسيس أكثر تكيساً وتظرفاً في الظاهر من نساء الانكليز إلا أن هؤلاء جديرات بالاكرام من عدة وجوه وفضلاً عن ذلك فقد يقال أن زيادة تكيس أولئك أصلها من زيادة الاكرام لهن وإنما هو جفاء غريزي في طبع الرجال حتى أن النساء اعتدن عليه ولا يرين فيه نكراً إلا إذا عاشرن الأجانب وهذا هو ما تعنيه الانكليز بقولهم نحن خير من غيرنا بعولة وغيرنا خير منا عشاقاً » (كشف المخبأ » ص ١١٠ - ١١١) .

والشدياق يذكر في عطف واضح خضوع نساء الانجليز لأزواجهن ، على عكس ما رآه من نساء الفرنسيين .

« والحق يقال ان نساء الانكليز على غاية ما يكون من التقشيف والقناعة فإن أقل شيء من الملبوس يرضيهن ومن المطاعم يكفيهن ولا يستعملن الدخان ولا النشوق كبعض نساء الفرنسيس ولا هن مثلهن أيضاً في كونهن ينكرن مزية الرجال على النساء فمهما تكن المرأة شريفة من الانكليز تعترف بأن الله تعالى خلق الرجال قوامين عليهن » (« كشف المخبأ » ص ١٠٧ - ١٠٨) .

ومن ملاحظات الشدياق أيضاً على الانجليزيات أنهن نظيفات مرتبات

---

(١) يقصد كلمة « جالانتري » .

مدبرات وفيات يفئن على الأسرة جواً من الهناء رغم أنهن لا يجدن الـطهو ولا الحياكة ولا التطريز : « وفي الجملة فإن الانكليز يحق لهم أن يقولوا أن بلادهم منبت النساء ومعدن الأزواج بمعنى أن من تزوج إحداهن فقد (عرف) هناءة العيش وقرت عينه بما يراه من نظافة منزله مع الاقتصاد في النفقة وراحة البال من الأسباب الباعثة على الغيرة » . (ص ١١٢) ومن الموازنـات الهامـة التي عقدها الشدياق بـين الفرنسيـات والانجليزيـات قولـه : « ولنساء الفـرنسيس نظافة زائدة على الملبوس والمفروش فكل ما كان لونه البياض يبقى كـذلك الى أن يبـلى ولكن ليس لهن من الطهـارة نصيب ولهن أيضاً عنـاية بليغـة بتنضيـد أثاث البيت وبهن تليق جميع الأعمال وفي الواقـع فإنهن أزكى وألقن من سـائر نسـاء الافرنـج ومـا من امـرأة في بـاريس إلا وتعـرف شيئاً عن المـداواة ومن طبعهن التبكير في القيام وتنـظيف مراقـدهن بخلاف نسـاء لندرة فـإن الغالب عليهن الكسـل والتواني والاضحـاء في النوم ولهن أيضـاً حـرص عـلى تـربيـة أولادهن وتنظيفهن فلا تكاد ترى في أسواق المدينـة أطفالاً يمشـون وحدهم أو يطوفون في الليل ويعرضون أنفسهن لخطر العجلات وسائـر المراكب كـما ترى في لندرة وهن اللاتي يتولين الدخل والخـرج فلا يمكن لأحـد أن يشتري شيئـاً من المأكول والمشروب ما عـدا الخمر إلا من أيـديهن » (« كشف المخبأ » ص ٢٥١ ـ ٢٥٢) .

وأياً كانت ملاحظات الشدياق وأحكامه على الانجليز والفرنسيين رجالاً ونساء ، فما من شـك في أنها ، بغض النظر عن دقتهـا أو سطحيتهـا ، تنبىء بموضوعيـة واضحة ، ومهـما اكتشف الانسان من آثـار الشديـاق ان المؤثرات الكبرى في أدبه وفكره كانت مؤثرات انجلوسكسونية بحكم ثقافته الانجليزية وبحكم روابطة في العمل وبحكم إقامته المديدة في انجلترا ، فمن الجلي أنه لم يكن متحاملاً عن عمد على الحضارة الفرنسية رغم إطلاعه المحدود نسبياً على مختلف وجوهها . فقد وصف لنا شوقه الى زيـارة باريس في « كشف المخبأ » (ص ٢١٤) بقـولـه : « ثم تـأهبت للسفـر إلى بـاريس وأعـددت خيشـومي للغنـة . وخلدي للفتنة . ودريهمـاتي للمحنة » . بـل ان الصورة العـامة التي نجدها في أدب الشدياق تدل على أنه كان أسعد حالاً في فرنسا منه في انجلترا

ولعل هذا راجع الى عمله في انجلترا مع القساوسة الذين يبدو أنه لم يسعد بصحبتهم كثيراً فإذا تجاوزنا عن وضعه الشخصي وجدنا أنه يوازن بين اللغة الانجليزية التي كان يتقنها واللغة الفرنسية التي كان لا يتقنها بفضل الثانية على الأولى قائلاً في الانجليز : « وليس للهجتهم مطلقاً نغمة مطربة سواء تكلم بها جاهل أو عالم أو ولد أو امرأة إذ ليس في كلامهم مد ولا حركات طويلة وأصوات الرجال من حناجرهم بخلاف اللغة الفرنساوية فإن فيها غنة تستحب من الأولاد والجواري جداً وربما طرب لها من ليس يعرفها » (« كشف المخبأ » ص ١٤١) ، فإذا وازن الشدياق أيضاً بين غناء الانجليز وغناء غيرهم من الأوربيين وجد أغاني الانجليز أقل جمالاً ، أو على حد تعبيره : « أما غناؤهم فلا يمكن لذي ذوق سليم أن يطرب به وقد سمعت أغاني الفرنسيس وسائر الأفرنج فوجدت بعضها يطرب ويشجي لأن فيها مداً وترجيعاً فأما أغاني الانكليز غير التي يتلقونها من الطليانيين والفرنساويين في الملاهي فكلها نبر ودرج » (« كشف المخبأ » ص ١١٦) . وقد رأى الشدياق أن باريس ، إلى جانب بهائها الذي تفضل به كل مدن العالم ، تفضل لندن في أربعة عشر وجهاً هي (١) ان لندن مدينة الحرائق بينما الحرائق في باريس نادرة الوقوع وهو يذكر أنه في ١٨٥٦ وحدها وقعت في لندن وضواحيها ٩٥٧ حريقاً بينما لم يقع في باريس طوال مدة إقامته فيها وهي سنتان ونصف إلا حريق واحد (٢) ان تزييف العملة شائع في لندن وغير معروف في باريس . (٣) إن جرائم القتل شائعة في لندن ونادرة في باريس . (٤) إن سرقة البيوت والدكاكين والاختلاس من الأموال العامة والخاصة شائعان في لندن نادران في باريس . (٥) إن حوادث القطارات أكثر في انجلترا منها في فرنسا . (٦) أن الرقابة على الأغذية والأدوية وسائر مواد التموين غير معروفة في لندن بينما نظام التسعيرة والرقابة على الغش التجاري معمول بهما في باريس . (٧) ان الوساطة والمحاباة والاتجار في الوظائف العامة وتعيين الجهال فيها أمور شائعة في انجلترا أما فرنسا فهي خالية منها . (٨) ان الضبط والربط والنظام قواعد مستتبة في باريس بسبب توافر الشرطة وتعود الناس آداب السلوك أما لندن فالأمر فيها فوضى والناس خالون من الذوق ولا سيما في المراقص والملاهي

ومحطات السكك الحديدية[1] **(٩)** ان صيانة الدولة لأسباب الصحة العامة ولراحة المواطنين أوضح في باريس منها في لندن ومن أهم مظاهرها نظافة المستشفيات والطرقات والمقابر . (١٠) ان الحوانيت متوفرة في باريس عنها في لندن . (١١) ان مومسات باريس يخضعن للكشف الطبي المنتظم مرة كل أسبوعين بينما مومسات لندن لا يخضعن لذلك . (١٢) إن استعارة الكتب من المكتبات العامة ميسورة في باريس ولكنها غير مباحة في لندن . (١٣) ان العلم واكتساب الصنائع ميسوران ومتقدمان في فرنسا بأقل النفقات عنهما في انجلترا ، حتى أن الانجليز أنفسهم يوفدون أبناءهم الى باريس لتلقي العلوم والصنائع . (١٤) ان المرافق والخدمات العامة كالغاز والبريد ورواتب رجال الدين مكفولة في فرنسا أكثر منها في انجلترا . (« كشف المخبأ » ص ٢٧٢ - ٢٧٤) .

ولا نعرف الى أي حد يستطيع المؤرخ الاعتماد على هذه الصورة المقارنة الطريفة للمجتمعين الانجليزي والفرنسي في منتصف القرن التاسع عشر . ولكن الشدياق لا يفوته أن يذكر لنا أن القوانين الفرنسية أعدل من القوانين الانجليزية ولكن من يطبقون القوانين في انجلترا أعدل ممن يطبقونها في فرنسا ، أو أن يذكر لنا شيوع الأحقاد الطبقية بين الفرنسيين وقبول الانجليز لنظام الطبقات أو أن يذكر لنا ميل الفرنسيين للثورة والشجار وميل الانجليز الى الهدوء والاستقرار الاجتماعي ، أو أن يذكر لنا تميز الطبقات في انجلترا وتداخلها في فرنسا ، الى غير هذا من الملاحظات الاجتماعية الهامة . وهو ينتهي من كل هذا الى حكم يستوقف النظر وهو قوله « ان الجيد من الانكليز خير من الجيد من الفرنسيس والرديء من هؤلاء خير من الرديء من

---

(١) « فإن أكثر هذه الأماكن في لندرة لا يكون فيها شرطي أو يكون وراء الباب فترى الناس يضغط بعضهم بعضاً عند دخولهم الملهى وغير مرة رأيت نساء يغشى عليهن في الزحام وغير مرة يموت عدة أولاد ومنهم من يستهزىء ومنهم من يضحك ، وفي داخل الملهى ترى الأوباش يصفرون ويزيطون ولا وازع يردهم فإما في باريس فلا يخلو مكان من أحد هؤلاء الشرطة وترى الناس في الملاهي ساكتين منصتين فكأنما هم في الكنيسة ومع ذلك فإن الانكليز يفتخرون بقولهم ان جون بول لا حاجة له بالشرطة لأنه مطبوع على الترتيب وهيهات فإن أوباشهم أرذل خلق الله (« كشف المخبأ ») ص ٢٧٢ .

أولئك ومآل الكلام أن عامة الفرنسيس أفضل وان خاصة الانكليز أجل وأمثل » (« كشف المخبأ » ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥) ، وهو حكم ليس من ابتكاره بل من ابتكار المثقفين الانجليز أنفسهم . ويبدو أن الشدياق كان متأثراً بما كان يسمعه في انجلترا من أمثال هذه الموازنات التي كلف بها مثقفو انجلترا ، فهو ينقل عنهم قولهم أن الصناعة الانجليزية تتميز بالمتانة والصناعة الفرنسية تتميز بالجمال ، أو قولهم أن الفرنسيين أقوى ابتكاراً وان الانجليز أشد اتقاناً . (« كشف المخبأ » ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧) .

ومما استوقف نظر الشدياق في العاملة الفرنسية قبولها القيام بأخس الأعمال مع محافظتها على زهوها واعتدادها بشخصيتها : « ومن ذلك أن نساء عامة الفرنسيين مع زهوهن وإعجابهن إذ الزهو صفة عامة لجميع أناث هذا الجيل تراهن يتعاطين من الأعمال الخسيسة ما تأنف منه أخس نساء الانكليز كتكنيس الطرق وحمل الأحمال وتنظيف الأحذية وصيد السمك والمناظرة على المراحيض ونحو ذلك ولا بد من أن تخاطب كل واحدة من هؤلاء الخسيسات المبتذلات بلفظ ما دام » . فإذا كان هذا حال العاملات فما بالك بالمترفات من نساء فرنسا ! وهو يصف استعلاءهن وغطرستهن بقوله : « فأما الستات المترفات من هذا الجيل فالعزة للواحد القهار فإن ما نقص من مترفية سادة الانكليز وجلالهم ومجدهم تلقاه فيهن وافياً فهن نساء صورة وشكلاً ورجال أمراً ونهياً » (« كشف المخبأ » ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧) .

وتفسير ذلك عند الشدياق أن المرأة الفرنسية داعية مساواة بين الرجل والمرأة على عكس المرأة الانجليزية التي تقبل سلطان الرجل عليها مهما علت مكانتها أو شرف حسبها . وهو يشرح لنا الفلسفة الاجتماعية السائدة بين نساء فرنسا بقوله : « فإنهن يقلن أن الله تعالى لم يختص الرجل بمزية إلا وعوض المرأة عنها بأخرى فجعل بين ذلك توازناً حتى تستتب الألفة والوفاق بينهما فمما اختص به الرجل القوة والشدة ليمكنه تحمل المشاق في تحصيل أسباب معيشته فعوض المرأة عنها بالصبر والتجلد لمصالح بيتها وتربية أولادها واختص الرجل ببسطة الجسم والمهابة فعوض المرأة عنها بفتنة الحسن والروع فمهما يكن الرجل متسرعاً الى السوء تردعه عنه من نظرات المرأة روادع

واختص الرجل بطول النظر والفكر في العواقب فعوض المرأة عنه بالبديهة العتيدة وسرعة الجواب المقنع واختص الرجل بالشهامة وعزة النفس فعوض المرأة عنه بالتصاون والحياء » (« كشف المخبأ » ص ٢٥٧) .

وهذه الصور والأفكار التي تبدو لنا اليوم من مألوف الصور والكلام عن المرأة ، لم تكن كذلك في العالم العربي ابان القرن التاسع عشر ، ولا سيما في أوائله ومنتصفه حين كان هناك إجماع أو ما يشبه الاجماع على أن الرجل أرقى من المرأة ومسود عليها بالارادة الالهية وبالتقاليد الاجتماعية . وعرض هذه الصبور والأفكار الجديدة على ذلك المجتمع النامي المتفتح للمعرفة كان بغير شك من أهم المؤثرات التي ساعدت على إخراج العرب من تلك العزلة الفكرية والحضارية التي فرضتها عليهم الامبراطورية العثمانية .

ss

٣ ـ الاشتراكية الدينية

إذا كان رفاعة الطهطاوي أعظم فيلسوف في العربية بين عهد محمد علي وعهد اسماعيل ، فقد كان فارس الشدياق أعظم أديب في العربية خلال هذه الفترة ذاتها . وقد تعاصر الرجلان بل تـوازت حياتهما ، لأن الشدياق الذي ولـد في ١٨٠٥ امتد أجله حتى ١٨٨٧ ، أي أنـه مـات عن اثنتين وثمـانـين سنة ، وقد امتدت حياة الطهطاوي الى ما يقرب من هذا الأجل المديد . ومن هنا يمكن أن نقول أن الطهطاوي والشدياق كانا أكبر مؤثرين في توجيه الفكـر العربي بين عهـد محمد عـلي وعهد اسمـاعيل ، كـل بطريقتـه الخاصـة ، لأن الـطهطاوي كـان نموذجـاً للمفكر العميق المشتغـل بكليات الفكـر ، ولا سيما الفكـر السياسي والاجتمـاعي ، في حين أن الشـدياق كـان نموذجـاً لـلأديب الفنان القوي الاحساس الذي يرسم من اطنباعاته الجزئية صورة الحياة .

وقـد كان للشـدياق أثـر ملموس في تـطور الفكر المصـري الحـديث في مختلف مراحل حياته نـظراً لارتباطـه الوثيق بـالتيارات الثقـافية والسيـاسية في مصر من عصر محمد علي حتى عصر الخديوي توفيق .

وقد قرأت بحثاً نافعاً كتب عن الشدياق بقلم الأستاذ جورج هارون في مجلة « حـوار » (عدد أكتـوبر ١٩٦٣) بعنـوان « الشديـاق رائد الحـريات في فكرنا الحديث » ، فوجدت أن هذا البحث رغم نفعـه ، يجنح الى الاسـراف في تصوير هذه الريادة الشدياقية في تحرير الفكر العربي أو في تحرير المجتمعات العربية . ولا شك أن كل دراسـة للشديـاق لا تدخـل في الاعتبار مـا كتبه في جريدته « الجوائب » التي بدأ يصدرهـا في ١٨٦٢ ، وتقف عند كتبـه الكبرى « الساق على السـاق » (١٨٥٢) و« كشف المخبأ عن فنـون أوربا » (١٩٥٤) و« الجاسوس على القاموس » (١٨٦٦) تعد دراسة ناقصـة من هذه النـاحية . ولكن الذي لا شك فيـه أيضاً أن دراسـة آثار الشـدياق تجعـل من العسير أن

نلتمس فيه ما نسميه عادة « بالفكر » من أي نـوع كان ، فكـل ما هنـالك في أدبه « انطباعات » و« مواقف » .

وهذه الانطباعات وهذه المواقف بـلا جدال واضحـة غايـة الوضـوح ، وهي في أكـثر الأحوال معبـر عنها تعبيـراً ناريـاً أو تعبيراً لاذعـاً ، مما يلزمنا باعتباره قوة مؤثرة ومحركة في العقل العربي إبـان القرن التـاسع عش ، ولكن هذه القوة هي قوة الأديب الفنان لا قـوة المفكر الفيلسـوف .... فالفكر لا يسمى فكراً إلا إذا بلغ درجة من التجريد والنظر في الكليات تجعله يتمـاسك في نظرية شاملة ، والنظرية الشاملة كالفكر الكـلي هي آخر مـا نجده في آثـار فارس الشدياق . ويكفي أن نذكر أن فارس الشـدياق أسس (الجـوائب) في ١٨٦٢ للدفـاع عن سياسـة الباب العـالي ، أو أنـه نـاهض الثـورة العـرابيـة منـاهضة عنيفـة وآزر بقلمه الخـديو تـوفيق ونشر منشـور البـاب العـالي ضـد العرابيين في العالم العربي ، لتتبين بوضـوح أنه لم يكن رائـد حريـة في الشرق العربي ، بل ولم يكن خـادم حريـة بالمعنى الحـديث لهذه الكلمـة ، وإنما كـان مكانه الطبيعي بين طلائع السلفية الثائـرة التي كانت تـطالب بتجديـد شباب الأمة الاسلامية في إطار السيادة العثمانية .

والحقيقـة أن من الظلم لفـارس الشديـاق أن نطالبـه بنظريـة منسجمة متكاملة حتى في هذا الاتجاه كما نطالب جمال الدين الأفغاني على سبيل المثال ، لأن حياته المضطربة وشخصيته القلقة وطبيعته الأدبية والفنية كانت خليقة بألا تجعله يستقر على فكرة شاملة واحدة في أية مرحلة من مراحل حياتـه . ثم ان تعدد ارتباطاته بالانجليز وبالامريكيين وبالمصريين وبالعثمانيين بل وبالتونسيين أيضاً ، وكثرة تنقله بين أيدي المحسنين على اختـلاف مللهم ونحلهم ، يجعل من العبث أن نحاول نسبته الى نظرية واحدة في الحرية أو في الفكر السيـاسي والاجتماعي . بل ان هناك في آثار الشدياق وفي حياته ما يثبت أنه كـان ينظر الى صنـاعة الأدب نـظره الى « حرفـة » للرزق ، فهو نمـوذج عصري لشـاعـر القبيلة المداح الهجاء بالولاء الشخصي لا بالولاء المذهبي .

بـل إن هناك في حيـاته مـواطن للشبهة في بعض اتصـالاتـه السيـاسيـة ودوافعهـا ، بل وربمـا مواطن للشبهـة في بعض ما كـان يقوم بـه من مهـام .

لذلك كان من الانصاف للشدياق أن نتحدث عن خواطره وتأملاته وانطباعاته ومـواقفه السياسية والاجتماعية لا أن نتحدث عن فكره السياسي والاجتماعي .

والشدياق الـذي ختم حياته داعية لآل عثمان بدأها كعامة الشباب العربي المثقف في عصره شديد البرم بالترك شديد الضيق بعدوانهم على العرب . فهو يحدثنا في « الساق على الساق » بمناسبة وصوله الى الاسكندرية عن تجبر الترك واستعلائهم على المصريين كأن الترك صنعوا من طينة غير طينة البشر ، فيقول في سخرية لاذعة في الفصل الثاني[1] :

« عمت صباحاً يا فارياق . كيف أنت . وكيف رأيت الاسكندرية . هـل تبينت نساءها من رجالها فإن النساء في بلدكن لا يتبرقعن . وكيف وجدت مآكلها ومشاربها وملابسها وهواءها وماءها وإكرام أهلها للغرباء . .

« فأما رجالها فإن للترك سطوة على العرب وتجبراً . حتى أن العربي لا يحل له أن ينظر الى وجه تركي كما لا يحل له أن ينظر الى حرم غيره ، وإذا اتفق في نوادر الدهر أن تركيا وعربياً تماشياً أخذ العربي بالسنة المفروضة . وهي أن يمشي عن يسار التركي محتشماً خاشعاً ناكساً متحاقراً متصاغراً متضائلاً قافاً متقبضاً متقبضاً متشمصاً متحمصاً متحرفصاً مكتزاً متكاولاً متأزحاً متقرفعاً متقرعفاً متقفعاً متكنبثاً مقعنصراً متقوصراً مستزمراً معرنفطاً متجعثماً متجعناً مرزئماً مرمئزاً مقمئناً مكبئناً متحنبلاً متقاعساً مراعزاً مكردحاً متضاماً متصعصعاً متزازئاً مقرنبعاً مدنقساً مطمرساً متكرفساً منقفشاً معقنفشاً

---

(١) الطبعة التي استعملها هي الطبعة الثانية : « كتاب ، الساق على الساق في ما هو الفارياق ، أو أيام وشهور وأعوام في عجم العرب والأعجام ، تأليف العبد الفقير الى ربه الرزاق فارس ابن يوسف الشدياق

تأليف زيد وهند في زمانك ذا
أشهى الى الناس من تأليف سفرين
ودرس ثورين قد شدا الى قرن
أقنى وأنفح من تدريس حبرين

عني بنشره يوسف البستاني ، صاحب مكتبة العرب بمصر » ، القاهرة ١٩١٩) ٤٣٩ صفحة زائد ٢٣ صفحة ذنب الكتاب) .

ss

متحوياً معرنزحاً متخشلاً آزماً لازباً كاتعاً كانعاً متشاجباً مصعنباً مجربزاً مجرمزاً متدخدخاً . . . فإذا عطس التركي قال له العربي رحمك الله . وإذا تنحنح قال حرسك الله . وإذا مخط قال وقاك الله . وإذا عثر عثر الآخر معه إجلالاً له وقال نعشك الله لا نعشنا : وقد سمعت أن الترك هنا عقدوا مجلس شورى استقر رأيهم فيه لدى المذاكرة على أن يتخذوا لهم مركباً وطيئاً من ظهور العرب فإنهم جربوا سروج الخيل وبراذع الجمال وأكفها واقتاب الابل وبواصرها وحصرها وسائر أنواع المحامل . . . فوجدوها كلها لا تصلح لهم . ورأيت مرة تركياً يقود جوقة من العرب بخيط من الكاغذ وهم كلهم يقودون له . أستغفر الله مرادي أن أقول ينقادون له . ولم أدر ما سبب تكبر هؤلاء الترك هنا على العرب . . . إن النبي ﷺ كان عربياً . والقرآن أنزل باللسان العربي والأئمة والخلفاء الراشدون والعلماء كانوا كلهم عرباء غير أني أظن أكثر الترك يجهل ذلك فيحسبون أن النبي ﷺ كان يقول شويله بويله أو بقالم قبالم أو

غاطلق قاب خي دلها　　طغالق باق يخ بلها
صفالق ياه خاييت وكرد　　فصالق هاب دركلها . . .

« لا والله ما هذا كان لسان النبي ولا لسان الصحابة والتابعين والأئمة الراشدين رضي الله عنهم أجمعين الى يوم الدين آمين وبعده آمين » « الساق على الساق » الكتاب الثاني ، ٢ ، ص ١٣ - ١٧ » .

كان ذلك قبل سفر الشدياق الى مالطة في ١٨٣٤ ، أي حين كان في التاسعة والعشرين من عمره . فالشدياق إذن في شبابه كان يشارك الشباب المثقف في عصره في الثورة على الأتراك والتعريض بهم والسخرية منهم ، كما يشاركهم في توكيد الشخصية العربية وربما القومية العربية ، فهو من هذه الناحية لا يختلف عن رفاعة الطهطاوي أو طليعة جيله . لكن ينبغي في الوقت نفسه أن نذكر أن الشدياق كان قبل نزوحه الى مصر وقبل رحيله الى مالطة ثم الى انجلترا ليعمل في خدمة الارسالية الانجليزية على أطيب صلة بالارساليات الامريكية والانجليزية ، وقد وجد من الامريكيين والانجليز ما

طلبه من حماية أيام محنة أخيه ومحنته مع الموارنة . وقد كان الانجليز يومئذٍ في أوج صراعهم مع الترك ، ذلك الصراع الذي اتخذ صورة سافرة في حرب تحرير اليونان سنة ١٨٣٠ وصوراً متعددة لتأليب الشعوب العربية على الامبراطورية العثمانية وإعانتها على تمزيق أوصال « الرجل المريض » . كذلك ينبغي أن نذكر أن تنديد الشدياق بتأله الترك ، لم يبلغ في ثورته عليهم حتى شبابه مبلغ الثورة السياسية عليهم . فهو في عرضه لمحنة أخيه أسعد الذي سجنه الموارنة بسبب تحوله الى المذهب البروتستانتي ، فمات في السجن ، وفي عرضه لما نزل به شخصياً من اضطهادهم ، يتهم الموارنة بالخروج عن ولاية سلطان تركيا وبإقامتهم دولة داخل الدولة العلية ، بقوله معدداً اعتراضاته :

« وأما المدني فلأن أخي أسعد لم يأت منكراً ولا ارتكب خيانة في حق جاره أو أميره أو في حق الدولة . ولو فعل ذلك لوجب محاكمته لدى حاكم شرعي . فإساءة البطرك اليه إنما هي إساءة الى ذات مولانا السلطان . لأننا جميعاً عبيد له مستأمنون في أمانه وحكمه . وكلنا في الحق سواء ، إذ البطرك ليس له حق في أن يخطف من بيتي درهماً واحداً لو شاءه فأنى له أن يخطف الأرواح . وهب أن أخي جادل في الدين وناظر وقال انكم على ضلال فليس عليكم أن تميتوه بسبب هذا » . (« الساق على الساق » الكتاب الأول ، ١٩ ، ص ١٠٣) .

والشدياق هنا يستعدي سلطان تركيا على بطريرك الموارنة ولا يطالب إلا بالتسامح الديني مع أصحاب العقائد المخالفة ، ويعلن أن جميع رعايا الامبراطورية العثمانية في حمى السلطان . ولكن بغض النظر عن قصور ثورية الشدياق السياسية ، فإن هذه الصفحات تعد دفاعاً مجيداً عن حرية العقيدة الدينية ، وأمثالها كثير في كتاباته وسيذكر التاريخ للشياق دائماً أنه كان من أسبق من نادوا في العالم العربي الحديث بحق الانسان في حرية العقيدة الدينية ومن أشدهم حملة على التعصب الديني وتحدياً لطغيان الكهنوت . بل سيذكر التاريخ له أنه كان من أوائل من دعوا إلى مبدأ سيادة السلطة الزمنية على السلطة الدينية ، حيث يقول في الكلام عن « تجديف » أخيه المزعوم :

« وإنما كان يجب عليكم أن تنقضوا أدلته وتدحضوا حجته بالكلام أو

الكتابة إذا أنزلتموه منزلة عالم تخشون تبعته . وإلا فكان الأولى لكم أن تنفوه من البلاد كما كان هو يطلب ذلك . بل أصررتم على عتوكم في تنكيله وزعمتم أن فراره من داركم مرة لنجاة نفسه كان زيادة في جنايته وجريرته فزدتم أن أهلاك نفس واحدة لسلامة نفوس كثيرة محمدة يندب اليها . ولكن لو كان لكم بصيرة ورشد لعلمتم أن الاضطهاد والاجبار على شيء لايزيد المضطهد وشيعته إلا كلفاً بما اضطهد عليه . ولا سيما إذا علم من نفسه أنه على الحق وان خصمه القاهر له على ضلال ، أو أنه متحل بالعلم والفضائل وقرينه عطل عنها . فقد فاتكم على هذا العلم الديني والسياسي .

« ما بال الكنائس الفرنسوية والنمساوية والانجليزية والمسكوبية والرومية والاورثوذكسية والرومية الملكية والقبطية واليعقوبية والنصطورية والدرزية والمتوالية والانصارية واليهودية لا تفعل هذه الفظاعة والشناعة التي تفعلها الكنيسة المارونية . أم هي وحدها على الحق والناس أجمعون على الباطل . ألستم تزعمون أن ملك فرنسا هو مجير الدين وناصره والناس من أهل مملكته الكاثوليكيين ما زالوا يطبعون كتباً ينددون فيها بعيوب رؤساء كنيستهم وقبائحهم وسفاهتهم وفحشهم وشراهتهم بل والحادهم . إن كثيراً منهم قد ألفوا تواريخ خاصة بما كان عليه البابوات من الفسق والفجور وسوء التصرف ، وبكفرهم بخلود النفس والوحي وبالهبة المسيح . . » (« الساق على الساق » ، الكتاب الأول ٢٩ : ص ١٠٣ ـ ١٠٤) .

وينتهز الشدياق هذه المناسبة ليتوسع في استعراض معارفه عن فساد البابوات وهو يرى أن تعصب الموارنة مجاف لروح الدين كما هو مجاف لكيان الدولة . وهو يخاطبهم بقوله : « وما كان لكم عليه من سلطان ديني ولا مدني . أما الدين فإن المسيح ورسله لم يأمروا بسجن من كان يخالف كلامهم وإنما كانوا يعتزلونهم فقط . ولو كان دين النصارى نشأ على هذه القساوة الوحشية التي اتصفتم بها الآن أنتم رعاة التائهين وهداة الضالين لما آمن به أحد . إذ لا أحد من الناس يصبؤ إلا إذا كان يرى الدين الذي خرج اليه خيراً من الدين الذي خرج منه . وكل إنسان في الدنيا يعلم أن السجن والتجويع والاذلال والتوغيد والتأويق والتشنيع ليس من الخير في شيء .

وناهيك أن المسيح ورسله أقروا ذوي السيادة على سيادتهم وأمرتهم . ولم يكن دأبهم إلا الحض على مكارم الأخلاق والأمر بالبر والدعة والسلم والأناة والحلم ، فإنها هي المراد من كل دين عرف بين الناس » . (« الساق على الساق » . الكتاب الأول ، ١٩ ، ص ١٠٢ - ١٠٣) .

والشدياق يقارن ما رآه من تعصب الشوام ، مسلمين ونصارى وعنتهم في أيامه بما رآه من تسامح ديني لمسه في المصريين أثناء إقامته في مصر حيث يقول : « ولكل نوع من الناس عندهم إكرام يليق به سواء كان من النصارى أو غيرهم وربما خاطبهم بقولهم : يا سيدي ، ولا يستنكفون من زيارتهم ومخالطتهم ومعاشرتهم خلافاً لعادة المسلمين في الديار الشامية . وبذلك لهم الفضل على غيرهم وكأن هذه المزية وهي حسن الخلق ورقة الطبع أمر مركوز في جميع أهل مصر » («الساق على الساق » ، الكتاب الثاني ، ٧ ص ٤٢٤) . وهو يلاحظ أن باب الوظائف العامة في مصر مفتوح أمام المسلمين والمسيحيين على قدم المساواة ، وان تجارة مصر كانت في يد النصارى الأجانب الذين وصفهم بالجشع وحب الابهة : « ولكن وجود هذه الشراهة إنما هو في الغالب عند النصارى الغرباء . فاما القبط فإنهم أشبه بالمسلمين . وقل من تعاطى المتجر منهم . أما دولة مصر إذ ذاك فإنها كانت في الذروة العليا من الأبها والعز والفخر والكرم والمجد . فكان للمتسمين بخدمتها في دولة غيرها وكان واليها يولي المراتب العلية وسمات الشرف السنية لكل من المسلمين والنصارى ما عدا اليهود خلافاً لدولة تونس فإن شرفها عم الجميع » (« الساق على الساق » الكتاب الثاني ٧ ، ص ٤٣) .

أما أفكار الشدياق السياسية والاجتماعية ، فلا سبيل الى وصفها بأكثر من أنها محض انطباعات ، وليس فيها ما يدل على أنه حاول أن يتفهم حقيقة ما يجري في المجتمعات الأوروبية التي زارها أو حقيقة تكون هذه المجتمعات أو حقيقة أسس الحكم فيها . ولذا فإن وصفه لها كان من الظاهر فقط ، وهو أشبه شيء بوصف السائح لما يطوف به من بلدان . وهناك التفاتات اقتصادية في الشدياق تذكرنا بوصف ديكنز لفقراء انجلترا في أيامه . وهو يقول في « الساق على الساق » ، (الكتاب الرابع ، ١٢ ، ص ٣٣٨) : « قد كنت

أحسب ونحن في الجزيرة (يقصد مالطة) أن الانكليز أحسن الناس حالاً . وأنعم بالاً . فلما قدمنا وعاشرناهم إذاً فلاحوهم أشقى خلق الله . أنظر الى هذه القرى التي حولنا وأمعن النظر فيها تجدهم لا فرق بينهم وبين الهمج . يذهب الفلاح منهم في الغداة الى الكد والتعب ثم يأتي بيته مساء فلا يرى أحداً من خلق الله ولا يراه أحد . فيرقد في العشاء ثم يبكر لما كان فيه وهلم جرا . فهو كالآلة التي تدور مداراً محتتنا فلا في دورانها لها حظ وفوز ولا في وقفها راحة . فإذا جاء يوم الأحد وهو يوم الفرح واللهو في جميع الأقطار لم يكن له حظ سوى الذهاب الى الكنيسة فيمكث فيها ساعتين كالصنم يتثائب ساعة ويرقد أخرى ثم يعود الى بيته . فليس عندهم مثابة ولا موضع للسمر والطرب : » ولا فرق بين سراة الريف وفلاحيه إلا أن بيوت السراة مؤثثة بأفخر الأثاث . كذلك لا فرق بين عمال المصانع وفلاحي الأرض « فإن دأب الصانع كدأب الفلاح من جهة أنه يشقى ويكد النهار كله ولا حظ له في الليل إلا إغماض عينيه » (« الساق على الساق » الكتاب الرابع ، ص ٣٣٩) .

وهذا الوصف للفقر البشع الذي كانت تعيش فيه الطبقات الفقيرة في انجلترا رغم الثراء الفاحش المحيط بها وصف صادق وأمين . ولكن الشدياق لا يراه إلا بعين الأديب الفنان ، لأن تشبيه حياة الطبقات الكادحة في انجلترا بحياة الهمج تعبير شعري يدل على أن صاحبه لم يكن يعرف شيئاً عن حياة الفطرة وهي عكس ذلك على خط مستقيم . لأن استغلال الانسان للانسان على هذا الوجه المنظم لم يبدأ إلا مع بشائر الحضارة وموقف الشدياق طبعاً مع الفقراء في كل مكان ، ولكنه مستوحى من عطف الانسان الفنان لا من فكر الانسان المفكر . وهذه نماذج من تأملاته الاجتماعية في العلاقات الاقتصادية بين البشر وهي ما يسميه الشدياق « خواطر فلسفية » .

« وإذا كان الناس عباد الله في أرضه على اختلاف أحوالهم ومراتبهم هم كالجسم الواحد باختلاف ما فيه من الأعضاء الجليلة والحقيرة فلم لا يجري العدل بينهم كما يجري بين الأعضاء . فإن الانسان إذا أكل شيئاً أو لبس شيئاً فإنما يفعل ذلك لاصلاح الجسم كله . أم يزعم المثرون إذا وسعوا

على هؤلاء الضناك الصعاليك ونفسوا عنهم الكرب الذي يكابدونه من جهد المعيشة ومن عدم قدرتهم على تربية أولادهم انهم يحملونهم على إهمال شغلهم وعلى تركهم الأرض بوراً فتتعطل وتمحل فيهلكون جوعاً . . أم يحسبون أن الله تعالى إنما خلق الفقراء لخدمتهم فقط . لعمري ان حاجة الغني الى الفقير أشد من حاجة الفقير الى الغني . أم يأنفون من النظر من مقامتهم الرفيع السامي الى ذوي الضعة والخمول خشية أن يسري اليهم من بؤسهم ما يسوءهم . . . وإذا كانوا يخشون منه الفساد لكسله وتعطله فخوفهم من فساد نيته لفقره (يقصد : من الفقير) ومن كراهته إياهم أولى . لأن الشقاوة أدعى الى الفساد من السعادة . ألا ترى الى هؤلاء الألوف من البنات اللائي يجرين في أسواق لندن وجميع المدن العامرة بأخلاق من الثياب . ولا سيما هؤلاء النواشىء اللائي لم يبلغن بعد من العمر خمس عشرة سنة . فهذا لعمري الاهتجان بعينه . فكيف يعيبون علينا هذه العادة في بلادنا وهي مستعملة عندنا على وجه الحلال وعندهم بالحرام . فلو كن مكفيات المؤونة لما فعلن ذلك . لأن البنت في هذا الحد من السن لا تكرع الى الرجال ، ولا تضبع للبعال ، ولا سيما في البلاد الباردة. ولسلم عليهم شرهم اليهن مضار كثيرة . وما عدا ذلك فإن هؤلاء البنات الحسان لو كانت الدولة وأهل الكنيسة يعنون بتجهيزهن بما يقدرون على الزواج الشرعي بعد تربيتهن وتهذيبهن ، لكن يلدن الأولاد الصباح فيزين المملكة بأثمار أرحامهن كما تقول التوراة . بخلاف ما إذا بقين على حالة السفاح فما يتولد منهن إلا الخبائث والرذائل » (« الساق على الساق » ، الكتاب الرابع ، ١٢ ، ص ٣٣٩ - ٣٤٠) .

ومجمل ما يقوله الشدياق في موضوع العدالة الاقتصادية ، إنها لا تورث إلا الحقد الطبقي والانحلال الخلقي ، وان الاستغلال البشع مناف لقانين « الله والطبيعة » ، وان حل مشاكل الفقراء يكون باستيقاظ ضمائر الأغنياء ونزولهم عن بعض ترفهم وبتنظيم الخير عن طريق الدولة والكنيسة ، وانه لا يطلب للفقير إلا أن ينتشل من الخصاصة المريعة : « الا فليمكنوه من أن يذوق لذة العيش ويرى الدنيا كما هي عليه شهراً واحداً في عمره على الأقل

أو يوماً في العام حتى يموت رضياً قرير العين » وهو لا يعارض في الفقر الذي لا يؤدي الى « الشره والبطر » ، ولكنه يعترض على « الفقر المدقع الذي يلقي الهموم والأحزاب الدائمة في قلب صاحبه » ويدفعه الى الجريمة أو الى الانتحار . وهذا الموقف من مشكلة توزيع الثروة والعلاقات الاقتصادية بين العامل ورأس المال نظرة سطحية لا ترقى حتى الى فلسفة التعاطف والاخاء بين البشر بالمعنى الديني البحت .

وقد كانت الاشتراكية المسيحية ، اشتراكية ف. ب. موريس وتشارلز كنجزلي ، فاشية في انجلترا أيام أن كتب الشدياق هذا الكلام ، ومحور دعوتها استدرار عطف الأغنياء على الفقراء ، من كل ما نجده في أدب الفترة السابقة مباشرة على عام ١٨٤٨ ، عام « حركة الميثاق » . فيمكن أن نقول إجمالاً أن موقف الشدياق هو بمثابة صدى باهت لموقف الاشتراكية المسيحية في انجلترا .

ونعرف من « كشف المخبأ » أن فارس الشدياق كان في باريس وقت ثورة ١٨٤٨ التي عزل فيها لويس فيليب وأعلنت فيها الجمهورية حتى آل الأمر فيها لويس نابوليون الذي أصبح فيما بعد نابوليون الثالث . فهو يقول عن باريس : « ولما وصلنا اليها كانت السياسة بيد الجمهورية إذ كانوا قد خلعوا لويس فيليب عن الملك ففر بنفسه وأهله الى بلاد الانكليز ملجأ الفارين ومأمن القارين . ومهما حصل فيها وقتئذٍ من الشغب وسفك الدماء فلم يكد الانسان يميز المغبوط من أهلها من المبتئس فإن منتزهاتها لم تزل حافلة بالناس[1] » (ص ٧١) .

ثم يمضي الشدياق ليذكر بعض النبذ التاريخية عن بعض البلاد التي مر

---

(١) النص المستعمل هو الطبعة التونسية الأولى : « كتاب الرحلة ، الموسومة ، بالواسطة الى معرفة مالطة ، وكشف المخبأ في فنون أوربا ، تأليف ، العام العلامة والشهم الفهامة الناخع البارع وحائز ، خصل السباق بلا منازع فارس ميادين البيان ، ومجلى مخدرات المعاني على مصان العرفان ، من لم تزل صحائف افاداته تجوب الآفاق وينعقد على الاقبال عليها ، نطاق الاتفاق أبي العباس ، الشيخ أحمد فارس أفندي ، الشدياق دام ، بحفظ الباري الرزاق ، طبعة أولى . بمطبعة الدولة التونسية بحاضرتها المحمية ، سنة ١٢٨٣ (هجرية) ٣٨٦ صفحة .

بها في طريقه الى انجلترا وهي كاليه وبولوني ، ورغم أنه أقام في باريس يومين إبان اشتعال ثورة ١٨٤٨ ، فإن هذه الثورة لم تهز فيه وتراً ، فلم يحاول أن يستقصي أسبابها أو نتائجها ، وكل ما وجده يستحق الذكر عنها هو أن ما جرى في الثورة من سفك للدماء لم يحل دون اختلاف الباريسيين الى الحدائق العامة كالمعتاد . وقد سبق أن رأينا كيف أن الشياق عاش في لندن وما جاورها في خلال أزمة من أخطر الأزمات التي مرت بها انجلترا وهي حركة الميثاق في ١٨٤٨ ، ومع ذلك لا نجد لهذه الثورة المجهضة أي أثر في كتاباته ، مما يدل على أن اهتمامه بالسياسة في أوروبا كان هامشياً ، ومن باب أولى اهتمامه بالفكر السياسي والاجتماعي .

والشدياق لا يجد ما يقوله عن الثورة الفرنسية إلا ما ذكره في « الساق على الساق » (الكتاب الرابع ، ١٧ ، ص ٣٧٣) ، للتدليل على ميل الفرنسيين الى الملذات الحسية : « وقد تقدم أن الفرنساوية لا يفرقون بين الحرة والبغي وبقي هنا أن نقول أنهم أشد الناس شبقاً الى البعال . وأقربهم الى السفاح ، وناهيك أنهم في الفتنة الأخيرة التي حدثت سنة ١٧٩٣ ، أقاموا امرأة عريانة على مذبح إحدى الكنائس وسجدوا لها . فصور لخاطرك أيها القارىء كيف تكون الرجال والنساء في هذه المدينة في ليالي الشتاء الباردة الطويلة »[1] . فإن جاء ذكر الماجنا كارتا لم يجد الشدياق ما يقوله فيه أكثر من أنه ثبت نظام المحلفين في انجلترا : « وأصل الجوري عرف في أيام

---

(١) في « كشف المخبا » يشير الشدياق الى إعدام لويس السادس عشر وماري أنطوانيت ، ولكن بمناسبة الحديث عن تاريخ ميدان الكونكورد ، فيقول في ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧ : « وفيها أي في هذه السنة قتل الملك المذكور وزوجته ماري أنطوانيت ومدام رولان وشارلت كوردي وغيرهم . قلت كان لويس السادس عشر حفيد لويس الرابع عشر وتزوج بنت ملكة أوستريا المسماه ماريا ترازيا واتهمه الفرنساوية بانه كان ذا ضلع عليهم مع النمسا فتحزب جمهورهم عليه وحكموا عليه بالقتل فلما جيء به إلى مقتله قدم غير جزع ولا وجل وكلم الناس بصوت جهير قائلاً : « ألا يا أيها الفرنسيس اني أموت بريئاً من الذنوب التي تجنيتم بها علي وأني أسامح جميع أعدائي وأتضرع إلى الله تعالى أن تكون فرنسا العزيزة علي) . . . فما كاد يتم قوله هذا إلا وصرخ رئيس الفتنة ويعرف باسم (صانتر) بأن تضرب الطبول ويضرب عنقه فلما صعد المكان الذي أعد لقتله ضج القسيسون وهم يصرخون (يا ابن مار لويس اصعد الى السماء) ثم بعد أن ضربت عنقه حملت جثته ودفنت في قبر مليء جيراً وجعل حرس عند قبره إلى أن بليت بالمرة » .

الصكصونيين وذلك أنه كان حدث مرة نزاع بين انكليزي ووالسي فعين ستة نفر من الانكليز وستة من الوالسيين للنظر في أمرهما . ثم أثبت إقامة الجورى في المجلة التي يسمونها (مكنا كارتا) كأنها من أعظم أسباب العدل والحرية » (« كشف المخبا » ، ص ١٤٠) . وهذه طبعاً خرافة من الخرافات التاريخية الكثيرة التي نقلها الشدياق في « كشف المخبا » وفي « الساق على الساق » حول حضارة أوروبا ، أغلب ما يكون نقلاً عن قصاصات للصحف الانجليزية ودوائر المعارف الشعبية ولا سيما من جالنياني التي يبدو أنه كان يتوسع في الاعتماد عليها .

ومن المقارنات الدائمة التي يعقدها الشدياق بين الانجليز والفرنسيين في زمنه رأيه بأن الانجليز قوم يسلمون زمامهم لقادتهم لا يحاسبونهم على شيء بعلة ثقتهم فيهم فهم نموذج للاستقرار السياسي بينما الفرنسيون على العكس من ذلك دائمو الثورة كثيرو التبديل للحكام ونظم الحكم ، أو بلغة الشدياق : « ومن ذلك أنه لم يزل دأبهم تغيير الحكومة وتبديل السياسة وأربابها ولم يخطر ببالهم قط أن يغيروا هذا الأسلوب السمج الشنيع الذي يجري في عبارات أهل السياسة والأحكام منهم فإن فيه من التكرار والمواربة والحشو ما يشهد عليهم أمام الله والناس فإنهم لا ذوق لهم ولا المام بشيء من الأدب » . (« كشف المخبا » ، ص ٢٧٣) .

وهو يقول أيضاً في انصراف كل انجليزي الى عمله وعدم اشتغاله بأمور السياسة : « ويقال أن بهذه الخصلة استتب عز دولة الانكليز وعظمت شوكتها لأن الرعية لا تعترض ذوي الأمر والنهي في تدبيرهم ولا يتطاولون الى معرفة ما تقتضيه سادتهم وأهل شوارهم فلذلك قلما يحدث عندهم شغب أو فتنة بخلاف أهل فرنسا فإن كلاً منهم يتطفل على أولياء الأمر وهذا هو السبب في كثرة العساكر هناك وقلتها هنا » . (« كشف المخبأ » ص ١١٦ - ١١٧) .

وليس معنى هذا أن الشدياق لا يتعرض لنظم الحكم ، ولكن ما يورده في هذا الموضوع أقرب الى الشرح المدرسي منه الى التحليل ، وهو غالباً يسرد الحقائق التاريخية أو السياسية دونما تعليق من عنده . فهو مثلاً يحدثنا عن مصادر التشريع الانجليزي فيقول : « ويمكن تقسيم شرعهم الى أربعة

أقسام : الأول ما تناقلوه من أحكام الرومانيين والنرمانديين والصكصونيين الذين فتحوا بريتانية ، ويدخل في ذلك أمور من قبيل السنة والعادة وجل عاداتهم من قبيل الفرض والسنة . وما أجدرهم بأن يكون لهم لفظة توافق الدين عندنا فإنها بمعنى الديانة والعادة فأرى أن أخلعها عليهم سواء قبلوها أم لا : الثاني ما بني على العدل والانصاف ومراعاة المصالح مما لم يرد فيه نص ولم يجر فيه حكم فإذا حدث أمر من ذلك أحيل على محكمة العدل فيحكم فيه القاضي والجوري (يقصد المحلفون) بالرأي بحسبما يترجح عندهم أنه الأصلح : والثالث أحكام مجلس المشورة وهي غير متناهية : والرابع أحكام ديوان الكنيسة إلا أنه ليس في شيء من هذه الأحكام ذكر الطاهر والنجس وما يؤكل وما لا يؤكل أو ذكر حيض المرأة ونفاسها وحدادها وعدتها وما أشبه ذلك مما لا بد من ذكره في كتب الفقه الاسلامية ومع ذلك فيمكن أن يقال أنه ليس أمر من الأمور المتعارفة ألا وهو مقيد بحكم من هذه الموارد الأربعة » . (« كشف المخبا » ص ١٤٢) .

ومجلس المشورة الذي يشير اليه الشدياق هو البرلمان الانجليزي أما السنة التي يشير إليها فهي التقاليد البريطانية المشهورة التي كثيراً ما تحل في بريطانيا محل القانون . فكأن مصادر التشريع في انجلترا بحسب ما ورد في الشدياق هي ما يسمى بالقانون العام Common law والتقاليد جزء منه لا يتجزأ . ثم الفقه القضائي أو أحكام القضاء Jurisprudence . ثم تشريعات البرلمان Legislation ، ثم قوانين الكنيسة Common law ، ولا شك أن عرض الشدياق لهذه المصادر المتعددة على القارىء العربي كان يتضمن تلقيحاً للفكر العربي بمبادىء الحضارة الانجليزية ، ولا سيما في عصر كان يتلمس طريقه الى بناء الدولة الحديثة القائمة على التمييز في فلسفة الفقه بين القانون الوضعي والقانون السماوي .

وتأكيد الدور الذي تلعبه البرلمانات أو « مجالس المشورة » كما كان الشدياق يسميها ، يعد تعميقاً للفكرة الديمقراطية البرلمانية في العالم العربي الذي كان لا يزال نحو منتصف القرن التاسع عشر في طريقه الى الاحساس الواضح بضرورة إقامة المجالى النيابية كأجهزة من أجهزة الحكم .

ومن هذا القبيل إبراز الشدياق لضرورة فرض الضرائب الجديدة ، ولا سيما لتمويل الحروب ، من خلال البرلمان ، فهو يقول : « وإذا شاءت (يقصد الطبقة الحاكمة) أن تضرب على الرعية ضريبة لسد مصاريف الحرب أحالت ذلك على مجلس المشورة النائب عن الجمهور . ومعلوم أن الانسان ليهون عليه أن يؤدي شيئاً على يد نائبه أكثر من أن يؤديه على يد غالبة قاهرة » . (« كشف المخبأ » ص ١٥٠) . ومعروف في تاريخ انجلترا الدستوري أن انفراد شارل الأول بفرض الضرائب لتمويل الجيوش ، ولا سيما البحرية البريطانية ، أو ما كان يسمى فرض « ضريبة السفن » Ship-money ، كان السبب المباشر في نشوب الحرب الأهلية في انجلترا عام ١٦٤٠ واعدام شارل الأول واعلان جمهورية كرومويل ، كما كان السبب المباشر في استقرار المبدأ الدستوري القائل : « لا ضريبة بغير تمثيل » (no taxation without representation) الذي أصبح فيما بعد ركناً من أهم أركان الدستور البريطاني .

ويدافع الشدياق عن النظام البرلماني في انجلترا بقوله أنه يرسم الحدود بين الحاكم والمحكوم ويعلي كلمة القانون ويجنب البلاد الوعود الجزاف التي يعد بها الحاكم الفرد رعيته ، ورغم ما ينبه اليه الشدياق من بطء الديمقراطية إلا أنه يفضلها على حكم الفرد . فهو يقول : « ولكن لا ينبغي أن تفهم من هذا أن الأمور الخطيرة عندهم تبت في الحال . فإن لها من التوقيت والتعيين ما يعيا به صبر المنتظر إذ لا يبرم عندهم أمر من أول وهلة فعلى قدر ما يهون عليه ارتجال المقال يصعب عليهم ارتجال الفعال . حتى أن ديوان المشورة لا يبت شيئاً في الحال . وإنما المراد أنهم لا يعدون بشيء لا نية لهم على وفائه كما يحدث في بلادنا . فيبقى الموعود رهين الأماني يطعم الملث ويسقي الوعود ثم لا يحصل من ذلك على طائل فينتج منه التكذيب من قبل الموعود والتنكيد من قبل الواعد » (« كشف المخبأ » ص ١٥٣) . . فالشدياق باختصار يقول أن سيادة القانون والحكم الديمقراطي يجعلان يد العدالة ويد الاصلاح بطيئة ولكنهما في الوقت نفسه يصونان الحكم من الارتجال ومن الوعود الجزاف .

والغريب في هذا هو أن الشدياق في كل حديث له عن الديمقراطية

ss

البرلمانية لا يقرنها كما كان يفعل الطهطاوي وعامة المشتغلين بالفكر السياسي والاجتماعي بكفاح الشعوب ضد الطغيان من أجل الحرية والمساواة ، ولكن يقرنها بفكرة العدالة بمعناها القانوني البحت ، وبالعلاقات الخلقية السوية بين البشر . بل ان حديثه عن دور ديوان المشورة في تنظيم حياة الانجليز ، إنما ورد بمناسبة كلامه عن استقامة الخلق الانجليزي من حيث الأمانة في الوعد والاحجام عن ارتجال العهود على عكس ما وجد الشرقيين يفعلونه في زمانه . فحماسة الشدياق ليست حماسة سياسية اجتماعية في المقام الأول بل حماسة أخلاقية فردية تتبلور آناً حول فكرة العدالة وضماناتها وتتبلور آناً آخر حول فكرة التعاطف وبر الانسان بالانسان . وهكذا دواليك .

وفارس الشدياق حين يتناول موضوع الحرية لا ينظر اليها تلك النظرة ال مطلقة التي ورثتها الانسانية عن الثورة الفرنسية واعلان حقوق الانسان ، بل ينظر ال يه نظرة بورجوازية سافرة ، فهو يقبل تعريف جولد سميث للحرية بأنها مرادفة للغنى والثروة . ولا شك أن الانسانية قد اهتدت منذ ظهور الفكرة الاشتراكية الى العلاقة الحميمة بين الحرية والاستقلال الاقتصادي ، ولكن الربط بين الحرية والثروة في ظل الفلسفة البورجوازية لم يكن له معنى إلا توكيد حرية الطبقات الوسطى وحدها وتوكيد حقها في الاستقلال الاقتصادي ، مع تجاهل هذا الاستقلال الاقتصادي بالنسبة الى الطبقات الشعبية . وهذا القبول للتركيب الطبقي للمجتمع على أنه من صنع الطبيعة واضح في كل كتابات الشدياق ، فهو يقبل غنى الأغنياء وفقر الفقراء وما بينهما ، كما يقبل العلاقات الاستغلالية بين الانسان والانسان ، ولا يعترض إلا على ألوان الغنى والفقر التي تهز ضمير الانسان الديني والأخلاقي . فهو يقول مثلاً في « كشف المخبأ » (ص ١٧٤ ـ ١٧٥) . : « ثم ان الغني وان يكن شأنه أن يجتذب اليه قلوب الناس في جميع الأمصار والأعصار وأن التجمل باللباس يورث المرء هيبة وجلالاً حيثما كان وعلى ذلك قول بعضهم (لقد اجتهدت في أن أنظر الى الغني بالعين التي أنظر بها الى الفقير فلم أقدر) ـ أو كما قال العلامة كولدسميث أن الغني مرادف للحرية في كل مكان ـ إلا أن الغنى عند الانكليز شعار على الجدارة والاستحقاق لكل

شي ء . فالغنى عندهم يمكن له أن يرفع دعواه الى مجلس المشورة ، ويطلق امرأته لعلة الزنا حقيقة أو إدعاء والفقير لا يمكنه ـ وله أيضاً جدارة بأن يكون ضابط البلد ـ ومن أعضاء لجنة المشورة المؤلف من نواب الأقاليم ـ وأن يشتري وظيفة من الديوان في العساكر البرية فيكون قائد مائة أو ألف أو عشرة آلاف ـ وأن يدخل في المنتديات أو الاكلبس وهناك يجتمع بالعظماء وذوي الشرف ـ فإذا رأوه على تلك الحالة لم يلبثوا أن يدعوه الى منازلهم ـ فإن كان عزباً خطب اليهم إحدى بناتهم أو أخواتهم أو كان متزوجاً زوج ولده منهم أو من بناتهم . . . الخ » .

ومن هذا نحس أن الشدياق رقم قبوله لطبقية المجتمع يعترض على الفوارق الطبقية إذا أدت الى الاخلال بالمساواة أمام القانون وبمبدأ تكافؤ الفرص : فهو هنا يصور المجتمع الانجليزي تصويره لمجتمع بلوتوقراطي المال فيه مفتاح كل شيء ومصدر من مصادر الاخلال بالمساواة أمام القانون وبمبدأ تكافؤ الفرص . وهذه بغير شك نظرة تقدمية ورثها الشدياق عن مفكري الاشتراكية المسيحية الذين تأثر بهم ، إذا هي قيست بالفلسفة الرأسمالية المعربدة التي كانت تتمرغ فيها الطبقات البورجوازية الانجليزية بين قانون الاصلاح الأعظم في ١٨٣٢ . والضيق الأعظم الذي كابدته انجلترا في ١٨٨٠ ولكنها بطبيعة الحال بعيدة كل البعد عن النظرة العلمية أو شبه العلمية للمجتمع التي أخذها الطهطاوي عن الراديكاليين الأوروبيين الذين أقاموا فلسفتهم على مناقشة « أساس القيمة » في الانتاج من حيث علاقة رأس المال والعمل في انتاج السلعة . ومع ذلك فلا يسعنا إلا أن ننوه بأن الشدياق في « الساق على الساق » وفي « كشف المخبأ » ثار ثورة واضحة على الليبرالية المطلقة وعلى مذهب حرية التجارة مستهدياً مبادىء المدرسة الاشتراكية المسيحية (راجع المناظرة بين « السوقيين والخرجيين » في « الساق على الساق ») .

ومن المواضع التي يتهكم فيها الشدياق على مذهب حرية التجارة قوله بعد أن يعدد حوادث دس السم التي شاعت في زمنه في انجلترا ويتحدث عن خطر إباحة تداول السموم :

« ومن العجيب حقاً أن مجلس المشورة بلندرة أصدر أمراً بعدم أذى الحيوان غير الناطق وبتأديب من يرتكب ذلك أو تغريمه وبلغ الذين أذوا الحيوانات في العام الماضي أربعمائة وأربعة وستون شخصاً وبلغت غرامتهم نحو خمسمائة وأربعة وسبعين ليرة وأرسل منهم عشرة أنفار الى دار التأديب من دون أن تقبل منهم غرامة . ورؤى مرة رجل من نبلاء الفرنساوية يغري كلبه بمطاردة هرة فغرمه الحاكم عشرين شلناً . ومع ذلك فلم يهمه حظر بيع السم منعاً لهذا الشر المتفاقم على الحيوان الناطق . وأن الولد إذا أخذ حاجة ليرهنها وهو دون البلوغ أو دون خمس عشرة سنة لا يقبلها منه المرتهن وإذا ذهب الى دوائي ليشتري سماً أو مسبتاً باعه . على أن بيع السم في مالطة وفرنسا محظور على أي كان إلا بإذن من الطبيب فكأن العجماوات أنفع للدولة من بني آدم . وما أدري لذلك سبباً سوى هذا الأصل الفاسد الذي يعبرون عنه بقولهم حرية المتجر أو كما قيل لزوم السم للفلاحين في قتل الهوام كما مر ذكره . إلا أن مراعاة الجانب الأقوى في الأمر الذي يكون منه مفسدة ومصلحة ألزم وأهم . وهذه الحرية في المتجر هي التي سهلت للناس أن يغشوا كل شيء من المأكول والمشروب وكل ما يصبح فيه البيع والشراء كما سيأتي بيانه . حتى أن صاحب الذوق السليم يؤثر المقام في بلاد الهمج بحيث يذوق شيئاً مما تنبته الأرض على حاله على أن يمكث بين قوم يعلمون عدد نجوم السماء ورمل البحر وهم مع ذلك يأكلون ما يضر البهائم فضلاً عن البشر . وكل شيء جاوز القدر أضر » . (« كشف المخبأ » ص ١٣٩ - ١٤٠) .

فالشدياق إذن يوافق على الحرية ولا يوافق على الاسراف فيها . بل إننا نقف أحياناً عند بعض ملاحظات الشدياق فنخلص منها بأن إيمانه ابلديمقراطية كان مشوباً بكثير من التحفظات التي تدخل في باب الرجعية . فهو مثلاً لا يؤمن بديمقراطية التعليم بل ويدعو الى الاحتياط منها لأنها عامل من عوامل عدم الاستقرار السياسي . وهو يقول في « كشف المخبأ » (ص ١٤٧ - ١٤٨) :

« وأنا أختم هذا الاقرار بأن أقول أن عامة الانجليز بالنسبة الى عامة

فرنسا في معزل عن المعارف والأدب . وكما أن جزيرتهم منقطعة عن جميع بلاد أوروبا كذلك هم انقطعوا عن أخلاق أولئك . وأقول في الجملة أنه مهما يظن أن دول الافرنج تبغي تعميم المعارف لدى جميع رعاياها فليس هذا الظن سديداً إذ ليس من نفع الدولة والكنيسة أن تكون العامة متكيسة ولا سيما عامة فرنسا فإن معارفهم سبب الى إنكار فضل الدولة عليهم » . فهو إذن ممن كانوا يخشون تحركات الجماهير والقلق الاجتماعي نتيجة لتعميم العلم والثقافة، وفي الموازنة بين النظامين الانجليزي والفرنسي ، نراه يؤثر النظام الانجليزي القائم على تقييد التعليم على النظام الفرنسي القائم على إطلاقه . وقد سبق أن رأينا إعجاب الشدياق بالاستقرار السياسي في انجلترا الحاصل من انصراف كل انجليزي الى عمله وانصرافه عن الاشتغال بسياسة الدولة ، كما رأينا مهاجمة الشدياق لكثرة الثورات السياسية في فرنسا ، وهي حاصلة في نظره من مبالغة الفرنسيين في الاهتمام بالسياسة . ومعروف أن هذا الموقف من ديمقراطية التعليم متمش مع فلسفة الاشتراكية المسيحية التي تعارض الاتجاهات الثورية في الاصلاح وتعارض تجاسر الطبقات الشعبية على الحكومات أو نظم الحكم بإثارة الفتن والقلاقل .

وكل من يعرف شيئاً عن تاريخ انجلترا يعرف الدور التخريبي الذي قام به الاشتراكيون المسيحيون لاحباط حركة الميثاق والزحف العمالي الكبير على لندن في ١٨٤٨ ، اعتماداً على دعوتهم القائلة بأن الصراع الطبقي ليس وسيلة العدالة الاجتماعية أو التقريب بين البشر ، ولكن بث الفضائل الدينية في نفوس الأغنياء والفقراء على السواء .

وقد تبلور هذا الموقف الاشتراكي المسيحي عند الشدياق في جملة معتقدات تؤكد روابطه بهذه المدرسة السياسية . فهو في « كشف المخبأ » (ص ١٥٥ ـ ١٥٦) يحمد للانجليز سعيهم وإيمانهم بالعمل وبالاعتماد على النفس ، ولكنه ينعي عليهم الاسراف في هذا الايمان الى درجة مخلة بالايمان الديني . فمعروف أن الحضارة البورجوازية الأوروبية في القرن التاسع عشر ولا سيما في أوجها الليبرالي ، كانت تقوم على مبدأين يعدان دعامتي الأخلاق البورجوازية الفردية ، وهما نظرية « الواجب » ونظرية « الاعتماد على

النفس » بلغة الشدياق أو self-help كما كان يقول الانجليز ، وهي أعم من الاعتماد على النفس كما نفهم من كتاب ساموبل سمايلز الشهير في هذا الموضوع إذ هي تشمل تنازع البقاء وبقاء الأصلح وكل ما يصور الحياة على أنها غابة تتصارع فيها وحوش بشرية فلا يبقى فيها إلا أجدرها بالحياة أو على الأصح أقدرها على الحياة ، أو بلغة الشاعر العظيم تنيسون هي « الطبيعة حمراء الناب والمخلب » . وفي مثل هذه الفلسفة يعد النجاح فضيلة والفشل رذيلة كما يعد الغنى تعبيراً طبيعياً عن الفضائل ويعد الفقر تعبيراً طبيعياً عن الرذائل ، وهو ما يظهر الفقير في مظهر الجاني لا المجني عليه اجتماعياً واقتصادياً . وطبيعي أن الفلسفة الاشتراكية المسيحية القائمة على الاصلاحية بالتكافل الأخوي بين بني الانسان مع التسليم بما رسمته إرادة الله من فوارق بين الأفراد والطبقات ومن درجات في السلم الاجتماعي ، كانت تعد هذا الايمان المطلق بسلامة حياة الفطرة ، وسائل وأهدافاً ، فلسفة وحشية ضارية تجافي تعاليم الدين القائمة على التعاطف والتواصل بين البشر لا على التنافس والتقاتل . بل كانت تعد هذه الفردية المطلقة لوناً من الزندقة يتضمن اعتماد الانسان الكلي على نفسه من دون الاعتماد على مشيئة الله . وفي هذا يقول الشدياق :

« أتخال أن التمدن معناه أن يكون الناس في مدينة وفيها ذئاب وسباع . كلا ثم كلا . غير أن اجتماع الخروف والذئب في مرعى واحد ليوجب على اليهود أن يؤمنوا بمجيء المسيح . ومن ذلك تنشيط أولادهم الى الاشتغال وتمرينهم على ما يكسبهم وإياهم الرزق الكافي والمواظبة على الأعمال والصبر على ما يتعاطونه جل أو حقر . فإنهم (يقصد الانجليز) لا يملون من السعي ولا يرون في الكسل راحة ولا يقول أحدهم أني كبرت ما دامت فيهم نسمة تتحرك . ومع كل هذا التجلد والتحمل فمتى ضيم أحدهم أو سقط شرفه فأهون شيء عليه نحر عنقه وذلك عندي بعض الأفعال المتناقضة في الطبع البشري .

« وجل سعيهم في شبابهم هو لتحصيل ما يهنئهم في شيخوختهم حتى يمكن لهم تربية أولادهم فلا يحتاجوا الى التكفف أو إلى ملازمة المستشفيات

والملاجىء المعدة للعاجزين . .

« غير أن حب التناهي غلط فإن تعليق العبد توفيقه بالكلية على سعيه وكده لا يخلو من إزراء المولى . وفيه وجه آخر تقسية للقلب فإن الانسان والحالة هذه يهون عليه أن يفارق وطنه وسكنه لأجل المال . . . الخ » (« كشف المخبأ » ص ١٥٥ ـ ١٥٦) .

فالشدياق إذن على غرار الاشتراكيين المسيحيين يرفض أن تكون الحياة الانسانية أو الاجتماعية مرتعاً للذئاب والضباع والسباع ، كما يرفض أن يبلغ ايمان الفرد بنفسه المدى الذي يخرج إرادة الانسان على إرادة الله .

ومن أسس الاشتراكية المسيحية التي نجدها في الشدياق واضحة تتخلل كل أعماله حملته على الكهنوت من ناحية وعلى البذخ الذي يعيش فيه رجال الدين من ناحية أخرى . فهو في مجال الحديث عن كاتدرائية سانت بول وكانتربري وعمارتها الباذخة ، يتطرق الى الحديث عن مرتبات رجال الدين وعما يحيط بهم من مظاهر الفخفخة والهيلمان فيقول :

« وفي لندرة كنائس كثيرة منها ثلث عشرة كنيسة يبلغ مصروفها في السنة أكثر من عشرين ألفاً وإيراد رئيس أساقفة كنتربوري في السنة خمس وعشرو نألف ليرة (يقصد جنيهاً استرلينياً) وايراد رئيس أساقفة يورك خمسة عشر ألفاً وليس لمطران باريس من الايراد ثلث ما لأسقف لندرة وجملة ما يصرف على الكنائس نحو ٥٠٠,٠٠٠ليرة وايراد أسقف لندرة في السنة خمسة عشر ألف ليرة ولكن خليفته لا يكون له إلا عشرة آلاف فقط وايراد باقي الاساقفة من أربعة الاف ليرة فصاعداً فهم بمثابة وزراء الدولة فإن سنوية أول لورد في ديوان الوزارة البحرية أربعة آلاف وخمسائة ليرة . ثم انه كما أن هؤلاء الرعاة المتبتلين الى الله تعالى ماثلوا الوزراء والأمراء في أخذ الأرزاق والوظائف كذلك ماثلوهم في الرفعة والشأن والانفراد عن الرعية فإن مواجهة (يقصد مقابلة) رئيس أساقفة الانجليز أصعب من مواجهة البرنس البرت زوج الملكة . وقد اضطررت مرة أن أكتب اليه في أمر ما فورد الجواب منه في رقعة قدر نصف الكف وكان خطابه بضمير الغائب ونفى فيه ما لم يكن محله

النفي احترازاً من أن أكلفه بخطاب آخر ولكن أي لوم عليه إذا لم يجاوب أحداً لأن رئيس الكنيسة الذي ايراده خمسة وعشرون ألف ليرة في السنة ليس عليه أن يجاوب من ليس له صلدي واحد من كل ليرة تدخل خزائنه الرسولية وقد كان الخوري ميخائيل شاهيات حضر الى هذا الطرف وكتب ثلث رسائل إحداها الى البرت والثانية الى اللورد بلمرسطون والثالثة الى المطران المشار اليه فجاءه الجواب من الأولين ومن الأخير لم يرد سلب ولا إيجاب وأقسم لو أن يهودياً غنياً من أمستردام وفد اليه في عاجلة ورواء لاحتفل به وأكرمه غاية الاكرام ولكن ليت شعري ما معنى كلام ماربولس بقوله : أما الذين يرومون الغنى فإنهم يقعون في المحنة والفخ وفي شهوات كثيرة سفيهة ضارة تغرق الناس في العطب والهلاك لأن حب المال أصل كل شر وهو الذي اشتهاه قوم فضلوا عن الايمان وطعنوا أنفسهم برزايا كثيرة فأما أنت يا رجل الله فاهرب من هذه الأشياء واقتف البر والتقوى والايمان والمحبة الخ . وبقوله : أما التقوى مع القناعة فهي مكسب عظيم . أ. هـ. ورب معترض هنا يقول أن الكنيسة الآن ليست كالكنيسة في مبدأ النصرانية إذ لم يكن للنصارى وقتئذٍ دولة ولا سطوة فأما الآن فإن عزها يرجع الى عز الدولة وأن رئيس الاساقفة الآن يلزمه أن يكون من أهل مجلس المشورة (يقصد عضواً في البرلمان أو في مجلس اللوردات على وجه التحديد) وأن يزور الوزراء ويكون مزوراً منهم وأن يصنع مآدب للاشراف ويتكلف نفقات كثيرة فلا بد له والحالة هذه من رزق وافر يجري عليه ومن صرح وعاجلة وخدم وأواني فضة ونفيس أثاث .

قلت إذا كان الأسقف تزوره أرباب الدولة وتدعوه الى الولائم مع اقتصاد حاله أو بالحري مع تقشفه كان ذلك أدعى الى كرامته وتعظيمه فأما تكلفة للنفقات والولائم وغير ذلك فإنه شاغل له عن أداء ما يجب عليه من تعهد الرعية وتفقد أحوالهم وهذا هو أصل معنى الأسقف فإن قيل أن أمور الكنيسة الآن قد استتبت وانتظمت فلم يبق حاجة الى تكليف الأسقف أو رئيس الأساقفة بالنظر فيها والتعهد لها قلت إذن هو اقرار على أنفسهم بعدم لزومهم على أني لا أتعرض لمثل هذه المسائل فإن لكل كنيسة أساقفة ومطارنة وحيث أن مار بولس قد ذكر اسم الأسقف فلا بد من وجود مسماه ولكني أرى شيئاً

على من يعير غيره شيئاً وهو متلبس به فإن الانجليز ينسبون الكنائس الشرقية الى العظمة والتبذخ والسرف والشطط مع أن رؤية بطاركة أنطاكية ممكنة لكل أحد ولا يخفى أن أنطاكية في الدين أشرف من لندرة » . (« كشف المخبأ » ، ص ٣٤٣ - ٣٤٥) .

وقد أطلت في الاستشهاد بآراء الشدياق فيما ينبغي أن يكون عليه الدين ورجاله لأن هذا جزء لا يتجزأ من الدعوة الاشتراكية المسيحية التي انتشرت في الطبقات البورجوازية الصغيرة الانجليزية ، ولا سيما طبقة الاسطوات من أرباب الحرف (طبقة الأرتيزان) بين ١٨٤٠ و١٨٥٠ وكانت من أهم عوامل انحراف الطبقة العاملة الانجليزية في هذه الفترة الحرجة التي بدأت فيها الراديكالية من ناحية والاشتراكية العلمية من ناحية أخرى تتبلوران . وكان أهم آثار الاشتراكية المسيحية في انجلترا أنها دقت إسفيناً عميقاً بين طبقة الاسطوات (أرباب الحرف) وبين البروليتاريا الصناعية لطبقة الأسطوات فنشروا من حولها ضباب مثالياتهم وروحانيتهم بما حال دون رؤيتها علاقات الانتاج والتوزيع في المجتمع الصناعي الآلي رؤية واضحة . وقد كانت هذه الدعوة الاشتراكية المسيحية تهاجم الكنيسة كوجه من وجوه « المؤسسة » أي « المؤسسة الاجتماعية » أو ما يسميه الانجليز Etablishment وهو مجموع الأجهزة والقوى الاجتماعية مادية كانت أو روحية تاريخية كانت أو راهنة تتركز فيها القوة المحافظة المعادية للتطور والتغيير في المجتمع والتي تستهدف الاستقرار الاجتماعي وتتوسل اليه بكل الوسائل الممكنة . وكان جوهر الدعوة الاشتراكية المسيحية هو أن الكنيسة كوجه من وجوه « المؤسسة الاجتماعية » أو « الأساس الاجتماعي » وإن آثرت هذا التعبير ، قد خرجت عن غايات المسيحية الأولى ووسائلها بإسرافها في الدنيوية . وكان المثل الأعلى الذي سعت الاشتراكية المسيحية لاحيائه هو ما يسمى « المسيحية الفطرية » Primitive Christianity أي المسيحية في عصرها الذهبي أيام نقائها الأول قبل ظهور « الكنيسة » فيها ، أي قبل تحولها من عقيدة الى تنظيم أو منظمة ، أو قبل استفحال الكنيسة فيها على أقل تقدير . وكانت الحجة الأولى في الدعوة الا تراكية المسيحية هي أن المسيح كان نموذجاً للبساطة ، وأن صحابته لم

ss

يكونوا من الأشراف أو من السراة أو الفلاسفة بل كانوا جماعة من الصيادين والنجارين وبسطاء الناس بوجه عام ، وأن حياة الرسل كانت آية في البساطة . فظهور الكنيسة بصولتها الدنيوية وبذخها الدنيوي كان انحرافاً بالمسيحية عن بساطتها الأولى وطمساً للمبادىء « الاشتراكية » التي قامت عليها ، حيث الاشتراكية ليست مجرد تقارب مادي بين البشر ولكن تقارب روحي أولاً وقبل كل شيء ينتج عنه التقارب المادي . وقد تأثرت كتابات فارس الشدياق بهذه المدرسة كما يتجلى من عدائه لأي مظهر من مظاهر البذخ يحيا فيه رجال الدين ، ومن عدائه للكهنوت بوجه عام ، ولكنه لم يمض في النظرية الاشتراكية المسيحية الى آخر الطريق ، بل اكتفى منها بخطوطها العامة وعبر عنها بقوة والتهاب . فكانت هذه أول مرة يلقح فيها الفكر العربي بالأفكار الأساسية في الاشتراكية ا مسيحية دون رفع لشعار أو شاستعمال للافتة . وقد كان لانتقال هذه المبادىء الى الفكر العربي في كتابات الشدياق أهمية قصوى ، لأنها كانت مصدراً من أهم المصادر التي نبعت منها الاشتراكية الاسلامية التي ارتكزت دعوتها الأساسية على فكرة تجديد شباب المجتمع بتجديد شباب الاسلام من خلال إحياء عصره الذهبي ، أيام الخلافة كمنظمة دنيوية أيام العباسيين وقد ظهرت بدايات هذا الاتجاه في دعوة الشيخ جمال الدين الأفغاني ، وفي دعوة الشيخ محمد عبده ، ولكن الفكرة الاشتراكية الاسلامية لم تتبلور ، في العالم العربي إلا في القرن العشرين ، نظراً لاختلاف درجات التطور الاجتماعي والاقتصادي بيننا وبين أوربا ، فلم يظهر منها في القرن التاسع عشر إلا فكرة البعث الاسلامي وتجديد شباب الاسلام . وقد تبنت هذه الدعوة القيادات السلفية التي كانت يومئذٍ قوة ثورةي ضخمة في القرن التاسع عشر ، تتعاون دون وعي منها مع القوى التقدمية الزمنية على نسف معاقل المحافظين من أنصار « الوضع الراهن » ، أي الخلافة العثمانية وركائزها الفاسدة المتآكلة في مختلف أرجاء الامبراطورية العثمانية .

والحقيقة أنه من التعسف التاريخي أن نلتمس في الشدياق أو في غير الشدياق أكثر من بذور هذه الدعوة ، بسبب اختلاف طبيعة المجتمعات وبسبب قلة النضج السياسي واختلاط القيم في أذهان مفكري العالم العربي

أبـان القرن التـاسع عشـر . فالشـدياق مثـلاً رغم تنـديـده الشـديـد بصلف الطبقات الحاكمة ، ولا سيما في انجلترا لا يجد مانعاً من أن يتسول بشعره من نابليون الثالث بعد إعلانه امبراطوراً على فرنسا ، على طـريقة المتنبي وشعـراء العربية عامة ممن اتخذوا من المدح والهجاء وسائـل للتكسب من القبائـل ومن بلاط الملوك والأمراء ومن أعيـان الدولـة فهو يقـول في « كشف المخبأ » (ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥) .

« ثم انه في خلال هذه الأوقات استقل السلطان المشار اليه بولاية الملك ولقب بـالامبراطـور فنزغني نـازغ آخر من ـ وقـال يمدح الأمـير ـ الى أن أهنئه بقصيدة وأقدمها على يد رئيس تراجمين بابه الكنت دكرانج الذي مـر ذكره فلما فرغت منها وقرأتها عليه قال ليس من هذه الصفات التي نسبتهـا الى السلطات ما هو مختص به وحده فإنه يصلح لأن يخاطب به أي ملك كان وهي مع ذلك عـويصة لا يمكن ترجمتهـا ولـو قدمتهـا كما هي لمـا استحسن منهـا غـير الخط والشكل فقط فلهذا أضربت عن تقديمها وشكرته على نصحه ولكني لا أضرب عن قيدها هنا حتى ينتفخ بها بطن هذا الكتاب وهي هذه :

« للويس نابليون حق السؤدد والملك إذ هو في المعالي أوحد » .

إلى آخر القصيدة التي بلغت واحـداً وثلاثـين بيتاً من أردأ الشعـر . ولم تكن هذه محاولة فريدة للتسول بالشعر فالشدياق كان يـزاول هذه الحـرفة مـع باي تونس والباشوات الأتراك في تركيا وفي غير تركيا على طريقة بعض شعراء عصره وقد استمرت وظيفة الأديب العربي كمداح وهجاء وظيفة مشروعة حتى ثورة ١٩١٩ دون أن يجد فيهـا أحد حـرجاً ، ثم انتقلت نهائيـاً من الأدباء الى الصحفيـين . ولكن في حالـة فارس الشـدياق بـالذات ، بـاتصالاتـه المتعددة بالانجليز والامريكين والأتراك والفرنسيين والتونسيين والمصريـين والسوريـين واللبنـانيـين ، وبخصيتـه الجـامحـة المعقـدة التي اختلط فيهـا متـرجم التـوراة والانجيـل بـرجـل الملذات والبـوهيميـة العنيفـة واختلط فيهـا الجـد بـالهـزل واختلطت فيها الولاءات السيـاسية والـروحية ، وبغمـوض وسائـل تكسبه ، ينبغي أن نذكر أن سلوكه السياسي لم يكن فوق مستوى الشبهات ، وان هناك

احتمالاً أنه لم يكن يبيع شعره فحسب بل كان يبيع اتصالاته كجا سوس ربما لأكثر من مشتر . فهو يروي بنفسه هذه الحادثة ليدلل بها على لباقة الانجليز في معاملة الناس وصراحة الفرنسيين التي تبلغ مبلغ « الجليطة » :

« ومن ذلك أنهم (يقصد الانجليز) لا يتشبثون بأعقاب الأقاويل ولا يأتون النميمة والغيبة إلا قليلاً . فإذا سكن بينهم غريب وسمعوا عنه ما يكرهونه منه فلا ينقلون اليه ما سمعوا عنه بل لا يهمهم ما قيل فيه وإنما يعاملونه بما يظهر لهم من حسن سيرته خلافاً للفرنساوية فإنهم مثلنا في التعلق بقال وقيل . ولما كنت في باريس اجتمعت مرة بالكونت دكرانج رئيس تراجمين الديوان فصرت أتردد عليه لما كان عنده من البشاشة باغريب ولين الجانب وكان هو أيضاً يتردد علي إذا لزمه ترجمة أو إنشاء رسالة بلغتنا . ولما كنت أكلمه ذات يوم في مصلحة عرضت لي قال لي (أني يعجبني حسن تصرفك فينا ونزاهة نفسك وذلك مما يدعوني الى إجابة سؤالك غير أني أكره منك خلة عرفت عنك في بلدنا) قلت (ما هي حتى أتجنبها) قال (ان الناس يقولون أنك قدمت الينا جاسوساً من طرف الانجليز فإذا كان ذلك حقاً فلا يسعني إسعافك بحاجتك) قلت (بودي لو كنت جاسوساً إذن ما كنت لأكلف أحداً بشيء فإن جاسوس الانجليز يستغني برزقه عن أن يتوصل بأحد الى نوال إربه » . ولا شك في أن المومأ اليه سمع عني ذلك فإن من طبع الفرنساوية ولا سيما شرطة الديوان أن يتجسسوا أحوال الغريب بينهم فإذا رأوا أنه يعيش بلا حرفة يتعاطاها حكموا بأنه إما أن يعيش برزقه أو بسبب آخر . وحيث كانوا يعلمون أني لم أكن أتعاطى حرفة ولست غنياً استنتجوا من هاتين المقدمتين أني جاسوس . ومثل ذلك لا يشغل به أحد من الانكليز باله فغاية ما يرومونه من الغريب هو أن يحسن تصرفه ويقضي دينه » (« كشف المخبأ » ، ص ١٤٩ - ١٥٠) .

وواضح من كلام الشدياق أنه كان شائعاً عنه وهو في باريس أنه جاسوس للانجليز ، وواضح أيضاً أن مصدر هذه الاشاعة لم يكن مجرد ثرثرة ولكن تقارير المخابرات الفرنسية : ومن المستبعد أن رجلاً كالكونت دجرانج الذي كان يشغل منصباً رسمياً كبيراً في ديوان نابليون الثالث ، يجسر على

مواجهة الشدياق بهذه التهمة إلا إذا كانت الشبهة قوية على أقل تقدير ، فإذا راعينا انتقال الشدياق الى تونس ثم الى استانبول نهائياً حيث الصراع كان سجالاً بين المصالح الانجليزية والمصالح الفرنسية ، وإذا راعينا اعتماده على الإرساليات الانجليزية في كسب عيشه ـ وحملته الشديدة في « الجوائب » على عرابي وثورته ودفاعه عن الخديو توفيق مما يتفق تماماً مع خلط السياسة الانجليزية يومئذٍ تعددت القرائن وقوى الاشتباه في أن اعتناقه الاسلام كان جزءاً من « عدة الشغل » ، ولكن في الوقت نفسه لا ينبغي أن نغفل أن شخصية الشدياق العنيفة القلقة المعقدة قد تكون وحدها مصدر كل هذه التقلبات والتصرفات المريبة .

وأياً كان الأمر فإن الشدياق بوجه عام لا يخفي إعجابه بالنظام الانجليزي ولا سيما منذ أن تبلورت أسسه الدستوري في ثورة ١٦٨٨ ، وهو ينقل في أعماله ولا سيما « في كشف المخبأ » ، كثلأراً من الحقائق الهامة عن هذا النظام بين عدد لا يحصى من الاحصاءات الخاصة بكل قطاع من قطاعات الحياة ومن أهم ما نقله اليمين الدستورية التي يحلفها ملك انجلترا في حفلة تتويجه : « والواجب على الملك يوم تتويجه أن يحلف على محافظة ثلثة أمور . الأول سياسته بحسب القوانين والأحكام . الثاني إجراء الحكم بالرحمة . والثالث إقراره مذهب الدولة وهو دين البروتستانط » (« كشف المخبأ » ص ٣٦٢) ثم يمضي ليفصل اختصاصات التاج البريطاني كالموافقة على إعلان الحرب وعقد الصحل وحق العفو ومنح الرتب والنياشين وإيفاد السفراء وقبول أوراق الاعتماد ، وتنصيب كبار رجال الدين وتنصيب القضاة وتعيين العسكريين الخ . . . كل ذلك من خلال وزرائه لأن ملك انجلترا يملك ولا يحكم « ولهذا يقال ان الملك لا يخطىء » (« كشف المخبأ » ص ٣٦٢) وهو يشرح نظام القضاء الانجليزي في إسهاب (« كشف المخبأ » ص ١٤٢ ـ ١٤٤) وهو يوازن في إسهاب بين حكم القانون في انجلترا والحكم الشخصي التعسفي الذي ألفه أبناء المشرق في القرن التاسع عشر فيقول :

« ومن ذلك أن أصحاب المراتب عندهم لا يقبلون المصانعة والرشا من أحل لتنويل أربه وأن علم من أحدهم أنه ارتكب ذلك اقتص منه كما يقتص

من السارق ولم ينفعه أن يؤدي الرشوة التي أخذها مضاعفة . ولكن يقابل ذلك من المذام أن المراتب هنا تعطي غالباً بالمحاباة والاستحباب لا بالاستحقاق فإن الشريف إذا نوه بشخص من معارفه أو أقاربه عند ذي أمرة فلا بد أن تنفذ كلمته عنده . ولو أن شخصاً متصفاً بحسن الأخلاق والشيم ومتحلياً بالعلم والفضل حاول أن ينال تلك الرتبة بنفسه لم يلتفت اليه .
ويلحق بذلك أن النفر من العسكر لا يمكن أن يرقى في مرتبة الضابط وإن أبدى من المهارة والبراعة ما يقصر عنه قائد الجيش فهو نفر منذ اكتتابه الى زمن خروجه من الخدمة أو الحياة لا يتعداها ولا تتعداه وبعد أن يقضي خمساً وعشرين سنة في خدمته يعفى منها ويعين له نحو أربعة قروش في كل يوم .
فالرأس لا يزال رأساً . والأمير أمير من يوم ينزل من ظهر أبيه الى أن يركب ظهر النعش ثم يدوم ذكره كذلك الى أبد الآبدين . فكان ترتيب أصناف الناس عندهم بمنزلة ترتيب أعضاء الجسد بمعنى أن لكل عضو خاصية فيه الخرف والفند والعبور والصمم والدرد . والقدم لا تزال قدماً وإن هي أنجته وأنجت الجسم كله . وهذا التخصيص من وجه آخر سديد رشيد فإن ناظر الأمور الخارجية عندهم مثلاً ليس له حق في أن يدمق على ناظر الأمور الداخلية في شيء وناظر مجلس المشورة ليس له جدارة بأن يحكم على أحد الباعة بشيء من محراب صرحه وقس على ذلك . فأما في بلادنا فإن ناظر المدابغ جدير بأن ينظر في جلود بني آدم ويصبغها بلون الدرة أو السوط أو يسبر ما هي عليه من الطراوة والنعومة . والمحتسب (يقصد مأمور الضرائب) خليق بأن يزن أعمال العباد وأموالهم في بيوتهم وبروز ما في غياب صدورهم من الخواطر والأفكار . وللحاكم أن يسقط حق المحق لحرف أسقطه في الكلام . وللضابط أن يبيت الناس في مضاجعهم وللشرطي أن يقبض على أي كان . ولضابط العسكر أن يخترط سيفه على أي عنق سخت له . وللمطران أن يحرم أي شخص كان من رعيته حتى لا يعود لأحد من أقاربه وأهل بلدته استطاعة على مخاطبته ومبايعته . وإلى من المشتكي وأين النصير . فيا ليت شعري متى نصير نحن ولد آدم بشراً كهؤلاء البشر ومتى نعرف الحقوق الواجبة لنا وعلينا » . (« كشف المخبأ » ص ١٥٤ ـ ١٥٥) .

كـل هذه كـانت دروساً لتـدريب أبناء العـربية في الفضـائل المـدنيـة .
وواضـح أن الشديـاق مفتون بـالـنظام الاجتمـاعي الانجليـزي وبـالسيـاسـة الانجليزية ، ولا يجد ما يعترض فيه عليـه إلا الامتيازات الـطبقية التي تتمتـع بها الطبقة الحاكمة والارستقراطية بالـذات ، وهو يـرى أنها نافيـة لمبدأ تكـافؤ الفرص ، وهو ركن من أهم أركـان الديمـوقراطيـة . وهو شـديد الحملة عـلى غطرسة الطبقة الحاكمة الانجليـزية ، وفي ذلـك يقول : « وحيث قـد ترفعت الكبـراء من الانجليز عمن هم دونهم من أهـل بلادهم وصـار ذلك دأبـاً لهم وطبعـاً يرثـه الولـد عن والده والخلف عن سلفـه جروا عـلى ذلك أيضـاً مـع الغرباء ما لم يتبين لهم أنهم نظراؤ هم في الهمة والمعـالي . فمتى اعتقدوا ذلـك منهم لم يـأنفوا من معـاشرتهم والحق يقـال أنه لا منـاسبة بـين علية الانجليـز وسفلتهم بخلاف سائر الناس . فإن الأمير عنـدنا مثـلاً لا يفاضـل الناس إلا بإمارته لا بأخلاقه وآدابه ومعارفه فإن جميـع الناس في ذلـك متساوون غـير أن عـامة الانكليـز لا خلاق لهم من ذلـك رأساً . وأيضـاً فحيث كـانت ألقـاب الشرف عندهم قديمة وعزيزة كان لها عندهم اجلال وتعـظيم يفوق الحـد حتى أن أعـظام اللقب هنـا أكـثر من اعـظام الملقب بـه . (« كشف المخبأ » ص ١٦٢) . باختصار أن الشدياق يجد أن الأرستقراطيـة الانجليزيـة لا تتعارض مع نزاهة الحكم ولكنها تتنافى مع تكافؤ الفرص ، وان كـان يلاحظ أيضـاً أن الانجليز يحترمون اللقب لا حامله . وهـو في هذا المجـال يرى أن الفـرنسيين أقرب منهم الى روح الديموقراطية حيث يقول : « أما الفرنساوية فهم يكرمون اللقب إذا كان يليق بالملقب ومن كان ذا معارف وصفات حميدة عنـدهم أغناه ذلـك عن حلس الجلاء . ولا شـك أن الفضل بغـير جـلاء خـير من الجـلاء فضـل » (ص ١٦٣) . وقـد سبق أن رأينـا التفـات الشـديـاق الى مـرونـة الارستقراطية الانجليزية في امتصاص الرأسمالية الجديدة ، أياً كانت مصـادر ثروتها حيث بين أن المال في انجلترا هو الـطلسم الذي يفتـح كل الأبـواب ، وبه أمكن للارستقـراطية القـديمة أن تستـوعب البورجـوازية الكبيـرة المحدثـة النعمة وتشركها في امتيازات الطبقة الحاكمة ، وهو عكس ما حدث في فرنسـا حيث تقـوقعت الارستقراطيـة العريقـة رغم عزلها عن الحياة العـامة واشهـار

إفلاسها الاجتماعي والمادي منذ الثورة الفرنسية ، متحصنة وراء نبالة الدم والأرض ورفضت أن « تلوث » نفسها بدم العصاميين من البورجوازيين الكبار من أبناء الرأسمالية الجديدة ، وهو ما أدى الى تآكلها ثم انقراضها أو شلها كقوة اجتماعية فعالة تشارك مشاركة ايجابية في حكم فرنسا .

وشرح الشدياق للتكوين الطبقي في انجلترا يؤيد هذه النظرية القائلة بأن الرأسمالية الانجليزية كانت تلعب دور القنطرة بين الارستقراطية والطبقات الشعبية . فهو يقول :

« فأقول أن هذا الجيل ينقسم الى خمس طبقات. الطبقة الأولى : كالأمراء والوزراء والأشراف والنبلاء وذوي المناصب السامية ويلحق بهم الأساقفة . الطبقة الثانية : الأعيان وهم الذين يعيشون من أرزاقهم وأملاكهم لا من معاطاة شغل أو حرفة وليس لهم جلاء . الطبقة الثالثة : العلماء والقضاة الفقهاء ويلحق بهم القسيسون والتجار ذوو المراسلات . الطبقة الرابعة : التجار أصحاب الدكاكين والكتاب وهم الذين يحتاجون الى تحصيل معاشهم بالاجتراف والاصطراف ولكن من دون ابتذال ماء الوجه . الطبقة الخامسة : أهل الحرف والصنائع والعملة والفلاحون وهم الجمهور الأكبر . فعادات أهل الطبقة الأولى مباينة بعض المباينة للثانية ولكن ليس بينها وبين الأخيرة مناسبة أصلاً كما سيأتي .

« وعادات أهل الطبقتين الثالثة والرابعة متساوية لا اختلاف فيها إلا ما ندر . أما أهل الطبقة الثانية فإن بهم من وجه نزوعاً الى الأولى بالنظر الى العز والاستبداد ومن وجه آخر ينزعون الى الباقي بالنظر الى الجنسية والألفة . والغالب على جميع هذه الطبقات حب الوطن والمباهاة بما عندهم من الصنائع والأحكام والإذعان للقوانين التي بنيت عليها معاملات دولتهم ودواوينهم (« كشف المخبأ » ص ١١٥ - ١١٦) .

فالطبقة الثانية ، طبقة « الأعيان » كما يسميها الشدياق ، هي في حقيقتها الطبقة الرأسمالية الكبيرة التي تعيش من الاستثمار دون حاجة الى العمل سواء أكانت من البورجوازية المدنية أم من أعيان الريف التي يسميها

ss

الانجليز Squirearchy وهذه الطبقة رغم ثرائها لا تملك « جلاء » وهو ترجمة الشدياق لكلمة distinction أي لا تملك ألقاب النبالة أو شيئاً من امتيازات الارستقراطية . ولما كان أبناء هذه الطبقة صاعدين من أصول وأعراق شعبية ، فقد جعلهم هذا معلقين بين الأرستقراطية بحكم التطلع الطبقي وبين الشعب بحكم منشئهم . وهذه هي الطبقة التي حدثنا عنها الشدياق فقال انها بما لها تتغلغل في الارستقراطية الانجليزية والتي حدثنا عنها المؤرخون الانجليز فقالوا أنها كانت عماد الحكم والاقتصاد البريطاني طوال الحكم الليبرالي في القرن التاسع عشر ، والمانع الحقيقي بفضل توسطها ومرونتها من قيام الثورات في انجلترا على غرار ما حدث في فرنسا .

أما الطبقات الشعبية « أهل الحرف والصنائع والعملة والفلاحون » ، ومنهم يتكون سواد الشعب ، فهذا رأي الشدياق فيهم :

« فإن هؤلاء النحل العسالة في خلية الاجتماع الانساني إنما يعملون كما قال بعضهم لتسمين الزنانير البطالة . وهم أطوع خلق الله لأولياء أمورهم فلو نهوهم عن أن يناموا مع أزواجهم لانتهوا . ويمكن أن يقال أيضاً أنهم لعدم اختلاطهم بغيرهم من الناس يحسبون أنفسهم وهم في هذه الحالة أسعد خلق الله وأن جميع رسومهم وأحوالهم مستغنية عن التبديل والتغيير . وكيف كان شقاءهم موجب لسعادة الدولة وفقرهم زائد ي غناها » (« كشف المخبأ » ص ١١٧) .

وندرك من هذا على الفور أن الشدياق يعرض في هذا وجهة نظر الاشتراكيين المسيحيين ويعرض معها ما كان يدور في انجلترا في زمنه من جدل حول وضع الطبقات العاملة الانجليزية واستقرارها . فالفكرة الشائعة بين مفكري الليبرالية أن الطبقات العاملة الانجليزية بطبعها مسالماً منصرفة الى عملها لا تراجع الطبقة الحاكمة في سياسة البلاد أو في تكوينها الاقتصادي « بخلاف أهل فرنسا فإن كلاً منهم يتطفل على أولياء الأمر » . وبهذا فسر مفكرو الرأسمالية أن كل ما في انجلترا من « العساكر » لم يكن يزيد على ٢٥,٠٠٠ بينما كان عددهم في فرنسا غفيراً بسبب الحاجة اليهم لحفظ

الأمن . هذا كان الرأي التقليدي بين التوري والهويج (المحافظين والأحرار) في الفلاحين والعمال الانجليز . أما الشدياق فله رأي آخر يردده عن أقوال الاشتراكيين المسيحيين ، وهو أن حياة الضنك التي كان يحيا فيها العمال والفلاحون في انجلترا كانت سبباً آخر في انصرافهم التام عن المشاركة في الحياة العامة الى الانشغال بكسب كفاف يومهم ، أو بلغة الشدياق :

« وأنا أقول أن لذلك سبباً آخر وهو فقرهم المانع لهم من الاشتغال بغير ما يكسبهم القوت الضروري » . (ص ١١٧) . كذلك كان الشدياق يردد وجهة نظر الاشتراكيين المسيحيين في قوله أن غنى الأغنياء من فقر الفقراء وأن (الزنابير البطالة) تعيش من كد (النحل) . فالاشتراكيون المسيحيون كانوا ملتفتين الى الاستغلال الاقتصادي البشع للطبقات العاملة في ظل النظام الرأسمالي الليبرالي ، وقد تقدموا لقيادة البروليتاريا ، ولكن حلولهم المثالية والروحانية كالتسلح الخلقي والعودة الى المبادىء المسيحية الأصيلة كقوة جامعة للطبقات مانعة للاستغلال ، انتهت بإجهاض الحركة العمالية الانجليزية في ١٨٤٨ وبعزلها عن تيارات الفكر العمالي في القارة الأوروبية فيما بعد ذلك ، أو كانت من أسباب هذا الاجهاض وهذا العزل على أقل تقدير . واننا نحس ونحن نقرأ وصف الشدياق لحالة البطالة في لندن أو لمشكلة الاسكان الرهيبة في أحياء الفقراء فيها أو لانتشار البغاء بها اننا نقرأ صفحات من « آلتون لوك » لتشارلز كنجزلي أو بعض منشورات الاشتراكيين المسيحيين . (« المخبأ » ص ٣٦٧ ـ ٣٧٢) .

ومن أهم صفحات فارس الشدياق تلك الصفحات التي تعرض فيها لتاريخ المطبعة والصحافة ولحالة الصحف الأوروبية والامريكية في زمنه ، وانتهى فيها الى كلمته الرائعة والامريكية في زمنه ، وانتهى فيها الى كلمته الرائعة عن المطبعة بقوله « وفي الحقيقة فإن جميع ما اخترع من الصنائع في هذا العام هو دون صناعة الطبع . نعم إن الأقدمين بنوا أهراماً ونصبوا أعلاماً وشادوا هياكل وحصنوا معاقل وحفروا خلجاناً وأقنية للماء ومهدوا مسالك للعساكر إلا أن صنائعهم تلك بالنسبة الى صنعة الطبع إن هي إلا درجة ترق فوق درجات الهمجية فإنه بعد اشتهار الطبع لم يبق احتمال

لاضاعة المعارف التي ذاعت وشاعت أو لفقد الكتب كما كانت الحال حين كانت تكتب بالقلم وقل قيد أن المعرفة مقدرة فإن المتصفين بالمعارف وهم الأقل هم الذين يتولون الأمور ويؤسسون الجمهور وهم الأكثر » . (« كشف المخبأ » ص ٣٨٢) والشدياق لا يمل من ذكر المعلومات النافعة عن حالة الصحافة في انجلترا وغيرها فيعفرفنا أنه في زمنه بلغ عدد « الجرنالات » ٢٢٠ جرنالاً ، وفي اسكتلندة ١١٠ وفي إرلندة ١٠٢ وان أول جريدة ظهرت في اكسفورد عام ١٦٦٥ وأول جريدة في فينيسيا ظهرت في ١٦٢٠ وسميت (كازيتة) على اسم العملة التي تباع بها . وأول جريدة في فرنسا ظهرت عام ١٦٣١ وفي ألمانيا عام ١٧١٥ وفي أمريكا عام ١٧١٩ وفي هولندا عام ١٧٣٢ وفي ايرلندا عام ١٧٦٧ ، وإن عدد الجرائد والمجلات في لندن أكثر من ١٦٠ وفي باريس ١٧٠ جريدة الى جانب المجلات ، وأن في أمريكا ٨٠٠ جريدة . ومنه نعلم أن الصحافة في انجلترا كانت أوسع حرية من الصحافة في فرنسا ، أو هكذا كان رأي الشدياق أو رأي من كان يردد آراءهم ، ويستدل على ذلك بما كان يقرؤه في الصحف الانجليزية من نقد لمسلك الملكة فكتوريا أو من دعوة للاختلاط الجنسي خارج حدود الزواج . وهو أيضاً يحدثنا عن بداية الرقابة في انجلترا في ١٦٣٧ ثم إلغاؤها تماماً عام ١٧٩٥ ، الى غير ذلك من الحقائق التاريخية والاحصائيات التي تهم كل مشتغل بتاريخ الصحافة (« كشف المخبأ » ص ٣٧٥ ـ ٣٨٣) .

هذه أهم الأفكار السياسية والاجتماعية في أدب فارس الشدياق ، وقد كان لها أثر كبير في تلقيح الفكر العربي في القرن التاسع عشر ، وهي وان يكن من الصعب تبويبها في نظام فلسفي واحد ، إلا أنه من الواضح أنها تنبع في جوهرها من الفلسفة الاشتراكية المسيحية التي كانت سائدة في انجلترا بين قانون الاصلاح الأعظم في ١٨٣٢ وحركة الميثاق في ١٨٤٨ . وقد كانت هذه الاصلاحية الدينية فلسفة سلفية رجعية استقرارية في انجلترا لأنها تصدت لقيادة الكفاح العمالي بعقلية البورجوازية الصغيرة وقدمت حلولاً أخلاقية بحتة للتناقضات في المجتمع الرأسمالي واعتمدت على شعار واحد هو بعث الدين في نقائه الأول لإزالة استغلال الانسان للانسان استغلالاً بشعاً مع

قبولها للاستغلال نفسه من حيث المبدأ ولطبقية الكيان الاجتماعي . ولكن هذه الفلسفة السلفية ذاتها ، أي فلسفة الرجوع الى السلف الصالح ، كانت فلسفة ثورية تقدمية في العالم العربي إبان القرن التاسع عشر ، أو على الأصح كانت لها وجوهها الثورية والتقدمية على الأقل بالقياس الى فلسفة المحافظين من مفكري الامبراطورية التركية الذين كانوا يدعون لتجميد الأوضاع على ما كانت عليه . فمثلاً في دعوة تحرير المرأة لعبت السلفية العربية دوراً جزئياً ولكن فعالاً في تحرير المرأة في العالم العربي بإصرارها المستمر على أن الاسلام في عصره الذهبي أيام الرسالة وأيام الخلفاء الراشدين كان يكفل للمرأة كافة حقوقها وحرياتها المشروعة ، وان المرأة المسلمة لم تستسرق إلا بعد فساد الدين عندما تحول الدين الى دولة زمنية ، فكذلك كانت الدعوة في المشرق العربي الى أن الاسلام في عصره الذهبي كفل حقوق الانسان المشروعة وأن استرقاق المسلم للمسلم لم يظهر إلا بعد تحول الخلافة الى سلطة زمنية امبراطورية تشتغل بالحكم أكثر مما تشتغل بتوطيد أركان الدين ، دعوة ثورية تقدمية بالنسبة لدعوى دعاة المحافظة والاستقرار داخل أرجاء الامبراطورية التركية . وإذا كانت هذه الدعوة السلفية في العرف العلمي لمذاهب السياسة والاجتماع قوة تخلفية بالنسبة للدعوة الراديكالية ، بل وللدعوة الليبرالية ذاتها ، إلا أنها كانت بالمعنى الشامل أشد منها فعالية وأوسع أثراً لأنها بذرت بذور القلق الاجتماعي والاحساس بضرورة التغيير بين الأغلبية الجاهلة التي لم تكن هناك وسيلة لتحريكها اجتماعياً إلا من طريق تحليل القيم الدينية . أما الليبرالية والراديكالية من بعدها فقد اقتصر تأثيرها على الطبقات المثقفة في المقام الأول . وقد كانت هذه النظرة ذاتها جزءاً من برنامج مدروس فالشدياق حين يهاجم الفلسفة العقلانية التي تفشت في فرنسا يقول :

« ومن ذلك أنهم لا يزالون ينقرون عن الحقائق ويودون لو يعلمون كل أمر من فصه . وقد حذقوا كل علم وبرعوا في كل فن ومع ذلك فقد غرب عنهم أهم الحقائق وهو ضرورة وجود الدين لكل من السائد والمسود والرئيس والمرءوس ولو سلم لهم بأن الكيسي وأهل المعارف والآداب غنيون عنه بما فطروا عليه من حسن الأخلاق أو حسنوا به املاءهم من مطالعة الكتب لم

ss

يسلم بأن الرعاع الذين هم الجمهور الأعظم من كل البلاد غير مفتقرين الى دين يردعهم عن الشرور والمعاصي ويحثهم على فعل الخيرات ولولا ذلك لأكل القوي الضعيف . فإن قلت كيف يأكله والحكم من ورائه قلت ليس في كل الأمور يمكن استحضار الحكم أو الاستغاثة به . ألا ترى أنه إذا اجتمع مثلاً إثنان في مكان خال وبطش القوي منها بالضعيف أفيكون لصاحب الحكم عين باصرة أو أذن سامعة للقصاص . فكم من قضية جرت بين الناس وفاقت اجتهاد أهل السياسة والإيالة . ولكن إذا كان الناس يستحضرون خالقهم في السر والعلن ويخافون عقابه ويرجون ثوابه كان لهم بذلك أعظم رادع ووازع . فاتصاف أمة بعدم الدين أعظم ما يهين شرفها ويخفض قدرها » . (« كشف المخبأ » ص ٢٧٢ - ٢٧٣) .

وهذا المنطق الواضح القوي في حجة الاشتراكيين المسيحيين هو في نفس الوقت مصدر قوة الاشتراكية الدينية ومصدر ضعفها . هو مصدر قوتها لأنها به تستطيع أن تخاطب الجماهير العريضة التي لم يتح لها أن تفتح قلبها وعقلها لفلسفة الفلاسفة ولعلم العلماء وتثير فيها عوامل القلق الاجتماعي وتغرس فيها الإيمان بحقها في حياة أفضل . . . وهو مصدر ضعفها لأن نظرتها الى الدين لا تختلف في قليل أو كثير عن نظرة امام الرجعية السياسية الفيلسوف توماس هوبز صاحب « اللفياثان » أو « الوحش » ، الذي كان يرى أن الدين هو مجرد مانعة للصواعق الاجتماعية ، ويرى في الكنيسة قوة أخرى من قوات الأمن التي تستخدمها الدولة لحفظ الاستقرار الاجتماعي لا تختلف عن البوليس والجيش في وظيفتها ولكنها أفعل منها أثراً وأوسع مدى وربما أقل تكلفة لأنها تقيم على كل إنسان شرطياً ملازماً له من داخله . وهذه النظرة اللاأخلاقية للدين هي التي جعلت من الاشتراكية المسيحية في القرن العشرين فلسفة سياسية تخلفية لا يرضى بها الدين ولا ترضى بها الدنيا ، ولا تستطيع أن تثبت في وجه العقائد الاجتماعية الجديدة القائمة على إدراك موضوعي لتكوين المجتمع البشري ولطبيعة العلاقات الروحية والاقتصادية بين الانسان ونفسه وبين الانسان والانسان ، وبين الانسان والطبيعة ، وبين الانسان ومجهولات الوجود .

ss

الباب الرابع

المطبعة الأولى والجريدة الأولى

المطبعة الأولى والجريدة الأولى

من علامات الطريق الهامة في تاريخ الفكر السياسي والاجتماعي الحديث بداية الصحافة المصرية الذي اقترن بتأسيس « الوقائع المصرية » وتطورها ، ذلك التطور الذي حل بها بفضل رفاعة الطهطاوي حين تولى رئاسة تحريرها بين ١٨٣٥ و١٨٥٠ .

تاريخ الوقائع المصرية مقترن بإنشاء أول مطبعة عربية هي المطبعة الأهلية في القاهرة أيام الحملة الفرنسية في ١٤ يناير ١٧٩٩ . وقد ظلت المهمة الأولى لهذه المطبعة طوال عهد الحملة طبع بيانات بونابرت ونداءاته وأمراسيمه ، أو باختصار كانت هذه المطبعة أولاً وقبل كل شيء أداة من أدوات الاستعمار الفرنسي الذي جلبها لتكون حلقة وصل بينه وبين الجمهور . وقد صدرت عن هذه المطبعة طائفة قليلة من الكتب منها « وصايا لقمان الحكيم » في ١٢٠ صفحة من تأليف مدير المطبعة جان جوزيف مارسيل وكان ثمنه ٩٠ نصف فضة ، كما نشرت كتاباً آخر لمارسيل عن قواعد اللغة العامية المصرية واستعمالها باللغتين العربية والفرنسية ، وكتباً من تأليف ديجنيت كبير أطباء الحملة ، منها كتاب عن الجدري . . . كذلك نشرت كتاباً عن حروف الهجاء العربية والتركية والفرنسية وقد صدر عنها هذا الكتاب في ١٧٩٨ وهي لا تزال في الاسكندرية ، وكانت تسمى هنالك « المطبعة الشرقية والفرنسية » ، ولم تحمل اسم المطبعة الأهلية إلا بعد نقلها الى القاهرة ، وصدر أيضاً عن هذه المطبعة وهي في الاسكندرية كتاب آخر من تأليف مديرها مارسيل هو « تمارين للقراءة من الأدب العربي » وهي منتخبات من الآيات القرآنية . وصدر عن المطبعة الأهلية « مجموعة من المستندات الخاصة بإجراء محاكمة سليمان الحلبي قاتل القائد العام كليبر » بالفرنسية والعربية والتركية كما ورد في الجبرتي . ولكن واضح من كلام الجبرتي أن مهمتها الأولى

كانت طبع بيانات الاحتلال الفرنسي وملصقاته التي كان الفرنسيون يلصقونها « في مفـارق الطرق ورءوس العـطف وأبـواب المسـاجـد » أو يـوزعـونها عـلى الأعيان .

وبعد انتهاء الحملة الفرتسية في ١٨٠١ أمر بونـابرت بنقلهـا الى فرنسـا وضمت الى المطبعة الأهلية بباريس تنفيذاً لأمر نابليون الى الجنرال برتييه وزير الحربية بذلك . وقد كتب برتييـه الى الجنرال بليـار في ١٤ أكتوبـر ١٨٠٣ بأن « جميع الآلات والمخطوطات العربية والمكتبة وحروف المطبعـة العربيـة ترسـل الى باريس وتوضع في وزارة الداخليـة التي سأكلفهـا بتهيئة الـظروف المناسبـة لنقلها » وقد أورد الدكتور ابـراهيم عبده عن بحث لكـانيفيه في مجلة المجمـع المصـري لسنة ١٩٠٩ أن هـذه المطبقـة نقلت بـالفعـل الى فـرنسـا فـأعيـدت « الحروف العربية التي حملت من باريس وروما الى المطبعـة الأهلية ببـاريس » وهذا ما ينقض قول الكونت فيليب دي طرازي في كتابـه « تاريـخ الصحافـة العربية » الصادر في بيروت عام ١٩١٣ أن مطبعة بونـابرت ظلت في القـاهرة حتى اشتراها محمـد علي وجـددها ووسعهـا وجعل منهـا نواة مـطبعة بـولاق . ومعنى هذا أن مصر ظلت جملة أعوام بلا مطبعة ، وهـو دليل واضـح على أن الاستعمار الفرنسي لم ينـظر الى إدخال المـطبعة في مصـر إلا كأداة من أدوات الاستعمـار لا تختلف في قليل أو كثـير عن القوات العسكـرية أو التنـظيمـات المختلفـة التي استحدثهـا في البلاد . سـواء تمكن الفـرنسيـون من نقـل هـذه المطبعة بالفعل أم لم يتمكنوا ، فإن أوامر نابليون الصريحة في حد ذاتها توضـح خطط الاستعمار الفرنسي .

وتاريخ دخول المطبعـة الأولى مقترن بتـاريخ ظهـور الصحيفة الأولى في مصـر ، وهي جريـدة لو كـوريبه دي ليجبت (« بـريد مصـر ») التي كـانت تصدر مرة كل خمسة أيام وتشتمل على أخبار مصر الداخليـة سواء في القـاهرة أو في الأقـاليم أو كما قـال الجبرتي « لأن القـوم كان لهم مـزيـد اعتنـاء بضبط الحـوادث اليوميـة في جميع دواوينهم وأمـاكن أحكـامهم » وكـانت تـوزع عـلى وحدات الجيش الفرنسي « فتجد أخبار الأمس معلومة للجليل والحقير منهم » كما ذكر الجبرتي . وكانت هـذه الجريـدة الرسميـة تنشر أنبـاء حفلات الجيش

ss

وزيارات القائد العام لكبار المصريين الى جانب الوفيات والاعلانات وبعض الشعر والنثر . والى جانب هذه الجريدة أصدر بونابرت في أول أكتوبر ١٧٩٨ مجلة ثقافية فرنسية باسم « لاديكاد ايجبسين » أو « العشرية المصرية » لنشر بحوث أعضاء المجمع العلمي المصري في الزراعة والتعليم والصحة العامة الخ . . . وكانت هذه المجلة تصدر كل عشرة أيام ثم تحولت الى مجلة شهرية . ثم أصدر الجنرال عبد الله مينو في ٢٦ نوفمبر ١٨٠٠ مرسوماً بإنشاء جريدة اسمها « لافرنيسمان » (« التنبيه ») لم يتح لها الظهور لاضطراب الأمن والأحوال السياسية . والجديد في هذه الجريدة هو أن مينو عين لها رئيس تحرير مصري هو السيد اسماعيل الخشاب ووضعها تحت اشراف أعضاء الديوان أو الحكومة المصرية على أن تتناول أعمال السلطات الفرنسية وأعمال الحكومة المصرية وتحمل أنباء أوروبا وآسيا[1] .

وفي أوائل عهد محمد علي عادت البلاد أعواماً الى نظام النسخ اليدوي لقوانين الدولة والأوامر الحكومية وكافة الأعمال البيروقراطية ، وكان بطء هذا النظام التقليدي المتوارث وعدم كفايته لمقتضيات الدولة الحديثة هو الحافز الأول لمحمد علي لإنشاء مطبعة بولاق عام ١٨٢٠ ثم إنشاء الوقائع المصرية . وقد تنبه محمد علي إلى أهمية المطبعة كأداة في يد الحاكم فأوفد في ١٨١٥ مبعوثاً اسمه نقولا مسابكي أفندي البيروتي الى ميلانو لدراسة فن الطباعة وشراء الآلات اللازمة فانقطع مسابكي أفندي لهذه الدراسة أربع سنوات عاد بعدها ليؤسس مطبعة « صاحب السعادة » أو مطبعة الباشا فكانت عربية افرنجية ، أولاً في الترسانة ثم في ١٨٢٩ انتقلت المطبعة الى بولاق . ومن رأي الدكتور ابراهيم عبده أن لإنشاء محمد علي للمطبعة الاميرية صلة وثيقة باهتمامه بإنشاء الجيش المصري ، لنشر القوانين والتعليمات العسكرية ولطبع الكتب اللازمة لتعليم أفراد الجيش . وقد دعم رأيه هذا بالتوافق بين تاريخ تكوين الجيش المصري وتاريخ إنشاء مطبعة بولاق (المطبعة الاميرية) وبأن الكتب الأولى التي أخرجتها المطبعة كان أكثرها متصلاً بالجيش . وما لبثت المطابع أن

---

(١) أنظر ابراهيم عبده : تاريخ الوقائع المصرية ١٨٢٨ - ١٩٤٢ الطبعة الثانية القاهرة ١٩٤٢ .

تعددت حتى بلغت تسعاً كان أهمها مطبعة المدفعية بطرة ، ومطبعة مدرسة الطب بأبو زعبل ، ومطبعة مدرسة الفرسان بالجيزة ، ومطبعة القلعة ، كما ورد في الجزء الثالث من كتاب الرافعي عن « تاريخ الحركة القومية » . فإن كان الأمر كذلك فنظرة محمد علي لإنشاء مطبعة بولاق وغيرها من المطابع لم تكن تختلف كثيراً عن نظرة بونابرت لإنشاء المطبعة الأهلية ، أي مجرد وجه من وجوه العمليات العسكرية ومجرد أداة من أدوات الحكم .

وتاريخ هذه الفترة هو تاريخ ميلاد الصحف المصرية الأولى ، وهي بالترتيب الزمني :

١ ـ جرنال الخديوي في ١٨٢٧ .

٢ ـ الوقائع المصرية في ١٨٢٨ .

٣ ـ لومونيتور ايجيبسيان في ١٨٣٣ .

أما جرنال الخديوي فكان يصدر بالتركية والعربية في مطبعة القلعة ، مائة نسخة من كل عدد ، وكان يصدر عن جهاز يسمى ديوان الخديو ، وهو أشبه شيء بمكتب رئيس الدولة ، وكان يتولاه موظف كبير يسمى « جرنال ناظري » أي (ناظر التقارير اليومية) .

وكان ديوان الخديوي المركزي هذا يتلقى التقارير والأخبار من دواوين مماثلة من المدن الكبرى ، وكان يرأس هذه الدواوين ناظران للتقارير أحدهما جرنال ناظري للوجه البحري وجرنال ناظري للوجه القبلي ، وكان الناظران يواليان جرنال ناظري القاهرة بالتقارير والأخبار والبيانات تباعاً كل في حدود دائرته فينسق ديوان الجنرال العام ما كان يتلقاه من خلاصات أسبوعية ويعرضها على الوالي محمد علي كما كان يقوم بالعملية العسكرية وهي إبلاغ قرارات الوالي في هذه الأمور لكل من يخصه الأمر . ولم يكن جرنال الخديو يقوم بمجرد عرض هذه التقارير والبيانات والأخبار على محمد علي بل كان ينشرها بالمعنى الصحيح ، فقد كان هذا الجنرال يصدر عن ديوان الخديوي يومياً ويطبع منه مائة نسخة توزع على كبار الموظفين وعلى مأموري الأقاليم ، وكان هذا الجرنال اليومي يشتمل ، الى جانب الأخبار الرسمية على بعض قصص ألف ليلة لتسهل قراءته ، فهو أشبه شيء بالجريدة الرسمية . ولكن

تداول جرنال الخديوي ظل محدوداً في هذه الدائرة الحكومية كما ظل محدوداً في موضوعاته بهذه البيانات والقرارات الرسمية .

ولم يكتف محمد علي بجرنال الخديوي فأصدر أمره بإنشاء « الوقائع المصرية » واعتبار الجريدة الرسمية وقد صدر العدد الأول منها في ٣ ديسمبر سنة ١٨٢٨ وكتب الى المديرين ورؤساء الدواوين يطالبهم بعمل « خلاصة خصوصية عن الوقائع التي تحصل بالجهات وإرسالها الى قلم الوقائع الذي صار إنشاؤه بتاريخ ١٥ رجب سنة ١٢٤٤ هجرية لطبعها وتوزيعها على الذوات الملكية والجهادية وتحصيل ما تقرر على ذلك من الرسوم » . وكان محمد علي شديد الحرص على توزيع الوقائع المصرية على كبار رجال الدولة والمتعلمين وكل صاحب حيثية وتحصيل الاتشاركات منهم . وكان محمد علي يتلقى خمس نسخ وابراهيم باشا يتلقى خمس نسخ وكبار الموظفين ثلاثاً « جرياً على أصول أوروبا » وكانت زوجة محمد علي تتلقى نسختين من حصته من نسخ الوقائع المصرية . وكانت هذه النسخ توزع بصفة هدايا على كبار رجال الدولة والعلماء . ورغبة في تعميم نفعها وزعت الوقائع المصرية مجاناً على الطلاب إلا القادرين منهم على دفع اشتراكاتهم . كذلك أكره محمد علي سائر الموظفين والضباط على الاشتراك في الوقائع المصرية ثم عدل عن نظام الاشتراكات الجبرية لمن تقل مرتباتهم عن ألف قرش شهرياً . ولم يعف محمد علي موظفي الدولة من الأوروبيين من الاشتراك الاجباري في الوقائع المصرية رغم جهلهم بلغتيها التركية والعربية . وكانت قيمة الاشتراك ٧٧ قرشاً و١١ بارة (فضة) . وهناك ما يثبت أن الحكومة كانت تستخدم الضغط والاحراج لتحصيل اشتراكات الوقائع المصرية من أعيان البلاد . باختصار كانت الوقائع المصرية جريدة يقرؤ ها كافة المتعلمين في البلاد . وكانت هذه الجريدة تصدر باللغتين على عمودين تحرر بالتركية في العمود الايمن مع الترجمة العربية في العمود الأيسر . وكانت تصدر بغير انتظام ، أحياناً ثلاث مرات في الأسبوع وأحياناً أسبوعياً وأحياناً مرة كل أسبوعين أو ثلاثة ، كما تفاوت عدد صفحاتها فكان عادة أربع صفحات ولكنه بلغ ثمان وأربع وعشرين في مناسبات معينة .

وقد ذكرت افتتاحية العدد الأول الغرض من إنشاء الوقائع المصرية وديوان الجرنال الذي كانت تصدر عنه ، فقالت الافتتاحية :

« . . . ومن حيث أن الأمور الدقيقة الحاصةل من مصالح الزراعة والحراثة وباقي أنواع الصنايع التي باستعمالها يتأتى الرخاء والتيسر ، هي أسباب الحصول على الرفاهية وعلى الاجتناب مما ينتج منه الضرر والأذى خصوصاً في مصر بل هي أساس نظام وتدبير راحة أهلها ففكر حضرة أفندينا ولي النعم في ترتيب أحوال البلاد وتمهيدها واعتدال أمور أهلها وتوطيدها ، وفي نظام القرى والبلدان ورفاهية سكانها وراحتهم ووضع ديوان الجرنال قاصداً من وضعه أن ترد الأمور الحادثة الناتج منها النفع والضرر الى الديوان المذكور وان ينتخب ويتنقح فيه منها ما منه ينتج النفع والافادة حتى إذا ظهر عند المأمورين نوعاً النفع والضرر ينتخب ما منه تصدر المنفعة ويجتنب عنه ما منه يحصل الضرر وهذه الارادة الصالحة الصادرة من حضرة سعادة ولي النعم وان كانت قد جرت في ديوان الجرنال الى الآن إلا أنها لم تكن عمومية إنما الآن فأراد ولي النعم أن الأخبار التي ترد الى الديوان المذكور تنتقح وينتخب منها ما هو مفيد وتنتشر عموماً مع بعض الأمور التي ترد من مجلس المذاكرة السامي والأمور المنظور بها في ديوان الخديوي والأخبار التي تأتي من أقطار الحجاز والسودان ومن بعض جهات أخرى . . » .

بعبارة أخرى تقول الافتتاحية أن محمد علي لم يجد جرنال الخديوي كافياً لأنه محصور في دائرة ضيقة فقرر اصدار الوقائع المصرية لينتفع بها الجميع . والمنهج الذي اتبع هو تجميع الأخبار من مصر والسودان والحجاز وغيرها في ديوان الجرنال ، وهو مقر الجريدة ، ونشر الصالح منها بعد « تنقيحه » مع نشر الموضوعات المعروضة على « مجلس المذاكرة السامي » وعلى « ديوان الخديوي » . وفي كل هذا كان المأمورون بمثابة مراسلي الصحيفة في الأقاليم وقد أسند محمد علي مهمة الاشراف على الوقائع المصرية الى ديوان المدارس وظل الأمر كذلك حتى انتقلت مسئولية تحريرها الى قلم الترجمة بمدرسة الألسن في عهد ابراهيم . وكان أول رئيس للتحرير بها يشرف على القسم التركي سامي أفندي ثم درويش أحمد أفندي الذي عين ناظراً للوقائع في

١٨٣١ تحت إشراف سامي بك بعد ترقيته . أما القسم العربي فقد تولى أمره من الفترة الأولى الخواجه نصر الله (نصري) وكيل التحرير بمعاونة المصحح شهاب الدين اسماعيل والشيخ عبد الرحمن الصنفتي . وظلت الوقائع المصرية تطبع في بولاق حتى ١٨٣٣ ثم طبعت في مطبعة القلعة حتى ١٨٤٥ ثم أعيد طبعها في بولاق الى أواخر عهد سعيد . وقد لاحظ الدكتور ابراهيم عبده تغير الشعار المرسوم في رأس الصفحة الأولى بجوار العنوان فكان في الأعداد الأولى يمثل أصيصاً به شجرة قطن ولكن ابتداءً من العدد ١٨ أصبح يصور الهرم ومن ورائه الشمس تشرق وشجرة نخيل . أما أهم ما كان ينشر في الوقائع المصرية من موضوعات في هذه الفترة فكان الأخبار المحلية ولا سيما ما يتصل منها بالأمن وأخبار الحكومة وتمجيد مشروعات محمد علي وأعماله وبعض ريبورتاجات عن الجرائم والحوادث الغريبة وأخبار الحكومة وشيء من الأخبار الأوروبية والوفيات الهامة . ومن الافتتاحيات الهامة افتتاحية تصف تخلف أهل السودان وتصفهم بأنهم « خالون من العلم والعمل عارون من معرفة النفع والضرر يضارعون الوحوش حالة (العدد ١٢ سنة ١٢٤٤ هـ) وتمجد محمد علي لتمهيده المواصلات بين مصر والسودان وتعليمه السودانيين الحرف والصنايع . وأهمية هذه الافتتاحية نابعة من أنها تتحدث عن سياسة مصر السودانية بوصفها سياسة تمدين وتحضير لا كقوة فتح وغزو . كذلك تناولت بعض الافتتاحيات السياسية الدولية . وبهذا كانت الوقائع المصرية منذ إنشائها جريدة بالمعنى الكامل للكلمة لا مجرد صحيفة رسمية تنشر قوانين الدولة وقرارات الحكومة .

ومن المهم أن نذكر أن محمد علي حين أنشأ الوقائع المصرية واهتم بتوزيعها على أوسع نطاق ممكن إنما فعل ذلك « جرياً على أصول أوربا » . كذلك كان الأمر عند تجديد الوقائع المصرية في ١٨٤٢ استناداً الى قرار الوالي « فالجناب العالي ظل شديد الرغبة في وضع خطة سديدة تضمن صدور الوقائع على الوجه الأكمل كما هي الحال في صحافة الممالك الأخرى » كما جاء في نص خطاب ديوان المدارس الى ديوان المعاونة بتاريخ ١١ يناير ١٨٤٢ ، فقد تألفت لجنة لدراسة الخطة الجديدة بتوجيه من الوالي ، وانتهت

الى جملة قرارات هامة في مقدمتها تدعيم الأخبار الخارجية والتوسع في المواد المترجمة دون الاخلال بالأخبار المصرية كمادة أساسية ، وإلقاء رئاسة تحرير الوقائع المصرية الى رفاعة الطهطاوي وتحرير الوقائع المصرية أصلاً باللغة العربية ثم ترجمتها الى التركية بعد أن كان العكس هو المتبع قبل ١٨٤٢ ، مع فصل الوقائع بعد أن كانت تابعة لناظر بولاق الذي أصبح في التنظيم الجديد مكلفاً بالترجمة التركية فقط ، وهذا بغير شك تطور خطير في تاريخ الصحافة المصرية ، وأخيراً تعيين علي لبيب أفندي مخبراً صحفياً لأول مرة ، يتنقل لجمع الأخبار من دواوين الحكومة إذا تأخر ورودها بالطريق الطبيعي . وقد كان محمد علي منذ البداية شديد الاهتمام بالاطلاع على الصحافة الأوروبية ، وقد كتب مرة في ١٨٢٨ منذراً الى الخواجة بوغوص في شبرا « ليكن بعلمك أنه يلزم أن ترسل الجرائد الواردة لنا من أوروبا . . . ومن الآن فصاعداً إذا لم تصل واحدة منها فاعلم أنك لا تستطيع الاعتذار مما وقع » . وهذا يدل على مدى إدراكه للدور الذي تؤديه الصحافة في الدول المتقدمة . ولا شك أن تجارب بونابرت السابقة في إنشاء المطبعة وإصدار الصحف في مصر عمقت هذا الشعور بأهمية المطبعة والصحافة معاً في البلاد .

وقد انتظمت الوقائع المصرية بعد التنظيم الجديد فصدرت أسبوعياً كل يوم جمعة وحدد ثمن النسخة بقرش وحدد لها مكان تباع فيه وهو دار الطباعة ببولاق . وحددت الجريدة خطتها لقرائها « فتشتمل على الأخبار الملكية داخلية وخارجية صناعية وتجارية ، علمية وأدرية » . وفي عهد رفاعة الطهطاوي اتخذت افتتاحيات الوقائع المصرية طابعاً جديداً خطيراً ، فلم تعد مجرد دعاية للوالي وسياسته بل بدأت تتناول موضوعات قوامها الثقافة السياسية وتحليل نظم الحكم ، تحت إشراف رفاعة الطهطاوي ، وتحمل وجهة نظر واضحة . وترتب على هذا الاتجاه الجديد في الوقائع المصرية من صحيفة خبر الى صحيفة رأي ان الوالي بدأن ينظر شزراً الى هذه الجريدة ويخشى أثرها ويحد من توزيعها .

ومن الافتتاحيات الهامة التي أوردها الدكتور ابراهيم عبده افتتاحية العدد ٦٢٣ غرة ربيع آخر ١٢٥٨ هـ التي ظهرت بعنوان « تمهيد » وتناولت

تحليل نظم الحكم المختلفة وبحث في سياسة الدول فقسمتها الى سياسة خارجية وسياسة داخلية : « وهذا ما يسمى بالبوليتيقية والمتكلم في شأن ذلك يقال له بولوتيقي . فما كان من الدول والملل يقال له بولوتيقة خارجية . وما كان من دولة واحدة مما يتعلق بانتظامها وتدبيرها يقال له بوليتيقة داخلية . والغالب أن الغازتات والوقائع هي التي تتكلم عن كل من البولوتيقة الداخلية والخارجية » . وبهذا نبه رفاعة الطهطاوي الناس لأول مرة بأن رسالة الصحافة ليست مجرد سرد أخبار ولكن مناقشة السياسة داخلية كانت أو خارجية ، ودعا الناس في مقاله الى الاهتمام بمتابعة الصحف للتعرف على أحوال الطهطاوي نظم الحكم فقال أنها « منقسمة الى أربع أقسام : ديمقراطية وأرستقراطية ومونرخية مختلطة أي مركبة » والمقال يشتمل على تفنيد لما يقوله الأجانب من استبداد ملوك الشرق وأمرائه وحكامه وفيه يقول الطهطاوي : « يظن من لا معرفة له أن ما يفعله حكام الاسلام لا وجه له في الشرع . وقل ان يقدم ملك اسلامي على ما يخالف صراحة كتاب الله وسنة رسوله » ولعله كان يرد بهذا على آراء مونتسكيو في « روح القوانين » .

وخطورة هذا الكلام ليست نابعة من جدته في قاموس الفكر السياسي المصري ، فدور رفاعة الطهطاوي في التنوير السياسي ومناقشة نظم الحكم معروف منذ أن كتب « تخليص الابريز » في ١٨٣٠ . وإنما خطورته الحقيقية نابعة من انتقاله من مجال الكتاب المحدود التوزيع الذي يطلع عليه المثقفون الى الصحيفة التي توزع بالآلاف، ويتداولها الناس في كل مكان وبها يتكون ما يسمى بالرأي العام ورغم أن ظاهر مقال الطهطاوي ينطوي على دفاع عن ملوك الشرق وأمرائه ، إلا أن مجرد طرحه قضية استبداد الحكم على هذا المستوى الجماهيري كان بمثابة لغم بثه تحت نظام الحكم القائم يومئذٍ في مصر ثم إن رفاعة الطهطاوي حين لم ينف الاستبداد تماماً عن ملوك الشرق وحكامه بعبارة « وقل أن يقدم ملك اسلامي على ما يخالف صراحة كتاب الله وسنة رسوله » إنما كان يوحي لقرائه أن هذا الاستبداد ممكن الوقوع وربما واقع فعلاً .

ومما يدل على إحساس الحاكم بخطورة الوقائع المصرية في تكوين الرأي

ss

العام في مصر انه سرعان ما اتخذت سلسلة من الاجراءات الرجعية في تنظيم الجريدة ، فعادت اللغة التركية بعد ١٢٥٨ هـ كما كانت الى المكان الأيمن من الجريدة واللغة العربية الى المكان الأيسر ، دلالة على أن التركية هي اللغة الرسمية والعربية هي اللغة الثانوية ، واختفى منها الأدب شعراً كان أو نثراً وأمر الالي بعدم نشر « شيء يختص بالسياسة بل يجب انحصارها في أخبار ما يحفر من الترع وما ينشأ من الجسور والقناطر وفي أنباء العزل والنصب الأول مجال توزيع الوقائع المصرية فحصرها في « الحائزين على رتبة فريق ورتبة ميرميران ورتبة ميلوان ورتبة ميرالاي فقط » وبهذا حرم من قراءتها العلماء والطلاب وأعيان المصريين وأوساط الموظفين بعد أن تبين للوالي عباس الأول أن الجريدة ترسل « لجماعة أمية وسفلة مثل حسن أغا وكيل الخراج وفيض الله أغا الطاهي وموسى اليهودي الآلاتي » .

وفي خطاب عباس الأول الى مجلس الأحكام يقول :

« فلما رأيت ذلك خجلت من نفسي ورأيت أن إرسال الجريدة الى أمثال فيض الله أغت وحسن أغا من الأمية والجهلة لا يعرفون معنى الجريدة لا سيما موسى اليهودي الآلاتي . فقد عددت إرسال الجريدة لهم ذلاً زائداً » .

والمعنى الواضح من هذا أن عباس الأول وجد أن مجرد إعتراف الدولة بصغار الموظفين والطبقات الشعبية امتهاناً لمقام الحاكم ، ولكن وراء هذا الموقف الخوف من شيوع الوعي السياسي العام بين الطبقات الشعبية .

وبعد اضطراب شديد تمت محنة الوقائع المصرية بل ومطبعة بولاق نفسها في أواخر عهد سعيد . وقد تعطلت المطبعة تماماً عن العمل من يوليو ١٨٦١ الى أغسطس ١٨٦٢ ثم دبت فيها الحياة من جديد في حدود طبع ما يلزم الحكومة من كتب ودفاتر بأمر الوالي سعيد . بل ان سعيد أهدى مطبعة بولاق بكل ما فيها هبة لأحد موظفيه وهو عبد الرحمن بك رشدي مدير الوابورات الميرية في البحر الأحمر ، وكتب الى المالية أن تحرر له حجة نقل الملكية « التي تلزم بامتلاكه العقار ليكون ذلك سبباً لاتساع معاشه كما اقتضت

إرادتنا » كذلك تعطلت الوقائع المصرية فترة في أواخر عهد سعيد ، ولكن عبد الرحمن بك رشدي استمر في إصدارها حين آلت اليه مطبعة بولاق « في هيئة غير رسمية » بإذن من الخديوي اسماعيل الذي تولى في مستهل ١٨٦٣ .

وظل عبد الرحمن رشدي يصدرها بانتظام « لحسابه » كما جاء في منشور الحكومة من فبراير ١٨٦٣ الى نوفمبر ١٨٦٥ ، وكانت قاصرة على نشر الأخبار الرسمية . ثم التفت اليها الخديوي اسماعيل فأمر في ٢٢ نوفمبر ١٨٦٥ بإعادة تنظيمها لتصدر كما كانت جريدة رسمية وعين أحمد خيري بك مشرفاً عليها والشيخ أحمد عبد الرحيم محرراً عربياً لها ومعه نفر من المساعدين وتوسع في الانفاق عليها .

وفي ٢٨ أغسطس ١٨٦٨ فصل قلم الوقائع المصرية عن ديوان المدارس فاستقلت إدارتها ، وفي عهدها الجديد عادت الوقائع المصرية مع اهتمامها بأخبار الدولة الرسمية الى نشر الشعر والنثر وغرائب الأخبار والريبورتاجات كحوادث الانتحار بسبب الحب ونشر المواد الثقافية المترجمة ، وتوسعت بأمر شريف باشا في نشر الأخبار الخارجية فقد وجهها أن « تنقل الحوادث الخارجية من الجرنالات الأورباوية المعتبرة ومن التلغرافات الواردة من أوروبا » الخ .

وكان من أهم مهام الوقائع المصرية أيام الخديو اسماعيل التصدي للرد على جريدة « ايجبت » التي كانت تصدر في الاسكندرية والرد على صحف أوروبا التي تهاجم سياسة اسماعيل وتصرفاته . كذلك اهتمت بنشر أخبار سباق الخيل وبدأت في نشر الاعلانات التجارية مقابل أجور .

فلما أسندت رئاسة تحرير الوقائع المصرية الى الشيخ محمد عبده في ٩ أكتوبر ١٨٨٠ اقترن هذا بتحول خطير في خطتها وفي تنظيمها فأخذت تصدر يومياً ما خلا يوم الجمعة ، بعد أن كانت تصدر مرتين في الأسبوع واستقلت بمطبعتها الخاصة وتحولت الى صحيفة رأي . ولسنا هنا بسبيل كتابة تاريخ الوقائع المصرية أو بسبيل كتابة تاريخ الصحافة المصرية فنحن قد بلغنا في هذه المرحلة عهد اسماعيل ، مرحلة تعددت فيها الصحف المصرية الصادرة

بلغات متعددة بتشجيع من اسماعيل وبتطور البلاد حتى بلغت نحو أربعين صحيفة ومنذ ذلك العهد أصبحت الصحافة ركناً ركيناً في حياة البلاد العامة ، وإنما الذي يهمنا هو ميلاد الصحافة المصرية كما تهمنا ميلاد المطبعة المصرية نتيجة لاتصالنا الثقافي والسياسي بأوروبا . وقد لوحظ أن الفترة التي ضمرت فيها الوقائع المصرية والمطبعة معاً هي فترة عزلة مصر عن أوروبا بعد نكسة معاهدة لندن في ١٨٤٠ أي منذ أواخر حكم محمد علي وطوال حكم ابراهيم وعباس الأول وسعيد ، حتى عادت للانتعاش في عهد اسماعيل المعروف بتعميق الروابط بين مصر وأوروبا .

فإذا عدنا الى عصر محمد علي وجدنا أن هذا العصر عرف صحيفة ثالثة إلى جانب جرنال الخديوي والوقائع المصرية ، وهي صحيفة « المونيتور اجيبسيان » الفرنسية التي كانت تصدر في الاسكندرية فيما يبدو عن ناد أدبي أنشأه بعض الأجانب المثقفين من سكان الاسكندرية في عام ١٨٣٢ . وقد ذكر جون جورنج في تقرير له الى المرستون وزير خارجية انجلترا أن « المونيتور اجيبسيان » ظلت تصدر أسبوعياً من أغسطس ١٨٣٣ الى مارس ١٨٣٤ ثم توقفت عن الصدور ، وأن محمد علي كان يعينها على الظهور وإنها لم تكن عظيمة الانتشار . كذلك نستنتج من أقوالالرحالة سنجون أنها كانت تصدر عن ذلك النادي الأدبي الذي أنشأه أجانب اسكندرية وأن محمد علي كان وراءها لتكون لسان حاله .

ويبدو أن هذه الصحيفة كانت تطبع في مطبعة رأس التين ، وهي المطبعة الوحيدة التي كانت في الاسكندرية يومئذٍ . ومحمد علي لم يؤسس المونيتور اجيبسيان وإنما كان يعينها لتدافع عنه وعن سياسته إزاء حملات « المونيتور أوتومان » العثمانية التي كانت تشن عليه حرباً شعواء بسبب خلافه مع الباب العالي . وقد اختفت هذه الصحيفة أربعين سنة حتى أعادها اسماعيل الى الحياة في ١٨٧٤ ، فظهرت المونيتور اجيبسيان من جديد لتدافع عن الخديو وسياسته وتنشر قوانينه ولوائحه حتى اتخذت صورة جريدة شبه رسمية تقابل الوقائع المصرية ثم أصبحت بعد الاحتلال البريطاني جريدة رسمية بالمعنى الكامل ابتداء من ١٨٨٣ وتغير اسمها في ١٨٨٤ فأصبح

« جورنال أوفيسييل » « أي الجريدة الرسمية » وقد تطورت الوقائع المصرية والجرنال أو فيسييل معاً على الأيام بعد استقرار الصحافة المصرية واقتصرتا على مهمتهما الرسمية ، وهي نشر قوانين البلاد . وانتهى دورهما في خدمة الفكر والأدب والسياسة والنهضة الاجتماعية .

ss

فهرس

الموضوع الصفحة

الخلفية السياسية

الباب الأول : الانفجارات الثورية في مصر قبل الحملة الفرنسية .. ٧

الباب الثاني : بناء الدولة الحديثة ٥٣

نشأة الفكرة القومية (١) ٥٥

نشأة الفكرة القومية (٢) ٦٦

نشأة الفكرة الديمقراطية ٧٩

الباب الثالث : الوزارة الأولى .. والدستور الأول .. والبرلمان الأول ١٠٣

١ ـ الوزارة الأولى ١٠٥

٢ ـ الدستور الأول والبرلمان الأول ١٢٨

الباب الرابع : مشروع الاستقلال الأول ١٤٧

الوثيقة ١ .... ١٥٧

الوثيقة ٢ .... ١٥٩

الفكر السياسي والاجتماعي

الباب الأول : عبد الرحمن الجبرتي ١٧٥

تحرير المرأة ١٩٦

الجبرتي وحكم القانون ٢١٤

الجبرتي ونظام الحكم ٢٣٤

الموضوع	الصفحة

الباب الثاني : رفاعة الطهطاوي **٢٤١**

تحرير المرأة ١٨٣٠ .... **٢٦٠**

أبو الديمقراطية المصرية **٢٦٨**

في الليبرالية الى الراديكالية **٢٨٧**

الباب الثالث : أحمد فارس الشدياق **٣٣١**

الثورة على الكهنوت ونظام الأسرة **٣٤٠**

الاشتراكية الدينية **٣٦٠**

الباب الرابع : المطبعة الأولى والجريدة الأولى **٣٩٧**

للمؤلف

١ ـ The Theory and Practice of Poetic Dictition. M. Litt. Dissertation, Cambridge University.

٢ ـ « فن الشعر » لهوارس . الناشر : مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٥. (كتب في كامبريدج ١٩٣٨) . الطبعة الثانية : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر القاهرة ١٩٧٠ .

٣ ـ « بروميثيوس طليقا » للشاعر شلي . الناشر : مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٦ . الطبعة الثانية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٦ .

٤ ـ « صورة دوريان جراي » لاوسكار وايلد . الناشر : دار الكاتب المصري ، القاهرة ١٩٤٦ . الطبعة الثانية : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

٥ ـ « شبح كانترفيل » لاوسكار وايلد . الناشر : دار الكاتب المصري ، القاهرة ، ١٩٤٦ .

٦ ـ « بلوتولاند » وقصائد أخرى : « من شعر الخاصة » . الناشر : مطبعة الكرنك ، القاهرة ، ١٩٤٧ . (نظم بين ١٩٣٨ و١٩٤٠ بكامبريدج) .

٧ ـ « في الأدب الانجليزي الحديث » . الناشر : مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٠ . الطبعة الثانية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ . (بحوث نشر أكثرها في مجلة الكاتب المصري خلال ١٩٤٦ و١٩٤٧) .

٨ ـ Studies in Literature, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1954.

٩ ـ « خاب سعي العشاق » لشكسبير . الناشر : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، الطبعة الثانية : دار المعارف ١٩٦٧ (ترجمت ١٩٥٥) .

١٠ ـ « دراسات في أدبنا الحديث » . الناشر : دار المعرفة . القاهرة ، ١٩٦١ . (بحوث نشر أكثرها في جريدة « الجمهورية » عام ١٩٥٤ وفي جريدة « الشعب » خلال ١٩٥٧ و١٩٥٨) .

١١ ـ « الراهب » : مسرحية تاريخية . الناشر : دار ايزيس ، القاهرة ، ١٩٦١ .

١٢ ـ « دراسات في النظم والمذاهب » . الناشر : المكتب التجاري ، بيروت ، ١٩٦٢ . الطبعة الثانية : دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

١٣ ـ « المؤثرات الأجنبية في الأدب العربي الحديث » الجزء الأول : « قضية المرأة » الناشر : معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٦٢ . (محاضرات القيت على طلبة المعهد) .

١٤ ـ « المؤثرات الأجنبية في الأدب العربي الحديث » الجزء الثاني : « الفكر السياسي والاجتماعي » الناشر : معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٦٣ . الطبعة الثانية . الناشر : دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٦٤ . (محاضرات ألقيت على طلبة المعهد) .

١٥ ـ « الاشتراكية والأدب » . الناشر : دار الآداب ، بيروت ، ١٩٦٣ . الطبعة الثانية : دار الهلال القاهرة ، ١٩٦٨ . (بحوث نشرت في « الجمهورية » خلال ١٩٦١ وفي « الأهرام » خلال ١٩٦٢ و١٩٦٣) .

١٦ ـ « الجامعة والمجتمع الجديد » . الناشر : الدار القومية ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

١٧ ـ « دراسات في النقد والأدب » . الناشر : المكتب التجاري ، بيروت ، ١٩٦٤ . الطبعة الثانية : مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

١٨ ـ The Theme of Prometheus in English and French Literature (Ph. D. Dissertation, Princeton University, 1953). Ministry of Culture, Isis House, Cairo, 1963.

١٩ ـ « المسرح العالمي » . الناشر : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

٢٠ ـ « البحث عن شكسبير » . الناشر : دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، الطبعة الثانية : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٢١ ـ « نصوص النقد الأدبي عند اليونان » . الناشر دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

٢٢ ـ « مذكرات طالب بعثة » . الناشر : روز اليوسف سلسلة الكتاب الذهبي ، القاهرة ، ١٩٦٥ . (كتبت في ١٩٤٢) .

٢٣ ـ « دراسات عربية وغربية » . الناشر : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

٢٤ ـ « على هامش الغفران » الناشر : دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

٢٥ ـ « العنقاء : أو تاريخ حسن مفتاح » الناشر : دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٦ (رواية كتبت بين القاهرة وباريس بين ١٩٤٦ و١٩٤٧) .

٢٦ ـ « أجاممنون » لاسخيلوس . الناشر : دار الكتاب العربي ، القاهرة، ١٩٦٦ .

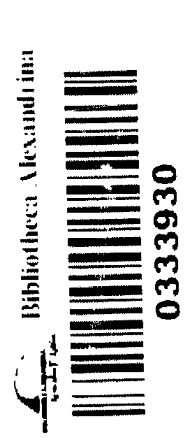
٢٧ ـ « المحاورات الجديدة : أو دليل الرجل الذكي إلى الرجعية والتقدمية وغيرهما من المذاهب الفكرية » . الناشر : دار روز اليوسف ، القاهرة ، ١٩٦٧ . الطبعة الثانية : دار ومطابع المستقبل ، القاهرة ١٩٨٦ .

٢٨ ـ « الثورة والأدب » . الناشر : دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٧ . الطبعة الثانية : دار روز اليوسف .

٢٩ ـ « أنطونيوس وكليوباترا » لشكسبير . الناشر : دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٣٠ ـ « حاملات القرابين » . لاسخيلوس . الناشر : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
٣١ ـ « أسطورة أوريست والملاحم العربية » . الناشر : دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
٣٢ ـ « الصافحات » لاسخيلوس . الناشر : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
٣٣ ـ « تاريخ الفكر المصري الحديث » : من الحملة الفرنسية إلى عصر اسماعيل (جزءان) . الناشر : دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
٣٤ ـ « الجنون والفنون في أوروبا ٦٩ » . الناشر : دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
٣٥ ـ « دراسات أوروبية » . الناشر : دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٧١ .
٣٦ ـ « الحرية ونقد الحرية » . الناشر : مؤسسة التأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١ .
٣٧ ـ « الوادي السعيد » . الناشر : لصمويل جونسون ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧١ .
٣٨ ـ « رحلة الشرق والغرب » . الناشر : دار المعارف القاهرة ، ١٩٧٢ .
٣٩ ـ « ثقافتنا في مفترق الطرق » . الناشر : دار الأداب ، بيروت ، ١٩٧٤ .
٤٠ ـ « أقنعة الناصرية السبعة » . الناشر : دار القضايا بيروت : الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٦ : الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٧٦ . الطبعة الثالثة : مكتبة مدبولي ١٩٨٦ .
٤١ ـ « لمصر والحرية » . الناشر : دار القضايا ، بيروت ، ١٩٧٧ .
٤٢ ـ « تاريخ الفكر المصري الحديث » من عصر اسماعيل الى ثورة ١٩١٩ (المبحث الأول : الخلفية التاريخية : الجزء الأول) . الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ .
٤٣ ـ « مقدمة في فقه اللغة العربية » . الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
٤٤ ـ « تاريخ الفكر المصري الحديث » من عصر اسماعيل الى ثورة ١٩١٩ (المبحث الأول : الخلفية التاريخية ، الجزء الثاني) . الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ .
٤٥ ـ « تاريخ الفكر المصري الحديث » من عصر اسماعيل الى ثورة ١٩١٩ (المبحث الثاني : الفكر السياسي والاجتماعي) الجزء الثالث ، الناشر : مكتبة مدبولي القاهرة ١٩٨٦ .
٤٦ ـ « أقنعة أوروبية » . الناشر : دار ومطابع المستقبل ، القاهرة ١٩٨٦ .

SS



مكتبة مدبولي
القاهرة

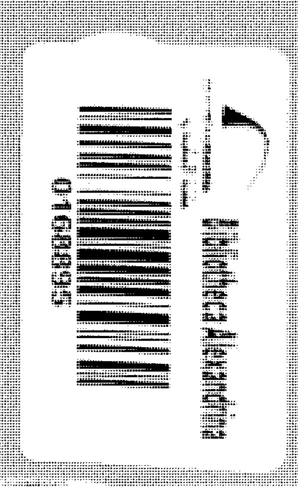
د. لويس عوض

تاريخ الفكر المصري الحديث

من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩

المبحث الأول: الخلفية التاريخية

الجزء الثاني



د. لويس عوض

تاريخ الفكر المصرى الحديث

من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩

المبحث الأول: الخلفية التاريخية

الجزء الثانى

الديمقراطية والأحزاب

الصحافة والرقابة. وادى النيل



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٣

المبحث الأول

الخلفية التاريخية

الجزء الثانى

الباب السابع

الديمقراطية والأحزاب

SS

الديمقراطية والأحزاب ـ ١

مجلس المشورة

منذ «البولا» وهو برلمان الاسكندرية فى العصر اليونانى الرومانى ، كان البرلمان الذى أنشأه بونابرت فى القاهرة فى ١٧٩٨ باسم «الديوان العمومى» ثم «الديوان العام» أول برلمان أو مجلس نيابى (عرفته مصر عبر تاريخها الوسيط والحديث) .

وقد انتهت هذه التجربة الديمقراطية بانتهاء الحملة الفرنسية فى ١٨٠١ ، وعادت اداريا الى فوضى العصر التركى ـ المملوكى ، حتى تولى محمد على فى ١٨٠٥ وقضى صدر عهده فى مقاومة المماليك والترك والانجليز الى أن استتب له الحكم نهائيا بعد مذبحة القلعة فى أول مارس ١٨١١ . وعندئذ بدأ يضع نظام الحكم فى مصر اداريا وفنيا وماليا بما يمكنه من السيطرة والاستقرار لتنفيذ مشروعاته الكثيرة الخطيرة .

وكان هذا التنظيم الادارى والفنى والمالى هو نواة الحكومة المصرية بالمعنى الحديث .

ألف محمد على باشا فى قمة الجهاز الحكومى «الديوان العالى» ، وهو مجلس الوزراء ، وكان يجتمع بالقلعة تحت رئاسة وكيل الباشا أو نائبه الذى يحمل لقب كتخدا بك أو كتخدا باشا بحسب الحالة ، وكان رئيس وزراء مصر فى عهد محمد على هو لاظ أوغلى .

وكان «الديوان العالى» أو مجلس الوزراء يسمى أيضا «ديوان الخديو» وفى مرحلة ما يسمى «ديوان المعاونة» . وكان مجلس الوزراء أو الديوان العالى يتفرع الى جملة وزارات أو «دواوين» متخصصة هى «ديوان الجهادية» (الحربية) و«وديوان البحرية» و«ديوان التجارة» و«ديوان الخارجية» و«ديوان المدارس» و«ديوان المبانى» و«ديوان الاشغال» . فكأن مجلس الوزراء فى عهد محمد على كان يضم سبع وزارات هى وزارات الحربية والبحرية والتجارة والخارجية والتعليم والتشييد والأشغال . وكانت هذه الوزارات تمثل السلطة التنفيذية فى مصر .

ومن العبث أن نحاول تصوير محمد على فى صورة الحاكم الديمقراطى فقد كان نموذجا رائعا للحاكم الاوتوقراطى أو المطلق الذى اجتمعت فى يده كل السلطات . ولكنه فى مرحلة ما من حكمه بعد انتصاره على الوهابيين وفتحه السودان رأى أن يشرك معه الشعبَ المصرى بصورة ما فى حكم البلاد ، والارجح أنه بدأ يفعل ذلك عندما كان يعد العدة للمواجهة الكبرى مع تركيا تمهيدا للاستقلال عنها رسميا حتى يحمى ظهره « بارادة الشعب المصرى » ، كما سبق أن فعل قبل ١٨٠٥ حين استمال واجهة من علماء الأزهر ممثلى الشعب المصرى ، بقيادة السيد عمر مكرم للضغط على الباب العالى حتى يستصدر منه فرمان تعيينه واليا على مصر وبذلك يكتسب « الشرعية » . ثم سرعان ما اختلف محمد على مع علماء الأزهر ووجدهم كالشريك المخالف بعد تأميمه الأراضى الزراعية فى مصر ، ومصادرته الرزق الاحباسية (الاوقاف) التى كانوا ينعمون بخيراتها . وفى ١٨٢٩ الف محمد على برلمانا يسمى « مجلس المشورة » برئاسة ابراهيم باشا وكان يضم ١٥٦ عضوا منهم ٩٩ من أعيان البلاد و ٣٣ من كبار الموظفين والعلماء و٢٤ من مأمورى الاقاليم – وكان « مجلس المشورة » مجلسا استشاريا غير ملزم للسلطة التنفيذية وكانت مشورته لا تتعرض لسياسة الدولة وانما كانت مقصورة على مسائل الادارة والتعليم والاشغال العمومية والقضاء والعمالة كما كان ينظر فيما يقدم اليه من شكاوى وكان يجتمع مرة واحدة فى السنة لعدة جلسات كل مره ثم يرفض ، وقد انعقد « مجلس المشورة » لأول مرة فى ٢ سبتمبر ١٨٢٩ فى قصر ابراهيم باشا (القصر العالى) ومكانه شارع كورنيش النيل من جهة السفارة البريطانية . وقد ظل حتى ثورة ١٩٥٢ يسمى «شارع القصر العالى » .

ومن نشاط هذا البرلمان الذى يتكون ثلثاه من نواب الأمة وثلثه من صدور الدولة وكبار الموظفين نستطيع أن نستخلص أن فكرة محمد على من انشاء هذا المجلس التشريعى المختلط من ممثلى السلطة التنفيذية ومن نواب الأمة ، أن ممثلى السلطة التنفيذية كانوا يدخلون على المجلس سنويا بمشروعاتهم لدراستها والبت فيها قبل اقرارها من الحكومة أو محمد على ، فهو فى الواقع ليس سلطة تشريعية ولكن غرفة مشورة للسلطة التنفيذية تقيها من التعثر والارتجال . وقد ذكر لينان دى بلفون باشا كبير مهندسى محمد على فى كتابه عن المشروعات العامة فى عهد محمد على أنه عرض على « مجلس المشورة » مشروعه ببناء القناطر الخيرية فطالبه المجلس بتقديم ميزانية المشروع فقدم له ميزانية تقديرية ، ومن اعداد « الوقائع المصرية » نعرف أن مجلس المشورة قرر تنظيم السخرة فى عصره باستثناء عمال المصانع من السخرة وبحيث لا يقع

العبء كله على منطقة ريفية دون أخرى ، بل تتناوب القرى اسبوعيا العمل الاجبارى فى تطهير الترع واصلاح الجسور وبناء القناطر ، على أن تقتصر السخرة على شهور توت وبابه وكيهك وطوبه وأمشير وبرمهات وبؤونة وهى الشهور التى لا يشتغل فيها الفلاحون بالزراعة والحصاد وجنى القطن . وقد اتخذ هذا القرار بناء على اقتراح مأمور السنبلاوين كذلك قرر مجلس المشورة توحيد زى الموظفين المدنيين مع زى العسكريين بناء على اقتراح الدفتردار (مدير الشئون المالية) .

كذلك قرر مجلس المشورة جمع ١٠٠٠ غلام من الصبية المتشردين فى القاهرة لتدريبهم بالاجرة فى مصانع الحكومة وكذلك جمع الشحاذين الاصحاء لنفس الغرض ثم تشغيلهم بعد أن يتعلموا حرفة .

ومن قرارات « مجلس المشورة » الزام الموظفين ومشايخ البلاد (أى العمد كما كانوا يسمون أيام محمد على) المرتشين والنهابين برد (البراطيل) والمسلوبات مع توقيع العقوبات المشددة عليهم .

وقد كانت هذه القرارات أو على الأصح التوصيات ترفع الى مجلس الوزراء (الديوان العالى) لتنفيذها اذا رأت الوزارة ذلك . فمجلس المشورة اذن كان مجلسا لمناقشة مشروعات الحكومة وتقديم توصيات بشأنها ، وهو جزء لا يتجزأ من اختصاصات المجالس النيابية ولكن تنقصه أولا صفة الالزام ، واقتصار حق الاقتراح على ممثلى الحكومة وحظر مناقشة السياسة العامة وأمهات القوانين كما أن طريقة انتخاب « ممثلى الأمة » لم تكن واضحة .

وعلى كل فمن افضال عبد الرحمن الرافعى على تدوين تاريخ مصر الحديث انه عنى بايراد أسماء أعضاء هذه المجالس الشورية والمجالس التشريعية عبر القرن التاسع عشر . (وقد اعتمد الرافعى كثيرا على كتاب « مصر للمصريين » لسليم نقاش) ، وهو ما يمكننا إلى حد ما من بناء تصور للطبقة الحاكمة فى مصر فى عصرها الحديث وتتبع عنصر الاستمرار فيها إلى حد كبير ، وهذه قائمته الخاصة باعضاء « مجلس المشورة » فى عصر محمد على من أعيان البلاد الممثلين للأمة (عن « عصر محمد على » ص ٦١٠ ـ ٦١١) .

(الجيزة) الشيخ حسن ، الشيخ عبد الواحد .

(السنبلاوين) الشيخ اسماعيل ابو جاد ، الشيخ خضر . الشيخ عبد الرحيم سلامى ، الشيخ حسين سالم ، الشيخ احمد سعدى .

(ميت غمر) الشيخ رزق الله ، الشيخ الحاج شريف ، الشيخ محمد خليل ، الشيخ عبدالله هلال ، الشيخ حنفى شرف الدين ، الشيخ على غندور ، الشيخ الحاج منصور ، الشيخ همام حبيب ، الشيخ عيسى سالم ، الشيخ قاسم طه ، الشيخ محمد المغربى ، الشيخ سليمان حجاب ، الشيخ سليمان منصور .

(الفيوم) الشيخ نصر عثمان ، الشيخ محمد الشبكى

(زفتى) الشيخ محمد فتيح ، الشيخ على سالم

(اشمون جريس) الشيخ محمد عبيد

(ابو كبير) الشيخ ايوب عيسوى ، الشيخ عبد الغالب سالم ، الشيخ صالح ، الشيخ منصور ، الشيخ على المكاوى ، الشيخ مصطفى على .

(منوف) الشيخ ابراهيم شحاته

(شيبه شرقية) الشيخ حسن اباظة ، الشيخ غيث ، والشيخ بغدادى أباظة .

(مليج) الشيخ محمد ابو عامر ، الشيخ ابو عمارة

(ابيار) الشيخ خاجى سليمان ، الشيخ خاجى أحمد .

(غربية) الشيخ ابراهيم ابو دربالة ، الشيخ على ابو أحمد

(ههيا) الشيخ احمد دربية .

(قسم أول شرقية) الشيخ ابراهيم سالم ، الشيخ محمد خضر ، الشيخ محمد علبوه .

(المنيا) الشيخ فرج ، الشيخ عبد الهادى

(الفشن) الشيخ على شريعى ، الشيخ حبيب

(شرق اطفيح) الشيخ حسين ابو على ، الشيخ حماد .

(بنى سويف) الشيخ بكر بدر ، الشيخ محمد الخولى ، الشيخ عبد الرحمن ابو زيت .

(سمنود) الخواجة على .

(بشبيش) الشيخ ابو يوسف ، الشيخ احمد سرحان ، الشيخ حسن ابو زيت .

(نبروه) الشيخ على كرفوز ، الشيخ فوده ، الشيخ احمد ابو اسماعيل ، الشيخ غانم محمد ، الشيخ اسماعيل رضوان ، الشيخ محمد ابو على

(المحلة الكبرى) الشيخ حبيب جاويش ، الشيخ مطاوع دهلان ، الشيخ مصطفى ، الشيخ عيسوى خضر ، الشيخ على ابو عامر .

(الشباسات) الشيخ يونس ، الشيخ عبد الرحمن ، الشيخ شمس الدين ، الشيخ اسماعيل .

(كفر الشيخ) الشيخ محمد ابو صادر ، الشيخ عمر ، الشيخ ابراهيم سليمان .
(فوه) الشيخ يوسف رجب .
(طنطا) الشيخ أحمد المنشاوى ، الشيخ أحمد ربيع ، الشيخ على ابو عائد
(العزيز تيما) الشيخ موسى ، الشيخ محمد عبدالله ، الشيخ ابراهيم الشيخ ابو نصير .
(المحلة) الشيخ يوسف سماح ، الشيخ الخولى عبيد
(دمنهور) الشيخ دسوقى خيرالله
(الرحمانية) الشيخ محمد
(النجيلة) الشيخ مصطفى .
(كفر الزيات) الشيخ حسن سليمان .
(القليوبية) الشيخ محمد القاضى ، الشيخ خضر ، الشيخ محمد الشوارى ، الشيخ جمعه منصور ، شيخ العرب أحمد حبيب .

ويلاحظ فى قائمة اعيان البلاد اقتصارها على تمثيل الوجه البحرى ومصر الوسطى ، فليس فيها ممثلون للشعب المصرى جنوب المنيا . كذلك يلاحظ فيها غزارة التمثيل فى بعض البلاد من دون بعضها الآخر ، فيت غمر وحدها كان بها ١٣ ممثلا والسنبلاوين ٨ ممثلين بينما بلاد كالمنيا لم يكن لها الا ممثلان وطنطا لم يكن لها الا ثلاثة ممثلين ، فهل كان المقاييس غزارة السكان أو نصاب الملكية ، أو الولاء للحاكم أو مزيجا من هذه الشروط . وعلى كل فلقب «الشيخ» فى هذه القائمة هو اختصار لوظيفة «شيخ البلد» أى «العمدة» بلغة عصر محمد على .

أما قائمة كبار رجال الدولة والموظفين فتضم عباس باشا (عباس الاول فيما بعد وحفيد محمد على) والسيد البكرى نقيب الاشراف والسيد السادات والشيخ الامير مفتى المالكية ، والشيخ محمد المهدى مفتى الحنفية الى جانب مدير المهمات والمصانع الحربية وعموم الفابريقات (المصانع) ومدير خزانة الحربية ، ومدير الترسانات ومدير الغلال ومدير مصانع الجلود ومدير مصانع المنسوجات ومدير المبانى الأميرية ومدير الركائب الأميرية ومدير مبيعات الحكومة وغيرهم . وقد كان معهم ثلاثة من الصحفيين هم عرفى افندى معاون جورنال المحروسه وسامى افندى محرر الوقائع المصرية وكاشف افندى باشكاتب الوقائع المصرية وكذلك الكتخدا (نائب الوالى) شريف بك (مأمور- مدير- أو محافظ) الصعيد الأعلى .

ومحمد على خسرو بك مأمور (مدير أو محافظ) الجيزة والمنوفية والبحيرة وأحمد باشا (مأمور مصر الوسطى) ، والكتخدا والى جدة .

وأما قائمة كبار رجال الادارة فقد كانت تضم مأمور (أى مديرى أو محافظى) دمياط والجعفرية وزفتى والفيوم ونصفى البهنسا والجيزة ونصفى المنوفية ونصفى البحيرة ونصفى الشرقية والقليوبية والمنيا واسيوط ونبروه وطنطا وفوه وميت غمر والسنبلاوين ومنفلوط وشرق اطفيح ومحله دفنه ، وهم فى التقسيم الادارى أقل درجة من الكتخدات أو نواب الوالى .

وارجو مستقبلا ان أوضح اسماء أعيان البلاد الذين ظلت اسماء عائلاتهم ذات سطوة ونفوذ حتى ثورة ١٩٥٢ ، وكان لها دور فى الثورة العرابية سواء فى جانب الخديو توفيق أو فى جانب عرابى ، ثم فى ثورة ١٩١٩ ـ سواء فى جانب سعد زغلول أو فى جانب عدلى يكن ، وفيما بين هذه التواريخ من برلمانات . ورصد هذه الأسماء يساعدنا على تبين نشأة الاقطاع المصرى والارستقراطية المصرية وتطورها وموقفها من الحركة الوطنية ومن الحركة الديمقراطية فى تاريخ مصر الحديث ، وأهم هذه الأسر هى عائلات اباظة فى الشرقية والشريعى فى المنيا والمنشاوى فى الغربية والشواربى فى الدقهلية . إلى جانب عائلات البكرى والسادات والأمير والمهدى وقد غلبت على تاريخها الصفة الدينية .

وتاريخها يرجع على الاقل الى عصر محمد على ، ومنها ما يرجع الى عصر الحملة الفرنسية ومنها ما كان ذا سطوة على الاقل فى أواخر القرن الثامن عشر عندما جاء بونابرت الى مصر .

هذا رصد لأسماء «أعيان الريف» المصرى الذين شاركوا فى الحياة العامة فى عصر محمد على عن طريق عضويتهم فى «مجلس المشورة» ، ولن تكتمل الصورة لنا إلا إذا قمنا بحصر «أعيان المدينة» الذين كان لهم شأن فى عصر محمد على سواء من طبقة التجار أو من طبقة المثقفين .

ويبدو أن طبقة كبار التجار قد ضمرت فى عصر محمد على نظرا لاحتكار الباشا لتجارة مصر الداخلية والخارجية أكثر فترة حكمه ، فلنركز على طبقة المثقفين ولاسيما التكنوقرطيين والمهنيين التى كان لها شأن كبير فى زمن محمد على بسبب اهتمامه ببناء العسكرية والصناعة والزراعة وانشاءات الهندسة المدنية فى مصر واهتمامه بالطب والطب البيطرى .

فقد كانت هذه الطبقة هى قوام البورجوازية المصرية فى ذلك العصر وما تلاه ثم اندمجت كالعادة فى مصر فى الارستقراطية المصرية بالتوسع فى اقتناء الأطيان. وربما كان أقصر طريق لحصر أعلام هذه الطبقة الذين أصبحت لهم سطوة عظيمة فيما تلا ذلك من اجيال حتى ١٩٥٢ وتكونت منهم الطبقة الحاكمة المصرية سواء فى السلطة التنفيذية أو فى السلطة التشريعية أو فى السلطة القضائية أو فى دولة المال والاستثمار الخاص ، هو الرجوع الى قوائم البعثات التى أوفدها محمد على بين ١٨١٣ و١٨٤٧ وعددها ٣١٩ عضوا لنرى كم منهم ومن بينهم شاركوا فى حكم مصر بطريقة أو بأخرى وفى تعميرها أو فى تخريبها بطريقة أو بأخرى . ومن هذه الاسماء التى اسست اسرا تكونت منها الطبقة الحاكمة اجيالا وأجيالا ، غير افراد الاسرة المالكة :

١ ـ الباشوات :

عبده شكرى باشا	(الادارة والحقوق)
حسن باشا الاسكندرانى	(العلوم البحرية)
محمد مظهر باشا	(الهندسة الحربية)
مصطفى بهجت باشا	(هندسة الرى)
(وكان اسمه اصلا مصطفى محرجى افندى)	
احمد فايد باشا	(الهندسة والرياضيات)
محمد على البقلى باشا	(الطب)
محمد شريف باشا	(العلوم العسكرية)
على مبارك باشا	(العلوم العسكرية)
على ابراهيم باشا	(العلوم العسكرية)
حماد عبد العاطى باشا	(العلوم العسكرية)
حسن الفلاطون باشا	(العلوم العسكرية)
عثمان صبرى باشا	(العلوم العسكرية)
على شريف باشا	(العلوم العسكرية)
اباظة مراد حلمى باشا	(العلوم العسكرية)
محمد عارف باشا	(العلوم العسكرية)

محمد راشد باشا	(العلوم العسكرية)
حسين باشا نجيب	(العلوم العسكرية)
سعيد نصر باشا	(العلوم العسكرية)
عبد العزيز الهراوى باشا	(الطب والطبيعيات)
حسين تمسوف باشا	(طب العيون)
محمد صادق باشا	(غير محدد البعثة)
على صادق باشا	(الميكانيكا)
ابراهيم سامى باشا	(الميكانيكا)

٢ ـ البكوات :

رفاعه الطهطاوى بك	(اللغات والأدب)
ارتين بك	(الادارة والحقوق)
مصطفى مختار بك	(العلوم العسكرية)
احمد بك	(العلوم العسكرية)
اسطفان بك	(العلوم السياسية)
محمود ناجى بك	(العلوم البحرية)
محمد شنان بك	(العلوم البحرية)
امين الكرجى بك	(الصناعات الحربية)
ابراهيم رمضان بك	(الهندسة والرياضيات)
عبد الحميد رمضان بك	(الهندسة والرياضيات)
عبد الحميد الدياربكرى بك	(العلوم البحرية)
محمد راغب بك	(بناء السفن)
يوسف حككيان بك	(الهندسة)
ابراهيم النبراوى بك	(الطب)
محمد الشافعى بك	(الطب)
محمد الشهابى بك	(الطب)
مصطفى السبكى بك	(الطب)

أحمد حسن الرشيدى بك	(الطب)
حسن نور الدين بك	(العلوم العسكرية)
سليمان نجاتى بك	(العلوم العسكرية)
ولى حلمى بك	(العلوم العسكرية)
احمد عجيله بك	(العلوم العسكرية)
شافعى رحمى بك	(العلوم العسكرية)
احمد راسخ بك	(العلوم العسكرية)
حنفى هند بك	(العلوم العسكرية)
شحاته عيسى بك	(العلوم العسكرية)
محمد خفاجى بك	(العلوم العسكرية)
احمد السبكى بك	(العلوم العسكرية)
على فهمى بك	(العلوم العسكرية)
أحمد خيرالله بك	(العلوم العسكرية)
احمد ندا بك	(الطب والطبيعيات)
عبد الرحمن الهراوى بك	(الطب والطبيعيات)
مصطفى الواطى بك	(الطب والطبيعيات)
حسن هاشم بك	(الطب والطبيعيات)
ابراهيم جركس بك	(الطب والطبيعيات)
عبدالله السيد بك	(غير محدد البحثه)
مصطفى مجدلى بك	(الكيمياء الصناعية)
سليمان موسى بك	(الميكانيكا)
عثمان ذكرورى بك	(الميكانيكا)
جوده عوض بك	(الميكانيكا)

ss

وقد استبعدت نحو ٢٥٠ من أعضاء بعثات محمد على من الأفندية الذين لم يصيبوا توفيقا فى الحياة العامة يؤهلهم للوصول إلى رتبة الباشوية أو رتبة البكوية اللتين كانتا لا تمنحان فى العادة الا للأمراء ولوجوه الدولة وللعسكريين من رتبة لواء (باشا) وأميرالاى (بك) ولكبار الموظفين من طبقة المحافظين والمديرين ووكلاء الوزارات ومن فى حكمهم . ومع ذلك فنحن نعلن أن بعض هؤلاء الأفندية شغلوا مناصب قياديه مثل عبد الهادى اسماعيل افندى ناظر مدرسة الطب البيطرى (أى عميد الكلية) الخ ... ولا شك أن بعضهم ممن لم يصب لقبا أصاب مالا جعله من أهل الحيثية فى المجتمع المصرى .

وليس معنى التخصص فى العلوم العسكرية مثلا أن المتخصص لزم تخصصه فمن هؤلاء المتخصصين فى العلوم العسكرية من صار رئيسا للوزراء مثل محمد شريف باشا أو وزيرا للمالية مثل على صادق باشا أو رئيسا للمحكمة المختلطة مثل عثمان صبرى باشا أو رئيسا لمجلس شورى القوانين مثل على شريف باشا أو مديرا للوقائع المصرية مثل أحمد راسخ بك . وأكثر هؤلاء المبعوثين بلغوا قمة نفوذهم فى عهد اسماعيل وعهد توفيق لانهم كانوا شبابا فى عهد محمد على . كذلك يضاف الى قوائم الطبقة الحاكمة مئات من الفنيين والمهنيين الذين تعلموا فى المدارس العليا الكثيرة التى أسسها محمد على كمدرسة الالسن ومدرسة الطب ومدرسة المهندسخانة . وقد نال عدد كبير منهم رتبة الباشوية أو البكوية مثل صالح بك مجدى وابراهيم بك مرزوق ومصطفى بك السراج ومحمد بك رشدى ومحمد عثمان جلال بك ومحمد بك وحسن بك شيمى وفهمى المصرى بك وعبد الجليل بك وعثمان فوزى باشا ومحمد قدرى باشا وكلهم من خريجى مدرسة الألسن ، وقد شغلوا جميعا مناصب هامة فى عصر اسماعيل .

وبعد « مجلس المشورة » الذى أنشأه محمد على فى ١٨٢٩ ، أنشأ فى ١٨٣٤ مجلسا يسمى « المجلس العالى » ويتألف من الوزراء (نظار الدواوين) ورؤساء المصالح واثنين من العلماء يختارهما شيخ الأزهر واثنين من التجار يختارهما كبير تجار القاهرة واثنين من المتخصصين فى الحسابات واثنين من الأعيان ينوبان عن كل مديرية (محافظة) وينتخبان من الأهالى ، وعين عبدى شكرى بك رئيسا ، « للمجلس العالى » . وهذا المجلس العالى مثل « مجلس المشورة » مجلس مختلط من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية غير أنه أكثر تمثيلا للمصالح الطبقية منه بسبب تمثيل رجال الدين والتجار مع بقاء الأغلبية فى يد كبار الملاك الزراعيين ، كما أنه كان أعدل فى تمثيل مختلف محافظات مصر من « مجلس المشورة » الذى كان يتميز

باختلال التوازن فى التمثيل . والجديد فى هذا « المجلس العالى » انه أقام تمثيل الريف المصرى على مبدأ الانتخاب وليس على مبدأ الاختيار ، فكانت هذه خطوة الى الامام . وغير واضح أن كان (المجلس العالى) قد قصد به أن يحل محل « مجلس المشورة » أم أن يتوازى معه كما يتوازى مجلس النواب مع مجلس الشيوخ .

وفى اسم هذا المجلس ما يدل على انه لم يكن مجرد غرفة مشورة للوزراء أو المديرين بل كانت له قوة مماثلة لان مقابلة «الديوان العالى» بهيئة «المجلس العالى» توحى على الاقل بالتساوى فى القوة ، وفى هذه الحالة يكون الباشا قد جعل نفسه حكما بينهما . وقد ذكر كلوت بك أن هذه المجالس مضطربة فى اراثها وعملها . كذلك نفهم من قول لينان دى بلفون عن «مجلس المشورة» انه «مؤلف من مشايخ الاقاليم الذين كان المراد أن يحلوا محل الترك فى الحكم ، ولكنه لم يدم طويلا » أن « المجلس العالى » قد قام على انقاض «مجلس المشورة» وأن محمد على قد سار فى اتجاه بونابرت نحو تمصير الحكم المصرى باحلال المصريين محل الاتراك فى المسئوليات العامة .

وفى ١٨٣٧ وضع محمد على لمصر قانونا اساسيا أى دستورا عرف باسم «سياستنامه» أى «كتاب السياسة» وليس فى هذا الدستور ذكر المبادئ العامة لنظام الحكم فى مصر أو بيان لفلسفته وانما هو مجرد تحديد لهيكل الحكومة وبيان لاختصاصاتها .

وهو يقسم الحكومة الى سبعة دواوين أو وزارات هى :

١ ـ الديوان الخديو وهو شبيه بوزارة القصر وبوزارة الداخلية معا ، فقد كانت له سلطات قضائية على الجنايات والجنح حتى أنشئت جميعة الحقانية أى وزارة الحقانية (العدل) فى ١٨٤٢ وكانت بمثابة محكمة عليا ولذا سميت «مجلس الاحكام» منذ ١٨٤٩ أما الدعاوى الشرعية فكان الديوان الخديوى يحيلها الى المحاكم الشرعية .

وكان الديوان الخديوى يختص بشئون الحكومة الداخلية العامة وبالأمن العام فى القاهرة وبالفصل فى الشكاوى المقدمة إليه ، وله الاشراف على مصلحة المبانى والمخبز الملكى والكرار العامر ومصلحة المواشى والسلخانة والقرائف وترسانه بولاق والمستشفيات الملكية والروزنامه . (ادارة الاموال الأميرية) ، وبيت المال والاوقاف والمحاجر والبريد وغير ذلك .

٢ ـ ديوان الايرادات وهو شبيه بوزارة المالية وتتبعه الضرائب والجمارك .

٣ ـ ديوان الجهادية وهو وزارة الحربية .

٤ ـ ديوان البحرية ويتبعها الأسطول والترسانات وكل ما له علاقة بالبحرية المصرية .

٥ ـ ديوان المدارس وهو وزارة التعليم . وكانت تتبعه الى جانب دور العلم والمعامل الكتبخانات والوقائع المصرية ومطبعة بولاق والاسطبلات الكبرى بشبرا .

٦ ـ ديوان الامور الافرنكية والتجارة المصرية وهو مقابل وزارة التجارة الخارجية والداخلية .

٧ ـ ديوان الفابريقات وهو يقابل وزارة الصناعة وكانت تتبعه كافة المصانع فى القطر المصرى .

وفى ١٨٤٧ أنشأ محمد على مجلسين جديدين أحدهما هو المجلس الخصوصى والاخر هو المجلس العمومى . أما المجلس الخصوصى فقد كان يرأسه ابراهيم باشا واعضاؤه هم عباس باشا (فيما بعد عباس الأول حفيد محمد على وكان يحمل لقب كتخدا باشا ، اى نائب الوالى) ، واحمد باشا يكن ، وهو من اسرة زوجة محمد على وحسين بك رئيس جمعية الحقانية (أى وزير العدل) وبرهان بك .

ويبدو ان هذا كان مجلس وصاية أو مجلس بلاط أو شيء قريب من المجلس الخاص Privy Council فى البلاط الانجليزى ، وان الداعى لانشائه هو تدهور حالة محمد على العقليه فى آخر أيامه حين اصيب بالجنون . وكانت مهمة هذا المجلس الاشراف على الحكومة وأصدار القوانين وبه انتقلت السلطة الحقيقية فى البلاد من محمد على الى ابراهيم باشا .

وكان عباس باشا ولى العهد بعد ابراهيم ، وربما كان فى موت ابراهيم باشا المبكر فى ١٨٤٨ فى سن ٥٩ سنة ، ثم مقتل عباس باشا الغامض فى ١٨٥٤ ولما يحكم غير خمس سنوات (٢٤ نوفمبر ١٨٤٨ ـ ١٤ يوليو ١٨٥٤) ، قيل بتدبير من عمته فى استانبول ، ظلال من دسائس القصر بسبب نظام الوراثة العثمانى للاستيلاء على عرش مصر وربما تغيير اتجاه سياستها الخارجية بين اطراف المثلث التقليدى : تركيا ـ انجلترا ـ فرنسا . أما المجلس العمومى الذى انشأه محمد على أو «الجمعية العمومية» فقد كان مكونا من مديرى الحكومة : مدير المالية ووكيل الديوان الخديوى ومدير المدارس (ادهم بك) ومدير الفابريقات (لطيف بك) ومفتش الشفالك اى املاك الوالى (حافظ بك) ورؤساء المصالح فى دواوين الحكومة . وكان ينظر فى شئون الحكومة ويرسل قراراته الى «المجلس الخصوصى» ، فاذا وافق عليها أمر محمد

على بتنفيذها أى صدرت بها المراسيم والاوامر السنية وكان للمجلس العمومى فرع فى الاسكندرية .

فلما تولى عباس الاول عرش مصر فى ١٨٤٨ بعد موت ابراهيم باشا جمع فى يديه السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وادار البلاد ادارة شخصية ، وقد ساعده على ذلك ضمور دور الحكومة ، بل ضمور الحياة نفسها فى عهده بسبب تصفيته كافة مقومات التقدم والعمران التى ورثها عن عهد محمد على : الجيش والمصانع والمدارس الخ .. واكتفى عباس الأول بالمجلس الخصوصى بعد ان أعاد تأليفه وجعله يقوم مقام مجلس الوزراء .

فلما تولى سعيد باشا فى ١٨٥٤ أعاد تنظيم جهاز الحكم وعاد الى نظام الدواوين أو الوزارات ، فجعل منها اربعا هى الداخلية وقد تولاها الامير احمد رفعت ، والمالية وقد تولاها الامير مصطفى فاضل ، والحربية وقد تولاها الامير محمد عبد الحليم ، والخارجية وقد تولاها اسطفان بك . وبهذا اصبح مجلس الوزراء اشبه شىء بالمجلس العائلى وعادت مصر من جديد الى ادماج مجلس البلاط ومجلس الوزراء فكان هذا تقنينا للحكم المطلق ، ولكن بغير قيادة ربان عظيم مثل محمد على . ولم يبق من مظاهر فصل السلطات فى عهد سعيد إلا وجود مجلس الأحكام الذى انشأه محمد على فى ١٨٤٢ باسم «جمعية الحقانية» ليكون بمثابة هيئة قضائية عليا كانت نواة وزارة الحقانية او وزارة العدل ، وقد سميت فى ١٨٤٩ «مجلس الأحكام» ، وكان «مجلس الاحكام» يتألف من أحد عشر عضوا احدهم عالم حنفى والاخر عالم شافعى والتسعة الباقون من كبار رجال الدولة ، وكان يشارك «المجلس الخصوصى» فى السلطة التشريعية ، وبذلك كانت له صفة «مجلس الدولة» . وقد اصطدم سعيد باشا بمجلس الاحكام فى ١٨٥٥ فالغاه وحول اختصاصاته الى الامير اسماعيل (الخديو اسماعيل فيما بعد) ، ثم أعاد تشكيله فى ١٨٥٦ برئاسة الامير اسماعيل على أساس موسع من عشرين عضوا منهم ١١ من الأعيان و ٩ من الذوات . ويلاحظ أهمية هذه التفرقة فى تاريخ الحكم المصرى بين الأعيان والذوات لأن «الذوات» كانوا من أعضاء الاسرة المالكة واقربائها أما الأعيان فقد كانوا من كبار الملاك المصريين .... فالأغلبية (نسبة ٥١ ٪) كانت اذن فى يد الأعيان المصريين ، ومع ذلك فاهتمام سعيد بتمثيل الارستقراطية المنحدرة من أصل تركى بهذه الغزارة كان ذا مغزى خاص . ونظرا لما عرف عن سعيد من تشيعه الشديد للقومية المصرية ورغبته فى الحد من نفوذ تركيا فى مصر ، يجب ان نستخلص من هذا التنظيم انه كان يخفى وراءه صراعا قويا بين سلطات «العرش» وسلطات الأمة ، فهو صراع ديمقراطى بحت وليس صراعا قوميا ،

كذلك الصراع الذى خامر الحياة السياسية المصرية فى عهد عباس الأول وفى عهد الخديو توفيق ونستطيع ان نلمس فيه بدايات ذلك الصراع بين الارستقراطية المصرية (الأعيان) الذين تكونت منهم طبقة العمد او بين العشوريين من اصحاب الابعاديات والشفالك والتفاتيش والخراجيين من اصحاب الاوسيات والعزب ، بلغة الاقتصاد ، وهو الصراع الذى ازداد عمقا فى عهد الخديو اسماعيل ثم تفجر بين ١٨٨١ و١٨٨٢ فى الثورة العرابية أيام الخديو توفيق فى «ثورة الفلاحين». وقد ظل (مجلس الأحكام) يعمل بتكوينه الجديد سنتين ثم اصطدم بسعيد باشا من جديد فقرر الغاءه فى ١٨٦٠ . وكان سعيد باشا فى كل مره يلغى فيها «مجلس الاحكام» يتهم أعضاءه بالارتشاء وعدم الاستقامة ، كذلك ألغى سعيد باشا «مجالس الاقاليم» مع «مجلس الأحكام» فى ١٨٦٠ ثم أعاد «مجلس الأحكام» برئاسة شريف باشا فى ١٨٦١ وأعاد «مجالس الاقاليم» فى نفس السنة مكتفيا بمجلسين : مجلس طنطا لنظر قضايا الوجه البحرى ومجلس أسيوط لنظر قضايا الوجه القبلى ، وقد كانت من قبل خمسة فى سمنود للشرقية والدقهلية والقليوبية وفى الفشن للجيزة وبنى سويف والفيوم والبحيرة والمنيا وفى جرجا لاسيوط واسنا وقنا وفى طنطا للغربية والمنوفية وفى الخرطوم للسودان كله .

وكان اختصاص «مجالس الاقاليم» النظر فى المنازعات والحكم فيها ابتدائيا أما مجلس الاحكام فكان اختصاصه النظر فى المنازعات المستأنفه والحكم نهائيا ويدل اختصار سعيد باشا لمجالس الأقاليم الى مجلسين على ضيقه باية سلطات لا مركزية وتمسكه بالحكم الاوتوقراطى ، فهو ايضا وجه من وجوه الصراع بين الاوتوقراطية والديمقراطية فى تاريخ مصر الحديث . ويبدو ان احلال شريف باشا محل الخديو اسماعيل فى رئاسة «مجلس الاحكام» كان مظهرا آخر من مظاهر هذا الصراع ، فقد كان شريف قائد الكفاح الدستورى فى الحياة السياسية المصرية خلال عهدى اسماعيل وتوفيق ، فى حدود طبقته ، طبقة الاعيان . وقد تمثلت دراما انفصال السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية فى مصر فى انتقال الولاية على القضاء من «ديوان الخديوى» الذى كانت له اختصاصات وزارة الداخلية فى عهد محمد على الى «جمعية الحقانية» اى «مجلس الاحكام» فى ١٨٤٢ والى «مجالس الاقاليم» ، وقد كان مجلس الاحكام عند انشائه يتألف من رئيس وستة اعضاء منهم عضوان من قواد الجيش وعضوان من امراء البحرية وعضوان من كبار ضباط البوليس فكان اشبه شىء بمحكمة عسكرية عليا تحاكم كبار الموظفين المنحرفين وتنظر فى الجنايات والجنح ، واحلال الاعيان و«الذوات» فى تشكيل مجلس الأحكام محل العسكريين يعد أيضا نصرا ديمقراطيا لأن معناه كان احلال القضاء المدنى

يحل القضاء العسكرى .

وكان محمد على قد أنشأ محاكم تجارية متخصصة ، محكمة فى القاهرة وأخرى فى الاسكندرية ، للنظر فى المنازعات التجارية بين المصريين وبين المصريين والاجانب ، وكانت نوعا من القضاء الشعبى ، فقد كانت مكونة من رئيس مصرى وثمانية أعضاء من التجار ، منهم ٥ من المصريين و ٣ من الأجانب . وكانت هذه المحاكم التجارية تسمى «مجالس التجار» وقد استمر العمل بها فى عهد سعيد واسماعيل . وقد أدت كثرة نزوح الاجانب الى مصر منذ عهد سعيد الى انشاء محكمة خاصة فى ١٨٦١ تسمى «قومسيون مصر» أو «مجلس القومسيون» ويتألف من رئيس مصرى وستة اعضاء منهم عضوان مصريان وعضو أوربى وعضو يونانى وعضوا اسرائيلى وعضو ارمنى . وهذا التخصيص فى تحديد الجنسيات يدل على توزيع نسبة الأجانب النازحين الى مصر . وكان هذا «القومسيون» أى «اللجنة» يختص بنظر الدعاوى التى يقيمها الاجانب على المصريين ، وكان للقنصليات الحق فى ايفاد مندوب لحضور الجلسات .

أما المنازعات بين الأجانب والأجانب فكانت تفصل فيها المحاكم القنصلية ويطبق فيها قانون الدولة التى يتبعها المجنى عليه او صاحب الدعوى .

وقد كانت هذه بداية الامتيازات الأجنبية : ان يحاكم الأجانب أمام قنصلياتهم وليس أمام المحاكم الوطنية وكأنهم دولة داخل الدولة . ولكن سعيد باشا لم يكن مسئولا عن هذا الوضع لأنه كان محددا بالفرمانات العثمانية التى منحت الامتيازات الأجنبية للرعايا الأجانب المقيمين داخل الامبراطورية العثمانية نظرا لاختلاف القوانين . ولكن نظر المنازعات بين الاجانب والمصريين أمام «مجالس التجار» المختلطة أيام محمد على وأمام «مجلس القومسيون» أيام سعيد كان تدهورا فى القضاء المصرى ، لان ، المجالس التجارية أيام محمد على كانت الأغلبية فيها للمصريين (٦ مصريين و٣ اجانب) ، أما فى عهد سعيد فقد انتقلت الاغلبية للاجانب (٤ اجانب و ٣ مصريين) . وكانت احكام القومسيون ابتدائية تستأنف أمام «مجلس الاحكام» فكان فى هذا بعض الضمان لتمصير القضاء . وكان هناك ضمان اخر وهو ان المنازعات على العقارات (الاطيان والمبانى والاراضى بصفة عامة) بين الاجانب والمصريين كانت تنظر امام المحاكم الشرعية .

وقد كان لمصر كفاح رائع للتخفيف من الامتيازات الاجنبية ثم لالغائها امتد من

نضال الخديو اسماعيل حتى نضال مصطفى النحاس باشا الذى الغى القضاء القنصلى والقضاء المختلط وكافة الامتيازات الاجنبية بمعاهدة مونتريه عام ١٩٣٧ .

وقد كان لسعيد باشا فضلان على القضاء المصرى اولهما تحويل مجلس الأحكام من محكمة عسكرية الى محكمة مدنية ، وثانيهما انه استخلص من سلطان تركيا فرمانا يعطى والى مصر حق تعيين القضاة فى مصر بعد ان كان قاضى القضاة التركى المعين لمصر من استانبول هو الذى يختار القضاة للمحاكم المصرية . اما توسعه فى تمثيل الاجانب فى «قومسيون مصر» أو «مجلس القومسيون» فقد كان مرده فى المقام الاول انفتاح مصر منذ عهده للاستثمارات الاجنبية ولهجرة الاجانب ، وعدم وجود قوانين مصرية عصرية يمكن ان يقبلها الأجانب ورأس المال الاجنبى فى التعامل على ارض مصر ، غير ما ورثته البلاد من احكام الشريعة ومن اللوائح العثمانية ومن تقاليد الحكم الشخصى والحكم الفردى . وقد كانت عظمة اسماعيل فى انه زود مصر بمجموعة القوانين العصرية التى مكنت مصر من اقامة قضائها الوطنى على اساس متين .

البرلمان الأول

الشائع بين المؤرخين ان الخديو اسماعيل حين استحدث فى مصر الحياة النيابية فأنشأ اول برلمان مصرى باسم «مجلس شورى النواب» فى ١٨٦٦ ، انما فعل ذلك تحقيقا لسياسته العامة وهى ان يجعل من مصر قطعة من أوروبا . وبهذا تكون الحياة النيابية فى مصر «منحة» من الخديو ، وليست ثمرة كفاح ديمقراطى او مطالبة شعبية ، مما يغض من اهلية الشعب المصرى للحياة الديمقراطية . وهو رأى لم يسأم الاستعمار البريطانى من ترديده ليس فقط فى عصر اسماعيل ، ولكن طوال فترة الاحتلال البريطانى من ١٨٨٢ الى ١٩٥٦ . وقد شارك الاستعمار الاوروبى الاستعمار البريطانى هذا الرأى الذى تبناه الاستعمار الامريكى ايضا بعد خروج امريكا من الحرب العالمية الثانية الدولة الاعظم بين الدول العظمى . وقد كان طبيعيا ان يتبنى الاستعمار هذا الرأى ليتسنى له حكم مصر بالحديد والنار مباشرة او من خلال الاتوقراطية المصرية المستبدة لكى يقمع ارادته ويعرقل تقدمه ويحول دون خروجه من ظلمات العصور الوسطى الى نور العصر الحديث ، فيضمن بذلك تبعيته وييسر نهبه .

وقد وقع فى هذا الفخ مؤرخ كبير مثل عبد الرحمن الرافعى حيث يقول فى الجزء الثانى من كتابه «عصر اسماعيل» (ص ٨١) : «ثم أن تأسيس هذا المجلس من غير ان تتبعه حركة مطالبة من الامة جعله يأخذ شكل المنحة ، ومن هنا نشأت سلطته ضئيلة ونفوذه يكاد يكون شكليا : ومن جهة اخرى فنظام الانتخاب كان له اثر بالى فى تكوين المجلس ، ذلك ان حصر حق الانتخاب فى العمد والمشايخ اسفر عن انتخاب معظم النواب من بين العمد واعيان البلاد ، حتى صار جديرا بان يسمى (مجلس الاعيان)» . وهو يقول : «ولو جعل اسماعيل باشا للمجلس سلطة قطعية فى شئون الحكم ، وخاصة فى مسألة الضرائب والقروض ، لبعث فيه روحا من الحياة والنهضة ولامكن ان تنال مصر على يده مزايا عظيمة ، فان تصرفات

الحكومة المالية كانت فى حاجة الى رقابة فعلية تتولاها هيئة نيابية . ولو وجدت هذه الرقابة لوضعت حدا للقروض الجسيمة التى تلاحقت فى عصر اسماعيل وافضت الى التدخل الاجنبى فى شئون مصر» .

وفى تقديرى ان المثاليين من طلاب الكمال دفعة واحدة ينتظرون من كل شىء ان يكون كالسيد البدوى ، يولد باسنانه كاملة ، ويريدون من الطفل ان يمشى دون ان يحبو ويتعجلون ان يروا فى مصر مجلس العموم البريطانى او البرلمان الفرنسى دون ثورات او فلسفات ثورية سابقة . ومع ذلك فهم يعلمون ان ٨٠٠ سنة من التاريخ الانجليزى والتشنجات الشعبية الانجليزية تفصل الماجنا كارتا Magna Charta (١٢١٥) ايام الملك جون King John عن البرلمان الانجليزى اليوم ، وان قرونا دمويه تفصل «مجلس الطبقات» Etats Généraux (١٣٠٢) أيام الملك فيليب الرابع Pbilippe IV عن البرلمان الفرنسى اليوم . ومع ذلك فهم يعلمون انّ البرلمان الانجليزى احتاج الى حرب اهلية امتدت خمس سنوات من ١٦٤٠ الى ١٦٤٥ والى اعدام ملك هو شارل الأول ليقرر مبدأ ان التاج الانجليزى لا يحق له فرض الضرائب دون موافقة البرلمان أى بعد اربعة قرون من الماجنا كارتا ، تاريخ بدء الحياة الدستورية فى انجلترا .

وهم يعلمون انه حتى صدور قانون التصويت العام فى انجلترا عام ١٨٦٠ كان حق انتخاب اعضاء البرلمان الانجليزى محصورا فيمن يدفعون للدولة ضريبة قدرها ٥٠ جنيها سنويا ، وان هذا النصاب كان قبل قانون الاصلاح الاعظم فى ١٨٣٢ مائة جنيه سنويا

وفى فرنسا تقرر مبدأ التصويت العام فى دستور ثورة ١٨٤٨ فأى عجب ان تبدأ مصر حياتها النيابية عام ١٨٦٦ بمبدأ «حصر حق الانتخاب فى العمد والمشايخ» ، وأى عجب فى أن تبدأ مصر حياتها النيابية باصرار التاج المصرى على الاستئثار بحق فرض الضرائب وعقد القروض بدون موافقة ممثلى الامة ؟

وليس صحيحا ما يفترضه الرافعى واللورد كرومر من ان اسماعيل انشأ «مجلس شورى النواب» منحة منه ومنة على الامة المصرية ليزيد من «رونق الحكم وبهائه» بلغة الرافعى او كمجرد «ديكور» بلغة اللورد كرومر ، «من غير ان تسبقه حركة مطالبة من الامة» . فمن يتأمل تحول «مجلس الاحكام» من هيئة عسكرية بحته فى عهد محمد على وعباس الاول الى هيئة مدنية تضم اعيان البلاد المصريين وذواتها الاتراك المتمصرين . ومن يتأمل انتقال الاغلبية

فى مجلس الاحكام الى ايدى الاعيان المصريين ، ومن يتأمل كثرة صراعات سعيد باشا مع «مجلس الاحكام» الى حد البطش به مرتين خلال عهده القصير ، ومن يتأمل انتقال رئاسة مجلس الاحكام من احد امراء البيت المالك وهو الامير اسماعيل الى شريف باشا ، يستطيع ان يرى بجلاء ان الملوك لا يمنحون وانما يرضخون صاغرين ، ويستطيع ان يرى بجلاء ان سعيد باشا «صديق الفلاح» لم يكن صديق الفلاح لمجرد طيب النوايا وحسن السجايا وانما صادق الفلاح تحت ضغط اجتماعى قوى نشأ من استفحال طبقة جديدة تكونت فى مصر من اوساط الملاك الزراعيين وغير الزراعيين المصريين هى طبقة المشايخ والعمد ، ويستطيع ان يرى بجلاء ان كل حاكم مصرى استقلالى النزعة وقع فى تناقض أساسى مع الاستعمار العثمانى - بل وأى استعمار على اطلاق القول - وقع نتيجة لذلك فى مأزق الاختيار بين ارضاء سيده التركى وارضاء رعاياه المصريين ، فأثر ارضاء الرعايا لانهم فى نهاية الأمر رجاله وسنده فى تحطيم التبعية على ارضاء سيده الذى لا يكتفى بشىء اقل من التبعية . فلا محمد على حين انشأ مجلس المشورة فى ١٨٢٩ من ٩٩ من الاعيان المصريين الى جانب ٥٧ من علماء الدين و«رجال الادارة» ولا سعيد حين اعاد انشاء «مجلس الاحكام» من ١١ عضوا من الاعيان المصريين الى جانب اعضائه من الذوات ، ولا اسماعيل حين انشاء «مجلس شورى النواب» بمرسوم ٢٢ اكتوبر ١٨٦٦ من ٧٥ عضوا ينتخبهم لمدة ثلاث سنوات عمد البلاد ومشايخها واعيان القاهرة والاسكندرية ودمياط ، لا هذا ولا ذاك ولا الثالث كان يمنح الامة المصرية «منحة» الحكم النيابى ، وانما كان يتجاوب مع ضغط الطبقات المصرية الجديدة فى الريف والحضر التى بدأت تتخلق فى مصر درجة درجة منذ ان صفى بونابرت نفوذ المماليك واملاكهم ومصر الحكم المصرى حتى تحولت الى طبقات قادرة على الحركة الاجتماعية والسياسية وعلى الفكر الاجتماعى والسياسى ، بعد ان اصبحت قادرة على الحركة الاقتصادية .

وقد سار محمد على وسعيد واسماعيل فى نفس اتجاه التمصير والتجاوب مع الضغط المصرى للمشاركة فى الحكم والادارة ، فواجهوه بهذه المجالس النيابية لاحبا منهم فى الديمقراطية ، فقد كانوا جميعا اوتوقراطيين ، ولكن تحالفا مع المصريين فى مواجهة الباب العالى . وقد كان طبيعيا جدا منهم ان يجعلوا من هذه المجالس النيابية مجالس «مشورة» لا مجالس تشريع حتى لا تنتقل السلطة الفعلية من ايديهم الى ايدى الطبقات الجديدة . وماتاريخ الديمقراطية المصرية الا تاريخ هذا الصراع على السلطة بين «العرش» و«الامة» ثم بين «العرش» و «الشعب» وكان محور هذا الصراع هو اسس الدستور والبرلمان ، اما ملوك مصر

الذين قبلوا التبعية للباب العالى (عباس الاول وتوفيق وعباس الثانى) ، او قبلوا التبعية لانجلترا (السلطان حسين والملك فؤاد) فقد دخلوا فى صراع رهيب مع حركة الديمقراطية المصرية ، وحلوا ازمة الاختيار بين السيد الاجنبى ورعاياهم المصريين بالتحالف مع السيد الاجنبى لتجميد ارادة الامة المصرية .

فاسماعيل الذى كان يعد العدة لاعلان استقلال مصر عن الدولة العثمانية فى ١٨٦٩ مع افتتاح قناة السويس انشأ تمهيدا لذلك «مجلس شورى النواب» منتخبا من اعيان المصريين ليواجه ارادة تركيا بارادة مصر . وقد اكد هذا معنى خطيرا فى التاريخ المصرى وهو ان تاريخ الديمقراطية المصرية كان دائما الوجه الاخر من تاريخ القومية المصرية ومن دعوة «مصر للمصريين» فى جميع المجالات ، ومن تاريخ الكفاح من اجل استقلال مصر . فخريطة مصر السياسية عبر قرنين من الزمان تسجل بصورة رتيبه ان كل عهد بطش بالديمقراطية المصرية كان يقترن دائما بمحاولة نسف القومية المصرية وتذويبها فى ولاءات واطارات روحية او ثقافية أو حضارية اشمل منها ولا سيطرة لمصر عليها تحت شعار وحدة العالم العثمانى او وحدة العالم الاسلامى او وحدة العالم العربى او وحدة مصر والغرب أو الشرق .

وقد وضع الخديو اسماعيل «المجلس شورى النواب» لائحة اساسية ولائحة تنظيمية (نظامنامة) أهم اركانها .

١ - ان «مجلس شورى النواب» مؤلف من ٧٤ عضوا ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ويتولى انتخابهم عمد البلاد ومشايخها فى المديريات (المحافظات) ، واعيان القاهرة وينتخبون ٣ نواب والاسكندرية وينتخبون نائبين ، ودمياط وينتخبون نائبا واحدا ، على ان يكون التمثيل بحسب تعداد كل منطقة .

٢ - ان المجلس يختص بنظر المسائل «التى تراها الحكومة من خصائصه» او فى الاقتراحات التى يتقدم بها الاعضاء ، وفى الحالين بحيث ان تكون من المسائل المتعلقة «بالمنافع الداخلية» أى ان المجلس غير مختص بالنظر فى السياسة الخارجية .

٣ - يشترط فيمن ينتخب عضوا ان يكون مصريا ولا يقل سنه عن ٢٥ سنة وان لا يكون قد صدر ضده حكم فى جناية او حكم بالافلاس او حكم بالفصل من الحكومة من هيئة تأديبية ، وأن يكون ملما بالقراءة والكتابة فى الانتخاب السابع اى بعد ١٨ سنة من تأسيس النظام النيابى . اما الناخبون فقد اشترط فيهم الالمام بالقراءة والكتابة فى الانتخاب

الحادى عشر اى بعد ٣٠ سنة من تأسيس النظام النيابى ومعنى هذا ان الخديو اسماعيل كان يخطط لمحو الامية فى مصر خلال ٣٠ سنة .

٤ ـ يعين الخديو رئيس « مجلس شورى النواب » ووكيله دون ترشيح من المجلس .

٥ ـ يفتح الخديو المجلس « بمقال الافتتاح » (خطبة العرش) ويرد عليها المجلس دون ابداء رأى قاطع فيما ورد فيها .

٦ ـ يعمل المجلس من خلال لجان (اقلام) يشكلها من بين اعضائه .

٧ ـ يتمتع اعضاء المجلس بالحصانة البرلمانية اثناء انعقاده الا فى جرائم القتل .

٨ ـ لا يجوز لعضو ان يتكلم الا باذن من رئيس المجلس ، وعلى المجلس احترام رأى الاقلية والاصغاء لاقوالها وملاحظاتها ويكون التصويت علنيا والقرارات تتخذ بالاغلبية ، ولا يجوز لعضو طبع او نشر مناقشات المجلس الا باذن من رئيس المجلس .

٩ ـ جميع قرارات المجلس استشارية فهى بمثابة توصيات للخديو يفعل بها ما يشاء .

١٠ ـ للخديو الحق فى دعوة المجلس للانعقاد وفى مد دورته او تأجيلها وفى حل المجلس وتبديل اعضائه باجراء انتخابات جديدة .

١١ ـ ينعقد المجلس شهرين كل سنة من ١٥ كهيك الى ١٥ امشير (منتصف ديسمبر الى منتصف فبراير) ، ويكون اجتماعه فى القاهرة وجلساته سرية ، وللدورة الاولى نظام خاص ، لان الخديو اسماعيل رأى ان يوافق افتتاح اول برلمان عيد ميلاده .

وقد اجريت الانتخابات الاولى وانعقد « مجلس شورى النواب » فى ١٠ هاتور (٢٥ نوفمبر ١٨٦٦) فى القلعة برياسة اسماعيل باشا راغب وارفضت دورته فى ١٠ طوبه (يناير ١٨٦٧) وقد اسفرت الانتخابات عن النتائج التالية :

(الرافعى « عصر اسماعيل » ج٢ ص ٨٢ ـ ٨٤) ، وتلاحظ اسماء الاعضاء الذين استمرت اسرهم تشترك فى الحياة العامة وفى حكم البلاد حتى ثورة ١٩٥٢ مرورا بالثورة العرابية وبحركة الحزب الوطنى الخديوى وبثورة ١٩١٩ :

القاهرة

موسى بك العقاد ، الحاج يوسف عبد الفتاح ، السيد محمود العطار

SS

الاسكندرية

الشيخ مصطفى جميعى ، السيد عبد الرازق الشوربجى ..

دمياط

على بك خفاجى

الغربية

اترى بك ابو العز ، على كامل عمدة القصرية ، الحاج شتا يوسف عمدة ابو مندور ، محمد حموده عمدة برما ، سيد احمد رمضان عمدة قسطا ، عبد الحميد زهرة عمدة حانوتس ، على ابو سالم دنيا عمدة مسهلة ، سليمان الملوانى عمدة ميت جيش القبلية ، احمد الشريف عمدة ابيار .

المنوفية

الحاج على الجزار عمدة شبين الكوم ، محمد افندى شعير عمدة كفر عشما ، موسى افندى الجندى عمدة منوف ، احمد ابو الحسن عمدة كفر ربيع ، حماد ابو عامر عمدة جنزور ، على ابو عمارة عمدة مليج . محمد الانبابى عمدة جزى .

البحيرة

الشيخ محمد الصيرفى عمدة قيلشان ، حسنين حمزة عمدة البريجات ، احمد موسى عمدة نكلة العنب ، الحاج على عمار عمدة بيبان ، الشيخ محمد الوكيل عمدة سمخراط .

الشرقية والقليوبية :

الحاج نصر الشواربى من قليوب ، محمد الشواربى من قليوب ، احمد افندى اباظة من منيا القمح ، الامام الشافعى ابو شنب عمدة الخانكة ، على حسن حجاج عمدة الرملة الشيخ محمد جمال الدين عمدة الجديدة ، محمد عبد الله عمدة الصفافين ، المعلم سليمان سيدهم عمدة بنفس ، بركات الديب عمدة القرين ، محمد افندى عفيفى عمدة الزوامل ، عبد الله عياد عمدة كفر عياد .

الدقهلية :

هلال بك ، سيد احمد افندى نافع عمدة دنديط ، محمد بك سعيد من نوسا

البحر ، اسماعيل افندى حسن عمدة تمى الامديد ، الشيخ محرم على عمدة السنبلاوين ، الشيخ العدل احمد عمدة جزيرة القباب

الجيزة :

عامر افندى الزمر عمدة ناهية ، ابراهيم احمد المنشاوى عمدة زاوية دهشور ، عبد الباقى عزوز عمدة الرقق (الرقة) .

الفيوم وبنى سويف

حزين الجاحد عمدة العجميين ، على سيد احمد عمدة الزربى ، زايد هندى عمدة جزيرة ببا ، محمد حسن كساب عمدة النويره ، جرجس برسوم عمدة بنى سلامة .

المنيا وبنى مزار :

ابراهيم افندى الشريعى عمدة سمالوط ، حسن افندى شعراوى عمدة المطاهرة ، اسماعيل احمد عمدة بنى احمد ، احمد على عمدة الزاوية ، احمد حبيب عمدة القنت ، ميخائيل اثنا سيوس عمدة اشروبة .

اسيوط

سليمان افندى عبد العال من ساحل سليم (ابو محمود سليمان باشا وجد محمد محمود باشا) ، عثمان محمود غزالى عمدة بنى رازع ، يوسف محمد عمر عمدة الشيخ تمى ، رميح شحاته عمدة القوصية ، عمر حمد عمدة الشغبة ، عبد العال موسى عمدة دروة .

جرجا

محمد حمادى عمدة بلصفورة ، حميد ابو ستيت من اولاد عليوه ، عبد الرحمن حمد الله عمدة الجبيرات ، عثمان ابو ليله من الكتكاته ، عطية مهران من ناحية نزه ، احمد سلطان عمدة بندار .

قنا واسوان :

عمر افندى ابو يحيى عمدة ابو مناع ، محمد سحلى عمدة فرشوط ، على ابراهيم عمدة حجازة ، احمد افندى عبد الصادق من اسوان ، احمد على اسماعيل عمدة السليمية .

ومن هذه القائمة يتبين ان العائلات التى استمرت سطوتها فى الحياة العامة المصرية منذ

برلمان الخديو اسماعيل الاول حتى ثورة ١٩٥٢ كانت عائلات : العقاد والعطار من القاهرة (ليس بالضرورة اصلا او ملاكا) وجميعي والشوربجي من الاسكندرية والشواربي من القليوبية واباظة من الشرقية وابو العز والشريف من الغربية والجزار وشعير والجندى وابو حسين من المنوفية والوكيل من البحيرة والزمر من الجيزة والشريعي وشعراوى من المنيا وسليمان من اسيوط وابو ستيت من جرجا وابو سحلى من قنا وليس معنى ذلك ان كل الباقين لم يكن لهم او لنسلهم دور فى الحياة العامة او انهم انقرضوا كعائلات فنهم من كانت لهم سطوة الملكية ، دون ان يشتغلوا مباشرة بالسياسة ومنهم من لا تزال اسماء عائلاتهم دارجة حتى اليوم دون ان يكون لهم دور بارز فى الحياة العامة مثل عائلات الصيرفى وابو شنب وعياد ودنيا وكساب ودبوس وهلال الخ ...

ولكن المهم فى كل ذلك ان اعضاء « مجلس شورى » النواب فى عهد اسماعيل حتى من انقرضت اسماؤهم ، كانوا فى عصرهم وعددهم ٧٥ عضوا قوة حقيقية فى البلاد لأنهم كانوا يمثلون طبقة عريضة من العمد والمشايخ فى البلاد تبلغ الالاف عددا وبذلك يمثلون أصحاب المصالح الحقيقية فى الريف المصرى .

وقد حضر الخديو إسماعيل افتتاح مجلس شورى النواب الذى القيت فيه خطبة العرش وحضر معه وزراؤه : شريف باشا (الداخلية) ـ وحافظ باشا (المالية) وعبد الله عزت (باشا رئيس مجلس الأحكام) وإسماعيل باشا صديق (مفتش الأقاليم) ورياض باشا (المعتمد أى حامل أختام الخديو) وأحمد خيرى بك (كاتب الخديو) .

والخطبة العرش التى تليت فى الافتتاح الأول «لمجلس شورى النواب » أهمية خاصة لأنها توضح الخطوط العريضة فى سياسة الخديو إسماعيل ، وهذا نص الخطاب :

«من المعلوم أن جدى المرحوم حين تولى مصر وجدها خالية من آثار العمار ، ووجد أهلها مسلوبى الأمن والراحة ، فصرف الهمم العالية لتأمين الأهالى وتمدن البلاد بإيجاد الأسباب والوسائل اللازمة إلى ذلك ، حين وفقه الله تعالى لما أراده من تأسيس عماريه الأقطار المصرية . وكان والدى عونا له ونصيرًا فى حياته ، فلما آلت إليه الحكومة المصرية اقتفى أثر أبيه فى اتمام تلك المساعى الجليلة بكمال الجد والاجتهاد ، فلو ساعده لكملها على أحسن نظام . ثم إنقلبت أحوال مصر بعدهما إلى أن قدر الله تعالى تسليم زمام إدارة حكومتها إلى يدى . ومن حين تسلمته لهذا الآن رأيتم دوام سعيى واجتهادى فى

SS

إكمال ما شرعاه من المقاصد الخيرية بتكثير أسباب العمارية والمدنية ، أعانني الله على ذلك . وكثيرا ما كان يخطر ببالي إيجاد مجلس شورى النواب ، لأنه من القضايا المسلمة التي لا ينكر نفعها ومزاياها أن يكون الأمر شورى بين الراعي والرعية كما هو مرعي في أكثر الجهات . ويكفينا كون الشارع حث عليه بقوله تعالى : «وشاورهم في الامر» وبقوله تعالى «وأمرهم شورى بينهم» . فلذا استحسنت افتتاح ذلك المجلس بمصر : تتذاكر فيه المنافع الداخلية وتبدى فيه الآراء السديدة ، وتكون اعضاؤه متركبه من منتخبي الأهالي ، فيعقد بمصر في كل سنة مدة شهرين ، وهو هذا المجلس المقدر بعناية المولى فتحه في هذا اليوم المبارك على يدنا ، الذي انتم فيه منتخبون من طرف الاهالي . واني اشكر الله على ما وفقني لهذا الامر المبرور وواثق من فطانتكم بحصول النتيجة الحسنة من حسن المداولة في المنافع الداخلية الوطنية ، وفقنا الله تعالى لما فيه منفعة للجمهور ، وعلى الله الاعتماد في كل الامور .»
(الرافعي : «عصر اسماعيل» ج٢ ص ٨٥) .

واهم المعاني التي قصد الخديو اسماعيل ايصالها للاعضاء ليس مجرد التباهي بما اداه جده محمد على وابوه ابراهيم باشا لمصر من خدمات وانما اعلانه بانه يعد عهده امتدادا واستكمالا لعهد محمد على وابراهيم باشا وادانته صراحة لعهد عباس الاول وسعيد باشا الذي عده انقطاعا بل وانقلابا في تاريخ مصر الحديث .

(ثم انقلبت احوال مصر بعدهما) . وهذا بمثابة اعلان من جانب اسماعيل ان سياسته مبنية على ما يأتي :

١ ـ بناء الدولة العصرية بكافة مقوماتها المادية والمعنوية على أرض مصر .

٢ ـ اتباع سياسة أستقلالية عن الباب العالي على عكس عباس الاول وعن الدول الاوروبية على عكس سعيد .

٣ ـ تدعيم روابط مصر باوروبا لبناء الدولة العصرية على غرار ما فعل محمد على وابراهيم باشا بمنطق تعامل الند مع الند . اما المعنى الثاني الهام الذي اراد الخديو اسماعيل ايصاله لاعضاء برلمانه الاول فهو ان حدود اختصاصهم تقف عند السياسة الداخلية وليس لهم ان يتدخلوا في السياسة الخارجية . واما المعنى الثالث الهام الذي اهتم الخديو اسماعيل بابرازه فهو انه مقيد فقط بحدود الشورى التي قالت بها الشريعة الاسلامية فالمجلس اذن مجرد مجلس استشاري ، وليس له ان يتصور انه سلطة شعبية داخل الدولة يمكن ان تملي ارادتها على العرش او على السلطة التنفيذية .

وقد وصف الرافعي رد «مجلس شورى النواب» وصفا مليئا بالزراية فرأى فيه نموذجا لروح العبودية التي لا تتفق مع الروح النيابية الصحيحة وفي اعتقادي ان الرافعي اخطأ الفهم لانه وقف عند الحرف ولم يتغلغل في باطن المعاني . بل اني أرى ان الرد على خطبة العرش نموذج مجدد من خطبة الفلاح الفصيح الذي غلف مطالبه في معسول الكلام وعبر عن مراده بالأدب المصري التقليدي الذي يحسبه من لا يفهم المصريين نفاقا ورياء .

وهذا نص الرد على خطبة العرش :

«بعد ما تشرفنا بالاصغاء للمقالة الجليلة ، الجامعة جوامع الكلم الجليلة ، نبادر الى الاعتراف بما حوته بغاية الانشراح وكمال الارتياح . ونقول : ان ما قطفناه من زواهر الاخبار التاريخية وعرفناه من سوالف اثار الديار المصرية ، انها كانت في الاعصار الخالية رافلة في حلل المفاخر الحالية ، وان بقية الاقطار كانت تستمد من نيل معارفها الوافر ، معترفة بانها مغترفة في الاصل من نيل عوارفها الزاخر . لكن لتداول ايدى من لم يحسن تدبير ملكها من الملوك السالفين ، تناوبتها نوائب الزمن ، وتناولتها ايدى المحن ، حينا بعد حين ، فاندرست معالمها الباهرة وانطمست اثار مفاخرها الزاهرة ، ولعبت بها ايدى الدهور وتكاثرت فيها الحروب والشرور حتى رجعت القهقرى واصبح غيرها من الممالك في انواع التمدن متقدما وملكها متأخرا وقاسى أهلها من الذلة والمسكنة مما صاروا به في غاية الحقارة والمهانة ، الى ان اراد الله تعالى ان يعيد شبابها بعد الهرم ، ويجدد ما كان من بنيان محاسنها قد انهدم وينقذ اهلها من هذه المهالك ، وينظمها في سلك احاسن الممالك : فشرفها بجد العزيز جنتمكان محمد علي باشا ، فاعاد لها من العمارية ومحاسن الاثار الاصلية ما كان قد تلاشى ، وافرغ قلبه وقالبه في اصلاح حالها ، وأعمل سديد رأيه وشديد عزمه في اعادة جمالها وكمالها . حتى ازاح عنها تلك الوخامة والبسها حلل الشهامة والفخامة واحكم معالم الاحكام واقام بها دعائم العدل بين الانام ، ودون فيها دواوين المعارف المتسقة ، وجمع بها اصناف المآثر المفترقة . وجدد فيها القوانين العسكرية وانشأ دوارس المدارس العلمية والحكمية حتى ظهرت بعد الخفا وازهرت افنتها بزهور الصفا ، وعاد اليها من البهاء والبهجة ما كانت فقدته في سالف الايام ، وانتظمت مصالحها الاهلية والملكية بحسن تدبيره احسن نظام ، مع مافازت به من غرائب الصنائع الفائقة ، وعجائب الاثار الرائقة ، مما شوهد لنا جميعا ، وتبوأنا به بيتا من العز رفيعا فضلا عما اورثها من الغنى الاتم والفخار الاعم من الاستحكامات الملكية واحكام العمليات الوطنية العائدة بعظيم النفع على عموم الرعية حتى بذلك حسدت مصرنا الامصار وصرنا بحمد الله متقدمين في

درجات العمار . وقد كان والد العزيز الاكرم عونا لوالده ، وهو الجد الامجد من حال حياته ممضيا الطرق الموصلة الى التقدم والعمار بسديد آرائه وشديد عزماته . ولما آلت اليه الحكومة سلك سبيل ابيه ، وبنى على تأسيساته الباهرة مما حسن مساعيه ، واخذ ينشىء ما يكمل به رونق الوطن ، ويجدد من العمارية والاثار الجليلة ما يبقى على ممر الزمن : من انشاء المجالس الحقانية وتكثير الرجال الحربية والاستحكامات الملكية ، وغير ذلك مما عقدته نيته ، واضمرته طويته فحسدتنا الأيام عليه فلم نتمتع بنافع حكومته الا قليلا حتى نقله الله اليه . ثم تولى على الاقطار المصرية وولايتها من لم يراعوا تلك المآثر العظيمة حق رعايتها ففترت همة مصر السابقة ، وضعفت حركة تقدمها الفائقة الى ان نفحتنا النفحات الالهية ، واسعفتنا العناية الربانية بالحضرة الاسماعيلية ، واعطى القوس باريها لطفا من الله بهذه الديار ومن فيها وتولاها العزيز بن العزيز ذلك الجانب الافخم ، والدوارى الاكرم فقام فى تنظيم امورها على ساق وقدم وشمر عن ساعد الجد والاجتهاد فى تجديد ما انهدم واحياء ما انعدم واخذ يداوى تلك العلل ، ويسد ما تخلل بعد ابيه من الخلل وسعى فى مقاصد ابيه وجده باذلا فى موجهات التقدم والتمدن الوطنى غاية جهده شاغلا باله باقصى انواع العمارية مديرا فكره فيما يستدعى لهذه الاقطار كمال الرفاهية فابدى من ذلك ما لم يكن فى الحساب وأرها من البهجة واسباب الثروة مالم تره في سالف الاحقاب ورتب ملكها احسن ترتيب ونظم عقده فى سلك غريب باسلوب عجيب . ومن تمام عناية رب العالمين ان الهم سلطاننا الاعظم ، ولا غرو لان الملوك من الملهمين ، حصر وراثة الحكومة على التأبيد فى نسل اسماعيل بان يتولاها اكبر اولاده بعد عمره المديد : فيالها من فكرة جليلة رائقة اسست فى هذه الديار من دواعى العمار الاسباب الفائقة ، واستلزمت تحسينا لاحوالها وتأمينا لحالها واستقبالها اطال الله عمر سلطاننا المهاب ، وذلك دعا ان شاء الله مستجاب . ثم ازدادت الهمم الاسماعيلية بصرف افكاره الخيرية العلية ، فيما يعلى قدر الوطن ، ويرقى انتظام حاله على اسنى سنن ، ومن كمال همته السنية ، وتمام رأفته ورحمته بالرعية ، وشغفه بدوام راحتهم وتمام رفاهيتهم ، اقتضت ارادته العلية انشاء مجلس شورى اهلية وطنية ، لما يعلمه من ان جمع الاراء فى امور العالمين ، والمداولة فى مصالح الرعية مع عقلاء الوطنيين من مقتضيات حسن النظام وموجهات كمال الالتئام ، وتمام راحة الانام . وفوض اعضاء ذلك المجلس لعموم الاهالى حتى يكون ما يحكمون فيه من الامور بواقع مالوفهم وعرض جميع ذلك الى حضرة الوالى تبرؤا من غوائل المغدورية ، وتوفيرًا لدواعى العدالة العمومية . فكنا نحن المنتخبين من سائر الجهات ، المصادقين بموسم دولة الحضرة الخديوية بأمر الأوقاف .

واذا كان أنشاء هذا المجلس الانيق من أجل المساعى الحميدة ، واتم نعمة اسداها وفوض ولى النعم عبيده ، فمن الواجب الاهم التشكر لتلك الحضرة العلية ، والتباهى بتلك المنقبة البهية . ورفع اكفنا اناء الليل وأطراف النهار بالدعوات فى اجل الاوقات وسائر الحالات ان يخلد عز قطرنا هذا بدوام سعود افندينا الافخم وولى عهده حضرة محمد توفيق باشا الاعز افكارهم بجاه خاتم الرسل الكرام عليه افضل الصلاة واتم السلام » . (الرافعى : «عصر اسماعيل » ج٢ ص ٨٦ - ٨٨) .

والاعتراض الوحيد على هذا الرد الذى وضعته لجنة الرد على خطاب العرش هو اسلوبه السقيم القائم على الاسراف فى الكليشيهات اللغوية والجناس وبقية زخارف المقامات[1] وقد كانت خطبة العرش ارق اسلوبا واشد تركيزا من رد النواب . ومع ذلك فلا ينبغى ان يصرفنا ذلك عن تأمل المعانى التى تضمنها هذا الرد . .

وأهم ما جاء فيه انه يبدأ بتصحيح كلام اسماعيل فى أدب شديد . اسماعيل يقول ان جده محمد على انتشل الشعب المصرى من العدم والانحطاط فجعل لمصر كيانا ونشر المدنية فيها ، فيجيبه النواب بان مصر لم تكن دائما زرية ولا منحطة وانما كل من يدرس «الاخبار التاريخية » و «سوالف اثار الديار المصرية » يعرف ان مصر كانت فى تاريخها القديم ام المدنية والعمران وينبوع العلوم والفنون والاداب الذى ارتوت منه كل الحضارات الاخرى باختصار : لا تباهينا بجدك العظيم فنحن ايضا لنا جدود اعظم . والمبدأ الثانى الهام الذى اوضحه نواب البلاد هو أن انحطاط الامة المصرية بعد مجدها القديم لم يكن من انحطاط المصريين انفسهم ولكن من انحطاط ملوكهم : «لكن لتداول ايدى من لم يحسن تدبير ملكها من الملوك السابقين ، تناوبتها نوائب الزمن » . والشاهد على ذلك يامولاى ان ملكين من اسرتك ، عباس وسعيد ، خربا كل آيات المدنية والعمران التى اقامها الملكان الاخران محمد على وابراهيم باشا ، على ارض مصر . واعلان مبدأ ان فساد الامم من فساد ملوكها ، اعلان خطير لان فيه تحميلا ضمنيا لاسماعيل نفسه للمسئولية عن عمار مصر او خرابها . والمبدأ الثالث الهام الذى اعلنه النواب يشبه ان يكون برنامجا للعمل رسمه النواب للخديو اسماعيل فخطبة العرش غامضة ليس فيها تفصيل واحد عما ينتوى الخديو ان يفعله لمصر غير قوله انه سعيد بأنه

(١) كانت اللجنة مكونة من عشرة اعضاءهم : اترپى ابو العز (الغربية) هلال بك (الدقهلية) محمد افندى عفيفى (الشرقية) محمد افندى شعير (المنوفية) الشيخ محمد الصيرفى (البحيرة) سليمان افندى عبد العال (اسيوط) ابراهيم الشريعى (المنيا) عمر افندى ابو يحيى (قنا) حسن افندى شعراوى (المنيا) الشيخ على سيد احمد (الفيوم) .

SS

سيستكمل ما بدأه محمد على وابراهيم باشا من المدنية والعمران . أما النواب فيحددون له ان محمد على وابراهيم باشا لم يجددوا مجد مصر القديم إلا بالعمل على ازالة الفساد والفوضى المملوكية بازاحة « الوخامة »[٢] وعلى اقرار الاحكام واقامة « دعائم العدل بين الانام » وعلى نشر التعليم « وانشاء دوارس المدارس العلمية والحكمية » ، اى انشاء مدارس العلوم والاداب وعلى بناء قوة مصر العسكرية « من الاستحكامات الملكية ، واحكام العمليات الوطنية العائدة بعظيم النفع على عموم الرعية حتى بذلك حسدت مصرنا الامصار » وتألبت على محمد على وحطمته .

والمبدأ الرابع الذى اعلنه الرد على خطاب العرش هو ادانته لعهد عباس وسعيد بوصفه عهدا مخربا للمدنية « ثم تولى على الاقطار المصرية وولايتها من لم يراعوا تلك المآثر العظيمة حق رعايتها ففترت همة مصر السابقة ، وضعفت حركة تقدمها الفائقة » . اما المبدأ الخامس الذى اعلنه النواب فى الرد على خطاب العرش فهو ان المصريين يعدون نجاح اسماعيل فى تغيير فرمان وراثة العرش فى ٢٧ مايو ١٨٦٦ عملا حضاريا خطيرا ، لان نظام الوراثة العثمانى الذى كان يحصر وراثة العرش فى أرشد اعضاء البيت الملك ملأ القصر الملكى بدسائس الامراء الطامعين ورجال البلاط فخرب الحياة السياسية المصرية وحال دون استقرار البلاد .

ومن أهم ما ورد فى الرد على خطبة العرش اصرار النواب على تلقيب الخديو اسماعيل آنا « بعزيز مصر » (وتولاها العزيز بن العزيز) وآنا اخر « بسلطان مصر » (اطال الله عمر سلطاننا المهاب) ، رغم علمهم بأن الباب العالى رفض تغيير لقب اسماعيل الى « عزيز مصر » حتى لا يصبح السلطان عبد العزيز عبد العزيز ، كما رفض تغيير لقبه الى « السلطان اسماعيل » لان لقب « السلطان يضع والى مصر التابع على قدم المساواة مع سلطان تركيا المتبوع » فتم التراضى على ان يحمل اسماعيل لقب « الخديو » التى يقال انها تعنى شيئا قريبا من « الالهى » باللغة الفارسية واصرار النواب على التمسك بلقب « العزيز » او بلقب « السلطان » يحمل معنى التحدى للباب العالى والنزوع الى الاستقلال عن الدولة العثمانية .

وقد اورد الرافعى بعض الاقتراحات الهامة التى ناقشها « مجلس شورى النواب » فى دورته الاولى وصدرت بها قوانين او رفضتها الحكومة مما يدل على ان هذا المجلس لم يكن مجرد مجلس صورى :

١ ـ اقتراح من هلال بك (الدقهلية) بتخفيف نظام السخرة وتوزيع عبئها بالعدل بين

SS

المواطنين . وقد تمسكت الحكومة بان نظام السخرة مرتبط بمشروعات الرى والهندسة فوافق المجلس على ان السخرة (ا) قاصرة على المنافع العامة . (ب)توزع على أساس المساواة بين المواطنين بين ١٥ سنة و٥٠ سنة فيؤخذ الانفار للسخرة بالدور على أن يجرى احصاء للانفس يحصر جميع الخاضعين للسخرة . وكان يمثل الحكومة فى بحث هذا الموضوع فى لجان المجلس اسماعيل باشا صديق (المفتش) والمهندس سلامة بك ابراهيم وثاقب باشا وعلى بك مبارك لارتباط هذا الموضوع بمشروعات الرى والهندسة وبمالية الدولة واملاكها .

٢ ـ اقتراح من ابراهيم افندى الشريعى (المنيا) بتقسيط الاموال الاميرية (الضرائب على الاطيان الزراعية) وتحديد مواعيد تحصيلها منعا للفوضى ولارهاق المواطنين . وقد اقترحت اللجنة البرلمانية المكلفة ببحث الموضوع تحديد مواعيد السداد باوقات جنى المحاصيل . وكان يمثل الحكومة حافظ باشا وزير المالية فوافق على هذا النظام من حيث المبدأ ولكنه طلب تأجيل النظر فى هذا الموضوع الى السنة التالية نظرا لان تعديل مواعيد الضرائب مرتبط بدفع الحكومة فوائد ديونها الاجنبية فى المواعيد المحددة لسداد الاموال الاميرية على ان يبحث المجلس مستقبلا موضوع الديون وموضوع الضرائب وتقسيطها فى وقت واحد ، فاقر المجلس وجهة نظر الحكومة .

٣ ـ اقتراح من اترلى بك ابو العز (الغربية) بتعميم التعليم الابتدائى المجانى بانشاء مدرسة ابتدائية مجانية فى كل مديرية وكل محافظة ووافق المجلس على ذلك . وكان ممثل الحكومة محمد شريف باشا رئيس مجلس الاحكام فوافق على تقرير اللجنة واعلن على المجلس ان الخديو اسماعيل وقف جميع اطيان تفتيش الوادى على المدارس ولكنه طلب تأجيل انشاء المدارس فى العريش والسويس والقصير (البلاد النائية) حتى يتم انشاء المدارس فى المديريات والمحافظات الاخرى . فوافق المجلس على طلب الحكومة .

٤ ـ اقتراح من ميخائيل افندى اثناسيوس (المنيا) بالغاء نظام العهدة الذى تخلف من اواخر عهد محمد على ، وكان محمد على بسبب حروبه الكثيرة قد اعجز الكثيرين من الفلاحين عن زراعة الحيازات الصغيرة (٢ الى ٥ افدنة) الموزعة عليهم لاستثمارها مقابل سداد الاموال الاميرية ، او اعجزهم عن سداد الضرائب المستحقة عليها . فوزع محمد على زمام بلاد باكملها من العاجزين عن السداد على بعض الاعيان والمأمورين والعسكريين بصفة عهدة على ان يتكفلوا بسداد الضرائب من مالهم الخاص مقابل تفويضهم فى جباية الضرائب من الفلاحين . فكان هذا اشبه بالعودة الى نظام الالتزام او الاقطاع فى عهد المماليك . وبالفعل

SS

استغل المتعهدون قانون العهدة فعربدوا فى ارهاق الفلاحين باغتصاب اكثر محاصيلهم باسم سداد الضرائب وفى تشغيلهم بالسخرة على املاكهم الخاصة . وقد الغت الحكومة هذا النظام فى ١٨٥٠ واسترجعت البلاد من المتعهدين ولكن اسماعيل اعاد نظام العهدة لحاجته الماسة الى المال الحاضر . وقد وافق المجلس فى ١٦ شعبان ١٢٨٣ ، على فك جميع العهد ابتداء من العام التالى ١٢٨٤هـ (١٨٦٧) وقد وافقت الحكومة على قرار المجلس . ويعد قرار الغاء نظام العهد من اخطر الانتصارات الديمقراطية التى احرزها الفلاحون لانه كان فيه الغاء للنظام عهد عباس الاول فى (١٨٥٠) ومرة فى عهد اسماعيل (فى ١٨٦٦) . وبهذا تقرر اعادة الاطيان المجمعة فى زمام كل عهدة الى اصحابها من صغار الملاك .

٥ ـ اقتراح من محمد افندى حمادى (جرجا) بوضع نظام متقدم لقيد تحصيلات الاموال الاميرية لوضع حد لعبث الصرافين ومايترتب عليه من «الخبطة ومغشوشية فى الايراد» ، فقد جرت العادة ان يدفع الاهالى الضرائب ليد «الشاهد» مقابل ايصال شخصى حتى يحضر الصراف فى آخر الشهر ، وقد نجم عن ذلك عدم قيد كثير من الضرائب المدفوعة بالفعل فى الدفاتر الرسمية ومطالبة الحكومة بها مرة اخرى . فوعد اسماعيل باشا صديق ممثل الحكومة باصلاح نظام التحصيل حتى يعرف كل ممول مقدار ما دفعه على وجه التحقيق .

٦ ـ اقتراح من سليمان افندى الملوانى (الغربية) بعدم توقيع عقوبة الضرب على العمد ، عدله الشيخ محمد الشواربى باقتراح بعدم توقيع عقوبة الضرب على العمد وعلى جميع الافراد . وقد اعلن رئيس المجلس ان الحكومة تضع وقتئذ قانونا ينص على الغاء عقوبة الضرب فاكتفى المجلس بذلك .

٧ ـ اقتراح من هلال بك (الغربية) بضم الاراضى الصالحة للزراعة والاراضى البور الناشئة عن الزيادة فى المساحة واضافتها بالمال الى اصحاب الاطيان المتداخلة فيها او الملاصقة لها . وكان ممثل الحكومة هو اسماعيل باشا المفتش ، ووافق المجلس والحكومة على مايلى :

(ا) ضم اطيان الجزائر على ما يساوى قيمة ايجارها عن ثلاث سنوات على ان يربط عليها مال المثل ، وكذلك اطيان الحيضان

(ب) الاراضى البور اى اراضى الاستصلاح ، تعطى للمستصلحين بلا ثمن على ان يدفعوا المال عنها بعد ثلاث سنوات .

(جـ) اطيان الاخراس والمستجرة والمالحة تعطى للمستصلحين بلا ثمن على ان تدفع

عنها ضريبة المثل بعد انقضاء ست سنوات

(د) اطيان البرارى تعطى للمستصلحين بلا ثمن مع اعفائها من الضرائب عشر سنوات ثم تربط عليها الضريبة العشورية من درجة الدون لمدة خمس سنوات من بعدها تربط عليها ضريبة المثل . وقد وافقت الحكومة على كل ذلك على الا يطبق على اراضى الضواحى والبنادر القابلة للبناء . وقد رفع الخديو اسماعيل فترة الاعفاء من الضريبة الى ١٤ سنة رغبة منه فى تشجيع حركة استصلاح الاراضى .

وهذا القانون يبدو فى ظاهره قانونا لخدمة كبار الملاك ، وهو كذلك ، ومنطقه واضح وهو ان صغار الملاك لا قبل لهم بتكاليف الاستصلاح . ولكنه فى الوقت نفسه كان خطوة الى الامام لانه كان اشراكا للاعيان المصريين فى نظام الابعاديات الذى كان قاصرا منذ ايام محمد على او يكاد ان يكون قاصرا على الامراء (الذوات) والعسكريين الاتراك الذين كان محمد على واخلافه يهبونهم الابعاديات الشاسعة لاستصلاحها مقابل خدماتهم له او للدولة وقد كان ذلك من أسباب نشوء الملكيات الكبيرة بين المصريين كذلك كان تقدما ان تصبح اراضى الناس . وقد ابلغ ممثل الحكومة اسماعيل باشا المفتش المجلس بان هناك لجنة يرأسها رئيس المجلس ، اسماعيل باشا راغب ، تعمل على سن قانون خاص بالرهون والمعاملات فاكتفى المجلس بذلك . وأحالة هذا الاقتراح على لجنة التقسيط تدل على ان جد محمد باشا محمود فى ساحل سليم كان حريصا على ضمان ديونه على الفلاحين ولاسيما بعد الغاء نظام العهد .

وهناك اقتراحات عديدة بطلبات محلية تقدم بها بعض النواب خدمة لدوائرهم الانتخابية كمد الترع وفتح القناطر وحفر المصارف الخ ... ولا داعى لتفصيل هذه الاقترحات الجزئية التى لا تشكل مبادىء عامة .

وقد اعترف الرافعى فى النهاية بجدوى «مجلس شورى النواب» حيث قال : «وصفوة اعماله ومباحثه تدل على مستوى برلمانى لا بأس به من اعضاء اول هيئة نيابية ظهرت فى عهد اسماعيل» وقد ختم المجلس اعمال دورته الاولى فى ٢٤ يناير ١٨٦٧ .

وتأجلت الدورة الثانية بسبب مرض اسماعيل فلم تفتتح فى القلعة الا فى ١٦ مارس ١٨٦٨ ، وحضر الافتتاح مع الخديو اسماعيل شريف باشا رئيس «مجلس الاحكام» وشاهين باشا وزير الحربية واسماعيل باشا صديق مفتش عموم الاقاليم وذو الفقار باشا وزير الخارجية وراتب باشا وزير الاوقاف واحمد رشيد باشا محافظ القاهرة ، وحسين باشا امين بيت المال ، وحسن راسم باشا ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديو واحمد خيرى بك المهردار . وعين عبد الله عزت باشا رئيسا لمجلس شورى

النواب . وتلا احمد خيرى بك خطبة العرش التى استعرضت الحكومة فيها قرارات العام الماضى وبينت ما نفذته من القرارات وما لم تنفذه وكانت الحصيلة العامة ان الحكومة انشأت مدرستين احداهما فى بنها والاخرى فى اسيوط «والباقى تحت الاجراء» وانها فكت العهد واضافت الاطيان الزائدة فى المساحة ووزعت اراضى الاستصلاح للراغبين فيها ونفذت معظم مقترحات الرى ، وانها لاتزال تدرس قانون الرهون لتأمين سندات المعاملة .

أما بالنسبة لتعديل مواعيد اقساط الاموال الاميرية فقد اعلنت الحكومة انها ستبين للمجلس الصعوبات التى تحول دون تنفيذه ودعت المجلس لمزيد من دراسته .

أما بالنسبة لمشروعات الدورة الثانية فقد اعلنت الحكومة عزمها على «تكثير المياه فى الغربية والمنوفية والبحيرة» باتمام الرياحات كما وعدت بالعناية بالزراعة وبالصحة العامة . وفى هذه الدورة قرر المجلس طائفة من القرارات منها انشاء «مجلس تنظيم الزراعة» فى كل مديرية ينتخبه عمد البلاد وانشاء حقول للتجارب الزراعية واجراء تعداد لتنظيم السخرة واتمام الرياحات الكبرى وغيرها من مشروعات الرى ، وردم البرك والمستنقعات وتعميم التطعيم ضد الجدرى وانشاء بعض المستشفيات وتعديل فئات الضرائب على الاطيان بحسب ما تقرره لجان فى كل مديرية من مندوبى الحكومة والعمد والاعيان .

وفى خلال هذه الدورة عين اسماعيل باشا صديق مفتش عموم الاقاليم وزيرا للمالية مع احتفاظه بمنصبه الاصلى وبدأت العواصف تتجمع فى مجلس شورى النواب نظرا لتكدس ديون البلاد الخارجية التى كانت الحكومة اى الخديو اسماعيل يعقدها دون ان يرجع الى مجلس شورى النواب ويطلعه على حقيقة الحالة المالية فى البلاد .

وكان اسماعيل قد ورث عن سعيد دينا قوامه ١١ مليون جنيه على الاقل ، كان يدفع فوائده سنويا دون محاولة سداد اقساط الدين نفسه رغم ما رأته مصر من ازدهار فى الدخل القومى فى بداية عهد اسماعيل بسبب رواج القطن المصرى نتيجة للحرب الاهلية الامريكية ، ثم انقطع الرواج بانتهاء الحرب فى ١٨٦٥ .

وكانت سياسة اسماعيل تقوم على الاستدانة من الخارج لتجاوز مشروعاته العمرانية والحضارية ومشروعاته العسكرية ومشروعاته الاستقلالية حصيلة ايرادات الدولة التى قدرت فى ميزانيات اسماعيل باشا المفتش المرية بمبلغ ٧٫٢٩٠٫٠٠٠ جنيه سنويا .

وكانت اكثر مشروعات اسماعيل التى كان ينفذها بسرعة محمومة لاهثة وكأنه يسابق الموت او يريد ان يسطع مجده فى السماكين باسرع مما سطع مجد محمد على ، مشروعات استثمارية طويلة المدى

لا تدر عائدا فوريا ، ولذا انتفع بها من جاء بعده ولم يصبب هو منها الا الارتباك المالى ، ومثلها حفر الترعة الاسماعيلية وحفر الترعة الابراهيمية وحفر الرياحات ومد السكك الحديدية وخطوط التلغراف وتوسيع الموانى الخ ... او مشروعات خدمات مدنية وحضارية بلا عائد مادى مباشر مثل نشر التعليم وانشاء الكبارى وبناء الاوبرا والعناية بالصحة العامة ورصف الطرق وتجميلها او مشروعات وطنية تحسب بحساب المجازفة كبناء قوة مصر العسكرية والتغلغل فى افريقيا ، ومشروعات لشراء سيادة مصر بالمال وهذه يصعب تقييمها .

وفى ١٨٦٤ استدان اسماعيل ٥٫٧٠٤٫٠٠٠ جنيه من بنك فرولنج ـ جوشن (لم تتسلم مصر منها الا ٤٫٨٦٤٫٠٠٠ جنيه) وفى ١٨٦٥ اقترض اسماعيل من بنك الانجلو اجيبشيان Anglo-Egyptian ٣٫٣٨٧٫٠٠٠ جنيه (لم تتسلم مصر منها الا ٢٫٧٥٠٫٠٠٠ جنيه) وفى ١٨٦٦ اقترض اسماعيل من بنك فرولنج ـ جوشن ٣٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه (لم تتسلم مصر منها الا ٢٫٦٤٠٫٠٠٠ جنيه) وفى ١٨٦٧ اقترض اسماعيل من البنك الامبراطورى العثمانى ٢٫٠٨٠٫٠٠٠ جنيه (لم تتسلم مصر منها الا ١٫٧٠٠٫٠٠٠ جنيه) . فكان مجموع ما اقترضه اسماعيل حتى دورة ١٨٦٧ لمجلس شورى النواب ١٤٫١٧١٫٠٠٠ جنيه لم تتسلم مصر منها الا ١١٫٩٥٤٫٠٠٠ جنيه ، وقد ضاع الفرق وهو ٢٫٢١٧٫٠٠٠ جنيه بين سعر الدين (خصم القيمة الفعلية من القيمة الاسمية) والعمولات والسمسرات والمصاريف . وقد كان اسماعيل محوطا ببعض وسطاء من الاجانب ورجال الدولة خربى الذمة ، كل ينهش لنفسه شريحة من هذا المال السائب ، سواء فى عمليات عقد القروض او فى تنفيذ المشروعات العامة ، كما ان اسماعيل نفسه كان ذا ذوق مكلف ، ذلك الذى يسميه المؤرخون الاسراف والاتلاف . وهكذا تكدست على مصر فى ١٨٦٧ نحو ١٤ مليون جنيه من القروض الاجنبية الى جانب نحو ١٠ ملايين من الديون السائرة والى جانب دين سعيد وهو نحو ١١ مليون جنيه (المجموع ٣٥ مليون جنيه) .

وفى دور الانعقاد الاول لم يفتح احد من النواب موضوع بحث حالة مصر المالية . ولكن مجلس شورى النواب اثار الموضوع فى الدورة الثانية (١٨٦٧) ، والف لجنة من اعضائه لدراسته وتقديم بيان عنه للمجلس . واطلع اعضاء اللجنة على دفاتر وزارة المالية والبيانات الملفقة التى زودها بها اسماعيل باشا المفتش . وعادت اللجنة الى المجلس لتعلن ان ما تبقى من مديونية مصر هو سبعة ملايين جنيه فقط وان الحكومة تفكر فى عقد قرض جديد وان ايرادات الحكومة (٧٫٢٩٠٫٠٠٠ جنيه) تزيد على مصروفاتها (٤٫٣٠٦٫٠٠٠ جنيه) بمبلغ ٢٫٥٨٤٫٠٠٠ جنيه . والحقيقة ان مصروفات الحكومة زادت على ايراداتها بنحو ١٠ ملايين جنيه غطتها الحكومة من قروضها .

ss

وقد كان اضطراب الحالة المالية واضحا لان الحكومة اوعزت للجنة ان تقترح على المجلس زيادة الضرائب على الاطيان بنسبة السدس وعقد قرض داخلى قدره خمسة ملايين وبالفعل حصل اسماعيل باشا صديق على موافقة المجلس على الامرين . ولكن الحكومة بدلا من ان تعقد القرض الداخلى عقدت مع بنك اوبنهايم Oppenheim فى ١٨٦٨ قرضا بمبلغ ١١٫٨٩٠٫٠٠٠ جنية (لم تتسلم منه مصر الا ٧٫١٩٤٫٠٠٠ جنيه) وبذلك بلغ مجموع الديون التى اقترضها اسماعيل حتى ١٨٦٨ ٢٦٫٠٦١٫٠٠٠ جنيه يضاف اليها ديون سعيد حتى ١٨٦٣ .

وقد انتهت الدورة الثانية لمجلس شورى النواب فى ٢٣ مايو ١٨٦٨ . وبالرغم من قتامة هذه الصورة فان قبول الخديو فى ان يحصل على موافقة المجلس لزيادة الضرائب بعد ان كان فرض الضرائب وقفا على الارادة الخديوية يعد تقدما برلمانيا ، كما ان قبول الحكومة ان يناقش المجلس اوضاع البلاد المالية وان تفتح دفاترها المزيفة للجنة البرلمانية يعد ايضا تقدما فى تاريخ الحياة النيابية .

أما الدورة البرلمانية الثالثة فقد انعقدت فى القلعة من ٢٨ يناير ١٨٦٩ الى ٢٢ مارس ١٨٦٩ الى ٢٢ مارس ١٨٦٩ برئاسة عبد الله عزت باشا . وحضر الخديو اسماعيل افتتاح الدورة بصحبة وزرائه

شريف باشا وزير الداخلية ، وشاهين باشا وزير الحربية ، واسماعيل باشا صديق وزير المالية ، ومحمد حافظ باشا رئيس مجلس الاحكام ، وذو الفقار باشا وزير الخارجية ، وحسن باشا راسم مفتش عموم الاقاليم ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديو ، واحمد خيرى بك حامل الاختام .

وفى خطبة العرش اعلنت الحكومة ان المالية قد توازنت بفضل اقتصاد المصروفات وبحكم السلفة الاخيرة ، وسددت جانبا كبيرا من الديون التى كانت باقية من عهد المرحوم عمنا سعيد باشا وقدرها ٢٢ مليون جنيه ، وصار الباقى الان من الديون ١٧ مليون جنيه تقريبا بما فى ذلك القرض الجديد . (وهو غير الرقم المعروف عن ديون سعيد ، وفى كرومر انه لم يتجاوز ٣ ملايين جنيه ، ولكن الحسابات الاخرى تقدره بمبلغ ١١ مليون جنيه) . وفى خطبة العرش الثالثة استعرض اسماعيل ما تم منذ توليه حتى يناير ١٨٦٩ من اعمال عمرانية اهمها : ٨٥٠ ميلا من السكك الحديدية وستة كبارى هى كوبرى ترعة الوادى وكوبرى على ترعة المحمودية وثلاثة كبارى فى الوجه القبلى ، ومائة قنطرة فى الوجهين غير ٢٠٧ قنطرة فى اعمال الرى و ٤٠ ترعة ومصرفا و٥ هويسات و ٢٠ بابا للهويسات و ٤ ارصفة من الحجر و٢٥ من البدالات والسحارات الى جانب اصلاح ميناء السويس ، وان الحكومة استصلحت ٣٢٢٫٤٥٨ فدانا وانها زادت قوة مصر العسكرية والبحرية ، وان ديوان المدارس (وزارة

المعارف) انشأ ١٢ مدرسة ابتدائية وثانوية ومتوسطة وعليا منها مدرسة المهندسخانة (كلية الهندسة) ومدرسة الادارة والالسن (كلية الحقوق) ومدارس المساحة والمحاسبة ، والرسم والعمليات (الفنون والصنائع) ، والمدرسة البحرية فى الاسكندرية ، وان ديوان الجهادية (وزارة الحربية) انشاء ١٠ مدارس هى مدرسة الطوبجية (المدفعية) ومدرسة الفرسان ومدرسة البيادة ومدرسة الطب البيطرى ، ومدرسة الشيش ، ومدرسة الجبخانجية (صناع الذخيرة) ، ومدرسة اركان حرب ، ومدرسة العمليات ، ومدرسة المحاسبة ومدرسة الزراعة كل ذلك الى جانب انتشار التعليم الاهلى .

أعلنت خطبة العرش ان الخديو اسماعيل قد رتب لنفسه ولاسرته مرتبات ثابتة بدلا من الانفاق دون تخصيص من ميزانية الدولة ، وحددت مخصصات الخديو بمبلغ ٣٠٠ر٠٠٠ جنيه ومخصصات العائلة الخديوية بمبلغ ١١٠ر٧٢٥ جنيها .

وقد خفضت فيما بعد بسبب الارتباك المالى . وذكرت خطبة العرش ان العمل اوشك ان ينتهى فى انشاء خطوط تلغراف الى الخرطوم والى مصوع ، وبذلك ظهر السودان فى بيان الحكومة كجزء من ممتلكات مصر . واشارت خطبة العرش الى المفاوضات الجارية مع الدول الاوروبية لاصلاح القضاء المصرى بانشاء المحاكم المختلطة ، واعلنت ان الخديو اسماعيل قد نجح فى تحقيق القسم الاكبر من المبادىء الخمسة فى البرنامج الذى ارتبط به فى خطبته امام قناصل الدول يوم توليه حكم مصر وهى :

١ ـ الغاء السخرة .

٢ ـ تنمية الزراعة والتجارة .

٣ ـ نشر التعليم العام .

٤ ـ تحديد مخصصات سنوية للمصروفات الخديوية .

٥ ـ تنظيم المحاكم .

وأخيرا فقد قدم وزير المالية لمجلس شورى النواب ميزانية ١٨٦٩ ـ ١٨٧٠ فكان ذلك بداية التقليد الذى اقترن بحياة مصر النيابية .

وفى الدورة الثالثة قرر «مجلس شورى النواب» قرارين هامين ، اولها ان يكون تنصيب مشايخ البلاد وفقا لرغبة الاهالى والا يعزل احد منهم الا اذا حكم عليه فى جنحة . ومن هذا القرار الديمقراطى تطور قانون انتخاب العمد وتحصينهم ضد الفصل التعسفى من المديرين او من السلطة

التنفيذية بصفة عامة . اما القرار الثانى فقد كان قرارا منافيا للديمقراطية رغم فائدته الاقتصادية العامة . فاللائحة السعيدية (١٨٥٨) التى اصدرها سعيدُ باشا «صديق الفلاح» خولت الحق لكل وارث فى فرز نصيبه من الميراث مما ادى الى تفتيت الملكيات الكبيرة الى ملكيات صغيرة والملكيات الصغيرة الى شظايا من القراريط والاسهم . وقد قرر برلمان اسماعيل الاول تجميع الملكيات بدلا من تفتيتها فالغى المادة الثامنة من «لائحة الاطيان» المعروفة «باللائحة السعيدية» وحظر فرز الأنصبة فى المواريث اى تقسيم كل ميراث على ورثته وجعل التكليف باسم اكبر اولاد المتوفى وخول اكبر الاولاد حق ادارة الملك المشترك وتقسيم صافى الريع على الورثة وهو ما يسمى فى تاريخ القانون «حق الابن الأكبر» .

وقد بنى المجلس قراره على وجوب ، (استمرار فتح البيوت ذوى العائلات» .

وقد كان صدور هذا القانون بتوصية مجلس شورى النواب ، دليلا دامغا على ان الاعيان المصريين قد تبلور فيهم الاحساس الطبقى فعملوا على انشاء ارستقراطية مصرية بحماية انفسهم وعائلاتهم من مضار تفتيت الملكية الزراعية . ورغم منافاة هذا القانون للعدالة الاجتماعية ، فقد كان من الناحية الاقتصادية افضل من تفتيت الملكية ، كما انه كان كفيلا بتكوين ارستقراطية مصرية واضحة المعالم فى مواجهة الارستقراطية التركية الواضحة المعالم . وهذا مفتاح عصر اسماعيل :

لقد كان اسماعيل قائد الارستقراطية المصرية والمتمصرة ولكن كان مثله الاعلى «المستبد المستنير» Enlightened Despot الذى كان يدعو اليه «الفلاسفة» les philosophes بقيادة فولتير Voltaire قبيل الثورة الفرنسية لكى يجنبوا فرنسا بالملكية الرشيدة حكم الغوغاء (يقصدون الجماهير) .

التاج والبرلمان .

المواجهة الأولى

وفى أوائل ١٨٧٠ أجريت الانتخابات الثانية التى خرج منها البرلمان الثانى فى عهد الخديو اسماعيل . وقد اسفرت الانتخابات عن تكوين «مجلس شورى النواب» على الوجه التالى :

القاهرة :

السيد حسن موسى العقاد (الذى خلف أباه بعد وفاته ، السيد أمين الدنف ، السيد يوسف العقبى .

الاسكندرية :

الشيخ مصطفى خليل جميعى ، السيد ابراهيم على جميعى .

دمياط :

على بك خفاجى .

الغربية :

أبو النجا دنيا من مسهلة ، **سعد الجزار** من دمياط ، الشيخ **سليمان العبد** عمدة شبرا النملة ، **السيد عيسوى الشريف** ، من ابيار ، محمد ابو حمد عمدة جليس ، أحمد الديب عمدة ميت بدر حلاوة ، سيد أحمد القاضى عمدة مطوبس ، ابراهيم عامر عمدة قطاى .

المنوفية :

على أفندى شعير عمدة كفر عشما ، **السيد الفقى** عمدة كمشيس ، شاهين احمد الجنزورى عمدة بلمشط ، رضوان ابراهيم بلال عمدة طوخ ، **الشيخ احمد عبد الغفار** عمدة تلا ، على محمود عمدة المصيلحة .

SS

البحيرة :

الشيخ حسين امين عمدة شابور ، **الشيخ على مهنا عمدة** كفر سلامون ، الشيخ أحمد على محمود عمدة الرحمانية ، الشيخ عبدالله ناصر عمدة محلة بشر ، الشيخ محمد الانصارى عمدة ادفينا .

الشرقية :

الشيخ شحاته شاش عمدة بنى هلال ، الشيخ حسن زايد عمدة كفر الشرفا القبلى ، الشيخ حسن غيث عمدة كفر شلشلمون ، حسن عامر حسن غيث عمدة العزيزية ، المعلم موسى خليل عمدة كفر الدير ، الشيخ محمد الفرماوى عمدة الزوامل ، محمد ايوب سليمان عمدة كفر أيوب سليمان ، **الشيخ محمد صالح الحوت** عمدة الصالحية .

القليوبية :

الحاج سالم الشوارلى عمدة قليوب ، بيومى عابد عمدة كفر عابد ، الحاج قاسم منصور عمدة كفر شبين ، محمد زغلول عمدة ميت كنانة .

الدقهلية :

يوسف رزق عمدة كفر يوسف رزق ، الشيخ حسنين سويلم عمدة صهرجت الصغرى ، **محمد الاترى** عمدة اخطاب ، **الامام العشماوى** عمدة الطرحة ، **أحمد ابو سعدة** عمدة بدواى ، الشيخ حسنين حسن عمدة طوخ الاقلام .

الجيزة :

حسنين افندى الزمر عمدة دناش ، مراد افندى السعودى عمدة المحرقة ، سالم افندى حماد عمدة حلوان .

الفيوم :

على اليمانى عمدة مطرطارس ، محمد الدهشان عمدة اهريت غربية .

بنى سويف :

محمد ابو المكارم عمدة طنا بنى مالو ، حنفى العريف عمدة بوش ، ابو زيد عبد الله الوكيل عمدة الميمسون .

SS

المنيا وبنى مزار :

عبد الله مصطفى عمدة الفشن ، حسن افندى عبد الرازق عمدة ابو جرج ، بلدينى افندى الشريعى عمدة سمالوط ، حنا افندى يوسف عمدة نزلة الفلاحين ، اسماعيل افندى سليمان عمدة ماقوسة ، خليفة مرزوق عمدة بنى أحمد .

أسيوط :

حسنين النجدى عمدة المشايعة ، حسن ابراهيم من بنى رزاح ابنوب ، مهنى يوسف عمر عمدة الشيخ تمى ، المعلم فرج ابراهيم عمدة دير مواس ، الشيخ محفوظ رشوان عمدة الحواتكه ، محمد جابر عمدة صنبو .

جرجا :

احمد حسين عمدة البلينا ، حميد حمد عمدة ونينه ، ضيفالله حسن عمدة شندويل ، عبد الرحمن همام عمدة اولاد اسماعيل ، الشيخ عبد الرحمن السيد عمدة أم دومه ، السيد رفاعه عنبر من (طهطا) .

اسنا :

منصور حماد عمدة تجار اسوان ، عبد الرحمن خالد عمدة المطاعنه .

قنا :

خليفة ابراهيم عمدة ابو مناع بحرى ، أحمد افندى حسن عمدة حجازه ، أحمد خلفالله عمدة هو .

وبمقارنة هذه القائمة بقائمة برلمان ١٨٦٦ ــ ١٨٦٩ نجد أن العائلات الكبيرة التى استمرت فى تمثيل مناطقها نيابيا هى :

القاهرة : العقاد
الاسكندرية : جميعى
دمياط : خفاجى
الغربية : الشريف ودنيا
المنوفية : شعير
البحيرة : لا أحد

الشرقية : لا أحد
الجيزة : الزمر
الفيوم : لا أحد
المنيا : الشريعى
اسيوط : ابو عمر
اسنا وقنا واسوان : لا أحد .
القليوبية : الشواربى

وفى الوقت نفسه توارت مؤقتا فى هذا البرلمان الثانى اسماء عائلات كبيرة اهمها هى عائلات العطار فى القاهرة ، والشوربجى فى الاسكندرية وابو العز فى الغربية والجزار والجندى وابو حسين فى المنوفية والوكيل فى البحيرة وهلال فى الدقهلية وشعراوى فى المنيا وسليمان فى اسيوط وابو ستيت فى جرجا وابو سحلى فى قنا . اقول توارت مؤقتا لأن اسماء العائلات ستعود الى الظهور فى الحياة العامة . وفى الوقت نفسه ظهرت فى البرلمان الثانى اسماء عائلات كبيرة منافسة اهمها عائلات الفقى وعبد الغفار فى المنوفية ومهنا فى البحيرة والاتربى والعشماوى فى الدقهلية وعبد الرازق فى المنيا ورشوان فى اسيوط . وقد اكتفيت باسماء العائلات التى قامت بدور هام فى السياسة المصرية وفى حكم مصر أو فى السياسة المصرية فى المائة سنة التالية أو على الاصح حتى ثورة ١٩٥٢ .

وقد افتتح الخديو اسماعيل الدورة الأولى من برلمان مصر الثانى بالقلعة فى أول فبراير ١٨٧٠ وكان يصحبه شريف باشا وزير الداخلية وشاهين باشا وزير الحربية ، واسماعيل باشا صديق وزير المالية ومفتش عموم الاقاليم ، ونوبار باشا وزير الخارجية ، وعلى مبارك باشا وزير المعارف والاشغال والمواصلات وأحمد خيرى بك المهردار . وكان رئيس مجلس شورى النواب فى هذه الدورة هو عبدالله عزت باشا .

ولسبب ما كانت خطبة العرش هذه المرة شديدة الايجاز قاصرة على الترحيب خالية من كل اشارة الى مشروعات الحكومة والى الدين العام . وكل ما ذكرته أن الزراعة فى العام السابق كانت مزدهرة . وقد احالت خطبة العرش «مجلس شورى النواب» الى الوزراء لمعرفة مشروعات الحكومة : «وأما ادارة الحكومة فى ظرف هذه السنة لما تريدون معرفته من اجراءاتها كالجارى بكل عام فلكم أن تسألوا عنه من حضرات النظار» . وجاء الرد على خطبة العرش خاليا ايضا من الاشارة الى المشروعات والديون غالبا مراعاة للبروتوكول ، فاقتصر الرد على مجاملة الخديو ، أما فى خلال الدورة فقد كان أهم قرارات المجلس يتصل بالتوسع فى مشروعات الرى والصرف والجسور وبمضاعفة عدد المحاكم فى البلاد . وقدر اسماعيل باشا المفتش الميزانية فاذا بها قريبة الشبه من سابقتها : الايرادات ٠٠٠ر٣٤٧ر٧ جنيه والمصروفات ٠٠٠ر٤٠٠ر٣ جنيه واقساط الديون ٠٠٠ر٤٨٥ر٢ جنيه فالوفر اذن هو ٠٠٠ر٤٦٢ر١ جنيه ولم يناقش أحد شيئا ذا بال أو خاض فى موضوع دين مصر أو القرض الأخير كيف انفق . وانتهت الدورة فى ٣١ مارس ١٨٧٠ .

وتكرر نفس الأمر بالنسبة للدورة الثانية فى البرلمان الثانى التى افتتحها اسماعيل فى ١٠ يونيو ١٨٧١ وكانت برئاسة السيد ابو بكر راتب باشا فخلت خطبة العرش الا من عبارات الترحيب ، وبالمثل خلا الرد على خطبة العرش الا من عبارات المجاملة وشكر الحكومة على يقظتها فى نشر التعليم

SS

وفى مواجهة الفيضان العالى الذى اتلف مليونى قنطار من القطن ومع ذلك نجت البلاد من الكارثة . قدم اسماعيل باشا المفتش الميزانية الشكلية المألوفة حيث الايرادات تزيد دائما على المصروفات وكانت أكثر قرارات المجلس خاصة بالخدمات الزراعية والخدمات القضائية . وانتهت الدورة فى ٦ اغسطس ١٨٧١ . نفس المهزلة تكررت بالنسبة للدورة الثالثة من البرلمان الثانى التى دعيت للانعقاد بعد أكثر من عام كامل فى ٢٦ يناير ١٨٧٣ وانفضت فى ٢٤ مارس ١٨٧٣ . لا شئ فى خطبة العرش أو الرد عليها .

وبين الدورة الثانية والدورة الثالثة كانت الحكومة قد عقدت قرض ١٨٧٠ من بنك بيشوفسهايم Bishoffsheim بمبلغ ٧٫١٤٣٫٠٠٠ جنيه (لم تتسلم مصر منه الا ٥ ملايين) وكانت قد اصدرت قانون المقابلة فى ٣٠ اغسطس ١٨٧١ بمجرد انفضاض الدورة الثانية دون أن تفاتح المجلس فيه : الحكومة بحاجة الى مال عاجل لمواجهة اقساط الدين العام والحل هو جمع الضرائب مقدما من المواطنين مقابل تنازلات ضريبية مستقبلة وعدت بها الحكومة ولم تف بها .

هذه هى «المقابلة» التى جمع بها الخديو اسماعيل ، أو على الأصح اسماعيل باشا المفتش ، بالاكراه سبعة ملايين جنيه . لقد بلغت ديون مصر الخارجية حتى نهاية البرلمان الثانى ٣٦٫٤٩٧٫٠٠٠ جنيه الى جانب دين سعيد باشا بالاضافة الى الديون الداخلية وفوائد الديون .

فما معنى كل هذا ؟ بداية طيبة للبرلمان الأول (١٨٦٦ ــ ١٨٦٩) يتصرف فيها الخديو كملك شبه دستورى ، على الاقل من ناحية الشكل ، فيقدم فى خطبة العرش لمجلس شورى النواب سنويا برنامج حكومته ويبين ما نفذته من قرارات المجلس السابقة ثم اهمال تام للبرلمان الثانى (١٨٧٠ ــ ١٨٧٣) بلغ مبلغ الاحتقار بخلو خطبة العرش من كل اشارة الى ما حققته الحكومة وما ستحققه الحكومة من مشروعات وكأنها غير مسئولة امام المجلس فى أمر من الأمور .

أليس هذا دليلا على أن دورات البرلمان الأول قد انتهت بأزمة حادة بين العرش والبرلمان ؟ البلاد سائرة الى الخراب ولا أحد يسأل أين تنفق كل هذه الأموال التى يقترضها اسماعيل من الخارج والداخل .

هذه هى الصورة التى ترسمها المضابط المنشورة من الوقائع المصرية بين ١٨٦٦ ــ ١٨٦٩ . ولكن يبدو أن المضابط المصرية لا تدون كل شئ ، وانما تدون فقط ما يجوز للناس أن يقولوه على مسامع الحاكم . والتفسير المنطقى الوحيد لتجاهل اسماعيل المفاجىء لبرلمانه الثانى هو اللغط بالحق وبالباطل حول سوء وضع البلاد المالى ولاسيما فى ١٨٦٩ عام افتتاح قناة السويس : بالحق وبالباطل لأن انجلترا وتركيا قد اقامتا فى مصر والخارج مراكز دعاية لا تهدأ ضد اسماعيل واسرافه وفساد الحكم

المصرى بسبب تبنى اسماعيل الكامل لمشروع قناة السويس الذى عدته انجلترا اخطر شئ على مواصلاتها الامبراطورية. ولم تهدأ حتى احتلت القناة ، وبسبب تقارب اسماعيل مع فرنسا وبسبب نزوح اسماعيل لاعلان استقلال مصر عن تركيا وهذا هو المعنى الحقيقى لخطبة العرش التفصيلية التى قدمها اسماعيل فى آخر دورة من برلمانه الأول ٢٨ فبراير ١٨٦٩ وهى تعدد ما قام به منذ ولايته من آيات العمران ولسان حاله يقول للنواب : انتم تتهموننى كما يتهمنى الانجليز والاتراك بانى بددت وابدد اموال البلاد ، وهذا ما أنشأت يداى منذ أن وليت الحكم . أنا لا اقدم حسابات لأنى لست وزير مالية ، فالحسابات فى ومع ذلك فانتم تسألوننى وآباؤكم لم يسائلوه . وقد كان اسماعيل صادقا فى غضبه لأن مشروعاته العمرانية كانت تملأ الدنيا لكل من يريد أن يرى ، ولكن النواب أيضا كانوا صادقين فى غضبهم لأن تكاليف هذه المشروعات كانت أكثر بكثير من قيمتها الفعلية ، ولأن دولة المقاولين والوزراء الفاسدين والسماسرة الأجانب والمحليين قد استنزفت من مالية مصر الملايين والملايين وهم فى نهاية الأمر دافعو الضرائب وورثة هذه التركه المثقلة بالديون .

وهذا معنى اهتمام وزير المالية اسماعيل باشا المفتش أن يعلن لمجلس «شورى النواب» فى آخر دورة من دورات البرلمان «ان المشروعات التى استحدثها توازى ديون الحكومة» . أى انه يقول : نحن لسنا لصوصا ، فان اردتم أن تعرفوا اين انفقت قروض مصر ، فالسكك الحديدية وحدها تعادل هذه القروض.. كذلك إشارت خطبة العرش الى أن الحكومة دفعت لشركة قناة السويس ٨ ملايين جنيه بصفة تعويضات للتحرر من حماقات سعيد واتفاقاته المجحفة بحقوق مصر وسيادتها ، وهو صحيح ، كما أشارت الى ما تنتظره مصر من أرباحها عن نصف اسهم القناة الذى تملكه ونسبة ١٥٪ من صافى الأرباح .

فلنقل اذن أنه لا شك انه كان فى مصر لصوص عموميين فى عهد اسماعيل ، ولكن لاشك ايضا أن اسماعيل قد عمر مصر حتى آخر عهده بالقسم الأكبر من ديونه الجسيمة . وقد قدر اسماعيل صدقى باشا فى بحثه «الخديو اسماعيل وتصرفاته المالية» ما تركه اسماعيل حتى نهاية حكمه من منشئات مادية كالترع والكبارى والقناطر ومصانع السكر وأحواض الموانى والمنائر والسكك الحديدية وخطوط التلغراف الخ ... بمبلغ ٤٦ مليون جنيه يضاف اليها تكاليف انشاء ٤٨١٧ مدرسة ابتدائية وثانوية ، وكان عدد المدارس عند توليه ١٨٥ مدرسة فقط ، وتكاليف البعثات التعليمية وتكاليف ادارة الحكومة المصر ، وتكاليف اكتشاف منابع النيل وتكاليف الحملات المصرية والادارة المصرية فى السودان وتكاليف حملات الحبشة وتكاليف اصلاح النظام القضائى وتكاليف التحرر من السيادة التركية وتكاليف الجزية التركية وتكاليف امداد المدن الكبرى بمياه الشرب وبغاز الاستصباح وتجميل

هذه المدن ثم تكاليف حملة المكسيك والحملات المصرية على روسيا واليمن وكريت والصرب لمساعدة تركيا وقد كبدت مصر الملايين وتكاليف بناء العسكرية المصرية والبحرية المصرية ، وتكاليف القصور الملكية وتكاليف الاوبرا وملحقاتها . كل ذلك بالاضافة الى الدين الذى ورثه اسماعيل عن سعيد (١١٫١٦٠٫٠٠٠ جنيه) والى فوائد الديون[1] . وقد ترك اسماعيل مصر بدين قوامه نحو ٩٦ مليون جنيه (لم تستلم الخزانة منه بالفعل الا ٥٤ مليون جنيه) بالاضافة الى ايرادات الدولة السنوية التى قدرها كيف Cave عن المدة من ١٨٦٤ الى ١٨٧٥ بمبلغ ٩٤٫٨٢١٫٤٠٠ جنيه كانت تخصص لنفقات الحكومة ولجزية الباب العالى ولبعض المشروعات العامة . ومعنى ذلك أن اسماعيل قد تصرف طوال حكمه (١٦ سنة) فى ٢٠٠ مليون جنيه نقدا (منها ٥٤ مليون حصيلة ما عقده من الديون الخارجية والداخلية ونحو ١٣٠ مليون من ايرادات الدولة السنوية ونحو ١٣٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه من ضريبة المقابلة ونحو ٤ مليون جنيه ثمن حصة مصر من أسهم قناة السويس) .

وقد حقق بهذه الايرادات الفعلية كل هذه الانجازات الفعلية فان كانت هناك لصوصية مصرية فى عهد اسماعيل فهى محصورة فى الفرق بين ما تكلفته كل هذه الانجازات الفعلية حقيقة وبين مجموع ما جرى فى يد اسماعيل ووزرائه من أموال فعلية طوال فترة حكمه (وقدرها نحو ٢٠٠ مليون جنيه) .

فغير صحيح اذن أن «مجلس شورى النواب» الأول فى عهد اسماعيل كان كما صوره الرافعى «شرابة خرج» فلو كان كذلك لما كان هناك مبرر لأن يغير اسماعيل منه موقفه فى البرلمان الثانى (١٨٧٠ ــ ١٨٧٣) ويتجاهل اختصاصاته جملة فى خطبة العرش .

(١) تأسيسا على ميزانيات اسماعيل باشا المفتش التى احتمدها وقبلها كرومر بلغت مصروفات الحكومة فى ١٦ سنة نحو ٥٥ مليون جنيه والجزية للباب العالى فى نفس الفترة نحو ١٠ ملايين جنيه وفوائد الديون وخدمتها نحو ٤٠ مليون جنيه فمجموع هذه النفقات المختلفة المحققة فى ١٦ سنة هو ١٠٥ مليون جنيه تضاف الى ٤٦ مليون جنيه قيمة المنشآت الاستثمارية الثابتة فى قطاعات الزراعة والصناعة والمواصلات والموانئ وبذلك يكون المجموع الثابت انفاقه خلال حكم اسماعيل نحو ١٥١ مليون جنيه غير تكاليف التعليم وبناء الجيش وأسلحته (فى تقدير ٨٠٫٠٠٠ مقاتل وفى تقدير آخر ٩٣٫٠٠٠ مقاتل خلاف حامية السودان) وبناء البحرية المصرية وتكاليف سياسة مصر الافريقية وتكاليف سياسة مصر الاستقلالية ، (تعديل الفرمانات والاصلاح القضائى) وتكاليف تمدين المدن . واذا كانت هذه التكاليف مجتمعة لا تصل الى ٤٩ مليون جنيه وهى الفرق بين ايرادات اسماعيل الفعلية وهى ٢٠٠ مليون ومصروفاته الثابته وهى ١٥١ مليون فالبحث عن المال العام المنهوب فى عهد اسماعيل يجب أن يتركز فى هذه الحدود الضيقة فاجمالا كانت ايرادات اسماعيل الفعلية طوال مدة حكمه نحو ٢٠٠ مليون جنيه وكانت مصروفاته الفعلية نحو ٢٠٠ مليون جنيه . ومع ذلك فقد ترك على البلاد دينا قوامه ٩٦ مليون جنيه منها ١١ مليون هى دين سعيد + ٤٢ هى الفرق بين قيمة الديون الاسمية (٩٦ مليون) وقيمتها الفعلية (٥٤ مليون جنيه) أى نحو ٥٣ مليون جنيه كما ذكر اسماعيل باشا المفتش . فيكون المال العام المنهوب فى الداخل والخارج نحو ٣٢ مليون جنيه عبر العمليات المصرفية وعمليات المقاولين حيث يتخذ النهب الشكل القانونى . بايجاز هناك عجز قوامه نحو ٣٢ مليون جنيه ليس له ما يفسره .

وان ما ذكره جليون دانجلار فى كتابه (وسائل عن مصر المعاصرة) .

(رسالة يونيو ١٨٦٨) من أن الحكومة طردت بأمر الخديو اسماعيل نائبين من نواب «مجلس شورى النواب» فى دورة ١٨٦٨ بتهمة اثارة الشغب والخطر على الأمن العام لانهما عارضا رأى الحكومة، ربما كان له دخل بالبيان التفصيلى الذى قدمه اسماعيل فى خطبة العرش فى دورة ١٨٦٩ عما انجز فى عهده من انشاءات ومشروعات منذ توليه فى ١٨٦٣، فى الأغلب ردا على تساؤلات النواب والمواطنين : اين تنفق كل هذه الاموال؟ وهو بمثابة قول الخديو اسماعيل لنوابه : هذه صحيفتى بيدى فنحن لسنا لصوصا ولا مبددين ، ولا تسألونى بعد الآن فأنا لست مسؤلاً أمامكم ، فاسألوا وزرائى . فإذا لم تكن هذه أزمة بين العرش والبرلمان فماذا تكون الأزمة؟

ومن المسائل الهامة التى ينبغى الالتفات اليها فى تاريخ الحياة النيابية فى مصر أنه باستثناء الشيخ مصطفى جميعى (الاسكندرية) وعلى بك خفاجى (دمياط) فان الأعضاء الخمسة والسبعين فى برلمان اسماعيل الأول لم يتجدد انتخاب أحد منهم فى برلمان اسماعيل الثانى . صحيح أن عددا من الأسر القوية كان لها ممثلون منها فى البرلمانين كما هو الحال فى عائلات العقادلا وجميعى ودنيا والشريف وشعير والشوارلى والزمر والشريعى .

ولكن نلاحظ أيضا اختفاء بعض الأسر القوية التى كانت ممثلة فى البرلمان الأول من البرلمان الثانى كعائلات العطار (القاهرة) والشوربجى (الاسكندرية) وابو العز (الغربية) والجزار (المنوفية) والجندى (المنوفية) واباظة (الشرقية) وهلال (الدقهلية) والوكيل (البحيرة) وشعراوى (المنيا) وسليمان (اسيوط) وابو ستيت (جرجا) وابو سحلى (قنا) . كما يلاحظ ظهور عائلات قوية فى البرلمان الثانى لم تكن ممثلة فى البرلمان الأول ، أهمها عائلات العنى (المنوفية) وعبد الغفار (المنوفية) ومهنا (البحيرة) وعبد الرازق (المنيا) .

وقد اقتصرت على ظهور واختفاء العائلات التى قامت بدور بارز فى تاريخ السياسية المصرية أو الحكم المصرى . أما العائلات المعروفة نسبيا التى حلت فى البرلمان الثانى محل العائلات المعروفة نسبيا فى البرلمان الأول . فهى عائلات الجزار والعبد والديب والعشرى والقاضى فى الغربية وقد حلت محل عائلات شتا وزهرة والملوانى ، وعائلات الجنزورى وبلال فى المنوفية وقد حلت محل عائلات ابو جسين وأبو عامر وابو عمارة والانبابى ، وعائلات شاش وزايد وغيث والفرماوى وايوب والحوت وزغلول وعابد فى الشرقية والقليوبية . وقد حلت محل عائلات ابو شنب وحجاج وسيدهم والديب وعفيفى وعياد ، وعائلات رزق وسويلم وابو سعده فى الدقهلية ، وقد حلت محل عائلات نافع وسعيد والعدل ، وعائلات ناصر والانصارى فى البحيرة وقد حلت محل عائلات الصيرفى وحمزة ودبوس

وعمار ، وعائلات السعودى وحماد فى الجيزة وقد حلت محل عائلات المنشاوى وعزوز ، وعائلات اليمانى والدهشان فى الفيوم وقد حلت محل عائلات الجاحد وسيد احمد ، وعائلات ابو المكارم والعريف والوكيل فى بنى سويف وقد حلت محل عائلات هندى وكساب وبرسوم ، وعائلات حنا يوسف ومرزوق وسليمان فى المنيا ، وقد حلت محل عائلات حبيب واثناسيوس ، وعائلات النجدى وجابر وفرج فى اسيوط ، وقد حلت محل عائلات غزالى وشحاتة وموسى ، وعائلات ابو حمر وضيف الله وهمام وعنبر فى جرجا وقد حلت محل عائلات حمادى وحمد الله وابو ليله ومهران وسلطان ، وعائلات خلفالله وحماد وخالد فى قنا واسنا وقد حلت محل عائلات ابو يحيى وعبد الصادق واسماعيل .

وهذا التغير شبه الشامل فى الهيئة البرلمانية المصرية بعد ثلاث سنوات قد يعنى كما دلت التجربة النيابية المصرية خلال القرن التالى ، اما أن «الادارة» قد تدخلت بحيث تضمن أن يكون البرلمان الثانى اسلس قيادا وأقل شغبا من البرلمان الأول ، وهو ما حدث بالفعل ، أو أن العائلات المصرية ذات النفوذ فى الريف والحضر أخذت الحياة النيابية مأخذ الجد سواء للمصلحة العامة أو للمصلحة الخاصة فأخذت تتنافس فعلا على دخول البرلمان لتمثيل الأمة أو لتحقيق مآربها الشخصية .

وقد كان عبدالله باشا عزت رئيس الدورة الأولى من البرلمان الثانى (١ فبراير ١٨٧٠ ـ ٣١ مارس ١٨٧٠) . أما فى الدورة الثانية من البرلمان الثانى (١٠ يونيو ١٨٧١ ـ ٦ أغسطس ١٨٧١) ، فقد كان ابو بكر راتب باشا هو الرئيس غالبا بسبب تعيين عبدالله عزت باشا رئيسا لمجلس الأحكام ولم يجتمع «مجلس شورى النواب» فى ١٨٧٢ وانما عقد دورته الثالثة من ٢٦ يناير ١٨٧٣ الى ٢٤ مارس ١٨٧٣ . وقد جرى فى هذه الفترة تعديل وزارى هام لأن الخديو اسماعيل افتتح الدورة الثالثة وفى معيته شريف باشا وزير الحقانية واسماعيل باشا صديق وزير الداخلية وقاسم رسمى باشا وزير الحربية وعمر لطفى باشا وزير المالية وعبد الله باشا عزت رئيس مجلس الاحكام ومصطفى رياض باشا مستشار رياسة مجلس الوزراء (المجلس الخصوصى) ، وأحمد خيرى باشا المهردار .

وهذا التغيير الوزارى تغيير خطير لأن انتقال وزارة الداخلية من يد شريف باشا ابو الديمقراطية المصرية الى يد اسماعيل باشا المفتش الذى كان معروفا بأنه شديد الوطأة فى جمع الضرائب بالكرباج ، وظهور رياض باشا ابو الدكتاتورية المصرية كمستشار للخديو اسماعيل الذى كان يرأس مجلس الوزراء لم يكن له معنى الا نية الحكومة معالجة ارتباكها المالى الشديد بجباية الأموال الأميرية وضرائب المقابلة بالكرباج ، عن طريق مأمورى البلاد الذين يرأسهم وزير الداخلية ، وهى مهمة لم تكن تناسب رجل دولة محترم مثل شريف باشا .

كذلك فان ظهور عمر باشا لطفى رجل الخديو وزيرا للمالية كان فى حد ذاته استمرارا للسياسة المالية التى اتبعت طوال الستينات .

وقد ظهرت ظاهرة خطيرة منذ الدورة الثالثة من البرلمان الأول التى قدم اسماعيل فيها مشروعاته لمجلسه النيابى لأول مرة ، وهذه الظاهرة هى تعيين «نواب الأمة» فى الوظائف الادارية غالبا أما لرشوتهم أو لاسكاتهم أو لمكافأتهم على مواقف موالية للحكومة اتخذوها اثناء مزاولتهم لواجباتهم النيابية : فقد عين الحاج سالم الشواربى عمدة قليوب ـ (القليوبية) مأمورا لضواحى مصر ، وعين الشيخ محمد صالح الحوت عمدة الصالحية (الشرقية) فى وظيفة لم يحددها الرافعى والشيخ محمد الصيرفى (البحيرة) وكيلا لمديرية المنوفية مع الانعام عليه برتبة البكوية ، وعين هلال بك (الدقهلية) وكيلا لمديرية الغربية ، وعين أحمد افندى اباظة (الشرقية) وكيلا لمديرية البحيرة ، وعين محمد افندى عفيفى (القليوبية) وكيلا لمديرية الشرقية ، وعين ابراهيم افندى الشريعى (المنيا) وكيلا لمديرية الجيزة . وقد كان هؤلاء النواب من اكثر اعضاء البرلمان نشاطا فى لجانه . ويلاحظ أن تعيينهم فى المناصب الادارية قد روعى فيه أن يكون بعيدا عن المديريات التى يمثلونها فهو اما نوع من الابعاد عن مصدر عزوتهم ، وأما نوع من منعهم من استغلال النفوذ ، وربما العاملان معا .

وفى البرلمان الثانى مات بعض الاعضاء فانتخب مكانهم من يحل محلهم ولكن اكبر التغييرات التى جرت كانت بسبب التوسع فى تعيين أعضاء «مجلس شورى النواب» فى وظائف الحكومة وهذه هى التغييرات : الشيخ خليفة ابراهيم (قنا) واسماعيل افندى سليمان (المنيا وعبدالله ناصر (البحيرة) وحسين أمين (البحيرة) وعلى افندى شعير (المنوفية) والحاج قاسم منصور (القليوبية) وعمارة العشرى (الغربية) ومحمد أبو حمر (الغربية) والشيخ شحاتة شاش (الشرقية) ورضوان افندى بلال (المنوفية) . وأكثر هؤلاء عينوا فى مناصب ادارية . ثم عينت مجموعة أخرى من النواب فى وظائف مأمورى ضبطية وهؤلاء هم السيد الفقى عمدة كمشيش (المنوفية) عين مأمور ضبط منوف بالمنوفية ، والشيخ احمد عبد الغفار (عمدة تلا المنوفية) عين مأمور ضبط مليج (المنوفية) ، والشيخ على محمود (عمدة المصيلحة المنوفية) عين رئيس مجلس الدعاوى بمركز اشمون ، والسيد يوسف العقبى (القاهرة) عين عضوا بقومسيون أى لجنة المقابلة بالقاهرة ، ومحمود زغلول (عمدة ميت كنانة القليوبية) عين وكيل قسم الخانكة بالقليوبية وبيومى عابد (عمدة كفر عابد القليوبية) عين وكيل مركز بنها بالقليوبية وكذلك عين محمد افندى حجازى (عمدة قرملة بالشرقية) وحسن افندى عمار (عمدة العزيزية بالشرقية) ، وعبد الرحمن افندى خالد (عمدة المطاعنه باسنا) فى وظائف ادارية لم يحددها الرافعى .

وقد انتخب مكان كل هؤلاء النواب المعينين فى وظائف ادارية طاقم جديد من العمد هو السيد على جعفر عمدة صنافير (الدقهلية) والشيخ محمد حجازى عمدة قرملة بالشرقية والشيخ محمود السيد عمدة فاو (قنا) وعلى افندى الزعفرانى (المنيا)، والشيخ مبروك الديب عمدة تبوك (البحيرة)، والشيخ نصير شريف عمدة كفر بولين (البحيرة) الحاج على عمران عمدة سرسموس (المنوفية) والشيخ حسن بكير عمدة سندوه (القليوبية) والحاج سالم صوار عمدة محلة ابو على القنطرة (الغربية) والشيخ على الشامى عمدة دهمشا (الشرقية) والسيد احمد السرسى عمدة ادشاى (المنوفية)، والشيخ مصطفى غنيم عمدة جزى (المنوفية) والشيخ سليمان عامر عمدة جنزور (المنوفية) والحاج ابراهيم حسن عمدة الباجور (المنوفية) والشيخ يوسف ابو شنب عمدة الخانكة (القليوبية) والسيد محمد الشوربجى (القاهرة) والسيد محمد بغدادى اباظة عمدة كفر اباظة (الشرقية) وعطية عبدالله عمدة البقاشين (الشرقية).

وقد توفى الشيخ مصطفى جميعى والسيد ابراهيم جميعى نائبا الاسكندرية فانتخب مكانهما السيد عبد الرازق الشوربجى والسيد سليمان الغرفى كما حل محمد حسنين النجدى محل ابيه حسين النجدى (اسيوط) لوفاته.

وفى تقديرى اننا يجب ان ننظر الى توسع الخديو فى تعيين نواب الأمة فى الوظائف الادارية على انه البادرة الأولى لتكوين حزب ملكى فى البلاد يكون ولاؤه الأول للخديو. وقد ظهرت نتائج تجمع الملكيين عندما تأزمت الأمور فى أواخر السبعينات ثم فى ١٨٨١ و١٨٨٢ فقد كان لها بعض الأثر فى احباط الثورة العرابية.

وقد اهمل اسماعيل الحياة النيابية سنتين (١٨٧٤ و١٨٧٥) فلم تجر فيهما انتخابات جديدة.

وكان الخديو اسماعيل قد عقد حتى بعد فض الدورة الثالثة (النهائية) من برلمانه الثانى أكبر وآخر دين من ديونه الخارجية من بنك اونهايم فى ١٨٧٣ دون رجوع الى البرلمان أو اخطار له طبعا بمبلغ ٣٢ مليون جنيه قيمة اسمية (٢٠ مليون جنيه قيمة فعلية لم تتسلم منها الخزانة المصرية الا ١٧ مليون جنيه). وبالرغم من تحصيل الحكومة نحو ١٣ مليون بجنيه من ضرائب «المقابلة» وبالرغم من ازدياد الاستدانة الداخلية حتى بلغت الديون السائرة أو الطافية نحو ٢٦ مليون جنيه، فان كل ذلك لم يمكن اسماعيل من حل مشاكله المالية بل زادها تعقيدا بسبب فداحة الربا واسعار الفائدة وبسبب عدم توقف اسماعيل عن القيام بمشروعاته العمرانية وبسبب اضطراب النيل بين الفيضان والتحاريق وجبى اسماعيل باشا المفتش فى ١٨٧٤ «قرضا وطنيا» يسمى «دين الروزنامة» شبيه بسندات الاستثمار بفوائد ٩٪ وكانت قيمته الأصلية ٥ ملايين جنيه ولكن لم يبع من سنداته الا ما قيمته الاسمية ٣٫٣٣٧٫٠٠٠ لم

يدخل الخزانة منها الا ١٫٨٧٨٫٠٠٠ جنيه بسبب فساد ذمم الوزراء ورجال البلاط الذين كانوا يوقعون اقرارات من وزارة المالية بديون وهمية على الدولة لاقربائهم واصدقائهم تخصم بالمقاصة من استثماراتهم الوهمية فى دين الروزنامة . فكأن المصريين قد تعلموا من الأوربيين لعبة تسليف حكومتهم بالفائظ الشنيع يستكتبونها دينا بجنيه وهم لم يدفعوا الا نصف جنيه . وقد بلغ من ارتباك الحالة المالية أن يد الخديو اسماعيل امتدت الى نحو ٥٣٧٫٠٠٠ جنيه من اموال الأوقاف الخيرية وهى اموال الارامل واليتامى .

وفى ١٨٧٤ نقل الخديو اسماعيل ملكية املاكه الى اولاده وزوجاته حتى لا يحجز عليه شخصيا فيما خلا ١٠٠٫٠٠٠ فدان ومصانع السكر المرهونة بموجب قرض الدائرة السنية فى ١٨٧٠ (٧٫١٤٢٫٨٦٠ جنيها لم يتسلم منها الا ٥ ملايين جنيه) . ثم اضطر الخديو اسماعيل الى بيع اسهم مصر فى قناة السويس فى ٢٥ نوفمبر ١٨٧٥ بمبلغ ٣٫٩٧٦٫٥٨٢ جنيه عن ١٧٦٫٦٠٢ من الاسهم (بنقص ٤٠ سهما سرقها لص صغير طمع فى قيمتها وهو نحو ٢١٫٠٠٠ جنيه أو اكلتها الفيران) .

وفى ديسمبر ١٨٧٥ دعا اسماعيل بعثة انجليزية هى لجنة كيف Cave Commission لدراسة احوال مصر المالية وتقديم تقرير له عنها ، وقد اوصت اللجنة بتوحيد ديون مصر فى دين موحد قوامه ٧٥ مليون جنيه بسعر ٧٪ يسدد فى ٥٠ سنة . وباستخدام اموال المقابلة فى سداد الديون القصيرة الأجل . كما اقترحت اللجنة ضرورة انشاء رقابة اوروبية على المالية المصرية فى داخل الحكومة المصرية . ورغم أن الخديو اسماعيل كان معترضا على كل اجراء ينتهى بالتدخل الأجنبى فى شئون مصر الداخلية الا أن ارتباكه المالى بلغ اقصاه فلم يجد فى خزائن مصر الخاوية ما يسدد به اقساط الديون وفوائدها فاضطر الى التوقف عن الدفع باصدار مرسوم فى ١٦ ابريل ١٨٧٦ بتأجيل سداد اقساط ابريل ومايو ثلاثة شهور :

وحين أعلن المرسوم فى البورصة سرى الذعر فى الاسواق المالية الأوروبية وهاج هياج الدائنين وبدأ الكل يتحدث عن اشهار افلاس مصر . وهو ما كان اسماعيل يريد أن يتجنبه بأى ثمن لان معناه نهاية حكمه وتحطيم سمعة البلاد لأجيال . فرضخ صاغرا وانشأ «صندوق الدين» بمرسوم ٢ مايو ١٨٧٦ بناء على طلب الدائنين الفرنسيين وهو هيئة أجنبية تمثل الدائنين ويعينها الخديو لتحصيل ايرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط ومكوس القاهرة والاسكندرية وايرادات الجمارك والسكك الحديدية ورسوم الدخان وضريبة الملح ومصايد المطرية (الدقهلية) وايرادات الدائرة السنية وعوائد الملاحة النيلية لسداد الديون الاجنبية .

وبالضغط الانجليزى أصدر الخديو اسماعيل مرسوم ٧ مايو ١٨٧٦ بتوحيد الدين فيما يسمى

SS

الدين الموحد وقدره ٩١ مليون جنيه بفائدة ٧٪ ويسدد على ٦٥ سنة وأوقف المرسوم جباية ضريبة المقابلة تنفيذا لتقرير لجنة كيف ، كما أن الخديو اسماعيل تعهد بالتوقف عن اصدار اذونات الخزانة وأنشأ بمرسوم ١١ مايو ١٨٧٦ «المجلس الأعلى للمالية» وهو مجلس مختلط من عشرة أعضاء : خمسة من المصريين وخمسة من الأجانب لمراقبة مالية الدولة وتقديم المشورة بشأن ميزانية الدولة سنويا .

وعين اسماعيل شالويا عضو مجلس الشيوخ الايطالي رئيسا لهذا المجلس ، لينجو من الكماشة الانجليزية الفرنسية المطبقة عليه .

وكان الخديو اسماعيل يعلم أن الدول العظمى بقيادة انجلترا وفرنسا لن تكتفي بكل هذه الاجراءات ولن ترضى باقل من الرقابة الفعلية المباشرة باقامة نظام «المراقبة الثنائية» الشهير ثم بتعيين «الوزارة الأوروبية» بناء على توصية جوشن Goschen وجوبير المندوبين عن الدائنين .

فكيف يواجه اسماعيل أوروبا بمفرده ؟ كان عليه أن يستنفر المصريين لمقاومة كل هذا الضغط الأوروبي فلجأ الى احياء «مجلس شورى النواب» بعد أن وأده سنتين متصلتين . وازاء التدخل الأوروبي وقفت مصر وراء ملكها بالحق وبالباطل فيما عدا عصبة من الخونة في أعلى المناصب بقيادة نوبار باشا واسماعيل باشا المفتش ورياض باشا الذى قال فيه اللورد كرومر ماقاله ابن الفارض في الخمر ، وفيما عدا جماعة من الاحرار بقيادة شريف باشا أحبوا الحرية أكثر مما أحبوا مصر فوقعوا في غواية المستحيل .

SS

مشروع الدستور الأول

هذا هو برلمان اسماعيل الثالث الذى انعقد ثلاث دورات كالعادة بين ١٨٧٦ و١٨٧٩ : وشهد خلع اسماعيل العظيم : اسفرت الانتخابات عن تكوين مجلس شورى النواب على النحو التالى :

القاهرة :

محمود بك العطار ، عبد السلام بك المويلحى ، يوسف العقبى .

الاسكندرية :

سليمان الغربى ، عبد الرازق الشوربجى .

دمياط :

الحاج سيد اللوزى

الغربية :

عثمان الهرميل عمدة محله مرحوم ، عبد الرحمن عرفه عمدة برج مغيزل ، محمد حماد عمدة كفر بلشاى ، محمود سالم عمدة كفر سالم ، أحمد سالم عمدة دهتوره ، مصطفى هرجه شيخ ابو صير ، الحاج محمد سليم عمدة شبراقاص ، ابراهيم الشاذلى عمدة شبرا تنا ، عمر خضر عمدة ابو تور

المنوفية :

الحاج على عمران عمدة سرسموس ، ومصطفى غنيم الانبابى عمدة جزى ، ابراهيم حسن عمدة الباجور ، سليمان حسين عامر عمدة جنزور ، أحمد السرسى عمدة ادشاى ، على عياد عمدة السدود ، الشيخ محمد عبد البر عمدة شنشور .

البحيرة :

ابراهيم الديب عمدة صفط العنب ، أبو زيد الحناوى عمدة كفر عوانة ، عبد الله المنياوى عمدة ديروط ، ابراهيم الجيار عمدة خربتا ، ابراهيم دريك عمدة عزبة دريك .

الشرقية :

أيوب أيوب عمدة الصوه ، حسن عبد الله عمدة فرسيس ، محمد جبر الله عمدة شبرا العنب ، محمد رجب كساب عمدة غيته ، سيد أحمد رضوان عمدة ميت العز ، جاد يوسف عمدة شنيط الحرابوه ، على عامر عمدة العزيزية ، على خليل عمدة السعديين .

القليوبية :

عبد العزيز مطر سليمان منصور (من كفر شبين) ، مصطفى علام من سنديس ، عبد الفتاح زغلول من ميت كنانه ، الشيخ خضر حشيش عمدة كفر ابوحشيش .

الدقهلية :

عبده جوده عمدة محلة الجاق ، محمد عبده عمدة كفر أبو ناصر ، متولى أفندى شريف عمدة ديرب ، يوسف رزق عمدة كفر يوسف رزق ، عبد الوهاب الشيخ عمدة دقادوس ، شلبى حسين عمدة سلكا ، أحمد أفندى اسماعيل عمدة السنبلاوين .

الجيزة :

رزق عكاشةعمدة المنيا والشرفا ، حسين عطا الله عمدة برتشت ، فضل الزمر عمدة ناهية .

الفيوم :

أحمد جاد الله عمدة السليين ، أحمد الدهشان عمدة أهريت .

المنيا وبنى مزار :

بدينى الشريعى عمدة سهالوط ، عبد الغنى خالد (من السريرية) ، على أفندى حسن ، أحمد محمد ابو طالب عمدة برطباط ، خليل عبد الرحيم عمدة الفشن ، حنا يوسف عمدة نزلة الفلاحين .

بنى سويف :

محمد راضى عمدة انفسط ، على كساب عمدة نزلة كساب ، مصطفى عز الدين عمدة طنسابنى مالو .

اسيوط :

عطية عبد العال عمدة العقال البحرية ، محمد عبد الوهاب عمدة السهامية ، عبد الرحمن والى عمدة بنى عدى ، ميخائيل فرج عمدة دير مواس ، محمد فرج عمدة نزلة فرج محمود ، عمر أحمد عمدة مسوع .

جرجا :

ابراهيم حسن أبو ليله عمدة الريانية ، عثمان أحمد همام عمدة أولاد اسماعيل ، محمد حساب عمدة دواد وميت سهل ، تمام جابر عمدة المحامدة ، صديق عبد المنعم عمدة بنجا ، عبد الشهيد بطرس من البلينا ، عبد الرحيم عبد الله من بنى حرب .

قنا :

محمد عبد الله عمدة دشنلة ، طايع سلامه عمدة القبلى قامولا ، سليم سعيد عمدة العركة والدهشة .

اسنا :

احمد عبد الصادق (من أسوان) ، محمد سلطان (من اسنا) .

وبنفس منهج التحليل السابق نجد أن برلمان اسماعيل الثالث كان فيه من الاسر التى شاركت فى حكم مصر أو قامت بدور سياسى بارز فيها عائلات : العطار والمويلحى (القاهرة) والشوربجى (الاسكندرية) واللوزى (دمياط) والهرميل والشاذلى (الغربية) والحناوى والجيار (البحيرة) ، وأيوب (الشرقية) ، والزمر (الجيزة) ، وراضى (بنى سويف) والشريعى وحنا يوسف (المنيا) وسليمان عبد العال وفرج (أسيوط) .

أما النواب أو العائلات الذين تكرر انتخابهم فى البرلمان الأول والثالث أو فى البرلمان الثانى والثالث فهم :

فى الأول والثالث ١١ عضوا :

محمود العطار (القاهرة) عبد الرازق الشوربجى (الاسكندرية) ابو سالم دنيا (الغربية) ابو

عامر (المنوفية) الأنبابى (المنوفية) الزمر (الجيزة) كساب (بنى سويف) الشريعى (المنيا) سليمان عبد العال (أسيوط) ابو ليلة (جرجا) أحمد عبد الصادق (أسوان).

فى الثانى والثالث ٢٠ عضوا :

يوسف العقبى (القاهرة)، سليمان الغربى (الاسكندرية)، أبو عامر (المنوفية)، الامبابى (المنوفية)، بلال (المنوفى)، عمران (المنوفية)، أحمد السرسى (المنوفية) أبو سالم دنيا (الغربية)، الديب (البحيرة)، ايوب (الشرقية)، منصور (القلوبية)، زغلول (القليوبية)، يوسف رزق (الدقهلية)، الزمر (الجيزة)، الدهشان (الفيوم) بدينى الشريعى (المنيا)، حنا يوسف (المنيا)، خليفه مرزوق (المنيا)، المعلم فرج (أسيوط). ابو سالم (الغربية) ابو عامر (المنوفية) الانبابى (المنوفية.

فى الأول والثانى والثالث ٥ أعضاء :

ابو سالم (الغربية)، ابو عامر (المنوفية)، الأنبابى (المنوفية)، الزمر (الجيزة)، الشريعى (المنيا).

وفى جو التدخل الانجلو فرنسى للاشراف المباشر على مالية مصر جمع الخديو اسماعيل «مجلس شورى النواب» فى دورة غير عادية قبل انعقاده الرسمى فى ٢٣ نوفمبر ١٨٦٧. وانعقدت الدورة غير العادية فى طنطا فى ٧ أغسطس ١٨٧٦ ولم يحضر الخديو هذه الدورة التى استغرقت جلستين خصصتا لبحث قانون المقابلة. وكان الخديو اسماعيل قد أوقف بمرسوم ٧ مايو ١٨٧٦ جباية «ضريبة المقابلة» بناء على توصية لجنة كيف وضغط انجلترا وفرنسا تأسيسا على أن تحصيل الضرائب مقدما عن سنوات قادمة، مع تنازل الحكومة عن جزء من حقوقها المستقبلة لدى دافعى الضرائب، ليس حلا لمشكلة مصر المالية وانما مجرد تأجيل لها، وربما افضى الى مزيد من الارتباك. وهو منطق سليم لان معناه فى أحسن الظروف هو تحويل الملاك المصريين الى مرابين يحلون محل المرابين الاجانب فى اقراض الحكومة المصرية بالربا الفاحش وهذا فى حد ذاته عمل وطنى عظيم لو أمكن به تمصير الدين العام كله أو جله ولكنه سيزيد المشكلة استفحالا حين تنخفض ايرادات الدولة سنة بعد سنة نتيجة لتنازل الحكومة عن نصف استحقاقاتها الضريبية السنوية مقابل الدفع الاجل. اما وضريبة المقابلة لم تدر على خزانة الدول أكثر من ١٣ مليون جنيه، رغم كرباج اسماعيل باشا المفتش، وهى لا تزيد عن سبع الدين العام، والبلاد جلد على عظم فلا أمل فى مواجهة الدين العام حتى ولو خصصت الحكومة كل حصيلة المقابلة لسداده وهو مالا يحدث. فاذا أضفنا الى ذلك أن الخديو اسماعيل رهن بموجب مرسوم ٢ مايو ١٨٧٦ ايراد الجمارك والسكك الحديدة وضريبة الأطيان عن روضة البحرين (الغربية والمنوفية)

وعن البحيرة وعن الدائرة السنية ... الخ لصندوق الدين كما تعهد بعدم اصدار اذونات جديدة على الخزانة أو عقد قرض وطنى اجبارى باية صورة من الصور رأينا بوضوح توقف السيولة النقدية فى خزانة الدولة وفى خزانة الخديو توقفا نهائيا أو شبه نهائى بما وضع اسماعيل ومصر فى وضع المحجور عليهما .

من أجل فك الحصار المالى عليه استنفر اسماعيل نواب الأمة ليقرروا استمرار العمل بقانون المقابلة ولم يحضر هو هذا الاجتماع حتى يبرىء نفسه من تهمة الضغط على المجلس وحتى يكون قرار التمسك «بالمقابلة» مطلبا مصريا وطنيا يواجه به التدخل الاجنبى نزولا على رغبة الأمة ، وبهذا تتحقق له وللحكومة بعض السيولة النقدية . وقد اجتمع المجلس فى ٧ أغسطس برئاسة عبد الله باشا عزت وقرر استمرار العمل بضريبة المقابلة تعاونا مع الحكومة فى سداد ديونها من ناحية ، وخوفا من ضياع امتياز الاعفاء من نصف الضريبة المربوطة عليهم مقابل مادفعوه مقدما فى حالة إلغاء نظام المقابلة وهو نوع من الوطنية المشوبة التى تداخل فيها الصالح العام مع الصالح الشخصى لطبقة الاعيان الممثلة فى المجلس . وقد كان الشيخ عثمان الهرميل (الغربية) معبرا عن وجهة نظر «مجلس شورى النواب» حين طالب أن توضح الحكومة الطريقة التى تنوى بها رد المبالغ التى حصلت عليها من المقابلة لو بطل العمل بهذا القانون . ولم يكن لدى الحكومة رد على هذا الاستفسار . وقد كان من حق الأعيان حقا أن يقلقوا على أموالهم لدى الحكومة . ولكن الوطنية الحقيقية كانت تقضى بأن يأخذ المجلس المبادرة ويقرر التنازل عن امتياز الاعفاء من نصف الضريبة مع تحويل دين المقابلة الوطنى الى دين عادى يستهلك على ٦٥ سنة بفائدة قدرها ٧٪ اسوة بالدين الاجنبى الموحد .

كذلك طالب الهرميل : «وبما أن المجلس لم ينظر ميزانية الحكومة فى السنة الماضية ، مع أن له الحق فى الاطلاع عليها ليعرف كيفية الايراد والمنصرف ، ويعلم أيضا كيفية الاستقراض وحصر الدين واستهلاكه فى ٦٥ سنة ، فان وافق المجلس يصير طلب هذه البيانات أيضا لتنظر بالمجلس» .

وقد وافق المجلس على ذلك وبالفعل شكل لجنة ثلاثية من أعضائه هم بدينى أفندى الشريعى (المنيا) وعلى أفندى عامر (الشرقية) وعبد الشهيد أفندى بطرس (جرجا) للاطلاع فى وزارة المالية عن البيانات التى طلبها الشيخ الهرميل . ووجدت اللجنة أن مجموع تحصيلات المقابلة بلغت نحو ١٣ مليون جنيه وانه يتعذر على الحكومة رد أموال المقابلة مع الوفاء بديونها وعرض هذا التقرير فى الجلسة الثانية بتاريخ ١٠ أغسطس ١٨٧٦ فقرر المجلس استمرار العمل بقانون المقابلة .

وهكذا نجح اسماعيل فى مناورته الأولى للحصول على السيولة النقدية بقرار استمرار العمل بقانون المقابلة .

أما مناورة اسماعيل الثانية فكانت للحصول على السيولة النقدية بفك الحصار المالى المضروب عليه بموجب انشاء «صندوق الدين» بمرسوم ٢ مايو ١٨٧٦ ورهن ايرادات الجمارك والسكك الحديدية وايرادات بعض المديريات لحساب هذا الصندوق .

فمن يقرأ اللورد كرومر يجد أن ايرادات هذه المرافق العامة قد انخفضت انخفاضا محسوسا منذ العمل بهذا النظام لان جزءا من حصيلتها كان يذهب سرا على خزائن اسماعيل بدلا من ايداعه فى «صندوق الدين» بتواطؤ السراى مع موظفى الجمارك والسكك الحديدية .

أما مناورة اسماعيل الثالثة للحصول على السيولة النقدية فقد كانت استمراره سرا فى اصدار اذونات على الخزانة رغم تعهده بالعدول عن هذا النظام ، وفى كرابيتس «اسماعيل المفترى عليه» ان ذلك كان من أسباب فتك اسماعيل باسماعيل باشا المفتش لان اسماعيل باشا المفتش وشى به لدى ممثلى الدائنين الاجانب انه مستمر سرا فى الاستدانة من الداخل بموجب اذونات الخزانة التى ظل يصدرها رغم تعهده بالتوقف عن اصدارها . ففى أكتوبر ١٨٧٦ ، جاء جوشن ممثل الدائنين البريطانى وجوبير ممثل الدائنين الفرنسى وطالبا اسماعيل :

١ ـ بانشاء المراقبة الثنائية (الانجليزية الفرنسية) على المالية المصرية .

٢ ـ عزل اسماعيل باشا المفتش من وزارة المالية .

٣ ـ وضع السكك الحديدية وميناء الاسكندرية تحت ادارة لجنة مختلطة لمنع تسرب ايراداتها . وبضغط من اللورد فيفيان قنصل انجلترا العام ، والبارون دى ميشيل قنصل فرنسا العام ، قبل الخديو اسماعيل هذه المطالب . فعزل اسماعيل باشا المفتش من وزارة المالية (أجبره على الاستقالة) ، وعين ابنه الأمير حسين كامل وزيرا للمالية . وطالب جوشن بمحاكمة اسماعيل باشا المفتش أمام المحكمة المختلطة واتهامه بتبديد العجز الواقع فى الميزانية والاضرار بحقوق حملة الاسهم ، وعرف الخديو اسماعيل من اسماعيل باشا المفتش أنه «سيتكلم» اذا سيق أمام القضاء ويشرك معه الخديو فى تبديد أموال الدولة .

فقرر الخديو اسماعيل تصفية اسماعيل باشا المفتش باتهامه بالخيانة العظمى : بالتآمر على العرش وباثارة الخواطر الدينية ضد الاجانب باسم الوطنية متخذا من مشروع جوشن — جوبير ذريعة لذلك ثم عدل عن ذلك وقرر تصفيته دون جلبه وواضح أن اسماعيل المفتش بعد عزله ووضعه فى بؤرة الهدف قد أعلن عداءه الصريح للخديو اسماعيل وللزبانية الأجانب . فتظاهر الخديو اسماعيل بمصالحته واستدرجه فى عربته الى سراى الجزيرة (فندق عمر الخيام الآن) ، وما أن بلغ باب القصر وترجل حتى

امر باعتقاله فى جناح من القصر . قال الرافعى : «ومن تلك اللحظة اختفى نبؤه عن الجمهور ، إذ عهد الخديو الى اتباعه بقتله فقتلوه ، والقوا جثته فى النيل (نوفمبر سنة ١٨٧٦) » .

والارجح أن الخديو اسماعيل لم يعدل خطته بازاء اسماعيل باشا المفتش بل نفذ الامرين معا . فقد كتب دى ليون de Leon قنصل امريكا العام فى مصر ، يقول :

فى البرقيات المرسلة الى صحف لندن ظهر ذات صباح مابدا للكثيرين انه مجرد اقوال مثيرة وهو أن الخديو قد اصطحب شخصيا فى عربته اسماعيل باشا المفتش ووضعه بنفسه فى الاعتقال ليحاكمه فورا بتهمة الخيانة العظمى . ومن لا يعرفون مصر كذبوا الرواية برمتها ، أما من يعرفون مصر فقد صدقوها على الفور وتنبأوا بالنهاية ولكنهم لم يتوقعوا أن ينتهى حل العقدة المفاجىء الأليم حثيثا الى مأساة فظيعة ، وهو مابدا مهزلة فى أول الأمر .

«ففى اليوم التالى ،١٥ نوفمبر ١٨٧٦ ، قرأ الجمهور المصرى ، الذى كان يطعم على الف اشاعة تتجاوز الخيال حول هذا الموضوع ، البيان الرسمى التالى فى صحيفة (المونيتور اجيبسيان) . وهى جريدة الحكومة :

«(حاول وزير المالية السابق ، اسماعيل صديق باشا ، أن ينظم مؤامرة ضد سمو الخديو ، باثارة الشعور الدينى عند الأهالى ضد المشروع المقترح من المستر جوشن والمسيو جوبير وكذلك اتهم الخديو بانه باع مصر للمسيحين منتحلا صفة المدافع عن دين البلاد . هذه الوقائع التى أظهرها المفتش العام للأقاليم وتقارير البوليس قد أكدتها فقرات فى الخطاب الذى ارسله صديق باشا الى الخديو نفسه مقدما استقالته . وقد احال سمو الخديو الأمر ليقضى فيه (المجلس الخصوصى) الذى حكم على اسماعيل صديق باشا بالنفى والسجن الانفرادى فى دنقله) »

وفى اليوم التالى أعادت جريدة «الفار» Le phare شبه الرسمية نشر هذا البيان أن اسماعيل صديق باشا الذى كان معتقلا على ظهر سفينة نيليه فى انتظار صدور الحكم قد نقل على الفور الى سفينة أخرى أبحرت الى الصعيد . وبعد فترة من اختفائه ارسلت الحكومة منشورا الى قناصل الدول الأجنبية يعلن نبأ موت الوزير السابق فى دنقله ، ومع المنشور صورة محضر من محافظ دنقله يشهد بوصول اسماعيل باشا المفتش اليها ووفاته فيها ومعه تقرير من أطباء المنطقة بفحص الجثة يقرر أن الرجل مات موتا طبيعيا من وطأة الانهاك والحزن والافراط .

أما القاهريون وأهل الاسكندرية فقد هزوا رؤوسهم فى حكمة الحكماء عند قراءة الانباء ، كما

يقول دى ليون لا نهم يعتقدون ان اسماعيل المفتش لم يعمر ٢٤ ساعة بعد اعتقاله ، وأن السفينة التى مخرت أمواج النيل الى الجنوب لم يكن فيها صفى الخديو السابق لا حيا ولا ميتا . وقد كان الجنرال جوردون بين من شاهدوا هذا «التابوت الطافى» وقد كتب فى يومياته : «لقد كان سمو الخديو على حق تماما فى نفى اسماعيل صديق باشا» .

فالارجح أن الخديو قدم اسماعيل باشا المفتش للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمى أمام «المجلس الخصوصى» وان «المجلس الخصوصى» حكم فعلا بنفيه الى دنقله وبمجرد صدور الحكم بالنفى تمت التصفية الجسدية للرجل الذى جلب الخراب على مصر أو شارك مولاه فى خراب مصر . فلما حانت ساعة الحساب انقلب عليه واراد أن يجره معه الى قاع الهاوية .

هذا هو الجو الذى افتتح فيه الخديو اسماعيل الدورة الأولى من برلمانه الثالث فى ٢٣ نوفمبر ١٨٧٦ ، وكان بصحبته الأمير محمد توفيق باشا وزير الداخلية (وكان عمره ٢٤ سنة !) والأمير حسين كامل (وكان عمره ٢٢ سنة) والأمير حسن باشا ثالث أنجال اسماعيل (وكان عمره نحو ٢٠ سنة) وزير الحربية ، وشريف باشا وزير الحقانية والخارجية وخيرى باشا المهردار . فهى وزارة غريبة من الأمراء ليس فيها غير الخديو الا شريف باشا . وكان رئيس المجلس عبد الله باشا عزت . وقد أوضحت خطبة العرش أن أسس التسوية الجديدة مع الدائنين قد بنيت على :

١ ـ قرار المجلس فى طنطا بابقاء المقابلة .

٢ ـ ابلاغ ايرادات الدولة بعد انتهاء مدة المقابلة الى ٥ر٨ مليون جنيه

٣ ـ تثبيت ايرادات الدولة فى فترة سريان قانون المقابلة .

٤ ـ وبناء عليه الغاء امتياز الاعفاء السنوى لدافعى المقابلة وتحصيل الضرائب بالكامل على أن يتقاضى دائنو الحكومة بالمقابلة فائدة قدرها ٥٪ سنويا عما لهم فى ذمة الحكومة مع رد قيمة الاعفاء الى الأهالى بعد انتهاء فترة المقابلة .

وهكذا وضع اسماعيل الأعيان المصريين وكل دافعى الضرائب الذين أقرضو الحكومة بدفع ضرائبهم مقدما مقابل امتياز تخفيضها أمام الأمر الواقع : حول ديونهم الى قرض وطنى بسعر فائدة ٥٪ . أما حكاية رد امتياز التخفيض أو الاعفاء فبعدين ان شاء الله ، أى بكره فى المشمش . وأجمل مافى الموضوع أن الخديو اسماعيل بدا فى هذا ملكا ديمقراطيا تماما : «وهذا بناء على افكاركم

وتصميمكم بابقاء المقابلة على أى وجه امكن فالذى أمكن هو الذى تقدم الايضاح عنه بانضمام افكاركم » (يقصد « بموافقتكم » ل . ع .) وحصيلة كل ذلك هو مرسوم ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ المعدل لمرسوم ٧ مايو ١٨٧٦) ثم تسوية الديون بالاتفاق مع جوشن وجوبير كما ذكرت خطبة العرش التى وعدت بعرض التسوية على المجلس . ولم تذكر خطبة العرش أن التسوية تتضمن أيضا فرض « المراقبة الثنائية » ، ولكن خطبة العرش ذكرت أن وزارة المالية ووزارة الأشغال ستعرضان على المجلس مشروعاتها . وبالفعل قدمت وزارة المالية مشروعاتها مع كافة البيانات المطلوبة المتصلة بالديون والتسوية وايرادات الدولة ومصروفاتها وحصلت على موافقة المجلس على زيادة الضرائب بكل أنواعها بنسبة ١٠٪ .

وقد كان دأب اسماعيل تجاهل البرلمان فى كل ما يتصل بالضرائب ولكن الضغط الأجنبى علمه أن يفزع الى المصريين فى الملمات . وقد انتهت الدورة الأولى فى ١٦ مايو ١٨٧٧ . وكما ذكر الرافعى : كان هناك كسب دستورى هام فى هذه الدورة ، وهو رجوع الحكومة لنواب الأمة فى فرض الضرائب الجديدة .

وافتتح الخديو الدورة الثانية من برلمانه الثانى فى ٢٨ مارس ١٨٧٨ الذى انعقد برئاسة قاسم رسمى باشا . وقد توفى رسمى باشا أثناء انعقاد الدورة فخلفه فى الرئاسة جعفر مظهر باشا الى نهاية الدورة الثانية فى ٢٧ يونيو ١٨٧٨ .

وكانت أهم مسألتين أشارت اليهما هما مسألة تكوين لجنة التحقيق الأوروبية لبحث ايرادات مصر ومصروفاتها ـ ومسألة نقص الانتاج الزراعى بسبب انخفاض فيضان النيل عام ١٨٧٧ ، وقرر المجلس تداركا للموقف تشكيل لجان فى المديريات لتوزيع البذور على الزراع المنكوبين بالجفاف وتسليفهم تكاليف الزراعة وثمن المواشى اللازمة للزراعة على أن تضاف قيمة السلف الى مطلوبات الحكومة من ضرائب الاطيان (« المال ») كذلك أعلنت خطبة العرش انتهاء حرب البلقان وقرب عودة « ابنائنا » من العساكر المصريين . .

كذلك قرر للتيسير على « المنسحبين » وهم الزراع الذين تخلوا عن أرضهم لعجزهم عن سداد الضرائب ، اعتبار الزارع المتسحب « غائبا » لمدة أقصاها ثلاث سنوات وكل عنه أقرباءه المستحقين فى وراثته لو مات ، بحيث يجوز له استرداد اطيانه لو عاد قبل انقضاء هذه المهلة ، فان امتدت غيبته آلت اطيانه الى من يزرعونها من أهله . أما المتسحب الذى لا وريث له فتؤجر الحكومة ارضه نيابة عنه للراغبين خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات ، ان عاد خلالها استرد ارضه ومافاض عن الضريبة من

قيمة الايجار والا استمر حق المستأجر على أن تعطى الأرض بلا مقابل للخالين من الأطيان من أهل الناحية مقابل سداد المال عند حلوله . وصدور قانون «المنسحبين» له أهمية خاصة لكثرة عددهم بما هدد الزراعة المصرية ، فهو يدل على أن حق «الملكية» لم يكن قد استقر بعد فى الأطيان الخراجية أو الاثرية التى اقتصرت صلة الزراع بها على «حق الانتفاع» usufruct من دون حق التملك بشرط سدادهم الأموال الأميرية ، وأن التوريث ظل منذ النظام الذى وضعه محمد على مقصورا على توريث حق الانتفاع من دون توريث العين ذاتها التى كان لا يجوز لحائزها التصرف فيها بالبيع أو الرهن .

وبعد انفضاض الدورة الثانية دخل الخديو اسماعيل مرحلة صراعه المرير مع الدول الأوروبية بقيادة انجلترا وفرنسا ، فقد أصرت انجلترا وفرنسا أن يطبق اسماعيل مبدأ المسئولية الوزارية فى نظام الحكم المصرى ، أى أن الملك يملك ولا يحكم وأن الملك يحكم بواسطة وزرائه المسئولين أمام البرلمان . وكان معنى هذا تشكيل مجلس وزراء لا يرأسه الخديو اسماعيل وانما يرأسه رئيس وزراء يكون مسئولا هو ووزراؤه أمام البرلمانُ .

ولم تكتف انجلترا وفرنسا بالمراقبة الثنائية بل طالبتا بأن يكون المراقبان وزيرين فى هذه الوزارة واختارت الدولتان نوبار باشا رئيسا لهذه الوزارة المختلطة التى عرفت باسم الوزارة الأوروبية التى ضمت السير ريفرز ويلسون Rivers Wilson المراقب الانجليزى وزيرا للمالية ودى بلينيير de Blignières المراقب الفرنسى وزيرا للأشغال ، الأول للاشراف المباشر على ايرادات الدولة والثانى للاشراف المباشر على مصروفاتها . ورضخ اسماعيل لمطالب الدول العظمى . والف بموجب مرسوم ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ القاضى بتشكيل مجلس وزراء مسئول أمام البرلمان هذه الوزارة المختلطة التى ضمت محمد راتب باشا وزيرا للحربية ومصطفى رياض باشا وزيرا للداخلية وعلى مبارك باشا وزيرا للمعارف والأوقاف الى جانب الوزيرين الانجليزى والفرنسى . وهذه هى الوزارة التى واجهت «مجلس شورى النواب» الثالث فى دورته الثالثة فى عهد اسماعيل .

وافتتح الخديو اسماعيل الدورة الثالثة والأخيرة من برلمانه الثالث والأخير فى ٢ يناير ١٨٧٩ مع ولى عهده توفيق باشا ومجلس وزرائه المختلط . وقد اجتمع المجلس برياسة أحمد رشيد باشا . وكانت خطبة العرش غاية فى الايجاز لا تتجاوز قوله : «ابدى لكم ممنونيتى من اجتماعكم بهذا المجلس ، وأخبركم أن سبب اجتماعكم هو أن نظار حكومتى ، سيتذاكرون معكم فى بعض مسائل مالية واشغال داخلية ، فنرجو من المولى الكريم أن تتم المذاكرة فى ذلك

على احسن حالة والله الموفق للصواب » .

ومعنى هذا الخطاب الموجز : مادام هؤلاء السادة الأجانب يصرون على مبدأ المسئولية الوزارية وعلى الاشتراك فى مجلس الوزراء فانا لم أعد مسئولا وهاهم أمامكم فافعلوا بهم ماتشاءون .

لقد كان واضحا لكل ذى عينين أن الخديو اسماعيل كان مغلوبا على أمره وكذلك كانت البلاد ، ولم يكن أمام النواب من سبيل للتعبير عن احتجاجهم على هذه الوزارة المختلطة الا تأكيد معنيين فى الرد على خطبة العرش وهما :

أولا : أن الديمقراطية المصرية والتقدم المصرى هما غرس يدى اسماعيل ، والمفهوم ضمنا انهما ليسا من غرس يدى انجلترا وفرنسا رغم اصرارهما على مبدأ المسئولية الوزارية والاصلاح .

ثانيا : التمسك بالنظام النيابى وبمبدأ المسئولية الوزارية والمفهوم ضمنا : نحن لن نتساهل مع نوبار باشا واصحابه . وهذا بعض ماقاله الرد على خطاب العرش :

« نحن نواب الأمة المصرية ووكلاؤها المدافعون عن حقوقها المطالبون لمصلحتها التى هى فى نفس الأمر مصلحة الحكومة ، نرفع الى مقام الحضرة الخديوية الفخيمة الشكر الجميل ، حيث عنيت بتشكيل مجلس شورى النواب ، الذى هو أساس المدنية والنظام ، وعليه مدار العمران وهو السبب الموجب لنوال الحرية التى هى منبع التقدم والترقى ، وهو الباعث الحقيقى على بث المساواة فى الحقوق ، التى هى جوهر العدل وروح الانصاف .

« ونكرر الشكر لهذه الحضرة الجليلة حيث شكلت مجلس وزارة مسئولا كافلا أمام الأمة تأييدا لمجلس النواب ، وتتميما له ، ولذلك حينما تعلقت ارادتها السامية بان ينظر الوزراء فى أمور المالية والأشغال الداخلية ، دعت نواب الأمة ليتداولوا معهم فى ذلك حفظا لحقوق الرعية ومصلحة الحكومة .

« ونعلن من صميم الفؤاد سرورنا وكمال ابتهاجنا بما تشرفت به مسامعنا من خطاب جلالتكم الذى أنبأ عما انطوت عليه تلك السريره الطاهرة الزكية من الميل الغريزى الى اصلاح الأمة المصرية ، والرغبة الخالصة فى صعودها على معارج التقدم وترقيها الى ذروة السعادة ونيلها الحرية فى تصرفاتها قولا وفعلا ، حيث أبانت عظمتكم أن الغرض من اجتماع هذا

المجلس هو المذاكرة مع نظار حكومتكم فى المسائل المتعلقة بالمالية والأشغال الداخلية .

« فبعث فينا ذلك الخطاب روح العصر الجديد ، وأحيا آمال هذه الأمة التى لا تزال راجيه أن تنال شرفها التليد الذى شهدت به التواريخ وانبأت به الاثار بمساعى الحضرة الخديوية وهممها العليه .

« فليحى الخديو الأعظم ، وأنجاله الكرام ، ولتحيى الحرية تحت ظل رعايته وحمايته آمين » .

هذا الرد ليس ردا على خطبة العرش ، لأن الخديو اسماعيل لم يقل فى خطبة العرش شيئا مما يذكره النواب وخطابه كله من كلمتين لا غير . وانما هذا الرد مظاهرة تأييد للخديو فى محنته ضد التدخل الأجنبى الذى فرض عليه نوبار باشا ووزيريه الأوروبيين وأصر فى على مبدأ المسئولية الوزارية لا حبا فى الديمقراطية المصرية ولكن ليبعد الخديو اسماعيل عن رياسة مجلس الوزراء باسم أن الملك يملك ولا يحكم . وهذا معنى الهتاف الأخير « ولتحيا الحرية تحت ظل رعايته وحمايته » أى وليس تحت ظل رعاية الانجليز والفرنسيين .

ومع ذلك فان صحافة العصر « الثورية » « الحرة » لم تجد أية غرابة فى وجود وزيرين أجنبيين فى مجلس الوزراء المصرى ، وتناست هذا الموضوع وركزت على الحقوق الديمقراطية التى ظفر بها النواب بموجب العمل بمبدأ المسئولية الوزارية . قالت جريدة أديب اسحق (« التجارة ») « فبشروا أهل مصر بعصر جديد يغنى به طارف المجد التليد » .

(العدد ١٥٣ فى ٢٣ سبتمبر ١٨٧٨) .

ولاشك أن كف يد اسماعيل عن مجلس الوزراء كان خطوة الى الامام لان اسماعيل برغم كل حرصه على عمران مصر ورقيها كان نموذجا للملك المستبد المستنير الذى كان مثل اسماعيل الأعلى . ولقد اثبتت تجربة اسماعيل أن الاستنارة وحدها لا تكفى لتسويغ الاستبداد أو لصلاح الحكم . وقد أدى تأصل النزعة الارستقراطية فى نفس اسماعيل رغم نبل مقاصده ومشروعاته الى دخوله فى تناقض مباشر مع الشعب المصرى لان حكمه اقترن بحماية ارستقراطية متمصرة ومصرية لا تقل عنه تكلفة ولكنها تقل عنه استنارة وكان ذلك على حساب أوساط الملاك والفقراء وأن قلة خبرته وقلة خبرة رجاله الى جانب خراب الذمم ، فى مواجهة الاستثمار الرأسمالى الذى اتقنته أوروبا وملكت الاعيبه واسراره معا ، قد انتهت الى خراب مصر المالى

والى تعريضها للتدخل الاجنبي . كان الحد من استبداد اسماعيل ومن اسرافه خطوة الى الأمام ، ومع ذلك فهل كان نوبار والوزيران الاوربيان هم الحل ؟ طبعا لا . لقد كانت مصر ملكا وشعبا منذ محمد على تتحفز خوفا على استقلالها الذاتى كلما ارسلت لها تركيا مبعوثا فوق العادة للتدخل فى شئونها الداخلية ، فهل كان يمكن أن تقبل ذلك من أوروبا ؟ طبعا لا .

ومن هنا ففى تطور الديمقراطية المصرية اقترنت الحركة الديمقراطية دائما بالحركة الوطنية وبالحركة القومية . وهنا تكمن عظمة اسماعيل انه تحول من رسول عمران ومدنية الى زعيم استقلال وحرية عندما حوصرت مصر وتعرض استقلالها للضياع . لقد كان رمز المقاومة هو الاطاحة بوزارة نوبار الأوروبية . ووقف برلمان مصر دون أن يفقد توازنه صفا واحدا وراء رمز المقاومة الوطنية ، الخديو اسماعيل ، حتى تنجلى هذه الغمة .

واستأسد « مجلس شورى النواب » على نوبار ووزرائه الاجانب . لقد كان من قبل يكتفى بالفتات التى يلقيها اليه الخديو اسماعيل أو اسماعيل باشا المفتش . لم تمر ثلاثة أيام على افتتاح البرلمان حتى وقف النائب محمود بك العطار (القاهرة) فى ٥ يناير ١٨٧٩ يذكر بان الوزراء لم يقدموا بعد مشروعاتهم وبياناتهم ويطلب بالكتابة الى الوزارة لاستعجالها فى ذلك وكان وزير الأشغال الفرنسى ، دى بلنيير أكثر مراعاة للشكل من زميله الانجليزى وزير المالية السير ريفرز ويلسون فقدم دى بلنيير مشروعات وزارته واستدعاه المجلس لمناقشتها فحضر وناقش . أما السير ريفرز ويلسون فقد أهمل المجلس ولم يعبأ باستعجالاته ولم يقدم شيئا ولم يحضر بشخصه . وعلى الطريقة الانجليزية : اذا لم ينتقل محمد الى الجبل انتقل الجبل الى محمد . هكذا طلب السير ريفرز ويلسون أن ينتدب المجلس اليه بعض أعضائه للمداولة فى الشئون المالية . وهكذا جعل السير ريفرز ويلسون من مبدأ المسئولية الوزارية حبرا على ورق . واوفد المجلس اليه لجنة خماسية ولكن أصر على تلقى بيانات وزارة المالية ومشروعات الوزارة وحضور الوزير . وحتى ترد هذه البيانات والمشروعات أخذ المجلس يبحث سياسة البلاد المالية بناء على اقتراحات أعضائه فقرر تحديد مواعيد تحصيل الضرائب بمواعيد المحاصيل وهو ما استحال على المجلس ايام اسماعيل باشا المفتش بسبب مواعيد الديون . وقرر تخفيض بعض الضرائب والغاء بعضها الاخر (وهو نفس المجلس الذى سبق أن وافق على زيادة جميع الضرائب بنسبة ١٠٪ فى الدورة السالفة) .

كان التحدى واضحا لأن المجلس لم يسبق له أن ينظر فى مشروع قرار يعبر عن استيائه

لتأخر ورود مشروعات الوزارة رغم مرور عشرين يوما على افتتاحه ويحتج على فداحة الضرائب[1] . وكان التحدى من جانب الوزارة النوبارية واضحا منذ البداية ، فقد استصدرت من الخديو اسماعيل فى ٦ يناير ١٨٧٩ مرسوما يقضى بان اصدار القوانين المالية من اختصاص مجلس الوزراء على أن يصدق عليها الخديو ، وبهذا حرم العرش والبرلمان معا من حق التشريع المالى . وقد احتج « مجلس شورى النواب » على ذلك بالموافقة على « انهاء » أى مشروع قرار قدمه النائبان محمود بك العطار (القاهرة) وعبد السلام بك المويلحى (القاهرة) وقد جاء فى القرار التاريخى :

« ولم نر لمجلس النواب فى هذا الدكريتو (أى « المرسوم » ل . ع) اسما ولا خبرا ، مع أن سائر ما يختص بالادارة العمومية من تحصيل وفرض ضرائب ووضع لوائح أو قوانين لذلك ، وماكان من هذا القبيل ، انما يقصد به الأهالى لا غير ، وكل مايقصد به الأهالى لابد أولا من عرضه عليهم ورضاهم به عن طيب خاطر منهم قبل وضعه ، وتكليفهم به . وحيث أنهم أنابوا عن أنفسهم نوابا منهم منوطين بالمدافعة عنهم ، والمحاماة عن حقوقهم والنظر فى شئونهم بعين المصلحة فمن الواجب أن يعرض جميع ما يتعلق بالأهالى على نوابهم لينظروا فيه ويتدبروه .

« وذلك لا يخفى على دولتلو رئيس النظار ، وكيف يخفى عليه أن للأمة المصرية نوابا وهو يعلم دعوتهم للالتئام ، وقد شهد يوم اجتماع المجلس ، وحضر افتتاحه ، وسمع تلاوة الخطاب الخديو وحضر يوم اجابة الاعضاء على ذلك الخطاب ووقف على مضمون كل من الخطاب وجوابه وعلم مافوض اليهم أمر المذاكرة فيه . ومن ثم قد أخذنا العجب وذهب بنا الأسف كل مذهب ، ولا نشك فى أنكم معشر النواب قد أخذكم من العجب والأسف ما أخذنا كيف لا ، وان مثل دولة رئيس مجلس النظار لا يجهل حقوق مجلس النواب ، ومقدار احترامها كما لا ينكر أن موضوع الدكريتو المحكى عنه هو من حقوق ذلك المجلس المقدسة التى لا يصح انتهاكها .

« ولذلك كانت الحضرة الخديوية من عهد تشكيل مجلس النواب لا تبرم غالب الأمور

---

(١) « انهاء » وقعة ١٧ عضوا هم : محمود بك العطار ـ حنا يوسف ـ عثمان الهرميل ، أحمد المرسى ، باخوم لطف الله ، أحمد عبد الصادق ، فضل الرمر ، يوسف رزق ـ عبد الشهيد بطرس ، خضر ابراهيم ، حسن عبد الله ، أحمد جاد الله ، محمود عبد الله ، ابراهيم الجيار ، السيداللورى ، سليمان الغرلى ، محمد فرج .

المهمة التى تكون من هذا القبيل الا بعد أن تعرض على أعضائه ، ولا يقضى بها الا بعد اقرارهم على وضعها ، مع أن تلك الحضرة هى التى منحت الأمة تشكيل هذا المجلس ، واذا كانت حقوقه محفوظة فى الجملة حيث لم تكن تم وزارة قائمة على دعائم الحرية مكلفة بامر الاصلاح ومسئولة عنه ، فكيف تضيع تلك الحقوق فى عهد تؤمل الأمة فيه نوال كمال حريتها ، وغاية حقوقها ، علما بأن تلك الوزارة ادرى بشأن البرلمنتو واعرف بمقداره فهى أبعد من أن تنتهك حرمته .

«وبناء على ذلك هانحن نرفع الى هيئة المجلس أمر هذا الدكريتو ملتمسين من حضراتكم أيها النواب النظر فيه لعلمنا بأن مايؤثر فى فؤاد أحدنا لابد وأن يؤثر فى أفئدة الباقين ، وأن مايجب على أحدنا القيام به وجب على الجميع كذلك ، لاننا جميعا وكلاء الأمة وأبناؤها المدانون بمراعاة حقوقها والنظر فى شئونها ومصالحها . وبالجملة أن الذى نراه الا نغض النظر عن مراعاة واجباتنا المقررة المعلومة خصوصا فى هذه المسألة التى ليس التساهل والتسامح فيها الا نوعا من الاجحاف بحقوق مجلس النواب » .

هذا البيان العظيم يعد وثيقة خطيرة فى تاريخ مصر الدستورى لجملة أسباب منها :

١ ـ أن البيان لم يعد يشير الى «مجلس شورى النواب» وانما يشير الى «مجلس النواب» وبذلك اسقط صفة الشورية أو الاستشارية عن المجلس النيابى فى مصر ، وأسبغ عليه الصفة التشريعية الملزمة الكاملة تأسيسا على مبدأ «المسئولية الوزارية» .

٢ ـ أن البيان رغم اعترافه بأن الحكم النيابى كان «منحة» من الخديو فهو قد أسس حق المجلس فى التشريع على مايسميه فلاسفة النظم والمذاهب «الحق الطبيعى» للشعوب وهو ماحل محل «حق الملوك الالهى» فى تاريخ الكفاح الديمقراطى والراديكالى فى كافة بلاد العالم .

٣ ـ أن البيان رغم صدوره من «مجلس الاعيان» كما كان كرومر يحب أن يسميه ، ولقد كان ذلك ، قد أكد معنى جديدا فى تاريخ الديمقراطية المصرية وهو أن أعيان مصر لم يعودوا يعتبرون أنفسهم ممثلين لطبقتهم وانما اعتبروا أنفسهم (نواب الأمة) و(وكلاء الأمة) المنوط بهم المدافعة عن مصالح الأهالى ، (والمحاماه عنهم) وقد سبق «لمجلس شورى النواب» فى الرد على خطبة العريش فى ٦ يناير ١٨٧٩ ان ابرز هذا المعنى ابرازا تاما حيث قال «نحن نواب الأمة المصرية ووكلاؤها المدافعون عن حقوقها الطالبون لمصلحتها نرى كذا وكذا ... »

وقد أكد المجلس هذا المعنى وأسسه على نظرية الحق الطبيعى القائل بأن «الأمة مصدر السلطات (سعد زغلول) وقد استقرت فكرة «النيابة» و «الوكالة» فى كفاح مصر الديمقراطية استقرارا تاما حتى أنها صبغت كفاح الشعب المصرى فى فتراته الحاسمة : فى ثورة ١٨٨٢ (عرابى) وثورة ١٩١٩ (سعد زغلول) وهذه هى نظرية الشرعية الجديدة للسلطة ، وقد بلورها برلمان اسماعيل الثالث فى يناير ١٨٧٩ : تفويض السلطة من الشعب أقوى من تفويض السلطة من الملك . (فيما بعد تبلورت هذه النظرية فى المبدأ : «الحق فوق القوة والامة فوق الحكومة» سعد زغلول) .

٤ ـ ان البيان ، لمن يدرسه فى عناية ، لم يعد يستخدم لغة من قاموس البلاد السياسى وانما يستخدم لغة ثوار الثورة الفرنسية فى «اعلان حقوق الانسان» فهو يتحدث عن «حقوق المجلس المقدسة» «التى لا يصح انتهاكها» ، واعلان قداسة حقوق الانسان Sacredness وحصانتها من الانتهاك inviolability يثبت تأثر الفكر المصرى فى تلك الفترة تأثرا عميقا ومباشرا بالفكر السياسى فى الثورة الفرنسية .

٥ ـ أن البيان يعرض فى تهكم بنفاق الوزارة «الأوروبية» حيث يقول «فكيف تضيع تلك الحقوق فى عهد تؤمل الأمة فيه نوال كمال حريتها وغاية حقوقها علما بان تلك الوزارة أدرى بشأن البرلنتو وأعرف بمقداره فهى أبعد من أن تنتهك حرمته» والمقصود مادام فيها سادة أوروبيون مثل ريفرز ويلسون ودى بلنيير يعرفون الشىء الكثير عن مقام البرلمانات فى بلادهم وسادة متفرنجون مثل نوبار لاشك رأوا ما يجرى فى العالم المتقدم «فهم أدرى» أى أدرى من الخديو بوظيفة الحياة النيابية ، فاذا جاز للخديو التركى الافتئات على حقوق النواب لم يجز ذلك للوزراء الأوروبيين .

ودعا «مجلس شورى النواب» رئيس الوزراء لمواجهته ومناقشته فى دكريتو ٦ يناير ، فواجه نوبار باشا المجلس ولكنه تهرب من المناقشة استنادا الى ضرورة رجوعه لمجلس الوزراء فى أمر أساسى كهذا ، ولم يقتنع المجلس بهذا التسويف فرد عليه عبد السلام المويلحى بك : «من حيث أن هذه المسألة اساسية فهذا هو الموجب لكونها من حقوق مجلس النواب» وأضاف محمود بك العطار «ان المرجو هو استحصال المجلس على حقوقه بواسطة العرض للأعتاب الخديوية بعد رؤيتها بمجلس النظار» وهكذا ادخل النواب الخديو اسماعيل طرفا فى هذا النزاع الدستورى بينهم وبين الوزارة الأوروبية .

ولكن بغض النظر عن هذه الوطنية الرائعة وهذه الدستورية الرائعة فقد أثبت « مجلس شورى النواب » انه مثل سيد البلاد ، ليس فى مستوى الأحداث . فالخطر الداهم على استقلال البلاد جاء من اضطراب مالية حكومتها اضطرابا وقف بها على شفا الافلاس الذى ظهر فى عجزها عن سداد أقساط ديونها وفى عجزها عن دفع مرتبات الموظفين . وكل هذا لم تكن تغنى عنه المواقف الرائعة ولا اشهار حقوق الانسان ولا مناورات الخديو مع نواب الأمة ليطرد الوزارة الاوروبية ، وانما كان الأمر يحتاج الى مزيد من التضحيات لافتداء الاستقلال بالمال المستحق .

وقد كانت قرارات « مجلس شورى النواب » لا تؤدى الى ذلك بتاتا بل تؤدى الى عكسه على خط مستقيم . فقرار تعديل مواعيد تحصيل ضرائب الأطيان بحيث تتمشى مع مواسم جمع المحاصيل كان يؤدى الى مزيد من اضطراب الحكومة فى مواجهة أقساط الديون عند حلول آجالها المنصوص عليها فى عقود القروض وفى المراسيم وقرار التمسك بقانون المقابلة وقرار تخفيض الضرائب بكل أنواعها كان يؤدى الى زيادة العجز فى ايرادات الحكومة . وقرار الاحتجاج على زيادة الضرائب على الأطيان « العشورية » على أى أبعاديات كبار الملاك وضياعهم الشاسعة وفقا لما قرره مجلس الوزراء كان احتجاجا طبقيا صرفا نسى فيه « نواب الأمة » أنهم يمثلون الشعب المصرى ارضاء للخديو ولامراء البيت المالك وللباشوات من ملاك الشفالك والتفاتيش والأبعاديات بل وخدمة لمصالحهم الطبقية بوصفهم صفوة أعيان البلاد أصحاب الملكيات الكبيرة

وفى يناير ١٨٧٩ تدفقت على القاهرة وفود الأعيان من الأقاليم تحتج على فداحة الضرائب المقررة عليهم .

كلا لم يكن هذا هو السبيل للاحتجاج على التدخل الأجنبى فى الحكم المصرى ، وانما كان السبيل الوحيد هو اثبات صدق نية السداد واتخاذ القرارات المؤدية للسداد ، وكل ماعدا ذلك كان مجرد عواطف جميلة ولكنها مفرغة من المحتوى ، فحملة الأسهم والسندات فى باريس أو لندن أو برلين أو فيينا لم يكن يهمهم أن يحل المرابى المصرى بقانون المقابلة محل المرابى الأوروبى ولو أفلست خزائن حكومته ، وانما كان يهمه أن يحصل على أقساط دينه وفوائدها فى مواعيدها المقررة . والبيوت المالية الكبرى الدائنة لمصر لم يكن يهمها أن يعفى الباشوات والبكوات « العشوريون » فى مصر من الضريبة الاضافية وانما كان يهمها أن تستوفى

ديونها المصرية وفوائدها أولا بأول .

وتوسعت الوزارة الأوربية فى تعيين الخبراء الأجانب فى مختلف المصالح الحكومية لتحكم الاشراف على الادارة المصرية فعينت بلوم باشا Bloom Pasha وكيلا لوزارة المالية وبارافيللى Baravelli ، مراجعا لحساباتها وفتزجيرالد Fitz Gerald مديرا لحسابات الحكومة والسير أوكلاند كولفن Auckland Colvin مديرا لمصلحة المساحة الخ ...ولم تكن هذه التعيينات كما ذكر الرافعى لنهب المرتبات الضخمة ولكن لاحكام القبضة على مرافق البلاد ومواردها والقضاء على تقاليد الخديو اسماعيل واسماعيل باشا المفتش فى ادارة مصر .

وكان لابد من مواجهة المتأخر من مرتبات الموظفين فقررت وزارة نوبار صرف مرتبات الموظفين المدنيين شهريا بانتظام مع صرف نصف شهر من المتأخرات ولكن قرارها لم يشمل ضباط الجيش بل على العكس من ذلك أحالت وزارة نوبار ٢٥٠٠ ضابط الى الاستيداع وكانت لهم متأخرات ٢٠ شهرا لم يحصلو على شىء منها . وقد أدى ذلك الى فتنة الجيش الأولى فى ١٨ فبراير بقيادة البكباشى لطيف بك سليم والبكباشى سعيد بك نصر ، تلك الفتنة التى أطاحت بوزارة نوبار فى ١٩ فبراير . لقد كان الخديو اسماعيل يقود من قصره كل هذه العمليات كقائد أوركستر ماهر للتخلص من نوبار باشا المفروض عليه : البرلمان من جهة والجيش من جهة أخرى ، والصحافة من جهة ثالثة حتى لقد عطلت الحكومة جريدة « التجارة » والتى كان يحررها أديب اسحق وجريدة « الوطن » التى كان يحررها ميخائيل عبد السيد ١٥ يوما لاثارتها الخواطر ، وفى فترة احتجابها وقعت فتنة الجيش ، بل ان من يقبل اقوال الساسة الانجليز يعتقد أيضا أن الخديو اسماعيل لجأ فى ملحمته مع نوبار باشا الى استنفار الشعور الاسلامى ضد هذا الأرمنى المسيحى . وعلى كل لقد كان للخديو اسماعيل ما أراد .

وبعد فمن يخلف نوبار ؟ أراد الخديو اسماعيل أن يعود الى النظام القديم وهو رئاسة الوزارة بشخصه فرفض قنصلا انجلترا وفرنسا وارادت انجلترا وفرنسا ابقاء نوبار فى منصبه فأعلن اسماعيل أنه فى هذه الحالة يتخلى عن مسئولية المحافظة على الأمن العام واقترح الخديو اسماعيل تعيين ولى عهده توفيق باشا رئيسا للوزارة الجديدة فلم يعارض القنصلان ولكنهما اشترطا أن يكون للوزيريين الأوروبين حق الفيتوف مجلس الوزراء فرضخ اسماعيل . وهكذا ألف الأمير توفيق باشا الوزارة الأوروبية الثانية بموجب مرسوم ١٠ مارس ١٨٧٩ (رياض باشا للداخلية والحقانية ، ويلسون للمالية ، دى بلنيير للأشغال ، على مبارك للمعارف والأوقاف ، ذو

الفقار باشا للخارجية ، افلاطون باشا للحربية) . وعاد « مجلس شورى النواب » للضغط على الوزارة الأوروبية الثانية فنظر فى ١٩ مارس ١٨٧٩ فى « انهاء » أو مشروع قرار اقترحه ٤٩ عضوا مطالبين بتخفيض الضرائب ووافق عليه استنادا الى أن وزير المالية رفض الحضور الى المجلس رغم تكرر دعوته وابلغ المجلس هذا القرار الى وزير الداخلية ، فكان رد الحكومة هو استصدار مرسوم بفض الدورة البرلمانية لانتهاء مدة البرلمان وهى ثلاث سنوات وأعلن رياض باشا مرسوم الفض على المجلس فى جلسة ٢٧ مارس ١٨٧٩ .

وقد كانت الحكومة « دستوريا » فى جانب الصواب فى انهاء الدورة البرلمانية الثالثة من برلمان اسماعيل الثالث . ولكن مرسوم الفض بدأ مرحلة جديدة من مراحل الصراع بين البرلمان والحكومة . فبعد أن تلا رياض باشا مرسوم الفض وشكر المجلس على ماسداه من خدمات رفض الاعضاء الانفضاض قبل النظر فى المسائل المالية والاشغال الداخلية التى وعدت خطبة العرش بان يتذاكرها الوزراء مع النواب .

ولقد كانت جلسة تاريخية حقا . قال النائب محمد راضى (بنى سويف) أن المجلس لم ينظر فى مالية البلاد رغم مرور ثلاثة شهور على انعقاد دورته لعدم ورود اية بيانات أو مشروعات من الوزارة ولذا فهو يطالب بعودة المجلس للانعقاد بعد شهرين من عطلة الصيف « لرؤية أشغالنا ونعود » . وقال عبد السلام بك المويلحى (القاهرة) أن المجلس طالب بالاشتراك فى اتخاذ كافة قرارات الحكومة وحمل مجلس الوزراء المسئولية عن هياج الأهالى اذا فض المجلس دون المشاركة فى اتخاذ القرارات . وقال بدينى أفندى الشريعى (المنيا) انه لابد من أن تعلن الحكومة عدم صدور اجراءات أو قوانين الا بالاشتراك مع مجلس النواب . وقال باخوم افندى لطف الله أن عودة النواب الى بلادهم على هذه الصورة « ربما يحصل منه زعزعة للأهالى » ولتجنب ذلك يجب النظر فى المسائل المالية وفى الميزانية ، ولا مانع من تجديد الانتخاب بعد الفراغ من هذه الموضوعات ، وأصر محمد أفندى راضى على أن المجلس « لم يزل باقيا له مدة » ولام رياض باشا لانه نبه الصحف الا تورد شيئا فى الجرانيل « يتعلق بمجلس الشورى والأجانب » وهذا نوع من المصادرة ، ولام عبد السلام بك المويلحى رياض باشا على « ماقلتموه سعادتك أن أهالى مصر همج ، وأنه لا يوجد فيهم عشرة يفهمون مايقال فى الجرانيل مع أنه لا يصح نسبه جميع أهالى الوطن لهذه الحالة التى لا تليق » . وأصر رياض باشا على فض الدورة قائلا أن اختصاصات « مجلس شورى النواب » يجب مناقشتها أولا فى مجلس

الوزراء أما هو فلا يستطيع الخوض فيها . ودافع عن نفسه بانه قصد أن نقل الصحف المصرية لما تنشره الصحف الأوروبية يبلبل الرأى العام المصرى لأن الأوروبين «لهم قواعد وقوانين غير قواعد وقوانين بلدنا» .

وبعد هذه الجلسة العاصفة قرر المجلس رفض الانفضاض وارسال صورة من محضر الجلسة للخديو وصورة لمجلس الوزراء وفى ٢١ مارس ١٨٧٩ قدم النواب عريضة الى الخديو اسماعيل يحتجون فيها على :

١ ـ انتهاك الوزارة لحقوق المجلس ..

٢ ـ مشروع التسوية المالية القائم على اشهار افلاس الحكومة المصرية وعلى الغاء قانون المقابلة . وقد أعلن النواب عزمهم على رفض مشروع التسوية وامتناعهم عن تنفيذ الغاء المقابلة ، وطلبوا من الخديو أن يتدخل .

وكان معنى هذا صراحة أن الأعيان المصريين قد خلطوا بين المصلحة الوطنية ومصلحتهم الطبقية واتخذوا من الحركة الديمقراطية وسيلة للتمسك بامتيازاتهم الطبقية ، وهى الاعفاءات الضريبية التى عادت عليهم من تسليف الحكومة بدفع ضرائبهم عن سنوات مقدما . لم يكن نواب مصر فى مستوى الأحداث فى تلك الفترة الحرجة ، فلو كانوا لقبلوا الغاء قانون المقابلة وتحويل مستحقاتهم الى قرض وطنى عادى بسعر فائدة ضئيل قابل للسداد على آجال طويلة . ولكن اهتمامهم بالتمسك بقانون المقابلة وامتيازاته وضعهم فى وضع المرابى المصرى الذى لا يريد أن يقرض الوطن قرضا حسنا ثم ينتظر ذلك من المرابى الأجنبى . هذه هى الصورة على حقيقتها من غير تزويق ولا تجميل . ولاشك أن رفض نواب الأمة اشهار افلاس مصر و افلاس حكومتها كان مبدأ جليلا جديرا بالكفاح تحت رايته ولكن كان ينبغى أن تسنده التضحية بالتنازل عن الامتيازات الطبقية حتى تسقط حجة المستعمر الاجنبى الذى اتخذ من مديونية مصر لاوروبا ذريعة لفرض الوصاية الأوروبية على مصر . لا ينبغى أن ننسى ان الغاء ضريبة المقابلة والغاء امتيازاتها لم يكن فى المقام الأول ضربة للفلاح المصرى أو لسواد الشعب ولكنه كان ضربة لكبار الملاك القادرين على تسليف الخزانة بالربا الفاحش . فقد بلغ الاعفاء الضريبى ٥٠٪ لدافعى ضريبة المقابلة . ولما كان الخديو اسماعيل هو قائد الأستقراطية المصرية والمتمصرة فقد تطابقت رغباته مع رغبات أعيان البلاد : وهى انقاذ سمعة البلاد دون تضحية فعلية .

SS

واستحكمت الأزمة الدستورية لأن المشاعر الوطنية الملتهبة تداخلت فى المصالح الطبقية الملتهبة . ولما كان «مجلس شورى النواب» الثالث بعد فضه بمرسوم خديوى ليس له وجود شرعى ، فقد اجتمع النواب الاحرار أو الأعيان الثوار فى هيئة «جمعية وطنية» بدار السيد على البكرى نقيب الأشراف ثم بدار اسماعيل راغب باشا وزير المالية السابق وأول رئيس «لمجلس شورى النواب» (١٨٦٦) . ووضعوا ما يسمى «اللائحة الوطنية» ، وضعها سبعة من النواب الاحرار بالاشتراك مع اسماعيل باشا راغب الذى عرف بميوله المعادية للملكية المستبدة ، كما اتفقت الاراء على المطالبة بتأليف وزارة وطنية بحته لا تضم وزراء أوروبيين برئاسة محمد شريف باشا الذى اشتهر بعدائه للتدخل الأوروبى ولاستبداد الخديو فى وقت واحد . وكان شريف باشا أكبر داعية فى عصره للحكم الدستورى وقد اشتهر عنه قوله : «اذا كان مقدرا لاستبداد الخديو ان يبقى فانى لا اشترك فى الحملة ضد الوزارة الأوروبية» وفى محنة الاختيار بين الاستبداد الداخلى والاستعمار الخارجى ، فلا شك ان من أعيان البلاد من كان يرى عكس ذلك : اذا كان مقدرا للوزارة الاوروبية أن تبقى فانا لا اشترك فى الحملة ضد الخديو . ولكن اياكان الأمر فقد اتفقت الاراء على أن هناك مخرجا من مأزق الاختيار هذا وهو مقاومة استبداد الخديو ومقاومة الوزارة الاوربية فى وقت واحد . وقد كان هذا مضمون «اللائحة الوطنية» التى وقع عليها ٣٢٧ شخصا يمثلون كافة قيادات الأمة ، منهم ٦٠ عضوا من أعضاء «مجلس شورى النواب» ، و ٦٠ من علماء الدين والرؤساء الروحيين فى مقدمتهم شيخ الاسلام وبطريرك الاقباط وحاخام اليهود ، و ٤٢ من الاعيان وكبار التجار و ٧٢ من الموظفين العاملين والمتقاعدين و ٩٣ من الضباط .

فى ٢ ابريل ١٨٧٩ اجتمعت بدار اسماعيل راغب باشا جمهرة من الأعيان والنواب والعلماء والمأمورين كان فى مقدمتهم شريف باشا وشاهين باشا وحسن راسم باشا وجعفر باشا والسيد على البكرى والشيخ الخلفاوى والشيخ العدوى . ووقع المجتمعون على «اللائحة الوطنية» التى تضمنت مطلبين :

١ ــ رفض مشروع السير ريفرز ويلسون بتسوية ديون مصر على أساس اشهار افلاس مصر مع اقتراح مشروع تسوية بديل .

٢ ــ الاصلاح الدستورى على أساس مبدأ المسئولية الوزارية وتعديل النظام البرلمانى وفقا لنظم برلمانات أوروبا .

ولم يكن مشروع التسوية الذى قدمه النواب والأعيان وعامة المجتمعين يختلف فى شىء عن مشروع ريفرز ويلسون المرفوض الا فى ثلاث نقاط :

١ ـ ابقاء ضريبة المقابلة .

٢ ـ رفض زيادة الضرائب على الأطيان العشورية (الملكيات الكبيرة) .

٣ ـ رفض مبدأ عجز الميزانية المصرية عن سداد الديون ، أو مايسمى عادة باشهار افلاس مصر «بعد حصول علم اليقين لدينا بان ايرادات بر مصر هى كافية لسداد الديون المطلوبة من الحكومة حسبما هو موضح بالمشروع المذكور» . بل أن «اللائحة الوطنية» قبلت مبدأ «المراقبة الثنائية» : «ولزيادة تأمين الديانة نطلب تعيين مفتشين أوروباويين لايرادات ومصروفات المالية» وطبعا ليس معنى هذا أن نظام «المراقبة الثنائية» قد أصبح مطلبا وطنيا أو شعبيا ، وانما المراد هو «لاثبات حسن نيتنا للوفاء نطلب ... الخ» .

فيم الخلاف اذن مادام النواب والأعيان ووجوه الدولة قد قبلوا مشروع ريفرز ويلسون ؟ نعود الى بيت القصيد وهو تمسك الاعيان باعفاءات ضريبة المقابلة التى رفعت كشعار وطنى وهى فى حقيقتها امتياز طبقى ورفض كبار الملاك زيادة الضريبة على أطيانهم العشورية ، وهو أيضا مطلب طبقى لا يمس «الأمة المصرية» فى قليل أو كثير خارج طبقة الذوات والأعيان . من أجل هذا وجب توصيف ثورة مصر الدستورية الأولى أيام اسماعيل بانها «ثورة النبلاء» أو «ثورة الاعيان» .

وما الضمان الذى تقدمه «اللائحة الوطنية» لسداد الديون ؟ اذا كانت العريضة تقول : «فمن بعد المذاكرة بيننا ، رأينا وجوبا أن نقدم مشروعا حافظا لحقوق الأمة داخلا وخارجا ، مع احترام الشرائع المقدسة والقوانين المؤسسة» ، فان هذا تعبير لبق لقولهم : لا نريد وزراء من أوروبا ، فاقحام «الشرائع المقدسة» فى تسوية ديون مصر أمر لا معنى له خارج هذا المعنى السياسى الخطير . أما الضمان الذى يقدمه النواب والأعيان فهو ليس فى وزارة أوروبية ولكن فى برلمان قوى :

«قد تحرر هذا المشروع ببيان مفصلا ماهو مقتضى اجراؤه فى تسوية ايرادات الحكومة وتسوية تسديدات ديونها ومصاريفها على وجه ما توضح به ، بحيث أن الحضرة الخديوية تمنح شورى النواب الحرية التامة وجميع الحقوق فى كافة الأمور المالية والداخلية كما هو جار فى بلاد أوروبا . وأما انتخاب اعضائه فيكون بموجب لائحته الموجودة انما يلزم تعديلها بكيفية انتخاب

النواب المماثلة له فى أوروبا ، وبمعرفة مجلس النظار يصير تنقيح لائحة النواب الاساسية (أى : يصير وضع مشروع الدستور ومشروع لائحة مجلس النواب الداخلية ل . ع) ، وعند التئام مجلس النواب تعرض عليه ومن بعد مذاكراته فيها واقراره عليها تعرض للاعتاب الخديوية للتصديق عليها . أما مجلس النظار فيكون تعيين رئيسه بامر الحضرة الخديوية . والرئيس ينتخب النظار . وبعد استصوابهم وقبولهم من طرف الحضرة الخديوية تتشكل هيئة النظارات التى تتكون منها هيئة مجلس النظار . وهذا المجلس يكون مفوضا تفويضا تاما فى جميع اجراءاته ومسئولا أمام مجلس النواب فى جميع اجراءاته المختصة بالداخلية والمالية . ولزيادة تأمين الديانة نطلب تعيين مفتشين أوروباويين لايرادات ومصروفات المالية » .

والضمان اذن هو الا يحكم الخديو حكما مباشرا بل أن يحكم بواسطة وزرائه مع مسئولية الوزراء أمام البرلمان ، ومع اعطاء البرلمان كافة السلطات التشريعية فى الشئون الداخلية والمالية ، ومع تعديل قانون الانتخابات على أساس الانتخاب العام المباشر بالتصويت السرى لجميع المواطنين البالغين سن الرشد .

وقدم وفد الأعيان والنواب « اللائحة الوطنية » للخديو اسماعيل فوافق عليها ووزعها مترجمة الى الفرنسية على قناصل الدول موقعا عليها من اسماعيل راغب باشا نائبا عن الذوات والأعيان ، وأحمد رشيد باشا نائبا عن مجلس النواب ، والسيد على البكرى نائبا عن العلماء والتجار ، وراتب باشا نائبا عن الضباط ، واستقال توفيق باشا من رئاسة الوزارة . وفى ٧ ابريل دعا الخديو اسماعيل قناصل الدول وابلغهم فى حضور شريف باشا وراغب باشا والسيد على البكرى وعبد السلام بك المويلحى ومحمد بك راضى والحاج سيد اللوزى بانه وافق على « اللائحة الوطنية » لانها تعبر عن ارادة جميع طبقات الأمة وبانه كلف شريف باشا بتأليف الوزارة الجديدة . وفى نفس اليوم ارسل الوزيران الاوربيان الى الخديو اسماعيل احتجاجا على « اللائحة الوطنية » واعتبرا قبولها خرقا للسلطات التى خولها مرسوم ٦ يناير ١٨٧٩ لمجلس الوزراء فى اصدار كافة القوانين المالية بعد تصديقه عليها . وفى ٧ ابريل أيضا نص الخديو اسماعيل فى خطابه لشريف باشا بتأليف الوزارة على « أن تكون تلك النظارة مشكلة من أعضاء اهليين مصريين » ، لان الوزارة السابقة (الأوروبية) سببت له « غاية الأسف من أن ذلك السير كان على غير رضا الله والأهالى حتى نشأ عنه اضطراب ونفور سرى فى جميع القلوب وحركها وكانت قبل ذلك فى غاية الهدوء » .. وبهذا سد اسماعيل الطريق حاضرا ومستقبلا على تعيين وزراء من الأجانب فكانت هذه بداية نهايته .

والف شريف باشا الوزارة فى ٧ ابريل ١٨٧٩ من اسماعيل راغب باشا للمالية ، وشاهين باشا للحربية والبحرية ، وزكى باشا للاشغال ، وذو الفقار باشا للحقانية ، ومحمد ثابت باشا للمعارف والاوقاف ، وعمر لطفى باشا لتفتيش عموم الاقاليم البحرية والقبلية واحتفظ شريف باشا لنفسه بالداخلية والخارجية .

وفى ١٠ ابريل ١٨٧٩ تلا رئيس «مجلس شورى النواب» على الاعضاء قرار مجلس الوزراء الجديد بالغاء قرار فض الدورة البرلمانية الذى اصدرته الوزارة السابقة واعتبار المجلس القائم مستمرا . وفى ١٧ مايو ١٨٧٩ قدم شريف باشا مشروع «اللائحة الاساسية» وهى اول دستور عرفته البلاد بالمعنى الكامل ، اى غير الاعلانات والمبادىء الدستورية المتضمنة فى المراسيم الخديوية . اما لائحة الانتخاب فقد قال شريف باشا انها «تحت التبييض» . واحال المجلس مشروع دستور ١٨٧٩ الى اللجنة الدستورية لدراسته ، وقد وئد هذا الدستور لان الخديو اسماعيل عزل فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ قبل ان يصدر به مرسوما خديويا . وما ان تولى الخديو توفيق عرش مصر مكان ابيه حتى ابلغ «مجلس شورى النواب» بارجاء النظر فى موضوع الدستور وقانون الانتخاب الى اجل غير مسمى وفض المجلس وحكم البلاد بغير مجلس نيابى اكثر من سنتين كاملتين (٦ يوليو ١٨٧٩ ــ ٢٦ ديسمبر ١٨٨١) .

الديمقراطية والاحزاب ـ ٥

المثلث الرهيب : الملك
والجيش والشعب

بعد خلع اسماعيل وتولى توفيق فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ وحل برلمان اسماعيل الثالث والاخير ، وارجاء توفيق اصدار دستور ١٨٧٩ الذى كان قد اعده شريف باشا ودرسته « اللجنة الدستورية » فى « مجلس شورى النواب » ، قدم شريف باشا استقالة وزارته ليفسح المجال امام الخديو الجديد ان يختار من يثق فيه رئيسا للحكومة فاعاد الخديو توفيق تكليف شريف باشا فى ٢ يوليو ١٨٧٩ بتأليف الوزارة فالف شريف با ا وزارته الثانية فى ٣ يوليو ١٨٧٩ على النحو التالى :

شريف باشا للرياسة والداخلية والخارجية
اسماعيل ايوب باشا للمالية
على غالب باشا للحربية
محمود سامى البارودى باشا للمعارف والاوقاف
مصطفى فهمى باشا للاشغال
مراد حلمى باشا للحقانية

وبهذا مصر شريف للمرة الثانية منصب وزير المالية ووزير الاشغال . وفى الامر السامى الذى وجهه الخديو توفيق لشريف باشا لتسير عليه وزارته جملة امور هامة تدلنا على المعلن والمبطن فى سياسة الدولة الجديدة ومن أهم هذه الامور :

١ ـ اعلان الخديو توفيق التزامه بالحكم النيابى ومبدأ مسئولية الوزارة امام البرلمان « لعلمى ان الحكومة الخديوية يجب ان تكون شورية ونظارها مسئولين فانى اتخذت هذه القاعدة للحكومة مسلكا لا احول عنه فعلينا تأييد شورى النواب وتوسيع قوانينها لكى يكون لها الاقتدار فى تنقيح القوانين وتصحيح الموازين » .

٢ ـ وضع سداد الديون فى المرتبة الاولى من وجوه الانفاق : «فأول ما يجب المبادرة اليه من الامور هو دفع المشكلات المالية التى هى منشأ الصعوبات كلها ، فيلزم بذل المساعى المقتضاة لايصال الحقوق الى اربابها مع ملاحظة مصاريف الحكومة» .

وهكذا بدأ توفيق عهده بضربة بارعة فى المخاتلة : كان لابد لهذا القزم الماكر الذى جاء بعد اسماعيل العظيم تسكين مخاوف المصريين باعلان التزامه بالحكم النيابى الذى التزم به اسماعيل ، وتسكين مخاوف الاجانب باعلان اهتمامه بسداد ديون مصر . وبعد ان صدر الفرمان السلطانى فى ٧ اغسطس ١٨٧٩ بجلوس توفيق على عرش مصر واطمأن توفيق على كرسيه تنكر للوطنيين وللديمقراطين فرفض ما عرضه عليه شريف باشا من اصدار دستور ١٨٧٩ واجراء انتخابات جديدة لمجلس نيابى جديد بحجة او لعدم موافقة قنصلى انجلترا وفرنسا على ذلك ، فاضطر شريف باشا الى الاستقالة . وفى ١٨ اغسطس ١٨٧٩ شكل الخديو توفيق وزارة جديدة برئاسته فنقض بذلك مرسوم ٢٨ اغسطس ١٨٧٨ الذى كان اسماعيل قد اصدره بتشكيل مجلس وزراء يكون مستقلا عن السلطة الخديوية ومسئولا امام البرلمان . وكانت الوزارة على النحو التالى :

الخديو توفيق	رئيسا
منصور باشا يكن	للداخلية
على حيدر باشا	للمالية
ذو الفقار باشا	للحقانية
مصطفى فهمى باشا	للخارجية
محمد مرعشلى باشا	للاشغال
عثمان رفقى باشا	للحربية والبحرية
محمود سامى البارودى باشا	للاوقاف
على ابراهيم باشا	للمعارف .

ولكن يبدو ان الاستياء العام من العودة الى نظام «الحكومة الشخصية» التى يرأس فيها رئيس الدولة مباشرة مجلس الوزراء اكره الخديو توفيق على التراجع وتكليف رياض باشا فى ١٢ سبتمبر ١٨٧٩ قبلما ينقضى الشهر بتشكيل وزارة جديدة يرأسها هو مع حفظ حق الخديو توفيق فى رآستها مجلس الوزراء او حضور جلساته عند الاقتضاء . والدليل على الاستياء العام ان الخديو توفيق فى خطابه الى رياض باشا لتكليفه بتشكيل الوزارة حاول ان يبرىء نفسه من

تهمة موجهة اليه حيث قال فى بدء خطابه : «عزيزى رياض باشا انى لما اخذت اخيرا زمام رياسة مجلس النظار بيدى لم يخطر بفكرى اعادة الحكومة الشخصية ... ولم يخطر ببالى ان يكون ذلك امرا قطعيا ، ولا امرا مخالفا للاصول التى اتخذتها منذ اخذى بزمام الحكومة ، اعنى الحكم بالاشتراك مع نظارى وبواسطتهم .. وهذه الاصول من مقتضى الامر الصادر بتاريخ ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ ولا يتعلق بى الا تكون مرعية الاجراء على الدوام . » ومعنى هذا ان الرأى العام اجبر الخديو توفيق الى الالتزام بمبدأ ان الملك يحكم بواسطة وزرائه وبمبدأ المسئولية الوزارية امام البرلمان . والتقيد بمرسوم ٢٨ اغسطس ١٨٧٨ ، الذى اجبرت انجلترا وفرنسا الخديو اسماعيل على اصداره عملا بمبدأ ان « الملك يملك ولا يحكم » حتى تئول السلطة كلها الى نوبار باشا ، كان ايضا مطلبا انجليزيا فرنسيا خشية ان تتجمع السلطة من جديد فى يد خديو خاضع للباب العالى مثل توفيق قبل الاحتلال البريطانى . وفى ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ اصدر الخديو توفيق مرسوم الوزارة الجديدة على النحو التالى :

مصطفى رياض باشا	للوزراء ووزيرا للداخلية
عثمان رفقى باشا	وزيرا للجهادية والبحرية
مصطفى فهمى باشا	وزيرا للخارجية
على باشا مبارك	وزيرا للاشغال
حسين فخرى باشا	وزيرا للحقانية
على باشا ابراهيم	وزيرا للمعارف
محمود سامى البارودى باشا	وزيرا للاوقاف .

وفى ١٥ نوفمبر ١٨٧٩ اعاد رياض باشا نظام « المراقبة الثنائية » وفى ١٣ ديسمبر ١٨٧٩ صدر مرسوم بالغاء ضريبة الملح واحتكرته الحكومة وفى ٦ يناير ١٨٨٠ صدر مرسوم بالغاء قانون المقابلة وهو مطلب انجليزى فرنسى . وفى ١٤ يناير ١٨٨٠ تنازلت حكومة رياض باشا عن حصة مصر وهى ١٥٪ من صافى ارباح قناة السويس مقابل ٠٠٠ر٧٠٠ جنيه استرليني لسداد دين مصر لنقابة الماليين بباريس (البنك العقارى الفرنسى) . وكان مطلبا انجليزيا فرنسيا الغاء السخرة فى المشروعات العامة وفى اراضى الخديو والكبراء والغاء ضرب الكرباج فى تحصيل الضرائب . وحل محل السخرة فى المشروعات العامة البدل النقدى يدفعه الراغبون فى تجنب العمل البدنى ، فصدر مرسوم بالغاء السخرة كما صدر مرسوم فى ٢٥ فبراير ١٨٨٠ بتنظيم تحصيل ضرائب الاطيان بحيث يقع مع المحاصيل . وفى ١٧ يناير ١٨٨٠ صدر

مرسوم بالغاء نحو ٣٠ ضريبة صغيرة . وفى ١٨ يناير ١٨٨٠ صدر مرسوم بزيادة الضريبة على الملكيات الزراعية الكبيرة (الاطيان العشورية) وبعد اجراء كل هذه الاصلاحات المالية والتنازلات التى كان الانجليز والفرنسيون يرون انها مقدمة لازمة للتفاهم مع مصر نهائيا لتسوية الدين العام ، صدر مرسوم ٣١ مارس ١٨٨٠ بانشاء «لجنة التصفية» لتقرير طريقة تسوية دين مصر العام من سبعة اعضاء عضوان انجليزيان وعضوان فرنسيان وعضو المانى وعضو نمسوى وعضو ايطالى .

وفى ١٦ يونيو ١٨٨٠ صدر مرسوم بتمليك الحكومة للقصور الملكية .

وبدأ الاستعمار الاوربى بعد فرض الوصاية على المالية المصرية بفرض الوصاية على العقلية المصرية ، فانشئت فى ٢٧ مايو ١٨٨٠ لجنة لاصلاح نظام التعليم ومناهجه برئاسة على باشا ابراهيم وزير المعارف وعضوية عضوين مصريين هما عبد الله باشا فكرى وسالم باشا سالم واربعة اعضاء من الاجانب هم الجنرال لارمى باشا Larmée ودور بك Dorr مفتش التعليم وروجرز بك Rogers وفيدال بك Vidal ناظر مدرسه الادارة (عميد كلية الحقوق) . واوصت اللجنة بانشاء مدرسة المعلمين العليا لتخريج المدرسين والعناية بالتعليم الابتدائى . وقد افتتحت مدرسة المعلمين العليا فى ١٠ يناير ١٨٨١ ، وكان اول ناظر لها موجل بك

وهذه هى المدرسة التى سيطر عليها الانجليز بعد الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ ، وخربوا بها التعليم المصرى اجيالا متعاقبة فقد كانت مدرسة المعلمين العليا هى المصنع الذى كانت تصاغ فيه عقول المعلمين المصريين (واكثرهم من ابناء الفقراء الذين كانوا يتعلمون ويقيمون فيها بالمجان مع مرتب شهرين) ، بما يتمشى مع اغراض الاستعمار ، وكانت مدرسة المعلمين العليا هى اداة الاستعمار فى تحديد حجم التعليم المصرى بحجم وظائف الحكومة بحجة ضآلة عدد المعلمين ، بحيث لا يغمر البلاد فائض من المتعلمين يكونون خميرة للقلق الاجتماعى والقلق الوطنى . وقد كانت مدرسة المعلمين العليا هى اللغم الحقيق لنسف الجسور بين مصر واوروبا بحجة قومية التعليم العالى بعد ان ثبت ان سفر المصريين لاوروبا لاتمام تعليمهم فيها ايام محمد على واسماعيل قد جر كل هذا البلاء الوطنى والديمقراطى . واخيرا فقد كانت مدرسة المعلمين العليا حيث يصب المثقفون فى قوالب مدموغة هى اكبر سلاح استخدمه الاستعمار الاجنبى والرجعية المصرية لمقاومة نشأة الجامعات المصرية حيث حرية الفكر رحاب بلا حدود . (مؤخرا بعد ان فشلت المقاومة لجأ الاستعمار الاجنبى والرجعية المصرية الى نسف

الجامعات المصرية من الداخل بتحويلها الى كليات للمعلمين وكليات للتربية) .

وفى اول يناير ١٨٨١ انشئت اول مدرسة من مدارس الاشراف سميت «المدرسة العلية» لتعليم اولاد الامراء والذوات ، لنفس الغرض .

ولاحكام القبضة على التعليم المصرى صدر فى ٢٨ مارس ١٨٨١ مرسوم بانشاء هيئة دائمة للتعليم باسم «المجلس الاعلى للمعارف» وفيه من الاعضاء ١١ من المصريين و١٣ من الاجانب وهم :

على مبارك باشا	**حسين فخرى باشا**
عبد الله فكرى باشا	**سالم سالم باشا**
اسماعيل الفلكى بك	**صادق بك شنن**
عثمان غالب بك	**الشيخ حسين المرصفى**
الشيخ محمد عبده	**الشيخ زين المرصفى**
الشيخ حسونه النواوى	
المسيو مونيه	من صندوق الدين
المسيو ديرول	من المراقبة الثنائية
روجرز بك	ناظر الاملاك الاميرية
الجنرال ستون باشا	من الجيش
الجنرال لارمى	من الجيش
جاياردو بك	ناظر مدرسة الطب
المسيو ماسبيرو	ناظر المتحف المصرى
المسيو موجيل	ناظر مدرسة المعلمين العليا
فيدال بك	ناظر مدرسة الادارة
المسيو جيجون	ناظر مدرسة الصنائع
سبيتا بك	مدير دار الكتب
المسيو مونتان	ناظر المدرسة العلية
المسيو برنار	الاستاذ بمدرسة الالسن .

وكانت هذه اكبر عملية تطويق للتعليم المصرى رغم انها ضمت نخبة من قادة الفكر

والعلم فى مصر . ليس فقط لرجحان عدد الاجانب فيها على عدد المصريين ولكن لوجود ثلاثة من الماليين الاجانب ممثلى الدائنين الاجانب ليست لهم اية صفة تعليمية واثنين من العسكريين الاجانب فى بلد لا جيش له بعد ان حدد الفرمان السلطانى عدد الجيش المصرى بما قدره ١٨ر٠٠٠ جندى وهبط العدد الفعلى للجيش المصرى الى ١٢ر٠٠٠ جندى بتسريح القوات المسلحة فى اواخر عهد اسماعيل واوائل عهد توفيق . وقد ظلت السيطرة على التعليم المصرى موضعا للصراع الضارى بين الاستعمار الفرنسى والاستعمار الانجليزى حتى بعد الاحتلال البريطانى لمصر بزمن طويل بما كان له اثر عميق فى التعليم المصرى خلال المائة سنة التالية :

وهكذا بعد ان استقال شريف باشا فى ١٧ اغسطس ١٨٧٩ رفض الخديو توفيق اصدار دستور ١٨٧٩ ودعوة الامة لانتخاب برلمان جديد وبعد ان تراجع الخديو توفيق عن مزاولة السلطة عن طريق الحكومة الشخصية المباشرة باقامة دكتاتورية رياض باشا فى ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ وبعد ان يئس الوطنيون والديمقراطيون من عودة البلاد إلى الحكم النيابى تجمعت الحركة الديمقراطية وحركة المقاومة الوطنية فى شكل تجمع دستورى سرى سمى « الحزب الوطنى » او « الحزب الوطنى الحر » الذى يجمل بنا ان نسميه « الحزب الوطنى الديمقراطى » تمييزا له من « الحزب الوطنى » الذى اسسه مصطفى كامل بعد ذلك بنحو عشرين عاما ويجمل بنا ان نسميه « الحزب الوطنى الملكى » لانحيازه التام للخديو عباس الثانى (عباس حلمى) وسلطاته الاستبدادية ولمعارضته التامة لكافة الدعوات الدستورية التى كان يمثلها الحزب الوطنى الديمقراطى . وهكذا تأسس اول حزب سياسى عرفته مصر كتنظيم سرى بقيادة اربعة من كبار الاعيان الذين كانوا زعماء الحركة الدستورية فى مصر : شريف باشا واسماعيل راغب باشا وعمر لطفى باشا وسلطان باشا . وبلغ الارهاب التوفيقى والرياضى مداه بالقبض على جمال الدين الافغانى فى ٢٤ اغسطس ١٨٧٩ اى بعد تولى الخديو توفيق بشهرين واثناء رياسته شخصيا للوزارة قبل اقامة دكتاتورية رياض باشا ، واتهمته الحكومة بأنه « رئيس جمعية سرية من الشبان ذوى الطيش مجتمعة على فساد الدين والدنيا » وبنفى الافغانى فورا من البلاد بالقوة الجبرية على ظهر سفينة حملته الى بومباى تم بتعطيل الصحف الديمقراطية وهى جريدة « مرآة الشرق » و « مصر » و « التجارة » و « مصر الفتاة » و « الاسكندرية » و « الفنار » و « المحروسة » و « الريفورم » La Reforme الفرنسية و « الفار دالكساندرى » **Phare d'Alexandrie** الفرنسية وبنفى اديب اسحق صاحب جريدتى مصر والتجارة بعد ان كان اسماعيل قد نفى فى اواخر ايامه يعقوب صنوع صاحب جريدة « ابو نضارة » وبمنع جرائد ابو نضارة و ابو صفاره

وابو زمارة و القاهرة والشرق والنحلة من دخول مصر ، وكان يعقوب صنوع واديب اسحق وغيرهم يصدرون هذه الجرائد من منفاهم فى باريس وغيرها . وكانت هذه الصحف تتوالد بسرعة غريبة مريبة منذ ١٨٧٧ فى اواخر عهد اسماعيل داعية فى جرأة غريبة مريبة الى ثلاثة أمور :

١ ـ الدستور والحياة النيابية .

٢ ـ الحد من التدخل الاجنبى .

٣ ـ عزل اسماعيل المستبد السفيه ثم عزل توفيق المستبد العميل وتولى الامير حليم عرش مصر . وكان المطلبان الاولان على الاقل مطلبين مصريان لا لبس فيهما .

وكان هدف الحزب الوطنى «الديمقراطى» الاطاحة بوزارة رياض باشا .

وفى ٤ نوفمبر ١٨٧٩ اصدر الحزب الوطنى الحر سرا اول بيان سياسى له وطبع منه ٢٠٫٠٠٠ نسخة وعجز رياض باشا عن تعقب مصدرى البيان . وفى مذكرات عرابى ان الحزب الوطنى «الحر» عرف ايضا باسم «جمعية حلوان» لان مقره كان ضاحية حلوان وان مؤسسيه كانوا طائفة من عظماء البلاد وكبرائها وعلمائها ونابهيها . وانهم كانوا يطالبون بمطالب محددة منها :

١ ـ رد الاملاك الخديوية الى الحكومة المصرية .

٢ ـ عدم تخصيص ايرادات السكك الحديدية لسداد الدين الممتاز او التنازل عن فوائده .

٣ ـ توحيد الديون الممتازة والسائرة وغيرها فى دين واحد بفائدة قدرها ٤٪

٤ ـ انشاء مراقبة وطنية مؤقتة يكون فيها ثلاثة من الاجانب بدلا من (المراقبة الثنائية) .

وكان من زعماء الحزب الوطنى الحر شاهين باشا كنج وزير الحربية السابق الذى غادر البلاد الى ايطاليا فى ١٤ يونيو ١٨٨٠ بجواز سفر ايطالى فرارا من اضطهاد الخديو توفيق فامر الخديو بتجريده من الرتبة واللقب ومحو اسمه من دفاتر الجيش تأسيسا على انه دخل فى حماية دولة اجنبية دون ان يؤذن له فى ذلك . وكان قادة الحزب يجتمعون سرا فى منزل سلطان باشا وكان فى مقدمتهم احمد عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى زعماء الثورة العرابية . ومما يدل

على ان الحزب انشأ جسورا مع العسكريين ، كما انضم اليه سليمان باشا اباظة مدير (محافظ) الشرقية وحسن باشا الشريعى مدير المنيا وقد ساعد المديرون فى تغلغل دعوة الحزب فى الاقاليم .

ولم يكن الحزب الوطنى «الحر» هو التنظيم السياسى الوحيد فى مصر فى اول عهد توفيق فقد نشأ فى الاسكندرية فى الوقت نفسه تنظيم اخر اسمه حزب «مصر الفتاة» اصدر جريدة «مصر الفتاة» التى عطلتها وزارة رياض باشا بسبب دعوتها لمبادىء الحرية ودعوتها ضد التدخل الاجنبى . وقد رفعت هذه الجمعية او هذا الحزب عريضة للخديو توفيق مطالبة بالحرية .

وقد اثبتت الاحداث ان تنظيم الحزب الوطنى الحر كان غير متجانس منذ البداية فقد وجد مؤسسوه وزعماؤه الاقطاب انفسهم بعد دخول الثورة العرابية فى احرج مراحلها (مايو ١٨٨٢) فى تناقض اساسى مع اعوانهم العسكريين ومع اكثر قواعدهم الشعبية بسبب وضعهم الطبقى من جهة وبسبب تكوينهم الثقافى والسياسى من جهة اخرى وانتهى امرهم بان الفوا انفسهم فى اللحظة الحاسمة فى معسكر الخيانة : مع الخديو توفيق باشا وجيش الاحتلال البريطانى . بالذات سلطان باشا وشريف باشا وراغب باشا وعمر لطفى باشا . ظل الجميع يتكلمون لغة واحدة عامين كاملين من ٢ ابريل ١٨٧٩ (تاريخ الاجتماع التاريخى الذى عقده اعيان البلاد ونوابها وعلماؤها ورؤساؤها الروحيون بدار اسماعيل باشا راغب اول رئيس للبرلمان المصرى بعد ان حل الامير توفيق ولى العهد ورئيس الوزراء مجلس شورى النواب فى ٢٧ مارس ١٨٧٩ وطالبوا فى «اللائحة الوطنية» التى قدموها للخديو اسماعيل قبيل خلعه برفض اشهار افلاس مصر وبإقامة حياة دستورية وبرلمانية مصرية بالمعنى الكامل للحكم النيابى) ، حتى الانذار الانجليزى الفرنسى (فى ظل مظاهرة الاسطولين البريطانى والفرنسى فى الاسكندرية) المتضمن فى مذكرة ٢٥ مايو ١٨٨٢ التى طالبت بنفى عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى وباستقالة وزارة البارودى . كان الجميع يتكلمون لغة واحدة قوامها المطالبة بالديمقراطية السياسية والحد من التدخل الاجنبى فى مصر باسم الديون . كانوا اشبه شىء بجبهة عريضة فى طرف منها الذوات وكبار الملاك من مصريين واتراك متمصرين ونموذجهم شريف باشا وسلطان باشا (١٣٠٠٠ فدان) وفى وسطها اوساط الملاك المصريين من العمد والعسكريين ونموذجهم عرابى باشا (كان ابوه يملك نحو ٥٠٠ فدان) وفى طرفها الاخر بسطاء المصريين الذين يجاهدون بالمجان فى سبيل الحرية والاستقلال ، وهى نفس الجبهة الوطنية الدستورية التى

ss

تكونت مع اختلاف الظروف فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ وفجرت ثورة ١٩١٩ فقد كانت تضم كبار الملاك المصريين والمتمصرين ونموذجهم محمد محمود وعدلى يكن ، واوساط الملاك الزراعيين ونموذجهم سعد زغلول ، وبسطاء المصريين من اصحاب الجلاليب الزرقاء الذين كانوا يجاهدون بالمجان فى سبيل الحرية والاستقلال .

الديمقراطية السياسية والحد من التدخل الاجنبى : هذان المطلبان رغم بساطتهما ووضوحهما كانا يعنيان اشياء مختلفة بالنسبة لكل جناح من هذه الاجنحة الثلاثة .

فبالنسبة لطبقة الذوات وكبار الاعيان كانت الديمقراطية السياسية تعنى كف يد الخديو عن الحكم المباشر والحكومة الشخصية التى لا قانون فيها الا اراداة رئيس الدولة او نزواته ، ولذا فقد اقترنت ثورة الاعيان بفكرة سيادة القانون المتمثلة فى الدستور ابى القوانين ، وفى انشاء هيئة نيابية منتخبة لها سلطة تشريعية كاملة ومؤلفة من عقلاء الامة واصحاب المصالح الحقيقية فيها . وقد كانت هذه الطبقة الارستقراطية رغم جاهها العريض تئن من استبداد اسماعيل وتصرفاته المالية السيئة التى عادت عليها بالتضحيات الجسيمة ، كما كانت تئن من استبداد توفيق وخضوعه التام للاستعمار الانجليزى الفرنسى ذلك الخضوع الذى تمثل فى قبوله كافة مطالب انجلترا وفرنسا بشأن تسوية دين مصر العام . لهذه الطبقة تجسم التدخل الاجنبى فى قانونين :

١ ـ الغاء (المقابلة) الذى تهدد اعيان البلاد بضياع ما اقرضوه للحكومة ايام اسماعيل (نحو ١٣ مليون جنيه) بدفع ضرائب الاطيان مقدما ، او على الاقل اضاعة امتياز اعفائهم من نصف الضريبة مقابل الدفع المقدم .

٢ ـ زيادة الضرائب على الأطيان العشورية اى على الاقطاعيات الكبيرة .

وبالنسبة لطبقة اوساط الملاك من المصريين كانت الديمقراطية السياسية لاتعنى فقط التخلص من استبداد الخديو وحده ولكن التخلص ايضا من استبداد الارستقراطية التركية الشركسية الحاكمة ومن هنا فقد اقترن كفاحها الديمقراطى بدعوة مصر للمصريين وبالكفاح ضد التسلط التركى الشركسى الذى استفحل بتولى الخديو توفيق نظرا لخضوعه المزرى للباب العالى على عكس ابيه اسماعيل . وكانت هذه الطبقة تشارك الطبقة الارستقراطية شكواها من فداحة الضرائب والتعسف فى تحصيلها وترى خيرات ارضها تستعصر لسداد ديون مصر الاوروبية التى جرها على مصر اسماعيل وطبقته الحاكمة . ولم تكن لطبقة العمد واوساط الملاك

قيادة مدنية من المهنيين او المثقفين تعبر عنها كما كان الامر فى ثورة ١٩١٩ فلم تجد معبرا عنها الا طبقة العسكريين المصريين الذين كان اكثرهم من اوساط الملاك ومن ابناء هذه الطبقة .

اما بالنسبة للطبقات الشعبية ، فلم تكن قد تكونت بعد لها ارادة مستقلة ولكنها كانت تجد فى طبقة العمد واوساط الملاك معبرا عنها لانها اقرب الطبقات اليها .

كل هذا جعل كبار الملاك واوساط الملك يجدون الحل فى نقل السلطة من يد الخديو الى يد « الامة » ايا كان مفهوم هذه الكلمة وفى التجمع للاعتراض على الوصاية الاوروبية على مالية البلاد .

ظل رياض باشا فى الحكم نحو عامين ، من ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ الى ١٠ سبتمبر ١٨٨١ . وفى خلال هذين العامين من دكتاتورية رياض واستقرار التدخل الاجنبى فى شئون مصر ، حدثت كل مقومات الثورة العرابية . فبدأ الخديو يرفض اعلان الدستور واعادة النظام النيابى . وقد اتفقت فى هذا مصلحة الخديو توفيق فى الحكم المطلق وخوف انجلترا وفرنسا من تجمع الاعيان تجمعا شرعيا مرة اخرى حتى لا تتجدد حملاتهم لاعادة قانون المقابلة ولالغاء الضرائب الجديدة على الاطيان العشورية . واقترن هذا بتعطيل الصحف وتشتيت الكتاب من دعاة الحكم الديمقراطى والمناهضين للتدخل الاجنبى . وقد وجد الخديوى توفيق واوصياؤه الانجليز والفرنسيون ، ولاسيما الانجليز ، لان فرنسا لم تكن سعيده تماما بسيطرة الانجليز على الخديو توفيق وعلى رياض باشا ، ان تأمين هذا الوضع يقتضى ثلاثة اجراءات :

١ ـ الحكم الدكتاتورى بالاستغناء عن الهيئة النيابية .

٢ ـ بناء كادر حكومى من الموظفين المرتزقة من غير المصريين (الشوام والارمن واليهود والجريج والمالطيين والاوربيين بصفة عامة ، يستعينون به على ادارة البلاد من مناصب المسئولية بدلا من الموظفين الوطنيين المشاغبين .

٣ ـ تسليم كافة المناصب القيادية فى الجيش لعناصر غير مصرية من الشركس والاتراك . وهكذا ضربت اقوى طبقات الامة المصرية بسياسة واحدة ، فاتحدت مصالح هذه الطبقات والتقت ارادتها على اسقاط رياض باشا ثم على اسقاط توفيق من عرش مصر .

وتوالت الاحداث : استصدر عثمان باشا رفقى وزير الحربية الشركسى فى وزارة رياض مرسوم ٣١ يوليو ١٨٨٠ الذى كان حتما سيؤدى الى شركسة كل قيادات الجيش المصرى وتتريكها لانه قضى بتسريح كل من يخدم الخدمة العسكرية بعد اربع سنوات ، وبذا اقفل

باب ترقى الضباط من تحت السلاح امام ابناء العمد والفلاحين وعامة المصريين الذين كانوا لا يقبلون فى المدارس العسكرية الا على سبيل الاستثناء وجعله مقصورا على أبناء الترك والشركس الذين كانت المدارس العسكرية وقفا عليهم . واقترن هذا بمحاولة لتشتيت كبار الضباط المصريين بنقل القائمقام احمد بك عبد الغفار قومندان سلاح الفرسان وتعيين قائد شركسى مكانه ونقل الاميرالاى عبد العال بك حلمى قومندان الاى طره الى وظيفة ادارية بديوان عام وزارة الحربية واحلال ضابط شركسى محله ، مع التوسع فى ترقية الضباط الشراكسة بصفة عامة وتخطى المصريين فى الترقية . وأحس القادة العسكريون المصريون يقودهم عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى بالخطر الداهم الذى يتهددهم ، وقدموا عريضة بمطالبهم فقبض على زعمائهم الثلاثة . وفى اول فبراير ١٨٨١ كانت واقعة قصر النيل التى حرر فيها البكباشى محمد عبيد عرابى وزملاءه من ثكنات قصر النيل ، وكانت اول التحام مسلح بين قوات العرابيين وقوات الخديو وانتهت بانتصار العرابيين واقالة عثمان رفقى وتعيين البارودى مكانه وزيرا للحربية . وفى مذكرات عرابى ان عريضة الزعماء العسكريين طالبت باربعة مطالب :

١ ـ عزل عثمان رفقى الشركسى وتعيين مصرى مكانه وزيرا للحربية .

٢ ـ تشكيل مجلس نيابى .

٣ ـ زيادة عدد الجيش الى ١٨٫٠٠٠ جندى .

٤ ـ تعديل القوانين العسكرية بما يكفل المساواة بين رجال الجيش .

وقد عزل عثمان رفقى فعلا بعد واقعة قصر النيل وحل محله البارودى والفت لجنة لتعديل القوانين العسكرية ولكن المجلس النيابى لم يعد كما ان الجيش لم يزد من ١٢٫٠٠٠ الى ١٨٫٠٠٠ .

فالزعماء العسكريون عبروا عن دورهم فى الجبهة الوطنية التى دخلوها مع الزعماء المدنيين بتبنى الدعوة للحكم النيابى بالمعنى الكامل التى كان يتبناها الزعماء المدنيون .

وبعد ان انهزم الخديو توفيق ورجاله فى الجولة الاولى ، تجدد سعيه لتحطيم الحركة العرابية رغم تولى البارودى وزارة الحربية ، فتوالت مؤامرات السراى من حول الزعماء العرابيين فتارة يحرض رجال القصر بعض الضباط لاستنكار فتنة قصر النيل وتارة يصدر الامر الى الجنود بسفر الاى طره المشاغب الى السودان أو للعمل فى حفر الرياح التوفيقى . وكان

عرابى ورجاله يردون على دسائس الخديو ورجاله بعدم تنفيذ الاوامر وبتصفية الجيش من العناصر المعادية لهم ، وقد ساعد على ذلك وجود البارودى وزيرا للحربية . فلما اصطدم البارودى بالخديو اثر حادث مظاهرة الجندى القتيل فى الاسكندرية واضطر الى الاستقالة فى صيف ١٨٨١ وخلفه داود باشا يكن ، ازداد الموقف تدهورا . فقد اصدر داود باشا يكن امرا بمنع عقد اية اجتماعات بين العسكريين سواء فى ثكناتهم او فى بيوتهم او فى أى مكان آخر ، واطلقت عليهم جواسيس محافظة القاهرة ودبرت المؤمرات لقتلهم . وقد ذكر عرابى فى مذكراته انه قصد مع زملائه الى اسماعيل راغب ليسترشدوا برأيه فأخذ يستفسر منهم عن مدى استعدادهم العسكرى للاستيلاء على السلطة واوعز اليهم ان ينفذوا الى الخديو بلوكامن العساكر لاغتياله ووعدهم بقيادتهم بعد تنفيذ هذا المخطط . قال عرابى فى مذكراته : «فعلمنا مبلغ حكمته واستعذنا بالله من شر رأيه لاننا لم نود الا الاصلاح بالتى هى أحسن ولان ذلك العمل الفظيع كان ضد مبادئنا على خط مستقيم» وسواء أكان عرابى صادقا او غير صادق فى استعاذته اوكانت استعاذته او تخوفاته هى الموقف السليم فى مواجهة الوضع ، فهذا يدل على أن من الزعماء المدنيين من بلغ تناقضهم مع الخديو توفيق والتدخل الاوربى مبلغا جعلهم يرغبون فى التخلص من الخديو باية طريقة بالخلع او بالاغتيال حتى فى هذا التاريخ الباكر قبل ان يجاهر العرابيون بضرورة خلع الخديو توفيق عند احتمائه صراحة فى اساطيل الدول الاجنبية فى مايو ١٨٨٢ . ولما كان اسماعيل باشا راغب من مؤسسى الحزب الوطنى الحر ومن اكبر زعمائه فيمكن ان نستخلص من موقفه انه كان يمثل موقف جناح كبير على الاقل من الاعيان داخل الحزب الوطنى الحر فى صيف ١٨٨١ قبل استفحال الثورة العرابية العسكرية ووصولها مع الخديو الى نقطة اللاعودة . ومن موقف اسماعيل باشا راغب يمكننا ان نستخلص ايضا بوادر ذلك الصراع الذى تكشف فيما بعد بين الزعماء المدنيين والزعماء العسكريين . فقد كان الزعماء المدنيون يرون فى العسكريين القوة المنظمة الوحيدة التى يمكن ان تطيح بالخديو توفيق وتمكنهم من اقامة نظام نيابى فى البلاد ، ويرون ان يقوم الجيش بالاستيلاء على السلطة على ان يسلمها بعد ذلك للزعماء المدنيين . ولذا لم يترددوا فى اقامة جسور بين الحزب الوطنى الحر والحزب العسكرى اكثر من عامين قبل الدخول فى المعارك الحاسمة مع الخديو والانجليز . وفى هذا الموقف درجة كبيرة من السذاجة السياسية ، او المغالاة فى الثقة بالنفس من جانب الزعماء المدنيين اذ ليس فى سوابق التاريخ سابقة واحدة تدل على امكان قيام قادة عسكريين يلتقطون الكستناء من النار ويقشرونها ثم يسلمونها للزعماء المدنيين لقمة سائغة . او فلنقل : هكذا كان الموقف مليئا بالنقائض المأسورية : امة ثائرة على استبداد ملك عميل تسنده شرعية

SS

الحكم المستمدة من الخليفة السلطان فى تركيا وتسنده القوة السافرة من الدول العظمى ، وهذه الامة لا تملك من اسلحة الكفاح الثورى المنظم الا جيشا ثائراً زعماؤه ليسوا فى مستوى الاحداث وحزبا ثوريا زعماؤه ايضا ليسوا فى مستوى الاحداث .

وجاءت الجولة الثانية : امر الخديو توفيق بتشتيت قوى الجيش الموالية للعرابيين والمتركزة فى القاهرة والمحاصرة لسلطته : فاصدر داود باشا يكن وزير الحربية الأمر بنقل الاى القلعة (الثالث) الى الاسكندرية واحلال الاى الاسكندرية (الخامس) محله . فرفض الزعماء العرابيون تنفيذ هذا الامر كما سبق ان رفضوا امر نقل الاى طره الى السودان . واتفقوا على محاصرة الخديو بمظاهرة عابدين العسكرية الشهيرة فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ وارغامه على الاستجابة للمطالب الوطنية والديمقراطية وهى عزل رياض باشا وتشكيل مجلس نواب وزيادة عدد الجيش من ١٢٫٠٠٠ الى ١٨٫٠٠٠ . وحاول الخديو توفيق المناورة والمقاومة بمساعدة قنصل انجلترا فى مصر ، ولكن العرابيين انتصروا عليه ايضا فى الجولة الثانية . وحتى هذه المرحلة لم يكن هناك اى تناقض بين مطالب الزعماء العسكريين ومطالب الزعماء المدنيين .

وتراضى الخديو توفيق والعرابيون على شريف باشا رئيسا للوزارة خلفا لرياض باشا بعد ان رفض العرابيون اسماء اخرى اقترحها الخديو . وقد بدأت منذ ذلك التاريخ تتكشف التناقضات بين الزعماء المدنيين والزعماء العسكريين رغم انه امكن كبتها لشهور قادمة عرف شريف باشا ان الجيش المصرى دخل طرفا فى السياسة المصرية وعرف انه لو قبل الوزارة فى هذه الظروف فانه سيكون اداة فى يد العرابيين ولهذا تردد فى قبول الوزارة . ولم يكن لهذا من معنى الا انه استبدل بطغيان الخديو توفيق طغيان عرابى والعسكرية المصرية اى انه استبدل سيدا بسيد . وتردد شريف باشا اياما ، ولكنه قبل اخيرا ان يتولى الوزارة بعد ان عاهده عرابى اخيرا ورجاله كتابة على الخضوع لاوامره وعلى ابتعاد الجيش عن السياسة ، وبعد ان اكد له الزعماء المدنيون كتابة اطمئنانهم الى ابتعاد العسكريين عن السياسة ، فألف وزارة شريف الثالثة ، «وزارة الامة» ، فى ١٤ سبتمبر ١٨٨١ ، ومع ذلك فقد قبل شريف باشا تحت ضغط الجيش اسناد وزارة الحربية لمحمود سامى البارودى باشا ووزارة الخارجية لمصطفى فهمى باشا لما يعلمه من ميلهما الى العدل والحرية كما قال عرابى رغم اعتراضه عليهما لانهما خذلاه فى مواقف سابقة . وقد كان هذا التدخل من البداية مؤشرا واضحا لما سيتلو ذلك من تطورات . وقد قوى مركز شريف باشا فى الايام الاولى فان وفدا من اعيان البلاد ووجوهها على رأسهم : محمد سلطان باشا ، وسليمان اباظة باشا وحسن الشريعى باشا واحمد بك المنشاوى وامين بك

SS

الشيمى وعبد السلام بك المويلحى وابراهيم افندى الوكيل والشيخ احمد محمود والشيخ على الليثى والشيخ الصباحى الخ .... قدموا اليه فى ١٨ سبتمبر ١٨٨١ عريضتين وقع على كل منهما ١٥٠٠ من عمد البلاد وكبراء المصريين العريضة الاولى يضمنون فيها وفاء الجيش بتعهداته بعدم التدخل فى السياسة ، والعريضة الثانية يطالبون فيها بانشاء مجلس النواب . وقد قوت هذه المظاهرة المدنية مركز شريف باشا لانها كانت تعنى ان تفويضه للحكم آت من الامة وليس من الجيش . لقد كانت هذه الظاهرة اول مواجهة سياسية بين الشعب والجيش . ورغم وحدة الصف البادية فى العريضتين فقد كان واضحا ان الحزب الوطنى الحر قد دخل فى بداية صراعه مع الحزب العسكرى . والالتفات الى اسماء الاعيان الموقعين على هاتين العريضتين على جانب كبير من الاهمية لاننا سنواجه بعض هذه الاسماء مرة اخرى بعد ان وقعت الواقعة فنرى بعضها مثل محمد سلطان باشا وعبد السلام بك المويلحى فى معسكر الخديو والاحتلال البريطانى بينما نرى بعضهم الاخر مثل احمد المنشاوى وابراهيم الوكيل واحمد محمود فى معسكر عرابى والوطنيين وقد صدرت ضد بعضهم احكام مشدده لاشتراكهم الايجابى فى الثورة العرابية كما اعتقل بعضهم الاخر ثم افرج عنه لمشاركته الثانوية فى ثورة عرابى .

وحتى ١٨ ديسمبر ١٨٨١ حين اصدر الحزب الوطنى الحر برنامجه الخطير الذى نشر ويلفريد بلنت ترجمته فى جريدة « التايمز » بتاريخ اول يناير ١٨٨٢ نجد ان التماسك بين الحزب الوطنى الحر والحزب العسكرى كان كاملا بل ونجد ان الزعماء المدنيين كانوا يرون فى العسكرية المصرية السياج الحقيقى للحياة الديمقراطية رغم ما فى هذا الموقف من تناقض ظاهر ، ذلك لان قضية الديمقراطية المصرية وقضية الوطنية المصرية كانتا حتى ذلك الوقت وجهان لعملة واحدة . وفيما يلى نص برنامج الحزب الوطنى كما ورد فى الرافعى (« الثورة العرابية » ص ١٦٢ - ١٦٦) :

١ - يرى الحزب الوطنى المحافظة على الروابط الودية الحاصلة بين الحكومة المصرية والباب العالى ، واتخاذ هذه الروابط ركنا يستند عليه فى عمله ، ويعترف بالسلطان عبد الحميد كمتبوع وخليفة وامام للمسلمين ، ولا يرى تبديل هذه الصلات والروابط مادامت الدولة العلية فى الوجود ثم يعترف باستحقاق الباب العالى لما يأخذه من الخراج بمقتضى القوانين وما يلزمه من المساعدة العسكرية ، اذا طرأت عليه حرب اجنبية ، كما يحافظ الحزب على حقوقه وامتيازاته الوطنية بكل ما فى وسعه ويقاوم من يحاول اخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية وله ثقة بدول اوروبا لاسيما انجلترا فى متابعة ضمان استقلال مصر الداخلى .

SS

٢ ـ يخضع الحزب للجناب الخديو الحالى ، وهو مصمم على تأييد سلطته مادامت احكامه جارية وفقا للعدل والقانون حسبما وعد به المصريين فى شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ وقد قرنت رجاله هذا الخضوع بالعزم الاكيد على عدم عودة الاستبداد والاحكام الظالمة التى اورثت مصر الذل ، وبالالحاح على الحضرة الخديوية بتنفيذ ما وعدت به من الحكم النيابى واطلاق عنان الحرية للمصريين ، ويطلبون من سموه التعاون معهم بامانة فى تحقيق هذه الاغراض ويعدونه بمساعدته فى ذلك قلبا وقالبا ، كما انهم يحذرونه من الاصغاء الى الذين يحسنون اليه الاستبداد والاجحاف بحقوق الأمة او نكث المواعيد التى وعد بانجازها .

٣ ـ رجال الحزب يعترفون تماما بفضل فرنسا وانجلترا اللتين خدمتا مصر خدمة صادقة ويعترفون باستمرار المراقبة الاوروبية كضرورة اقتضتها الحالة المالية وضمانة لتقدم البلاد ، ويعترفون صراحة بالديون الاجنبية حرصا على شرف الامة وان كانت تلك الاموال لم تقترض لمصلحة مصر ، بل انفقت فى مصلحة حاكم ظالم كان لا يسأل عما يفعل . ومعلوم لهم ان ما حصلوا عليه من الحرية والعدل كان بمساعدة هاتين الدولتين فهم يشكرونهما ويثنون عليهما . ثم انهم يرون ان النظام الحالى لم يكن الا وقتيا ، والا فانهم يؤملون ان يستخلصوا ماليتهم من ايدى ارباب الديون شيئا فشيئا حتى يأتى يوم تكون مصر فيه بيد المصريين . وهم لا يخفى عليهم شىء من الخلل الحاصل فى المراقبة ومستعدون لاذاعته فانهم يعلمون ان كثيرا من المستخدمين فى قلم المراقبة لايقدرون على القيام بوظائفهم ولا يراعون حق الشرف والاستقامة وبعضهم يأخذ الرواتب الجسيمة بلا استحقاق مع وجود من يقوم بعملهم من المصريين على احسن اسلوب براتب لا يوازى خمس راتب الاجنبى . وبهذا يحكمون بوجود الظلم وخلل الادارة مادام هذا الاسراف الخارج عن الحد .

وهم يتعجبون من اعفاء الاجانب من الضرائب وعدم خضوعهم لقانون البلاد مع تمتعهم بخيرها واقامتهم فيها ولكنهم لا يريدون مداركة هذا الاصلاح بقوة او جفوه بل يقتصرون على اقامة الحجة ويطلبون من فرنسا وانجلترا التبصر فى هذا الامر ، فانهما اخذتا على نفسيهما مراقبة المالية فهما مطالبتان بنجاحها وباستخدام اهل الامانة والاستقامة فيها لانهما مسئولتان عن رفاهية مصر بعد ان نزعتا ادارتها من اهلها وتكفلتا بنجاحها .

٤ ـ رجال الحزب الوطنى يبتعدون عن الاخلاط الذين شأنهم احداث القلاقل فى البلاد ، اما لمصلحة شخصية او خدمة للاجانب الذين يسوؤهم استقلال مصر ، وهؤلاء الاخلاط كثيرون فى البلاد ، والمصريون يعلمون ان الصمت على حقوقهم لا يخولهم الحرية فى

بلاد الف حكامها الاستبداد وكرهوا الحرية . فان اسماعيل باشا لم يمكنه من الظلم والاستبداد الا سكوت المصريين وقد عرفوا الان معنى الحرية الحقيقية فى هذه السنين الاخيرة فعقدوا خناصرهم على استكمال تربيتهم القومية ، وهم يرجون ان يكون ذلك بواسطة مجلس النواب (الذى انعقد الآن) وبواسطة حرية المطبوعات بطريقة ملائمة وبتعميم التعليم ونمو المعارف بين افراد الامة ، وهذا كله لا يحصل إلا بثبات هذا الحزب وحزم رجاله .

ويرى الحزب ان اعضاء مجلس النواب ربما اكرهوا على الصمت كما حصل لمجلس الآستانة ، وقد يستعان عليهم بالصحافة ، بجعلها آلة تسدد نحوهم السهام فيتكدر صفو الراحة ، ويحرم ابناء البلاد من الوقوف على الحقائق ولهذا فوض الوطنيون امرهم الى امراء الجهادية وطلبوا منهم ان يصمموا على طلبهم لعلمهم ان رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد ، وهم يدافعون عن حريتهم الاخذه فى النمو وليس فى عزمهم ابقاء الحال على ما هى عليه بل متى تحصلت الامة على حقوقها عدلوا عن السياسة الحاضرة . فان امراء الجهادية عازمون على عدم التدخل فى السياسة متى فتح المجلس . فهم الان بصفة حراس على الامة التى لا صلاح لها الا بهم ولهذا يطلبون زيادة الجند الى ١٨٫٠٠٠ عسكرى ويرجون التفات قلم المراقبة لهذه الزيادة عند تقرير الميزانية .

٥ ـ الحزب الوطنى حزب سياسى لا دين له فانه مؤلف من رجال مختلفى العقيدة والمذهب وأغلبيته مسلمون لان تسعة اعشار المصريين من المسلمين . وجميع النصارى واليهود وكل من يحرث ارض مصر ويتكلم بلغتها منضم اليه لانه لا ينظر لاختلاف المعتقدات ، ويعلم ان الجميع اخوان وان حقوقهم السياسية فى الشرائع متساوية . وهذا مسلم به عند اخص مشايخ الأزهر الذين يعضدون هذا الحزب ويعتقدون ان الشريعة المحمدية الحقة تنهى عن البغضاء وتعتبر الناس فى المعاملة سواء . والمصريون لا يكرهون الاوروبيين المقيمين بمصر من حيث كونهم اجانب او نصارى واذا عاشروهم على انهم مثلهم يخضعون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب كانوا من أحب الناس اليهم .

٦ ـ آمال الحزب معقودة على اصلاح البلاد ماديا وادبيا ولا يكون ذلك الا بحفظ الشرائع والقوانين ، وتوسيع نطاق المعارف واطلاق الحرية السياسية التى يعتبرونها حياة للامة وللمصريين اعتقاد فى دول اوروبا التى تمتعت ببركة الحرية والاستقلال ان تمتعهم بهذه البركة . وهم يعلمون انه لم تنل امة من الامم حريتها الا بالجد والكد ، فهم ثابتون على عزمهم آملون فى تقديم واثقون فى انفسهم بجانب الله تعالى ، اذا تخلى عنهم من يساعدهم » . (١٨)

ديسمبر ١٨٨١) .

هذا البرنامج العظيم الذى اصدره الحزب الوطنى الحر فى ظل وزارة شريف الثالثة يدل على ان القيادات المصرية التى وضعته قيادات متمدنة وواعية بجوهر مشاكل مصر الخارجية والداخلية ومدركة لجوهر حلول هذه المشاكل :

(أ) التبعية الروحية للخليفة العثمانى ، ولكن « الروابط الودية » بلا تبعية للباب العالى ، مع المحافظة على استقلال مصر ومقاومة من يحاول اخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية (الخديو توفيق باتراكه وشراكسته ومراسلاته السرية مع الباب العالى لاعادة مصر الى حظيرة الامبراطورية العثمانية بتحطيم « القومية المصرية ») ، ولو ادى ذلك الى الاستعانة بالدول الاوروبية لضمان استقلال مصر الداخلى .

ولا سيما انجلترا تعنى : لان موقف فرنسا مضمون ومعلن سلفا فى ضرورة استبعاد اية سلطة للباب العالى على مصر ، فالعبارة تنطوى على الاحراج الدبلوماسى .

(ب) الولاء للخديو الحالى (أى : توفيق ، فلسنا من حزب إسماعيل ولا من حزب الامير حليم ولا من دعاة تمصير العرش المصرى ، فنحن من دعاة الشرعية ، ولكن بشرط اقامة الحكم النيابى فى البلاد وانتقال السلطة الى يد الامة تنفيذا لما تعهد به الخديو توفيق لشريف باشا ليخرج من محنته مع عرابى ولابأس من تذكرة الخديو توفيق ضمنا بما حدث له فى عابدين فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، ولا بأس من تذكرته بان هناك من أسرة محمد على من يرنو الى عرش مصر دون ان يكون فاقد الشرعية او الاهلية) . الولاء للخديو توفيق مادامت احكامه جارية وفقا للعدل والقانون فان خرج عنهما حل خلعه ونقل الولاء الى سواه ممن يرعى العدل ويدين بسيادة القانون ويفى بعهوده للامة .

(جـ) الصداقة مع فرنسا وانجلترا والاعتراف بالديون رغم فحشها وبالمراقبة الثنائية ولكن بشرط ان تكون وضعا مؤقتا وبشرط تطهير جهاز الحكم من المرتزقة الاجانب وهم ادوات الدول العظمى فى السيطرة على حكومة مصر وتمصير الادارة المصرية والمساواة بين المصريين والاجانب فى دفع الضرائب .

(د) تحقيق الغايات السياسية بالوسائل السلمية عن طريق الحكم النيابى وبممارسة الحريات العامة وفى مقدمتها حرية الرأى والصحافة وبنشر التعليم ، وليس بالفتن والقلاقل التى يثيرها الاخلاط من عملاء تركيا او عملاء الاستعمار الاوربى ، هؤلاء « الاخلاط »

ليسوا الاجانب الاوروبيين فهؤلاء متميزون ولا يخالطون المصريين ، وانما هم طابور خامس غفير العدد من الشوام والارمن واليهود الشرقيين الخ .. من رعايا الدولة العثمانية الذين امتلأت بهم الحياة المصرية بسبب وحدة الدين او وحدة اللغة او وحدة الرعوية ، فكانوا حربا على المصريين اكثر من الاوروبيين ، لانهم سيطروا على الادارة المصرية وسيطروا على الصحافة المصرية . هذا الدور التخريبى الذى يقوم به «الاخلاط» الدخلاء ولا سيا فى مجال الصحافة المصرية هو الذى شل الحياة البرلمانية المصرية باسم حرية التعبير عن القيام بوظيفتها سواء بالارهاب العثمانى والخديوى او بالمزايدة الديمقراطية وحجب الحقائق عن المصريين لدفع البلاد الى حافة الثورة حتى تجد اوروبا ذريعة للتدخل العسكرى فى مصر . وقد افتتح البرلمان الجديد فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ (بعد صدور بيان الحزب الوطنى الحر باسبوع) ولكن تجارب الماضى دلت على ضرورة وجود ضمانات حقيقية لاستقرار الحكم النيابى ، ولهذا فوض الوطنيون امرهم الى امراء الجهادية ، وطلبوا منهم ان يصمموا على طلبهم لعلمهم ان رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد ، وهم على يقين من انهم متى حصلت الامة على حقوقها عدلوا عن السياسة الحاضرة ، فان امراء الجهادية عازمون على ترك التدخل فى السياسة متى فتح المجلس .

(هـ) العمل الوطنى فى ظل مبدأ : الدين لله والوطن للجميع .

وهكذا وقع الحزب الوطنى الديمقراطى فى التناقض الاساسى الذى املته ظروف الصراع بين الامة والخديو من جانب وبين الامة والدول الأجنبية من جانب آخر . وهذا التناقض هو الاعتماد على الجيش لتحطيم دكتاتورية الخديو واقامة حكم ديمقراطى نيابى يسمح لكل الاراء والمصالح ان تتصارع دون التخوف من الوقوع تحت الدكتاتورية العسكرية . ويبدو ان هذا كان «الاتفاق» بين الحزب الوطنى الحر والزعماء العسكريين : ان يعود الجيش الى ثكناته فور اقامة الحياة النيابية .

وقد اثبتت الاحداث ان تجربة الحكم النيابى شىء واستقرار الحياة النيابية شىء اخر . فعودة الجيش الى ثكناته ممكنة لو ان التاج المصرى تحول كالتاج البريطانى الى مجرد رمز معنوى تلتف حوله الامة ، فتحول الخديو توفيق الى مؤسسة دستورية سلبية اساسها ان الملك يملك ولا يحكم . وربما كان ذلك ممكنا لو كان الخديو اسير الامة غير قادر على الحركة الذاتية بعد احداث اول فبراير و٩ سبتمبر ١٨٨١ . ولكن السلطة العثمانية من جهة والوجود الاوروبى من

جهة اخرى زودا الخديو توفيق بقدرة على الحركة السياسية جعلته يعد هزيمته غير حاسمة يتحتم بعدها التسليم . لقد واجه توفيق الخائن مشكلة الاختيار بين الامة المصرية والباب العالى ، مصدر الشرعية ، فاختار الباب العالى وحاول تنفيذ سياسته فى تتريك الحكم المصرى وشركسة الجيش المصرى والحيلولة دون مشاركة المصريين فى حكم بلادهم بتعطيل الحياة النيابية سنتين كاملتين . كذلك واجه توفيق الخائن مشكلة الاختيار بين الامة المصرية والدول الاوروبية ذات الاساطيل فاختار الدول الاوروبية ذات الاساطيل لتحمى عرشه وتفرض الحكم المطلق على المصريين .

وقد كان تفويض ١٨ ديسمبر ١٨٨١ الذى اعطاه الحزب الوطنى الديمقراطى للزعماء العسكريين لحماية الحياة النيابية ، «مؤقتا» منافيا للتفويض الذى اعطاه الحزب الوطنى الديمقراطى لشريف باشا فى ١٨ سبتمبر ١٨٨١ بعريضتى الاعيان ان يحكم البلاد حكما نيابيا وبضمان عدم تدخل الجيش فى السياسة . فماذا حدث بين ١٨ سبتمبر ١٨٨١ – و١٨ ديسمبر ١٨٨١ حتى يعدل الحزب الوطنى الديمقراطى موقفه من دور الجيش فى صياغة نظام الحكم .

لقد وقع شريف باشا فى الفخ الذى وقع فيه من بعده اكثر «عقلاء» مصر ، ومن قبله اكثر «عقلاء» الثورة الفرنسية ، بسبب ثقافته وانتمائه للطبقة الارستقراطية وهو الاعتماد على العقل اكثر مما ينبغى فى زمن محنة لم تكن هناك منجاة منها الا باجتماع «العقل» و «العاطفة» ولا اريد ان اقول و «العضل» ايضا . وقد كانت لديه كل مقومات النجاح : كان رجلا بلا بديل رضى به جميع الاطراف فى ساعة الازمة ... التفت حوله قلوب العرابيين لمواقفه العظيمة ايام اسماعيل وايام توفيق فى سبيل اقرار الحياة النيابية فى مصر وترسيخ دعائمها وكان موضع احترام الدول العظمى ، وكان يملك القوة ايضا طالما كان ظهره مستندا الى قوة الجيش والامة . ولكنه خشى ان يقع تحت ضغط الزعماء العسكريين فيصبح اداة فى يد دكتاتورية عسكرية تحل محل دكتاتورية الخديو فقرر ان يشتت باختياره قوات العرابيين من العاصمة حتى تتحرر وزارته من ضغطهم . وحين تولى الوزارة فى ١٤ سبتمبر ١٨٨١ اخذ المواثيق على الجيش واعيان الامة بابتعاد الجيش عن السياسة ثم خطب فى زعماء الجيش فى ١٦ سبتمبر مذكرا اياهم بان واجب الجيوش هو الدفاع عن الوطن وصيانة الامن العام وان تدخل العسكريين فى شئون الحكم فيه اضعاف لحكومته ولا سيما أمام الاجانب . ثم اصدر امره بنقل الاى عبد العال حلمى من طرة الى دمياط والاى عرابى من العباسية الى رأس الوادى فى الشرقية ، واقتنع عرابى ورجاله بتنفيذ هذا الامر لافساد الغاية من بعثة على نظامى

باشا التى اوفدها الباب العالى غالبا بتواطؤ مع الخديو توفيق للتحقيق فى ثورة ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، حتى يبدو كل شىء فى حالة هدوء كامل . ويقول عرابى فى مذكراته انهم قبلوا ذلك على شرط صدور امر الخديو بدعوة الامة لانتخاب مجلس النواب . وبالفعل صدر الأمر فى ٤ اكتوبر ١٨٨١ وفى اليوم نفسه سافر عبد العال حلمى بقواته الى دمياط فى احتفال شعبى رائع ثم سافر عرابى بقواته الى رأس الوادى فى ٦ اكتوبر ١٨٨١ فى احتفال شعبى اروع . ووصلت بعثة على نظامى باشا الى القاهرة فى اكتوبر وعادت الى تركيا فى اكتوبر بعد ان وجدت كل شىء هادئا ولم يكتف شريف باشا بذلك بل نقل عرابى فى ٤ يناير ١٨٨٢ وكيلا لوزارة الجهادية ليبعده عن جنوده المعسكرين فى رأس الوادى من ناحية وليحتوى تحركاته بوضعه تحت سمع الحكومة وبصرها فى القاهرة ، فقد كان عرابى طوال ثلاثة اشهر من اقصائه عن العاصمة لا يكف عن لقاء العمد والاعيان فى مديرية الشرقية ليبث فيهم دعوته .

وهكذا نجح شريف باشا الديمقراطى فيما فشل فيه رياض باشا الدكتاتور وهو تشتيت قوة الحزب العسكرى وابعاد الجيش عن السياسة .

وهكذا من حيث اراد شريف باشا ان يقوى وزارته فقد اضعفها بصدع الجبهة القائمة بين المدنيين والعسكريين . وهكذا وجد نفسه فى مواجهة الخديو توفيق وفى مواجهة الدول العظمى لا يسنده الا مجلس النواب الذى افتتح فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ ، وهو لا يملك قوة ضاربة حقيقية يمكن ان تحشد فى مواجهة الخديو او الدول العظمى . وقد كان مسلك الزعماء العسكريين منذ انشاء وزارة شريف باشا مسلكا ينطوى على شرف الكلمة وصدق التعاون لانهم اطاعوا اوامره حين امرهم بالجلاء عن القاهرة . ورغم ان شريف باشا كان محقا من ناحية المبدأ العام فى عزل الجيش عن السياسة ، فليس هناك من يتصور قيام وزارة دستورية وحكم نيابى يعملان تحت حراب العسكريين ، فان الموقف كان اعقد من كل ذلك .

وقد كان ينبغى الا تحل الجبهة الوطنية بين المدنيين والعسكريين الا بعد تصفية مشاكل الماضى الكبرى وهى :

١ ـ مشكلة الديمقراطية المصرية .

٢ ـ مشكلة جدود حقوق الدول العظمى .

فصدور برنامج الحزب الوطنى الحر بعد اجراء انتخابات مجلس النواب وقبيل افتتاح البرلمان فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ قام على تفويض القوات المسلحة فى حراسة الحياة النيابية ، لم

يكن له معنى إلا ان انقساما رهيبا حدث فى صفوف الحزب الوطنى الحر بسبب تشتيت الثوار العسكريين وعزل الجيش عن السياسة وان فريقا كبيرا من الحزب الوطنى الحر كان يخالف شريف باشا فى فكرة اقامة حياة نيابية واستقلال وطنى بلا سند من القوة الحقيقية فى وقت كانت فيه كل الوحوش الاجنبية والداخلية فاغرة افواها لالتهام مصر . فى معسكر الوطنيين كان شريف باشا عقلا وخبرة بلا قوة وكان عرابى قوة بلا عقل ولا خبرة . وقد اثبتت الاحداث ان الموقف كان اكبر من كل منهما بمفرده . فقد كانت مصر وهى على شفا الهاوية بحاجة الى ربان له عقل اوليس وذراع اخيل فى وقت واحد .

وقد كان شريف باشا اول من دفع ثمن تسليمه اقوى سلاح من اسلحته ، وهو تعاونه مع العسكريين الوطنيين الجهال ، وقيادتهم فى مواجهة هذه العواصف العاتية .

وهكذا اضطر هذا الزعيم الديمقراطى ان يسن «قانون المطبوعات» الشهير فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ ذلك القانون الذى كان فيما بعد حربا على حرية الرأى فى مصر نصف قرن كامل حتى اصدر اسماعيل صدقى باشا فى دكتاتورية الاولى قانون ١٨ يونيو ١٩٣١ مشتملا على مزيد من القيود . وقد كانت الصحف تعطل تحت دكتاتورية رياض باشا بموجب «لائحة المطبوعات» القديمة الموروثة من عهد اسماعيل ، بما يشبه الاجراءات الادارية ولكن شريف باشا قنن القيود وقواها ، فنص قانون المطبوعات الجديد على :

١ ـ فرض ايداع تأمين مالى قدره ١٠٠ جنيه للصحف التى تصدر اكثر من ثلاث مرات فى الاسبوع و ٥٠ جنيها لما دون ذلك .

٢ ـ وعلى عدم جواز انشاء مطبعة الا برخصة من وزارة الداخلية مع ايداع تأمين قدرة ١٠٠ جنيه .وعلى جواز سحب وزارة الداخلية لرخصة اية مطبعة عند الاقتضاء .

٣ ـ وعلى تخويل حق انذار الصحف او تعطيلها بعد انذارين محافظة على النظام العمومى أو الدين أو الاداب وتخويل مجلس الوزراء تعطيل اية جريدة دون سابق انذار .

والرافعى يقف مشدوها امام اقدام شريف باشا الدستورى العظيم على اصدار هذا القانون الارهابى الخطير الذى كان فيما بعد سيفا فى ايدى كل جلادى الفكر فى مصر تحت الاحتلال البريطانى . والاجابة على هذا واضحة : حين يرى رئيس وزراء مصر صحيفة عربية عميلة للباب العالى تحمل اسم «الحجاز» ويحررها ابراهيم سراج المدنى وصحيفة فرنسية عميلة لأوربا تصدر فى مصر باسم «ليجيبت» L'Egypte

تبلبلان الرأى العام بالشغب الفكرى الاسلامى والشغب الفكرى المسيحى وتنحرفان بالقضية الوطنية عن مسارها الطبيعى فماذا يفعل ؟ لقد كان الباب العالى باسم مقاومة التدخل الاوروبى فى مصر لا يجد ما يثير به حمية المصريين الا بوضع الاسلام والمسلمين فى مواجهة المسيحية والمسيحيين . وقد كانت الدول الاوروبية ، ولا سيما انجلترا ، لا تجد ما تثير به الاجانب على المصريين الا بوضع المسيحية والمسيحيين فى مواجهة الاسلام والمسلمين . وهذا هو معنى المادة (٤) والمادة (٥) من برنامج الحزب الوطنى الحر .

وقد صدر فى هذه الظروف قانون المطبوعات لعام ١٨٨١ لحماية مصر من هاتين الفئتين اللتين تعتبران من «الاخلاط» مثيرى الشغب الدينى باسم الوطنية والحرية ومن الصحافة العميلة التى يسيطر عليها هؤلاء «الاخلاط» وهذا ما فعله برنامج الحزب الوطنى الحر ، وهو ان يؤكد ان مبدأ الاخوة فى الوطن والمواطنة بين جميع المصريين على اختلاف ديانتهم .

لا شىء غير هذا ، ولا شىء اكثر من هذا .

وقد عين شريف باشا احمد بك رفعت مديرا عاما للمطبوعات (وقد نفى خمس سنوات فى محاكمات العرابيين) والشيخ محمد عبده مديرا لادارة المطبوعات العربية والتركية (وقد نفى ثلاث سنوات فى محاكمات العرابيين) والسير ارنست فوكلان Sir Ermesr Vauquetin مديرا لادارة المطبوعات الافرنجية . فاذا لم يكن قد حدث انشقاق فى صفوف الحزب الوطنى الديمقراطى فى ظل وزارة شريف الثالثة فمن حقنا ان نستخلص ان شريف باشا نفسه بطريق مباشر او غير مباشر قد شارك فى صياغة برنامج الحزب الصادر فى ١٨ ديسمبر ١٨٨١ قبيل افتتاح البرلمان فعلى البرنامج بصمات فكر راجح وخبرة سياسية عميقة . وربما جاء البرنامج كمناورة سياسية يذكر بها الخديو توفيق والباب العالى والدول العظمى ان جيش مصر رغم ابتعاده عن مسرح الاحداث لا يزال عنصرا اساسيا من عناصر السياسة المصرية . ولكنى شخصيا لا اميل الى هذا الافتراض لسببين اولهما ان استخدام عبارة (فوض الوطنيون امرهم الى امراء الجهادية) اكثر مما يحتمله منطق رجل دستورى كشريف باشا يعرف ان «التفويض» او «التوكيل» هو مصدر السلطة فى كل عرف دستورى ديمقراطى وثانيهما اننا نعلم ان بلنت تسلم نص برنامج الحزب من الشيخ محمد عبده .

اليعاقبة والجيروند

كانت فكرة شريف باشا من انتخاب برلمان توفيق الاول والوحيد (ماتلا ذلك من برلمانات بين ۱۸۸۲ واعلان دستور ۱۹۲۳ يمكن ان نسميها برلمانات الاحتلال البريطانى) ، هى ان يتخذ هذا البرلمان صفة الجمعية التأسيسية لوضع دستور للبلاد . وقد اصدر شريف باشا منشورا انتخابيا الى المحافظات والمديريات بوجوب احترام الادارة حرية الانتخابات (الوقائع المصرية عدد ۳۰ اكتوبر ۱۸۸۱) . وقد اسفرت الانتخابات التى جرت فى ظل قانون الانتخاب القديم اى كانت مقصورة على أعيان البلاد ، عن النتائج التالية :

القاهرة

محمود بك العطار ، عبد السلام بك المويلحى ، احمد افندى السيوفى .

الاسكندرية

السيد سعيد الغريانى ، عبد المجيد افندى البيطاش .

دمياط

عبد السلام بك خفاجى .

الغربية

محمد بك المنشاوى ، احمد بك الشريف ، مصطفى افندى ابو العز ، السيد محمد ابو النظر شتا ، الشيخ احمد الصباحى ، الشيخ رزق نوير ، الشيخ ابراهيم سعيد ، محمد افندى الشاذلى ، الشيخ ابراهيم يونس .

المنوفية

محمد افندى الجندى ، احمد بك مصطفى ، على بك شعير ، السيد افندى الفقى ، احمد افندى عبد الغفار ، حسين افندى ابو حسين .

SS

البحيرة

محمد بك الصيرفى ، الشيخ احمد الصوفانى ، الشيخ احمد على محمود ، ابراهيم افندى الوكيل ، بسيونى افندى ابو الفضل ، محمد افندى عوض ، محمد افندى دبوس ، الشيخ احمد الحناوى .

القليوبية

محمد بك الشواربى ، الشيخ سليمان منصور ، مصطفى افندى علام ، ابراهيم اغا ابو حشيش .

الشرقية

سليمان باشا اباظة ، الشيخ عبد الوهاب العفيفى ، احمد بك اباظة ، محمد افندى عبد الله ، امين بك الشمسى ، احمد افندى نصير ، الشيخ زيد جمعة ، على افندى مكاوى .

الدقهلية

هلال بك منير ، يوسف افندى صالح ، على بك القريعى ، الشيخ احمد على سعده ، الشيخ حسنين سويلم ، الشيخ العدل احمد ، الشيخ جاد مصطفى .

الجيزة

عباس افندى الزمر ، السيد احمد عفيفى ، مراد افندى السعودى ، خليل افندى ابوزيد .

الفيوم

السيد طلبة حزين ، السيد معتوق ، خليفة الهوارى

بنى سويف .

احمد افندى سالم الريدى ، اسماعيل افندى سليمان ، على افندى كتاب ، السيد محمد ابو المكارم .

المنيا

محمد سلطان باشا ، على افندى شعراوى ، حسن باشا الشريعى ، يوسف افندى

عبد الشهيد ، محمد افندى جلال ، محمد افندى مصطفى عميره .

اسيوط

محمود بك سليمان عبد العال ، السيد عبد الحق عبد الله ، عثمان افندى غزالى ، محفوظ افندى رشوان ، الحاج جبر افندى محمد ، حسين افندى جمعة ، مهنى افندى يوسف عمر .

جرجا

احمد اغا الدقيشى ، السيد رضوان عطية ، السيد رشوان حمادى ، السيد سرور شهاب الدين ، عبد الشهيد افندى بطرس .

اسنا

احمد بك العديسى ، عبد الرحيم افندى سليمان .

قنا

محمد افندى ابو سحلى ، على افندى ابراهيم ، السيد احمد محمد ، السيد طايع سلامه .

المجموع ٨٣ عضوا ، وقد كان ينبغى بموجب قانون الانتخاب القديم أن يكونوا ٧٥ عضوا ، وغير معلوم ان كانت الزيادة ناشئة عن انتخاب نواب جدد ليحلوا محل نواب عينوا كالعادة فى وظائف الادارة أم أن العدد قد زيد بمرسوم قبل أو بعد اجراء الانتخاب حرصا من الخديو أو من شريف باشا على دخول بعض العناصر الموالية . وعلى كل فالملاحظة العامة على تكوين أول مجلس شورى النواب فى عهد الخديو توفيق بعد تعطيل الحياة النيابية أكثر من سنتين وبعد أن تكشف الصراع سافرا بين الخديو توفيق وبين العرابيين والوطنيين بصفة عامة ، اننا يجب أن ننظر الى انتخابات ديسمبر ١٨٨١ على انها أول انتخابات تجرى فى مصر على مستوى الصراع الحزبى السافر بين التجمع الوطنى الديمقراطى والتجمع الملكى (الخديو) فقد كانت قضايا الصراع العقائدى والطبقى والوطنى مطروحة منذ واقعة قصر النيل ، ثم بصفة خاصة بعد واقعة عابدين ، على رجل الشارع فى المدينة وعلى ابسط فلاح فى ريف مصر ، وهؤلاء وان لم يشاركوا فى الانتخابات الا انهم كانوا المحيط السياسى الذى لا شك اجبر اكثر النواب من العمد والاعيان على اختيار موقفهم بين الفريقين المتصارعين . كذلك الملاحظة

العامة الثانية على انتخابات ديسمبر ١٨٨١ انها كانت مجال صراع مباشر بين قوتين اساسيتين ، زعماء الملكيين وزعماء الوطنيين الديمقراطيين ، وبين قوتين ثانويتين هما انصار الباب العالى وانصار الدول العظمى ولاسيما انجلترا ، لتجنيد نواب الأمة فى هذا المعسكر أو ذاك ومؤازرتهم سواء قبل النيابة أو بعدها .

والنظرة الفاحصة الى تكوين مجلس شورى النواب فى عهد توفيق فى ديسمبر ١٨٨١ يمكن أن تهدينا الى تكوين مصر السياسى والطبقى وطنيا ودستوريا ، اذا ما نظرنا الى الوراء لنعرف ما عناصر الاستمرار أو التجديد بالنسبة للمجالس النيابية السابقة فى هذا المجلس الذى عاصر عواصف الثورة العرابية واذا ما نظرنا الى الامام لنرى ما عناصر الثورة فى هذا المجلس بمقياس المشاركة العرابية فى الايام الحاسمة التى استوجبت المحاكمة أو التنكيل بعد فشل الثورة العرابية .

ونظرة الى الوراء تقول :

١ – فى القاهرة اختفت اسرة العقاد التى نابت فى برلمان اسماعيل الأول (١٨٦٦) وفى برلمان اسماعيل الثانى (١٨٧٠) بسبب وفاة الأب وبسبب نفى الابن حسن موسى العقاد الى السودان ايام توفيق لما سببه من شغب لاعادة العمل بقانون المقابلة وقد افرج عنه شريف باشا وعاد لمصر قبيل الانتخابات ، واختفت اسرة العقبى التى نابت فى برلمان اسماعيل الثانى (١٨٧٠) وفى برلمان اسماعيل الثالث (١٨٧٦) .

وتجدد انتخاب اسرتى العطار (برلمان اسماعيل الأول والثالث) وكذلك تجدد انتخاب اسرة المويلحى (برلمان اسماعيل الثالث) .

٢ – فى الاسكندرية اختفت الاسر الثلاثة : جميعى (اسماعيل الأول والثانى) ، والشوربجى (اسماعيل الأول والثانى والثالث) والغربى (اسماعيل الثانى والثالث) ونابت اسرتان جديدتان هما الغريانى والبيطاش .

٣ – فى دمياط اختفت اسرة اللوزى (اسماعيل الثالث) وتجدد انتخاب اسرة خفاجى (اسماعيل الأول والثانى) .

٤ – فى الغربية اختفت اسر كامل ورمضان وحمودة وزهرة والملوانى (اسماعيل الأول) وابو سالم دنيا (اسماعيل الأول والثانى والثالث) والجزار والعبد وابو حمر والديب والعشرى والقاضى وعامر وصوار (اسماعيل الثانى) والهرميل وعرفة وحماد وهرجه وسليم وخضر (اسماعيل الثالث) .

وتجدد انتخاب اسرة ابو العز وشتا (اسماعيل الأول) والشريف (اسماعيل الأول والثانى) والشاذلى (اسماعيل الثالث).

ونابت اسر جديدة هى أسر : المنشاوى والصباحى ونوير وسعيد ويونس.

٥ ـ فى المنوفية اختفت اسر الجزار وابو عمارة (اسماعيل الأول) والانبابى وابو عامر (اسماعيل الأول والثانى والثالث) وبلال وعلى محمود والجنزورى ـ (اسماعيل الثانى) وعمران والسرسى وابراهيم حسن (اسماعيل الثانى والثالث) وعياد (اسماعيل الثالث).

وتجدد انتخاب اسر : الجندى وابو حسين (اسماعيل الأول) وشعير (اسماعيل الأول والثانى) والفقى (اسماعيل الثانى) وعبد الغفار (اسماعيل الثانى).

وناب اسرة جديدة هى اسرة احمد بك مصطفى.

٦ ـ فى البحيرة اختفت أسر : حمزة وعمار (اسماعيل الأول) وحسين امين ومهنا وناصر والانصارى وشريف (اسماعيل الثانى) والديب (اسماعيل الثانى والثالث) والمنياوى والجيار ودربك (اسماعيل الثالث).

وتجدد انتخاب أسر : الصيرفى والوكيل ودبوس (اسماعيل الأول) وأحمد محمود (اسماعيل الثانى) والحناوى (اسماعيل الثالث).

ونابت اسر جديدة هى أسر : الصوفانى وابو الفضل وعوض.

٧ ـ فى القليوبية : اختفت اسر حجاج (اسماعيل الأول) وعابد وبكير عياد (اسماعيل الثانى) وزغلول (اسماعيل الثانى والثالث) وابو شنب (اسماعيل الأول والثانى).

وتجدد انتخاب أسر : الشواربى (اسماعيل الأول) ومنصور (اسماعيل الثانى والثالث وعلام «اسماعيل الثالث»).

ونابت اسرة جديدة هى ابو حشيش.

٨ ـ فى الشرقية : اختفت أسر : جمال الدين والديب وسيدهم وعياد (اسماعيل الأول) وشاش وزايد وغيث والمعلم موسى خليل والفرماوى والشامى (اسماعيل الثانى) وعامر وأيوب والحوت (اسماعيل الثانى والثالث) وجبرة الله وكساب ورضوان وجاد يوسف وعلى خليل (اسماعيل الثالث).

وتجدد انتخاب أسر : اباظة والعفيفى (اسماعيل الأول) ومحمد عبد الله (اسماعيل الأول والثالث) .

ونابت اسر جديدة هى آسر : الشمسى ونصير وجمعة ومكاوى .

٩ ـ فى الدقهلية اختفت أسر : سعيد ومحرم على (اسماعيل الأول) واسماعيل حسن (اسماعيل الأول والثانى) ورزق (اسماعيل الثانى والثالث) والاتربى والعشماوى (اسماعيل الثانى) وجوده ومحمد عبده وشريف والشيخ وشلبى حسين (اسماعيل الثالث) .

وتجدد انتخاب أسر : هلال والعدل احمد (اسماعيل الأول) وسويلم وابو سعده (اسماعيل الثانى) .

ونابت اسرة جديدة هى اسرة : جاد مصطفى .

١٠ ـ فى الجيزة اختفت أسر : المنشاوى وعزوز (اسماعيل الأول) وحماد (اسماعيل الثانى) وعكاشة وعطاالله (اسماعيل الثالث) .

وتجدد انتخاب أسر : الزمر (اسماعيل الأول والثانى والثالث) والسعودى (اسماعيل الثانى) .

ونابت اسرتان جديدتان هما اسرتا : عفيفى وابو زيد .

١١ ـ فى الفيوم اختفت أسر : سيد أحمد (اسماعيل الأول) واليمانى والدهشان (اسماعيل الثانى والثالث) وجاد الله (اسماعيل الثالث) .

وتجدد انتخاب أسر : حزين والجاحد (اسماعيل الأول)

ونابت اسرتان جديدتان هما اسرتا : معتوق والهوارى .

١٢ ـ فى بنى سويف اختفت اسر : هندى وبرسوم (اسماعيل الأول) والعريف والوكيل (اسماعيل الثانى) وراضى وعز الدين (اسماعيل الثالث) .

وتجدد انتخاب أسر : ابو المكارم (اسماعيل الأول) وكساب (اسماعيل الأول والثالث) .

ونابت اسرتان جديدتان هما أسرة : الريدى وسليمان .

١٣ ـ فى المنيا اختفت أسر : اسماعيل أحمد وأحمد على وحبيب واثناسيوس

SS

(اسماعيل الأول) وعبد الرازق وسليمان ومرزوق (اسماعيل الثانى) وحنا يوسف (اسماعيل الثانى والثالث) وخالد وعلى حسن وابو طالب وعبد الرحيم (اسماعيل الثالث).

وتجددانتخاب أسر : الشريعى (اسماعيل الأول والثانى والثالث) وشعراوى (اسماعيل الأول).

ونابت اسر جديدة هى أسر : سلطان وعبد الشهيد وجلال وعميره.

١٤ ـ فى اسيوط اختفت أسر : شحاته وحمد وموسى (اسماعيل الأول) والنجدى وحسن ابراهيم وجابر (اسماعيل الثانى) والمعلم فرج (اسماعيل الثانى والثالث) وعبد الوهاب ووافى ومحمد فرج وعمر أحمد (اسماعيل الثالث).

وتجدد انتخاب أسر : سليمان عبد العال (اسماعيل الأول والثالث) وغزالى (اسماعيل الأول) وابو عمر (اسماعيل الأول والثانى) ورشوان (اسماعيل الثانى).

ونابت أسر جديدة هى أسر : عبد الحق وجبر محمد وجمعة.

١٥ ـ فى قنا : اختفت أسر : ابو يحيى (اسماعيل الأول) وأحمد حسن وخلف الله (اسماعيل الثانى) وسعيد (اسماعيل الثالث).

وتجدد انتخاب أسر : ابو سحلى (اسماعيل الأول) وابو ابراهيم (اسماعيل الأول والثانى) وطايع سلامه (اسماعيل الثالث).

ونابت أسرة جديدة هى اسرة أحمد محمد

١٦ ـ فى جرجا اختفت أسر : حمادى وابو ستيت وحمدالله ومهران وسلطان (اسماعيل الأول) وابو ليله (اسماعيل الأول والثالث)، وأحمد حسين وحمد وضيف الله وعبد الرحمن السيد وعنبر (اسماعيل الثانى) وهمام (اسماعيل الثانى والثالث) وحساب وحبارير وصديق عبد المنعم (اسماعيل الثالث).

وتجدد انتخاب اسرتى حمادى (اسماعيل الأول) وعبد الشهيد بطرس (اسماعيل الثالث).

ونابت أسر جديدة هى : الدقيشى وعطية وشهاب الدين.

١٧ ـ وفى اسنا واسوان اختفت أسر : عبد الصادق (اسماعيل الأول والثالث) وابو

ss

اسماعيل (اسماعيل الأول) وحماد وخالد (اسماعيل الثانى) وسلطان (اسماعيل الثالث) .

ولم يتجدد انتخاب أية اسرة قديمة .

ونابت اسرتان جديدتان هما اسرتا العديسى وعبد الرحيم سليمان .

وعندما نقول اختفت من برلمان توفيق لا نقصد أن هذه الأسر انقرضت أو عزفت عن السياسة وانما نقصد أنها اما اعتكفت مؤقتا وأما أنها لم تحظ بالنيابة فى الانتخابات لسبب أو لآخر . ومن هذه الأسر ما نجد اسماءه يقاتل بعد شهور فى صفوف العرابيين ، ليس بالضرورة بالسلاح ولكن بتعبئة المصريين للجهاد الوطنى .

والحصيلة العامة هى أن برلمان توفيق ـ عرابى تلاحظ عليه ظاهرة هامة هى ارتفاع نسبة النواب فيه من أعضاء برلمان اسماعيل الأول فى ١٨٦٦ أى قبل ذلك بنحو ١٥ سنة . ونستطيع أن نخص من هذه الأسر أسر : العطار فى القاهرة وخفاجى فى دمياط وابو العز وشتا والشريف فى الغربية ، والجندى وابو حسين وشعير فى المنوفية والصيرفى والوكيل ودبوس فى البحيرة والشواربى فى القليوبية وأباظة وابو عبدالله والعفيفى فى الشرقية وهلال والعدل فى الدقهلية والزمر فى الجيزة ، وحزين فى الفيوم ، وابو المكارم وكساب فى بنى سويف والشريعى وشعراوى فى المنيا وسليمان وغزالى وابو عمر فى اسيوط وحماد فى جرجا وابو سحلى وابو ابراهيم فى قنا . ومعنى هذا أن ٢٩ اسرة من الأسر الكبيرة التى عاصرت بداية الحياة البرلمانية فى مصر تجمهرت فى برلمان توفيق ـ عرابى لسبب أو لآخر وهى نسبة مرتفعة تكاد تبلغ ٤٠٪ من أعضاء البرلمان واكثر هذه الأسر مثلت فى أكثر من برلمان قبل برلمان توفيق ـ عرابى مما يدل على انها استطاعت أن تحافظ على سطوتها نحو عشرين عاما . أما عدد الأسر فى برلمان توفيق ـ عرابى التى لم تدخل الا برلمان اسماعيل الثانى أو الثانى والثالث فهى أسر الفقى وعبد الغفار فى المنوفية وأحمد محمود فى البحيرة وسويلم وابو سعدة فى الدقهلية ومنصور فى القليوبية وحماد فى الجيزة ورشوان فى أسيوط وعدد هؤلاء لا يتجاوز ٨ أسر .

وأما من دخلوا برلمان توفيق – عرابى ممن اشتركوا لأول مرة فى برلمان اسماعيل الثالث فقد كانوا عائلات : المويلحى فى القاهرة والشاذلى فى الغربية والحناوى فى البحيرة وعبد الشهيد بطرس فى جرجا وطايع سلامة فى قنا وعدد هؤلاء ٥ أعضاء فمجموع أعضاء برلمان توفيق ـ عرابى الذين سبق أن عركوا الحياة البرلمانية يبلغ ٤٢ عضوا وهو أكثر من ٥٠٪ من الأعضاء والنصف الآخر (الجدد) مجهول الهوية السياسية ويبدو أن وجود شريف باشا على

رأس الوزارة بالاضافة الى خطورة الموقف قد شجع العائلات الكبرى القديمة على المشاركة فى الحياة النيابية فى تلك الفترة العاصفة ، كما شجع العرابيين ورجال الحزب الوطنى الحر أن يحشدوا كل ما أمكنهم من حشود فى برلمان توفيق ـ عرابى . وبوجه عام نستطيع أن نقرأ فى تعاقب العائلات فى برلمانات مصر عبر جيل كامل ما يمثل تعاقب طبقات من الأعيان كان اقدمهم أكبرهم مقاما وأوسعهم جاها . ومن هنا كان ارتفاع نسبة الاعيان القدماء فى برلمان الثورة العرابية يعبر عن تجمع كبار الملاك المصريين فى البرلمان للدفاع عن مصالحهم المباشرة من خلال النظام النيابى . وحتى هذه اللحظة لم يكن هناك أى تناقض بين مصالح كبار الملاك ومصالح أوساط الملاك فى مواجهة الخديو والباب العالى من جهة وفى مواجهة الدول العظمى من جهة أخرى ، وكانت القضية الوطنية كما هى دائما هى الوجه الآخر لقضية الديمقراطية .

فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ اذن افتتح الخديو توفيق الدورة الأولى من برلمانه الأول بتلاوة خطبة العرش التى قرأها بنفسه (!) ولم يتركها لشريف باشا رئيس الوزارة لقراءتها كما يجرى بذلك العرف الدستورى السليم . ويالها من خطبة سوداء إنها وثيقة تاريخية حقا كما يقول الرافعى ، ولكنها وثيقة ادانة للخديو توفيق ، وليست كما يقول الرافعى «وهى فى مجموعها سديدة المعانى واضحة الاسلوب ، متضمنه اعلان الخديو انضمامه الى الأمة فى اقرار النظام الدستورى وقد ألقاها بنفسه دون أن يستنيب عنه رئيس مجلس الوزراء كما هو العرف البرلمانى ، فكان فى القائه اياها تثبيتا وتوكيدا لما احتوت عليه من الاراء والمعانى » وواضح أن القاء الخديو خطبة العرش بنفسه كان تحديا لكل المعانى التى اجتمع شريف باشا والعرابيون ونواب الأمة لتحقيقها وهى اقامة حياة دستورية ممثلة فى حكم نيابى فيه البرلمان كامل السلطة التشريعية والملك يملك ولا يحكم أو «يحكم بواسطة وزرائه » المسئولين أمام البرلمان وتلاوة الخديو توفيق لخطبة العرش بنفسه كان بمثابة اصرار على العودة الى الحكم المطلق المباشر أو «الحكومة الشخصية » من جانب الخديو حيث العرش مصدر السلطة ولكنه فوق المسئولية ، وبمثابة تجاهل لرئيس الوزراء ووظيفته كرأس للسلطة التنفيذية وبمثابة اعلان لكل هؤلاء السادة المجتمعين باسم الأمة : أنا هنا لا أزال صاحب الكلمة فمن اراد شيئا فليخاطبنى . وبالطبع لم يكن من الممكن أن يعهد الخديو توفيق الى مهرداره أو حامل اختامه بتلاوة خطاب العرش كما كان يفعل اسماعيل قبل وزارة نوبار ، أى قبل اعترافه فى مرسوم ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ بانشاء مجلس وزراء منفصل عن شخصيته يجتمع برئاسة رئيس الوزراء وليس برئاسة الخديو ويكون مسئولا أمام البرلمان ، فقد كان فى ذلك امتهانا للمجلس لا يمكن أن يقبله أحد وقد اجتاز

الخديو توفيق هذه الصعوبة بأن تنازل وقدم برنامج وزارة شريف بشخصه فالقم حجرا للجميع بما فيهم شريف باشا نفسه .

وفى العرف الدستورى أن رئيس الوزراء يعد بنفسه خطبة العرش لأنها تتضمن برنامج وزارته التى لا دخل للعرش فيها لأن الملك يملك ولا يحكم وانما سميت خطبة العرش فى النظم الملكية من باب الرمز لأن الملك رمز لسلطة الدولة ولكن فى تقديرى أن شريف باشا لم تكن له يد فى وضع خطبة العرش ، وانما طبخت هذه الخطبة فى السراى رغم انفه وفرضت عليه فرضا فهى تحتوى على بعض المبادئ التى لا يمكن أن تصدر عن شريف باشا كتوكيد التبعية للباب العالى وكحصر وظيفة البرلمان فى « مذاكرة المنافع العمومية » أى الاشتغال بالسياسة الداخلية والاكتفاء بالمداولة فى ردم البرك والمستنقعات وحفر الترع والمصارف والأرجح أن اصرار الخديو توفيق على اعداد خطبة العرش بنفسه اعطى لشريف باشا الحجة فى أن يقول : أنا لا أقرأ مثل هذا الكلام على النواب لأنه لا يمثل بسياستى الاستقلالية الديمقراطية ، فان شاء مولاى أن يتلوه بنفسه فليتفضل . وهذا نص خطبة العرش بلغتها السقيمة وما فيها من رواسب عثمانية :

«أبدى لحضرات النواب مسروريتى من اجتماعهم لأجل أن ينوبوا عن الأهالى فى الأمور العايدة عليهم بالنفع . وفى علم الجميع أنى من وقت ما استلمت زمام الحكومة عزمت بنية خالصة على فتح مجلس النواب ولكن تأخر افتتاحه للآن بسبب المشكلات التى كانت محيطة بالحكومة . فأما الآن فنحمد الله على ما تيسر لنا من دفع المشكلات المالية بمساعدة الدول المتحابة ومن تخفيف احمال الأهالى على قدر الامكان . فلم يبق مانع من المبادرة الى ما أنا متشوق لحصوله وهو مجلس النواب الذى أنا فاتحه فى هذا اليوم باجتماعكم . وانتم تحيطون علما أن جل مقاصدى ومساعى حكومتى هو راحة الأهالى ورفاهيتهم وانتظام امورهم بتعميم العدالة بينهم وتأمين سكان القطر على اختلاف اجناسهم وهذا منهجى واضحا مستقيما وعليه سيرى منذ أن توليت امركم محبا للتربية ونشر العلوم والمعارف .

«فعلى المجلس أن يكون مساعدا للحكومة فى هذه الأمور كلها ، خالصا فى خدمة الوطن ، منحصرة افكاره ومذاكراته فى المنافع العمومية مع مراعاة قرار لجنة التصفية وسائر تعهدات الحكومة مع الدول سالكا المسلك المعتدل والمنهج القويم الذى هو أهم شئ فى هذا الوقت الذى هو عصر الترقى والتمدن . فالواجب علينا الاعتدال والتأنى وحسن التبصر ، وأن نكون يدا واحدة فى اتمام الاعمال النافعة متوسلين بعناية الله تعالى واعتداد رسوله الكريم ،

ومتمسكين بقوة ارتباطنا بالحضرة الشاهانية والدولة العلية أدامها الله . نسأل الله حسن النجاح إنه ولى التوفيق » .

وبتحليل خطبة العرش التوفيقية نجد أن الخديو توفيق قد اعلن جملة مبادئ غاية فى الخطورة هى :

١ ــ أن حدود نيابة النواب عن الأمة يقف عند «الأمور العائدة عليهم بالنفع» أى بحث المشروعات العامة والخاصة داخل اختصاص وزارات الخدمات كوزارة الاشغال ووزارة المعارف .

٢ ــ أن المجلس النيابى ليس سلطة تشريعية فى البلاد وانما مجرد جهاز استشارى مساعد للسلطة التنفيذية : «فعلى المجلس أن يكون مساعدا للحكومة فى هذه الأمور كلها» .

٣ ــ أن بحث نظام الحكم أو السياسة الخارجية أو السياسة الداخلية العليا أو المسائل العسكرية الخ ... لا يدخل فى اختصاص البرلمان الذى ينبغى أن تكون «منحصرة افكاره ومذاكراته فى المنافع العمومية» دون اخلال بالمراسيم التى صدرت لحماية حقوق الدائنين .

٤ ــ أن الخديو لا يريد شغبا لا فى الحاضر ولا فى المستقبل لأن الشغب يتنافى مع التمدن وانما يريد «الاعتدال» و«الهدوء» . .

٥ ــ أن مصر يجب أن تظل مرتبطة ارتباطا وثيقا ليس فقط بسلطان تركيا من حيث هو خليفة المسلمين ولكن «بالدولة العليه» أى (الباب العالى) . كانت خطبة العرش أيام الخديو اسماعيل تعنى دائما بتأكيد استقلال مصر الداخلى عن الدولة العثمانية .

فخطبة العرش التوفيقية لم تكن اذا ارتباط حكومة ببرنامج عمل أمام المجلس النيابى ولكن كانت بمثابة أخذ تعهد على نواب الأمة .

١ ــ بالابتعاد عن السياسة .

٢ ــ بالامتناع عن الشغب .

٣ ــ بتوكيد التبعية للباب العالى دون قيد أو شرط .

وهذا ما يسميه الرافعى «المعانى السديدة» .

وقد قدم مجلس النواب التعهد المطلوب فى صورة «الرد على خطبة العرش» الذى لم يخرج عما طلبه الخديو من وجوب تأكيد «روابط التبعية للذات السنيه السلطانية والدولة العلية

العثمانية التى منحتنا عواطفها الكريمة من الامتيازات المرعية ما جلت به النعمة وعظمت المنة »
ومن تأكيد «علائقنا الودادية مع الدول الأجنبية المحبة لمنفعتنا وفائدة بلادنا » . غير اننا ينبغى
أن نسجل أن الرد على خطبة العرش تجاهل تحديد اختصاص المجلس بالنظر فقط فى « المنافع
العمومية » وأشار بصفة عامة لما فيه «نفع هذه الامة » والى النظر فى «المصلحة العامة » وفى
« مصلحة الأمة » كما أنه لم يتعهد «بالأعتدال » المطلوب وانما اكتفى باشارة غامضة الى « الحزم
والتبصر وحسن النظر » وواضح من النص أن الكلام عن « الحزم » هو الرد على الكلام عن
« الاعتدال » وبذلك يكون مجلس النواب قد أجاب تهديد الخديو بتهديد الأمة : التبصر
وحسن النظر نعم ولكن لا تساهل ولا تفريط .

كان رئيس مجلس النواب هو محمد سلطان باشا الذى عينه الخديو توفيق بموجب
القانون القديم .

وأخرج شريف باشا دستوره ، دستور ١٨٧٩ ، من الادراج وبعد تعديلات طفيفة
اعاد تقديمه الى مجلس النواب لاقراره واستصدار مرسوم به بعد تصديق الخديو توفيق عليه .
وقد عرف هذا الدستور بدستور ١٨٨٢ وهو تقريبا نفس الدستور الذى قدمه شريف باشا فى
وزارته الأولى الى «مجلس شورى النواب فى ١٨٧٩ وبحثته اللجنة الدستورية فى ذلك المجلس
ولكن خلع اسماعيل حال دون صدور مرسوم باعلانه ، وهو أيضا على وجه التقريب نفس
الدستور الذى عرضه شريف باشا فى وزارته الثانية على الخديو توفيق بعد توليه عرش مصر
فرفضه توفيق ورفض دعوة مجلس شورى النواب للانعقاد فاستقال بسببه شريف وتلته
دكتاتورية رياض باشا التى عطلت الحياة النيابية سنتين كاملتين حتى كانت ثورة العرابيين فى ٩
سبتمبر ١٨٨١ ومن ورائهم الأمة للمطالبة بعودة الحياة النيابية فاسقطت رياض وسلمت
مقاليد الحكم لشريف . لقد جاء شريف باشا ليصدر الدستور ويضع الحياة النيابية المصرية
على أساس سليم .

فى ٢ يناير ١٨٨٢ قدم شريف العظيم فى حضور وزرائه الى مجلس النواب مشروع
الدستور الذى كان يسمى بلغة العصر «اللائحة الأساسية » أو «القانون الأساسى » .

وطلب الى النواب سرعة البت فيه ليصدر به المرسوم للخديو دون ابطاء وقدم شريف
باشا «اللائحة الأساسية » للمجلس بالخطاب التالى بعد الديباجة .

«وها أنا الآن اقدمها لحضراتكم للنظر فيها . ومع كون هذه أول مرة اجتمع فيها مجلس نواب حر ، وكان يلزم أن السلطة التي تعطى له لا تكون مطلقة بالكلية حتى يحكم المستقبل باطلاقها بالتدريج شيئا فشيئا لكن حيث أن مقصدنا جميعا واحد وهو خير البلاد والحكومة معتقدة بكفاءة النواب وعلمهم بحقوقهم وواجباتهم ومحبتهم للوطن ، فقد أعطت لهم الحرية التامة فى ابداء آرائهم وحق المراقبة على أفعال مأمورى الحكومة من أى درجة وأى صنف كانوا وتصرح لكم بنظر الموازين العمومية وابداء رأيكم فيها ونظر كافة القوانين واللوائح ، وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أى ضريبة ولا نشر أى قانون أو لائحة ما لم يكن بتصديق واقرار منكم وكذلك تعهدت بأن تجعل النظار مسئولين لديكم عن كل أمر يترتب عليه اخلال بحقوقهم والغاية فانه لم يحجر عليكم فى شئ ما ، ولم يخرج أمر مهم عن حد نظركم ومراقبتكم انما لا يخفاكم الحالة المالية التى كانت عليها مصر مما أوجب عدم ثقة الحكومات الأجنبية بها . ونشأ من ذلك تكليفها بترتيب مصالح وتعهدها بالتزامات ليست خافية عليكم ، بعضها بعقود خصوصية والبعض الآخر بقانون التصفية فهل يتيسر للحكومة أن تجعل هذه الأمور موضعا لنظرها أو لنظر النواب ؟

«حاشا ، لأنه يجب علينا قبل كل شئ القيام بتعهداتنا وعدم خدشها بشىء ما حتى نصلح خللنا وتزداد ثقة العموم بنا ونكتسب امنية الحكومات الأجنبية . ومتى رأت منا تلك الحكومات الكفاءة لتنفيذ تعهداتنا بحسن اخلاص بدون مساعدتها فنتخلص شيئا فشيئا مما نحن فيه ، وأنى لواثق بأن بصيرة وحكمة النواب بمساعدتهم للحكومة لابد وأن يترتب عليهما ازدياد الثقة بنا » .

وهذا كلام عظيم خليق برجل عظيم ولكن انجلترا وفرنسا كانتا تعلمان أن اعلان الدستور وانتقال السلطة التشريعية الى مجلس النواب فى مصر ، كان معناهما انتهاء «المراقبة الثنائية» وانتهاء سيطرتهما الفعلية على المالية المصرية ان لم يكن من ناحية الشكل فمن الناحية العملية بكل تأكيد ، ولذا قررتا الاطاحة بالدستور وبالبرلمان وبشريف باشا قبل أن يطاح بالمراقبة الثنائية .

وهكذا قدم قنصلا انجلترا وفرنسا فى مصر بأمر حكومتهما الى الخائن توفيق مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ المشهورة بضمان ثبات الخديو توفيق كامل السلطة على عرش مصر ضد كل عوامل عدم الاستقرار التى تهدده سواء من الخارج أو من الداخل دون تحديد معين لهذه العوامل . أى أن انجلترا وفرنسا قدمتا للخديو توفيق بوليصة تأمين «للنظام القائم» الذى تكفلت الدولتان

ببقائه وكان معنى هذا «النظام القائم» : الحكم المطلق للخديو توفيق بلا دستور ولا برلمان ذى سلطات . وسواء أكانت انجلترا وفرنسا قد تطوعتا بهذا التدخل السافر أو أقدمتا عليه نتيجة لاستنجاد الخديو توفيق بهما عن طريق ممثليهما فى مصر ، القنصلان العامان أو المراقبان الثنائيان ، فهذا تفصيله لازم عند محاكمة توفيق امام محكمة التاريخ . ولكن جوهر الامر هو التقاء مصلحة الخديو توفيق ومصلحة الدول العظمى على استمرار الحكم المطلق تحت الوصاية الأوروبية واستبعاد الأمة المصرية كطرف فى ادارة شئون بلادها .

أما المشاكل الداخلية «التى كانت تهدد النظام القائم فى مصر» كما تقول مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ فقد كانت العرابيين (العسكرية المصرية) والحزب الوطنى الحر وشريف باشا بفلسفته السياسية الدستورية التى كان يأمل بها تجميد سلطة الخديو وتجميد العسكرية المصرية وتجميد التدخل الأجنبى وتسليم حكم البلاد للعقلاء من أصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد . وأما «المشاكل الخارجية» التى كانت «تهدد النظام القائم فى مصر» فقد كانت طبعا تدخل الباب العالى لحل صراعات مصر الداخلية ، وهو تدخل كان سينتهى حتما باتساع نفوذ تركيا فى مصر والقضاء على استقلال مصر الداخلى ، فقد كان هذا هدفا من أهداف السياسة التركية منذ خلع اسماعيل وتولية توفيق . وقد كان هذا من اخطاء العرابيين انهم فى صراعهم مع الخديو توفيق حاولوا الاحتذاء به فى اقامة جسور بينهم وبين الباب العالى بقصد استعدائه عليه بل وخلعه عند الاقتضاء . وكان الباب العالى يصغى للطرفين بانتباه اصغاء القاضى أو الحكم ويشجع كل طرف فى الخفاء لتزداد الهوة بينهما فيتسابق الكل فى ارضائه أو يجد الباب العالى فرصته لاسترداد سيادته على مصر . وقد كان شريف باشا وامثاله من العقلاء يخشون مغبة تعقيد الصورة المصرية بهذا الرتوش التركى الذى لا يجنى منه أحد الا تلطيخ الصورة وربما تمزيقها . وقد كان نقص الخبرة السياسية عند العرابيين يتمثل فى عدم ادراكهم أن الباب العالى فى كل موقف حاسم لا يمكن الا أن ينحاز الى الخديو ، أى خديو ، وليس الى المصريين ، الى الملك وليس الى الشعب ، الى سلطة ممثله فى مصر وليس الى سلطة أمة لا سيطرة له عليها ولا سلطان الا من خلال هذه التبعية الشرعية المتوارثة لقرون والتى لا يسندها جيش احتلال وانما تقوى أو تضعف تبعا لقوة الولاء أو ضعفه ، الولاء السياسى من الحاكم والولاء الدينى من الشعب . وقد كانت فى تركيا نفسها حركة ديمقراطية قوية يعمل السلطان على سحقها ومطاردة انصارها فكيف ينتظر منه عرابى والوطنيون الديمقراطيون فى مصر أن يؤازر نمو الديمقراطية فى ممتلكات الامبراطورية العثمانية . ولم يكن موقف العرابيين من الباب

SS

العالى موقفا ميئوسا منه لأنه لم يكن قائما على ولاء اعمى لتركيا من ولاء الايمان بالجامعة الاسلامية بل على العكس من ذلك كان تبنيهم لدعوة مصر للمصريين ولثورتهم على تتريك الجيش المصرى وشركسته وتخفيض عدد رجاله مضمون استقلالى واضح ، وقد انتقضوا على تركيا والسلطان فى مرحلة ما ولكن بعد فوات الأوان . ومن يتأمل موقف الحزب الوطنى الحر من الباب العالى كما تمثل فى برنامجه المعلن فى ١٨ ديسمبر ١٨٨١ يجد انه لا يختلف كثيرا عن موقف العسكريين أو « الحزب العسكرى » كما يسميه المؤرخون احيانا وكان هذا هو نفس موقف غالبية الاعيان . وقد كان شريف باشا يدرك كل ذلك وهذا يعنى عبارته عند عرضه مشروع الدستور : « لكن حيث أن مقصدنا جميعا واحد » ولكن العرابيين بسبب نقصهم فى الخبرة السياسية كانوا ينظرون الى الباب العالى على أنه ورقة سياسية يلعبون بها ضد الخديو وضد الدول الأوربية .

وعندما قدم شريف باشا فى ٢ يناير ١٨٨٢ مشروع « اللائحة الأساسية » ختم كلامه للنواب بقوله :

« فالمأمول من حضراتكم المبادرة بنظرها » . وفيم العجلة والاستعجال ؟ ذلك أن شريف باشا لا شك كان يعرف بما يحاك من مؤامرات من الخديو ومن انجلترا وفرنسا لاجهاض كل محاولة لاقامة حياة دستورية نيابية فى مصر تنقل السلطة من يد الخديو الى يد الأمة وقد كانت جبهة الخديو وانجلترا وفرنسا اسرع من جبهة شريف وعرابى والوطنيين الديمقراطيين ففى ٧ يناير ١٨٨٢ جاءت « المذكرة المشتركة » أو « بوليصة تأمين العرش » فكان معناها المحتم الاطاحة بوزارة شريف باشا . لقد فعل المصريون كل ما فى امكانهم ليطمئنوا أوروبا على ديونها وعلى مصالحهاالمشروعة ومع ذلك لم يكن ذلك كافيا . أعلن الخديو توفيق فى النواب : لا سلطة لكم واياكم بصفة خاصة أن تتكلموا فى قانون التصفية أو قوانين تسوية الدين العام فقال النواب أمين ... وأعلن شريف باشا فى النواب : كل السلطة لكم باستثناء المساس بالتزامات مصر المالية لأنه يخدش شرف البلاد ويمهد للتدخل الأجنبى فقال النواب : نحن أيضا ملتزمون بأداء التزامات مصر المالية لأنه يصون شرف البلاد ويحول دون التدخل الأجنبى . فماذا كانت انجلترا وفرنسا تريدان أكثر من هذا ؟

كانت انجلترا وفرنسا تصران على حكم مصر حكما مباشرا من خلال سيطرة المراقبة الثنائية على مالية البلاد : الانجليز يتحكمون الايرادات والفرنسيون يحكمون المصروفات ولم يكن هذا الحكم المباشر يسيرا أو ممكنا مع وجود برلمان له سلطة تقرير الميزانية وانما كان ممكنا فقط فى

حالة واحدة وهى بقاء «الوضع القائم» .

والتهبت الخواطر فى مصر لهذه الانذارات الأوروبية . وفرغ مجلس النواب من دراسة مشروع الدستور وسلمه لرئيس الوزراء ولكن شريف باشا رده الى المجلس فى ٣١ يناير ١٨٨٢ مع مذكرة موجهه الى رئيس مجلس النواب تضمنت رأى انجلترا وفرنسا بأن المجلس لا حق له فى تقرير الميزانية . وعرض شريف باشا على النواب حلا وسطا يؤجل به الأزمة وهو أن يؤجل المجلس قراره النهائى فى المادة المتعلقة بالميزانية ريثما ينتهى فيها بالمفاوضات مع الدولتين الى حل لهذه المشكلة وذلك مع اقرار بقية مواد الدستور ولكن مجلس النواب رفض التأجيل وتمسك بحقه الدستورى فى اقرار الميزانية فى ٢ فبراير ١٨٨٢ ولم يكن لهذا الخلاف الجوهرى بين الوزارة والبرلمان الا أحدى نتيجتين : اما أن يقوم شريف باشا باستصدار مرسوم خديوى بحل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة وأما أن يستقيل شريف باشا . وقد أثر شريف باشا كأى سياسى ديمقراطى الطريق الثانى وهو الاستقالة فى نفس التاريخ ٢ فبراير ١٨٨٢ بعد موقف عصيب اسيف مع وفد من فطاحل النواب حملوا اليهم صيغة الدستور الكامل كما اقره البرلمان للتصديق عليه قائلين : الدستور كاملا أو تمضى فمضى شريف باشا . وبضغط من العرابيين ومن مجلس النواب خلفه البارودى فى رياسة الوزارة الجديدة فى ٤ فبراير ١٨٨٢ التى أصبح عرابى وزير الحربية فيها ومحمود فهمى باشا وزير الاشغال .

لقد كانت هذه الوزارة فى حقيقتها وزارة حرب أو مجلس قيادة الثورة العرابية . وكان أهم عمل قامت به اصدار الدستور بموجب مرسوم ٧ فبراير ١٨٨٢ كما اقره مجلس النواب مع بعض التعديلات الثانوية وكانت هذه بداية النهاية أو المقدمة الحتمية للجولة الحاسمة بين جبهة الخديو توفيق وانجلترا (خرجت فرنسا من الميدان بسبب سقوط وزارة جامبيتا المعادية للعرابيين وتولى وزارة دى فريسينيه المتعاطفة معهم نسبيا) وبين كافة القوى الوطنية فى البلاد ، وقد انتهت الدورة البرلمانية فى ٢٦ مارس ١٨٨٢ .

تدهور الموقف بين الاطراف الثلاثة الخديو توفيق والعرابيين والانجليز فمن جانب السراى تعاقبت المؤامرات لاغتيال الزعماء العرابيين : فى ٣ فبراير ١٨٨٢ جرت محاولة لاغتيال عبد العال حلمى وفى ابريل ١٨٨٢ دبر نحو ٤٠ ضابطا من الشراكسة منهم عثمان باشا رفقى ، بقيادة من راتب باشا ، مؤامرة لاغتيال عرابى والزعماء العسكريين المحيطين به ، ومن جانب العرابيين بدءوا يتحدثون عن خلع الخديو توفيق بعد المؤامرة على عبد العال حلمى ، وحاكموا الضباط الشراكسة المتآمرين أمام مجلس عسكرى حكم عليهم فى ٣٠ أبريل ١٨٨٢

SS

بالنفى المؤبد الى أقاصى السودان مع تجريدهم من الرتب العسكرية والنياشين والامتيازات وحاكمت المحاكم الأهلية سبعة آخرين من المتآمرين وحكمت بتجريدهم من رتبهم العسكرية ... الخ كما حكمت على راتب باشا رأس المؤامرة بالتجريد من الرتبة العسكرية وعدم دخول الاراضى المصرية . أما من ناحية الانجليز والفرنسيين فقد احتج عضوا المراقبة الثنائية فى ٦ فبراير ١٨٨٢ على مبدأ اقرار البرلمان للميزانية ورفضا فى مذكرتها تعهدات الحكومة المصرية بعدم المساس بسلطة المراقبين على أساس أن هذه السلطة سوف تزول لا محالة بمجرد انتقال سلطة التشريع المالى الى مجلس النواب . وقد استقال دى بلنيير غيران دى فريسينيه عين دى برديف مكانه وابرق لقنصل فرنسا فى القاهرة أن « اتبعوا خطة التحفظ المقرون بالعطف نحو الوزارة الجديدة » (وزارة البارودى) . وهنا تكشف الاختلاف المكظوم بين السياسة البريطانية المنحازة كلية للخديو توفيق والسياسة الفرنسية المنحازة جزئيا لعرابى والواطنيين وحين رفض الخديو التصديق على احكام نفى المتآمرين الشركس فى مؤامرة راتب باشا كان ذلك بمثابة اعلان الحرب على العرابيين والوطنيين بل والمصريين عامة . وقد واكتفى الخديو بنفيهم خارج القطر مع احتفاظهم برتبهم فاستقالت وزارة البارودى . ودعا مجلس وزارء البارودى مجلس النواب للانعقاد فى دورة طارئة ليحسم الخلاف بينه وبين الخديو ، وكان حق الدعوة دستوريا من اختصاص الخديو ، فاجتمع النواب فى هيئة « جمعية وطنية » ابتداء من ١٢ مايو ١٨٨٢ وتمسكوا ببقاء وزارة البارودى بعد أن عرضوا الوزارة على مصطفى باشا فهمى فاعتذر عن قبولها . وقبل الخديو توفيق وساطة النواب فى الظاهر فوافق على بقاء وزارة البارودى ولكن وصول الاسطولين البريطانى والفرنسى فى مياه الاسكندرية فى ١٩ مايو ١٨٨٢ وتقديم انجلترا وفرنسا الانذار المشترك فى ٢٥ مايو ١٨٨٢ مطالبين بنفى عرابى من مصر ونقل على فهمى وعبد العال حلمى خارج القاهرة . وقبول الخديو توفيق لهذا الانذار بل ومحاولته الالتجاء الى الاسكندرية منذ قدوم الاسطولين فى ١٩ مايو ليكون فى حماية المدافع الانجليزية والفرنسية كشف تآمر توفيق الخائن مع انجلترا لحماية حكمه المطلق ولتصفية الحركة الوطنية والديمقراطية بقوة السلاح الأجنبى تنفيذا لبوليصة تأمين العرش الصادرة اليه من الدولتين فى ٧ يناير ١٨٨٢ . وبعد أن رفضت وزارة البارودى الانذار المشترك وقبله الخديو توفيق استقالت وزارة البارودى للمرة الثانية فى ٢٦ مايو ١٨٨٢ وحكم الخديو بلا وزارة حكما مباشرا بعد أن رفض شريف باشا ثم عمر لطفى باشا تولى الوزارة . وفى الجمعية الوطنية نادى العرابيون وبعض النواب بخلع الخديو توفيق فى « ليله ابو سلطان » الشهيرة (٢٧ مايو ١٨٨٢) ووقفت البلاد على حافة الثورة فاضطر الخديو فى ٢٨ مايو ١٨٨٢ الى ابقاء عرابى وزيرا للحربية لصيانة الأمن.

العام وخوفا على ارواح الرعايا الأجانب بناء على وساطة سلطان باشا وبعض زعماء النواب بعد أن أعلن قناصل الدول العظمى غير انجلترا وفرنسا عن انزعاجهم لتدهور الموقف . ثم كان ما كان من أحداث رهيبة : مذبحة الاسكندرية فى ١٠ يونيو ١٨٨٢ وما تلاها من مذابح فى طنطا والمحلة الكبرى ودمنهور وضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢ واحتلالها ثم عزل عرابى من وزارة الحربية ثم اعلان الجمعية الوطنية أن الخديو خارج على الأمة والدين ثم معركة كفر الدوار ثم احتلال قناة السويس ثم اعلان السلطان العثمانى أن عرابى عاص على الخلافة والدين . ثم معركة القصاصين ثم التل الكبير فى ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ وتسليمه فى نفس التاريخ ، ثم محاكمات العرابيين التى انتهت بنفى الزعماء العسكريين السبعة (عرابى ورفاقه) الى سيلان فى ٢٧ ديسمبر ١٨٨٢ .

والآن اذا أردنا أن نعرف حقيقة موقف أعضاء مجلس النواب بين عرابى والخديو توفيق فيمكن أن نستخلصه من قوائم المحكوم عليهم فى محاكمات العرابيين لنعرف من من أعيان البلاد شارك مع العرابيين فى الثورة العرابية ومن لم يشارك . ومع ذلك فهذه القوائم لا تضم الا أسماء الصف الأول من القيادات الوطنية فى مجلس النواب وربما كان من الأدق استكمال هذه القوائم باسماء اعضاء مجلس النواب الذين شاركوا فى اجتماع الجمعية العمومية التى اعلنت فى ٢٢ يوليو ١٨٨٢ أن الخديو توفيق خارج على الأمة والدين ومن القائمة الموحدة نخلص بأن أعضاء مجلس نواب الثورة العرابية الذين شاركوا فى الثورة بصورة ايجابية هم :

الغربية : محمد افندى الشاذلى والشيخ أحمد الصباحى .

المنوفية : أحمد بك مصطفى .

البحيرة : ابراهيم افندى الوكيل ، الشيخ أحمد محمود ، محمد افندى دبوس ، بسيونى افندى ابو الفضل .

القليوبية : مصطفى افندى علام .

الشرقية : امين بك الشمسى ، احمد بك اباظة ، على افندى مكاوى .

بنى سويف : على افندى كساب .

المنيا : محمد بك جلال ، حسن باشا الشريعى .

اسيوط : مهنى افندى ابو عمر .

مجموع أعضاء مجلس نواب ١٨٨٢ الذين وضعوا قدرهم مع قدر العرابيين كان

عددهم ١٥ عضوا أى نحو خمس المجلس ، هؤلاء اعلنوا كتابة خيانة الخديو وقاتلوه بكل سلاح . وليس معنى هذا انهم كانواوحدهم فى ذلك أو أن من لم ينلهم العقاب من النواب كانوا فى صف الخديو لاننا نعرف أن الانجليز بعد احتلال مصر كانوا مهتمين بحصر العقوبة فى أقل عدد ممكن وصدور عفو عام فورى عن نحو ٢٩٫٠٠٠ مواطن معتقل حتى تهدأ نفوس المصريين ويتسنى لهم الظهور بمظهر الغازى الرحيم الذى يحمى المصريين من بطش الخديو .

غير أننا ينبغى أن نلاحظ خلو أية قائمة من أسماء نواب القاهرة (محمود بك العطار وعبد السلام بك المويلحى وأحمد افندى السيوفى) ومن اسماء نواب الاسكندرية (السيد سعيد الغريانى وعبد المجيد افندى البيطاش) ، وقد كان المنتظر أن يكونوا فى طليعة الثوار لقربهم من مركز الاحداث ولخطورة الدوائر التى يمثلونها .

وهناك ملاحظة أخرى يجب تدوينها وهو أن هناك ١٥ نائبا على الأقل من برلمانات اسماعيل الثلاثة شاركوا فى اعلان خيانة توفيق أو نزلت بهم عقوبات بعد هزيمة عرابى وهم :

من برلمان ١٨٦٦ :

محمد بك حموده	الغربية
على بك الجزار	المنوفية
زايد افندى هندى	بنى سويف
ومن برلمان ١٨٧٠ :	
محمد افندى حجازى	الشرقية
محمد بك الاترى	الدقهلية
وبدينى بك الشريعى	المنيا
ومراد بك السعودى	الجيزة
والشيخ قاسم منصور	القليوبية
ومن برلمان ١٨٧٦ :	
الشيخ سليمان عامر	المنوفية
جاد يوسف	الشرقية
وعبد الوهاب الشيخ	الدقهلية
ورزق عكاشة	الجيزة
وأحمد ابو طالب	المنيا

وعلى حسن المنيا

هذا الى جانب العمد والاعيان التالية اسماؤهم :

الغربية :

شهاب الدين نوفل ، بدوى غنيم ، محمد يوسف الجيار ، يحيى بك شتا ، حسن الديب .

المنوفية :

حسين مطريد ، أحمد الفقى ، عبد المجيد الفقى ، على الفقى ، أحمد النحاس ، حسن ابو جازية ، ابراهيم حبيب ، عبد الهادى ، أولاد أحمد بك مصطفى .

القليوبية :

حسن بك حجاج ، على نايل ، على العمرى ، ابراهيم حلاوة

البحيرة :

مصطفى عمار

الشرقية :

سليمان جمعة ، ابو زيد غانم ، محمد عبد اللا ، سليمان محمد ، بركات الديب ، محمد امام الحوت ، احمد محجوب ، حسين الأعصر ، خليل خضر ، خليل مشهور ، عامر نصير ، محجوب الحوت .

الدقهلية :

ابو المعاطى السيد ، محمد شداد ، مصطفى عبد اللطيف ، محمد شلبى طوبار ، اسماعيل بطين ، السيد ابو على ، ابراهيم الزهيرى ، زهران سلطان ، محمد البهى ، عبد الهادى رزق .

الجيزة :

على منسى البطران ، محمد الجندى ، بشر السعودى ، محمد غراب .

الفيوم :

آدم الارناؤطى ، سعداوى الجبالى ، حسن فراج ، محمد المسيرى ، عبد النبى البياضى ، السيد مصطفى ، على الهوارى ، خليفة طنطاوى ، السيد مؤمن .

SS

بنى سويف :

محمد مصطفى الكردى ، محمد الجنيدى ، جابر بك بباوى ، سليمان جابر البباوى ، محروس سيد أحمد ، سويدان حبشى ، سيف النصر مصطفى ، محمد العريف .

المنيا :

احمد عبد الجواد القاياتى ، محمد عبد الجواد القاياتى ، يوسف اسماعيل ، عمر بك محجوب ، لملوم السعدى ، على عبد الهادى ، على المكاوى ، على ابو يوسف ، محمد عبدالله ، محمد عبد الصمد ، محمد منصور ، حسن على ، موسى على ، محمد عطية .

اسيوط :

أمين ابو يوسف ، فريح رميح ، على عبد الرحمن ، محمد السيد .

قنا :

أحمد رشوان الدشناوى ، حنا جرجس .

هؤلاء العمد وأعيان الارياف ، وعددهم يتجاوز ٨٠ ، ومعهم مئات آخرون قبض عليهم بعد فشل الثورة ، منهم عدد كبير ينتمى الى عائلات النواب سواء فى برلمان توفيق ـ عرابى أو فى برلمان اسماعيل وان لم يكونوا انفسهم نوابا ، ففى المنوفية مثلا ثلاثة عمد من عائلة الفقى اشتركوا فى الثورة العرابية غير النائب السيد الفقى (برلمان ١٨٧٠) الذى انقطعت اخباره وفى الشرقية مثلا اثنان من العمد من عائلة الحوت غير النائب محمد صالح الحوت عمدة الصالحية (برلمان ١٨٧٠) الذى انقطعت اخباره . ومثلها عائلات رزق وشتا والديب والعريف والجيار وغنيم وحبيب والجزار والسعودى وغراب والهوارى وأولاد على (المنيا) والشيخ عامر ونصير ومشهور والاتربى الخ من مختلف المديريات .

ومن يطلع على القوائم فى الرافعى عن سليم نقاش يجد أن أعيان الريف لم يكونوا وحدهم فى الميدان فقد كانت كل الطبقات والطوائف ممثلة بغزارة من الذوات الى رجال الدين الى موظفى الحكومة الى التجار .

وقد اشترك فى الثورة العرابية من اسرة يكن وحدها ثلاثة على الأقل هم حسن باشا يكن وابراهيم باشا يكن واسماعيل بك يكن . ولم يكن الجهاد الوطنى فى الثورة العرابية قاصرا على المصريين .

فقد كان هناك عديد من الذوات والاعيان المتمصرين الشرفاء وهم من اصل تركى او شركسى لم يعرفوا لهم غير مصر وطنا والقوا بقدرهم مع قدر الشعب المصرى فى الثورة العرابية . ونموذجهم العظيم الفريق راشد باشا حسنى ابو شنب فضه الشركسى الاصل بطل معركة القصاصين وقد كان رئيس المجلس العسكرى الذى ادان الضباط الشراكسة المتآمرين واشترك مع اعيان البلاد فى اعلان خيانة الخديو توفيق واعلان العصيان عليه . ومنهم اربعة من أمراء البيت المالك .

فى عصر ماساة اغتصاب مصر ربما جاز لفريق من الوطنيين ان يتراشق التهم مع فريق آخر من الوطنيين ويحمله مسئولية الاخطاء التى ادت الى احتلال مصر . وبعد جيل واحد ظهر مصطفى كامل على رأس تشكيل جديد للحزب الوطنى ادان عرابى والعرابيين وكان شديد الوطأة فى التشهير بهم واتهامهم بانهم جروا على مصر الخراب وقد كان ذلك مفهوما لان الحزب الوطنى الجديد كان حزبا ملكيا معاديا للديمقراطية وثيق الاواصر بالخديو عباس الثانى وبالباب العالى . ولكن كيف يستطيع مؤرخ ان يحدد بضمير مطمئن ، كما فعل عبد الرحمن الرافعى بعد انقضاء نحو ثلاثة ارباع قرن موضع الخطأ فى مسار ثورة المصريين الاولى فى سبيل القومية المصرية وفى سبيل الديمقراطية على حكامهم الاتراك المستبدين بانه كان من حب العرابيين للرياسات وانتقاضهم على شريف باشا متذرعين بحق البرلمان فى اقرار الميزانية ، وهو ما اعترضت عليه انجلترا وفرنسا فى مذكرة ٢٦ يناير ١٨٨٢ .

لقد رأى شريف باشا بحاسته السياسية اصدار دستور ١٨٨٢ بعد استبعاد مادة الميزانية مؤقتا ورأى مجلس النواب ان دستورا لا يخول لممثلى الامة حق اقرار ميزانية البلاد ليس بدستور ، وانما هو تقنين للحكم المطلق الذى يخول للسلطة التنفيذية التصرف فى عصب البلاد ؛ والسلطة التنفيذية وعلى رأسها الخديو خاضعة للسيطرة الاجنبية ، ومع كامل الثقة فى شريف باشا ووطنيته وديمقراطيته ، فشريف باشا ليس دائما لان اى رئيس وزارة قابل للعزل ، وفى الحزب الملكى باشوات وباشوات ناقصون فى الوطنية ناقصون فى الديمقراطية وربما ناقصون فى الشرف كذلك . من اجل هذا ، وبعد تجربة رياض باشا المريره وبعد قبول الخديو لخطاب ضمان العرش من انجلترا وفرنسا ، لم يكن هناك مناص من حسم هذا الموضوع ، موضوع « مصدر السلطة » فى البلاد : اهو الامة أم الخديو والانجليز ؟ من الناحية العملية لم يكن هناك اى فرق بين التدخل الاجنبى بخطاب ضمان العرش والحكم المطلق اى بالمذكرة المشتركة فى ٧ يناير ١٨٨٢ وبين ضمان العرش والحكم المطلق بتجمع الاساطيل فى

الاسكندرية فى ١٩ مايو وضرب الاسكندرية واحتلال مصر فى ١١ يوليو ١٨٨٢ وماتلاه من اسابيع . لقدكانت المذكرة المشتركة هى مدافع الاميرال سيمور وجيوش الجنرال وولزلى . لقد بدأ غزو مصر فى ٧ يناير ١٨٨٢ . وفى جميع حسابات التاريخ لمصرى الحديث يجب وضع هذا موضع الاعتبار (الاحتلال البريطانى لمصر بدأ عمليا فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ تاريخ عزل الخديو اسماعيل وتولية الخديو توفيق) .

فاذا كانت مصر فى حالة حرب مع انجلترا منذ ٧ يناير ١٨٨٢ فمن حقنا ان نتساءل . اى جدوى كان يمكن ان تجنيها مصر بتأجيل النظر فى قضية مصدر السلطة (الخديو مع الانجليز ام الامة مع الجيش) غير تأجيل الصراع المسلح بين الطرفين جملة شهور ؟ ولا شك ان شريف باشا كان محقا فى تخوفاته من قيام دكتاتورية عسكرية على رأسها عرابى ومجلس قيادة الثورة العرابية تحل محل دكتاتورية الخديو توفيق والمراقبة الثنائية وتجعل من مجلس النواب مجرد واجهة شكلية لتجربة اخرى فى الحكم المطلق امران احلاهما مر ولكن بالمنطق الوطنى البحت : الم تكن دكتاتورية العسكرتاريا المصرية اضمن لاستقلال البلاد من دكتاتورية الخديو العثمانية والشركسية يسندها جيش الاحتلال البريطانى ؟ ثم ايضا هذا السؤال : اذا دقت طبول الحرب اليس من حق الجيش ان تكون له كلمة مسموعة حتى فى اعرق البلاد ديمقراطية ؟ نحن لا يمكن ان نشك فى ان شريف باشا قد سمع طبول الحرب فى ٧ يناير ١٨٨٢ بل وقبل ذلك منذ مظاهرة عابدين العسكرية فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ لان كل تصرفاته منذ ان تولى وزارته الثالثة كانت لتجنب وقوع التدخل المسلح من جانب الدول العظمى : اقصاؤه الاى عرابى والاى عبد العال حلمى خارج العاصمة . موقفه من بعثة نظامى باشا العثمانية . تراجعه فى مبدأ سلطة البرلمان على ميزانية البلاد لتهدئة انجلترا وفرنسا . من حق شريف باشا علينا ان نعترف له بانه حاول مخلصا احباط اغتصاب مصر عسكريا بالوسائل السياسية ففى سبيل مصر كانت كل مناوراته السياسية ، ولكن هل كان فى الموقف ما يدل حقا على امكان احباط العدوان العسكرى بالوسائل السياسية ؟ فى رأيى ان تقديرات شريف باشا لم تكن سليمة رغم وطنيته وصدق نواياه .

وفى تقديرى انه اضعف نفسه واضعف الجبهة الوطنية بتشتيت قوات العرابيين فى اكتوبر ١٨٨١ ليطمئن الخديو والانجليز والاتراك . فهناك احتمال ان حصار الخديو توفيق المستمر بقوات العرابيين فى عاصمة البلاد كان يمكن ان يحمل انجلترا وفرنسا على العدول عن تقديم المذكرة المشتركة فى ٧ يناير ١٨٨٢ ، لا تعففا ولكن حرصا على حياة الخديو الاسير

SS

الذى كان بحكم قوة الشرعية اهم ورقة يلعب بها الاستعمار الاوروبى ، ولو ان الخديو توفيق واجه مصير لويس السادس عشر بعد مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ وحوكم بتهمة الخيانة العظمى لظهور استناد عرشه على ضمان من الدول الاجنبية لاضطرت انجلترا وفرنسا الى احد مسلكين :

اما تعديل حساباتها فى المسألة المصرية ريثما يتوفر لهما فى مصر خائن «شرعى» جديد موال لهما وهو الارجح ، او الاقدام على الغزو العسكرى فورا ، أى فى يناير ١٨٨٢ بدلا من يوليو ١٨٨٢ وهو مستبعد ، ولا سيما اذا ادركت الدول العظمى انه لا فرق فى مصر بين شريف وعرابى ، وبين العقلاء والمتهورين وبين الحكماء والجهال فى ساعة الخطر الوطنى ، وانهما ستواجهان امة لها ذراع قوى يحركة عقل قوى ، امة لا مكان فيها للخونة ولا للمترددين .

وبعد فهل كان اسماعيل باشا راغب على خطأ كبير حين نصح العرابيين فى صيف ١٨٨١ باغتيال الخديو توفيق لأنه دبر اغتيالهم ؟ طبعا كان على خطأ لان الاغتيال السياسى هو الحل الساذج والبربرى للخروج من المأزق السياسية مهما كانت مبرراته وطنيه . وانما كان اسماعيل باشا راغب بعيد الرؤية حين ادرك انه لا امن لمصر ولا لشعبها طالما جلس على اريكة عرشها ملك طاغية عميل . وقد سنحت الفرصة امام القوى الوطنيه بكافة اجنحتها لمحاكمة توفيق الخائن محاكمة قانونية فى ٧ يناير ١٨٨٢ وكان تردد «العقلاء» من اسباب تدهور الموقف والارجح ان شريف باشا خدم بتردده وبسياسة «الحل الوسط» الخديو والانجليز اكثر مما خدم الوطن والديمقراطية . وليس من داع لان نقسو فى الحكم على شريف باشا لان عرابى نفسه وقد كانت فى يده جميع السلطات حين حاصر الاسطول البريطانى ميناء الاسكندرية فى ١٩ مايو ١٨٨٢ تردد فى محاكمة الخديو توفيق بتهمة الخيانة العظمى امام الجمعية الوطنية والحكم بخلعه واعتقاله او اعدامه وانما اكتفى العرابيون بضجيج اليعاقبة فى «ليلة ابو سلطان» الشهيرة من دون مقصلتهم حتى فر العصفور من القفص وآوى الى عشه الآمن فى سراى رأس التين تحت حماية مدافع الاميرال سيمور .

هناك مراقف فى التاريخ كل شىء يضيع فيها بالحل الوسط . ومع ذلك فهذه مشكلة اكثر الثورات الفاشلة والحروب الناقصة عبر التاريخ البشرى : ان العقل والقلب فيهما ينقطع بينهما الحوار فلا يتفاهمان : فيسود العقل الفاتر حيث ينبغى للقلب ان يتوهج او يسود القلب المتوهج حيث ينبغى ان يهدى نور العقل خطى الانسان . وفى مصر ، كما فى كل بلد آخر كان لهذه الذبذبة اصولها الاقتصادية فى مكونات المجتمع الثائر من طبقات الاعيان . وكان اوسعها

ثراء اكثرها ميلا للمصالحة . وقد تمثلت هذه المأساة فى مأساة سلطان باشا الذى بدأ حياته السياسية فى معسكر الوطنيين الديمقراطيين ، وظل يصالح ويصالح حتى وجد نفسه اخر الامر يقاتل فى معسكر الخيانة مع الخديو والانجليز .

الديمقراطية والأحزاب ـ ٧

الديمقراطية المصرية بين المد والجزر من الشورى الى الحكم النيابي وبالعكس

عصف الاحتلال البريطاني لمصر فى سبتمبر ١٨٨٢ بالثورة العرابية وبدستور شريف باشا الذى اصدرته وزارة البارودى فى ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ وبالبرلمان المصرى ، وبتنظيم الحزب الوطني الحر الذى كان يساند الثورة العرابية والحركة الديمقراطية .

ومنذ استقالة وزارة البارودى فى ٢٦ مايو ١٨٨٢ احتجاجا على مظاهرة الاساطيل الاوروبية فى الاسكندرية وعلى الانذار الانجليزى الفرنسى فى مذكرة ٢٥ مايو بقيت مصر بلا وزارة حتى عين الخديو توفيق وزارة اسماعيل راغب باشا فى ٢٠ يونيو ١٨٨٢ كحل اخير لتهدئة العرابيين ، بعد ان رفض الوزارة شريف باشا ومصطفى فهمى باشا وعمر لطفى باشا ، وكانت محاولة التهدئة نتيجة لضغط قنصلى المانيا والنمسا لتجنب مزيد من تدهور الموقف بعد مذبحة الاسكندرية نظرا لوجود الاسطولين الانجليزى والفرنسى فى ميناء الاسكندرية .

وفى ٢٠ يونيو ألف اسماعيل راغب باشا وزارته على النحو التالى : اسماعيل راغب للرياسة والخارجية ، احمد رشيد باشا للداخلية ، عبد الرحمن رشدى بك للمالية ، احمد عرابى باشا للحربية والبحرية ، على ابراهيم باشا للحقانية ، سليمان أباظة باشا للمعارف ، محمود باشا الفلكى للاشغال ، حسن باشا الشريعى للأوقاف . وكان اهم ما فعله اسماعيل راغب باشا انه :

١ ـ قدم للخديو توفيق برنامج لوزارته يقوم على احترام احكام الدستور بما فيها مبدأ المسئولية الوزارية وحظر اجراء اية مخابرات مع الدول الاجنبية الا عن طريق وزير الخارجية .

٢ ـ الابقاء على عرابى وزيرا للحربية (وضمنا اضفاء الشرعية على قرارات عرابى فى زمن بدا فيه غزو البلاد وشيكا ، لتأمين مصر من تواطؤ الخديو مع الانجليز) .

واشترط اسماعيل راغب موافقة الخديو توفيق على هذا البرنامج لقبول الوزارة حتى يأخذ عليه تعهدا كتابيا بذلك ، فوافق توفيق مرغما على برنامج اسماعيل راغب . وقد كان طبيعيا الا تستمر وزارة اسماعيل راغب باشا فى الحكم بعد بدء العمليات العسكرية سواء فى منطقة كفر الدوار أو فى منطقة السويس نظرا لانحياز اسماعيل راغب للعرابيين .

وفى ٢٠ اغسطس ١٨٨٢ كلف الخديو توفيق شريف باشا بتشكيل وزارته الرابعة فشكلها على النحو التالى : شريف باشا للرياسة والخارجية ، رياض باشا للداخلية ، عمر لطفى باشا للحربية والبحرية ، على حيدر باشا للمالية ، على مبارك باشا للاشغال ، احمد خيرى باشا للمعارف ، حسين فخرى باشا للحقانية ، محمد زكى باشا للاوقاف . وكان كل الوزراء من المعادين لعرابى ، ومع ذلك ففى برنامج شريف باشا اشترط شريف الالتزام باحكام دستوره الذى قدمه لمجلس النواب فى ديسمبر ١٨٨٢ ، وبالعمل على تنمية المؤسسات الليبرالية فوافق الخديو على ذلك محتفظا :

١ ـ بحقه فى رياسة مجلس الوزراء عند الاقتضاء .

٢ ـ بضرورة تنفيذ اوامره بوصفه القائد الاعلى للقوات المسلحة .

وقد كان قبول شريف باشا تشكيل الوزارة رغم تحفظات الخديو مهزلة سياسية والمدافع تقصف فى كفر الدوار والانجليز يحتلون بورسعيد والاسماعيلية ويتقدمون الى نفيشة والمحفر والمسخوطة والمحسمة والقصاصين ، كما ان تحفظات الخديو توفيق كانت فى حقيقتها رفضا للتقيد بدستور شريف وعودة بنظام الحكم المصرى الى ما قبل خضوع الخديو اسماعيل لمبدأ المسئولية الوزارية فى مرسوم ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ . وقد كان لصدور الامر الخديوى بعزل عرابى من وزارة الحربية فى ٢٠ اغسطس ١٨٨٢ ، يوم استقالة وزارة اسماعيل راغب وتشكيل وزارة شريف ، معنى محددا وهو ان شريف باشا قرر التعاون مع الخائن المنتصر بقوة السلاح الاجنبى بدلا من مشاركة الامة المهزومة ويلات الهزيمة . او لعل شريف باشا وقد راى الكارثة محدقة لا محالة ، قبل الوزارة لانقاذ ما يمكن انقاذه . لقد كانت انجلترا تعلن انها ما فتحت مصر الا لتثبيت سلطة الخديو وانها سوف تجلو عن البلاد بمجرد تحقيق ذلك . وربما كان شريف باشا يأمل حين قبل الحكم فى تلك الظروف المنكودة ان ينجح بالدبلوماسية فيما فشل فيه عرابى بالعسكرية ، ولاسيما ان فرنسا وتركيا سرعان ما انتقضتا على انجلترا من اجل الجلاء الناجز عن مصر فور تصفية الثورة العرابية . وفى الرافعى ان بعض من رأوا شريف باشا مع

وزرائه فى مركبته خلف مركبة الخديو الخائن مع الجنرالات الغزاة فى الطريق من محطة القاهرة الى السراى الخديوية بين صفين من الجنود الانجليز ، ذكروا ان شريف باشا كان يبكى فى صمت من فرط الاحساس بالحزن والعار . وعلى كل فقد صابر شريف باشا الخديو الخائن والاحتلال البريطانى عاما ونصف عام حتى استقال فى يناير ١٨٨٤ احتجاجا على طلب انجلترا من مصر الجلاء عن السودان وعلى قبول الخديو توفيق طلب الانجليز ، وفى استقالته أوضح انه لا يستطيع المشاركة فى التفريط فى حقوق البلاد او فى الاخلال بمبدأ مباشرة الخديو الحكم بواسطة وزرائه ، وهو المبدأ الذى استقر فى الحكم المصرى منذ مرسوم ٢٨ اغسطس ١٨٧٨ فى اواخر عهد اسماعيل .

وهكذا ختم شريف باشا حياته السياسية ختاما مشرفا . ثم اعتلت صحته بعد ذلك حتى توفى بمدينة جراتز بالنمسا فى ابريل ١٨٨٧ عن واحد وستين عاما ودفن فى القاهرة بجنازة مهيبة كما يدفن الابطال القوميون .

ليس من داع للحديث بافاضة عن الوزارات المصرية تحت الاحتلال البريطانى . فبين سبتمبر ١٨٨٢ عام الاحتلال ومايو ١٩٠٧ ، عام رحيل اللورد كرومر عن مصر (٢٥ سنة) لا نسمع (خارج فترة شريف الوجيزة) الا عن ثلاثة اسماء تبادلت رياسة الوزراء فى مصر ، هى أسماء : مصطفى رياض باشا وبوغوص نوبار باشا ومصطفى فهمى باشا .

الغى الانجليز دستور شريف (١٨٨٢) وادخلوا دستور اول مايو ١٨٨٣ الذى يمكن ان نسميه دستور دوفرين لان اللورد دوفرين سفير انجلترا فى استانبول هو الذى وضعه اساسا للحكم «النيابى» فى مصر . وقد ظل العمل بهذا الدستور اربعين سنة حتى صدور دستور ١٩٢٣ الذى تمخضت عنه ثورة ١٩١٩ .

ووفقا لدستور دوفرين كان الحكم النيابى مكونا من مجلسين احدهما هو «مجلس شورى القوانين» والآخر هو «الجمعية العمومية» .

اما «مجلس شورى القوانين» فكان يتكون من ٣٠ عضوا منهم الرئيس تعينهم الحكومة المصرية و١٤ عضوا تنتخبهم مجالس المديريات (المحافظات) من بين اعضائها وعضو عن محافظة القاهرة وعضو عن محافظة الاسكندرية . وقد نص دستور ١٨٨٣ على انه لا يجوز اصدار اى قانون أو مرسوم يتعلق «بتنظيم الادارة العامة» دون عرضه عليه ، وكذلك نص على عرض الميزانية على هذا المجلس الذى يجوز له ان «يبدى اراءه ورغباته فى كل باب من ابواب الميزانية» . غير ان الحكومة غير مقيدة بالتزام اراء المجلس ورغباته سواء بالنسبة للميزانية

SS

أو بالنسبة لمشروعات القوانين والمراسيم . وفى حالة القوانين والمراسيم اذا اختلفت وجهة نظر الحكومة مع وجهة نظر «مجلس شورى القوانين» يجب على الحكومة اخطار المجلس بسبب رفضها لوجهة نظره دون ان يترتب على ذلك فتح باب المناقشة من اى نوع كانت . كذلك كان محظورا على مجلس شورى القوانين مناقشة اى التزام مالى على الحكومة المصرية مترتب على تعهداتها الدولية .

وقد اباح هذا الدستور للوزراء الاشتراك باشخاصهم فى مداولات المجلس او ايفاد من ينوب عنهم من كبار الموظفين المختصين الى المجلس .

أما «الجمعية العمومية» فقد كانت تتكون من ٨٢ عضوا هم الوزراء الستة واعضاء «مجلس شورى القوانين» الثلاثين و ٤٦ عضوا ينتخبهم الاهالى وكان يشترط فى المرشح ان يكون عمره ٣٠ سنة على الاقل ، وان يكون ملما بالقراءة والكتابة وان يكون ممن يدفعون ضرائب مباشرة لا تقل عن ٣٠ جنيها مصريا سنويا . وقد نص دستور ١٨٨٣ على عدم فرض ضرائب مباشرة جديدة بدون موافقة «الجمعية العمومية» ، كذلك نص على ضرورة أخذ رأى الجمعية العمومية فيما يتصل بعقد القروض العامة ، وشق الترع ومد السكك الحديدية ، وتصنيف الاراضى الزراعية من الناحية الضريبية وكذلك اجاز دستور ١٨٨٣ للجمعية العمومية المبادرة بتقديم ما تراه من اقتراحات بشأن المسائل الاقتصادية والمالية والادارية دون اى التزام من جانب الحكومة بأخذ رأى «الجمعية العمومية» . ونص الدستور على ضرورة عقد «الجمعية العمومية» مرة كل سنتين على الاقل ، كما نص على أن جلسات «مجلس شورى القوانين» وجلسات «الجمعية العمومية» غير مفتوحة للجمهور .

بعد ربع قرن اقترح اللورد كرومر فتح جلسات «مجلس شورى القوانين» لرجال الصحافة ولكن اعضاء المجلس لم يميلوا الى الاخذ بهذا الراى خوفا من الصحافة .

اما فى المديريات فقد انشىء فى كل مديرية «مجلس مديرية» يرأسه المدير (المحافظ) ، وكان مجموع اعضاء مجالس المديريات فى مصر كلها ٧٠ عضوا ، وقد تراوح العدد فى كل مديرية بين ٣ أعضاء و ٧ أعضاء بحسب حجم المديرية . وكانت مهمة مجالس المديريات النظر فى الشئون المحلية مثل شق الطرق وانشاء الاسواق وحفر الترع ، ولكن بما أن هذه المجالس لم يكن لها حق فرض ضرائب محلية على المواطنين فقد ظلت محدودة النشاط .

وقد نص دستور اللورد دوفرين على انشاء هيئة تشريعية ثالثة هى «مجلس الدولة» Conseil d'Etat على غرار مجلس الدولة فى فرنسا تكون مهمته اعداد مشروعات القوانين

قبل عرضها على الجهات التشريعية .

ولكن سرعان ما صرف النظر عن انشاء هذه الهيئة بتدخل اللورد كرومر . قال كرومر فى الجزء الثانى من كتابه « مصر الحديثة » (ص ٢٧٣ – ٢٧٤) : « عندما وصلت مصر فى سبتمبر ١٨٨٣ وجدت ان انشاء مجلس الدولة موضوع نقاش محتدم . وسرعان ما تكشف ان الحكومة الدولية سوف تتغلغل فى كل فرع من فروع الادارة المصرية . وقد استمرت المناقشة عدة شهور حتى أبلغت اللورد جرانفيل فى ١٩ يناير ١٨٨٤ ان مجلس الدولة سوف يكون هيئة مكلفة ولا نفع فيها . وكان نوبار باشا يّرى نفس الرأى . وهكذا ادركت الرحمة مصر فانقذت من هذا النوع الخاص من الوباء الدولى » .

هذا هو مجمل احكام دستور ١٨٨٣ وبموجبه نرى ان البرلمان المصرى كان مكونا من هيئتين : « مجلس شورى القوانين » وعدده ٣٠ عضوا معينا و١٤ منتخبين ، و« الجمعية العمومية » وعددها ٨٢ منهم ٢٠ معينون و ١٦ منتخبون على درجتين و٤٦ منتخبون انتخابا مباشرا ، مع ضمان أن النواب من الاعيان بحكم نصاب الضريبة المفروض فى المرشحين . وفى الحالين كان رأى الهيئتين استشاريا الا فى امر واحد وهو فرض الضرائب المباشرة الجديدة الذى كان ينبغى فيه موافقة الجمعية العمومية . ويمكن أن نقول ان « الجمعية العمومية » كانت نواة مجلس النواب بينما كان « مجلس شورى القوانين » نواة مجلس الشيوخ . يمكن أن نقول هذا لولا هذه البدعة التى ابتدعها اللورد دوفرين وهى اعتبار مجلس شورى القوانين بكامل هيئته مضافا اليه الوزراء الستة اعضاء فى « الجمعية العمومية » بقصد السيطرة عليها من طريق ٢٠ نائبا معينا من قبل الحكومة و ١٦ نائبا منتخبين على درجتين ، لم ينتخبهم الشعب مباشرة وأنما انتخبتهم مجالس المديريات . وهؤلاء لا ينبغى ان نستخف بعدم اهليتهم . فما اكثر ما ينتخب نائب للحكم المحلى لانه طيب السمعة او واسع النفوذ فيما يتصل بالخدمات المحلية داخل محافظته المحدودة ولكنه قاصر فى الوطنية او الوعى او الاهتمام بالقضايا القومية على مستوى الامة كلها . فعدد اعضاء « الجمعية العمومية » الحقيقى اذن بموجب دستور ١٨٨٣ كان ٤٦ عضوا منتخبا انتخابا مباشرا ، وهو نحو نصف اعضاء « مجلس شورى النواب » ايام اسماعيل وفى برلمان توفيق – عرابى . واذا كان للرموز مغزى خاص ، فان مجرد تغيير اسم « مجلس شورى النواب » (برلمان اسماعيل) و « مجلس النواب » (برلمان توفيق ـ عرابى) الى « مجلس شورى القوانين » ليس له معنى الا تجاهل صفة « النيابة » عن الامة مصدر تفويض السلطة فى كل حكم نيابى . او هو بمثابة تنبيه على النواب الا يتكرر منهم قولهم للحاكم : « نحن نواب الامة » كما دأبوا على أن يفعلوا أيام اسماعيل وتوفيق .

فلننظر الان الى ما كسبته مصر والديمقراطية المصرية وما خسرته منذ اول عهدها بالحياة البرلمانية فى عهد اسماعيل عام ١٨٦٦ حتى دستور الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٣ .

ولنبدأ بأول دستور عرفته مصر الحديثة منذ عهد بونابرت وهو دستور اسماعيل الصادر فى ٢٣ اكتوبر ١٨٦٦ بتشكيل «مجلس شورى النواب» فى صورة الامر العالى الصادر لاسماعيل راغب باشا متضمنا المبادىء العامة للحكم النيابى وقانون الانتخاب واللائحة الداخلية للمجلس فى وثيقة واحدة ومتضمنا قرار تعيين اسماعيل باشا راغب رئيسا للمجلس .

والمبادىء الاساسية لنظام الحكم محددة بايجاز فى الديباجة الموجزة وفى المادة الاولى من اللائحة الاساسية . فالديباجة تقول : «حيث أن مجالس الشورى شوهدت منافعها ومحسناتها الجليلة فى الممالك المتمدنة كان املى تشكيل مجلس شورى بمصر ، تنتخب اعضاءه من الاهالى ، فالان أشكر الله تعالى على أن عاينت من اهالى مملكتنا من الاهلية والاستعداد ، ما يزيد حصول هذا الامل فصممنا بالاتفاق على تأسيس المجلس المذكور» و «ما القصد من هذا الا التشاور والتعاون على توسيع عمارية ومدنية الوطن ، والاقتطاف من ثمار مآثر انضمام الاراء فى الامور النافعة» . ويقول (البند الاول) : «تأسيس هذا المجلس مبنى على المداولة فى المنافع الداخلية والعقودات التى تراها الحكومة انها من خصايصه المجلس ، ليصير المذاكرة ، واعطاء الراى عنها وعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية» .

وقد حدد دستور ١٨٦٦ عدد اعضاء مجلس شورى النواب بعدد ٧٥ نائبا ينتخبهم اعيان البلاد من بينهم ممثلين لكافة المديريات بحسب تعداد كل منها على أن تمثل القاهرة بثلاثة اعضاء والاسكندرية بعضوين من هذا العدد ويشترط فى النائب ان يكون عمره ٢٥ سنة على الاقل وان يكون مصرى الجنسية ومتمتعا بالاهلية القانونية والمدنية والا يكون من الفقراء المحتاجين أو المعانين او من العسكريين فى الخدمة العاملة او فى الاحتياطى او من موظفى الحكومة او الموظفين خارج الحكومة ، ولو كانوا من العمد او الاعيان . اما الموظفون المفصولون بغير الطريق التأديبى فيجوز انتخابهم . ويشترط فى الناخب ان يكون من المتمتعين بالاهلية القانونية والمدنية والا يكون من العسكريين فى الخدمة العاملة . ورغم أن قانون الانتخاب لم ينص فى شروط النيابة أو الانتخاب على اقتصارها على طبقة العمد او مشايخ البلاد أو الاعيان الا انه نص فى البند السابع على ما يلى : «حيث أن كل بلد عليه مشايخ معينون برغبة الاهالى ، فبالطبع هم المنتخبون من طرف اهالى ذلك البلد والنائبون عنهم لانتخاب العضو المطلوب انتخابه فى القسم ، اذا كان تلك المشايخ حايزين الاوصاف المعتبرة المذكورة ، فهؤلاء

المشايخ يحضرون المديرية ويكتب كل احد منهم اسم من ينتخبه فى القسم فى ورقة مخصوصة ويضعها مقفولة بالصندوق المعد لقسمه بالمديرية » وبهذا نص دستور ١٨٨٦ على انتخاب النواب على درجتين : المواطنون ينتخبون مشايخ البلاد ومشايخ البلاد ينتخبون اعضاء البرلمان ، كما نص الدستور على أن الانتخاب سرى .

ولتحصين الانتخابات ضد تلاعب رجال الادارة اشترط الدستور أن يكون فرز الاصوات علنيا فى حضور المشايخ بمعرفة لجنة مشكلة من مدير المديرية ووكيلها وناظر قلم الدعاوى فيها (رئيس قلم قضايا الحكومة) وقاضى المديرية ، كما اشترط أن يوقع المشايخ الحاضرون عملية الفرز بكل مديرية محضرا بنتيجة الانتخاب . وقد حدد الدستور مدة النيابة بثلاث سنوات وحدد مدة كل دورة برلمانية بشهرين سنويا من ١٥ كيهك الى ١٥ أمشير والبند الثامن عشر (الاخير) ينص على أنه « لا يجوز قبول عرض حالات من أحد ما بالمجلس » ومعنى هذا فيما يبدو أن المجلس كان محظورا عليه النظر فى شكاوى المواطنين باعتبار ان نظر الشكاوى من اختصاص الحكومة .

وقد نصت « النظامنامة » اى اللائحة الداخلية لمجلس شورى النواب الملحقة بدستور ٢٢ اكتوبر ١٨٦٦ بان المحروسة (القاهرة) هى مقر مجلس الشورى وان الخديو يعين رئيسة ووكيله ويدعو لعقده ويتلو بشخصه او بمن ينوب عنه خطبة العرش « المقالة » ويتلق رد المجلس على خطبة العرش خلال يومين ويشترط الا يتضمن الرد على خطبة العرش قطع فى أى امر من الامور المطروحة على مجلس الشورى . وان وظيفة المجلس هى « المداولة فى المنافع الداخلية والعقودات التى تراها الحكومة انها من خصايصه تصير المذاكرة فيه ، واعطاء الراى عنها » .

وذلك بعد دراسة الموضوعات فى « قومسيونات » المجلس اى لجانه . ورئيس المجلس يقرز جدول اعمال المجلس بحسب اهمية الموضوعات فى نظره ويلتزم بجدول الاعمال على أن يكون للمجلس حق استبعاد مالايرى لزوما للنظر فيه من جدول الاعمال . ويكون اخذ الاراء فى الموضوعات المطروحة بالتصويت كتابة امام الاعضاء فى صندوق الاصوات ويفرز سكرتير المجلس الاصوات علنا وتتخذ القرارات بالاغلبية المطلقة . ويجب على المجلس احترام رأى الاقلية والاصغاء اليه . اما رئيس المجلس فلا يحق له ابداء اى رأى فى أى موضوع الا اذا تساوت اصوات الاعضاء ، فعمله مقصور على ادارة الجلسات وتطبيق قواعد النظام . واعضاء المجلس يتمتعون بالحصانة البرلمانية اثناء انعقاد كل دورة للمجلس الا فى جرائم القتل . ولا يجوز لعضو نشر مداولات المجلس الا بترخيص من رئيسه . وفى المادة الختامية (بند

٦١) يتحتم أن يكون النائب ملما بالقراءة والكتابة فى الانتخاب السابع (أى بعد ١٨ سنة) ويتحتم ان يكون الناخب ملما بهما فى الانتخاب الحادى عشر (اى بعد ٣٠ سنة) .

والخلاصة فى كل هذا ان دستور ١٨٦٦ قرر جملة مبادىء أساسية أهمها ان مجلس شورى النواب ذو صفة استشارية بحتة فيما تحيله اليه الحكومة او ما يقترحه على الحكومة من موضوعات وليس لقراراته اية صفة من صفات الالزام كما ان دائرة اختصاصه محددة « بالمنافع الداخلية » وماترى الحكومة عرضه عليه من موضوعات او مشروعات ، وبالتالى فليس له ان يدخل فى السياسة الخارجية او فى اعمال السيادة الا بناء على طلب الحكومة ، وانه فى حقيقته مجلس اعيان منتخب على درجتين . وقد حل الخديو اسماعيل مشكلة ان الدستور « منحة » من الحاكم او « حق » للامة باعلانه فى ديباجة الدستور ان الدستور ضرورة من ضرورات المدنية والعمران وضرورة ناشئة عن أهلية المصريين للحكم النيابى . وبذلك فرغم تمسك الخديو اسماعيل بانه مصدر الدستور الا انه تخلى صراحة عن نظرية الحق الالهى واعترف صراحة بنظرية الحق الطبيعى ، كما انه اقر فى المادة السابعة من الدستور « اللائحة الاساسية » بان المجلس النيابى منتخب بتفويض من الامة . واهم ما يغض من قيمة دستوره الاول هو نظرية « الشورى » اى الصفة الاستشارية لمجلس النواب التى قضت عليه ان مقدما ان يتحول الى جمعية مناظرات عظيمة او الى مكلمة عظيمة ليس لقراراتها قوة الالزام .

أما السلطة التنفيذية منذ تولى اسماعيل فى ١٨٦٣ حتى اصداره مرسوم ٢٨ اغسطس ١٨٧٨ تحت ضغط الدول العظمى بانشاء مجلس وزراء مسئول امام البرلمان ولا يرأسه الخديو ، فقد كانت مودعة فى المجلس الخصوصى الذى يرأسه الخديو ، وكان مزيجا من مجلس البلاط ومجلس الوزراء ويرأسه الخديو واجتمعت فيه السلطتان التشريعية والتنفيذية معا وبعض جوانب السلطة القضائية .

اما دستور شريف باشا الاول (١٨٧٩) الذى أقرته الوزارة وأقره مجلس شورى القوانين واقره اسماعيل ولكنه خلع قبل اصداره ورفضه الخديو توفيق مما ادى الى استقالة وزارة شريف ، فقد كان خطوة متقدمة نحو الحكم الدستورى لانه الغى مبدأ الشورى وجعل من « مجلس شورى النواب » « مجلس النواب » وجعل قراراته ملزمة للحكومة وجعله سلطة التشريع فى البلاد وبذلك فصل السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية .

نص دستور ١٨٧٩ ، وهو مشتق من الدساتير الاوروبية فى المادة : (٢٧) على « ان

وضع القوانين واللوائح يكون ابتداء بمجلس النظار « مجلس الوزراء » (ل . ع .) ثم تعرض على مجلس النواب للنظر فيها وتنقيحها بحيث لا يكون القانون معتبرا او دستورا للعمل مالم يتل بمجلس النواب بندا بندا ، ويعطى عنه القرار ، ويجرى التصديق عليه من الحضرة الخديوية ويجوز للنواب مراعاة للمصلحة العمومية وبحسب مقتضيات الاحوال وظروف الاوقات أن يغيروا او ينقحوا ان يعدلوا اى قانون من القوانين واى بند من بنودها ومن جملتها هذه اللائحة الاساسية » .

وفى المادة (٢٨) : « اذا رفض مجلس النواب قانونا من القوانين او بندا من البنود مما يعرضه عليه مجلس النظار فلا يجوز تقديمه الى مجلس النواب ثانيا فى اثناء مدة انعقاد تلك السنة » . وفى المادة (٣٦) : النظار مسئولون امام مجلس النواب عن كافة الاحوال والاعمال المختصة باداراتهم وبناء على ذلك يجب على مجلس النظار المبادرة الى وضع قانون لمحاكمة النظار عند الاقتضاء وعرضه على مجلس النواب » . وفى المادة (١١) : « اذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار واصر كل على رأيه بعد تكرار المخابرة وبيان الاسباب ولم تستعف النظارة ، فللحضرة الخديوية ان تأمر بفض مجلس النواب وتجديد انتخاب اعضائه على شرط الا تتجاوز مدة الانتخاب أربعة أشهر من يوم انفضاضه الى يوم اجتماعه . واذا ايد مجلس النواب بعد تجديد انتخابه رأى المجلس السابق وجب تنفيذه ، ويجوز للامة أن تنتخب نفس النواب السابقين او بعضهم » .

كذلك نص دستور ١٨٧٩ على عدم جواز الجمع بين صفة الوزراة أو الوظيفة العامة مدنية كانت او عسكرية وصفة النيابة ، وزاد عدد النواب الى ١٢٠ نائبا بما فيهم النواب عن السوذان ورفع سن النيابة الى ٣٠ سنة على الاقل ، مشترطا فى النائب ان يكون من رعايا الحكومة المصرية (ليشمل ذلك نواب السودان) وان يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية دون اشتراط الانتماء الى طبقة اجتماعية معينة ، بل على العكس من ذلك قرر دستور ١٨٧٩ صرف مرتبات للنواب بواقع ١٠٫٠٠٠ قرش سنويا ، واطال مدة انعقاد المجلس من شهرين الى ثلاثة سنويا (من اول كيهك اى ديسمبر الى اول برمهات اى مارس من كل سنة) . ووسع دستور ١٨٧٩ تعريف الحصانة البرلمانية واعطى المجلس حق رفعها او اعمالها اثناء دورات الانعقاد او خارج دورات الانعقاد . ونقل من سلطة العرش الى سلطة المجلس حق اختيار رئيس المجلس ووكيليه وحق البيرولدى اى المصادقة على عضوية الاعضاء وحق تفسير اية مادة من مواد الدستور وحق وضع لائحة المجلس الداخلية ولكن اهم حقوق اكتسبها مجلس النواب

ss

فى دستور ١٨٧٩ كانت :

١ ــ حق اقرار الميزانية السنوية ومراقبة الايرادات والمصروفات بموجب المادة ٤٦ ..

٢ ــ حق اقرار الضرائب العامة بموجب المادة ٤٥ .

٣ ــ حق تلقى العراض بموجب المادة ٢٣ من المواطنين الحائزين لحق الانتخاب والنظر فيها .

٤ ــ حق استجواب الوزراء ومناقشتهم بموجب المادة ٤٣ .

٥ ــ حق المجلس فى اقتراح القوانين واللوائح والمشروعات فى المادة (٤٢) بعد اخطار مجلس الوزراء الذى له حق الاعتراض فى خلال اسبوع وفى حدود المادة (١١) المتقدم ذكرها .

كذلك جعل دستور ١٨٧٩ الاصل فى جلسات المجلس ان تكون علنية مالم يقرر المجلس سرية الجلسة ، وجعل اللغة العربية هى اللغة الرسمية فى المجلس لمنع تكرر الوزارة الاوروبية حيث كان السير ريفرز ويلسون ودى بلنيير وزيرين فى وزارة نوبار . وجعل التصويت برفع الايدى او بنداء الاسماء بحسب ما يقرره المجلس اما التصويت السرى فى الصندوق فقصره على انتخاب الاشخاص (الرئيس والوكيلين واعضاء اللجان ... الخ) .
كذلك من اهم ما نص عليه دستور ١٨٧٩ المادة (٨) : كل نائب يعتبر وكيلا عن عموم الامة المصرية وليس فقط عن الجهة التى انتخبته » . وبهذا النص تحول نواب مصر من مشايخ حارات او اعيان محليين لا ينظرون الا فى مشروعات الرى والصرف الى قيادات سياسية واجتماعية واقتصادية للامة المصرية كلها . وقد كان معنى خلو دستور ١٨٧٩ من اى نص على تحديد اختصاص المجلس بالنظر فى « المنافع الداخلية » وحدها اطلاق يد المجلس فى النظر فى السياسة العامة وفى السياسة الخارجية وفى اعمال السيادة . كما ان دستور ١٨٧٩ ، رغم أنه اجاز لمجلس الوزراء فى حالات الطوارئ اصدار القوانين واللوائح فى غيبة البرلمان « بشرط الا يكون مخالفا للقوانين المعتبرة » و « تحت مسئوليته » ، واشترط وجوب عرض كل ما تصدره السلطة التنفيذية بهذا الطريق الاستثنائى على مجلس النواب فى اول دورة تالية من انعقاده لاقراره بموجب المادة (٤١) ، مالم يزاول الخديو حقه فى دعوة المجلس لدورة طارئة بموجب المادة (٦) .

وبهذا يكون دستور ١٨٧٩ قد قصد الى تحويل مجلس النواب من مجرد مكلمة بموجب

مبدأ الشورى الى سلطة تشريعية بالمعنى الكامل : اذا تعارضت ارادتها مع ارادة السلطة التنفيذية ولم تستقل الوزارة من تلقاء نفسها او يقلها الخديو اعلانا عن استمرار ثقته فيها ، دخلت الامة حكما بين الخديو وحكومته وبين البرلمان فى الانتخابات الجديدة التى سودت كلمة المجلس النيابى الجديد على كلمة الحكومة فى خلال اربعة اشهر من حل المجلس القديم . كما أن دستور ١٨٧٩ اعطى السلطة التشريعية تفويضا من الامة بالسيطرة الكاملة على ميزانية البلاد وضرائبها ومراقبة ايراداتها ومصروفاتها . ولم يكتف دستور ١٨٧٩ بمبدأ المسئولية الوزارية امام البرلمان من الناحية السياسية بل نص على ضرورة اصدار « قانون محاكمة الوزراء » الذى كانت له قصة عجيبة فى التشريع المصرى طوال قرن كامل ، حتى بعد اعلان دستور ١٩٢٣ ، دستور مصر المستقلة ، واطاح باكثر من وزارة خلال كفاح مصر الديمقراطى ، وهو الى هذه اللحظة مايزال حبرا على ورق . هذا هو دستور شريف العظيم الذى استهدف به هدفين عظيمين هما :

١ ـ أن الامة هى مصدر السلطات .

٢ ـ نظافة الحكم المصرى ووطنية الحكم المصرى .

وبعد اسابيع من موافقة اسماعيل العظيم على اصدار هذا الدستور تحالف الاستعمار الاوروبى على خلع اسماعيل لخنق الديمقراطية المصرية فى مهدها وتدخلت بريطانيا لاجلاس توفيق الخائن على عرش مصر لخنق هذا الدستور ولو أد الديمقراطية المصرية ، وحين اندلعت الثورة العرابية وثورة الوطنيين الاحرار لاقرار الحياة الدستورية لم تجد بريطانيا مناصا من احتلال مصر لتثبيت الحكم المطلق فيها وحكمها حكما مباشرا من خلال واجهات مصرية بعضها خائن وبعضها كاره ولكن بغير حيلة امام هذا القهر الاعظم .

اما دستور شريف باشا الثانى الذى قدمه لمجلس النواب المنعقد فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ بعد مظاهرة عابدين المشهورة (٩ سبتمبر ١٨٨١) فقد كان فى جوهره هو نفس دستور ١٨٧٩ فيما خلا بعض التنازلات التى اراد بها شريف باشا تحاشى الصدام المباشر بين الامة والخديو من ناحية وبين الامة والدول العظمى الدائنة من جهة اخرى . وهذه التنازلات هى :

« المادة ١٣ : لا يشتمل الجواب المذكور (فى الرد على خطبة العرش) ل . ع . على التكلم فى أى مسألة بوجه قطعى ولا على أى رأى حصلت المداولة فيه » . المقصود بهذا النص صيانة مقام العرش من تطاول مجلس النواب او سحب الثقة من الوزارة منذ الجولة الاولى .

وهو يكاد يكون مجرد مجاملة بروتوكولية لو اكتفت خطبة العرش بالعموميات فى الكلام عن تقدم البلاد وعمرانها ، وقد يسبب مشاكل عميقة اذا فصلت خطبة العرش سياسات تتعارض مع مصالح الامة ل .ع .) .

«المادة ١٤ : ينتخب المجلس ثلاثة من أعضائه تعرض أسماؤهم على الجناب الخديو فيعين احدهم ليتولى رئاسة المجلس مدة الانتخاب . (وهذا حل وسط بين رئيس مفروض على المجلس من الخديو ورئيس ينتخبه المجلس متجاهلا الخديو وقد يكون من اعدائه .ل .ع .) .

«المادة ٢١ : النظار متكافلون فى المسئولية امام مجلس النواب عن كل أمر يتقرر بمجلس النظار ويترتب عليه اخلال بالقوانين واللوائح المرعية الاجراء (وهذا النص يضعف مبدأ المسئولية الوزارية لانه يقصرها على حالة مخالفة القوانين المعمول بها . بينما الخلاف بين الوزارة والبرلمان قد ينشأ فى اتباع سياسات او اتخاذ مواقف او اقرار مشروعات تقرها الوزارة ولا يقرها البرلمان . ثم ان شريف باشا قد تنازل جملة عن مبدأ محاكمة الوزراء . والعرف الديمقراطى يجمع بين المسئولية الجماعية فى القرارات الجماعية والمسئولية الفردية عن سلامة تصرفات كل وزير فى حدود وزارته ، مع النص على جواز محاكمة الوزراء فرادى او مجتمعين بحسب نوع الاتهام الموجه اليهم . ل . ع .) .

«المادة ٣٤ : لا يجوز للمجلس أن ينظر فى دفعيات الويركو المقررة للاستانة او الدين العمومى او فيما التزمت به الحكومة فى امر الدين بناء على لائحة التصفية او المعاهدات التى حصلت بينها وبين الحكومات الاجنبية . (والمقصود تأمين تركيا بالنسبة للجزية التى كانت تركيا تتقاضاها سنويا من مصر من جهة وتأمين الدولة العظمى الدائنة على اقساط الديون وفوائدها ، ولا سيما بالنسة لقانون الغاء المقابلة وقانون زيادة الضرائب العشورية ، وقد كان الاتجاه بين اعيان البلاد الى العبث بهذين القانونين ، وبهذا يعطون ذريعة رسمية للدول العظمى فى استخدام السلاح ضد مصر لضمان سداد الديون .ل .ع .) .

«المادة ٥٠ : للمجلس الحق أن يعدل هذه اللائحة الاساسية بالاتفاق مع مجلس النظار .

«المادة ٥١ : اذا أغمض معنى بند أو عبارة من هذه اللائحة فيكون تفسيره باتحاد مجلس النواب مع مجلس النظار» .

«والمادتان ٢٠ و٥١ كانتا فى دستور شريف باشا الاول لعام ١٨٧٩ من اختصاص

مجلس النواب وحده فعدلتا فى دستوره الثانى الذى استصدرته وزارة البارودى فى ٧ فبراير ١٨٨٢ ، اى بعد استقالة شريف باشا وتولى البارودى رئاسة الوزارة ، لاثبات التعاون بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ل . ع » .

ودستور ١٨٨٢ هو نفس دستور شريف باشا الثانى الذى قدمه لبرلمان توفيق ـ عرابى بعد افتتاحة فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ . وقد وافق عليه مجلس النواب ، ولكن احتجاج انجلترا وفرنسا على انتقال سلطة اقرار الميزانية والرقابة على الايرادات والمصروفات الى مجلس النواب بمذكرة ٢٦ يناير ١٨٨٢ جعل شريف باشا تجنبا للصدام مع الدول العظمى يطلب الى المجلس اقرار الدستور كاملا فيما خلا المواد الخاصة باقرار الميزانية ، وقد طلب شريف باشا ارجاءها للمستقبل فرفض مجلس النواب طلبه وتمسك بحقوقه مما اضطره الى الاستقالة واخلاء مسئولياته للبارودى .

أما بقية مواد دستور ١٨٨٢ فهى فى جوهرها والى حد كبير فى نصها نفس مواد دستور ١٨٧٩ ، القائم على أن الامة هى مصدر السلطات ، وعلى انفصال السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وعلى انتقال سلطة التشريع كاملة الى المجلس النيابى دون الاكتفاء بمبدأ الشورى ، وعلى الاحتكام الى الامة كلما استحكم الخلاف بين السلطتين باجراء انتخابات جديدة ، وعلى شمول اختصاص المجلس النيابى فى نظر كل ما يتصل بامور مصر دون الاقتصار على نظر « المنافع الداخلية » وعلى حق المجلس فى نظر عرائض المواطنين المقدمة اليه ، وعلى حق المجلس فى اقرار الميزانية والضرائب الجديدة وعلى بطلان كل قانون أو لائحة يصدران بغير موافقة المجلس ، وعلى حق المجلس فى استجواب الوزراء ومناقشتهم وفى مناقشة تصرفات كافة موظفى الحكومة ... الخ .

ومن هذا يتبين أن دستور ١٨٨٣ (دستور دوفرين) ركز على نقطة واحدة وهى اعادة البرلمان المصرى بمجلسيه الى ما كان عليه قبل الثورة العرابية بل الى ما كان عليه قبل دستور اسماعيل ـ شريف المجهض فى ١٨٧٩ ، بل الى ما قبل الاعلان الدستورى الذى اصدره اسماعيل فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ بمسئولية الوزارة امام البرلمان وبانفصال مجلس الوزراء عن شخص الخديو بانشاء مجلس وزراء لا يرأسه الخديو . كان حجر الاساس فى دستور ١٨٨٣ هو سحب سلطة التشريع من الهيئة التشريعية وتحويلها بمجلسيها ، « مجلس شورى القوانين » و « الجمعية العمومية » ، الى مجرد غرفتى مشورة تابعتين لمجلس الوزراء الذى انتقلت اليه سلطة التشريع كاملة الا فيما يمس فرض ضرائب جديدة . وبهذا عصف الاحتلال البريطانى بمبدأ

فصل السلطات الذى لا تقوم حياة ديمقراطية بدونه باختصاصه السلطة التنفيذية بسلطة التشريع كذلك . وعاد البرلمان المصرى الى مجرد « مكلمة » كما كان فى أوائل عصر اسماعيل . ومجلس وزراء بلا تأييد من ممثلى الامة مجلس لا حول له ولا قوة ـ مهما حسنت نواياه ـ ازاء الخديو الذى يملك وحده حق تعيين الوزارات واقالتها وحق التصديق على القوانين والمراسيم وحق رفضها ، وكذلك حق اصدار المراسيم . وقد كان يكفى ان يسيطر الانجليز على سيد البلاد ليكون لهم ما يريدون . وقد ظل الخديو توفيق اداة فى يد الانجليز حتى وفاته بعد عشر سنوات من احتلال مصر من ١٨٨٢ الى ١٨٩٢ .

فلما تولى الخديو عباس الثانى (عباس حلمى) عرش مصر فى ١٨٩٢ حتى نفى فى ١٩١٤ بقيام الحرب العالمية الثانية ، بدأت المتاعب لان عباس الثانى دخل فى محور تركيا ـ ألمانيا لمواجهة محور انجلترا ـ فرنسا ، ولكن بعد أن خرجت « الامة » من مثلث السلطة فى مصر وهو مكون من العرش والوزارة والانجليز ، وكان عباس الثانى حاكما اوتوقراطيا وجاهلا معا فبدلا من أن يناور الانجليز كما فعل اسماعيل الاوتوقراطى المستنير ، باشراك الامة فى مربع السلطة ليتخذ منها ظهيرا ووقاء ضد السيادة الانجليزية بقيادة حركة مصرية دستورية ديمقراطية تعتمد على الشعب المصرى وتدخله طرفا فى حكم بلاده وفى تجديد الكفاح الوطنى المصرى ، لجأ عباس الثانى فى ١٨٩٤ أى بعد عامين من تولية العرش الى انشاء حزب وطنى ملكى يدين له وللعرش بالولاء الشخصى ، ويقبل نظامه الاوتوقراطى المناهض للحكم الدستورى والحياة الديمقراطية وسياسته القائمة على تعاضد مصر مع الدولة العثمانية سواء من باب الولاء والتبعية او من باب التحالف المرحلى لطرد الانجليز . وقد كانت هذه قصة نشأة الحزب الوطنى « الملكى » بزعامة مصطفى كامل حتى وفاة مصطفى كامل الباكرة فى ١٩٠٨ . وحين دخل الخديو عباس الثانى فى مرحلة الوفاق المؤقت مع الانجليز بعد سحب اللورد كرومر من مصر عام ١٩٠٧ وحلول السير ايلدون جورست محله اتبع الحزب الوطنى سياسة القصر فاعلن الهدنة مع الانجليز على مضض من كثير من قواعده الوطنية المصرية أو القومية الاسلامية التى دخلت فى مأزق الاختيار بين الولاء للعرش والولاء لمصر او للاسلام فاختارت الولاء لمصر او للاسلام من دون الولاء للعرش . وقد كانت هذه بدايات تصدع الحزب الوطنى الملكى الممزق بين الوطنية المصرية والقومية الاسلامية والملكية ، ولم يحفظ للحزب تماسكه الا زعامة مصطفى كامل القوية الفتية ، فلما مات هذا الفتى القوى فى ريعان شبابه تكشفت هذه التناقض الاساسية الثلاثة داخل حزبه ، وتجمع خير ما فى هذا الحزب ، وهو عناصره الوطنية تحت لواء محمد

فريد ، وتجمعت عناصره القومية الاسلامية تحت لواء عبد العزيز جاويش ، وتجمعت عناصره الملكية تحت لواء على فهمى كامل شقيق مصطفى كامل . وسرعان ما ذبل الحزب الوطنى باجنحته الثلاثة : الملكى والاسلامى والوطنى ، لان الملكيين فقدوا قواعدهم الشعبية بسبب تبعيتهم العمياء للخديو ومهادنتهم للانجليز ، ولان دعاة القومية الاسلامية فتتوا وحدة الامة بالهوس الدينى ، ولان الوطنيين المتطرفين فقدوا قدرتهم على التحرك الشرعى بسبب فقدانهم الايمان بالديمقراطية وحركة الجماهير ، فتحولوا الى جماعات ارهابية سرية تعتمد على الاغتيالات السياسية بدلا من الاعتماد على الحوار الديمقراطى . وقد كان لخروج محمد فريد وقيادات الحزب الوطنية من مصر برضاها لقيادة الكفاح الوطنى من منفاها الاختيارى فى العواصم الاوروبية أثر كبير فى ذبول الحزب الوطنى ، لان الجماهير لا تعرف الكفاح الوطنى «بالمراسلة» وانما تلتف فقط حول قيادتها الشاخصة امامها التى تقاسمها اخطار الاعدام والسجن والتشريد ومصادرة الارزاق والمطاردة والنفى اذا لزم الامر بالقوة القاهرة .

وهكذا اخلت القيادات الوطنية المتطرفة الساحة الوطنية فى مصر بين ١٩٠٧ و١٩١٨ لقيادات وطنية اخرى اقل تطرفا كانت تعمل فى اطار القانون وتربط بين كفاح الامة المصرية فى سبيل الحرية القومية والوطنية وكفاح الشعب المصرى فى سبيل الديمقراطية السياسية وانتقال مصدر السلطة من العرش الى الامة بل والى الشعب اذا امكن . وقد كانت هذه هى القيادات التى قادت كفاح الشعب المصرى بزعامة سعد زغلول فى ثورة ١٩١٩ .

ss

الديموقراطية والأحزاب ـ ٨

الديمقراطية فى المحاق

دخل الخديو عباس الثانى فى صراعه مع الانجليز بعد شهور من توليه عرش مصر فى ١٦ يناير ١٨٩٢ ، عقب وفاة الخديو توفيق فى ٧ يناير . وكان عمر عباس الثانى يومئذ ١٨ سنة قمرية ، وكان يتلقى العلم فى فيينا حتى وفاة أبيه ، الذى يبدو من استخدامه لالمانى كطبيبه الخاص ، وهى وظيفة حساسة فى القصور الملكية ، انه كان يحافظ بحكم روابطه مع الباب العالى على بعض الصلات الالمانية فى البلاط الخديو ليتقى سموم الوطنيين او الانجليز أو أعدائه من الاتراك الطامعين . على كل فرواية اللورد كرومر عن اول لقاء له مع عباس الثانى فى كتابه «عباس الثانى» (ص ٤) ، تقول ان عباس الثانى كان متطرفا فى عواطفه «المصرية» ، متطرفا فى عواطفه المعادية لتركيا ولم يلمح كرومر فى كلامه اى اثر للانجلوفوبيا ، اى عداء الانجليز .

ولكن كتاب كرومر لا خلاصة له فى النهاية الا ان عباس الثانى كان متآمرا بالفطرة مناورا بالجبلة . فلعله منذ اللحظة الاولى لبس هذا القناع لايهام اللورد كرومر بانه لن يستعين بالباب العالى على انجلترا . وكان رئيس الوزراء هو مصطفى فهمى باشا الوزير الوطنى المعتدل المثقف فى وزارات العرابيين الذى اقترن تاريخه الاول بمقتل اسماعيل باشا المفتش (قيل أنه قتله بامر اسماعيل) ثم بحركة مصر للمصريين من جهة وبالدعوة الدستورية من جهة أخرى . وقد كان وزير الاشغال فى وزارة شريف باشا الثانية (٣ يوليو ١٨٧٩) ثم وزيرا للخارجية فى وزارة الخديو توفيق التى تلت وزارة شريف بعد استقالتها احتجاجا على رفض توفيق دعوة مجلس شورى النواب للانعقاد ، وكان مع البارودى من المنشقين على شريف باشا المشتركين فى وزارة الخديو توفيق أيام خلافه مع شريف فى ازمة دستور ١٨٧٩ ، ثم كان وزيرا للخارجية مع

mer: Abbas II. London, Macmillan, 1915, p. 4.

البارودى فى وزارة رياض باشا فى ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ . وواضح من تعاقب الاحداث انه كان مع البارودى نصيرا للزعماء الثلاثة : عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى فى ازمتهم مع عثمان رفقى باشا والشراكسة التى انجلت بانتصارهم فى حصار قصر النيل (اول فبراير ١٨٨١) ثم فى أزمتهم مع الخديو توفيق وداود باشا يكن التى انجلت بانتصارهم فى حصار عابدين (٩ سبتمبر ١٨٨١) والاطاحة برياض باشا وفرض شريف باشا رئيسا للوزراء فى ١٤ سبتمبر ١٨٨١ .

وقد كان شريف باشا غير راغب فى التعاون مع البارودى ومصطفى فهمى فى وزارته الثالثة هذه بحجة انهما خذلاه فى ازمته مع الخديو توفيق وقبلا الاشتراك فى وزارة رياض باشا . ولكن اصرار عرابى ورجاله على اشتراكهما فى وزارة شريف باشا الثالثة (١٤ سبتمبر ١٨٨١) يدل على مبلغ ثقة العرابيين فيهما . وهكذا فرض العرابيون مصطفى فهمى باشا وزيرا للخارجية فى وزارة شريف الثالثة ، وحين قدم شريف باشا دستوره الى مجلس النواب فى ٢ يناير ١٨٨٢ ، فردت انجلترا وفرنسا على ذلك بالمذكرة المشتركة بضمان سلطات الخديو توفيق المطلقة (٧ يناير ١٨٨٢) وتراجع شريف باشا لتجنب الازمة فتمسك مجلس النواب بحقه الدستورى فى اقرار الميزانية فاستقال شريف واضطر الخديو توفيق أن يسلم مقاليد الوزارة للبارودى فى ٤ فبراير ١٨٨٢ ، كان مصطفى فهمى باشا وزيرا للخارجية فى هذه الوزارة العرابية التى كان فيها عرابى وزيرا للحربية ومحمود فهمى باشا وزيرا للاشغال وحسن الشريعى باشا وزيرا للاوقاف ، وهى الوزارة التى استصدرت دستور ٧ فبراير ١٨٨٢ . وعند احتجاج المراقبين الثنائيين (دى بلنيير ــ كولفن) على صدور الدستور بمذكرة ٦ فبراير ١٨٨٢ ، رد مصطفى فهمى باشا بوصفه وزيرا للخارجية بمذكرة لقنصلى انجلترا وفرنسا مؤكدا عدم تعارض حقوق البرلمان الدستورية مع تعهدات مصر المالية ازاء الدول الدائنة . وحين تجمع الاسطولان الانجليزى والفرنسى فى مياه الاسكندرية وقدمت انجلترا وفرنسا الانذار المشترك فى ٢٥ مايو ١٨٨٢ مطالبتين باستقالة البارودى ونفى عرابى من مصر وعلى فهمى وعبد العال حلمى الى الاقاليم ، رد مصطفى فهمى باشا على الدولتين بوصفه «ناظر خارجية الجناب الخديو» برفض هذا الانذار والاعتراض على التدخل الاجنبى فى شئون مصر الداخلية واستقلالها الداخلى المؤكد فى الفرمانات السلطانية . وكان معنى رفض الانذار مع وجود الاساطيل فى الاسكندرية الاستعداد للحرب مع انجلترا وفرنسا . وبعد استقالة وزارة البارودى استقالة جماعية فى ٢٦ مايو ١٨٨٢ احتجاجا على قبول الخديو توفيق للانذار المشترك ، وكان مصطفى فهمى باشا بالطبع احد المحتجين المستقيلين ، اعتزال الوزارة لأن اسماعيل راغب باشا احتفظ لنفسه بوزارة الخارجية مع الرياسة فى الوزارة التى ألفها فى ٢٠ يونيو ١٨٨٢ . غير أننا نسمع عن مصطفى

باشا فهمى يستشفى فى اوروبا فى اوج العمليات العسكرية خلال صيف ١٨٨٢ .

المهم أن نذكر سجل جهاد مصطفى فهمى باشا اثناء الثورة العرابية لنكون فكرة عن هذا السياسى الذى اتهمه زعماء الحزب الوطنى الثانى بالخيانة وبالعمالة للانجليز لمجرد أنه قبل مسئولية رئاسة الوزارة فى عهد الاحتلال البريطانى . هذا هو مصطفى فهمى الذى تزوج سعد زغلول من ابنته صفية زغلول ، ام المصريين ، فرجمه رجال الحزب الوطنى بالعمالة للانجليز كما رجموا عرابى ورجاله وعيروا به سعد زغلول عندما تصدى لقيادة الامة فى ثورة ١٩١٩ لان مصطفى فهمى كان فى حقيقته آخر العرابيين ، ولانه كان مدرسة فى الوطنية المصرية المغلوبة على امرها والتى ادركت فى مرحلة الاحتلال البريطانى الكرومرية ان مصر للمصريين امل قادم وليست املا حاضرا ، وانه لا خيار فى الحاضر الا بين مصر للانجليز اوأمصر للعثمانيين ، وأنه لا مفاضلة وقتئذ الا بين الاستعمار المتقدم المستنير والاستعمار المتخلف الجاهل . وقد دل انشقاق مصطفى فهمى باشا والبارودى على شريف باشا فى اوائل الثورة العرابية على انهما كانا خطأ او صوابا اقل منه تخوفا من اوروبا واكثر منه اندفاعا وتوحدا مع أمانى العرابيين .

كان مصطفى فهمى اذن رئيسا للوزراء عندما تولى عباس الثانى عرش مصر فى ١٦ يناير ١٨٩٢ . وبعد شهور قليلة طلب المقيم العثمانى مختار باشا الغازى من عباس الثانى اقصاءه عن الحكم . وبضغط من كرومر قاوم عباس الثانى مطلب تركيا او تظاهر بمقاومته ، فرد الباب العالى على ذلك بمنح الرتب والنياشين لاعوانه فى مصر ولاسيما محررى الصحف الذين كانوا يتعاونون مع مختار باشا الغازى ويدعون للسيادة العثمانية ويهاجمون مصطفى فهمى باشا والاحتلال البريطانى . وفى اكتوبر ١٨٩٢ بدأ عباس الثانى يتحدث عن مصطفى فهمى باشا ان المصريين يرونه « انجليزيا اكثر مما ينبغى ومصريا اقل مما ينبغى » . وكان هذا رأى حاشية الخديو مثل روييه بك Royer السويسرى المعادى لانجلترا الذى اتخذه عباس الثانى سكرتيرا خاصا له واصفا اياه بأنه « مصرى ممتاز » ومثل تيجران باشا وزير الخارجية الارمنى ، زوج بنت نوبار باشا الذى قال عنه عباس الثانى : « قبل ان اصبح خديويا لم اكن اعرفه الا بوصفه ارمنيا ، ثم دهشت بعض الشيء حين اكتشفت ان ارمنيا يمكن أن يكون مصريا صادقا الى هذا الحد » . (بهذه المناسبة كان تيجران باشا مثل صهره نوبار باشا لا يعرف العربية ، وكانا يديران امور الدولة بالفرنسية) . ثم تطورت الامور فأخذ الخديو عباس الثانى يمجد سياسة جده اسماعيل الاستقلالية ويندد بضعف ابيه توفيق وخضوعه للإنجليز .

وبتغير الوزارة البريطانية وخروج اللورد سالسبورى Lord Salisbury من رياسة الوزارة وحلول جلادستون Gladstone محله وبتعيين اللورد روزبرى وزيرا للخارجية ظن عباس الثانى وحاشيته بالخطأ ان نفوذ اللورد كرومر لا شك سيضمحل ، فقد آلت الوزارة فى بريطانيا الى جناح اكثر ليبرالية داخل حزب الاحرار . وبدأ الخديو بنصائح تيجران باشا خاصة يتصور انه بشيء من الضغط القومى العنيف يمكنه تحقيق جلاء بريطانيا عن مصر . وفى نوفمبر ١٨٩٢ بدأ عباس الثانى يحتج على الاهانات الشخصية الموجهة لشخصه سواء عن عمد أو عن جهل او مصادفة ، مثل نقل موظف بريطانى كبير فى خدمة الحكومة المصرية (السير كولن سكوت مونكريف Sir Colin Scott-Moncrieff) الى لندن دون استئذانه او ان ضابطا بريطانيا اولاه ظهره ولم ينهض لتحيته مدعيا انه لم يكن يعرف انه فى حضرة الخديو ، او ان ضابطا بريطانيا اخر فى خدمة الحكومة المصرية حضر احدى حفلات الاستقبال مرتديا التزلك بدلا من البنطلون ، او ان جنديا بريطانيا ظل جالسا فى احدى المحطات عند مرور قطار الخديو ، او ان سردار الجيش المصرى (القائد العام) ، وهو انجليزى ، لم يبادر الى فصل قائمة من الضباط المصريين من خدمة الجيش بناء على امر الخديو قبل اجراء تحقيق فى دواعى الفصل . (نفس الامر بالنسبة لاحد ضباط البوليس) .. الخ .

وفى ديسمبر ١٨٩٢ اعتلت صحة مصطفى فهمى باشا بالالتهاب الرئوى وظهرت ضرورة التفكير فى تغييره . وكان كرومر يفضل ان يخلفه رياض باشا ولكنه نصح حكومته بعدم التدخل فى الاختيار الا فى حالة تعيين تيجران باشا ، لان تيجران كان عدوا سافرا لانجلترا ولان الانجليز كانوا يرتاحون ، تأمينا للاستقرار ، تعيين رئيس وزراء مسلم طيع يقبله الرأى العام الاسلامى . ومع أن مصطفى فهمى باشا تأجلت وفاته بشفائه فقد اقاله عباس الثانى مع وزيرين من وزرائه (المالية والحقانية) بطريقة مهينة وعرض رياسة الوزارة على تيجران باشا فاعتذر فعين فخرى باشا رئيسا للوزراء .

ارسل عباس الثانى سكرتيره للشئون التركية الى مصطفى فهمى باشا ليبلغه نبأ اقالته ، فكان رد مصطفى فهمى باشا انه يحسن ان يتشاور الخديو مع اللورد كرومر قبل أن يتخذ قراره الاخير . اما وزير المالية والعدل فقد عرفا بنبأ اقالتهما من مرؤسيهما . وكانت هذه اول مواجهة كبرى بين عباس الثانى واللورد كرومر ، وقد بنى حساباته على ان الحكومة البريطانية سوف تتخلى عن تأييد اللورد كرومر . ولكن حسابات عباس الثانى لم تكن دقيقة ، لان الامر تجاوز ان يكون امر تعيين هذا الباشا او ذاك . كانت المسألة كما رآها اللورد كرومر ووزير خارجية

SS

بريطانيا اللورد روزبرى : الى أى مدى يمكن لخديو مصر ان يعين رئيسا للوزراء او وزارة دون «التشاور» مقدما مع المعتمد البريطانى فى مصر ، بعد أن ظل هذا هو التقليد المتبع لعشر سنوات منذ الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ .

كان كل من عباس الثانى ، ومن ورائه الصحافة الوطنية ، وكرومر يجرب اسلحته . وفى ١٥ يناير ١٨٩٣ قابل كرومر الخديو عباس الثانى محتجا على مسلكه ، فتراجع عباس الثانى خطوة ووعد بعدم نشر التغيير الوزارى الجديد حتى تأتى المصادقة من لندن . وفى ١٦ يناير ١٨٩٣ وقع المحظور اجتمع مجلس الوزراء البريطانى ورفض تعيين فخرى باشا وتكليف كرومر ابلاغ هذا الفيتو الى الخديو . وكان لدى كرومر احساس (او معلومات) بان قنصلى فرنسا وروسيا يشجعان عباس الثانى على هذه الاستقلالية فى السلوك ، ولكن القنصلين تنصلا من ذلك رغم رغبتهما فى مضايقة انجلترا وسط التحالف الفرنسى الروسى . ولم يصر كرومر على اعادة مصطفى فهمى باشا لرئاسة الوزارة تجنبا لاذلال الخديو الشاب وفى ١٧ يناير ١٨٩٣ اوفد الخديو الى كرومر تيجران باشا وبطرس باشا غالى ليصلا معه الى مخرج من الازمة . وتم الاتفاق على تعيين رياض باشا رئيسا للوزراء ، على أن يكتب الخديو رسميا للورد كرومر بحرصه على تنمية العلاقات «الودية» بين البلدين وبرغبته المستمرة فى أن يأخذ «بنصيحة» حكومة جلالة الملكة فى كل المسائل الهامة . وقد كان . وهكذا انتهت الازمة الاولى فى الظاهر . وازاء استئساد انجلترا تخلى عن الخديو عباس الثانى كل اصدقائه فى الخارج او من توسم فيهم الصداقة من الدول العظمى . فقد هنأ وزير خارجية ايطاليا الحكومة البريطانية على موقفها الحازم . واعلن الكونت كالنوكى Calnochi للسفير البريطانى فى فيينا ان من النافع ان يعرف العالم انه اياكانت الحكومة التى تحكم بريطانيا فسياستها نحو مصر لن تتغير . وابلغ السفير البريطانى فى استانبول حكومته ان الباب العالى قد استقبل الموقف فى هدوء ثم ان السلطان العثمانى حائر لا يعرف كيف يتصرف رغم غضبه لزيادة عدد الحامية البريطانية فى مصر . ولم يرد احتجاج الا من المسيو وارنجتون وزير خارجية فرنسا الذى اشار الى «الاجراءات المتعسفة التى سوف تفهم فى أوروبا كلها على انها خطوة كبيرة فى اتجاه ضم مصر الفعلى» . وقد اجابه اللورد روزبرى ان التعسف جاء من جهة الخديو وليس من جهة بريطانيا .

وقد بدأ الخديو عباس الثانى يوقظ الشعور الاسلامى فى مواجهته للانجليز وهذا ما جعل كرومر يقبل رياض باشا رئيسا للوزراء لتهدئة الشعور الدينى العام فقد كان الباشوات المتفرنجون مرفوضين من الرأى العام الاسلامى المحافظ اما الباشوات المستتركون فكانوا خطرين

بسبب روابطهم الحميمة بالباب العالى . وقد كان رياض مسلما معتدلا كما كان من اقل الباشوات تفرنجا ، ولذا كان مجال الاختيار محدودا .

ولم يلبث عباس الثانى ان ضم رياض باشا الى صفه . فقد ازدادت شعبية عباس الثانى بعد صدامه مع الانجليز ازديادا عظيما سواء بين الباشوات المتفرنجين او بين الباشوات المستتركين او بين موظفى الحكومة والمتعلمين او بين سكان المدن بصفة عامة . حتى بعض العمد ومشايخ البلاد جاءوا الى القاهرة فى وفود لتهنئة الخديو الشاب على موقفه الوطنى من الانجليز . وفى القاهرة سارت مظاهرة عنيفة اعتدت على مقر جريدة «المقطم» العميلة للانجليز . وصورت الصحافة الوطنية عباس الثانى فى صورة الزعيم القومى والبطل الوطنى . وفى كتاب اللورد كرومر «عباس الثانى» (ص ٣٤) ان روحا اجتاحت البلاد ذكرت المصريين ببدايات الثورة العرابية . وفى مثل هذا الجو كان على رياض باشا ان يختار بين اصدقائه القدماء ، الانجليز ، والخديو الشاب القوى ، فاختار الجانب الاقوى ، على الاقل فى الظاهر وانحاز للخديو ، واخذ يبالغ فى التظاهر بالتدين ويستقطب الشعور الإسلامى . وبدأ كرومر يتخوف من تطور الموقف فطلب الى حكومته دعم قوات الاحتلال البريطانى فى مصر ، فاجيب الى طلبه فى ٢٣ يناير ١٨٩٣ . ثم جاء من اللورد روزبرى الى اللورد كرومر اعلان السياسة البريطانية الجديدة : اذا كان البعض يظن ان تطور الامور فى هذا الاتجاه سوف يعجل بجلاء بريطانيا عن مصر ، فهم واهمون : «فمصر لن تتحرر بحال من الاحوال من الاشراف الاوروبى الذى قد يفرض عليها باحكام اشد وبوزن اثقل مما هو الوضع الآن» . هذا ما ينبغى أن يوضحه كرومر للخديو وللمصريين . هذا مع تدعيم قوات الاحتلال ، كان كافيا للحد من حركة عباس الثانى ورياض باشا عاما كاملا .

وفى صيف ١٨٩٣ زار عباس الثانى استانبول املا فى تأييد صريح من الباب العالى لسياسته المعادية لبريطانيا . وفى نفس الوقت زار استانبول وفد من علماء الدين حاملين عريضة الى الخليفة السلطان عبد الحميد ان يخلصهم من نير الاحتلال البريطانى . وقد عاد الخديو وعاد العلماء دون أن يظفروا بتأييد صريح . لقد كان كل ما يستطيع الباب العالى أن يفعله هو أن يعمل فى الخفاء ، اما مواجهة انجلترا علنا فهذا مالم يكن له به قبل يومئذ نظرا لموازين القوى الدولية . ثم ان المسألة المصرية لم تكن الا وجها من وجوه السياسة العثمانية التى يمكن المقايضة عليها مع الدول الاوروبية اذا كان فيها نفع اكبر يرجى : تماما كما كان الامر ايام عرابى .

وخلال ١٨٩٣ اصدر رياض باشا امرا بمنع الموظفين الانجليز من حضور جلسات مجلس الوزراء ، ثم عاد واصدر امرا مناقضا لذلك . كذلك اصدر رياض باشا منشورا الى الموظفين المصريين يأمرهم بعدم التعامل مع ضباط البوليس الانجليز ، ثم اصدر بعد ذلك منشورا يسحب فيه منشوره الاول . وكان يشجع الصحفيين المتطرفين فى مهاجمة الانجليز ثم لا يلبث ان يرشو بعضهم بالمال لايقاف صحفهم ومغادرة البلاد . لقد اراد رياض باشا ان يخدم سيدين الخديو والانجليز .

ثم كانت الازمة الثانية وهى مايسمى فى التاريخ المصرى «حادثة الحدود» : فى ١٩ يناير ١٨٩٤ استعرض الخديو عباس الثانى قوات الجيش المصرى فى وادى حلفا ، وكان الجنرال كيتشنر General Kitchener هو القائد العام (السردار) فابدى الخديو سخطه الشديد علنا على كل ما رأى : نظام الجيش ، وتدريبه ، وعدم كفاءة الضباط الانجليز ، وانهيار المستوى العسكرى فى الجيش المصرى . فاضطر الجنرال الى كيتشنر الى تقديم استقالته على الفور ولكن الخديو تلطف معه وضغط عليه لسحبها . وحين ابرق كيتشنر الى كرومر بالموضوع ابلغ كرومر حكومته . لقد كان معنى نقد الخديو لكفاءة الجيش المصرى فى ايجاز شديد الزراية بضباطه الانجليز وتأليب المقاتلين المصريين على رؤسائهم الانجليز . ووجد كرومر الفرصة الثانية لدخول اختبار القوة مرة اخرى مع عباس حلمى الثانى . اذا لم يصحح الخديو هذا الخطأ الجسيم باقالة ماهر باشا وكيل وزارة الحربية الذى كان فى معيته اثناء الاستعراض فهو يقترح وضع الجيش المصرى تحت قيادة جيش الاحتلال البريطانى . وفى ٢١ يناير ١٨٩٤ جاءت التعليمات من اللورد روزبرى كالاتى : ابلغوا الخديو أن الامر جد خطير وأن اقالة ماهر باشا واجبة ، وأن عليه أن يصدر أمرا يوميا يمتدح فيه كفاءة الضباط البريطانيين . فاذا لم يقدم الخديو كل هذه الترضيات انتهى الامر بوضع الجيش المصرى تحت اشراف الحكومة البريطانية مباشرة ، فهى ستعرف كيف تحمى ضباطها ، كما أن الحكومة البريطانية ستضطر الى اعلان سلسلة الاهانات التى وجهها الخديو الى الضباط الانجليز على الرأى العام البريطانى .

وتراجع عباس الثانى . وفى ٢٦ يناير ١٨٩٤ اصدر امرا يوميا الى السردار يمتدح فيه الضباط الانجليز العاملين فى الجيش المصرى ويشكرهم على ما أسدوه «لجيشه» من خدمات ونشر هذا النطق فى الجريدة الرسمية . ثم أقال الخديو ماهر باشا من منصب وكيل وزارة الحربية . ثم أطاحت أزمة الحدود بوزارة رياض باشا جملة لان عباس الثانى انقلب على وزرائه حين لاموه على مسلكه فى حادث وادى حلفا . وقد كانت وجهة نظر عباس الثانى أن

وزراءه شجعوه أولا على سياسة عداء الانجليز ثم تخلوا عنه عندما حلت المواجهة الحاسمة
وبالطبع فى هذه الاحوال كان فى وسع الوزراء أن ينسبوا الى الخديو أنه مملى هذه السياسة ، اما
هم فمجرد منفذين لمشيئة ولى النعم الذى اختار أن يقود أمته فى طريق مقاومة الانجليز . ونصح
كرومر عباس الثانى بان يعين نوبار باشا رئيسا للوزارة الجديدة على أن تضم الوزارة مصطفى
فهمى باشا وابراهيم باشا فؤاد اللذين طردا من الوزارة السابقة كنوع من رد الاعتبار . وقد قبل
الخديو « نصيحة » كرومر بعد شيء من التردد . أما تعليق كرومر على تجربة رياض باشا فهو انها
علمته ان مصر الحديثة لا يصلح ان يسوسها غير الوزراء ذوى الثقافة الاوروبية ، اما الوزراء
التقليديون المحافظون من امثال رياض باشا ممن نشأوا نشأة عثمانلية فهم رغم سمتهم السياسى غير
قادرين على قيادة الرأى العام الاسلامى على الطريق الصحيح . أما نحن فمن حقنا أن نتفحص
كل هؤلاء المستوزرين جيدا لاننا نعرف ان رياض باشا نفسه عاد وخطب خطبة فى ١٩٠٤ نوه
فيها بنهضة مصر تحت الحكم البريطانى . فامثال رياض باشا الذى كان يكره رائحة « الرعاع »
وكان طول حياته حربا على الديمقراطية المصرية منذ أيام العرابيين ، لم يكن ليرى مصدرا لتقلد
السلطة الا احد سيدين : اما العرش واما الانجليز . وقد كان هذا حال كل دكتاتور رأس
الوزارة فى مصر ، ولم يلتمس تفويضه السياسى من الجماهير العريضة .

كانت وزارة نوبار باشا وزارة « مصالحة » ليس بالضرورة بين الخديو عباس الثانى
والانجليز ، وانما على الاقل بين الموظفين المصريين الساخطين وبين رؤسائهم من الموظفين
الانجليز ، بعد أن عملت وزارة رياض بتوجيه من عباس الثانى على تأليب اولئك على
هؤلاء ، او على الاصح على تشجيع الرفض العام بين موظفى الحكومة لكل ما هو انجليزى .
وقد دامت وزارة نوبار ١٨ شهرا ، استقال بعدها فى نوفمبر ١٨٩٥ ، بعد حادث عارض
كسرت فيه قدمه . وقد مات فى باريس فى ١٤ يناير ١٨٩٩ . وقد نصح كرومر عباس الثانى
بتعيين مصطفى فهمى باشا « صديق الانجليز » خلفا لنوبار باشا ففعل ذلك دون تردد ، ولاسيما
بعد خيبة امله فى سلطان تركيا عند زيارته لاستانبول فى صيف ١٨٩٥ وفى محرضيه الاوروبيين
مثل المسيو ديلونكل Deloncle الذين صوروا له أن أيام الاحتلال البريطانى لمصر اصبحت
معدودة .

ولقد كان السلطان عبد الحميد فى شغل عن المسألة المصرية بالمسألة الأرمنية التى
كانت وقتئذ موضع مناقشة دولية ، ولم يشأ أن يستفز الانجليز حتى لا ينقلبوا عليه ، فحذر
عباس الثانى من اثارة المتاعب لتركيا فى ذلك الحين :

وقد كانت هناك ازمات عديدة بين عباس الثانى وكرومر بين ١٨٩٥ و ١٩٠٧عام سحب كرومر من مصر اثر مذبحة دنشواى ، ولم تكن كل هذه الازمات سياسية . وفى تصوير كرومر ان جشع عباس الثانى للمال واسرافه معا كانا من اسباب احتكاك الرجلين من حين لحين . فقد نجح عباس الثانى فى تغيير قاضى القضاة التركى بغيره من استانبول ليسيطر تماما على الاوقاف الخيرية والاهلية ويجعلها تصب فى خزانته ، وكان كرومر متمسكا بالقاضى القديم الذى وصفه بانه رغم جموده التام ومعارضته لكل اصلاح فى القضاء الشرعى كان انصع الناس ذمة وكان اكبر معرقل لمخطط الخديو للسيطرة على ادارة الاوقاف . كذلك احبط كرومر فترة ما مخطط الخديو الاستيلاء على اموال الامير سيف الدين الذى اطلق الرصاص على زوج اخته الامير احمد فؤاد (الملك فؤاد فيما بعد) ، فحكمت عليه محكمة الجنايات بالسجن ، ولكنه لم يلبث أن نقل الى مستشفى خاص للامراض العقلية فى انجلترا بموافقة عباس الثانى . وكان الخديو حارسا على اطيانه التى كانت تدر نحو ٤٠,٠٠٠ جنيه استرلينى سنويا ، وقد اصر كرومر على تعيين احد المصريين «الشرفاء» (أو «الاصدقاء») لادارة املاك سيف الدين ، ولكن ما أن غادر كرومر مصر حتى عزل الخديو ناظر دائرة سيف الدين وعين مكانه اخر من رجاله وقد انتهى الامر فيما يقول كرومر بان عباس الثانى نهب دائرة سيف الدين . كل هذه الصدامات كانت فرعية رغم انها شغلت الرأى العام فى تلك الاونة .

أما الصدام الاكبر فقد حدث عام ١٩٠٦ ، وهو يمثل الازمة الثالثة الكبرى بين الخديو عباس الثانى واللورد كرومر ، وقد كان هذا الصدام حول مايسمى «حادث طابة» او «حادث شبه جزيرة سيناء» . فقد تواطأ عباس الثانى مع السلطان عبد الحميد على مد حدود الدولة العثمانية الى خط يصل ما بين ميناء العريش وميناء السويس ، وبذلك تقع اكثر سيناء وكل مواقعها الواقعة على خليج العقبة وخليج السويس والبحر الاحمر فى قبضة تركيا . (يذكر كرومر ان صديقا بلجيكيا له مجهول التمويل اقترح اثناء نشوب تلك الازمة مد خط حديدى من سوريا الى بورسعيد فاجابه كرومر انه فى هذه الحالة يجب أن يمد الخط الحديدى كله على بعد مائة ياردة من ساحل البحر الابيض المتوسط حتى يكون على مرمى مدافع البوارج البريطانية اذا حاول الترك استخدامه عسكريا) .

يقول كرومر : «ولم اسمع بعد ئذ عن هذا المشروع» . وقد كان رد الانجليز على ذلك هو حماية الثوار الاتراك من دعاة الاصلاح المنفيين أو الهاربين من تركيا المطالبين بخلع السلطان عبد الحميد ، وهم زعماء حزب «تركيا الفتاة» الذين لجأ اكثرهم الى مصر احتماء فى الانجليز

لا فى الخديو ، حتى أن الجسم الاكبر للمقاومة الثورية التركية ضد الخلافة العثمانية المتآكلة كان فى مصر اكثر منه فى تركيا . وقد كان بين هؤلاء الثوار المصلحين بعض الاوغاد مثل الجاسوس التركى ليون فهمى الذى غضب عليه السلطان عبد الحميد ، غالبا لانه اكتشف انه عميل مزدوج لانجلترا فى نفس الوقت . وقد لجأ ليون فهمى الى الاسكندرية وطلب السلطان عبد الحميد من الانجليز تسليمه الى تركيا كبقية زعماء «تركيا الفتاة» . وفى الاسكندرية استدرجه عباس الثانى الى قصره بقصد ارساله على يخته الخاص الى استانبول . وتدخل كرومر وهرب ليون فهمى الى بورسعيد ومنها الى مرسيليا ، ثم الى مصر من جديد لينشر كتابا مليئا بالاتهامات عن مغامراته مع الخديو عباس الثانى . أما بالنسبة لحزب تركيا الفتاة ، فقد كانت هناك سجلات باسمائهم وبنشاطهم مودعة داخل دولاب بمنزل احد انصارهم من اتراك مصر . وحين عرف الخديو بذلك أراد أن يستولى على تلك السجلات فطلب من القضاء وضع أختام الشمع الاحمر على ممتلكات هذا الرجل ، ومن بينها الدولاب ، لانه كان مدينا للخديو بمبلغ من المال . وقبل تنفيذ هذا الاجراء القضائى امر كرومر حكمدار بوليس القاهرة ، وكان انجليزيا ، أن يكسر الدولاب ويدمر سجلات الثوار الاتراك (غالبا بعد استخراج صور منها لصالح دار المعتمد البريطانى) وقد فعل ، وبذلك نجت سجلات الثوار الاتراك من الوقوع فى قبضة السلطان عبد الحميد عن طريق الخديو . وقد كان من أهم الحالات التى ذكرها كرومر فى كتابه «عباس الثانى» (ص ٨٠) حالة عثمان باشا بدرخان الذى كان عميد أسرة كردية كبيرة ، وكان ياور السلطان عبد الحميد المقرب اليه ثم غضب عليه السلطان حين اكتشف انه كان ضالعا فى حركة «تركيا الفتاة» . وقد هرب بدرخان باشا الى مصر قبل اعتقاله وقبله كرومر كلاجىء سياسى بشرط عدم الاشتغال بالسياسة . وقد صادر السلطان كل املاكه وجرده من لقبه وطلب تسليمه لاستانبول فرفض طلبه . ولكن الخديو عباس الثانى استدرج بدرخان باشا للسفر الى استانبول رغم نصيحة الانجليز له بالبقاء فى القاهرة ، فأطلعه على خطاب (مزور ؟) أرسله السكرتير الخاص للسلطان الى الخديو يزعم فيه أن السلطان قد تحقق من براءة بدرخان باشا وانه ينوى رد املاكه اليه فور عودة الباشا الى تركيا مع تعويضه عما نزل به من أضرار واعطاه الخديو شيكا بمبلغ خمسمائة جنيه بصفة قرض مبدئى مسحوب على البنك العثمانى يستعين به على ضائقته المالية الخانقة كما اعطاه خطابات توصية الى ذوى النفوذ فى استانبول . ووقع بدرخان باشا فى الفخ . وعند وصوله الى استانبول قبض عليه ثم سجن فى طرابلس الشام . وبعد فترة طويلة افرج عنه قبل سقوط السلطان عبد الحميد فعاد الى استانبول فى بؤس شديد . وهنا اراد بدرخان باشا ان يصرف شيك الخديو عباس الثانى من البنك ، فاعيد اليه

الشيك مظهرا من مدير البنك بالعبارة التالية : «الشيك ملغى بأمر من سمو الخديو فى تاريخ كذا» . وكان التاريخ المبين هو اليوم التالى لسفر بدرخان باشا من الاسكندرية . وأخيرا فقد ذكر كرومر عن عباس الثانى انه خلال حرب البوير نسب اليه أنه شجع اورطة سودانية على التمرد معسكر فى السودان بعد سفر ضباطها الانجليز الذين تقررت اعادتهم الى فرقهم الانجليزية للاشتراك فى حرب جنوب افريقيا واخمدت الفتنة وحكم على زعمائها بالسجن ورحلوا الى القاهرة . وهنا طلب كرومر من عباس الثانى أن يوجه كلمة لوم للمتمردين صاغها كرومر بنفسه متظاهرا طبعا بعدم علمه بأن الخديو نفسه قد يكون وراء هذه الفتنة . وبعد شيء من الحيرة قبل الخديو على مضض توجيه هذه الكلمة خشية أن يتهم بأنه مدبر الفتنة رغم علمه بان توجيه هذه الكلمة كان كفيلا بانقاص هيبته فى الجيش .

ماكل هذا ؟ اكثر من عشرين سنة يضيعها ملك البلاد ، منذ توليه العرش فى ١٨٩٢ حتى منعه من العودة الى مصر فى ١٩١٤ ، فى هذه المنجزات الفردية بينه وبين سيد البلاد الحقيق ، المعتمد البريطانى . أين نحن من صراع العمالقة بين اسماعيل ودائنيه أو بين شريف او عرابى وزبانية الاستعمار الاوروبى ؟ بالطبع كان حكم توفيق بين ١٨٧٩ و ١٨٩٢ ليلا حالكا بالنسبة لكافة القوى الوطنية والديمقراطية ، ولا سيا بعد الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ . ولكن قيادة عباس الثانى للكفاح الوطنى كانت اشبه بدسائس القصور منها بحركات المقاومة الوطنية ، فنحن لا نحس بانه كان يقود الامة المصرية نحو قدر عظيم هو قدر الاحرار ، انما نحس انها كانت مبارزة كبرى بين رجلين شاهخين فى الصلف الشخصى هما الخديو عباس الثانى واللورد كرومر . وعلى احسن الفروض نحس أن الخديو عباس الثانى كان لاعب شيش ردىء لا يستطيع أن يكسب حتى بالنقط . فنى عشرات المرات نراه يخرج للتحدى لابسا كل دروعه ، وفى كل مرة نراه يتراجع عند اول صيحة حرب يسمعها . ولا شك أن عدم تكافؤ القوى بينه وبين كرومر كان محتما أن ينتهى بتراجعه طالما كانت غزواته الدون كيشوتيه فردية وغير مدروسة . وقد كانت الوطنية المصرية تخرج اضعف فاضعف بعد كل جولة خاسرة . وهذا مالم يدركه الخديو عباس الثانى واعوانه الذين كانوا يزينون له هذه البطولات الناقصة التى لم تتبلور قط فى أى عمل فعال : لم يدرك أن كل هذه «المواقف» يمكن أن تقبل أو يمكن أن تنتظر من سياسى أو من وزير او من رئيس للوزراء ، حيث لا ثمن للهزيمة الا الخروج من الوزارة او الاقصاء عن الحكم . أما أن يغامر بها الجالس على العرش رمز البلاد ، قبل أن يستوثق من اسلحته تماما ، فلا نتيجة لهزيمته غير اذلال الوطن وتثبيط همم المواطنين .

ومن يبدأ شيئا يجب أن يتمه ، أما أن يتقدم مائة مرة ثم يتراجع مائة مرة معتذرا مائة مرة ، فهذا لا تشخيص له فى قاموس السياسة او فى قاموس الجهاد الوطنى . لا أحد يقول لأحد : «فعاند من تطيق له عنادا» فلا الانجليز ولا غير الانجليز كانوا كالعنقاء اكبر من أن يصادوا ولكن ما هكذا يكون صيد العنقاوات .

انما تصطاد الشعوب الشعوب ، وسلاح الصيد دائما هو القضايا المقدسة والتضحية فى سبيلها مع الحكمة السياسية فى وقت واحد ، وليس لعب الشطرنج فى استرخاء فى بلاط الملوك وصالونات الوزراء ، او تحرك الغوغاء بلا عقل وراء شعارات كلامية لا تصطبغ بجراح المناضلين . ولو أن عباس الثانى تذكر أن الشعب المصرى هو الطرف الاول فى كل كفاح مع الاستعمار لاتخذت مقاومته للانجليز صورة التحرك الوطنى الجماهيرى اكثر مما اتخذت صورة المناورات السياسية التى تحاك فى الصالونات على الطريقة العثمانلية . ولكن سياسة عباس الثانى الاوتوقراطية وعداءه السافر للديمقراطية واهتمامه باقامة محاور مع الباب العالى او مع بعض الدول الاوروبية المناوئة لانجلترا اكثر من اهتمامه بتعبئة امته بجميع طبقاتها للكفاح الوطنى ، طبع عهده بطابع الصراع الشخصى مع كرومر حول السلطة فى البلاد اكثر مما طبعه بطابع الحركة الوطنية لاجلاء الانجليز . وبذلك يكون عباس الثانى قد أخطأ نفس الخطأ الذى أخطأه نوبار باشا حين تولى الوزارة ودخل فى صراع مع بيرنج (كرومر) حول سلطة الانجليز فى وزارة الحقانية فقهره بيرنج واقاله الخديو توفيق فى ١٢ مايو ١٨٩١ وعين مكانه مصطفى فهمى باشا الذى اوشك بيرنج ان يطيح به بعد شهرين من توليه الوزارة لولا أن اللورد سالسبورى رئيس وزراء بريطانيا نبه كرومر الى أن الاسراف فى التدخل يلقى على بريطانيا شبهة الحكم المباشر فى مصر وهو ما يضر اكثر مما ينفع . وقد كان بيرنج نفسه يقول فى صلف : «نحن لا نحكم مصر ، وانما نحكم من يحكمون مصر» . كل هذه البطولات الفردية ، صادقة كانت او مصطنعة ، كان محتما أن تضيع هباء فما من حركة للتحرر الوطنى يمكن أن تثمر الا اذا كانت الوجه الاخر لحركة التحرر الشعبى . هذا ما أدركه عرابى وما لم يدركه الخديو عباس الثانى .

وبعد فشل الثورة العرابية بقيت جيوب للمقاومة هنا وهناك ، فى المنفى وتحت الارض فى مصر . ومن باريس جاء صوت جمال الدين الافغانى ومحمد عبده فى مجلة «العروة الوثقى» عام ١٨٨٤ يشرح للمصريين خاصة وللمسلمين عامة اسباب بوارهم وطريقة تحرير بلادهم من الاستعمار الانجليزى ومن الاستعمار الاوروبى بصفة عامة . فالدعوة قامت اولا على النقد الذاتى ثم رسمت طريق الخلاص :

١ ـ لقد فسد الاسلام بالجهل عبر الاجيال ، فلا بد اذن من ثورة للاصلاح الديني وإلا هلك المسلمون .

٢ ـ ان آفة المسلمين هم حكامهم الطغاة المتناحرون الذين باعوا دار الاسلام لاوروبا او مهدوا بطغيانهم وجشعهم وخلافاتهم للاوروبيين ان يتغلغلوا فى دار الاسلام وان يسيطروا عليها . هذا هو لب دعوة الأفغاني ومحمد عبده ...

والحل أو الحلول ؟ :

١ ـ لابد من العودة الى الاسلام الاصيل فى نقائه الاول ايام حكم الخلفاء الراشدين قبل أن تفسده الخلافات الدنيوية المتعاقبة أى أيام أن كان الاسلام دينا ودولة : فالاسلام الاصيل دين عقلانى يحرر عقل الإنسان من الجهالات والخرافات ويفتح الباب واسعا امام العلم الذى به يكون التقدم وعلى المسلمين اذا أرادوا الخروج من تخلفهم وانحطاطهم أن يأخذوا عن أوروبا أسباب العلم الحديث . والاسلام الاصيل دين عمل وسعى وليس دين قعود وتنبلة تحت ستار التعبد .

٢ ـ لا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ، وعلى هذا فلن تنقذ المسلمين معجزة من السماء وانما خلاصهم بايديهم وحدهم .

٣ ـ الاسلام الاصيل يعطى حق الثورة للمسلمين على حكامهم الطغاة الفاسدين حتى لا ينتشر طغيانهم وفسادهم كالغرغرينة فى اوصال امة الاسلام .

٤ ـ امة الاسلام امة واحدة رغم اختلاف اجناسها ولغاتها ، وهذه هى العروة الوثقى ، وهذه كانت حالها ايام مجدها ثم تفتت بالانحطاط والتخلف ومنازعات حكامها الطغاة الفاسدين . وعليها أن تعمل لاسترداد وحدتها الضائعة ، فبهذا يمكن للعالم الإسلامى أن يثبت أمام أوروبا ، وهو الاسم الاخر للعالم المسيحى : الاسلام قومية وليس مجرد دين ، فالدعوة للجامعة الاسلامية هى الاسم الاخر للدعوة للتحرر الوطنى وللتحرر القومى .

ولم يصدر من «العروة الوثقى» غير ١٨ عددا ثم توقفت عن الصدور . وفى مصر اصدر مجلس الوزراء قرارا بمنعها من دخول البلاد مع غرامة تتراوح بين ٥ جنيهات و١٥ جنيها على من تضبط عنده نسخة منها . ورغم توقف «العروة الوثقى» عن الصدور فان افكارها الاساسية ظلت بذورا كامنة تحت التربة المصرية يرويها بعض المثقفين وبعض الوطنيين المصريين بعد فشل الثورة العرابية وفى ظلام الاحتلال البريطانى . ولكن ريها الاساسى جاء من تركيا التى

ss

وجدت فى دعوة «الجامعة الاسلامية» رغم ثوريتها الشائكة محركا سياسيا خطيرا تستطيع أن ترد به مصر الى حظيرة الخلافة العثمانية ، ثم ظهرت على السطح مرة أخرى تحت جناح الخديو عباس الثانى والحزب الوطنى الملكى وبلغت اقصى مداها فى الفترة ما بين حادثة طابه (١٩٠٦) ومقتل بطرس باشا غالى (١٩١٠) . وقد كانت هذه الدعوة التى أسسها جمال الدين الافغانى فى مصر منذ قدومه اليها فى ١٨٧١ حتى نفيه منها فى ١٨٧٩ تمثل تيارا هاما فى الثورة العرابية .. ، ولكنها لم تكن تمثل التيار الاساسى فيها ، فقد كان التيار الاساسى فى الثورة العرابية يقوم على دعوة «مصر للمصريين» التى ابرزت تناقض مصر مع الدولة العثمانية بمثل ما أبرزت تناقض مصر مع الدول الاوروبية . وقد كانت هذه البلبلة الايديولوجية فى صفوف العرابيين واختلاط الاهداف العقائدية من أهم اسباب تعثر الثورة العرابية .

وفى ١٨٨٤ افترق الافغانى وتلميذه محمد عبده فانتهى المطاف بالافغانى فى استانبول بعد سنوات من التنقل فى أوروبا ، وفى استانبول حدد السلطان عبد الحميد اقامته بعض الوقت حتى وفاته فى ١٨٩٧ . أما محمد عبده فقد انتقل الى طرابلس الشام ثم الى بيروت حيث اشتغل بالتدريس حتى عاد الى مصر فى ١٨٨٨ ، بوساطة تلميذه وصديقه سعد زغلول والاميرة نازلى فاضل بنت عم الخديو توفيق لدى اللورد كرومر الذى قبل الوساطة وتدخل عند توفيق للسماح لمحمد عبده بالعودة الى مصر . وبعد عودة محمد عبده الى مصر أبعد عن التدريس فى الازهر رغم انه ابتعد عن السياسة وعين قاضيا فى المحاكم الابتدائية ثم سمح له بالتدريس فى الازهر . وفى ١٨٩٩ عين مفتيا للديار المصرية واصبح عضوا فى مجلس شورى القوانين حتى وفاته فى ١٩٠٥ عن ٥٦ عاما . ومنذ عودة محمد عبده الى مصر ، أو ربما منذ افتراقه عن الافغانى ، عدل كثيرا من آرائه فتخلى عن دعوة الجامعة الاسلامية من جهة وركز على مزيد من فتح باب الاجتهاد فى أمور الدين من جهة اخرى ، استنادا الى عقلانية الاسلام .

وهكذا دخل محمد عبده فى معركة ضارية مع علماء الدين لانه قدم العقل على التقليد فى مسائل العقيدة والتفسير ، وندد بافساد علماء الدين لعقول العامة بتقيدهم بحكم السلف حتى ولو كان منافيا للعقل ، كما أن محمد عبده نادى بقدرة الناس على التمييز وبحرية العقيدة لكل مسلم . وقد كانت دعوته تحمل خطرا كبيرا على الكهنوت وعلى السلفيين وعلى زراع الخرافات الدينية . كان عنده أن الاصلاح الدينى هو أساس الاصلاح الاجتماعى ، وأن الاصلاح الاجتماعى هو اساس الاستقلال السياسى . وقد وجه محمد عبده اهتماما خاصا للتعليم

فعمل على تأسيس الجمعية الخيرية الاسلامية لنشر التعليم حيث تقصر الحكومة ، وكان من أوائل من فكروا فى انشاء الجامعة الاهلية . وقد خصص جزءا كبيرا من جهده لتجديد اللغة العربية حتى تصبح لغة عصرية صالحة للتعبير عن مقتضيات العصر فى العلوم والفنون والاداب . وبهذا تحول محمد عبده منذ خروجه من فلك جمال الدين الافغانى الى رائد من رواد الاصلاح والتنوير ، بعد أن كان فى صدر حياته مجرد طاقة ثورية عارمة تحاول اصلاح التخلف الحاضر ببعث غيبى لمجتمع انطوى مع الماضى السحيق . وفى صالون الاميرة نازلى فاضل كانت تجتمع بانتظام مدرسة الاصلاح : محمد عبده وسعد زغلول وقاسم أمين .. الخ ، وكانوا يلتقون عندها باللورد كرومر والسير رونالد ستورز والجنرال كيتشنر ... الخ ، وبتوجيه الاميرة نازلى فاضل تعلم الشيخ محمد عبده اللغة الفرنسية وهو فى سن الرابعة والاربعين ، كما تعلم المحامى الازهرى سعد زغلول اللغة الفرنسية ليخرج بها محاميا عصريا . وقد كانت الاميرة نازلى فاضل من اكبر انصار العرابيين ايام الثورة العرابية ، وكانت تكن لابن عمها الخديو توفيق احتقارا لا مزيد عليه . وبهذا المعنى يمكن أن نقول أن صالون الاميرة نازلى فاضل كان ملتقى المثقفين العرابيين من دعاة القومية المصرية والديمقراطية السياسية والاصلاح الاجتماعى .

وكان فى القاهرة صالون اخر هو صالون على باشا مبارك وزير المعارف الخطير ووزير الاشغال المعروف وصاحب «الخطط التوفيقية لمصر القاهرة» (٢٠ جزءا) . وقد كان اثناء الثورة العرابية وسيط الجمعية الوطنية للتوفيق بين الخديو توفيق وعرابى بعد ضرب الاسكندرية ولكنه سافر الى الاسكندرية وانحاز للخديو توفيق ولم يعد لموفديه . وفى هذا الصالون كان يلتقى كثير من اعيان البلاد . وعلى هذا الصالون كان يتردد مصطفى كامل الشاب مؤسس الحزب الوطنى وزعيمه ويتلقى تدريباته الاولى على الحياة السياسية وعلى فن التهييج السياسى .

أما الصالون الثالث ، فقد كان صالون رياض باشا ، وكان يلتقى فيه علماء الدين والمحافظون من اعداء الانجليز . وفى هذه المجموعة ظهر الشيخ على يوسف مؤسس «المؤيد» فى ١٨٨٩ بتشجيع من رياض باشا . وكان ظهور «المؤيد» حدثا هاما فى الحياة السياسية المصرية لان اهم صحيفتين وهما «المقطم» لسان حال الاحتلال البريطانى ، و«الاهرام» لسان حال المصالح الفرنسية ، كانتا ملكا للشوام النازحين الى مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده فكانت «المؤيد» اهم صحيفة مصرية يملكها مصريون وتدافع عن وجهة النظر المصرية المحافظة المتدينة التى كثيرا ما شابتها الميول العثمانية ، ولكنها كانت مصرية فى المقام الاول . وقد جمعت

الاكتتابات لانشائها ، وكان المهندس السير ويلكوكس بانى خزان اسوان ، من المتحمسين لانشائها ، وقد اكتتب بخمسة جنيهات لمساعدتها رغم حملاتها العنيفة على الاحتلال البريطانى وحين عرف كرومر بذلك كاد أن ينجح فى فصله من عمله . وقد كان لعلى يوسف شريك فى اصدار الجريدة اختلف معه فى ١٨٩١ فتعطلت « المؤيد » عن الصدور طوال شهر اكتوبر ، وقد انقذ سعد زغلول الموقف مع بعض اصدقائه فاقرضوا الشيخ على يوسف مبلغا من المال اشترى به حصة شريكه . ولهذا الحادث دلالة خاصة وهى أن الوطنيين المصريين كانوا يتعاضدون رغم ما بينهم من هوة فى التكوين الثقافى وفى التفكير السياسى وفى الولاء الطبقى . وهكذا اصبحت « المؤيد » اقوى جريدة معادية للوجود البريطانى فى مصر وبلغ توزيعها فى ١٨٩٦ نحو ٦٠٠٠ نسخة يوميا . وكان الخديو توفيق عند انشاء « المؤيد » يعطف عليها لانها اوضحت فى برنامجها انها انشئت لتشرح رأى الحاكم للمحكوم ولتشرح راى المحكوم للحاكم ، ولكن سرعان ما انقلب عليها عندما ما بلغه أنها تحاول اعادة تكوين تجمع « الحزب الوطنى » وعندما تولى عباس الثانى عرش مصر فى ١٨٩٢ بسط رعايته على على يوسف وعلى « المؤيد » فاصبحا اكبر نصيرين للخديو الجديد . وقد كانت جريدة « الاهرام » رفيقة سلاح مع « المؤيد » فى مواجهة « المقطم » وفى مطالبة بريطانيا بالجلاء عن مصر وفى التعبير عن الوطنية المصرية رغم وبسبب صلاتها بفرنسا .

لا أحد يعرف متى بدأ اتصال مصطفى كامل بالخديو عباس الثانى ولا كيف بدأ . وفى عفاف لطفى السيد « مصر وكرومر » (ص١٥٦) انها ترجح أن أحد رجال الدولة الذين كان يقابلهم فى صالون على مبارك هو الذى قدمه الى الخديو ومعنى ذلك انه كان لا يزال طالبا فى مدرسة الحقوق حين تعرف بالخديو . ويبدو أن ذلك كان عام ١٨٩٤ حين كان سن مصطفى كامل ١٨ سنة ، ففى ١٨٩٤ كتب مصطفى كامل لاخيه على فهمى كامل خطابا ملتهبا يقول فيه أنه التحق بمدرسة الحقوق ليدافع عن حقوق الشعب المصرى امام العالم . فهو اذن كان يعد نفسه للزعامة فى ذلك التاريخ . وفى عبد الرحمن الرافعى ان مصطفى كامل سعى للقاء عباس لان عبد الله النديم خطيب الثورة العرابية الذى ظل مختفيا بعد فشل الثورة عشر سنوات ، ثم اكتشف امره فنفى سنة ثم عاد الى مصر ليصدر مجلة « الاستاذ » ، لقن مصطفى كامل بوصفه ثوريا قديما ، ثلاثة دروس استفادها من فشل ثورة عرابى وهى :

١ ـ لا تشرك الجيش فى حركة شعبية لان السيطرة عليه مستحيلة .

٢ ـ لا تعادى الخديو لانه لن يتردد فى الانضمام للعدو حرصا على عرشه .

٣ ـ لا تعرف اليأس لان اليأس طريق الهزيمة المحقق .

وفى جورجى زيدان «مشاهير الشرق» (جـ ١ ، ص ٣١٧ ، طبعة ١٩١١) ان عبد الله النديم هو الذى نصح مصطفى كامل بالاتصال بالخديو لتحويل الحركة الوطنية . وكلا الروايتين بحاجة الى تحقيق وربما الى تصويب ، لان للملوك الخونة قوانين اخرى غير الالتفاف حولهم ، لاننا نعرف أن مصطفى كامل كان على صلة بالخديو منذ اوائل ١٨٩٥ ، وهو فى سن ١٩ سنة وكان يتقاضى منه اموالا ومعها خطة العمل الوطنى . نعرف هذا من المراسلات بين مصطفى كامل وعبد الرحيم بك احمد ، سكرتير الخديو الخاص . وكانت الخطة أن يقوم مصطفى كامل بعملين هما محاولة كسب الرأى العام الاوروبى لقضية جلاء الانجليز عن مصر ومحاولة تعبئة الشعور الوطنى فى مصر ذاتها . وبالفعل سافر مصطفى كامل الى فرنسا فى ١٨٩٥ بتمويل من عباس الثانى وتعرف الى مدام جولييت آدم Juliette-Adam رئيسة تحرير «مجلة العالمين» Revue des Deux Mondes المعادية لبريطانيا ، وقد كانت من أهم المجلات الادبية والثقافية فى فرنسا . كتب مصطفى كامل لجولييت آدم خطابا بفرنسية ركيكة يطلب منها تحديد موعد للقائه قائلا : «أنا لا أزال صغيرا ولكن عندى أطماع عالية . أنا أريد أن أوقظ فى مصر القديمة مصر الفتاة . يقولون ان وطنى لا وجود له . ان وطنى موجود ياسيدتى ، وانا احس به يحيا فى بحب يفوق كل حب وبرغبة فى أن أهب شبابى وقواى وحياتى لوطنى .»[1] ، ودعته جولييت آدم لمقابلتها واقتنعت به فتبنته وفتحت امامه ابواب الصحافة والصالونات السياسية فنشر بعض المقالات فى أهم الجرائد الفرنسية «الفيجارو» Le Figaro و «الاكلير» Eclair و«الجورنال دى ديبا» Journal des Débats . وكانت الصحافة الفرنسية تسمى الفتى الوسيم مصطفى كامل «كرامل باشا» Caramel Pacha (كرامله) من باب الدعابة . كذلك نجح مصطفى كامل فى نشر بعض المقالات فى الصحف النمسوية والالمانية . وكان عباس الثانى قد زوده بتوجيهات أن يتصل بكتلة من النواب فى مجلس النواب الفرنسى معادية لانجلترا يرأسها اتيين ديلونكل Etienne Deloncle وأن يضع ثقته فيها ، ويتعاون معها ، ولكن يبدو ان صداما من صدام الشخصيات حدث بين مصطفى كامل وديلونكل ، لان مصطفى كامل كتب للخديو عباس الثانى فى ٨ يونيو ١٨٩٥ يحذره من الافراط فى الثقة بديلونكل . وكان راى مصطفى كامل أن النواب الفرنسيين لا يهتمون بالقضية المصرية لذاتها ، وانما كوسيلة لمناوأة بريطانيا

(1) Juliette Adam: L'Angleterre en Egypte. Paris. 1922. p. 145.

وقد اقتنع مصطفى كامل بأن فرنسا ستساعد مصر على اجلاء بريطانيا لاسباب فرنسية وكتب فى ١٩ سبتمبر ١٨٩٥ يقول ان الاحتلال البريطانى لن يدوم اكثر من ستة شهور . وقد كان ذلك سذاجات سياسية شبيهة بسذاجات عباس الثانى . فقد اثبتت الاحداث المتكررة ان فرنسا رغم صراعاتها الخارجية مع انجلترا لم تكن على استعداد لخوض حرب معها بسبب المسألة المصرية . وقد أثبت حادث فاشودة فى ١٨٩٨ (بين السودان المصرى الانجليزى والسودان الفرنسى) أن كل هذه الاشتباكات بين الدولتين تتم دائما داخل اطار محدود بحدود السلم الاوروبى ، ثم ان انجلترا وفرنسا كانتا تعدان العدة لتسوية ما بينهما من خلافات دولية واعلان «الوفاق الودى» Entente Cordiale فى ١٩٠٤ استعدادا للحرب العالمية الاولى ١٩١٤ – ١٩١٨) ضد ألمانيا والنمسا وايطاليا وتركيا .

أما فى مصر فقد اتخذت دعوة مصطفى كامل فى خطبه الملتهبة ومقالته العديدة فى «الاهرام» وفى «المؤيد» وفى «اللواء» عند انشائه فى ١٩٠٠ شكل الدعوة للوحدة الوطنية والالتفاف حول الخديو ونشر الفكرة القومية بالتعليم . وقد بلغ توزيع «اللواء» فى ١٩٠٠ نحو ١٠٫٠٠٠ نسخة واستطاع مصطفى كامل ان يعبىء الراى العام حول حركته الوطنية بين موظفى الحكومة والطلاب والتجار وسكان المدن بصفة عامة ، ولكنه عجز عن تعبئة الجسم الاكبر من ابناء الامة وهم الفلاحون وطبقة اوساط الملاك والعمد ومشايخ البلاد الذين كانوا العمود الفقرى للثورة العرابية . وقد بدأت دعوته خالية من الدعوة الدينية فانخرط فى تجمعه الوطنى كثير من الاقباط ، ولكن اسرافه فى التعاون مع الباب العالى انتهى به الى الدعوة للجامعة الاسلامية فنفر منه الكثيرون اما الريف المصرى وهو معقل الوطنية المصرية والديمقراطية المصرية الذى لم ينس قط كرابيج الاتراك والمماليك والسناجق والكشاف والخديويين فقد كان فاترا نحو حركة وطنية لا تنبع من صميمه وتعتمد على التحالف مع الاستعمار العثمانى أو مع العرش وحكمه المطلق .

وكانت اللطمات المتتالية التى تلقاها عباس الثانى من كرومر ويأسه من الظفر بتأييد مجد من فرنسا وتركيا اللتان كانتا تلعبان بالورقة المصرية فى المناورات الدولية لا أكثر قد فتت فى عضد عباس الثانى . وبعد تراجع فرنسا فى حادث فاشودة ، ثم ابرام «الوفاق الودى» فى ١٩٠٤ ظهر شىء من الفتور (الظاهرى أو الحقيقى) بين مصطفى كامل وعباس الثانى . وفى ٩ مارس ١٩٠٤ كتب مصطفى كامل مقالا فى «اللواء» يعلن فيه ان الضمان الوحيد لحرية مصر هو فى الحصول على نظام برلمانى سليم . وفى ٢٥ اكتوبر ١٩٠٤ نشر مصطفى كامل خطابا مفتوحا

للخديو عباس الثانى يعلن فيه قطع صلته بالخديو حماية للخديو من اتهامات الانجليز (١)
والمقصود غالبا هو حماية تجمعه الوطنى من اتهامات الانجليز بانه اداة فى يد الخديو . وقيل أن التواصل بين الخديو ومصطفى كامل ظل قائما بصفة سرية . ولكن ايا كان الامر فان تجمع الحزب الوطنى لم يكن فى ١٩٠٤ بحاجة الى اموال الخديو لتغذيته ثم ان عباس الثانى ساءت سمعته فى البلاد لجملة اسباب منها :

١ ــ هزائمه المتلاحقة امام كرومر .

٢ ــ رفضه فى عناد التنازل عن الحكم المطلق واعلان الدستور والتقيد بالحياة النيابية .

٣ ــ جشعه فى الاثراء الفاحش بكل الوسائل القانونية من ناحية الشكل والاستلابية من ناحية الواقع ونقل ثروته الواسعة الى تركيا غالبا خوفا من العزل .

٤ ــ استسلامه المشين للانجليز بعد توقيع «الوفاق الودى» عام ١٩٠٤ ، فقد عين عباس الثانى فى ١٩٠٤ أحد الضباط الانجليز ياورا له ، ثم فى نوفمبر ١٩٠٤ استعرض وحدات جيش الاحتلال بمناسبة عيد ميلاد ادوارد السابع . وقد بلغ من استياء الرأى العام من اشارة الولاء هذه أن عباس الثانى اعلن رسميا من خلال بيان اصدره مجلس الوزراء ان هذا الاستعراض جاء عن طريق المصادفة لان الخديو كان عرضا فى قصر عابدين ، فطلب اللورد كرومر منه استعراض الجيش البريطانى . ولكن احدا لم يصدق ذلك لان هذه المصادفة كما تقول الدكتورة عفاف لطفى السيد تكررت سنويا فى كل سنة تالية[1] . ومع ذلك فلم تستمر هذه الجفوة الظاهرية او الحقيقية بين عباس الثانى ومصطفى كامل فسرعان ما عادا الى التعاون واستمر الخديو فى تمويل جرائد الحزب الوطنى وحركة مصطفى كامل .

وكانت ١٩٠٦ سنة قاصمة للخديو ولمصطفى كامل ولكرومر فى وقت واحد . فقد تعاقبت فيها احداث مروعة : فى يناير كان حادث طابه ، وفى فبراير اضرب طلبة مدرسة الحقوق ، وفى مايو حدثت مذبحة دنشواى التى انتهت بخروج كرومر من مصر .

كانت شبه جزيرة سيناء كلها بموجب فرمان ١٨٤١ الصادر لمحمد على بعد معاهدة لندن من «املاك مصر الممتازة» . وقد ظهرت نوايا تركيا لسلخ سيناء عن مصر عندما اصدر سلطان تركيا فرمان تعيين عباس الثانى خديويا على مصر عام ١٨٩٢ ، ففى هذا الفرمان اسقط

(1) Afaf Lutfi al Sayyed: **Egypt and Cromer**. London. Murray, 1968, pp. 163-164.

SS

السلطان كل ذكر لسيناء من فرمان التعيين فاحتاج الامر الى التدخل البريطانى لدى الباب العالى لرد سيناء الى مصر وقد كان هذا من أسباب «الوطنية المصرية» التى لاحظها كرومر على عباس الثانى عام توليه فى ١٨٩٢ وحملته على الدولة العثمانية . وقد اشتد اهتمام تركيا بالعقبة وبسيناء عامة نتيجة لمشروع مد سكة حديد الحجاز من معن الى ميناء العقبة . وفى ١٩٠٦ ارسلت تركيا قوات لاحتلال راس طابه المجاورة لميناء العقبة واعلنت ان شبه جزيرة سيناء كلها ارض عثمانية ، فاحتجت انجلترا على ذلك وتمسكت بمصرية سيناء لثلاثة اسباب :

أن سيناء حاجز طبيعى يفصل الاملاك العثمانية عن قناة السويس ، وأن من يحكم مصر يحكم سيناء ، وان المخابرات البريطانية ابلغت الحكومة البريطانية ان التحركات التركية فى طابة هى جزء من مخطط محور تركيا ـ المانيا الذى ظهرت نتائجه الكبرى فى الحرب العالمية الاولى ، وقد جاء فى تقارير المخابرات البريطانية ان سفينة المانية انزلت فى ٣١ ديسمبر ١٩٠٥ شحنات من السلاح فى راس مالوب على ساحل سيناء ، كما ان الملحق العسكرى الالمانى فى طوكيو مع زميل له نزلا فى سيناء بدون تصريح وبحجة انهما فى رحلة صيد . وازاء كل ذلك قدم السفير البريطانى فى استانبول انذارا للحكومة التركية يسنده الاسطول البريطانى فى مداخل المضايق التركية بالانسحاب من طابة خلال عشرة ايام فانسحبت تركيا .

وفى خلال ازمة طابة وما بعدها اعلن مصطفى كامل تأييده لحقوق تركيا على سيناء . وحتى بعد الجلاء الازمة كتب مصطفى كامل فى ٢٢ ابريل ١٩٠٦ افتتاحية فى اللواء يقول فيها ان مصر لا ولاية لها على سيناء ، وأن الفرمانات التى تعطى لمصر سلطة ادارة سيناء اجراءات مؤقته لا تؤثر فى الحق العثمانى الاصيل . وفى ٨ مايو ١٩٠٦ كتب مصطفى كامل مقالا اخر يقول فيه أن حادث طابة يجب ان ينظر اليه على انه خلاف بين دولة محتلة بالاغتصاب هى انجلترا وبين دولة هى صاحبة السيادة على مصر وهى تركيا . وفى ١٣ مايو كتب مقالا ثالثا بعنوان «انصر اخاك ظالما او مظلوما» فى نفس الاتجاه . وقد تركزت دعوة مصطفى كامل للولاء العثمانى ولمبدأ الجامعة الاسلامية ابتداء من ١٩٠٤ وهو عام «الوفاق الودى» بين انجلترا وفرنسا وعام القطيعة الظاهرية أو الحقيقية بينه وبين عباس الثانى ، وعام حصوله على رتبة الباشوية من سلطان تركيا (لم يكن كرامل باشا «باشا» حقيقيا فى ١٨٩٥ عندما زار فرنسا والتقى بجولييت ادم وانما اضفى عليه او اضفى على نفسه هذا اللقب لتزيد هيبته فى اوروبا !) وفى ١٩٠٤ ايضا قبل عباس الثانى تعيين ياور انجليزى له وقبل استعراض جيش الاحتلال ، وربما كان ذلك من اسباب الجفوة المؤقتة بينه وبين مصطفى كامل وبين الباب العالى ، وربما كان هذا

ايضا من اسباب تحول مصطفى كامل مباشرة الى سلطان تركيا بدلا من خديو مصر . على كل فقد نظر كرومر وريجنالد وينجيت Sir Reginald Wingate حاكم السودان العام الى موضوع طابة على انه حادث خطير ، وكان وينجيت من قبل مديرا للمخابرات الحربية البريطانية ، وكان يخشى مثل كرومر فى حالة وقوع صدام بين انجلترا وتركيا أن يرفض الجيش المصرى مساعدة الجيش الانجليزى . ولذا فقد اقترح على كرومر اعلان الحماية على مصر وسلخها نهائيا من الامبراطورية العثمانية فى حالة عدم انسحاب الجيش التركى من طابة . وكان أوين Owen مدير المخابرات الحربية القائم يرى عكس هذا الرأى ، فقد كان فى تقديره ان الاغلبية الساحقة من المصريين سوف تتعاون لطرد الترك من سيناء . واهمية هذه التقارير هى انها تدلنا على حالة الرأى العام المصرى يومئذ ، وهى تشير الى أن مصطفى كامل لم تكن له كل هذه السيطرة على الرأى العام المصرى فى أوج المد العثمانى وتؤكد أن الاغلبية الساحقة من المصريين لم تكن سعيدة بفكرة اخراج الانجليز لادخال الترك . اما كرومر ووينجيت وامثالهما من غلاة الاستعماريين المحافظين فقد كانوا يبالغون فى قوة حركة الجامعة الاسلامية وسياسة التعاون المصرى العثمانى لاستغلالها فى تثبيت الاحتلال البريطانى لمصر ومقاومة كل حركة للتحرر الوطنى .

وقد كان حادث طابة اخطر حادث عرفته الحياة السياسية والحركة الوطنية المصرية منذ ثورة عرابى لانه اظهر على السطح الانقسام الدفين بين المصريين فى فهم معنى الوطنية المصرية ، وقد كان فى تقديرى الخطأ الجسيم الذى ارتكبه مصطفى كامل دون أن يقدر عواقبه فكان بداية التصدع الحقيقى الذى أصاب الحزب الوطنى حتى قبل وفاة زعيمه مصطفى كامل وحيرة الحزب بين ورثته من انصار الخديو (على فهمى كامل) وورثته من اعداء الخديو (محمد فريد) .

وكان اول مظهر من مظاهر انقسام الامة حول حادث طابة ان محاميا شابا هو احمد لطفى السيد دعا لفيفا من أقطاب الاعيان هم محمد محمود سليمان وحسن عبد الرازق وعمر سلطان للاجتماع وتدارس هذا الامر الخطير فالصحافة المصرية كان اكثرها يردد موقف الخديو عباس الثانى وموقف مصطفى كامل من حادث طابة دون روية ، والسؤال هو : هل تتنازل مصر عن سيناء اغاظة لانجلترا ؟ وكان عمر سلطان ، وهو ابن محمد باشا سلطان رئيس مجلس النواب أيام المواجهة بين توفيق وعرابى ، وهو الذى انحاز للخديو توفيق والانجليز وتخلى عن العرابيين بعد ان كان قطبا من اقطابهم ، من انصار الحزب الوطنى وقد وهب مصطفى كامل

مبالغ طائلة واقترح عمر سلطان ان يشترك المجتمعون فى انشاء جريدة مستقلة عن الخديو وعن تركيا وعن الانجليز ، جريدة تعبر عن المصلحة المصرية وحدها . وهكذا ولدت جريدة «الجريدة» التى رأس تحريرها احمد لطفى السيد فى ٩ مارس ١٩٠٧ ، بعد نحو عام من هذا الاجتماع ، وكان المشتركون فى انشائها مئات من اعيان البلاد ، وأسسو اول حزب سياسى عرفته مصر وهو حزب الامة . وكان اكثرهم من الوطنيين «العقلاء» المعتدلين ومن المثقفين «العقلاء» القابلين للحضارة الاوروبية المعادين للخديو وللسيادة العثمانية . وقد جمعوا ٢٤٫٠٠٠ جنيه لاصدار «الجريدة» .

اما فى معسكر مصطفى كامل والحزب الوطنى فقد استغلت «اللواء» حادث طابة فى يناير ١٩٠٦ لدعوة الطلبة للاضراب ، وبالفعل اضرب طلبة مدرسة الحقوق ، وكان اكثرهم من انصار مصطفى كامل . واستفحل هياج الطلبة حتى أنذر ناظر المدرسة بفصل كل المضربين ، وقد تدخل كرومر لتهدئة الامور وكان يظن وقتئذ ان مختار باشا الغازى مندوب تركيا المقيم فى القاهرة هو الذى رتب مع مصطفى كامل كل مادار حول حادث طابة من هياج اقحم فيه اسم الاسلام والجامعة الاسلامية . وفى نفس الفترة أصدر مصطفى كامل كتابا اسمه «الشمس المشرقة» يمجد فيه انتصار اليابان فى الشرق الاقصى ويعزوه لبزوغ القومية اليابانية ويحث المصريين أن يقتدوا باليابانيين فى صراعهم مع الانجليز .

ثم حدثت حادثة دنشواى : كانت جماعة من الضباط الانجليز تقوم برحلة صيد الحمام بجوار قرية دنشواى بدعوة من أحد أعيان القرية . وعند وصولهم لم يجدوا عمدة البلد ولكنهم مضوا الى الصيد ، وفى اثناء الصيد شب حريق فى أحد الاجران بفعل البارود المشتعل ، فهاج الفلاحون لصيد حمامهم ، وهو مورد رزق لهم ، ولاحتراق جرنهم ، وخرجوا بالنبابيت على الانجليز واعتدوا عليهم وحاولوا نزع سلاحهم . وفى الهرج اطلق احد الضباط الانجليز خرطوشة اصابت امرأة فسقطت جريحة ، فجرى القول بانها ماتت . واصاب رش الانجليز اربعة رجال اخرين . وتجمع اقرباء المرأة الجريحة وهجموا على الضباط واوسعوهم ضربا ، ولكن احدهم واسمه الكابتن بول Captaim Bull استطاع الفرار وظل يعدو نحو معسكر فى قيظ الظهيرة طلبا للنجدة ، ولكنه مات خارج المعسكر مباشرة من ضربة شمس ومن الرضوض ومن الاعياء (هذا تقرير الطبيب الشرعى) . ورآه أحد الفلاحين طريحا فحاول مساعدته ، ولكن جنود المعسكر ظنوا أنه قتل الضابط فضربوه حتى فاضت روحه وفى دنشواى نفسها احتجز الفلاحون الضباط الانجليز حتى حضر البوليس .

وحوكم الفلاحون بموجب قانون عرفى صدر فى ١٨٩٥ لحماية ارواح قوات الاحتلال البريطانى . أقيمت لهم محكمة خاصة كان قضاتها بطرس باشا غالى وزير الحقانية بالنيابة وفتحى بك زغلول رئيس المحاكم الاهلية ومستر و . هيتر W. Hayter المستشار القضائى بالنيابة ، ومستر بوند W. Bond نائب رئيس المحاكم . وكان القاضى العسكرى الكولونيل لدلو Ludlow يمثل جيش الاحتلال ، اما سلطة الاتهام المصرية فكان يمثلها ابراهيم الهلباوى وكان لطفى السيد احد اعضاء هيئة الدفاع . وكانت مأساة مروعة قل أن ذكر التاريخ مثيلا لها . سيق المتهمون وعددهم ٥٢ وفى ٢٧ يونيو ١٩٠٦ حكم على ٢١ منهم بعد محاكمة صورية وجيزة بتهمة القتل المعمد مع سبق الاصرار والاشتراك الجنائى : حكم على ٤ بالاعدام شنقا وعلى ٢ بالاشغال الشاقة المؤبدة ، وعلى ٦ بالسجن لمدة سبع سنوات وعلى ٣ بالسجن سنة مع خمسين جلدة وعلى ٥ بخمسين جلدة . ونفذ حكم الاعدام علنا فى دنشواى حيث نصبت المشانق فى مكان الحادث على مرأى من أهالى القرية وأقرباء المشنوقين الذين أرغموا على الخروج لمشاهدة تنفيذ الحكم .

وقبل صدور الحكم بايام خرجت « المقطم » لسان حال سلطات الاحتلال على الناس بنبأ ارسال عدد من المشانق لنصبها فى دنشواى . اذن فقد كان الحكم معدا قبل بدء المحاكمة . وقبل النطق بالحكم سافر كرومر الى انجلترا لقضاء اجازته الصيفية تاركا القائم بالاعمال فندلاى Findlay لتنفيذ مارسمه .

ولم يحاكم الجنود البريطانيون الذين قتلوا الفلاح المسكين الذى خف لنجدة الضابط البريطانى الميت بجوار المعسكر . أربعة يشنقون فى واحد مات من ضربة الشمس ومن الرضوض والاعياء . التعمد وسبق الاصرار ينسب الى قوم خرجوا بالنبابيت ليواجهوا قوما مسلحين بالبنادق ويحتجزوهم حتى يحضر البوليس .

وتوارت حادثة طابة امام حادثة دنشواى . وكان فى كل بيت مأتم . حتى انجلترا ثارت فيها صرخات الضمير ، ولم يجد وزير الخارجية السير ادوارد جراى Sir Edward Gray مايقوله لمجلس العموم الا أن العنف والتعصب يتصاعدان فى مصر ، وبطش قليل من جانب انجلترا المسئولة عن أرواح الاوربيين سوف يوفر عليها استخدام القوة السافرة . اما تشخيص اللورد لويد لما حدث فهو انه « نوع من البربرية يولده الرعب » . وهذا هو أقرب تشخيص الى العقل . لقد كان كرومر والجليز مصر يعيشون منذ حادث طابة فى رعب قاتل أن يفلت الزمام من أيديهم .

وعرف الانجليز انه لا مناص لهم من تغيير سياستهم فى مصر . فأرغموا كرومر على الاستقالة فى مارس ١٩٠٧ وخلفه السير ايلدون جورست Sir Eldon Gurest صديق عباس الثانى . ورتب هنرى كامبل - بانرمان H. Campel Baneruman لقاء مع مصطفى كامل وطلب اليه أن يرشح له أسماء الشخصيات العامة التى رآها صالحة لحكم البلاد ، فرشح له اكثر من ثلاثين اسما بعضهم ليسوا من حزبه بل وبعضهم من خصومه السياسيين ، وكان من هؤلاء محمد سعيد وسعد زغلول وحسين رشدى واسماعيل سرى واسماعيل صدقى وعبد الخالق ثروت ويحيى ابراهيم وعدلى يكن وعزيز عزت ولطفى السيد .

وكان اول تغيير هو تعيين سعد زغلول وزيرا للمعارف . وكان سعد زغلول طيب السمعة بين المعتدلين وبين المتطرفين فى الوطنية او على الاقل طيب العلاقة مع المجموعتين . بدأ حياته فى حلقة الافغانى ومحمد عبده وسجن فترة وجيزة بعد فشل الثورة العرابية ، وكان يعاون محمد عبده فى تحرير « الوقائع المصرية » ثم اشتغل بالمحاماة وبالقضاء ولمع فيهما . وفى رشيد رضا أن محمد عبده وسعد زغلول كانا يسيئان الظن بمصطفى كامل ، وان سعد زغلول وصف مصطفى كامل بانه « مجنون » « تاريخ الامام محمد عبده ج ١ ص ٥٩٣ » .

وفى مذكرات سعد زغلول وصف لمصطفى كامل بانه كان كذابا ومخادعا وفى عفاف لطفى السيد ان هذه مبالغة من رشيد رضا ، وهى تستدل على طيب العلاقة بين الرجلين بأن مصطفى كامل زار سعد زغلول لتهنئته بتعيينه وزيرا للمعارف ثم انصرف قبل مجىء اخيه فتحى زغلول حتى لا يصافح سفاح دنشواى وهذا لا يدل على شىء ، لانه من المجاملات المألوفة . واذا جاز لنا ان نستخلص رأى الحزب الوطنى فى سعد زغلول من رأى الخديو عباس الثانى فيه فهو رأى لا يسر . ففى مذكرات احمد شفيق باشا سكرتير الخديو عباس الثانى للشئون العربية ج٣ ص ١٢٩ ان الخديو كان خارج مصر عند تكوين « حزب الامة » ، وكان الخديو حريصا على معرفة ما اذا كان لسعد زغلول ولفتحى زغلول صلة ما بتكوين الحزب فاجابه احمد شفيق بان سعد زغلول فيما يبدو لا صلة له بحزب الامة اما فتحى زغلول فعضو فى الحزب ، ولم يقتنع الخديو عباس الثانى . وفى مذكراته التى نشرت فى جريدة المصرى ١١ مايو ١٩٥١ انه فى اكتوبر ١٩٠٦ تألفت جماعة كان هدفها مناهضة « الوطنيين » وكانت تعمل بوحى من كرومر وربما كانت تخدم أغراضه . وكانت هذه الجماعة هى « حزب الامة » وكان سعد زغلول العقل المدبر لها . و « الوطنيون » عند عباس الثانى هم طبعا مصطفى كامل ورجال « الحزب الوطنى » . وبهذا المعنى المحدد كان وصف عباس الثانى « لحزب الامة » وصفا صادقا . لقد قام

«حزب الامة» ليناهض دعوة «الحزب الوطنى» لاقامة الوطنية والقومية على اساس دينى ، وليناهض دعوة الجامعة الاسلامية ، وليناهض قيام نظام الحكم المصرى على الحكم المطلق .

لقد قام «حزب الامة» ليدعو للقومية المصرية وللنظام الديمقراطى ، فهو مدرسة اخرى للوطنية غير مدرسة «الحزب الوطنى» . اما سعد زغلول فقد رفض رغم صداقته للكثيرين من اعضاء حزب الامة الانضمام لعضوية هذا الحزب ، ولم يكن كما اشاع عنه رجال الحزب الوطنى همزة الوصل بين «حزب الامة» ودار المعتمد البريطانى ، كما انه لم يكن كما زعم الخديو عباس الثانى العقل المدبر وراء «حزب الامة» وانما كان شقيقه فتحى زغلول هو الذى ابلغ جماعة الوطنيين المعتدلين أن كرومر يفكر فى تغيير السياسة البريطانية نحو مصر ، وأنه يفكر فى تسليم ادارة البلاد لمجموعة جديدة من المصريين المشتغلين بالشئون العامة ، وانه يشجع قيام حزب الوطنيين المعتدلين . وقد كان فتحى زغلول عضوا فى «حزب الامة» ، تماما كما قال احمد شفيق باشا لعباس الثانى . هذا ما تقوله عفاف لطفى السيد . وعلى كل فقد كانت رائحة التغيير فى الجو بعد حادثى طابة ودنشواى . وأبسط مؤشر لها هو لقاء كامبل - بانرمان رئيس وزراء انجلترا لمصطفى كامل وطلبه اليه أن يرشح له أسماء القيادات الجديدة الصالحة لحكم مصر وهى لطمة لاشك لكرومر لانها تعنى عدم الثقة الكاملة بترشيحاته كما ان كتابات كرومر اللاحقة وكتابات خلفه جورست تؤيد ذلك .

وفى تقرير كرومر السنوى عن الاحوال فى مصر الذى صدر فى ابريل ١٩٠٧ وفى خطاب الوداع الذى القاه فى دار الاوبرا فى ٦ مايو ١٩٠٧ اعلن كرومر فى التقرير تأييده للوطنيين المعتدلين المنادين بالاصلاح كمقدمة للتحرير ، ولكنه حيث تعرض لموضوع الحياة البرلمانية فى مصر اقترح أن يكون لمصر برلمان مختلط من المصريين والاجانب المقيمين فى مصر ، وبذلك اراد ان يكرر بعد ثلاثين عاما تجربة «الوزارة الاوروبية» (١٨٧٨) على مستوى المجلس النيابى . وفى خطاب الوداع اعلن كرومر لاول مرة بصراحة ان الاحتلال البريطانى باق الى أجل غير مسمى ، وانه لا يوافق على العجلة فى انشاء حياة برلمانية فى مصر التى لم تنضج بعد للديمقراطية . ولم يخف كرومر رأيه الخاص فى النظام البرلمانى فقال «ودعونى أضيف أيها السادة أنه لا يساوى شيئا كثيرا» .

وقد عرف الوطنيون المتطرفون والمعتدلون معا من تقرير كرومر ومن خطبته حقيقة نوايا انجلترا نحو مصر .

كذلك كان تعيين جورست خلفا لكرومر ذا معنى خاص . لقد بدأ جورست عمله بتعليمات خاصة أن يكون عهده عهد «مصالحة» بين انجلترا والخديو عباس الثانى . وأدرك مصطفى كامل والمتطرفون أن الغرض من هذا التحول هو دق اسفين بين الخديو عباس الثانى ومصطفى كامل ليسحب الخديو تأييده وتمويله للحزب الوطنى . وكتب مصطفى كامل لجوليت آدم يقول : «ان الدبلوماسية الانجليزية تظن حتى الان اننا نتبع دائما ارادة سيد البلاد ، وأننا لا نملك ارادة شخصية» . وكان الحزب الوطنى حتى ذلك التاريخ قائما بقوة الواقع وليس بقوة القانون ، فكان رد مصطفى كامل على هذا التقارب الانجليزى الخديوى انه اعلن تأسيس الحزب الوطنى رسميا فى اكتوبر ١٩٠٧ ، أى بعد شهر من تأسيس حزب الامة .

وفى ١١ فبراير ١٩٠٨ توفى مصطفى كامل عن ٣٤ عاما ، فانشق حزبه الى قسمين : قسم تحت رياسة أخيه على فهمى كامل حافظ على روابطه بالخديو رغم تصالح الخديو مع الانجليز ، وقسم تحت رياسة محمد فريد اتبع سياسة مستقلة فى كفاحه ضد الانجليز . وبغض النظر عن اخطاء مصطفى كامل السياسية سواء من الناحية العقائدية أو من ناحية التكتيك ، فسوف يذكره تاريخ مصر الحديث بعملين جليلين قام بهما خلال حياته السياسية القصيرة التى لم تتجاوز ١٢ أو ١٣ سنة : أولهما انه جدد أمل المصريين فى الكفاح الوطنى لاجلاء الانجليز بعد ظلام اليأس الذى ران على نفوسهم بين ١٨٨٢ و١٨٩٥ ، وثانيهما أنه بجهاده الوطنى فتح الطريق لتجديد شباب الطبقة الحاكمة فى مصر ، فلولا الزلزلة التى هز بها مصطفى كامل صرح الحياة السياسية المصرية لما اتيح لسعد زغلول أو لطفى السيد أو عبد العزيز فهمى أو عبد الخالق ثروت أو عدلى يكن أو اسماعيل صدقى أو محمد سعيد أو عشرات من أرباب الكفاءات المصرية أن يقتربوا كثيرا من مناصب المسئولية وربما من قيادة الجماهير ، بل ظلت دائرة الحكم مغلقة على أضراب رياض باشا ونوبار باشا ومصطفى فهمى باشا وتيجران باشا وغيرهم من اختيارات ذلك المثلث الجهنمى : القصر والباب العالى والانجليز . وبعد وفاته قال عنه قاسم أمين الذى لم يكن له ودا ولا اعجابا ، بأنه أحس بقلب مصر يخفق مرتين ، مرة عند مأساة دنشواى ، ومرة عند وفاة مصطفى كامل . حتى اعداؤه مثل السير رونالد ستورز Sir Ronald Stors السكرتير الشرقى لدار المعتمد البريطانى ، قال فيه مؤبنا : «رغم أنه كان دعيا من أكبر طراز ، ورغم أن حياته الخاصة كانت غير مشرفة وحياته العامة يملؤها البقشيش حتى قمة رأسه ، فقد كان واضحا أن له سلطانا عظيما على أفندية المدن» نعم ، أفندية المدن والشباب بصفة خاصة . لقد أشعل مصطفى كامل فيهم بشخصيته المغناطيسية قاذفة اللهب نارا لم تخمدها يد أحد ، وانما اكلت نفسها بنفسها من فرط الضرام . ونحن نعرف أن الاحساس

بالقلق الاجتماعى والسياسى بدأ يستبد بطبقة الافندية فى المدن وعامتهم من موظفى الحكومة لسبب سياسة التمييز التى اتبعها كرومر فى مصر ضد المصريين كموظفين للحكومة بصفة خاصة . فحتى منذ « المراقبة الثنائية » بدأ التدخل الأجنبى يتوسع فى استخدام الموظفين الأجانب فى الوظائف العليا ويبنى كادرا من الموظفين الشوام والأرمن بصفة خاصة يعتمد عليهم فى كافة المناصب الحساسة لادارة البلاد ، بدلا من الاعتماد على المصريين . ومن يقرأ كتاب كرومر « مصر الحديثة » يدرك تماما أن هذه كانت خطة أساسية من خطط الاحتلال البريطانى . فلا غرابة أن نجد الموظفين المصريين منذ ١٨٩٣ يؤلفون جمعية سرية يسمونها « الجمعية الوطنية » مركزها القاهرة ولها فروع فى المنصورة والزقازيق بقصد اخراج الشوام من الوظائف الحكومية واحلال المصريين محلهم ، وقد دبروا المظاهرات لهذا الغرض وفى تقرير ملنرLord Milner (١٩٢١) ان نسبة الموظفين فى الوظائف العليا عام ١٩٠٥ كانت ٢٨٪ للمصريين و٤٢٪ للبريطانيين و٣٠٪ للأرمن والشوام . ونحن نعرف أن عدد موظفى الحكومة المصريين ازداد بين ١٨٩٦ و١٩٠٧ من ٨٤٤٤ موظفا الى ١٢٠٢٧ موظفا أى بنسبة ٢٩ر٧٪ بينما ازداد عدد الموظفين الاوروبيين بنسبة ٤٦ر٥٪ . وقد كان عدد الموظفين البريطانيين فى مصر عام ١٨٩٦ هو ٢٨٦ موظفا فارتفع فى ١٩٠٦ الى ٦٦٢ موظفا . وقد كان الاحتلال البريطانى يعتمد على الموظفين والصحفيين الشوام فى مصر لانهم كانوا كما وصفهم سلامة موسى « بلا وجدان وطنى » أما كرومر فيقول لانهم كانوا أكثر كفاءة واستنارة وتمدنا من المصريين . أما الشركات والبنوك الأجنبية فى مصر فكانت لا توظف المصريين وانما توظف الاوروبيين والشوام والأرمن واليهود وعامة اقليات الدولة العثمانية . وقد اعتمد مصطفى كامل على طبقة الافندية وعلى الطلبة فى حركته الوطنية كما اعتمد على التجار واصحاب الحرف اليدوية .

ولكن مصر لم تكن فى يوم من الأيام مجرد « افندية المدن » وانما كانت ولا تزال فى المقام الأول الفلاح المصرى . وهنا مكمن الضعف فى حركة مصطفى كامل : لقد حرك المدينة وعجز عن أن يحرك الريف . وقد كان هذا قدر سعد زغلول فى ثورة ١٩١٩ ، التى صب فيها خير ما فى « الحزب الوطنى » وخير ما فى « حزب الأمة » وتدفقا فى مجرى واحد عارم .

وكان نقيض مصطفى كامل فى زمانه هو لطفى السيد ، كما كان نقيض « الحزب الوطنى » هو حزب الامة . كانا ابنى جيل واحد . وكان لطفى السيد ابن عمدة من عمد الدقهلية اراد له أبوه أن يدرس فى الأزهر ولكن ناصحا نصحه بالحاقه بمدارس الحكومة فأخذ بنصيحته . وبهذا اتيح للطفى السيد أن يدخل مدرسة الحقوق وكان من زملائه فى الدراسة عبد

ا عزيز فهمى وعبد الخالق ثروت واسماعيل صدقى . وفى ١٨٩٢ التفت الامام محمد عبده الى لطفى السيد بمناسبة موضوع كتبه فى الامتحان ينكر فيه حق الحكومة فى عقاب الجناة لأن الحكومة نفسها قائمة على العنف وليس على العقد . وكان محمد عبده يصحح ورقة لطفى السيد فهنأه على قوة أسلوبه ، وكان لطفى السيد يخشى الرسوب بسبب أفكاره . وأسس لطفى السيد وعبد الخالق ثروت واسماعيل صدقى مجلة اسمها «التشريع» لتربية القراء تربية قانونية . واشتغل لطفى السيد فى «المؤيد» مترجما للبرقيات كما أن عبد الله نديم كان يكلفه بتصحيح تجارب مجلة «الاستاذ» وفى صيف ١٨٩٣ ، حين كان لطفى السيد لا يزال طالبا فى السنة الثالثة بمدرسة الحقوق ، زار مع زميله اسماعيل صدقى استانبول اثناء أول زيارة للخديو عباس الثانى لها بعد توليه عرش مصر . ووجد بها سعد زغلول الذى اصطحبه لمقابلة جمال الدين الأفغانى ، فأخذ يؤمه فى كل يوم من أيام مقامه فى العاصمةالتركية رغم أن الافغانى كان محاطا بجواسيس السلطان . وفى ١٨٩٤ تخرج لطفى السيد من مدرسة الحقوق واشتغل وكيلا للنيابة . وفى ١٨٩٦ ألف مع عبد العزيز فهمى جمعية سرية لتحرير مصر من الاحتلال البريطانى . وعرف عباس الثانى ومصطفى كامل بأمر هذه الجمعية فدعا مصطفى كامل لطفى السيد للاشتراك فى جمعية سرية أخرى يرأسها الخديو لتحرير مصر (!) يقصد «الحزب الوطنى» فقبل لطفى السيد والتقى بالخديو وكان «الحزب الوطنى» يومئذ فى بداية انشائه مكونا من خمسة أعضاء هم الخديو ومصطفى كامل.ومحمد فريد وصيدلى من الزقازيق ولطفى السيد وكانت لهم اسماء حركية : «الشيخ» للخديو ، و«أبو الفدا» لمصطفى كامل و«أبو مسلم» للطفى السيد . واقترح الخديو على لطفى السيد أن يسافر الى سويسرا لمدة سنة تؤهله للتجنس بالجنسية السويسرية ليعود بعدها ويؤسس جريدة يمولها الخديو حتى لا تقع كتاباته تحت طائلة القانون بحكم احتمائه بالامتيازات الأجنبية .

وفى جنيف التقى لطفى السيد بالشيخ محمد عبده وسعد زغلول وقاسم أمين وكان ثلاثتهم يقضون الاجازة فى سويسرا . وقيل أن قاسم أمين كتب هناك «تحرير المرأة» الذى عبر عن افكار محمد عبده بقلم قاسم أمين وبتنقيح لطفى السيد من حيث الاسلوب . وفى جنيف لازم لطفى السيد محمد عبده كأحد أبنائه وكانا يختلفان معا الى المحاضرات فى الجامعة رغم ما بينهما من فارق فى السن ويبدو أن تأثير محمد عبده وسعد زغلول المجاهدين القديمين فى صفوف العرابيين هو الذى دفع لطفى السيد أن يكتب من جنيف خطابا الى مصطفى كامل يقول فيه انهم لا ينبغى أن ينسوا أبدا أنهم وطنيون مصريون يعملون فى سبيل مصر أولا وقبل كل شئ ، ولذا

SS

كان من الصالح ألا يقترنوا كلية بالخديو لأن العرش اذا اعترض طريق الوطنيين فيجب على الوطنيين ازالة العرش من طريقهم . (والاشارة طبعا لما كان بين توفيق وعرابى ، احداث محفورة فى ذاكرتى محمد عبده وسعد زغلول) .

وقد استخدم مصطفى كامل هذا الخطاب استخداما سيئا . فقد اختلف مع الخديو فى هذه الفترة ، فلما عنفه الخديو وقال له أن لطفى السيد هو الوطنى الصادق الوحيد فى الحزب الوطنى ، أطلع مصطفى كامل الخديو على خطاب لطفى السيد ، ثم كتب الى لطفى السيد معتذرا عما فعل ، فاستقال لطفى السيد من الحزب الوطنى على الفور وقطع صلته بالخديو وعاد الى مصر[1] .

واستأنف لطفى السيد عمله فى النيابة حتى استقال فى ١٩٠٥ بعد خلاف مع النائب العام حول مسألة من مسائل القانون . وكان عبد العزيز فهمى قد سبقه الى الاستقالة . وفكر لطفى السيد فى الانزواء فى الريف تحت تأثير كتابات تولستوى ولكن عبد العزيز فهمى اقنعه بأن يشترك معه فى مكتب المحاماة ، حيث تزاملا معا نحو سنة ترافعا فيها فى قضية دنشواى . وأخيرا قرر لطفى السيد التفرغ للصحافة بعد حادثة طابة وأصبح رئيس تحرير جريدة «الجريدة» التى صدر أول عدد منها فى ٩ مارس ١٩٠٧ ، وفيه اعلنت الجريدة برنامجها وهو أنها جريدة مصرية صميمة تدافع عن حقوق الأمة المصرية وتخدم مصالحها بنشر كل ما يؤدى الى تقدمها المادى والمعنوى وبتكوين رأى عام مستنير مؤسس على الحقيقة والعقل . وقد خصصت «الجريدة» اعدادها الستة الأول لتعريف معنى «الوطنية» .

وسرعان ما دخلت «الجريدة» فى معارك مع صحافة الحزب الوطنى فاتهمها مصطفى كامل بأنها داعية للحكم البريطانى واتهم الشيخ على يوسف لطفى السيد بأنه ثائر على سلطان تركيا . وبتأسيس حزب الأمة (سبتمبر ١٩٠٧) واعلان برنامجه وبتأسيس الحزب الوطنى رسميا (اكتوبر ١٩٠٧) واعلان برنامجه شجع الخديو عباس الثانى الشيخ على يوسف على تأسيس حزب ثالث هو «حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية» . وكانت هذه أهم التنظيمات السياسية فى مصر بعد حادث طابة وكان لسان حالها على التعاقب «الجريدة» و«اللواء» و«المؤيد» .

---

(1) Afaf Lutfi Al Sayyed. Egypt and Cromer. London. Murray, 1968, p. 187.
Thasos

وظهر الخلاف منذ البداية :

«حزب الأمة» يدعو الى :

١ ـ مصر اولا ومصر أخيرا ولا ولاء للدولة العثمانية أو لبريطانيا .

٢ ـ الاصلاح هو المقدمة اللازمة للتحرير .

«الحزب الوطنى» يدعو الى :

١ ـ حكم مصر الذاتى تحت السيادة العثمانية بموجب الفرمان السلطانى الصادر فى ١٨٤١ وما بعده من فرمانات ودعم العلاقات بين مصر والامبراطورية العثمانية .

٢ ـ نشر الروح القومية وتقوية الروابط بين المسلمين لأن التحرر يجب أن يسبق الاصلاح .

فى غير هذا التقى الحزبان على ضرورة الاصلاح النيابى ونشر التعليم والتنمية الاقتصادية مع تركيز حزب الأمة على التنمية الزراعية وتركيز الحزب الوطنى على التنمية التجارية والصناعية . أما حزب على يوسف (حزب الاصلاح) فقد كانت المادة الأولى فى برنامجه تنص على تقوية سلطة الخديو التى كفلتها الفرمانات السلطانية ثم تتعاقب بقية المواد المألوفة كنشر التعليم والحكم النيابى ... الخ .

فلنترك جانبا الشيخ على يوسف وحزبه الخديوى الذى كان واضح الملامح . كانت هناك هوة عميقة بين تفكير الحزب الوطنى وتفكير حزب الأمة ، وقد تبلور هذا حول موضوعين هما أولا الاصلاح الاجتماعى كمقدمة للتحرير الوطنى أم التحرير الوطنى كمقدمة للاصلاح الاجتماعى ، وثانيا قضية الاستقلال التام أم الحكم الذاتى . وقد رأى الحزب الوطنى فى دعوة حزب الأمة أن تحرير الأمة يأتى نتيجة حتمية لرقيها خيانة وطنية عظمى لانه يرجئ الصدام مع الاحتلال البريطانى الى أجل غير مسمى ، فى حين أن الكل يعلم أن الاحتلال البريطانى هو الذى يحول دون رقى البلاد . أما حزب الأمة فقد كان يتهم الحزب الوطنى بالغوغائية وارجاء الدعوة للاصلاح الاجتماعى تحت ستار حركة التحرير الوطنى ، بل أكثر من هذا يدعو الناس الى قبول الحكم الخديوى المطلق والتبعية العثمانية تحت ستار محاربة الانجليز . وهكذا وقع الحزبان فى المحظور السياسى وهو تفتيت معنى الحرية والوطنية والدخول فى الحوار العقيم حول البيضة قبل الفرخة أو الفرخه قبل البيضة ، وهو ما نجت منه ثورة ١٩١٩ تحت زعامة سعد زغلول ورجاله الذين علموا الناس أن الحرية لا تتجزأ وأن الوطنية

ss

كل متكامل ، وأن عبيد التخلف والطغيان لا يمكن أن يحرروا الأوطان كما أن تحرير الأوطان غير ممكن بغير ثورة على التخلف والطغيان .

لقد كان «حزب الأمة» حزب الارستقراطية المصرية أو حزب كبار الملاك الزراعيين الذين احسنوا تأديب ابنائهم بين الثورة العرابية والحرب العالمية الثانية فزودوا مصر بعقلها الراقى وبثقافتها العصرية ، ولانهم كانوا ملاك مصر فقد رفضوا أن ينازعهم فى ملكها مالك عثمانى أو غير عثمانى باسم الدين أو باسم أى شئ آخر كالمد أو الرقى ... الخ ، ولكن لانهم كانوا ملاك مصر الحقيقيين فقد خامرت وطنيتهم دعوة استقرارية واضحة ترفض الثورة والعنف والقلق والجنوح وتنادى بالتطور التدريجى وبالاحتكام الى العقل فى كل شئ حتى حيث تكون قمة العقل الخروج على العقل لغاية عاقلة ، فهناك مواقف فى الحياة كطلب الحرية من المستبد أو طلب العدل من الظالم أو طلب العلم من الجاهل أو طلب الكرامة والشرف من النخاس أو من لا شرف له لا يجدى فيها العقل أو الاحتكام الى الحوار المتمدن ، وهذه هى لحظات الثورات والحروب العادلة . حتى الديمقراطية التى كان يدعو اليها لطفى السيد علقها على تعلم المواطنين معنى الديمقراطية فكرا وفعلا ، وهو مالا يأتى الا بالممارسة ككل شئ حيوى فى الحياة .

أم «الحزب الوطنى» فقد كان حزب البورجوازية الصغيرة أو الطبقة المتوسطة الصغيرة من سكان المدن ، وهى طبقة قلقة جاهلة طموحة كثيرة الجلبة تجنح الى العنف ، وقد تصيب من العلم والتكنولوجيا نصيبا فى سبيل اللقمة أو التسلق الاجتماعى والاقتصادى ولكنها لا تصيب من الثقافة ولا من الحكمة شيئا مذكورا وكثيرا ما يختلط عليها الحد الفاصل بين المشروع وغير المشروع لانها مشغولة باللقمة أو بالتسلق الاجتماعى والاقتصادى عن أرقى ما فى الحياة من مبادئ ومعان بل وكثيرا ما يختلط عليها ما ينفعها وما يضرها لانها طبقة عجولة تختار اخطر الطرق الى غاياتها دون تبصر بالعواقب . وهى تستعيض بالقلب والفطرة بل وبالغريزة عن العقل والثقافة والمدنية . ولا شك أن القلب والفطرة والغريزة قد تكون من أعظم ينابيع الخير الفردى والاجتماعى اذا ارتبطت بالعقل والثقافة والمدنية . أما أن يكون القلب المتقد وحده دليل الإنسان ففيه مجازفة كبرى لا تقل خطرا عن أن يكون العقل البارد وحده دليل الإنسان وقد لازم هذا الفصام الطبقى الحياة المصرية من حين الى حين بعد أن هدأت ثورة ١٩١٩ فعرفت مصر الاستقرارية التى تشل حيوية الحياة عندما خرج حزب الأحرار الدستوريين من انقاض حزب الأمة بعد دستور ١٩٢٣ ، وعرفت مصر العدمية التى تسوق المجتمعات الى الانتحار عندما خرجت الشيع المتشنجة من انقاض الحزب الوطنى تدعو الناس بلغة الرصاص

والبارود والحرائق والدعوات العاطفية الغيبية الهوجاء ، بعضها مهموس كاحاديث الباطنية والجان وبعضها راعد مثل هزيم الرعد الغضوب (مصر الفتاة والاخوان المسلمون) .

وقد كان محمد عبده وسعد زغلول آخر العرابيين وصفوة قلبهم وعقلهم يرقبان كل ما يجرى فى مصر منذ تولى عباس حلمى الثانى فى ١٨٩٢ حتى حرب ١٩١٤ ــ ١٩١٨ فى حكمة من رأى أهوال ١٨٨٢ فاتعظ عقله دون أن يطيش جنانه . ولذا فقد كانا يحدبان ولا يحدبان . يرقبان عباس الثانى ومصطفى كامل ومحمد فريد ولطفى السيد ، كلهم شباب فى سن طلاب العشرين ، يؤلفون الجمعيات السرية الوطنية ويتخذون الاسماء الحركية ويحتمون فى الخليفة السلطان فيتذكران أيام عرابى الحزينة عندما علق بعض العرابيين السذج أمالهم على خليفة المسلمين فى مقاومة الخديو الخائن والغزو البريطانى ، فإذا بخليفة المسلمين يصدر منشور العصيان على عرابى والابطال ودم المصريين ينزف بين القصاصين والتل الكبير . وبعد سنوات يرى سعد زغلول لطفى السيد يجمع محمود سليمان باشا وحسن عبد الرازق باشا وعمر سلطان باشا ليقاوموا سلخ سيناء عن مصر وتسليمها للدولة العثمانية بيد ملك البلاد وزعيمها الغوغائى الأحمق الذى لم تنضجه السنون . فكرة نبيلة أن يطالب أعيان البلاد بأن تكون مصر للمصريين ولكن سعد زغلول يرقب حزب الأمة يتكون من أعيان البلاد ليطالب بتمصير مصر وبحكم الدستور ، فيتذكر أن البلاد هى البلاد والاعيان هم الأعيان ، وحتى الاسماء هى الاسماء ، ويتصفح وجه عمر سلطان باشا فى ١٩٠٧ ويصغى لكلامه فيرى فيه وجه محمد سلطان باشا ويسمع نفس كلام هذا الثائر العرابى البرلمانى الكبير الذى كان فى ١٨٨٢ فتى الفتيان فى مواجهة العرش والترك والانجليز واذا به فى اللحظة الحاسمة يتخلى عن الوطنيين ويتعاون مع العرش والترك واالانجليز ويدخل القاهرة مع الجنرال وولزلى فاتح بلاده . كلا .. البلاد هى البلاد ، والخديو هو الخديو سواء أكان اسمه توفيق أو عباس حلمى والأعيان هم الأعيان ، وطنيتهم محدودة بحدود أطيانهم وديمقراطيتهم تعنى مشاركتهم للعرش فى السلطة وليس مشاركة الشعب لهم وللعرش فى ادارة البلاد . ثم أخيرا ما هذا الحزب الذى يقبل أن يكون أخوه فتحى زغلول الملطخة يداه بدم شهداء دنشواى عضوا فيه ، وأى مستقبل لمثل هذا الحزب ؟ من أجل هذا وقف سعد زغلول بعيدا يرقب جماعات المتهوسين وجماعات العقلاء تجتمع وتنفض ولا ينضم لأحد منها . انه صديق الجميع ينصح هؤلاء وهؤلاء بل ويعين على الخير الوطنى برأيه وماله دون أن يورط نفسه باخطاء الغير . ثم فى نهاية الأمر ماله ولهؤلاء الاعيان ؟ انه ليس منهم فأسرته من أوساط الملاك فى الريف ومن يرى قصر عدلى يكن فى

شارع كورنيش النيل (القصر العالى سابقا) بجوار السفارة البريطانية وكأنه جناح من قصر التويلرى فى مواجهة فندق الميرديان ، ويرى بيت الأمة البسيط بيت سعد زغلول بجوار ضريحه المتاخم لوزارة التعليم يعرف أنه بازاء طبقتين اجتماعيتين متميزتين تمام التميز . (من سخرية القدر انه منذ كتابة هذا الكلام ازالت شركة سعودية هذا المعمار العظيم لتقيم مكانه فندقا . يا قصور نظرتها وهى تقضى ، فسكبت الدموع والحق يقضى !)

نفس الأمر بالنسبة لمحمد عبده لقد كان يرقب الخديو الشاب عباس الثانى ورغم اندفاعاته الوطنية كان يرى فى جشعه للمال صورة جده اسماعيل ، وفى أوتوقراطيته ومقاومته للاصلاح صورة أبيه توفيق . وقد ذهب الناس فى تفسير جشعه للمال مذاهب شتى ، فمن اصدقائه من قال أنه كان ينهب الأوقاف ليمول مصطفى كامل والحركة الوطنية (!) وفى «مذكرات» أحمد شفيق باشا سكرتير عباس الثانى للشئون العربية ، أن عباس الثانى كان يبيع الألقاب لأعلى مشترين بوساطة شوقى الشاعر والشيخ على يوسف ومصطفى كامل («مذكراتى فى نصف قرن» ج ٣ ، ص ٧) . وفى رشيد رضا (تاريخ الاستاذ الامام محمد عبده ج ١ ص ٥٩٧) أنه ـ رشيد رضا ـ سأل الخديو عباس الثانى ذات مرة عن السر فى شرائه الاملاك الشاسعة فى تركيا فكانت اجابته أنه يعد العدة ليوم عزله . وفى «مذكرات» أحمد شفيق باشا (ج٢ ، ص ٤١١) أن عباس الثانى كان يبيع للسلطان عبد الحميد الثوار الأتراك من اعضاء حزب «تركيا الفتاة» مقابل امتياز لاستغلال مناجم جزيرة تاسوس (طاشيوز) ، فلما اخل السلطان بوعده ابدى عباس الثانى استعداده لوينجيت للتعاون مع كرومر لو أن كرومر ساعده على الحصول على هذا الامتياز . وفى «يوميات» بلنت أن جورست كان يساعد عباس الثانى فى تنمية ثروته أيام أن كان جورست مستشارا ماليا للحكومة المصرية ، قال بلنت : «حدثنى محمد عبده فقال أن جورست على وجه اليقين يساعد الخديو فى مضارباته التجارية ، وقد نشب شجار بين كرومر وجورست لهذا السبب»[1] . وقد ظهر الفتور بين عباس الثانى ومصطفى كامل منذ ١٩٠١ ، وكان من نتائج هذا الفتور أو من مقدماته أن مصطفى كامل أرسل للسلطان عبد الحميد فى أوائل ١٩٠١ تقريرا يشكو فيه عباس الثانى لانه يوهم السلطان بانه قد سحق حركة «تركيا الفتاة» فى مصر فى حين أن هذه الحركة تتصاعد وتتعاظم (كرومر «مصر الحديثة» ج ٢ ص ١٢٨) .

وقد كانت لمحمد عبده جولات مع عباس الثانى . فمنذ ١٨٩٥ عرض محمد عبده على

(1) Wilfrid Blunt: My Diaries. London, 1919, Vol I. II, P. 90.

عباس الثانى مشروعه الخطير لاصلاح الازهر وجعله جامعة عصرية ومنارة ليس فقط لعلوم الدين ولكن للعلوم الزمنية كذلك ، وقد كان هذا حلم حياة الاستاذ الامام . وقد بدا أن الخديو اقتنع بذلك فعين الشيخ محمد عبده والشيخ سليمان ممثلين للحكومة فى لجنة ادارة الأزهر المنوط بها اصلاحه . وقد عارض مشايخ الازهر مشروع الاصلاح الذى تقدم به محمد عبده سنوات طوالا كما أن عباس الثانى انقلب عليه لجملة أسباب . يقول أحمد شفيق باشا فى «مذكراته» (ج ٢ ص٤١٣) ان الشيخ على يوسف ومصطفى كامل أوغرا صدر الخديو عليه . .ولكن الدكتوره عفاف لطفى السيد تقول أن الخديو انقلب على محمد عبده لسبب أقوى أيضا وهو أن محمد عبده كان يعارض استخدام الخديو عباس الثانى لأموال لأوقاف . ففى ١٨٩٩ عين محمد عبده مفتيا للديار المصرية بتزكيه من الخديو ، وبهذا اصبح عضوا فى المجلس الأعلى للأوقاف . وبناء على اقتراح من المعية السنية ـ أى الخاصة الخديوية ـ كان مطلوبا من المجلس اعطاء الخديو قطعة أرض بجوار القاهرة مقابل مساحة معينة من اطيانه ، وكان يترتب على ذلك أن تخسر الأوقاف فى هذا الاستبدال نحو ٥٠٫٠٠٠ جنيه . ورفض المجلس الصفقة فغضب عباس الثانى على محمد عبده وأخذ يتعاون مع خصومه لاحباط مشروعاته لاصلاح الازهر . وفى رشيد رضا («تاريخ الأستاذ الامام» ج ١ ، ص ٥٧٣) أن خليل باشا حماده الذى كان صديق محمد عبده وصديق الطرفين سعى لاقناع محمد عبده بأن يترك الحبل على الغارب للخديو فى أموال الأوقاف مقابل اطلاق يده فى اصلاح الأزهر فرفض محمد عبده . كذلك كان محمد عبده على علاقة طيبة باللورد كرومر الذى حماه من غضب الخديو توفيق بعد عودته من المنفى عام ١٨٨٨ ، وكان يلتقى به من آن لآخر فى صالون الأميرة نازلى فاضل . وقد استغل عباس الثانى قيام هذه العلاقة الطيبة للتشهير به من خلال أعوانه على أنه كان من أنصار الاحتلال البريطانى واتهموه بالزندقة وبالانتماء الى المعتزلة وبالأفكار الوهابية ، وقد كان الأزهر معاديا للمعتزلة وللوهابية .

وفى أحمد أمين («زعماء الاصلاح» ص ٤٤٢ طبعة ١٩٤٨) أن محمد عبده استقال من لجنة الأزهر فى ١٩ مارس ١٩٠٥ قبيل وفاته بعد خطبة للخديو عباس الثانى قال فيها أن محمد عبده لو قدم استقالته فانه سيقبلها . ومع أن موقف الخديو من محمد عبده ألب عليه البسطاء فقد كانت له مدرسة راسخة ومريدون أخذوا عنه الكثير من دعوته للاصلاح بعضهم فى اتجاه عقلانية الدين مثل رشيد رضا وبعضهم فى اتجاه عقلانية الدنيا مثل أحمد فتحى زغلول وقاسم أمين ولطفى السيد ، الى جانب تلميذه الأول وزميله فى الكفاح أيام ثورة عرابى : سعد زغلول .

الأحزاب

لم يكن الحزب الوطنى «وحزب الأمة» هما الحزبان الوحيدان اللذان انشئا فى مصر عام ١٩٠٧ . وانما كان هناك أيضا «حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية» الذى اسسه الشيخ على يوسف فى ٩ ديسمبر ١٩٠٧ بتوجيه من عباس الثانى وتمويل منه بعد أن دب الفتور بين عباس الثانى ومصطفى كامل لاسباب مختلفة بعد ١٩٠٠ بعضها سياسى كقبول الخديو استعراض جيش الاحتلال فى عيد الملك انجلترا وبعضها حزبى كرغبة مصطفى كامل التخفف من وصاية الخديو نتيجة للاحساس بقوته بعد انشاء جريدة «اللواء» فى أوائل ١٩٠٠ ونجاحها الجماهيرى ، وبعضها شخصيته كأزمة الشيخ على يوسف مع الشيخ السادات حين تزوج على يوسف ابنة السادات فرفض السادات هذه المصاهرة بحجة «عدم التكافؤ» ورفع قضية لفض الزواج وتدخل الخديو لصالح على يوسف وأيد مصطفى كامل السادات ، وحين نبه مصطفى كامل الخديو الى استياء الرأى العام أجابه الخديو : «رأى عام ايه ؟ هو فيه حاجة اسمها رأى عام أو أمة ؟ ان أنا لبست برنيطة ومشيت فى البلد ما حدش يتكلم» («مذكرات محمد فريد» ص ١) وقد دامت القطيعة نحو عامين من ١٩٠٤ حتى ١٩٠٦ . وقد كان أول مبادئ حزب الاصلاح «تأييد السلطة الخديوية فيما منحتها الفرمانات لاستقلال مصر الادارى» .

ومعروف انه قبل ١٩٠٧ لم يكن للاحزاب المصرية وجود رسمى بما فى ذلك «الحزب الوطنى» الذى أسسه الخديو عباس الثانى فقد كان تجمعا وطنيا يضم أولا الخديو عباس الثانى ومصطفى كامل ومحمد فريد ولطفى السيد وسعيد الشيمى ياور الخديو ومحمد عثمان ولبيب محرم ، ثم استقال منه لطفى السيد وانضم الى حلقة محمد عبده التى كان يسميها كرومر «حزب الامام» (محمد عبده) وقد كان أول تجمع للحزب الوطنى فى صالون لطيف باشا سليم قائد

ثورة الضباط على نوبار باشا ووزارته الأوروبية فى أواخر عهد اسماعيل وأحد العرابيين ، وقد ألف جمعية سرية انضم اليها الطالب مصطفى كامل والطالب محمد فريد وغيرهم قبيل اتصالهم بالخديو عباس الثانى نحو ١٨٩٣ أو ١٨٩٤ وقبل انشاء الحزب الوطنى بصورة رسمية كان كرومر والاجانب بصفة عامة هم الذين يطلقون على تجمع «مصطفى كامل» اسم «الحزب الوطنى» على غرار ما يعرفونه فى بلادهم من تنظيمات حزبية .

وعندما تألف «حزب الأمة» كان برنامجه يتألف من ستة مبادئ :

١ ـ أن نعضد بسعينا وأموالنا ونصائحنا حركة التعليم العام والمشروعات التى تساعد على تحقيق رغائبنا العامة من التقدم الى المدنية .

٢ ـ أن نوجه همنا ونصرف قوانا للحصول على حقنا الطبيعى وهو الاشتراك مع الحكومة فى وضع القوانين والمشروعات العامة وذلك بالسعى فى توسيع اختصاصات مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، حتى يكون لنا رأى معدود فى القوانين التى تعامل بها كقوانين المحاكم الأهلية والادارة والرأى ونحوها حتى نصل بالتدريج الى المجلس النيابى الذى يوافق حالتنا السياسية .

٣ ـ أن نواصل السعى ولا ندع فرصة تفوتنا فى مساعدة نهضة التعليم حتى يصبح موافقا لرغباتنا موصلا الى مقاصدنا فيكون فى مدارس الحكومة الابتدائية مجانيا واجباريا .

٤ ـ أن نسعى ما استطعنا فى توسيع نطاق الجمعية الزراعية توصلا الى تقدم زراعة البلاد وانماء حاصلاتها وتنويع مزروعاتها .

٥ ـ أن لا نهمل الصناعة بل ندأب على رقيها وتقدمها بفتح المدارس الحرة والأميرية .

٦ ـ أن نسهر على المصالح التجارية العامة حتى تتمتع الأمة الحقيقية بثمرات اتعابها فى زراعتها وصناعتها .

أما «الحزب الوطنى» فقد تضمن برنامجه عند اعلان تأسيسه عشرة مبادئ :

برنامج الحزب الوطنى :

١ ـ منح مصر الحكم الذاتى أو إستقلالها الداخلى طبقا لمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ وضمانات الفرمانات الشهانية التى وعدت انجلترا باحترامها رسميا .

٢ ـ اقامة حكومة دستورية يكون الحكام فيها مسئولين امام برلمان يتمتع بالسلطة اللازمة كبرلمانات أوربا .

٣ ـ احترام المعاهدات والاتفاقيات المالية التى تتعهد فيها الحكومة المصرية بدفع ديونها وقبول مراقبة مالية تشبه «الكوندومنيوم» الانجليزى الفرنسى طالما تظل مصر مدينة لأوربا وطالما تطلب أوربا هذه المراقبة .

٤ ـ نشر التعليم فى أنحاء البلاد حتى تستفيد منه الطبقات الفقيرة ونشر المبادئ الدينية وحث الاغنياء على تأسيس الجامعات وارسال البعثات الى أوربا وأنشاء دراسة ليلية للعمال .

٥ ـ تنمية الزراعة والصناعة والتجارة وجميع مرافق الحياة الاجتماعية مما يجعل البلاد تحصل على إستقلالها الاقتصادى .

٦ ـ تقارب عنصرى الامة : المسلمين والمسيحيين وتعريف كل مصرى بالواجبات التى عليه القيام بها السهر على استتباب الأمن والنظام .

٧ ـ تحسين الأحوال الصحية لازدياد النسل القومى .

٨ ـ تقوية روابط حسن التفاهم بين المصريين والأجانب المقيمين فى وادى النيل وتوسيع اختصاصات المحاكم المختلطة الى الجنح والجنايات .

٩ ـ تقوية العلاقات الودية بين تركيا ومصر من جهة وبين مصر والدول الأوربية من جهة أخرى لاكتسابها الى جانبها وتعريفها بوجاهة مطالبها القومية . (٢٧ ديسمبر ١٩٠٧) .

ويلاحظ أن هناك فوارق جسيمة بين برنامج الحزبين أهمها دعوة «الحزب الوطنى» الصريحة الناجزة الى الاستقلال والدستور لمصر والسودان ويقابلها تدريجية هذه الدعوة فى برنامج «حزب الأمة» مع اغفال كل ذكر للسودان . وكذلك يلاحظ اهتمام «حزب الامة» بالزراعة ووضوح دعوته الى التعليم الالزامى المجانى العام بينما «الحزب الوطنى» يضع الاهتمام بالزراعة على قدم المساواة مع الاهتمام بالصناعة والتجارة أما برنامجه التعليمى فيركز على العمال وابنائهم وعامة سكان المدن . كذلك اهتم برنامج «حزب الأمة» بالتنويه فى صدره الى ضرورة التقدم نحو «المدنية» وهى كلمة كان لها معنى خاص فى تلك الأيام وربما الى يومنا هذا ، لانها

نظر لتزق الصفحة التى نشر بها برنامج الحزب الوطنى فى عدد جريدة اللواء الصادر بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٠٧ اعتمدنا فى نشر برنامج الحزب الوطنى لمصطفى كامل على كتاب «مصطفى كامل حياته وكفاحه» تأليف أحمد رشاد . (مجلة الطليعة العدد الثانى فبراير سنة ١٩٦٥) .

ss

تعنى احتذاء الحضارة الأوروبية وهو ما خلا منه برنامج «الحزب الوطنى» .

أما «حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية» الذى اسسه الشيخ على يوسف فقد كانت أهم مادة فى برنامجه هى المادة الأولى التى تنص على «تأييد السلطة الخديوية فيما منحتها الفرمانات لاستقلال مصر الادارى» وقد كان جهاد هذا الحزب مقصورا على الولاء لعباس الثانى والسعى بشتى الوسائل لنسف «الحزب الوطنى» و«حزب الأمة» لتحالفها ضد الخديو فى فترة تحالف الخديو مع الانجليز بين ١٩٠٨ و١٩١١ تاريخ وفاة ايلدون جورست البريطانى الذى خلف كرومر .

كانت هذه هى الاحزاب الثلاثة الكبرى التى تكونت رسميا فى مصر بين حادث طابة فى يناير ١٩٠٦ ومقتل بطرس غالى فى فبراير ١٩١٠ وقد تم بين «حزب الأمة» و«الحزب الوطنى» زواج مؤقت خلال ١٩٠٨ و١٩٠٩ لمواجهة حلف الخديو عباس الثانى مع الانجليز يذكرنا بتحالف الأعيان مع العرابيين خلال ١٨٨١ لمواجهة حلف الخديو توفيق مع الانجليز ثم انقضى تحالف الحزبين بعد مقتل بطرس غالى وموت جورست فى ١٩١١ ثم تجميد كل شئ فى مصر تحت كتشنر استعدادا للحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨ .

وغير هذه الأحزاب الثلاثة الكبرى :

١ ـ أسس محمد بك وحيد فى منتصف ١٩٠٧ ومعه جماعة من المتفرنجين مثل محمد بك نشأت . المسالمين صراحة للاحتلال البريطانى «الحزب الوطنى الحر» الذى غير اسمه فى ١٩٠٨ الى «حزب الأحرار» واصدر جريدته «الاحرار» فى ١٨ مارس ١٩٠٨ .

وقد كان محمد بك وحيد يندد فى مقالاته بتطرف مصطفى كامل وجماعته ويسميهم «جرثومة التعصب والفتن» .

كما أن محمد بك نشأت كان يسميهم جماعة «الهجاصين» وفيما يلى برنامج حزب الأحرار :

أولا : مسالمة المحتلين والسعى فى نيل ثقتهم والاتفاق معهم على كل ما فيه خير القطر وترقيته ونجاحه وتنبيههم بالحسنى الى مواضع النقص التى نرى فى تنبيههم اليها فائدة لمصر وأهلها كما هو الحال فى الشعوب الضعيفة العاقلة مع الأمم القوية الراقية التى ترتبط مصالحهم بمصالحها لأن طريق المسالمة هذه هى الطريق الوحيد التى تضمن للامم الضعيفة بلوغ الاستقلال فى كنف الأمم القوية المشرفة عليها .

SS

ثانيا : مسألة الأجانب من سكان القطر المصرى على اختلاف مللهم ونحلهم وعدهم جميعا اخوانا لنا ، لهم ما لنا وعليهم ما علينا .

ثالثا : السعى فى تعميم التعليم الابتدائى بين طبقات الأمة كلها وتوسيع نطاق التعليم العالى شيئا فشيئا مع اجتناب الطفرة التى تؤدى الى ضد المقصود وقد تكون عائقا عن ارتقاء المعارف وتقدمها والاهتمام بترقية لغة البلاد . وتعليم كل ما يمكن تعليمه من العلوم بها على شرط أن لا يكون ذلك سببا فى تقصير المتعلمين باللغة العربية عن سواهم من المتعلمين باللغات الاجنبية حائلا دون اتقانهم للعلوم ومباراتهم لاخوانهم الذين يتعلمونها باللغات الأجنبية وارسال الارساليات من الطلبة الى أوروبا لتعلم العلوم حتى يجتمع من هؤلاء الطلبة العلماء الاكفاء الذين يعول عليهم فى الترجمة والتأليف والتصنيف لكى تبارى لغتنا العربية الشريفة اللغات الأوروبية فى علومها كما بزتها فى آدابها .

رابعا : السعى فى اعداد العامة لقبول الاصلاح والمزايا النافعة فى التمدن الغربى وذلك بازالة أوهامهم ومخاوفهم من الاصلاحات الصحية التى لا تقوى الأمة الا بها والاصلاحات الادارية التى لا تنتظم احوال الأمة الا بها ايضا ، وما شاكل ذلك .

خامسا :السعى الى الحكم النيابى من ابوابه وذلك باقناع الحكومة الانكليزية وجميع الأمم الأوروبية مع الزمان بمسألتنا واخلاصنا وتساحنا وكفاءتنا بأننا أهل لذلك الحكم ويكون ذلك تدريجيا حتى اذا آن أوانه وأمنت عواقبه باستعداد الأمه له كنا أول المطالبين به بالطرق المشروعة التى تضمن لنا نيله .

سادسا :السعى فى تفهيم عامة الأمة وبسطائها معنى الوطنية الحقيقية وشروطها وتحذيرها من الذين يضلونها ويموهون عليها ليوقعوها الى المصائب والمحن ويقضوا مآربهم الخصوصية أو مآرب الذين يتخذونهم وسائط لقضاء أوطارهم » .

وقد نشر هذا البرنامج فى «المقطم » عدد ٢٦ يوليو ١٩٠٧ ويتضح منه أنه يقوم على شحاذة الاستقلال وشحاذة الدستور وشحاذة الاصلاح .

ومع ذلك فلو تجاوزنا عن لغة الاستكانة الفظيعة التى كتب بها هذا البرنامج نلاحظ ثلاثة أمور هى :

SS

أولا : عدم ذكر أى شئ عن الخديو أو السلطان بما يوحى بعدم رضا هذا الحزب عن الحكم المطلق أو التبعية العثمانية .

ثانيا : النص ، فى الكلام عن اجانب مصر ، أن «لهم ما لنا وعليهم ما علينا » . وهو اعتراض سافر على «الامتيازات الأجنبية » .

ثالثا : قبول الاتجاه العام نحو التقدم والاصلاح لا بالرجوع الى السلف ولكن باحتذاء النموذج الاوروبى .

وقد قدرت «اللواء » (عدد ٢٧ اكتوبر ١٩٠٧) اعضاء حزب الاحرار بعشرين عضوا ، وفى جريدة الأحرار (عدد ٢٠ سبتمبر ١٩٠٨) رفض رئيس الحزب وحيد بك مبدأ جباية رسوم لعضوية حزب الاحرار الذى « لا يحذو حذو الاحزاب الأخرى » فى جمع الأموال تحت ستار التنظيم لأن الانضمام الى الحزب يكون بالقلب وبالوطنية وبالعمل على نشر المبادئ ولا يكون بدفع الاتاوات (وقد كان حزب الأحرار) مناهضا للخديو والسلطان مؤيدا للاحتلال البريطانى للاستفادة من تقدم الانجليز والأوروبيين بصفة عامة . ومن «جهاد » محمد وحيد بك انه حوكم فى أوائل اغسطس ١٩١٠ لهجومه على أسرة محمد على وحكم عليه بالحبس شهرين . وقد احتفل الحزب فى ١٤ سبتمبر ١٩٠٧ بذكرى الاحتلال البريطانى بينما كانت بقية الاحزاب الأخرى تؤبن الحرية فى ذكرى الاحتلال .

وكان محمد وحيد بك يرسل البرقيات الى السير ادوارد جراى وزير الخارجية البريطانية مستنكرا خطب مصطفى كامل قائلا ان مصطفى كامل يجرى وراء مصالحة ولا يعبر الا عن رأيه الشخصى . وقد أبرق لعباس الثانى فى استانبول مؤيدا لأنه أدلى بحديث فى « الديلى تلجراف » فى ١٩٠٧ جاء فيه انه يرى ان «الاحتلال أمر طبيعى » (د . يونان لبيب رزق : «الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ، ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ ص ٣٤) .

٢ ـ الحزب الدستورى الذى أسسه ادريس بك راغب ، وكان يدين بالولاء للخديو (نحترم ونجل حقوق الحضرة الفخيمة الخديوية وامتيازاتها كذلك امتيازات السلالة الكريمة الخديوية بأكملها) .

ويدين بالولاء للباب العالى : (نحترم حقوق الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر) ويدين بالولاء للانجليز («تتفق افكارنا مع أفكار جمهور من ساسة الانكليز نخص منهم بالذكر جناب اللورد كرومر ») . باختصار الولاء لكل صاحب سلطة فى البلاد . وفى ٩ فبراير

١٩١٠ نشر ادريس راغب بك فى «المؤيد» مقالا بعنوان «الحزب الدستورى : خطته ومقاصده» أوضح فيها أن المصريين لن يستأهلوا الحكم الدستورى الا بعد مرور ٢٠ سنة وعندئذ ينبغى أن يكون للأمى صوت واحد فى الانتخابات وللمتعلم خمسة أصوات .

٣ ـ «حزب النبلاء» الذى أسسه فى اكتوبر ١٩٠٨ حسن حلمى زاده ومحمود طاهر حقى وهما من اتراك مصر للدفاع عن الدولة العثمانية وعن الارستقراطية التركية فى مصر وقد دخل هذا الحزب فى صراع مع «الحزب الوطنى» بعد أن آلت رياسته الى محمد فريد بعد وفاة مصطفى كامل عندما هاجم محمد فريد الخديو عباس الثانى فى «اللواء» عام ١٩٠٨ بسبب تصالحه مع جورست خليفة كرومر ومع الانجليز وقد شن فريد حملته على الاتراك والشراكسة فى مصر ووصف اثرياءهم بانهم فضوليون جمعوا ثرواتهم على حساب الشعب المصرى («اللواء» عدد ٢١ اكتوبر ١٩٠٨) . وكذلك نقل أحمد حلمى فى جريدة «القطر المصرى» ما نشرته جريدة «العدل» التركية من تنديد باسرة محمد على فقدم الى المحاكمة بتهمة العيب فى الذات الملكية وحكم عليه بالحبس سنة وقد هب حسن حلمى زاده باسم «ابناء الذوات الذين يفوقون فريد شرفا ومجدا وأدبا» للدفاع عن الخديو عباس الثانى والارستقراطية التركية ضد هجمات محمد فريد («المؤيد» عدد ٣٠ سبتمبر ١٩٠٨) .

وكذلك رد محمد خورشيد باشا فى «المؤيد» (عدد ٢٢ أكتوبر ١٩٠٨) على هجوم محمد فريد على الاتراك والشراكسة . وقد كان «حزب النبلاء» هو الرد على «حزب الأمة» لأن تجمع الارستقراطية المصرية فى تنظيم «حزب الأمة» دفع الذوات الاتراك الى التجمع فى تنظيم «حزب النبلاء» . وقد كان «حزب النبلاء» من دعاة التقارب التركى الانجليزى ، وكانوا يهاجمون «الحزب الوطنى» بسبب عدائه لبريطانيا . فلما ضمت النمسا البوسنه والهرسك وسلختها من تركيا كان رأى «حزب النبلاء» أن الصداقة التركية الانجليزية هى وحدها الضمان ضد تمزيق أوصال الامبراطورية العثمانية ، وقد ابرقوا للسير ادوارد جراى بهذا المعنى ، وكانوا يحملون «الحزب الوطنى» مسئولية الفرقة الانجليزية التركية بسبب عداء «الحزب الوطنى» للانجليز . وقد اتجه الحزب الوطنى بعد وفاة مصطفى كامل وتولى محمد فريد دعوة الجامعة الاسلامية على أساس عقائدى دينى لا على أساس سياسى علمانى ، أى على أساس «الاسلام» وليس على أساس «تركيا» كما فعل «حزب النبلاء» الاتراك والشراكسة ، وقد كان هذا الاتجاه طبيعيا فى «الحزب الوطنى» الذى شغله ولاؤه لمصر والمصريين عن ولائه لتركيا والخديو عباس الثانى ومناوراتها الدولية مع الانجليز للابقاء على الامبراطورية العثمانية ولو كان حل

«المسألة الشرقية» على حساب حل «المسألة المصرية» وهو الفرق بين الاتراك والاتراك المتمصرين الذين ربطوا مصيرهم وغاياتهم بمصير مصر وغاياتها .

وقد وجد «الحزب الوطني» في الدعوة الاسلامية التي يمكن أن يكون لمصر فيها نصيب مخرجا من الدعوة العثمانية البسيطة التي تستوحي سياسة مصر الخارجية من سياسة تركيا الخارجية .

٤ ـ «الحزب المصري» أو ما يحسن أن نسميه «الحزب القبطي» وقد أسسه اخنوخ فانوس المحامي ونشر برنامجه في ٢ سبتمبر ١٩٠٨ في جرائد «مصر» و«الوطن» و«المقطم» في وقت واحد . وقد أسس بعض الأقباط «الحزب المصري» كرد فعل لاسراف الحزب الوطني تحت زعامة محمد فريد في تأسيس الدعوة الوطنية على الدعوة الاسلامية . وقد كانت الدعوة الاسلامية دائما مقترنة بالدعوة الوطنية حتى في أيام مصطفى كامل ولكنها اشتطت أيام محمد فريد وعبد العزيز جاويش وأحمد حلمي . وقد ذكر سلامة موسى في «الكاتب المصري» عدد يوليو ١٩٤٦ أن الشبان الاقباط بين ١٩٠٣ و١٩٠٧ كانوا يقرءون «اللواء» ولكنهم يرفضون الانضمام الى «الحزب الوطني» لانهم كانوا يضيقون بالدعوة الاسلامية وبالدعوة العثمانية اللتين تبناهما هذا الحزب . وقد كان منطقهم في ذلك كما سجله سلامة موسى : «اذا كنتم تدعون الى جامعة اسلامية والى تأييد الحقوق التركية في مصر مع أن الاتراك ليسوا فقط أجانب بل أن تاريخهم يحفل بالمظالم في مصر ، فان لنا الحق في الاتجاه نحو جامعة مسيحية والاعتماد على الاحتلال البريطاني» وتأسيسا على أن القومية المصرية والوطنية المصرية يجب أن تكون مفرغة من كل مضمون ديني دعت جريدة «مصر» (عدد ٢ يوليو ١٩٠٨) الى أن المصريين سواء أكانوا مسيحيين أو مسلمين هم في الواقع اقباط لانهم جميعا سلالة قدماء المصريين فهكذا كان العرب يسمون المصريين عند الفتح العربي «القبط» بمعنى المصريين وليس بمعنى النصارى . وكانت الجرائد القبطية تسمي نفسها «مصر» و«الوطن» و «فرعون» ومن «الجريدة» (عدد ٩٩ مارس ١٩٠٧) نعلم أن عدد المشتركين في تأسيس «الجريدة» كان ١١٣ مساهما كان منهم ١٤ مساهما من الأقباط وكان هؤلاء المساهمون هم الهيئة التأسيسية «لحزب الأمة» الذي اعلن حسن باشا عبد الرازق قيامه في سبتمبر ١٩٠٧ . أما «الحزب الوطني» فقد كان أعضاء لجنته الادارية ٣٠ عضوا كان منهم قبطي واحد هو ويصا افندي واصف المحامي («اللواء» عدد ٢٨ ديسمبر ١٩٠٧) ، وقد استقال ويصا واصف من عضوية اللجنة الادارية للحزب في ٦ أغسطس ١٩٠٨ ثم تبعت ذلك استقالة عدد من الاقباط من عضوية الحزب («مصر» عدد ٧ أغسطس ١٩٠٨) .

SS

وقد كان أهم ما جاء فى برنامج تأسيس «الحزب المصرى» المادة الثالثة «فصل الدين عن السياسة فصلا تاما والمساواة فى الحقوق العمومية بين سكان مصر وفى الحقوق الوطنية بين المصريين الوطنيين بلا تميز مطلقا بسبب الجنس والدين» ثم المادة الخامسة المطالبة «بعقد معاهدة بين انجلترا ومصر مقتضاها من الجهة الواحدة ضمان حرية تجارة انجلترا فى مصر وتسهيل طريق الهند لها فى وقت السلم والحرب فى دائرة حدود مصر، ومن الجهة الأخرى تعد انجلترا بالمحافظة على استقلال مصر والمساعدة فى صد الغارات الأجنبية عنها». أما فى المسألة الدستورية فقد دعا «الحزب المصرى» الى أن يتكون البرلمان من مجلسين هما «مجلس النواب» و«الأودة التشريعية» التى لها الرقابة على أعمال «مجلس النواب». وقد اشترط تمثيل الأقباط بالنسبة العددية فى «مجلس النواب» كما اقترح أن تكون «الأودة التشريعية» نصفها من المصريين ونصفها من الأجانب. وهذا هو نفس مشروع اللورد كرومر الذى بسطه فى تقريره السنوى الصادر فى ١ ابريل ١٩٠٧ قبل رحيله من مصر بشهر واحد. فكان ما يدعو اليه «الحزب القبطى» هو استقلال مصر مع معاهدة صداقة وتحالف مع انجلترا مع تمثيل نسبى للأقليات الدينية والعنصرية مع مشاركة الاجانب بحصة النصف فى الجمعية التشريعية، وهو ما ينفى مبدأ الاستقلال. كما أن مطالبة «الحزب المصرى» بالتمثيل النسبى للاقباط فى «مجلس النواب» كما بين الدكتور يونان لبيب رزق، كانت تتنافى مع مبدأ تساوى المصريين فى الحقوق والواجبات المدنية لأن الانتخابات العامة قد تخل بهذا التمثيل النسبى فى أى الاتجاهين اذا جرت على أساس المساواة المدنية.[1] ويبدوا أن اخنوخ فانوس لم يجد أعضاء أو أعضاء معروفين لحزبه الطائفى فاقتصر أمره على نشاطه الصحفى فى جريدتى «مصر» و«الوطن» وقد لاذ «الحزب المصرى» بالخديو عباس الثانى فى هذه المرحلة من انحياز الخديو للانجليز غالبا استعداء للخديو على المتطرفين الاسلاميين.

وحين اشتدت حملة عبد العزيز جاويش رئيس تحرير «اللواء» على الاقباط الذين كان يسميهم «أصحاب الجلود السوداء» («مصر» عدد ٦ يوليو ١٩٠٨) فزع بعضهم الى زعيمه محمد فريد لينتصف لهم منه ولكن محمد فريد كتب مقالا فى جريدة «الاكلير» الفرنسية سمى فيه الاقباط (الخوارج) («اللواء» عدد ١١ يوليو ١٩٠٨) فردت عليه جريدة «مصر» فى عدد ١٣ يوليو ١٩٠٨ بمقال عنوانه : «ياخيبه الأمل : فريد بك ومصر». كما أن محمد فريد أعلن فى أحد تصريحاته : «أن مسلمى مصر يجب أن يتعلقوا دائما بتركيا لأنها مقر الخلافة الاسلامية، ولا عبرة بتاريخها السياسى فى مصر وغير مصر» («مصر» عد ٢٠ يوليو

---

(١) رزق : «الحياة الحزبية فى مصر ١٨٨٢ ــ ١٩١٤» ١٩٧٠ ص ٤٣.

١٩٠٨) . أما « حزب الأمة » الذي كان حزب العقلاء أو المعتدلين ، فانه رغم خلافه العقائدى والمنهجى مع « الحزب الوطني » فقد وقف موقفا فاترا نحو « الحزب المصرى » . وقد رفضت « الجريدة » نشر رسالة لجمعية التوفيق القبطية ترد على هجوم « اللواء » على الاقباط بحجة أنها « موجبة للتفريق » فسألتها جريدة « مصر » فى عدد ١٦ يوليو ١٩٠٨ ان كانت مقالات « اللواء » ضد الأقباط . جبة للتفريق أم لا . وتدهورت العلاقة أيضا بين « الحزب المصرى » و« حزب الأمة » حين عقد لطفى السيد نوعا من الحلف المؤقت مع محمد فريد لمناوأة الخديو عباس الثانى بطلب الدستور . فكتبت « مصر » عنهما انهما « يتنازعان الملك على دولة الغوغاء فى مصر » (عدد ٢٤ أغسطس ١٩٠٨) وهكذا لم يجد اخنوخ فانوس المحامى صدرا رحبا الا فى جريدة القصر : « المؤيد » و« المنبر » التى نشرت كثيرا من مقالاته خلال شهر أغسطس ١٩٠٨ .

٥ ـ « الحزب الجمهورى » : وقد أسس محمد أفندى غانم « الحزب الجمهورى » فى أوائل ١٩٠٨ . ففى أواخر ١٩٠٧ نشرت « الاجيبشيان جازيت » أن جماعة من الوطنيين يبحثون فى انشاء حزب جمهورى فى مصر . وقد نقلت جريدة « الأخبار » هذا الخبر فى ٥ ديسمبر ١٩٠٧ ثم عادت فى ٧ ديسمبر ١٩٠٧ وكتبت أن « الحكومة الجمهورية أقرب الحكومات الى مبادئ العدل والانصاف ، وأكثرها مراعاة لكرامة الانسان » وقد نشر محمد غانم فى جريدة « الأخبار » بعنوان « الحزب الجمهورى » :

« سيادة الأمة مصدر كل سلطة » (٢٢ ديسمبر ١٩٠٧) .
« سيادة الأمة فى تمام استقلالها » (٣١ ديسمبر ١٩٠٧) .
و« الحزب الجمهورى واقوال اعدائه فيه (٤ فبراير ١٩٠٨) .

ولم يكن محمد غانم وحده فى المعركة فقد كان هناك أيضا شاب آخر اسمه محفوظ ، وكان طالبا فى مدرسة الحقوق الفرنسية وكان أعضاء « الحزب الجمهورى » جماعة من المثقفين ثقافة فرنسية اتخذوا لحزبهم شعار الثورة الفرنسية (حرية ـ إخاء ـ مساواة » كما أن الحزب اشترك فى احتفالات الجالية الفرنسية التى كانت تقام فى حديقة الأزبكية فى ١٤ يوليو . وفى بداية الامر فتحت جريدة « الاحرار » وهى جريدة « حزب الأحرار » (الوطن الحر) الذى أسسه محمد وحيد بك صدرها لدعاية « الحزب الجمهورى » فنشرت مقالا بعنوان « الحزب الجمهورى » فى عدد ١١ أبريل ١٩٠٨ ثم مقالا لمحمد غانم فى ٢٣ مايو ١٩٠٨ بعنوان « الجمهورية ... الجمهورية : الحرية لا ثمن لها » الخ ...

SS

وفى هذه المقالات طرح محمد غانم برنامج «الحزب الجمهورى» وهو يتلخص فى :

(ا) الكفاح من أجل الدستور .
(ب) الكفاح من أجل الاستقلال التام . (جـ) الكفاح من أجل اعلان الجمهورية

وقد اشتبك محمد غانم ومحفوظ مع الجرائد الأخرى مثل «المؤيد» (٢٥ يناير ١٩٠٨) و«الاهرام» «الأخبار» ٢٤ فبراير ١٩٠٨ و«الجريدة» ، فقد نشر لطفى السيد تفسيرا اعتذاريا عن دعوة «حزب الأمة» الى «الاستقلال التام» بأنه المقصود هو «الاستقلال الادارى» متراجعا أمام حملات اللواء و(المؤيد) وغيرهما بأن «حزب الأمة» يدعو لفصل مصر عن سيادة الدولة العثمانية . فهاجمه محمد غانم فى مقال بعنوان «أين هى جريدة الأمة» («الأحرار عدد ٤ أبريل ١٩٠٨) وأوضح فى هذا المقال أن دعوة المصريين يجب أن تكون للاستقلال التام عن التسلط العثمانى أو التسلط البريطانى وكذلك دعا محفوظ الى نفس الدعوة فى مقاله «الحزب الجمهورى فى مصر : الاستقلال التام ـ الجمهورية» «الاحرار» عدد ١١ أبريل ١٩٠٨) وهاجم محمد غانم محمد على وأسرته فى مقال بعنوان «صحيفة سوداء من فظائع الاستبداد» («الاحرار» عدد ٢٧ مايو ١٩٠٨) ، وهاجم محفوظ الخديو اسماعيل بأنه اغتصب مليون وربع مليون فدان من بلد لا تزيد مساحته الزراعية عن ٥ ملايين أفدنه ... («الاحرار» عدد ٢٥ ابريل ١٩٠٨ ، مقال بعنوان «الحزب الجمهورى : مواضع النقض») .

وقد اتخذت دعوة محمد غانم ومحفوظ طابعا عدائيا صارخا ليس فقط للملكية ولكن لطبقة الذوات وطبقة الأعيان فقد كتب محمد غانم فى تأبين قاسم أمين فى جريدة «الأحرار» عدد ٢ مايو ١٩٠٨ ما نصه :

«مات ولو قيل لنا افدوه بألف أمير من هؤلاء البرنسات الذين يعيشون من مال الأمة عالة عليها وحملا ثقيلا على ابنائها ، يأخذون من ابنائها الملايين من الجنيهات لينفقوها فى ملاهى باريز وملاعب مونت كارلو وغيرها على الخمور والنساء والميسر والعربات المتنوعة . ولو علموا أن ذلك الفلاح المسكين الواقف فى جوف الصعيد تحت نار الشمس فى الصيف الهجير يتصبب عرقا من الجهد فى العمل ، لو علموا أنه يفنى قواه نصبا وجوعا ليجمع لحضراتهم الذهب ويرسله لهم بالقناطير فيصرفونه فى لهوهم وشهواتهم لراقبوا الله فى هذه الأمة المسكينة التى أساؤا اليها بقدر ما احسنت اليهم» .

وقد كان محمد وحيد بك ينشر مقالات محمد غانم ومحفوظ «عملا بحرية الرأى» («الاحرار» ـ عدد ٢٨ مارس ١٩٠٨) ولكن دعوة «الحزب الجمهورى» الواضحة فى مهاجمة الانجليز والاحتلال البريطانى وسياسة اللورد كرومر فى أحدى المقالات جعلته يرد المقال الى صاحبه «مشفوعا بالرفض والانتقاد»، كما ذكر فى «الاحرار» عدد أول نوفمبر ١٩٠٨. وقد كان ذلك خاتمة التعاون بين «حزب الأحرار» و«الحزب الجمهورى». فباغلاق المنبر الوحيد المتاح أمام «الحزب الجمهورى» وهو جريدة «الاحرار» اختنق الحزب وتحول الى جماعة من المثقفين المشتتين بغير لسان حال.

ونستطيع أن نستخلص أن العلاقة بين محمد وحيد بك ومحمد غانم أو بين «حزب الأحرار» و«الحزب الجمهورى» كانت فى واقع الأمر علاقة تعاون عضوى، وليست مجرد علاقة تعاون طارئ «عملا بحرية الرأى» كما كتب محمد وحيد بك باعتبار أن الفريقين كانا من المثقفين الثوريين المتأثرين بالثقافة الأوروبية وبافكار الثورة الفرنسية بصفة خاصة مع فارق واحد وهو أن محمد غانم والجمهوريين كانوا كاليعاقبة يريدون الحرب على كل الجبهات: الخديو، الباب العالى، الانجليز أما محمد وحيد بك فقد كان أكثر اعتدالا ورأى من الضرورة مهادنة الانجليز حتى يتمكن من تقويض نفوذ الخديو والدولة العثمانية. وقد سجن فى أغسطس ١٩١٠ لمدة شهرين بسبب هجومه على أسرة محمد على. وهذا يجعلنا نتردد فى تبويب «حزب الأحرار» كما فعل الدكتور يونان رزق بين أحزاب اليمين لمجرد ممالأته للانجليز والدليل على ذلك أن محمد غانم نفسه رغم نقده للطفى السيد فيما يتصل بذبذبته ازاء مشكلة التبعية العثمانية والاستقلال التام يجد من كتابات لطفى السيد أن حزب الأمه هو أقرب الأحزاب الى «الحزب الجمهورى» و«أن قلوب أعضاء حزب الامة ترقص طربا لذكر الجمهورية») مقال: «الجمهورية: الحرية لا ثمن لها» فى جريدة «الاحرار» عدد ٢٣ مايو ١٩٠٨، ويعلن محمد غانم أن «الحزب الجمهورى» لا يعترف بأى حزب من الأحزاب المصرية الكبيرة سوى «حزب الأمة». وقد كان حزب الأمة كحزب الأحرار متهادنا مع الانجليز فى سبيل مقاومة طغيان الخديو عباس الثانى والتبعية العثمانية، رغم أن لغته كانت بالطبع أكثر اعتدالا وتقديرا للمسئولية[1].

٦ ـ «الحزب الاشتراكى المبارك» وقد اسسه الدكتور حسن جمال الدين فى ١٩٠٩ وكان برنامجه كالتالى:

(١) انظر: د. محمد انيس «الحزب الجمهورى المصرى ١٩٠٧ ـ ١٩٠٨»، مجلة الكاتب عدد ديسمبر ١٩٦٩.

أولا : تحسين أحوال الفلاحين الفقراء وتحديد أوقات عملهم فى الحقل .

ثانيا : أن يحصل على نصيب من عائد الأرض السنوى التى يعمل بها وفق جهده .

ثالثا : منح معاشات للفلاحين من العجزة والمرضى .

رابعا : منع كبار الملاك من تشغيل زوجات الفلاحين أو قريباتهم فى أراضيهم .

خامسا : منع الفلاحين من تشغيل نسائهم فى أعمال شاقة عليهم .

سادسا : الا يجبر الفلاح أن يعمل فوق طاقته .

سابعا : معاملة الفلاح معاملة طيبة من كبار الملاك وأن يكون له الحق .ذا أساءوا هذه المعاملة فى شكواهم الى المحكمة أو العمدة .

ثامنا : أن تقوم الحكومة بفحص حالات الشرك بين الفلاحين وكبار الملاك .

تاسعا : على السلطات أن تتدخل فى أى خلاف ينشب بين الفلاحين وكبار 'الاك .

عاشرا : العمد يخدمون سكان قراهم ولا يتحكمون فيهم .

حادى عشر : على الحكومة أن تقيد نفوذ العمد وتسن التشريعات بذلك .

ثانى عشر : لا يعمل الفلاح فوق طاقته أو يقوم بعمل زوجته .

ثالث عشر : زوجة الفلاح مسئولة عن خدمة زوجها واطفالها وادارة بيتها .

وبهذا البرنامج الهلامى الذى تسوده الروح الاخلاقية أكثر مما تسوده روح التنظيم الاجتماعى نزل الدكتور حسن جمال الدين الى الريف فى مديرية الشرقية يدعو الفلاحين للانضمام اليه .

٧ ـ «حزب العمال بالقطر المصرى والسودان» وقد أسسه فى ١٩٠٩ «السيد محمد» من «أصحاب الحرف اليدوية» وغرض هذا الحزب أنه «جامعة عمومية تجمع أواصرها كل طوائف ونقابات العمال وتكون هذه الجامعة عصمة أدبية اجتماعية لحقوقهم» («المستخدمون والعمال فى مصر» جريدة «الأخبار» عدد ١٨ أغسطس ١٩٠٩ . وقد هاجمه زعماء المطابع فتخلى الرجل عن مشروعه («الأخبار عدد ٢٠ أغسطس ١٩٠٩) وقد اقترنت سنة ١٩٠٩ و١٩١٠ بحركة عمالية عنيفة تعاقبت فيها اضرابات عمال السجائر («لفافى السجائر» فى شركة ماتوسيان «الأخبار» عدد ٧ مارس ١٩٠٩) وفى شركتى ملكونيان والانجلو ايجبشيان («الأخبار» عدد ١٧ يونيو ١٩٠٩) وصدامهم مع البوليس ومحاكمتهم وكذلك تظاهر عمال

المبانى (فعلة المبانى) وهم النجارون والحدادون والبناؤن والنقاشون بسبب بطالتهم شهورا لكساد حركة البناء بفعل الأزمة الاقتصادية وقد عقدوا اجتماعا كبيرا فى حديقة الازبكية فى ٢٥ مارس ١٩٠٩ ونادوا بأن «أحسن المبادئ هو مبدأ الاشتراكية» وساروا فى مظاهرة يهتفون «جعانين يافندينا» («الأخبار» عدد ٢٧ مارس ١٩٠٩) . وكذلك اضرب عمال المطابع (عمال مطبعة اللواء فى ٣ و٤ نوفمبر ١٩٠٩ وعمال المطابع الافرنجية فى ٢٢ اكتوبر ١٩٠٩) كما أضرب ٤٠٠٠ عامل من عمال السكك الحديدية فى عنابر بولاق فى نوفمبر ١٩١٠ مطالبين بعلاوات وبوجبة يومية كما أضرب فى نفس الشهر عمال ورش القلعة وعمال الترام ووكلاء المحامين («البلاغ المصرى» الاعداد ١٦ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٩ نوفمبر ١٩١٠) .

وقد اسفرت تحركات العمال عن تكوين اتحاد لعمال المطابع الافرنجية فى أكتوبر ١٩٠٩ وجمعية للطباخين والحلوانية فى الاسكندرية («الأخبار» عدد ١٦ يوليو ١٩٠٩) و«لجنة لتدبير الأعمال» لعمال المبانى فى ٢٥ مارس ١٩٠٩ . وقد كانت فى مصر ثلاث جمعيات عمالية فقط لعمال المطابع ولفافى السجائر والترزية . وفى «الأخبار» عدد ٢٣ سبتمبر ١٩٠٩ مقال لتوفيق حبيب يستفاد منه أن جماعة من «الاشتراكيين المتطرفين» دعوا لعقد اجتماع فى ٢٢ سبتمبر ١٩٠٩ من عمال المصانع ومستخدمى المحلات التجارية لتكوين رابطة فحضر الاجتماع عدد كبير من العمال اليونانيين والايطاليين والارمن والفرنسيين «ولم نر واحدا من المصريين اقترب اليها أو شجعها كأن الجمعية ليست فى مصر» . وقد كان الأمير حسين كامل (السلطان حسين فيما بعد) رئيسا لجمعية مستخدمى وموظفى الشركات والمصارف والمحال التجارية . وقد كان الفكر الاشتراكى معروفا فى مصر حتى قبل ١٩٠٩ و١٩١٠ بفضل كتابات شبلى شميل ونقولا حداد فى جريدة «الأخبار» حول الاشتراكية وكذلك تعاطف جريدة «الجريدة» مع بعض وجوه الفكر الاشتراكى . وقد كانت اسباب نقص الوعى العمالى بين المصريين واضحة أهمها :

١ ـ أن الفلاحين أو العمال الزراعيين كانوا لا يزالون قوة مهملة بسبب جهلهم المطبق وفقرهم المدقع .

٢ ـ أن عمال المدن كانوا اقرب الى طبقة الاسطوات أو الحرفيين ينتمون الى البورجوازية الصغيرة لا الى البروليتاريا .

٣ ـ أن أغلب عمال المدن من ذوى الوعى العمالى أو الطبقى كانوا من الأجانب المقيمين فى مصر .

ومن العبث أن نحاول المبالغة فى أهمية هذه التنظيمات السياسية السبعة التى جاورت التنظيمات الرئيسية الثلاثة وهى «الحزب الوطنى» و«حزب الأمة» و«حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية» . كانت هذه التنظيمات السياسية السبعة اقرب أن تكون تجمعات أو نواد سياسية تعبر عن اتجاهات فكرية قائمة فى المجتمع المصرى : كان هناك :

١ ـ حزب الاحرار (محمد بك وحيد) ويدور برنامجه على ترقية مصر حضاريا على النمط الأوروبى والسعى للاستقلال والحكم الدستورى سعيا سلميا مع العداء للحزب الوطنى الذى أقام حركته الوطنية على العنف والعاطفة وادماج الدين والدولة فكن لحكم الخديو المطلق وللسيادة العثمانية . وبتحليل مبادئ هذا الحزب نجد أنها لا تختلف فى كثير عن مبادئ «حزب الأمة» أو فلنقل أن «الأحرار» كانوا أعيان المدينة بينما «الأمة» كانوا أعيان الريف .

٢ ـ الحزب الدستورى (ادريس بك راغب) وهو حزب طبقى سافر من مرجئه الحياة النيابية عشرين سنة مع التمييز الطبقى (المتعلم الواحد يساوى ٥ أميين) وغير ذلك فهو يمثل الولاء للسلطة أيا كان مصدرها : الخديو أو الباب العالى أو الانجليز .

٣ ـ حزب النبلاء (حسن حلمى زاده ومحمود طاهر حق) وهو حزب الارستقراطية التركية فى مصر يدافع عن سلطة الخديو المطلقة وعن سيادة تركيا على مصر ويناهض «حزب الأمة» لقمع الارستقراطية المصرية ويناهض «الحزب الوطنى» لقمع البورجوازية المصرية . ومن المهم أن نذكر أن زاده حين كان يعير محمد فريد بقوله أن «ابناء الذوات الذين يفوقون فريد شرفا ومجدا وأدبا» انما كان يقصد أن يقول لمحمد فريد انت تركى مثلنا ولكن لاننا أحسن منك نسبا ومقاما فأنت تماشى هؤلاء الاخساء المصريين .

٤ ـ «الحزب القبطى» (اخنوخ فانوس) وكان يدعو لفصل الدين عن الدولة ويعادى السيادة العثمانية ويهادن الخديو والانجليز فى وقت مصالحة عباس الثانى ـ جورست تخوفا من أن يصبح اقباط مصر مواطنين من الدرجة الثانية .

٥ ـ «الحزب الجمهورى» (محمد غانم) وهو حزب المثقفين الوطنيين الراديكاليين أو الثوريين اليعاقبة المناهضين للخديو والترك والانجليز والارستقراطية التركية والارستقراطية المصرية وبورجوازية مصطفى كامل ومحمد فريد فى آن واحد . وكانوا مثل «حزب الأمة» يؤمنون بالقومية المصرية وبفصل الدين عن الدولة وبترقية مصر على النمط الأوروبى ولكن ساءهم فى «حزب الأمة» مهادنته للانجليز وطبقية الأعيان فيه .

SS

٦ ـ «الحزب الاشتراكى» (حسن جمال الدين)، واصبح أن نسميه «حزب الفلاحين» لأن برنامجه كان منصبا على اصلاح احوال الفلاحين وليس لعمال المدن فيه نصيب وكل ما فيه من دعوة «اشتراكية» لا يمس الملكية وانما هو مقصور على مشاركة العامل الزراعى فى صافى ارباح الزراعة .

٧ ـ «حزب العمال» (السيد محمد) ويدل اسمه (بالقطر المصرى والسودان) على انه كان يمثل الشريحه السفلى من الحزب الوطنى أى أنه كان يمثل «الحرفيين» لا «الأفندية» وقد كان حزب اسطوات لا حزب عمال بالمعنى الحقيقى ، لان البروليتاريا الصناعية بالمعنى الحقيقى كان أكثرها من الاجانب ولذا لم يكتب لهذا الحزب البقاء .

وقد دل مولد هذه الأحزاب السبعة مع مولد الحزبين الكبيرين «الحزب الوطنى» و«حزب الأمة» وحزب الخديو وهو «حزب الاصلاح» على حالة الغليان الفكرى والاجتماعى التى استعرت فى مصر بين حادث طابة فى ١٩٠٦ ومقتل بطرس باشا غالى فى ١٩١٠ مرورا بحادث دنشواى وخروج كرومر من مصر . وكان حزب الخديو «الاصلاح» يعبر عن موقف السراى لا أكثر ولا أقل فى معارضة الحياة الدستورية (فى حديث مع ادوارد دايسى Edward Dicey عام ١٩٠٧ أعلن عباس الثانى أن الحكم النيابى لا يصلح للشعوب الشرقية)، وفى التعاون مع الانجليز أيام جورست[١] . وفى هذه الاثناء طالب وحيد بك باندماج «حزب الاحرار» فى «حزب الأمة» على أساس «اتفاق الاهداف» والح فى هذه المطالبة فرفض «حزب الأمة» هذا الاندماج على أساس أن «حزب الأحرار» راض عن الاحتلال و«حزب الامة» رافض له ، وعلى أساس أن «حزب الأحرار» لا يطلب الحياة النيابية بينما «حزب الأمة» يطلبها ، وأخيرا فان «حزب الأحرار» حزب وهمى .

وقد كان الخلاف على اشده بين الحزبين الكبيرين «الوطنى» و«الأمة» ايام مصطفى كامل . ففى خطبة مسرح زيزينيا الشهيرة بالاسكندرية (٢٢ اكتوبر ١٩٠٧) التى أعلن فيها مصطفى كامل قرار انشاء «الحزب الوطنى» اتهم مصطفى كامل «حزب الأمة» بانهم جواسيس الانجليز وخدام الاحتلال وخونه اشرار . وكانت «الجريدة» تتهم «الحزب الوطنى» بالديماجوجية والغوغائية وتهييج الرعاع . غير أن بداية الوفاق بين عباس الثانى وجورست نجم عنها شيئان :

(١) فى ٢١ يناير ١٩٠٨ خطب السير ادوارد جراى فى مجلس العموم البريطانى قائلا أن المصريين غير أكفاء للحكم الذاتى .

١ ـ انسلاخ بعض قيادات «الحزب الوطنى» التى كانت تعارض فى انتقاض «الحزب الوطنى» على الخديو . وانسلاخ بعض قيادات «حزب الأمة» التى كانت تعارض انتقاض «حزب الأمة» على الانجليز .

٢ ـ قيام جبهة من الحزب الوطنى و«حزب الأمة» فى مواجهة الخديو والانجليز وقد بلغ هذا التقارب قمته بعد الانقلاب الدستورى الذى أجبر السلطان عبد الحميد على اصدار الدستور فى يوليو ١٩٠٨ ثم اطاح بالسلطان عبد الحميد فى ابريل ١٩٠٩ مما قوى «الاتجاه المصرى» فى «الحزب الوطنى» حتى أن محمد فريد خطب فى ١٥ اغسطس ١٩٠٨ بالاسكندرية يقول : «نحن مصريون قبل كل شئ» . وكتب فى «الانذار» الفرنسية يقول : «الحزب الوطنى يرى أن قاعدته السياسية هى مبدأ المصرية دون غيرها من الاعتبارات الأخرى كوحدة العقيدة» («الجريدة» عدد ٢ سبتمبر ١٩٠٨) .

وقد كانت قيادات الحزب الوطنى المحافظة حتى الانقلاب الدستورى فى يوليو ١٩٠٨ وفيما بعده تهاجم «حزب الاتحاد والترقى» وتهاجم مبدأ الحكم الدستورى فى الدولة العثمانية بوصفه يؤدى الى تفتيت «الجامعة الاسلامية» وقد كتب «اللواء» : «بأن طلب الدستور للدولة العلية جدير بأن يصدر من ألد أعدائها لا من أصدق ابنائها ، فالدستور أقوى ضربة يضرب بها الاتراك واحد سيف يقضى على وجودهم فى أوروبا» ذلك لأن «بلاد الاتراك بلاد مختلفة الأجناس أهلها متعددة عوائدهم متناقضة اميالهم متباينه اغراضهم متنوعة مطامعهم . فإذا ألف منهم مجلس نواب كان ساحة للقتال والنزال ومنبتا للافساد لا معهدا للاصلاح» (سيد على فى «اللواء» عدد ٢٣ يوليو ١٩٠٨) ، ويبدو أن مقاله رد على اتجاهات الشباب داخل الحزب الوطنى نفسه لأن عنوانه هو «السابحون فى الخيال ـ يقولون ما لا يعملون ـ تركيا والدستور» . أما بعد خلع السلطان عبد الحميد فى ١٣ أبريل ١٩٠٩ فقد عدل الحزب الوطنى موقفه وبدأ يساند «حزب الاتحاد والترقى» بفضل تقدمية محمد فريد النسبية ، ويساند معها الدعوة الدستورية . وكان «الاتحاد والترقى» فى بداية الأمر يعامل «الحزب الوطنى» فى شئ من الحذر والتحفظ نظرا لحسن صلاته مع انجلترا فى أوائل عهده على حساب المصلحة المصرية مما اضعف دعوة الجامعة الاسلامية داخل الحزب الوطنى ولكنه لم يلبث أن عاد الى السياسة الحميدية القائمة على اقامة محور بين تركيا والمانيا لتثبيت الدولة العثمانية بعد اغسطس ١٩٠٩ فتجددت دعوة «الحزب الوطنى» للجامعة الاسلامية مع الدعوة للدستور فى مصر . أما «حزب الاصلاح» (الشيخ على يوسف ومن ورائه الخديو) فلم ينقطع فى (المؤيد) عن نسف

الدعوة الدستورية فى مصر بالدعوة الى تمثيل مصر فى البرلمان التركى (مجلس المبعوثان) . وتألب عليه «الحزب الوطنى» و«حزب الأمة» ، فعمد الخديو عباس الثانى الى التعاون مع الحميديين اللاجئين فى مصر ، والى جمع الأموال لانشاء سكة حديد الحجاز والى اثارة العرب على تركيا لاقامة خلافة عربية . وباختصار تبنى مخطط الانجليز فى انشاء تجمع عربى يواجهون به محور تركيا ـ المانيا .

وتصاعد عداء «الحزب الوطنى» لعباس الثانى الذى اتهمه محمد فريد فى «اللواء» (عدد ٢٨ سبتمبر وعدد ٤ اكتوبر ١٩٠٨) بالتواطؤ مع سلطات الاحتلال وشدد هجومه على وزارة بطرس غالى . وأخذت «اللواء» تنشر خطب لطفى السيد و«الجريدة» تنشر خطب محمد فريد وبدأ التفكير جديا فى ادماج الحزبين ازاء ضغط الخديو والانجليز واشترك الحزبان فى العمل السياسى فنظما أول مظاهرة زحفت على سراى رأس التين فى ٢٦ سبتمبر ١٩٠٨ لتهتف «الدستور» («المؤيد» عدد ٢٧ سبتمبر ١٩٠٨) تلتها مظاهرة من الطلبة فى القاهرة هاجمت فى ٢٥ ديسمبر ١٩٠٨ جريدة «المؤيد» ونادت بسقوط الشيخ على يوسف الذى غدا مجرد اداة فى يد الخديو عباس الثانى («اللواء» عدد ٢٦ ديسمبر ١٩٠٨) . أما الشيخ على يوسف فقد وصف هذا المد الوطنى الديمقراطى بأنه انحراف الى «العرابية» وأنه «سياسة انتحارية» («المؤيد» عدد ٢٩ و٣٠ سبتمبر ١٩٠٨) .

وقد سبقت هذه المظاهرات «حركة العرائض» التى دعا اليها احمد حلمى فى «اللواء» (اعداد ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، فبراير ١٩٠٨) لتوقيع عرائض تطالب بالدستور وتقديمها للخديو وقد تبنى «الحزب الوطنى» هذه الحركة ، وقد جمع فى هذه الحركة ٧٥٫٠٠٠ توقيع . فاشتد التقارب بين الخديو عباس الثانى والانجليز لاحباط هذه الحركة الدستورية وتوالت فى ابريل ١٩٠٨ تصريحات السير ادوارد جراى «بأنه لا يمكن منح الدستور للمصريين الا بعد استشارة الحكومة الانجليزية» ، وكذلك تصريحات ممثلى القصر كأحمد شوقى الشاعر بنفس هذا المعنى . أما «حزب الأمة» فكان فى هذه المرحلة أكثر اعتدالا فى المطالبة بالدستور مكتفيا بتوسيع قاعدة الناخبين والمنتخبين بتخفيض النصاب المالى المشترط وبتوسيع اختصاصات «مجلس شورى الحكومة» وقد نص عليه فى دستور دوفرين (١٨٨٣) ولكن لم يتم انشاؤه . أما حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية (الشيخ على يوسف) فقد ساير بقية الأحزاب المصرية فى المطالبة بالدستور شكلا ولكنه طالب بتمثيل مصر فى «مجلس المبعوثان» (البرلمان التركى) لتخريب الحركة الدستورية المصرية وتأكيد تبعية مصر للدولة

العثمانية («المؤيد» ، عدد ٣٠ يناير ١٩٠٨) .

واذا أردنا أن نلخص موقف الخديو والانجليز فى هذه الفترة (١٩٠٨ - ١٩٠٩) فهو العمل الدائب على تحقيق أمرين :

١ - حمل بعض قيادات «حزب الأمة» و«الحزب الوطنى» وقواعدهما على الانفضاض عنهما بالاستقالات والانشقاقات .

٢ - دق اسفين ما بين «حزب الأمة» و«الحزب الوطنى» اتقاء لخطر الوحدة الوطنية . وقد نجح حلف قصر عابدين - قصر الدوبارة فى تحقيق بعض الانشقاقات الداخلية فى كل من الحزبين ومع ذلك فقد بقيت الوحدة الوطنية صامدة فى وجه العرش والانجليز .

وهنا احتاج الأمر الى رصاصات ابراهيم ناصف الوردانى ان تستقر فى جسد بطرس باشا غالى فى ٢٠ فبراير ١٩١٠ لتحدث الفتنه الكبرى بايعاز من السير ايلدون جورست بين الاقباط والمسلمين فى ١٩١١ ولتشيع الفرقة بين «حزب الأمة» و«الحزب الوطنى» .

وانعقد المؤتمر القبطى بأسيوط فى مارس ١٩١١ فدعا رئيس الوزراء محمد سعيد باشا الى عقد المؤتمر المصرى الاسلامى فى أبريل - مايو ١٩١١ وجعل مصطفى رياض باشا رئيسا له . وكان محمد فريد مسجونا فى قضية الغاياتى ، فكتب فى «مذكراته» فى اثناء حبسى شرع فى المؤتمر المصرى الذى جمعه محمد سعيد باشا بناء على رغبة السير الدون جورست وبالتالى للتفريق بين الأقباط والمسلمين» .

وما أشبه الليلة بالبارحة وبأمس الأول . فى كل مرة تتحد فيها الأمة على مواجهة الاستبداد الملكى والاستعمار الأجنبى تجرى فيها مذبحة فى الاسكندرية أو حريق فى القاهرة أو تدمير لدور العبادة أو رصاص طائش بيد متطرف اهوج يحركها فى هدوء عقل خائن أو عميل . فلا تفسير لاغتيال بطرس غالى وما لابسه من هيستريا دينية أنست الناس قضايا الوطن الا أنه حلقة من حلقات هذه السلسلة المحكمة من الاجرام السياسى[1] .

---

(١) فى أثناء نظر مشروع مد امتياز قناة السويس الذى عرضته وزارة بطرس غالى على الجمعية العمومية اغتال صيدلى شاب تعلم فى لوزان اسمه ابراهيم ناصف الوردانى (٢٤ سنة) وهو من شباب الحزب الوطنى بطرس غالى رئيس الوزراء . وقرر الوردانى فى محاكمته انه قتل بطرس غالى لخيانته للبلاد فهو الذى وقع اتفاقية ١٨٩٩ بشأن السودان (بوصفه وزيرا للخارجية) ورأس المحكمة المخصوصة فى قضية دنشواى وأعد العمل بقانون المطبوعات وهو أخيرا قد أعد مشروع مد امتياز قناة السويس . وقبض معه على ثمانية من شباب الحزب الوطنى بتهمة الاشتراك فى تدبير الاغتيال وهم :

ss

كيف انتهت كل هذه الاحزاب المصرية ؟ يمكن ان نقول ان قتل بطرس غالى باشا كان النهاية الحزينة لكل هذه الحركة المشروعة فى سبيل الاستقلال والدستور . فازاء تصاعد العمل الوطنى والعمل الدستورى والعمل الدينى داخل صفوف «الحزب الوطنى» ومن خلال صحافته بصفة خاصة ، احيت الحكومة قانون المطبوعات القديم لسنة ١٨٨١ فى مارس ١٩٠٩ ، ولكن لجوء صحف «الحزب الوطنى» الى التجنس بالجنسيات الاوروبية للتمتع بالامتيازات الاجنبية شل فاعلية قانون المطبوعات مؤقتا حتى اغتيال بطرس غالى ، فلم يحدث فى هذه الفترة الا محاكمة واحده فى اغسطس ١٩٠٩ للشيخ عبد العزيز جاويش بتهمة اهانة بطرس غالى وفتحى زغلول (اللواء عدد ٢٨ يونيو ١٩٠٩) والحكم عليه بالحبس ثلاثة شهور . وبعد اغتيال بطرس غالى اصدرت الحكومة قانونا جديدا اضافيا مشددا للمطبوعات وبدأت به سياسة للقمع والمطاردة وبموجب هذا القانون سجن عبد العزيز جاويش مرة اخرى لمدة ستة شهور فى اغسطس ١٩١٠ بسبب تقريظه لكتاب «وطنيتى» لعلى الغاياتى ثم انتهى الامر باغلاق كافة صحف «الحزب الوطنى» تقريبا . ففى ٥ أكتوبر ١٩١١ اغلقت جريدة «مصر الفتاة» وفى ٧ ابريل ١٩١٢ ، أغلقت جريدة «وادى النيل» فى الاسكندرية ، وفى أول سبتمبر ١٩١٢ اغلقت جريدة «اللواء» ، وفى ٢٠ ديسمبر ١٩١٢ اغلقت جريدة «العلم» .

وقد انتهى الامر بهجرة محمد فريد وبقية زعماء «الحزب الوطنى» الى الخارج فى ١٩١٢ . وتحول كوادره فى مصر حتى منذ ١٩٠٩ الى جمعيات سرية ارهابية ازاء قمع الحكومة . وقد كان من هذه الجمعيات السرية الارهابية «جمعية التعاون الاخوى» التى كان ينتمى اليها الوردانى قاتل بطرس غالى . وفور اغتيال بطرس غالى انشيء فى وزارة الداخلية المصرية «القلم السياسى» (مكتب الخدمة السرية للعمل السياسى) بامر من مستشار الداخلية الانجليزى رونالد جراهام ، وهو القلم الذى كانت له سطوة عظمى فى تاريخ مصر الحديث

= على افندى مراد المهندس ، محمود افندى انيس المهندس ، شفيق افندى منصور وعبده افندى البرقوق الطالبان بمدرسة الحقوق ، عبد العزيز افندى رفعت مهندس تنظيم ، عبد الخالق افندى عطية المحامى ، محمد افندى كمال الطالب بمدرسة المهندسخانة ، حبيب أفندى حسن المدرس . وقد افرج عنهم لعدم توافر الأدلة . وكانت هيئة المحكمة مكونة من المستر دلبروجلى رئيسا وعضوية أمين بك على وعبد الحميد بك رضا المستشارين ، وكان فى كرسى النيابة عبد الخالق ثروت باشا النائب العام ، وتكونت هيئة الدفاع من أحمد بك لطفى وابراهيم بك الهلباوى ومحمود بك أبو النصر .

وقد حكم باعدام الوردانى . وبرغم ما يقوله الرافعى فى ص ١٨٧ من «محمد فريد» فقد كانت الغوغاء يومئذ تنشد «تسلم يمين الوردانى اللى قتل بطرس النصرانى» وقد سمعت بنفسى فى صباى هذا النشيد الذى بلغنا أصداؤه نحن ابناء ثورة ١٩١٩ . وهكذا تحول الحادث السياسى الى حادث سياسى من نوع آخر . أما بالنسبة لمشروع مد امتياز قناة السويس فبحثه مفصل فى باب «ملحمة القناة» .

حتى ثورة ١٩٥٢ حين حلت محله فى السطوة اجهزة المخابرات المصرية . وكانت مهمة هذا المكتب تعقب الجمعيات السرية . وفى ٣٠ يونيو ١٩١١ قدم ممثل المعتمد البريطانى فى القاهرة (تشيتهام) الى السير ادوارد جراى تقريرا عن «الجمعيات السرية المصرية» ذكر فيه ان فى مصر ٢٨ جمعية سرية اكثرها تابع «للحزب الوطنى» ويعمل تحت اشراف محمد فريد والشيخ عبد العزيز جاويش وشفيق منصور المحامى . ومن اهم هذه الجمعيات «جمعية السلام العام فى وادى النيل» وقد تأسست فى يناير ١٩١١ برئاسة محمد فريد الذى اناب عنه الدكتور عثمان غالب والقاضى السابق ابراهيم عزت شكرى بك لادارتها . اما الشيخ عبد العزيز جاويش وهو قطب الجناح الاسلامى المتطرف داخل الحزب الوطنى ، فقد اسس فى ١٩١٠ «جمعية الرابطة الاسلامية» من طلبه مدرسة الحقوق اثناء محاكمة الوردانى ، وكان اهمهم شفيق منصور الذى سنسمع عنه فيما بعد فى حادث اغتيال السير لى ستاك سردار الجيش المصرى عام ١٩٢٤ ، وكان قد قبض عليه فى قضية الوردانى فى ١٩١٠ ثم افرج عنه لعدم توافر الادلة . كذلك اسس عبد العزيز جاويش «جمعية الاتحاد الازهرى» التى كان يرأسها الشيخ فهيم قنديل للعمل السرى داخل الازهر . كذلك رعى عبد العزيز جاويش .. «جمعية الاخلاص الوطنية» التى اسسها محمد زكى وقد ثبتت صلته بالحزب الوطنى منذ ١٩١٠ وكان جاويش يمد اعضاء الجمعية بالشفرة لاستخدامها فى مراسلاتهم . كذلك اسس حسين تيمور «جمعية التمدن الاخوى» واسس وجيه رشاد ومحمد الالفى «جمعية الرابطة الاخوية» وكانت للجمعيتين صلات «بجمعية التعاون الاخوى» التى كان ينتمى اليها الوردانى . وأسس عثمان طلعت صبور وعبد الجليل سعد وحافظ نديم «جمعية اتحاد الاديان» التى توقف نشاطها فى اواخر ١٩١٠ لان صبور رئيسها كان ممن استجوبوا فى قضية الوردانى . وفى الازهر تكونت ايضا «جمعية الاحرار العلمية» و «جمعية الاصلاح الازهرى» وقد اسسها الشيخ على احمد الجرجاوى والشيخ مسعود فرج . وكان كل هؤلاء من اعضاء «الحزب الوطنى» . كذلك كانت هناك جمعيات سرية عديدة تتعاون مع «الحزب الوطنى» دون ان تكون تابعة له مباشرة على الاقل فى الظاهر ، ومن اهمها «جمعية التشجيع على التعليم الحر» التى أسسها احمد ابراهيم السروى (ترزى) واسماعيل فرج (كاتب محام) وكانت تدبر فى ١٩١١ اغتيال الخديو او رئيس الوزراء او المعتمد البريطانى كما كانت تدبر اغتيال الشيخ على يوسف وتوفيق نسيم بك رئيس محكمة الاستئناف اثناء نظر قضية عبد العزيز جاويش فى ١٩١٠ . وكانت الواجهة الخارجية التى اتخذتها هذه الجمعية هى جمع الاموال للشيخ عبد العزيز جاويش لتنفيذ مشروعه لنشر التعليم الوطنى . وفى ١٩١٠ كانت هناك دعوة لمقاطعة البضائع الانجليزية

اسفرتْ عن تأليف جمعية سرية هى «جمعية التعاون المنزلى» اكثر اعضائها من العمال . وقد أسس صالح بك صبحى «جمعية الاتحاد» ومحمد باشا الشريعى «جمعية الاتحاد المغربى» وحسين بك حجازى «جمعية الاخاء» وحافظ نديم «جمعية الاتحاد الشرقى المتين» كما أسس بعض ضباط الجيش «جمعية الحياة» وهكذا وقد حاول الشيخ على يوسف نفسه ان يستخدم نفس تكنيك «الحزب الوطنى» لصالح الخديو عباس الثانى و «حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية» فأسس فى الازهر جمعية سرية هى «جمعية الاخلاص الاسلامية» وجعل سكرتيرها الشيخ ثابت الجرجاوى ، ولكن هذه الجمعية ولدت ميتة كما تقول الوثائق البريطانية .

وهكذا انتقل كفاح «الحزب الوطنى» حتى ثورة ١٩١٩ ، الى حركات سرية تعمل فى مصر تحت الارض وحركة علنية يقودها زعماؤه ولاسيما محمد فريد من منفاهم ومهجرهم الأوربى . وقد كان أهم تطور أصاب «الحزب الوطنى» منذ «الوفاق الودى» فى ١٩٠٤ بين انجلترا وفرنسا وتحالف الخديو مع الانجليز ولاسيما بعد أن خلف جورست كرومر فى ١٩٠٧ انتقاض «الحزب الوطنى» على عباس الثانى وتبنيه للحركة الدستورية فى قوة أعظم من قوة «حزب الأمة» بعد أن كان «الحزب الوطنى» معاديا للفكرة الدستورية أيام تحالفه مع عباس الثانى بين تاريخ توليه عرش مصر فى ١٨٩٢ و «الوفاق الودى» فى ١٩٠٤ . ومع ذلك فقد ظل جناح قوى فى «الحزب الوطنى» وربما أقوى جناح فيه على ولائه أو تعاونه القديم للدولة العثمانية حتى بعد خلع الأتراك للسلطان عبد الحميد خليفة المسلمين فى ١٩٠٨ ، رغم أن محمد فريد حاول بعد الانقلاب الدستورى فى تركيا أن يؤصل الولاء لمصر أولا وقبل كل شىء . ولكن جموح القطب الاخر عبد العزيز جاويش ودعاة الجامعة الاسلامية داخل الحزب الوطنى صبغ أكثر نشاط «الحزب الوطنى» فى الداخل والخارج بالتركيز على الدعوة الدينية والتعاون المصرى العثمانى فى مناوأة الانجليز . حتى قيادات «الحزب الوطنى» العاقلة كانت مسوقة بقيام محور تركيا – المانيا فى صراعه مع محور انجلترا – فرنسا بين حادث طابه (١٩٠٦) ونهاية الحرب العالمية الثانية لتنسق جهود الحركة الوطنية المصرية مع الترك والالمان ، بمنطق «عدو عدوى – صديق» ، وهو المنطق الوطنى الساذج ، منطق الضعفاء الذين يقاتلون بذراع غيرهم ، الذى جر على مصر الويلات فى كل المراحل الفاصلة من تاريخها وكان له أثر مباشر فى استنفاد حيوية «الحزب الوطنى» وتأكيد غربته عن تيار الحركة الوطنية الاصيل ، كما أثبتت احداث ثورة ١٩١٩ .

وقد كان أهم ماانجلى عنه كفاح المصريين فى سبيل الاستقلال والدستور هو تراجع الانجليز فيما يتصل بالحكم النيابى من دون الاستقلال . كانت انجلترا تعد العدة لدخول الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) ، وكان لابد لها لتهدئة خواطر المصريين أن تعطيهم بعض التنازلات التى تسترضيهم بها بدلا من الاستمرار فى سياسة القمع السافر من جميع الوجوه كما فعلت فيما بعد عندما كانت تعد العدة لخوض الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) فاضطرت الى اعطاء المصريين بعض التنازلات الواضحة بمعاهدة ١٩٣٦ واتفاقية مونتريه فى ١٩٣٧ . وكان اللورد كيتشنر قد خلف السير ايلدون جورست بعد وفاته فى ١٢ يوليو ١٩١١ فى وظيفة المعتمد البريطانى فى القاهرة . وفى أول يوليو ١٩١٣ اصدر الخديو عباس الثانى دستور ١٩١٣ المعروف «بالقانون النظامى رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣ » والذى اعده حسين رشدى باشا وزير الحقانية بالاتفاق مع كيتشنر وبعض العقلاء من القيادات المصرية وحمله الى باريس حيث وقعه الخديو عباس الثانى وهو يصطاف هناك . وقد جاء فى ديباجة الدستور مايأتى :

«نحن خديو مصر

«لما كانت رغبتنا هى منح بلادنا نظام حكومة يكون موافقا للافكار النيرة ، وكافلا لحسن الادارة ولصيانة الحرية الشخصية وضمانا لاتساع نطاق التقدم والعمران وملائما لهذه البلاد بنوع خاص .

«ولما كانت هذه الغاية لا يتسنى نيلها إلا بتعاضد جميع الطبقات تعاضدا مبنيا على الولاء ، وبامتزاج جميع المرافق امتزاجا يؤدى الى ترقية نظام الحكومة ـ بطريق تجمع بين السكينة والتروى ، بحيث لا يكون هذا النظام عبارة عن مجرد تقليد ومحاكاه للاساليب الغربية ، بل يكون داعيا الى تمهيد السبيل لرفاهية الأمة المصرية واسعادها .

«ولما كانت بغيتنا حينئذ هى تعديل القانون النظامى تعديلا يكون من ورائه تحسن الاسلوب التشريعى ، وذلك باستبدال القوانين النظامية الحالية بقوانين ترمى الى ضم مجلس شورى القوانين مع الجمعية العمومية فى هيئة واحدة ، والى تقرير طريقة للانتخاب تكون أوسع نطاقا وأكثر انطباقا على الحكمه ، والى ازدياد عدد الممثلين الذين يعهد اليهم بالمشاركة فى أعمال السلطة التشريعية والى تخويل الهيئة الجديدة الاختصاصات الممنوحة الان لكل من مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، والى ترتيب طريقة يجرى عليها العمل فى الاستشارة وفى اقتراح القوانين ، لكى تزداد استفادة الحكومة عن ذى قبل من آراء هذه الهيئة الجديدة ومقترحاتها فيما يتعلق بادارة الشئون الداخلية فى القطر المصرى ،

«امرنا بما هو آت : »

فلنسم دستور ١٩١٣ دستور كيتشنر كما سمينا دستور ١٨٨٣ دستور دوفرين . ومن هذه الديباجة نعرف حدود الحكم النيابى الجديد بموجب هذا الدستور . صحيح أن الدستور يشير الى البرلمان الجديد على أنه «السلطة التشريعية» ولكننا نستطيع أن نستخلص من عبارة «والى ترتيب طريقة يجرى عليها العمل فى الاستشارة وفى اقتراح القوانين» ان المجلس النيابى الجديد ظل كالمجلس النيابى القديم ذا صفة استشارية وصفه توصيه وليس سلطة تشريعية بالمعنى الكامل . لقد مضت أيام المجد ، أيام شريف وعرابى ، حين كان دستور ١٨٧٩ الموؤد ودستور ١٨٨٢ الذى جاء بالاساطيل الى الاسكندرية يجعل من البرلمان سلطة تشريعية بالمعنى الكامل ، لها السيطرة على سن القوانين واقرار الميزانية وفرض الضرائب ومراقبة اعمال الحكومة ويجعل السلطة التنفيذية (الوزارة) مسئولة أمام البرلمان . كل هذا كان فى رأى الخديو عباس الثانى والانجليز «محاكاه للاساليب الغربية» التى لا تتفق مع واقع المصريين ، أى أن المصريين بعد ثلاثين سنة من الاحتلال البريطانى (١٨٨٢ ـ ١٩١٣) غدوا أقل نضجا للحكم النيابى مما كانوا وابعد عن واقع الحضارة الأوروبية مما كانوا ، فهم بحاجة الى نظام منبثق من واقعهم لا الى الاقتباس من الامم المتحضرة .

أما دواعى اصدار هذا الدستور الجديد فهى واضحة من الديباجة انها ضمان «الحرية الشخصية» و «حسن الادارة» و «التقدم والعمران» ولم يأت أى ذكر فى الدستور لضمان «الحرية السياسية» أو ضمان «الحرية المدنية» . والاشارة صريحة فى اصدار الدستور الى ضرورة «تعاضد جميع الطبقات تعاضدا مبنيا على الولاء» ، ومعنى هذا ببساطه ان الدستور جاء لوضع حد للقلق الاجتماعى واتقاء للفتن والقلاقل التى كان يقوم بها الوطنيون والديمقراطيون .

ومع اننا لا نزال فى نطاق «الشورى» وليس فى نطاق السلطة التشريعية فقد كان دستور كيتشنر متقدما على دستور دوفرين .

فبموجب دستور ١٩١٣ ادمج «مجلس شورى القوانين» و «الجمعية العمومية» فى هيئة واحدة هى «الجمعية التشريعية» وعدد أعضائها المنتخبين هو ٦٦ عضوا و ١٧ عضوا معينا يضاف اليهم الوزراء بحكم مناصبهم . والنواب موزعون على الوجه التالى وفقا لكثافة السكان :

٤ عن القاهرة ، ٣ عن الاسكندرية ، ٧ عن الغربية ، ٥ عن المنوفية ، ٥ عن الدقهلية ، ٥ عن البحيرة ، ٥ عن الشرقية ، ٣ عن الدقهلية ، ٣ عن الجيزة ، ٣ عن بنى

سويف ، ٣ عن الفيوم ، ٤ عن المنيا ، ٥عن أسيوط ، ٤ عن جرجا ، ٤ عن قنا ، ١ عن أسوان ، ١ عن بورسعيد والاسماعيلية ، ١ السويس ، ١ دمياط .

أما الأعضاء المعينون من الحكومة فهم .

٤ يمثلون الأقباط ، ٣ يمثلون العرب ، ٢ يمثلون التجار ، ١ يمثل المهندسين ، ٣ يمثلون رجال التربية العامة ، ١ يمثل التربية الدينية ، ١ يمثل المجالس البلدية .

فكان مجموع أعضاء الجمعية التشريعية هو ٨٣ عضوا غير الوزراء ، منهم ٦٦ عضوا منتخبا و ١٧ عضوا معينا ، أى نسبة الخمس من المجموع . كما أن تحديد نوعية الاعضاء المعينين يدرجهم فى نطاق أهل «الكفاءات» وأهل «الخبرة» وممثلى «الطوائف» وهو متبع فى تعيينات بعض مجالس الشيوخ . فالجمعية التشريعية اذن بمثابة برلمان ادمج فيه مجلس النواب ومجلس الشيوخ . اما رئيس الجمعية التشريعية فقد كانت الحكومة تعينه من بين الأعضاء المعينين وللجمعية وكيلان احدهما تعينه الحكومة والاخر ينتخبه الاعضاء (كان سعد زغلول هو وكيل الجمعية التشريعية المنتخب) وكان عضوا عن دائرة السيدة زينب بعد استقالته فى مارس ١٩١٢ من وزارة الحقانية . وقد نص قانون الانتخاب على أن انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية يكون على درجتين فكل عضو ينوب عن ٢٠٠٠٠٠ مواطن وكل مصرى بلغ سن العشرين ولم تصدر فى حقه احكام مخله بالشرف له الحق فى انتخاب المندوبين وكل ٥٠ من هؤلاء المندوبين ينتخبون مندوبا عنهم يشترط فيه الا تقل سنه عن ٣٠ سنه ، وهؤلاء المندوبون الخمسنيون ينتخبون عضو الجمعية التشريعية عن مديرياتهم . وسوف نسمع عن هذا النظام الانتخابى فيما بعد فيما يسمى بالتمثيل النسبى فى دستور ١٩٣٠ أيام دكتاتورية صدقى باشا أى الانتخاب على درجتين (وحقيقته على ثلاث درجات. وانما يقال على درجتين للتسويغ) ثم فى انتخابات الاتحاد الاشتراكى حيث ينتخب نحو ٥ ملايين عضوا نحو ١٠٠٠٠٠ عضو ، وينتخب هؤلاء ١٥٠٠ فى المؤتمر القومى ثم ينتخب هؤلاء نحو ١٠٠ عضو فى اللجنة المركزية يضاف اليهم نحو ٥٠ عضوا معينا) فهى سلسلة من الغرابيل والمناخل لا يبقى بعدها الا النخالة ودقيق الزلط ثم انها ترفع عن الممثل المسئولية أمام الجماهير العريضة . ومدة العضوية فى الجمعية التشريعية ست سنوات يتجدد خلالها ثلث الأعضاء المنتخبين والمعينين كل سنتين من المندوبين الخمسينيين ومن الحكومة كما يحدث عادة فى مجالس ادارات الشركات المساهمة والنوادى لتجديد الدم باستمرار من ناحية ولا ستبقاء خبرة الخبرة من ناحية أخرى . وقد اشترط فى عضو الجمعية التشريعية أن يكون سنه على

الأقل ٣٥ سنة عارفا بالقراءة والكتابة وأن يكون من دافعى ضرائب الأطيان بنصاب ٥٠ جنيها أو عوائد مبان بنصاب ٢٠ جنيها سنويا ، أو ضرائب أطيان وعوائد املاك بنصاب ٣٥ جنيها سنويا فإن كان من حملة الشهادات العالية أعفى من خمس هذه النصابات . وكان العضو يتقاضى مكافأة شهرية قدرها ٢٥ جنيها وقد ظلت قرارات الجمعية التشريعية كما كانت فى حالة الجمعية العمومية : أى استشارية الا فيما يخص فرض الضرائب الجديدة أو زيادة الضرائب ـ واستجد للجمعية التشريعية حقان :

حق مناقشة الحكومة (دون صفة الالزام) وحق تحضير مشروعات القوانين (دون صفة الالزام) .

كذلك من يتأمل ديباجة دستور ١٩١٣ يجد انها تحدد مقترحات الجمعية التشريعية «بادارة الشئون الداخلية» وبهذا نكون قد عدنا الى برلمان الخديو اسماعيل الذى حدد اختصاص مجلس شورى النواب «بمذاكرة المنافع الداخلية» باختصار ممنوع على نواب الأمة الكلام فى السياسة الخارجية أو فى السياسة الداخلية أو فى نظام الحكم .

وكان للحكومة حق حل الجمعية التشريعية اذا استحكم الخلاف بينهما .

وفى ١٣ ديسمبر ١٩١٣ اسفرت انتخابات الجمعية التشريعية عن الأعضاء التالين :

القاهرة :

سعد زغلول باشا ، عبد الخالق مدكور باشا ، الشيخ عبد الرحيم الدمرداش ، حسين واصف باشا .

الاسكندرية :

حسين على سيف أفندى ، محمد يكن باشا ، منصور يوسف باشا .

دمياط :

عبد السلام العلايلى بك .

بور سعيد والاسماعيلية :

الشيخ عبد الفتاح الجمل .

السويس :

عبد الرحمن عوض أفندى .

ss

الغربية :

ابراهيم سعيد باشا ، أحمد أبو الفتوح باشا ، حافظ المنشاوى باشا ، راغب عطية بك ، على المنزلاوى بك ، محمد فتح الله بركات بك ، محمد كمال أبو جازيه بك .

المنوفية :

عبد العزيز فهمى بك ، عبد المجيد سلطان باشا ، محمد السيد أبو على باشا ، محمد علوى الجزار بك ، محمود أبو حسين باشا .

البحيرة :

ابراهيم نصار بك ، أحمد محمود باشا ، الشيخ عبد الجواد عبد الحميد نوار ، عبد اللطيف الصوفانى بك ، محمد المنياوى بك .

الدقهلية :

حسين هلال بك ، عبد اللطيف المكباتى بك ، عثمان سليط بك ، متولى نوربك .

الشرقية :

عبد الله السيد أباظه بك ، على الشمسى بك ، عمر مراد بك ، محمد عثمان اباظه ، محمود الاتربى باشا .

القليوبية :

عبد الرحمن نصير بك ، محمد علام بك ، مصطفى بكير افندى

الجيزة :

فرج الدالى أفندى ، الشيخ محمد حسن عزام ، محمد رشوان الزمر أفندى .

الفيوم :

محمد الباسل بك ، طنطاوى طنطاوى بك ، الشيخ محمد على صالح .

بنى سويف :

زكريا نامق بك ، محمد على سليمان بك .

المنيا :

المصرى السعدى بك ، حسنين الشريعى بك ، زايد جلال بك ، على شعراوى باشا .

SS

أسيوط :

ابراهيم موسى الدورى بك ، عبد الرحمن محمود بك ، محمد على علوبه بك ، محمد قطب قرشى بك ، محمد محفوظ باشا .

جرجا :

ابراهيم اسماعيل أبو رحاب بك ، عمر عبد الآخر بك ، محمد أمين أبو ستيت بك ، محمود همام بك .

قنا :

ابراهيم على بك ، حسن بكرى بك ، الشيخ عمر أحمد خلف الله ، محمد محمود بك .

أسوان :

حنفى مصطفى منصور بك .

عن الوجهاء والأعيان.

أحمد مظلوم باشا ، عدلى يكن باشا ، خالد لطفى باشا ، محمد شريعى باشا ، ابراهيم بك راجى ، حسن توفيق باشا .

عن الأقباط :

قلينى فهمى باشا ، مرقس سميكه بك ، سينوت حنا بك ، كامل صدقى بك المحامى .

رجال التربية العامة والدينية :

الشيخ محمد شاكر ، أمين سامى باشا .

الاطباء :

الدكتور محمد علوى باشا ، الدكتور محمد أمين بدر .

العرب :

السعدى بشاره الطحاوى بك .

التجار :

ميشيل بك لطف الله ، يوسف أصلان قطاوى باشا .

وعين أحمد مظلوم باشا رئيسا للجمعية التشريعية وعدلى يكن باشا وكيلا لها ، وكان سعد زغلول باشا هو وكيلها المنتخب .

وقد افتتح الخديو عباس الثانى الجمعية التشريعية فى ٢٢ يناير ١٩١٤ بسراى مجلس الشيوخ السابق (وزارة الأشغال) فى شارع القصر العينى المتاخمه لمجلس النواب (مجلس الأمة أو مجلس الشعب) ، وتلا خطبة العرش التى لم يكن فيها شىء يذكر الا تكرار ديباجة دستور ١٩١٣ بلغة أخرى ، والتنويه بزيادة مشاركة البرلمان فى أعمال الحكومة وباتساع قاعدة الناخبين وبتمثيل الاقليات بحد ادنى والتوجيه الى ضرورة الاهتمام بمشاكل «صغار المزارعين» بصفة خاصة وانفضت الدورة فى يونيو ١٩١٤ ، وقدكانت الدورة الثانية يحل موعدها فى أول نوفمبر ١٩١٤ ولكن انعقادها تأجل جملة مرات ثم تأجل الى أجل غير مسمى نظرا لنشوب الحرب العالمية الأولى فى ٤ أغسطس ١٩١٤ . ولم تدع للانعقاد بعد ذلك حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، فمجرد اعلان الهدنة فى ١١ نوفمبر ١٩١٨ تألف الوفد المصرى من سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى وزار المعتمد البريطانى فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ (عيد الجهاد الوطنى) للمطالبة باستقلال مصر ، وكان ذلك بداية ثورة ١٩١٩ التى أسفرت عن الاستقلال المشروط بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وعن دستور ١٥ مارس ١٩٢٣ .

وهكذا لم تجتمع الجمعية التشريعية غير دورة واحدة فى النصف الاول من ١٩١٤ . وقد كان من تحاملات عبد الرحمن الرافعى ورجال الحزب الوطنى فى التشهير بالجمعية التشريعية قول الرافعى فى كتابه عن «محمد فريد» ص ٣٨٥ أن «الجمعية التشريعية» «صرفت معظم وقتها فى مناقشات طويلة عميقة للبحث عمن هو الأحق بين وكيلى الجمعية برأسة الجلسات عند غياب رئيسها : هل هو الوكيل المعين عدلى يكن باشا أم الوكيل المنتخب سعد زغلول باشا ؟ فكأن جوهر القضية المصرية هو فى تعرف أى الوكيلين أحق برأسة الجلسات عند غياب الرئيس ؟

«وهكذا كانت الرآسة وما إليها هى الشغل الشاغل لكبراء البلاد فى كل زمان» .

فالرافعى قد صور هذا الصراع على أنه مجرد صراع شخصى على الرياسات ليس فقط بسبب نقص وعيه الدستورى بل لنقص ايمانه وايمان الحزب الوطنى بصفة عامة بالديمقراطية

SS

ونظرهم الى الكفاح الدستورى والديمقراطى على أنه مجرد ورقة فى لعبة السياسة والصراع مع أفندينا والانجليز وليس على أنه مجرى أساسى فى تاريخ تحرير الشعوب ، فالمشكلة التى تجلت فى الجمعية التشريعية لم تكن مشكلة صراع على الرياسات بل كانت مشكلة تحديد مصدر السلطة فى حكم البلاد : أهو «العرش» من خلال مندوبه المعين (عدلى يكن) أم «الأمة» من خلال ممثلها المنتخب (سعد زغلول) ، وهل تحكم مصر بموجب حق الملوك الالهى أم بموجب حق الشعوب الطبيعى ؟

ومن يتأمل تطور الأحداث فى ثورة ١٩١٩ يجد أن لب الصراع بين سعد زغلول وكيل الأمة المنتخب من الشعب وعدلى يكن رئيس الوزراء المعين من السلطان فؤاد حول من يرأس وفد المفاوضات مع الانجليز من أجل استقلال مصر ، كان فى حقيقته استمرارا لهذا الصراع الأصيل فى تاريخ الديمقراطية المصرية حول من يتحدث باسم الأمة : العرش ورجاله أو الأمة وزعماؤها ؟ لقد كان الصراع الذى دار داخل الجمعية التشريعية هو جوهر صراع الأمة مع العرش حول الدستور والحياة النيابية .

كذلك ظلم الرافعى الحركة الوطنية والدستورية معا حين صور انشاء الجمعية التشريعية على أنه مجرد لعبة انجليزية للقضاء على الحركة الوطنية ، فهو يقول فى «محمد فريد» (٣٧٥) : «أراد الاحتلال أن يعرقل تيار الحركة الوطنية بوضع نظام شورى جديد يحل محل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية دون أن يكون له قواعد الدستور ومبادئه وذلك لكى يشغل الامه بنظام حادث تترقب من ورائه الخير ، فيصرفها ولو الى وقت محدود عن حركة المطالبة بالدستور» والحقيقة أن الانجليز اضطروا حين بدت نذر الحرب العالمية الأولى فى ١٩١٣ أن يتراجعوا أمام هياج الشعب المصرى من أجل الاستقلال والحكم النيابى لتهدئة المصريين بهذه المصالحة الجزئية حتى يمكنهم أن يخوضوا الحرب العالمية الأولى وظهرهم آمن نسبيا . أما الجلاء عن مصر فقد كان مستحيل التحقيق لان انجلترا وحلفاءها كانوا يستعدون لقتال المانيا وايطاليا وتركيا ومن غير المعقول أن يسلموا أهم قاعدة لهم فى البحر الأبيض المتوسط لقمة سائغة لاعدائهم . ولو كانت الجمعية التشريعية حقا كما روج الحزب الوطنى مجرد لعبة انجليزية لشغل المصريين عن المطالبة بالاستقلال أو بالحياة النيابية السليمة لما لجأ الانجليز الى تعطيلها طوال الحرب العالمية الأولى أولا بمرسوم ١٨ أكتوبر ١٩١٤ الذى أجل الدورة البرلمانية الثانية من أول نوفمبر ١٩١٤ الى أول يناير ١٩١٥ ، ثم بمرسوم ٢٩ ديسمبر ١٩١٤ الذى أعاد تأجيلها الى ١٥ فبراير ١٩١٥ ، ثم توالت مراسيم التأجيل الى ١٥ ابريل ١٩١٥ ثم الى أول نوفمبر ١٩١٥ ثم

أخيرا الى أجل غير مسمى بمرسوم ٢٧ أكتوبر ١٩١٥ . وكل هذا التسويف وهذه الذبذبة يدلان ، ليس فقط على أن الانجليز كانوا يخشون انعقاد الجمعية التشريعية ولكن على تخوفهم من البطش السافر بالحكم النيابى ازاء مقاومة المصريين .

وكان الخديو عباس الثانى قد سافر الى استانبول اسابيع قبل نشوب الحرب العالمية الأولى غالبا لينسق خططه مع السلطان رشاد سلطان تركيا فى مقاومة الانجليز . فقد انتهت سنوات العسل التى قضاها عباس الثانى مع ايلدون جورست خليفة كرومر بين ١٩٠٧ ، ١٩١١ . وبتولى اللورد كيتشنر منصب جورست بعد وفاته انتهت سياسة الوفاق بين الخديو والانجليز لا ن الجنرال كيتشنر اعاد أيام كرومر فى حكم مصر حكما مباشرا متبعا سياسة قمع المصريين وتهدئتهم على حساب الخديو فى آن واحد فعاد عباس الثانى الى تجديد تحالفه مع سلطان تركيا . وكان من مظاهر تآمر عباس الثانى مع جبهة تركيا والمانيا والنمسا وايطاليا انه حاول أن يبيع سكة حديد مريوط التى كان يمتلكها شخصيا الى شركة ايطالية بحجة أنه لا يربح منها شيئا فتدخل كيتشنر وحال دون ذلك وأجبر عباس الثانى على بيعها للحكومة المصرية فى فبراير ١٩١٤ مقابل ٣٩٠٫٠٠٠ جنيه وغضب الخديو عباس على رئيس وزرائه محمد سعيد باشا لانحيازه للانجليز فى هذا الأمر ، فاستقال محمد سعيد باشا بعد نحو اربع سنوات قضاها فى الحكم بين بطرس غالى وتولى خلفه حسين رشدى باشا رئاسة الوزارة فى ٥ ابريل ١٩١٤ وهو من اختيار عباس الثانى ولم يعترض كيتشنر .

وكانت وزارة رشدى باشا الأولى مكونة على الوجه الأتى :

حسين رشدى باشا للرياسة والداخلية .

اسماعيل سرى باشا للاشغال والحربية البحرية .

أحمد حلمى باشا للمعارف .

يوسف وهبه باشا للمالية .

محمد محب باشا للأوقاف .

عدلى يكن باشا للخارجية .

عبد الخالق ثروت باشا للحقانية .

اسماعيل صدقى باشا للزراعة .

SS

وفى استانبول جرت محاولة لاغتيال عباس الثانى فى ٢٥ يوليو ١٩١٤ برصاص طالب مصرى اسمه محمود مظهر كان يدرس بمدرسة البحرية العثمانية وهو ابن أحمد بك مظهر رئيس محكمة بنى سويف وجرح الخديو جروحا بليغه شفى منها أما المعتدى فقد قتله البوليس التركى فور الحادث فدفن معه سره وقد وقع الحادث عند خروج الخديو عباس الثانى من رياسة مجلس الوزراء التركى بعد مقابلة الصدر الأعظم الأمير محمد سعيد حليم ويقول الرافعى إنه قد يكون للأمير سعيد حليم يد فى الحادث طمعا فى عرش مصر.

وقد منع الانجليز الخديو عباس الثانى من العودة الى مصر بعد شفائه فى سبتمبر ١٩١٤.

وفى ١١ نوفمبر أصدر الخديو عباس الثانى من منفاه منشورا مضحكا مؤسفا يعلن فيه تحالفه مع تركيا ومنحه الدستور للمصريين واعتزامه دخول مصر غازيا بجيش عثمانى يعيد فتح مصر «لاعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل ١٨٨٢». وهذا نص المنشور:

«أبناء مصر والسودان الأعزاء،

«ها قد اتت الساعة لخلاصكم من احتلال أجنبى وطىء البلاد من ٣٢ سنة مضت بدعوى أنه مؤقت وأنه لتأييد الاريكه الخديوية كما تدل عليه تصريحات الحكومة الانجليزية ووعود رجالها الرسميين العلنية ولكنه ما مضت عليه الأعوام حتى نسى الوعود بالجلاء وتداخل فى شئون البلاد الادارية والسياسية فتصرف فى مالية البلاد تصرف المالك المبذر، واعتدى على حقوقنا فى السودان، واحل ابناءه مكان الوطنيين فى الوظائف العمومية وسلب استقلال القضاء وسن القوانين الماسة بالحرية الشخصية والمضيقة على حرية الفكر والخطابة والكتابة والاجتماع وقاوم رغباتنا ورغبات رعايانا فى انتشار التربية والتعليم الصحيح فى ارجاء البلاد وفى منح البلاد دستورا كاملا يتناسب مع أحوال التقدم العصرى. ولما أعلنت الحرب الحاضرة بين الدول العظمى، جاءت الحكومة الانكليزية فمنعتنا عن الرجوع الى مصر، مقر العرش الخديوى، ودعتنا لترك الاستانه والرحيل لايطاليا فرفضنا هذا الطلب رفضا باتا، واعتبرناه أقصى ما تتعدى به هذه الدولة على حقوق الخديوية المصرية واعتبرته الدولة العلية صاحبة السيادة على مصر اعتداء على الفرامانات الشاهانية. ولما كانت رغبات جلالة الخليفة المعظم وحكومته السنية هى تأييد هذه الفرامانات لتمام رفاهية البلاد المصرية والسودانية فقد اقتضت ارادة أمير المؤمنين تسيير جيش عثمانى عديد مظفر على القطر المصرى لاعادة الحالة الى ما كانت

عليه قبل سنة ١٨٨٢ . وقد رأينا أن نسير مع هذا الجيش حتى يتم له النصر بمعاونتكم بعضكم البعض وقيامكم بتمهيد كل الوسائل لتسهيل مأموريته واستعدادكم لاستقبالنا واستقباله بما هو معهود فيكم من الحمية الوطنية والإخلاص لجلالة الخليفة المعظم ولنا ولبلادكم . وبما أن الأمل وطيد فى نجاحنا بمعونته تعالى ، فاننا نعلن من الان منحكم الدستور الكامل والغاء القوانين المنافية للحرية واعادة الضمانات لاستقلال القضاء ، والعفو عن المجرمين السياسيين ومن صدرت ضدهم أحكام أو رفعت عليهم دعاوى بسبب الحوادث الأخيرة والعمل على تعميم التعليم وترقيته وكل مافيه تقدم البلاد المادى والأدبى والسهر على راحة سكانها وتوفير أسباب سعادتهم . هاهى الفرصة فانتهزوها وليكن شعاركم خلاص مصر مع احترام أرواح وأموال سكانها الأجانب ، فانه ليس لنا مقاوم فيها غير جيش الاحتلال ومن يحاربنا معهم حقق الله الامال » .

وباختصار فان الخديو عباس الثانى طالب المصريين بالثورة على الانجليز استعدادا لدخوله مصر على رأس جيش عثمانى وهو طلب غير مشجع لان المصريين لم يجدو منطقا فى استبدال الاحتلال البريطانى باحتلال عثمانى . لاكلمه عن استقلال مصر بعد أن تضع الحرب أوزارها ، وانما اصرار « لاعادة الحالة الى ماكانت عليه قبل سنة ١٨٨٢ » أى السيادة العثمانية على مصر بموجب معاهدة لندن فى ١٨٤٠ والفرامانات الشاهانية المنظمة لهذه السيادة أما الوعد بالدستور بعد النصر فقد كان بمثابة توقيع شيك بلا رصيد .

وانتهزت بريطانيا هذه الفرصة فاعلنت الحماية على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ .

«يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر الى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا ، قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية .

« وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر ، وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها » .

وفى ١٩ ديسمبر ١٩١٤ أعلنت الحكومة البريطانية خلع الخديو عباس الثانى وتولية الأمير حسين كامل سلطانا على مصر . ولم يعترض على ذلك أحد الا قيادات الحزب الوطنى وشبابه الذين عادوا الى سياستهم القديمة القائمة على التعاون مع الخديو عباس الثانى والدولة

العثمانية فى محاربتهم للانجليز[1] . أما الغالبية العظمى من المصريين فقد ظلو فاترين نحو دعوة أمير المؤمنين لأنهم كانوا يفتقدون الضمان لخروج تركيا من مصر بعد خروج الانجليز . وهذا ماكان محمد فريد وزملاؤه فى المنفى حريصين عليه رغم تعاونهم مع تركيا فى هذه الفترة الحرجة ، أن تعود مصر للمصريين بعد الحرب لا للعثمانيين . وقد اكتشف بنفسه ان الصدر الأعظم وعامة زعماء حزب الاتحاد والترقى التركى كانوا يجاهرون باسترداد تركيا لمصر بعد انتصار تركيا أو يضمرون ذلك ، ومن هنا فقدكان محمد فريد حريصا على توضيح استقلال مصر الداخلى على الاقل غير أن حديث محمد فريد مع زيمرمان Zimmerman وكيل خارجية المانيا فى يناير ١٩١٦ يستدل منه أن محمد فريدكان يمكن أن يكتفى باستقلال مصر الداخلى أو الادارى مع وجود علاقة عضوية بين مصر وتركيا شبيهه بعلاقة المجر بالنمسا حيث قال لزيمرمان :

«أنه لا يجوز للترك أن يتدخلوا فى ادارة مصر لجهلهم البلاد وأهلها بل لجهلهم الادارة أيضا كما هو مشاهد فى سورية وغيرها ولا نقبل أن نكون تحت ادارتهم بحال من الأحوال لاننا ارقى منهم كثيرا ، وبلادنا أكثر انتظاما من قبل دخول الانجليز وبالاختصار فان الاتراك يريدون أن يأكلوا مصر ، ولكننا لا نقبل أن نؤكل بسهولة . فنحن قد قاومنا الانجليز ونقاوم كل من يريد أكلنا أياكان ، لاننا نسعى وراء الاستقلال ، وغاية ما نقبله أن نكون مع الأتراك مثل المجر والنمسا ، على شرط المساواة فى الحقوق والاستقلال التام»[2]

وهكذا نجد أن الحزب الوطنى قد استخرج معنى جديدا لمبدأ «مصر للمصريين» وهو أنه الاستقلال الداخلى لمصر أو الحكم الذاتى لمصر داخل الاطار العثمانى ، وفى مكان أخر من «مذكراته» يتصور محمد فريد علاقة مصر والبلاد العربية بتركيا على أنها يجب أن تشبه «اتحاد ممالك المانيا تحت رعاية بروسيا» أى اتحاد فيدرالى مركزه استانبول مع عواصم اقليمية وحكم ذاتى لكل عضو فى الاتحاد . وهو يقول ان الاتراك أنفسهم يرفضون هذه الصيغة لانهم يخشون

---

(١) اقترن ذلك باضطهاد قيادات الحزب الوطنى فى مصر ومطاردة شبابه . فاعتقل : أحمد بك لطفى وعلى فهمى كامل بك (وكيل الحزب) وعبد الله بك طلعت وعبد اللطيف بك الوفائى . ونفى الى مالطه : الدكتور عبد الغفار متولى . ومحمد عوض محمد ومحمود ابراهيم الدسوقى ومحمد عوض جبريل وحامد بك العلايلى وحامد المليجى وسلامه الحولى وعلى فهمى خليل والامير العطار . ووضع تحت الراقبة . عبد المقصود متولى ومحمد زكى على وأحمد وفيق وأمين الرافعى وعبد الرحمن الرافعى ومصطفى الشوربجى ، اسماعيل بك حافظ ومحمد فؤاد حمدى وابراهيم رياض والدكتور عبد الحليم متولى والدكتور عبد الفتاح يوسف وأحمد رمضان زيان واليوزباشى حافظ محمود قبودان واليوزباشى أحمد حموده وفؤاد عثمان ومحمد الشافعى ومصطفى حمدى ويعقوب صبرى وأحمد نبيه قبودان وحسن نور الدين واسماعيل حسين والشيخ ابراهيم مرونى وغيرهم .

(٢) الرافعى : «محمد [illegible]» (عن مذكراته) ص ٤٢٣ ـ ٤٢٤

SS

ظهور ريشستاج اسلامى فى استانبول يسيطر عليه نواب الدول العربية على الدولة العثمانية بحكم أكثريتهم العددية ، ويصبح الأتراك فى المقام الثانى . وقد اكتشف محمد فريد أن تركيا تسعى لاسترداد مصر كولاية عثمانية وأن بعضهم يصرح «بأنه يفضل أن تكون مصر انكليزية من أن تكون مستقلة» تخوفا من بأسها وقوة حضارتها . وقد سببت آراء محمد فريد فى الاستقلال الداخلى له متاعب فى استانبول عندما اقام بها فترة أثناء الحرب العالمية الأولى فحقق معه ووضع تحت المراقبة .

وفى أواخر الحرب العالمية الأولى بعد أن تأكد انتصار الحلفاء (انجلترا وفرنسا وحلفائهما) على المانيا وتركيا ساءت العلاقة بين محمد فريد والخديو عباس الثانى لما لاحظه فريد على الخديو من محاولات لاسترضاء الانجليز .

وقد ظل محمد فريد فى منفاه يدعو لحرية مصر واستقلالها بفهمه الخاص وبمنهجه الخاص حتى أخر لحظة فى حياته وقد توفى فى برلين يوم ١٥ نوفمبر ١٩١٩ ، وكانت الأمة كلها مشتعلة تحت زعامة سعد زغلول و«الوفد المصرى» الذى صبت فيه كافة التيارات الوطنية والديمقراطية .

وحين نقلت رفات محمد فريد الى القاهرة فى ٩ يونيو ١٩٢٠ ودعته مصر وداع الزعماء .

وفى ٩ أكتوبر ١٩١٧ توفى السلطان حسين كامل وتولى السلطان احمد فؤاد عرش مصر مكانه فى نفس التاريخ . وفى ١١ نوفمبر ١٩١٨ أعلنت الهدنة بين الدول المتحاربة بعد سحق قوات ايطاليا وتركيا والمانيا والنمسا والمجر . وفى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ بدأ المصريون صفحة جديدة فى تاريخ كفاحهم فى سبيل الاستقلال والديمقراطية : بدأت ثورة ١٩١٩ .

الباب الثامن

الصحافة والرقابة

SS

الصحافة والرقابة ـ ١

البداية : رفاعة العظيم

كان أول دخول الصحافة مصر مع الحملة الفرنسية (١٧٩٨ ـ ١٨٠١) وهو أيضا تاريخ دخول المطبعة العربية الأولى والمطبعة الأفرنجية الأولى . غير أن الجريدتين اللتين أنشأتهما الحملة الفرنسية فى مصر كانتا باللغة الفرنسية ، وهما جريدة «لى كورينة دى ليجبت » «بريد مصر» ومجلة «لاديكاد ايجيسيين » «العشرية المصرية » لنشر أبحاث المجمع العلمى المصرى ، وقد قصد بهما أن يكونا صحافة جيش الاحتلال ومن وثائق فرنسا العلمية ، أما المصريون فلم يعرفوا شيئا مطبوعا بالعربية أيام الحملة الفرنسية الا منشورات سلطة الاحتلال الفرنسى بما اشتملت عليه من بيانات ونداءات وقوانين ولوائح وأوامر جديدة ، وأحيانا بعض التوجيهات والأفكار والمبادىء العامة . وكانت هذه الى جانب توزيعها على الأعيان تتخذ صورة الملصقات على نواصى الشوارع والحارات وعلى أبواب المساجد . وقد كانت هذه البديل الأوروبى «لمنادى » العصور الوسطى الذى كان بمثابة الجريدة الرسمية بل ووزارةالأعلام فى جميع أرجاء الامبراطورية العثمانية ولذا يمكن أن نطلق على هذه المنشورات أو الملصقات جرائد الحائط» .

فلما جاء محمد على جدد نظام الفرنسيين فى التعريف بالقوانين وفى الارشاد العام بل وفى التعريف بالاحداث الهامة . فأنشأ محمد على فى ١٨٢٧ (١٢٤٣) هجرية «جرنال الخديو» باللغتين التركية والعربية من مائة نسخة فقط ليعرف منها أخبار مشروعاته الكثيرة وغير ذلك من شئون مالية وادراية . وكان تداول «جرنال الخديو» قاصرا على كبار رجال الدولة . وكان كلهم من الاتراك أو من يدخلون فى حكمهم . ولكن يبدو أن تأميم الزراعة والتجارة والصناعة واتساع الجيش والاسطول والتوسع فى تعليم شباب المصريين ليشغلوا المناصب التنفيذية ونصف

القيادية في الجهاز الضخم الذى بناه محمد على جعله يحس ضرورة أن يكون للحكومة «حضور» بالكلمة المطبوعة فى كل قرى مصر ومدنها ، وفى كل مستويات المسئولية فى الخدمة العامة ، ولذا سرعان ما أصدر محمد على بعد سنة واحدة «الوقائع المصرية» فى ٣ ديسمبر ١٨٢٨ التى صدرت بلغتين متجاورتين : التركية والعربية لتحمل قوانين الدولة وأخبارها وتوجيهاتها . وكانت توزع فى صورة اشتراكات اجبارية على جميع موظفى الدولة ممن يتقاضون الف قرش فأكثر شهريا (فلنقل بلغة اليوم على مديرى العموم) ومجانا على فقراء الطلاب ، فلما تولى رفاعة الطهطاوى رياسة تحريرها خاض معركة ليكون النص الأصلى «للوقائع المصرية» بالعربية وأن تكون الصيغة التركية هى المترجمة . وقد انتصر سنوات ثم طرد من رياسة تحرير «الوقائع» . كذلك انتصر الطهطاوى فى معركة أخرى وهى تحويله الافتتاحية الى مقال فى التربية الوطنية والسياسية والاجتماعية بعد أن كانت مجرد مدائح تدبج فى عظمة الوالى وكمال صفاته ، وهذه بداية صحافة الرأى فى مصر . كذلك دق رفاعة الطهطاوى وزملاؤه المصريون فى معركة التمصير هذه أسفينا ثالثا ، وهو أن المطبعة كانت لديهم والورق كان لديهم ، فلما تولى عباس الأول وجد «الوقائع المصرية» ترسل لحثالة المجتمع كبعض الفنانين والطهاة والفراشين . فمنع تداولها بين من هم أقل رتبة من أميرالاى وحظر نشر أى «شىء يختص بالسياسة فيها» . فى عهد عباس عادت اللغة التركية لغة أولى وقصر توزيع «الوقائع المصرية» على كبار الموظفين وحظر عليها الخوض فى السياسة وفى عصر عباس نفى رفاعة الطهطاوى الى السودان .

ولم تصدر فى زمن محمد على جرائد أخرى الا جريدة متخصصة هى الجريدة العسكرية (١٨٣٣) لنشر أخبار الجيش ولوائحه ، ثم جريدة فرنسية ثقافية كانت تصدر أسبوعيا فى الاسكندرية من أغسطس ١٨٣٣ الى مارس ١٨٣٤ عن ناد أدبى أنشأه مثقفو الاسكندرية ، اسمها «لومنيتور ايجبسيان» ، وكان محمد على يؤزراها للدفاع عنه ضد دعاية الباب العالى أمام الرأى العام الأوروبى المحلى على الأقل .

وقد كان تطور الصحافة المصرية وجها من وجوه صراع مصر فى سبيل الاستقلال وفى سبيل الديمقراطية فى القرنين الاخيرين . فمحمد على الذى صارع الاستعمار التركى شجع الصحافة العربية والاجنبية فى مصر لتدافع عن استقلال الارادة المصرية فى مواجهة الباب العالى . وعباس الذى كان خادما مطيعا للباب العالى لم يكن بحاجة الى صحف بل على العكس من ذلك كبل الصحيفة الوحيدة التى بقيت له من عهد محمد على . أما سعيد

SS

(١٨٥٤ ـ ١٨٦٣) فقد جدد صراع مصر مع تركيا ، ولكنه ابتدأ من نقطة الصفر التى ابتدأ منها محمد على قبل ١٨٠٥ من ناحية كما أنه لم يكن يملك ربع شخصية محمد على ودهائه وثبات جنانه . وحين بدأ مخططه الاستقلالى بالاتفاق مع فرديناند دلسبس أرسل سلطان تركيا الى القاهرة اسكندر شلهوب وموله لاصدار جريدة «السلطنة» فى ١٨٥٧ لنقد اخطاء سعيد وتذكير المصريين بواجباتهم نحو الباب العالى ، ولكن هذه الجريدة لم تعمر . ولكن أهميتها تنبع من أنها جريدة أنشئت لتخاطب الرأى العام وتؤلب المصريين على واليهم ، فهى اذن حلقة هامة ، ربما كانت بداية السلسلة ، فى صحافة الرأى التى كان لها أثر خطير فى تاريخ مصر الحديث .

وقد أدرك اسماعيل منذ توليه فى يناير ١٨٦٣ أهمية صحافة الرأى التى تخاطب الرأى العام مباشرة فى الدفاع عن قضايا مصر وعن سياساته الخاصة فاهتم بتشجيعها والانفاق عليها بل وشراء ذمم أصحابها وكتابها عند الضرورة . وبالطبع فى صراعه مع الباب العالى أو غيره من الدول لم يكن فى امكان الخديو اسماعيل أن يستفيد من الصحافة الحكومية مثل «الوقائع المصرية» ولذا شجع تأسيس الصحف الفردية . فأوحى الى كاتب يدعى أبو السعود باصدار جريدة «وادى النيل» فى ١٨٦٦ ، وكان اسماعيل يمده بالمال من ميزانية الدولة ، فنحن نعلم من وثائق العصر أن الحكومة دفعت لهذه الصحيفة فى ١٨٧٢ مبلغ ٢٨٫٠٠٠ قرش بصفة اعانة من الخديو[١] ، وكانت جريدة «وادى النيل» هى لسان حال الخديو اسماعيل فى مواجهة جريدة «الجوائب» التى أنشأها سلطان تركيا فى استانبول وأسند رياسة تحريرها الى أحمد فارس الشدياق وقد تخصصت فى مهاجمة الخديو اسماعيل ثم فى مهاجمة عرابى والثورة العرابية فيما بعد . وغير «وادى النيل» المصرية أنشأ ابراهيم المويلحى ومحمد عثمان جلال فى ١٨٦٩ مجلة «نزهة الأفكار» ، ولكن هذه المجلة توسعت فى حرية الرأى الى حد أن شاهين باشا وزير الحربية أبدى للخديو اسماعيل تخوفه من اثارتها للخواطر وايقاظها للفتن فأمر باغلاقها .

وفى ١٨٧٥ أنشأ محمد أنس ابن أبو السعود جريدة «روضة الأخبار» فى خدمة اسماعيل الذى قام برعايتها . هذا الى جانب المجلة الثقافية «روضة المدارس» التى أنشئت فى عهد اسماعيل وكان يرأس تحريرها رفاعة الطهطاوى ثم الجريدة الرسمية التى كان سعيد فى أواخر ايامه قد تنازل عن ملكية الدولة لها وأهداها لاحد موظفيه (عبد الرحمن بك رشدى) مع

(١) د . سامى عزيز : «الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزى» دار الكاتب العربى ، ١٩٦٨ ، ص ١٤ .

SS

مطبعة بولاق بكل مافيها ليديرهما لحسابه الخاص ، بعد أن توقفت المطبعة من يوليو ١٨٦١ الى أغسطس ١٨٦٢ . وظل عبد الرحمن بك رشدى يصدر « الوقائع المصرية » لحسابه الخاص بانتظام وينشر فيها أخبار الدولة فقط من فبراير ١٨٦٣ الى ٢٢ نوفمبر ١٨٦٥ حين استردها الخديو اسماعيل وعين أحمد خيرى بك مشرفا عليها والشيخ أحمد عبد الرحيم محررا عربيا لها . وفى ٢٨ أغسطس ١٨٦٨ فصل ادارتها عن « ديوان المدراس » (وزارة المعارف) . وعادت « الوقائع المصرية » تنشر مع قوانين الدولة ، الأخبار العامة ، الداخلية والخارجية ، والريبورتاجات والمقالات السياسية والشعر والنثر ، والاعلانات التجارية المدفوعة ... الخ . وكانت من أهم الصحف المدافعة عن سياسة اسماعيل وتصرفاته ازاء هجمات جريدة « ايجيبت » التى كانت تصدر فى الاسكندرية وتركز الهجوم عليه .

الطيور المهاجرة

وقد كان اسماعيل هو عهد الميلاد الحقيقى للصحافة المصرية وللصحافة فى مصر بوجه عام ، لا الصحافة التابعة للحكومة ، ولكن الصحافة المملوكة للأفراد ، أيا كانت انتماءاتها وولاءاتها أو مصادر تمويلها الخفية . وقد بلغ عدد الصحف التى صدرت فى عصر اسماعيل (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩) بمختلف اللغات أربعين صحيفة منها ٢٣ صحيفة عربية . وقد صدر هذا العدد الضخم من الصحف بتشجيعه أو بتشجيع أعدائه ولاسيما تركيا وانجلترا . ونستطيع أن نفهم هذا الازدهار العظيم فى صحافة مصر أيام اسماعيل اذا ذكرنا أن بلدا ليست فيه أحزاب سياسية يمكن أن تعبر عن مختلف الاتجاهات والمصالح وتستقطب الجماهير لتجعل من الرأى العام قوة ضاغطة على الحاكم ، تقوم الصحيفة فيه مقام الحزب السياسى أو نواته . صدرت فى عصر اسماعيل الجرائد والمجلات المتخصصة الآتية :

« الوقائع الرسمية » ... « أركان الجيش المصرى » .. « يعسوب الطب » .. « المجلتين الثقافيتين » .. « روضة المدارس المصرية » .. « النحلة الحرة » ، والصحف السياسية الاتية : « وادى النيل » .. « نزهة الأفكار » .. « الكوكب الشرق » .. « الأهرام » .. . « روضة الأخبار » ... « أبو نظارة زرقاء » .. « الوقت » .. « شعاع الكوكب » .. « صدى الاهرام » .. « مصر » .. « حقيقة الأخبار » .. « الوطن » .. « البسفور » .. « التجارة » .. « الكوكب المصرى » ... « مرآة الشرق » .. « الاسكندرية » .. « بستان الأخبار »[١] .

---

(١) الكونت فيليب دى طرازى : « تاريخ الصحافة العربية » ، ٤ أجزاء بيروت ، ١٩١٣ ، قسطاكى الياس الحلبى « تاريخ تكوين الصحف المصرية » ، مطبعة التقدم ، ١٩٢٨ .
د . ابراهيم عبده : « تطور الصحافة المصرية » ، مطبعة الآداب (الطبعة الثانية) ، ١٩٥١ .

SS

وقد كان من الاسباب المباشرة لازدهار الصحافة فى عصر اسماعيل هجرة عدد كبير من المثقفين والكتاب والفنانين الشوام الى مصر نتيجة للمذابح الدينية التى دبرها الباب العالى فى لبنان وسوريا عام ١٨٦٠ . وقد تبنى الخديو اسماعيل هؤلاء اللاجئين السياسيين كجزء من سياسته العامة فى مناوأة الباب العالى والتعبير عن استقلال الارادة المصرية . فأنشئت جريدة «الأهرام» فى سنة ١٨٧٥ التى قدر لها أن تعيش حتى الان نحو مائة عام . وقد أدى نشوب الحرب بين تركيا وروسيا فى ١٨٧٧ الى انقسام صحف مصر وانقسام الرأى العام المصرى فيها الى فريقين : فريق يناصر الباب العالى صاحب السيادة الرسمية على مصر وفريق يجاهر بعداء الباب العالى ويشمت فيما يحل به من هزائم .

وقد ترك الخديو اسماعيل الصحافة المعادية لتركيا تعبر عن موقفها بحرية تامة بوحى من سياسته الاستقلالية ، فساعد ذلك على استقطاب الفكر والشعور فى مصر حول تبعية مصر للخليفة السلطان وحول مبدأ استقلال مصر أو ماكان يسمى يومئذ «مصر للمصريين» . بل لقد بلغ تعريض بعض الصحف المصرية بفساد النظام العثمانى أن «الأهرام» نددت صراحة باستبداد سلطان تركيا ودعت الى الاصلاح بالحكم الديمقراطى ، فكتبت فى عدد ٢٢ مارس ١٨٧٧ تقول : «لقد شكونا من الاستبداد الموصل للدمار فتهيأ الآن لنا أن نقصيه بعيدا . والخطاب السلطانى قال قد اشتهرت وثيقة الاصلاحات وأوجدت البرلمان مؤكدا للجميع العدالة والحرية» . وفى عدد ١٢ ابريل سنة ١٨٧٨ ارتفعت نبرتها فكتبت تقول : «قل لنا متى النهاية ، تحملنا مالا يطاق صبرنا على البلوى ، فحتام ننتظر» . ومعنى هذا أن القضيتين الرئيسيتين اللتين اشتغلت بهما صحافة مصر فى عصر اسماعيل كانتا :

(١) قضية استقلال مصر عن تركيا

(٢) قضية الديمقراطية .

وقد جاء جمال الدين الأفغانى لاجئا الى مصر فى ١٨٧١ ، وكان من مطاردى الباب العالى ، بسبب انتمائه الى التيار الاصلاحى الكبير الذى اجتاح تركيا نفسها ، وكانت دعوته تقوم على بعث شباب العالم الاسلامى ببعث شباب الاسلام ايام مجد السلف الصالح الذى لم ينطو الا نتيجة لفساد السلاطين الفاسدين . وكانت أفكاره الملتهبة مليئة بالمتناقضات ، فقد كان من جهة داعية حرية وشورى عدوا للاستبداد ومن جهة أخرى داعية لنظرية «المستبد العادل» وكان من جهة داعية ثورة واستقلال ومن جهة أخرى داعية جامعة اسلامية تدين

بالولاء للباب العالى ، وكان من جهة داعية عقلانية واجتهاد وتوفيق بين العلم والدين وبين الفكر والدين وبين الدنيا والدين ، ومن جهة أخرى داعية عاصفة واندفاع يذكران بعصور الايمان العظيم . حتى لقبه الذى اختاره لنفسه أو اختاره له آباؤه وهو « السيد » جمال الدين الأفغانى « الحسينى » ـ كالنسب الذى اختاره أحمد عرابى لنفسه ـ كان يوحى بجذور شيعية عميقة لا تتمشى مع الدعوة العقلانية ، بلا ولا تتمشى مع العقيدة العقلانية السنية ، وانما تذكرنا بباطنية الطرق الصوفية ، وكان غامض الصلات بعواصم العالم يتجول بينها فى يسر يسير كرجل بلا وطن أو كمنفى أبدى ، وكان ذا شخصية مغناطيسية ، وأوشاج مغناطيسية حتى نشأت حوله اسطورة دامت مائة عام الى يومنا هذا . فكل الناس تعرف متى جاء ومتى مضى وماذا قال ، ولكن أحدا لم يجروء بعد أن يفتح دفاتره ليسأل : من هو ـ ولماذا جاء فى الوقت المناسب ، ولماذا مضى فى الوقت المناسب ، ولماذا قال ماقال ؟ كل رجالات عصره حوسبوا حسابا عسيرا فيما خلا جمال الدين الافغانى ، لا أحد يعرف لماذا ؟

كل الناس كانوا من أعوانه أو مريديه : الخديو والمجاور ، الجنرال والأديب ، عالم الأزهر والعمدة ، اليهودى والنصرانى .

وفى سنة ١٨٧٧ حصل الأفغانى لاديب اسحاق على امتياز اصدار جريدة « مصر » وغذاها بمقالاته فصارت شيئا مذكورا ، وتحدث فيها الأفغانى لأول مرة عن « مصر الفتاة » فدخل هذا التعبير قاموس مصر السياسى وعاش جيلا بعد جيل . وأوحى الأفغانى الى يعقوب صنوع باصدار جريدة « أبو نظارة زرقاء » التى أصدرت أيضا فى ١٨٧٧ ، وأوحى لاديب اسحاق باصدرا جريدة أخرى فى الاسكندرية باسم « التجارة » فأصدرها فى ١٨٧٩ . وساعد سليم عنحورى على اصدار جريدة « مرآة الشرق » فى ١٨٧٩ .

وبغض النظر عن جمال الدين الأفغانى ومدرسته وتحالفاته ، فقد أدت الصحافة المصرية فى عصر اسماعيل دورا خطيرا فى الدعوة لتقويض سيادة الباب العالى على مصر وفى مؤازرة الخديو اسماعيل فى مواقفه ضد الباب العالى وفى بلورة فكرة « مصر للمصريين » . كذلك أدت دورا خطيرا فى التنديد بالتدخل الأوروبى فى مصر ولاسيما فى أوج ازمة تأليف الوزارة المختلطة (وزارة نوبار ـ ريفرز ويلسون ـ دى بلينيير) عام ١٨٧٨ ، وأدت دورا خطيرا فى المطالبة بالدستور وبالحياة النيابية وباقرار مبدأ فصل السلطات ومبدأ مسئولية الوزارة أمام البرلمان ، وفى التنديد بسوء تصرفات اسماعيل المالية . وقد كانت سياسة اسماعيل مضطربة نحو الصحافة فقد كان يرعاها وينفق عليها لحاجته اليها فى مواجهة الباب العالى أو الضغط الأوروبى

وكان ينقلب عليها كلما طالبته بالديمقراطية أو نددت بتصرفاته المالية فيعطلها أو يصادرها . وفى عصر اسماعيل بذرت كل بذور الثورة الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تبلورت فى ثورة عرابى .

ومع ذلك فدارس هذه الفترة ينبغى أن يكون فى منتهى الحذر فى تحليل التيارات المتلاطمة التى كانت تتقاذف مصر بين تولى اسماعيل فى ١٨٦٣ حتى ثورة عرابى والاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ . فحين تكتب جريدة «الوطن» وصاحبها ميخائيل عبد السيد فى ١٩ ابريل سنة ١٨٧٩ عام عزل اسماعيل : «أن الأمة اذا اتفقت كلمتها على خلع ملك أو سلطان فلابد من تنفيذ ارادتها واجابة رغبتها» ، فهى لم تذكر أن عزل اسماعيل كان أيضا مطلبا من مطالب الدول العظمى ولاسيما انجلترا والمانيا والنمسا وتركيا . وحين نرى الرقعة عليها فرسان من غير فرسان الحلبة فلا مناص من السؤال عن الدروع والشارات وصيحات الحرب : إيرانى هو الأفغانى ينزل فى أرض حسن العطار والجبرتى ورفاعة الطهطاوى ليبشر بالله والحرية و «مصر الفتاة» تحت راية خليفة عثمانى يكون أكثر عصرية من السلطان عبد العزيز . لبنانى هو سليم نقاش يكتب المجلدات ليثبت للمصريين أن «مصر للمصريين» . موارنة وارثوذوكس من بر الشام يترافعون عن الشعب المصرى ويطالبون بالدستور وحقوق الانسان المصرى ، يهودى مصرى هو يعقوب صنوع يعتنق الاسلام ويتخذ الجنسية الايطالية ليتمتع بحماية ايطاليا وفقا للامتيازات الاجنبية ويصدرها صحفا عديدة باللغات الاجنبية يسب فيها ملك البلاد ، فلا تستطيع أن تصل اليه يد اسماعيل الا بأن يتفضل قنصل ايطاليا ويبعده عن الاراضى المصرية !.

ولست أقصد أن كل هؤلاء كانوا قيادات فكرية مزيفة دس الباب العالى بعضها ودست الدول الأوروبية بعضها الآخر . وانما فلنقل أن هؤلاء كانوا ثوار الامبراطورية العثمانية على اتساع ارجائها وعلى اختلاف مللها تجمعوا فى مصر ليس فقط لان مصر كانت كما هى دائما قلب العالم العربى وقلب العالم الاسلامى وقلب الشرق الأوسط ، وانما لان الاختمار الثورى فى مصر كان أعمق جذورا وأكثر ابعادا وأعظم فاعلية منه فى أى بلد اسلامى أخر وفى أى بلد عربى أخر وفى أى بلد افريقى أخر .

لقد جاء كل منهم ينشد احزانه الخاصة على ربابة مصر ، أما نشيد مصر الحزين فقد خرج مختنقا من حناجر العرابيين الابرار الجهال لان كلماته لم تكن قد اكتملت بعد الا فى ثورة ١٩١٩ . وفى وسط هذا الخليط من المضطهدين الوافدين كان طبيعيا أن يجد الاستعمار العثمانى

والاستعمار الفرنسي أقنعة « مصرية » . أو على الأصح « متمصرة » تدافع عن مصالحه وقضاياه فى ثوب وطنى قشيب .

فمهمة المؤرخ اذن عسيرة : وهى أن يبحث فى أضابير هذه الفترة سواء فى الداخل أو فى سجلات وزارات الخارجية الأوروبية وسجلات الباب العالى ليعرف منها من كان يهاجم أخطاء اسماعيل أو الباب العالى لوجه مصر وحدها ومن كان بوقا يردد انغام الدول العظمى بتقاسيم عربية أو بتقاسيم مصرية ، ومن كان يرجع أنين الأقليات الدينية والعنصرية والسياسية المقهورة داخل الدولة العثمانية . لقد كان غريبا ذلك العصر . عصر اسماعيل « تتجول فى ارجائه الشخصيات الغامضة التى تخدم عرش مصر بأمانة . مثل نوبار باشا وابراهام بك واسماعيل باشا المفتش ورياض باشا ، ثم كانت تنقلب عليه وكأنها تستند الى قوة ما غير ظاهرة للعيان . فحين يكون الخيار أمام المصريين بين الخديو اسماعيل والخديو توفيق ، عشية خلع اسماعيل ، نقرأ فى عدد ٢٥ ديسمبر ١٨٧٨ من جريدة « الأهرام » « قد حان لكم أن تعلموا أن الراعى لكم ولستم للراعى . انبذوا الخوف جانبا وقاوموا سيوف الظلم . لا تهابوا من يروم إبعاد الحق . لا تخشوا سطوة مدير أو عامل أو حاكم ... » ينبغى أن نتدبر ارتفاع نبرة هذا الضيف فى دار غير داره ، أهو من نبرة يعاقبة الجبل أيام العلم المثلث الالوان ، أم هو ترجمان لصوت سيد يهجس بحق أريد به باطل ويترصد بمصر المسكينة ترصد العنكبوت بالذبابة الذهبية .

فلنقل أنه عصر اختلط فيه فرسان الكلمة بتجار الكلمة ، واختلط فيه المثاليون من دعاة الحرية والمساواة والاخاء بخدم الاستعمار المقنعين . واذا اردت أن تجمل المعارك السياسية والاجتماعية والفكرية التى خاضتها الصحافة فى عصر اسماعيل وجدتها تتركز فى القضايا الاتية :

١ ـ ضرورة الاطاحة بالخديو اسماعيل لانه جر البلاد الى الخراب المالى ولأنه كان نموذج الملك المستبد .

٢ ـ ضرورة وضع دستور للبلاد واقامة نظام الحكم على الاساس الديمقراطى الممثل فى الحكم النيابى وصيانة الحريات العامة والخاصة .

٣ ـ ضرورة فتح باب الاجتهاد فى الدين والمعتقدات حتى تتمشى القيم الدينية والفكرية مع حضارة العصر الحديث .

٤ ـ ضرورة اصلاح العادات والتقاليد والمؤسسات الاجتماعية بما يؤدى الى نهضة البلاد .

٥ ـ ضرورة بعث روح القومية المصرية أو ماكان يسمى يومئذ «مصر للمصريين» وقد كانت هذه النقطة الأخيرة موضع خلاف بين دعاة الاصلاح الدينى أنفسهم داخل مدرسة جمال الدين الأفغانى وخارجها . وكانت الصحافة التى قوضت عرش اسماعيل هى الصحافة التى بذرت بذور الثورة العرابية .

ومنذ مجيء جمال الدين الافغانى الى مصر فى ١٨٧١ ظهرت أول تنظيمات شبه سياسية فى الحياة المصرية كان أوضحها «جمعية حلوان» و «جمعية مصر الفتاة» و «الحزب الوطنى الحر» و «المحفل الماسونى» وهو الذى أنشأ المحفل الماسونى فى ١٨٧٧ مع شريف باشا وانضم له توفيق باشا ومحمد عبده ويعقوب صنوع وسعد زغلول وأديب اسحاق وسليم نقاش والمويلحى وابراهيم اللقانى وعلى مظهر والزرقانى والقونى وبطرس غالى وغيرهم من ضباط الجيش وأعضاء مجلس النواب . وكان الأفغانى هو الروح المحركة وراء أكثر هذه الجماعات التى شكلت بدايات التجمعات الحزبية فى مصر وكانت أكثر الجرائد التى صدرت فى هذه الفترة بمثابة منابر رسمية أو شبه رسمية لهذه التجمعات التى كانت تغذيها بالمال وبالرعاية لتعبر عن أرائها . وقد أصدر أديب اسحاق وسليم نقاش جريدة «مصر» فى القاهرة و«التجارة» فى الاسكندرية لتكونا لسان جمال الدين الأفغانى وحزبه الاصلاحى . وكان الافغانى هو الذى أمد أديب اسحاق بالمال ليصدر جريدة «مصر» هذه التى مالبثت أن انتقلت الى الاسكندرية ، وكان سليم نقاش يدير الجريدتين فى الاسكندرية بينما ظل أديب اسحاق يكتب لهما المقالات ويستكتب لهما الكتاب من حلقة جمال الدين الأفغانى فى القاهرة ، وفى مقدمتهم الشيخ محمد عبده وابراهيم اللقانى وقد كلف المحفل الماسونى عبد الله النديم بأن يشترك فى تحرير جريدتى «مصر» و«التجارة» وأوفده خصيصا لهذا الغرض الى الاسكندرية ليعاون سليم نقاش فى اصدار هاتين الجريدتين . وكان الأفغانى نفسه يكتب فيهما تحت اسم مستعار هو «المظهر بن وضاح» . كذلك كان الأفغانى وراء كثير من الصحف التى أصدرها يعقوب صنوع . وقد كانت الحركة الماسونية فى أوروبا وراء حركات التحرير والاصلاح والبعث القومى فى ايطاليا والمانيا ووراء الجماعات الثورية السرية كالكاربونارى والبرشنشافت أيام الوحدة الايطالية والوحدة الالمانية . وقد قامت بنفس الدور فى الثورة العرابية . ولكن من علامات الاستفهام الخطيرة فى هذه الفترة أن الخديو توفيق نفسه كان عضوا بارزا فى المحفل الماسونى ، كما كان عرابى عضوا فيها ، وهكذا اتسعت هذه الحركة للعرابيين ولاعداء العرابيين وللاحرار وللخونة . وهذا ماقصدت اليه عندما قلت أن تاريخ الثورة العرابية والاحتلال البريطانى لمصر لم يكتب بعد .

وقبل عزل اسماعيل نفى يعقوب صنوع فى ١٨٧٨ فأصدر فى باريس عدة صحف . وفى ٢٤ اغسطس ١٨٧٩ نفى الخديو توفيق الأفغانى ، وفى نوفمبر ١٨٧٩ نفى اديب اسحاق أو هرب الى باريس والغيت جريدتاه ، فاصدر فى أوروبا جريدة «القاهرة» للتنديد باستبداد «رياضستون» أى رياض باشا وفى اللقب اتهام بعمالته لانجلترا . وفى «الوقائع المصرية» عدد ١٧ نوفمبر ١٨٧٩ أن جريدة «مصر الفتاة» عطلت نهائيا بامر «المراقبة الثنائية» لما ذاع عنها من أنها تعبر عن حزب يتشبه بحزب «تركيا الفتاة» ويتخذ مبادىء الثورة الفرنسية (الحرية والاخاء والمساواة) مذهبا له . وفى مصر أصدر سليم نقاش جريدتين هما «المحروسة» و «العهد الجديد» . وقد كانت جماعة الافغانى تمول أديب اسحاق وسليم نقاش لاستئناف عملهما الصحفى ، سواء فى مصر أو فى أوروبا . ومن منفاه ركز يعقوب صنوع هجومه على الخديو اسماعيل وعلى رياض باشا وعلى الخديو توفيق بعد توليه اثر خلع اسماعيل وكان صنوع يدعو لحق الأمير حليم فى عرش مصر بدلا من الخديو توفيق ، ولذا فأنه من النافع فى دراستنا لدور الصحف فى عصر اسماعيل وفى الثورة العرابية الا نغفل دسائس البلاط المصرى ودسائس البلاط العثمانى فى الصراع على عرش مصر .

وكانت جريدة صنوع المحررة بالعربية وبالعامية تهرب الى مصر حيث تباع منها آلاف النسخ سرا وتتغلغل فى أعماق الريف بفضل تعاون الثوار المصريين .

SS

الصحافة العرابية
والصحافة الخديوية

وفى يونيو ١٨٨١ أصدر عبد الله النديم أول صحفه وهى «التنكيت والتبكيت» ، وكان يطبع منها نحو ٣٠٠٠ نسخة وكان له مراسلون فى زفتى ورشيد والاسماعيلية والمنصورة وكفر الدوار منذ العدد الثانى . وكانت جريدة النديم تعبر عن موقف العرابيين ، فتشن الهجوم على التدخل الأجنبى فى حكم البلاد والتحكم الأجنبى فى اقتصادها وتنادى بحق الشعب فى حكم نفسه وتسخر من الأفكار والعادات المستوردة ، وتندد بالاقطاع وتدعو لتمصير الحكم المصرى والجيش المصرى . وبعد ثورة عرابى فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ أصبحت «التنكيت والتبكيت» جريدة الثورة الرسمية ، وفى أكتوبر ١٨٨١ كتب عرابى بنفسه خطابا لادارة المطبوعات يبلغها بذلك ويبلغها أن الجريدة غيرت اسمها فأصبح «الطائف» وأصبحت جريدة رسمية له ، وكتب محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب الى ناظر الداخلية خطابا بذلك فى ٥ مارس ١٨٨٢ ، واخطرت ادارة المطبوعات جميع الصحف بأن «الطائف» أصبحت الجريدة الرسمية لمجلس النواب ، ودعت الادارات الحكومية الى الاشتراك فى الجريدة لمتابعة الاحداث ، واكسب النواب بمبالغ كبيرة للجريدة .

وقد أدى تحول جريدة النديم من جريدة شعبية الى جريدة رسمية الى تغير فى شخصيتها . فبعد أن كانت تتوسع فى استخدام اللغة العامية والرموز الشعبية ، بل والالفاظ السوقية ، ظهرت فى صورة الجريدة المحترمة التى تتوخى فى الموضوع والتعبير مخاطبة الناس المحترمين ، وبذلك غيرت الطبقة الاجتماعية التى كانت تخاطبها . كانت «التنكيت والتبكيت» شعبية الموضوعات وكانت صحف يعقوب صنوع قد خلقت شخصيات رمزية شفافة اشتهرت

SS

فى زمانها مثل «شيخ الثمن» (سلطان تركيا) و «شيخ الحارة» (الخديو) و «أبو ريضه» (رياض باشا)، و «أبو الغلب» (الفلاح المصرى) و «كريم حليم» (الأمير حليم).

وقد كان زعماء الثورة العرابية هم المسئولون عن هذا التحول فى شخصية جريدة «التنكيت والتبكيت»، فقد جاء فى خطاب عرابى لادارة المطبوعات أن «فوات زمن التنكيت اقتضى تبديل جريدة (التنكيت والتبكيت) الأدبية والتهذيبية وأن يكون موضوعها سياسيا تهذيبيا للذود عن حقوق الأمة والمدافعة عن حقوق حكومتها التوفيقية». أما صحف يعقوب صنوع فقد استمرت فى استخدام هذه الصور الشعبية والتصويرات الكاريكاتورية والتعبير الدارج.

وباستيلاء عرابى على الحكم بعد انقلاب ٩ سبتمبر ١٨٨١ آل أمر مصر الى «حكومة الثورة»، ولذا فقد كان موقف «الطائف» جامعا لهذين النقيضين. فأعلن النديم فى افتتاحية «الطائف» أن جريدته سوف «تطالب بحقوق الأمة وتدافع عن حقوق الحكومة، بمعنى أنها تقوم بخدمة الأمة من حيث الذود عنها ونشر أفعال الظلمة المخالفين لسير حكومتنا الحرة العادلة، وتدافع عن الحكومة من يرميها بسوء من الجرائد الافرنجية والعربية»، ثم قال: «وحيث أن الأمة صار لها مجلس نواب تعرف به حقوقها كذلك صار لها جريدة تنشر فضائلها وتدفع السنة الأعداء عنها».

ولم يبق من «الطائف» الا عشرون عددا وبعض الشواهد التى أخذتها عنها الصحف الاخرى المعاصرة ومنها نستطيع أن نستخلص شيئا عن براءة العرابيين فى الفكر السياسى والاجتماعى، ــ على طريقة الشيخ عاشور ــ التى جعلتهم يمزجون القضايا القومية والديمقراطية الخطيرة بأشياء لا يفهمونها من تطور الحضارة أو بالدعوة البيوريتانية لمكارم الأخلاق. فقضية تغلغل الموظفين الأجانب فى الادارة المصرية منذ اقامة «المراقبة الثنائية»، وربما قبل ذلك. كانت قضية خطيرة كتبت فيها «الطائف» لأنها تستحق أن يجاهد العرابيون لحلها، لانها وجه من وجوه السيطرة الأجنبية على مصر، وأداة من أدوات اغتصاب مصر. ومع ذلك فقد وجدت «الطائف» مكانا على صفحاتها للتنديد بتبديد الاف الجنيهات على دار الأوبرا فى الوقت الذى يعانى فيه الشعب الفقر والحرمان. وهو كلام يمكن أن يصح لو أن العرابيين نجحوا فى مقاومة كل أنواع التبديد على الترف فى حياة سراة مصر وحكامها، فلم يبق أمامهم الا الفنون الرفيعة يقاومونها. كذلك كان عظيما أن تهاجم «الطائف» الامتيازات الأجنبية، ولكنه بدلا من التركيز على الأضرار القومية والاقتصادية والقانونية للامتيازات الأجنبية ركزت

على أضرارها الاخلاقية لانها مكنت رعايا الدول الأوروبية من ادارة المواخير والحانات والمراقص والمغانى ، كأنما القوادة والدعارة والكباريهات والخمارات تكون أكثر فضيلة لو نظمت بخبرة مصرية ، أوكأنما الأوروبيون كانوا لا يعرفون هذه الأوبئة الاجتماعية فى بلادهم وانما ابتكروها خصيصا لتدمير المصريين .

وقد ظلت صناعة الملاهى والبغاء والحانات فى الواقع منذ عصر اسماعيل حتى الغاء الامتيازات الاجنبية بمعاهدة مونتريه فى ١٩٣٧ بل الى مابعد الحرب العالمية الثانية مركزة فى أيدى حثالة اقليات الامبراطورية العثمانية ولاسيا اللبنانيين والأرمن واليهود الشرقيين والمالطيين واليونانيين الذين كانوا يتجنسون بجنسيات الدول العظمى ليصبحوا «حماية أجنبية » بمأمن من القضاء المصرى ، ولم يكن لحثالة الأوروبيين فيها الا نصيب محدود . كذلك دعت « الطائف » للحياة الدستورية ولتحرير العبيد ولرعاية الفقراء ، كما نددت باحتلال فرنسا لتونس .

وبعد المؤامرة الشركسية على حكم عرابى التى أسفرت عن لائحة مايو ١٨٨٢ وقبول الخديو توفيق مطالب انجلترا وفرنسا ، أخذت « الطائف » تتطرف فى هجومها على الخديو توفيق فسمته « الخائن المخدوع » واتهمته بخيانة الوطن والدين ، كما ذكرت الناس بفضائح الخديو اسماعيل . واضطرت الحكومة لتعطيلها شهرا من ١٧ مايو ١٨٨٢ حتى عادت للصدور فى ٢١ يونيو ١٨٨٢ . وظلت « الطائف » جريدة الجناح المتطرف فى الثورة العرابية حتى هزيمة التل الكبير . ولازم عبد الله نديم عرابى منذ نشوب الحرب فى ١١ يونيو فى مقر قيادته فى كنج عثمان فى الجبهة الشمالية ثم انتقل معه فى أغسطس الى الجبهة الشرقية ، وأخذ يصدر « الطائف » فى صفحة واحدة ينقل فيها أخبار الحرب ويستنفر المصريين والعرب والمسلمين لقتال الغزاة الانجليز ، ويدعو المواطنين للتطوع بالنفس والمؤن والمال للجيش ، ويشدد النكير على المتخاذلين الذين تركوا صفوف العرابيين وانضموا للخديو . وكان ينشر المعلومات العسكرية الكاذبة لرفع روح الناس المعنوية ، فزعم أن بطارية قايتباى والدفاع المصرى فى معركة الاسكندرية أغرقا اربع قطع من الاسطول البريطانى الذى رفع العلم الابيض (١)أما التحصينات المصرية فقد « تخربت بعض جدران الحصون ولكنها أصلحت ليلا » رغم أن التحصينات المصرية فى الاسكندرية كانت قد دكت تماما وأن الاسكندرية سقطت فى أيدى الانجليز .

وقد كانت مهمة الصحافة العرابية ولاسيا جريدة « الطائف » مهمة عسيرة ، فهى من ناحية كان عليها أن تنفى تهمة التعصب الدينى التى التصقت بالثورة العرابية منذ مذبحة ١٠ يونيو

١٨٨٢ فى الاسكندرية ثم مذبحة طنطا بعد ذلك بايام . وهى من ناحية أخرى كان عليها أن تستثير نخوة المسلمين للجهاد فى حرب التحرير ضد الغزو البريطانى . كذلك كان على العرابيين من ناحية أن يوفقوا بين موقفين متناقضين ، فقد كانوا من ناحية يرفضون كل محاولة فى مؤتمر القسطنطينية لفرض التدخل الاجنبى المسلح ، عثمانيا كان أو أوروبيا أو مشتركا ، لحسم الخلاف بين الخديو توفيق والعرابيين ، وكانوا من جهة أخرى يأملون فى كسب تأييد السلطان العثمانى الذى أوفد مندوبه درويش باشا فنظم عبد الله النديم بتكليف من قيادة الثورة العرابية المظاهرات الشعبية فى استقباله وكانت الشعارات التى رفعها العرابيون فى هذه المظاهرات هى :

١ ــ رفض « اللائحة » وهى مذكرة ٢٥ مايو ١٨٨٢ التى قدمتها انجلترا وفرنسا الى الخديو توفيق مطالبة بعزل عرابى والعرابيين .

٢ ــ المطالبة بابعاد الاسطول البريطانى من المياه المصرية .

٣ ــ اعلان ولاء الشعب المصرى لسلطان تركيا خليفة المسلمين . ومما ذكره بلنت عن هذه المظاهرات أن عبد الله النديم درب المتظاهرين على الهتاف المنغم ، فكانت النساء ، تهتف « اللايحة » فيهتف الرجال « مرفوضة » . ثم يشترك الجميع كالكورس هاتفين « ردوا الاسطول .. ردوا الأسطول » .

وقد كان فى اعلان العرابيين الولاء للباب العالى محاولة ساذجة لتصوير الثورة العرابية على أنها نزاع داخلى بين خديو مستبد وشعب مظلوم ، فى حين أن جميع الأطراف كانت تعلم أن الثورة العرابية كانت ثورة مصرية ضد حكم الأتراك والشركس ، وان هدفها المباشر كان تمصير الحكم المصرى والجيش المصرى الى جانب اعلان الدستور وتطبيق نظام الحكم النيابى . ورغم هذه الجهود الساذجة لتحييد الباب العالى ، لم يضيع السلطان العثمانى وقتا فاصدر « منشورالعصيان » ضد عرابى ورجاله ، وبالتالى جعلهم من الخوارج على أمة المسلمين وقد نجح « منشور العصيان » فى تأليب كثير من المصريين ، لافرق فى ذلك بين الغوغاء والسادة ، على عرابى والعرابيين ، رغم أن عرابى ورجاله ظل لهم حتى اللحظة الأخيرة ، بل حتى بعد هزيمتهم ، سند قوى فى طول البلاد وعرضها ولاسيما فى أعماق الريف المصرى ــ معقل الوطنية المصرية ــ ومشاركة وجدانية عميقة جعلتهم بعد سقوطهم أشبه مايكون بابطال المآسى .

وبمجرد نشوب الحرب بين انجلترا ومصر اصدر راغب باشا رئيس الوزراء امره باعلان الاحكام العرفية وبفرض الرقابة على الصحف ، وكان أحمد رفعت أفندى سكرتير عام مجلس

الوزراء ومدير المطبوعات هو المكلف بتطبيق نظام الرقابة على الصحف ، بحيث لا يأذن بنشر شيء الا بعد الاطلاع عليه ، وكان أحمد رفعت من العرابيين فقصر الرقابة على أمرين هما «المسائل التى تهيج التعصب الدينى أو الطعن الشخصى غير السياسى فقط» ، كما أدلى بنفسه فى محضر التحقيق معه . وقد ذكر فى محضر التحقيق أنه أمر الرقابة باغلاق جريدة «الفسطاط» لانها نشرت مقالة «تتضمن تعصبا دينيا» كما أنه وبخ حسن افندى الشمسى على مقال له يتضمن دعوة عصبية وطعنا شخصيا . أما الطعن فى الخديو توفيق والخونة المتواطئين مع الغزو البريطانى ، فلم يتعرض له احمد رفعت افندى ، بل تركه ينشر فى جريدة «الطائف» وفى جريدة «المفيد» عملا بحرية الرأى . بل لقد دافع أحمد رفعت أفندى عن مسلكه فى اجازة مقالات الطعن فى الحضرة الخديوية بجريدتى «الطائف» و «المفيد» (ونماذجها مقال «فعل الخديوى» ومقال «سليم وبشارة تقلا وتوفيق باشا» فى جريدة «الطائف») بقوله أن هذا الطعن كان «نتيجة هيجان الأفكار ضد الحضرة الخديوية وتأييد هذا الهيجان بالمجلس العمومى المنعقد فى الداخلية وتقرر فيه توقف أوامر سموها وهذه الأفكار كانت حاصلة عند جميع الأهالى حتى الأطفال فى الطرق وليست خاصة بجريدة أو جريدتين فقط» .

وقد نشر أحمد رفعت افندى مقالات فى جريدة «السكان» الفرنسية بباريس ، بناء على أوامر المجلس العرفى (حكومة عرابى) يدافع فيه عن العرابيين ويؤكد أنهم ليسو عصاة بل يمثلون جميع المصريين ، وأنهم يحملون السلاح لتحرير وطنهم ، أما المعارضون فى الحرب فهم زمرة قليلة من الخونة كذلك امرت ادارة المطبوعات باغلاق جريدة «الاجيبسيان» التى كانت تصدر فى الاسكندرية بالفرنسية «لتكلمها فى حق العصاة» .

وبمجرد نزول القوات البريطانية ارض مصر بعد ضرب الاسكندرية فى ١١ يونيو ١٨٨٢ انقلبت صحف «الشوام الأحرار» على عرابى والعرابيين وذهبت تؤيد الخديو توفيق والاحتلال البريطانى ، بعد أن كانت لسان حال جمال الدين الأفغانى ومدرسته . فجريدة «الأهرام» التى كانت منذ نشأتها ذات ميول فرنسية تؤيد الحركة الثورية المصرية وتهاجم النفوذ الانجليزى فى مصر ، غالبا خدمة للمصالح الفرنسية ، مالبثت أن انقضت على الثورة العرابية بعد هزيمتها ، وانتهى أمرها بأن نشرت فى عدد ٢٩ سبتمبر ١٨٨٢ صورة الجنرال وولزلى قائد الحملة الانجليزية على مصر ، وحملت حملة شعواء على العاصى عرابى ورفاقه البغاة . وقد روى عرابى لمحاميه برودلى أن بشارة تقلا صاحب الأهرام ومحررها «كان ممن يدينون بمبدئنا قبل الحرب ، وقد أقسم بدينه وشرفه أنه واحد منا وأنه يعمل لحرية وطننا ، وقد عددناه فى الحق

من الوطنيين » . وبعد تسليم عرابى نراه يدخل عليه فى سجنه ويخاطبه باوقح الالفاظ ، ووجده عرابى خائنا ولا شرف له . أما جريدة « الوطن » فقد بايعت السياسة الانجليزية بغير تحفظ . وكذلك انتقضت جريدة سليم نقاش « المحروسة » على عرابى والثورة العرابية بعد استقالة وزارة شريف باشا ، وانتهى أمرها بالخيانة الصريحة بعد أن كانت فى زمن ما لسان حال أديب اسحاق ومدرسة جمال الدين الأفغانى .

وقد أصدر سليم نقاش كتابه « مصر للمصريين » بعد الاحتلال البريطانى وجمع فيه كثيرا من وثائق الثورة العرابية ، وقد وصف عرابى فى مذكراته هذا الكتاب بانه أقرب التواريخ لمعرفة حقائق النهضة القومية المصرية ، الا أنه « كتاب مشوه فيه الغث الثمين والصدق والكذب » وأنه محشو بكثير من « الأكاذيب والأباطيل وضعت لارضاء ذوى النفوذ من خصوم الثورة » .

كذلك أصدر الشيخ حمزة فتح الله جريدة « الاعتدال » بعد الغزو البريطانى ، وندد فيها بالعرابيين والحرب الدائرة بينهم وبين الانجليز . وكانت حجته الأولى فى ذلك أن العرابيين جهال بفنون الحرب اقحموا البلاد فيما لا طاقة لها به لمآربهم الشخصية ، وقد « بلغ من تضلع البغاة الجهال بالفنون الحربية وخبرتهم بطرق النكاية بالعدوان أن يقابلوا الآلات الانجليزية الحديثة العهد المصنوعة منذ أشهر وأسابيع بآلات عتيقة مضى عليها من الأجيال ما أكلها به الصدأ » . وتأسيسا على أن « الله نهانا عن أن نلقى بأيدينا الى التهلكة » فإن عرابى « جاهل خاطر بدماء المسلمين وأعراضهم وبلاذهم » و « حتى لو فرضنا المستحيل من كون هذه الحرب دينية والحالة هذه وأنها بأمر الخليفة الأعظم أو نائبه الخديو الأكرم لوجب شرعا مخالفة أمرهما بها لانها حينئذ عبارة عن المخاطرة بالبلاد والعباد » ، « فكيف وهذه الحرب كما قدمنا شيطانية ناشئة عن حب الذات والمصلحة الشخصية وعن الجنون الذى أتى به الآن عرابى تخلصا من سوء العاقبة ، وان كانت أفعاله كلها جنونا محضا من البداية للنهاية » ، وهويتهم « الجراكسة الكرام ظلما وعدوانا بالمؤامرة على الفتك به » ان الدين يقول : وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل . أما عرابى المجنون فلم يعد من كل ذلك شيئا مذكورا .

وحجة الشيخ حمزة فتح الله هى قمة الانتهازية المصرية ، فمنطقه يقول للعرابيين فى اختصار شديد : لو أنكم كنتم أقوى من ذلك لكنت فى صفكم ، أما وانكم خاسرون لا محالة فلتهلكوا وحدكم . ولام المخطىء الهبل ولو كان الخديو أو الخليفة نفسه ! .

أما الصحافة الأجنبية فى مصر والخارج فقد كان أكثرها منحازا بالطبع ضد العرابيين لأن مصادر أخبارها كانت وكالتا رويتر وهافاس للانباء ، وقد كانت هاتان الوكالتان تتقاضيان الاعانات من الخزانة المصرية بتوجيه من « المراقبة الثنائية » (١٠٠٠ جنيه سنويا) كما أن برقياتها للخارج كانت لا ترسل الا بعد مراقبة السير ادوارد ماليت Sir Edward Malet قنصل انجلترا العام يومئذ ، وكانت الصحافة الأوروبية تعتمد عليها فيما تنشره من أخبار الثورة العرابية والغزو الانجليزى . ولم يكن لصحف انجلترا مراسلين فى مصر غير جريدة « البال مال جازيت » Pall Mall Gazette التى كان مراسلها السير اوكلاند كولفن Sir Auckland Colvin عضو « المراقبة الثنائية » وجريدة « التايمز » . وحين تولى جون مورلى John Morley رئاسة تحرير « البال مال جازيت » الى جانب رئاسته لتحرير مجلة « فورتنايتلى ريفيو » Fortnightly Revieur حاول بلنت كسبه الى جانب عرابى فى صراعه مع بريطانيا ، ولكنه فشل فى ذلك . وهكذا أصبحت الصحف الانجليزية الثلاث الكبرى فى صف واحد هو صف التشهير بالحركة العرابية والدعوة لتأديب العرابيين العصاة المحرضين على كراهية الاوروبيين وعلى المذابح الدينية . حتى الخديو اسماعيل المنفى نفسه أدلى بحديث لمراسل « الفيجارو » الفرنسية هاجم فيه المصريين ووصفهم بالفلاحين الجهلة » ، وقد نشر عبد الله النديم نص هذا الحديث فى عدد ٢٩ يونيو ١٨٨٢ من جريدة « الطائف » وعلق عليه بقوله أن المسألة ليست مسألة خديو يحل محل خديو آخر ، ولكنها مسألة « تقدم البلاد فى ضبط النظام ، الامر الذى يقضى على الجاهلين بحقوق الانسان الطبيعية ، والرافضين للحكومة المنظمة الحافظة لحقوق الانسان » وهو تحليل مستنير يدل على أن طليعة الثوار العرابيين كانت على وعى كاف بنظرية العقد الاجتماعى وبمبادىء حقوق الانسان وبكافة المبادىء الأساسية التى حركت الثورة الفرنسية قبل ثورة الفلاحين المصريين بزعامة عرابى بنحو مائة عام .

كذلك اشتركت « الوقائع المصرية » فى شركتى رويتر وهافاس للانباء منذ منتصف ١٨٨٠ ، تنشر عنهما البرقيات عن أنباء أوروبا ، كما كانت بعض مقالاتها تتناول بالعرض الموضوعات التى تشغل الرأى العام الاوروبى . وقد كان بين هيئة تحريرها فى تنظيمها الجديد سعد زغلول وابراهيم الهلباوى وعبد الكريم سليمان وجودت مدير المطبوعات . وكان محمد عبده فى الوقت نفسه مديرا للمطبوعات ورئيسا لتحرير « الوقائع المصرية » ، فكان وضعه غريبا شبيها بوضع الرقيب رئيسا للتحرير ، فقد كانت له سلطة انذار الجرائد الاخرى .

وهذا يدل على أن الانشقاق فى الرأى العام المصرى وقياداته الذى استفحل أثناء

الثورة العرابية بين المتطرفين والمعتدلين ، كانت جذوره قد تكشفت فى أوائل حكم توفيق باشا ، أى قبل ثورة عرابى بعامين . وقد كان محمد عبده بين المثقفين زعيم جناح المعتدلين . ولعل هذا هو سبب اختيار رياض باشا له ليصد هجوم صحافة الثوار على توفيق ونظامه . وقد بدأ هذا الانشقاق باختلاف محمد عبده مع أستاذه جمال الدين الأفغانى أولا ، ثم اشتدت الخصومة بين محمد عبده ومصطفى كامل والخديو عباس حلمى فيما بعد .

وقبل ثورة الضباط الأولى فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ مطالبين «بتنزيل رياض وجعل الحكومة دستورية » كما قالت جريدة «العهد الجديد» عدد ١٣ سبتمبر ١٨٨١ ، وانتصار التيار الشعبى الذى أطاح بوزارة رياض باشا وجاء بوزارة شريف باشا ، كان التوتر السياسى يشتد يوما بعد يوم ، وقبل أن تتحول «الوقائع المصرية» الى جريدة الحكومة والعقلاء تبنى الخديو توفيق ورياض باشا جريدة «البرهان» التى أصدرها معوض محمد فريد فى ٥ مايو ١٨٨١ وكان يحررها الشيخ حمزة فتح الله ، فأعلنت «البرهان» فى عدد ٢٦ مايو ١٨٨١ أنها جريدة السراى ، كما فاخرت بذلك فى عدد أول ديسمبر ١٨٨١ . ثم أصدر حمزة فتح الله جريدته «الاعتدال» وقد كانت مقالاته تقوم على أربعة محاور هى :

١ ـ التنديد بأطماع أوروبا فى مصر والعالم الاسلامى .

٢ ـ الدعوة الى نظرية توفيقية أو تلفيقية فى الوطنية تجعل من الشعور الوطنى مرادفا للولاء لوحدة العالم العربى داخل الولاء لوحدة العالم الاسلامى تحت راية السلطان العثمانى .

٣ ـ حث العرابيين على الاعتدال وطاعة أولى الأمر .

٤ ـ بيان خطورة نتائج الانحراف عن تعاليم الدين .

وقد كانت هذه النظريات هى أركان فلسفة الحكم التى بنى الخديو توفيق عليها نظامه : لقد كانت الكارثة التى أوقعها بمصر عصر محمد على وابراهيم وسعيد واسماعيل هى ظهور الفكرة القومية التى قوت فى المصريين الرغبة فى الاستقلال والخروج عن الاطار العثمانى . أما الخديو توفيق فهو يعلن للباب العالى أنه عدو للفكرة القومية مؤمن بالجامعة الدينية وأنه سيخصص عهده لاستئصال كل فكرة قومية عند المصريين وللقضاء على كل نزعة نحو الاستقلال ولا عادة مصر كما كانت الى حظيرة الخلافة العثمانية . ففى ملف ثابت باشا ، محفظة ١٦٣ بدار المحفوظات التاريخية (رسالة من الخديو توفيق الى ثابت باشا فى ١٨ يولية ١٨٨٢ ـ ٢١ شعبان ١٢٩٩ هـ) يكتب الخديو توفيق :

« موضوع الغيرة الاسلامية ... فانني لأقول انني أول من يتحاشى التفرقة بين المسلمين وأول من يفي بدوام ارتباط مصر بالخلافة العظمى ومن أجل ذلك فاني لم أدخر وسعا في سبيل انقاذ مصر من مصيبة القومية التي منيت بها منذ سنتين . وهذا ما حملني على ازعاج مولانا ولي النعم طيلة هذه المدة ، بل لا زلت حتى يومنا هذا افعل ذلك واقرر مرة أخرى، أن ازالة الفكرة القومية من مصر فرض علي ، ذلك أن انتشار هذه الفكرة واتساعها بين الناس سيفضي الى انفصال مصر عن الخلافة العظمى » .

وهذا هو لب الموضوع . ان مد « القومية المصرية » الذي استفحل « في السنتين الأخيرتين » على حد تعبير الخديو توفيق ، لم يكن الا روح الثورة العرابية المتمثلة في ثورة الجيش المصري لتمصير قيادة الجيش التي كانت في يد الاتراك والشركس ولتمصير المناصب العليا في الدولة ولاعلان الدستور والحكم النيابي وحقوق الانسان ولوضع حد للتدخل الأوروبي ، ولوضع حد لسيادة الدولة العثمانية على مصر باسم الخلافة ، والمتمثلة في دعوة كتاب الثورة العرابية وخطبائها ولاسيما يعقوب صنوع صاحب « أبو نضارة » ثم « أبو صفارة » و « أبو زمارة » ..الخ في باريس وعبد الله النديم صاحب « التنكيت والتبكيت » و « الطائف » وحسن الشمسي صاحب « المفيد » وأديب اسحاق وسليم نقاش صاحبا « مصر » و « التجارة » ثم « المحروسة » ثم « مصر القاهرة » في باريس ... الخ وحتى حين مزج العرابيون دعوتهم القومية والوطنية بالدعوة الدينية ، فقد نودي في المساجد بعرابي حامي الاسلام ، ومن الدعاة من تمنى أن يكون عرابي هو المقصود بالحديث « يبعث الله على رأس كل مائة سنة من يجدد لهذه الأمة أمر دينها » ... الخ ، وهو بالقطع تجديف في حق الخليفة العثماني في استانبول .

ولم تكن مقاومة فكرة القومية المصرية سياسة مرتجلة من الخديو توفيق وانما كانت وفقا للمخطط العثماني . فقد أرسل الباب العالي الى مصر لجنة لتقصي الحقائق مكونة من مندوبين فوق العادة هما نظامي باشا وعلي فؤاد بك فأرسلا في ٧ أكتوبر ١٨٨١ الى حمدي باشا كبير أمناء الحضرة السلطانية في استانبول برقية جاء فيها : « بعد الحادثات طبق منطوق التعليمات السنية فتحادثنا مع الخديو قائلين أن من أهم المسائل التي تمس وتضر بمصالح مصر والدولة العلية خلق مسألة مضرة كبعث الفكرة القومية بين الشعب . وأن هذه الفكرة ليست موجودة بين أفراد الشعب . وكل ما هنالك من الأنباء والأخبار عبارة عن دعايات مغرضة تنشرها بعض صحف الأخبار والحوادث ، ويروج لها أنصار حليم باشا في الصحيفة المعهودةالتي تصدر في باريس فتدخل مصر خلسة وتوزع مجانا على أفراد وضباط الجيش وأن ضرر مثل هذه

الجرائد التى تتمتع بقسط كبير من الحرية بالحكومة المصرية لا يخفى على أحد . وكان الجواب عليها عدم اذن اطلاق الحرية لهذه الجرائد والصحف من الدخول الى مصر ، بل واتخاذ إجراءات فعالة ضدها وأمّن سمو الخديو على هذا وقال أن حكومته شارعة فى اتخاذ التدابير اللازمة نحو هذا الأمر » . (دار الوثائق التاريخية : الدفتر ٢٨٨ تركى للبرقيات المتبادلة بين القاهرة واستانبول)[1] .

فاستئصال فكرة القومية المصرية اذن كان مطلبا تركيا ، كما كان البطش بحرية الصحافة فى مصر مطلبا تركيا . وفى آراء توفيق وسلوكه استجابة تامة للمطلبين ، وبناء عليه صدر قانون المطبوعات فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ ليقيد حرية الصحافة وتوسع فى حق الحكومة فى انذار الصحف وتعطيلها والغائها . وقد طالب الشيخ حمزة فتح الله فى « البرهان » (١٠ نوفمبر ١٨٨١) بتشريع قانون للمطبوعات تكون فيه العقوبة مغلظة وكانت « المحروسة » جريدة سليم نقاش قد نقلت موقعها من معسكر الثوار الى معسكر السلطة فدعت الى ما يشبه ذلك فى عدد ٧ نوفمبر ١٨٨١ . أما الشيخ محمد عبده فقد كتب فى عدد أول ديسمبر ١٨٨١ من « الوقائع المصرية » ليبرر قانون المطبوعات رأيا شائنا لا يليق بمثقف أو مفكر ، وهو أن المطبعة والمطبوعات ترف حضارى يجوز للسلطة أن تمنحه للمواطنين أو تمنعه عنهم . قال موجها انذارا رسميا لجريدة « الأهرام » : « اذا رأينا فى عدد ١٢٦٠ (١١/٢٧) من جريدتكم عند الكلام على قانون المطبوعات ، جملة ذهبت فيها الى أن سير المحاكم المختلطة يقضى بعدم اعترافها بهذا القانون . ثم ذكرتم أنكم مرتقبون لما تبديه الجرائد من آرائها فيه مع أنه لا يخفى على أحد خصوصا محررى الصحف أن المطابع والمطبوعات ليست الا من الأمور التكميلية التى يجوز للحكومة أن تبيح وجودها فى البلاد ويجوز لها أن لا تبيحه . ولها اذا أباحتها أن تجعلها تحت نظام تضعه على حدود ملائمة لمصلحتها وهذا من شئون الحكومة المحلية خاصة ، ثم الناس بالخيار بين أن يتعاطوا عمل الطبع تحت ذلك القانون والنظام ولهم أن لا يتعاطوه اذا رأوا من أنفسهم عدم القدرة على التزامه لافرق فى هذا بين الأهلين والأجنبيين كما هو الحال فيما مضى ولا يزال فيما يأتى ، وأن الاجراء فى هذا الأمر ليس الا من الأمور الادارية الصرفة وليس لغير الادارة شأن فيه . ولهذا أخطرناكم بذلك هذه المرة لتكونوا على حذر من الوقوع فى مثلها » .

وقد بدأ الاعداد لقانون المطبوعات فى أواخر وزارة رياض باشا ولكنه صدر فى أوائل وزارة شريف باشا التى عين محمود سامى البارودى فيها وزيرا للحربية للسيطرة على الجيش

(١) الدكتور سامي عزيز : « الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزى » دار الكاتب العربى ، ١٩٦٨ ، ص ٤٨ ــ ٤٩ .

الذى كان شريف باشا نفسه يتخوف منه ، ولذا فقد عمل شريف باشا على تدعيم مجلس النواب ، ليواجه الزعماء العسكريين بالزعماء المدنيين ، ولكن الموقف تدهور عندما أصر مجلس النواب على حقه فى مناقشة الميزانية وأيده الجيش فى ذلك ، وكان الخديو توفيق والمراقبة الثنائية يرفضان الاعتراف بحق مجلس النواب فى مناقشة الميزانية .

ثم ازدادا الموقف تدهورا عندما طالب الجيش بزيادة عدده وأيده فى ذلك مجلس النواب . وفى هذه الأزمة تقدمت انجلترا وفرنسا فى ٧ يناير ١٨٨٢ بمذكرة تؤيدان فيها الخديو توفيق فى قمع الاضطرابات الداخلية والخارجية . وحين وقع شريف باشا بين جبهة الجيش والبرلمان من جهة وجبهة الخديو والمراقبة الثنائية من جهة أخرى وعجز عن التوفيق بين الجبهتين استقال فى ٢ فبراير ١٨٨٢ . وخلفته فى ٤ فبراير ١٨٨٢ حكومة الثورة العسكرية برياسة محمود سامى البارودى باشا . ولم تبادر وزراة البارودى الى الغاء قانون المطبوعات الذى كان يشكو منه العرابيون بل استفادت منه لتكميم صحف أعدائها ليس فقد صحف الملكيين مثل « البرهان » التى اضطرت لعزل الشيخ حمزة فتح الله لكى يسمح لها بالاستمرار فى الصدور ، ولكن أيضا صحف الشوام ولاسيا جريدة « الأحوال » وجريدة « الزمان » وجريدة « الأهرام » وجريدة « المحروسة » وجريدة « مصر » ، فقد عطلت حكومة الثورة كل هذه الصحف التى أسسها المهاجرون الشوام ، وكانت رفيقة كفاح من أجل استقلال مصر وحقوق الإنسان حتى دخلت الثورة العرابية مرحلة المواجهة الكبرى مع الخديو توفيق والدول الأجنبية ، فتخلت عن الثوار ثم انقلبت عليهم تشهر بهم بكل لسان .

الصحافة والرقابة ـ ٤

بروفيل الأمير حليم

هذه الاسئلة الحائرة التى طرحتها حول بعض الصحف الشامية التى مهدت للثورة العرابية وتعاونت معها فى مرحلة ما ، وحول بعض كتابها ممن اقترنت اسماؤهم وصحفهم بجمال الدين الأفغانى واخصهم يعقوب صنوع صاحب «أبو نضارة» (١٨٧٧) ثم «أبو صفارة» وأبو «زمارة» الباريسيتين بعد نفيه ، وأديب اسحاق صاحب «مصر» (١٨٧٧) و «التجارة» (١٨٧٩) و «القاهرة» الباريسية أو «مصر القاهرة بعد نفيه» وسليم نقاش صاحب «المحروسة» «والعهد الجديد» وسليم عنحورى صاحب «مرآة الشرق» (١٨٧٩) ربما كانت الاجابة عليها فى تتبع خيط غامض فى التاريخ المصرى وهو تاريخ الأمير حليم الذى كانت هذه الصحف ترشحه لعرش مصر عند خلع الخديو اسماعيل وتهدد به الخديو توفيق فى أوائل حكمه .

وقد بدأ غزو الكتاب الشوام بتأسيس سليم وبشارة تقلا لجريدة «الأهرام» فى ١٨٧٥ ، ولم تكن هذه الجريدة بأقل اجتراء على الخديو اسماعيل والخديو توفيق فى أوائل عهدها من سائر هذه الجرائد الثورية التى نشأت فى حلقة جمال الدين الأفغانى . والسؤال المحدد هو : كيف اتفق أن تدفق على مصر منذ أن نزلها جمال الدين الأفغانى فى ١٧٧١ طريدا من استانبول كل هذا الفوج من الكتاب الشوام مرة واحدة ؟ وكيف اتفق انهم جميعا كانوا من «يعاقبة» الفكر والسياسة المنادين بالحرية والمساواة والاخاء وبحقوق الانسان وكافة مبادىء الثورة الفرنسية المطالبين بالدستور والحكم النيابى ؟ ثم كيف اتفق كل هؤلاء المهاجرين أن يكون اعلى نبرة فى مهاجمة صاحب العرش وأقطاب الحكم فى مصر من أبناء البلاد أنفسهم وكانهم يستندون الى قوة خفية قهارة أقوى بطشا من قوى صاحب العرش ورجالات الدولة ؟ وأخير أو ليس من النقائض والمفارقات أن تبشر جماعة من الشوام أبناء مصر بأن «مصر للمصريين» ؟ وكيف اتفقت هذه الدعوة القومية مع تعاليم استاذهم الافغانى القائمة على وحدة العالم الاسلامى تحت الخلافة العثمانية بعد تجديد شباب تركيا الفتاة ؟

ان المندوبين فوق العادة اللذين أرسلهما الباب العالى لتقصى الحقائق فى مصر ، نظامى باشا وعلى فؤاد بك ، عندما ابرقا الى حمدى باشا كبير امناء الحضرة السلطانية فى ٧ أكتوبر ١٨٨١ حول مضمون محادثاتهما مع الخديو توفيق قررا بوضوح جملة أمور منها أن المشكلة فى مصر والخطر الأكبر هما «بعث الفكرة القومية بين الشعب» وان سواد الشعب المصرى لا يزال خاليا من الشعور بالقومية المصرية أى لا يزال متمسكا بالولاء للخلافة العثمانية وان الترويج لفكرة القومية المصرية هو من عمل يعقوب صنوع وجريدته «أبو نظارة» التى كان يصدرها فى باريس ويهرّبها لمصر ويدعو فيها ضد الخديو توفيق لصالح الامير حليم .

والأمير حليم هو ابن محمد على وأخو سعيد باشا الأصغر الذى قيل ان سلطان تركيا كان يريد تعيينه بدلاً من توفيق بعد عزل اسماعيل ليسحب الامتيازات التى كان قد أعطاها للخديو اسماعيل بموجب فرمانات ١٨٦٦ و ١٨٦٧ و ١٨٧٣ ، وكانت فرنسا تؤيد الأمير حليم لتقاوم نفوذ انجلترا فى مصر . وقد اتصل الأمير حليم بالعرابيين عن طريق أحد رجال الحركة العرابية ، وهو حسن موسى العقاد وكان عرابى لا يميل الى الأمير حليم أما يعقوب صنوع فقد كان أحد حلقات الاتصال بين الأمير حليم وزعماء الحزب الوطنى من ناحية والعرابيين من جهة أخرى . وكان للأمير حليم بعض الأنصار من الباشوات الاتراك فى مصر المشتغلين بالحركة الوطنية سواء عن اخلاص أو أملا فى استرداد مكانتهم القديمة .

أما الأمير حليم فنعرف عنه أن سعيد باشا أقام حفلا عظيما فى الاسكندرية بعد توليه عرش مصر بنحو أربع سنوات ودعا اليه كل امراء الأسرة المالكة ، وكان أكثرهم فى القاهرة ، ومن بينهم أخوه الأصغر الأمير حليم والأمير أحمد والأمير اسماعيل (فيما بعد الخديو اسماعيل) ، ولدا ابراهيم باشا وحفيدا محمد على . وكان ولى العهد من بين هؤلاء بموجب فرمان الوراثة فى ١٨٤١ هو الأمير أحمد ، لأنه كان أرشد الذكور من أسرة محمد على ثم يليه الأمير اسماعيل . وقد تخلف الأمير اسماعيل عن حضور حفل الاسكندرية بسبب مرضه . أما الأمير أحمد والأمير حليم فقد سافرا الى الاسكندرية وشاركا فى الحفل . فلما انقضى الاحتفال عاد الاميران مع حاشيتهما من الاصدقاء والاتباع نحو ٢٥ شخصا فى قطار خاص . وفى طريقهم الى القاهرة لاقوا حتفهم حين كان القطار يمر على كوبرى كفر الزيات ، وكان الكوبرى مفتوحا بالخطأ لمرور السفن ، فسقط القطار بكل عرباته فى النيل بحمولته الملكية ، فغرقوا جميعا ولم ينج منهم الا واحد هو الأمير حليم .

وعند وفاة سعيد باشا فى ١٨٦٣ تولى عرش مصر اسماعيل باشا لانه كان بعد غرق أخيه الاكبر الأمير أحمد فى كفر الزيات أرشد الذكور من أسرة محمد على . ولكن مشكلة وراثة العرش بدأت تتجدد فى عصر اسماعيل فاسماعيل من ناحيته أخذ يسعى لدى الباب العالى لتغيير نظام وراثة العرش وحصره فى الأرشد من الذكور فى ذريته هو ، وقد نجح فى ذلك باستصدار فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦ بذلك . أما الأمير حليم من ناحيته فقد بدأ يطالب بعرش مصر بناء على الطعن فى نسب الخديو اسماعيل بن ابراهيم باشا باعتبار ماكان يقال من أن ابراهيم باشا لم يكن من صلب محمد على وانما كان مجرد ولده بالتبنى ، فقد راج أن محمد على قبل مجيئه الى مصر كان قد تزوج من أمينه هانم التى كانت قد انجبت ابراهيم من زوج سابق . وكان الامير حليم يقيم فى استانبول ليدافع عن حقوقه لدى سلطان تركيا ويبدو أنه كان له بعض أنصار فى البلاط التركى وفى مجلس وزراء تركيا . وقد كان للخديو اسماعيل وكيل أعمال ارمنى فى استانبول ، هو ابراهام بك ، صهر نوبار باشا ، وكان يوافيه أولا بأول بتحركات الأمير حليم . وفى أول أكتوبر ١٨٦٨ بعث ابراهام بك الى الخديو اسماعيل برسالة يقول فيها : «إن الاشاعة تقول أن مصطفى باشا غير راض عن حليم باشا ، ولكن لا تصدق شيئا من هذه الرواية . فهو يتظاهر بالموقف المحايد فى حضور الوزراء ولكنه يعمل خفية لصالح حليم باشا . وقد عرض مصطفى باشا على سعيدى بك ، لجهله أن سعيدى بك مرتبط بنا ، بعض المال لتحليمه لامناء السلطان حتى يتوسطوا لكى يستقبل السلطان حليم باشا» (دار المحفوظات الملكية فى «اسماعيل المفترى عليه» ، لندن ، راو تليدج ١٩٣٣ ، ص ١٦٢) .

وواضح أن الأمير حليم الذى كان بموجب فرمان الوراثة الأصلى فى ١٨٤١ أصغر نسل محمد على ، وبالتالى كان ولى العهد بعد اسماعيل قد بدأ يتحرك بعد صدور فرمان ١٨٦٦ الذى جرده من حقه المستقبل فى عرش مصر بنقل الوراثة الى أرشد أبناء اسماعيل ، وهو توفيق باشا وقد كبد حرص اسماعيل على نقل وراثة العرش فى ذريته ، الخزانة المصرية ٣٥٠,٠٠٠ جنيه استرلينى سنويا لأنه قبل أن يضاعف الجزية التى تدفعها مصر الى الباب العالى سنويا من ٣٥٠,٠٠٠ جنيه استرلينى سنويا الى ٧٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى سنويا . وهو لم يفعل هذا اعتباطا وانما فعله باسم استقرار نظام الحكم واخذا بنظام وراثة العرش المعمول به فى أوروبا ، فالنظام القديم فتح الباب لاغتيال البيت المالك بعضهم بعضا ، وقد كان مقتل عباس الأول ثم حادث الأمير أحمد والأمير حليم فى كفر الزيات ، مدعاة لرواج الشائعات حول دسائس امراء البيت المالك ليفتك بعضهم بالبعض الآخر فى سبيل تاج مصر .

لاحظ أن عباس باشا حاول من قبل حصر وراثة العرش فى ابنه الهامى باشا ولكنه لم ينجح (وكذلك حاول سعيد باشا من بعده تغيير نظام وراثة العرش دون نجاح) .

وقد كان السلاح القاطع الذى استخدمه الخديو اسماعيل فى استانبول عن طريق ابراهام بك وكيل أعماله لقضاء مصالحه ومصالح مصر هو رشوة وزراء الباب العالى ورجال البلاط وكبار رجال الدولة ، بل والسلطان عبد العزيز نفسه والسلطانة الوالدة ، من أموال الخزانة المصرية . وقد حاول الخديو اسماعيل رشوة مصطفى باشا بمبلغ ٢٦٫٥٠٠ جنيه استرليني لكى يكسبه الى صفه فيتخلى عن قضية الأمير حليم . نعرف هذا من تقرير أرسله ابراهام بك الى الخديو اسماعيل فى ١٩ ابريل ١٨٦٩ جاء فيه : .

« بمجرد أن تلقيت برقية سموكم التى وجهتنى لاخطار مصطفى باشا بان مبلغ ٢٥٫٠٠٠ جنيه استرليني سوف يوضع تحت تصرفه لبناء قصره الريفى ومعه مبلغ ١٥٠٠ جنيه استرليني لشراء قطعة الأرض التى تحيط بها عزبته وبذلك يكون المجموع ٢٦٫٥٠٠ جنيه استرليني ، قمت بزيارته وأبلغته رسالة سموكم اليه » .

« وقد بلغ بذلك ووجهنى يامولاى أن أحمل الى سموكم أخلص شكره وبعد ذلك بلحظات بدأ يبسط أمامى مشروعاته ولو أنه نفذ مايفكر فى عمله بهذا المبلغ وهو ٢٦٫٥٠٠ جنيه استرليني ، فلن تكفيه ٥٠٫٠٠٠ جنيه استرليني ..

« وقد جاء حليم باشا لزيارتى وتحدث عن دعاواه التى ينوى أن يطالب بها كما تحدث عن فكرته بتقديم التماس لغرض الحراسة . فقلت له أن كلامه هرف فى هرف ، وأن من الخير له أن يتركنى وشأنى تماما ، وأن دعاواه لا تعنى شيئا بالنسبة لنا .

« وقد أبلغ كمال باشا مصطفى باشا أن حليم باشا لم يعد كما كان مرهقا فى مطالبه ، انه يأمل الان فى الحصول على ٧ مليون جنيه استرليني بدلا من ٢٠ مليون جنيه استرليني » .

ومن هذا يتبين ــ لو صدق ما قاله ابراهام بك ــ أن الأمير حليم كان يطالب الخديو اسماعيل بخلو رجل قدره ٢٠ مليون جنيه استرليني للتنازل عن حقه فى ولاية العهد ــ فقد كان أرشد من توفيق باشا ــ ثم تواضع فى طلبه مكتفيا بتعويض قدره ٧ ملايين .

وقد تحول موضوع الأمير حليم وفرمان الوراثة فى ١٨٦٦ موضوعا لابتزاز وزراء الباب العالى للأموال من الخديو اسماعيل حتى بعد صدور الفرمان فى ١٨٦٦ . ففى رسالة من ابراهام بك الى الخديو اسماعيل مؤرخه ٧ ابريل ١٨٧٠ ، يقول ابراهام بك : « منذ يومين تحدثت الى

صاحب البنك الذى يتعامل معه هذا الوزير (صفوت باشا) وهما صديقان حميمان ، وعلمت من صديق البنكير أن صفوت باشا قال له مايلى :

« (لقد أفسدنا منذ أيام خطط الخديو فى مجلس الوزراء . ان المصريين يظنون أننا لا يحسب لنا حساب ، وهم مخطئون فى ذلك) وأضاف : « (عندما حصلوا على الفرمانين القديمين كنت عضوا فى مجلس الوزراء الذى منح هذين الفرمانين . وبديهى أنى كنت انتظر شيئا ولكن لم يأت فى طريق شىء . بل انى حتى لم اتلق شكرا . ولكنهم يعرفون أنى وقفت بجانبهم . وفى هذه المرة قمت بواجبى ، وعندما ترى ابراهام أعد هذا الكلام على مسامعه وقل له أنه مامن أحد ينحاز لجانبهم دون مقابل .) »

وبعد خمسة أيام ، فى ١٢ ابريل ١٨٧٠ ، كتب ابراهام بك الى الخديو اسماعيل يقول :

(« اردت أن أحصل على معلومات من السراى مباشرة . ولكنى صادفت كل أنواع العقبات . وهذا هو السبب :

(« قبل صدور الفرمان الأخير ، يبدو أن كميل بك وحسن راسم باشا كانا قد ائتمنا على بعض التفاصيل ، ووعدا بعض الشخصيات ببعض المال فى حال النجاح . وعندما جاء نوبار الى استانبول واتم الموضوع لم يعط شيئا لهؤلاء الاشخاص ، بل أبلغهم أن الباب العالى قد منح الفرمان وأنه لا أحد مدين لهم بشىء »)

(« وهذا هو السبب فى أن الجميع يتشككون فينا . بل لقد عرفت عن طريق على بك أننا اذا رغبنا فى عمل شىء أو معرفة شىء فلابد أن ندفع مقدما . فاجبت بان ذلك لن يتم ، وقلت أن الخدمات لا يدفع ثمنها الا بعد أدائها ») .

فالمشكلة اذن بين الخديو اسماعيل ووزراء الباب العالى المرتشين كانت أزمة ثقة تتمثل فى « الدفع مقدما » أو « الدفع عند الاستلام » وقد كان اسماعيل يعرف أن نظام الدفع مقدما سيجعل نهب مصر من وزراء تركيا ، من يخصه الأمر ومن لا يخصه ، أمرا لا ضابط له ولا رابط ، ولذا أصر دائما على مبدأ « الدفع عند الاستلام » . وفى ١٢ ابريل ١٨٧٠ ابرق ابراهام بك الى الخديو اسماعيل يقول :

« قال لى أمس مصطفى باشا وكميل باشا أن الصدر الأعظم قال لهما أن سموكم يجب

أن تدفعوا لحليم باشا على الأقل ٢٤٫٠٠٠ جنيه استرليني سنويا باعتباره الابن الوحيد الباق لمحمد على » .

وهكذا ضمرت حقوق الأمير حليم من تعويض قدره ٢٠ مليون جنيه استرليني الى تعويض قدره ٧ ملايين جنيه استرليني الى معاش سنوى قدره ٢٤٫٠٠٠ جنيه استرليني .

ولكن يبدو أن ٢٤٫٠٠٠ جنيه استرليني لم تكن بالرقم المرضى للأمير حليم نفسه ، فبعد ذلك بشهر (١٤ مايو ١٨٧٠) ابرق ابراهام بك الى الخديو اسماعيل رسالة أخرى يقول فيها :

«زارنى طبيب حليم باشا ليقول ا ن الأمير يرغب فى مقابلتى فزرته فى قصره الريفى ،وقد سلمنى عن طريق سكرتيره ، كتابيا العرض التالى الذى أتشرف بابلاغه لسموكم » .

«رغبة منى فى الوصول الى حل وسط يكون جادا ودائما وجذريا ورغبة منى فى أن اثبت بوضوح عزمى على أنهاء الصعوبات القائمة التى لا تتناسب مع طراز اسرتنا الرفيع والتى تشكل خطرا على سلامها ، ولكى اتجنب غضاضة الاضطرار الى عرض مطالبى العديدة عاجلا أو أجلا امام محكمة الرأى العام » .

«أعلن الان أنى سابيع وأبيع فعلا للخديو كل أملاكى فى مصر وأنى ساتنازل واتنازل فعلا عن كل حقوق القائمة الان والتى يمكن أن تستحق لى مستقبلا ، وأنى اتخلى عن كل دعوى قضائية يمكن أن تقوم مابيننا وانى اعترف بحق الوراثة المباشرة فى أسرة اسماعيل خديو مصر ، كل ذلك بمقابل مبلغ سنوى يدفع لى قوامه ٨٠٫٠٠٠ جنيه استرليني لمدة أربعين سنة » .

وغير واضح ان كان هذا المبلغ يشمل مبلغ ٢٥٫٠٠٠ جنيه استرليني سنويا بصفة خلو رجل لعرش مصر وهو ما تحدث عنه الصدر الأعظم والباقى بصفة تعويض عن ممتلكات الأمير حليم المادية فى مصر ، أم أنه تعويض جزاف اجمالى جعله الأمير حليم بداية صالحة للمساومة عسى أن يصل فى النهاية الى مبلغ ٢٤٫٠٠٠ جنيه التى تحدث عنها الصدر الأعظم . وعلى كل فقد ابرق ابراهام بك الى اسماعيل مرة أخرى بعد يومين فى ١٦ مايو ١٨٧٠ يقول أن الأمير حليم قد حدد له موعد للحضرة السلطانية قريب الأجل ، ومن المصلحة أن يرد من الخديو اسماعيل رد فورى على عرضه خشية أن يخرج الأمير حليم من الحضرة السلطانية برأى أخر . أما البرقية

SS

الثانية فى ٢٠ مايو ١٨٧٠ فتقول أن الأمير حليم كان شديد الرغبة فى مغادرة استانبول ، وأن مصطفى باشا يحاول وسعه أن يثنيه عن التمسك بالتعويض الجسيم الذى اقترحه مؤخرا وأن طبيب الأمير حليم على استعداد لمنعه من السفر لو كانت هناك امكانيات الوصول الى تسوية .

كل هذا يعطى صورة حزينة لعصر اسماعيل : فرمان يصدر من السلطان عام ١٨٦٦ بنظام جديد لوراثة عرش مصر كبد مصر مضاعفة الجزية للباب العالى ورشى جسيمة قدمت للسلطان عبد العزيز ولوالدته ولعدد من وزرائه الأقوياء . ورغم صدوره يتجمع بلطجية السياسة ولصوصها من صدور الدولة العثمانية لمزيد من ابتزاز أموال مصر وارهاق ملكها بالمطالب التى لا تنتهى . ومامن شك فى أن الأمير حليم ماكان يمكن له وهو فى استانبول أن يجاهر بالاعتراض على ارادة سلطانه ويتمسك بحقوقه فى عرش مصر لولا أن بعض كبار رجال الدولة العثمانية شجعوه على ذلك كوسيلة لابتزاز أموال اسماعيل بصفة مستمرة .

وهذه الصورة الشائعة التى رسمتها احداث الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر للأمير حليم صورة رجل يطالب بخلو رجل مقابل التنازل برضاه عن حقه فى الملك بدلا من أن يجاهد الى آخر يوم حياته لاسترداد هذا الحق ، تتعارض مع صورة البطولة التى أسبغها عليه يعقوب صنوع وحسن موسى العقاد وبعض باشوات «جمعية حلوان» وبعض الأحرار فى الثورة العرابية ، من كل من رسموه فى هيئة رسول الحرية والمساواة والاخاء ومخلص مصر من طغيان اسماعيل وتوفيق ولو كانت للأمير حليم كل هذه المبادىء الجليلة والمقاصد النبيلة نحو أهل مصر لما ساوم بالمال على حقه فى قيادتها وانما هى اسطورة من أساطير السياسة بنتها بعض الدول الأوروبية لتحطم اسماعيل المشاغب الأكبر متعاونة مع بعض لصوص الدولة فى استانبول وبعض الاجراء من «الكتاب الاحرار» وبعض المخدوعين من الثوار المصريين . (لاحظ أن مبدأ خلو الرجل للتنازل عن عرش مصر قد تكرر بعد ذلك فى التاريخ المصرى الحديث مع الخديو المخلوع عباس حلمى فى الثلاثينات من القرن العشرين ومع حفيد الأمير حليم النبيل عباس حليم الذى برز أيضا فى الثلاثينات فى مواجهة الملك فؤاد سليل اسماعيل بروز لويس فيليب فى مواجهة شارل العاشر أخر البوربون فى ثورة ١٨٣٠ فى فرنسا) . وليس ببعيد أيضا أن الأرمنى ابراهام بك وكيل أعمال الخديو اسماعيل فى استانبول كان يسرق مولاه فيأخذ شرائح كبيرة من كل هذه الرشى والعطايا التى كان يبتزها رجالات الباب العالى من الخديو اسماعيل . وربما لم يكن ابراهام بك بل ونوبار باشا نفسه بريئين من ترتيب حرب القناصة التى شنت على اسماعيل فى استانبول وفى عواصم أوروبا ولاسيما بعد افتتاح قناة السويس .

وايا كان الأمر فان ابراهام بك عاد بعد صمت شهور الى موضوع الأمير حليم ليكتب لمولاه اسماعيل أن الأمير حليم حاول رشوته شخصيا بمبلغ ٥٠٫٠٠٠ (جنيه ؟) ، فهو يكتب فى رسالة لاسماعيل عن طبيب الأمير حليم فى ٢٢ أغسطس ١٨٧٠ قائلا :

« أما فيما يتصل بمبلغ الخمسين الف التى عرضها على ، فانى اجبته أن الظروف قد اختلفت الان عما كانت عليه فى الماضى ، وانى حين كنت اتفاوض فى موضوع مصطفى باشا لم يكن لى الشرف العظيم أن أكون فى خدمة سموكم وأضفت أنى لا أعمل الأن الا مايمليه على واجبى ، وأنه ليس مدينا لى بشىء وانى لن أقبل عطايا من أحد غيرى مولاى العظيم » .

وهنا نجد حلقة ناقصة . فهل هناك رسائل ضائعة ! فظاهر الأمر يوحى بأن الأمير حليم قد توصل الى تسوية من نوع ما مع الخديو اسماعيل وحصل عليها بالفعل ، وبالتالى فقد عرض طبيب الأمير حليم على ابراهام بك ٥٠٫٠٠٠ (جنيه ؟) غالبا بصفة عمولة أو سمسرة عن التعويض الذى تقاضاه . وفى هذه الحالة يمكن أن نفترض أن التعويض الذى تقاضاه الأمير حليم قد بلغ نحو ٢ مليون جنيه استرلينى دفعة واحدة على أساس أن ٥٠٫٠٠٠ المعروضة تمثل ٢٫٥٪ وهى قيمة السمسرة أو أتعاب الوسيط أى أن الأمير حليم رضى بمبلغ ٢ مليون جنيه نقدا بدلا من ٧ مليون جنيه نقدا وهو آخر تعويض نقدى شامل كان معروضا أيام المفاوضات مع مصطفى باشا وكميل باشا . وفى هذه الحالة يجب أن نفترض أن هذا الحل الوسط كان نتيجة لتدخل السلطان أثر مقابلته للأمير حليم ، بقصد شراء سكوت الأمير حليم . وفى هذه الحالة يبدو أن جميع الأطراف قد تنازلت عن فكرة التنازل « الرسمى » عن الحق فى عرش مصر من جانب الأمير حليم ، لأن فى توقيع مثل هذه الوثيقة اعلانا صريحا باهدار شرعية الفرمان السلطانى الصادر فى ١٨٦٦ بتعديل نظام وراثة العرش فى مصر ، وهو مالا يمكن أن يقبله السلطان . وهذا ما لم يتنبه اليه القاضى كرابيتيس فى كتابه « اسماعيل المفترى عليه » . وفى هذه الحالة لا يكون مبلغ ٥٠٫٠٠٠ جنيه بمثابة رشوة قدمها الامير حليم لابراهام بك ، كما ذهب كرابيتيس ، وانما يكون بمثابة عمولة كان متفقا عليها فى وقت ما ثم رفضها ابراهام بك بعد دخوله رسميا فى خدمة الخديو اسماعيل على الاقل خشية أن ينتهى خبرها الى اسماعيل . والارجح أن العمولة الاصلية المتفق عليها كانت أكبر بكثير من ٥٠٫٠٠٠ جنيه على افتراض أن التعويض المطلوب كان ٧ ملايين جنيه . وليس هناك ما يمنع بتاتا من أن يكون ابراهام بك قد شارك فى تقدير هذا التعويض وغيره من المكافآت والرشى على أساس أنه كانت له نسبة مئوية من كل مبلغ يدفعه الخديو فى استانبول . فاعتراف ابراهام بك أنه كان متفقا مع مصطفى باشا

على أن يكون من نصيبه مبلغ يسميه « موضوع مصطفى باشا » أو « عملية مصطفى باشا » يدل على أن ابراهام بك بدأ عملياته فى استانبول أصلا بفتح مكتب سمسرة لابتزاز اموال الخديو اسماعيل لحساب الساسة فى الباب العالى مقابل عمولات يتقاضاها منهم مستفيدا من نفوذ نوبار باشا فى القاهرة كوزير لخارجية الخديو اسماعيل وكذراع يمنى للخديو أغلب سنوات حكمه . ورغم أن ابراهام بك كما يقول دخل خدمة اسماعيل فى فترة ما بين ١٨٦٨ و١٨٧٠ ، وبالتالى فهو يعمل لحسابه وحده منذ ذلك التاريخ ، ليس هناك ما يمنع بتاتا من أنه استمر فى عمله لصالح رجال الباب العالى مقابل عمولات ، وأن عبقريته الحقيقية كنصاب دولى هى أنه كان يكشف المشاكل التى تؤدى الى الابتزاز ويحرك المبتزين كالدمى ليحصل منهم لنفسه ـ وربما لنوبار باشا ـ على العمولات بالاضافة الى ما يتقاضاه من الخديو اسماعيل من مكافآت على خدماته .

ثم تمر جملة سنوات لا يرد فيها ذكر للأمير حليم فى رسائل ابراهام بك أو برقياته ، حتى نصل الى ١٨٧٩ بعد أن تأزمت الأمور بين اسماعيل والدول العظمى بسبب اضطراب مالية مصر وعجزها عن سداد الدين العام أو فوائده ، وبعد انشاء « المراقبة الثنائية » (ريفرز ويلسون ـ دى بلينيير) على مصر . الدول العظمى متجهة الى المطالبة بعزل اسماعيل ، واسماعيل يعلم بأن انجلترا وفرنسا لن تستطيعا خلعه الا بموافقة سلطان تركيا . انه يريد من ابراهام بك أن يستطلع له استانبول عما اذا كانت انجلترا وفرنسا تضغطان على الباب العالى لخلعه . وفى ١٣ ابريل ١٨٧٩ ترد برقيتان من ابراهام بك : الأولى تقول أنه قابل الصدر الأعظم فاجابه بقوله : « نحن لم نسمع شيئا رسميا من فرنسا وانجلترا . أما الابلاغات غير الرسمية فلا وزن لها فى مجلس الوزراء » . ومعنى هذا أنه كان هناك كلام ولكنه غير رسمى بضرورة خلع اسماعيل بين فرنسا وانجلترا والباب العالى . أما البرقية الثانية فتقول :

« الدسائس تترى هنا . فحليم باشا فى السراى كل يوم ، وهو يمكث ساعات مع السلطان . ولست أظن أنه يتكلم فى صالح الخديو . ولكن لحسن الحظ فان رأى جلالة السلطان فى حليم باشا لا ينطوى على تقدير عظيم » .

وهذه برقية غريبة تنطوى على تناقض ، فكيف يتسع صدر السلطان لحليم باشا ساعات كل يوم اذا كان رأيه فيه سيئا ؟ على كل حال فان برقيات ابراهام بك ورسائله بين هذا التاريخ ١٣ أبريل ١٨٧٩ وخلع اسماعيل فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ يدور اكثرها حول الأمير حليم : أن الأمير حليم كان ليرث عرش مصر لولا تعديل قانون وراثة العرش . أن الأمير حليم يحاول أن

يستفيد من متاعب اسماعيل ليسترد ميراثه الضائع . ان الأمير حليم يسعى لخلع اسماعيل لكى يؤول اليه عرش مصر . سفيرا فرنسا وانجلترا فى استانبول يتابعان برضى عميق دسائس الأمير حليم . أما فى القاهرة فقد كان قنصل أمريكا العام أ.أ. فارمان E. Farman يرقب كل هذه الأحداث باهتمام منذ مارس ١٨٧٩ ويوالى حكومته هذا بملاحظاته وآرائه . وفى ٢١ مارس ١٨٧٩ كتب فارمان هذا الخطاب الخطير بصفة غير رسمية الى وليم م . ايفارتس Evarts وزير الخارجية فى عهد الرئيس هايز Hayes :

« من المستحيل تفسير مسلك انجلترا وفرنسا نحو مصر على أى أساس مالى بحت : أن مجموعات المضاربين فى الأوراق المالية فى باريس ولندن الذين ينشرون المعلومات ويسيطرون على الصحف والى حد كبير يشكلون الرأى العام طبعا لا يهتمون الا بمسائل المال ، وهم يرغبون فى رفع قيمة اوراقهم المالية . ولكن حكوماتهم ، ولاسيما الحكومة الانجليزية ، لابد وأن يكون لها هدف آخر ترمى اليه . وأنه ليبدو لعين المراقب المحايد وكأنما الهدف هو اشعال ثورة اذا كان ذلك فى الامكان لاتخاذها ذريعة للاستيلاء على البلاد .

« وأيا كان اللوم الذى يمكن أن يوجه الى الخديو لانه سبب مديونية مصر الجسيمة الراهنة ، فانه فى رأيى قد فعل كل ما فى وسعه خلال السنتين الأخيرتين ليخفض النفقات ويرضى دائنيه »[1] .

هذا الكلام بغير حاجة الى تعليق . ويتضح منه أن انجلترا بصفة أساسية ومعها فرنسا قد قررتا انهاء حكم اسماعيل . وقد صدق حدس القاضى فارمان . لقد كان لانجلترا ما أرادت فخلع اسماعيل فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ وعين مكانه توفيق . ومع ذلك فلم يكن ذلك كل ما تريده انجلترا . لقد كان مخططها اشعال ثورة فى مصر لتجد الذريعة لاحتلال مصر . وألهبت الصحافة الثورية الرأى العام ، وألهبت الجمعيات الثورية الرأى العام وألهب الضباط والنواب والأعيان الثوريون الرأى العام . وكانت ثورة عرابى وكان الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ . وليس معنى هذا أن انجلترا هى التى خلقت ثورة عرابى ، ولكنها كانت كيد القدر الخفية تدفع الخديو والثوار الى المواجهة الكبرى . وفى وسط هذا البركان الثائر من الغضب المقدس اختلط الأبطال والاحرار والمجانين والأغبياء والانذال والعملاء ، فلم يعد أحد يميز الوجه من القناع ولم تكن كل الأيدى التى اشعلت الفتائل أيد بريئة .

---

(١) محفوظات السفارة البريطانية فى القاهرة المجلد ١٥ ص ١٤٠ ف

ولكننا لم نصل بعد الى ثورة عرابى ، فنحن لا نزال فى أحداث خلع اسماعيل . وقد وصلت أزمة اسماعيل مع الدول الأوربية ذروتها حين قدم السير فرانك لاسيلز Sir Frank Lascelles بتعليمات من اللورد سالسبورى Lord Salisbury الانذار التالى فى ١٩ يونيو ١٨٧٩ الى الخديو اسماعيل .

«ان الحكومتين الفرنسية والانجليزية متفقتان على تقديم النصح رسميا لسموكم بالاعتزال ومغادرة مصر . فاذا اتبعتم سموكم هذه النصيحة ، فان حكومتانا ستعملان فى اتفاق لكى تخصص لكم المخصصات المناسبة ولكى لا يضطرب نظام وراثة العرش الذى بموجبه سيخلف سموكم الأمير توفيق . ولا ينبغى أن نخفى عن سموكم انكم اذا رفضتم الاعتزال ، واذا الجأتم حكومتى لندن وباريس أن تخاطبا السلطان مباشرة ، فلن يكون فى وسعكم الاعتماد على الحصول على مخصصات أو على بقاء نظام الوراثة فى صالح الأمير توفيق » .

وفى ٢١ يونيو ١٨٧٩ أبلغ الخديو اسماعيل قنصلى انجلترا وفرنسا بانه احال الموضوع على السلطان . وبعد يومين قدم قنصل المانيا العام وقنصل النمسا العام النصح للخديو اسماعيل بالاعتزال . وفى اليوم التالى حذا قنصل ايطاليا العام حذوهما . ومارس قناصل أوروبا كل أنواع الضغط على الخديو اسماعيل ليعتزل قبل ورود رد الباب العالى ولوحوا بتنصيب الأمير حليم على عرش مصر بدلا من الأمير توفيق . وكان واضحا أن الدول الأوروبية كانت تريد أن تتجنب تحول « المسألة المصرية » الى « المسألة الشرقية » فرغم أن الباب العالى نفسه لم يكن أكثر حرصا على بقاء اسماعيل ، الا أن تدخل الدول الأوربية مباشرة لخلع عامل من عمال الامبراطورية العثمانية كان يشكل عدوانا على سيادة الباب العالى على مصر . وقد استنجد الخديو اسماعيل نفسه بالسلطان عبد الحميد الذى خلف السلطان عبد العزيز بأمل أن يوقع بينه وبين الدول الأوروبية .

وفى ٢٤ يونيو ١٨٧٩ ذهب قناصل الدول الثلاث : انجلترا وفرنسا والمانيا فى القاهرة الى سراى عابدين ، فى الساعة الثانية صباحا بحسب رواية القنصل الأمريكى وفى الساعة الثالثة صباحا بحسب برقية الخديو الى ابراهام بك فى استانبول ، وأرسلوا فى طلب الخديو مما أشاع الذعر فى الحريم خوفا من اغتيال الخديو ، وأبلغ القناصل الخديو بأن هذه آخر فرصة له للتنازل لابنه فبعد ساعات سوف يفوت الوقت ويعين حليم باشا . وفى برقية اسماعيل الى ١٨٧٣ وتعيين حليم باشا واليا على مصر ، كما ابلغوه أن السلطان قد وافق على هذين القرارين وطلب اسماعيل من ابراهام بك أن يتحرى بنفسه صحة هذه الأنباء من القصر السلطانى .

SS

يلاحظ أن القنصل الأمريكي فارمان فى تقريره الى حكومته عن زوار الفجر هؤلاء لم يشر الا الى قنصل فرنسا وقنصل المانيا ، أما اسماعيل فيذكر فى برقيته الى ابراهام بك قنصل انجلترا . ولعل القنصل الأمريكى تستر على اشتراك قنصل انجلترا فى هذا العمل المخزى لشدة احساسه بالعار من هذا السلوك . أما اسماعيل فقد جاء فى تقرير القنصل الأمريكى انه أجاب هؤلاء السادة أن فى الوقت متسعا للاعتزال ، وأنه سيستقبلهم فى اليوم التالى ، وتمنى لهم ليلة طيبة ، وعاد الى مخدعه .

وفى اليوم التالى (٢٦ يونيو ١٨٧٩) أرسل ابراهام بك الى الخديو اسماعيل البرقية التالية :

« فوضنى جلالة السلطان أن أبرق الى سموكم أن ما ابلغكم اياه قنصلا انجلترا وفرنسا خال من الحقيقة تماما . سأوافيكم بالتفاصيل (لا اشارة لقنصل المانيا) .

وكان اسماعيل فى اليوم السابق (٢٥ يونيو قد بدأ يأخذ للمقاومة عدتها ، فأعد مرسوما بزيادة عدد الجيش المصرى الى ١٥٠٫٠٠٠ رجل . ونوقشت فى عابدين بعض الخطط العسكرية مثل اغراق المنطقة المحيطة بالاسكندرية . وكان قد شاع فى استانبول كما ورد فى برقية الى اسماعيل من ابراهام بك أن السلطان سيحتج على تدخل الدول العظمى بوصفه خرقا لسيادته على مصر . ولكن الأحداث تطورت فى سرعة سريعة غالبا نتيجة لضغط الدول العظمى على استانبول . ففى ٢٦ يونيو وردت الى القاهرة برقيتان من سلطان تركيا احداهما موجهة الى « اسماعيل باشا ، خديو مصر السابق » هذا نصها :

« لقد ثبت أن ابقاءك فى منصبك لن يؤدى الا الى مضاعفة المصاعب الراهنة وزيادة خطورتها . وبناء عليه قرر صاحب الجلالة الامبراطورية ، السلطان ، وفقا لقرار مجلس وزرائه ، تعيين محمد توفيق باشا خديويا على مصر ، وقد تم على الفور اعلان ارادة امبراطورية بهذا المعنى » .

أما البرقية الثانية فقد كانت موجهة الى « توفيق باشا » خديو مصر تنبئه بتنصيبه خديويا على مصر .

وهنا عرف الخديو اسماعيل أن كل مقاومة غدت عبثا فقبل الأمر الواقع ، فدعا ابنه توفيق فى حضور مجلس الوزراء ، وسلمه السلطة الخديوية . وكتب اللورد كرومر يقول أن المشهد كان مؤثرا ، فقد غلبت العواطف الأب والابن معا . وكان الكل على عجل فى تنصيب الخديو توفيق ، فاطلقت المدافع فى تحية الخديو الجديد فى الساعة ٦٫٣٠ من مساء ٢٦

يونيو ١٨٧٩ . وكان الكل على عجل فى مغادرة اسماعيل للأراضى المصرية ، فغادر اسماعيل القاهرة الى الاسكندرية فى ٣٠ يونيو ١٨٧٩ فى طريقه الى نابولى حيث وضع ملك ايطاليا قصرا تحت تصرفه . وأبدى اسماعيل رغبة فى الا يودع فى رحيله وداعا رسميا ، ومع ذلك فقد احتشدت الجماهير فى وداعه ، وقبل أن يركب القطار قال للجماهير انه يترك ابنه الخديو توفيق فى رعايتهم قال شاهد عيان : « وكان المشهد مؤثرا حتى أن القليلين بين المودعين استطاعوا السيطرة على دموعهم » وفى الإسكندرية حملت « المحروسة » الخديو المعزول الى منفاه وكتب القنصل البريطانى يقول : « واحتشد على ظهر (المحروسة) جمع غفير من الموظفين ومن الأوروبيين المقيمين الذين جاءوا ليستأذنوا الخديو اسماعيل فى وداعه . وقد قوبل سموه فى كل مكان ، على الشاطئ وعلى ظهر السفينة باحترام ملحوظ وتقدير ملحوظ . ورغم أن ملامحه كانت تحمل أثارا من الاجهاد العاطفى فى الأيام الأخيرة ، الا أنه تصرف برجولة وكان يفيض بالبشر ويوجه كلمة شكر رقيقة لكل من جاء ليستأذنه فى وداعه مصافحا اياه . « أما اللورد كرومر فقد كتب يقول : « اذا كان حكم اسماعيل باشا سيئا فان سقوطه كان على الأقل تجلله الكرامة . ولاشك أن ألد أعدائه قد شعروا بالرثاء لهذا الرجل فى ساعة محنته ، وقد كان فى أعلى مكان فهبط الى هذا المكان الخفيض » . أما القنصل الأمريكى فارمان فقد كتب فى تقريره الرسمى لحكومته الذى دونه فى ٢٧ يونيو ١٨٧٩ يقول :

« لسوف تكون هناك آراء متباينة ليس فقط حول مزايا ومثالب حكم اسماعيل باشا ، ولكن أيضا حول التدخل التعسفى من جانب الدول العظمى لتحقيق عزله أو اعتزاله دون طلب من شعبه وضد رغبة سائر شخصيات الدولة الكبار ، سواء فى ذلك المدنيون والعسكريون .

« ومهما قيل فى نقده ، فان هناك امرا واحدا لا يرق اليه الخلاف : وهو أن مصر تقدمت خلال السنوات الست عشرة من عهده فى كل ما يتصل بالحضارة الحديثة أكثر مما تقدمت فى المائة سنة السابقة ، بل وربما فى الخمسمائة سنة السابقة ، وأكثر مما ستتقدم لفترة طويلة قادمة ، ومصر تكاد أن تكون مدينة له وحده بهذا التقدم الذي أصابته .

« ومن سوء حظ سموه شخصيا ، وربما من سوء حظ بلاده . أنه رأى من اللازم ، وأنه اقتنع بفكرة أن دولة أفريقية عظمى ، بل وربما امبراطورية أفريقية ، يمكن أن تقام على الطراز الأوروبى على ضفاف النيل ممتده من البحر الأبيض المتوسط حتى خط الاستواء .

« فمن السهل ، كما يدل تاريخ العالم ، انشاء مستعمرات جديدة بنجاح . أما خلق دول جديدة قوية تشمل الحضارة الحديثة على الحضارات العتيقة ، فهذه تجربة لا يزال نجاحها يحتاج الى اثبات . وليس هناك من حاول اجراء هذه التجربة باخلاص ومثابرة كما حاولها الخديو اسماعيل ، وقد أصاب فى ذلك بعض درجات النجاح . ولكنه فى هذه المحاولة قد كدس على نفسه دينا جسيما وجلب على نفسه الخراب .

« انه ليس من مقاصدى أن أدخل الآن فى أية تفاصيل تمس الدين المصرى أو الاسباب التى أدت الى سقوط الخديو .

« ولكنى سأضيف فقط أن الحرب الصحفية التى شنت عليه فى أوروبا خلال السنتين الأخيرتين ، بصفة أساسية نتيجة لنفوذ مجموعات كبار المضاربين فى الأسهم والسندات وبقوة أموالهم ، قد خلقت حوله رأيا عاما خاطئا وعبأت الناس بأفكار مسبقة ضده غير منصفة . أن فى حكم أى أمير من أمراء الشرق ما يكفى من المثالب لهجائه عن صدق ، ولكن خلع الخديو اسماعيل ليس بتاتا نتيجة للأسباب التى أوردتها مقالات الصحف الكبرى الصادرة فى مصر منذ بدء الأزمة المالية ، فان كان نتيجة لها فهو كذلك الى حد محدود جدا » .

بمعنى آخر أن ما يقوله قنصل أمريكا العام فى مصر هو أن من يبحث عن الاسباب الحقيقية لخلع اسماعيل لن يجدها فيما كان يكتبه يعقوب صنوع وأديب اسحق وسليم وبشارة تقلا وسليم عنحورى واضرابهم ، ولن يجده فيما كان ينشره عنه أحمد فارس الشدياق فى جريدة الجوائب فى استانبول ، بل لن يجده فيما كانت تكتبه الصحف الأوروبية الكبرى بتحريض من حملة الأوراق المالية والمضاربين . فهذه كلها أسباب ظاهرية . ومراد أ.أ. فارمان أن يقول ان الأسباب الحقيقية لخلع الخديو اسماعيل يجب أن تلتمس فى وزارات خارجية الدول العظمى ، لأنها اسباب سياسية استعمارية .

كذلك يتضح من تطور الأحداث أن كل الدول العظمى ، ربما باستثناء روسيا ، كانت متفقة على خلع اسماعيل ، وأن قائدة الحملة على اسماعيل كانت انجلترا ثم فرنسا . كذلك يبدو أن الدول العظمى رغم اتفاقها على خلع اسماعيل كانت مختلفة فيمن يخلفه ، فانجلترا فيما يبدو كانت لا تمانع فى حلول توفيق محل اسماعيل ، لما عرف عن توفيق من التدين والمحافظة والولاء للباب العالى وكراهية فرنسا والميل الى انجلترا ، فتوفيق بعد اسماعيل كان نمطا مجددا من عباس الأول بعد محمد على . أما فرنسا ، وربما المانيا ، فالأرجح انهما كانتا ترشحان الأمير حليم لتضمنا إستقلال مصر عن انجلترا . وبعد أن نجحت جميع الأطراف فى خلع

اسماعيل انتصرت المدرسة الانجليزية فى وضع توفيق باشا على عرش مصر . والارجح أيضا أن تركيا كانت أقرب الى تفهم وجهة النظر الانجليزية بسبب ولاء توفيق للباب العالى وتدينه ومحافظته ، ولاسيما وأن اعتلاء توفيق عرش مصر قد جنب تركيا الخضوع للدول العظمى مرتين ، مرة بعزل اسماعيل بالقوة الخارجية ، ومرة بتغيير فرمان الوراثة . واذا كانت للأمير حليم صلات بحزب تركيا الفتاة ــ فمن السهل ادراك اسباب فتور السلطان العثمانى والمحافظين فى تركيا نحوه . ولذا فان دراسة تاريخ الأمير حليم كفيلة بأن تلقى اضواء كشافة على تلك السنوات

مرتين ، مرة بعزل اسماعيل بالقوة الخارجية ، ومرة بتغيير فرمان الوراثة . واذا كانت للأمير حليم صلات بحزب تركيا الفتاة ــ فمن السهل ادراك اسباب فتور السلطان العثمانى والمحافظين فى تركيا نحوه . ولذا فان دراسة تاريخ الأمير حليم كفيلة بأن تلقى اضواء كشافة على تلك السنوات

الحرجة من تاريخ مصر .

واقتران نشأة التجمعات الثورية والصحافة الثورية منذ ١٨٧١ حين نزل جمال الدين الأفغانى أرض مصر حتى اندلاع ثورة عرابى فى ١٨٨١ ــ ١٨٨٢ باسم الأمير حليم يشير الى أن بعض اجنحة هذه التجمعات الثورية والصحافة الثورية كانت ممولة من الدول العظمى وتعمل تحت مظلة الدول العظمى ولاسيما منذ انشاء «المراقبة الثنائية» . وليس فى هذا ادانه مطلقة لهذه التجمعات وهذه الصحف التى الهبت المثقفين ثم الجماهير بمبادئ «مصر للمصريين» و«الدستور» و«الحكم النيابى» و«حقوق الانسان» و«الحرية والاخاء والمساواة» وكافة مبادئ الثورة الفرنسية ، بل واستحداث ثورة ثقافية تجدد أمر الدين والدنيا . فقد كانت كل هذه قضايا موضوعية لها جذور فى المجتمع المصرى المائج بالقلق الخصب على حاضره وعلى مصيره . وقد كان من نتائجها المباشرة تنوير العقل المصرى وتجميع الارادة المصرية واشعال الوجدان المصرى نحو عمل سياسى تحررى تقدمى من طراز عظيم تبلور فى الثورة العرابية التى كان يمكن رغم ما شابها من جهالات وسذاجات أن تنقل مصر من حال الى حال ، لولا التدخل الأجنبى ، فالتدخل الأجنبى قد خير مصر بين توفيق الجاهل وحليم الغامض الذى قضى كل حياته بين استانبول وأوروبا ، وربما كان لا يعرف كلمتين باللغة العربية : وهو خيار أليم جعل اسماعيل نفسه ذا الأخطاء الكثيرة أقل وبالا على مصر من صغار الملوك الذين لا أمل لهم فى بقاء إلا تحت رايات الاحتلال الأجنبى ، تركيا كان أو انجليزيا أو فرنسيا .

ss

سيف المعز وذهبه

وربما كان اقدم اسم معروف لكاتب أو صحفي تقاضى ما نسميه اليوم «بالمصروفات السرية» هو أحمد فارس الشدياق . فنحن نجد في خطاب للخديو توفيق موجه الى ثابت باشا في استانبول بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٨٨١ (٢٣ محرم ١٢٩٩ هـ) قوله : «وردت التوصية للاشتراك في مائتي نسخة من جريدة (الجوائب) . وقد علمنا بعد سؤال المالية بصفة غير رسمية أن الجريدة المذكورة تتقاضى ٣١٦ جنيها مصريا سنويا ، وأن أحمد فارس أفندي صاحب امتيازها يأخذ ٣٠٠ جنيها شخصيا . وبناء على ذلك يتضح أن المبلغ المرتب لادارة الجريدة يعتبر اشتراكا فيها . فاعرضوا عليهم أن له مرتبا قديما أو أنه صار ترتيبه بناء على التوصية ومرتب أحمد فارس له صفة سرية» «دار المحفوظات التاريخية محفظة ١٦٣ ملف ثابت باشا) .

ولابد أن نفترض أن أحمد فارس الشدياق لم يكن وحده في عصره الذي كان يتقاضى مصروفات سرية من خديو مصر أو من سلطان تركيا أو من قناصل الدول العظمى أو من كبار رجال السياسة والمال ، وانما كان هذا ظاهرة مألوفة تنبئ بها جرأة الصحافة وعنف لهجتها في عصر لم تكن فيه احزاب سياسية واضحة تسندها أو ضمانات قانونية وديمقراطية كافية تقوم بمثابة سياج لها . فنحن نعرف أن محمد علي كان يعين جريدة المونيتور اجيبسيان التي كانت تصدر بالفرنسية في الاسكندرية لتدافع عن سياسته أمام الرأي العام الأوروبي كذلك نعلم في البرقيات المتبادلة بين الخديو اسماعيل وابراهام بك في استانبول أن اسماعيل كان يوزع المصروفات السرية لنفس الغرض على الصحفيين في أوروبا وفي تركيا وفي الشام وفي مصر منذ الستينات . فنسمع عن صحفي اسمه بيير بارانيون Bierre Baragnon هو صاحب النشرة الدبلوماسية الدولية ومدير «جورنال دى كنستانتينوبل» J. de Constantinople يستفسر

SS

من باريس فى ١٦ مارس ١٨٦٩ عن البنك الذى حول عليه معاشه السنوى ، وهو ٦٠٠ جنيه استرليني ، الذى خصصه له الخديو اسماعيل . كذلك يطالب أ. كيرياكوبولو Kyriakopoulo محرر « فنار البوسفور » Phare de Bosphore فى ١٢ يوليو ١٨٧١ عن اعانته السنوية المخصصة له من الخديو اسماعيل وقدرها ٣٠٠ جنيه استرليني سنويا . كذلك نعلم من برقيات ابرلهام بك الى اسماعيل وبالعكس خلال ١٨٧١ أن محررى « ليفانت. تايمز » Levant Times كان يتقاضى من اسماعيل مصروفات سرية قدرها ٦٠٠ جنيه استرليني سنويا وأن أحد محررى « ليفانت هيرالد » Levant Herald كان يتقاضى ٥٠٠ جنيه استرليني سنويا وكان يطالب برفعها الى ٨٠٠ جنيه استرليني سنويا بضمان لمدة خمس سنوات . وهكذا ... وقد كان اسماعيل يرشو هؤلاء الصحفيين للدفاع عن قضايا مصر فى الخارج ويبدو أن أحمد فارس الشدياق و« الجوائب » التى أنشأها الشدياق فى استانبول فى ١٨٦٢ كانا على قائمة المصروفات السرية أيام اسماعيل . فبالرغم من أن « الجوائب » كانت المدافع الأكبر عن سياسة السلطان والباب العالى أمام العالم الاسلامى الا أنها وقفت الى جانب اسماعيل فى محنته أيام عزله فى ١٨٧٩ متحدية الحكومة التركية التى كانت تطالبها بمهاجمة اسماعيل ، حتى لقد عطلت « الجوائب » ستة أشهر اثناء أزمة عزل اسماعيل .

ويبدو أن أموال خديو مصر ربطت الشدياق بوثائق من حديد ، لأننا نراه فى أوج الثورة العرابية المدافع الأكبر عن الخديو توفيق والمهاجم الأكبر لعرابى والعرابيين . وقد طبع الشدياق من « منشور العصيان » الذى أعلن فيه السلطان عصيان عرابى عشرات الآلاف من النسخ وأرسلها لتوزع فى مصر ومع ذلك فيجب الا ننسى أن موقف « الجوائب » فى ثورة عرابى كان متمشيا تماما مع موقف الباب العالى وموقف انجلترا ، وليس فقط مع موقف الخديو توفيق .

وعن احتلال القاهرة وتسليم عرابى فى سبتمبر ١٨٨٢ كتبت جريدة « الأهرام » تحمل على « العاصى عرابى ورفاقه البغاة » فى عدد ٢٩ سبتمبر ١٨٨٢ . وجددت الحملة فى عدد ٣ اكتوبر ١٨٨٢ ، ثم نشرت فى صفحتها الأولى من عدد ٥ اكتوبر ١٨٨٢ صورة رائعة للجنرال وولزلى قائد جيش الاحتلال . وحذت حذوها جرائد « البرهان » و« الاعتدال » اللتين يرأس تحريرهما الشيخ حمزة فتح الله وجريدة « الوطن » التى كان يرأس تحريرها ميخائيل عبد السيد ، وهاجمت هذه الجرائد عرابى والعرابيين طوال اعداد اكتوبر ونوفمبر ١٨٨٢ . وفى

افتتاحية عدد نوفمبر ١٨٨٢ كتبت مجلة «المقتطف» تهنئ قراءها على «خمود نيران الثورة المصرية ورجوع ماء مصر الى مجاريها ـ وانكشاف شمس باغيها ، ولا عجب أن حدا اليها حادى العمل ، وأوى اليها طائر السلام» .

وكان من الاعمال الأولى التى قامت بها سلطات الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ تعطيل جرائد الثورة العرابية والقبض على محرريها . ففى ٢٣ سبتمبر ١٨٨٢ أصدر رياض باشا ناظر (وزير) الداخلية أمرا بالغاء جريدتى «الزمان» و«السفير» وألقى القبض على حسن الشمسى صاحب «المفيد» و«السفير» و«النجاح» ، وبعد الافراج عن حسن الشمسى هجر الصحافة وتحول الى المحاماة . وكتب سليم نقاش فى «مصر للمصريين» (ج ٦ ، ص ٦) يفسر تعطيل «السفير» بأن صاحبها كان يصدرها دون أن يدفع التأمين المالى المنصوص عليه فى القانون ، وأنه «فوق هذه الحجة القوية فان حسن الشمسى كان من أهل العصابة الثائرة وكان مستخدما (سفيره) اثناء الحرب العرابية فى تهيج الخواطر واثارة الأفكار وحمل النفوس على الاندفاع الى ساحات القتال كزميله عبد الله النديم» . كذلك اختفت صحف عبد الله النديم واختفى صاحبها بعد صدور الأمر بالقبض عليه . كذلك نفى محمد عبده ولم يسمح له بالعودة الى مصر إلا بشرط عدم الاشتغال بالصحافة . وكان سعد زغلول يساعد محمد عبده فى تحرير «الوقائع المصرية» ولمع اسمه بين المناضلين بالقلم ، ورغم أن «الوقائع المصرية» كانت تتسم بالاعتدال اذا قيست بصحف النديم وحسن الشمسى وغيرها الا أنها كانت من جرائد الثوار ، حتى أن سعد زغلول اعتقل فترة وجيزة فى ١٨٨٢ ثم افرج عنه ، وقد اعتزل سعد زغلول الصحافة بعد انتهاء الثورة العرابية مباشرة واحترف المحاماة ثم افرج عنه وإلى حد أن الخديو توفيق كتب الى ثابت باشا مندوبه فى استانبول فى ١٨ مايو ١٨٨٢ (٢٩ جمادى الآخرة ١٢٩٩ ﻫ) يقول : «ان جميع الجرائد المطبوعة هنا فى أيدى النظار (الوزراء) وعرابى وهم يأمرونهم بالكتابة كما يشتهون ولذلك يجب عدم اعتبار ما ينشرونه خاصا بأسباب الاختلاف بين الخديو والنظار صحيحا . فهذه المقالات كاذبة ومصنعة . أرجو عرض ذلك على الاعتاب وعلى الصدارة . وعليكم أن تفهموا صاحب (الجوائب) الا ينشر شيئا نقلا عن الجرائد المصرية حتى (الوقائع المصرية)» . (دار المحفوظات التاريخية محفظة ١٦٣ ملف ثابت باشا) . ونحن نعرف من كتاب محمد رشيد رضا «تاريخ الامام محمد عبده» (ج ١ ص ٢٧٩ ـ ٢٨٠) أن سعد زغلول تقدم بعد الثورة العرابية «لامتهان مهنة الصحافة وحصل على رخصة بتصدير جريدة باسم (العدالة) ليدفع بها عن وطنه شر أصحاب (المقطم) ، ولكن اختياره قاضيا فى ذلك الحين منعه عن

عمله هذا » . وهكذا اقترن الاحتلال البريطانى بكسر اقلام الكتاب المصريين الاحرار المتطرفين منهم والمعتدلين على السواء .

أما صحف الشوام التى كانت قد انتقضت على الثورة العرابية فى الشهور الحاسمة من صراعها مع الخديو توفيق والانجليز والفرنسيين حتى أن مجلس وزراء الثورة العرابية طاردها بالتعطيل والمصادرات ، فقد عادت الى ازدهارها السابق تحت الاحتلال البريطانى ، وفى « الوقائع المصرية » (عدد ٢٠ أغسطس ١٨٨٣) أن مجلس التعويضات دفع لأصحاب « الأهرام » ١٩٠٫٠٠٠ فرنك (نحو ٧٫٦٠٠ جنيه استرليني) تعويضا لما لحقها من خسائر اثناء الثورة العرابية . وكان تعليق جريدة « الفلاح » على ذلك فى عدد ٧ يونيو ١٨٩١ : « قرر لهم مجلس التعويضات ١٨٠ الف فرنك فى حالة كون المطبعة لا تساوى مع ما فيها أكثر من ٥٠٠ فرنك » (٢٠ جنيها وربما كان هناك صفر ناقص أو صفران ناقصان بسبب التحامل الوطنى) . كذلك الأمر مع صاحب (المحروسة) سليم نقاش الذى اعاد اصدار جريدته بعد ما قبض مبلغ ٤٠ الف فرنك من الحكومة تعويضا عما لحق به من الخسائر باحتراق المطبعة (أى ١٦٠٠ جنيه) .

أما جريدة « الوطن » ومحررها ميخائيل عبد السيد التى ظلت لسان حال عرابى والحزب الوطنى حتى أغسطس ١٨٨٢ (راجع اعداد ٦ يونيو و١٣ يونيو و٢٩ يوليو و٤ أغسطس ١٨٨٢) ، فقد انقلبت على الثوار بعد هزيمة عرابى ، ووصفتهم بأنهم « اشبه بالطاعون اذ مطمع انظارهم موجه الى غايتهم الذاتية فلا يبالون بتخريب البلاد . ولو حلت بمصر داهية طامة لكانت اخف من هؤلاء الناس الذين خسروا دنياهم وآخرتهم » (عدد ٢٦ سبتمبر ١٨٨٢) . وبرر ميخائيل عبد السيد انقلابه على العرابيين بأن « سياستهم كانت كناية على القاء الوحشة فى الصدور وتمزيق البلاد بالتعصبات وكانوا أعداء لكل مصرى عاقل » (عدد ٩ اكتوبر ١٨٨٢) . ويبدو أن ميخائيل عبد السيد كان مطلعا على نوايا الانجليز بالنسبة لعرابى ورفاقه من تخفيف حكم الاعدام الى النفى المؤبد بوساطة ويلفريد سكاون بلنت ، فقد كتب قبل صدور الحكم فى جريدة « الوطن » (٢ و٤ و٢١ و٣٠ أكتوبر ١٨٨٢) يشيد بسماحة الانجليز ويقول : فان انجلترا لا تريد التشفى بسبب مرؤتها ، فاذا فرض حقن دم عرابى وحزبه وجب عقابهم بصورة لا يخشى منها عودهم الى الضرر فلا يسمح لهم البقاء فى مصر ولا نفيهم فى ممالك السلطان فى أفريقيا ، ومن المستحيل نفيهم فى الاستانة » . وفى ٣ ديسمبر ١٨٨٢ صدر الحكم باعدام عرابى ثم تلى فى نفس الجلسة أمر الخديو توفيق بابدال الحكم بالنفى

المؤيد . وفى ٧ ديسمبر تكرر نفس الأمر بالنسبة لطلبة باشا عصمت وعبد العال باشا حلمى أبو حشيس ، ومحمود سامى البارودى باشا ، وعلى فهمى الديب باشا وفى ١٠ ديسمبر تكرر نفس الأمر بالنسبة لمحمود فهمى باشا ويعقوب سامى باشا . وقد اظهرت «الأهرام» دهشتها من أن «حكم الاعدام وحكم تخفيفه صدرا فى وقت واحد» (عدد ٧ ديسمبر ١٨٨٢) . وعندما استقال رياض باشا احتجاجا على تخفيف الحكم تحمست بعض الجرائد لاحتجاجه . واستمرت صحف الشوام فى هجاء عرابى والثورة العرابية فوصفتهم جريدة «الزمان» فى ٢٤ مايو ١٨٨٣ بانهم «الاشقياء المفسدين المتمردين» وفى ٢٤ و٢٥ مايو و١٦ اكتوبر ١٨٨٣ بانهم «الفئة الباغية» وكذلك لاغت فيهم «الأهرام» فى الاعداد ٢٧ و٢٨ و٢٩ يونيو وأعداد ٤ و٥ و٦ سبتمبر و٨ اكتوبر ١٨٨٣ . ولكن تدخل الانجليز لدى الخديو توفيق لتخفيف حكم الاعدام الى النفى المؤيد للزعماء السبعة هدأ نفوس المصريين وطيب بعض الجراح . وقد نقل رشيد رضا فى كتابه «تاريخ الامام محمد عبده» (ج ١ ص ٢٧٦) أن سعد زغلول وصف لمحمد عبده هدوء الحال وتبدل الأحوال بعد نفى العرابيين بأن «الناس أخذوا فى نسيان ما فات من الحوادث واهوالها ، وقلت قالتهم فيها وخفت شماتة الشامتين منهم ، وأصبح المادحون للانجليز من القادحين فيهم والعكس» وهذا الكلام الخطير عن تغيير رجال القلم ورجال السياسة لمواقفهم بعد انجلاء الاحداث الخطيرة أن الصراع الانجليزى ـ الفرنسى ـ التركى للسيطرة على مقدرات مصر بعد الاحتلال البريطانى سرعان ما عاد الى اشده بمجرد استقرار الأحوال ، وقد انعكس ذلك فى ولاءات الصحفيين والمشتغلين بالامور العامة بحسب مصادر تمويلهم أو ارتباطهم السياسى والاقتصادى والثقافى بمراكز النفوذ المختلفة .

وبعد فشل ثورة عرابى لم يبق من صحف المقاومة الا مجلتان تصدران فى باريس ، هما مجلات «ابو نظارة» ومحررها يعقوب صنوع ، ومجلة «العروة الوثقى» التى شارك محمد عبده بعد نفيه جمال الدين الافغانى فى اصدارها فى فرنسا . وكانت المجلتان تدعوان ضد الاحتلال البريطانى ولكن بعقليتين مختلفتين . أما يعقوب صنوع فقد ظل يتفنن فى تهريب مجلته الى مصر ، آنا بدسها داخل الجرائد والمجلات الأوروبية التى ترد الى مصر ، وآنا بتغيير اسمائها لتضليل السلطات المصرية حتى بلغ عدد هذه الاسماء عشرا منذ نفيه فى ١٨٧٨ وكلما صودرت مجلة من مجلاته غير اسمها الى اسم آخر . وقد كتب يعقوب صنوع يصف مغامراته فى مذكراته سيرته الذاتية غير المنشورة (تاريخ ابو نظارة) والتى نقلها الدكتور ابراهيم عبده من المخطوط الذى تحتفظ به ابنته فى باريس ، قال : «كنت غالبا ما أضع صحفى فى مجلات مصورة وكراسات موسيقى ووضعت فى الجرائد التى نشرت صورة الخديو عام ١٨٧٩ أكثر من ألف

نسخة من صحيفتى . ولم اكتف بارسالها للمشتركين العديدين ولكننى بعثت بها أيضا الى جميع اصدقائى ومعارفى . وقد تلقى الخديو نفسه واحدة من تلك الصحف المصورة فوجد صحيفتى فيها ، وكان غضبه لهذه الجرأة شديدا وخاصة لما وجد اننى نشرت الخطاب الذى أرسله الى يطلب منى فيه العودة الى مصر ويعدنى بأحدى الرتب ورفضت العرض قائلا : اننى افضل أن اعيش فى المنفى على أن أكون فى خدمة طاغية . وكانت النسخ التى تضبط فى الجمرك يقرؤها الموظفون أولا ثم يعطونها لاصدقائهم ثم يبيعها هؤلاء الى الباعة الذين يوزعونها سرا بثمن مرتفع جدا » . وقد دأب يعقوب صنوع على تهريب مجلته الى مصر بطريق مشابهه بعد عزل اسماعيل وتولى توفيق وفى أوائل عهد الاحتلال البريطانى حتى ١٨٨٤ .

وأما مجلة «العروة الوثقى» (الافغانى ـ محمد عبده) فقد صدرت فى المنفى بغرض : «ارشاد المسلمين بالقرآن وتوجيه جميع الشعوب الاسلامية الى استقلال بلادهم واتحادهم وتعاونها على احياء مجده بترك عصبيات المذاهب والجنسيات المفرقة لكلمة أهله» . على حد وصف رشيد رضا الذى أوضح أيضا أن «العروة الوثقى» تبنت بناء على ذلك مبدأ صيانة تبعية مصر للدولة العثمانية حتى يمكن طرد الانجليز من مصر . وهذا أيضا مما يضيف الى الأسئلة الحائرة الكثيرة حول تحركات جمال الدين الأفغانى : فهو قد دأب منذ ١٨٧٧ على تبنى أديب اسحق وسليم نقاش ومختلف التجمعات الثورية الاستقلالية من أصحاب دعوة «مصر للمصريين» واذكاء القومية المصرية فى مواجهة الباب العالى وأوربا معا ، وتغذيتهم جميعا بالمال والمقالات والتأييد الروحى . وهو قد دأب أيضا على تبنى فكرة الجامعة الاسلامية والولاء الاسلامى للدولة العثمانية ونسف القومية المصرية والقومية العربية بل وكل تجمع باسم الجنس أو العقيدة السياسية ، يمكن أن يفتت العالم الاسلامى فى مواجهة العالم المسيحى . ماذا بالضبط كان يريد هذا الرجل ؟

وقد قرر مجلس الوزراء فى ٢١ يوليو ١٨٨٤ منع دخول «العروة الوثقى» الى مصر ، وكانت تهرب بنفس طريقة «أبو نظارة» و«أبو صفارة» و«ابو زمارة» ، فلم تكن مصادرتها بالأمر اليسير .

وتوسط بلنت مع محمد عبده أن يزور انجلترا للتفاهم حول موضوع «العروة الوثقى» . وفى لندن قابل محمد عبده كثيرين من رجال السياسة «وسأله وزير الحربية الانجليزية الا يرضى المصريون أن يكونوا فى أمن وراحة تحت سلطة الحكومة الانجليزية . فأجاب المحرر : كلا ان المصريين قوم عرب ومنهم من محبى الأوطان مثل ما فى الشعب الانجليزى فلا يخطر فى بال أحد

منهم الميل إلى الخضوع لسلطة من يخالفه فى الدين » (العروة الوثقى العدد ١٤ فى ١٤ أغسطس ١٨٨٤) فلما لم تسفر المحادثات عن شيئ انفقت الحكومة المصرية مع الحكومة الفرنسية رأسا على منع ارسالها إلى مصر من المنبع ، أى من مصلحة البريد الفرنسية وهكذا ماتت « العروة الوثقى » بعد العدد ١٨ الصادر فى ١٦ اكتوبر ١٨٨٤. ولا شك أن وزير الحربية الانجليزية وجد فى حواره مع الشيخ محمد عبده قولا لم يسمع بمثله فى أوروبا المخضبة أرضها بدماء المسيحيين منذ نهاية العصور الوسطى وبداية عصر القوميات ، أى منذ قادت جان دارك فى فرنسا شعبها ضد الاحتلال الانجليزى وبذلك فتتت وحدة العالم المسيحى أو على الأقل منذ ارازموس و(القديس) السيرتوماس مور الذى فقد رأسه فى سبيل وحدة العالم المسيحى عام ١٥٢٠ .

وأما فى مصر فبعد تعطيل صحف الثورة العرابية وانتهاء ولائم الشماتة فى سقوط عرابى والنفاق الأصفر لقوة الاحتلال البريطانى ، فقد كان الطابع السائد فى الصحف القائمة اهمال الكلام بتاتا فى شئون السياسة المصرية . وسطعت شمس كرومر فى سماء مصر فكتب فارس نمر يقول أن حرية الصحافة فى مصر أوسع منها فى فرنسا ذاتها . وكتب حسن حسنى أحد محررى الزمان وصاحب جريدة « النيل » يقول : « فالحرية المعطاه لجرائدنا المصرية هى فوق الكفاية » (« النيل » ٢٧ سبتمبر ١٨٩٢) . ودعت جريدة « الوطن » فى ٢٨ يونيو ١٨٩٠ ، الى مزيد من خنق الصحافة والى « وضع ضوابط للمطبوعات المصرية ، فالحكومة المصرية اذا جعلت الامر بلا رابط اضرت بالبلاد عوضا عن ان تفيدها » . وفى ١٢ مايو ١٨٩٠ كتبت « المقطم » تبرر التطبيق الصارم لقانون المطبوعات : « فلا تكون العاقبة على الجرائد إلا شرا ووبالا لان الحكومة تنزلها منزلة السيف المسنون فى يد المجنون بين قوم عزل راتعين فى بحبوحة الامن ، وتضطر الى تقييدها ومنع حريتها » .

وبعد تصفية الصحافة العرابية فى ١٨٨٢ ـ كانت هذه حصيلة السنوات الخمس ١٨٨٣ الى ١٨٨٨ وهى تعطيل الصحف الاتية : « الزمان » فى ٢٤ اكتوبر ١٨٨٣ (٣ اشهر) ، « البرهان » فى ٥ نوفمبر ١٨٨٣ (نهائيا) « الوطن » فى ١٢ مارس ١٨٨٤ (نهائيا ولكنها عادت للصدور بعد يومين !) ، « الزمان » فى ٩ فبراير ١٨٨٥ (لمدة شهر) ، و « مرآة الشرق » فى ٩ فبراير ١٨٨٥ (لمدة شهر) ، « مرآة الشرق » فى ٢٥ مارس ١٨٨٦ (نهائيا) « الزمان » فى ٢٩ اغسطس ١٨٨٦ (نهائيا) « القاهرة » فى ٢ ديسمبر ١٨٨٦ (نهائيا) « الوطن » فى ٨ اغسطس ١٨٨٨ (لمدة شهر) « حديقة الادب » ومحررها نجيب فرفور فى ١٨٨٨ (نهائيا) بالفرامانات هذا غير « المحروسة » التى عطلت فى ١٨٨٦ ثم عادت للظهور فى ١٨٨٨ وكان يحررها عزيز زندو ، رعية فرنسية .

SS

بعد ذلك نسمع عن اغلاق جريدة «الفلاح» فى ۱۸۹۱ . وحبسب كلام ولى الدين يكن فى «العلوم والمجهول» (۱۹۰۹) ان مقصلة قانون المطبوعات الصادر فى ۱۸۸۱ ظلت تعمل بهمة حتى ۱۸۹۲ ولا سيا فى عهد البارون دى مالورتى الذى عين مديرا للمطبوعات فى ۱۸۸۹ . وقد كتبت جريدة «المؤيد» فى ١٩٠٦ ان البارون دى مالورتى «كانت وظيفته محصورة فى مطاردة (المؤيد) وأصاحبه فى كل ديوان يحاكم هذا ويطرد ذلك من ذلك من المستخدمين الذين كانوا يتهمون باعطائنا الأخبار فلما تولى رياض منحة اجازة لم يعد بعدها إلى العمل وخلص (المؤيد) من عوامل الاضطهاد» .

ومع ذلك فاللورد كرومر قد تشدق كثيرا باطلاقه حرية الصحافة فى مصر ، وقد كانت هناك درجة من درجات الصدق فى هذا الكلام فقد كان النقد الداخلى مباحا الى حد ملحوظ اما التعرض بسوء للاحتلال البريطانى وللاوضاع السياسية العليا فقد علمت التجارب صحافة مصر ان تقل منه اقلالا عظيما وان تتناوله بحذر شديد ، على الاقل حتى ۱۸۹۲ كما يقول الشيخ على يوسف صاحب (المؤيد) ولماذا ۱۸۹۲ بالذات ؟ لان هذا كان عام تولى الخديو عباس حلمى او عباس الثانى كما يسميه كرومر وكان يسبح بحمد مولاه ! ومع ذلك **فهناك شهادة من جريدة «المقطم» فى عدد ٢٣ ديسمبر ۱۸۹۱ تدلنا الى جانب كثرة الانذارات والمصادرات والتعطيلات على ان الصحافة فى مصر لم تكن سهلة القيادة خلال السنوات العشر الاولى من الاحتلال البريطانى . فعندما طالبت الصحف بتخفيض رسوم البريد للتمكن من تخفيض اشتراكاتها وزيادة عدد قرائها رفضت الحكومة ذلك . وعلقت «المقطم» على ذلك بقولها : «الحكومة كانت تود تنزيل اجرة البريد على الجرائد المحلية ولكن قسما من الجرائد وهو الجرائد المعارضة التى لا تعترف بها الحكومة ركب هواه وتجاوز اقصى ما بلغته الجرائد المعارضة فى سائر البلدان ، ولهذا يقول (رئيس) الحكومة ـ كما اخبرنا من يوثق بصحة علمه وصدق روايته ـ انى كنت اود تقليل اجرة البريد على الجرائد المحلية وتسهيل انتشارها فى بلادى لو لم يكن انتشارها ينشر الاضرار فى البلاد ويوسع خلق الشر بين الاهالى» واذا كان هذا رأى الحكومة فمعنى هذا ان نبض محمد عثمان جلال ـ وابراهيم اللقانى ويعقوب صنوع واديب اسحق وعبد الله النديم وحسن الشمسى ومحمد عبده وسعد زغلول لم يتوقف رغم الاحتلال البريطانى مهما كانت ضرباته قد خفت نسبيا بسبب قانون المطبوعات .**

وحيث عجز الاحتلال البريطانى عن تكميم الصحافة تماما ، لجأ الى اسلوبين اخرين احدهما تشجيع رعيل جديد من الصحفيين الوافدين على إنشاء جرائد ومجلات تدافع عن انجلترا وعن الاحتلال البريطانى فى مصر ، بعضهم بدافع الارتزاق الصريح وبعضهم بدافع

الاقتناع والارتزاق معا ، والاسلوب الاخر هو شراء ذمم بعض اصحاب الصحف «الثورية» .

وكان الانجليزى مستر بيمن قد انشأ فى مصر قبيل الاحتلال البريطانى جريدة «التايمز» العربية للدعوة لانجلترا اولا ثم لبيان مباهج الاحتلال البريطانى للمصريين ، وقد استمرت هذه الجريدة اربع سنوات بعد الاحتلال ولكن يبدو ان التجربة لم تنجح فاختفت الجريدة .

وشجع الانجليز محمد بيرم الخامس التونسى الذى أنشا جريدة «الاعلام» فى يناير ١٨٨٥ للتنديد بالاحتلال الفرنسى فى تونس ، وكان التونسى اصلا لاجئا سياسيا من بلاده فى استانبول بعد احتلال فرنسا لتونس ، ثم قدم الى مصر فى ١٨٨٤ . وقد ذكر فيليب دى طرازى عن جريدته : «وكانت خطتها محاسنة الانجليز والاستفادة منهم وخدمة مصالحهم فى وادى النيل» وقد كتب الشيخ على يوسف صاحب «المؤيد» ان محمد بك بيرم كان وثيق الصلة بالانجليز . وقد كان ذا قيمة خاصة لهم لانه كان مسلما يسوغ الحكم البريطانى للمسلمين ومن نماذج كتاباته قوله فى «الاعلام» فى عدد اول مارس ١٨٨٥ «فاذا كان لا مندوحة عن اجنبى فالذى رأيناه فعل مع ابناء جنسنا الحسن يكون اولى ممن فعل معهم الاضرار . فنرى مثلا الاموال الغزيرة تأتى فى كل عام من الهند الى مكه والمدينة ، ولا ترى درهما واحدا اتى من الجزائر او القوقاس حتى ان نفس اوقاف الحرمين لم يبق لها هناك ذكر» . وقوله فى عدد ٣١ مارس ١٨٨٥ ان انجلترا «هى الدولة الوحيدة فى معاملة جميع رعاياها باللطف واللين والمحافظة على عوائدهم ودياناتهم فلا بدع اذا استماتو فى المحافظة على تخليد وزيادة شرفها» وقد كافأته الحكومة المصرية بتعيينه قاضيا فى محكمة مصر الابتدائية .

كذلك جاء مصر من الشام فرسان ثلاثة هم يعقوب صروف وفارس نمر وشاهين مكاريوس واسس صروف مجلته الشهرية الثقافية المشهورة «المقتطف» فى ١٨٨٥ تلك المجلة التى استفزت بدفاعها المسرف عن الانجليز سعد زغلول الى ان يستصدر رخصة «العدالة» ليرد بها على شرها ثم عدل اصدارها بعد تعيينه قاضيا . اما مكاريوس فقد أنشأ فى ١٨٨٦ مجلة «الطائف» الأدبية . وقد انشأ الفرسان الثلاثة فى ١٨٨٩ جريدة «المقطم» اليومية السياسية ، ولكن فارس نمر كان هو القوة الحقيقية المحركة لهذه الجريدة وكان صروف ونمر ومكاريوس ثلاثتهم من خريجى الكلية الامريكية ببيروت . وقد تزوج فارس نمر فى ١٨٨٨ بابنة قنصل انجلترا السابق فى الاسكندرية وزار لندن وتعرف على كبار رجال السياسة فيها . وقد وصف نمر الاحتلال البريطانى لمصر بانه «كان اكبر نعمة وسوف يستمر كذلك لهذا القطر» . وكانت سياسة «المقطم» تقوم على تدعيم سلطة الانجليز فى مصر مع تقويض سلطة الخديو والباب العالى ولهذا وصفت مجلة «الاستاذ» فى عدد ٢٣ مايو ١٨٩٣ الفرسان الثلاثة بانهم : «التزموا

فى جريدتهم اليومية تقييد الامة ، وتحسين الاعتراف بسلطة الغير والتلويح بما يشف عن سوء مقاصدهم فى الجانب الخديوى والتزموا ترجمة أوهام مستأجريهم التى توهم الوعيد والتهديد ليظهروا للامة وهن السند الخديوى وقوة مستأجريهم » . اما الياس زاخورة فقد دافع عنهم فى كتابة «مرآة العصر» ج٣ ص ٥٣٥ بقوله عن «المقطم» : «فقد يتهمها البعض بالمغالاة فى مدح المحتلين والتطرف بالطعن فى الدولة العثمانية ولكنها متى فعلت ذلك فهى تقف فيه عند حد الحقيقة لا تتعداها فى شىء الى ما وراء النزاهة » . وقد ظهر هذا التناقض بين الخديو والانجليز عندما تولى عباس حلمى (بن توفيق) عرش مصر فى ١٨٩٢ . ويذكر كرومر فى كتابه «عباس الثانى » ان مظاهرة غاضبة قامت امام جريدة «المقطم» ببعض الشغب بسبب انتصارها للانجليز فى خلافهم مع الخديو حول تشكيل الوزارة المصرية فى اول عهده . ويذكر هارتمان عن «المقطم» : «فهو لسان حالهم ، ويحاول الانجليز استخدامه فى مصر كوسيلة لافساد الرأى العام فكان اصحابه اكبر المدافعين عن مصالح انجلترا ولا شك فى انهم كانوا رجال اعمال من الطراز الاول . وقد ذكر هارتمان ان الانجليز كانوا يغذون «المقطم» بالاموال الضخمة ، كما إن مطبوعات وزارة الداخلية مثل مجلة وقائع البوليس . وغيرها كانت تطبع فى مطبعته بعشرة امثال الاسعار المألوفة كوسيلة لدعمه . ولم يكتف «المقطم» بتمجيد آلاء انجلترا على مصر فى كل عدد من اعداده سواء باقرار الامن او باصلاح مالية البلاد وادارتها وانما تجاوز ذلك الى اهانة الشعور الوطنى . ففى عدد ١٧ ابريل ١٨٩٠ كتبت جريدة «المقطم» تقول : «ثم ما هو الاستقلال الذى يبكونه والحرية التى يندبونها ؟ ففى زمان اى الاباء والجدود تمتعوا باستقلال وحرية حرموها الان ؟ ومتى كان زمام البلاد فى قبضة يدهم وسلبه الان منهم ؟ واى شىء تغير عليهم . وما ضررهم اذا انفردت بالنفوذ دولة واحدة بينهم لا سبع عشرة دولة اجنبية واى خسارة خسروها بتقليد رجال من الانجليز وظائف كان يتقلدها غيرهم من سائر الاجانب . وماضرهم وجود فرقة من الجنود الانجليز لزيادة توطيد الامن ، ومشاورة دولة واحدة لا مرضاة سبع عشرة دولة . لهذا كله لانزال نتبع سياسة المحاسنة ونحض على ترك سواها فهى النافعة لهذا القطر والكافلة لتأييد الاستقلال » . اما بالنسبة لجلاء الانجليز عن مصر . «فاذا كان لابد منه على تمادى الايام فلا يتم قريبا كما يتبادر للاوهام » («المقطم » ٣ نوفمبر ١٨٩١ الخ) .

وغير هذه الصحف شجعوا حسن حسنى باشا ان يعود من استانبول الى مصر لينشىء جريدة «النيل» لتكون فى مواجهة «المؤيد» صحيفة اسلامية ولكن فى صف الانجليز بطريقة مقنعة . كذلك صدرت «الجريدة المصرية» وهى نسخة عربية من «الاجيبشيان جازيت» الانجليزية .

اما الجرائد الوطنية المعتدلة التى زاغت او اجتذبا الانجليز بعد الاحتلال مباشرة فكان اهمها جريدة «الوطن» ومحررها ميخائيل عبد السيد التى اخذت تحض المصريين على الهدوء والانصراف الى اعمالهم بعد هزيمة عرابى فى التل الكبير ، فواجب المصرى «الاقبال على اشغاله بقلب مطمئن ، غير متعرض لما لا يعنيه من السياسة والادارة ، فقد اتضح من جرائد انجلترا حسن نوايا الانجليز ومقاصدهم نحو مصر ، وقالت البال مال جازيت انه لا يصح ان تكون سياسة انجلترا مبنية على اللائحة الوهمية وهى مصر للمصريين» (عدد ٢ اكتوبر ١٨٨٢).

وفى بداية الاحتلال البريطانى عادت جريدة «الزمان» الى الظهور وكان صاحبها هو الكسان صرافيان ومحررها هو حسن حسنى باشا . وقد رحب صرافيان باحتلال انجلترا لمصر وتمنى احتلال انجلترا لاستانبول ايضا حتى يتحرر الارمن من الحكم العثمانى . اما «البرهان» فقد عادت للصدور مع الاحتلال البريطانى بعد ان عطلها العرابيون لمناصرتها للخديو ودعت الى «المسالمة والتوفيق بين القلوب بلا نظر للجنسية والمعتقد ، وقد جمعت انجلترا من جنودها ما يكفى لردع العصاة الذين تمزقت قوتهم بعد ٣٠ دقيقة» وامثال ذلك («البرهان» عدد ٥ فبراير و ٢٢ مارس و١٤ و١٧ و٣١ مايو ١٨٨٣) . هذه جريدة الشيخ حمزة فتح الله الاسلامية التى كانت تشدد النكير على الثورة العرابية باسم الدين . اما جريدة «مرآة الشرق» الثورية التى كانت توزع ٦٠٠٠ نسخة وصاحبها نقولا توما ، فقد ظلت تعادى الاحتلال البريطانى حتى عطلت ثلاثة شهور فى ١٨٨٤ . ثم زار نقولا توما انجلترا فتغيرت افكاره السياسة فاصبحت جريدته موالية للانجليز . كذلك تحولت الى تأييد الانجليز جريدة «الاتحاد المصرى» التى اسسها روفائيل مشاقة فى ١٨٨١ وكان يحررها جورج ميرزا الذى كان قد اتخذ الرعوية الفرنسية ، وكانت «الاتحاد المصرى» منذ انشائها تخدم المصالح الفرنسية وتهاجم المصالح الانجليزية ولكن بعد بضعة سنوات تحولت «الاتحاد المصرى» الى مهاجمة فرنسا والدفاع عن انجلترا . واصبحت تسمى المحتلين «الضيوف النزلاء» وبعد ان كانت «الاتحاد المصرى» متخصصة فى شتيمة «المقطم» صديقة الانجليز اصبحت متخصصة فى شتيمة «الاهرام» صديقة الفرنسيين ، بل اخذت تطالب الحكومة بان «تسعى لالغاء جريدتى السفنكس والبسفور لئلا يأتى عن طريقتهما ما تسوء عاقبته» (عدد ١٦ يناير ١٨٩١) .

وقد وجد الاحتلال البريطانى فى اكثر صحف الشوام ادوات نافعة لتسويغه امام الرأى العام وبيان ما جلبه الحكم البريطانى على مصر من خيرات كما وجد فى الشوام والارمن وغيرهم من الاجانب مطايا نافعة ومريحة لقضاء مآربة فى مصر ، فتوسع فى تعيينهم فى الوظائف الحكومية وغيرها . فلما اصدر رياض باشا فى ١٨٩٠ قرارا بوقف توظيف الشوام فى

SS

المصالح الحكومية بسبب كثرة احتجاج المصريين من سقوط اجهزة الحكومة فى ايديهم رغم انعدام ولائهم لمصر حتى اصبحوا دولة داخل الدولة ، تدخل المعتمد البريطانى السير ايفلين بيرنج (اللورد كرومر) لاصدار قانون ١٨٩٠ بمنح السورى الذى عاش فى مصر ١٥ سنة حق التوظف فى الحكومة المصرية ، وكتب اللورد كرومر فيما بعد يقول فى «مصر الحديثة» (ج ١ ص ٢١٦ - ٢١٧) : «طالما كان هناك جندى بريطانى واحد فى شوارع القاهرة فلن يصدر قرار يفرق بين الناس على اساس الجنسية او الدين» . وكتبت جريدة «الاتحاد المصرى» فى عدد اول مايو ١٨٩٠ تقدم له «بلسان المصريين والسوريين واجب الشكر فهو صاحب الفضل الذى لا يعبأ بتفاوت المذاهب واختلاف المشارب بل يقابلها بكرامة الطبع واستقلال الضمير . وشهد الله ان السوريين كاخوانهم المصريين لا ينكرون منافع الاصلاح الظاهرة على يديه ولا يملون من توجيه الثناء اليه . ومصر فى نظر الانجليز بلد اراقوا فى نجاتها من الفوضى الدماء وكانت لديهم بعد متاعبهم غالية لا يهون عليهم ان يخرجوا منها لمجرد طلب لدولة غريبة قبل ان يتموا مشروعاتهم ووقاية مصالحهم» (لاحظ ان اصطلاح «السوريون» فى كرومر ولغة العصر كان يشمل السوريين واللبنانيين والفلسطينيين والاردنيين او من نسميهم عادة «الشوام» اما مطالبة انجلترا بالجلاء عن مصر فقد كانت تتجدد باستمرار من تركيا وفرنسا ، وفرنسا هى المقصودة بعبارة «الدولة الغريبة») .

وقد أدت هذه الاوضاع الى انفجار الشعور المصرى ضد الشوام صحفيين وموظفين ، فحملت «المؤيد» على نفوذ الشوام فى الحياة العامة حملة شعواء فتصدت لها جريدة «الاتحاد المصرى» فى عدد ٩ ، ٢٠ ابريل ١٨٩٠ لان صاحبها يعيرنا بلبنان ، يعيرنا بجبل رفيع الشأن فى التاريخ : تعامى عن ان اللبنانيين هم السابقون على انشاء الجرايد العربية ، ومنها النجاح والمقتطف والاهرام والطبيب والشفاء والمقطم واللطائف والحقوق والمحروسة فاصحابها من اهالى لبنان» . وتعرف المواطنة بقولها : «وتعريفات الوطنية كلها تنطبق على حالة المصريين والسوريين فهى تتناول كل فرد من افراد الرعية على شرط ان يكون خاضعا لشرائع الدولة . وهل السورى والارمنى وغيرهم من العثمانيين يعتبرون انفسهم غرباء والحكومة عثمانية ام يجدون انفسهم عثمانيين والحكومة اجنبية ؟ واذا اريد الاقتصار على القانون العثمانى كان لجميع السوريين المقيمين فى مصر حق الظهور لدى الحكومة بمظهر المصريين جنسا وواجبا وحقا» وقد تابعت «الاتحاد المصرى» هذه المرافعة عن السوريين فى عددى ٢٤ ، ٢٧ ابريل ١٨٩٠ .

وقد شجع الاحتلال البريطانى ظهور الجرائد والمجلات المتخصصة لينصرف المثقفون عن السياسة وقد اورد الدكتور سامى عزيز الاحصاء التالى عن السنوات العشر السابقة

SS

للاحتلال البريطانى فذكر انه كانت فى مصر ٣٣ صحيفة ومجلة منها ٣٠ سياسية و٣ علمية وادبية ، وعن السنوات العشر اللاحقة للاحتلال البريطانى فذكر انه كانت هناك ٥٣ صحيفة ومجلة منها ١٣ سياسية و ٤٠ علمية وادبية وقانونية وتجارية الخ .. وكان اكثر مؤسسيها ومحرريها من الشوام . فالى جانب «المقتطف» (صروف ــ نمر ــ مكاريوس) كانت هناك «الشفاء» بين ١٨٨٢ ــ ١٨٩٢) . «شبلى شميل ، طبيه) و «المنارة» (نجيب غرغور ، ادبية) و «الاحكام» (نقولا توما ، قانونية) و «النور» التوفيقى» (ديمتزى مسكوناس ، ادبية) و «المحاكم» (يوسف آصاف ، قانونية) و«الدليل» (نجيب هندية ، تجارية) و «الفوائد الصحية» (دكتور شلهوب ، طبية) و «الاعلان» (حبيب فارس ، تجارية) و «الزراعة» (ديوب عون ــ زراعية) و «كنز الزراعة» (حبيب فارس ــ كريستيان بوجاد ، زراعية) و «الهلال» (جورجى زيدان ، ادبية) و «الشرف» (حبيب فارس ــ المسيو بارتو) إلخ .. إلخ ، هذا غير بعض المجلات الدينية والزراعية والاجتماعية التى كان يصدرها المصريون . ومن اهم مجلات هذه الفترة «الاداب» التى كان اصدرها الشيخ على يوسف فى ١٨٨٧ و«الاستاذ» التى اصدرها عبد الله النديم فى ١٨٩٢ . وربما كانت اول مجلة نسوية هى مجلة «الفتاة» الادبية التى اصدرتها هند نوفل فى ١٨٩٢ وغير عدد من المجلات الفكاهية .

وقد صور حافظ ابراهيم فى «ليالى سطيح» الصراع بين المصريين والشوام فى هذه الفترة . وهناك تفسيران لاستشراء الشوام فى صحافة مصر وفى دواوين الحكومة فى السنوات العشر التالية للاحتلال البريطانى : احدهما هو تفسير اللورد كرومر فى «مصر الحديثة» ومضمونه هو اتقان الشوام للغة العربية واللغة الفرنسية الذى فتح امامهم باب الصحافة والمناصب الحكومية اولا ايام الخديو اسماعيل ثم ايام الاحتلال البريطانى : «ولم تكن هناك فائدة كبرى ترجى من وراء استخدام مسلمى مصر واقباطها ، وهكذا لم يكن هناك سوى السوريين الذين كانوا فى نظر الانجليز ارقى من المصريين سواء منهم من اخذ بالتمدن أم لم يأخذ» اما التفسير الاخر فهو تفسير عبد الله النديم فى «الاستاذ» (عدد ٢٣ مايو ١٨٩٣) ، وهو ان اصحاب «المقطم» وقياسا على ذلك بقية الكتاب الشوام نزلوا مصر بعد ان كسر الاحتلال البريطانى اقلام ارباب البيان فيها بين منفى ومشرد ومجند وبهذا خلا لهم الجو فعاثوا فسادا فى خدمة المحتلين وقد صادف دخولهم خدمة المحتلين مطرودين من وطنهم غيبة طبقة المنشئين المصريين اذ ذاك كمحمد عبده وحسن حسنى وابراهيم اللقانى والهلباوى وحسن الشمسى واحمد سمير ووفا محمد وسعد زغلول فما لبثوا ان كفروا بالنعمة وانكروا المعروف وانحازوا للغير ، واصبحوا اعداء الله ونبيه والسلطان والخديو ...» وقد طلب كرومر من الخديو نفى

عبد الله النديم من البلاد جزاء له على تهجمه على «المقطم» وعملاء الانجليز فنفى الى استانبول بعد اخر عدد صدر من «الاستاذ» فى ١٣ يونيو ١٨٩٣ . وكان عبد الله النديم قد ظهر بعد اختفاء تسع سنوات ليستأنف كفاحه ضد الانجليز . وقد ادى استشراء الصحافة الشامية فى حياة مصر السياسية والفكرية مع توتر العلاقات بين تركيا وانجلترا بعد تولى الخديو عباس حلمى عرش مصر ١٨٩٢ الى بلبلة عظمى فى الرأى العام المصرى . وقد وصف حافظ ابراهيم حالة الصحافة فى تلك الفترة بقوله :

وصحف تطن طنين الذباب ... وأخرى تشن على الاقرب
وهذا يلوذ بقصر الامير ... ويدعو الى ظله الارحب
وهذا يلوذ بقصر السفير ... ويطنب فى ورده الاعذب
وهذا يصيح مع الصائحين ... على غير قصد ولا مأرب

ولكن مهما يكن من شيء فان حرب الاوراق التى شغلت الرأى العام المصرى ولا سيما بعد ان تولى عباس حلمى عرش مصر فى ١٨٩٢ ساعدت على استقطاب الرأى العام فى ثلاثة اتجاهات متميزة هى التيار العثمانى والتيار الانجليزى والتيار المصرى ، وقد ساعد تبلور الرأى العام فى هذه الاجنحة الثلاثة على ظهور الاحزاب المصرية .

وقد كانت اعظم مأساة وقعت فيها مصر بعد تصفية الثورة العرابية وصحافتها بعد ١٨٨٢ ان ذلك الروح الجبار الذى سرى فى جنبات الوادى منتفضا من اجل استقلال مصر عن الدولة العثمانية وعن التدخل الاوروبى جميعا قد خمد تحت ظلام الهزيمة . ولم يبق فى صحافة مصر الا احد قلمين ، قلم يخدم السيادة البريطانية القائمة بالفعل وقلم يخدم السيادة العثمانية القائمة بموجب القانون او بموجب معاهدة لندن فى ١٨٤٠ . فانجلترا رغم استيلائها الفعلى على البلاد منذ ١٨٨٢ لم يكن لها وضع قانونى فى مصر ، ولم يكن فى مقدورها اجراء اى تعديل فى تبعية مصر للدولة العثمانية الا بموافقة الدول الموقعة على معاهدة لندن . وسرعان ما بدأت الحرب الباردة بين تركيا وانجلترا على ارض مصر . وكان محور هذه الحرب الباردة جلاء الانجليز عن مصر بعد ان تم تحقيق الهدف المشترك وهو قمع ثورة عرابى وتثبيت الخديو توفيق على عرش مصر . وقد خسرت تركيا الجولة لسبب بسيط وهو انها تخاذلت فى ١٨٨٢ حتى عن مشاركة الانجليز فى قمع الثورة العرابية وتثبيت الخديو وقد كان من السذاجة السياسية ان تتصور تركيا ان تفتح انجلترا مصر ثم تردها لقمة سائغة الى تركيا لمجرد ان تركيا لها الولاية التقليدية على مصر . وفى وسط هذا الصراع الرئيسى بين تركيا وانجلترا على مصر وقفت فرنسا وروسيا وراء تركيا تشدان ازرها فى مقاومة انجلترا وترهقان انجلترا بطلب الجلاء عن مصر .

وازاء ضغط الدول العظمى اقترحت انجلترا الدخول فى مفاوضات مع تركيا بشأن الجلاء عن مصر ، وكانت هذه مفاوضات السير هنرى درموند ولف التى اجريت فى استانبول فى ١٨٨٥ للاتفاق على « المسألة المصرية » واتفق الطرفان على أن يرسل كل طرف مندوبا الى مصر لدراسة الموقف على الطبيعة على ان يتقدما بتقرير مشترك يقترح بنود الاتفاق على حل المسألة المصرية وارسلت تركيا الغازى مختار باشا وارسلت انجلترا درموند وولف ، وكانت هذه بداية صراع ضخم بينهما لتجنيد المصريين فى هذا الجانب او ذلك . اما المصريون المسحوقون فقد وقفوا موقف المتفرج من قاطعى طريق يتقاتلان على كيسه او جلبابه . وكانت الحرب الصحفية من أقوى الاسلحة التى استخدمت فى هذه الحرب الضروس .

فكما استأجرت انجلترا اقلام الشوام والمغاربة ولا سيما مسيحى الشام من كل من تقدم ذكرهم : يعقوب صروف وفارس نمر وشاهين مكاريوس ورفائيل مشاقة وسليم نقاش وميخائيل عبد السيد والكسان صرافيان صاحب الزمان وميخائيل عواد صاحب « الحضارة » وسليم عنحورى وخليل اليازجى صاحبا « مرآة الشرق » ونقولا توما ومحمد بيرم الخامس التونسى الخ .. لجأت تركيا الى نفس المنهج فاستأجرت عددا من الاقلام الموالية لها لتدعوا المصريين لطاعة خليفة المسلمين ولمباهج الحكم العثمانى ، وكانت تدفع لكل صحيفة تنطق بلسانها فى مصر ١٥٠٠ جنيه بحسب تقدير بلنت ، ويلاحظ انها لم تكن تعتمد على الصحفيين المصريين فى هذه الدعوة العثمانية وانما كانت تعتمد ايضا على الصحفيين الشوام ولا سيما المسلمين منهم ، وقد كانوا جميعا رعية عثمانية .

وفى ١٨٨٥ جاء من استانبول سليم فارس الشدياق بن احمد فارس الشدياق صاحب « الجوائب » اكبر داعية للسلطنة العثمانية بالعربية فى استانبول ليزف للمصريين نبأ وصول المنقذ ، مندوب السلطان ، الغازى مختار باشا وليحدثهم عن المسألة المصرية فهى « اعظم المسائل التى تهم المسلمين اليوم عموما حيث ان الخديوية تابعة للسلطنة وقد زادت العراقيل بينهما بسوء تدبير انجلترا » (العدد الاول فى ٢٣ نوفمبر ١٨٨٥) ، وليصف سرور الاهالى من مجىء المرخص العالى (يقصد « المفوض العثمانى » الغازى مختار باشا) ولينشر خطبه واخبار مقابلاته مع اعيان المصريين لاستطلاع آرائهم . وكانت « القاهرة » تنشر اخبار مختار باشا قبل اخبار الخديو توفيق ، وتنشر خطبه بالتركية مع ترجمة لها بالعربية ، وقد كان واضحا انها كانت تخاطب العناصر التركية الشركسية التى ثار عليها عرابى لتؤلبها من جديد فى صف تركيا . ثم اعاد سليم فارس الشدياق اصدار جريدة « القاهرة » فى ١٨٨٦ باسم « القاهرة الحرة » وتوسع فيها فى المقالات المحررة باللغة التركية وكثف فيها دعايته للسلطان عبد الحميد وللخلافة

العثمانية ، ثم انتقل امتياز « القاهرة الحرة » فى ١٨٨٧ الى عارف بك المرديني الذى استكتب فيها ولى الدين يكن وعزيز زندو وايوب عون ومحمد بك المويلحى بعد عودته من استانبول .

وفى ١٨٨٥ ايضا اصدر سليم باشا حموى جريدة « الفلاح » للدعوة للسلطان عبد الحميد وللدولة العثمانية . وفى ١٨٨٦ اصدر امين بك ناصف (اللبنانى) جريدة « الصادق » تحت رعاية الغازى مختار باشا لنفس الغرض . وكذلك تحولت « المحروسة » بعد ان آل امتيازها الى يوسف آصاف وعزيز زندو وكان زندو وابوه يتقاضيان راتبا سنويا من السلطان عبد الحميد للغاية المذكورة بحسب ما ورد فى « تاريخ الصحافة العربية » لفيليب دى طرازى . وهكذا كانت اهم الجرائد العثمانية هى « القاهرة الحرة » و« الفلاح » و « الصادق » فى مواجهة أهم الجرائد الانجليزية وهى « الوطن » و « الاتحاد المصرى » و « المقطم » و « النيل » . اما « الزمان » و « مرآة الشرق » فقد اغلقتا ارضاء للباب العالى فى ٨٨٦ الحدة لهجتهما ضد تركيا حتى لا تتعثر المفاوضات . وقد كان مأساة حقيقية أن نرى كبرى الجرائد موزعة بين الدعوة للتبعية العثمانية والدعوة للتبعية الانجليزية . هذه تكتب عن عيد ميلاد السلطان عبد الحميد وعيد جلوسه وكأنهما من اعياد مصر القومية وتلك تكتب عن عيد ميلاد الملكة فكتوريا وعيد جلوسها وكأنهما من اعياد مصر القومية . هذه تتكلم عن اخبار الباب العالى وعن مقابلات الغازى مختار باشا وكأن مصر محافظة تركية ، وتلك تتكلم عن اخبار انجلترا وعن مقابلات السير ايفلين بيرنج وكأن مصر مستعمرة بريطانية .

اما جريدة « الأهرام » فقد وقفت منذ البداية بعد الاحتلال البريطانى تناوىء انجلترا وتدافع عن الباب العالى بلهجة معتدلة ، لا حبا فى الباب العالى ، ولكن تعبيرا عن سياسة فرنسا التى كانت لها مصلحة مباشرة فى جلاء الانجليز عن مصر . وكان رأيها ضرورة اجراء مشاورات بين انجلترا والباب العالى قبل اجراء اى تصرف له صفة دائمة فى مصر ، « واذا لم توقف اعمالها فى مصر حتى تنتهى المخابرات فهى تبرهن بوضوح على انها تعدت العدالة فى الاعمال المصرية » (٣ فبراير ١٨٨٣) . ثم سافر بشارة تقلا الى استانبول ووافى قراء « الاهرام » بسلسلة من الرسائل حول الموقف منذ اكتوبر ١٨٨٣ ، وكان خط الاهرام يتلخص فى تحذير انجلترا من الانفراد بعمل انجليزى فى مصر دون اشتراك تركيا وفرنسا ، فان امام انجلترا لتنفيذ اغراضها ما نعين وهما الدولة العثمانية وفرنسا . وقد عطلت سلطات الاحتلال « الاهرام » من ٢ يناير الى ١٨ يناير ١٨٨٤ بسبب مناوأته لانجلترا ودفاعه عن السياسة الفرنسية ، فازدادت لهجته حدة ، واخذ يتحدث عن انجلترا كعدوة لتركيا رغم ظهورها فى « صورة المحب المستتر » (عدد ٢٨ اكتوبر ١٨٨٤) . وحين وصل مختار باشا المفوض العثمانى والسير هنرى درموند

وولف الى مصر تحدث «الاهرام» عن ضرورة تصديق الدول الاوروبية على أى اتفاق ينتهيان اليه (عدد ٢٩ ديسمبر ١٨٨٥). ومن قبل ذلك حذر «الاهرام» الباب العالى بقوله: «فرجاؤنا ان لا يغتر رجال السلطنة بنوال بعض الشيء فاوربا بالمرصاد ولا تستطيع انجلترا ان تجرى امرا دون ارادة الدول». (وقد استمرت هذه التحذيرات من عدد ٣ اكتوبر الى عدد اول ديسمبر ١٨٨٥). وبيت القصيد فى كل هذا ان اى اتفاق تصل اليه تركيا وانجلترا بشأن مصر ولا توافق عليه فرنسا اتفاق باطل. وفى اوج صراع بعثة مختار ـ موند وولف جنحت لهجة «الاهرام» الى العنف فى المطالبة بالجلاء لان «ما تخافه انجلترا من لحوق العار بشرفها هو نفسه الذى وقعت فيه فانه ليس بالفخار لها ان تبقى زمنا طويلا فى مصر» (عدد ٢٢ مايو وعدد ٢٣ يوليو ١٨٨٦). وقد انتهى امر بشارة تقلا انه خرج من رعيته العثمانية ودخل فى الرعية الفرنسية فهاجمه الشيخ على يوسف فى «المؤيد» فى سلسلة من المقالات فى ابريل ١٨٩١ ـ بعنوان «الالغام فى هدم الاهرام» معيرا صاحب «الاهرام» بتغيير جنسيته للاحتماء بدولة اجنبية وقد لجأ صاحبا «المحروسة» الى مافعله صاحبا «الاهرام».

وبعد فشل بعثة مختار ـ موند وولف فى الوصول الى اتفاق بين تركيا وانجلترا، لم يعد الغازى مختار باشا الى بلاده بل استمر يقيم فى مصر حاملا صفة مفوض السلطان او «المرخص العثمانى» كما كانوا يسمونه يومئذ. وقد سبب وجوده متاعب كثيرة فهو رسميا لم يكن سفيرا لتركيا، لان تركيا لم يكن لها سفراء فى الدول التابعة لها. وهو لم يكن نائبا عن السلطان فى مصر لان خديو مصر كان نائب السلطان. ومع ذلك فقد رأى السلطان عبد الحميد ابقاءه فى مصر ليخضد به شوكة السير ايفيلين بيرنج (اللورد كرومر) ودأب مختار باشا على تجميع العناصر الموالية لتركيا فى مصر وعلى الانفاق على الصحافة الموالية لها وعلى التدخل لدى الخديو توفيق ثم لدى الخديو عباس حلمى لازاحة الوزراء وتعيين الوزراء. وفى تلك السنوات نشبت حرب ضروس بين مجموعة الجرائد العميلة لتركيا ومجموعة الجرائد العميلة لانجلترا: هذه تؤكد ارتياح المصريين «الى اظهار عبوديتهم للسلطان» («الفلاح» عدد ٢٦ ديسمبر ١٨٨٧) وتتهم «المقطم» وجرائد الاحتلال بانه «وقد بلغ بها التمادى مايؤخذ منه حبها ابتعاد مصر عن الانتماء الى امير المؤمنين وتحويل اهلها الى الانجليزية فى الجلده واللغة والمذهب» «الفلاح» (٢٢ ابريل ١٨٩١)، وتحض الناس على الالتفاف حول مختار باشا والمشاركة فى دسائسه السياسية، وتلك تهيج الناس على الدولة العثمانية والسلطان عبد الحميد وتدعو لمبدأ «مصر للمصريين» ولاستقلال مصر عن تركيا وتمجد تقدم الانجليز واصلاحاتهم فى مصر منذ الاحتلال البريطانى. هذه هى «حرية الصحافة» التى ذكر اللورد كرومر انه صانها فى مصر خلال السنوات الاربع

والعشرين التى قضاها ممثلا لبلاده على ضفاف النيل .

وهكذا سقط الرأى العام المصرى بين الشوام عملاء الانجليز والشوام عملاء الترك .

فأين كان صوت مصر وسط كل هذا الضجيج ؟ .

صوت مصر : الصراع الايديولوجى

بدأ صوت مصر يسمع وسط كل هذا الضجيج عام ١٨٨٩ عندما اصدر الشيخ على يوسف جريدة «المؤيد» ، ثم بعد ذلك عندما ظهر عبد الله النديم من مخبئه واصدر «الاستاذ» فى ١٨٩٢ . وبعد ان تشتت كتاب الثورة العرابية ثمانى سنوات ، لم يعد صوت مصر يرتفع مطالبا بالحرية والاخاء والمساواة ولا بالدستور ولا بحقوق الانسان لان المد الديمقراطى العظيم الذى اجتاح مصر من عصر اسماعيل الى الثورة العرابية انحسر تحت اعصار الاحتلال ، وغدت القضية قضية كيان مصر وليست قضية نظام الحكم فيها . كانت «المؤيد» جريدة اسلامية تدعو الى الجامعة الأسلامية ولكن ليس بالضرورة داخل اطار الخلافة العثمانية وقد وصفها الخديو عباس حلمى فيما بعد فى مذكراته (١٣ مايو ١٩٥١) بقوله : «ان سياسة على يوسف كانت تستند احيانا على نفوذ الخليفة ولكنها لم تكن على الخصوص تركية سلامية» . وهكذا قبل على يوسف فكرة الجامعة الاسلامية على الأساس الدينى ولم يقبلها على الاساس السياسى . وكان «المؤيد» قوى الحملات على تفكك الدولة العثمانية وتآكلها وانحلالها وعجزها عن الدفاع عن نفسها ضد التدخل الاوروبى ، كما كان صريح التنديد باستبداد السلطان عبد الحميد الغاشم ، فاصدر السلطان عبد الحميد امرا بمنع دخول «المؤيد» الى الدول التابعة للدول العثمانية . وكان هذا الصوت الذى يعارض الاحتلال البريطانى ويقوض مبدأ التبعية العثمانية هو صوت مصر المغلوبة على امرها الواقعة بين شقى الرحى . فلم تلبث «المؤيد» ان اصبحت لسان حال الشعب المصرى . وقد استفاد الانجليز من موقف «المؤيد» لانه قوى فكرة «مصر للمصريين» وقوض هيبة الدولة العثمانية فى مصر مما دعم فكرة انسلاخ مصر من الدولة العثمانية .

وقد اصبحت تركيا فى مصر فى التسعينات من القرن الماضى اشبه شيء بغراب المقاته ، وبزوال خطرها الحقيقى على الوجود والنفوذ الانجليزى فى مصر ، لم تر انجلترا وصحافتها فى مصر بأسا من المحافظة على حقوقها الشكلية بل والتسامح مع من يدينون بالولاء

لها ، لان الخطر الحقيقى على الوجود والنفوذ الانجليزى فى مصر جاء من مصدر اخر هو فرنسا وروسيا ، والمحور الذى نشأ بينهما لاخراج انجلترا من مصر ، وهو محور كانت تمثله جريدة «الاهرام» بصفة أساسية . وقد نشأت مناظرة غريبة تعكس هذا الوضع موضوعها : اى الدولتين تعد صديقا تقليديا للباب العالى ؟ انجلترا ام فرنسا . وقد حاولت «المقطم» واخواتها الانجليزيات ان تثبت للرأى العام المصرى ان انجلترا كانت دائما صديقة تركيا الصدوق وان فرنسا كانت دائما عدوتها اللدود اما «الاهرام» فقد حاولت ان تثبت عكس ذلك (المقطم و «الاهرام» اعداد ١٨٩٠ و ١٨٩١) وقد انحازت «المؤيد» لرأى «المقطم» فى هذه المعركة (عدد ٢ و ١٥ اغسطس ١٨٩١) اما تعليق الخديو عباس حلمى فى «مذكراته» («المصرى» ٧ ابريل ١٩٥١) على السياسة الانجليزية وقتئذ فهو ان «انجلترا لم تكن تتردد فى ارضاء السلطان يوما لتعود فى غداته الى قص اطراف امتيازات تركيا» .

ومما قوض من هيبة تركيا فى مصر فى التسعينات من القرن التاسع عشر تجمع ثوار (تركيا الفتاة) او الاتراك الاحرار الثائرين على استبداد السلطان عبد الحميد وعلى تخلف الخلافة العثمانية فى مصر فرارا من بطش الخليفة الطاغية . وقد بسط اللورد كرومر عليهم حمايته فاصدروا فى مصر جملة جرائد باللغات التركية والعربية والفرنسية كجريدة «ايلرى» «الى الامام» لنسف الخلافة العثمانية المتعفنة واقامة الدولة العصرية فى تركيا . وقد كان من أهم صحف الاتراك الاحرار فى مصر ، «القانون الاساسى العربى» ويحررها ولى الدين يكن ومحمد قدرى ، و «المشير» ويحررها سليم سركيس و «لسان العرب» ويحررها نجيب حداد و «النبراس» و «بصير الشرق» ويحررها مراد الطاغستانى و «أمل» ويحررها حسن فهمى و «اجتهاد» ويحررها الدكتور عبد الله جودت ، «والانذار» ويحررها يوسف حمدى يكن وكل هذه الصحف انشئت فى ١٨٩٤ و ١٨٩٥ . وكان السلطان عبد الحميد لا يفتأ يطالب الحكومة المصرية بطرد هؤلاء الثوار وتسليمهم لاستانبول لمحاكمتهم ولكن كرومر بسط عليهم حمايته كما بسطها على ليون فهمى وعثمان باشا بدرخان ولم يجد السلطان عبد الحميد مناصا من اللجوء الى نفس السلاح دفاعا عن نفسه ونظامه فاشترى بعض الصحف والاقلام الاوروبية والعثمانية للرد على الاتراك الاحرار . وبهذا اصبحت مصر مسرح ذلك الصراع الرهيب بين القديم والجديد فى الدولة العثمانية نفسها حتى اطاحت حركة تركيا الفتاة بالسلطان عبد الحميد فى ١٩٠٨ واطاحت معه بالخلافة العثمانية وبفكرة الجامعة الاسلامية .

وكما شجعت انجلترا دعوة «مصر للمصريين» لسلخ مصر عن الامبراطورية العثمانية ، شجعت كذلك حركة الشام للشوام وارمينيا للارمن وبلاد العرب للعرب وشجعت دعوة القومية العربية حتى تقطع اوصال الدولة العثمانية وتمزقها من الداخل باثارة الفتن والقلاقل

والثورات الانفصالية التى نسفت الكيان العثمانى الكبير ، بل لقد شجع الانجليز دعوة «اسرائيل للاسرائيليين» وصدرت فى مصر جريدة «نهضة اسرائيل» التى اغلقتها الحكومة المصرية فى ١٨٩٠ واصدر الحاخام فرج مزراحى جريدة «الحقيقة» فى اول مارس ١٨٨٩ ودعا فيها لانشاء وطن قومى لليهود ، كما اسس الارمنى اسكندر كركور مجلة «الزراعة» وكان يحررها ايوب عون ، وقد خصصت كثيرا من صفحاتها للدفاع عن اليهود واثبات انهم شعب زارع على عكس ما يشاع عنهم مستدلة على ذلك بتقدم زراعتهم فى يافا وبمشروعات البارون روتشيلد لشراء ٥ ملايين متر مربع فى شرق الاردن لزراعتها ، وقد كان الهدف من كل هذا تجميع اليهود الشرقيين من رعايا الامبراطورية العثمانية حول فكرة الاستقرار فى وطن قومى فى فلسطين ثم انشاء دولة اسرائيل .

وكانت الصحافة المصرية تعمل بين ١٨٨١ و ١٨٩٤ فى ظل قانون المطبوعات الصادر فى ١٨٨١ لقمع صحافة الثورة العرابية . وقد بين الدكتور يونان لبيب رزق ان السبب المباشر فى تعطيل العمل بقانون ١٨٨١ هو ان الخديو عباس حلمى فى صراعه مع اللورد كرومر حاول استخدامه ضد جريدة : «المقطم» الناطقة بلسان الاحتلال البريطانى [1] . وكان اخر اثر من اثار هذا القانون هو انذار جريدة «المؤيد» فى ١٨٩٤ . وقد ظل هذا القانون معطلا حتى اعاد مجلس النظار المصرى العمل به فى ٢٥ مارس ١٩٠٩ . اى ان صحافة مصر ظلت تعمل فى حرية مطلقة لفترة ١٥ سنة بين ١٨٩٤ و ١٩٠٩ ، وهذه هى الفترة التى كان اللورد كرومر يباهى بها كمجد من امجاده ، وهى اطلاق حرية الصحافة . وقد اعيد العمل بقانون ١٨٨١ فى عهد المعتمد البريطانى السير الدون جورست Sir Eldon Gorst بعد رحيل كرومر فى مايو ١٩٠٧ . كذلك نبه الدكتور يونان رزق (ص ٢٦٢) الى أن سياسة الوفاق بين الخديو عباس الثانى وجورست ، خلف كرومر ، قد سهلت احياء قانون المطبوعات فى ١٩٠٩ الذى كان اول اثر من آثاره تجميد الصحافة بصفة عامة والصحافة الوطنية بصفة خاصة . ومن حقنا ان نستخلص ان احياء قانون المطبوعات كان بمثابة هدنه مؤقته بين عباس حلمى والمعتمد البريطانى الذى خلف كرومر . ولولا وفاة جورست العاجلة وحلول اللورد كيتشنر Lord Kitchener محلة ربما امتدت هذه الهدنة بين القصر والانجليز على حساب الحركة الوطنية سنوات اطول .

---

(١) «اثر قانون المطبوعات فى الحركة الوطنية ١٩٠٩ - ١٩١٢» جامعة عين شمس ١٩٦٨ ص ٢٥٨ الجمعية المصرية للدراسات التاريخية والمجلة التاريخية المصرية عدد ١٤ (١٩٦٦/١٩٦٧) .

SS

وفى فترة تعطيل قانون المطبوعات من ١٨٩٤ حتى ١٩٠٥ قبيل رحيل كرومر فى ١٩٠٧ لم يجد كرومر مدعاة للانزعاج الحقيقى من الصحافة فى مصر ، رغم ارتفاع نبرتها تدريجيا آنا لصالح مصر وآنا لصالح الدولة العثمانية حتى بلغت مبلغ الالتهاب بعد ١٩٠٥ ، وانتهت بارغام كرومر نفسه على الانسحاب من مصر فى ١٩٠٧ . فقد كان كرومر مطمئنا الى سلطة انجلترا الفعلية فى البلاد بقوة جيش الاحتلال ، كما انه كان يرى فى حرية التعبير افضل صمام للامان من كبت التيارات العنيفة تحت الارض وبذلك تكون واضحة تحت بصره ومراقبته ، فضلا عن ان انجلترا كان لها عدة صحف وطيدة تدعو لها وتترجم لسياستها . ولكنه بعد ١٩٠٥ بدأ يعيد النظر فى سياسة «دعه يعبر» التى كان قد اتبعها نحو ١٣ سنة متصلة .

وقد تركزت الدعوة المعادية لانجلترا وللاحتلال البريطانى فى جريدة «المؤيد» التى انشأها الشيخ على يوسف ثم فى جريدة «اللواء» التى انشأها مصطفى كامل . والتهبت حملتها على انجلترا فى تصاعد عنيف بين ١٩٠٥ و ١٩٠٩ حين تم اجهاضها باحياء قانون المطبوعات لسنة ١٨٨١ . وقد تبلورت هذه الحملة حول اربع قضايا هى :

١ – الازمة المقدونية فى اواخر ١٩٠٥ ، وقد كان من اهم المقالات التى نشرتها «المؤيد» حولها مقال (الحياة أو الموت) لمصطفى كامل فى عدد ٢٦ نوفمبر ، ومقال «عداوة انجلترا للاسلام» لاحمد حلمى فى عدد ٢٩ نوفمبر ، ومحور هذه المقالات هو الدعوة للجامعة الاسلامية والتنديد بالتدخل الاوروبى فى مقدونيا ضد الدولة العثمانية ، وقد وصفها اللورد كرومر بأنها مقالات تهدف الى اثارة التعصب الدينى .

٢ – «أزمة العقبة» فى النصف الاول من ١٩٠٦ على اثر حادث طابة على خليج العقبة . وقد كان موقف الصحافة «الوطنية» يدافع عن حق تركيا فى نصف سناء جنوب خط عرض ممتد من ميناء العقبة الى ميناء السويس بينما كان موقف انجلترا ان سيناء كلها مصرية (!) وقد استخدمت صحافة الحزب الوطنى فى هذه الحملة سلاح وحدة العالم الاسلامى والجامعة الاسلامية لتبرر التنازل للدولة العثمانية عن نصف سيناء الجنوبى ، وقد بلغ من ضراوة هذه الحملة واستنفارها الشعور الدينى ان اللورد كرومر كتب للسير ادوارد جراى Sir Edward Grey فى ٢٥ ابريل ١٩٠٦ منذرا بان البلاد على شفا ثورة دينية بسبب ازمة العقبة ، ويلوح باحياء قانون المطبوعات لسنة ١٨٨١ .

٣ — «حادثة دنشواى» فى النصف الثانى من ١٩٠٦ التى قادت حملتها جريدة

« اللواء » ومصطفى كامل ، وهى الحادثة التى أدت الى سقوط كرومر ، وقد جدد كرومر بسبب هذه الحملة فى تقريره السنوى للحكومة البريطانية عن ١٩٠٦ طلبه حول « وجوب تقييد حرية الصحف » .

٤ - « ثورة قرية الكاملين » فى الجزيرة بالسودان التى قمعت بوحشية جعلت الشيخ عبد العزيز جاويش يصفها فى اللواء بانها « دنشواى اخرى » (عدد ٢٨ مايو ١٩٠٨) .

ومن هذا يتبين انزعاج كرومر فى اواخر عهده بين ١٩٠٥ و ١٩٠٧ من التهاب الصحافة الوطنية والصحافة الموالية لتركيا ضد الانجليز الى حد انه نصح حكومته باحياء قانون المطبوعات بدلا من اللجوء الى القضاء . وقد كان قانون ١٨٨١ يبيح للحكومة ان توقع على الصحف توقيعا اداريا العقوبات الاتية : الغرامة ، الانذار ، التعطيل المؤقت ، الالغاء النهائى . وحين عجز جورست عن السيطرة على الموقف كتب لحكومته فى تقريره السنوى لحكومته عن عام ١٩٠٨ « أن افضل وسيلة لمواجهة هذه الصعوبات تطبيق قانون المطبوعات » وقد كان له ما أراد فى مارس ١٩٠٩ .

وهنا تجب التفرقة بين فريقين من دعاة الجامعة الاسلامية والولاء للخلافة العثمانية :

فهناك الوطنيون المصريون الذين كانوا يرون فى توحيد الصف مع الدولة العثمانية وسيلة فعالة لاجلاء الانجليز عن مصر ، وهؤلاء كانوا يقدرون ان خطر التبعية البريطانية كان اشد وبالا من خطر التبعية العثمانية ، وبالتالى فقد قبلوا مبدأ الولاء للخلافة العثمانية كبرنامج سياسى وليس كغاية وطنية او حضارية . وقد كان المعبر عن هذا الفريق الشيخ على يوسف اولا ثم الزعيم مصطفى كامل ومن بعده الزعيم محمد فريد . وفى تصور هذا الفريق انه لم يكن هناك تعارض بين الولاء لمصر والولاء للخلافة . وقد ارسل مصطفى كامل خطابا الى « الديلى جرافيك » نشرته فى ١٥ اغسطس ١٩٠٦ يرد فيه على مقالات هذه الجريدة التى كانت تنطوى على التشكيك فى وطنيته ووقوعه اداة فى يد تركيا مؤكدا فيها ايمانه بمبدأ « مصر للمصريين » « اللواء » عدد ٢٣ اغسطس ١٩٠٦) وفى نفس الفترة إتهمت جريدة « السلطان » الفرنسية مصطفى كامل بانه كان يعمل على استبدال الانجليز بالاتراك وانه لا معنى للوطنية عند المصرى (اللواء عدد ٢٦ اغسطس ١٩٠٦) فرد مصطفى كامل فى « اللواء » عدد ٢٨ اغسطس ١٩٠٦ بعنوان « مصر للمصريين - وطنية وجامعة اسلامية بانه لا تعارض بين ان تكون مصر للمصريين وان تكون مصر للخليفة . وقد كان هذا هو الباعث لمصطفى كامل لاطلاق بعض الشعارات المأثورة مثل قوله : « لولم اكن مصريا لوددت ان اكون مصريا » ومهما كان مصطفى كامل قد اخطأ فى

SS

بعض مواقفه كما حدث فى ازمة العقبة او فى بعض تقديراته كعدم ادراكه لطبيعة الخامة الدينية المتفجرة التى استخدمها فى كفاحه الوطنى بين الجهال والغوغاء وانصار تركيا وعملائها فهو قد كان قائد الجناح الصحى فى الحزب الوطنى الذى وجد فى معادلة «مصر الاسلامية» صيغة وطنية لتحزير مصر من ناحية ومواجهة غزو الحضارة الاوروبية للشخصية الاسلامية من ناحية اخرى .

فقد كان هناك فريق آخر داخل الحزب الوطنى عاجز لسبب او لاخر عن الجمع بين فكرة القومية المصرية وفكرة الجامعة الاسلامية ، ولذا لم يروا فى انتفاضة الحزب الوطنى فى العقد الاول من القرن العشرين وفى دعوة الجامعة الاسلامية الا حركة تجاهد فى سبيل رد مصر للتبعية التركية . وعند هؤلاء كان الولاء للخلافة العثمانية مصفى من كل فكرة وطنية مصرية .

من اجل هذا لست أرانى اوافق تماما على رأى الدكتور يونان رزق فى بحثه «اثر قانون المطبوعات فى الحركة الوطنية المصرية ١٩٠٩ - ١٩١٢» ص ٢٦٢ ، حيث يقول :

«واذا سلمنا ان مفهوم العمل الوطنى فى مصر طالما بقيت قوات الاحتلال البريطانى على اراضيها يتمثل فى العمل على اخراج هذه القوات لوجدنا بحق ان الحزب الوطنى هو صاحب هذا الاتجاه خلال سنى ما قبل الحرب . وبالتالى فاننا عندما نؤرخ للحركة الوطنية المصرية فى تلك الحقبة فانما نؤرخ فى الحقيقة لهذا الحزب .

«ورغم ان العمل السياسى للحزب الوطنى المصرى قد ارتبط باساليب معينة فى تلك الفترة قد لا ترضى المفاهيم الوطنية الحالية مثل دعوة زعماء هذا الحزب للارتباط بالدولة العثمانية والالتفاف حول كرسى الخلافة مما دعا بعض خصومه لاتهامه بانه ليس مواليا تماما لفكرة (الوطنية المصرية) الا ان مؤسس هذا الحزب لم ير ابدا اى تعارض بين الولاء لمصر والولاء للخلافة..»

فالمشكلة لم تكن فى مصطفى كامل مؤسس الحزب الوطنى ولا فى خلفه محمد فريد وانما كانت فى الحزب نفسه الذى اثبتت الايام انه ملفق من عناصر متباينة بعضها اتخذ من الدولة العثمانية سندا لتحرير مصر من الانجليز وبعضها عثمانية الولاء اتخذ من كفاح مصر ضد الانجليز وسيلة لرد مصر الى التبعية العثمانية ، وكلا الفريقين كان يعمل تحت راية الاسلام والجامعة الاسلامية . وبلا ادنى حساسيات ونحن نكتب تاريخ مصر ، لا اظن ان من اطلقوا بعد مقتل

بطرس غالى شعار «تسلم يمين الوردانى اللى قتل بطرس النصرانى» ليردده الصبية والعوام فى ارجاء مصر ، كانوا يفكرون فى مصر او فى امتياز قناة السويس او فى أى شىء له علاقة قريبة أو بعيده بالوطنية وانما كانوا يفكرون فى استخدام الدين لدفع البلاد الى هاوية المذابح الدينية . فربما كان بطرس غالى يستحق القتل حقا – وانا شخصيا لست من قضاته – ولكن لاسباب اخرى غير انه «نصرانى» وبلا حساسية ايضا ونحن نكتب تاريخ مصر ليس من داع لان نلقى اللوم دائما على الغوغاء المساكين لان بين قيادات الحزب الوطنى من كانوا يكتبون فى نفس هذا المعنى نارى المقالات على صفحات بعض جرائد الحزب الوطنى .

ولدينا شهادة ويلفريد سكاون بلنت فى مقال نشره فى «المانشستر جارديان» عدد ١٦ ابريل ١٩٠٩ («اللواء» عدد ٥ مايو ١٩٠٩) عن انحياز انجلترا الى السلطان عبد الحميد فى ذلك الصراع الرهيب بين انصار القديم وانصار الجديد فى تركيا نفسها الذى انتهى بخلعه فى ١٩٠٩ ووقوف انجلترا موقف الحامية للخلافة والاسلام ، ان الوطنيين المصريين تنازلوا عن دعوتهم للجامعة الاسلامية و «ذهب عن العاطفة الوطنية المصرية ما كان يعززها من الشعور بالجامعة الاسلامية . وقد اصبح الحزب الوطنى بعدها سياسيا ودستوريا تماما بعد أن كان اسلاميا ضمنا» . وهذه درجة متقدمة من النضوج السياسى ، لانها تنطلق من مبدأ : بئست خلافة يحميها الانجليز .

ولكن شهادة بلنت تنطوى على تعميم شديد . فمعروف ان الحزب الوطنى انشق على نفسه بعد وفاة مصطفى كامل فى ١٩٠٨ ، فظهرت فيه عدة اجنحة تتفاوت فى التطرف والاعتدال . وقد كان الحزب الوطنى منذ تأسيسه وحتى سقوط كرومر ومجىء جورست مدينا بجزء كبير من قوته الى تأييد الخديو عباس الثانى اياه مما شجع الكثيرين من رجالات الدولة والسرياتلية ان يتعاطفوا معه علنا أوسرا . فلما تولى جورست منصب المعتمد البريطانى فى مكان كرومر فى ١٩٠٧ بدأ مرحلة جديدة من السياسة الانجليزية تقوم على التودد لشعور المسلمين والتودد للخديو عباس الثانى عرفت (بسياسة الوفاق) ، وكانت هذه السياسة جزءا من خطة اوسع تقوم على التقارب بين انجلترا والخلافة العثمانية لمواجهة المد الديمقراطى والعلمانى الكبير الذى اجتاح تركيا نفسها بقيادة حزب «الاصلاح والترقى» وحزب «تركيا الفتاة» وانتهى بخلع السلطان عبد الحميد .

وقد أدى تغير الخريطة السياسية الى استقالة بعض اعضاء الحزب «المعتدلين» الموالين للخديو عباس الثانى أو للخليفة العثمانى او خروجهم مثل محمد فريد وجدى صاحب جريدة

«الدستور» الذى اعلن فى جريدته عدد ٢٠ ابريل ١٩٠٩ ان فى مقدمة اسباب خروجه من الحزب الوطنى عداء الحزب للخديو . وكذلك اوقف محمود حسيب بك فى ١٩٠٨ جريدته «ضياء الشرق» . وقد كانت المشكلة التى واجهها الحزب الوطنى منذ التقارب التركى الانجليزى ووفاق الخديو مع الانجليز ايام جورست هى مشكلة الاختيار بين الاستمرار فى الاسلوب «السياسى» الذى اختطه مصطفى كامل ، ويقوم على المناورة مع الانجليز بالقوى السياسية المتاحة له كقوة الخديو وقوة الخليفة ، او الاندفاع بالجهاد الوطنى الى حافة الثورة . وقد كان مصطفى كامل والحزب الوطنى تحت زعامته يخشى عواقب الثورة ويلقى مسئولية احتلال البلاد على عرابى وثورته الفاشلة ، ولذا آثر اتباع نهج الاعتماد على القوى السياسية المتصارعة . وقد كان موقفه منطقيا فى زعيم اتخذ من الخديو ومن السلطان عضدا له . فمصطفى كامل اذن رغم كل التهاباته الوطنية كان فى حقيقة الامر قائد جناح «العقلاء» او «المعتدلين» اليائسين من قوة الشعب الذاتية لتحرير مصر المعتمدين على السلطة الشرعية ممثلة فى الخديو وفى الخليفة . وبعد تحالف الخديو والخليفة مع الانجليز دخل محنة الاختيار بين تجميد الحركة الوطنية تمشيا مع السياسة العليا او النزول الى الجماهير الشعبية وما يترتب على ذلك من تغيير مضمون الحركة الوطنية من حركة اوتوقراطية توجهها القمة الى حركة ديمقراطية تتلقى وحيها من الجماهير الشعبية . وقد انقذه موته المأسوى فى شرخ الشباب من محنة هذا الاختيار .

وبعد وفاة مصطفى كامل وخروج «المعتدلين» آل حزبه الوطنى الى محمد فريد والمتطرفين من امثال عبد العزيز جاويش واحمد حلمى وسيد على واسماعيل شيمى الخ .. وآلت رياسة تحرير «اللواء» جريدة الحزب الى عبد العزيز جاويش . ولكن هؤلاء المتطرفين الذين اختاروا طريق الثورة لم يكونوا يتكلمون لغة واحدة أو يؤمنون بعقيدة واحدة أو يسعون لغايات واحدة . وسرعان ما تجلت انشقاقاتهم فتصدع الحزب الوطنى من الداخل حتى قبل ان تجهز عليه الاحداث من الخارج . فتعددت الجرائد الناطقة بلسان الحزب . وكان اهمها جريدة «مصر الفتاة» التى اسسها يوسف بك المويلحى وشركاه وكانت تصدر فى القاهرة ، و«وادى النيل» التى كانت تصدر فى الاسكندرية و«القطر المصرى» التى كان يحررها احمد حلمى بعد خروجه من «اللواء» فى زمن عبد العزيز جاويش و «البلاغ المصرى» التى اسسها اسماعيل شيمى بك . وقد كانت «القطر المصرى» اكثر هذه الجرائد تطرفا وكان محررها ينسب الى نفسه الامانة على مبادىء الحزب الوطنى الاصيلة . واخيرا أصدر الحزب الوطنى نفسه جريدة «العلم» فى مارس ١٩١٠ بعد ان تخلى عن جريدة «اللواء» لانه وجد ان رئيس تحريرها الشيخ عبد العزيز جاويش لا يعبر عن مبادىء الحزب . وقد اغلقت هذه الجرائد الواحدة بعد

الاخرى بعد احياء قانون المطبوعات فى ۱۹۰۹ ، وكانت اخر الجرائد التى عصف بها هى «وادى النيل» (ربيع ۱۹۱۲) و«العلم» (اواخر ۱۹۱۲) .

وقد توسلت بعض جرائد حزب الوطنى مثل «مصر الفتاة» و «البلاغ المصرى» للاستفادة من الحصانات القانونية التى كان يتمتع بها الاجانب فى مصر بموجب الامتيازات الاجنبية ، فنقلت «مصر الفتاة» ترخيص اصدارها الى ميكانيكى المانى اسمه اوجست كان August kahn وخرجت جريدة «البلاغ المصرى» كملحق للجريدة الفرنسية «لا ديبش ايجيسيان» «La Dépêche Egyptienne» وتحمل اسم رئيس تحرير فرنسى هو البان ديروجا Alban de Roga ومالك اسبانى هو جاك دارجيلا Jacqaes d'Argilla من ۹ يوليو ۱۹۱۰ . وكان رئيس التحرير الفرنسى من كبار المثقفين الفرنسيين فى مصر وعميد الصحفيين الاوروبيين بها . وقد حاولت «القطر المصرى» ان تلعب نفس اللعبة فاستأجرت ايطاليا ثم فرنسيا اسمه راؤول مارشان Raoul Marchan لادارتها اقتداء بجريدة «مصر الفتاة» ، وكان القصد من كل هذا التحايل على قانون المطبوعات وشل الحكومة عن الغاء هذه الجرائد الا بموافقة الدول التى ينتمى اليها هؤلاء الاجانب . وقد نجح هذا التحايل جزئيا ولكن الحكومة المصرية والحكومة البريطانية نجحتا فى اقناع المانيا وفرنسا وأسبانيا بنفى هؤلاء الرعايا المتعاونين مع الوطنيين من مصر ، وامكنها بذلك العصف بهذه الصحف .

ولم تكتف السلطات بالغاء هذه الصحف ولكنها لجأت الى تقديمهم للمحاكمة والى نفيهم من مصر . وكان من أشهر المحاكمات الصحفية محاكمة عبد العزيز جاويش الاولى فى ۱۹۰۸ بتهمة «نشر اخبار كاذبة» و «اهانة نظارة الحربية» لتنديده فى جريدة «اللواء» باجراءات القمع الشديدة التى اتخذت فى قرية الكاملين بالجزيرة فى السودان وقد برأته المحكمة ، ومحاكمة عبد العزيز جاويش الثانية فى ۱۹۰۹ لتهييجه الخواطر بمقالة «ذكرى دنشواى» فى «اللواء» عدد ۲۸ يونيو ۱۹۰۹ (الحبس ثلاثة شهور) وانذار جريدة «اللواء» على مقالات عبد العزيز جاويش التى مجد فيها دانجرا ، الشاب الهندى الذى اغتال السير كيرزون ويلى ، وقد اعتبرت التحريض على كراهية الحكومة تحريضا على الاغتيال السياسى .. ومحاكمة عبد العزيز جاويش الثالثة باربع تهم «العيب فى الذات الخديوية وتحسين جريمة دانجرا والوردانى لاغتيالها وزيرين واهانة ناظر الحقانية . ومحاكمة محمد فريد لما نشره من تقريظ لكتاب «وطنيتى» للشيخ على الغاياتى (صدر الحكم فى ٦ اغسطس ۱۹۱۰ بحبس الغاياتى سنة مع الشغل غيابيا لوجوده فى استانبول وحبس عبد العزيز جاويش ثلاثة شهور ثم صدر فى ۲۳ يناير ۱۹۱۱ بحبس محمد فريد ستة اشهر بعد عودته من اوروبا) . وقد نجح

جورست فى اقناع السير ادوارد جراى بنفى عبد العزيز جاويش من مصر الى جبل طارق بعد مراسلات عديدة تمت خلال شهر مايو ١٩١٠ ، بعد صدور الحكم على ابراهيم ناصف الوردانى قاتل بطرس غالى باشا فى ٢٠ فبراير ١٩١٠ ولكن عبد العزيز جاويش فر الى استانبول قبل تنفيذ قرار ابعاده . كذلك كان من اشهر المحاكمات الصحفية محاكمة احمد حلمى محرر « القطر المصرى » فى ١٦ ابريل ١٩٠٩ بتهمة مهاجمة الخديو واسرة محمد على (الحبس عشرة شهور مع تعطيل الجريدة ستة شهور واعدام العدد ٣٧ منها) ، ومحاكمة احمد حلمى الثانية بتهمة تزعم مظاهرة فى اول ابريل ١٩٠٩ للاحتجاج على قانون المطبوعات واهانة الحكومة فى الخطبة التى القاها فى تلك المظاهرة (الحبس ستة شهور) وهكذا وهكذا .

هذه كانت اجراءات القمع الادارى والقمع القضائى التى اتخذت نتيجة لاحياء قانون المطبوعات الصادر فى ١٨٨١ . وعندما اتفق جورست مع الخديو عباس الثانى على اعادة العمل بقانون المطبوعات هدد ثلاثة من الوزراء بالاستقالة لونفذ هذا القانون ، وهؤلاء هم سعد زغلول وسعيد باشا وحسين رشدى باشا ، كما ورد فى احمد شفيق باشا (« مذكراتى فى نصف قرن » ج٢ ، القسم الثانى ص ١٧٤ ـ ١٧٦) . ويقال أن الخديو عباس الثانى هدد هؤلاء الوزراء المحتجين بان من يستقيل منهم لن يتولى اى منصب عام بعد ذلك فتراجعوا عن نيتهم .

أما فى المجالس النيابية ، وهى « الجمعية العمومية » و « مجلس شورى القوانين » فقد اثير موضوع « قانون المطبوعات » بعد سنة من صدوره . ففى جلسة ٣٠ مارس ١٩١٠ قدمت « الجمعية العمومية » ثلاثة اقتراحات بالغاء « قانون المطبوعات » احدهما من صادق بك اباظه ، مؤسسا على ان القانون الذى اصدرته الحكومة يطبق على المصريين ولا يطبق على الاجانب وبالتالى فهو مخالف لما طلبه اعضاء الجمعية العمومية . والاقتراح الثانى من عبد اللطيف الصوفانى بك فقد كان مؤسسا على أن قانون المطبوعات « لا ينطبق على الحرية الشخصية والحقوق العمومية » (يقصد يتنافى مع) . واما الاقتراح الثالث من محمد افندى خضر فقد كان مؤسسا على أن « قانون العقوبات مع سهر اولياء الامور على تنفيذه فيه الضمان الكافى لتأديب كل متطرف » ، اى ان الاجراءات القضائية تغنى عن الاجراءات الادارية . وقد كان النواب الثلاثة من اقطاب الحزب الوطنى . وقد طلبت الجمعية العمومية بالاجماع فى نهاية الجلسة من الحكومة الغاء قانون المطبوعات . (محضر جلسة ٣٠ مارس ١٩١٠) « الوقائع المصرية » ملحق رقم ٢٤٥ فى ١٨ ابريل ١٩١٠) .

وقد حدث كل هذا بعد مقتل بطرس غالى بستة اسابيع او اقل ، وقد كان من المستحيل على الحكومة اجابة مثل هذا الطلب . بل على العكس من ذلك فقد رأت الحكومة تغليظ العقوبة على جرائم النشر فتقدمت فى جلسة ٣٠ مايو ١٩١٠ الى «مجلس شورى القوانين» بمشروع قانون بمحاكمة الصحفيين امام محاكم الجنايات بدلا من المحاكم الابتدائية . وقد وافقت على ذلك اللجنة القانونية بالمجلس مشترطة امرين : الغاء «قانون المطبوعات» اكتفاء «بقانون العقوبات» ، وتطبيق قانون العقوبات المصرى على الصحافة الاجنبية فى مصر . وقد حاول سعد زغلول ، ناظر الحقانية (وزير العدل) اقناع الاعضاء بان المشروع «لا يقضى بتقييد حرية الصحافة ولا هو من هذا القبيل مطلقا» ولكن مجلس شورى القوانين رفض مشروع الحكومة باغلبية الاراء .

وقد حيت صحافة الحزب الوطنى موقف «الجمعية العمومية» («مصر الفتاة» ، عدد ٣١ مايو ١٩١٠) وموقف «مجلس شورى القوانين» («العلم» عدد ٣١ مايو ١٩١٠) . ولكن الحكومة مضت فى خطتها واصدرت القانون الجديد الذى يحول جرائم النشر من جنحة الى جناية . لقد التهبت البلاد بعد مقتل بطرس غالى ووقفت على حافة الفتنة الطائفية . وقد كان الخطأ الاكبر الذى تورطت فيه صحافة الحزب الوطنى انها خلطت بين الوطنية والدين فبدا وكأن خطأ بطرس النصرانى او خيانته بمشروع مد امتياز قناة السويس قد جاء من نصرانيته وليس من قصور نظره السياسى او من اشتراكه وطبقته فى المصالح مع الاستعمار الاوروبى . وكان مؤتمر اسيوط فى ١٩١٠ وكان مؤتمر القاهرة فى ١٩١١ . وحين تتدهور لغة الكفاح الوطنى فتطالب بجعل جلود المسيحيين نعالا وشعورهم حبالا كما كان ينادى الشيخ المغربى عبد العزيز جاويش وهو فى استانبول مخاطبا اهل مصر ، نعرف ان الذى كان يستصرخ لم يكن صوت مصر ولكن صوت الامبراطورية العثمانية ذات السجل الطويل فى المذابح الدينية .

وهكذا انتهى الحزب الوطنى فعليا لا رسميا فى ١٩١٢ بالتصدع الداخلى وبالقمع الخارجى . فما انقضى عام ١٩١٢ حتى كانت كل صحفة قد وئدت واكبر زعمائه مشردين بين تركيا والمانيا وفرنسا . وكان عظيمهم ، محمد فريد ومعه فئة ، يعمل فى المنفى من اجل مصر . وكان رهيبهم عبد العزيز جاويش ، ومعه فئة ، يعمل فى المنفى من اجل استانبول . وكانت شهور العسل بين انجلترا وتركيا من ناحية ، وبين جورست والخديو عباس الثانى قد انتهت . وحين بدت نذر الحرب العالمية الاولى فى الافق نحو ١٩١٢ كانت الخريطة الاستراتيجية قد اتضحت فظهر فيها محوران عظيمان هما محور المانيا ــ تركيا ، ومعها ايطاليا ، ومحور انجلترا ــ فرنسا ، ومعها روسيا . وكان الخديو تبعا لتركيا ينسق جهوده مع الالمان لطرد الانجليز من

مصر ، على طريقة عدو عدوى صديقى ، وهو عين ما كان الالمان يفعلونه مع تركيا والخديو . ولم يكن واضحا ان كانت خطط عباس الثانى ، مع اطيب النوايا ، من اجل مصر ام من اجل تركيا . كان هناك شيء واضح كالشمس : ان انتصار محور المانيا ـ تركيا فى الحرب العالمية الأولى كان خليقا برد مصر الى حظيرة الامبراطورية العثمانية وتجديد سيادة تركيا الفعلية على مصر والعالم العربى بعد ان غدت هذه السياسة مجرد لافتة لا تدل على شيء . فبعد خروج الانجليز المنهزمين ، ماذا كان يمنع دخول الترك المنتصرين .

هذا ما ادركته مدرسة اخرى فى الوطنية المصرية : مدرسة الفلاحين المصريين الرافضين تماما وبتاتا لتجدد تجربة اربعة قرون من حكم العثمانلى (١٥١٧ ـ ١٩١٤) . وكانوا الفلول المهزومة من مدرسة الفلاحين المصريين الذين ثاروا بقيادة عرابى قبل ذلك بثلاثين او اربعين سنة . ولكنهم كانوا قد اكتسبوا ما كان ينقص العرابيين : العقل والثقافة وفن الحكم وعلم السياسة .. وحتى هؤلاء الفلاحين الجدد كانوا من طرازين متميزين : العقل المشبوب ويمثله لطفى السيد وجماعته والعاطفة العاقلة ويمثلها سعد زغلول وجماعته .

وهكذا ولد حزب الامة ، حزب العقل المشبوب فى ١٩٠٧ ليعبر عن مدرسة اخرى فى الوطنية المصرية تختلف عن مدرسة الحزب الوطنى . فقد انتهى الحزب الوطنى بعد انهياره فى ١٩١٢ الى فرسان روما نتيكيين ، يقودهم محمد فريد فى كفاحهم الوطنى المتفانى على انهار الصحف وفى مؤتمرات العواصم بين باريس ولوزان وبروكسل واستوكهولم ، وقتلة ارهابيين تنظمهم جماعات سرية ترمى أو تحاول ان ترمى القنابل والرصاص على الخديو عباس الثانى فى ١٩١٢ (امام واكد ومحمود طاهر العربى ومحمد عبد السلام) وعلى السلطان حسين فى ١٩١٥ مرتين (الاولى محمد خليل والثانية محمد نجيب الهلباوى ومحمد شمس الدين) وعلى ابراهيم فتحى باشا فى ١٩١٥ (صالح عبد اللطيف) .

وفى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ اجتمع العقل المشبوب مع العاطفة العاقلة على غاية واحدة هى استقلال مصر . لم تعد تركيا المهلهلة فى الحرب العالمية الاولى مشكلة بالنسبة لمصر : وخرج سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى لمواجهة ممثل بريطانيا وطالبوا باستقلال مصر . وحين قيل لهم : لا ، شبت ثورة ١٩١٩ المجيدة . ثم اختلف العقل المشبوب مع العاطفة العاقلة ، وذهب كل فى سبيل بحسب موقعة الطبق . ولكن هذه قصة اخرى ، وهى ملحمة الشعب المصرى فى حقبته التاريخية التالية ، ١٩١٩ ـ ١٩٥٢ .

الباب التاسع

وادى النيل

(١) تأمين الباب الخلفى

كانت لمصر فى زمن الفراعنة سياسة أفريقية أساسها حماية أبواب مصر الخلفية (الجنوبية) والسيطرة على مسار النيل وعلى البحر الأحمر سواء لتأمين التجارة أو لنهب الثروة الأفريقية . وفى هيرودوت أن سنوسرت الثالث سيطر على البحر الأحمر أو بحر اريتريا والمحيط الهندى . وقد جاء فى ماسبيرو عن النصوص الهيروغليفية أن تحتمس الأول Thothmes I بلغ منابع النيل حين وصل إلى منطقة البحيرات وأن جيشه بنى عددا من النقط العسكرية على نهر النيل . ومعروف أن الصراع الرهيب الذى نشب بين حتشبسوت Hatshepsut وأخيها تحتمس الثالث Thothmes III كان يقوم أساسا حول سياسة مصر الأفريقية التى تبنتها حتشبسوت حتى بلاد بنط (الصومال) وسياسة مصر الآسيوية التى تبناها تحتمس الثالث حتى بلاد نهرينا (العراق أو ما بين النهرين) .

ومنذ إنهيار مصر القديمة انهارت علاقة مصر بأفريقيا ووادى النيل بصفة خاصة نحو ألفى سنة ، إلا فى فترات محدودة وفى حدود ضيقة ، حتى جدد محمد على صلة مصر بالسودان فى العصر الحديث بحملاته على السودان فى ١٨٢٠ — ١٨٢٢ . وبموجب فرمان التوريث الصادر فى ١٣ فبراير ١٨٤١ ، والمترتب على معاهدة لندن فى ١٨٤٠ ، وضع السودان تحت الإدارة المصرية وفقا للإتفاق الدولى ، ولكن داخل إطار السيادة العثمانية التى فرضت على مصر نفسها بموجب معاهدة لندن فى ١٨٤٠ والفرمان السلطانى ١٨٤١ . وبهذا يكون محمد على بهزيمته الدولية قد وسع أملاك سلطان تركيا الأفريقية باهراق دماء جنود مصر . ومع ذلك فقد بقيت سيادة تركيا على السودان شكلية أو فعلية بمقدار ما كانت سيطرتها على مصر نفسها شكلية أو فعلية بعد معاهدة لندن تبعا لقوة الحركة الاستقلالية فى مصر أو ضعفها .

SS

وقد عدد المؤرخون الأسباب التى دفعت بمحمد على إلى فتح السودان بمجرد انتهائه من سحق الوهابيين واستيلائه على شبه الجزيرة العربية ، فذكروا (١) رغبة محمد على فى الاستيلاء على مناجم الذهب والنحاس فى السودان وغيرها (٢) رغبة محمد على فى التخلص من قواته المرتزقة المشاغبة من الارناؤوط والدالات الخ ، وهى قوات غير نظامية من (الباشبوزق) بأبعادها فى غزوات خارج مصر لإنشاء جيش مصرى نظامى قائم على التجنيد وليس على الاحتراف والارتزاق (٣) رغبته فى القضاء على فلول المماليك المتجمعين فى دنقلة بعد مطاردتهم فى النوبة (٤) تأمين سبيل التجارة (٥) السيادة على النيل الأعلى خدمة لمشروعاته الزراعية فى السودان .

كل هذه الأسباب صحيحة ولكنها فرعية فى تقديرى أن هناك سببين رئيسيين لفتح محمد على للسودان ، وهما :

١ ـ أن محمد على كان يدرك فى ١٨٢٠ أن قوته العسكرية لم تكن بعد كافية قبل بناء جيشه النظامى الكبير وترساناته لبدء مرحلة تحدى الدولة العثمانية مباشرة وإعلان استقلال مصر . وبالتالى فقد انشغل بتوسيع ملكه بالسيطرة على الأطراف ولم « يقترب » قرب الشام قبل الأوان ، وقد كانت كل حروبه الجانبية يمكن أن تشن باسم توسيع أملاك الدولة العثمانية أو إخضاع الثائرين عليها كما حدث فى الحرب الوهابية ، وبالتالى فلا يمكن للباب العالى أن يعترض عليها .

٢ ـ أن محمد على كان يعلم ببدايات التسابق الاستعمارى الأوروبى على القارة السوداء العذراء ، ولذا فقد رأى أن يستفيد من موقع مصر الجغرافى فى السيطرة عليها قبل سيطرة الأوروبيين على أبواب مصر الخلفية[1].

ولما كانت انجلترا هى الدولة الأوروبية الأولى التى كانت تحاول السيطرة على منابع النيل ، فقد وجب أن ننظر الى فتح محمد على للسودان على أنه جزء من استراتيجية محور مصر ـ فرنسا أيام محمد على فى مواجهة محور تركيا ـ انجلترا . وقد كانت براعة التوقيت من جانب محمد على أنه رتب فتح السودان فى مرحلة ولائه

(١) يزيد هذا ما جاء فى الرافعى «عهد محمد على» صفحة ١٧٠ عن كتاب ابراهيم باشا فوزى «السودان بين يدى غوردن وكيتشنر» (ج ١ ص ٥٨) قال ابراهيم باشا فوزى : «قضى ساكن الجنان محمد على باشا محيى الديار المصرية لبانتين من فتح السودان بل تخلص من دولتين كبيرتين . فقد علمت من شيخ ذى منصب عال معاصر لمحمد على باشا أن دولة أوروبية كبيرة كانت تسعى لمعارضته باحتلال منابع النيل ، فاهتم لهذا الخبر أكبر اهتمام واستشار كثيرا من المهندسين الاوروبيين الذين جاء بهم من بلادهم الى القطر ، فاقروا بالاجماع أن وقوع منابع النيل تحت براثن هذه الدولة مما لا تحمد مغبته . حيث تصير حياة مصر فى يدها فصمم على ارسال الحملة الى السودان» .

لتركيا ، ولذا لم يكن للدولة العثمانية الاعتراض على فتوحاته السودانية بأى حال من الأحوال ، لمجرد تعاضدها الدولى مع انجلترا . وبهذا المعنى كان فتح مصر للسودان وجهة من وجوه الصراع الانجليزى الفرنسى خارج القارة الأوروبية ، ومجرد امتداد لصراع الدولتين حول البحر الأحمر ومداخل الشرق الاقصى ، لا فرق بينه وبين صراعهما على فتح قناة السويس .

وفى الرافعى كلام كثير عاطفى لطيف لتسويغ فتح مصر للسودان لعقول السودانيين مؤسس على الاعتذار بأن الحروب كثيرا ما كانت دعامة « للوحدة القومية » كحروب انجلترا مع اسكتلندا والحرب الأهلية الأمريكية ، الخ ... ولكن ألا يكفى أن نقول ان السودان ـ بغض النظر عن شركة النيل ـ كان مقدرا له فى زمان التسابق الاستعمارى إما أن يكون سودانا مصريا أو أن يكون سودانا إنجليزيا .

وكان العذر الرسمى الذى استخدمه محمد على لغزو السودان هو تجمع المماليك فى دنقلة وراء النوبة العليا ، فدخل محمد على معهم فى مفاوضات للإستسلام والعودة إلى مصر مخفورين حيث تحدد إقامتهم فى ريف مصر فلا يدخلون مدنها ، مشترطا عليهم أن يتنازلوا عن امتيازاتهم القديمة وألا يطالبوا بأموالهم المصادرة بعد مذبحة القلعة . وحين رفضوا هذه الشروط جرد عليهم حملة السودان بعد أن ذهب بنفسه الى ماوراء شلال أسوان ليدرس المواقع بنفسه ويضع خطة الحملة . وحتى الباب العالى نفسه لم يكن ليستطيع أن ينكر على والى مصر تأديب العصاة المصريين أو تأمين حدود مصر . وجهز محمد على حملة قوامها ٥٤٠٠ مقاتل منهم ١٦٠٠ من الفرسان العثمانيين والعرب (البدو) والمغاربة و ٣٠٠ من المدفعية (٢٤ مدفعا) والباقون من المشاة (٨٠٠ من العرب والمغاربة و ٧٠٠ من عرب العبابدة والباقون (٢٠٠٠ مقاتل) غير محددين . والأغلب أنهم كانوا من الفلاحين) . وجعل على رأس هذا الجيش ابنه إسماعيل باشا وأركان حربه عابدين بك ورافق الحملة العالم الفرنسى فردريك كايو Frederic Caillaud المختص فى التعدين للبحث عن الذهب . وأرسل محمد على جيشا آخر قوامه ٤٠٠٠ جندى وعشرة مدافع بقيادة صهره محمد بك الدفتر دار لفتح كردفان . وبهذا يكون مجموع حملة السودان نحو ١٠٫٠٠٠ مقاتل و ٢٠٠٠ لخدمة الجيش . ورافق الحملة ثلاثة من علماء الدين هم الشيخ محمد الأسيوطى الحنفى ، والسيد أحمد البقلى الشافعى ، والشيخ السلاوى المغربى المالكى . وقد خرج مشاة الحملة بمعداتها وذخائرها

من مصر القديمة فى ١٨ يونيو ١٨٢٠ على ٣٠٠ مركب حتى اسنا بطريق النيل ، وفى اسنا كان فى انتظارهم ٣٠٠٠ جمل لنقل الحملة برا إلى السودان . أما فرسان الحملة ومدفعيتها فساروا فى البر الغربى بحذاء المركب .

واجتازت المراكب الشلال الأول ففر المماليك المقيمون فى الدر . اجتازت المراكب الشلال الأول وأقامت فى وادى حلفا نحو عشرين يوما ثم اجتازت الشلال الثانى ثم زحفت على مديرية دنقلة فبلغت سكوت ثم مدينة دنقلة . أما الفرسان فقطعوا المسافة من أسوان إلى وادى حلفا فى ١٢ يوما . وفى دنقله إستسلم بعض المماليك دون مقاومة وفر بعضهم الآخر ملتجئين إلى ملكها فرفض إيواءهم ؛ فتشتتوا بين القبائل السودانية وذابوا أو هلكوا . وبعد أن استسلمت سكوت إستسلمت المحس وأرقو ، وكانوا يظنون أن الجيش المصرى سيرجع الى مصر بعد إخضاع المماليك .

وكانت أول مقاومة وجدها الأمير اسماعيل باشا جنوبى دنقلة وشمال كورتى حيث هاجمت قبيلة الشايقية فرسانه وعددهم ٨٠٠ قبل أن تصل بقية جيشه الذى عوقته الشلالات ، وقتلوا من فرسانه ٧٥ فارسا . وبعد معركة دامت ثلاث ساعات هزمت الشايقية بعد أن خسرت ٨٠٠ قتيل وخسر الأمير اسماعيل ٣٠ قتيلا ، وكانت الشايقية شجعانا فعرض عليهم اسماعيل الدخول فى الجيش المصرى فقبلوا وحافظوا على ولائهم للحكم المصرى . ثم أحرق الأمير اسماعيل كورتى عاصمة الشايقية فى مديرية دنقله وعسكر فيها حتى اكتمل جيشه ثم زحف فى ٢١ فبراير ١٨٢١ عبر صحراء بيوضه الى بربر فى رحلة مريرة وفتح بربر فى ١ مارس ١٨٢١ ، وخضع له ملكها نصر الدين فأقره على بلده . ثم فتح الأمير اسماعيل شندى وخضع له ملكها نمر . ثم زحف الأمير اسماعيل إلى حلفاية بالقرب من ملتقى النيل الابيض بالنيل الازرق واستولى عليها . ثم إحتل الجيش المصرى أم درمان على النيل الابيض وعبروا النيل واحتلوا المثلث الذى اقيمت عليه مدينة الخرطوم . وكانت يومئذ محلة صغيرة بها نحو عشرة بيوت من الغاب . وترك الأمير اسماعيل حامية فى الخرطوم ثم سار لفتح مملكة سنار على النيل الازرق ، فاحتل واد مدنى وخضع له ملكها نادى ، ودخل الأمير اسماعيل مدينة سنار فى ١٢ يونيو ١٨٢١ .

أما جيش محمد بك الدفتردار فقد سار من دنقلة لفتح كردفان ثم دارفور فى غرب السودان ، وكانت كردفان تابعة لسلطان دارفور . وكانت رحلة الدفتردار عظيمة

المشقة لانه سار بطريق دنقله وأبو فى سبعة أيام فى صحراء قواء لا زرع فيها ولا ماء . وفى ابريل ١٨٢١ التحم جيش الدفتردار فى باره من أعمال كردفان شمالى الأبيض عاصمة كردفان بجيش نائب سلطان دارفور حاكم كردفان . وبعد معركة ضارية فى باره انتصر فيها الجيش المصرى سقطت الأبيض فى يد محمد بك الدفتردار . وقد حاول السلطان محمد الفضل ، سلطان دارفور ، إسترداد كردفان من الدفتردار ولكنه عجز .

وفتكت الأمراض بجيش الأمير اسماعيل فى سنار بسبب الرطوبة والحرارة وسوء التغذية ، فمات من المرض ١٥٠٠ من رجاله حتى أكتوبر ١٨٢١ وبلغ عدد المرضى ٢٠٠٠ . وأرسل محمد على إليه ابراهيم باشا مع نجدة من الجنود والأطباء والأغذية والملابس والرواتب المتأخرة . واتفق ابراهيم باشا والأمير اسماعيل على اقتسام عبء فتح السودان . فقاد الأمير اسماعيل فرقة لفتح بلاد النيل الأزرق حتى فازوغلى على جنوبى سنار فاستولى عليها فى يناير ١٨٢٢ وخضع له الملك حسن ملك فازوغلى . أما ابراهيم باشا فقاد فرقة أخرى لفتح بلاد الدنكا على النيل الأبيض بين فاشودة ونهر السوباط . ولكن ابراهيم باشا توقف عند جبل القربين لأنه أصيب بالدوسنتاريا فعاد إلى سنار ثم إلى مصر

وفى فازوغلى بحث العالم كايو عن الذهب فلم يجد شيئا مذكورا . وعاد الى سنار . وفى سنار فشت الحميات بين الجنود لكثرة الأمطار وبدت بوادر التمرد فى بعض القرى ، فانسحب الأمير اسماعيل إلى واد مدنى وفيها أقام ثكناته . وبلغه أن أهالى حلفايه وشندى قد ثاروا على السلطة المصرية بسبب مظالم الجنود الأرناؤوط وأن الثوار استطاعوا أن يحرروا قوافل الرقيق السودانيين المرسلة إلى مصر واعادة الرقيق الى شندى . فزحف الأمير اسماعيل الى شندى فى حملة تأديبية فى أواخر أكتوبر ١٨٢٢ ، واستدعى ملكها نمر مدبر الثورة فعنفه ولطمه وفرض عليه غرامة جسيمة وألف رقيق ، فتظاهر الملك نمر بالإذعان ، ولكنه أضمر الإنتقام ، ودعا الأمير اسماعيل وحاشيته إلى وليمة فى داره وأضرم النيران حول الدار فحصرت الأمير ورجاله داخل الدار . وانهمرت السهام عليهم من كل ناحية فبادوا عن آخرهم . فلما عرف محمد بك الدفتردار فى كردفان بالواقعة زحف على شندى وخربها وفتك بالآلاف من السودانيين وسبى ألوفا من الصبية والنساء وأرسلهم الى القاهرة ، ولكن الملك نمر نجا من يده لأنه فر الى حدود الحبشة .

وبعد فتح السودان نظمه محمد على إداريا ، فأقام عليه حاكما عاما باسم

حكمدار السودان تابع لوزارة الداخلية المصرية ولكنه يتمتع بسلطات مطلقة نظرا لبعد المسافة ، وأنشأت مصر ثلاث مدن هامة فى السودان ، الخرطوم وجعلتها عاصمة البلاد ، وكسلا وجعلتها عاصمة إقليم التاكا ، أى مديرية كسلا فى السودان الشرقى بين مصوع وسواكن والحبشة ، كما أنشأت مصر مدينة فامكه على النيل الأزرق جنوب الرصيرص فى إقليم سنار . وقسم السودان إداريا الى ٧ مديريات (محافظات) هى : دنقلة وبربر والخرطوم وكردفان وكسلا وسنار وفازوغلى . وكان لكل مديرية مدير ووكيل وقاض ومفتش ومجلس أعلى وضبطية وعدد من المعاونين والكتبة . وبلغ عدد الجيش المصرى فى السودان فى ١٨٣٨ بحسب تقدير المهندس الفرنسى دارنو ٦٨٠٠ جندى ثم زيد العدد حتى بلغ ١٨٫٠٠٠ منهم ١٦٫٠٠٠ من الجنود المصريين النظاميين و ١٠٠٠ من الفرسان الترك و ٤٠٠ من المغاربة و ٤٠٠ من السودانيين (الشايقية) و ٢٠٠ للمدفعية .

وبعد مقتل الأمير اسماعيل حكم السودان محمد بك الدفتردار الذى اشتهر بقسوته ووحشيته فى قمع المقاومة السودانية ثم خلفه عثمان بك حكمدارا على السودان فى ١٨٢٣ وكان سفاحا قاسيا فى جمع الضرائب الجزافية ونهب السكان حتى أن الأهالى تركوا ديارهم ونقص عدد السكان ثم عقبه محمد بك وكان حاكما معتدلا وعادلا فيما يقال وحفر بعض الابار التى تعرف باسمه وفى ١٨٢٦ تولى خورشيد باشا منصب حكمدار السودان وبقى فيه حتى ١٨٣٧ (١١ سنة) وكان حاكما مصلحا إهتم بالعمران والزراعة والإستقرار . وفى أيامه فتح القلابات بالقرب من حدود الحبشة ووضع بها حامية كما غزا قبائل جعال قلى وقبائل الشولوك وقبائل سيدرات على بحر الغزال . ثم خلفه أحمد باشا أبو ودان الذى سار سيرته فى تعمير البلاد ، ونشر الزراعة وتنظيم الإدارة ، وهو الذى فتح كسلا بين نهر عطبرة والبحر الأحمر فى ١٨٤٠ وأسس مدينة كسلا . ثم خلفه أحمد باشا المنيكلى ، وقد أخمد الثورة التى اشتعلت فى كسلا (بلاد التاكا) . بسبب الظلم وسوء إدارة الموظفين ، ثم خلفه فى ١٨٤٥ خالد باشا آخر حكمدار للسودان فى عهد محمد على .

وقد زار محمد على السودان أيام حكمدارية محمد أبو ودان وأقام فيه من ١٥ أكتوبر ١٨٣٨ الى ١٥ مارس ١٨٣٩ (٥ شهور) ، وكان يصحبه فى رحلته المهندسون الفرنسيون ليفيفر Lefevre ودارنو Darnaud ولامبير Lambert للبحث عن الذهب

وغيره ، ولكن دون توفيق كبير . وفى أثناء هذه الزيارة أمر محمد على بإلغاء تجارة الرقيق ، وأعلن ذلك فى جميع البلاد فى ١٨٣٨ ، ولكن تجارة الرقيق إستمرت رغم أوامره ، حتى أبطلها الخديو اسماعيل . وكان مجموع من قتلوا أو ماتوا من المرض من جنود مصر الذين فتحوا السودان أيام محمد على نحو ٣٠٠٠ رجل . وقد ساعد إستتباب الأمن وتنظيم المواصلات حركات الكشف الجغرافى فى أعالى السودان حتى منابع النيل فساح الرحالة هاى Hay والرحالة هوخت Hocht فى ١٨٢٤ الى جنوب الخرطوم . وفيما بين ١٨٢٨ و ١٨٣١ ساح ابراهيم كاشف فى النيل الأبيض حتى بلاد الشولوك والدنكا شمال بحر الغزال . وفى ١٨٥٨ و ١٨٦٠ إكتشفت منابع النيل . وفى ١٨٦٢ وصل الرحالة سبيك والرحالة جرانت إلى فكتوريا نيانزا وشلالات ريبون .

وبعد عودة محمد على من رحلته السودانية أرسل بعثة إستكشافية للكشف عن منابع النيل تحت قيادة البكباشى سليم بك قبطان ، وكان معه ضابط مصرى إسمه سليمان كاشف ورحاله فرنسى إسمه تيبو Thibaut وكان معروفا بإسم إبراهيم أفندى ، وقوة من ٤٠٠ جندى . وخرجوا من الخرطوم فى ١٦ يناير ١٨٣٩ فى ذهبيات مسلحة على كل منها مدفعان وكان معهم مركبان آخران و ١٥ قاربا وذخائر ومؤن تكفى ٨ شهور . ولكن البعثة أو الحملة لم تتقدم كثيرا فى النيل الأبيض لضحولة المياه فعادت الى الخرطوم فى ٣٠ مارس ١٨٤٠ بعد رحلة ١٣٥ يوما . ثم خرج سليم بك قبطان من الخرطوم فى ٢٣ نوفمبر ١٨٤٠ فى بعثة ثانية ومعه سليمان كاشف وتيبو والمهندسان الفرنسيان دارنو وساباتييه Sabatier ونجح فى الوصول الى جزيرة جونكر تجاه جندوكرو فى أوغندا على خط عرض ٥ وعلى بعد ١٠٨٠ ميلا جنوب الخرطوم ، وهى بالقرب من البحيرات التى ينبع منها النيل ، ثم عادت البعثة الى الخرطوم . وفى ٢٧ سبتمبر ١٨٤١ تحركت بعثة سليم بك قبطان الثالثة من الخرطوم ولكنها لم تستطع أن تتجاوز النقطة التى بلغتها فى حملتها الثانية فعادت الى الخرطوم فى ٦ مارس ١٨٤٢ . وبهذا وقفت حدود السودان المصرى فى عهد محمد على جنوبا عند جزيرة جونكر قبالة جندوكرو عاصمة مديرية خط الإستواء . وكانت حدود مصر قبل فتح السودان تقف عند جزيرة سناى فى وادى حلفا شمال خط عرض ٢٠ بقليل . كذلك وقفت بفتح القلابات والقضارف بالقرب من حدود الحبشة . وكانت ميناء سواكن وميناء مصوع على البحر الأحمر ملكا لتركيا فاستأجرهما محمد على من تركيا فى ١٨٤٧ مقابل ٢٥٫٠٠٠ جنيه سنويا لتكونا منفذين

للسودان على البحر الأحمر . أما فى غرب السودان فقد وقف الحكم المصرى عند إقليم كردفان ولم يصل إلى دارفور . وقد كان هذا عمل الخديو إسماعيل : أن يرفع العلم المصرى على مديرية خط الإستواء وأوغندا جنوبا ودارفور غربا . ومع ذلك فقد نص فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ على أن «النوبة ودار فور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها تخضع للحكم المصرى رغم تقليم أظافر محمد على .

وفى عهد عباس الأول أهملت مصر السودان كما أهملت نفسها ، وتعاقب فى منصب الحكمدار أو الحاكم العام للسودان : خالد باشا الذى عين فى أواخر عهد محمد على ، وعبد اللطيف باشا ، وفى عهده أنشئت مدرسة الخرطوم الإبتدائية ، ورستم باشا واسماعيل أبو جبل باشا وسليم باشا وعلى سرى باشا ، أى ست حكام فى ست سنوات (١٨٤٨ ـ ١٨٥٤) ، وتدل كثرة تغيير الحكام على عدم استقرار الحكم ، أو على سوء ظن الوالى بحكامه خشية أن يضربوا جذورا فى السودان فيتحولوا الى قوى إنفصالية . وعلى كل فقد كان ذلك الوضع شبيها بحالة مصر قبل محمد على حين كانت الدولة العثمانية تغير الوالى التركى على مصر باستمرار . وقد أفضى ذلك الى أن كل وال كان ينهب من هذه الولاية ما يستطيع نهبه فى أقصر مدة ممكنة لعلمه بأن ولايته قصيرة الأجل . وكان أهم ما فعله عباس الأول فى السودان أن أعاد مينائى سواكن ومصوع للباب العالى .

وحين تولى سعيد باشا عرش مصر ، تجدد إهتمامه بالسودان . وعين سعيد باشا على باشا شركس حكمدارا للسودان ، ثم زار بنفسه السودان وفى صحبته راغب باشا وذو الفقار باشا وابراهيم بك النبرواى ، وفرديناند ديلسيبس والدكتور أبانه باشا واراكيل بك نوبار (أخو نوبار باشا) وغيرهم . ووصل الخرطوم فى ١٦ يناير ١٨٥٧ . وهناك تلقى العرائض تفيض بالشكوى من عسف الضرائب وطريقة تحصيلها وظلم الحكام وبطش المديرين الأتراك وأعوانهم من الضباط والجنود الترك والأرناؤوط . ويقول الرافعى أن سعيد فكر فى إخلاء السودان ولكن مشايخ البلاد وأعيانها تمسكوا بالوجود المصرى لحفظ النظام ، فعدل سعيد باشا عن فكرته وركز على اصلاح الأحوال فخفض الضرائب ونظمها وأعفى الأهالى من متأخراتها ، وعزل الموظفين الترك القساة المفسدين وألغى السخرة وأمر بعدم اشتراك الجند فى تحصيل الضرائب ، وأنشأ محطات فى كروسكو وغيرها لتنظيم البريد ، كما أنشأ نقطة عسكرية على نهر السوباط

SS

لمطاردة النخاسين ، وغير النظام الادارى للسودان فقسمه الى خمس مديريات فقط بإدماج الخرطوم وسنار فى مديرية واحدة تتبع مباشرة وزارة الداخلية المصرية كسائر مديريات مصر ، وذلك لتحطيم الإستقلال الذاتى الذى كان يتمتع به المديريون فى السودان بقوة الواقع . وعين اراكيل بك نوبار مديرا لمديرية سنار فظل يديرها حتى ١٨٥٩ ثم خلفه حسن بك سلامه الذى عزل وعين مكانه محمد بك راسخ . ولم يضع كل هذا حدا لاستبداد المديرين بالأهالى فأعاد سعيد باشا النظام القديم . وعين موسى باشا حمدى حكمدارا للسودان ، وفى الرافعى انه كان حاكما مصلحا . وقد كان أهم وجهين فى عهد سعيد أنه شجع المستكشفين الأجانب ولم يجدد سياسة محمد على فى تشجيع حركة الاستكشاف تحت القيادة المصرية . كذلك كلف سعيد باشا المهندس الفرنسى موجيل بك بتسهيل سبل المواصلات بين وادى حلفا والخرطوم فوضع موجيل بك مشروع إنشاء سكة حديدية تصل ما بينهما ، ولكن المشروع لم ينفذ لكثرة نفقاته

الامبراطور اسماعيل

كان من نقائض التاريخ أن الخديوى الذى قال : «أيها السادة .. إن بلادى لم تعد جزءا من أفريقيا » ، كان أعظم بانٍ لإمبراطورية مصر الأفريقية . وهذا هو الخديو اسماعيل .

كان واضحا منذ البداية أنه بعد انكماش مصر منذ أواخر عهد محمد على فى ١٨٤٠ حتى تولى اسماعيل عرش مصر فى ١٨٦٣ ، عبر اضمحلال عهدى عباس الأول وسعيد باشا ، إن الخديوى اسماعيل كانت له غاية واحدة وهى تجديد مجد مصر واستقلالها اللذين فقدتهما مصر أكثر من عشرين سنة منذ انهيار جده العظيم . وقد ورث اسماعيل عن عهد سعيد جيشا زريا قوامه فى تقديره ٣٠٠٠ جندى برى وبحرية أكثر مهانة قوامها ٦٠٠ من جنود البحرية وثلاث سفن أو أربع من قطع الأسطول(١) .

وفى جميع الأحوال كان هناك فرمان ١٨٤١ الذى حدد قوات الجيش المصرى بما لا يزيد عن ١٨٠٠٠ مقاتل فى زمن السلم يمكن زيادتهم بموافقة الباب العالى فى زمن الحرب لتشترك مصر فى الدفاع عن أملاك الدولة العثمانية .

ونحن نعرف أن سعيد باشا وجه بعض العناية لإعادة بناء الجيش المصرى والبحرية المصرية بعد أن حلها عباس الأول . ولكننا نعرف أيضا أن سعيد باشا كان كالطفل الكبير الذى يبنى ثم يحطم ما يبنيه . ففى ١٨٥٦ حل أكثر جيشه خوفا من فتنة يقوم بها الجيش أثناء غيابه فى السودان ، وفى ١٨٦٠ أعاد تنظيم الجيش إستعدادا لمواجهة الغزو التركى بسبب اعتراض تركيا على فتح قناة السويس ، حتى بلغ تقديره فى اسماعيل باشا سرهنك ٦٤٫٠٠٠ مقاتل («حقائق الاخبار عن دول البحار» ص ٢٧٥) . وهو تقدير ليس مغالى فيه لأننا نعرف من كتاب فرديناند دليسبس («وثائق عن تاريخ القناة» ج ٤ ص ٣٣٢) ان سعيد باشا أنقص عدد الجيش المصرى

(١) خطبة العرش فى برلمان اسماعيل الأول ، الدورة الثالثة ، فى ٢٨ يناير ١٨٦٩ .

من ٦٠٫٠٠٠ مقاتل إلى ١٠٫٠٠٠ أو ٨٫٠٠٠ مقاتل ليعمل المجندون فعله فى حفر قناة السويس. كذلك نعرف أن سعيد باشا حاول تجديد البحرية المصرية بحجة إشتراك مصر فى حرب القرم. ولكن ما انتهت حرب القرم فى ١٨٥٦ حتى أوعزت إنجلترا لتركيا بخطر الأسطول المصرى فأمر السلطان سعيد باشا بعدم ترميم سفنه المعطوبة الراكدة فى ترسانة الاسكندرية إلا بأمر منه ، فأمر سعيد بتحطيم السفن وبيع أخشابها وإحراق التالف منها ، وسرح معظم رجال البحرية.

وقد كان الدرس الأول الذى تعلمه الخديوى اسماعيل هو أنه بهذه القوة الزرية لن يستطيع أن يكون رجل حرب كما كان محمد على ، وأنه مقدر عليه أن يكون رجل سلام ولو إلى حين ، حتى يعيد بناء قواته المسلحة ، وقد فعل درجة حتى بلغ الجيش المصرى عام ١٨٧٤ ما عدده ٩٣٨٠٤ من الرجال وهبط فى ١٨٧٨ إلى ٥٧٠٧٠ رجلا ، (فى تقويم النيل ، لأمين باشا سامى بلغ عدد أفراد جيش اسماعيل ٨٠٫٧٤٦ فى ١٨٧٨ بعد أن كان ٧٨٫١٢٦ مقاتلا فى ١٨٧٤ و ٦٥٫٥٥٢ مقاتلا فى ١٧٧٠ و ٣٤٫٦٢١ مقاتلا فى ١٨٦٣ أى عام تولى اسماعيل.

وكان الدرس الثانى الذى تعلمه الخديو اسماعيل هو أن تحركات مصر فى الشرق الأوسط بما فيه شرق البحر الأبيض المتوسط كفيلة بأن تؤلب عليه تركيا وأكثر الدول الأوروبية ، وأن محور مصر ــ فرنسا الذى أقامه محمد على ثم جدده سعيد باشا من بعده محور جد خطير فى إعادة بناء مصر حضارة وقوة عسكرية ، ولكن تجربة محمد على دلت على أنه غير كاف ولا محقق للنتائج فى مواجهة محور تركيا ــ إنجلترا . وبناء عليه فتحركات مصر ينبغى أن تكون نحو الجنوب ، نحو افريقيا ، نحو منابع النيل لتجنب الصدام المباشر مع الدول العظمى بالتحرك فى الشرق والشمال.

على هاتين القاعدتين فى تقديرى أنبتت استراتيجية الخديو اسماعيل منذ أول يوم تولى فيه عرش مصر : كرجل سلام أوكرجل مكره على السلام إختار طريق التعاون مع أوروبا ، ولاسيما فرنسا ، لإعادة بناء مصر ، ولم يختر طريق التحدى والصدام كما فعل محمد على وإبراهيم باشا ، وكرجل استراتيجية تخلى عن سياسة مصر الشرقية حيث لا فراغ فى الشرق الأوسط تستطيع مصر أن تملأه ، وتحول إلى أفريقيا حيث الفراغ كاملاً أو شبه كامل . وفى الحالين كان الخديو اسماعيل يعرف أن من لم يملك سيف المعز فلا مناص له من استخدام ذهبه . ولذا فقد اعتمد فى قضاء كثير من مآربه على شراء التأييد

من الساسة ومن الصحافة فى الداخل والخارج وعلى استنجار الذمم الخربة على كل مستوى من سلطان تركيا ووزرائه إلى صعاليك الجرنالجية فى القاهرة واستانبول وباريس وبيروت وغيرها من عواصم العالم . وقد كبدته كل هذه الرشى أو على الأصح كبدت مصر أكثر من عشرة ملايين من الجنيهات يجب أن نخصمها من ديونه الجسيمة إذا كنا نرى مثله أن الذهب أرخص من الدم المهراق . كذلك فإن الخديو اسماعيل ، رغم تعاونه مع فرنسا ، حاول أن يكسر سياسة العميل الواحد ، ولاسيما بعد هزيمة فرنسا فى حرب السبعين ، بإشراك أمريكا فى بناء جيشه وبإشراك إنجلترا فى أحلامه الأفريقية وغير ذلك ، للإستفادة من التوازن الدولى ، ولتهدئة الآلهة الغضبى حتى لاتتجمهر عليه وتصرعه . ولكنه فشل فى هذه المحاوله لأنه عاش لسوء حظه فى زمن ظهور الإحتكارات العالمية ، حيث الرأسمالية الدولية ، وخاصة فى عالم التمويل ، كانت أقوى من الرأسماليات الوطنية . وكانت لا تميز بين الاسترلينى والفرنك والمارك والجروشن والمجيدى العثمانى . فتألب عليه الاستعمار العالمى من جميع القوميات ، ولم يهدأ حتى أقصاه عن عرشه وسلم مصر لقمة سائغة للإحتلال البريطانى .

وبعد نحو عشرين سنة من ذبول الحكم المصرى فى السودان ، بدأت تحركات الجيش المصرى فى ١٨٦٥ بالإستيلاء على فاشودة فى عهد جعفر باشا صادق حكمدار السودان ، وأقامت مصر فى فاشودة نقطة عسكرية لمنع تجارة الرقيق من بحر الغزال وأفريقيا الاستوائية . وكانت فاشودة موقعا حربيا ممتازاً من سيطر عليها سيطر على بحر الغزال والسوباط كما أنها مفتاح النيل الأبيض من الجنوب . وبالتالى كانت مفتاح الخرطوم .

وقد بدأ الخديو اسماعيل تحركاته فى السودان على الطريقة الأوروبية : أى البحث عن مبرر معنوى أو مادى له حقيقة موضوعية لإعادة فتح السودان . ففى ١٨٦٣ أرسل الخديو اسماعيل إلى حكمدار السودان ، موسى باشا حمدى يومئذ ، أوامر مشددة بالقضاء على تجارة الرقيق فى السودان . فاتخذ حاكم السودان إجراءات صارمة لتنفيذ أوامر الخديو إسماعيل ، فاضطر تجار الرقيق إلى الإنسحاب إلى الجنوب . فأرسل الخديو إسماعيل حملتين لتعقبهم ، حملة إلى جندكرو وحملة إلى بحر الغزال . وفى ١٨٦٥ تمكن الحكمدار الجديد جعفر باشا صادق من إحتلال فاشودة وتسليحها لسد مداخل النيل الأبيض الجنوبية على الجلابين والنخاسين . وفى ١٨٦٥ أيضا إسترد الخديو اسماعيل

ميناءى سواكن ومصوع على البحر الأحمر . وكانتا من أهم الموانى لتصدير الرقيق من ساحل أفريقيا الشرقى .

وقد استفحلت تجارة الرقيق فى السودان مع إستتباب الحكم العربى بعد القرن السابع الميلادى كما ذكر الدكتور فؤاد شكرى فى بحثه حول « الامبراطورية الأفريقية » (« اسماعيل بمناسبة مرور خمسين سنة على وفاته » ، ١٩٤٥ ص ٢٠٣ - ٢٠٤) : « فقد وجد الرق ووجدت النخاسة فى هذه البلاد من أزمنة ، وقوى شأنها فى الحقيقة منذ أن بدأ العرب يفدون إلى السودان بكثرة من القرن السابع الميلادى ، ثم استطاعوا تدريجيا فى القرون التالية أن يبسطوا سيطرتهم على ارجاء السودان المعروفة وقتذاك . فازدهرت أسواق الرقيق ، ونشطت النخاسة ، لأن الجلابين (وهم صيادو الرقيق وتجاره) سرعان ما وجدوا معينا لا ينضب من الرقيق على جانبى النيل الأبيض وفى السوباط وفى أقليم النيل الأعلى وبحر الغزال ، فصادروا الرقيق من بين الشلوك والدنكا والنوير والبارى والنوبا والنيام نيام واللوتوكا وغيرهم » . واشتهرت من بين أسواق الرقيق : بربر وشندى وسنار وكوبا والفاشر والأبيض ، ثم سواكن ميناء التصدير على البحر الأحمر . « وقد استمر الحال على ذلك ، حتى أصبح الرق فى أوائل القرن التاسع عشر متغلغلا فى كيان السودان الاجتماعى والاقتصادى والسياسى لدرجة يتعذر معها منعه » . وكان هؤلاء العرب يفدون إلى السودان من بلاد العرب ومصر وطرابلس وأسسوا ملكهم فى النوبة وسنار ودارفور وكردفان وتألفت منهم طبقة أرستقراطية ، وكان ملوكهم يجردون « الغزوة » بعد الغزوة على النيل الأبيض وبحر الغزال والسوباط لاصطياد « العبيد » وسوقهم كالقطعان إلى مراكز تجارة الرقيق أو للتصدير إلى مصر وطرابلس وبلاد العرب وتركيا ، وبلغت تجارتهم سمرقند .

ورغم أن محمد على ألغى الرق رسميا فى ١٨٣٨ بعد فتح السودان إلا أنه كان يعلم أن القضاء عليه أمر عسير ، ففى حديث له مع الدكتور مادن Madden ممثل « جمعية مكافحة الرق » بلندن : « يسرنى كثيرا أن ألغى الرق إلغاء تاما . ولكن واجبنا قبل هذا أن نربى الشعب ونعلمه ، لأن الرق هنا يختلف تماما عن الرق فى بلادكم ، والصعوبة هى أن نمدن الأهلين فى بلادهم ذاتها ، ونعودهم على العيش وفق أساليب حياتنا »[1] وهذا الكلام رغم صدقه من الناحية العلمية ، قد يكون أيضا كلام مراوغ

(١) محمد فواد شكرى فى « أسماعيل » ، ص : ٢٠٥.

يريد أن يلغى الرق رسميا حتى يبدو فى صورة الحاكم المتمدن ولكنه لا يريد إلغاءه بالفعل للاستفادة من الأوضاع ، ولاسيما إذا جاء من محمد على ذى السيف الطويل .

يجب أن يكون هذا ماثلا فى الذهن لأننا نعرف أن حكمدارى السودان المعينين من لدن محمد على كانوا يشتركون خلال السنوات التالية فى ارسال «الغزوات» لصيد الرقيق[1] لا نعرف لحسابهم الخاص أو لحساب محمد على . وعلى كل فقد أخرج محمد على ، الذى احتكر التجارة فى أكثر السلع والمنتجات وتجارة الرقيق من قائمة السلع التى تحتكر الدولة تجارتها ، ولكن هذا لا يمنع طبعا من قيام تجارة الرقيق كتجارة خاصة حرة. يشترك فيها بعض حكام مصر اشتراكا فعليا وربما منظما على أساس أن الدولة تغمض عينها عما يجرى ، وبالتالى يكون التعيين فى منصب المديرين فى أقاليم السودان يتضمن نوعا من «الامتياز» غير المكتوب لاحتكار تجارة الرقيق خارج إطار الدولة . كذلك فإن اهتمام محمد على بارسال البكباشى سليم قبودان فى ثلاث حملات بين ١٨٣٩ و ١٨٤١ لاستكشاف منابع النيل ، وهى المنابع الأساسية للرقيق ، وللسيطرة على مداخل النيل الأبيض الجنوبية (وقد وصلت إلى جندوكورو عند خط عرض ٤٢َ ٤ْ) ، قد يكون للقضاء على تجارة الرقيق كما قد يكون لاحتكارها . وعلى كل فإن فتح النيل الأبيض للملاحة قد نظم لتجار الخرطوم تجارة العاج ، ومصدرها الأساسى أعالى النيل ، وفتح الطريق منذ ١٨٤٣ للمغامرين الأوروبيين للمشاركة فى هذه التجارة وفى تجارة الرقيق . ودخل كبار موظفى مصر فى السودان طرفا فى تجارة العاج على الأقل بقصد انتزاعها من أيدى التجار الأجانب واحتكارها لأنفسهم ، واستخدموا فى ذلك سلطتهم الرسمية وما يملكون من قوات عسكرية ، فكانوا يرسلون الحملات المسلحة إلى النيل الأبيض بحجة المحافظة على السفن المصرية لقطع الطريق على التجار الأجانب . وفى الدكتور محمد فؤاد شكرى أن عبد اللطيف باشا حكمدار السودان سد فى ١٨٥٠ و ١٨٥١ المنفذ على تجار العاج الأوروبيين فتحولوا إلى تجارة الرقيق بدلا من تجارة العاج ، وصيد العبيد بدلا من صيد الفيلة بأسلحتهم النارية وبيعهم فى أسواق الخرطوم وسنار . وقد بلغ من شدة وطأة عبد اللطيف باشا أن قنصل النمسا فى الخرطوم ، الدكتور رايتز Reitz احتج رسميا على سوء معاملة التجار الأجانب ، فصدر قرار فى ١٨٥٢ بفتح النيل الأبيض للملاحة الحرة ، واستدعاء عبد اللطيف باشا من السودان . وقد أفضى ذلك إلى فقدان حكومة الخرطوم السيطرة على أعالى النيل ، حيث العاج والرقيق . ولكننا الآن فى عهد عباس الأول وسعيد .

وهكذا تدفق على أعالى النيل بين ١٨٥٢ و ١٨٦٢ سيل من التجار المغامرين العرب والشوام والأوروبيين وتركزوا جميعا حول جندكورو حتى أصبحت هذه القرية خلال عشر سنوات أعظم مراكز تجار العاج والرقيق . وكان أشهر هؤلاء التجار : حبشى وأبو عمورى والإخوان جول وامبوازبونسيه وكوديه وديبونو وفاسيير وملنراك وجون باتريك الخ .. وأنشأ هؤلاء الزرائب فى جندكورو يكدسون فيها الأسلحة والذخيرة والعاج والرقيق ، حتى غدت هذه الزرائب محطات مسلحة يسيطرون بها على النيل الأعلى ويرهبون بها السكان فى بحر الغزال ونهر السوباط . وتقلص سلطان حكومة الخرطوم فاقتصر على العاصمة وسنار وأراضى الجزيرة بين النيل الأزرق والنيل الأبيض وعلى الكردفان التى كانت فيها حامية مصرية قوية . أما السودان الجنوبى فقد سقط فى أيدى التجار والمغامرين . بل لقد انتهى الأمر بعد فتح النيل الأبيض للملاحة الحرة ، أن هؤلاء التجار والمغامرين انشأوا شركات فى الخرطوم لتجهيز حملاتهم بالمراكب المسلحة وبالذخائر والمؤن ووزعوا مناطق السودان الجنوبى فيما بينهم وأرغموا حكومة الخرطوم على منحهم «امتياز» تجارة العاج والرقيق – أى احتكارها ، كل فى منطقته ، مقابل ايجار سنوى . وكان أشهر مؤسسى هذه الشركات وأعظم تجار الرقيق خلال هذه الفترة هم : أحمد موسى العقاد (كان موسى بك العقاد نائب القاهرة فى برلمان اسماعيل الأول عام ١٨٦٦ وحسن موسى العقاد نائب القاهرة فى برلمان اسماعيل الثانى عام ١٨٧٠) وعلى أبو عمورى ، والزبير باشا رحمت ، وكوتشك على (كشك على) ، ويليهم فى الأهمية : غطاس وباسيلى وحسب الله وسركيس وخليل شامى ومحمد خير . أما الأوروبيون فكان أهمهم : بارثولوميو وديبونو وجون باتريك . وقد شبه بعض الكتاب هؤلاء النخاسين ببارونات أوروبا الذين كانوا خلال العصور الوسطى يشنون الحملات لاصطياد الرقيق ويشيعون الدمار أينما حلوا . أما السكان الأصليون فقد كانوا يفرون من مناطقهم أو يهلكون فى الدفاع عن أنفسهم أو يقعون فى الأسر مما خفض عدد السكان فى السودان الجنوبى ، كما أن الفيلة أوشكت أن تنقرض .

وفى أبريل – مايو ١٨٦٤ أعدت الجمعية الجغرافية الملكية بلندن مذكرة لوزارة الخارجية البريطانية تشرح ضرورة انشاء الحكومة المصرية مركزا فى جندكورو للقضاء على تجارة الرقيق فى أعالى النيل وفى المنطقة الاستوائية مثل مملكة اونيورو ومملكة أوغندا . وفى ٢٨ مايو ١٨٦٤ كتب الرحالة سبيك أيضا رسالة بهذا المعنى . وكان معنى ذلك مد سلطة مصر إلى أفريقيا الاستوائية . ولذا لم يجد الخديو اسماعيل صعوبة فى

إسترداد ميناء مصوّع وسواكن من الباب العالى فى ١٨٦٥ لسد المنافذ على تصدير الرقيق من البحر الأحمر . ومنذ ١٨٦٣ تبنى الخديو اسماعيل هذه القضية الإنسانية الكبرى ـ مكافحة الرق ـ وبهذا استطاع أن يرفع لواء مصر على أفريقيا الاستوائية ويخدم العلم والانسانية فى وقت واحد .

وهكذا كان المسرح معداً منذ بداية عهد اسماعيل لفتح السودان للمرة الثانية . واحتل حكمدار السودان جعفر باشا صادق فاشودة فى ١٨٦٥ بتعليمات الخديو اسماعيل فسد منافذ النيل الأبيض على تجار الرقيق . غير أن هذا لم يكن وحده كافيا ، فقد كان من الضرورى إستئصال هذه التجارة الإجرامية فى منابعها بالسيطرة الفعلية على بحر الغزال وأعالى النيل وأفريقيا الاستوائية .

وقبل تولى اسماعيل فى ١٨٦٣ كانت الجمعية الجغرافية الملكية بلندن قد أوفدت فى عهد سعيد باشا الرحالة سبيك Speuke ومعه الرحالة جرانت Grant لاكتشاف منابع النيل الأبيض ، فدخلا المنطقة عن طريق زنزبار واكتشفا بحيرة اكروى ومنبع النيل فيها فى ٢٨ يوليو ١٨٦٢ ، وأطلقا على بحيرة اكروى اسم بحيرة ڤكتوريا أو ڤكتوريا نيانزا Victoria Nianza تخليدا لملكتهم . وكان الرحالة السير صمويل بيكر Sir Samuel Baker قد خرج من تلقاء نفسه مع زوجته فى أواخر عهد سعيد ليكتشف منابع النيل الأبيض ، وسلك طريق الخرطوم حتى بلغ جندكورو فى ٢ فبراير ١٨٦٣ ، وهى آخر نقطة وصل إليها البكباشى سليم بك قبطان أيام محمد على . وهناك التقى السير صمويل بيكر بالرحالتين سبيك وجرانت وعرف منهما نبأ اكتشافهما لبحيرة ڤيكتوريا كما عرف منهما نبأ وجود بحيرة أخرى غير مكتشفة يتحدث عنها الأهالى ، فسار إليها السير صمويل بيكر واكتشفها فى ١٤ أغسطس ١٨٦٤ . وأطلق عليها اسم بحيرة البرت أو البرت نيانزا Albert Nianza على اسم الأمير البرت Albert زوج ملكة انجلترا . ومن هذا يجب أن نستخلص أن الاكتشاف الجغرافى لمنابع النيل لم يكن لاسماعيل دخل فيه لأنه تم حتى جندكورو Gondokoro وجزيرة جونكر بجهود سليم بك قبطان فى حملته الثانية أيام محمد على فى أوائل ١٨٤١ . وأما اكتشاف بحيرة ڤكتوريا (اكروى) فقد قام به سبيك وجرانت فى أواخر عهد سعيد (٢٨ يوليو ١٨٦٢) بفضل الجمعية الجغرافية الملكية بلندن ، وأما اكتشاف بحيرة البرت فقد قام به السير صمويل بيكر أيام اسماعيل فى ١٤ مارس ١٨٦٤ ، ولكن باجتهاده الشخصى .

وبقيت مشكلة مطاردة تجار الرقيق . وفى نوفمبر ١٨٦٩ جاء السير صمويل بيكر إلى مصر فى صحبة الأمير إدوارد ولى عهد انجلترا لحضور حفلات افتتاح قناة السويس . وعرض البرنس ادوارد prince Edward على الخديو اسماعيل إيفاد السير صمويل بيكر لمطاردة تجار الرقيق فى السودان باسم الحكومة المصرية فوافق الخديو اسماعيل . وفى كرابيتيس أن العرض جاء من إسماعيل للبرنس إدوارد . وأصدر إسماعيل مرسوما بتعيين بيكر باشا حاكما للمديرية الاستوائية لمدة ٤ سنوات تبدأ فى أول أبريل ١٨٦٩ بمرتب قدره ١٠,٠٠٠ جنيه سنويا ، وعهد إليه بمكافحة تجارة الرقيق جنوبى جندكورو وإنشاء المحطات الحربية للسيطرة على المنطقة وتأمين التجارة فيها وزوده بحملة قوامها ١٧٠٠ مقاتل . ونص المرسوم على الآتى :

(١) إخضاع الأقاليم الواقعة جنوب جوندكورو لسلطتنا ،

(٢) إبطال تجارة الرقيق ،

(٣) إنشاء نظام للتجارة المنتظمة ،.

(٤) فتح البحيرات الإستوائية الكبرى للملاحة

(٥) إنشاء سلسلة من المحطات العسكرية والمخازن التجارية كل منها على بعد مسيرة ثلاثة أيام من الآخر خلال افريقيا الوسطى كلها . وتكون جوندكورو هى قاعدة العمليات » .

وقد أعطى المرسوم سلطات مطلقة للسير صمويل بيكر ، بما فيها حق الحياة والموت على رجال الحملة ، وحدد مجال سلطته المطلقة بالأقاليم الواقعة فى حوض النيل جنوبى جوندكورو[1] .

يجب أن ندخل فى حساباتنا أن حملات الخديو اسماعيل لاستئصال تجارة الرقيق

---

(١) لم تكن مصر نفسها مبرأة من تجارة الرقيق . وقد ذكر دوجلاس رى وسيلفا فى كتابهما « السير صمويل بيكر » (ص : ١٣٣) :
« كان استخدام اوروبى لابطال تجارة الرقيق ، احتراما للرأى العام فى العالم المتمدن ، تحديا مباشرا لحقوق رعاياه وضروراتهم المدعاة . ولم يدرك الرأى العام فى أوربا جسامة العملية . فقد كانت كل اسرة فى الصعيد وفى الدلتا تعتمد على خدمة الرقيق ، وكانت الحقول فى السودان قائمة على عمل الرقيق . وكانت نساء العائلات الغنية والمتوسطة يعتمدن على خدمة الرقيق . وكان أمل من هن أقل ثروة أن تمتلك الواحدة منهن عبدة . وفى الواقع كان المجتمع المصرى بغير عبيد مثل عربة بغير عجلات يستحيل تسييرها » .

SS

من السودان لم تكن موضع ارتياح الطبقات الموسرة والمتوسطة فى مصر نفسها بسبب شيوع استخدام العبيد فى الحياة المصرية[١] . وفى ذلك يكتب السير صمويل بيكر فى ١٨٧٤ : « وهكذا قرر الخديو مجازفا بشعبيته بين رعاياه أن يقتلع جذور تجارة الرقيق فى مهدها مباشرة . ولكى يحقق هذا المشروع الصعب إختار رجلا إنجليزيا وسلحه بسلطات مطلقة لم يحدث قط أن يعطيها مسلم لمسيحى . كان لابد من إبطال تجارة الرقيق ، وإنشاء التجارة المشروعة ، وتوفير الحماية للأهالى باقامة سلطة الحكومة بينهم » .[١]

ومن المهم أن نحاول تفهم الصعوبات الرسمية التى أحاطت بحملة ابطال تجارة الرقيق فى السودان . فقد كتب صمويل بيكر فى مؤلفاته عن سنة ١٨٦١ بعد أول رحلة له فى السودان أيام سعيد باشا :

« إن افريقيا لا يمكن أبدا أن ترتقى إلى أية درجة من المدنيه ما لم تستأصل منها تجارة الرقيق تماما ، وأول خطوة لازمة لترقية القبائل المتوحشة الساكنة على النيل الأبيض هى سحق تجارة الرقيق . وإلى أن يتم ذلك لن يمكن إقامة تجارة مشروعة ، كما أنه لا أمل هناك فى إيفاد الإرساليات التبشيرية . فالبلاد مغلقة ومختومة فى وجه الإصلاح .

« وليس هناك ما هو أسهل من القضاء على هذه التجارة المشينة لو أن الدول الأوروبية كانت جادة فى ذلك . ومصر توافق على الرق ، فأنا لم أقابل موظفا من موظفى الحكومة لم يؤيد فى مناقشاته معى الرق بوصفه شيئا لازما لمصر لزوما حتميا ـ وعلى هذا فكل إعلان بمعاداة الرق تبديه حكومة تلك البلاد ، هو ببساطة حركة شكلية لتعمية الدول الأوروبية ، لتغمض عيونها ، وبهذا يوضع الموضوع على الرف وتستمر تجارة الرقيق فى مجراها الطبيعى .

« ولو أن تقارير قناصل الدول وجدت تأييدا من حكوماتهم المختلفة ، ولو أن القناصل أنفسهم مفوضين بسلطة الاستيلاء على السفن المحملة بالرقيق وبتحرير قطعان العبيد وهم يقطعون مسيراتهم البرية ، لما أمكن لهذه التجارة اللعينة أن توجد . ولكن أيدى القناصل الأوروبيين مغلولة ، والمنافسات المتشابكة مع المسألة التركية تقف حائلا دون إتخاذ عمل موحد من جانب أوروبا ، وما من دولة من الدول العظمى تريد أن تكون البادئة بتعكير هذه البركة المليئة بالوحل »[٢] .

(١) المصدر السابق .

(2) Samuel Baker, Albert Nyanza, vol. 1, p, 93.

ومن هذا يتضح أنه عند تولى اسماعيل عرش مصر كانت الادارة المصرية تحبذ ، على الأقل سرا ، تجارة الرقيق كما أن الدول الأوروبية نفسها كانت فى حقيقتها غير منزعجة من غزوات النخاسين والجلابين . وفى الوقت الذى كان فيه إبراهام لنكولن يخوض حرب تحرير العبيد فى الولايات الأمريكية وينشر «اعلان التحرير» الذى أصبح نافذا إعتبارا من أول يناير ١٨٦٣ ، كتب صمويل بيكر يقول :

«ولكن عند وصولى إلى جوندكورو نظروا إلى نظرهم إلى جاسوس أوفدته الحكومة البريطانية . وعندما اقتربت من معسكرات التجار المختلفين سمعت صليل السلاسل قبل أن أصل إلى الموقع ، فقد كان العبيد يساقون بسرعة إلى أمكنة يخفون فيها خشية التفتيش . كانوا مغللين بحلقتين حول الكاحلين موصولتين بثلاث أو أربع حلقات . وكان أحد هؤلاء التجار قبطيا ، وكان والد القنصل الأمريكى فى الخرطوم ، وقد عجبت حين رأيت المركب غاصا بقطاع الطرق يصل إلى جوندكورو وقد ارتفع عليه العلم الامريكى »(٢) .

وهكذا أصبح تجار الرقيق المتمركزين فى الخرطوم من ملوك المال بتواطؤ بعض رجال الادارة المصرية فى عهد عباس وسعيد وبتواطؤ بعض الأجانب الرسميين . وكان المظهر الخارجى لتجارة الرقيق هو تجارة العاج ولكن صمويل بيكر أوضح أن حصيلة هذه الواجهة العاجية لم تكن تتجاوز ٤٠٫٠٠٠ جنيه استرليني سنويا . أما الثروات الحقيقية فكانت فى تجارة البشر . وكان المألوف أن يستأجر الجلاب فرقا من العرب ومن المجرمين الفارين من العدالة فى أقصى البلاد ، وقد كانوا يجتمعون فى الخرطوم ، وتتكون الفرقة من عدد يتراوح بين ١٠٠ و٣٠٠ من المغامرين . وكان أكبر تجار الرقيق يستخدم نحو ٢٥٠٠ من الرجال المسلحين يوزعهم على مختلف المراكز فى أفريقيا الوسطى . وقد قدر بيكر عدد المصريين المشتغلين فى «تجارة العاج» هذه بنحو ١٥٫٠٠٠ تاجر ، غير السودانيين . وكانوا يوزعون فى عصابات مسلحة من ٣٠٠ شخص فى المتوسط على مختلف المناطق ويتآخون أحيانا مع زعماء القبائل السوداء ويرتبون معهم الحملات للقضاء على «خصومهم» من القبائل الأخرى فيغيرون فجرا على القبيلة الآمنة ويحرقون عششها ويقتلون رجالها ببنادقهم ويسبون النساء والأطفال ويسوقونهم مع الغنائم من قطعان الماشية . كل هذا يوضح القوة الحربية التى كان يمثلها تجار الرقيق وما كان ينتظر الخديو اسماعيل والسير صموئيل بيكر من صعوبات .

(٢) المصدر السابق

وتاريخ تعيين صمويل بيكر قائدا للحملة (١ أبريل ١٨٦٩) بالإضافة إلى عقد عمله الذى كان معروضا على الخديو اسماعيل فى أبريل ١٨٦٩ يدل على أن الاتفاق كان أسبق من إحتفالات قناة السويس كما يروى عادة . كما أن تجهيزات بيكر من البواخر النهرية وعددها خمس التى صنعت له خصيصا فى انجلترا قد استغرقت بعض الوقت خلال ١٨٦٩ . وعلى كل فحين خرج بيكر بحملته كان معه البواخر الخمس التى صنعت له خصيصا وست بواخر أخرى و ١٥ قاربا و ١٥ دهبية انضمت إليها فى الخرطوم ٢٥ مركبا و ٣ بواخر إضافية . وكان معه ١٦٥٤ جندى منهم ٢٠٠ من الفرسان وبطاريتان من المدفعية وكان معه ١١ من المهندسين والفنيين والأطباء الانجليز بالإضافة إلى الليدى بيكر وخادمين . وبحسب الحسابات الاجمالية الواردة فى تقرير عن الميزانية المصرية للسنة المالية ١٨٧٣ ـ ١٨٧٤ نعرف أن حملة السير صمويل بيكر كلفت الحكومة المصرية نصف مليون جنيه (٤٧٤ر٠٦٢ جنيها استرلينيا) . والرافعى يذكر أن حملة بيكر كلفت مصر ٨٠٠ر٠٠٠ جنيه .

وفى ٨ فبراير ١٨٧٠ أسس صمويل بيكر عند ملتقى السوباط بالنيل الأبيض محطة أو نقطة عسكرية سماها «التوفيقية» على أسم الأمير توفيق ابن الخديو اسماعيل . وفى ٢٦ مايو ١٨٧١ رفع العلم المصرى (الذى كان وا أسفاه العلم العثمانى) على جوندكورو فى احتفال رسمى أعلن فيه ضم هذه المنطقة إلى املاك مصر واطلق على جوندكورو اسم الاسماعلية وجعلها عاصمة مديرية خط الاستواء وحتى ذلك التاريخ لم يتجاوز صمويل بيكر آخر نقطة وصل اليها سليم بك قبطان فى عهد محمد على وفى فبراير ١٨٧٢ كتب اسماعيل إلى صمويل بيكر يأمره بالتوقف عند جوندكورو وتثبيت موقعه هناك والبدء فى الانشاء وتأليف القبائل حول مصر بالخدمات وباقرار النظام وباحتكار التجارة حتى يقضى على تجارة الرقيق ويفتح للتجار أبواب التجارة المشروعة كبديل لتجارة الرقيق . وختم خطابه بقوله : «باختصار ، لا تتقدم ، ولكن علم ، واستعمر ، واجعل من القبائل أصدقاء لك ، وعندما ما يتم لك ذلك ، تقدم» (كرابتيس : «اسماعيل المفترى عليه» راوتليدج ١٩٣٣ ص ٩٠ ـ ٩١) .

ومنذ ٣٠ مارس ١٨٧٠ ، وهو تاريخ تعيين الجنرال تشارلز ستون الأمريكى رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى ، بدأ الخديو اسماعيل فى استخدام الضباط الأمريكيين فى أعمال الكشف الأفريقية . ويمكننا أن نستخلص من تحركات اسماعيل فى

هذه الفترة وفى مشروعاته الأفريقية أنه كان يقظا إلى خطورة استخدام الانجليز وحدهم فى فتح حوض النيل . نستخلص هذا من قول وينجيت Sir Reginald Wingate فى ١٨٩١ : «قبل ١٨٨٢ كان يقوم بتدريب الجيش المصرى ضباط أمريكيون ، وهم رجال ذوو خبرة عسكرية متفاوتة ولكن لم يؤذن لهم فى تدريب الجنود فعليا على وجه الإطلاق وإلا فى النادر ، فقد كان عملهم الوظيفى الرئيسى متصلا بالخدمة الطبوغرافية وما إليها ، وفى استكشاف السودان والصحارى الواقعة بين النيل والبحر الأحمر»(1) .

وفى ١٨٧٠ ــ ١٨٧١ قامت بعثة برياسة الكولونيل بيردى Purdy الأمريكى بمسح المنطقة بين قنا والأقصر ، ثم قامت بعثة أخرى برياسة الكولونيل كولستون Colston الأمريكى فى ١٨٧٣ بارتياد ميناء برنيس على البحر الأحمر والطريق منه إلى قنا . وفى ١٨٧٤ قامت بعثة برياسة الكولونيل بيردى بمسح مديرية دارفور مسحا تاما ومسح كردفان باشراف الكولونيل كولستون كما قامت بعثة برياسة ميتشيل Mitchell الأمريكى بمسح الصحراء الشرقية بين النيل والبحر الأحمر . وفى ١٨٧٤ أيضا خرج الكولونيل بيردى مع الكولونيل ماسون Masin والكولونيل براوت Prout وثلاثتهم من الأمريكيين ، لمسح دنقلة ، وهو عمل أتموه فى ١٨٧٧ . وبين ١٨٧٠ و ١٨٧٧ كانت هناك حملات وبعثات جيولوجية أخرى لفتح طرق الأبيض وللمسح الطبوغرافى والتعدينى فى مختلف الأماكن النائية بقيادة فرنسيين وايطاليين وانجليز وأمريكيين ، وكانت كل هذه الأبحاث تصب فى «الجمعية الجغرافية الخديوية» التى أسسها الخديو إسماعيل . وفى ١٨٧٢ أرسل الخديو إسماعيل السويسرى مونتسنجر باشا Munzinger لفتح أقليم البوغوص المتاخم لحدود الحبشة الشمالية ، وحكمدار السودان اسماعيل باشا أيوب للقضاء نهائيا على مراكز تجارة الرقيق فى دارفور ، وقد ساعده فى ذلك النخاس الأعظم الزبير باشا رحمت الذى عرض خدماته على الحكومة المصرية فسقطت دارفور تماما فى يد المصريين فى ١٨٧٤ بعد أن عز فتحها على محمد على .

أما صمويل بيكر ، فبعد أن وطد نفوذ مصر فى منطقة جوندكورو وتقدم فى ١٨٧٢ ففتح مملكة أونيورو ، وهى شرقى بحيرة ألبرت ، واحتل الجيش المصرى عاصمتها ماسندى Massendi فى أبريل ١٨٨٢ وأعلن بيكر باشا باسم الخديو اسماعيل ضمها إلى أملاك مصر فى ١٤ مايو ١٨٧٢ بعد أن أعلن ملكها كابريكا خضوعه للحكومة

(1) F. Reginald Wingate: Mahdiism and the Egyptian Sudan. London, Macmillan, 1891, p. 204.

SS

المصرية . ولكن كابريكا لم يلبث أن أعلن عصيانه فعزله صمويل بيكر وعين مكانه ريونجا ملكا على أونيورو فى ١٨٧٢ وقدم امتيسى ، ملك أوغندا ، المتاخمة لمملكة اونيورو ، فروض الإخلاص لخديو مصر ، وعاون صمويل بيكر فى القضاء على فتنة كابريكا . وبهذا انفتح طريق مصر إلى مملكة زنزبار على المحيط الهندى بفضل ولاء امتيسى ، ملك أوغندا . وفى أبريل ١٨٧٣ إنتهت مدة خدمة السير صمويل بيكر فعاد إلى جوندكورو ثم إلى الخرطوم ثم إلى القاهرة بطريق سواكن ، بعد أن ترك رؤوف بك أحد ضباط الجيش المصرى مكانه حاكما على مديرية خط الإستواء .

وفى محمد فؤاد شكرى أن السير صمويل بيكر إستدعى إلى مصر فور انتهاء عقده لأنه كان يتصرف فى أفريقيا الاستوائية تصرف الغزاة الفاتحين بما أساء إلى سمعة مصر فى تلك البقاع . أما الرافعى فيذكر أن جعفر باشا مظهر حكمدار السودان حتى ١٨٧١ كتب إلى الخديو اسماعيل يحذره من استخدام أجنبى فى فتح أعالى النيل وأفريقيا الاستوائية ، فكانت النتيجة سحبه وتعيين إسماعيل باشا أيوب مكانه . يقول الرافعى «ولكن اسماعيل لم يلتفت إلى هذا الرأى الحكيم ولم يعمل به ، واستمر يحسن الظن برواد الاستعمار» أما ماذا كان يفعل بيكر باشا لخدمة سيدين فى وقت واحد ، مصر وانجلترا ، فهذا موضع لبحث الباحثين . أما ماذا كان يفعل جعفر باشا مظهر فى السودان بما استوجب تبديله ، فهذا أيضا مجال لبحث الباحثين . فلنقل أن اسماعيل كان رجل دولة ، وأنه كان يعمل فى حدود لعبة توازن القوة التى جعلته يوجه الامريكى حيث لا يوجه الانجليزى ويوجه الفرنسى أو الالمانى أو الايطالى حيث لا يوجه الاثنين ، والتى جعلته قبل هذا وذلك لا يجدد عقد السير صمويل بيكر رغم خدماته الجليلة لمصر ولحملة تحرير العبيد وللعلوم الجغرافية فى وقت واحد . فمن ما سندى كتب صمويل بيكر للخديو اسماعيل فى ١٠ مايو ١٨٧٢ : «وقبل عودتى سوف أرفع علم سموكم على الأقل درجة واحدة جنوب خط الاستواء وبذلك سوف يمتد ملك مصر ٣٣° جنوب الاسكندرية» «حاشية : لقد اعتنق ملك أوغندا الاسلام وبنى مسجدا . وسوف ابنى على الفور مدرسة» . ورغم هذا لم يجدد الخديو اسماعيل عقده؟ لماذا؟

الجنرال الزاهد

عين الخديو اسماعيل الكولونيل تشالز جوردون (الجنرال جوردون باشا General Gordon Pasha) مكان السير صمويل بيكر حاكما على افريقيا الاستوائية ، وعين ياورا له ـ أو عليه ـ الكولونيل الأمريكى شاييه ـ لونج Chaille-Long الضابط فى الجيش المصرى ، ورئيسا لأركان حربه . ولم يصل جوردون القاهرة إلا فى ٦ فبراير ١٨٧٤. وكانت أول قنبلة ألقاها أن الخديو اسماعيل عرض عليه مرتب سلفه وهو ١٠٠٠٠ جنيه استرلينى سنويا ، فرفضه وحدد لنفسه مرتبا سنويا قدره ٢٠٠٠ جنيه استرلينى .

كتب شاييه ـ لونج فى كتابه «حياتى فى أربع قارات»[1] يصف مأدبة أقامها جوردون لأعيان الخرطوم فى ١٨٧٤ : «وقادنى أيوب (يقصد اسماعيل أيوب باشا حكمدار السودان » ل . ع) الى مخزن أخفى كنوزا تتجاوز كل وصف . وهنالك أرانى أطباقا وأطقما من السيفر وكرستال بوهيميا وسكاكين وشوكا رائعة ومفارش سفرة وفوطا من أفخر الدمقس ، وكانت كلها يعلوها التراب ، وأرانى ألوانا من خمر باخوس وأنبذة من أفخر قطاف الميدوك والبورجونيا والشمبانيا . قلت : أجاءت هذه من كهوف علاء الدين ؟ فأجاب أيوب : «لا ، ولكن السير صمويل تركها هنا ومضى ، وهى الآن قد سلمت لخلفه » وهكذا كان صمويل بيكر يعيش كملوك أوروبا وسط أدغال أفريقيا ، وكان هذا بعضه من مال مصر وبعضه من ماله الخاص ، فقد كان أصلا واسع الثراء يعيش عيشة الأمراء . فلا نعجب إذن أن اسماعيل كتب إليه يرجوه فى أدب شديد أن يضغط النفقات لأن تعمير السودان سوف يحتاج إلى أموال طائلة .

وكان جوردون على نقيض صمويل بيكر ، رجلا بسيطا زاهدا فى عرض الحياة ، يقدم المثل العليا على السطوة والجاه . ومع ذلك فقد اتفق مع اسماعيل على أن

(1) Colonel Chaille-Long: My life in Four Continents. London, Hutchinson 1912, vol. 1 p. 82.

سياسة إلغاء الرق « العنيفة » التى كان يتبعها السير صمويل بيكر يجب أن تحل محلها سياسة تقييد الرق « الرحيمة » .

وقد كان من نتائج حملة جوردون إكتشاف الكولونيل شاييه ــ لونج لبحيرة كيوجا Kioga أو تشوجا Choga التى أطلق عليه شاييه لونج إسم بحيرة ابراهيم باشا ، ولكن الأطالس لم تأخذ بهذه التسمية . كذلك نتج عنها أن الجغرافى الإيطالى جيسى Gessi طاف بكل شواطىء بحيرة البرت فى ١٨٧٦ وأن الكولونيل ماسون الأمريكى ضبطها علميا فى ١٨٧٧ واكتشف نهر سمليكى Semliki الذى يخرج من جنوب بحيرة آلبرت ويصب فى النيل . واكتشف الانجليزى تشبنديل Chippendale والأنجليزى واطسون Watson مجرى النيل من ماجونجو Magungo فى بحيرة آلبرت حتى دوفلى Dofli . أما جوردون فقد تركزت إكتشافاته حول نيل فكتوريا .

وفى ٢١ يناير ١٨٧٥ اقترح جوردون على الخديو اسماعيل أن يمده بباخرة عليها ٢٥٠ جنديا يرسلها الى خليج ممباز Mombaz على بعد ٢٥٠ ميلا شمال زنزبار لينشىء محطة حربية يتقدم منها إلى ميتشا Mitcha ملك أوغندا . فقد كان من رأى جوردون التخلى عن الخرطوم كقاعدة للسيطرة على أوغندا والتركيز على قاعدة ممباز التى تفتح أمامه قلب أفريقيا الاستوائية . وفى ١٦ نوفمبر ١٨٧٥ عرف جوردون أن الخديو إسماعيل أرسل إليه ثلاث سفن حربية عليها ٦٠٠ مقاتل وصلت إلى جوبا Juba لاحتلالها وأنه وضع تحت إمرته الكابتن البحرى الاسكتلندى ماكيلوب باشا Mckellop ، ومعه شاييه لونج . وكان فى هذه الحملة أمريكى آخر هو الكولونيل وورد Ward وايطالى هو فرديريكو باشا Frederico . وقد أحيطت هذه الحملة بسرية تامة . فقد صدرت الأوامر من ١٦ سبتمبر ١٨٧٥ إلى شاييه لونج ــ الذى كان يومئذ فى القاهرة ــ أن يتوجه إلى السويس ليقود الجنود المتجمعين هنالك على ظهر الناقلتين « طنطا » و « دسوق » ووصلته أوامر مغلقة ومختومة بالشمع الأحمر فى ١٨ سبتمبر مع مذكرة من الخديو ألا يفض الأختام إلا بعد أن يبحر جنوبا فى البحر الأحمر ٥٠٠ ميل . وبعد أن قطع هذه المسافة فض الاختام فوجد أن أوامره هى إبلاغ ماكيلوب باشا أن يبحر من بربره Berbera إلى جوبا . أهم شىء فى الموضوع هو ألا يعرف أحد غير شاييه لونج بك وماكيلوب باشا أن وجهة الحملة هى جوبا وأنها ستنتظر هناك حتى يصل إليها جوردون باشا أويرسل تعليماته إليها .

أما كل هذه السرية فسببها أن سلطان زنزبار كان فى القاهرة ضيفا على الخديو إسماعيل وأبلغه أن جوبا ورأس حفون تقعان ضمن ممتلكاته وأنه ينتوى بمجرد عودته إلى بلاده أن يرفع عليهما علم زنزبار . ولم يشأ الخديو إسماعيل أن يفسد الضيافة على ضيفه ، ولكنه بادر بإرسال هذه الحملة حتى يسبقه برفع علم مصر على جوبا ورأس حفون . وختم إسماعيل أوامره بقوله : «أريد أن تكون هذه النقطة واضحة فى ذهنك : أن مصب نهر جوبا ملك لنا . وأنا أريد أن اعيش فى سلام مع سلطان زنزبار ، ولكنى لا أستطيع أن أسمح له بالمساس بحقوق أو بأن يحتل أراضى» . والأوامر إذن هى :

«اذا تصدى لكم أحد قناصل الدول المعتمدين لدى سلطان زنزبار وطلب منكم الإنسحاب باسم حكومته أو باسم سلطان زنزبار فاستخدموا معه الحذر واطلبوا منه أن يتصل بخديو مصر مصدر الأوامر . وإذا وجدتم جوبا مشغولة بقوات من زنزبار فاطلبوا جلاء هذه القوات بروح ودية ، فإن أبت الإنسحاب فاستعملوا القوة . الأرجح انكم لن تجدوا أحدا يشغل المكان» .

ووصلت الحملة إلى مصب نهر جوبا فى ١٦ أكتوبر ١٨٧٥ ، واستحال نزول القوات المصرية بسبب هياج الأمواج فابحر ماكيلوب باشا ١٥ ميلا جنوبا إلى نقطة اسمها كيسمايو Kismayu لها ميناء صالحة . وكانت النقطة محصنة بأربعمائة جندى وأربعة مدافع وعليها رفرف علم زنزبار . واستسلمت حامية زنزبار للقوات المصرية دون قتال وداخل أسوار القلعة وجد شاييه لونج أكثر من ٥٠٠ من الرقيق ينتظرون السفن التى تحمل «العاج الأسود» إلى أسواق النخاسة . (بهذه المناسبة كان سلطان زنزبار من أنصار تجارة الرقيق) . وبعد أيام جاءت الأوامر إلى ماكيلوب باشا أن ينتقل جنوبًا إلى نقطة اسمها فورموزا Formosa . واحتج إمام زنزبار لدى الحكومة البريطانية ضد نزول المصريين فى كيسمايو . وهنا ضغطت إنجلترا على إسماعيل فعدل أوامره إلى ماكيلوب : إذا كنت لم تتقدم إلى فورموزا فلا تتقدم اليها ، فالأمر كذا وكذا . فتوقفت الحملة المصرية . وهكذا بسطت إنجلترا جناحها على تجار الرقيق لمنع توسع مصر فى زنزبار . فقد كان غرض إسماعيل من حملة جوبا وكيسمايو فتح طريق التجارة المشروعة بين منطقة البحيرات والشاطىء الأفريقى من المحيط الهندى ومنع العرب من مزاولة تجارة الرقيق . وانسحب المصريون من زنزبار فى يناير ١٨٧٦ .

ss

وفى ١٨٧٥ أيضا ، قبل حملة ماكيلوب باشا ، إحتل المصريون تاجورة وزيلع وبربرة على خليج عدن ، ومن زيلع تقدم رءوف باشا لاحتلال هرر فى ١٨٧٥ ، وكانت ميناءً لتصدير الرقيق عن طريق تاجورة وزيلع وبربرة .

وفى كتاب « مصر ومديرياتها المفقودة » للكولونيل شاييه لونج بك أن جوردون باشا أرسله إلى امتيسى عاصمة أوغندا حيث عقد معاهدة مع ملكها فى ١٨٧٤ دخلت أوغندا بموجبها تحت حماية مصر ، وأن الخديو اسماعيل بناء على ذلك أبلغ الدول أن مصر ضمت إلى أملاكها كل البلاد الواقعة حول بحيرتى فكتوريا والبرت . وفى الرافعى أن الإنجليز أحرقوا هذه المعاهدة بعد احتلال مصر فى ١٨٨٢ . وفى ٢ أغسطس ١٨٧٦ وردت لاسماعيل من جوردون باشا برقية تتضمن أنه أرسل إلى امتيسى ملك أوغندا ١٥٠ جنديا لحماية أورندجانى و ٣٠ آخرين لحماية بكبتيشة . وكان ممثل الحكومة المصرية فى بلاط ملك أوغندا ارنست لينان دى بلفون ابن المهندس الفرنسى الشهير فى عهد محمد علي ، ولكنه قتل فى أثناء عودته إلى السودان . وكان أكبر ضابط مصرى تحت جوردون باشا هو ابراهيم بك فوزى كما كان معه أمين بك (أمين باشا فيما بعد) ، وقد كان طبيبا المانيا اسمه دكتور شنيتزلر Schnitzler إعتنق الاسلام واتخذ هذا الاسم .

وقد استمر جوردون باشا مديرا لعموم خط الاستواء حتى استقال فى ١٨٧٦ وعاد الى مصر ثم الى انجلترا تاركا وراءه الكولونيل الامريكى براوت قائما مقامه فى حكم مديرية خط الاستواء . أما أسباب إستقالة جوردون باشا من عمله كمدير لمديرية خط الاستواء فيحتمل أن تكون صداماته مع الكولونيل شاييه ـ لونج الذى نسب إليه أنه لم يكن متحمسا لضم أوغندا إلى مصر . ويحتمل أيضا أن يكون بسبب حرج الضمير المقسم بين ولائه لعمله المصرى وولائه لبلده انجلترا ، فالكولونيل شاييه ـ لونج يرجح وصول تعليمات الى الجنرال جوردون من حكومته تأمره أو تنصحه بعدم التعاون مع حملة ماكيلوب التى استولت على رأس حفون فى الصومال ثم كيسمايو فى زنزبار على مصب نهر جوبا فى المحيط الهندى ، مما أدى إلى فشل هذه الحملة وانسحابها بناء على التدخل البريطانى بعد أن قطعت سفن مصر ١٥٠ ميلا داخل نهر جوبا وسيطرت على هذه المنطقة . وكانت التعليمات أن تسير حملة ماكيلوب باشا غربا حتى تلتقى بقوات يرسلها جوردون باشا . ولكن جوردون لم يرسل هذه القوات التى كان من المفترض أن تصل إلى ماكيلوب وشاييه ـ لونج عند نهر جوبا . وقد كتب جوردون باشا الى أخته فى

إنجلترا يقول عن ماكيلوب باشا «فان انتظاره سيكون على غير جدوى» على نهر جوبا .

ومن كل هذا نستطيع أن نستخلص أن هذا التكتم الشديد الذى أبداه الخديو إسماعيل حول حملة ماكيلوب باشا إلى الصومال وزنزبار ، لم يكن خوفا من ضيفه سلطان زنزبار ، وانما ليضع انجلترا أمام الأمر الواقع برفع علم مصر على كل المنطقة الواقعة بين ساحل أفريقيا الوسطى الشرقى وبحيرة فكتوريا . بل يمكن أيضا أن نستخلص أن حديث سلطان زنزبار مع الخديو إسماعيل حين كان فى ضيافته بالقاهرة بأنه سيرفع علم زنزبار على حفون وجوبا لم يكن اعتباطا وانما كان تحذيرا خفيا من إنجلترا للخديو إسماعيل أن يبتعد عن هذه المنطقة مكتفيا بمنابع النيل الإستوائية . وقد اضطر إسماعيل بمسلكه فى حملة ماكيلوب (سياسة الأمر الواقع) إنجلترا الى التدخل السافر ، فكتب اليه وزير خارجية انجلترا بهذا المعنى . وكان تخلف جوردون عن إرسال القوات اللازمة الى ماكيلوب من أسباب تعثر حملة ماكيلوب بما أعطى إنجلترا فرصة التدخل . ومع ذلك فقد أسفرت حملة ماكيلوب فى فبراير ١٨٧٥ عن رفع علم مصر على رأس حفون فى الصومال جنوب رأس جردفون وقبول قبائل الصومال الحكم المصرى حتى براوه شرق نهر جوبا وقد ترك بها ماكيلوب حامية وعين عليها محافظا . ولكن المشكلة كانت فى كيسمايو بزنزبار التى احتلها ماكيلوب باشا وسماها فترة بور اسماعيل ، ولكنه إضطر للإنسحاب منها ومن نهر جوبا بأمر اسماعيل ولعدم وصول المدد من جوردون . فإذا ذكرنا أن مصر كانت قد سيطرت من قبل على تاجورة وزيلع وبربرة على خليج عدن عرفنا أن مصر كانت مسيطرة على موانى الصومال جنوب الحبشة . وقد كانت زيلع وبربرة وبولهار وتاجورة أصلا ملكا لتركيا وتابعة أصلا للواء الحديدة ، وتنازلت عنها للخديو إسماعيل بموجب فرمان أول يوليو ١٨٧٥ مقابل مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه عثمانى سنويا . وكان محمد رءوف باشا محافظا لزيلع ، وهى ميناء إمارة هرر ، والأميرال رضوان باشا محافظا لبربرة وقد فتح رءوف باشا مدينة هرر فى ١١ أكتوبر ١٨٧٥ (٢٣٢ ميلا غربى زيلع وهى ميناء إمارة أو سلطنة هرر) ، وبذلك ضمت إمارة هرر إلى أملاك مصر .

وفى ٧ سبتمبر ١٨٧٧ وقع شريف باشا وزير خارجية مصر مع اللورد فيفيان قنصل إنجلترا العام فى مصر معاهدة تعترف فيها انجلترا بسلطة مصر على سواحل خليج عدن الأفريقية من تاجورة إلى رأس حفون بما فيها زيلع وراس جردفوى إلى بربرة على

أن يبقى كل من بربرة وبولهار ميناء حرا ، وتعهدت مصر بألا تتنازل عن هذه الأملاك لدولة أخرى . أما بقية سواحل الصومال فقد فقدت مصر حقوقها فيها . فلم تكن هذه المعاهدة فى الواقع إلا تقنينا لسلطة مصر على ما كان من قبل تحت سلطة الدولة العثمانية . وقد تغير هذا الوضع بعد الإحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ فاستولت إنجلترا على زيلع وبربرة وملحقاتهما ، واستولت فرنسا على تاجورة وملحقاتها واستولت إيطاليا على راس جردفوى .

وفى ١٧ فبراير ١٨٧٧ أصدر الخديو إسماعيل مرسوما بتعيين الجنرال جوردون باشا حكمدارا أى حاكما عاما على السودان ، وكان هذا المنصب من قبله مقصورا على المصريين ، أو على الأصح على الجنرالات الاتراك المتمصرين منذ عهد محمد على ، وشملت سلطته المطلقة مع السودان دارفور وبحر الغزال ومديرية خط الإستواء وإمارة هرر وسواحل البحر الأحمر (سواكن ومصوع وموانى خليج عدن) . ويلاحظ أن تعيين جوردون باشا حاكما عاما على السودان قد جاء بعد تحرك الدول الأوروبية لمحاصرة إسماعيل منذ لجنة كيف فى ١٨٧٥ وفرض الرقابة الثنائية فى ١٨٧٦ ، بسبب عجزه عن سداد الديون . وظل جوردون يشغل هذا المنصب نحو ثلاث سنوات حتى أواخر ١٨٧٩ حين استقال فى أوائل عهد الخديو توفيق ، وعينت الحكومة المصرية مكانه محمد رؤوف باشا .

وقد أورد الرافعى قائمة بكبار الموظفين الأجانب الذين استعان بهم جوردون باشا فى حكم السودان وهم : الإيطالى مسيداليا بك Messedaglia مدير الفاشر (دارفور) والإيطالى جيسى باشا Gessi مدير بحر الغزال والألمانى روسيت بك Rosset مدير دارفور والإيطالى اميليانى Emihani مدير كبكبيه والفرنسى شارل ريجوليه Rigolet مديرا لدار الحاكم العام ، والنمسوى سلاتين باشا Slatin مفتشا للمالية والنمسوى جيكلر باشا مديرا لمكافحة تجارة الرقيق والدكتور زورنجسين مفتشا للصحة . وكان جوردون عند استقالته من منصبه كمدير لمديرية خط الاستواء قد أقام مكانه الكولونيل الأمريكى براوت Prout فعزله وعين مكانه إبراهيم فوزى باشا ثم لم يلبث أن عزل فوزى باشا وعين مكانه الألمانى الدكتور شنيتزلر Schnitzler المعروف باسم أمين باشا ، وهكذا . وقد حاول الرافعى أن يستخلص من هذا أن جوردون كان يحاصر اسماعيل بكل هؤلاء الخبراء الأوروبيين ، ليستخلص السودان للانجليز ، ولكن الأمر يدل على

عكس ذلك : فهو يدل إما على أن اسماعيل كان يحاصر جوردون بكل هؤلاء الأوروبيين المنتمين إلى جنسيات مختلفة ، وإما أن الدول الأوروبية الدائنة أصرت مثل إنجلترا على أن يكون لها ممثلوها فى السودان تمهيدا لتقسيم تركة مصر المسكينة بعد خلع إسماعيل . وعلى كل فلست أظن أن الحاكم العام الإنجليزى كان سعيداً بأن يكون مدير دار الحاكم العام ، أو فلنقل كبير أمنائه ، فرنسيا يطلع دقيقة بدقيقة على كل ما يجرى بدار الحاكم العام . شيئان يلاحظان على كل هذه المناصب الرئيسية : لا إنجليز ، ولا أمريكان ممن كانوا ينغصون حياة الإنجليز مثل شايبه ـ لونج وبروات . فلنقل إن المرحلة الأمريكية فى السياسة المصرية إنتهت بإنشاء الرقابة الثنائية وبتعيين جوردون باشا حاكما عامًا على السودان .

كتب شايبه ـ لونج فى «مصر ومديرياتها المفقودة» (ص ١٨٦) : «إن أمر جوردون باحتكار الحكومة محصول العاج قد أثار تجار السودان على الحكومة . وهؤلاء التجار كانوا سادات السودان الحقيقيين فكان هذا العمل المنطوى على الظلم النواة الأولى للثورة المهدية . وكانت إدارته فوضى . وبالجملة فقد تولى حكم السودان والأمن واليسار يسودانه ، ولما غادره فى ١٨٧٩ كان ينوء تحت أعباء الديون والثورة تتمخض فى أحشائه» . (عن الرافعى «عصر اسماعيل» ج ١ ص ١٤٥) .

ولاشك أن شايبه ـ لونج كان يعرف ما يقول بغض النظر عن دوافعه إلى مهاجمة جوردون ، ويكفى دافعا تخلى جوردن عن نجدة حملة ماكيلوب باشا على الصومال وزنزبار . ومع ذلك فمن الظلم للجنرال جوردون أن نحمله مسئولية إحتكار تجارة العاج لأن قرار إحتكار تجارة العاج قد اتخذه إسماعيل منذ أيام السير صمويل بيكر . لقد اقترن حكم جوردون فى السودان بمكافحة تجارة الرقيق تنفيذا لمعاهدة ٤ أغسطس بين مصر وانجلترا لإلغاء الرق ، وهذا هو السبب الحقيقى لثورة سادات السودان عليه وعلى الحكم المصرى ، فقد كانت تجارة العاج الأبيض هى مجرد الواجهة الظاهرية لتجارة العاج الأسود . ويجب أن ننظر إلى ثورة تجار السودان على أنها كانت ثورة النخاسين . فمنذ توقيع معاهدة إلغاء الرق بين مصر وانجلترا إتجه جوردون باشا بكليته إلى إلغاء الرق بدلا من تقييد الرق وفقا للسياسة القديمة ، وجعل من مكافحة الرق رسالة حياته حتى لقى حتفه أثناء ثورة المهدى فى ١٨٨٤ ، يدفعه هوس دينى عظيم وإيمان متصوف بأن الله لم يخلق الإنسان لأصفاد النخاسين .

بروفيل الجنرال الزاهد

بعد أن استقال جوردون باشا من منصب حاكم السودان العام فى أواخر ١٨٧٩ ، وكان عمره نحو ٤٦ عاما ، فقد ولد عام ١٨٣٣ ، عاش كعادته فى اعتكاف تام كلما ابتعد عن الوظائف العامة . وقبل أن يعود للمرة الثالثة إلى السودان ليلاقى حتفه فى ثورة المهدى عام ١٨٨٤ ، كان يرى خلال عام ١٨٨٣ وطواله يتجول فى مدينة القدس وتحت إبطه الكتاب المقدس ، يبحث عن مواقع سير أنبياء العهد القديم أو يبحث عن موقع صلب المسيح أو يبحث عن موقع جنة عدن ، أو يبحث أين رسا فلك نوح بعد أن انحسرت مياه الطوفان . ولم يكن هذا الهوس الدينى جديدا عليه ، فقد قضى أكثر حياته يبحث عن شىء غامض لا يعرفه ، فوجد الله فى سن باكرة ، وأمسك به إمساك رجل يقف على حافة هاوية . وكان إله جوردون إلها غامضا غريبا كما كان جوردون نفسه رجلا غامضا غريبا : يتكلم كما يتكلم الكتاب المقدس ، لا مع البشر ولكن مع الأنبياء .

أما صبا تشارلز جورج جوردون فقد كان مألوفا فى زمانه وفى كل زمان . كان أبوه ضابطا كبيرا فى الجيش البريطانى برتبة لواء ، وكان اسكتلنديا من الهايلاندز ، وكانت أمه من عائلة أثرياء اشتهروا بريادة البحار . وحين كان غلاما كان فياض الحيوية جسورا يتميز «بالشقاوة» والعدوانية . ودخل الكلية العسكرية فى ووليتش Woolwich ليدرس المدفعية ، ولكن عدم انصياعه للأوامر جعلهم يحولونه لسلاح المهندسين . ثم عين فى بمبروك Pembroke لبناء سلسلة من الإستحكامات . وفى بمبروك تحول الى التدين تحولا عنيفا بتأثير أخته أوجستا Augusta وبتأثير ضابط آخر اسمه الكابتن درو Drew ، فكان دائم التفكير فى خطاياه وكأنه يحمل أوزار البشر جميعاً. وكان «يتناول» كل أحد ، وكان لا يقرأ إلا الكتب الدينية يبحث فيها عن «خلاص» روحه ، وقد كان من قبل يسخر من أخته أوجستا وهى تكدس هذه الكتب الدينية .

كان سنه ٢١ سنة ، ونشبت حرب القرم فسعى حتى أشركوه فيها ونقلوه إلى بالاكلافا Balaclava وفى حصار سباستوبول Sebastopol لفت الأنظار إلى فروسيته النادرة . وبعد توقيع معاهدة باريس إنتدبوه إلى بسارابيا Bessarabia للمشاركة فى رسم الحدود بين روسيا وتركيا . وبعد عودته إلى انجلترا فى ١٨٦٠ أعلنت انجلترا الحرب على الصين . فأوفد الكابتن جوردون إلى الصين ، ولكنه وصل بعد انتهاء القتال ، ومع ذلك فقد أقام فى الصين ٤ سنوات . وأصيب هناك بالجدرى فقربه المرض من الله . وكتب الى أوجستا يقول : «يسعدنى أن أقول إن هذا المرض رد فى إلى مخلصى ، وأعتقد أنى سأكون فى المستقبل مسيحيا أفضل مما كنت حتى الآن» .

وفى الصين كانت هناك ثورة يقودها رجل إسمه هونج ـ سيو ـ تسوين Hong - Siu - Tsuen تعلم شيئا عن الدين المسيحى من أحد المبشرين البروتستانت فأعلن أنه هو أيضا إبن الله ، وأنه أخو المسيح الأصغر ، وسمى نفسه تيين وانج Tien Wang ، أى «الملك السماوى» . ونسب زوجته وأخته إلى أصل إلهى ، وكان له حواريون سماهم «الوانج» Wangs أى «الملوك» ، وقال إنه جاء ليطهر الأرض من الشياطين ويقيم ملكوت «التايينج» Taiping ، وهو ملكوت السلام الأبدى . وأقام فى قصر واتخذ له ٣٠ زوجة و ١٠٠ محظية . واتخذت هذه الثورة الدينية طابعا سياسيا واستولى الثوار على مناطق شاسعة من أراضى الصين واحتلوا شنغهاى نحو عام كامل . ولكن الحكومة المركزية لم تلبث أن هزمت الثوار وحاصرت نانكين Nanking نفسها وهى مركزهم فى ١٨٥٩ ولم ينقذ الثوار الا الغزو الأوروبى للصين واحتلال الجيوش الاوروبية لبكين Peking ، فى ١٨٦٠ ، فاسترد الثوار أكثر ما فقدوه من مناطق ، وحاصروا شنغهاى من جديد . فجمع التجار جيشا غير نظامى من حثالة المجتمع فى شنغهاى للدفاع عن أنفسهم وسلموا قيادته لضباط أوروبيين ، واستطاعوا بذلك رد الثوار . ومع ذلك فقد تعاظم خطر الثوار .

وكان الإنجليز فى بادىء الأمر يعطفون على جيش «التايينج» لأسباب دينية ، ولكنهم تبينوا خطرهم السياسى ، فأعاروا جيش المقاومة الأهلى ، وكان يسمى «الجيش المنصور أبدا» ، الكولونيل جوردون لتنظيمه وقيادته فى ١٨٦٣ ، وكان فى الثلاثين من عمره . وقد استطاع جوردون أن يجعل من هذه الحثالة البشرية جيشا نظاميا هزم به ثوار «التايينج» بعد ١٨ شهرا وحرر من قبضتهم ١٤٠٠٠ ميل مربع

ss

يعيش فيها ٢٠ مليونا من سكان الصين على دلتا نهر اليانج تسى Yang Tse وكان جوردون يتقدم جنوده فى المعارك وبين الاخطار فى هدوء من لا يعرف معنى الموت . حتى أعداؤه كانت تستولى عليهم الرهبة والإجلال لمشهد هذا السائر فى كبرياء بين ظلال الردى لا تهتز له خلجة ولا يهاب الأخطار . وكم من مرة كان فى استطاعة رماتهم أن يقتنصوه ولكن كانت تصدر إليهم الأوامر أن يثنوا عنه بنادقهم .

وحين استسلم « الملوك » الثوار فى إحدى معاركهم الأخيرة لقوات الامبراطور ، وعدهم جوردون بالأمان ، ولكن الجيش الإمبراطورى غدر بهم وأعمل فيهم المذابح والتقتيل . وقيل أن جوردون خرج وقتئذ فى كل مكان شاهرا مسدسه المحشو بالرصاص ليقتل بيده لى هونج تشانج Li Hong Chang محافظ شنغهاى الغادر . وأراد جوردون أن تكون هذه آخر صلة له بالحكومة الصينية ، ورفض مدالية الامبراطور والمكافأة المالية الضخمة التى عرضت عليه . ولكن يبدو أن الإنجليز ضغطوا عليه ليتم ما بدأ فلم يترك عمله إلا بعد أن دخل « الجيش المنصور أبدا » تانكين وصفيت ثورة « التايبنج » أو أصحاب « السلام الأبدى » . ولم يقبل جوردون من هدايا الامبراطور الصينى إلا ميدالية ذهبية سكها الامبراطور خصيصا لتمجيده . وعاد جوردون إلى إنجلترا فكرمت إنجلترا « قاهر التايبنج » بوسام الحمام Order of the Bath ، وهو وسام لا يكرم به العسكريون ولكن يكرم به كبار مستخدمى الحكومة ، وذلك لأن الحكومة الإنجليزية لم تنظر أبدا إلى الجنرال جوردون نظرها إلى رجل عسكرى بسبب إستقلاليته وطباعه المتمردة على النظام التى تجلت فى كل مراحل حياته منذ أيام الطالب فى الأكاديمية العسكرية .

كان جوردون نوعا من الفارس الوحيد الجامح الذى يكاد أن يرى إشارات السماء ، ويقوم بغزواته بنفسه ولنفسه حسبما يناديه نداء ضميره . وحين عاد إلى إنجلترا عاد إلى عزلته واعتكافه ، وكان يهرب من طنين المجد ويمقت من أعماقه مآدب التكريم التى كانت تقام من أجله ويفر من سادة المجتمع ذوى القمصان المنشاة ومن سيدات المجتمع ذوات اللآلىء والرياش . وعينته الحكومة البريطانية لإقامة الاستحكامات فى جريفزند Gravesend على مصب نهر التيمس Thames حيث ظل يعمل ست سنوات بعيدا عن الأضواء حتى نسيه الناس . وكان يخصص وقت فراغه للتأمل الدينى وللأعمال الخيرية فى أحياء الفقراء ، فيحمل الطعام إلى الأسر الجائعة أو يزور عجوزا مريضة

ليوقد مدفأتها ولا يحادث إلا البحارة البسطاء أو من فى حكمهم ، وكان يحمل حبا خاصا للأولاد ، فكان الصبية المتشردون يتجمعون حوله فى داره ليطعمهم أو يعلمهم أو يبحث لهم عن أعمال ، وكان يسميهم «الوانج» أو «الملوك» التابعين له قياسا على تجربته الصينية . وكان يعيش حياة الناسك المتقشف فى الطعام والشراب ، حتى ثيابه كانت تميل إلى الرثاثة ، وكان ينفق ما بقى من دخله على الصدقة وأعمال الخير . وحين انتشرت المجاعة فى لانكشاير Lancashire لم يجد ما يتبرع به الا ميداليته الذهبية التذكارية ، فأزال ما عليها من نقوش وتبرع بها كفاعل خير مجهول .

وفى هذه الفترة من حياته تجسمت نوازعه الدينية فشغلت كل تفكيره . ولم يكن فى عزلته بين فقرائه وصبيته المتشردين يقرأ شيئا إلا الكتاب المقدس . يقرؤه ثم يقرؤه من جديد ثم يعيد قراءة ما قرأ وكأنه يبحث بين سطوره عن حلول لأسرار الكون ولمعنى الحياة والموت ولمأساة الإنسان . وكان لا يحفل بتعاليم الكنيسة . هو والكتاب المقدس ولا شىء بينهما . وكان يعتقد أن الكتاب المقدس فيه كل الإجابات على كل الأسئلة . وما على المسيحى إلا أن يفتش فى أركانه وزواياه وفى متنه وتحت متنه ليهتدى إلى ما يطلبه عقله المتأمل . وهكذا وصل جوردون إلى نوع من الديانة «الشخصية» التى يتميز بها النساك و«الفقراء» إلى الله ، قد تكون من المسيحية فى شىء كثير أو قد لا تكون .

ووصل فى تأملاته كما يقول ليتون استراتشى Lytton Strachey كاتب سيرته الرائعة ، إلى أن الرجل الصالح هو من يستسلم لإرادة الله دون تحفظ ، وإلى أن إرادة الله مطلقة وتستعصى على فهم الإنسان ، وأنه لا طاعة لإرادة الله إلا بالعزوف جملة عن متاع الحياة . وكان يعتقد فى شىء قريب من تناسخ الأرواح ، وأن البشر هم تجسيد زائل لأرواح عاشت منذ الأزل السرمدى وستعيش إلى الأبد السرمدى . أما الدنيا فهى متاع الغرور . وأما الجسد فهو تراب يعود إلى تراب .

ومع ذلك لم يكن جوردون صوفيا أو ناسكا يعتزل العالم فى صومعة ، بل كان رجل عمل يؤمن بأن مشيئة الله تتجلى فى أعمال الانسان ، وهذا جانب الجندى فيه . ما على الانسان إلا أن يتبع يد الله التى تقوده مهما كان المسار . ولو أن يد الله ، بحكمته المطلقة التى تستعصى على الفهم ، قادت الإنسان فى سبل العنف أو نحو غايات خاطئة فمن العبث ، بل من الكفر ، أن يحاول الانسان تحدى الإرادة الالهية . هذا العالم الذى

ss

تسوده القدرية أو الجبرية الكاملة ولا مجال فيه للحرية والاختيار ، هو الذى جعل جوردون كلما كتب شيئا يتعلق بالمستقبل يضيف اليه عبارة .D. V وهى بمثابة قولهم باللاتينية «بأذن الله» أو «إن شاء الله» Deus Volet ، حتى ولو كان يتحدث عن زيارة فى الغد أو لقاء بعد غد . حتى نوازعه الكامنه وشهواته الباطنة والظاهرة ، كان جوردون يدخلها فى نطاق هذه المشيئة الإلهية المطلقة الغامضة التى تحار فى فهمها العقول . فما من خير وما من شر على الأرض إلا بإرادة الله ، والشر ذاته لغاية لا يدركها عقل الإنسان . وقد عبر جوردون عن هذه العقيدة حين كتب لأخته أوجستا يقول :

«لغاية حكيمة يحرك الله الأحداث فى هذا الإتجاه أو ذاك ، سواء أرضى الإنسان أم لم يرض ، كما يحرك الإنسان جواده الى اليمين أو إلى الشمال دون إعتبار لما يحبه الجواد أو لا يحبه . ولكى يعيش الإنسان سعيدا ، عليه أن يكون مثل جواد كامل الترويض والطاعة ، وعلى استعداد لأن يفعل أى شئ ، والأحداث تجرى كما يشاء الله» .

ومع ذلك فلم يكن إيمان جوردون مجرد إستسلام سلبى للإرادة الإلهية ، فقد كان دائم السؤال : «ترى ماذا يريد الله ؟» وما انكفاء جوردون الدائم على الكتاب المقدس وتأملاته التى لا انقطاع لها إلا محاولات يائسة للتغلغل فى المنطق الإلهى الذى حار عقله فيه . قد كان يكتب تعليقاته على ما يقرؤه من كلام سليمان الحكيم أو القديس بولس الخ ... على آلاف من القصاصات أو الجزازات ويرسلها إلى أخته أوجستا أو إلى أصدقائه المهتمين بالدين ، وقد نشرت بعض هذه التأملات الروحية بما يعين الباحث على دراسة سيرة جوردون الروحية .

وبعد سنوات من هذه العزلة إنتدبت الحكومة الإنجليزية جوردون لتمثيل بلاده فى تنظيم الملاحة فى الدانوب تنفيذا لمعاهدة باريس وفى استانبول إلتقى بنوبار باشا الذى عرض عليه وظيفة مدير مديرية خط الإستواء فى السودان خلفا للسير صمويل بيكر ، فقبل جوردون العرض واعتبره توجيها من الإرادة الالهية . وكان أول ما فعله جوردون هو رفضه أن يكون مرتبه ١٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى سنويا والإكتفاء بألفى جنيه . وبدأ عمله الجديد الذى كان بداية مغامراته الأفريقية فى أوائل ١٨٧٤ . وعندما انتقل إلى الخرطوم ، إستقبله رئيسه المباشر ، إسماعيل باشا أيوب ، حكمدار السودان أو حاكمه باحتفال عظيم إنتهى بمأدبة عظيمة تكريما له وفى المأدبه قدمت مجموعة من الراقصات

السودانيات والجنود السودانيين رقصة شعبية فى شكل حلقة تدق فيها الأرض بالاقدام ويحفظ الايقاع بطرقعة اللسان ، وكانت الراقصات عرايا كما ولدتهن أمهاتهن . وحمى وطيس الرقص الهستيرى حتى أن قنصل النمسا دخل فى حلقة الراقصين ، وعلا صخب اسماعيل باشا ايوب من النشوة وأوشك أن يدخل الحلقة ، ولكن شيئا ما حدث أوقف كل شئ وأشاع الاضطراب فى الحاضرين . فقد نهض ضيف الشرف فجأة وغادر المكان .

وارتحل جوردون إلى أعالى النيل حيث بدأ عمله كمدير لمديرية خط الاستواء . وهنا نسمع عن جوردون تحت الشمس الإستوائية يقبل على شرب الخمر بعد أن كان عادة لا يشرب إلا الماء القراح . وكانت تنتابه نوبات طويلة من الكآبة ، فكان يعتكف فى خيمته أياما ولا يراه أحد . وفى كل مرة كان يضع خارج خيمته علما وبلطة علامة على أنه لا ينبغى إزعاجه مهما كان السبب ، وبعد أن ترتفع عن عقله غيمة الإكتئاب كانت هذه الإشارات تزال ، ثم يخرج جوردون من خيمته ، وهو فى بشر عظيم . وذات مرة إعتكف جوردون فى خيمته ، وظهر خطر هجوم من القبائل السوداء على المعسكر . ورأى الكولونيل شاييه لونج العلم والبلطة مثبتتين خارج الخيمة فتردد شيئا ما ، ولكنه إقتحم الخيمة فوجد جوردون جالسا الى مائدة ، وعلى المائدة كتاب مقدس مفتوح وزجاجة مفتوحة من البراندى وشرح الكولونيل لونج الموقف ، ولكن جوردون لم يقل إلا عبارة واحدة وبجفاف : «أنت قائد المعسكر» فخرج مرتبكا ليواجه الموقف بنفسه . وفى الصباح خرج جوردون حليقا فى زيه العسكرى الكامل وكانت تبدو عليه حالة من الإنشراح التام ، وقصد إلى خيمة شاييه — لونج وقال معتذرا : «لا تغضب منى ياصديقى ، فقد كنت ليلة الأمس فى حالة إكتئاب شديد ، هيا نتناول فطورا جيدا : قليلا من البراندى والصودا . ألديك إستعداد لذلك ؟ ».

وبتأثير الخمر واشتطاط حالاته النفسية إزدادت غرابة أطواره وتفاقم عجزه عن التفاهم مع الناس واحتد طبعه حتى غدا عاجزا عن السيطرة على نفسه . وكان يهين رؤساءه بلاذع الكلام فى خطاباته الرسمية بما أذهل إدارات الحكومة ، وكان فى انفجارات الغضب يصفع خادمه العربى أو يهجم على خادمه الألزاسى ويوسعه ركلا .

وبعد ثلاث سنوات من الخدمة فى خط الإستواء إستقال جوردون وعاد إلى بلاده . ثم ما لبث الخديو إسماعيل أن عينه فى وظيفة أعلى وهى وظيفة حاكم السودان

العام ، فخدم ثلاث سنوات أخرى . وفى خلال هذه الفترة إرتبكت أحوال إسماعيل المالية ودخل السير ايفلين بيرنج «اللورد كرومر» لأول مرة فى أفق مصر باسم أصحاب الديون ، فاستدعى إسماعيل جوردون من السودان ليرأس لجنة لتنظيم مالية مصر ليتجنب بها لجنة ايفلين بيرنج . وكان منطقه فى ذلك : مادمتم تريدون حكما أجنبيا ، فها هو ذا جوردون من أبنائكم يحكم بيننا . وكان هناك نوع من التعاطف بين إسماعيل وجوردون منشؤه أن كلا منهما كان صاحب رسالة حضارية بطريقته الخاصة ، ورغم عمق ما بينهما من فوارق فى الشخصية فقد التقيا حول تحرير العبيد . وفى القاهرة التقى جوردون بايفلين بيرنج وتبادلا جملتين . وكان الكره من أول نظرة . وافترق الرجلان وعاد جوردون إلى مقر عمله فى السودان .

وفى اثناء غياب جوردون باشا قامت ثورة الزبير باشا رحمت ملك الرقيق فى دارفور على الحكم المصرى بسبب إلغاء تجارة الرقيق . واستطاعت الحكومة المصرية إستدارج الزبير باشا إلى القاهرة حيث حددت إقامته ، ولكن إبنه سليمان إستأنف الثورة . فخرج جوردون من الخرطوم بمفرده اليه راكبا جملا قطع به ٨٥ ميلا من الصحراء تحت شمس دارفور المحرقة حتى بلغ موقع الثوار ، وأمرهم بتسليم سلاحهم خلال يومين والتفرق إلى بلادهم فأطاعوه ، فقد أخذتهم الرهبة من هذا الرجل الذى يواجه الأخطار بمفرده ، وعاد جوردون إلى الخرطوم منتصرا . غير أن سليمان هرب من دارفور إلى بحر الغزال وسرعان ما جمع حوله قوة جسيمة يقاوم بها الحكومة ، فطارده جوردون بحملة طويلة مريرة . وحين استدعته القاهرة فى مهمة أخرى ترك لمرءوسه جيسى أن يستكمل الحملة . وسحق جيسى قوة سليمان وأرغمه على التسليم وأعدمه رميا بالرصاص . ورغم سحق ثورة الزبير باشا وولده سليمان إستمرت تجارة الرقيق فى السودان ، لأن أسواق الرقيق فى القاهرة واستانبول وبلاد العرب وغيرها كانت تمثل طلبا لا ينتهى ، فكان العرض لا ينتهى كذلك . وفى لحظة يأس قال جوردون «لو أنك استطعت استخراج الحبر من النشافة لأمكنك أن تقتلع الرق من هذه البلاد» ومع ذلك فقد كان يضيف : «إنى أشعر بضعفى وأتوجه إلى الله القدير تاركا له الأمر دون أن يقض الهم مضجعى» .

وبعد خلع اسماعيل أحس جوردون بالراحة . لقد مضى الرجل الوحيد الذى كان يفهمه ويبادله التقدير والأحلام عن تحرير الرقيق . لقد قيده ولاؤه لأسماعيل

ss

لخوض تجربته السودانية الكئيبة - والآن وقد مضى إسماعيل لم يعد هناك ما يربطه فمن حقه أن يمضي أيضا . واستقال جوردون بعد تولى توفيق ، غير أن خروجه من السودان لم يكن مجللا بالغار . فقد تطوع جوردون قبل رحيله - كخدمة أخيرة للحكومة المصرية - أن يقوم بمهمة دبلوماسية لدى النجاشى ملك الحبشة ليحل مشاكل الحدود وغيرها المتخلفة عن الحرب المصرية الحبشية . وفشلت مهمة جوردون ، فقد كان النجاشى صلبا عنيدا ، وحين رفض جوردون هداياه أحس النجاشى بالإهانة . والأرجح أن جوردون نظر إلى كرم النجاشى نظره الى رشوة تقدم له ، والأرجح أيضا أنه عبر عن ذلك أمام الأحباش ، لأن مسلك النجاشى العنيف لا تفسير له إلا بأنه نتيجة لصدام الشخصيات . فقد طرد النجاشى جوردون من الحبشة واعتقله بعد إهانات جسيمة واقتيد عبر الحدود الحبشية الجبلية فى الشتاء القارس . بين كوكبة من الفرسان الأفظاظ . وحين بلغ القاهرة بعد رحلة مضنية حافلة بالأخطار ، وجد الطبقة الحاكمة المصرية كلها معبأة ضده : لقد كان جوردون آخر أثر من آثار اسماعيل . ويجب أن يمضى كما مضى اسماعيل . فمن قائل : كيف يحكم إنجليزى السودان ، ومن قائل : هذا الرجل مجنون ، هذا الرجل يرفض تنفيذ الأوامر ويتحدى رؤساءه (الباشوات المصريين) . ونشروا فى الصحف خطابا من خطاباته السرية لكى يشهروا به ، وقد كان فى الخطاب ما يثير الرأى العام .

وعاد جوردون إلى إنجلترا وسط عاصفة من التشهير . وفى طريقه الى إنجلترا مر بباريس . وهناك إلتقى باللورد ليونز Lyons سفير إنجلترا فى باريس ، واصطدم الرجلان ، فقد كان جوردون يرى خطأ الحكومة الإنجليزية فى معالجة المسألة المصرية . وأعقب ذلك مراسلات حادة بين الرجلين . وكتب جوردون إلى اللورد ليونز يقول : «إنى أجد بعض العزاء كلما فكرت أنه بعد عشر سنوات أو خمس عشرة سنة لن يتأثر أى منا بهذا كثيرا : فصندوق أسود متر فى مترين سوف يحتوى كل ما يتبقى من السفير أو من الوزير أو من خادمكم المطيع» (فلان) .

ووصل جوردون إنجلترا فى أوائل ١٨٨٠ مريضا وفى إعياء شديد . ومع ذلك فقد بدأ فورا مرحلة أخرى من حياته إمتدت ثلاث سنوات كلها حركة عنيفة . قبل وظيفة السكرتير الخاص للورد ريبون Rippon نائب الملكة فى الهند ، ولكنه بعد وصوله إلى بومباى بثلاثة أيام إستقال . إستقال لسبب بسيط . طلب إليه أن يجيب على عريضة

مقدمة إلى اللورد ريبون من أحد الوفود بأن نائب الملكة قرأ عريضتهم باهتمام . قال جوردون للورد بيرسفورد Beresford : «أنت تعلم تماما أن اللورد ريبون لم يقرأ هذه العريضة ، وأنا لا أستطيع أن أقول إنه قرأها ، ولذا فإنى أستقيل ، وأنت تحمل إليه إستقالتى » وأضاف «ليس هناك ملك أو دولة ترغمه على الكذب » ، وأخيرا ضرب الجنرال جوردون اللورد بيرسفورد على كتفه قائلا : «نعم ، هذا هو الجسد ، وهذا ما أمقته ، وهو ما يجعلنى أتمنى أن أموت » . كيف تتفاهم مع مثل هذا الرجل؟

وبعد يومين سافر جوردون الى بكين . فقد أوشكت الحرب أن تنشب بين روسيا والصين ، وكان صديقه القديم لى هونج تشانج وبقية أصدقائه القدماء فى جانب السلام وقد دعوه ليتوسط فيه فبادر اليهم . وفى مجلس الوزراء كان المترجم يترجم كلام جوردون ، وفجأة إرتعد المترجم وقلب فنجان الشاى ورفض أن يترجم وطلب جوردون قاموسا إنجليزيا صينيا ثم أشار لمجلس الحكماء إلى كلمة «حماقة » أو «بلاهة » idiocy فى القاموس . هذا كان رأيه فى كلامهم : إنه حماقة أو بلاهة . ومع ذلك فقد إنتهى الأمر بسلام لأن لى هونج تشانج تولى السلطة بعد أسابيع فاستقر السلام . ولم يمكث جوردون فى بكين إلا أياما فقد كانت الحكومة البريطانية لا ترتاح الى تحركاته فى الصين فأبرقت إليه تستدعيه .

وبعد عودة جوردون إلى إنجلترا أبرق إلى رأس الرجاء الصالح يعرض خدماته عليها فى حربها مع قبائل الباسوتو Basutos ، فلم تجيب على برقيته ، فاشتغل جوردون سنة رئيسا لسلاح المهندسين فى جزيرة موريس Mauritius . وفى أوائل ١٨٨٢ تدهورت الأحوال بالنسبة لحكومة رأس الرجاء الصالح فاستنجدت بالجنرال جوردون ، فانتقل الى عمله الجديد ولكنه لم يبق فى جنوب أفريقيا إلا أسابيع معدودة فقد اختلف مع حكومتها .وسأله ملك بلجيكا إن كان على استعداد للخدمة فى الكونجو فأجاب بالإيجاب . وحتى يأتيه هذا التعيين الجديد ،ذهب الى القدس حاملا كتابه المقدس وقضى عاما يتتبع مواقع الأنبياء . وأخيرا جاءه التعيين من بلجيكا فعاد إلى إنجلترا ، ولكنه وجد أن مهمة أخرى فى انتظاره .كانت ثورة محمد أحمد المهدى قد شبت فى السودان على الحكم المصرى فقررت الحكومة البريطانية إرسال جوردون إلى السودان لإخضاع الثورة .

كان محمد أحمد المهدى إبن شيخ من رجال الدين لاأهمية له فى دنقلة ، وكان

يدرس الدين ، فاختلف مع شيخه وانفصل عنه ، وبدأ حياته المستقلة كواعظ فى جزيرة آبا . وكان الشاب محمد أحمد ذا قوة روحية عظيمة . فأحس بأنه صاحب رسالة دينية ، ثم لم يلبث أن أعلن أنه المهدى المنتظر . كان يدعو للعودة إلى بساطة الإسلام الأولى وإلى تنقية الإسلام مما داخله من فساد بعد أيام الرسالة الأولى ، وكان يدعو أتباعه إلى العفة والتقشف والتقوى ، ويندد بالإقبال على متاع الدنيا . وكانت تنتابه غيبوبة يرى فيها الرؤى ، النبى محمدا والمسيح والملاك عزرائيل . وكان يتكهن كالكهان فيقرأ الغيب ويفعل المعجزات . وقد إجتمعت له صفات ثلاث غير شخصيته المغناطيسية جعلت الناس يتبعونه بغير تحفظ ، وهى أنه كان فى اعتقادهم من أهل البيت ، بمعنى أنه كان ذا قوة روحية خارقة ، وأنه كان بادىء القداسة ، وكان يعلم الناس أن بؤسهم من خطاياهم ومن غضب الله على فعالهم ، ولهذا سلط عليهم الحكام الفاسدين (يقصد الباشوات المصريين والأجانب من حكام السودان ومديريه) فلا نجاة لهم إلا بالعودة إلى الدين الصحيح . وبهذا إتخذت دعوته الدينية صبغة إستقلالية قومية ووطنية .

وكان محمد رؤوف باشا حاكم السودان العام ، فلما بلغه أمر محمد أحمد المهدى أرسل الى جزيرة آبا رسولا فى طلبه : فرفض المهدى المثول إلى الخرطوم . فأرسل إليه رؤوف باشا قوة من ٢٠٠ جندى لاعتقاله ، ولكن المهدى ومعه عصبة قليلة من أتباعه فتكوا بجنود الباشا فتكا ذريعا . وطار الخبر إلى أرجاء السودان فالتهبت النفوس . ولكن المهدى تيقن أنه لم يعد فى مأمن فقرر «الهجرة» بأتباعه من جزيرة آبا إلى أعماق كردفان . وتجمعت حول المهدى قبائل «البقارة» ، وهم من رعاة البقر ومن أغنى النخاسين وكلهم من المحاربين الأشداء ، وأعلنوا له الولاء . وتجمعت ذكريات الجنرال جوردون وجيسى باشا والزبير باشا رحمت وابنه سليمان المقتول حول هذا اللواء الجديد .

وهكذا تجمع للمهدى جيش كبير أعلن الجهاد ضد الكفار من مصريين وخواجات . وأرسل اليهم رؤوف باشا بعض الحملات المحدودة فردوها جميعا . وحين اكتملت قوة المهدى أرسل قسما من جيشه غربا للاستيلاء على بحر الغزال ، أما هو فقاد قواته للاستيلاء على الأبيض ، حيث حاصر الحامية المصرية ستة شهور حتى سقطت فى يده بسلاحها وذخائرها وأسلاب قدرت بمائة ألف جنيه استرليني . وهكذا

أصبح المهدى السيد المطلق على كردفان وشرع للناس الشرائع الجديدة ، فكان يشنق الكفار ويجلد الزناة وشاربى الخمر ، وكان يقطع أيدى اللصوص وأرجلهم وكان يصادر أملاك أصحاب الذنوب الصغيرة ، وأمر بمنع «الأفراح» فى الزواج ، لأن كل شيء كان ينبغى أن يجرى فى بساطة ، وحلق رؤوس المحاربين المتباهين بشعرهم المنفوش ، وأمر رجاله بالزهد والاكتفاء باللبن والتمر طعاما لهم . أما المهدى نفسه وخلفاؤه الأربعة وأمراؤه فقيل إنهم عاشوا فى القصور عيشة الملوك ، فاقتنوا الحرس الحديدى والعبيد والحريم بغير حساب . وقيل أن المهدى نفسه كان يشرب عرقى البلح فى كؤوس فضة نهبت من كنيسة الأبيض . نهاية تناقض تماما بدايته . وهنا لا نعرف إن كان مانقرأ من تأريخ المؤرخين أم من تشهير الأعداء السياسيين .

وكان ظهور المهدى فى السودان معاصرا لظهور عرابى فى مصر . وهذا ما جعل من العسير على حكومة القاهرة أن ترسل المدد الى حكومة الخرطوم خلال عام ١٨٨٢ . وحين أراد شريف باشا فى وزارته الثالثة (سبتمبر١٨٨١) أن يرسل العرابيين إلى السودان لإخماد ثورة المهدى رفض العرابيون أن يتركوا مصر لتوفيق الخائن يمرح فيها كما يشاء . المشكلة لم تكن كما يقول الرافعى «أن عرابى لم يكن يعنى كثيرا بمسألة السودان . بل كل ما يسترعى نظره من شأن السودان أنه منفى للمغضوب عليهم من الحكومة ، وهذه ناحية ضعف كبيرة فى سياسته ، كما أن عليه جزءا كبيرا من تبعة استفحال ثورة المهدى ، وما أعقبها من الكوارث » («الثورة العرابية » ص ١٢٦ — ١٢٧) . إنما كانت المشكلة هى إما إنقاذ مصر وإما إنقاذ السودان . والا فلماذا صدع عرابى ورجاله بأمر شريف باشا ورضوا بانتقال عبد العال حلمى الى دمياط و بانتقال عرابى بالايه الى رأس الوادى فى الشرقية فى أكتوبر ١٨٨١ ؟

وحين سقط الأبيض فى يد المهدى فى يناير ١٨٨٣ بعد حصار ستة شهور ، كانت انجلترا قد احتلت مصر ولم يكن للعرابيين أثر فى السياسة المصرية . فلماذا لم يرسل توفيق الخائن الجيش المصرى إلى السودان لرفع حصار الأبيض بدلا من أن يسرح الجيش المصرى ؟ ولو قلنا إن الشهور الفاصلة بين سقوط القاهرة فى يد الإنجليز فى سبتمبر ١٨٨٢ وسقوط الأبيض فى يناير ١٨٨٣ كانت شهور الثأر من العرابيين ، فكيف ترك توفيق والإنجليز الأبيض فى قبضة المهدى ثلاثة شهور كاملة يثبت فيها أقدامه ولم يعززوا قوة الجيش المصرى فى الخرطوم ، حتى إرسال حملة الكولونيل هيكس Hicks ؟

SS

على كل فقد قررت وزارة شريف باشا الرابعة فى عهد الاحتلال البريطانى إرسال حملة الى السودان لنجدة رؤوف باشا وحامية الخرطوم ، فجمعت ١٠٠٠٠ جندى من فلول جيش عرابى المحلول وساقتهم فى الأغلال الى الخرطوم لمحاربة المهدى تحت قيادة الكولونيل هيكس . وأعلنت مصر أن الثائر محمد أحمد اليس مهديا ولا منتظرا وإنما هو المسيخ الدجال الذى لا ينبغى لأحد أن يتبعه . وكان المنتظر . فى ٥ نوفمبر ١٨٨٣ أعد المهدى كميناً عظيما على مقربة من كردفان للجيش المصرى ثم وثب عليه فى ٤٠٠٠٠ من أتباعه وأباده عن آخره (لم ينج الا ٣٠٠ جريح زحفوا على بطونهم واختفوا فى غابة الصمغ) .

وكان سلاتين باشا لا يزال يحكم فى الغرب فى دارفور بحامية مصرية فحاصره الثوار حتى استسلم بعد قتال مرير . وفى الجنوب إستولى الثوار على بحر الغزال فانحصر مديره لبتون بك Lupton برجاله فى قلعة نائية . وفى مديرية خط الإستواء انتشرت قوات المهدى فانسحب أمين باشا (الألمانى المسلم) الى منطقة البحيرات الكبرى . وفى شرق السودان إستولى الثوار بقيادة عثمان دقنه (دجنه) Digna على سواحل البحر الأحمر وحاصروا ميناء سواكن .

وهكذا استولى الثوار على أغلب السودان قبل أن يتقدموا إلى الخرطوم . ورأى المصريون الصمود واستئناف القتال وإرسال المدد بعد المدد . أما الإنجليز فقد انقسموا على أنفسهم : رأى بعضهم إنسحاب الجيش المصرى من السودان جملة وعلى الفور ، وكانوا أقلية ، ورأى بعضهم تدخل إنجلترا مباشرة فى السودان بإرسال جيش إنجليزى ، وكانوا أقلية ، أما الاكثرية فى مجلس الوزراء البريطانى وفى حزب الأحرار فكانوا بقيادة جلادستون نفسه يرون الإنسحاب المنظم تحت قيادة إنجليزية تجنبا لمذبحة جديدة مثل مذبحة الكولونيل أو الجنرال هيكس . وكان ايفلين بيرنج (اللورد كرومر) من هذا الرأى ، وكان قد تسلم عمله كقنصل عام لبريطانيا فى مصر .

وأصر المصريون على استرداد السودان . وأصر الإنجليز على انسحاب المصريين من السودان . وأخيرا أنذر كرومر الخديو توفيق : اذا كانت وزارة شريف باشا لا تريد الإنسحاب فليذهب شريف وليأت مكانه من يقبل الإنسحاب . وهكذا أسقطت وزارة شريف الرابعة والأخيرة فى ٧ يناير ١٨٨٤ وحلت محلها وزارة نوبار باشا .

وكان كل شىء يرتب فى انجلترا . فى أقل من شهر كان اسم الجنرال جوردون

على كل لسان ، بعد أن كان جوردون نسيا منسيا يبيع خدماته السنوات الطوال للحكومات الأجنبية ، فبعد الهند ذهب إلى الصين ثم جزيرة موريس وبعد جزيرة موريس جنوب أفريقيا ، وبعد جنوب أفريقيا ملك البلجيكيين والكونجو .

وهنا ينبغي أن نهتم بالتواريخ . فى أواخر نوفمبر ١٨٨٣ أبرق اللورد جرانفيل وزير الخارجية الى اللورد كرومر (السير ايفلين بيرنج يومئذ) فى القاهرة يقترح عليه إسم الجنرال جوردون كحل لمشكلة السودان ، فرد كرومر بأن المصريين معترضون على شخص جوردون . ثم يختفى إسم جوردون تماما من الوثائق الإنجليزية . وفى ١٠ يناير ١٨٨٤ أبرق اللورد جرانفيل مرة أخرى إلى اللورد كرومر يقترح فيه للمرة الثانية إستخدام جوردون فرفض كرومر الاقتراح للمرة الثانية . وفى ١٥ يناير ١٨٨٤ أبرق اللورد جرانفيل للورد كرومر للمرة الثالثة يجدد نفس الاقتراح ، وهنا أدرك كرومر أن هذا ليس اقتراحا ولكنه قرار ، فوافق معلقا موافقته على شروط . لكم كان الكره عميقا بين الرجلين ..

كل هذا وجوردون لا يعرف ما يدبر له . فحين أرسل جرانفيل برقيته الأولى إلى كرومر فى أواخر نوفمبر ١٨٨٣ ، كان جوردون لا يزال عاطلا يتجول فى القدس بكتابه المقدس متتبعا مواقع الأنبياء ، ثم وصلته الدعوة من ملك البلجيكيين لاستلام عمله فى الكونجو ، فمر على إنجلترا فى طريقه إلى بلجيكا لتلقى أوامره الجديدة . وما أن وصل جوردون إلى ميناء سوثهامبتون Southhampton فى ٧ يناير ١٨٨٤ حتى سعى اليه فى اليوم التالى ستيد Stead رئيس تحرير «البال مال جازيت» Pall Mall Gazette الخطيرة فى الشئون المصرية ، وأجرى معه حديثا ضافيا فى ساوثهامبتون عن مشكلة السودان نشره فى اليوم التالى (٩ يناير ١٨٨٤) فى أبرز مكان فى جريدته ومعه افتتاحية تطالب بإرسال جوردون فورا إلى الخرطوم مزودا بسلطات مطلقة . وبين يوم وليلة تغير كل شيء . شاركت كل الصحف الإنجليزية فى لندن والأقاليم فى نداء «البال مال جازيت» Pall Mall Gazette ، وإذا بالجنرال المنسى يتحول فجأة إلى «ثروة قومية» ، وإلى «الذى وحده يعرف السودان» وإلى «القائد النبيل المليء بمخافة الله» بل والى «السياسى البارع» . باختصار تحول جوردون إلى «المخلص» المرتقب ، بل الى المهدى المنتظر . وربما كان هناك نوع من عمل الأقدار فى تبلور الرأى العام حول فكرة واحدة : «لا يواجه المهدى الا مهدى مثله ، فقد كان جوردون كالمهدى من طراز

SS

واحد : الرجل القوى المتعصب الممتلىءبالله ، وكان كلاهما لا يهاب الموت . وفى ١٠ يناير ١٨٨٤ كانت برقية جرانفيل إلى كرومر .

كل هذا وجوردون لا يعرف ماذا يرتب له . لقد كان حديثه مع ستيد مناقضا لقرار مجلس الوزراءالبريطانى على خط مستقيم . إخلاء السودان ؟ ماهذا ؟ ما يلزم هو العمل العسكرى الحاسم وليس إخلاء السودان . ربما كان من اللازم مرحليا التخلى عن دارفور أو مديرية خط الإستواء . ولكن يجب الدفاع عن الخرطوم مهما كلف ذلك من ثمن . لو سمح للمهدى بالإستيلاء على الخرطوم فان خطره سوف يدق أبواب مصرالجنوبية نفسها . وتحصين حدود مصر الجنوبية لصد غزوة من المهدى فكرة سخيفة ، وأيسر منه التحصين ضد وباء . نعم المهدى والمهدية وباء . فانتصار المهدى معناه ثورة فى بلاد العرب وثورة فى سوريا وثورة فى كل مكان فى العالم الإسلامى . ليس هناك بديل من إرسال رجل قوى ، مثل السير صمويل بيكر إلى الخرطوم ، على رأس جيش جرار من الهنود والأتراك ، وفى جيبه مليونان من الجنيهات وبعد دحر المهدى يمكن استرداد دارفور ومديرية خط الإستواء وإلغاء الرق نهائيا . هذا ما قاله جوردون فى حديثه المنشور فى جريدة «التايمز» وفيه نسف تام لقرار مجلس الوزراء البريطانى بالإنسحاب من السودان . ومع ذلك فقد فاتح جرانفيل كرومر فى ١٠ يناير للمرة الثانية فى وجوب عودة جوردون حاكما عاما للسودان . إن جوردون لم يكن يفكر فى نفسه فهو على كل حال قد ارتبط بملك البلجيكيين ، وهو يعد العدة للسفر الى الكونجو . إنه يفكر فى السير صمويل بيكر .

وبعد حديثه مع ستيد سافر جوردون إلى قرية بالقرب من اكستر Exeter ليزور صديقا له من رجال الدين هو القسيس بارنز Rev. Barnes . وكان حديثهما عن جغرافية فلسطين كما يرسمها الكتاب المقدس وعن علاقة الله بالإنسان . وكان السير صمويل بيكر من أهل الجيرة فزارهما وخرج معهما فى نزهة خلوية ، واقترح على جوردون أن يعود حاكما عاما على السودان . ولم يجب جوردون بشىء ، ولكن يبدو أن كلمات بيكر أشاعت الإضطراب فى نفسه ، ولاحظ بارنز اضطرابه ولكنه لم يقل شيئا . وعندما آوى كل إلى فراشه فى المساء ، دخل جوردون متسللا الى غرفة بارنز وقال : «أنت رأيتنى اليوم ؟ نعم أنت رأيتنى .. رأيت نفسى الحقيقية . وهذه هى النفس التى أريد أن أتخلص منها » ثم أغلق الباب وخرج . وخلال هذه الزيارة زار جوردون

الأسقف تمبل Bishop Temple أسقف إكستر وسأله هذا السؤال : إفتراضا ... فقط إفتراضا ... هل يجوز السماح للسودانى الذى يعتنق المسيحية أن تكون له ثلاث زوجات ؟ وأجابه الأسقف : هذا يكون مخالفا للشريعة المسيحية . وفى ١٤ يناير نشرت جريدة «التايمز» خطابا أرسله جوردون إلى بيكر حول السودان بعد لقائهما وهو لا يخرج فى معانيه عن حديثه مع ستيد المنشور فى ٩ يناير ١٨٨٤ .

وفى ١٥ يناير ١٨٨٤ أبرق الجنرال وولزلى (فاتح مصر وقاهر عرابى) ، إلى الجنرال جوردون بضرورة الحضور إلى لندن فورا . وكان بين الرجلين لقاء طويل لا أحد يعرف ما قيل فيه ، ولكن وولزلى عرض على جوردون فى هذا اللقاء أن يعود إلى السودان فأجابه جوردون بأنه لا يمانع فى ذلك بشرط التحلل من وعده لملك البلجيكيين . وفى نفس اليوم أبرق جرانفيل إلى كرومر برقيته الثالثة .

وكانت برقية جرانفيل محرجة : لقد عرف من جوردون أنه موافق على السفر إلى السودان فوراً بشرط أن تكون مهمته مجرد إبلاغ حكومته بحقيقة الموقف العسكرى على أن يعود دون التزام من جانبه بأى شىء آخر ، وهو يقبل أن تأتيه تعليماته منك ، وأن يبلغ الحكومة البريطانية رسائله عن طريقك سرية ومختومة . ما رأيك ؟ وأجاب كرومر بأن جوردون يكون خير اختيار لو «وعد» بتنفيذ سياسة الانسحاب من السودان فى أسرع وقت . كذلك يجب أن يفهم أن عليه أن يتلقى تعليماته من ممثل بريطانيا فى مصر (أى من اللورد كرومر نفسه) . على هذين الشرطين أوافق وإلا فلا وفى ١٨ يناير ١٨٨٤ استدعى جوردون إلى مجلس الوزراء البريطانى وكرروا عليه تعليماته : «الحكومة مصممة على إخلاء السودان لأنها لا تستطيع أن تضمن حكمه فى المستقبل» ووافق جوردون على هذين الشرطين فصدر قرار تعيينه فى نفس الجلسة .

وهذا هو السؤال الخطير الذى طرحه ليتون ستراتشى : كيف حدث أن مجلس الوزراء البريطانى قرر إرسال الجنرال جوردون إلى السودان مع علم الجميع: (١) بأن أفكاره الحقيقية والمعلنة خلال الأسبوع السابق كانت ضد قرار مجلس الوزراء بالانسحاب من السودان ، بل كانت تدعو الى استرداده (٢) بأن تاريخ الجنرال جوردون فى كل حلقة من حلقاته هو تاريخ قائد باسل دون كيشوتى متمرد ، متعصب لأفكاره حاد الطباع لا يخضع للأوامر وانما يتبع نداء الأصوات التى يسمعها من قرارة ضميره والهمسات التى تهمهم بها آيات الكتاب المقدس . ثم كيف يكلف مقاتل كل

معاركه بحلة بالغار ، جسور لا يختلج أمام الموت لأن التخوم بين الموت والحياة زالت من وجدانه بسبب استسلامه التام للارادة الالهية ، بمهمة مريرة كالإنسحاب وهى تحتاج إلى طراز آخر من الرجال الهادئى العقول والأعصاب المجردين من الأحلام ؟

أما فكرة أن الحكومة البريطانية قد إنحنت أمام الرأى العام البريطانى المطالب بجوردون منقذا للموقف فى السودان فقد بددها ستراتشى بأن التفكير الرسمى فى جوردون بدأ قبل حملة الصحافة لاستدعائه بل قبل عودة جوردون إلى إنجلترا من فلسطين بشهرين (برقية جرانفيل إلى كرومر الأولى فى أواخر نوفمبر ١٨٨٣) . والمنطق هو العكس ، وهو أن ستيد ومن بعده صحافة بريطانيا كانت تنفذ مخطط الحكومة البريطانية ، وما كان تأليه جوردون إلا إعدادا له للوقوع فى الفخ الكبير .

والتفسير الذى قدمه ستراتشى هو أن اختيار جوردون كان بالضبط بسبب الآراء التى بسطها فى حديثه مع ستيد وفى خطاب «التايمز» . يمكن التخلى مؤقتا عن دارفور وأعالى النيل الإستوائية حتى يتم فتح السودان من جديد ، أما الإنسحاب من الخرطوم فلا . لقد كان هذا رأى الأقلية «الإمبريالية» فى مجلس الوزراء البريطانى ، يمثلهم اللورد هارتنجتون وزير الحربية ، داخل المجلس والجنرال ولزلى خارج المجلس . لقد كانوا يأملون أن يتورط جوردون فى الخرطوم ويحصر فيها فتضطر الحكومة البريطانية لنجدته بحملة إنجليزية تصفى المهدى والمهدية وتفتح السودان من جديد وتحتله على غرار ما احتلت مصر ، وبهذا يصبح الجلاء عن وادى النيل كله بمصره وسودانه ، فى حكم المستحيلات .

غير أن ستراتشى لم يذكر أن الفرق الحقيقى بين إستعمارية «الأحرار» (جلادستون) وإستعمارية «الإمبرياليين» (هارتنجتون) كان فى الفرق بين الإستعمار على مرحلتين والإستعمار على مرحلة واحدة . لقد كانت إنجلترا بقرار إخلاء السودان تصرف الشيكات على رصيد غيرها . فالجلاء كان جلاء مصر عن السودان وليس جلاء إنجلترا عن السودان . فحتى ذلك التاريخ كان السودان «السودان المصرى» ولم يكن السودان «الإنجليزى المصرى» أو «المصرى الإنجليزى» كما تقرر وضعه فى اتفاقية الحكم الثنائى عام ١٨٩٩ . كان المطلوب هو جلاء مصر عن السودان فورا ، وبذلك يخرج نهائيا من تحت السيادة المصرية المباشرة والسيادة العثمانية غير المباشرة ويصبح أرضا مباحة يحل فتحها من جديد ورفع العلم البريطانى عليها دون إشكالات دولية ، والا لما

تبنى اللورد كرومر سياسة إنسحاب مصر من السودان .

وفى مساء نفس اليوم (١٨ يناير ١٨٨٤) الذى عين فيه الجنرال جوردون فى مهمة السودان مع نائبه الكولونيل ستيوارت Stewart ، سافر جوردون إلى الخرطوم . وكان فى وداعه على رصيف محطة فكتوريا بضعة رجال مسنين : جاءه اللورد جرانفيل بتذاكر السفر . وفتح له دوق كامبريدج باب الديوان ، ومن شباك الديوان سلمه الجنرال وولزلى حقيبة بها مائتا جنيه ذهبا لنفقات رحلته . وعندما تحرك القطار همس جوردون فى أذن وولزلى بكلمات ، فأجابه وولزلى بأنه قد تكفل بذلك فعلا : غدا صباحا سوف يتلقى كل وزير فى مجلس الوزراء نسخة من كتاب «بماذا وعد الكتاب المقدس» للدكتور صمويل كلارك Samuel Clarke ثم انطلق القطار .

وفى نفس اليوم (١٨ يناير ١٨٨٤) أبرق اللورد جرانفيل الى بيرنج «اللورد كرومر» : «جوردون يقترح أن يعلن فى مصر أنه فى طريقه إلى السودان لإجراء التسوية المستقبلة للسودان لخير الشعب» ،وبعد أيام قليلة أبرق جوردون إلى جرانفيل طالبا تعيينه حاكما عاما على السودان «لتحقيق الجلاء»و «لإعادة الاستقلال لسلاطين السودان المختلفين» . وقد كان . أبرق جرانفيل إلى بيرنج بهذا المعنى ، طالبا إستصدار مرسوم بتعيين جوردون حاكما للسودان «اذا رأى ذلك» . وقد كان . وأهم ما فى هذا الموضوع أن مهمة جوردون تغيرت فجأة من مجرد «اطلاع الحكومة على حقيقة الموقف العسكرى» فى السودان و «تحقيق الجلاء» عن السودان إلى إحلال «سلاطين» السودان محل الحكام المصريين .

وفى طريق جوردون للخرطوم مر بالقاهرة والتقى مصادفة بالزبير باشا رحمت ، وكانت إقامته لا تزال محددة فى القاهرة . وكتب جوردون لحكومته أن «شعورا لدنيا» إنتابه جعله يثق فى الزبير باشا ، رغم أن رأيه السابق فيه أنه كان «أكبر صياد للعبيد عاش على وجه الأرض» وانه رجل خطر فى القاهرة وينبغى نقله الى قبرص . بل إن جوردون بالغ فى هذا التعاطف مع الزبير باشا إلى حد أنه اقترح إرساله إلى الخرطوم حيث يمكن أن يخضع قوة المهدى بما له من نفوذ . ولكن بيرنج تردد وأجل الأمر حتى يستفتى لندن فيه . والأرجح أن شعور جوردون بالذنب نحو الزبير باشا الذى نكل جوردون برجاله ونفاه من السودان أيام حربه مع تجار الرقيق ، والذى أعدم جيسى باشا إبنه سليمان أيام أن كان جوردون حاكما على السودان ، هو ما جعل

جوردون يتعاطف مع الزبير باشا بكل هذه القوة . واصطحب جوردون معه من القاهرة إلى الخرطوم الأمير عبد الشكور ، أحد كبار ملوك النخاسة فى السودان ، ليحارب به المهدى فى دارفور . وبين يوم وليلة أعطوه ألفى جنيه وبدلة تشريفة وأضخم ميدالية وجدوها وشحنوه وهو فى حالة سكر بين فى قطار جوردون بعد أن أضافوا للقطار عربات تتسع لزوجاته ومحظياته الثلاث والعشرين ومتاعهن . ويبدو أن عبد الشكور كان لا يفيق من السكر وقد أهانه جوردون إهانات بالغة فنزل فى أسوان ليعود إلى القاهرة ، ولكنهم أقنعوه باستئناف الرحلة فنزل فى دنقلة ، وأقام فيها شهورا ثم عاد بأسرته إلى القاهرة .

وحين وصل جوردون إلى السودان قوبل بحفاوة واحترام على طول الطريق . وفى بربر أعلن فى خطابه إلى رؤساء العشائر نية الحكومة المصرية للإنسحاب من السودان . وكان هذا خطأ جسيما ، لأن جوردون الذى لم يكن له دهاء الساسة لم يقدر أن تصرفه هذا سيدعم مركز المهدى ويضعف مركزه . وقد سرى الخبر فى كل مكان ونجم عن ذلك فعلا أن القبائل التى كانت لا تزال على ولائها للحكومة الشرعية أدركت أنها سوف تكون بغير سند فتحولت إلى المهدى . ومع ذلك فعندما وصل جوردون الخرطوم استقبل استقبالا حافلا ، وعادت السكينة إلى نفوس السكان المتخوفين من اقتراب المهدى . وبدأ جوردون حكمه الثانى بتأليف القلوب حوله فتجاوز عن الضرائب المتأخرة وأحرق صكوك المرابين وأفرج عن المعتقلين وأبطل التعذيب بالكرباج وأسياخ الحديد المحمى ، وحطم أدوات التعذيب فى الميدان العام . ثم خطا خطوة غريبة لم تكن تنتظر منه : أصدر قرارا بإباحة الرق ، فاكتسب شعبية واسعة بين الأقوياء وأبناء الطبقات الوسطى وإن كان قد أزعج ضمير المثاليين فى انجلترا وغيرها من البلاد . وأعلن رغبته فى أن يقيم جنود الجيش المصرى الصلاة مرتين : مرة فى الصباح ومرة فى المساء ، فالكل يعبد إلها واحدا . وعلق فوق كرسى الحاكم العام ، أو عرشه إن أردت ، آية من القرآن . وعاد إليه شعوره القديم : إنه الحاكم العام ، وقد عاد إلى رعاياه ، إلى شعبه ، وهو مسئول أمامهم وأمام الله . إنه الآن بعيد عن إنجلترا ولورداتها وعن مصر وباشاواتها وعن السير إيفلين بيرنج وآرائه الحريصة المملة . إنه الآن فى مملكته . لقد أوفدوه لينظم الإنسحاب ، ولكنه يتحدث الآن عن « تحطيم المهدى » بقوات إنجليزية وهندية . إن الحكومة البريطانية أوفدته لينفذ عملية إخلاء السودان ،

ولكنه سينفذ آراءه الخاصة التى أعلنها على الشعب البريطانى فى « البال مال جازيت » فى ٩ يناير وفى جريدة « التايمز » فى ١٤ يناير ١٨٨٤ .

كان واضحا أن جوردون يريد أن يلعب دورا لم يخلق له . لم يعد يقول كما كان المسيح يقول : « مملكتى ليست من هذا العالم » ، لأنه قرر أن تكون مملكته من هذا العالم . وهذا الرجل الذى كان لا يكف عن التفكير فى ملكوت الله ، طغى عليه إحساس « الحاكم العام » . وهذا هو السبب فى أنه بدأ يتنازل عن مبادئه الأولى التى نفرت منه الناس وأثارت عليه القبائل فى عهد ولايته الأولى على السودان ، وهى مكافحة الرق ومطاردة تجارة الرقيق بقسوة ضارية ، فأباح الرق وهادن النخاسين . وبعد ، ألم يسأل جوردون وهو فى إكستر منذ شهرين أسقفها الدكتور تمبل ان كان يجوز لمسيحى أسود أن تكون له ثلاث زوجات — إذن فالبذرة كانت كامنة فى عقله حين فاتحه السير صمويل بيكر فى العودة إلى السودان . لقد أخفق فى المرة الأولى لأنه جر بتصلبه ونقائه وهواتفه الإلهية الشقاء على نفسه وعلى الآخرين . ولكنه سينجح هذه المرة لأنه سيهادن الشر ويتعايش معه ، وسيهادن الملل الأخرى ويتعايش معها ، وسيهادن كل ما لا يفهمه أو لا يقره ويتعايش معه . لقد خلع جوردون رداء النبى ولبس رداء الملك . وهذا معنى قوله للقسيس بارنز :

« أنت رأيتنى اليوم ؟ ... نعم أنت رأيتنى . رأيت نفسى الحقيقية . وهذه هى النفس التى أريد أن أتخلص منها . » إنه كان يتحدث عن شهوة الملك التى كان يعرف أنها كامنة فى نفسه بلا حدود ولم يجد وسيلة لقمعها إلا باشتهاء الملكوت بلا حدود .

وخدع جوردون ببعض الظواهر الخارجية التى جعلته يظن أن الحكومة البريطانية ستعدل عن سياسة إخلاء السودان . ففى نفس الوقت الذى أرسل فيه جودون إلى بيرنج يطلب قوة إنجليزية وهندية « يسحق بها المهدى » أرسلت الحكومة البريطانية السير جيرالد جراهام Sir Gerald Graham ليحرر سنكات Sinkat وطوكر Toker فى منطقة ميناء سواكن من أيدى عثمان دقنة ورجال المهدى . لقد بدا أن تغيرا طرأ فى سياسة الحكومة البريطانية من ضرورة الجلاء إلى ضرورة الإحتلال .

وأرسل جوردون فى طلب الزبير باشا رحمت ليعينه نائبا له ، أو حاكما عاما للسودان تحت سيادة بريطانيا وبحمايتها وبتمويلها ، على غرار أمير أفغانستان يومئذ .

فالزبير باشا يستطيع كما يقول جوردون أن يكسر شوكة المهدى . وأيد كرومر رأى جوردون ، ولكن كان هناك اعتراضان : أن إرسال الزبير إلى الخرطوم لا يستقيم مع سياسة الجلاء عن السودان ، وأن الرأى العام البريطانى قد لا يرتاح لتسليم السودان «لأكبر صياد للرقيق عاش على وجه الأرض » ، كما وصفه جوردون نفسه للحكومة البريطانية أيام حكمه الأول .

وانقسم مجلس الوزراء البريطانى على نفسه ولم يصل إلى قرار فتأخر الرد . وجوردون محمد فى الخرطوم لا يستطيع أن يفعل شيئا ضد المهدى . إذا لم تصل الحملة الإنجليزية الهندية فلا أقل من إرسال الزبير باشا رحمت لتجميع القبائل حوله وإحداث تشقق فى جبهة المهدى . وأخطأ جوردون مرة أخرى ، فأبلغ قنصل إنجلترا فى الخرطوم ومراسل «التايمز» بهذا الموضوع السرى . موضوع الزبير باشا ، غالبا رغبة منه فى إحراج الحكومة البريطانية بنشر الموضوع حتى تتحرك . وجاءت النتيجة عكسية . فمن جهة الحكومة أصدرت قرارها ببقاء الزبير فى القاهرة ، لأن ظهور الزبير باشا فى السودان معناه فتح المعركة مع المهدى ، وجوردون لم يوفد لقتال المهدى وإنما أوفد لسحب القوات المصرية من السودان . ثم إن قتال المهدى معناه توريط الحكومة البريطانية فى إرسال جيش بريطانى لنجدة الجنرال جوردون ، وهذا ما كان جلادستون يريد أن يتجنبه بأى ثمن ، مهما كان لسياسة الاحتلالات والتوسعات العسكرية أنصار داخل حزبه ، بل داخل وزارته . كذلك خسر جوردون عطف أنصار «الإنسانية» ودعاة تحرير العبيد . بل فعل جلادستون أكثر من ذلك : سحب السير جيرالد جراهام من السودان .

وهكذا وجد جوردون نفسه بعد أسبوعين بلا زبير وبلا حملة إنجليزية بل حدث ما هو أخطر من كل ذلك ، لأن انسحاب القوات البريطانية من ميناء سواكن على البحر الأحمر أعاد سطوة عثمان دقنة والمهدويين فى شرق السودان . وكانت القبائل لا تزال مترددة بين الولاء لحكومة الخرطوم والولاء للمهدى ، فاختارت أخيرا الولاء للمهدى لأنها فهمت إنسحاب جيش جراهام على أنه تراجع عسكرى . كل هذا حدث قبل أن ينقضى شهر على وصول جوردون للخرطوم . وبانضمام قبائل الشمال والشمال الشرقى إلى المهدى تدهور موقف جوردون تدهورا سريعا لأن الخرطوم غدت مطوقة من جميع الجهات ، وقطعت مواصلات الخرطوم بالقاهرة وبالعالم الخارجى ،

فيا خلا رسول يتسلل أو زورق ينساب خلسة نحو الشمال على أمواج النيل . وغدا إنسحاب القوات المصرية نفسه أمرا مستحيلا بانسداد طريق الشمال وطريق الشرق . وبدأت النهاية الفاجعة تلوح فى الأفق القريب . وفى ٢٤ مارس ١٨٨٤ أبلغ اللورد كرومر اللورد جرانفيل : «المسألة الآن هى كيف ننقذ الجنرال جوردون والكولونيل ستيورات من الخرطوم» .

وبدأ حصار الخرطوم الذى استمر نحو عام كامل ، أى حتى سقطت فى ٢٦ يناير ١٨٨٥ . كانت حامية الخرطوم مكونة من ٨٠٠٠ جندى من جنود الجيش المصرى ، ومخازن مليئة بالذخيرة وتسع بوارج نيلية مما كان يستخدم بين الخرطوم والقاهرة حولها جوردون الى بواخر نيلية وكانت فى الخرطوم مئونة ستة أشهر من الطعام . وفى هدوء وكآبة وشجاعة بغير حدود بدأ جوردون يعد مدينته للحصار الطويل . وعاد جوردون الى مكالماته الروحية ومساءلاته النفسية القلقة . كتب الى أخته أوجستا يقول : «إما أنى أومن بأن الله يفعل كل شىء فى رحمة وحب أو أنى أنكر وجوده جملة ، وليس هناك حل وسط فى هذا الموضوع . ما أكثر المآزق التى أزج بنفسى فيها . ومن أجل ماذا ؟ إن أفكارى مختلطة إختلاطا عظيما . وإنى أعتقد أن غرور الطموح هو الذى وضعنى هنا فى هذا الخراب» . وقد قبل جوردون عقابه صاغرا وراضيا : «إن ما وعد به إلهنا ليس تحقيق الرغبات الدنيوية . فإذا انتهى كل شىء إلى دمار فالله لا يزال صادقا فى وعده ، وهو ينفذ المخطط العظيم الذى شاءته حكمته الإلهية» «إنى مدين لله بكل شىء ولا أدين لنفسى بشىء ، فأنا كانسان قد ارتكبت الحماقات البالغة . ومع ذلك فنى إذلالى خير لى .» .

وتدخلت الملكة فكتوريا عند اللورد هارتنجتون وكتبت له أن جوردون فى خطر وذكرته بمسئوليته عن إرساله إلى السودان . وقد كان هارتنجتون وشيعته من الإمبرياليين من رأيها ، ولكنهم وقفوا عاجزين أمام ذلك الحائل الكبير ، مستر جلادستون . ومنذ ابريل ١٨٨٤ تيقن الجميع أن أسلاك التلغراف بين الخرطوم والقاهرة قد قطعت . وانقطعت أخبار جوردون إلا من شائعات قليلة تتناقل حول الكارثة المحققة . ثم أسدل ستار سميك من الصمت حول الخرطوم . وهاج الرأى العام فى بريطانيا ، وفى ٥ مايو عقد إجتماع شعبى غاضب فى قاعة سانت جيمس ، وفى ٩ مايو عقد إجتماع شعبى غاضب فى هايد بارك ، وفى ١١ مايو عقد إجتماع غاضب فى

مانشستر . وماج الهياج على سلبية الحكومة . وبدأت حملة جمع التبرعات للإغاثة وحملة جمع التبرعات لرشوة القبائل لضمان «سلامة جوردون الشخصية» ، وبدأت الصلوات فى الكنائس من أجل نجاة جوردون . كل ذلك والحكومة البريطانية تقف جامدة بلا حراك . لا تعير التفاتا للرأى العام ولا لتنديد جلادستون بكل ثقله فى معركة جوردون : ليس هناك ما يمكن أن تفعله الحكومة البريطانية فى موضوع جوردون أو الخرطوم أو السودان . إنه لا يفكر فى «الإنسانية» ولكنه يفكر فى «السياسة» ، وربما أيضا فى كبريائه الشخصى . من يكون جوردون هذا حتى يفرض على جلادستون تغيير سياسة الإنسحاب وإرسال حملة بريطانية لإنقاذه أو لفتح السودان ؟

كان من أواخر البرقيات التى أرسلها جوردون إلى كرومر برقية تقول إنه مادامت الحكومة لا تريد أن ترسل الزبير باشا وأن ترسل حملة لنجدة الخرطوم فانه يجد نفسه فى حل أن يتصرف وفقا للظروف ، ثم أضاف : «مستقبلا سوف تضطرون لتحطيم المهدى» . فإذا أصرت الحكومة على موقفها فإنها ستجلب على نفسها «عارا لا يُمحى» . ونشر هذا الكلام فى الصحف البريطانية ، وقرأه جلادستون مصادفة ، فامتقع وجهه حتى غدا بلون الشمع واشتعلت عيناه بغضب رهيب قلما تفجر مثله من روحه قاذفة اللهب . ولزم الصمت دقيقتين أو ثلاثا «وكان وجهه طول الوقت كوجه الشيطان الذى نقرأ عنه فى ملحمة ميلتون ، كان كوجه الشيطان لا سواه . ثم نهض دون أن يقول كلمة واحدة ، ولم يره أحد بعد هذا فى ذلك الصباح» .

وكانت حجة جلادستون الأولى أن جوردون لو أراد حقا أن ينجو «بشخصه» من مأزق الخرطوم لما تعذر عليه ذلك ، وإنما كل مراده أن يورط إنجلترا فى إرسال حملة . أما جوردون نفسه فقد كانت أفكاره من نوع آخر . إنه فى الخرطوم كربان السفينة ، إن غرقت سيكون هو آخر الناجين . ولذا لم يضيع وقتا منذ بداية الحصار فكان يعمل الليل والنهار فى تحصين الخرطوم وبناء الإستحكامات وإقامة المتاريس والأسلاك الشائكة وبث الألغام وتسليح البواخر والزوارق وتدريب الجند ورفع الروح المعنوية بين السكان .

ولم يكن جوردون يعرف بموقف جلادستون منه ، فصب كل غضبه على اللورد كرومر ، وعده المسئول الأول عن محنته . وربما كان كرومر كذلك . هذا مبحث هام للمؤرخين ، فمن المؤرخين ومن الوثائق من وما يشير إلى كرومر باصبع الإتهام بأنه قاتل

جوردون . فكل ما استطاع كرومر أن يفعله هو أن يقترح إرسال قوة «صغيرة» لإنقاذ جوردون وستيوارت وبقية الإنجليز فى الخرطوم ، ولكن تبين أنه إقتراح غير عملى فأهمل . ثم إختفى كرومر من القاهرة فى أحرج الأوقات ، من أواخر أبريل إلى أوائل سبتمبر ، أربعة شهور قضاها فى لندن يحضر مؤتمرا ماليا (!) تاركا منصبه لنائب لا يملك التصرف . لقد كان كرومر من أنصار سياسة إنسحاب مصر من السودان . بل وربما كان واضع هذه السياسة .

إن هناك إحتمالا لم يطرحه أحد من المؤرخين ، أن انجلترا كانت قد خرجت فورا من إخماد الثورة العرابية واحتلال مصر ، ولم يكن السير ايفلين بيرنج (اللورد كرومر) واثقا بعد من ثبات أقدامها فى مصر رغم الهدوء الظاهرى الذى ساد مصر نحو سنة كاملة بعد نفى عرابى وزملائه ، فكيف تشتت إنجلترا جهودها العسكرية فى إخماد ثورة المهدى واحتلال السودان قبل أن تسيطر تماما على الموقف المصرى . إن شريف باشا ، آخر الوطنيين ، كان لا يزال رئيسا للوزارة المصرية . وهل كان بعيد الاحتمال أن يجد كرومر نفسه محاصرا فى قصر الدوبارة بالقاهرة كما كان جوردون محاصرا فى قصر الحاكم العام فى الخرطوم . لقد كان كرومر نقيض جوردون على خط مستقيم ، لا يحركه حماس ولا يرى الرؤى ولا يستمع لهواتف المجهول ولا يسكر أبدا بخمر العقيدة ، وإنما كان صاحب عقل بارد يحسب لكل شىء حسابه ولا يتقدم إلا بمنتهى الحذر ، كأنه لاعب شطرنج ماهر مشغول دائما فى لعبة أبدية . فماله وهذا المجنون صاحب الرسالة الذى يقحم الإرادة الإلهية والمثل الروحية فى كل شىء ؟ فلنقل إنهما مدرستان من الاستعمار كانتا شائعتين فى أوروبا فى القرن التاسع عشر ولا تزال لهما امتدادات فى القرن العشرين : إستعمار المبشر واستعمار البنكير .

وكان محمد أحمد المهدى لا يزال رابضا فى بلاطه . وبين دراويشه فى الأبيض . وبعد أن وقع لبتون بك فى الأسر فى بحر الغزال وصفى كل أثر للحكم المصرى فى أعالى النيل ، وبعد أن مر أمين باشا الألمانى من مديرية خط الاستواء إلى أعماق أفريقيا السوداء ، قرر محمد أحمد المهدى حصار الخرطوم بقوة عددها ٣٠٠٠٠ مقاتل . وأرسل أولا انذارا للأهالى فيه دعوة للتسليم قرأها جوردون على الناس ، فقرروا المقاومة وأعلنوا أن محمد أحمد المهدى ليس المهدى الذى ينتظر ظهوره المؤمنون وخرجت بعض قوات الجيش بقيادة قائدين من الباشوات المصريين لمناوشة قوات

المهدى فأباد المهدى القوة المصرية ، وأعدم جوردون الضابطين المصريين بتهمة الخيانة . وكانت خطة المهدى هى الإنتظار وتجويع الخرطوم حتى تستسلم . وبعد أن سقطت بربر وهى آخر منفذ لحكومة الخرطوم إلى الشمال ، فى يد قوات المهدى فى مايو ١٨٨٤ سدت على جوردون كل الثغرات . ومع ذلك فهو لم يكن بحاجة إلى ثغرات لأن رأيه الثابت كما أوضح فى برقية قديمة للورد كرومر أنه لن يتخلى عن أهالى الخرطوم لينجو بجلده مهما حدث ، لأن هذا التخلى هو عنده «قمة الخسة» . (ولم يكن هذا رأى كرومر طبعا) .

وذات صباح تلقى الجنرال جوردون من محمد أحمد المهدى جعبة من الملابس ومعها رسالة لم يحصل أحد على نصها العربى ولذا فإنى أترجمها عن ترجمتها الإنجليزية «باسم الله أرفق مع هذا حلة مؤلفة من جبة ومعطف وعمامة وطاقية وزنار وسبحة . فهذا رداء من زهدوا فى الدنيا الغرور ، ومن طلبوا الآخرة والنعيم الأبدى فى الجنة . فإن أردت حقا أن تأتى إلى الله وأن تحيا حياة صالحة فالبس على الفور هذه الحلة وأخرج إلىّ لتنعم بالنعيم الأبدى» . أهو زاهد ينادى زاهدا إلى رضوان الايمان أم قائد يدعو قائدا إلى شرك المنون . على كل فقد تحرك القائد فى جوردون ولم يتحرك الزاهد ، فألقى بالجبة على الأرض ، وصعد إلى أعلى قصره حاملا التليسكوب وثبت بصره نحو الشمال لعل وعسى أن المدد قريب .

ولم يبد مدد فى أفق الشمال . وأخيرا تحركت الأمور فى لندن . بعد شهور من الضغط غير المجدى على مستر جلادستون قرر وزير الحربية اللورد هارتنجتون أن يستقيل ليستريح من أزمة الضمير . لم تعد المسألة مسألة «الشرف البريطانى» ، فلم يكن أحد يعرف أين يقع الشرف البريطانى الذى كثرت فيه الإجتهادات والمراوغات . وفى ٣١ يوليو ١٨٨٤ كتب اللورد هارتنجتون لجلادستون أنه إذا لم يرسل حملة لإنقاذ جوردون فانه مستقيل ، لأن هذه «مسألة شرف وحسن قصد تتعلق بشخصى ، وأنا لا أرى كيف أفرط فيها» . وعندئذ فقط خضع جلادستون تحت سلاح التهديد ، فقد كان معنى إستقالة هارتنجتون سقوط وزارة جلادستون . كان هارتنجتون الرجل الثانى فى حزب «الأحرار» الذى يرأسه جلادستون وقائد الأرستقراطية المنضوية تحت لواء هذا الحزب . وفى ٥ أغسطس ١٨٨٤ وافق البرلمان على فتح إعتماد قدره ٣٠٠٠٠٠ جنيه إسترلينى «لعمليات» نجدة الجنرال جوردون ، «اذا كان لهذه العمليات ضرورة» .

والنجدة معلقة على تبين ضرورتها التى لم يتبينها جلادستون. وفى ٢٦ أغسطس ١٨٨٤ عين الجنرال وولزلى قائدا لحملة النجدة، وقد وصل مصر فى ٩ سبتمبر.

وقبل أن تتحرك الحملة إلى الخرطوم، حاول جوردون للإستفادة من فيضان النيل لتعبر إحدى بواخره، السفينة «عباس»، شلالات النيل بكافة المعلومات عن حقيقة الحالة فى الخرطوم وبأكداس من الوثائق ومن «يوميات» الكولونيل ستيورات التى تصف الحصار يوما بيوم، ونداء من جوردون إلى الدول الأوروبية بأن تخف لمساعدته. وقبل أن تخرج السفينة «عباس» من الخرطوم فى ٩ سبتمبر ١٨٨٤ طلب قنصلا إنجلترا وفرنسا السفر عليها إلى مصر فأذن لها جوردون. وحذا الكولونيل ستيورات حذوهما، فأذن له جوردون. وكان غريبا أن يطلب نائب الحاكم العام النجاة بنفسه ورئيسه يواجه الخطر وحده.

على كل فقد خرجت «عباس» بحمولتها من الناس والوثائق تحرسها أربع بواخر مسلحة حتى منطقة الأمان، وبعد أن اجتازت منطقة الخطر، إصطدمت بصخرة فى النيل ونزل ستيورات والقنصلان وصحبهم إلى البر ينتظرون القافلة التى تنقلهم عبر الصحراء بوثائقهم، وقبلوا ضيافة أحد المشايخ، وكان من أتباع المهدى، فوثب رجاله عليهم وقتلوهم جميعا وقتلوا معهم خدمهم السودانيين، وأرسلوا الوثائق إلى المهدى فعرف منها حقيقة الموقف فى الخرطوم، وحين بلغ الخبر جوردون قال: «هذا انتقام الله لأنى أعدمت إثنين من الباشوات المصريين». وهى عبارة لا معنى لها إلا أن تخلى ستيورات ساعده الأيمن عنه ساعة الخطر قد ترك فى نفس جوردون جرحا عميقا. الإنسان هو الإنسان مصريا كان أو إنجليزيا. لقد قسا فى حكمه على الضابطين المصريين اللذين ضعفا أمام قوات المهدى، وأمر جوردون لأسرتى الضابطين المصريين بتعويض قدره ألف جنيه لكل منهما.

وما أن خرجت السفينة «عباس» من مياه الخرطوم حتى وجد جوردون نفسه وحيدا. وكانت علامة إستقباله للنهاية أنه بدأ يكتب «مذكراته» أو «يومياته» المعروفة «بيوميات الخرطوم» Khartoum Journals. وفى هذه اليوميات تدفق جوردون يوميا فى كل اتجاه: فى الدين، فى الحصار، فى رأيه فى ساسة بلده، الخ... كتب يقول:

«أعلن إعلان اليقين، وأعلن نهائيا، أنى لن أترك السودان حتى يعطى كل راغب فى تركه الفرصة لذلك، وحتى تقوم حكومة تعفينى من حكمه» وبناء عليه فلو

جاء إلى رسول أو رسالة تدعونى أن أغادر السودان ، فلن أطيع ، بل سألزم مكانى وأسقط مع المدينة . وأتحدى كل الأخطار . »

وكتب يقول :

« إنى أعيش بأمل أنى لن أرى ثانية بريطانيا العظمى بما فيها من حفلات العشاء المملة وبما فيها من شقاء محض . إن عقلى عاجز عن تصور كيف نحتمل هذه الأشياء .. إنها لعبودية مطلقة . وإنى لأوثر أن أعيش عيشة الدراويش عند المهدى عن أن أخرج كل ليلة للعشاء فى لندن ، أرجو إذا جاء جنرال إنجليزى إلى الخرطوم ألا يدعونى للعشاء . لماذا لا يمكن للناس أن يكونوا أصدقاء دون أن يدخلوا معدتهم فى الموضوع . إن ذلك يدهشنى » .

وكتب يقول إنه يعتقد أن ثلثى سكان الخرطوم وهم ٤٠٫٠٠٠ نسمة يرضون بحكم المهدى أو ينتظرون مجيئه بفارغ الصبر . كتب يقول إن رجاله كلهم دون المستوى ولكم يتمنى أن يقود رجال المهدى الشجعان ، كتب يقول إن الحملة إذا لم تصل قبل ٣٠ نوفمبر ١٨٨٤ فقد إنتهت اللعبة « واحكى يا بريطانيا » . كتب يسخر من اللورد كرومر ومن اللورد جرانفيل : كتب عن ندمه لإعدام الضابطين المصريين الباشوات .

وكان سلاتين باشا مدير دارفور نمسويا كاثوليكيا ، وحين عرف أنه سيقع فى الأسر إعتنق الإسلام ليعفيه المهدى من التعذيب ، وبالفعل عومل معاملة خاصة بعد وقوعه فى الأسر مميزة عن كل زملائه الأوروبيين ، فوضع فى معسكر قريب من الخرطوم بدلا من الزج به فى سجن عمومى . واستطاع سلاتين باشا أن يهرب خطابا إلى جوردون يسأله فيه العون فى حالة تمكنه من الهرب ، ووصل الخطاب إلى جوردون ولكنه لم يرد ، فكتب سلاتين ثانية وثالثة ورابعة ، ولكن دون جدوى ، قال سلاتين فى أحد خطاباته بفرنسية ركيكة : « يا صاحب السعادة ، لقد أرسلت إليك خطابين دون أن أتلقى من سعادتك ردا ، يا صاحب السعادة لقد حاربت العدو ومن أجل الحكومة ٢٧ مرة وجرحت مرتين ، وأنا لم أفعل شيئا منافيًا للشرف ، لم أفعل شيئا يجعل سعادتك ترفض الرد على خطابى وتدلنى على ما ينبغى أن أفعل ، أتوسل إليك يا صاحب السعادة أن تشرفنى برد على خطابى .. (ملاحظة) إذا كنت سعادتك قد سمعت من أحد الضباط أنى فعلت شيئا منافيا للشرف ومنعك هذا من الرد على فأنى أتوسل إليك أن

تعطيني الفرصة لأن أدافع عن نفسي فتحكم على الحقيقة بنفسك » وكان سلاتين يعرف لماذا أهمله جوردون . قال جوردون : « لقد أنكر دينه » ، وهذا يكفي ووقعت خطابات سلاتين في أيدي رجال المهدي فوضعوه في الأغلال ، وعندما سمع جوردون بذلك دون ذلك في « يومياته » دون تعليق .

وعندما وقعت أوراق الكولونيل ستيوَرّات في يد المهدي وعرف منها خطورة الحالة في الخرطوم قرر أن يشدد الحصار . وحضر بنفسه في نهاية أكتوبر ١٨٨٤ على رأس جيش جديد وعسكر خارج المدينة ، وكانت مؤن المدينة تنضب ، والمرض والأعياء وسوء التغذية يفت في الجنود والأهالي والنقد يشح واليأس يملأ القلوب ، فسك جوردون عملة جديدة خاصة بالسودان وأنشأ الرتب والنياشين ليشجع الناس على الصمود ، وبلغ به الأمر أن طبع نسخة وحيدة من جريدة انجليزية تقول إن حملة انجليزية من ١٥٫٠٠٠ جندي تقترب من الخرطوم ، وألقى بالجريدة في الطريق العام ليقرأها الناس مصادفة ويعيشوا على أمل كاذب أياما أو اسابيع ، وفي ١٠ ديسمبر ١٨٨٤ كان معروفا أن غذاء المدينة لن يكفيها أكثر من ١٥ يوما ولكن جوردون جاءته أنباء غامضة بقرب وصول الحملة ، فأرسل السفينة « البردين » لتلتقي بها في متمة Metemmeh وعلى « البردين » آخر قسم من « يومياته » ورسائله الأخيرة إلى أصدقائه .

كانت هناك بالفعل حملة قادمة في الطريق ، ١٠٫٠٠٠ جندي بريطاني جهزهم الجنرال وولزلي أحسن تجهيز . ولكن هبوط منسوب النيل عطل الحملة في منطقة الشلالات نحو منتصف نوفمبر ، ووصلت رسالة من جوردون تقول إن الحالة في الخرطوم على غاية ما يكون من السوء ، وكان تقدم البواخر مستحيلا فقرر وولزلي إرسال جزء من النجدة بالبر ، واحتاج الأمر إلى أسابيع لتجميع الجمال اللازمة ، وأخيرا خرج الجنرال السير هربرت ستيورات Sir Herbert Stewart على رأس ١٥٠٠ جندي من مدينة كورتي Korti في ٣٠ ديسمبر ١٨٨٤ ، أي أكثر من أسبوعين من آخر يومية من « يوميات » جوردون ، نحو متمة وهي ١٧٠ ميلا جنوبي كورتي عبر الصحراء ، واعترضتهم قوات المهدي أكثر من مرة في معارك ضارية مرة في ١٧ يناير ١٨٨٥ عند آبار أبو كليه ومرة في ١٩ يناير قتل فيها السير هربرت ستيوارت . وفي ٢١ يناير بلغت القوة متمة بعد أن فقدت ٢٥٠ مقاتلا ، وفي ٢٤ يناير ركب السير تشارلز ويلسون Sir Charles Wilson ، الذي خلف القائد هربرت ستيوارت ، السفينة « البردين » ،

ولكن السفينة اصطدمت بصخرة فى النيل فتعطلت يوما كاملا . وحين وصل السير تشارلز ويلسون الخرطوم فى ٢٨ يناير ١٨٨٥ تحت نيران مركزة من قوات المهدى لم ير على البعد العلم المصرى يرفرف على قصر الحاكم العام ، لقد سقطت الخرطوم قبل ذلك بيومين .

لا أحد يعرف بالضبط ماذا كان يجرى فى الخرطوم فى الأسابيع الأخيرة ، ولكن تاجرا سوريا اسمه بورديني بك ترك يوميات تعطينا بعض البصيص . الأهالى والحامية جياع منهكون معلقون بين اليأس والرجاء . وجوردون الذى لا يهدأ يسير بين الجنود يشجعهم ويمشى مع الناس يشاورهم ويتفقد الأغذية ويوزعها بحساب ، لقد شاب شعره فجأة ، وذات ليلة قصد بورديني بك قصر الحاكم العام ، وكانت قوات المهدى تقصفه بالمدافع . وكان القصر هدفا يسيرا لأنه كان شعلة من ضياء . وكانت القنابل تزمجر خلال نوافذ القصر . قال بورديني بك : ربما كان من الأصلح سد النوافذ بصناديق الرمل . وهاج هياج جوردون : «ودعا الحراس وأمرهم بأن يطلقوا النار على لو تحركت ثم جاء بشمعدان كبير جدا يتسع لأربع وعشرين شمعة ، ووضعنا هو وأنا الشموع فى مكانها ، ووضعها الشمعدام على المائدة قبالة النافذة ، وأوقدنا الشموع وجلسنا إلى المائدة ، ثم قال الباشا : عندما وزع الله الخوف على كل الناس فى العالم جاء دورى أخيرا ، ولم يتبق لى منه نصيب . هيا قل للناس فى الخرطوم إن جوردون لا يخاف من شىء لأن الله خلقه بغير خوف».

وفى ٥ يناير انتزعت قوات المهدى أم درمان من القوات المصرية ، وبهذا أحكم حصار الخرطوم تماما ، كانت أم درمان آخر منفذ للأطعمة الطازجة . وفى المجاعة أكل الناس الكلاب والحمير والجلود والصمغ وألياف النخل . ووقف الجنود على استحكاماتهم متخشبين ، ومات الناس بالمئات جوعا كل يوم ، وترك الأحياء الموتى فى الشوارع فلم تكن بهم قوة على دفنهم ، وفى ٢٠ يناير ١٨٨٥ وصلت إلى الخرطوم أنباء معركة أبو كليه . ولكن الأيام مرت دون أن تظهر النجدة فى الأفق وأخذ جوردون يزيف الخطابات ويطبع الجريدة الوهمية ليصبر الناس . وفى ٢٥ يناير ١٨٨٥ جاءه وفد الأهالى ليقول إن المهدى يجهز هجمة مهولة ، ورفض جوردون استقبالهم . وانما استقبل برودينى وحده . قال : ليس لدى ما أقوله أكثر مما قلته . قلت للناس اليوم بعد اليوم إن النجدة آتية . إنهم لن يصدقونى بعد الآن ، هيا اجمع كل الناس على خط النار وقفوا

بشجاعة والآن اتركنى لأدخن بقية سجائرى . وأحس بروديني بك أن جوردون قد دخل مرحلة اليأس . وكانت هذه آخر مرة رآه فيها .

وعند وصلت القوة الإنجليزية إلى متمة ، عدل المهدى خططه فقرر الاستيلاء على الخرطوم بالهجوم بدلا من الإستيلاء عليها بالتجويع . كان إنخفاض النيل قد أدى إلى إنهيار جزء من سور الدفاع الدائرى شمال المدينة وانكشاف مساحة واسعة من الأرض الزبط ، وقد حال إعياء الجنود دون إعادة بناء الجزء المنهار من السور. وحين جف الزبط عبرت قوات المهدى النهر وتدفقت داخل الخرطوم من هذه الثغرة دون أى قتال حقيقى مع القوات المصرية نصف الميتة من الجوع . وكان جوردون قد أعد للحظة النهاية عدتها فبث الألغام فى بدروم القصر بحيث يمكن نسف القصر كله فى دقيقة واحدة ، وكان قد كتب للورد كرومر فى ذلك يقول : «إنهم بإذن الله لن يأخذونى حيا » . ولكن يبدو أن جوردون فى أيامه الأخيرة كان مترددا فيما ينبغى أن يفعله حين تأتى اللحظة الحاسمة . فكر أن نسف القصر على رأسه فيه معنى الإنتحار وهو ما ينهى عنه الدين ، «وهو بمثابة أخذ الأمور من يد الله » . ربما كان واجبه أن يقع أسيرا فى أغلال المهدى لتكون ذلته آية شهادته من أجل إلهه . ربما كان واجبه أن ينطلق إلى الجنوب وسط نار الأعداء حتى يبلغ أفريقيا الإستوائية .

وحين جاءت اللحظة الحاسمة وأحاطت قوات المهدى بالقصر كان جوردون على سطح القصر مرتديا الروب دى شامبر ، فأسرع إلى غرفة نومه وارتدى بدلة بيضاء وحمل سيفا ومسدسا قبل أن يدخل المهاجمون القصر . واقتحم مقاتلو المهدى الفناء شاهرين السيوف والحراب فوجدوا جوردون واقفا فى انتظارهم فى أعلى درج القصر . وكانت لحظة سكون رهيب وجوردون يتصفح مهاجميه فى صمت : ثم صرخ أحد الدراويش ، ويقال أن اسمه طه شاهين الدنقلاوى ، بأعلى صوته قائلا : «ملعون اليوم يومك » ، واغمد رمحه فى جسد جوردون ، فلم تصدر عن جوردون إلا إشارة احتقار. وطعنه برمح آخر اخترق جسده فسقط على الأرض ، وانهال عليه بقية الدراويش ومزقوه بسيوفهم حتى فاضت روحه . هكذا يقول التسجيل الرسمى عن نهاية جوردون إنه مات دون مقاومة فى قمة التعالى والاحتقار . ولكن هناك رواية أخرى رواها شهود عيان آخرون تقول إن جوردون حمل على مهاجميه بكل ما أوتى من قوة وشجاعة وسلاح ، فلما فرغ مسدسه قاتل بسيفه وصرع الكثيرين فى طريقه إلى أسفل الدرج ، ثم

سقط أخيرا تحت كثرة السيوف والرماح ، لا أحد يعرف حقا إن كان جوردون قد مات ميتة المحارب الذى يقرع السيف بالسيف أو ميتة القديس الذى ينتظر الموت وبصره شاخص إلى السماء . لقد كان فى موته أسطورتين كما كان فى حياته أسطورتين .

وقطعوا رأسه وحملوها إلى المهدى ملفوفة فى قطعة من قماش . وفى طريقهم إلى المهدى مروا بأم درمان حيث كان سلاتين باشا أسيرا فى الأغلال ، ورأى سلاتين رأس جوردون . وأمر المهدى بتعليق رأس جوردون بين فرعى شجرة فى الطريق العام ، وكل من مر بها ألقى عليها حجرا ، وحومت فوق الرأس الصقور .

وحين بلغت الأنباء انجلترا كان هناك حداد قومى على جوردون وهياج قومى على جلادستون الذى نعتوه بالقاتل والسفاح . وأقيمت على روح جوردون الصلوات فى وستمنستر وفى سانت بول . وقدم البرلمان ٢٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى لأسرته وجمعت التبرعات لإنشاء مشروع خيرى تذكارا له . وعلا صوت الإمبرياليين من جديد يصرخ فى وجه جلادستون : لابد من غسل العار ، لابد من استخلاص الخرطوم من المهدى . لابد من فتح السودان . ولكن جلادستون تجاهل كل ذلك وخاض التيار . وساعده تأزم الموقف مع روسيا على حدود أفغانستان ، فأعلن أن بريطانيا قد تكون بحاجة إلى كل جندى بريطانى إستعدادا لحرب أوروبية ، وبقى المهدى سيداً على السودان .

ومات المهدى فى قمة سطوته قبلما تنقضى ستة شهور ، وحل محله الخليفة عبد الله التعايشى . وبعد ١٣ سنة صفى الجنرال كتشنر دولة المهدى وذبح من رجاله ٢٠٫٠٠٠ مقاتل فى معركة أم درمان . وأنعم على السير ايفلين بيرنج بلقب اللورد كرومر ..

وادى النيل (٥)

شهادة اللورد كرومر

«من يسرف فى التقبيل لا يحسن الجماع» . Qui Trop embrasse. mal étreint
(مثل فرنسى)

عندما اعتزل الخديو إسماعيل عرش مصر فى ١٨٧٩ ، ترك لإبنه توفيق ، مع ديون مصر ، إمبراطورية أفريقية فى السودان تمتد من وادى حلفا شمالا الى خط الإستواء جنوبا (نحو ١٣٠٠ ميل مربع) ومن مصوّع على البحر الأحمر الى حدود دارفور الغربية (نحو ١٣٠٠ ميل مربع)، وهى مساحة تعادل ضعف مساحة فرنسا وألمانيا مجتمعتين . وبعد أن صفت إنجلترا الخديو إسماعيل فى ١٨٧٩ ، فرغت لتصفية مصر فى ١٨٨٢ ، ولم يبق أمامها إلا تصفية الوجود المصرى فى السودان ، وهذا ما فعلته فى ١٨٨٤ .

فلنصدق مؤقتا ما يقوله اللورد كرومر فى وصفه لموقف مصر فى السودان . فعنده أن اسماعيل ينطبق عليه المثل الفرنسى القائل بأن «من يسرف فى التقبيل ، لا يحسن الجماع» بمعنى أنه لو إفترضنا أن إسماعيل كان جادا فى رغبته فى تحرير العبيد ، فقد فتح من أراضى السودان أكثر مما يمكنه السيطرة عليه وحكمه وتنظيمه وسحق الرق فيه . وقد كان من نتائج ذلك ما قاله السير صمويل بيكر فى كتابه «الإسماعيلية» Ismailia (ص ١١) عن السودان تحت الحكم المصرى أيام سعيد والنصف الأول من عهد إسماعيل «أن البلاد كلها مؤجرة من حكومة الخرطوم للقراصنة من صيادى العبيد الذين ينتحلون إسم التجار» . وقد فكر سعيد عند زيارته للخرطوم فى ١٨٥٦ فى الإنسحاب من السودان ولكنه عدل عن ذلك تحت ضغط المشايخ والأعيان بحجة أن انسحاب مصر سيقذف السودان فى الفوضى من جديد . والمفهوم ضمنا أن المشايخ والأعيان السودانيين كانوا حريصين على استمرار الحكم المصرى فى السودان لأنهم كانوا يستخدمون سلطة حكومة الخرطوم فى تنظيم تجارة الرقيق . وبعد احتلال مصر ، أوفد

الكولونيل ستيوارت Colonel Stewart . فى ١٨٨٣ ليدرس الأحوال فى السودان فوصل إلى نتيجة مشابهة ، وهى ضرورة إنسحاب مصر من مناطق السودان الإستوائية والمتطرفة عموما لتحسين حكم الخرطوم وما حولها . وكان هناك واقع إستند إليه ستيورات وهو أن الوجود المصرى فى السودان يكبد الخزانة المصرية أموالا باهظة هى أحوج ما يكون إليها فى إملاقها المالى . وهذه حقيقة لأنه على طول تاريخ مصر فى السودان عبر أكثر من قرن ، أى حتى استقلال السودان فى ١٩٥٤ . كانت مصر (تعطى ولا تأخذ) . وكان من رأى ستيورات أن محمد أحمد لم يجد أتباعا عند إعلانه أنه المهدى فى ١٨٨١ إلا لسوء الحكم المصرى الذى أشاع السخط فى سكان السودان .

ولكن هناك كلاما هاما فى الكولونيل ستيورات يجب أن نصغى إليه جيدا لأنه أحد مفاتيح الموقف . فى ٥ يناير ١٨٨٣ كتب ستيورات عن حامية الخرطوم المصرية يقول أن ثلث جنودها على الأقل لا يعرفون إستعمال البندقية . وانهم يكونون جيشا أقوى لو أنهم سلحوا بمجرد النبابيت ، وفى ٢٧ فبراير ١٨٨٣ كتب ستيورات خلاف ألفاظ السباب عن الضباط والجنود المصريين أن الميول العرابية متفشية بينهم ، وأن ولاءهم للخديو توفيق مشكوك فيه . وهذا بيت القصيد . وفى ١٦ فبراير ١٨٨٣ كتب ستيوارت يقول : «المسألة هى : هل سيظلون على ولائهم أو أن جبنهم قد يغريهم بالهرب من خدمة الجيش ، مطمئنين الى أنهم لو فعلوا ذلك فإن المهدى لن يؤذيهم .. وفى بعض المناوشات الأخيرة سمعوهم يقولون : يا أفندينا عرابى .. آه لو عرفت الموقف الذى وضعنا فيه توفيق ..» .

ومن حالة السودان المالية نستطيع أن نستخلص أن نفس الإضطراب المالى الذى أدى فى مصر الى تأخر مرتبات رجال الجيش المصرى وساعد على اشتداد الحركة العرابية . كان سائدا فى السودان . ففى ١٨٨٤ كانت إيرادات حكومة السودان ٥٠٧و٠٠٠ جنيه ومصروفاتها ٦١٠و٠٠٠ جنيه بعجز قدره ١٠٣و٠٠٠ جنيه . ورجح ستيوارت فى ١٨٨٣ أن كردفان ودارا وفاشودة وربما سنار ودارفور لم تجمع منها أية ضرائب بسبب ثورة المهدى . وكانت بعض القوات المصرية على النيل الأزرق قد تأخرت رواتبها عامين . أما القوات المصرية فى الخرطوم فقد تأخرت رواتب الكثيرين منها شهورا . فلم يكن غريبا إذن أن يكون الجيش المصرى فى السودان ، وقوامه

٣٠٠٠٠ جندى . منهم ١٠٠٠٠ جندى فى الخرطوم وحدها ، جيبا من جيوب الثورة العرابية لم ينظف بعد حتى بعد فشل العرابيين ونفى عرابى وزملائه ، وأن يكون مصدر خطر كامن على الخديو توفيق والإنجليز . واشارة الكولونيل ستيوارت الى إمكانية «الهرب من خدمة الجيش» والإطمئنان إلى المهدى ورجاله ، توحى بإمكانية إنضمام الجيش المصرى أو أجزاء منه إلى قوات المهدى .

وقد كانت بيانات المهدى تعلن أنه بعد السيطرة على السودان ينوى غزو مصر ويطرد الترك الكفار ثم ينشر الإسلام فى العالم كله . وبغض النظر عن أحلام المهدى ، يمكن أن نستخلص أن الجيش المصرى فى السودان لو نظر للمهدى كمحرر منتصر نظره إلى عرابى كمحرر مهزوم ، فمعنى هذا أن الثورة العرابية لم تنته بعد بالنسبة للخديو بأتراكه وشراكسته وبالنسبة للإنجليز .

وبالطبع لم يكن الأمر بهذه البساطة لأن النضج السياسى لم يكن قد وصل بالمصريين أو بالسودانيين إلى تبلور مبدأ «الكفاح المشترك» بين الشعب المصرى والشعب السودانى لطرد الترك والإنجليز من وادى النيل . وظلت ثورة المهدى ثورة على الحكم المصرى ليس فقط من وجهة نظر المصريين ولكن أيضا من وجهة نظر المهدى وأنصاره . وفشل المهدى ، بسبب قصوره السياسى أو طبيعة دعوته المهدية أو أطماعه فى ملك الكرة الأرضية ، فى أن يجد صيغة لهذا الإلتقاء المصرى السودانى ضد الإستعمار التركى والإستعمار الإنجليزى ، جعلت إحتمالات التعاون ضئيلة .

والحل الذى رآه الكولونيل ستيوارت وأيده فيه اللورد دوفرين سفير إنجلترا فى استانبول والسير إدوارد ماليت قنصل إنجلترا العام فى مصر أثناء فترة إحتلال مصر هو الإنسحاب من كردفان ودارفور على أن ينسحب سلاتين باشا حاكم دارفور إلى بحر الغزال ، والتركيز على حماية شاطىء النيل فقط . وفى ٢ أبريل ١٨٨٣ زار اللورد دوفرين إبراهيم بك مدير مصلحة الخرطوم فى القاهرة وقال له : «لو أن الحكومة المصرية إلتزمت جانب الحكمة لقصرت جهودها الحالية على إعادة تثبيت السلطة فى سنار ، فلا تحاول أن تمد سلطتها وراء هذه المديرية وضفتى النهر فى المنطقة المتاخمة» ، الى جانب الخرطوم طبعا . ولكن الحكومة المصرية (وزارة شريف باشا) رفضت مبدأ تقلص سلطة مصر على السودان ومبدأ تقصير الخطوط الدفاعية كما رفضت فيما بعد قرار إخلاء السودان الذى اتخذه الإنجليز بعد فشل حملة الجنرال هيكس لإخضاع المهدى ،

وانتهى الأمر باستقالة وزارة شريف باشا إحتجاجا على قرار الإنسحاب . لقد كانت وجهة نظر الحكومة المصرية أن ثورة المهدى فتنة يمكن ويجب سحقها . ولما كان السودان حتى ذلك التاريخ سودانا مصريا بحتا ، أى من أملاك مصر وحدها وليس للإنجليز فيه نصيب ، فإن حملة هيكس كانت فى حقيقتها حملة مصرية تحت قيادة عليا بريطانية وقيادات مختلطة من المصريين والبريطانيين تتحرك تحت العلم المصرى ، وكان الضباط البريطانيون يعملون بوصفهم خبراء أجانب فى الجيش المصرى . وبالفعل أبرق اللورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا إلى قنصل بريطانيا العام فى مصر – فى ٧ مايو ١٨٨٣ – بتخلى بريطانيا عن كل مسئولية عن حملة هيكس وعن العمليات العسكرية المصرية الدائرة فى السودان لقمع ثورة المهدى ، فأبلغ السير إدوارد ماليت بهذا التخلى كتابة بتاريخ ٢٢ مايو ١٨٨٣ . قال كرومر أن اللورد جرانفيل وجد هذا الإيضاح ضروريا نظرا لأن رسائل الجنرال هيكس وبرقياته إلى الحكومة المصرية كانت دائما تصلها أو تبلغ بها من خلال السير إدوارد ماليت قنصل بريطانيا العام ، كما أن الجنرال هيكس إستمر فى مراسلة السير إدوارد ماليت بشأن كل ما يتصل بشئون الحملة المالية والعسكرية . وفى الوقت نفسه أبلغ السير إدوارد ماليت الجنرال هيكس موقف الحكومة البريطانية فى هذه الصدد .

وتحركت حملة هيكس باشا إلى السودان لقمع ثورة المهدى فى ٨ سبتمبر ١٨٨٣ ، أى ثلاثة أيام قبل وصول السير ايفلين بيرنج (لورد كرومر) إلى مصر لتسلم عمله كقنصل عام لبريطانيا خلفا للسير إدوارد ماليت . وفى ٢٢ نوفمبر ١٨٨٣ وصلت الأنباء إلى شريف باشا أن حملة هيكس قد أبيدت تماما فى ٥ نوفمبر . وفى ٤ يناير ١٨٨٤ ، كتب السير تشارلز ويلسون يقول : « عندما غادر هيكس باشا القاهرة ، لم يكن فى النية أن يفعل أكثر من تطهير سنار من عصابات الثوار ، وقد أنجز هذا العمل بسهولة ، ثم حماية الخرطوم . ومن العبث البحث فى أى نوع من الجنون حدا بالحكومة المصرية أن تأمر هيكس باشا بأن يحاول إستردا كردفان . لقد كانت عملية تحفها المهالك ، وبالنظر إلى حالة القوات المستخدمة التى وصفها الكولونيل ستيوارت أصدق وصف ، كانت الكارثة نتيجة محتومة » .

قال اللورد كرومر فى « مصر الحديثة » (ج ١ ص ٣٦٨) عن ذكرياته البعيدة فى فترة وصوله الى مصر لتسلمه عمله من السير إدوارد ماليت : « أذكر أنى تحدثت إلى شريف باشا عن أفضلية التخلى عن مديريات السودان النائية ، ولم يكن غير راغب فى

التخلى عن دارفور ، ولكنه من جهة أخرى كان متمسكا بكردفان بشدة . غير أنه أضاف بقلب خلى يتميز به المصريون المتفرنسون : (« سوف نتحدث عن هذا فيما بعد ، ولكننا أولا سنضرب هذا السيد علقة سخنة ») يقصد المهدى . قالها شريف باشا بالفرنسية.

والإيحاء طبعا هو أن الحكومة المصرية برياسة شريف باشا كانت المسئولة عن دمارحملة الجنرال هيكس (نحو ١٠٠٠٠ مقاتل مصرى وبضعة عشرات من الضباط وصف الضباط الإنجليز) . وقد كان من السهل على اللورد كرومر بعد ربع قرن أن يقول فى كتابه « مصر الحديثة » (١٩٠٨) أن الحكومة البريطانية مسئولة ضمنيا لأنها لم تتدخل مباشرة وتمنع الحكومة المصرية من إرسال حملة هيكس لقمع ثورة المهدى ولتحمى المصريين من أنفسهم . ولكن الأرجح أن تردد وزارة الخارجية البريطانية كان منشؤه الإنتهازية السياسية بمنطق : « فليكن : إذا نجح السلاح المصرى ، فالسودان لنا ، لأن من يحكم مصر يحكم السودان من الباطن . وإذا فشل السلاح المصرى واستقل السودان لم نخسر شيئا سوى بضعة عشرات من الضباط البريطانيين ، وأمكن فى الظروف المناسبة فتح السودان بمفردنا ليكون ملكا خالصا للتاج البريطانى ليس فيه شريك مخالف » . تماما نفس المنطق الذى إستخدمته إنجلترا لاستبعاد فرنسا من فتح مصر عام ١٨٨٢ .

وهكذا تجسم خطر المهدى ، فبعد أن سقطت فى يده دارفور وكردفان فى غرب السودان ، إستولى عثمان دقنة على قسم من شرق السودان ، ولم يبق مفتوحا إلا طريق الشمال . وتأزمت الأمور ، ففى ١٩ نوفبر ١٨٨٣ بدأ شريف باشا يجس نبض السير ايفلين بيرنج بشأن دعم عسكرى إنجليزى أو هندى لإنقاذ السودان ، أى يوما واحدا قبل إبلاغه رسميا بكارثة هيكس باشا . قال شريف لكرومر : « أظن أن حكومة جلالة الملكة لا تحب أن ترى الأتراك يتدخلون فى السودان ؟ » تهديد ضمنى بالإستنجاد بتركيا . واستفسر كرومر برقيا من وزير خارجيته فى ١٩ نوفبر ١٨٨٣ فأبرق له اللورد جرانفيل فى ٢٠ نوفبر : لا قوات إنجليزية ولا قوات هندية ولا قوات تركية . الرأى هو إخلاء السودان « فى حدود معينة » . نفس الرأى الذى سبق أن أوصى به اللورد دوفرين والسير إدوارد ماليت والكولونيل ستيوارت قبل كارثة الجنرال هيكس ورفضته الحكومة المصرية ووقفت منه الحكومة البريطانية موقف المتفرج . كان هذا

أيضا رأى كرومر ، وهو يعلن مسئوليته الشخصية عن تبنى هذه السياسة منذ توليه مهام منصبه فى مصر : إنسحاب مصر من السودان . وهى السياسة التى تبناها جلادستون («مصر الحديثة» ج ١ ص ٣٧٤) .

أما القواد العسكريون البريطانيون فى القاهرة ، فقد إتفقوا فى الرأى بعد كارثة هيكس ، وهو أن تقدم المهدى يجعل الإحتفاظ بالخرطوم نفسها مستحيلا على الحامية المصرية فيها ، ولذا كانوا يرون فتح طريق بربر سواكن تمهيدا للإمداد وللإنسحاب من جهة البحر الأحمر . (الجنرالات الثلاثة كانوا : الجنرال فردريك ستيفنسون Frederick Stephenson ، قائد جيش الإحتلال البريطانى فى مصر ، والجنرال السير ايفلين وود Sir Evelyn Wood ، سردار الجيش المصرى ، والجنرال فالنتاين بيكر Valentine Baker قائد البوليس المصرى) . كذلك إتفقوا على أن التعزيز مستحيل بالجيش المصرى وحده ، وممكن فقط بتدخل خارجى (بجيش بريطانى مثلا) ، ولكن معنى هذا إحتفاظ بريطانيا بالسودان بعد فتحه من جديد مقابل قيامها بتمويل الحملة ومقابل تضحياتها بالأرواح ، لأن عجز مصر المالى يقعدها عن الإضطلاع باعادة فتح السودان . وأخيرا فقد كان رأى الجنرالات الثلاثة أن سقوط الخرطوم أو إنسحاب حاميتها المصرية معناه إنتهاء الوجود المصرى من شمال السودان حتى أسوان أو على الأقل وادى حلفا . أما الجنرال بيكر ، فمع موافقته على الإنسحاب المصرى من حيث المبدأ ، فقد كان يرى خطورته على مصر ذاتها لأنه يفتح أبوابها الجنوبية للمهدى ، ويجعل نفقات الدفاع عن مصر ذاتها تتجاوز ما أنفق على فتح السودان ، ويوحى بأفضلية إشتراك إنجلترا فى إعادة فتح السودان على أساس إسترداده والبقاء فيه (كرومر/٣٧٦) .

وكان الجانب المصرى مرتبكا لا يهتدى إلى قرار بالنسبة لإخلاء الخرطوم . وأخيرا نعلم من برقية كرومر إلى اللورد جرانفيل المؤرخة ١٢ ديسمبر ١٨٨٣ أن شريف باشا أبلغه «أن الخديو عقد مجلس الوزراء وأنهم قرروا أن يضعوا أنفسهم حسب ما ترتئيه حكومة صاحبة الجلالة» ، ولكن فى الوقت نفسه كانت الحكومة المصرية ترى أن الحل الأمثل هو دعوة سلطان تركيا لتقديم المعونة العسكرية فقد كان من رأى شريف أن الطابع الدينى الذى إتخذته ثورة المهدى يجعل التدخل الإنجليزى أو الهندى أدعى لتقوية الثورة بدلا من تهدئتها . والحكومة المصرية تفوض الحكومة البريطانية فى وضع الشروط التى تقدم بها المعونة التركية ، وأول هذه الشروط هو انسحاب القوات التركية من السودان بمجرد إنتهاء الداعى لوجودها .

نحن لا نعرف فيم كان المصريون يفكرون حين عرضوا على إنجلترا هذا العرض الساذج فى ظاهره ، فلا أظن أنهم بلغوا من البلاهة درجة تجعلهم يتوهمون أن تركيا يمكن أن ترسل حملة من ٢٠٠٠٠ مقاتل على الأقل تتكبد فى تمويلها ملايين الجنيهات لمجرد مساعدة مصر على إسترداد السودان مع التعهد بجلاء القوات التركية رهن إشارة مصر . والأرجح أن المصريين ، فى عجزهم عن مواجهة الإحتلال البريطانى بقوتهم الذاتية ، كانوا يتوهمون إمكان الإستفادة مستقبلا من الوجود العسكرى التركى لضرب الوجود العسكرى الإنجليزى . وهى أيضا سذاجة أن يتوهموا البلاهة فى الإنجليز إلى حد توهم قبول الترك الموت بالمجان فى سبيل مصر .

على كل فقد جارى الإنجليز المصريين فى سذاجتهم أو تساذجهم فأبرق اللورد جرانفيل إلى اللورد كرومر فى ١٣ ديسمبر ١٨٨٣ يقول : «لا قوات بريطانية ولا قوات هندية ، وحكومة جلالة الملكة لا تمانع فى العرض باستخدام قوات تركية بشرط أن يقتصر هذا الإستخدام على السودان وحده دون غيره وأن تكون قاعدتها سواكن . وحكومة جلالة الملكة لا يمكن أن توافق على زيادة الأعباء على موارد مصر بالإنفاق على عمليات مشكوك فى نفعها لمصر ، حتى ولو نجحت ، ونجاحها أمر بعيد ، وذلك باستثناء ما ينفق لضمان الإنسحاب المأمون للحاميات التى لا تزال تشغل مواقع فى السودان . إن حكومة جلالة الملكة توصى وزراء الخديو بأن يصلوا إلى قرار سريع بإخلاء كل الأراضى جنوب أسوان ، أو على الأقل جنوب وادى حلفا . والحكومة البريطانية على استعداد للمعاونة فى حفظ الأمن فى مصر نفسها وفى الدفاع عنها وبالمثل عن موانىء البحر الأحمر » . («مصر الحديثة» ج ١ ص ٣٧٩ – ٣٨٠) .

وهكذا إنتهى الأمر إلى نصيحة بريطانية بأن تنسحب مصر لا من الخرطوم وحدها ولكن من السودان جملة حتى أسوان ، أو حتى وادى حلفا جنوبى أسوان على أقصى تقدير . وكانت هذه النصيحة البريطانية بمثابة أمر بريطانى . فاللورد كرومر يعترف فى كتابه «مصر الحديثة» ج ١ ص ٣٨١ – ٣٨٢ – بأن اللورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية أرسل اليه فى ٤ يناير ١٨٨٤ مع تعليمات إنسحاب مصر من السودان رسالة سرية تقول : «من الجوهرى إتباع نصائح حكومة جلالة الملكة فى المسائل الهامة التى تؤثر فى إدارة مصر أو فى سلامتها ، وذلك طالما كان الإحتلال المؤقت قائما . ويجب على الوزراء والمحافظين تنفيذ هذه النصائح وإلا فقدوا مناصبهم . وتعيين

وزراء إنجليز (ليحلوا محلهم ل . ع) أمر معترض عليه تماما . ولكن لاشك أنه من الممكن العثور على مصريين ينفذون أوامر الخديو الصادرة وفقا للنصائح الإنجليزية . وسوف تجدون التأييد الكامل من مجلس الوزراء (البريطانى ل . ع .) .

لقد كان المطلوب من مصر إخلاء السودان . والغريب أن ما وصفه اللورد كرومر بتردد مجلس الوزراء المصرى فى إتخاذ قرار حاسم بشأن الوجود المصرى فى السودان سرعان ما انتهى بتصلب تام فى رفض الإنسحاب ، والتفكير فى حلول مستحيلة أو باهظة الثمن للإحتفاظ بالسودان كدعوة تركيا للتدخل أو انتظار حملة إنجليزية أو هندية . لم يكن هناك غير إنجلترا لتمويل الحملة المصرية أو التركية وإعدادها ، وقد كان وهما أن ينتظر المصريون من الإنجليز ذلك . وقد كان يمكن لمصر أن تمول وتعد الحملة بمواردها الذاتية لولا وضع يد الدائنين على ٦٠٪ من ميزانيتها السنوية لاستيفاء ديون إسماعيل تحت إشراف إنجلترا .

وتمسك شريف باشا برفض قرار الإنسحاب فواجهه كرومر بأن هذا لم يكن نصيحة بل أمرا ملزما من لا ينفذه ينصرف . وهكذا استقال شريف باشا فى ٧ يناير ١٨٨٤ . وعرضت الوزارة على رياض باشا بهذه الشروط فرفضها . وهدد كرومر كما قال فى «مصر الحديثة» (ج ١ ص ٣٨٣) بأنه سيرأس الوزارة بنفسه إذا استمرت الأزمة ، وهنا تراجع الخديو توفيق وكلف نوبار باشا بتشكيل الوزارة وأبلغ اللورد كرومر أنه قبل النصيحة بروح ودية وأنه بعد تفكير مثمر وجد أن الإنسحاب من السودان فيه مصلحة مصر .

والرأى المستقر بين المؤرخين المصريين هو أن إنجلترا قررت إخراج مصر من السودان حتى يتسنى لها إعادة فتحه وامتلاكه بمفردها ، وهو احتمال راجح فى نظرى ، ولكن ليس بالطريقة المبسطة التى صورها الرافعى وسواه . فلا تزال هناك جملة أسئلة حائرة لابد من الإجابة عليها قبل أن نهتدى إلى حل للغموض الذى يكتنف موضوع السودان :

(١) منذ البداية أى منذ سقوط الأبيض عاصمة كردفان فى يد المهدى ، والتقارير البريطانية من العسكريين والدبلوماسيين تفيض بالتشاؤم حول كفاءة القوات المصرية فى السودان ماديا ومعنويا واداريا ، وتتنبأ بكارثة محققة لحملة الجنرال هيكس على كردفان . ومنذ البداية أيضا نجد أن الجنرال هيكس كان لا يتصل فى أى أمر يخص

قواته المصرية برؤسائه فى الحكومة المصرية إلا من خلال السير ادوارد ماليت ، قنصل بريطانيا العام فى القاهرة (قبل كرومر) . ومنذ البداية ثالثا كان لبريطانيا بقوة الإحتلال حق الفيتو على الأقل على قرارات الحكومة المصرية . وحتى لو إفترضنا أن قرار حملة هيكس كان قرارا مصريا صرفا أملاه الكبرياء الوطنى أو مصالح بعض الباشوات والتجار المصريين المنتفعين من الوجود المصرى فى السودان ، فلماذا لم تتدخل إنجلترا لايقاف قرار حملة هيكس قبل وقوع الكارثة المحققة ، وفضلت أن تنظر إلى كل ما يجرى نظرها إلى مسألة داخلية بحته ، بل وأعلنت الجنرال هيكس أنها مع اغتباطها لتلقى المعلومات منه عن سير الحملة فهى تتبرأ من كل مسئولية عنها لأنها تعدها مسئولية الحكومة المصرية وحدها ؟ إن الموقف كله يتلخص فى قول اللورد سالسبورى Lord Salisbury ، زعيم المحافظين ، فى استجوابه لحكومة جلادستون فى ١٢ فبراير ١٨٨٤ : «إن من يملكون السلطة المطلقة للحيلولة دون وقوع الأحداث الأسيفة ويرفضون إستخدام هذه السلطة ، مسئولون عما يقع » .

أليس من حقنا أن نتساءل : ألم تكن إنجلترا ، وقد قررت الإنفراد بالسودان ، قد بنت سياستها السودانية على «الإستفادة» من ضعف المصريين وحماقتهم ، ولو أدى بها الأمر إلى التضحية ببعض أبنائها ، فتركت عشرة آلاف جندى مصرى يساقون الى مجزرة بشرية محققة بقصد تصفية الوجود المصرى فى السودان فلا يبقى أمامها بعد ذلك إلا سحب الحامية المصرية من الخرطوم ؟ أليس من حقنا أن نشتبه فى أن مأساة الجنرال هيكس فى ١٨٨٣ كانت المسودة الأولى لمأساة الجنرال جوردون فى ١٨٨٤ ، وأن هذه المأساة وتلك كانتا من نفس نمط مأساة الجنرال السير لى ستاك باشا Sir Lee Stack حاكم السودان العام الذى اغتاله بعض الوطنيين الإرهابيين فى القاهرة عام ١٩٢٤ فرتبت إنجلترا على ذلك طرد الجيش المصرى من السودان ؟

ثم هنالك السؤال : هل كان للمخابرات البريطانية دور فى «إلهاب» الوطنيين بالوطنية المتطرفة حتى يتورطوا فى حملة كردفان (مأساة هيكس) وحتى يرفضوا الإنسحاب من الخرطوم (مأساة جوردون) وحتى يلجأوا إلى الإغتيال السياسى (مأساة لى ستاك) لتنفرد انجلترا بالسودان ؟ كل هذه قضايا لا ينفع فيها الحدس والتكهن وإنما تجلى بأبحاث المؤرخين المدققين المحايدين .

أنا لا أقول إن انجلترا «رتبت» حملة هيكس ولا مصرع جوردون ولا اغتيال

SS

السير لى ستاك وإلا لقلنا بنفس المنطق إنها «رتبت» الثورة العرابية لتحتل مصر كما كان يقول دعاة الحزب الوطنى ، أو «رتبت» ثورة المهدى لتطرد المصريين من السودان ، أو «رتبت» مظاهرات ٢٦ يناير ١٩٥٢ لتطرد الوفد من الحكم وتضع نهاية للديمقراطية الليبرالية فى مصر . وانما كل ما أقوله إنه كانت هناك انتفاضات وطنية أو شعبية أو ديمقراطية عارمة توشك أن تغير مسار التاريخ ، وقد كانت حنكة الاستعمار فى أنه عرف كيف يحرف هذه التيارات العارمة عن مسارها الطبيعى ليستثمرها فى تحقيق أهدافه .

(٢) بعد مأساة حملة هيكس وشهادة اللورد كرومر بأن مجلس الوزراء المصرى كان مبلبلا ومرتبكا لا يعرف كيف يتصرف ، وأنه قد فوض الأمر لحكومة جلالة الملكة لتقرر الأمور نيابة عنه ، نلاحظ أن التشدد المطلق فى الاحتفاظ بالسودان أخذ يسود قراره إلى حد إستقالة شريف باشا إزاء إصرار انجلترا على إخلاء مصر للسودان . ولاشك أن شريف باشا كان يعلم باستحالة الحل التركى الذى اقترحته الحكومة المصرية ، فلم يكن من المعقول أن تقبل انجلترا تمويل حملة تركية تسحق المهدى لحساب مصر ، كما لم يكن معقولا أن تقبل تركيا التضحية بحملة تركية تسترد السودان لحساب مصر وانجلترا ثم تنصرف لحال سبيلها . ولكن لاشك أيضا أن الرأى العام المصرى ، حتى على مستوى رجل الشارع ، كان مفعما بالمرارة والغضب لتدهور موقف مصر فى السودان وللمجازر التى سيق اليها الجنود المصريون دون جدوى . وأنه كان يحمل المطامع الانجليزية المسئولية عن كل هذه الكوارث ، بحيث استحال على أى سياسى مصرى أن يواجه الرأى العام بحقائق الموقف . أى بضرورة الانسحاب من السودان .

والسؤال الذى ينبغى أن يطرح هو الآتى :

إذا كان ساسة مصر عاجزين عن إيجاد حل مصرى لمشكلة السودان ، فكيف نفسر إصرارهم على رفض الانسحاب منه ؟ أكان أملا فى تصالح مع المهدى أم أملا فى استدراج الباب العالى للتدخل فى السياسة المصرية من جديد لضرب الانجليز بالترك وضرب الترك بالانجليز ؟ أم ترى أن أصحاب الولاء للخليفة السلطان العثمانى من ركائز تركيا ومن الوطنيين المصريين هم الذين أججوا الشعور العام ضد الانسحاب من السودان والنجاة من براثن المهدى ؟

أما التصالح مع المهدى فمستبعد لأن المصريين من كافة الطبقات ومن كافة

مستويات الثقافة رفضوا أن يقبلوا محمد أحمد بوصفه المهدى المنتظر ، فعلامات ظهور المهدى لم تكن تتوفر فيه وله .

ثم إن الاتراك ومن تبعهم رأوا فى محمد أحمد المهدى خطرا روحيا وسياسيا عظيما على الخليفة السلطان وعلى الدولة العثمانية ، لأن ظهور المهدى بالضرورة يجبّ الخلافة والخلفاء ، ولأن نجاح المهدية كان معناه تأسيس امبراطورية عربية ترث الامبراطورية العثمانية .

وأما رفض الانسحاب من السودان بأمل نجدة تركيا . فقد كان كل عارف بالسياسة فى مصر يدرك تماما أنه وهم خالص بعد أن اشترطت بريطانيا تكفل تركيا بنفقات الحملة واشترطت مصر خروج الحملة بمجرد أدائها لمهمتها فى السودان .

لم يبق إذن إلا نجاح الدعايات العثمانية فى مصر بأن إنقاذ السودان لن يتحقق إلا بالتدخل التركى وبعودة تركيا كطرف فعال فى السياسة المصرية . وهى فكرة لها دائما معتنقون ومروجون فى مصر العثمانية حتى تحت الاحتلال البريطانى . بل وبالذات تحت الاحتلال البريطانى . ولاسيما بين أبناء الطبقة المتوسطة الصغيرة فى المدن ، وهى الطبقة التى تجمهرت فيما بعد حول مصطفى كامل عند انشاء الحزب الوطنى .

وقد وخزت كبرياء مصر الجريح تصفية امبراطوريتها الافريقية . وعمق مرارة مصر وغضبها ما أحاق بها من كوارث فى السودان . فترسب فى الوجدان العام ذلك الرفض الغيبى لأى انسحاب مصرى من السودان ثم ذلك اليقين الغيبى الذى لازم المصريين أجيالا وأجيالاً بوحدة وادى النيل « حتى انفصال السودان عام ١٩٥٤ . حين حل محله ذلك اليقين الغيبى الجديد ، يقين « الوحدة العربية » و « القومية العربية » . وفى مثل هذه الحالة النفسية لم يكن يسيرا على المصريين أن يفكروا بوضوح فى حل عملى يديم الوجود المصرى فى السودان أمام زحف محمد أحمد المهدى العاصف كالاعصار .

فى ٧ يناير ١٨٨٤ تحطمت وزارة شريف على صخرة السودان . وفى ٩ يناير ١٨٨٤ كانت الصحافة الانجليزية تمجد الجنرال جوردون المنسى بوصفه الرجل الوحيد الذى يمكن أن ينقذ السودان . وفى ١٨ يناير قرر مجلس الوزراء البريطانى إيفاد جوردون إلى السودان ، لا ليسحق المهدى . ولكن لينفذ عملية إجلاء الجيش المصرى عن الخرطوم . إن لم يكن السودان كله .

استرداد السودان :
الشريك المخالف

كانت الحملة التى خفت لنجدة الجنرال جوردون تحت قيادة اللورد ولزلى Lord Wolseley قاهر عرابى ، ومعه معاونون مثل السير هربرت ستيوارت Sir Hervert Stewart والجنرال ايرل General Earle والسير تشالز ويلسون Sir Charles Wilson والسير ردفيرس بولر Sir Redvers Buller والجنرال براكنبيرى General Brackenvury والكولونيل كيتشنر Colonel Kitchener والكولونيل كولفيل Colonel Colville . وفى الوقت نفسه كانت مع الحملة الانجليزية قوات مصرية . وحين سقطت الخرطوم فى ٢٦ يناير ١٨٨٥ ، يوم مصرع جوردون ، فى ايدى قوات المهدى كانت حملة النجدة قد استولت على وادى حلفا فى شمال السودان .

وما أن وصلتها أبناء سقوط الخرطوم ومقتل جوردون باشا حتى استولى على الجنرالات الانجليز ما استولى على الشعب البريطانى عامة من شعور بالمرارة والعار والغضب لتأخر الحملة ولاستفحال قوة المهدى : وأخذ الجنرالات الانجليز يضغطون على الحكومة البريطانية حتى تعدل عن سياسة الانسحاب من السودان إلى سياسة الزحف لتحطيم قوة المهدى ، بل وأخذوا يجسمون من خطر المهدى على حدود مصر نفسها لأن سياسة المهدى المعلنة كانت غزو مصر لتحريرها من قبضة الانجليز الكفار والأتراك الكفار . واستفاد العسكريون الانجليز من سخط رجل الشارع فى انجلترا على جلادستون والساسة الانجليز الذين كانوا يقدّمون مصالح انجلترا على شرفها ، وبالفعل نجحوا فى حمل اللورد هارتنجتون Lord Hartington وزير الحربية على الايراق إلى اللورد ولزلى فى ٩ فبراير ١٨٨٥ بضرورة سحق قوة المهدى فى الخرطوم . ويلاحظ أنه حتى تحت هذه الظروف الشديدة لم ينس ساسة بريطانيا أن يحددوا

للعسكريين حدود سحق قوة المهدى «فى الخرطوم» وليس «فى السودان»، كما كان العسكريون يأملون .

وهكذا زحفت القوات الإنجليزية من وادى حلفا إلى مديرية دنقلة واستولت عليها . أما فى الجبهة الشرقية فقد كلف السير جيراهام Sir Gerald Graham بتحطيم قوة عثمان دقنة نصير المهدى الذى كان مسيطرا على شرق السودان ، وأن يحمى مدسكة حديدية من ميناء سواكن على البحر الأحمر إلى بربر ، وكان تحت إمرته نحو ١٤٠٠٠[1] مقاتل ، وقد نجح فى إجلاء عثمان دقنة من عدد من المواقع الاستراتيجية فى شرق السودان .

غير أن الأنفعال العام لمأساة جوردون سرعان ما هدأ ، فتمكنت الحكومة البريطانية من العودة إلى السياسة الأصلية المرسومة ، وهى إخلاء السودان ، كما تمكنت من لىّ ذراع العسكريين . فى منتصف فبراير ١٨٨٥ رغب اللورد وولزلى فى إصدار إعلام يعلن فيه أن مهمته هى «تحطيم قوة المهدى فى الخرطوم تماماً» . فأذنت له الحكومة البريطانية ولكن طلبت اليه حذف كلمة «تماما» . وبعد شهرين انتهت الأوامر إلى إغفال موضوع تحطيم المهدى لا تماما ولا جزئيا ، بل تركه وشأنه ليحكم السودان . وفى ٢١ إبريل ١٨٨٥ أعلنت الحكومة البريطانية فى مجلس العلوم ومجلس اللوردات أن القوات البريطانية لن تزحف على الخرطوم . وبناء عليه أبرق الجنرال وولزلى قائد عام الحملة فى ٢٤ أبريل بالاحتفاظ بوادى حلفا وكوروسكو كنقط دفاع أمامية عن حدود مصر مع تحصين أسوان . ولكنه فى اليوم التالى أبرق يطلب الاحتفاظ بمديرية دنقلة خشية أن يؤدى هذا الانسحاب الشامل إلى تفريخ القلاقل على الحدود المصرية . وقد كان العسكريون من رأى وولزلى . ويقول كرومر عن نفسه إنه كان يرى ضرورة إخلاء مدينة دنقلة ، وهو رأى جلادستون والحكومة البريطانية . وفى ٨ مايو ١٨٨٥ أبرق هارتنجتون إلى وولزلى بأن الحكومة البريطانية متمسكة بقرارها باتباع الموقف الدفاعى عن الحدود المصرية فى وادى حلفا وأسوان وفقا لبرقية وولزلى فى ١٤ إبريل . كذلك صدرت الأوامر فى ١٥ إبريل للجنرال جراهام أن يوقف عمليات مد الخط الحديدى من أسوان إلى بربر وأن يكتفى بالموقف الدفاعى عن ميناء سواكن .

وفى ٢٤ يونيو ١٨٨٥ حلت فى انجلترا حكومة المحافظين برياسة اللورد سالسبورى Lord Salisbury محل حكومة الأحرار برياسة جلادستون Gladstone

فجدد اللورد وولزلى اقتراحه بأن تتخذ انجلترا موقف الهجوم بدلا من موقف الدفاع بالنسبة للمهدى وتسير حملة تحطمه فى الخرطوم وبذلك تقضى على هيبته وتنهيه ، فجاءه الرد بأن الحكومة الجديدة متمسكة بسياسة الحكومة السابقة . وبالتالى فلابد من إكمال الانسحاب من دنقلة ، وقد تم هذا الإنسحاب فى ٥ يوليو ١٨٨٥ .

وفى ٢٠ يونيو ١٨٨٥ مات المهدى فجأة وخلفه الخليفة عبد الله التعايشى الذى أراد استئناف سياسة المهدى بالزحف على مصر . غير أن موت المهدى أضعف المهدية بصورة واضحة . وفى ديسمبر ١٨٨٥ اشتبكت مع قوات التعايشى بين وادى حلفا ودنقلة قوات مشتركة مصرية وانجليزية بقيادة الجنرال السير فريدرك سيتيفنسون وكانت الخسائر من دراويش التعايش فادحة . وفى إبريل ١٨٨٦ تمركزت القوات المصرية والقوات الانجليزية فى وادى حلفا ثم انسحبت القوات الانجليزية إلى أسوان فى ٧ مايو ١٨٨٦ تاركة وادى حلفا فى يد المصريين .

وبالرغم من كل هذه القرارات والمحاولات للانسحاب فان الوجود العسكرى والمدنى فى السودان لم ينته أبدا ، أى أن انسحاب مصر من السودان لم يتم . فقد بقى فى السودان ، بحسب تقديرات السير ريجنالد وينجيت Sir Reginald Wingate فى كتابه «المهدية» Mahdiism ، نحو ٣٠٫٠٠٠ جندى مصرى من قوات بلغ عددها الأصلى ٥٥٫٠٠٠ جندى ، أبيد منهم نحو ١٢٫٠٠٠ جندى فى حملة هيكس وفى حصار الخرطوم وغيرهما من معارك ، وعاد إلى مصر نحو ١١٫٠٠٠ جندى . أما عدد المدنيين المصريين الذين بقوا فى السودان ، بما فيهم النساء والأطفال فكان بحسب تقدير وينجيت نحو ٥٠٠٠ مصرى . ورغم كل هذه الأعداد الضخمة ، فقد كان الوجود المصرى فى السودان منذ حملة هيكس وجودا صوريا لأن داخلية البلاد كانت بكل معنى فعال فى يد المهدى واتباعه .

وفى اللورد كرومر اعتراف خطير بأنه لولا حملة هيكس لما فقدت مصر ملكيتها للسودان على التقدير الراجح . ومعنى هذا الكلام أحد أمرين : إما أن القوات المصرية فى السودان كانت قادرة بمفردها على سحق قوات المهدى لو لم تقتاد إلى مجزرة هيكس فى كردفان ، واما أن ثورة المهدى ما كانت لتستفحل لولا تمزيق الجيش المصرى بقيادة هيكس ، أو ربما العاملان معا . وهو كلام لايتسق مع السباب الذى كاله اللورد كرومر وبعض الجنرالات الانجليز «للحالة الزرية» التى كانت عليها القوات المسلحة المصرية فى

السودان من حيث سوء التدريب وسوء التجهيز ، وسوء الروح المعنوية . (لاحظ أن معركة كردفان كان فيها شبه من معركة القصاصين ثم التل الكبير : بدو مرشدون يضللون قوات الجنرال هيكس فى صحارى كردفان بعيدا عن مواقع الماء حتى تهلك وتتوه فى الصحراء فتنفذ مؤنها ثم يثب عليه المهدى برجاله ويفتك بمن بقى منها على قيد الحياة ، وفى القصاصين ضلل البدو البارودى وجيشه فى الصالحية فلم يشتركوا فى معركة القصاصين ، ثم حكاية الذكر فى التل الكبير) . فتحطيم قوة مصر الضاربة فى السودان بدا بحملة هيكس ، وكل بحث حول هذا الموضوع ينبغى أن يبدأ ببحث أسباب توجيه جيش هيكس إلى كردفان بغير دراسة سابقة كافية ، وأسباب وقوف انجلترا موقف المتفرج من الحملة رغم أن كل التقارير فى كرومر كانت تتنبأ لها بالفشل ، مما يوحى بأن انجلترا وجدت فرصة لتحطيم الجيش المصرى فى السودان فتركت الحملة تخرج لهلاكها مضحية بقوادها من الانجليز وهى على علم سابق بمصيرهم كما فعلت بعد ذلك مع جوردون ، ولست ممن يظنون أن الإنجليز «دبروا» مأساة هيكس أو مأساة جوردون وإنما مسئوليتهم محددة فى أنهم تركوا كل شئ يسير إلى نهايته الفاجعة رغم علمهم السابق بهذه النهاية الفاجعة لكى يحققوا سياستهم باقصاء مصر عن السودان مؤقتا ، حتى يتم لهم الانفراد بفتحه من جديد .

وهكذا ظل جنوب السودان مغلقا أمام الوجود المصرى والسلطة المصرية ، كذلك كان غرب السودان منذ استسلام سلاطين باشا فى دار فور وابادة حملة هيكس فى كردفان . وكذلك كان شرق السودان تحت سيطرة عثمان دقنة ، باستثناء ميناء سواكن التى لم تتجاوز السيطرة المصرية أسوارها . كذلك كانت الخرطوم وكل مايقع شمالها من فلوات دنقلة الخ .. حتى وادى حلفا فى يد الخليفة التعايشى ، خليفة المهدى منذ سحق النجومى ، رجل المهدى الخطير ، هيكس وجيشه فى كردفان ، ومنذ أن اخترق النجومى وقواته أسوار الخرطوم فسقطت فى يده . وكان «الانصار» ، اتباع المهدى ، يعدون العدة لغزو مصر ، وأرسل الخليفة التعايشى ، ثلاث رسائل إحداها للملكة فكتوريا على طريق «اسلم تسلم» ، والثانية لسلطان تركيا والثالثة لخديو مصر . وتعطل غزو مصر نحو ثلاث سنوات بسبب انشغال أنصار المهدى فى قمع بعض الفتن الداخلية ضد نظام المهدى فى دنقلة وكردفان وعلى حدود الحبشة . قال السير ريجنالد وينجيت إن النجومى أحرق بيته فى أم درمان وأقسم ألا يعود إليها إلا بعد فتح مصر .

وأخيراً بدأ التحرك السودانى لفتح مصر فزحف النجومى فى ۱۱٫۰۰۰ مقاتل إلى وادى حلفا ، وانضم إليه ۱۲۰۰ آخرون ونحو ۱۰۰۰ من خدمات الجيش ، وحاول أن يتجنب محاذاة النيل حتى نقطة معينة بين وادى حلفا وكوروسكو ، بأمل أن ينضم إليه أهل النوبة ، وكان يقود القوات المصرية الكولونيل وودهاوس Colonel Wodehouse ، ثم وصلت تغيرات مصرية من القاهرة بقيادة السير فرانس جرينفيل Sir Francis Grenfell والكولونيل كيتشنر Colonel Kitchener وفى ۲ أغسطس احتل الجيش المصرى توشكى ، وهناك كانت المعركة الفاصلة مع النجومى حيث مزق المصريون جيشه شر تمزيق . فمن ٥٧٠٠ مقاتل و٨٠٠٠ من توابع الجيش عبر بهم النجومى الحدود المصرية فى ١ يوليو ١٨٨٥ ارتد إلى السودان ٣٠٠٠ وقتل ١٢٠٠ أما أكثر الباقين فكانوا بين جرحى وأسرى (كانت خسائر المصريين ١٦٥ قتيلا وجريحا) . وهكذا أبيدت قوة النجومى ، مبيد القوة المصرية فى كردفان (حملة هيكس) باستدراجها بالخديعة بعيدا عن مواقع المياه فى صحارى بلا تخوم ، وقدكان الماء على بعد ثلاثة أميال منهم وهم لايعرفون . كذلك كان النيل على بعد ثلاثة أميال من النجومى ورجاله ولكنهم لايستطيعون وروده فهلكوا عطشا وأكلوا جمالهم وخيلهم وماتوا جوعا تماما كما فعل المصريون فى حملة كردفان . وقدكان من غرائب الحياة أن ولد للنجومى ولد يوم مقتله فنقل إلى القاهرة وسارت على تنشئته الراهبات الانجليزيات فشب صديقا للانجليز .

وبهزيمة أنصار المهدى فى معركة توشكى زال خطر غزو مصر من الجنوب . وكانت سلطة عثمان دقنة فى شرق السودان لاتزال قائمة رغم هزيمته فى ٢٠ ديسمبر ١٨٨٨ ، فى محاولة غزو سواكن ، وكان لايزال يحتفظ بطوكر التى كانت صومعة غلال السودان الشرقى ، كما أنه ظل يحمى تجارة الرقيق تحت أنف الأسطول البريطانى المتجول فى البحر الأحمر . ويبدو أن اللورد كرومر بدأ يقتنع الانتقال من سياسة الدفاع إلى سياسة الهجوم فكتب للحكومة البريطانية فى ربيع ١٨٨٩ يوصى بالاستيلاء على طوكر لكسر شوكة عثمان دقنة فى شرق السودان ، ولكن وزير الخارجية ، يومئذ اللورد سالسبورى ، رد عليه محذرا اياه من الإفراط فى تصديق العسكريين ، فهم دائما يغالون فى تصوير الأهمية الاستراتيجية لهذا المكان أو ذاك : «هذه طريقتهم . ولو فوض إليهم الأمر لأصروا على ضرورة احتلال القمر لنحمى أنفسنا من غزوات المريخ» . ونام الموضوع أكثر من سنة ، وفى خريف ١٨٩٠ جدد الجنرال فرانسس جرينفيل عرضه

لاسترداد الأرض حتى طوكر بقوات مصرية فقط دون حاجة إلى تعزيز انجليزى أو اعتمادات إضافية باهضة . وفاتح كرومر حكومته في هذا الموضوع مرة أخرى . وفى ٧ فبراير ١٨٩١ أبرق إليه اللورد سالسبورى بالموافقة . وفى ١٣ فبراير ١٨٩١ سارت قوات مصرية قوامها ٢٠٠٠ مقاتل بقيادة الكولونيل هوليد سميث Holled Smith وسحقت قوات عثمان دقنة واستردت طوكر وفر عثمان دقنة إلى كسلا .

بعبارة أخرى لم يحدث بعد انسحاب مصر من السودان فى ١٨٨٥ غير ثلاثة أحداث هامة :

هزيمة الدراويش أمام سواكن فى ٢٠ ديسمبر ١٨٨٨ ، وهزيمة النجومى فى توشكى فى ٣ أغسطس ١٨٨٩ ، وهزيمة عثمان دقنة فى طوكر فى ١٩ فبراير ١٨٩١ . فلنقل إن امبراطورية مصر الإفريقية الشاسعة التى أسسها الخديو إسماعيل حتى منابع النيل تقلصت فلم يبق منها إلا موقعا أو ثلاثه هى مدينة توشكى قرب الحدود المصرية السودانية ، وميناء سواكن على البحر الأحمر ، ومدينة طوكر فى شرق السودان . ولنقل إن السودان «استقل» فعلا تحت حكم المهدى وانصاره أكثر من عشر سنوات كاملة أى من سقوط الخرطوم فى ١٨٨٥ حتى إعادة فتح السودان فى ١٨٩٦ – ١٨٩٨ .

والأسباب التى يسوقها اللورد كرومر لإعادة فتح السودان هى : (١) بناء خزان أسوان (٢) تحركات ايطاليا فى مصوع الحبشة (٣) تحسن بناء الجيش المصرى نسبيا بحيث أصبح من الممكن الاعتماد عليه كقوة مقاتلة (٤) تحسن المالية المصرية بما يمكنها من الإنفاق على الحملة الجديدة . وفى ١٨٩٥ كان موضوع إعادة فتح السودان يناقش مناقشة جدية .

فى خريف ١٨٩٥ كانت دراسات مشروع خزان اسوان قد وضعت ولم يبق إلا التنفيذ . وكان القصد من المشروع طبعا زيادة رقعة مصر الزراعية والمحصولية بتحويل مساحات شاسعة من رى الحياض إلى الرى الدائم بتخزين مياه الفيضان وضبط توزيعها على مدار السنة . وكرومر لايبين صراحة علاقة إقامة خزان اسوان باعادة فتح السودان ، ولكنه يذكرها بطريق عابر ، ولكن واضح من منطق السياق ضرورة تأمين ظهر مصر فى مشروعاتها النيلية . ولما كانت الحكومة المهدية معادية وكان وضع السودان الجنوبى بالنسبة للسودان الشمالى غير واضح ، وكان السودان كله متخلفا لم

تظهر فيه الدولة الموحدة التى يمكن عقد المعاهدات معها والاطمئنان إلى نفاذها ، لم يبق إلا استخدام القوة القاهرة للسيطرة على منابع النيل . وقد جسم هذا الخطر على الزراعة المصرية دخولُ أوروبا فى مرحلة التسابق الاستعمارى على افريقيا السوداء ، ايطاليا فى الصومال وفرنسا فى السودان الفرنسى والمانيا فى كينيا وتنجانيقا . ولم يكن السودان يومئذ بقوته الذاتية قادر على تهديد مياه النيل المصرى ولكن تخوف المصريين من وقوعه فى قبضة دولة متقدمة تطور الرى والزراعة فيه بما يضر بمصالح مصر هو الذى عمق فى المصريين عقدة «السودان» ورسبّ فى الوجدان عقيدة «وحدة وادى النيل» ، وهذه العقيدة لاتزال باقية إلى اليوم ، ولكن ربما بأشكال وأبعاد اخرى .

هذا من جانب مصر . أما من جانب بريطانيا فقد كانت فاترة فى البداية نحو إعادة فتح مصر ولكنها فجأة غيرت موقفها إزاء تحركات ايطاليا وفرنسا فى القارة الإفريقية . ويبدو أن فكرة «انفراد» انجلترا بالسودان التى بنى عليها بعض الوطنيين المصريين تصورهم للموقف كانت قد تغيرت وحلت محلها سياسة الشركة المصرية الانجليزية فى فتح السودان وحكمه ، مع بقاء نصيب الأسد للإنجليز طبعا . فكافة التطورات تدل على اهتمام انجلترا بأن يقع عبء إعادة فتح السودان على الجيش المصرى (تحت قيادة عليا انجليزية) وأن يقع عبء تمويل الحملة على الخزانة المصرية . ويبدو أن انجلترا إما أنها أدركت أنها بحاجة إلى مشاركة المصريين لأنهم أكثر من الإنجليز تجانسا مع السودانيين ، وإما أن اطمئنانها لسلطانها فى مصر ولد فيها منطق : لابأس أن تملك مصر السودان ، فما دامت انجلترا تملك مصر فهى تملك أيضا ماتملكه مصر .

على كل حال كانت تقارير كرومر لحكومته فى أواخر ١٨٩٥ ، تقول شيئين : إن موضوع استرداد السودان أو إعادة فتحه مطروح بجدية فى مصر ، وإن مالية مصر لا تسمح إلا بتمويل أحد مشروعين :

إما مشروع خزان أسوان ، وإما مشروع إعادة فتح السودان ، والقيام بالمشروعين معا يقتضى تعاون بريطانيا ماليا .

وفى ١٥ نوفمبر ١٨٩٥ جاءه الرد من الحكومة البريطانية أنه ليس منظورا فى الوقت الحاضر أن توافق الحكومة على ارسال حملة إلى السودان وبناء عليه فان الترتيبات المالية للحكومة المصرية يمكن أن تتم بدون إشارة إلى تكاليف مثل هذه الحملة ، وهو كلام غامض قد يفيد «لا تفكروا فى الحملة وركزوا على خزان أسوان» ،

وقد تفيد « إذا امكنكم ترتيب الحملة من دون مطالبتنا بالتكاليف فاننا نعطيكم النور الأخضر » .

وفسر كرومر هذا الكلام بأنه تأجيل للحملة إلى أجل غير مسمى . ولكن الشائعات انتشرت بأن الحبشة كانت تتواطأ مع الدراويش فى استعدادهم للهجوم على كسلا . وفى ١ مارس ١٨٩٦ هزم الملك منيليك Menelik الجيش الإيطالى الذى كان يقوده الجنرال باراتييرى Baratieri فى عدوة هزيمة منكرة ، وتحرج موقف ايطاليا فى الحبشة . وناشد سفير ايطاليا فى لندن انجلترا بأن تفتح جبهة جديدة لتخفيف الضغط عن ايطاليا . وهنا تغير موقف انجلترا فجأة فصدر قرار الحكومة البريطانية فى ١٢ مارس ١٨٩٦ بأن يقوم الجيش المصرى باحتلال دنقلة دون نظر للاعتبارات المالية أو العسكرية ، وادعت بريطانيا أنها تفعل هذا نجدة لايطاليا ضد الأحباش والدراويش ، وهى مسرحية سخيفة لم تقنع أحدا حتى كرومر نفسه . وحلت مسألة التمويل بتأجيل سداد تكاليف خزان أسوان حتى اتمام بنائه ، أما تكاليف الحملة فقد طلبت الحكومة المصرية من لجنة صندوق الدين أن تقدم لها من صندوق الاحتياطى العام نصف مليون جنيه مصرى ، ووافق على هذا الطلب أغلبية الأعضاء (٤ أعضاء ضد عضوين هما ممثلا فرنسا وروسيا) وأسس المعترضان اعتراضهما على أن هذه أموال الدائنين ولا ينبغى أن تصب فى الخزانة المصرية ، ورفع العضوان المعترضان دعوى على الحكومة المصرية أمام المحكمة المختلطة الابتدائية فى القاهرة ، فحكمت المحكمة فى ٨ يونيو ١٨٩٦ بوجوب رد هذا المبلغ من الخزينة العامة إلى صندوق الدين . واستأنفت الحكومة الحكم أمام محكمة الاستئناف المختلطة فى الاسكندرية ، فأيدت الحكم مع استنكار مسلك أغلبية أعضاء لجنة صندوق الدين . وبعد صدور الحكم فى ٦ ديسمبر ١٨٩٦ ردت الحكومة المصرية المبلغ إلى صندوق الدين وحصلت من الخزانة البريطانية على قرض قيمته ٨٠٠٠٠٠ جنيه استرلينى بسعر فائدة ٢ ٣/٤ ٪ ، أى قرض يوازى تكاليف الحملة .

أما بالنسبة للحملة فقد تقرر أن يقوم بها الجيش المصرى وحده بقيادة سرداره (أى قائده العام) الجنرال كيتشنر Sir Herbert Kitchener ، مع انتداب بعض الخبراء العسكريين الانجليز للعمل فيه . ومع ذلك فقد أرسلت كتيبة انجليزية من جيش الاحتلال البريطانى من القاهرة إلى وادى حلفا ، لا لتشترك فى القتال ، ولكن لترقب

SS

الأحداث ، وبدأ كيتشنر بعملين : أولها مد سكة حديد وادى حلفا ـ سرس بحيث تصل إلى عكاشة فى دنقلة ثم إلى كرما على بعد أميال قليلة من دنقلة ، بدلا من الاعتماد على الجمال ، وقد مكن هذا من سرعة نقل الجنود والمؤن وسرعة احتلال دنقلة . والثانى هو نقل الحامية المصرية من ميناء سواكن على البحر الأحمر إلى ضفاف النيل حيث ركز كتشنر كل قوات الجيش المصرى المحاربة ، وجاء بحامية هندية قوامها ٢٥٠٠ جندى لتحرس سواكن . وغير واضح إن كان هذا ضرورة عسكرية حقا أم إنه كان وسيلة انجليزية لتصفية الوجود المصرى فى البحر الأحمر ومداخل السودان الشرقية . على كل فقد أخلت القوة الهندية ميناء سواكن وعادت إلى بلادها فى ديسمبر ١٨٩٦ بعد ستة شهور من حماية الميناء .

وبعد أن احتل الجيش المصرى مدينة مروى ، مد سلاح المهندسين سكة حديدية من وادى حلفا إلى أبو حمد ، وقد استولت على أبو حمد قوات الجنرال هنتر General Hunter المصرية فى ٧ أغسطس ١٨٩٧ . ثم احتلت القوات المصرية بربر فى ٣١ أغسطس ١٨٩٧ بعد أن أخلاها الدراويش وبدأ مد السكة الحديدية من أبو حمد إلى بربر . وبعد أنسحاب الايطاليين من كسلا احتلتها القوات المصرية بقيادة الكولونيل بارسونز Colonel Parsons فى ٢٥ ديسمبر ١٨٩٧ . (ربما كان هذا هو الثمن الذى دفعه الايطاليون مقابل القرار الانجليزى المفاجىء باعادة فتح السودان) .

وقبل الزحف على الخرطوم طلب سردار الجيش المصرى (كيتشنر) فى أول يناير ١٨٩٨ من اللورد كرومر تعزيز جيش الاحتلال البريطانى فى القاهرة ، وإرسال قوة بريطانية لاحتلال أبو حمد وتعزيز القوات البريطانية فى السودان ، وذكر فى برقيته أن معركة السودان سوف تكون فى بربر . وبالفعل أرسلت إليه أربعة ألوية بريطانية بطريق النيل كما عززت الحامية البريطانية فى القاهرة .

وحشد كيتشنر قواته بين بربر وملتقى نهر عطبرة بالنيل : حشد لواءين من الجيش المصرى ولواء من الجيش البريطانى يضاف إليها لواء مصرى من الفرسان و ٢٤ من مدافع الميدان و ١٢ مدفعا مكسيم ، ليواجه قوة من الدراويش بقيادة الأمير محمود قوامها ١٢٠٠٠ مقاتل عبرت النيل من متمة إلى النخيلة على العطبرة مجتازة الصحراء . وظل كتشنر ينتظر هجوم الدراويش ولكنهم لم يهجموا .

وأخيرا خرج إليهم فى ٨ ابريل ١٨٩٨ ، وكانوا فى حالة من الإعياء الشديد

بسبب سوء التموين وفى الالتحام أسر الامير محمود وقتل ٢٠٠٠ من رجاله وأسر الكثيرون ، أما من فروا فقد هلك أكثرهم من العطش والإعياء والجراح . كان الانتصار دامغا ولكنه كان فادح الثمن لانه كلف قوات كتشنر ٤٣٨ ضابطا وجنديا من المصريين و١١٣ ضابطا وجنديا من الانجليز .

وكان كتشنر يعتقد أنه أوقع الرعب فى قلب الخليفة التعايشى ودراويشه ، وأن التعايشى المتمركز فى الخرطوم قد يستسلم دون مقاومة عنيفة ، ولكن كتشنر أخطأ التقدير . وفى أواخر أغسطس ١٨٩٨ عسكر كتشنر بقوات مصرية وقوات انجليزية قوامها ٢٢٠٠٠ مقاتل نحو ٤٠ ميلا جنوب الخرطوم . وكانت قوة الدراويش تقدر بما بين ٤٠٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ مقاتل . وفى ٢ سبتمبر ١٨٩٨ كانت المواجهة الرهيبة الحاسمة التى انتهت فى أم درمان بتصفية قوة المهدية فى السودان . وقد سقط فى هذه المعركة من قوات الخليفة التعايشى نحو ١١٠٠٠ قتيل ونحو ١٦٠٠٠ جريح . أما القوات المصرية فلم يتجاوز عدد قتلاها وجرحاها ٢٥٠ ضابطا وجنديا ، وأما القوات الانجليزية فلم يسقط منها الا ١٣٦ ضابطا وجنديا ما بين قتيل وجريح . كانت المعركة رمزا فاجعا لمصير الابطال الشجعان بحرابهم الاسطورية وبنادقهم العتيقة فى مواجهة أحدث أسلحة الدمار فى ذلك الحين ، وفى ٤ سبتمبر رفع العلمان المصرى والبريطانى على اطلال ذلك القصر الملعون الذى سقط على درجه الجنرال جوردون قبل ذلك بأربعة عشرة سنة ، وبرفع العلمين معا تحدد مصير السودان «المصرى الانجليزى» سياسيا لأجيال متعاقبة على أساس الحكم الثنائى Condominiun بعد أن كان «السودان المصرى» ، حتى انتهى الحكم الثنائى باستقلال السودان عام ١٩٥٤ .

وأفلت الخليفة التعايشى هاربا واعتصم أكثر من عام فى قوة كبيرة من رجاله فى تيه صحراء كردفان. وكانت تصفيته وتصفية قواته النهائية هى عمل السير ريجينالد وينجيت ــ الذى خلف اللورد كيتشنر سردارا (قائدا عاما) للجيش المصرى وكانت المعركة الفاصلة التى قتل فيها التعايشى وأكثر الاقطاب من أمرائه واستسلمت كل قواته فى ٢٤ نوفمبر ١٨٩٩ .

وهكذا انتهت حملة كتشنر باسترداد السودان كما يحب المصريون أن يقولوا أو باعادة فتحه بتعبير الانجليز . وبلغت تكاليف الحملة ٢٠٣٥٤٠٠٠ جنيه مصرى دفعت منها مصر ١٠٥٥٤٠٠٠ جنيه ودفعت انجلترا ٨٠٠٠٠٠ جنيه . ومن هذه

التكاليف انفق مبلغ ٢٠٠٠و٢٠٠و١ جنيه مصرى على مد السكك الحديدية وخطوط التلغراف .

ومن يقرأ أسماء كل هؤلاء الجنرالات والكولونيلات والخبراء العسكريين الانجليز الذين وردت أسماؤهم فى حروب مصر السودانية الناجحة والفاشلة على السواء ، يتصور أن انجلترا منذ ظهور المهدى كانت صاحبة هذه الملاحم الكثيرة ويتوهم أن من ضحى كل هذه التضحيات بدمه وماله من حقه أن يكون له نصيب كبير من ثمار الفتح أو الاغتصاب . ولكن الحقيقة هى أنه باستثناء النجدة الانجليزية لاتفاق جوردون ، وهى لم تحارب بل توقفت فى الشمال عند وادى حلفا وباستثناء ثلث الحملة الأخيرة ، حملة كتشنر لاعادة فتح السودان ، وهى حملة لا شعر فيها ولا بطولات ولا عبقريات عسكرية وإنما سلسلة من المجازر المضمونة النتائج التى خاضها كتشنر ورجاله بالعلم والتكنولوجيا ضد الحراب والرماح والسيوف والأسلحة النارية المتخلفة ، بهذين الاستثناءين فقط كان كل الجنرالات والخبراء العسكريين الانجليز موظفين مصريين فى خدمة حكومة مصر وخديو مصر ويعملون تحت لواء مصر على رأس قوات مصر ، من حاكم السودان العام ، إلى سردار الجيش المصرى ، إلى هيئة أركان الجيش المصرى .

ولقد كان بلا شك بين المصريين فى ملاحم السودان عدد غفير من اللواءات والعقداء والعمداء ومختلف الرتب ممن أدوا واجبهم خير أداء ومع ذلك فلا تذكرهم سجلات التاريخ إلا كقطعان بشرية سال دمها فى مفاوز دارفور أو على بطاح كردفان أو تحت غابات أوغندا وشموسها الاستوائية . عشرات الآلاف سيقوا للموت فى صمت ولا أحد يعرف كيف ماتوا ولماذا ماتوا وأيه عبرة تهمس بها أشباح الأجداد للأحفاد . ما أرخص دماء بنيك يا مصر[1] .

---

(١) فى كتاب «السودان تحت الحكم الثنائى» للتيجانى عامر الصادر عن مؤسسة الأهرام فى ١٩٧٩ (مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، الدراسة رقم ٣٨) إشارة إلى تقدير تقريبى أورده المؤلف عن كتاب صغير عنوانه «ضحايا مصر فى السودان» بقلم (عزون) ، طبع على نفقة الأمير عمر طوسن فى ١٩٣١ ، وقد وجد المؤلف منه نسخة فى دار الكتب والوثائق القومية . وفى هذا الاحصاء الذى أورده (عزون) يقدر عدد القتلى فى كافة معارك الجيش المصرى مع قوات المهدى منذ نشوب الثورة المهدية ١٨٨١ حتى إنتهاء العمليات العسكرية فى ١٨٩٨ على الوجه الآتى : مصريون ٧٦ر١٠٤ وإنجليز ٥٤٨ وسودانيون من القوات السودانية فى الجيش المصرى ومن الحتميه ٢١ر١٠٠ . وقد ضبط التيجانى عامر أسماء المعارك وتواريخها فوجدها صحيحة ، ولكنه لاحظ أن أعداد القتلى فى أكثر الأحوال تقريبية لأنها منسوبة إلى أقرب مائة أو أقرب ألف بحسب الحالة ، كما أنه لاحظ أن بينها ما هو مبالغ فيه وبينها ما هو دون الواقع حتى بمقارنتها بالوثائق البريطانية.

الحكم الثنائى :
على من نطلق الرصاص ؟

نفهم من كلام اللورد كرومر فى «مصر الحديثة» (ج ٢ ص ١١١ ـ ١١٩) أنه بعد إعادة فتح السودان كان هناك اتجاه لضم السودان جملة الى انجلترا ، ولكن حال دون ذلك جملة عوامل كان أهمها أن مصر حملت عبئا لا بأس به (على الأصح العبء الأكبر ل. ع.) فى حملة السودان الجديدة (اكتوبر ١٨٩٥ ـ سبتمبر ١٨٩٨) ، فى الرجال والأموال. ولم يكن من المعقول تجريدها من حقوقها فى السودان ، إذا كانت الحملة قد سارت «باسم خديو مصر» ، ثم إن بريطانيا بسبب اتساع رقعة امبراطوريتها كانت تفضل الا تحكم السودان حكما مباشرا (على الأصح يقصد كرومر أنها كما احتاجت إلى خديو مصر لتشن باسمه الحملة كانت أيضا بحاجة إلى مصر كواجهة تحكم السودان من ورائها). هذان السببان كانا كافيين لاعتبار السودان من ممتلكات السلطان العثمانى رسميا ، لأن مصر نفسها رسميا كانت من ممتلكات السلطان العثمانى ، وبالتالى فان ولاية خديو مصر على السودان كانت ستكون بالضرورة منظمة بموجب الفرمانات السلطانية . وهذا ما أدى فى رأى كرومر إلى ورطة فى السياسة الدولية وفى القانون الدولى.

هذه الورطه هى أن أملاك السلطان العثمانى كانت بالضرورة تخضع لنظام الامتيازات الأجنبية بموجب المعاهدات التى وقعها الباب العالى مع الدول الأوروبية . وبالتالى فإن تبعية السودان لمصر وحدها من دون انجلترا كان سينتهى ليس فقط بالسيادة التركية الشكلية على السودان ، ولكنه كان سينتهى بوضع قانونى فعلى شبيه بوضع مصر ؛ هو تمتع رعايا الدول الأوروبية فى السودان بالإمتيازات الأجنبية كمحاكمتهم أمام المحاكم المختلطة فى خلافاتهم مع رعايا الدولة العثمانية ، ومحاكمتهم أمام قناصلهم فى خلافاتهم الداخلية ، وكفتح باب التدخل المالى والقانونى والسياسى الدولى فى السودان . قال كرومر : ولم يكن من المعقول أن تتكبد بريطانيا التضحيات فى الرجال

والمال من أجل «تدويل السودان» . وقد كان فى هذا الكلام بعض المنطق أو الصدق ، لأن دارس تاريخ مصر من الاحتلال البريطانى حتى ١٩٣٧ . تاريخ اتفاقية مونتريه Montreux ، كان يعرف أن الغاء الامتيازات الاجنبية لم يكن فقط مطلبا مصريا وإنما كان أيضا مطلبا انجليزيا ، لأن الامتيازات الاجنبية كانت رغم منفعتها لبريطانيا ، فى كثير من الأحيان شوكة فى جانب النفوذ البريطانى فى مصر ، بوصف أنها تضمنت درجة من درجات التدويل لوضع مصر السياسى والقانونى

وكان المخرج من هذه الورطة هو ايجاد نظام فى حكم السودان يجعله مصريا بدرجة تحقق المصالح المصرية والانجليزية وانجليزيا بدرجة تحقق إبعاد شبح التشريع الدولى والنفوذ الأوربى عن السودان .

وقد بدأ التفكير فى الوضع المستقبل للسودان فى يوليو ١٨٩٨ ، أى حتى قبل اعادة فتح الخرطوم ، وهو تاريخ بدء المشاورات فى لندن ، بهذا الشأن . وكانت أول إشارة وردت من الحكومة البريطانية أنها أصدرت تعليماتها للورد كيتشنر عند استيلائه على الخرطوم فى سبتمبر ١٨٩٨ ، بأن يرفع العلمين المصرى والبريطانى متجاورين على دار الحاكم العام وحيثما اقتضى الأمر رفع العلم ، إيذانا بأن وضع السودان السياسى سوف يكون مختلفا عن وضع مصر . ومع ذلك فان كتشنر ، حين واجه الكابتن مارشان Marchand فى حادثة فاشودة المشهورة ، رفع كتشنر العلم المصرى وحده ليحرج مارشان بأنه يدوس على أملاك السلطان العثمانى . ومع ذلك فقد مضت بريطانيا فى تكريس سياسة الحكم الثنائى أو الكوندومنيوم Condominium . ففى ٤ يناير ١٨٩٩ كان اللورد كرومر يلقى خطابا على زعماء السودان فى فناء الدار التى كان يقطن فيها امراء السودان الموالين للخليفة التعايشى ، وفى هذا الخطاب أعلن : «أنتم ترون أن العلمين البريطانى والمصرى مرفوعان على هذا البيت ، وهذا مؤشر إلى أنكم سوف تحكمون مستقبلا بواسطة ملكة انجلترا وخديو مصر» . وكان القصد من هذا الكلام الموجه للسودانيين أن يسمعه المصريون وربما الدول الأوروبية كذلك .

كان كل شىء قد أعد قبل إلقاء هذا الخطاب . كان اللورد كرومر قد وجه السير مالكولم مكيلريث Sir Malcolm Mc Ilwraith ، المستشار القضائى للحكومة المصرية ، أن يعد مشروع اتفاقية ١٨٩٩ الشهيرة بين الحكومة المصرية والحكومة

البريطانية ، وهى الاتفاقية التى وضع بموجبها السودان رسميا تحت الحكم الثنائى وغدا السودان رسميا «السودان المصرى الانجليزى» : The Anglo. Egyption Sudan ؛ وقد رفع اللورد كرومر مشروع هذه الاتفاقية للورد سالسبورى وزير الخارجية البريطانية. وبعد عودة كرومر الى مصر خولته الحكومة البريطانية حق توقيعها نيابة عن انجلترا ، ووقعها عن وزير الخارجية المصرية بطرس باشا غالى ، وكان توقيع الاتفاقية فى ١٩ يناير ١٨٩٩ ، اى فور عودة كرومر من الخرطوم الى القاهرة. فكأن خطاب أم درمان كان مجرد خطاب «احاطة» بما سبق أن تقرر وجرى ترتيبه ، وربما أيضا انتظارا لرد فعل واضح من الأمة السودانية المهزومة والأمة المصرية التى كانت فى يوم من الأيام صاحبة السيادة على السودان .

كانت النقطة الشائكة فى هذه الاتفاقية هى إضفاء «الشرعية» على السيادة الانجليزية والمصرية على السودان. أما السلطان العثمانى فقد كان فى امكانه أن يستمد شرعية السيادة على السودان بوصفه خليفة المسلمين ، وأما مصر فقد كان من حقها أن تستند إلى مبدأ «وحدة وادى النيل» وإلى الأخوة المصرية السودانية أيا كانت حدود هذه الأخوة. أما الانجليز فلم يكن لديهم مبدأ «أخلاقى» أو «معنوى» يمكن أن يسند هذه السيادة ، ولذا اهتموا منذ البداية أن يكونوا صرحاء مع أنفسهم ومع السودان ومع العالم كله فاستندوا لإثبات شرعية وجودهم فى السودان على ذلك المبدأ البربرى القديم ، وهو «حق الفتح» ، بلا مواربة. بل واهتموا بأن يثبتوا ذلك فى ديباجة الاتفاقية فنصوا على أن الهدف منها هو «تحقيق المطالب التى ترتبت لحكومة جلالة الملكة البريطانية بناء على حق الفتح ، وهى المشاركة فى التسوية الراهنة وفى الادارة المستقبلة والتطوير المستقبل «للنظامين التشريعى والادارى فى السودان».

و «بحق الفتح» تخلصت انجلترا من مبدأ السيادة التركية شكلية كانت أو فعلية ، فتركيا لم تفتح شيئا. تخلصت منها بجرة قلم . وبهذا التخلص تخلصت أيضا من إدخال الامتيازات الاجنبية فى السودان.

وقد حددت بنود الاتفاقية حدود السودان الشمالية بخط عرض ٢٢ ، ولكنها لم تتعرض لتحديد حدود السودان الجنوبية . كذلك نصت الاتفاقية على وجوب رفع العلمين المصرى والبريطانى معا فى كل ارجاء السودان (باستثناء ميناء سواكن التى كانت أصلا ملكا للسلطان العثمانى ومؤجرة لمصر وبالتالى كان علمها مصريا منفردا ،

ولكن المصريين لم يلبثوا فى ١٠ يوليو ١٨٩٩ أن نزلوا عن هذا الانفراد وادمجت سواكن فى بقية السودان) . كذلك نصت اتفاقية ١٨٩٩ على أن تفوض السلطة العليا العسكرية والمدنية فى السودان لشخص واحد يسمى «حاكم السودان العام» ، يعينه خديو مصر بناء على توصية من الحكومة البريطانية » وعلى أن تكون لمراسيم الحاكم العام قوة القوانين ، وعلى أن اختصاص المحاكم المختلطة «لا يجوز أن يمتد أو أن يعترف به فى أى غرض من الأغراض فى أى جزء من أجزاء السودان» ، وانه لا يجوز السماح لقناصل الدول الاجنبية بالاقامة فى السودان الا بموافقة سابقة من الحكومة البريطانية . كذلك كان من بنود الاتفاقية المادة السادسة التى نصت على أنه فيما يتصل بشئون التجارة أو الإقامة فى السودان «لا يجوز منح مزايا خاصة لرعايا أى دولة أو دول» ، وكان واضحا أن المقصود بهذا النص طمأنة الأوروبيين على مصالحهم السودانية .

وحين نشرت هذه الاتفاقية كانت لها أصداء مختلفة . أما سلطان تركيا فقد همهم ببعض الاعتراض دون جدوى . وقبلت الدول الأوربية الأمر الواقع . وقد اعترض بعض فقهاء الدبلوماسية والشئون الدولية بأن اتفاقية ١٨٩٩ شئ خارج عن المألوف فى عرف المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، فهم يفهمون معنى الأملاك العثمانية والأملاك البريطانية ولكنهم لا يفهمون معنى هذا الكيان السياسى الغريب الذى ينتمى الى اكثر من أب . وربما كان على سبيل الفكاهة أن سأل البعض اللورد كرومر : ما قولكم دام فضلكم فى أحد الرعايا الأوروبيين إذا تزوج أو مات ، من ذا الذى يوثق زواجه أو وفاته اذا كانت بلاده ليس لها قنصل فى السودان؟ فأجابه اللورد كرومر : إذا وجد من هؤلاء من يصر على أن يوثق قنصله زواجه أو وفاته ، فأنا انصحه بأن يتجنب الإقامة جنوب خط عرض ٢٢ ..

أما فى مصر فان الحزب الوطنى لم يكن قد تكون بعد رسميا عند توقيع اتفاقية ١٨٩٩ ، ولكنه بعد تكوينه ناصب الاتفاقية العداء وعدها عملا من اعمال الخيانه والتفريط فى حقوق مصر فى السودان على أساس التمسك بامبراطورية مصر الأفريقية. وقد كان من الاتهامات التى كيلت لبطرس باشا غالى حين اغتيل فى ١٩١٠ بمناسبة مشروع مد أجل امتياز قناة السويس أن الخيانة مؤصلة فى تاريخه ، لأنه سبق أن وقع اتفاقية الحكم الثنائى فى السودان فى ١٨٩٩. وعندما قامت ثورة ١٩١٩ كانت دعوة «وحدة وادى النيل» أحد ركائزها الأساسية ، ولكنها اتخذت صورة الكفاح المشترك

بين الشعب المصرى والشعب السودانى لطرد الانجليز من وداى النيل ، أكثر مما اتخذت صورة امبراطورية مصر الافريقية أو صورة «حقوق خاصة» لمصر فى السودان . ولم يعد أحد يسمع عن استرجاع زيلع ومصوع وهرر والملحقات إلا فى أوساط ما تبقى من فلول الحزب الوطنى الذى تقلص لأسباب متعددة بعد نفى محمد فريد ، وامتصت كل إيجابياته فى الحركة الوطنية بقيادة الوفد المصرى وزعامة سعد زغلول ، أما سلبياته فقد تناسخت فى عديد من الحركات الشمولية التى عرفتها مصر بين ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ .

وفى تصورى أن الحكم الثنائى المصرى الانجليزى فى السودان كان صيغة لا مفر منها فى ظل الاحتلال البريطانى لمصر ، بل وربما كان أكثر ما كان يمكن لمصر استخلاصه من بريطانيا فى ظل الظروف السائدة يومئذ . فالذى يحكم الأصل لا مناص من أن يحكم الفرع . لقد كانت المشكلة يومئذ هى : كيف تمنع مصر انجلترا من الانفراد بحكم السودان ، وليست كيف تنفرد مصر بحكم السودان . لقد كانت مصر فى السودان أقوى موقفا من تركيا فى مصر ، رغم أن انجلترا وتركيا لم تنشئا فى مصر كيانا سياسيا جديدا اسمه «مصر العثمانية الانجليزية» فقد انفردت انجلترا بحكم مصر بين الاحتلال البريطانى وثورة ١٩١٩ . ولم يبق لتركيا فى مصر إلا دسائس العاجزين مثل مختار باشا الغازى والخديو عباس الثانى وبعض النفوذ الأدبى المستمد من مكانة الخلافة بين بعض المسلمين . لم يكن لتركيا وجود عسكرى أو مدنى فى مصر فى الفترة بين ١٨٨٢ و ١٩١٩ . أما مصر فقد حالت دون انفراد انجلترا بالسودان ، بدأ بها على التضحية بالجنود والأموال للبقاء فى السودان . على الأقل جنبا إلى جنب مع انجلترا . ولا شك أن الانجليز فى الحكم الثنائى كان لهم نصيب الأسد فى السودان ، أصلا بفضل سيطرتهم على مصر لا بفضل سيطرتهم على السودان . ولكن نصيب الشريك الأضعف كان خيرا من لا نصيب .

والحكم بادانة اتفاقية ١٨٩٩ لا يمكن الانتهاء الى قرار فيه الا بعد الإجابة على الأسئلة التالية :

(١) ما هى الأسباب الحقيقية التى أدت إلى ثورة المهدى على الحكم المصرى فى السودان ؟ (عندما اندلعت ثورة المهدى لم يكن هناك وجود انجليزى فعلى أو رسمى فى السودان ، وإنما كانت كل عمليات السودان تجرى من القاهرة) .

(٢) إلى أى مدى كان يمكن للمصريين قمع ثورة المهدى بمفردهم قبل استفحالها سواء بالمصالحة مع المهدى أو بالاعتماد على القوى السودانية المعارضة له .

(٣) إلى أى مدى كان يمكن تجنب انسحاب القوات المصرية من السودان أمام قوات المهدى إذا تركت مصر وشأنها فلم تتدخل انجلترا بالنصيحة والمؤامرات وبالجنرال جوردون .

وهذه الأسئلة ليس من اليسير الإجابة عليها . وقارئ المصادر الانجليزية يجد منطقا واحدا متكررا ، وهى أنها تعزو ثورة المهدى إلى مظالم الحكم المصرى فى السودان . وهذا قد يكون صحيحا أو محض افتراء أو من انصاف الحقائق المبالغ فيها . فاذا كان صحيحا كانت ثورة المهدى ثورة استقلالية سودانية مشروعة وكان الوجود المصرى فى السودان وجودا معاديا للشرعية ، بل وكان انسحاب مصر من السودان واجبا اخلاقيا ، لأن مبدأ «وحدة وادى النيل» يصبح عندئذ ذريعة لأن تسترق أمة أمة أخرى . أما اذا كانت الاتهامات التى وجهها الإنجليز للمصريين بشأن حكم السودان افتراءات خالصة أو مبالغات واضحة ، بقى أن نبحث عن أسباب أخرى لثورة المهدى ، مشروعة أو غير مشروعة ، تلقائية أو مدبرة مع الخارج .

وطبيعة الدعوة المهدية تجعل منها دعوة معقدة لأنها تدخلها منذ البداية فى تناقضات دينية أساسية مع أكثر العالم الإسلامى ، فضلا عن التناقضات السياسية . فليس من اليسير على المسلم العادى ولو كان من البسطاء ، أن يسلم بظهور المهدى فى جيله لأن الشرائط الدينية المنصوص عليها أو المتوارثة حول شخصية المهدى يجب بداية أن تتوفر فيه جميعا وأن يقتنع بها المسلمون ، خاصتهم ثم عامتهم ، فى مختلف أرجاء العالم الاسلامى ، وهو ما كان يصعب وقوعه بالنسبة لمحمد أحمد السودانى . حتى فى السودان نفسه وجدت الدعوة المهدية تململا بل ومقاومة من بعض المحافظين لأنها حرمت الحج إلى مكة بحجة أن ظهور المهدى يجب كل ما سبقه من نبوات وديانات . وربما كان من السهل على السودانى ، بقوة الدافع الوطنى ، أن يكتفى بما رآه فى أو بما شاع عن محمد أحمد المهدى من «علامات» ، أما المصرى أو المغربى أو الشامى أو الحجازى (ومن باب أولى التركى) ، فرد الفعل الطبيعى عنده هو الرفض بل الاستنكار ، ولاسيما وأن الاعتراف بمهدية المهدى كان يتبعها بالضرورة خضوع كل القيادات الروحية فى كل بلد إسلامى لسلطته الروحية والزمنية .

وكان بطبيعة الحال أكبر تناقض دينى وزمنى واجهه المهدى هو تناقضه مع الخليفة السلطان العثمانى ، فظهور المهدى كان معناه انتهاء الخلافة . وكان هناك تخوف أن تنتهى الحركة المهدية إلى حركة سياسية استقلالية يتجمع فيها كل الناطقين بالعربية حول لواء زعامة روحية عربية لينسلخوا من إطار الامبراطورية العثمانية .

والأقرب إلى التصور هو أن الحركة المهدية بدأت أصلا كانفجار وطنى سودانى اتخذ تعبيرا دينيا للاستقلال أولا بالسودان ثم لتحرير مصر وبقية العالم العربى من نير الترك والانجليز ، وقد فجر هذه الحركة الوطنية بهذا العنف التدخل المصرى أولا ثم التدخل المصرى الانجليزى منذ أيام اسماعيل لوضع حد لتجارة الرقيق التى كان أمراء السودان وزعماؤه يعدونها محور نشاطهم التجارى مع السودان الجنوبى والنيل الاستوائى ، وكانوا فى ذلك لا يقلون ضراوة عن السادة الإنجليز والأمريكيين قبل الحرب الأهلية الأمريكية الذين نقرأ عنهم فى رواية «الجذور» .

وليس هناك داع للإسترسال فى التكهنات لأن الثورة المهدية قامت فعلا ، وهى لم تتخصص فى قتل عشرات الضباط الانجليز وانما انزلت الكوارث بعشرات الآلاف من الجنود المصريين ، وربما زاد من لهيبها وجود الضباط الانجليز من موظفى الحكومة المصرية فى السودان ، ولكنها كانت عارمة ومستفحلة فى آبا ثم دارفور وكردفان قبل هيكس وجوردون وكتشنر وونجيت . وكان من برنامجها غزو مصر من الجنوب سواء لكف أذاها أو لتحريرها وتحرير العالم العربى من السيادة التركية والاحتلال البريطانى والنفوذ الأوروبى أو لبناء امبراطورية سودانية . كذلك كان انسحاب مصر بعد هزائمها المتكررة أمام قوات المهدى واقعا لا مهرب منه ، وقد كان ليتم سواء نصح به الانجليز أم لم ينصحوا ، وسواء بيتوا له أم لم يبيتوا وسواء استفادوا منه أم لم يستفيدوا ، لأن البديل له ، وهو بقاء القوات المصرية بمفردها والحكم المصرى الخالص فى السودان لم يكن ممكنا إلا بانتصارات عسكرية مصرية ، وهذه لم يرد لها ذكر فى الواقع أو فى كتب التاريخ . والعاجز فى دياره لا يكون قادرا فى ديار الغير .

لم يبق إذن إلا تصور مصالحة مصرية سودانية أو حل سياسى بدلا من الحل العسكرى يتضمن تنازلات من الطرفين ، وهو تصور لا ينبغى أن يستبعد تماما ، ولكنه كان بعيد الإحتمال ، لأن جمود الطبقة الحاكمة فى مصر وارتباط مصالح شرائح منها

بالسودان ، مضافا إليها الإحساس فى الوجدان العام بأن طين السودان ورماله معجونان بدماء مائة ألف من جنود مصرمنذ عهد محمد على ، كل هذه الاعتبارات كانت ترجح حتمية خروج مصر من السودان إما بالطرد أو بالإنسحاب . وسيبقى السؤال الحائر حائرا ربما إلى الأبد ، لأنه متصل بالنوايا والمعتقدات التى لا تلتمس عادة فى وثائق التاريخ : كل هذا التباكى على انسحاب مصر من السودان بعد حملة هيكس ومأساة جوردون ، أكان بكاء على حقوق مصر أم بكاء على حقوق السلطان العثمانى ؟

وفى تقديرى أن اقتسام السودان بين مصر وانجلترا بموجب اتفاقية ١٨٩٩ بعد إعادة فتحه ، كان المستفيد الأول منه هو السودان نفسه ، فلولا الوجود المصرى فى السودان لإنفردت به بريطانيا وجعلت منه مستعمرة من مستعمرات التاج البريطانى وربما صبغته بصبغتها الثقافية كما فعلت فى الهند . ولكن الوجود المصرى مكن السودان من المحافظة على لغته العربية وعلى ثقافته الأساسية . وليس من داع لأن نتباكى على ما بذلته مصر من دماء وأموال فى السودان منذ عهد محمد على إلى استقلال السودان فى ١٩٥٤ ، فمصر لا ينبغى أن تكون لها مطامع اقليمية خارج مصر . لقد كان أداء مصر فى السودان حراسة للسودان من أن يقع فى قبضة دولة أجنبية ، وتأمين السودان كان دائما جزءا لا يتجزأ من تأمين مصر . نحن لا نضم المشرقين والمغربين لتأمين مصر كما تفعل الدول الاستعمارية .

وفى تقديرى أيضا أن أخطر ما ورد فى اتفاقية ١٨٩٩ كان تحديد حدود السودان من الشمال وتجنب تحديد حدوده من الجنوب . وقد فتح هذا الإغفال الباب أيضا للتأويلات العديدة :

قيل إن انجلترا كانت غير مستقرة على رأى ، فقد كانت لمصر «حقوق» فى أفريقيا الإستوائية وفى أوغندا من أيام اسماعيل ، فهل تضم هذه المناطق إلى السودان باعتبارها جزءا من وداى النيل ؟ قيل إن الإنجليز تركوا الأمر غامضا ليسهل لهم فيما بعد فصل السودان الشمالى عن السودان الجنوبى لتقوم فى السودان الجنوبى دولة مستقلة تابعة ، مثل أوغندا ، مباشرة لإنجلترا .

وبالفعل كانت سياسة انجلترا بعد اتفاقية ١٨٩٩ تقوم على إغلاق السودان الجنوبى بحيث لا يجوز الانتقال إليه أو التوطن فيه إلا بتصريح من الحكومة السودانية

(حاكم السودان العام) . ومع ذلك لا ينبغى أن ننسى أن السودان فى ذلك الحين لم تكن له بالفعل حدود جنوبية معروفة وإنما كانت فيه قبائل ضخمة متعددة فى بحر الغزال وأفريقيا الأستوائية كالشولوك والدنكا والنوير ، وغيرهم كثير ، يشغل كل منها إقليما من النيل الأبيض جنوبى الخرطوم وفروعه حتى مديرية خط الإستواء ، وتتميز بثقافات متعددة ولغات متعددة وديانات متعددة . بل إن السودان الشمالى نفسه كان مجموعة من الممالك أو الدويلات المستقلة التى يحكمها أمراء مستقلون فى دارفور وكردفان ودنقلة وسنار وكسلا وغيرها ، ولم يعرف الحكم المركزى من الخرطوم إلا فى ظل الحكم المصرى ثم الحكم المصرى الإنجليزى بعد اتفاقية ١٨٩٩ ، وربما شيئا قريبا من الحكم المركزى أيام سيطرة المهدية (المهدى والتعايشى) على مقدرات السودان . وقد كان للمصريين بعد اتفاقية ١٨٩٩ وجود محسوب فى السودان الجنوبى ولكن بتصريح من الانجليز . وفى حدود خدمة حكومة السودان . لقد كان وباء تجارة الرقيق هو المستند الشرعى الذى استند اليه الانجليز فى اغلاق السودان الجنوبى وتحديد حرية التجارة والإنتقال منه واليه .

وقد أكد هذا الحصار الشخصية السودانية الجنوبية وجعلها تنمو وتتطور متميزة إلى حد كبير عن شخصية السودان الشمالى . بحيث طرح قضية الهوية السوداء والهوية السودانية إذا جاز هذا التعبير . ومن الظلم للواقع وللتاريخ أن نقول إن تميز هذه الهويات السودانية من عمل الإنجليز . وإنما ما فعله الانجليز حقا هو منع مصر والسودان الشمالى من «تعريب» السودان الجنوبى مقابل انقاذهم هم للسودان الجنوبى من تجار الرقيق . وهذه المشكلة تعيش معنا إلى اليوم . ولولا حكمة المصريين والسودانيين فى حل مشكلة السودان الجنوبى ، لأدار السودان الأسود ظهره للسودان الشمالى وخرج من حوض النيل ونسق حياته السياسية والحضارية المستقبلة مع أفريقيا الوسطى من حول خط الإستواء .

إن العلاقة بين السودان الجنوبى والسودان الشمالى ربما كانت شبيهة بالعلاقة بين الوجه القبلى والوجه البحرى فى مصر ذاتها قبل أن وحد مينا الوجهين ، وفى وحدة السودانيين ضمان للمنعة والتقدم ، كما أن فى اتحاد جمهوريات النيل ضمانا للمنعة والتقدم .

تذييل عن الملحقات

ماذا جرى لزيلع ومصوع وهرر والملحقات ؟

بعد سقوط الخرطوم فى يد الجيش المصرى الانجليزى بقيادة الجنرال كتشنر ، بقى استرداد مديريات كردفان ودارفور وسنار وكسلا وبحر الغزال والمديرية الإستوائية وهذه سرعان ما تم إخضاعها بقيادة الجنرال وينجيت Wingate ومئات من الضباط المصريين والانجليز ، بمساعدة الثورات المحلية المعادية للمهدى وخليفته التعايشى .

فنى دارفور تقلص سلطان أنصار المهدى بسبب ثورة زعيم محلى اسمه أبو جميزة كان يتلقى التأييد الأدبى على الأقل من السنوسى الذى كان أبوه محمد بن على السنوسى قد أسس طريقته فى واحة جغبوب قرب واحة سيوه من الغرب منذ ١٨٥٣ ، وكان محمد بن على السنوسى أصلا جزائرى المولد مالكى المذهب ولكنه ذهب مذهبا قريبا من الوهابية برفضه كل حجة أو تفسير فى الإسلام غير القرآن وسنة الرسول . وحين حرم الخليفة التعايشى على السودانيين الحج إلى البيت الحرام فى مكة وأمرهم أن يكتفوا بالحج إلى ضريح محمد أحمد المهدى فى أم درمان أفتى ابن الشيخ السنوسى الذى خلفه فى قيادة طريقته بأن ذلك خروج على تعاليم الإسلام ، فسلح المعارضين الأنصار المهدى بسلاح قوى ، ولم يكن أبو جميزة فى دارفور من أتباع السنوسى ولكن استطاع أن يظفر بتأييد كثير من أتباع السنوسى باعلانه أنه يتلقى التأييد من شيخ جغبوب . واندلعت ثورة أبو جميزة فى ١٨٨٨ لتصفية دعوة المهدى «الدجال» ، وسجل أولا بعض الانتصارات ، ولكن عثمان آدم ، أحد قواد الخليفة التعايشى ، هزمه فى ٢٢ فبراير ١٨٨٩ هزيمة ساحقة . ومع ذلك فقد استمرت المقاومة ضد أنصار المهدى حتى سحب التعايشى قواته من دارفور وبعد سقوط الخرطوم ثم كردفان إسترد الجيش المصرى دارفور .

كذلك استرد الجيش المصرى بحر الغزال ، وهى مديرية يصفها وينجيت إن مساحتها تبلغ خمسة أمثال مساحة انجلترا . وعلى حدود بحر الغزال من الشمال على

SS

النيل ، حدثت المواجهة بين القوات المصرية والقوات الفرنسية التى كان يقودها الكابتن مارشان فى حادثة فاشودة الشهيرة التى أوشكت أن تشعل نار الحرب بين انجلترا وفرنسا ١٨٩٩ . وقد اختفى اسم فاشودة من الخرائط وسميت باسم كودوك Kodok ، وهو اسمها بلغة قبائل الشولوك التى تقطن بحر الغزال .

أما فى مديرية خط الاستواء التى كان يحكمها باسم مصر أمين باشا (أصلا ادوارد شنيتزلر Edward Schnitzler ، وهو بروسى من سيليزيا اعتنق الإسلام بعد أن عينه الجنرال جوردون مديرا على مديرية خط الاستواء فى ١٨٧٩ خلفا لحكامها المصريين) ، فقد ساء مركز أمين باشا بعد إبادة حملة هيكس فى ١٨٨٤ ، وتلقى أمين باشا إنذارا بالتسليم من كرم الله ، أحد قواد المهدى فرفض أمين باشا وشرع فى تقصير خطوطه . ونصحه نوبار باشا فى فبراير ١٨٨٦ باخلاء مديرية خط الاستواء لأن مصر لن تستطيع إمداده بأى عون ، ولكن أمين باشا وضباطه المصريين وجنوده رفضوا الإخلاء لأنهم تزاوجوا مع الأهالى واستقروا . ثم تدهور موقف أمين باشا ورجاله واشتد عليهم الحصار وهم مصرون على البقاء ، فحدث لهم شىء قريب مما حدث للجنرال جوردون ، لأن الرأى العام الأوربى ثار لإنقاذهم ، ونظم المستكشف ستانلى حملة من المغامرين الأوربيين اخترقت مجاهل أفريقيا الاستوائية واستطاعت اقناع أمين باشا وقواته بالانسحاب من جهة ساحل أفريقيا الشرقى ، فانسحبوا كارهين . ولكن بعد إعادة فتح السودان عادت مديرية خط الاستواء إلى السودان المصرى الانجليزى .

وبالمثل فى السودان الشرقى ، بعد سقوط الخرطوم فى أيدى قوات المهدى ، قامت القوات المصرية فى مدينة سنار بقيادة اللواء حسن باشا مقاومة عنيدة فى ١٨٨٥ ، وبعد موته استمر خلفه نور بك وحسن بك عثمان فى مقاومة الحصار ، ولكن عبد الكريم قائد الدراويش (أنصار المهدى) استطاع أن يستولى على سنار بعد أن فتك بالحامية المصرية التى كان عددها ٣٠٠٠ مقاتل لم يبق منهم الا ٧٠٠ لضراوة القتال . وقد إسترد الجيش المصرى سنار فى ١٨٩٨ بعد هزيمة الخليفة التعايشى . وقد عادت سنار إلى السودان الانجليزى المصرى فى ١٨٩٨ بعد عادة فتح السودان .

وفى كسلا ، فى السودان الشرقى ، حاصرت هذه المدينة قوات عثمان دقنة حصارا دام من نوفمبر ١٨٨٤ حتى أغسطس ١٨٨٥ وأخيرا استسلمت حاميتها المصرية التى كانت تقاوم بأمل أن تخف إلى نجدتها قوات بريطانية من ميناء سواكن ، ولكن

SS

النجدة لم تصل أبدا ، وفى ١٨٩٤ احتلت إيطاليا كسلا ، ولكنها أخلتها فى ديسمبر ١٨٩٤ . وقد عادت كسلا إلى السودان الانجليزى المصرى فى ١٨٩٨ بعد إعادة فتح السودان .

هذه هى المناطق التى استردتها مصر بالمشاركة مع انجلترا بعد إعادة فتح السودان ، أما ماضاع تماما من امبراطورية اسماعيل الافريقية فكان كالآتى :

(١) اقليم بوجوص على الحدود الحبشية . وكانت إنجلترا بعد قرار الخلاء السودان قد أرسلت بعثة إلى يوحنا ملك الحبشة مكونة من السير وليم هويت Sir William Hewett وماسون بك Mason Bey وهو ضابط أمريكى كان يمثل الحكومة المصرية لمفاوضة الملك يوحنا فى تسهيل انسحاب الجيش المصرى من السودان عن طريق بلاده . وبالفعل عقدت بين مصر وإنجلترا والحبشة معاهدة عدوة Adowa فى ٣ يونيو ١٨٨٤ ، وبموجبها تنازلت مصر للحبشة عن إقليم بوجوص على الحدود السودانية الحبشية مقابل السماح بمرور القوات المصرية فى الأراضى الحبشية . وقد تسلمت الحبشة هذا الاقليم فى ١٢ سبتمبر ٨٨٤ ، وفى ربيع ١٨٨٥ انسحبت القوات المصرية سالمة عن طريق مصوع . وقد وفى الأحباش بتعهدهم بحراسة انسحاب حامية القلابات (٣٠٠٠ من الجنود والنساء والأطفال) ، وحامية جيرا (٥٠٠٠ من الجنود والنساء والأطفال) وقد كان يحاصرهما دراويش المهدى . وقد وصلوا إلى مصوع فى حراسة الجيش الحبشى ولم يتسلم لدراويش المهدى إلا حامية صغيرة فى جداريف (نحو ٢٠٠ جندى) وكان ذلك قبل توقيع معاهدة عدوة .

(٢) ميناء بربرة : على البحر الأحمر . نعرف مما كتبه السير ريتشارد بيرتون Sir Richard Burton فى كتابه «الخطوات الأولى فى افريقيا الشرقية» First Footsteps in East Afnica فى ١٨٥٦ أن احتلال ميناء بربرة كان من الخطط المقترحة على الحكومة البريطانية حتى قبل زيارة بيرتون لشرق أفريقيا فى ١٨٥٦ ، لأن بربرة هى المفتاح الحقيقى للبحر الأحمر ، وهى مركز المواصلات فى شرق أفريقيا ، والمكان الوحيد للشخص على البواخر فى بحر إريتريا الغربى بين السويس وجاردافوى Guardafui .

وقد انتقلت بربرة إلى يد الانجليز بمجرد جلاء القوات المصرية عنها فى ١٨٨٤ ، واستمرت كذلك فقد كان للساحل الواقع شرقى زيلع وضع مختلف عن

السواحل الممتد من زيلع إلى باب المندب . فقد كانت لسلطان تركيا حقوق السيادة على الساحل الممتد من زيلع إلى باب المندب . ورغم أن بريطانيا لم تعترف رسميًا بهذه الحقوق : لأنها لم تعترض عليها . أما ساحل الصومال بين زيلع ورأس حفون ، حيث تقع بربرة ، فقد كانت لسلطان تركيا حقوق السيادة عليها ولكن الحكومة البريطانية رفضت أكثر من مرة الإعتراف بهذه الحقوق . غير أنه فى ١٨٧٧ وقعت الحكومة البريطانية مع الخديو إسماعيل ، باسم السلطان ، إتفاقية بموجبها تعترف بريطانيا بولاية الخديو اسماعيل ، على الأراضى الممتدة شرقًا إلى رأس حفون . وقد نصت المادة الخامسة من هذه الإتفاقية على أن الإتفاقية لا تنفذ حتى يعطى السلطان للحكومة البريطانية تأكيدا رسميًا بأنه لن يتنازل عن أى جزء من ساحل الصومال إلى دولة أخرى . ولم يرد السلطان بشىء رغم إلحاح بريطانيا عليه بتقديم هذا التعهد ، فانتهزت بريطانيا فرصة ضعف مصر واعتبرت هذه الإتفاقية لاغية وفى ٢٩ مايو ١٨٨٤ أعلن اللورد دوفرين سفير بريطانيا فى استانبول إلغاءها وأبلغ السلطان أنه «بالنسبة للأراضى الواقعة شرق زيلع ، فنى نية حكومة جلالة الملكة أن تقوم ، بمجرد انسحاب المصريين منها ، بما تراه لازما من ترتيبات لحفظ النظام وحماية المصالح البريطانية ، ولاسيا فى بربرة التى تتلقى عدن منها تموينها » . وفى ٢٣ أبريل ١٨٨٥ ، بعد احتجاج خافت من تركيا أبلغت الحكومة البريطانية الحكومة الفرنسية بأنها أقامت «محمية بريطانية» فى ساحل الصومال من زيلع إلى رأس حفون بما فيه ميناء بولهار (Bulhar) .

(٣) **مديرية هرر** : وهى تقع نحو مائتى ميل جنوب غرب زيلع ، وقد ضمها الخديو اسماعيل إلى أملاك مصر فى ١٨٧٤ ، وعين رؤف باشا حاكما عليها فأعدم رؤوف باشا حاكمها السابق الأمير أحمد . وقد انتهزت بريطانيا فرصة ضعف مصر تحت الاحتلال البريطانى فضغطت على الحكومة المصرية لتسحب الحامية المصرية من هرر ، فانسحبت الحامية فى أوائل ١٨٨٥ إلى الساحل الصومالى وأبحرت إلى مصر ، وكان عددها مع التابعين لجنودها ٨٣٥٩ شخصا . وقد سلمت الحكومة البريطانية حكم هرر للأمير عبد الله ابن الأمير أحمد الذى أعدمه رؤوف باشا . ولكن منيليك ملك الشوا فى الحبشة سرعان ما غزا هرر وضمها إلى ملكه .

(٤) **زيلع** : كانت زيلع أصلا تحت السيادة العثمانية ثم انتقلت إلى الولاية المصرية فى ١٨٧٥ بموجب الاتفاق على أن يدفع الخديو اسماعيل عنها ١٣٫٥٠٠ جنيه

SS

استرليني بصفة جزية إلى سلطان تركيا . وبعد تدهور موقف مصر فى السودان طلبت الحكومة البريطانية من الباب العالى فى ١٤ مايو ١٨٨٤ «أن يستأنف الولاية المباشرة على موانى الساحل المصرى من البحر الأحمر وأن يحتلها بقوات تركية » . فقد كانت بريطانيا تخشى تسابق الدول الأوربية ولا سيما ايطاليا وفرنسا إلى احتلال هذه الموانى بعد انسحاب الحاميات المصرية منها . وفى ١٧ يوليو ١٨٨٤ طلبت بريطانيا من الباب العالى للمرة الثانية «أن يتخذ الخطوات اللازمة للاحتفاظ بسيادته على تاجورة وزيلع بمجرد انسحاب القوات المصرية منها » وبعد ذلك بنحو شهر (فى ٢٤ أغسطس ١٨٨٤) أبرق الماجور هنتر Major Hunter للورد كرومر أن القوات البريطانية نزلت فى زيلع وأن أهالى الصومال تملؤهم الرهبة ، وقد استمرت مصر فى دفع الجزية عن زيلع لتركيا سنوات بعد أن احتلت بريطانيا زيلع ، ثم تم الاتفاق على ايقاف دفع الجزية .

(٥) **مصوع** : كانت سواكن ومصوع تحت السيادة التركية ثم انتقلتا إلى الولاية المصرية بموجب فرمان امبراطورى صادر فى ١٨٦٥ مقابل قبول الخديو اسماعيل زيادة جزية مصر لتركيا بمبلغ ٣٧٫٥٠٠ جنيه استرليني سنويا .

وبعد تدهور موقف مصر فى السودان ، كانت الحامية المصرية فى مصوع تعد العدة للانسحاب تحت الضغط الانجليزى . وكانت ايطاليا قد احتلت خليج اساب قبل ذلك بسنوات وارادت احتلال مصوع لملء الفراغ الناشئ عن انسحاب المصريين . وقبل أن تتحرك ايطاليا عسكريا أخذت تجس نبض بريطانيا . وفى ٢٢ ديسمبر ١٨٨٤ كتب اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا للسفير البريطانى فى روما يقول : «لقد أبلغت الكونت نيجرا Count Nigra (سفير ايطاليا فى لندن) بأن حكومة جلالة الملكة راغبة فى اظهار روح المودة نحو ايطاليا بكل السبل . قلت له إن الحكومة المصرية عاجزة عن الاستمرار فى وضع قبضتها على كل الساحل الأفريقى من البحر الأحمر . وفى هذه الحالة تعود الموانى تلقائيا إلى تركيا . ونحن قد نصحنا الباب العالى لفترة باسترداد هذه الموانى . كذلك قلت للسفير الايطالى إنى سعيد أن ألاحظ أن مسيو مانتشينى Mancini (وزير خارجية ايطاليا ل . ع) يدرك تماما أنه لا حق لنا وأننا لا ندعى الحق فى التنازل عن شيء لا نملكه . فاذا كانت ايطاليا راغبة فى احتلال بعض هذه الموانى فهذه مسألة بينها وبين تركيا . ولكنى أيضا أبلغته أنه من جانب حكومة جلالة الملكة فانه ليس لديها أية اعتراضات على أن يحتل الايطاليون زولا Zulla وبيلول Beilul ومصوّع »

وعلى الفور احتلت إيطاليا مصوّع فى فبراير ١٨٨٥ ، حتى قبل انسحاب الحامية المصرية منها . وقد غضبت تركيا غضبا شديدا واحتجت لدى وزارات الخارجية فى الدول الأوربية بضجيج شديد ، بل وطالبت الدول العظمى الضامنة لوحدة أراضى الامبراطورية العثمانية أن تتدخل لطرد إيطاليا من مصوّع . ولكن أحدا لم يلتفت إليها .

(٦) تاجورة : كان إقليم تاجورة أيضا من أملاك مصر فى الصومال . وكان الفرنسيون منذ ١٨٦٢ قد احتلوا إقليم أوبوخ Obokh المجاور له . وما أن انسحبت الحامية المصرية من تاجورة حتى احتلتها وحدات فرنسية فى مايو ١٨٨٤ .

ويلاحظ أن كل هذه الممتلكات المصرية قد صفيت خلال عام ١٨٨٤ ، أى فى الفترة الواقعة بين إبادة حملة هيكس فى نوفمبر ١٨٨٣ ومصرع جوردون وسقوط الخرطوم فى يناير ١٨٨٥ . فى عام واحد صفيت امبراطورية مصر الأفريقية التى كان اسماعيل قد بناها خلال ستة عشر عاما من حكمه . وكانت لها مقدمات منذ عهد محمد على . لقد سار كل شىء نحو الأفول بسرعة شديدة بعد فشل ثورة عرابى وتربع الاحتلال البريطانى على ضفاف النيل . وليس من داع لأن نكابر وندعى أن مصر بعد سقوط السودان فى يد المهدية كانت قادرة على الاحتفاظ بمستعمراتها الأفريقية ، وأن الضغط الانجليزى على مصر لتنسحب قواتها من كل مكان كان مجرد مؤامرة دنيئة لتجريد مصر من أملاكها . فحين تكون القاهرة نفسها ، قلب مصر ، فى قبضة الانجليز ، يصعب تصور الدم المصرى يصل إلى أطراف هذا الجسم العملاق ، جسم الامبراطورية المترامية الأطراف .

أما تشخيص أسباب تداعى امبراطورية مصر الأفريقية ، فهذا ما يمكن أن تختلف عليه الآراء : فهى عند اللورد كرومر والإنجليز عامة العفن الذى كان يضرب فى جسد مصر فى عهد الخديو اسماعيل ، وهى عند الارستقراطية التركية وعند غوغاء المصريين من عبيد الخليفه السلطان العثمانى اندلاع الثورة العرابية التى جرت على مصر الاحتلال البريطانى ، وهى عند دعاة «مصر المصريين» من ثورة عرابى إلى ثورة ١٩١٩ خيانة الطبقة الحاكمة التى آثرت أن تحكم فى ظلال الاحتلال الأجنبى لتحافظ على امتيازاتها الطبقية أو العنصرية على أن تشرك المصريين فى حكم بلادهم وفى الانتفاع من خيراتها . وهنا يتوقف الكلام لأننا دخلنا به فى دائرة السياسة وخرجنا من دائرة التاريخ .

للمؤلف

١ – The Theory and Practice of Poetic Diction. M. Litt. Dissertation Cambridge University.

٢ – «فن الشعر» لهوارس. الناشر: مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٥. (كتب فى كامبريدج ١٩٣٨). الطبعة الثانية: الهيئة العامة للتأليف والنشر القاهرة ١٩٧٠.

٣ – «بروميثيوس طليقا» للشاعر شلى. الناشر: مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٦.

٤ – «صورة دوريان جراى» لأوسكار وايلد. الناشر: دار الكاتب المصرى، القاهرة ١٩٤٦. الطبعة الثانية: دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩.

٥ – «شبح كانترفيل» لأوسكار وايلد. الناشر: دار الكاتب المصرى، القاهرة، ١٩٤٦.

٦ – «بلوتولاند» وقصائد أخرى: «من شعر الخاصة». الناشر: مطبعة الكرنك، القاهرة، ١٩٤٧.

(نظم بين ١٩٣٨ و١٩٤٠ بكامبريدج).

٧ – «فى الأدب الإنجليزى الحديث». الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٠.

(بحوث نشر أكثرها فى مجلة الكاتب المصرى خلال ١٩٤٦ و١٩٤٧).

٨ – Studies in Literature, Anglo - Egyptian bookshop, Cairo, 1954.

٩ – «خاب سعى العشاق» لشكسبير. الناشر: دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٠، الطبعة الثانية: دار المعارف ١٩٦٧ (ترجمت ١٩٥٥).

١٠ – «دراسات فى أدبنا الحديث». الناشر: دار المعرفة. القاهرة، ١٩٦١. (بحوث نشر أكثرها فى جريدة «الجمهورية» عام ١٩٥٤ وفى جريدة «الشعب» خلال ١٩٥٧ و١٩٥٨).

١١ ـ «الراهب» : مسرحية تاريخية . الناشر : دار ايزيس ، القاهرة ، ١٩٦١ .

١٢ ـ «دراسات فى النظم والمذاهب» . الناشر : المكتب التجارى ، بيروت ، ١٩٦٢ . الطبعة الثانية : دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

١٣ ـ «المؤثرات الأجنبية فى الأدب العربى الحديث» ، الجزء الأول : «قضية المرأة» الناشر : معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٦٢ . (محاضرات القيت على طلبة المعهد) .

١٤ ـ «المؤثرات الأجنبية فى الأدب العربى الحديث» ، الجزء الثانى : «الفكر السياسى والاجتماعى» الناشر : معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٦٣ . الطبعة الثانية . الناشر : دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٦٤ . (محاضرات ألقيت على طلبة المعهد) .

١٥ ـ «الاشتراكية والأدب» . الناشر : دار الآداب ، بيروت ، ١٩٦٣ . الطبعة الثانية : دار الهلال القاهرة ، ١٩٦٨ . (بحوث نشرت فى «الجمهورية» خلال ١٩٦١ وفى «الأهرام» خلال ١٩٦٢ و١٩٦٣) .

١٦ ـ «الجامعة والمجتمع الجديد» . الناشر : الدار القومية ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

١٧ ـ «دراسات فى النقد والأدب» . الناشر : المكتب التجارى ، بيروت ، ١٩٦٤ . الطبعة الثانية : مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

The Teme of Prometheus in English and French Literature ـ ١٨
(Ph. D. Dissertation, Princeton University, 1953). Minstry of Culture, Isis House, Cairo, 1963.

١٩ ـ «المسرح العالمى» . الناشر : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

٢٠ ـ «البحث عن شكسبير» . الناشر : دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، الطبعة الثانية : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٢١ ـ «نصوص النقد الأدبى عند اليونان» . الناشر : دار المعارف ،

القاهرة ، ١٩٦٥ .

٢٢ ـ «مذكرات طالب بعثة» . الناشر : روز اليوسف ، سلسلة الكتاب الذهبي ، القاهرة ، ١٩٦٥ . (كتبت فى ١٩٤٢) .

٢٣ ـ «دراسات عربية وغربية» . الناشر : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

٢٤ ـ «على هامش الغفران» الناشر : دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

٢٥ ـ «العنقاء : أو تاريخ حسن مفتاح» . الناشر : دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٦ (رواية كتبت بين القاهرة وباريس بين ١٩٤٦ و١٩٤٧) .

٢٦ ـ «أجاممنون» لاسخيلوس . الناشر : دار الكاتب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

٢٧ ـ «المحاورات الجديدة : أو دليل الرجل الذكى إلى الرجعية والتقدمية وغيرهما من المذاهب الفكرية» . الناشر : دار روز اليوسف ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٢٨ ـ «الثورة والأدب» . الناشر : دار الكاتب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٢٩ ـ «انطونيوس وكليوباترا» لشكسبير . الناشر : دار الكاتب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٣٠ ـ «حاملات القرابين» . لاسخيلوس . الناشر : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٣١ ـ «أسطورة أوريست والملاحم العربية» . الناشر : دار الكاتب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٣٢ ـ «الصافحات» لاسخيلوس . الناشر : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

٣٣ ـ «تاريخ الفكر المصرى الحديث» (جزءان) الناشر : دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

٣٤ ـ «الجنون والفنون فى أوروبا ٦٩» . الناشر : دار الهلال ، القاهرة ،

١٩٧٠

٣٥ ـ «دراسات أوروبية» . الناشر : دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٧١ .

٣٦ ـ «الحرية ونقد الحرية» . الناشر : مؤسسة التأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١ .

٣٧ ـ «الوادى السعيد» . الناشر : لصمويل جونسون ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧١ .

٣٨ ـ «رحلة الشرق والغرب» . الناشر : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

٣٩ ـ «ثقافتنا فى مفترق الطرق» . الناشر : دار الآداب ، بيروت ، ١٩٧٤ .

٤٠ ـ «أقنعة الناصرية السبعة» . الناشر : دار القضايا بيروت : الطبعة الأولى بيروت ١٩٧٦ ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

٤١ ـ «لمصر والحرية» . الناشر : دار القضايا ، بيروت ، ١٩٧٧ .

٤٢ ـ «تاريخ الفكر المصرى الحديث» من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩ (المبحث الأول : الخلفية التاريخية ، الجزء الأول) . الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ .

٤٣ ـ «مقدمة فى فقه اللغة العربية» . الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٤٤ ـ «تاريخ الفكر المصرى الحديث» من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩ (المبحث الأول : الخلفية التاريخية ، الجزء الثانى) . الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ .

SS

(فهــرس الجــزء الثــانى)

المبحث الأول : الخلفيه التــاريخيه

- الباب السابع : الديمقراطية والأحزاب ٥
  - مجلس [المشورة] ٧
  - البرلمان الأول ٢٣
  - التاج والبرلمان . . المواجهة الأولى ٤٥
  - مشروع الدستور الأول ٥٩
  - الملك الرهيب : الملك والجيش والشعب ٨٣
  - اليعاقبة والجيروند ١٠٥
  - الديمقراطية المصرية بين المد والجزر ....
    من الشورى إلى الحكم النيابى وبالعكس ١٣١
  - الديمقراطية فى المحاق ١٤٧
  - الأحــزاب ١٨١

● البــاب الثامن : الصحافة والرقابة ٢١٧

- البداية : رفاعة العظيم ٢١٩
- الطيور المهاجرة ٢٢٣
- الصحافة العرابية ، والصحافة الخديوية ٢٣١
- بروفيل الأمير حليم ٢٤٣
- سيف المعز وذهبه ٢٥٩
- صوت مصر : الصراع الأيدولوجى ٢٧٧

● البــاب التاسع : وادى النيل ٢٨٩

- تأمين الباب الخلفى ٢٩١
- الامبراطور اسماعيل ٣٠١
- الجنرال الزاهد ٣١٥
- بروفيل الجنرال الزاهد ٣٢٣
- شهادة اللورد كرومر ٣٥٣
- استرداد السودان ....
الشريك المخالف ٣٦٥
- الحكم الثنائى . . على من نطلق الرصاص ؟ ٣٧٧
- تذييل عن الملحقات ٣٨٧

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٨٤